

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمـة الإداريـة العليـا

وفتـاوى الجمعيـة العموميـة

سنة عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور
المحامي محمد مصطفى

الدكتور نعيم عطية
مدير مكتب المحامي

المجلد العاشر

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

دار، الدار المصرية للدراسات والبحوث
القاهرة، شارع خليج السويس، ١١٣٣٣
٧٩١٣٦٦٨



الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهن - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩١٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني
الحامى أمان محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد العاشر

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة: ٩٠ شارع عدلى - ص.ب. ٥٤٣ - ت: ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .
يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة
شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

عبد الفکر الحفص

موضوعات الجزء الثاني

- ١ - تأميم
- ٢ - تأمين اجتماعي
- ٣ - تجنيد وفخمة عسكرية
- ٤ - تحكيم
- ٥ - ترقيص

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي تقررته كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الراى مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للأحكام والفتاوى التي أرسنها ترتيبا أبجديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الأحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمة وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بديء — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم اعقبته المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتعارفة جنبا الى جنب دون تعيد بتاريخ صدور الأحكام أو الفتاوى . وكان طبيعيا ايضا من منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ فى اطار الموضوع الواحد ، ان توضع الأحكام والفتاوى جنبا الى جنب ما دام جميع بينها تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكى بين الأحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر ، وذلك بمساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بالقصر السبل الى الالام بما ادلى فى شأنها من حلول فى احكام المحكمة الادارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الأحكام والفتاوى أو تتعارض عند راء واحد ، بل حتى معنى وجد تعارض بينها فمن المفيد ان يتعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الأحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشييته بالبحث عما أقرته المحكمة من مبادئ فى ناحية، وما قرره الجمعية العمومية فى ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة
أرأسها كم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه
الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى
وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذي يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث
الرجوع اليها في الأصل الذي استقيت منه بالمجموعات الرسمية التي دأب
المكتب الفني بمجلس الدولة على إصدارها سنوياً للأحكام والفتاوى ، وإن
كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحي متعذراً للتوصل اليها لتقدم العهد
بها ونفاذ طبيعتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعا الى
الآن في مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية
الحديثة ويعين على التتالي في الجهد من أجل خدمة عامة تهتم في اعلام
الكافة بما أرساه مجلس الدولة ممثلاً في محكمته الادارية العليا والجمعية
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ في ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة
التي صدر فيها الحكم أو الفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا
التي صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذي صدرت الفتوى من الجمعية
العمومية أو من قسم الرأي مجتمعاً بشأنه ، وإن تندر الإشارة الى رقم الملف
في بعض الحالات القليلة فسيلتقى في تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذي
صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التي طلبت الرأي وتاريخ التصدير .

وفي كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التي تنشر الفتاوى
بين هذين البابين الخاصين فتشعر تارة الى رقم ملف الفتوى وتشعر تارة
أخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ في جلسة ١٣/٤/١٩٥٧)

يعني ذلك حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٥١٧
لسنة ٢ في الصادر بجلطة ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لتسمى **الفتوى**
والتشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٣٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لتسمى **الفتوى والتشريع** التى
أصدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يوليو ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد الملم بالموضوع الذى يبحثه .
وبعض هذه التعليقات تتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التطبيق عتب
الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو يكثر من
فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التطبيق فى نهاية الموضوع .
وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاما متسلسلة كما هو متبع بشأن المبادئ
المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر أن يتبعه
فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة ،
ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة
بيانا تفصيليا بالأحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والأحكام بالكثير من
موضوع ، فإذا كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات ملاحظة إلا أنه وجب
أن نشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التى تسبها الفتوى أو الحكم من
قريب أو بعيد .

والله ولى التوفيق

حسن الفكاهى ، نعيم عطيه

تأميم

الفصل الأول : مدلول التأميم ونطاقه

الفصل الثاني : إجراءات التأميم

الفصل الثالث : التعويض عن التأميم

الفصل الرابع : آثار التأميم :

الفرع الأول : مدى التزام الدولة بالدينون المستحقة على التأميم
السابق

الفرع الثاني : أثر التأميم على الشخصية القانونية للمنشأة
وعلى مزاولة نشاطها

الفصل الأول

مخلول التأميم ونطاقه

قاعدة رقم (١)

الإبدا :

التأميم إجراء يراد به نقل المنشآت الخاصة من ملكية الأفراد أو الشركات إلى ملكية الدولة - ورود التأميم على مشروع قائم بكيانه القانوني - تحديد نطاقه بهذا الكين ، والعناصر القانونية التي تتكون منها المنشأة المؤممة وقت التأميم - نتيجة ذلك - لا ينتقل إلى الدولة إلا العناصر المملوكة لصاحب المنشأة - نهائية قرارات لجان التقييم - قرارات لجان التقييم المخصوص عليها في القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ، بتقييم عناصر المنشأة هي قرارات نهائية - استثناء - إذا خرجت عن اختصاصها فادخلت مالا غير خاضع للتأميم أو أخرجت مالا داخلا في التأميم كان قرارها في هذا الخصوص معنوما .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ينص في المادة الأولى على أنه « يجب ان تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال » .

وينص في المادة الثالثة على أنه « يحدد قيمة رأس المال على أساس سعر السهم حسب اقبال بورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون وإذا لم تكن الأسهم متداولة في البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذي على أن يرأس كل لجنة مستشار بحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن ، كما تتولى هذه اللجنة تقييم رأس مال المنشأة غير المتخذة شكل شركات مساهمة » .

ومن حيث أن التأميم هو إجراء يراد به نقل المنشآت الخاصة من ملكية الأفراد أو الشركات إلى ملكية الدولة ومن ثم فهو يرد على مشروع قائم بكيانه القانوني ويحدد نطاقه بهذا الكيان لذلك فإنه يتناول المنشأة المؤسسة بحالتها وقت التأميم وينصب على العناصر القانونية التي تتكون منها والقابلة لأن تنتقل ملكيتها إلى الدولة .

ومن ثم لا ينتقل إلى الدولة من العناصر المستخدمة في تسيير المنشأة الفرعية إلا العناصر المملوكة لصاحب المنشأة .

ومن حيث أنه إذا كان قرار اللجان المنصوص عليه في هذا القانون بتقييم عناصر المنشأة نهائياً إلا أنه لا يجوز لها أن تقيم مالا لا يقضى المشرع بتأميمه كما لا يجوز لها أن تمتنع عن تقييم مال نص المشرع صراحة على تأميمه ، فإن خرجت عن اختصاصها فاندخلت مالا غير خاضع للتأميم أو أخرجت منه مالا داخلاً في التأميم كان قرارها في هذا الخصوص معدوماً ولا يترتب عليه أثر قانوني .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن الأموال المملوكة للغير تخرج من

نطاق التأميم حتى ولو كانت تلك الأموال تستخدم في تسيير المنشأة وبذلك تكون لجنة تقييم رأس مال المطن في الحالة المعروضة وقد استبعدت في قرارها المصادر بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٦٢ قيمة الأرض والمباني المؤجرة الى ملك المطن قد طبقت القانون تطبيقا سليما باستبعادها هذه العناصر غير المملوكة له .

ومن حيث أنه لا حجة فيما قرره لجنة إعادة التقييم المشكلة بقرار وزير المالية رقم ٧٢٤ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه من أن ظروف الحال تشير الى أن ملكية الغير للأرض والمباني سالفة الذكر محل نظر خصوصا مع قيام صلة القرى بين المؤجر والمستاجر ومع انعدام أى منازعة أو مطالبة بالإيجار منذ سنوات لأن مثل هذه القرائن لا تجدى أمام طريق الشهر الذى رسمه المشرع لاثبات ملكية العقارات وتاريخ انتقالها .

ومن حيث أنه بالنسبة لآلات المطن التى اغفلت لجنة التقييم ادراجها ضمن أصول المطن واقتصرت على تقييم ملحقاتها فإنه يتعين أن تضاف قيمة هذه المكينات ضمن عناصر المطن المؤم لكونها مملوكة لصاحبه منذ تاريخ التأميم وبالتالي يتعين تصحيح قرار لجنة التقييم الصادر بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٦٣ بإضافة قيمة هذا العنصر اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ادراج قيمة الأرض والمبنى المؤجرة للسيد/
ضمن عناصر المطن المؤم المملوك له .

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

شركة مساهمة - تأميمها وفقا للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ -
مؤداه ايلولة ملكيتها للدولة مع احتفاظها بشكلها القانونى - عدم جواز
اعتبارها من المصالح العامة فى تطبيق الفقرة (ج) من المادة ٤٧
من قانون مجلس الدولة - عدم اختصاص الجمعية العمومية للتقسم
الاستثمارى بمجلس الدولة بإبداء الراى فى نزاعات الشركة مع الوزارات
أو المصالح العامة ما لم يلجأ إليها فى ذلك اختيارا على سبيل التحكيم
- انعقاد الاختصاص لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

ملخص الحكم :

ان المشرع قد سلك الشركة المدعية ضمن الشركات التى تفيئها
القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، التى لا يجوز لآى شخص طبيعى
أو معنوى أن يمتلك من أسهمها ما يزيد قيمته السوقية على عشرة آلاف
جنيه وقضى بأن تؤول الى الدولة ملكية الأسهم الزائدة بحسبان
أن الشركة المدعية ، حسبها أصبحت عنه المذكرة الايضاحية لذلك
القانون ، من ضمن الشركات التى قامت بدور فعال مؤثر فى الاقتصاد
القومى ومثلت أهمية حيوية فى توجيهه والتأثير عليه ، لذلك رأى المشرع
أنه من الضرورى ألا يترك أمر توجيهها لتيارات المصلحة الخاصة لأن
ذلك قد ينطوى على تمويق نخطة التنية الاقتصادية الهاندة الى مضاعفة
الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة للبوطنين جميعا ، كما تفيئ
المشرع بهذا القانون منع راس المال الخاص من التحكم فى ادارة
وتوجيه تلك الشركة ومثيلاتها ، هادفا الى ازالة التناقض الاجتماعى فى
الدولة ، الذى يتثل فى تغفل فئة قليلة برؤوس أموالها فى عدد كبير من
الشركات بالهيمنة عليها وتوجيهها وفق ارادتها وبها يتلالم ومصالحها -
ثم أصدر المشرع فى اغسطس سنة ١٩٦٣ القانون رقم ٧٢ لسنة

١٩٦٣ بتأييد بعض الشركات والمنشآت ومن بينها الشركة المدعية وبذا آلت ملكيتها كاملة إلى الدولة وأصبحت بموجب القانونين رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ ورقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ والقرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ إحدى الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للصناعة الفزل والنسيج تلك المؤسسة التابعة لوزارة الصناعة .

وبتأييد الشركة المدعية تكون قد آلت ملكيتها إلى الدولة وأصبحت أموالها من الأموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ، هذا دون أن تسال الدولة عن التزامات الشركة إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأييد وأصبحت المؤسسة المصرية العامة للصناعة الفزل والنسيج تختص بالإشراف عليها وهذه بدورها تحت رقابة وزير الصناعة وإشرافه وأصبحت الشركة المدعية محتفظة بشكلها القانوني ولها شخصيتها الاعتبارية الخاصة وميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة والمعدة على نط الميزانيات التجارية مع استمرارها في مزاولة نشاطها وفسق القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية ولها حرية العمل تحت مسائل محددة مثل تلك التي تنس السياسة العامة أو التخطيط أو التنسيق أو التسويق أو ما شابه ذلك .

ومفاد ذلك أن الشركة المدعية تظل ، مع تملك الدولة لها ، شركة تجارية من أشخاص القانون الخاص وقد حرصت قوانين التأييد على تأكيد بقائها محتفظة بشكلها القانوني واستمرارها في نشاطها في مظهر هذا الشكل - ولا يمكن والمالة هذه اعتبارها من المصالح العامة في تطبيق حكم الفقرة ج. من المادة ٤٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

وترتبط على ذلك ، لا تختص الجمعية العمومية للقسم الاستثماري بمجلس الدولة بإبداء الرأي مسببا في التزامات الشركة المدعية مع

الوزارات أو المصالح العامة أو الهيئات الاقليمية أو البلدية ما لم يلجأ اليهنا في ذلك اختيارا على سبيل التحكيم وبالتالي يتمين رفض الدفع بعدم الاختصاص والقضاء باختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى .

(طعن ١٧٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

يتحدد نطاق التأميم بدلوله كاجراء يراد به نقل منشأة خاصة الى ملكية الدولة .

ملخص الفتوى :

التأميم اجراء يراد به نقل المنشآت الخاصة من ملكية الافراد او الشركات الى الدولة ومن ثم فهو يرد على مشروع قائم بكيانه القانوني ويتحدد نطاقه بهذا الكيان ، ومؤدى ذلك ان التأميم يتناول المنشأة المؤممة بحالتها وقت التأميم ، وينصب على العناصر القانونية التي تتكون منها والمقابلة لأن تنتقل ملكيتها الى الدولة ، ولا ينتقل الى الدولة من العناصر المستخدمة في تسيير المنشأة الا العناصر المملوكة لمالئها دون الاموال المملوكة للغير ، سواء اكان شريكا ام غير شريك في رأس مال المنشأة ، حتى ولو كانت تلك الاموال مما يستخدم في تسيير المنشأة .

(ملك ٢٣/٢/١٨ - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

تأميم - « سبيله » التأميم يقصد نقل المنشأة الخاصة التي تقدر الحكومة اهميتها الاقتصادية الى ملكية الدولة لتفريها بأشرفه

مباشر - نكر هذه المنشآت فى جداول القانون كما حددتها الجهات الادارية المختصة بعد تقصى حال كل منشأة منها - لا يشترط لصحة هذا التحديد أن يحيط بتحقيق ملكية المنشأة المؤمة وانما يأتى بيان مالكة بين الأوصاف التى يستدل بها ولا تؤثر المجاوزة فى شيء من هذه الأوصاف ما دامت لا تورث جهالة فى المنشأة المقصودة - أساس ذلك - تطبيق : تأميم مطحنين - تشابه اسماء مالكيها لا يسلب المطحنين المأخوذين سبب تأميمهما لا وجه للشك فى صحة ما اتخذته الإدارة فعلا للقانون الذى شرع بما قصده سلفا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن التأميم انما قصد الى نقل المنشآت الخاصة التى تقرر الحكومة أهميتها الاقتصادية الى ملكية الدولة لتسييرها بإشراف مباشر ، وتذكر هذه المنشآت فى جداول القانون كما حددتها الجهات الادارية المختصة بعد تقصى حال كل منشأة منها بظاهرها فى الأسواق ولا يشترط لصحة هذا التحديد أن يحيط بتحقيق ملكية المنشأة المؤمة ، وانما يأتى بيان مالكة بين الأوصاف التى يستدل بها عليها ، ولا تؤثر المجاوزة فى شيء من هذه الأوصاف ما دامت لا تورث جهالة فى المنشأة المقصودة . ولا يكون فى اخذ الدولة المطحنين اللذين يطلب بهما المدعون ما يخالف حكم القانون الذى نص على تأميم مطاحن بالمحلة الكبرى ، مادام ثابت أن هذين المطحنين كانا نفسه وما جاوزا أولاده المدعين بعد وفاته ، وإن وقعت من قبل صدور قانون التأميم ، فانها وإن نقلت ملك المنشأتين الى الورثة لم تغير من ظاهر حالهما التجارية بوجه تجهلان به فى المعاملات بأن استندت الى المورث . وكذلك تدعى جهالة على هذين المطحنين من وجود المطحنين الآخرين اللذين أشار اليهما المدعون ولم يشملهما التأميم ، فإن هذين المطحنين بدورهما ليسا باسم خاصة ، لينصرف اليهما التأميم وحدهما من دون المطحنين اللذين من اخذا به ، مما قد حددته

وجود تلك الملاحن الأربعة من تشابه في أسماء مالكيها لا يسلبه المطحنين المأخوذين سبب تأميمها وقصارى ما يحدثه أن يضيف الى ما اخذته الادارة اخذا صحيحا بمقتضى التأميم بمنشأتين آخرين يشك فى خضوعهما لقانون التأميم ، واذا ما كان للادارة أن تقرر شيئا منها لو كنا ما حصرته للتأميم وصدر القانون بضمها الى القطاع العام ، فلا يكون وجه للشك فى صحة ما اتخذته الادارة نفاذا للقانون الذى شرع بما قصده سلفا ، ولا يكون التأميم قد جاوز المطحنين المقصودين قانونا ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بذلك صوابا ، ولا وجه للطعن فيه ، وتلزم الطاعنين المصروفات .

(طعن ٦٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٠)

قائمة رقم (٥)

المبدأ :

اختلاف التأميم عن الوسائل الأخرى كالرقابة على المنشآت أو التأسيس بمأثرة لإنشاء عامة أو الاستيلاء أو وضع المنشأة تحت الحراسة أو نزع الملكية للمنفعة العامة أو التخصيص الذى تم بقوانين سنة ١٩٥٧ دون أن يعنى تأميمها - القانون رقم ٧١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية - لا يتضمن تأميمًا .

ملخص الحكم :

ان الشركة المطعون عليها كانت من الشركات المستوردة للأدوية ولكنها خضعت لأحكام القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية والصادر فى ١٤ من يوليو سنة ١٩٦٠ . هذا القانون ، ولئن انطأ بالهيئة العليا للأدوية دون غيرها استيراد الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ، ونصت المادة الرابعة منه على أن وزير التموين يستولى فوراً على

الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية الموجودة لدى المستوردين ووكلاء الشركات والمؤسسات الأجنبية ، وفى مخازن الأدوية ، وفى المستودعات والفروع الخاصة بهؤلاء ، وما يوجد من المواد المذكورة فى الدائرة الجمركية ومخازن الإيداع ، وما يرد منها مستقبلا تنفيذا لطلبات أو عقود صادرة من المستوردين والوكلاء المشار اليهم. كما نصت المادة التاسعة من هذا القانون على أن يمنح الأفراد والهيئات المشار اليها فى المادة الرابعة تعويضا عما يتم الاستيلاء عليه يحدد على أساس التكاليف الحقيقية .. وعلى أن لا يتجاوز التعويض مقدار التكاليف شاملة نسبة من الربح حددها الأتمى (٦ ٪) وتلتزم الهيئة العليا للأدوية أو المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية على حسب الأحوال بإداء التعويض المستحق وتتولى تقدير قيمة التعويض لجان تشكل برئاسة مستشار من مجلس الدولة وعضوية ممثل لوزارة التموين وآخر من صاحب الشأن ، لئن كان كذلك فإن الشركة المظنون عليها لم تخضع للقوانين التأميم ، ولم يمس قانون الاستيلاء على الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية الموجودة لديها شخصيتها القانونية . فالتأميم يقصد به نقل ملكية المنشأة من النطاق الخاص الى النطاق العام للحيولة دون سيطرة الأفراد أو رأس المال الخاص على المنشأة ، بحيث يخضع نشاط هذه الأخيرة لرقابة الهيئات العامة دون سواها وذلك فى مقابل تعويض أربابها عن الحقوق التى نقلت ملكيتها ، وبذلك تتحول المنشأة الخاصة الى منشأة عامة أى الى مرفق اقتصادى تحكمه قواعد خاصة ترمى الى تحقيق الخير العام وينزل الى المرتبة الثانية استغلال المشروع على أسس تجارية . ومن ثم يختلف التأميم عن الوسائل الأخرى كالرقابة على المنشآت ، أو التأسيس مباشرة لمنشأة عامة اقتصادية أو الاستيلاء ، أو وضع المنشأة تحت الحراسة ، أو نزع الملكية للمنفعة العامة ، أو التمسير الذى يهدف الى تحرير الاقتصاد المصرى أو النفوذ أو الانطباع الأجنبى بقوانين عام ١٩٥٧ التى مصرت البنوك وشركات التأمين دون أن يعنى ذلك تأميمها .

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ بتأميم بعض المنشآت - تحفيد نطاق تطبيقه بالنسبة الى محالج القطن التي نص على تأميمها - التفرقة بين المحالج المملوكة للأفراد او الشركات ذات النشاط المتعدد ، وبين المحالج التي تتخذ شكل شركات المساهمة ولا تباشر غير نشاط الحليج - انصراف التأميم بالنسبة للنوع الاول الى العناصر المالية والمعنوية للمحالج دون الحقوق والالتزامات المتعلقة بنشاطها فتبقى عاقلة بذمة اصحابها - اختلاف الحكم بالنسبة للنوع الثاني اذ يرد التأميم على الشركة ذاتها بما فيها من حقوق والتزامات .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه على انه « تؤمم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة وتؤول ملكيتها الى الدولة ... » .

ولما كان التأميم - في مفهوم معناه - هو اجراء يراد به نقل الممتلكات الخاصة من ملكية الأفراد او الشركات الى ملكية الدولة ، والتأميم في ترتيبه لهذا الاثر يرد على مشروع قائم بكيانه القانوني ، ويتحدد نطاقه بهذا الكيان ، فهو لا يخلق كيانا قانونيا جديدا للمشروع المؤمم . وينقل ملكيته الى الدولة ، وانما ينقل المشروع بحالته وقت التأميم .

وترتيباً على ذلك فان تأميم المحالج ينصب على العناصر القانونية التي يتكون منها المحالج والقبيلة لأن تنتقل ملكيتها الى الدولة .

فإذا كان المحلج مملوكا لفرد من الأمراد فإنه لا يتمتع بصفة مالية مستقلة عن ذمة صاحبه ولا تكون له أهلية تلقى الحقوق والالتزام بالتزامات ويعتبر المحلج - في هذه الصورة - محلا تجاريا يتحدد كيانه القانوني بالعناصر المادية والمعنوية القابلة للتصرف فيها المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورجعها ، ومن ثم يرد التأميم على هذه العناصر وحدها ولا يتجاوزها إلى حقوق والتزامات صاحب المحلج حتى تلك الناشئة بسبب نشاطه في حلج الأقطان ، ذلك أن هذه الحقوق والتزامات جزء من ذمة صاحب المحلج لا تنقسم عليها ، والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ لم يمس هذه الذمة بالنسبة إلى الحقوق والتزامات الناشئة من نشاط المحلج فتظل معلقة بذمة صاحبه ليكون له وحده اقتضاء هذه الحقوق وعليه وحده الوفاء بطلب الالتزامات ولا تحل الدولة محلها .

والعناصر المادية للمحل التجاري طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ هي البضائع والمهمات أي المنقولات المعدة للبيع والمنقولات التي تستعمل في استغلال المحل كالألات التي تستخدم في صنع المنتجات وسيارات النقل والأثاث وما شابه ذلك ، والعناصر المعنوية هي الاتصال بالملاء والسمعة التجارية والاسم التجاري والعنوان التجاري وحقوق الملكية الصناعية والأدبية والرخص الإدارية لاستغلال المحل ، ومن ثم فإن هذه العناصر وحدها في المحلج هي التي يرد عليها التأميم إذا كان المحلج مملوكا لأحد الأمراد أما الحقوق والتزامات المتعلقة بنشاط المحلج فإنها تظل لصاحبه ولا تنتقل إلى الدولة بالتأميم .

وإذا كان المحلج مملوكا لشركة ذات نشاط متعدد فإن الملاحظ أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ لم ينص على تأميم شركات الطليج وإنما أمم المحاليج فقط ، ومن ثم يرد التأميم على المحلج وحده أي مجموعة العناصر المادية والمعنوية التي تخصصها الشركة لصناعة الطليج ، ولا يمتد التأميم إلى أوجه النشاط الأخرى للشركة فهو لا يلحق كياناتها

القانوني جميعا بل تظل قائمة بتأثير أغراضها ولا ينتقل الى الدولة الا المحلج المملوك لها وحده ، ولتحديد العناصر التي تؤول الى الدولة ينبغي مراعاة ان للشركة ذمة مالية واحدة وليس لكل نشاط مباشر ذمة مستقلة عن ذمتها حتى لو كانت تخصص أموالا معينة لهذا النشاط فهذا التخصيص ليس له اثر قانوني قبل الغير ، فكل حقوق الشركة على اختلاف مصادرها تتضمن جميع التزاماتها ايا كان مصدرها ، وعلى ذلك فالتأميم يرد على العناصر المادية والمعنوية للمحلج القابلة للتصرف فيها منظورا اليها من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه ، وليس بينها حقوق والالتزامات الشركة حتى المتعلقة بنشاطها في المحلج والتي تظل عالقة بذمة الشركة دون ان تنتقل الى الدولة ، ذلك لان المحلج لم يكن له - وقت التأميم - كيان قانوني يؤهله لطقى الحقوق والالتزامات ومن ثم لا يرد التأميم الا على عناصر هذا الكيان الثابتة له وقت التأميم منقط .

اما اذا كان المحلج متخذاً شكل شركة مساهمة لا بتأثير غير نشاط حلج القطن ويتحدد رأس مالها بقيمة المحلج ، فان التأميم في هذه الحالة ينصرف الى الشركة ذاتها ، لان كيان المحلج يتحدد بكيان الشركة وانتقال ملكيتها الى الدولة يعنى انتقال الشركة بأصولها وخصومها وحقوقها والالتزامات الى الدولة التي يكون لها اقتضاء هذه الحقوق والوفاء بالالتزامات جميعا .

ويلاحظ في الفرعين الأول والثاني ما قد تفرضه تشريعات الضرائب والعمل من استثناء على قاعدة عدم تحمل الدولة بالالتزامات الناشئة من نشاط المحلج وكذلك الاثر المعنى للتأمينات العينية المترتبة على المحلج .

لهذا وفي ضوء ما تقدم انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان نطاق القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة الى المحلج يتحدد على النحو التالي :

(م ٢ - ج ١٠)

أولا : اذا كان المحطج مملوكا لأحد الأفراد أو لشركات تباشر نشاطا آخر غير نشاط المحطج فإن التأميم لا يرد إلا على العناصر المادية والمعنوية للمحطج ، أما الحقوق والالتزامات المتعلقة بنشاط المحطج فإنها تظل عالقة بذمة صاحبه فردا أو شركة ولا تنتقل إلى الدولة ، مع ملاحظة ما قد تفرضه تشريعات الضرائب والعمل من استثناءات في هذا الشأن وكذلك الأثر العيني للتأمينات العينية المترتبة على المحطج .

ثانيا : اذا كان المحطج متخذا شكل شركة مساهمة لا تباشر غير نشاط المحطج ورأس مالها كله مخصص لهذا الغرض فإن التأميم يرد على الشركة ذاتها وتنتقل إلى الدولة جميع حقوقها والتزاماتها .

(فتوى ١١٦٨ — في ٢٨/١٠/١٩٦٣)

قاعد رقم (٧)

المبدأ :

تأميم — شركات النقل البحري والسياحة — مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الأعمال المرتبطة بالنقل البحري بمقتضى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ — شموله نشاط هذه الشركات والمنشآت في ميدان النقل البحري والنشاط السياحي .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر تنص على أن « تضاف إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه (بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت) الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق ، وتساهم فيها المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال .

ويكون مجلس إدارة هذه المؤسسة الجهة الادارية التى تتبناها تلك الشركات والمنشآت وقد تضمن الجدول المرافق للقانون رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، بياناً بالشركات والمنشآت الخاضعة لاحكام هذا القانون .

ومقتضى هذا النص هو تقرير مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فى رأس مال الشركات والمنشآت التى وردت على سبيل الحصر فى الجدول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ ، بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس مال كل من تلك الشركات والمنشآت ، يصره النظر عما اذا كانت الشركات والمنشآت المشار اليها تبشر اوجه نشاط اخرى غير الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى . واذا كان الجدول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ قد قسم الشركات والمنشآت الواردة به الى ثلاثة أقسام هى :

(١) متاولو الشحن والتفريغ

(ب) التوكيلات البحرية .

(ج) شركات اصلاح السفن .

فانه لا يسوغ حمل هذا التقسيم للشركات والمنشآت التى تضمها الجدول المشار اليه ، على قصد المشرع تحديد الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى التى تخضع لاحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ ، دون ما عداها من اوجه النشاط الأخرى التى قد تبشرها تلك الشركات والمنشآت ، ذلك أن تقرير مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فى الشركات والمنشآت الواردة فى الجدول المرافق للقانون رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٦٢ ، انما ينصب على رأس مال كل من تلك الشركات والمنشآت ولا ينصب على اوجه النشاط التى تبشرها فالتنظيم الذى اوجده القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ - شأنه فى ذلك شأن التنظيم الذى اوجده

القبائلون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمؤسسات - لا يخرج عن أن يكون أقلية نوع من الشركات المختلفة ، يتعامل فيها رأس المال العام والخاص في تحقيق الأغراض التي انشئت من أجلها الشركة ، ولا يقتصر على مجرد المشاركة في وجهه من أوجه النشاط التي تبأثرها .

فالمسألة محل البحث إنما تتعلق ببعض شركات الملاحة (التوكيلات البحرية) التي تبأثر نشاطها في أعمال السياحة عن طريق إنشاء أقسام مستقلة بها لمباشرة هذا النوع من النشاط ، طبقا لأحكام القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة ويدور البحث حول مدى خضوع الانقسام السياحية المشار إليها لأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، تبعيا لخضوع الشركات الملاحية للتبعية لها لأحكام هذا القانون ، بما يترتب على ذلك من مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في هذه الشركات ، بحصة لا تقل من ٥٠٪ من رأس مالها جميعه بما في ذلك الجزء المخصص للانقسام السياحية التابعة لها .

وأنه يبين من استقراء نص المادة الثانية من القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة ، أن هذا النص يقضى بأنه يجوز لشركات الملاحة مباشرة بعض الأعمال السياحية للمسافرين على خطوطها البحرية ، لماذا ما رغبت في مزاوله هذه الأعمال على غير خطوطها - فلا يجوز لها هذا - إلا اذا حصلت على الترخيص المنصوص عليه في المادة الثانية ، على أن تخصص بمكاتبها قسما مستقلا للقيام بهذه الأعمال ، يكون له ميزانية مستقلة من سائر أعمالها الأخرى .

وتخصيص قسم مستقل في مكتب تلك الشركات للقيام بالأعمال السياحية وتخصيص ميزانية مستقلة لهذا القسم ، لا يعنى تبعه بشخصية معنوية مستقلة من شخصية الشركة التابع لها ، فهو لا يصل بالاستقلال إلى درجة تجرله شجبا معنويا قائما بذاته ، إذ يستند وجوده القانوني من وجود الشركة التابع لها ، بحيث يترتب على انقضاء الشركة ضرورة انقضاءه بالنتيجة .

وعلى ذلك فلا يسوغ حمل تخصيص القسم المستقل بمكاتب شركات الملاحة للقيام بالأعمال السياحية ، واستقلاله بهيئانية ، الى أكثر من اخضاع هذا القسم لأحكام القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، وتمكين الجهات المختصة من أحكام الرقابة على ما يباشره من نشاط سياحي ، طبقا لنص المادة ٢٥ من القانون الأخير ، وذلك بمراقبة مدى هذا النشاط ، ومدى نجاح الدعاية السياحية ونظامها ، ومراقبة طريقة أداء القسم لأوجه نشاطه المختلفة ، خاصة فيما يتعلق بالاستعلامات ومستوى وسائل النقل التى يستعملها لخدمة السائحين ، ومراقبة فى عدم تجاوز التسعيرة الجبرية للعمليات السياحية فى الجمهورية ، ومراقبة صلاحية المكان الذى يشغله للقسم ، وذلك لما لشركات السياحة بحكم مزاولتها للأعمال السياحية من اتصال وثيق بالجمهورية ، فضلا من علاقاتها الوثيقة بنشر الدعاية للبلاد فى الخارج .

وترتبطا على ما تقدم فإن الأقسام التى تخصصها شركات الملاحة بمكاتبها للقيام بالأعمال السياحية - طبقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه - ليست منفصلة عن الشركات الملاحية التابعة لها ، إذ أنها لا تستقل بشخصية معنوية مختلفة من شخصية هذه الشركات ، ولا تعدو الأعمال التى تباشرها أن تكون وجها من أوجه نشاط الشركات التى تتبعها . ومن ثم فإنه - طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر - تساهم المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فى حفظ الشركات بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأسمالها جميعه ، سواء ما يتعلق بمباشرة الأعمال المرتبطة بالنقل البحرى ، أو القيام بالأعمال السياحية .

وغنى عن البيان أنه إذا كانت المنشأة التى تباشر نشاطا سياحيا ، عبارة عن شركة تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركة التى تزاوُل أعمالها معتمدة بالنقل البحرى - والواردة فى الجدول المرفق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه - وليست قسما مستقلا من أقسامها ، فإن الشركة الأولى لا تخضع لأحكام هذا القانون ، ولا يدخل

والتي ملأها في حساب قيمة الحصة التي تساهم بها مؤسسة النقل البحري في الشركة الثانية ، حتى ولو كانت الشركتان مملوكتين لنفس الشخص ما دام أن الشركة السيلاحية لم ترد ضمن الجداول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المذكور .

وكذلك الحال فيها إذا كانت المنشأة التي تزاوُل أعمالا ترتبط بالنقل البحري الواردة في الجداول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ — عبارة عن منشأة فردية مملوكة لتاجر فرد ، يباشر في ذات الوقت نشاطا سيلاحيا ، عن غير طريق هذه المنشأة ، فإن المنشأة المشار إليها هي وحدها التي تخضع لأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ ، ولا يكون تحديد الحصة التي تساهم بها مؤسسة النقل البحري في هذه المنشأة مقوفا بالأموال المخصصة لإزالة أعمال النقل البحري ، وذلك على نحو ما تقرره لجنة التقييم المختصة .

(فتوى ٧٤٣ — في ١٠/٨/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الأعمال المرتبطة بالنقل البحري — قرار مجلس إدارة المؤسسة برئاسة وزير المواصلات يلجأ بعض الشركات والمنشآت الواردة بالجدول المرافق للقانون المشار إليه في الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحري على أن يتم الاندماج اعتبارا من ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، تاريخ العمل بالقانون المذكور — الترخيص في تأسيس هذه الشركة بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦٣ — مقتضاء عدم جواز اتخاذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ تاريخا لاندماج بعض المنشآت والتوكيلات الملاحية في الشركة.

المذكورة - تعديل تاريخ الاندماج بعد ذلك الى اول فبراير سنة ١٩٦٤ م.
مقتضى ذلك اعتبار الأرباح التي حققتها تلك المنشآت والتوكيلات حتى
هذا التاريخ من حق أصحابها ، أما بعد تاريخ الاندماج فإن حقهم في
أرباح الشركة الناتجة يتوقف على ما تسفر عنه نتيجة تقييم هذه
المنشآت والتوكيلات .

ملخص الفتوى :

بناء على أحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة
الحكومة في بعض الشركات والمنشآت والقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ في
شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في بعض الشركات
والمنشآت وتنظيم الأعمال المرتبطة بالنقل البحري ... اجتمع مجلس إدارة
المؤسسة في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ برئاسة السيد وزير المواصلات
وذلك في شكل جمعية مبنوية أو جماعة شركاء في الشركات والمنشآت
الواردة في القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر وقرر
ما يلي :

(١) تصفية التوكيلات الملاحية التي لا نشاط لها أو ذات النشاط
المحدود ونقل ما يوجد من أنشطة الى توكيلات أخرى .

(ب) اندماج التوكيلات الملاحية الأخرى في الشركة العربية المتحدة
لأعمال النقل البحري - إحدى شركات المؤسسة - والمنشأة بمقتضى قرار
رئيس الجمهورية رقم ٤١٥ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ٤ من مارس سنة
١٩٦٣ .

(ج) وقف نشاط المنشآت التي تقرر تصفيتها في أول يناير سنة
١٩٦٤ .

(د) يتم الاندماج بالقيمة التي يسفر عنها التقييم ويعتمدها وزير
الاقتصاد طبقاً للقانون .

(هـ) يعتبر الاندماج قد تم في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ وتعتمد ميزانية كل فرع من افرع الشركة الدامجة (التوكيلات الملاحية) اعتبارا من هذا التاريخ حتى ٣٠ يونية سنة ١٩٦٤ وتعتبر هذه الميزانية جزءا منفصلا من ميزانية الشركة المندمج فيها والتي ستعد في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٤ ثم توحد الميزانية بعد ذلك .

وفي ١١ من مارس سنة ١٩٦٤ قرر مجلس ادارة المؤسسة تحديد نسبة المساهمة في رؤوس اموال الشركات والمنشآت سالفة الذكر بمقدار ٥٠٪ من قيمتها .

وقد انتهت لجان تقييم المنشآت المذكورة من اعمالها وتحديد قيمتها في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ واسفر التقسيم بالنسبة لهذه المنشآت عن الاتي :

(ا) منشآت زادت اصولها على خصومها .

(ب) منشآت زادت خصومها على اصولها .

ونظرا الى ان ادارة الشركات قد اعترضت على اتخاذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه اساسا لتحديد تاريخ اندماج التوكيلات الملاحية في الشركة العربية المتحدة لاعمال النقل البحري وذلك بناء على ما ادرته ادارة الفتوى لوزارة الخزانة والاقتصاد والتأمين بفتاواها الصادرة برقم ١٤٩٥ في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٦٤ من عدم امكان اندماج التوكيلات الملاحية في الشركة المذكورة في تاريخ سابق على صدور القرار الجمهوري الذي صدر بتأسيسها في ٤ من مارس سنة ١٩٦٣ فمن ثم وافق السيد رئيس هيئة قناة السويس في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٦٥ بصفته مخلولا سلطات الجمعية العمومية او جماعة الشركاء بالمؤسسة وشركاتها طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١١ لسنة ١٩٦٤ — على تعديل تاريخ الاندماج في الشركة العربية المتحدة لاعمال النقل

البحرى ليكون ٣١ من يناير سنة ١٩٦٤ على أن يعاد تقويم هذه الشركات والمنشآت لتحديد قيمتها في هذا التاريخ تمهيدا لأدماجها . وقد صدر بعد ذلك قرار رئيس هيئة قناة السويس رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ بصفته السابقة وقرر ادماج التوكيلات الملاحية التابعة للشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى والكائنة بالاسكندرية في أربع توكيلات وسلخ التوكيلات سالفة الذكر من الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى واتخاذ الاجراءات القانونية لتأسيس شركة للتوكيلات الملاحية بمنطقة الاسكندرية تضم التوكيلات الأربعة سالفة الذكر وتسمى « شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية » ويكون مقرها في الاسكندرية كما صدر قرار رئيس هيئة قناة السويس بصفته السابقة رقم ١٣ مكرر سنة ١٩٦٥ وتضى ادماج التوكيلات الملاحية التابعة للشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى والكائنة ببور سعيد في أربع توكيلات وسلخ التوكيلات سالفة الذكر من الشركة المذكورة واتخاذ الاجراءات القانونية لتأسيس شركة للتوكيلات الملاحية بمنطقة القناة تضم التوكيلات الأربعة سالفة الذكر وتسمى « شركة القناة للتوكيلات الملاحية » ويكون مقرها بور سعيد .

وبتاريخ ١٩٦٥/٩/٤ صدر قرار رئيس هيئة قناة السويس رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٥ بالتصديق على ميزانية التوكيلات الملاحية . وحساب الإيرادات والمصروفات من ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٤ الى ٣٠ يونية بسنة ١٩٦٤ والموافقة على مقترحات الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى الخاصة بتوزيع الأرباح على العاملين وتأجيل صرف الأرباح للمساهمين في الشركات المندمجة الى حين الانتهاء من إعادة التقييم .

وبتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢١ صدر قرار رئيس هيئة قناة السويس رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ ويضمي بسلخ ميزانية التوكيلات الملاحية من ميزانية الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى وتستبعد من ميزانية الشركة المذكورة الأصول والخصوم الخاصة بالتوكيلات الملاحية والثابتة بقرارات لجان التقييم المعتمدة وتجرى المحاسبة بين الشركة العربية المتحدة لأعمال

النقل البحرى وشركى الاسكندرية للتوكيلات الملاحية والقناة للتوكيلات الملاحية (تحت التأسيس) واعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ تفتح ميزانية لكل من الشركتين المذكورتين (تحت التأسيس) .

وبتاريخ ١٩٦٦/٦/١٦ صدر قرار رئيس هيئة قناة السويس رقم ٩ لسنة ١٩٦٦ ويقضى بزيادة رأس مال الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى بمقدار قيمة رؤوس أموال التوكيلات الملاحية كما أظهرتها كل لجنة تقييم وذلك اعتبارا من ١٩٦٤/٢/١ . وبعد ذلك صدر قرار رئيس هيئة قناة السويس رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ ويقضى بالفناء القرار رقم ٩ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر كما حدد هذا القرار رأس مال كل من شركى الاسكندرية للتوكيلات الملاحية والقناة للتوكيلات الملاحية فى . ١٩٦٥/٧/١

وبتاريخ ١٩٦٨/٢/٢١ صدر قرار رئيس هيئة قناة السويس رقم ٩ لسنة ١٩٦٨ ويقضى بأن تكون ميزانية الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى من السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ منفصلة عن ميزانية التوكيلات الملاحية وعلى أن يكون لكل توكيل ملاهى مستقل ميزانية مستقلة تبين نشاطه من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ وأن تعتبر التوكيلات الملاحية فى المدة من ١٩٦٤/٢/١ الى ١٩٦٥/٦/٣٠ التى كانت تدار بمعرفة الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى ، كانت تدار لحساب المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى .

وقد ثار الخلاف منذ تطبيق القرارات المشار اليها حول تحديد التاريخ القانونى لاندماج المنشآت والتوكيلات الواردة بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ وهل هو ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ العمل بهذا القانون أم تاريخ اندماج الفصلى وكذلك أسس توزيع الأرباح على أصحاب المنشآت والتوكيلات المندمجة وما اذا كان من الجائز قانونا صرف أرباح لأصحاب المنشآت والتوكيلات المندمجة التى كانت خصومها تزيد على أصولها .

ومن حيث أنه صدر القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الأعمال المرتبطة بالنقل البحري وينص في المادة الأولى على أن « تضافه الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق وتساهم فيها المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري بحصصه لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال ويكون مجلس ادارة هذه المؤسسة الجهة الادارية التي تتبعها تلك الشركات والمنشآت » وقد أصبح هذا القانون نافذا المعمول اعتبارا من ١٩٦٢/٩/٢٥ . كذلك صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس ادارة المؤسسات العامة سلطة الجمعية العمومية او جماعة الشركاء بالنسبة للشركات التابعة لها ، ثم صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ونص في المادة (٢٥) على أن « يكون لمجلس ادارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص سلطات الجمعية العمومية للمساهمين او جماعة الشركاء المنصوص عليهم في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وذلك بالنسبة للشركات والمنشآت التابعة للمؤسسة ، كما يكون لمجلس ادارة المؤسسة بالتشكيل السابق سلطة ادماج شركتين أو منشأتين أو أكثر من الشركات التابعة للمؤسسة ... » .

واستنادا الى هذه الأحكام قرر مجلس ادارة المؤسسة برئاسة وزير المواصلات بجلسته المنعقدة في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ - ادماج بعض الشركات والمنشآت الواردة بالجدول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه في الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحري على أن يتم الادماج اعتبارا من ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أن الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحري قد رخص في تأسيسها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٥ الصادر في ٤ من مارس سنة ١٩٦٣ ومن ثم مائه لا يجوز اتخاذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه تاريخا لادماج بعض المنشآت والتوكيلات

٤ الملاحية في الشركة المذكورة نظرا الى ان الشركة الدامجة لم تكن قد قامت لها قائمة في هذا التاريخ وهو ما اكنته المادة الخامسة من نظامها في عبارة صريحة فنصت على ان المدة المحددة للشركة هي خمس وعشرون سنة ابتداء من تاريخ قرار رئيس الجمهورية المرخص بتأسيسها . وعلى ذلك كان الزاما تعديل تاريخ الاندماج على نحو يتفق مع هذا النظر وهو ما تم بالفعل بصودور قرار رئيس هيئة قناة السويس بتاريخ ٢٠ من ابريل سنة ١٩٦٥ الذي تحدد بمقتضاه تاريخ ادماج التوكيلات الملاحية في الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحري من أول فبراير سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه ترتب على ذلك من المنشآت والتوكيلات الملاحية التي تناولها الاندماج الذي تم في الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحري تظل قائمة قانونا حتى تاريخ الاندماج سالف الذكر وتكون الأرباح التي حققتها المنشآت والتوكيلات المشار إليها حتى هذا التاريخ من حق أصحابها مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه . أما بعد تاريخ الاندماج الذي تحدد على الوجه المتقدم فإن حق أصحاب هذه المنشآت والتوكيلات في أرباح الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحري يتوقف على نتيجة تقييم المنشآت والتوكيلات المذكورة فإذا أسفر التقييم عن أن خصوم بعض هذه المنشآت والتوكيلات يزيد على أصولها فإنه لا يحق لأصحاب هذه المنشآت والتوكيلات الاشتراك في الأرباح التي تحققها الشركة الدامجة بعد تاريخ الاندماج .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان تاريخ ادماج المنشآت والتوكيلات الملاحية الواردة في القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه في الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحري هو أول فبراير سنة ١٩٦٤ . وتعتبر الأرباح التي حققتها المنشآت والتوكيلات المشار إليها حتى هذا التاريخ من حق أصحابها . أما بعد تاريخ الاندماج فإن حقهم في أرباح الشركة الدامجة يتوقف على ما تسفر عنه نتيجة تقييم هذه المنشآت والتوكيلات .

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ بتاجيم بعض الشركات والمؤسسات —
قواعد التيسير النقدي المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون.
— مناط اعمالها ان يكون المستفيد منها هو المالك لأسهم الشركات الخاضعة.
لاحكام القانون في تاريخ العمل به — عدم احقية عمال شركة فورد (مصر)
المستفيدين من نظم منشأة فورد للزاياء المالية في الافادة من قواعد
التيسير .

ملخص الفتوى :

انشأت شركة « فورد المساهمة المصرية للسيارات ببصر » بمقتضى
الاشهاد الموثق بمكتب توثيق الاسكندرية تحت رقم ٣٥٢١ صندوقا
للمعاشات في صورة مؤسسة تسمى « منشأة فورد المصرية للزاياء المالية »
تتولها الشركة من مالها الخاص ودون الاستقطاع من مرتبات وأجور العاملين
وتقوم — أى المنشأة — بدفع المعاشات والمكافآت الى هؤلاء العاملين
وأسهم وفقا للأحكام المقررة في الاشهاد .

وتضمنت المادة ٣ مكررة من الاشهاد النص على أنه « وفقا لأحكام
المادة ٥٣ من القانون المدنى المصرى يكون للمؤسسة بمقتضى هذا الاشهاد
اهلية كاملة في التصرف والقيام بجميع أنواع التصرفات والأعمال التى
يتطلبها تحقيق أغراضها » .

وبتاريخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ حرر اشهاد آخر بمكتب توثيق
الاسكندرية برقم ٣٥٥٩ تضمن عدول مجلس ادارة الشركة عن المؤسسة
المذكورة التى يتم شهرها ، والفاء الاشهاد الرسمى المنشئ لها استنادا
الى نص المادة ٦٠ من القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات

والمؤسسات الخاصة التي تقضى بأنه « متى كان انشاء المؤسسة بسند
رسمى جاز لمن انشاها أن يعدل عنها بسند رسمى آخر وذلك الى أن
يتم شيرها » .

غير أن العمال عرضوا الأمر على هيئة التحكيم بمحكمة استئناف
الاسكندرية فقررت في ٢٧/١٢/١٩٦٠ أنه « لا اثر لاشهاد المعدول على
أي شيء من المزايا والحقوق الممنوحة لعمال ومستخدمى الشركة المنصوص
عليها في اشهاد تأسيس منشأة مورد للمزايا المالية الموثق بتاريخ ٢٩
ديسمبر سنة ١٩٤٩ ... » .

وفي ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٦٣ اتفقت الشركة مع نقابة العمال
بموجب اتفاقية تسوية ، على تصفية هذا النظام وتوزيع ناتج التصفية
طبقا لما تقرره لجنة التصفية وما نص عليه في الاتفاقية .

وبتاريخ ٨ من أغسطس سنة ١٩٦٣ عمل بالقانون رقم ٧٢ لسنة
١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت الذى قضى فى المادة ٢/٢ منه
بأنه يجوز لمن لاتزيد قيمة ما يمتلكه فى تاريخ العمل بهذا القانون من
أسهم الشركات الخاضعة لأحكامه عن ٥٠٠ ج (خمسة آلاف جنيه)
بقومة بالأسعار المحددة لها فى هذا القانون أن يحصل نقداً من البنك
المركزى على القيمة الاسمية للسندات المستحقة له مقابل أسهمه التى
انتقلت ملكيتها الى الدولة بعد اتمى قدره ألف جنيه .

وبمناسبة صدور هذا القانون استطلعت الوزارة رأى الجمعية
المعمومية فيما اذا كانت الأوراق المالية التى قامت المنشأة باستثمار معظم
أموالها فى شراؤها تعتبر فى تاريخ العمل به مملوكة للمنشأة باعتبارها شخصا
معتويا ، أم مملوكة ملكية فردية للعاملين بالشركة .

وبطاسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ انتهت الجمعية المعمومية الى أن
الأوراق المالية المشار اليها كانت لاتزال على ملك المنشأة فى يوم ٨ من
أغسطس سنة ١٩٦٣ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ دون
الاستقيدين من نظامها .

وأوضحت الجمعية العمومية في فتاها أن « منشأة فورد (مصر) للزاياء المالية » قد نشأت كشخص اعتبارى ولها أهلية فى التصرف والقيام بجميع أنواع التصرفات والأعمال التى يتطلبها تحقيق أغراضها . وعدول شركة فورد (مصر) عن المؤسسة والغاء الإشهاد الرسمى المنشئ لها لا يترتب عليه أىولة أموال المؤسسة المذكورة الى عمال وموظفى الشركة المشار إليها . ذلك أنه لا يوجد فى نظام المؤسسة ما يترتب ذلك ، وكل ما نص عليه هذا النظام أنه فى حالة عدول الشركة عن أداء أى نصيب لصندوق المعاشات على سبيل المساهمة يجوز لمديرى المؤسسة إما أن يستمروا فى إدارة صندوق المعاشات بمقتضى قواعد تنظيم معدلة تقضى بتعديل الزاياء على الوجه الذى يقررون لزومه بناء على منشور الخبير الفنى (مادة ١٤ من نظام المؤسسة) وإما أن يحولوا صندوق المعاشات الى نقود ويقومون بجميع التكاليف والمصروفات والنفقات الخاصة والمحددة فى المادة ١٥ من هذا النظام .

وأضافت الجمعية أنه « يترتب على ذلك أن أموال مؤسسة منشأة فورد (مصر) للزاياء المالية » لم تكن مملوكة لعمال وموظفى سيارات فورد (مصر) فى ٨ من أغسطس سنة ١٩٦٣ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ . ولا يغير من هذا الرأى ما جاء فى اتفاقية التسوية المعتمدة فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٦٣ بين شركة سيارات فورد (مصر) وبين اللجنة النقابية لعمال الشركة التى قررت توزيع الأوراق المالية المملوكة للمنشأة على العمال الموظفين توزيعاً عينياً وذلك لأن هذه الاتفاقية أبرمت فى تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ .

غير أن لجنة التصفية تقدمت بذاكرة أشارت فيها الى أن المنشأة انفة الذكر لم تكتسب وصف المؤسسة وبالتالي لم تكتسب الشخصية الاعتبارية حيث يتعين ، طبقاً لأحكام القانون المدنى الذى أسست المنشأة فى ظله ، أن يكون الغرض من إنشاء المؤسسة تحقيق غرض من أغراض البر أو النفع العام بمعنى أن تستهدف المؤسسة الخير المحض دون قصد الى أى ربح

مادى والغرض الذى انشئ الصندوق من أجله لا يدخل في عداد أعمال البر وإن كانت الشركة بأدراتها المنفردة قد اعتبرته كذلك بها جاء في أشهاد التأسيس .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه تنص في فقرتها الثانية على أنه « ويجوز أن لاتزيد قيمة ما يمتلكه في تاريخ العمل بهذا القانون من أسهم الشركات الخاضعة لأحكامه عن ٥٠٠ ج (خمس آلاف جنيه) مقومة بالأسعار المحددة لها في هذا القانون أن يحصل نقدا من البنك المركزى على القيمة الاسمية للسندات المستحقة له مقابل أسهمه التى انتقلت ملكيتها الى الدولة بعد اقصى قدره ١٠٠٠ ج (الف جنيه) » .

ومن حيث أن مناط أعمال هذا النص أن يكون المستفيد من أحكامه هو المالك لأسهم الشركات الخاضعة لأحكام القانون في تاريخ العمل به .

ومن حيث أن الأسهم في الحالة محل البحث لم تكن في تاريخ العمل بالقانون انف الذكر مملوكة للعاملين بشركة مورد المستفيدين من نظام الصندوق اذ المعروف أن أسهم الشركات أما أن تكون اسمية فتصدر وتسجيل باسم شخص معين وأما أن تكون لحايلها فيعتبر حامل السهم هو المالك له ، والأسهم في الحالة المعروضة كانت مسجلة باسم المنشأة وليس باسم العاملين بالشركة ، ومن ثم لا يجوز لهؤلاء الامادة من قواعد التيسير النقدى المنصوص عليها في القانون ، سواء اعتبر الصندوق مؤسسة خاصة كما ارتأت الجمعية العمومية بفتواها السابقة أم افترق الصندوق الى مقومات المؤسسة الخاصة كما ذهبت لجنة التصلية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية عمال شركة مورد المستفيدين من نظام الصندوق المشار اليه في الامادة من قواعد التيسير النقدى المنصوص عليها القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ .

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

تأميم — انصرافه الى الأموال والمشروعات الخاصة بهدف نقلها الى الدولة — كون المال أو المشروع مملوكا بأكمله للدولة يمنع من ورود التأميم عليه — القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ بتقرير مساهمة الحكومة في مضارب أرز المحلة الكبرى والقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ بتأميمها — ورودهما على غير محل في خصوص هذه المضارب لسبق ايلولة ملكيتها فعلا للدولة — بقاء هذه المضارب على وضعها السابق مملوكة لشركة النصر للتصدير والاستيراد التابعة لمؤسسة التجارة — لا يؤثر في ذلك ادراج هذه المضارب ضمن المضارب التابعة لمؤسسة المطاحن والمضارب والمخابز بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٢ — أساس ذلك ان مجلس ادارة مؤسسة التجارة منعقدا برئاسة الوزير المختص هو الذى يملك التصرف في اصل ثابت من اصول الشركة طبقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الفتوى :

ان التأميم هو إجراء مقتضاه نقل ملكية الأموال والمشروعات الخاصة من الأفراد أو الشركات الى الدولة ، حتى تكون ملكا للجماعة ، وذلك مقابل تعويض اصحاب هذه الأموال والمشروعات ومؤدى ذلك ان التأميم لا يصيب الا الأموال والمشروعات الخاصة ، ايا كان الشكل القانوني الذي تتخذه تلك الأموال والمشروعات ، اى سواء اتخذت شكل منشآت أو شركات اشخاص ، أو شركات مساهمة ، أما اذا كان المال أو المشروع مملوكا بأكمله للدولة — ايا كان الشكل القانوني الذى يتخذه — فلا يرد عليه التأميم .

فإذا كان الثابت من الأوراق أن شركة النصر للتصدير والاستيراد كانت قد انشئت في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ كشركة توصية بسيطة ، أسماها شركة النصر للتصدير والاستيراد والمقاولات « غانم وشركاه » ، وبين من صورة الشهادة المقدمة من إدارة المخابرات العامة — والمرقعة بالأوراق — أن هذه الشركة كانت مملوكة ملكية تامة للدولة منذ إنشائها وأنها أتت للؤسسة المصرية العامة للتجارة ، بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٣٧٠ لسنة ١٩٦٢ بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى شركة النصر للتصدير والاستيراد ، الذى نص فى مآفته الأولى على أن « يرخص للمؤسسة المصرية العامة للتجارة بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى شركة النصر للتصدير والاستيراد » ، وقد اكتتبت المؤسسة المصرية العامة للتجارة فى رأس مال هذه الشركة جمعية ، وذلك وفقا للبند « سابعها » من قرار مجلس إدارة مؤسسة مصر الصاغر فى ١٠ من يوليو سنة ١٩٦١. المجلد فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١ والمعدل كذلك بقرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة فى ١٣ من يناير سنة ١٩٦٢ بإنشاء شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى « شركة النصر للتصدير والاستيراد » . وفى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ صدر قرار من مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة منعقدا بهيئة جمعية عمومية برئاسة السيد وزير الاقتصاد ، بأدماج شركة « غانم وشركاه » فى شركة النصر للتصدير والاستيراد (شركة المساهمة الجديدة) وذلك طبقا لحكم المادة ٢٥ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

ونظرا لأن شركة النصر للتصدير والاستيراد — بصفتها السابقة — قد اشترت جميع الموجودات والأصول المادية لشركة مضارب أرز الحطة الكبرى ، وكذلك أرض وبناء المضارب المذكورة ، بحيث أصبحت هذه المضارب بجميع موجوداتها المادية مملوكة لشركة النصر للتصدير والاستيراد ، التى كانت بدورها مملوكة ملكية خالصة للدولة (المؤسسة

المصرية العامة للتجارة) ، وذلك اعتبارا من تاريخ الشراء الحلي^١ بمقتضى العقد المبرم في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٠ والمعدل في ٢١ من يوليو سنة ١٩٦١ ، وقبل صدور القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ الذى قضى بإضافة مضارب أرز المطلة الكبرى الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ، وبطبيعة الحال قبل صدور القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ الذى قضى بنقل تلك المضارب الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأيم بعض الشركات والمنشآت . ومن ثم يكون كل من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ آتئى الذكر بـا قراره من مساهمة الحكومة في المضارب المشار اليها ثم تأييمها وقد وردا على غير محل ، في خصوص هذه المضارب ، باعتبار أن ملكيتها كانت قد آلت الى الدولة بالفعل من تاريخ شراء شركة النصر للتصدير والاستيراد لها ، وهو تاريخ سابق على تاريخ صدور القانونين المذكورين ، وبما لذلك لا يكون لأى من هذين القانونين أثر على تلك المضارب ، اذ تبقى بوضعها السابق على صدورهما ، ومن ثم تظل بملكية لشركة النصر للتصدير والاستيراد التابعة للمؤسسة المصرية العامة للتجارة .

وانه ولئن كان القرار الجمهورى رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء المؤسسة العامة للطاخن والمخابز قد أدرج مضرب أرز المحلة الكبرى ضمن المضارب الأخرى التى قضى بتبنييمها لهذه المؤسسة ، الا أنه لا يقترب على هذا القرار بذاته - الذى يحمل على أنه بمثابة توجيه في خصوص التبعية - نقل ملكية المضارب آنفة الذكر من شركة النصر للتصدير والاستيراد الى المؤسسة المذكورة . ذلك أن نقل ملكية هذه المضارب إنما يعتبر تصرفا في أصل ثابت من أصول تلك الشركة ، مما يدخل في اختصاص الجمعية العمومية للشركة ، وفقا لأحكام قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وباعتبار أن هذا التصرف لا يدخل في أعمال الإدارة . ولما كان المخرج^٢ ناط - في المادة ٢٥ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٣ - بطبيعة الإدارة

المؤسسة العامة منعقدا برئاسة الوزير المختص جميع السلطات المخولة للجمعية العمومية للمساهمين أو جماعة الشركاء المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وذلك بالنسبة الى الشركات والمنشآت النافعة للمؤسسة ، فان مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة - النافعة لها شركة النصر للتصدير والاستيراد - منعقدا برئاسة الوزير المختص ، هو الذى يملك سلطة تقرير نقل ملكية مضارب ارز المحلة الكبرى المملوكة للشركة المذكورة الى المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز . اما عن وسيلة نقل ملكية تلك المضارب من الشركة الى هذه المؤسسة الأخيرة ، فهى أن يتم ذلك بابرار عقد بيع بين كل من الشركة والمؤسسة ، تباع بقتضاه الشركة المضارب المملوكة لها الى المؤسسة ، وفقا للشروط التى يتم الاتفاق عليها فيها بينهما .

لذلك انتهى الراى الى عدم سريان احكام اى من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٩ أو القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليهما فيما تقدم على مضارب ارز المحلة الكبرى ، اذ تظل هذه المضارب مملوكة لشركة النصر للتصدير والاستيراد . ولا يترتب على القرار الجمهورية رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٢ أنف الذكر انتقال ملكية تلك المضارب تلقائيا من الشركة المذكورة الى المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز . وانما يتعين انتقال هذه الملكية ابرار عقد بيع بين كل من الشركة والمؤسسة على الوجه السالف ايضاحه .

(ملف ٥/٢ فى - جلسة ١٩٦٦/٣/٢)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

تعليم احدى المنشآت باثر رجمى - المركز القانونى للمنشأة المؤهلة ولاصحتها فى التاريخ الذى ارتد اليه التاميم بموجب الاثر الرجمى الذى

مقرره قانون التأمين — عدم استحقاق الزيادة المقدمة من القطاع الخاص في رأس مال المنشأة المؤممة عما كان عليه في التاريخ الذي ارتد اليه التأمين — أساس ذلك ان هذه الزيادة المقدمة من القطاع الخاص وردت على منشأة مؤممة بالكامل أى مملوكة للدولة كاملة وهو امر غير جائز قانونا .

ملخص الفتوى :

ان النزاع في كل الموضوعين الخاصين بالشركتين المشار اليهما ، يقوم حسبه على مبدأ قانونى واحد هو تحديد المركز القانونى للمنتفعة المؤممة ولأصحابها في التاريخ الذي ارتد اليه التأمين بموجب الأثر الرجعى الذى قرره قانون التأمين .

ومن حيث أنه في التاريخ المنوه عنه انتقلت ملكية المنشأة المؤممة في الحالتين الى الدولة وزالت ملكية أصحابها عنها واتخذ هذا التاريخ تبعا لذلك أساسا لتحديد التعويض المستحق لهم ، وهو يساوى قيمة صافي الأصول في التاريخ ذاته ، وهو أيضا ما أتبعته لجنة التقييم فلم تأخذ في الحساب قيمة الزيادة في رأس المال التى دفعت أو تعهد المالك السابقون بدفعها .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم ان الزيادة في رأس المال مما كان عليه في التاريخ الذي ارتد اليه التأمين انها هى زيادة مقدمة من القطاع الخاص ووردت على منشأة مؤممة بالكامل أى مملوكة للدولة ملكية كاملة ، وهو امر غير جائز قانونا . وبهذه المثابة لا تكون هذه الزيادة مستحقة قانونا .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى : أولا : احتية الشركاء في شركة هيربرت فانوس وشركاه في استرداد ما سبق أن أدوه من زيادة في رأسمال الشركة . ثانيا : عدم التزام الشركاء في شركة للوادي الحديثة للهندسة والمعاولات بسداد الزيادة في رأسمال الشركة .

قامعة رقم (١٢)

قاعدة :

التأميم لا يمتد الى اموال الآخرين ، حتى لو كانت مسخرة لتسيير المشروع المأمم ، فلا يجوز للجنة التقييم ان تعتمد الى تقييم اموال الغير عند تعديها لتقييم الاصول المملوكة لاصحاب المنشأة المؤممة .

التفصيل النقوى :

تخلص وثائق الموضوع في انه تنفيذا لاحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ تم تأميم مطحن والذي كان مؤجرا في ذلك الوقت الى المرحوم تأمينا نصفيًا ولما كانت اراضي ومباني المطحن غير مملوكة لاصحاب المنشأة المؤممة فقد قررت لجنة التقييم اخراج قيمتها من الاصول الناتجة لاصحاب المنشأة المؤممة ثم اتم المطحن كليا بعد ذلك فتولت لجنة التقييم الكلى من رأى لجنة التقييم التفصيلى وقدرت انه يتعين تقييم الأرض والمباني ايا كان مالكةا لان مقتضى التأميم قانونا ولزوما انتقال ملكية المنشأة وجميع ممتلكاتها للدولة .

احكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ تنص على ان اموال المملوكة للغير تخرج عن نطاق التأميم حتى ولو كانت الاموال تستخدم في تسيير المنشأة فلا يجوز للجنة التقييم ان تقييم ما لا يقضى المشرع بتأميمه ، كما لا يجوز لها ان تمتنع عن تقييم مال نص المشرع صراحة على تأميمه بان خرجت عن اختصاصها فادخلت بالا غير خاضع للتأميم او اخرجت منه مالا داخلا في التأميم كان قرارها في هذا الخصوص بعدوما ولا يترتب عليه اثر قانوني .

(ملف ٩٥/٢/٧ - جريدة ٩٩٨٤/١/٤)

تعليق :

في الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧ لسنة ٤ ق الدستورية بجلسة ١٩٧٥/٣/١ عرفت المحكمة العليا التأميم بأنه « يقوم على نقل ملكية مشروعات خاصة من الأفراد الى الملكية العامة ، أى ملكية الشعب » وأيدت المحكمة الدستورية العليا هذا المعنى في حكمها الصادر في القضية الدستورية رقم ٥ لسنة ١ ق بجلسة ١٩٨١/٥/١٦ مقررّة أن « أهم ما يتميز به التأميم هو انتقال المال المؤمّم الى ملكية الشعب لتسيطر عليه الدولة بعيدا عن مجال الملكية الخاصة بحيث تكون ادارته لصالح الجماعة » .

وفي القضية رقم ١٨ لسنة ١ ق « دستورية » حكمت المحكمة الدستورية العليا بأنه خلو الدستور (دستور ١٩٥٨) من نص في شأنه مبدأ التأميم ، إلا أن ذلك لا يغير شيئا من مشروعية التأميم كإجراء تتخذه الدولة قبل بعض الملكيات الخاصة ، لأن مبدأ التأميم يجد سنده في النص العام الذي يرد بشأن الملكية الخاصة . وبإدراكه لم يحظره الدستور صراحة ، فهو جائز استحداثه في الحالات التي تقرر ذلك شرعا .

أنه وإن كان المشروع الدستوري لم يضمن دستور سنة ١٩٥٨ نصا خاصا في شأن مبدأ التأميم ، إلا أن هذا المبدأ يجد سنده في 'النص العام الذي ورد في المادة الخامسة من هذا الدستور التي تنص بأن « الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون وظائفها الاجتماعية ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل ونقلا للقانون » مما يقتضاه جواز تقييد حق الملكية الخاصة نزولا على مقتضيات الصالح العام باعتبارها وظيفة اجتماعية ينظم القانون إدارتها في خدبة الجماعة بأسرها . وهو ما رده دستور سنة ١٩٧١ في المادة ٣٢ منه التي جعلت الملكية الخاصة وظيفة اجتماعية وقضت بأن يكون استخدامها بما لا يتعارض مع الخير العام للشعب ، وفي المادة ٣٤ التي نصت على أن الملكية مصونة ... ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض ونقلا للقانون . وما أكد ذلك الدستور في المادة ٣٥ من أنه « لا يجوز التأميم إلا للمنفعة العامة وبمقتضى ومقابل تعويض » .

الفصل الثاني

اجراءات التأميم

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

التأميم اجراء من عمل المشرع من مقتضاه انتقال ملكية ما يرد عليه الى الدولة — لجان التقييم وكل المشرع اليها فحسب مهمة تقدير قيمة العناصر التي تدخل في نطاق التأميم وخلع النهائية على قراراتها في هذا المجال — ان جاوزت لجان التقييم حدود ولايتها فان قرارها يكون معدوم الأثر ولا تلحقه اية حصانة ويجوز تصحيحه سواء من اللجنة التي اصدرته او من لجنة اخرى — رهن الشيء لا يخرجه من ملك صاحبه — اغفال لجنة التقييم ادراج قيمة شيء رهون ومملوك للمنشأة في تاريخ تأميمها ضمن اصول المنشأة ينطوى على تجاوز لحدود اختصاصها ولا تلحق قراراتها في هذا الشأن اى حصانة فيجوز تصحيحه في اى وقت — الدائن المرتهن رهنا حيازيا على منقول يتقدم على مصلحة الضرائب بوصفها دائنا ممتازا امتيازاً علما بشرط ان يكون حسن النية — اثبات الرهن التجارى للبضائع جائز بكل طرق الاثبات .

ملخص الفتوى :

لمن المقرر ان التأميم اجراء من مقتضاه انتقال ملكية الاموال والمشروعات الخاصة من الأفراد او الشركات الى الدولة ، والتأميم بذاته من عمل المشرع ، فهو وحده الذى يملك ان ينقل الملكية جبرا عن الأفراد او الشركات او غيرها من اشخاص القانون الخاص الى الدولة ،

ومن ثم فهو الذى يحدد نطاق هذا التأميم ومداه ، فيعين ما تنتقل ملكيته الى الدولة وما لا تنتقل ، واذا كان المشرع قد ناط بلجنة التقييم تحديد مقدار التعويض المستحق عن الاموال التى انتقلت ملكيتها الى الدولة ، فليس معنى ذلك أنه فوضها سلطته في تحديد التأميم ، وانما هو وكل اليه فحسب مهمة تقدير قيمة العناصر التى تدخل في نطاق التأميم وخلع النهائية على قراراتها في هذا المجال . وعلى ذلك فان جاوزت لجنة التقييم حدود ولايتها بان ادخلت في نطاق التأميم مالا لا يؤدى التطبيق السليم للقانون الى شموله ، او اخرجت من نطاق التأميم عناصر كان يتعين بحسب التطبيق القانونى السليم شموله ، فان قرارها يكون معدوم الاثر ولا تلحقه اية حصانة ويجوز تصحيحه سواء من اللجنة التى اصدرته او من لجنة اخرى .

ومن حيث أن الثابت من الوقائع أن بعض اللجان ادرجت ضمن الخصوم قيمة الديون المضمونة برهن بضائع ولم تدرج قيمة هذه البضائع ضمن الأصول .

ومن حيث أن رهن الشيء لا يخرجه من ملك صاحبه وانما يظل المال المرهون مملوكا لصاحبه مع تحمله بحق عينى تبعي يخول الدائن المرتهن استيفاء حقه من ثمن هذا الشيء بالتقدم على الدائنين العاديين والدائنين التاليين له في المرتبة . وعلى ذلك فمضى كان الشيء المرهون مملوكا للمنشأة المؤهلة في تاريخ التأميم ، فان لجنة التقييم تكون باغفالها ادراج قيمته ضمن أصول المنشأة قد جاوزت اختصاصها ولا تلحق قرارها في هذا الشأن اى حصانة ، وبالتالي يجوز تصحيحه في اى وقت .

ومن حيث أنه بالنسبة الى التزام بين الدين المضمون برهن حيازى على البضائع ودين الضرائب على الارباح التجارية والصناعية وهو موضوع الاستفسار الثانى فان المادة ١٠٩٦ من القانون المدنى تنص على أن « الرهن الحيازى عقد به يلتزم شخص ضمانا لدين عليه او على غيره أن يسلم الى الدائن او الى اجنبى يعينه المتعاقدان شيئا يرتب للدائن حقا مينا

يخوله حبس الشيء لحين استيفاء الدين وأن يتقدم الدائنين العاديين والدائنين
التاليين له في المرتبة في اقتضاء حقه من ثمن هذا الشيء في أي يد يكون «
كما تنص المادة ١١٩٠ على أنه « يجب لنفاذ الرهن في حق الغير أن يكون
الشيء المرهون في يد الدائن الأجنبي الذي ارتضاه المتعاقدان » كما تنص
المادة ١١١٠ على أن « يخول الرهن الدائن المرتهن الحق في حبس الشيء
المرهون على الناس كافة دون الإخلال بما للغير من حقوق. تم حفظها ونقله
للقاتلون » .

وتنص المادة ١١١٨ على أن « ١ - الأحكام المتعلقة بالأثار
التي تترتب على حيازة المنقولات المسادية والمستندات لحايلها تسرى على
رهن المنقول ٢٠ - ويوجه خاص يكون المرتهن إذا كان حسن النية أن
يتمسك بحقه في الرهن ولو كان الراهن لا يملك التصرف في الشيء المرهون ،
كما يجوز من جهة أخرى لكل حائز حسن النية أن يتمسك بالحق الذي
كسبه على الشيء المرهون ولو كان ذلك لاحقاً لتاريخ الرهن » وتنص المادة
١١٣٢ على أن :

« ١ - لا يحتج بحق الامتياز على من حاز المنقول بحسن النية .

٢ - ويعتبر حائزاً في حكم هذه المادة مؤجر العقار بالنسبة إلى
المنقولات الموجبة في العين المؤجرة وصاحب الفندق بالنسبة للامتعة التي
يودعها النزلاء في فندقه .

٣ - وإذا خشي الدائن لأسباب معقولة تبديد المنقول المقتل بحق
امتياز لمصلحة جاز له أن يطلب وضعه تحت الحراسة » وتنص المادة
١١٣٩ على أن المبالغ المستحقة للخرانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق
أخرى من أي نوع كان يكون لها امتياز بالشروط المقررة من القوانين
والأوامر الصادرة في هذا الشأن وتستوفي هذه المبالغ من ثمن
الأموال المتعلقة بهذا الامتياز في أية يد كانت قبل أي حق آخر ولو كان
مجازاً مضبوطاً برهن رهنى عدا المصروفات القضائية ... وتنص المادة
٩٠ من الكائنون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقولها ضريبة على إيرادات رؤوس

«أموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل على أن تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بمقتضى هذا القانون دينا ممتازا على جميع أموال الدينين بها أو المترمين بتوريدها إلى الخزانة بحكم القانون » .

ومناد ما تقدم أن للمرتهن الحيازي الحق في أن يقتضى دينه بالتقدم والتقدم يستلزم المراهنة والمرتهن إما أن يتزاحم مع غيره من دائنى الراهن العاديين أو يتزاحم مع من يكون دينه مضمونا بحق على المرهون فإذا تزاخم المرتهن الحيازي مع دائنى الراهن العاديين تقدم عليهم بشرط أن يكون رهنه سساريا في مواجهتهم وإذا تزاخم المرتهن مع مرتهن آخر بنفس الشيء تقدم فيهما من يكون سابقا في المرتبة مع ملاحظة أن مرتبة الرهن الحيازي في المقار تتحدد بانتقال الحيازة والقيمة وتحدد في المنقول المسادى بانتقال الحيازة والتاريخ الثابت لمقد الرهن وتحدد في الديون بانتقال حيازة السند وبالتاريخ الثابت لإعلان الرهن للدين أو تبدله .

وإذا تزاخم مرتهن المقار رهن حيازيا مع مرتهن رهننا رسبيا أو مع صاحب حق الإخصاص أو مع صاحب حق الامتياز الخاص عليه تثبت للأفضلية للسابق في المرتبة مع ملاحظة أن مرتبة الرهن الرسمى وصاحب حق الامتياز الخاص المقارى تتحدد بتاريخ القيد وأن مرتبة الرهن الحيازي للمقار تتحدد بالتاريخ الذى يتوافر فيه قيد الرهن وانتقال الحيازة .

أما بالنسبة لتزاحمه بين المرتهن الحيازي وبين من يكون له على المرهون حق امتياز عام أو حق امتياز خاص على منقول معين من نص المادة ١١١٨ السالف الإشارة إليها أن رهن المنقول تنطبق في شأنه القواعد المقررة في الحيازة ومن بينها القاعدة التى تقررها المادة ١١٣٢ التى تقتضى بأن لا يحتج بحق الامتياز على من حاز المنقول بحسن نية . وقد جاء في مذكره المشروع الصهيدى تطليقا على نص المادة ١١١٨ أن « حيازة منقول بحسن نية » تعدل كثيرا من أحكام الرهن ويظهر ذلك بنوع خاص في أمرين أولهما أن الدائن قد يرتهن المنقول من غير المسالك وهو حسن النية

فبترتب حق الرهن لا بمقتضى التعهد بل بمقتضى الحيازة والأمر الثانى أن المنقول المرهون حيازة تمد بترتب عليه حق عينى آخر لحائز حسن النية فيتقدم هذا لحق على حق المرتهن .

وعلى ذلك فإذا كان الأصل فى امتياز المبالغ المستحقة للخزانة العامة أنها تاتى فى المرتبة بعد امتياز المصروفات القضائية وتتقدم على جميع الحقوق الأخرى سواء أكانت مضمونة بامتياز أو برهن (المادة ١١٣٩ / ٢) إلا أنه إذا كان المحمل بالامتياز منقولاً وأرتهنه شخص حسن النية كان لهذا القاعدة الحيازة فى المنقول سند الملكية . وعلى ذلك فلا يحتج بالامتياز الأخير أن يتهمس بعدم سريان الامتياز عليه (المادة ١ / ١١٣٣) تطبيقاً المقرر لدين الضرائب فى مواجهة المرتهن ، كما جاء فى مذكرة المشروع التمهيدى فى خصوص نص المادة ١١٣٣ مدنى أنه « تنقسم حقوق الامتياز الى أن حقوق امتياز عامة فى جميع أموال الدين ٢٠٠٠ — وحقوق امتياز خاصة على منقول معين ٠٠٠ ولا يحتج بهذه الحقوق على حائز حسن النية فإذا اشترى المستأجر منقولاً لم يدفع ثمنه وأدخله فى العين المؤجرة وكان المؤجر حسن النية أى لا يعلم بامتياز البائع فإن هذا الامتياز الأخير لا يحتج به على المؤجر وكذلك الأمر لو كان المنقول لم يدفع ثمنه ودخل فى امتعة تزيل الفندق فلا يحتج بامتياز البائع على صاحب الفندق ٠٠٠٠ » ويؤخذ من ذلك أن المنقول إذا كان مثقلاً بحق امتياز قد تعترضه قاعدة أخرى هى قاعدة الحيازة فى المنقول تتغلب على حق الامتياز .

أما من حدود حسن النية فتتضمن المادة ٩٦٥ مدنى على أن « يعد حسن النية من يحوز الحق وهو جاهل أنه يمتدى على حق الغير إلا إذا كان هذا الجهل ناشئاً عن خطأ جسيم .

فإذا كان الحائز شخصاً معنوياً فالعبرة بنية من يمثله .

وحسن النية يفترض دائماً ما لم يتم دليل على العكس وعلى ذلك .
فيكفى فى الحالة المعروضة أن لا يعلم البنك بديون الضرائب المستحقة على الرأهن لتواتر حسن النية وحسن النية يفترض الى أن يقدم الدليل على العكس .

وأما عن الشروط اللازمة لنفاذ رهن المنقول فتتضمن المادة ١١١٧ مدنى على « أن يشترط لنفاذ رهن المنقول فى حق الغير الى جانب انتقال الحيازة أن يدون فى ورقة ثابتة التاريخ يبين فيها المبلغ المضمون بالرهن والعين المرهونة ضمانا كافيا ... » وتنص المادة ١٢٢ مدنى على أن « تسرى الأحكام المتقدمة بالقدر الذى لا تتعارض فيه مع أحكام القانون التجارى والأحكام الخاصة ببيوت التسليف المرخص لها فى الرهن وأحكام القوانين واللوائح المتعلقة بأحوال خاصة فى رهن المنقول به » وتنص المادة ٧٦ من القانون التجارى معطلة بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ على أن « يثبت الرهن الذى يعقد ضمانا لدين تجارى بكافة طرق الإثبات المقبولة فى المواد التجارية سواء بالنسبة للمتعاقدين أو للغير » وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ ما يأتى « نصت الفقرة الأولى من المادة ٧٦ من القانون التجارى على أن « اذا رهن تاجر أو غيره شيئا ثابتا على عمل من الأعمال التجارية فثبت الرهن بالنسبة للمتعاقدين وغيرهم بالطرق المقررة فى القانون المدنى » — وكانت هذه الاحالة تنصب على المادتين ٢٣٤ ، ٥٤٩ من القانون المدنى القديم والأولى فيها تجيز اثبات العقود التجارية بكافة طرق الإثبات والثانية تحيل بشأن اثبات الرهن التجارى الى الأصول المقررة فى التجارة — وقد خلا القانون المدنى الجديد من نص يتضمن معنى المادتين ٢٣٤ ، ٥٤٩ المذكورتين واشترطت المادة ١١١٧ مدنى لنفاذ رهن المنقول فى حق الغير الى جانب انتقال الحيازة أن يدون العقد فى ورقة ثابتة التاريخ يبين فيها المبلغ المضمون بالرهن والعين المرهونة بيانا كافيا ... كما نصت المادة ١١٢٢ على سريان الأحكام الواردة فى القانون المدنى بالقدر الذى لا تتعارض فيه مع أحكام القوانين التجارية والأحكام الخاصة ببيوت التسليف المرخص لها فى الرهن وأحكام القوانين واللوائح المتعلقة بأحوال خاصة فى رهن المنقول، ومن هذا يبين أن المادة ٧٦ من القانون التجارى أحالت فى هذا الشأن الى الطرق المقررة فى القانون المدنى وأن المادة ١١٢٢ أحالت بدورها الى أحكام القوانين التجارية وبذلك نشأت حلقة مفرغة كانت نتيجتها أن تضاربت الآراء فى تحديد القواعد التى تحكم الرهن التجارى من حيث انعقاده وكيفية انقائه .. وقد عرضت

الآراء المختلفة على قسم الرأى بمجلس الدولة ثافتى بأن الرأى الصحيح بعد صدور القانون المدنى الجديد هو ضرورة خضوع الرهن التجارى لتواعد الرهن المدنى وأخطرت البيوت المالية أزاء هذه الفتوى أن تراعى الشروط المنصوص عليها فى المادة ١١١٧ من القانون المدنى — ولما كانت مراعاة الشروط المذكورة فى هذه المادة الأخيرة فى الرهون التجارية تتعارض مع مقتضيات اليسر والسرعة فى التداول وهى من طبيعة وخصائص الرهن التجارى للمنتول فقد رؤى تعديل المادة ٧٦ من القانون التجارى على الوجه المبين فى المشروع المرافق ... » وعلى ذلك غائه لا وجه لسيان احكام المادة ١١١٧ من القانون المدنى على الرهون التى تعقد ضمانا لدين تجارى وعلى ذلك فاذا كان رهن البضائع فى الحالة المعروضة ضمانا لدين تجارى على المنشأة غائه لا يشترط لنفاذه فى حق الغير أن يدون العقد فى ورقة ثابتة التاريخ يبين فيها المبلغ المضمون بالرهن والعين المرهونة وانما يثبت الرهن بكافة طرق الاثبات المقبولة فى المواد التجارية . فاثبات الرهن التجارى اذن جائز بكافة طرق الاثبات ولو كان المراد الاثبات ضده من الغير ولكن لا يحتج عليه به الا اذا انتقلت حيازة العين المرهونة الى الدائن او شخص ثالث ملحق عليه والى هذا اشارت المادة ٧٧ تجارى بقولها لا يكون للدائن المرتهن فى جميع الاحوال حق الامتياز فى الشئ المرهون الا اذا سلم ذلك الشئ اليه او الى شخص آخر عينه المتعاقدان ويبقى فى حيازته من اسلمته منهما .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الآتى :

أولا — أنه يتعين اعادة العرض على لجنة تقييم المنشأة المؤهلة لادراج ثيمة البضائع المرهونة فى جانب الاصول اذا كانت هذه البضائع مملوكة للمنشأة وقت التأميم .

ثانيا — أن الدائن المرتهن رهنا حيازيا على منقول يتقدم على مصلحة الضرائب بوصفها دائنا ممتازا امتيازاً عاماً سواء كان الرهن سابقاً أو لاحقاً على نشوء الامتياز ، بشرط أن يكون الدائن المرتهن حسن النية ، وحسن النية مفترض هنا فى جانب بنك مصر ما لم يثبت العكس .

ثالثا — ان اثبات الرهن التجارى للبضائع جائز بكل طرق الاثبات
المقبولة فى المواد التجارية .

(ملف ٨/١/١٩ — جلسة ١٩٧٣/٥/٧)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

قرار لجنة التقييم — النص على نهائيه فى المادة الثالثة بتقدير
التعويض المستحق لأصحاب الشركة المؤمة — لا يثبت هذا القرار حقا
لغير مستحق ، ولا يمنع صاحب حق من استثناء حقه .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كان قرار لجنة التقييم نهائيا وفقا لما تنص به المادة ٣
من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، فان ذلك انما يتعلق بتقدير التعويض.
الذى تلزم الدولة بأدائه لأصحاب الشركة المؤمة ، وقرار التقييم لا يثبت.
حقا لغير مستحق ولا يمنع صاحب حق من استثناء حقه .

لهذا أنتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الأحكام النهائية
الصادرة فى مواجهة الممثل القانونى للشركة لها حجيبتها تلزم الشركة
المؤمة بأداء قيمتها فى حدود ما آل الى الدولة من حقوقها وأموالها فى تاريخ
التأميم ومع مراعاة ما للديون الممتازة من أولوية .

اما الحكم الصادر بالتصديق على محضر الصلح فليس له حجية
الأحكام على الشركة المؤمة لأنها لم تكن طرفا فيه ولن صدر لصالحه
الحكم أن يطالب الشركة المؤمة بقيمته بوصفه دينيا عاديا وذلك فى حدود
ما آل الى الدولة من حقوقها وأموالها ومع مراعاة ما للديون الممتازة من
أولوية . وللشركة المؤمة مناقشة صحة هذا الدين وجديته .

(فتوى ١٠٢ — فى ١٩٦٧/٢/٢)

قائمة رقم (١٥)

المقدمة :

انقضى في القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ على نهائية قرارات لجان التقييم — تشكيل لجنة ثانية لتقييم الشركة تعادل قرار لجنة التقييم الأولى يعد مساسا بحجية قرار لجنة التقييم الأولى — اعتبار قرار اللجنة الثانية عديم الأثر .

ملخص الحكم :

انه يبين من الرجوع الى أحكام القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بشأن تقرير الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ، والمعمول به اعتبارا من تاريخ صدوره في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٦١ والذي تميت شركة « الجوزار اخوان » في ظل احكامه انه نص في المادة الأولى منه على انه « لا يجوز لاي شخص طبيعي أو معنوي أن يمتلك في تاريخ صدور هذا القانون من أسهم الشركات المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون ، ما تزيد قيمته السوقية عن ١٠.٠٠٠ جنيه وتؤول الى الدولة ملكية الأسهم الزائدة ... الخ » وتقتضى المادة الثانية بان « تحدد قيمة الاسهم التي ألت ملكيتها الى للدولة وفقا للمادة السابقة بسعر اقبال آخر يوم تم فيه التعامل في بورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون فاذا كانت الاسهم غير متداولة بالبورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل فيها مدة تزيد عن ستة اشهر فتقوم بتحديد سعرها لجان من ثلاثة اعضاء يصدر بتشكيلها وتحدد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد على ان يرأس كل لجنة مستشار تهكمه الاستئناف وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجهه من أوجه الطعن » وقد أضيفت فقرات ثلاث الى المادة مسيلا للذكر بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٢ نصها كالآتي :

ولا تسأل الدولة عن التزامات الشركات المشار إليها في المادة (١) إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وخقوقها في تاريخ صدور القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وبالنسبة إلى الشركات المشار إليها في الفقرة الثانية تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الأموال .

ومن حيث أن شركة المنتجات والتعبئة المصرية (الجزائر اخوان) قد خضعت لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليها ، وتنفيذا للأحكام سالفة البيان شكلت لجنة لتقييمها وتقييم حصة كل شريك فيها . وقد انتهت اللجنة بموجب قرارها الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦١ إلى تقدير أصول الشركة بمبلغ ٢٨٣٤٨٩٠٢٤٠ جنيه وخصومها بمبلغ ٤٩٣٠٨٣٦٠٧ جنيه أى بزيادة الخصوم على الأصل بمبلغ ١٠٩٥٩٤٣٦٧ جنيه كما نص القرار على عدم وجود أى حصص للشركاء ، بسبب ما تبين للجنة أن الشركة مستغرقة بالديون بحيث زادت خصومها على أصولها ، أى أن القدر المسبوح به بمقتضى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ وهو عشرة آلاف جنيه للشريك لم يتوافر في حق أى من الشركاء وقد استبعد قرار لجنة التقييم المشار إليه من أصول الشركة بعض الأعيان المملوكة للشركاء وهى المنشآت التى لا تخدم غرض الشركة المؤممة كالمباني السكنية وحظائر تربية الدواجن وبرك البط والأسماك ومضخ البساط والباركيس ، وقد جاء بأسباب قرار لجنة التقييم وهى بصدد تقييم أصول الشركة بالنسبة للأرض ما نصه « بلغ رصيدها بالدفاتر والميزانية في ٢٠ من يولية سنة ١٩٦١ مبلغ ٧٧٠٠ جنيه وهى عبارة عن الأرض المخصصة لمبنى الشركة ومصانعها والمحاطة بسور يفصلها عن بقاى أراضى الشركاء وتبين للجنة من مطالعة عقود ملكية هذه الأرض وما جاويزها من أراضى الزرعة الخاصة بالشركاء انها اشتريت باسم الشركاء خاصة بالسوية بينهم وخصص الشركاء الأرض الأولى المحاطة بالسور للشركة وثبت ذلك بدفاترها وبالميزانية دون بيان المساحة الا أن ذلك واضح على الطبيعة

والرسم المقدم من الشركة ورات اللجنة اعتداد المبلغ المخصص لتقييم الأرض حسبها ورد بالدفاتر وبالميزانية كما رات صرف النظر عن أرض المزرعة والمباني الملحقة بها الخارجة عن نطاق السور سلف الفكر حيث أنه لم يرد لها ذكر بالدفاتر أو بالميزانية هذا فضلا عن أنها اشترت باسم الشركاء خاصة « وقد وضعت الحراسة العامة يدها على تلك المنشآت واستلمتها في أكتوبر سنة ١٩٦١ غداة خضوع بعض الشركات للحراسة بمقتضى القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ أى بعد شهرين من صدور قرار التقييم تقريرا .

ومن حيث أنه بصحور قرار لجنة التقييم المشار اليه يتتبع أصول وخسوم الشركة ، يكون قد استقر مركزها المالي وفق ما تطوره قرار التقييم طبقا لما تنص به المادة الثانية من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ التى تهت الشركة فى ظل أحكامه - والتي تنص بان « تكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها باى وجه من أوجه الطعن » بحيث لا يجوز اعادة النظر فى هذا المركز بالزيادة أو النقصان .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم لها كان يجوز للجنة التقييم التى شكلها وزير الصناعة بموجب قراره رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤ - على اثر صدور القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٤ بالخضاع بعض الشركات للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت - لتقييم شركة النصر للمنتجات الغذائية « وشركة النصر للمنتجات الغذائية » هو الاسم الذى أطلق على شركة المنتجات والتعبئة المصرية « الجزار اخوان » بعد تجميعها المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية وليلولتها للدولة ، ما كان يجوز لهذه اللجنة احترامها لنهاية قرار لجنة التقييم الأولى نزولا على حكم القانون ، أن تضيف الى اصول الشركة لواءا لم يشملها قرار التقييم الأول بل واستبعدا صراحة .

ومن حيث ان لجنة التقييم المشكلة بموجب قرار من وزير الصناعة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤ قد انتهت الى تقدير اصول شركة النصر للمنتجات

الغذائية بتبلغ ٣٣٩٢٢٥ جنية واصولها ببلغ ٨٢٠١٤٩٠٧ جنية
بزيادة الخصوم على الأصول ببلغ ٨٠٧٠٩٢٠ جنية وقد ادخلت ضمن
أصول الشركة ثبينة الأرض والمنشآت والأعيان التي سبق أن استبعدتها
لجنة التقييم الأولى - التي أصبح قرارها نهائيا - من أصول الشركة .

ومن حيث أنه لما كانت كلمة القانون صريحة وقاطعة في أن قرار
لجنة التقييم الأولى نهائي وغير قابل للطعن فيه بأى وجه من أوجه الطعن ،
وبالتالى غير قابل للتعديل أو التبديل ، فإن قرار لجنة التقييم الثانية يكون
بما أجراه من اضافة أموال جديدة الى أصول الشركة سبق أن استبعدتها
لجنة التقييم الأولى التي أصبح قرارها نهائيا ، يكون قرار لجنة التقييم
الثانية عديم الأثر لا تلحقه الحماية التشريعية التي تحصسه من الخضوع
لِلرقابة القضائية استظهارا لمدى مشروعيتها ، ومن ثم يكون الدفع بعدم
جواز نظر الدعوى غير قائم على سند سليم من القانون متعينا رفضه .

ومن حيث أنه لا صحة لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن
النزاع يقوم في شقه الاساسي حول ملكية المزرعة والمنشآت القائمة عليها ،
فذلك أنه لم يتر أى نزاع حول هذه الملكية ، وكل ما فى الامر أن لجنة التقييم
الأولى وهى بصدد تقييم شركة تفسا من الشركاء فيها أخوة اشقاء ، كان
يعتبر عليها أن تحدد ما يعتبر من أموال هؤلاء الشركاء مملوكا لهم
ملكيا خالصا بما يعتبر من أصول الشركة وقد أصابت اللجنة وجهه الحق
حين استبعدت المزرعة والمنشآت المقلبة عليها من أصول الشركة بعد أن
ثبت لديها انها اختصت باسم الشركاء خاصة وانها غير واردة بدفاتر
الشركة أو ميزانيتها فضلا عن أنها لا تتصل بتشاط الشركة أو تخدم
أغراضها ، كما لم يتر أى نزاع حول ملكية هذه الأعيان امام لجنة التقييم
الثانية ، بل على النقيض من ذلك أن المؤسسة المصرية العامة للصناعات
الغذائية التى تتبعها شركة النصر للمنتجات الغذائية كانت تسلم بملكية
الذمين لهذه الأعيان ملكية خاضعة ، وليس اقل على ذلك من أنها أرسلت
فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ على ما يبين من الأوراق - أن الحراسة

العامة التي وضعت يدها على هذه الأعيان باعتبارها ملكوة للمدعين ملكية خاصة ، الكتاب رقم ٣٩٤٠ بأن الشركة في حاجة الى ارض المزروعة والمباني الملحقة بها نظرا لمشروعات التوسع المقررة واقتدرت أن تقوم بالحراسة ببيع ما تحتاجه الشركة من ارض ومبان الى المؤسسة بمنأى الفصل في هذه المنازعة هو استظهار مدى حجية قرار لجنة التقييم الاولى باستبعاد الأعيان المشار اليها من أصول الشركة ، وليس الفصل في ملكية هذه الأعيان كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه اذ تقوى بهوقبه الدعوى حتى يحصل المدعون على حكم نهائى من القضاء الجنى المختص بملكيتهم للأعيان موضوع النزاع قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه يضمن لكى يكون للحكمة أن تأمر بوقف الدعوى في غير الحالات التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازاً أن تكون ثمة مسألة أولية يثيرها دفع أو طلب عارض أو وضع جارى وإن يكون الفصل فيها ضروريا للفصل في الدعوى وإن يخرج الفصل في هذه المسألة الأولية عن الاختصاص الوطنى أو النوضى للمحكمة وهو أمر غير متحقق في هذه المنازعة على نحو ما أوضحناه ويتعين لذلك الفسأء والتصدى للفصل في موضوع الدعوى طالما أنهما مهياة للفصل فيها .

ومن حيث أن قرار تقييم شركة النصر للمنتجات البترولية الذى أصدرته اللجنة المشكلة طبقا لقرار نائب رئيس الوزراء للصناعة رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٤ في ٦ من يونية سنة ١٩٦٥ وهو القرار المطعون فيه — قد خالفه القضاة مخالفته جوهريه باعادته حجية قرار لجنة التقييم الاولى الصادر في ٨ من أغسطس سنة ١٩٦١ على نحو ما هو مبسطل بأسبابه بهذا الحكم ، ومن ثم فإنه يكون قد صدر مدين الأثر وتكون دعوى المدعين يفتيتها المستعجل المضمن طلبه وقف تنفيذ القرار المشار اليه والموهو عن المضمن طلب الفسأء قائمة على سند من القانون ويضمن لذلك أنه يعرف أن أصبح لا محل للقضاء بوقف تنفيذ القرار — القضاء بالفسأء .

(طعن ٢٣ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٨)

قاعدة رقم (١٦)

التعليق :

تلتزم الشركة المصرية لأعمال الصلب (ستيلكو) بموجب أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ - المبالغ التي سبق أن دفعها بعض المساهمين في هذه الشركة زيادة على ريع الاكتتاب تحت حساب رأس المال - قرار لجنة التقييم بإخراج هذه المبالغ ضمن خصوم الشركة باعتبارها التزاما على الشركة قبل هؤلاء المساهمين - هو قرار صادر في حدود اختصاص اللجنة - اثر ذلك : لا يجوز الطعن فيه بأى وجه من الوجوه طبقا للمادة الثالثة من القانون المشار اليه .

ملخص الفتوى :

هنا كتبت الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ يتلخص بعض الشركات والمنشآت قد نصت على أن تؤمم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة - كما نصت المادة الثالثة من هذا القانون على أن يحدد سعر كل سند وسعر السهم حسب آخر اقفال لبورصة الاوراق المساقية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون فإذا لم تكن الأسهم متداولة في البورصة او كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أشخاص يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير المالية على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف يختاره وزير الميزانية وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها - وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن كما تتولى هذه اللجان تقييم المنشآت ضمن المتخذة في كل شركات مساهمة .

وقد وردت الشركة المصرية لأعمال الصلب (ستيلكو) بالجدول المرافق لهذا القانون

ولما كانت لجنة التقييم المشكلة بالقرار الوزاري رقم ٨٩١ لسنة ١٩٦٣ قد أدرجت بين خصوم الشركة المصرية لأعمال الصلب (ستيلكو) المبالغ المدفوعة من بعض المساهمين زيادة عن ربع الاكتتاب تحت حساب رأس المال باعتبارها التزاما على الشركة قبل هؤلاء - المكتتبين حسبها انتهت من ذلك لجنة تقييم الشركة في ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٢ وقررت تقييم أجمالي أصول الشركة بمبلغ ٢٥٧٥٧٠.١٩١ جنيه واجبالي الخصوم بمبلغ ٢٥٤٣٥٥٠.٦٥ جنيه بحسب ضمن الخصوم مبلغ ١٤٨٥٠ جنيهه لقيمة المبالغ المدفوعة من بعض المساهمين زيادة عن ربع الاكتتاب وخلصت من ذلك الى تقييم صافي أصول الشركة المذكورة في ٨ أغسطس سنة ١٩٦٣ بمبلغ ٣٢١٥.١٢٦ .

وهذا القرار صدر في حدود اختصاصها المخول لها قانونا مما لا يجوز الطعن فيه بأي وجه من الوجوه عملا بما تقضى به المادة الثالثة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى أن لجنة التقييم اذ بنت قرارها بتحديد قيمة السهم من أسهم الشركة المصرية العامة لأعمال الصلب (ستيلكو) على أساس أن ربع القيمة الاسمية للأسهم النقدية لهذه الشركة الذي دفعه المكتتبون وقت تأسيسها مدفوع تحت حساب رأس المال وأن ما دفع زيادة على هذا الربع التزام على الشركة يندرج تحت خصومها فإن قرارها يكون قد صدر في حدود اختصاصها وهو قرار نهائي غير قابل للطعن فيه بأي وجه من الوجوه .

(فتوى ١٦٣ في ١٦/٢/١٩٦٧)

قائمة رقم (١٧)

المبدأ :

المادة الثالثة من القانون رقم ٦٩٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض

الشركات والمنشآت معجلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ - القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ بالإضافة مصنع السجلاى للأسلحة والذخيرة الى الجدول المرفق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت - اقتصر قرار لجنة تقييم مصنع السجلاى للأسلحة والذخيرة على تقييم الموجودات واغفاله باقى حقوق المصنع والتزاماته وتكوين مخصص للضرائب المستحقة على المصنع حتى تاريخ التأميم - مخالفة هذا القرار للقانون بما يضمن به إعادة تقييم باقى أصول المصنع وخصومه دون اعادة النظر فيما تم تقييمه .

ملخص الفتوى :

في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ وأضاف الى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه (بتأميم بعض الشركات والمنشآت) مصنع السجلاى للأسلحة والذخيرة بالاسكندرية .

وقد شكلت لجنة لجرد المصنع واستلامه وثابت من بكتاب الادارة المسماة للقروض وتنبيه الانذار القومى المخسار اليه انه « عندما بدأت اللجنة بمباشرة اعمالها اوضح لها الاتى :

(ا) لم تجد لجنة الجرد والاستلام أية سجلات لمهنة المصنع المؤم كما اوضح لها ان عمليات المصنع المعالية من عام ١٩٦٢ لم يكن قد بدأ تسجيلها حتى تاريخ استلام المصنع والمحلات في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ وان باقى سجلات المصنع ومستنداته متحفظ عليها بلجنة مكاتبة التهرب الضريبى التى رفضت تسليم هذه المستندات وبالنسبة لما وجد بالمصنع من سجلات فقد اوضح ان بياناتها مزورة .

(ب) تداخل اموال السجلاى مع اموال اشغاله وزوجته وابن ايرادات المصنع والمحلات تودع فى الحساب الجارى لشقيق صاحب المصنع المؤم هذين مصرفاته مصرف هذا الحساب .

(ج) بدأت المطالبات توجه الى العضو المفوض ويدعى مقدموها أن لهم حقوقاً لم تسدد من جانب صاحب المصنع ولم تجد اللجنة بالأوراق التى كانت تحت يدها ما يثبت اتهام هذه التوريدات أو ما يرتب الحقوق المدعى بها .

وقد اقتصر تنفيذ القرار الجمهورى بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٣ على الأصول الملبوسة فقط لمصنع السجلاوى دون اتخاذ أية اجراءات بالنسبة لنشاط التجارى أو حساباته الشخصية وعلى ذلك تم الاتى :

١ - اقتصار التأميم على مصنع انتاج الخرطوش فقط وحصص موجوداته .

٢ - تسليم صاحب المصنع المؤم محللته التجارية فى الاسكندرية ودمهور والقاهرة ومرسى مطروح .

٣ - الانسراج من الحسابات الشخصية لصاحب المصنع المؤم وإشغائه .

على الاساس المتكتم اصدر السيد وزير الحربية القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل لجنة للتقييم وحدد اختصاصها بتقييم الأصول الملبوسة . وقد تم اعتماد التقييم على النحو التالى :

أصول	خصوم
٣٩٨٧٣ أصول ثابتة	١٥٣٥ دائنون متنوعون
٨٣٦٥٦ أصول متداولة	١٢١٩٩٤ وزارة الخزانة (سندات تأميم)
<hr/>	<hr/>
١٢٣٥٢٩	١٢٣٥٢٩

ومن حيث أن المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمؤسسات مميثلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن « يحدد بمصر كل سهم يسير

السهم حسب آخر اقتال ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون .

فإذا لم تكن الأسهم متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة أشهر فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذي على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن .

كما تتولى هذه اللجان تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة .

ولا تسأل الدولة عن التزامات الشركات والمنشآت المشار إليها في المادة (١) ، إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم .

ويُلَاقِي إلى الشركات والمنشآت المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة الوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت .

ويكون للذائنين حق امتياز على جميع هذه الأموال .

ومن حيث أن قرار لجنة تقييم يضمن السجلات للأسلحة والذخيرة وقد اقتصر على تقييم الموجودات وأغفل بآتي حقوق المصنع والتزاماته كما أغفل تكوين مخصص الضرائب المستحقة على المصنع فقط حتى تاريخ التأميم فإنه يكون قد خالف حكم القانون السليم الأمر الذي يتهين معه إعادة تقييم بآتي أموال المصنع وبخصومه دون إعادة النظر في أساس تقييمه من عناصره .

لهذا انتهى رأى الجمعية المشيومية الى أن تقرر لجنة تقييم مصنع السجلاي للأسلحة والخزيرة اقتصر على تقييم الموجودات واغسل باقى حقوق المصنع والتزاماته كما اغسل تكوين مخصص للضرائب المستحقة على المصنع مما يتعين معه اعادة تقييم باقى اصوله وخصومه دون اعادة النظر فيها تم تقييمه .

(ملف ١٦٧/١/٣٧ - جلسة ١٩٦٩/٢/٥)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

المادة الثالثة من كل من القانونين رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ورقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - لجان تقييم الشركات طبقا لاحكام هاتين المادتين - لا تختص بالتقدير النهائي للضرائب المستحقة على الشركات والمؤسسات المؤممة - بتقدير هذه اللجان للضرائب لا تعتبر نهائية لا بالنسبة الى مصلحة الضرائب ولا الى غيرها من الدائنين - اساس ذلك : الاختصاص بتقدير الضرائب منوط بمصلحة الضرائب طبقا لاحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نهائية قرارات تلك اللجان - تعلقها بتقدير التعويض الذى تلزم الدولة بدائه لاصحاب الشركة المؤممة - لا تثبت هذه القرارات حقا لغير مستحق ولا تمنع صاحب حق من استثناء حقه .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رموش الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كتتب العمل قد ناط بمصلحة الضرائب عن طريق اجهزتها الادارية تقدير الضرائب واعطى الحق لفتوى الشان فى الطعن على التقديرات الابتدائية امام عجان ادارية مشكلة تشكيلا نقاضا وامام جهات القضاء .

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ والمادة الثانية من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ أوجبتا في الحالات التي لا تكون لأسهم الشركة أو المنشأة متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور وبالنسبة للمنشآت المتخذة شكل شركات مساهمة أن تقوم بتحديد سعر الأسهم فيها أو تقويمها لجان يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها بقرار من وزير الاقتصاد وتكون قرارات اللجان نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

فلا يدخل في اختصاص هذه اللجان التقدير النهائى للضرائب المستحقة على الشركات والمنشآت المؤمة والذى ناط المشرع به أجهزة إدارية وقضائية أخرى ، وإذا رصحت هذه اللجان في قراراتها التقديرات الابتدائية لمصلحة الضرائب وضمت قراراتها بمبالغ كإحتياطى أو مخصص للضرائب ، فإن هذه المبالغ المخصصة للضرائب إنما هي تسجيل لما تحت نظر هذه اللجنة من عناصر وأوراق وبيانات في الفترة الوجيزة التى تستخدمها لها المشرع للانتهاء من أعمالها ، ولا يعتبر قرارها نهائيا إلا بالنسبة لمصلحة الضرائب ولا غيرها من الدائنين ، إذ أن نهائية قرارات هذه اللجان إنما تتعلق بالتقدير الضويع الذى تلتزم الدولة بأدائه لأصحاب الشركة المؤومة ، وقرار التقييم لا يجب حكما لغير مضطق ولا يمنع صاحب حق من إستئناف حقه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن فرض الضرائب وربطها بدخل فى اختصاص أجهزة إدارية قضائية ناط بها المشرع هذا الاختصاص ومن ثم يخرج من اختصاص لجان التقييم التقدير النهائى لهذه الضرائب سواء بالنسبة لمصلحة الضرائب أو لدائنى المشروع المؤوم ، ولا يعدو ما تقرره لجان التقييم من مبالغ كإحتياطى أو مخصص للضرائب أن يكون تسجيلا لما تحت نظرها من عناصر وأوراق ريثما الربط النهائى لهذه الضرائب من السلطة المختصة بمصلحة الضرائب أو من جهة القضاء .

وذلك دون اخلال بنهائية قرار اللجنة فيما يتعلق بتحديد التعويض.
المستحق لأصحاب الشركات اذ أن قرارها في هذا الخصوص نهائي.
لا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن .

(غتوى ١٥٦ - في ١٥/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض
الشركات والمنشآت - نصه على مساهمة الدولة بحصة لا تقل عن ٥٠٪
من رأس مال الشركات والمنشآت الواردة بالجدول المرافق له - المقصود
بهذه الشركات وهذه المنشآت - دخول كافة الحقوق والالتزامات المتعلقة
باستغلال هذه المشروعات قبل نفاذ هذا القانون ضمن مقومات عناصر
رأس المال - لجان التقسيم - الاختصاصات الموقعة بها وفقا للقانون رقم
١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت -
نص هذا القانون على اعتبار قرارات لجان التقسيم نهائية لا تقبل
الطعن عليها - اقتصر هذه الحصانة على القرارات التي تصدرها اللجنة
في حدود اختصاصاتها وطبقا لسلطانها التقديرية - خروجها عن هذه
الحدود واقتياتها على سلطة المشرع يجعل قرارها معدوما يجوز
تصحيحه في كل وقت - مثال بالنسبة للمصنع المصرى للأغذية المحفوظة
(قها) *

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تقرير
مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت على أن « يجب أن تتضمن

كل من الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التي يصدرها بتحديد قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال .

وتنص المادة الثالثة من القانون المشار اليه معدلا بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه « ولا تسال الدولة من التزامات الشركات والمنشآت المشار إليها في المادة (١) إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

مفاد المادة الأولى من القانون المشار اليه هو انتقال ٥٠٪ على الأقل من رؤوس أموال الشركات والمنشآت المبينة في القانون إلى الدولة .

فالمشرع حثف إلى انتقال نصف رأس مال نوعين من المشروعات إلى الدولة ، الأولى هي تلك المشروعات المتخذة شكل شركات أي تلك التي تتبوع بشخصية قانونية منفصلة عن شخصية الشركاء وذمة مالية مستقلة عن ذمتهم ، إذ أن القاعدة طبقا للقانون الإلزامي أن تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصا اعتباريا (مادة ٥٠٦ مدني) والثانية هي المشروعات المملوكة ملكية فردية أي التي ليس لها شخصية معنوية أو ذمة مالية مستقلة عن ذمة مالكها ، إذ لو كانت تتبوع بالشخصية القانونية لاندرجت تحت النوع الأول .

ومفاد المادة الثالثة أن الدولة لن تسال عن التزامات هذين النوعين من المشروعات أي الشركات والمنشآت الفردية إلا في حدود ما آل إليها من أموال وحقوق تلك الشركات والمنشآت بمعنى أنه يؤول إلى الدولة النصف على الأقل من رؤوس أموال الشركات المبينة في القانون المشار اليه. ويدخل في ذلك بطبيعة الحال حقوق والتزامات هذه الشركات وذلك تطبيقا للقواعد العامة ، كذلك الأمر بالنسبة للمنشآت الفردية. ولن تقتصر مساهمة الدولة على الكيان المادي والمعنوي لهذه المنشآت بصفتها مجال تجارية

وانما يلحق بهذه المنشآت حقوق والتزامات مالكة الناشئة عن استغلالها في الفترة السابقة على التأميم ونص المادة الثالثة المشار اليها صريح في ذلك فقد قرر مسؤولية الدولة عن التزامات المنشآت - الخاضعة لاحكام القانون وذلك في حدود ما آل اليها من اموالها وحقوقها ، اذ لو اراد المشرع بمسايرة القواعد لاحتفى بالنص على حدود مسؤولية الدولة عن ديون الشركات ، ولما نص على المنشآت ، اذ ان القواعد العامة تقضى بان لا تنتقل حقوق والتزامات مالك المحل التجارى الى الغير في حالة نقل ملكيته ، الا اذا نص على خلاف ذلك ولقد فعل المشرع عندما قرر مسؤولية الدولة عن التزامات مالك المشرع في حدود ما آل اليها من حقوق هذا المالك .

خلاصة ما سبق انه طبقا لاحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ينتقل الى الدولة النصف على الاقل من رؤوس اموال الشركات والمنشآت الواردة بالجدول المرافق له .

وبالنسبة لهذه المنشآت والتي لا يتصور الا ان تكون منشآت فردية اى لا تتبع بشخصية قانونية او ذمة مالية مستقلة ، تكون مساهمة الدولة في جميع عناصرها من مقومات مادية ومعنوية بصفتها محال تجارية يضاف اليها حقوق والتزامات مالكة الناشئة عن استغلال هذه المنشآت في الفترة السابقة على التأميم .

لذلك انتهى الراى الى ان اختصاص لجان التقويم قاصر على تحديد سعر المنشآت المؤبقة وقرارها في هذا الشأن نهائى غير خاضع لاية رقابة ادارية او قضائية واما اذا تجاوزت اختصاصاتها وتعدت على اختصاص سلطة او هيئة اخرى ، كان قرارها معنوما لا يترتب عليه اى اثر قانونى ولا يكون حجة قبل اصحاب الشأن .

وان كالة حقوق المنشآت الفردية التى خضعت لاحكام القانون تختص هذه المنشآت دون ملاكها السابقين بتحصيلها ، كذلك كالة الديون المتعلقة باستغلال هذه المنشآت تلزم الدولة بسدادها في حدود ما آل اليها ومخالفة

لجنة هيوم منشأة (لها) لهذه القاعدة بتقريرها اختصاص المالك السابق للمصنع بتحصيل الحقوق التي لم تظهر في الدفاتر والتزامه بسداد الديون التي لم تظهر في تلك الدفاتر على مسئولية الشخصية ، فيه مخالفة لقانون التأمين لأن من شأنه حصول المالك السابق على أموال نقدية بالاضافة الى السندات التي سيحصل عليها بالإضافة الى التزامه بديون المنشأة ، ويعتبر تفدى من اللجنة على اختصاص السلطة التشريعية التي حددت الأحوال الخاضعة للتأمين وهى كافة أصول المنشأة وحقوقها حتى ١٩٦١/٧/٢٠ مخصصا منها كافة ديون والتزامات المنشأة حتى هذا التاريخ ومن ثم يكون ما قرره اللجنة في هذا الشأن باطل لا يعتد به ولا يكون حجة على أصحاب الشأن ولا يجوز تنفيذه .

ومن ثم لا يكون للمالك السابق تحصيل أى حق من حقوق المنشأة ولا يلتزم بأداء أى دين من ديون المنشأة الا في حدود ما نص عليه القانون .

والى رفض المالك السابق لمصنع قها من حيث الترخيص له لتحصيل بعض الديون كذلك استرداده للرسوم الجبركية المرتدة للأسباب المشار إليها مع عرض موضوع هذه الرسوم على لجنة التقييم لاتخاذ قرار في شأن تقييها .

ولهذه الأسباب انتهت الجمعية العمومية الى ما يأتى :

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض المنشآت يقضى بمساهمة احدى المؤسسات العامة في النصف على الأقل من رأس مال الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق له ، ويدخل في رأس مال المنشآت الفردية كافة الحقوق والتزامات المتعلقة باستغلال هذه المنشآت قبل نفاذ قانون التأمين .

ومن خيك أن المادة الثالثة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ نصت على أن يحدد رأس المال على أساس سعر السهم حسب آخر اقتال: ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون .

وإذا لم تكن الأسهم متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستشار بحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ مسدور قرار تشكيلها . وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن بأي وجه من أوجه الطعن .

كما تتولى هذه اللجان تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة . . . ويبين من هذا النص أن لجنة التقويم تختص بالمسائل الآتية :

١ - تحديد سعر أسهم الشركات الخاضعة للقانون إذا لم تكن متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور .

٢ - تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة .

فإذا ما باشرت لجنة التقويم عملها في حدود الاختصاصات السابقة كان قرارها نهائياً غير قابل للطعن بأي طريق من طرق الطعن ولكن يثور التساؤل في حالة خروج اللجنة من اختصاصها ، كان تقوم منشأة لم يؤمها المشرع أو أن تستبعد بعض عناصر منشأة خضعت لأحكام القانون ، في هذه الحالة من المؤكد أن اللجنة وقد جاوزت اختصاصاتها إلى هذا الحد ، فإن قرارها لا يكتسب أي حصة ولا يكون حجة قبل أصحاب الشأن ذلك أن اختصاص اللجنة قاصر على تحديد سعر المنشآت المؤهلة وفي مباشرتها لهذا الاختصاص تتمتع بسلطة تقديرية واسعة غير خاضعة لأية رقابة قضائية أو إدارية ، إلا أنه بجانب هذه السلطة التقديرية هناك سيطرة أخرى مفيدة للجنة ، وفي مباشرتها لهذه السلطة تكون خاضعة للرقابة الإدارية والقضائية ، هذه السلطة المفيدة تخلص في أن اللجنة يمكن

عليها. تقويم ذات المنشأة التي قضى المشرع بتأميمها ، فالتأميم عمل من أعمال السيادة تختص به السلطة التشريعية وحدها ، ومن ثم فمتعين المنشآت المؤممة يرجع فيه الى القانون مباشرة ولا تترخص اللجنة في ذلك ، فلا يجوز أن تقوم ما لم يقض المشرع بتأميمه فإن فعلت كان قرارها معدوما لا يترتب عليه أى اثر قانونى ولا يؤول هذا المال الى الدولة ، كذلك الأمر ان استبعدت ما قضى المشرع بتأميمه ولم تحدد التعويض المستحق عنه ، فإنه لا يكون لقرارها أى اثر في هذا الشأن ولا يترتب عليه احتفاظ صاحب الشأن بملكية هذا المنفال دون الدولة . وفي كلتا الحالتين يجوز لجهة الادارة ولصاحب الشأن أن يطلب من اللجنة تصحيح قرارها وذلك بان تلزم بتقويم الأموال التي قضى المشرع بتأميمها دون غيرها كذلك دون استبعاد شيء منها ، كما يجوز رفع الأمر الى القضاء لتصحيح هذا الخطأ ، ولا يحتاج في هذا الشأن بما تضمنه القانون من أن قرار اللجنة نهائى غير قابل للطعن بأى طريق من طرق الطعن ، ذلك أن المقصود بهذه الحصانة القرارات التي تصدرها اللجنة في حدود اختصاصها وطبقا لسلطاتها التقديرية المشتمل عليها ، وأما اذا جاوزت اللجنة اختصاصاتها واعتكلت على سلطة المشرع كان قرارها معدوما يجوز الطعن بميل كل وقت ولا يكتسب أى خصانة قضائية أو ادارية .

ونهاية قرارات اللجنة ملزمة على منطوق هذا القرار والاسباب المرتبطة به والميكلة له فانما لم تقوم اللجنة بمعض اصول المنشأة دون ذكر لاسباب ذلك جاز الطعن في قرار اللجنة تأسيسا على انها جاوزت اختصاصها بترك تقويم بعض الأموال التي فرض المشرع عليها تقويمها فضلا على أن ذلك قد يؤدي الى إيلولة هذه الأموال الى الدولة دون مقابل وفي هذا مخالفة للقانون .

وخلاصة ما سبق أن اختصاص لجان التقويم ملزم على تحديد سعر المنشآت المؤممة وفي مباشرتها لهذا الاختصاص تكون قراراتها نهائية وغير قابلة للطعن بأى طريق من طرق الطعن ، ولكن ان جاوزت اللجنة اختصاصها

المشار إليه ، كان قرارها في هذا الشأن محدودا لا اكتسب لية صلبية قضائية او ادارية ، ويجوز تصحيحه في كل وقت من اللجنة التي أصدرته .

(فتوى ٤٨٧ — في ٢٠/٥/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

عدم دستورية المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم محالج القطن بما تضمنه من النص على ان تكون قرارات لجان التقسيم نهائية وغير قابلة للطعن فيها باى وجه من وجه الطعن — اسفـس ذلك : نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ ان حصن تلك القرارات من رقابة القضاء يكون قد انطوى على مصادرة حق التقاضي واغفل مبدأ المساواة بين المواطنين — احكام المحكمة الدستورية العليا في الدعوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة .

ملخص الحكم :

من حيث أن البادئ من الاطلاع على اسباب الحكم المطعون فيه انه استند اساسا في قضائه برغض القضاء القرار المطعون فيه ، الى ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم محالج القطن قرارات لجان تقييم رؤوس اموال المنشآت المؤمة نهائية وغير قابلة للطعن فيها باى وجه من أوجه الطعن .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه كانت تنص على أنه « يتولى تقييم اموال المنشآت المشار اليها في المادة السابقة لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلتها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف المختل » وزير

الطعن . وعصم كل لجنة قراراتها في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار الطعن . وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن » .

ومن حيث أن المحكمة الدستورية العليا قد نصت في حكمها الصادر بجلسته ٣٠ من أبريل سنة ١٩٨٣ في القضية رقم ٧ لسنة ٣ قضائية « دستورية » بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت فيما تفسنه من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن وأثبت قضاءها على امتثال أن هذا النص إذ حصن تلك القرارات من رقابة القضاء يكون قد اعتدى على مقتادة الحق التقاضى واختلال مبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق . مما يخالف المبادئ » .

ومن حيث أن المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ نص على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة بجميع سلطات الدولة والمكانة » .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم ينهار الأساس القانونى الذى هبت عليه المحكمة القضاء الإدارى حكمها المظنون فيه برفض الدعوى ومن ثم يتعين بإلغاء هذا الحكم ، وإعادة الدعوى الى المحكمة المذكورة الفصل في موضوعها .

(طعن ٥١١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١١)

قضية المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٧ لسنة ٣ ق (دستورية) بجلسته ١٩٨٣/٤/٣٠ بأن المشرع لم يسيخ على لجان التقويم

— المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ — ولاية التعميل في خصوص ما تنفقد امامها بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات وضوابط معينة ، وانما عهد اليه بهمة لا تعدو تقويم رؤوس اموال المنشآت المؤهلة بموجبه لتقدير اصولها وخصومها توصلا لتحديد قيمة التعويض الذى يستحق قانونا لاصحابها مقابل تأميمها ، دون أن يفرض على تلك اللجان اخطا غير قوى الشأن للمثول امامها لسباع اقوالهم وتقديم اسانيدهم وتحقيق دفاعهم او يوجب عليها تسبب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم فان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها ادارية وليست قرارات قضائية . ولا يغير من ذلك ما ذهبت اليه الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يضمن على اعمالها الصفة القضائية ويوفر عند البداية الرقابة القضائية عليها ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء في تلك اللجان — التى يغلب على تشكيلها العنصر الادارى — لا يخلع بذاته عليها الصفة القضائية طالما أن المشرع لم يخولها سلطة الفصل في خصومه ، وما دام لا تتبع في مباشرة عملها اجراءات لها سوابق اجراءات التقاضى وضوابطه .

واستطردت المحكمة الدستورية العليا في حكمها المشار اليه تقول :

إن المصلحة العامة من القرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ ، لا تقتضي على أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها باى وجه من اوجه الطعن وهى قرارات ادارية على ما سلف بيانه — تكون قد حصنت تلك القرارات من طائلة التقاضي وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال ببدا المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المبادئ ٤٠ و ٦٨ من الدستور .

وهذا الذى قضت به المحكمة الدستورية العليا بالنسبة للجان التقويم المشكلة طبقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ ، حكيت به ايضا وبذات الجلسة بشأن لجان التقويم المشكلة طبقا للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وخصت المحكمة في كل من القضيتين الدستورتين رقم ٢ لسنة ١٩٦١

وزعم ١٦ لصفحة ٢ ق الى ان المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٩ : اقترنت على ان قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها باى وجه من اوجه الطعن وهى قرارات ادارية — على ما سلف بيانه — تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال ببدا المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور .

قاعدة رقم (٢١)

المبحث :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ بتاييم بعض المنشآت — نصه فى المادة الاولى على تاييم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة وايلولة ملكيتها الى الدولة على ان تكون المؤسسة المصرية العامة للقطن هى الجهة الادارية المختصة بالاشراف على تلك المنشآت — ايلولة اموال اتحاد صناعة الخليج للوجه البحرى بعد حل الاتحاد الى الدولة باعتبارها حقا للمحالج المومة — يجب ان يشملها قرار التقييم سواء كانت هذه المحالج منشآت فردية او شركات مساهمة او غير مساهمة .

ملخص التوى :

اتفق اصحاب ومؤجرى المحالج بالوجه البحرى سنة ١٩٣٩ على اتحاد يطلق عليه اسم اتحاد صناعة الطيج للوجه البحرى بمقتضى عقد موقع عليه منهم يفرض صيانة المصالح المتبادلة ومنع المنافسة فيما بين المحالج ، تلك المنافسة التى تؤدى الى انخفاض مستوى خدمات صناعة الطيج الامر الذى يؤثر على مستوى الاتقان .

وعلى اثر تأميم المحالج بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ قررت الجمعية العمومية لاتحاد صناعة الطيج بالوجه البحرى فى اجتماعها المنعقد فى الفترة من ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ حتى ١٢/٢٨ ١٩٦٣ ، حل الاتحاد اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٤ حيث أن كلمة المحالج قد انضمت للقطاع العام وأصبحت المؤسسة المصرية العامة للقطن هى جهة الاشراف والرقابة على هذه الجهات بمقتضى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، كما قررت تعيين مصنفين للاتحاد وأخطار لجان تقييم المحالج الأعضاء فى الاتحاد بقيمة المبالغ التى فى ذمة الاتحاد لأصحاب المحالج لاخذ قيمة المبالغ فى الاعتبار عند التقييم وهى الأصول المتبقية من الاموال السابقة موزعة وفقا لما جاء بعقد الاتحاد وقرار الجمعية العمومية .

ومن حيث أن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت ينص فى مادته الأولى على أن « تؤمم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة .

وتؤول ملكيتها الى الدولة .

وتكون المؤسسة المصرية العامة للقطن الجهة الادارية المختصة بالاشراف على تلك المنشآت » .

وتنص المادة الثانية على أن « تتولى تقييم رؤوس أموال المنشآت المشار اليها فى المادة السابقة لجان من ثلاثة اعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد ، على أن يراس كل لجنة مستشار بحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن » ،

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على العقد المبرم فيما بين أصحاب ومستأجرى المحالج بالوجه البحرى أن البند الاول منه ينص على أن ينشئ الموقعون على هذا العقد فيما بينهم اتحادا يطلق عليه اسم « اتحاد

ميناة الخليج للوجه البحرى » وينص البند الثانى على أنه « تنفيذاً لما استقره تأسيس هذا الاتحاد يتمهد الموقعون على هذا العقد بتطبيق الأسعار المقررة بالبند الثالث من هذا العقد » ويحدد البند الرابع الخصومات التى يجوز للموقعين تقريرها لمعلائهم .

وينص البند الخامس على أنه « يمتنع على كل من المتعاقدين أن يدفع إلى صندوق الاتحاد ٣٠ (ثلاثين) ملياً عن كل قنطار شمر ، ويحتسب مبلغ الثلاثين ملياً هذا من أصل مبلغ الستين ملياً الذى يجب على صاحب المطح دعة وفقاً لأحكام البند الثمانى عشر الخاص بالتوزيع النهائى الذى يحتسب على أساس ستين ملياً عن كل قنطار » .

وينص البند العاشر على أن « مجموع المبالغ المدفوعة الى الاتحاد وفقاً للبند الخامس يمسر توزيعها على أعضاء الاتحاد فى نهاية الموسم .. » .

وينص البند الحادى عشر على أن « اجمالى النسبة المئوية المخصصة لكل من الموقعين على هذا لمعالجة بالوجه البحرى من النسبة الموضحة فى المخطى رقم (ب) المرفق بهذا العقد ويدين أن كل نسبة مئوية تدخل على حصة الموقع من مجموع الاقطان التى تطح خلال الموسم فى جميع المحالج المنضمة الى الاتحاد » .

وينص البند الثانى عشر على أن « توزع المبالغ المدفوعة فى صندوق الاتحاد على أساس ستين ملياً عن كل قنطار من الحصة المقررة لها بما أن المحالج التى لم تطح حصتها كاملة تقبض تمويها قدره ستين ملياً عن كل قنطار عن باقى تلك الحصة والمحالج التى تتجاوز الحصة المقررة تدفع تمويها قدره ستين ملياً عن كل قنطار تحلجه زيادة عن المقرر » .

وينص البند الرابع عشر على أنه « تقرر أن تحجز لجنة الاتحاد المركزية من جميع المبالغ المتحصلة ٣ ملياً عن كل قنطار من القطن الشمر المطروح بالمحالج المقننة اليها ويتم التوزيع السنوى بمعد خصم

المبلغ المذكور ، وجميع المبالغ التي تحجز على هذا الأساس خلال السنة توضع تحت تصرف لجنة الاتحاد المركزية لغاية نهاية الموسم التالي هذا فيما إذا حصل تجديد للعقد ، وتستطيع لجنة الاتحاد المركزية خلال هذه المدة أن تتصرف بالمبلغ بأكمله أو بجزء منه للقيام بجميع المصاريف التي يتطلبها تنفيذ هذا الاتفاق ولتعويض محالج إحدى المناطق التي تكون قد تأثرت من جراء الإخلال بشروط هذا العقد أو عدم انضمام بعض محالج تلك المنطقة أو المنطقة الأخرى إلى الاتحاد أو بسبب تسرب الأقطان إلى مناطق أخرى . . . والمبالغ التي لم تتصرف فيها اللجنة لغاية الموسم التالي توزع على المحالج المنضمة إلى الاتحاد في الموسم الأخير على أساس نسبة الأقطان التي يكون قد حطجها كل منهم خلال الموسم المذكور ، وإذا لم يجدد الاتفاق توزع المبالغ التي لم تتصرف فيها اللجنة على المحالج المنضمة إلى الاتحاد على أساس نسبة الأقطان التي يكون قد حطجها كل منهم وجميع القرارات التي تتخذها لجنة الاتحاد فيما يتعلق بكيفية استعمال المبالغ المذكورة وطريقة توزيعها تكون نهائية وغير قابلة لأي طعن » .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن اتحاد صناعة الطيج للوجه البحري لا يعدو أن يكون رابطة كانت تربط أصحاب المحالج قبل صدور قوانين التأميم مع احتفاظ كل مشروع باستقلاله الاقتصادي والاقتصادي فيما لا يتناول الاتفاق وذلك للعقد من المنافسة بين هذه المحالج بغية تحقيق التكبير قدر من الربح لهذه المصالح ، وأن أموال هذه الرابطة تتكون مما كانت تدفعه المحالج مساهمة إلى كل قنطار تحطجه من الشحمر ولله في حالة وجود غائبي من هذه الأموال لم تتصرف فيه لجنة الاتحاد المركزية لغاية الموسم التالي وكذلك في حالة ضمهم تجديد الاتفاق توزع المبالغ التي لم تتصرف فيها اللجنة على المحالج المنضمة إلى الاتحاد على أساس نسبة الأقطان التي يكون قد حطجها كل منهم .

وترتبط على ذلك ولما كانت المحالج قد آلت ملكيتها إلى الدولة بهيئتي

القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ فإن ما يكون لها من حقوق في اتحاد صناعة الحليج للوجه البحرى يؤول تبعا لذلك الى الدولة باعتباره يمثل جزءا من اصولها التى آلت الى الدولة بالتأميم او حقوقا ناشئة عن استغلالها فى الفترة السابقة على التأميم ويتعين ان تدخل فى عناصر الاصول عند تقييم هذه المحاليج وذلك سواء كان المحليج مملوكا لفرد او شركة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اموال اتحاد صناعة الحليج بالوجه البحرى بعد حل الاتحاد باعتبارها حقا للمحاليج المؤممة تؤول الى الدولة ويتعين ان يشملها قرار التقييم سواء كانت هذه المحاليج منشآت فردية او شركات مساهمة او غير مساهمة .

(مئوى ٦٦٢ - فى ١٢/٦/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

ورود اسم الشركة محرغا فى الجدول المرافق للقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ باضافة بعض شركات ومنشآت النقل والطرق الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - عدم منازعة المدعية فى ان المقصود هو الشركة موضوع النزاع - ادعاؤها ان تعريف اسم الشركة باضافة كلمة « النقل » اليه مقصود به دفع المسؤولية عن الخطا فى التحفظ على سيارات المدعية اذ ان القانون المشار اليه يستهدف تأميم الشركات والمنشآت التى تعمل فى مرفق النقل - عدم صحة هذا النظر - اساس ذلك من اوضاع الشركة الخاصة ومن القوانين رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ ورقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ ورقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ بإلغاء الأثر الرجعى للقانون الاول .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان الاسم الذى ورد فى الجدول المرافق للقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ هو (شركة الأتوبيس الأفريقية للسياسة والنقل) الا أنه لا شك فى أن المقصود به هو الشركة موضوع النزاع اذ فى عبارته ما يكفى للتعريف بالشركة المراد تأميمها كما أنه لا توجد شركة أخرى تحمل ذات الاسم الوارد فى الجدول المشار اليه وتباشر ذات النشاط وقد تضمنت أسباب الطعن ما يفيد أن المدعية لا تجادل فى أن (شركة الأتوبيس الأفريقية للسياسة والرحلات) هى المقصودة بالتميم ولكنها تدعى أن ورود اسمها فى الجدول المرافق للقانون محررا باضافة كلمة النقل اليه قد استهدفت به المؤسسة العمامة للنقل الداخلى دفع المسؤولية التى نجت عن الخطأ الذى وقعت فيه بالتحفظ على سياراتها وذلك بادخالها ضمن الشركات المؤهلة بمقتضى القانون المذكور الذى استهدف تأميم الشركات والمنشآت التى تعمل فى مرفق النقل - وتضيف المدعية تأسيسا على ذلك أنه اذا كان هذا القانون لم يهدف الى تأميم شركتها فإن التأميم الذى أصابها يكون قد بنى على قرار ادارى صادر من المدعى عليهما غير مستند الى أسس من القانون . وان الثابت من الأوراق أن سيارات شركة الأتوبيس الأفريقية للسياسة والرحلات كانت قبل أولولتها الى هذه الشركة وبمقتضى عقد البيع المؤرخ فى ١٨ من يونيو سنة ١٩٦٣ من بين موجودات منشأة أراكسيديجان التى أممت بمقتضى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ الصادر فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٦٣ والذي رد تأميم تلك المنشأة الى تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ولذلك فإن الاجراء الذى اتخذ عقب تأميمها فى شأن التحويل على تلك السيارات والاستيلاء عليها كان اجراء سلبيا ومتقفا مع اثر الرجعى للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ وذلك باعتبار أن السيارات المذكورة كانت من بين موجودات منشأة أراكسيديجان فى التاريخ الذى ارتد اليه تأميمها - لئن كان هذا اثر الرجعى قد أبقى بمقتضى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ الا أن شركة الأتوبيس الأفريقية المشتري لها كانت قد

أثبتت بمقتضى أن شركة الأتوبيس الأمريكية المشتري لها كانت قد أمتت بمقتضى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ - وقد روعى في هذا التأميم حسبها هو مستند من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ تحقيق الهدف الذي تفياه المشرع وهو العمل على ايلولة وحدات النقل الى الدولة بالحالة التي كانت عليها في سنة ١٩٦١ وبذلك أصبحت الشركة المذكورة مؤمنة بمقتضى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ بغير حاجة الى الاستناد الى الاثر الرجعى للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ .

(طعن ٤٥٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٦)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

تخيم بعض الشركات والمؤسسات بموجب احكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ - قيمة السهم في هذه الشركات - تمل الفرق بين الأصول والخصوم حقيقيا كان هذا الفرق او مفروضا - يتعين خصم هذا الفرق من الأصول التي آلت الى الدولة - لتتزم الدولة بدينون الشركة المؤمنة في حدود ما آلت إليها من حقوق الشركة ولما لها بعد خصم قيمة التعميى الذى دفعته الدولة عن الاسهم - في حالة اندماج شركة مؤمنة في اخرى - تقدر أصول الشركة المندجة وخصومها تقديرا فعليا - الاستناد ، في هذه الحالة ، بقرار لجنة التقييم بالنسبة الى الأصول والخصوم بعد خصم قيمة الاسهم - آلتها الدولة للمساهمين في صورة مسندات - التزام للشركة المندجة بدينون الشركة المندجة في حدود ما آلت إليها من أصول الشركة المندجة وخصومها في تاريخ اندماج ووفقا لقرار لجنة التقييم يتعين مراعاة ما تضى به الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة الى مدى مسؤولية الدولة عن تلك الالتزامات .

ملخص الفتوى :

لما كانت الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت تنص على أن تؤمم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة — وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر اقبال لبورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون . ماذا لم تكن الأسهم متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الصناعة ، وتنص هذه المادة أيضا على أن تكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن — كما تتولى هذه اللجان تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة . وتنص المادة الرابعة منه على أن لاتزال الدولة عن التزامات الشركات والمنشآت المشار إليها في المادة الأولى الا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم — ماذا لم تكن أسهم هذه الشركات أو المنشآت متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة أشهر إلى كانت هذه المنشآت غير متخذة شكل شركات مساهمة ، تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الأموال — وقد رخصت المادة الخامسة من القانون المشار اليه لوزير الصناعة في ادماج الشركات والمنشآت المشار إليها في المادة الأولى في الشركات التابعة للمؤسسات الصناعية أو تكوين شركات مساهمة من بينها على أن يقرر مصادق أصول تلك المنشآت في الخطة طبقا لقرارات اللجان المختصة عليها في المصادقة

لعل انتهى رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى :

١ — أن قيمة السهم إنما تهتل الفرق بين الأصول والخصوم حقيقيا
كان هذا الفرق أو مفروضا فيتعين خصمه من الأصول التي آلت الى الدولة
— وتلتزم الدولة بدين الشركة المؤممة في حدود ما آل اليها من حقوقها
وأموالها بعد خصم قيمة التعويض الذي دفعته الدولة من الأسهم وفقا
لسعر آخر اقتال لبورصة الأوراق المالية بالقاهرة اذا كانت متداولة في
خلال ستة الشهور السابقة على التأميم .

٢ — أنه في حالة اندماج الشركة في شركة أخرى يتعين تقدير أصولها
وخصومها تقديرا فعلياً وفي هذه الحالة يعتد بقرار لجنة التقييم بالنسبة
للأصول والخصوم بعد خصم قيمة الأسهم التي ادتها الدولة للمساهمين
في صورة سندات .

٣ — أن الشركة الدامجة تلزم بدين الشركة المدمجة في حدود
ما آل لها من أصولها في تاريخ الاندماج ووفقا لقرار لجنة التقييم وذلك
مع مراعاة ما تنص به الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢
لسنة ١٩٦٣ بالنسبة لمدى مسئولية الدولة عن تلك الالتزامات .

(نوى ١٧٠ — في ٢٠/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٤)

المادة :

القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ بالإضافة بعض الشركات والمنشآت
الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ — الاستيلاء ، طبقا له ،
علي خمس سيارات مملوكة لأحد الأشخاص من تناول التأميم منشآتهم —
صدر القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ باستبعاد الشركات والمنشآت التي
تمتلك أقل من خمس سيارات من نطاق التأميم المتصوص عليه في القانون
رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ — احتجاج الملك المشار اليه بملكته شركة تضامن
مكونة منه ومن أخوته للسيارات المشار اليها — استناده في ذلك الى تعديل

عقد هذه الشركة بما من شلته دخول هذه السيارات في ملكية الشركة —
عدم شهر هذا التعديل بالمخالفة لحكم المادة ٥٨ من قانون التجارة — اثره :
لا يحتج بالتعديل قبل الغير ، ومن ثم لا يحتج به قبل الدولة باعتبارها من
الغير بالنسبة اليه في تاريخ التاميم — سريان احكام القانون رقم ١٥١ لسنة
١٩٦٢ على السيارات المشار اليها دون القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ اضاف الشركات والمنشآت
الواردة في الجدول المرافق له ومن بينها الى الجدول المرافق للقانون
١١٧ لسنة ١٩٦١ وقد تم الاستيلاء على خمس سيارات ومتطورة مملوكة له
ومرخصه باسمه ولما صدر بعد ذلك القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ بتعديل
بعض احكام القوانين ارقام ٧٧ و ٧٨ و ١٥١ لسنة ١٩٦٢ وقضى في مادته
الاولى بان يستبعد من الجدول المرافق للقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣
الشركات والمنشآت التي تبذل وقت صدوره اقل من خمس سيارات .
وقد تقدم السيد / بطلب الامراج عن هذه السيارات بقوله انها
تدخل في ملك شركة التضامن المكونة منه واخوته واستند في ذلك الى عقد
الشركة المبرم بينه وبينهما في اول ابريل سنة ١٩٥٨ والمسجل برقم ٢٢
لسنة ١٩٥٨ في ٢ من ابريل سنة ١٩٥٨ والمعدل بمقتضى عقد مرفق لم
تتخذ بالنسبة له اجراءات الشهر التي نص عليها قانون التجارة مؤرخ ٥
من ابريل سنة ١٩٥٨ على اساس ان هذا العقد ثبتت التاريخ قبل التاميم
بتأشير من مأمور الضرائب عليه .

ومن حيث ان هذا العقد لم تتبع في شأنه اجراءات الشهر وطبقا
للمادة ٥٨ من قانون التجارة التي اوجبت شهر كل تعديل في الشركاء وفي
جميع الشروط والاتفاقات الجديدة التي يكون للغير فيها شأن وذلك
باستثناء الاجراءات المقررة في المواد السابقة عليها فلا يحتج به قبل
الغير . ولما كانت الدولة في تاريخ التاميم تعتبر من الغير بالنسبة لهذا

المتعد ولا يخضع في مواجهةها بمقد التعديل غير المشهر ويترتب على ذلك
أن أحكام القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ تسرى على السيارات الملوكة
للسيد / ... والمرخصة بلسمه ولا ينطبق عليه الاعفاء المقرر بالقانون
١٤٠ لسنة ١٩٦٤ لعدم توافر شروط هذا الاعفاء .

لهذا اثنى رأى الجمعية الى أن العقد العرفى المؤرخ ٥ من إبريل
سنة ١٩٥٨ بتعديل شركة التضامن بين السيد / ... وأخوته لا يعتد به
قبل الدولة لعدم شهرها وفقا لما تقتضى به المادة ٥٨ وما قبلها من قانون
التجارة .

ولا تسرى على السيد / ... الاعفاء المقرر بالقانون ١٤٠ لسنة
١٩٦٤ .

(مقتضى ١٥٥ - في ١٥/٣/١٩٦٧) .

الفصل الثالث التعويض عن التأخير

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

تعويض الشركات والمنشآت المؤمة — وجوب الرجوع فيه الى القانون مباشرة — عدم ترخص لجنة التقييم المشكلة لتقييم الشركة او المنشأة في ذلك — عدم جواز تقييم مال ام يقض المشرع بتأجيله ولا الامتناع عن تقييم مال نص المشرع صراحة على تأجيله — خروج لجنة التقييم عن ذلك — أثره — انعدام قرارها .

ملخص الفتوى :

في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأجيل بعض الشركات والمنشآت . ونشر بالجريدة الرسمية في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ بالمعدن رقم ٥٦ ونص في مادته الاولى بعد تصحيحها بالاستدراك المنشور في العدد ٢٥٨ من الجريدة الرسمية الصادر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ على ان يضاف الى الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه شركات منشآت النقل والطرق الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة . وقد ورد في البند ٢٨ من الجدول المرافق لهذا القانون « الشركة الشرقية للنقل والتجارة » .

وفي ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ صدر القرار رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٦٤ من السيد الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بتشكيل لجنة لتقييم الشركة الشرقية للنقل والتجارة فاصدرت هذه اللجنة قرارها في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٦٥ بتقييم رأس مال الشركة المذكورة فيما يتعلق بنشاط النقل فقط وسجلت اللجنة في قرارها بأن مبلغ ٣٦٩١ جنيه و ٥٦٩ مليم خاص بنشاط الشركة في التجارة لا يخضع للتأميم اذ لا يتصل ولا يتعلق بنشاط النقل ويتمين استبعاده من التقييم — وقد اعيد عرض الموضوع على لجنة التقييم لتصحيح قرارها المذكور فيما يتعلق باستبعاد حصة المبلغ من التقييم. فقررت في ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٦٦ ان ليس ثمة موضوع من الموضوع أو القانون لتصبح قرارها السابق الصادر منها في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٦٥.

ولما كانت مصلحة الشركة الشرقية للنقل والتجارة «الت الى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ وهما من الشوكة المذكورة بهنظا النص الصريح في القانون امر لايدع مجالا للتاويل والتفسير لأخراج جزء من رأس مالها وأبولته الى الدولة بل يتمين التقيد بنص القانون في هذا الشأن وانتزال حكمة على الخبة المالية للشركة بجميع عناصرها ولا يجوز لأخراج أى من رأس مالها الا بأداة تشريعية من ذات المرتبة .

ولما كان تعيين الشركات والمنشآت المؤمة يرجع فيه الى القانون مباشرة ولا يترخص في ذلك لجنة التقييم المشكلة لتقييم الشركة او المنشأة ، ولا يجوز لها ان تقيم مالا لم يقض المشروع بتأميمه كما لا يجوز لها ان تمتنع عن تقييم مال نص المشرع صراحة على تأميمه — فان خرجت عن اختصاصها فادخلت مالا غير خاضع للتأميم أو أخرجت منه مالا داخلا في التأميم كان قرارها في هذا الخصوص معبوما ولا يترتب عليه أى اثر قانونى .

ولما كانت اللجنة المشكلة لتقييم الشركة المذكورة قد خرجت عن حدود ولايتها حين أخرجت جزءا من رأس مالها من التقييم بحجة انه مخصص

للتجارة وليس للنقل فان قرارها في هذا الشأن يكون معدوما لا اثر له ويتعين انخال هذا العنصر بين عناصر رأس مال الشركة المذكورة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للتقسم الاستشارى الفتوى والتشريع الى ان التأميم شمل الشركة بجميع انشطتها وعناصرها بلا تخصيص — وقرار لجنة التقييم منعدم لخروج قرارها عن ولايتها .

(فتوى ٥٥٧ — في ١٩/٥/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٦)

٢٦-١ :

تأميم — تعويض عنه القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ سريان احكام هذا القانون على كل مالك لرؤوس اموال الشركات والمنشآت العمومية — شخصا طبيعيا كان او معنويا — من اشخاص القانون الخاص او العام .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ تنص على ان : « جميع اسهم ورؤوس اموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين رقم ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليها واحكام القوانين التالية لها » ، يعوض صاحبها من مجموع ما يملكه من اسهم ورؤوس اموال في جميع هذه الشركات والمنشآت بتمويل من اجيريه قدره ١٥ اليه جنييه ، ما لم يكون مجموع ما يملكه فيها اقل من ذلك فيعوض عنه بمقدار هذا المجموع » .

وان هذا النص المذكور عام ومطلقا غير متضمن لاي استثناء ومن ثم فان حكمه يطبق على كل مالك اسهم ورؤوس اموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة ، سواء كان هذا المالك شخصا طبيعيا او معنويا خلافاً ، ذلك لان لفظ « صاحبها » الذي جاء في النص المذكور ورد عاما مما لا يحل تحججه بالتخصيصه وفقره على الاشخاص الطبيعية دون

العموية الخاصة ، وإنما يسرى على هذه الأشخاص جميعا بما فيها شركات القطاع العام حيث لا وجه لأخراجها من نطاق النص ودائرة تطبيقه طالما أنها لا تصدو أن تكون أشخاصا معنوية ينصرف إليها حكم النص بإطلاقه ومبوه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ يسرى على شركات القطاع العام .

(ملف ٢/٢/١٨ في جلسة ١٩٦٥/٩/٢٢)

قاعدة رقم (٢٧)

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت
القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ بإضافة شركات ومنشآت الى الجدولين
الرافقين للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت
ورقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت —
القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ بإضافة بعض الشركات والمنشآت
التنويية الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بقرار مساهمة
الحكومة في بعض الشركات والمنشآت — القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣
بإضافة بعض شركات والمنشآت التنويية الى الجدول المرافق للقانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت — تأميم عدة
منشآت مملوكة لشخص واحد تأمينا جزئيا بالقانون رقم ٤٢ لسنة
١٩٦١ ورقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ ثم تأمينا كلية بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣
— ورود التأميم بالنسبة للمنشآت الفردية على المنشآت ذاتها وانتقال
كل متعلقاتها الى الدولة مستقلة عن غيرها بما لها من حقوق وما عليها

من التزامات ولو كانت مملوكة لشخص واحد - عدم مسئولية الدولة عن
ديون كل منشأة على حدة الا في حدود ما آل اليها من حقوقها وما زاد من
ديون كل منشأة عن اصولها يلزم به صاحبها - بالنسبة للتعويض المستحق
لصاحب المنشآت المؤممة فان مجبور ما يحصل عليه من تعويض عن جميع
المنشآت المملوكة له والخاصة بالتأميم يتقيد بالحد الأقصى المخصوص
عليه في القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض اصحاب اسهم ورؤوس
أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام
القوانين ارقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها
بتعويض اجماليات .

ملخص القوى :

ان القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ بإضائة شركات ومشتات الى
الجدولين المرافقين للقانونين رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات
والمنشآت ورقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمساهمة الحكومة في بعض الشركات
والمنشآت قضى في مادته الثانية بأن تضاف الى الجدول المرافق للقانون
رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات
مطلحن السيد / بقسم روض اللوزج ومطحنه بسرس اللين
ومخرية بسرس اللين .

ثم صدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ بإضافة بعض
الشركات والمنشآت التبونية الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة
١٩٦١ ، فاضاف « جميع الصناعات التبونية ومطلحن المواني الملحقة بـ
المتداخلة في الشركات والمنشآت التي ساهمت المؤسسة العامة للمطاحن
والضارب والمخابز في راسائها طبقا للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢
وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٢ » وعلى ذلك اضيف
الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ مخبز ومطحن
سواني ومصنع الثلج وتلاجة السيد المذكور بسرس اللين .

وأخيرا صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض

الشركات والمنشآت القومية إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت السابقة الخاصة بالسيد المذكور .

ومن جهة إن المصلحة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ تنص على أن « تؤمم الشركات والمنشآت المبنية في الجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها إلى الدولة » .

وتنص المادة الثانية منه على أن « تتحول أسهم الشركات وذوونها إلى أسهم المصارف إليها إلى شهادات انتمائية على الدولة ... » .

وتنص المادة الثالثة على أن « يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر أقبال ببورصة الأوراق المالية بالتأثير على معدل هذا القانون .

فإذا لم تكن الأسهم متداولة في البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تداول عليها أكثر من خمسة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يعينهم بقرار من وزير الاقتصاد وتحدد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد . وتتصفوكل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن .

كما تولى هيئة الجعان تأميم المنشآت غير المتخذة شكل شركات منها .

وتنص المادة الرابعة على أن « تطبق الشركات والبنوك المصارف المنشأة في المدة الأولى بصفة مؤقتة عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والبنوك والمنشآت المصارف فيها في نشاطها دون أن تسال الدولة عن التزاماتها السابقة إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم . » .

ومن حيث أن الاستفادة مما تقدم أن المصالح والمغارب والمنشآت التي كان يملكها السيد المذكور قد أمتت جزئيا بالقانون رقم ٤٢ و ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ بإسهام الدولة في رأس مالها طبقا لأحكام القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦١ ثم كلياً بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ ، والتأميم إجراء يتم به نقل ملكية المشروعات الخاصة من ملكية الأفراد أو الشركات إلى ملكية الدولة ، وهو ينصب على مشروع اقتصادي متكامل بجميع عناصره المادية والمعنوية وما له من حقوق وما عليه من التزامات تمثل جميعها وحدة قائمة بذاتها مستقلة عن الذمة المالية لأصحابها وعن غيرها من وحدات أخرى مملوكة لأصحابها ولو كانت هي الأخرى قد انتقلت ملكيتها إلى الدولة بالتأميم .

ولهذا ورد التأميم في الحالة المعروضة على كل منشأة على حدة ، أولاً بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ الذي تناول بعضها فرادى ومستقلة عن بعضها وثانياً بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ الذي أضاف باقي المنشآت التي لم يشملها القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ .

وعلى ذلك فإنه في مجيئنا لتقييم هذه المنشآت يكون تحديد أصول وخصوم كل منشأة على حدة ، ولا تسأل الدولة عن التزامات كل منشأة خضعت للتأميم إلا في حدود ما آل إليها من أصولها دون غيرها من منشآت ولو كانت مملوكة لشخص واحد .

أما في مجال التعويض الذي يؤدي إلى صاحب المنشأة بسندات على الدولة وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ فيؤدي هذا التعويض عن كل منشأة على حدة وبمقدار زيادة أصولها على خصومها إلا أنه نظراً لأن المادة الأولى من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات في المنشآت التي كانت ملكيتها في الدولة وبموجب أحكام القوانين رقم ١٧ لسنة ١٩٨٨ و ١٩٩٠ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضاً أجالياً تنص عليه أن « تجسيع أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي كانت ملكيتها في الدولة مع تعويض زيادة رأس المال » فإنها يجب أن تكون حصة من الدولة

وفقاً لأحكام القوانين التالية لها يعوض صاحبها عن مجموع ما يمتلكه من أسهم ورؤوس أموال في جميع هذه الشركات والمنشآت بتعويض إجمالي قدره ١٥ ألف جنيه ، ما لم يكن مجموع ما يمتلكه فيها أقل من ذلك يعوض عنه بمقدار هذا المجموع « فلا يجوز أن يزيد التعويض الذي يستحق الفرد عن مجموع ما يمتلكه من أسهم ورؤوس أموال في جميع الشركات والمنشآت التي يمتلكها عن هذا الحد الأقصى ويتمين التزامه بالنسبة لمجموع التعويضات التي يكون قد استحقها السيد المذكور من جميع مشروعاته التي أممت .

ولهذا التفتى رأى الجمعية العمومية إلى أن « التباين بالنسبة للمنشآت الفردية يرد على المنشآت ذاتها وتنتقل كل منشأة منها إلى الدولة مستقلة عن غيرها بما لها من حقوق وما عليها من التزامات ولو كانت مملوكة لشخص واحد .

ولا تلزم الدولة من ديون كل منشأة على حد إلا في حدود ما آل إليها من حقوقها وما زاد من ديون كل منشأة عن أصولها يلزم به صاحبها .

وبالنسبة للتعويض المستحق لصاحب المنشآت المؤممة فإن مجموع ما يحصل عليه من تعويض عن جميع المنشآت المملوكة له والخاضعة للتأميم تنفذ بالحد الأقصى المنصوص عليه قانوناً .

(فتوى ٦٦١ - في ١٢/٦/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

شركة المساهمة - زيادة رأس مالها - شروط صحة الاكتتاب في أسهم هذه الزيادة - الز عدم النشر عن هذه الزيادة في الجريدة الرسمية - تأميم هذه الشركة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ قبل دفع المساهمين نصف قيمة أسهم الزيادة - لا يحول دون خضوع هذه

الأسهم للتأمين وأيلول ملكيتها للدولة - استخلاف المؤسسة التابعة لها
هذه الشركة للمساهمين في أداء نصيبهم في باقى قيمة هذه الأسهم -
اقتصار حق هؤلاء في التعويض على ما أدوه فضلا عن أسهم الزيادة
بمسندات على الدولة طبقا للقانون المشار اليه - أسس ذلك -
مثال بالنسبة لأسهم شركة الكابلات الكهربائية المصرية التابعة للمؤسسة
المصرية العامة للصناعات الهندسية .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٨ قررت الجمعية العمومية غير
العادية لمساهمي شركة الكابلات الكهربائية المصرية زيادة رأس مالها إلى
٦٠٠ ألف جنيه مضافا في ١٥٠ ألف سهم قيمة السهم الاسمية أربعة
جنيهات وقد تم الاكتتاب في الزيادة وسددت قيمة الأسهم بالكامل
واكتتبت المؤسسة الإقتصادية في ٨٢٦٠٠٠ سهما منها واكتتب باقى
المساهمين في ٦٧٤٠٠ سهما .

وفي ١٦ من يوتية سنة ١٩٦٠ قررت الجمعية العمومية غير العادية
لمساهمي الشركة زيادة رأس مال الشركة إلى ١٢٠٠٠٠٠ جنيه
مضافا في ٣٠٠٠٠٠ سهم قيمة السهم الاسمية أربعة جنيهات ، وتم
الاكتتاب في هذه الأسهم بالكامل منها ١٢٢٦٤٢ سهما للمؤسسة
الاقتصادية و ٢٧٠٥٩ سهما لباقي المساهمين وفوضت الجمعية
العمومية لمساهمي الشركة مجلس إدارة في طلب قيمة أسهم الزيادة
في رأس مال الشركة على دفعة أو دفعات طبقا لاحتياجات الشركة وفي
الأمراء التي تقررها مع مراعاة حكم المادة ١٣ من قانون الشركات -
وتم الوفاء بنصف قيمة أسهم الزيادة ولم يتم النشر عنها في الجريدة
الرسمية ومن ثم لم تدرج أسهم الزيادة في البورصة ولم تكن محلا
للتداول فيها .

ويصحبور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٤ بتأميم بعض الشركات
والمنشآت بضممت شركة الكابلات الكهربائية المصرية للتأمين ثم صدر
القرار الوزاري رقم ١١٢٢ لسنة ١٩٦١ بتحديد سعر السهم في الشركة

بإبلاغه بعملياته و...
في ١٤٨٠ يونيوسنة ١٩٦١م. وذلك بالنسبة إلى اسم الشركة قبل
التغيير التي كانت له من يونيوسنة ١٩٦٠ حيث كانت الاسم
القديمة مسجلة بالكل وبنسبة بالبورصة وتم التحويل عليها خلال
الأجل القانوني وهو ستة شهور قبل ١٩٦١/٧/٢٠ تاريخ العمل
بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١.

وقد طلبت المؤسسة الاقتصادية من السيد وكيل وزارة الاقتصاد
بكتابتها المؤرخ في ٢٦/١٠/١٩٦١ تشكيل لجنة لتقييم اسمها، الزيادة
في رأسمال المال لتحديد القبة التي تقول بها الى الدولة بما في ذلك مصلحة
الشركاء بكتابتها المؤرخ ٢٠/١/١٩٦٢. رايته لما كانت اجراءات الزيادة
في رأسمال لم تستكمل بعد فان المبلغ المحفوف من هذه الزيادة
يقدره ٣٠٠.٠٠٠ ج. يعتبر ديناً على الشركة قبل المكتتبين وفوضت
الافارة الجديدة للشركة ان تقر ما تراه بشأنها.

وبتاريخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ وافق مجلس إدارة المؤسسة المصرفة العامة للمصارف الهندية على أن تكتب المؤسسة بباقي الزيادة وقدرها ١٠٠,٠٠٠ ر. ف. أ. لو كانت المؤسسة الاقتصادية قد خصها بالبر من أهمهم الزيادة فقد طلبت من مجلس إدارة المؤسسة استطلاع الرأي من أجل تعديل باقي المساهمين في زيادة رأس المال.

وقد عرض الموضوع على اللجنة العمومية للتقييم الاستشاري للتقني والتشريع بمجلس الدولة يطبقها المنعقدة في ٢٢ من يولية ١٩٩٣ فاستبان لها ان المادة السادسة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات تنص على انه :
« لا تؤسس الشركة الا اذا كان رأس مالها مكتتباً فيه بالكامل وقام كل مكتتب بداء الربح على الأقل من القيمة الاسمية للاسهم النقدية التي اكتب فيها » .

ويظهر المصادف ١٢ من القلائد المذكورة عليه انه « لا يزداد رأس
الميل الا بقرار من الجمعية العمومية من قبل قضاة القضاة ومنهم

اصدار أنفسهم ويعتبر باطلا بحكم القانون كل نص في النظام يخوله مجلس الإدارة زيادة رأس المال دون الحصول مقدما على موافقة هذا القرار .

ويجب أن تتم زيادة رأس المال فعلا خلال السنوات الخمس التالية
لقرار الجمعية المرخص بها والا كئنت باطله » .

ومن حيث أن تأميم شركة الكابلات الكهربائية المصرية تأميمه
كاملاً طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ يستتبع انتزاع
ملكية جميع أسهم الشركة إلى الدولة وذلك يقتضي بحث إجراءات
الانتزاع في أسهم زيادة رأس مال الشركة الذي تم طبقاً لقرار
الجمعية العمومية غير العادية للشركة المنعقدة في ١٦ من يونيو
سنة ١٩٦٠ .

ومن حيث أن زيادة رأس مال الشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة يعتبر بمثابة تأسيس جزئي للشركة ومن ثم يتعين لصحة الاكتتاب فيه توافر الشروط الآتية :

أولاً: يجب أن يكون الاكتتاب ناجزاً قطعياً فلا يجوز الرجوع فيه: كما لا يجوز تعليقه على أجل أو شرط .

فإنها : يجب أن يكون الاكتساب جدياً وأثبات الصورة مباشرة
وقائع تستخلصها المحكمة من ظروف الحال

ثالثاً : يجب أن يكون الاكتتاب في أسهم الزيادة في رأس المال كائناً
ولكن لا يشترط أداء قيمتها — كائناً عند الاكتتاب وإنما يجب أن تتم
الزيادة فعلياً خلال السنوات الخمس التالية لقرار الجمعية العمومية
المركّض فيها طبقاً لحكم الفقرة ٤ من المادة ١٣٠ من القانون رقم ٢٠٦
لسنة ١٩٥٤. ومن ثم يجوز تعليق مجلس إدارة الشركة في طلب قيمة
أسهم الزيادة على دفعات وفقاً لاحتياجات الشركة دون مجاوزة الحد
المشار إليه في المادة ١٣ سابقة الذكر .

[illegible]

ولما كانت زيادة رأس المال تعتبر تمديدا لنظام الشركة فمن الواجب أن يصدر بها قرار من الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة بالأغلبية المنصوص عليها في الفترة الثانية من المادة ٤٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وهي حضور من يمثلون نصف أسهم المال على الأقل ويجب أن يعين القرار مقدار الزيادة وسعر إصدار الأسهم الجديدة وأن تكون أسهم رأس المال الأصلي قد دفعت بالكامل .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن إجراءات الدموه والانعقاد والمداولة للجمعية العمومية غير العادية لشركة الكابلات الكهربائية المصرية - المنعقدة في ١٦ من يوليوس سنة ١٩٦٠ قد روعيت فيها أحكام المواد ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . ومن ثم تكون مطابقة للقانون .

ومن حيث أن الجمعية وافقت على زيادة رأسمال الشركة بمبلغ ٦٠٠.٠٠٠ ج وذلك بإصدار ١٥٠.٠٠٠ سهم قيمة كل منها أربعة جنيهات مصرية مع إعطاء الأولوية لأصحاب الأسهم الحالية في الاكتتاب في الأسهم الجديدة كل منها بنسبة ما يملكه من الأسهم وتقويض مجلس الإدارة في طلب قيمة أسهم الزيادة على دفعة أو دفعات وفقا لاحتياجات الشركة مع مراعاة الميعاد المحدد في المادة ١٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . وقد تم الاكتتاب في أسهم الزيادة كاملا وقد اكتتبت المؤسسة الاقتصادية في ١٢٢٩٤٢ سهما واكتتب باقي المساهمين في ٢٧٠.٥٨ سهما وأدى المساهمون المكتتبون نصف قيمة أسهم الزيادة حسبما ارتأه مجلس الإدارة لازما لاحتياجات الشركة في ذلك الحين حيث قصدت بالزيادة مواجهة تكاليف الإنشاءات الجديدة .

ومن حيث أن الأمر التمثيلوتي للنشر في الجريدة الرسمية هو مجرد شهر التعديل الذي أدخل على نظام الشركة والذي ينتج اثره لا من تاريخ النشر وإنما من تاريخ قرار الجمعية العمومية غير العادية .

ولا يستفاد من الأوراق أن شركة الكابلات الكهربائية المصرية

أغفلت اجراء النشر من تعديل مقدار رأسمالها بالزيادة فضلا عن ان
عدم اتمام النشر لا يحتج به فى العلاقة بين الشركة ومساهميها الذين
اكتبوا فى أسهم الزيادة التى أصدرتها الشركة بالكامل كما ان دفع
نصف قيمة أسهم الزيادة دون باقى القيمة التى فوض مجلس ادارة الشركة
فى تقرير ميعاد أدائها مراعى فى ذلك حكم المادة ١٣ من القانون رقم
٢٦ لسنة ١٩٥٤ لا تنفى اعتبارها من اسهم الشركة التى خضعت
للنايم طبقا لحكم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ذلك لان أسهم
زيادة رأس المال تظل اسمية ونقبا لحكم القانون رقم ١١١ لسنة
١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ حتى بعد
ان يتم الوفاء بقيمتها كاملة وهى قليلة للتداول بطريق التنازل عنها وقيد
التنازل كتابة فى سجلات الشركة ومن ثم يتمتع تداولها بطريق
التسليم او التظهير ويظل المكتب الاصلى والمتنازلون عن الأسهم على
التوالى مسئولين بالتضامن مع المتنازل اليهم عن المبالغ الباقية الى
ان يتم اداء قيمة الأسهم بأكلها ويغتر المساهم مخدنا للشركة بيساى
قيمة المسهم ، بحيث يتعين عليه اداؤه عند حلول الميعاد المقرر للوفاء
كما يكون للشركة طبقا لحكم المادة السابعة من نظامها حق بيع
الاسهم التى يتأخر أصحابها فى اداء قيمتها لحساب وتحت مسؤولية
المساهم للتأخر وفاء ليساى قيمة الأسهم وتسمى هذه الطريقة
« التنفيذ فى البورصة » وذلك على ان يظل المساهم محتفظا بالحقوق
التي يخولها السهم الى أن يتم البيع ويحل محله المساهم الجديد .

وعلى مقتضى عدم ما تضمنه تكون أسهم الزيادة فى رأسمال
شركة الكابلات الكهربائية المشاورة كغنيمة لمرار الجعينة
العمومية غير الطاعية المنقذة الى ١٧ من يولية سنة ١٩٦٢ بعد ان أصدر لها
والاكتتاب فيها وفقا لاجراءات مسجلة قانونا ولا يتم تصديقها
للشركة . انطلق بكونها لهية طبقا لأحكام القانونية رقم ١٧ لسنة
١٩٦١ . مقتضى النايم الى أن يحدد الأسهم لم تكن متداولة فى بورصة
الأوراق المالية قبل صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ولذلك

يكون تقويمها بحالتها التي كانت عليها وقت العمل بهذا القانون لا يمكن
تحويل أصحاقها بسندات على الدولة بقدر قيمتها .

ولما كانت المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية قد
خلقت مساهمي تلك الشركة في نصيبهم من أسهم الزيادة في رأس المال
ومن ثم ينتقل إلى المؤسسة المذكورة التزامهم أداء باقى قيمة تلك الأسهم
وإذا قامت المؤسسة بأدائها فعلا طبقا لقرار مجلس إدارة المؤسسة
المنعقدة في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ فإن حق هؤلاء المساهمين
يقتصر على تعويضهم من قيمة ما أدوه من أسهم الزيادة بسندات
على الدولة طبقا لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ١١٧ لسنة
١٩٦٢ التالى إليه .

لهذا انتهى الرأى إلى أن مآل نصيب المساهمين بالزيادة فى أسهم
رأس مال شركة الكابلات الكهربائية المصرية هو إلى التأميم ومؤدى ذلك
انتقال ملكية تلك الأسهم إلى الدولة وتعويضهم عما أدوه من قيمتها
بسندات على الدولة طبقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم
١١٧ لسنة ١٩٦١ .

(ل. م. ٩٨٦ - م. ١٤ / ٩ / ١٩٦٢)

تأنيده رقم (٢٩)

المبدأ :

الخاضعين للحراسة من يملكون أسهما ألت إلى الدولة بمقتضى
أحكام القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ يعوضون عن
كامل قيمة أسهمهم بسندات أسبعية على الدولة بفائدة ٤ ٪ سنوياً حتى
١٩٦٤/٢/٢٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ مع اقتصر
تعويضهم على ما قيمته ١٥ ألف جنيه ابتداء من هذا التاريخ بذات
الفائدة للحراسة العامة ولقد كفل على الحراسة العامة بصفتها نقابة
قانونية عن الخاضعين للحراسة أن تستكمل بكامل قيمة الأسهم المملوكة

لهم سندات التأميم وان تحضل الفوائد المستحقة عن تلك السندات بكاملها - عفاً عن الحراسة الحقة عن استبدال الأسهم بسندات التأميم وعدم تحصيلها قيمة الفوائد المستحقة عليها - ليس من شأن تلك استقاط حقهم في تلك الفوائد - أساس ذلك - ان العبرة في استحقاقها هي بالحيازة القانونية للسند الاسمي المستمدة مباشرة من احكام القانون وليس بالحيازة المادية .

ملخص الفتوى :

ان القوانين ارقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ قضت بتأميم بعض الشركات والمنشآت ومساهمة الحكومة في بعضها الاخر مع تعويض اصحاب اسهم تلك الشركات والمنشآت عن كامل قيمة اسهمهم بسندات اسمية على الدولة بفائدة ٤ ٪ سنوياً وان القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المعمول به اعتباراً من ٢٤/٣/١٩٦٤ تاريخ نشره وضع لهذا التعويض حداً أقصى قدره ١٥ ألف جنيه يؤدي بسندات على الدولة بفائدة ٤ ٪ سنوياً .

ويؤدي ذلك ان الخاضعين للحراسة ممن يملكون اسهمها آلت الى الدولة بمقتضى احكام القوانين ارقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ يعوضون عن كامل قيمة اسهمهم بسندات اسمية على الدولة بفائدة ٤ ٪ سنوياً حتى ٢٤/٣/١٩٦٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ثم يقتصر تعويضهم على ما قيمته ١٥ ألف جنيه ابتداءً من هذا التاريخ بذات لفائدة ولما كان من طبيعة السند المسالى ان يغل فوائد ولو لم يسلم لصاحبه وكان القسانون رقم ١٣٤ ، لسنة ١٩٦٤ ليس يذى اثر رجعى وبذلك لا يكون من شأنه الاخلال بأحقية انتخاب الاسهم المؤمنة في فوائد سندات التأميم معان المعزوضة لملكيتهما فيستحقان فوائد سندات التأميم من كامل قيمة اسهمهم - المؤمنة حتى ٢٤/٣/١٩٦٤ وقد كان على الحراسة العامة بصفتها نائبة قانونية عنها ان يستبدل بكامل قيمة الاسهم المملوكة لكل منها سندات التأميم بالتنطبق لاحكام قوانين التأميم وان تحضل الفوائد المستحقة على تلك السندات بكاملها حتى

١٩٦٤/٣/٢٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ ، وإذا كليت
الجراسية العالية/تقاميت عن استبدال اسهمهم بسندات تأميم ولم
تجصل بالتالى قبية الفوائد المستحقة عليها حتى هذا التاريخ فان ذلك
ليس من شأنه استقاط حقهم فى تلك الفوائد لان العبرة فى استحقاق
فوائد الورقة المالية بالحيازة القانونية للسند الاسمى المستمدة مباشرة
امن الخافون وليس بالخيازة المدنية للسند

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
استحقاق المعروضة حالتيها لفوائد سندات التأميم من كامل قبية
اسهمها المؤمة حتى ١٩٦٤/٣/٢٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة
١٩٦٤

(ملف ٣٠/٢/٣٠ - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ باضافة بعض شركات ومنشآت
المقاولات الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم
بعض الشركات والمنشآت - تأميمه شركة للمقاولات العامة
بأثر رجعى اعتبارا من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ تاريخ العمل بالقانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه - تسديد الشركاء فى هذه الشركة
ربع رأس المال عند تأسيسها وسدادهم باقى رأس المال بعد انضمامها
الى القطاع العام وبعد التاريخ الذى ارتد اليه تأميمها بالقانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٦٤ - عدم احقية هؤلاء الشركاء فى المطالبة ببقاى رأس المال
الا فى حدود التعويض المقرر لهم وفقا لقرار لجنة التقييم ومع عدم
الاكلال احكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ بتأميم اصحاب
اسهم ورؤوس اموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا

لاحكام القوانين ارقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية
لها تعويضا اجماليا .

ملخص الفتوى :

يبين من تقصى وقائع هذا الموضوع حسبما جاء فى كتاب وزارة
الاسكان والمرافق انه فى سنة ١٩٤٢ تأسست شركة تضامن تجارية من
كل من السادة و و براس مال
١٩٨٠٠ ج ، وفى سنة ١٩٥٥ تخرج الآخر واستمرت الشركة بين الاول
والثانى براس مال ١٦٢٠٠ جنيه مناصفة بينهما .

وفى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة
١٩٦١ بشأن جواز السماح بقبول بعض شركات ومنشآت المقاولات
الخاصة فى القطاع العام وفى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٦١ أى بعد
ثلاثة ايام من صدور هذا القانون حرر الشريكان المذكوران عقدا بفسخ
الشركة وبتعيين مصفيا لها مع تخويله سلطة اتخاذ جميع
الاجراءات والأعمال اللازمة للتصفية ومن ذلك بيع اموالها العقارية
والمنقولة وفى نفس اليوم أسس الشريكان مع زوجتيهما وآخرين شركة
مساهمة باسم « شركة للمقاولات العامة » براس مال
نقدى قدره ٨٠ ألف جنيه موزعة على ٨٠ ألف سهم أسى ، اكتب فيها
الشركاء المؤسسون الأحد عشر وقد بلغ مجموع حصص الشريكين المشار
اليهما والسيدتين زوجتيهما ٦٣ ألف سهم وسددوا ربع راس المال ٢٠
الف جنيه عند التأسيس وأودع بالبنك الاهلى ، وقد نصت المادة
الثامنة من نظام الشركة الملحق بالعقد على التزام المساهمين بالوفاء
بباقى قيمة الاسهم خلال خمس سنوات على الاكثر — كما نص نظام
الشركة على تعيين مجلس ادارتها برئاسة المهندس

وبعد خمسة ايام فقط من تصفية الشركة الاولى وانشاء الشركة
الثانية أى فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ حرر عقد يبيع بين شركة التضامن
تحت التصفية وبين الشركة المساهمة نص فيه على أن تبيع الشركة الاولى

البلدية الثانية لجميع المهمات وأدوات الورشة المملوكة للشركة الأولى نظير
ثمن إجمالي وجزافي قدره ستون ألف جنيه يلتزم المشتري بسدادها
على دفعات حسب مواعيد التسليم المبينة بالكشف المرافق للعقد ، كما
تضمن العقد أن الشركة البائعة تملك مهمات وأدوات ورشة أخرى (مبينة
بالكشف رقم ٢ المرفق بالعقد) وللطرف الثاني الحق في أن يبدي رغبته
في شرائها خلال سنة ، وتبلغ قيمتها المبينة بالكشف ٨٢٤٨٠ جنيها ، ونص
البند الأخير من العقد على أن نفاذه معلق على تصديق الجمعية
الجمومية للشركة المشترية .

وبعد يومين اثنين من تحرير هذا العقد بين الشركتين أي في ٢٠
سبتمبر سنة ١٩٦١ تقدمت شركة أبو الفتوح للمقاولات العامة بطلب إلى
السيد وكيل وزارة الاقتصاد تبتدى فيه رغبته في الانضمام إلى
القطاع العام المقاولات طبقا للقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ . وجاء
بالطلب أن رأس مال الشركة ٨٠ ألف جنيه ومقوماته ٢٠ ألف جنيه نقدا
و ٦٠ ألف جنيه مهمات وآلات وأخشاب وورش ، وأن الشركة ضمت الجهاز
التقني الخاص بشركة وشركاه (تحت التصفية) وكذلك
جزءا من مهمات وأدوات الشركة المذكورة .

وبعد دراسة مركزها الفني والمالي والإداري صدر قرار
رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٦٢ بضمها إلى القطاع
العام وأسهم الدولة في رأس مالها بحصة قدرها ٥٠ ٪ .

وإستقرت شركة وشركاه (تحت التصفية) بتأثير
نشاطها في أعمال المقاولات ولم تتم تصفيتها حتى صدر القانون رقم
٥٢ لسنة ١٩٦٤ بتأنيبها شاملة وورشة الطوب وورشة النجارة
(وماه اللتين بيعتا إلى الشركة المضايمة) وتأنيب شركة
للمقاولات العامة وذلك بأثر رجعي اعتبارا من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ .

وقد شكلت لجنة لتقييم كل من الشركتين فأُسفر عن أن مجموع
أصول شركة تبعا لمركزها المالي في ٢٠/٧/١٩٦١ ،
٤٤٩ مليون و ٥٨١٦٢٣ جنيه وخصومها ٨٤٨ مليون و ٦٥٥٦٨٨ جنيه أي
زيادة الخصوم على الأصول بمبلغ ٣٩٩ مليون و ٧٤٠٦٥ جنيه وجاء

بعضا من تقدير لجنة التقييم أن قيمة الأصول الثابتة لهذه الشركة بما فيها ما اشترته منها الشركة المساهمة كانت ٧٢٣٥٥ جنيه مع ملاحظة أن قيمة جلة ما اشترته الشركة المساهمة من هذه الأصول صعبا هو ثابت في دفاتر الشركة المساهمة بلغ ٨٥٨ مليون ١٢٨٩٠٠٠ جنيه أي أنه قد تجاوز قيمة الأصول الثابتة للشركة تحت التصفية بمبلغ ٨٥٨ مليون و٥٦٥٤٥ جنيه .

أما بالنسبة للشركة المساهمة فقد انتهت لجنة التقييم إلى تحديد رأس مالها في تاريخ تأسيسها بمبلغ ٢٠ ألف جنيه وهو القدر المذموم وقتذاك من رأس المال وزعمه على عدد الأسهم فبلغت قيمة السهم ٢٥٠ مليا . وقد أوضحت لجنة التقييم في تقريرها أنه ظهر من الميزانيات اللاحقة للشركة أن سداد باقي رأس المال لم يتم الا في ١٩٦٢/١/٣٠ أي بعد الانضمام للقطاع العام .

وقد تم تقييم كل من الشركتين سلفي الذكر دون ما اعتماد بالمتعد المصادر ببيع بعض هذه الممتلكات للشركة المساهمة الجديدة واعتبار أن التقييم تم بأثر رجعي سابق على تاريخ البيع بل وعلى انشاء الشركة المساهمة ذاتها .

وقد لاحظت وزارة الإسكان أن الشريكين في شركة وشركاه أرادوا أن ينضموا إلى القطاع العام للمقاولات والمكاتب وأجهزة الشركة ولكن في شكل قانوني جديد هو الشركة المساهمة التي أسسها مع آخرين وكان لها والسيدتين زوجتيهما حصص في رأس المال جميعه منه ، وإنما لجأ إلى النص في عقد التأسيس على أن رأس المال جميعه ٨٠ ألف جنيه نقدا وإلى تحرير عقد بيع الممتلكات بين الشركتين بقيمة حددتها باتفاقهما بقصد تفادي الأحكام الخاصة بتقييم الحصص العينية الواردة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وفي الوقت ذاته حصل الشريكان في الشركة تحت التصفية على ثمن الممتلكات المبيعة منها والتي دفعها الشركة المساهمة واستخدمتها هذا الثمن في سداد باقي رأس مال الشركة المساهمة في يوليو سنة ١٩٦٢ .

وأن إبرام عقد بيع مهمات شركة التضامن الى الشركة المساهمة.
وتنفيذه تم في فترة الأثر الرجعى للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن المادة ٥١ من القانون المدنى تنص على أنه « اذا
تعهد الشريك فى الشركة بأن يقدم حصته فيها مبلغا من النقود ولم يقدم
هذا المبلغ لزيمته موائده من وقت استحقاقه من غير حاجة الى مطالبة
قضائية أو أعذار وذلك دون اخلال بما قد يستحق من تعويض تكملى عند
الاقتضاء » .

وتتضى الفترة الثانية من المادة السابعة من القوانين رقم ٢٦
لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة
وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة « بأن
تظل الاسهم اسمية الى أن يتم الوفاء بقيمتها كاملة » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن الشركاء يعتبرون مدينون للشركة
ببائى قيمة الاسهم المكتب فيها ، وأن هذا الالتزام يظل قائما ولو باع
المساهم الى آخر أسهمه التى لم يوف كامل قيمتها والبيع لا يرفع منه
الالتزام لأنه مدين ولا يجوز قانونا تجديد الدين بتغيير المدين الا بموافقة
الدائن وهو هنا الشركة وذلك بأن يتم التنازل عن السهم بالقييد فى
دفترها .

ومن حيث أنه لم يحدث تصرف من الشركاء المساهمين فى أسهمهم
يرفع عنهم الالتزام بسداد باقى الاسهم ولا يغير من هذا النظر أن
سداد باقى قيمة الاسهم قد تم خلال فترة الأثر الرجعى لأحكام القانون
رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بإضافة بعض شركات ومنشآت المقاولات الى
الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات
والمنشآت الذى نص فى المادة الأولى منه على أن « تضاف الى الجدول
المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت
البيئة بالجدول المرافق لهذا القانون » كما نصت المادة الخامسة منه
على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ فى
٢٠ يوليئو سنة ١٩٦١ ، ذلك أن تاسيس الشركة ذاته قد تم خلال
فترة الأثر الرجعى وما يصدق على باقى رأس المال يصدق على ويغ رأسه

المال المدفوع وقت تأسيس الشركة ، ومؤدى القول بأن الشركاء قد أصبحوا دائنين للشركة بباقي قيمة رأس المال لسدادهم له خلال فترة الأثر الرجعى للتأميم أنهم دائنون للشركة أيضا بالمبلغ المدفوع وقت تأسيس الشركة لأن تأسيسها قد تم خلال الفترة ذاتها وهو الأمر الذي سيعدم أثر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ ويخرج الشركة من نطاق التأميم نهائيا . وليس من أجل ذلك شرع الأثر الرجعى للتأميم إذ أن أسامه ما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أنه « كما تقضى المادة الخامسة برياضه اعتبارا من ١٩٦١/٧/٢٠ تاريخ العمل بالتانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وذلك لما تبين من أن كثيرا من الشركات والمنشآت المشار إليها قد تصرفت فى بعض موجوداتها من العدد والآلات ببيع والرهن وما الى ذلك منذ صدور القوانين الاشتراكية او منذ دخولها بجزء من نشاطها فى القطاع العام فى سبتمبر سنة ١٩٦١ بموجب القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ مع احتفاظها بباقي النشاط فى القطاع الخاص ولم يشرع الأثر الرجعى للتأميم لرد رأس مال الشركات المؤممة الذى سدد خلال فترة الأثر الرجعى .

أما القول بأن سداد باقى رأس مال الشركة قد تم فى يوليو سنة ١٩٦٢ بعد انضمامها للقطاع العام فهو قول لا يات بجديد اذ الثابت من الطلب الذى تقدمت به شركة للمقاولات العامة فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦١ للانضمام الى القطاع العام أن رأس مال الشركة ٨٠ ألف جنيه مقوماته ٢٠ ألف جنيه نقدا و ٦٠ ألف جنيه مبيعات وأدوات وآلات وأخشاب وورش وأن الشركة مقدمة الطلب ضمت الجهاز التنفيذى الخاص بشركة وشركاه (شركة تضامن تحت التصفية) وكذلك جزءا من مبيعات وأدوات الشركة المذكورة ، كما ثبت من التقرير الذى قدمه فى ١١/١١/١٩٦١ المشرف على الشركة عن نتائج دراسته لمرکز الشركة الفنى والمالى والإدارى تمهيدا لانضمامها الى القطاع العام أن رأس مال الشركة ٨٠ ألف جنيه دفع منه المساهمون نقدا ٢٠ ألف جنيه والباقي عبارة من إقعية التقديرية لرسمها نقل

ومهمة الانتشاء مملوكة لشركة وشركاء وانتقلت ملكيتها
الى شركة للمقاولات العامة بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ
١٩٦١/١/٢٨ وستقوم الشركة المشترية باستلامها ابتداء من اول ديسمبر
١٩٦١ وحتى آخر مارس سنة ١٩٦٢ ، وقد خلص المشرف على الشركة الى
ان رأس المال المدفوع نقدا والمهمات التي ستؤول الى الشركة علاوة
على الجهار الاداري والفني والتنفيذى الذى سينقل اليها تدريجيا من
شركة كل ذلك يدعم مركز الشركة ومن ثم اوصى بقبول
طلب انضمامها للقطاع العام تاسيسا على ما تقدم .

ولا حجة في الاستناد الى نهائية قرار لجنة تقييم الشركة.
المساهمة بقوله ان هذا القرار انتهى الى تصديق رأس مال الشركة.
ببلغ عشرين ألف جنيه وهو المبلغ المدفوع مقدما دون باقى رأس مال
الشركة الذى مسدد بعد انضمام الشركة الى القطاع العام لان نهائية
قراراته. لجان التقييم وفقا لما انتهت اليه الجمعية العمومية للقسام
الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ١٩٦٧/٢/٨ انما يتعلق بتقدير التمييز
الذى تلقىته الدولة بادائه لاصحاب الشركة المؤمة ، وقرار لجنة
التقييم لا يرقى حقا لغير مستحق ولا يمنع صاحب حق استثناء
حصة

وعلا عما تقدم فالثابت من تقصى وقائع الموضوع وما أبدته
وزارة الاسكن ان سيداد باقى قيمة رأس مال الشركة المساهمة وقدره
اول ألف جنيه انما تم من حصيلة بيع المهمات والادوات الخاصة بشركة
. للمقاولات الى الشركة المساهمة وهى المهمات والادوات
التي دخلت في تقويم الشركة البقعة بعد تأميمها ولم تدخل في تقويم
شركة للمقاولات العامة وهى الشركة المشتريه اى انه
لارالت على ملك الشركة الاولى التى اثبت التقويم زيادة خصومها على
مسؤولها .

وبنى رد هذا المبلغ الى الشركاء فى الشركة المستنشاءة هو

حسابه لهم مرتين الأولى في شركة تحت التصفية والتي نص قانون التأمين على شمول تأمين هذه الشركة لورشة الطوب والنجارة والثانية في الشركة المساهمة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية الشركاء في شركة للمعاملات العملة في المطالبة بيباقى رأس المال المسدد في الشركة المذكورة الا في حدود التعويض المقر لهم وفقا لقرار لجنة التقييم وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

(ملف ١٥/٢/١٨ - جلسة ١٠/٩/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

حصص التأسيس في البنك العقاري المصري - ليست لها ، طبقا لنظامه الأساسي ، قيمة اسمية ولا تعتبر جزءا من أصول البنك - ليس لأصحابها صفة المساهمين ولا يعتبرون دائنين للبنك بقيمة حصصهم - تأمين البنك طبقا لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - يترتب عليه انتقال كل أصول وحقوق البنك الى الدولة وانتفاء حصص التأسيس - القانون المنشأ اليه لم ينص على تعويض أصحاب حصص التأسيس في جميع البنوك والشركات والائتمانيات الواردة في الجدول الملحق به - اثر ذلك : عدم استحقاق أصحاب حصص التأسيس في البنك العقاري المصري تعويضا عنها أو نصيبا من أرباح البنك .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٠ من النظام الأساسي للبنك العقاري المصري يقضي بإنشاء ٢٠٠ حصة تأسيسية يخصص لها جميعا طوال مدة

الشركة ١٥ في المائة من الأرباح السنوية وذلك دون أن يكون لأصحابها حق التدخل في أعمال الشركة . وأنه ليست لحصص التأسيس بآية حال نصيب في أصول الشركة أو في احتياطياتها .

وعلى ذلك فإن أصحاب حصص التأسيس في البنك العقاري وإن كانوا من المنتفعين بها يحققه البنك من أرباح حصول المساهمين على نسب منها مقابل أسهمهم فليست لهم صفة المساهمين ولا تعتبر هذه الحصص جزءا من أصول البنك ، كما أنه ليس لهذه الحصص قيمة اسمية ، ولئن كان يجري التعامل عليها في البورصة فإن تحديد السعر الذي يتم عليه التعامل يتوقف على نصيب هذه الحصص في الأرباح .

كما لا يعتبر أصحاب هذه الحصص دائنين للشركة بقيمة حصصهم إذ أن حقهم هو حق احتمالي متعلق بما عسى أن يحققه البنك من ربح وجودا ومعدا .

وعلى ذلك ولما كانت حصص التأسيس إنما كانت تشترك رأس المال الخاص في الربح فإن مقتضى انتقال ملكية البنك إلى الدولة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ أن تنتقل كل أصول وحقوق البنك إلى الدولة وتصبح لأحداهما صلاحية الحق في عائد نشاط البنك وتنقضي جميع حقوقهم في التأسيس بتأميم البنك ولا يكون ثمة ما يدفعه الجمعية العمومية للبنك العقاري بعد تأميمه إلى أن تقرر إلغاء هذه الحصص وفقا لما تقتضيه المادة ١٠ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه إذ لم يعد ثمة حصص تأسيس بعد أن انتهت بالتأميم .

ومن حيث أن التعويض في حالة التأميم إنما يقرره ويحدده القانون الصادر به فإذا لم يتضمن القانون نصا يقرر لاستحباب هذه الحصص حقا في التعويض فاتهم لا يستحقون قبل الدولة أي تعويض .

ومن حيث أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات

والمنشآت وقد أمم في مادته الأولى جميع البنوك وشركات التأمين كما أم جميع الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق له وحدد التعويض المستحق لأصحابها بأن تفي في مادته الثانية بأن تحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار إليها إلى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤ ٪ سنوياً ، ولم ينص على أى تعويض لأصحاب حصص التأسيس على خلاف ما فعله القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية فإن أصحاب حصص التأسيس في جميع البنوك والشركات المؤبقة ومنها البنك العقاري المصري بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ لا يستحقون أى تعويض قبل الدولة بعد أن انقضت هذه الحصص بالتأميم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان مقتضى التأمين الكامل انقضاء حصص التأسيس وان قانون التأمين هو الذى يقدر التعويض ويبين كيفية تحديده وان القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ لم يقرر أى تعويض تؤديه الدولة لأصحاب حصص التأسيس فى جميع البنوك والشركات والمنشآت الواردة فى الجدول المحق به وعلى ذلك فان أصحاب حصص التأسيس فى البنك العقاري المصري الذى أمم بمقتضى هذا القانون لا يستحقون أى تعويض قبل الدولة كما لا يستحقون أى أرباح مما يحققه هذا البنك .

(فتوى ١٦٢ - لى ١٦/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

عدم جواز استرداد الأرباح السابق صرفها الى الشركاء خلال فترة التأمين الجزئى . - التعويض عن الشركات المؤبقة طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ يستحق اعتباراً من ١٠/٧/١٩٦١ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ مع خصم الأرباح السابق صرفها خلال فترة التأمين الجزئى من فوائد السندات المستحقة عن ذات الفترة .

ملخص الفتوى :

انضمت شركة المشروعات الصناعية والهندسية الى القطاع العام بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٦٢ بنسبة ٥٠ ٪ من رأس مالها ، ثم أتمت بالكليل بمقتضى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بإضافة بعض شركات ومنشآت المقاولات الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .

وكان الاعضاء المؤسسون لهذه الشركة قد صرفوا ما يخصهم من الأرباح التي وزعت عن السنة المالية ١٩٦٢/٦١ ، قبل التأميم الكابل ، الا انهم قلموا بردها بعد ذلك بناء على طلب الشركة باعتبار انها (الشركة) قد آلت الى الدولة بحكم التأميم الكامل من ١٩٦١/٧/٢٠ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

ولما كانت الجمعية العمومية تسمى الفتوى والتشريع قد انتهت بجلسته ١٩٧٠/١٢/٩ الى عدم جواز استرداد الارباح التي صرفها السيد احد الشركاء المساهمين بالشركة آنفة الذكر ، من نصيبه في اسهم الشركة في الفترة من تاريخ تأميمها الجزئي الى تاريخ صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ ، فمن ثم طالب هؤلاء الشركاء برد ما سبق صرفه اليهم من ارباح عن الفترة المشار اليها .

ومن حيث أن الجمعية العمومية قد اوضحت في تداولها بجلسته ١٩٧٠/١٢/٩ سألقة الذكر أن الأرباح التي لحصل عليها السيد / عن نصيبه في اسهم الشركة فترة تأميمها الجزئي وهي الفترة من تاريخ هذا التأميم الى تاريخ نشر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ الذي أمم الشركة تأمينا كاملا هذه الأرباح تعتبر قد خالفت له ولا يحل للدولة استردادها منه لأنها كانت وقت تقيضها مستحقة له قانونا ولا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بالمشاركة اليه والعمل به بأثر رجعي من ٢٠ من بوليسه سنة ١٩٦١ لأن المركز القانوني للسيد المذكور أقوى من الحق حصن الثبة الذي يكسب ما يقضيه من ثمار طبقا لحكم المادة ٧٧٨ من القانون المطبق حيث في القانون الذي

أزال ملكيته للأسهم لم يكن قد صدر ولم يتصل بعلمه عند قبضه للأرباح الناتجة عن هذه الأسهم .

وفي ضوء ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم جواز استرداد الأرباح التي قبضها السيد المذكور عن نصيبه في أسهم الشركة في الفترة من تاريخ تأميمها الجزئي الى تاريخ صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بتأميم الشركة تأميا كاملا .

ومن حيث أن هذا النظر يصدق بالنسبة الى باقى الشركاء الذين قبضوا نصيبهم من الأرباح خلال فترة التأميم الجزئي ، فمن ثم يحق للشركاء المعروضة حالتهم المطالبة برد الأرباح التي سبق صرفها اليهم .

ومن حيث أنه بالنسبة لتحديد تاريخ استحقاق التعويض فإن المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تضاف الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون » كما تنص المادة الخامسة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت بأن « تؤم جميع البنوك وشركات التأمين في اقليمى الجمهورية كما تؤم الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة » وتنص المادة الثانية على أن « تحصل أسهم للشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار اليها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنويا .. » .

ومن حيث إنه لم يكن لشركة المشروعات الصناعية والهندسية تدويرت ضمن الجدول المرافق لقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ فمن ثم ، وأعمالها لم تكن الخرجى المنصوص عليه في المادة الخامسة من هذا القانون ،

يصبح راس مال الشركة بالكامل مملوكا للدولة من ١٩٦١/٧/٢٠ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، ويكون حق الشركاء قد تحول الى سندات اسمية . على الدولة لمدة خمس عشرة سنة اعتبارا من هذا التاريخ .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم ، يستحق التعويض المنصوص عليه في القانون لأصحاب أسهم الشركة المشار اليها اعتبارا من ١٩٦١/٧/٢٠ ، الا أنه يتمين أن يخصم من مائدة السندات ما سبق صرفه من أرباح الأسهم خلال فترة التأمين الجزئي وذلك حتى لا يجتمع الشركاء بين ميزتي أرباح الأسهم وفوائد السندات مع ما في هذا الجيع من اثره لهم بلا سبب على حساب الدولة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا : احقية الشركاء في شركة المشروعات الصناعية والهندسية في المطالبة برد الأرباح التي تسبق صرفها اليهم خلال فترة التأمين الجزئي .

ثانيا : احقية الشركاء المذكورين في التعويض المنصوص عليه في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون من ١٩٦١/٧/٢٠ مع خصم الأرباح السابق صرفها خلال فترة التأمين الجزئي من فوائد السندات المستحقة من ذات الفترة .

(ملف ١/٧٩ - جلسة ١٠/٢٧/١٩٧١)

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

الحد الأقصى لقبية التعويض المنصوص عليه في القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ ، وكذلك أحكام القوانين بالتيسيم النقدي - تسري بالتسوية الى مالك أسهم الشركات والمنشآت في تاريخ إفلاسها .

قوانين التأميم — اذا توفى مالك الأسهم المؤممة فى تاريخ لاحق لقوانين التأميم ينتقل الى ورثته مقدار التعويض المستحق للمورث بحده الأقصى. المخصوص عليه فى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ — يستوى فى ذلك ان تكون الوفاة سابقة أو لاحقة لتنفاذ هذا القانون — اذا كان لكل من المورث والوارث أسهم مؤممة — يطبق الحد الأقصى بالنسبة الى كل منهما على حدة — اثر ذلك : عدم اعادة تطبيق الحد الأقصى اذا جاوز ما يملكه الوارث اصلا بالاضافة الى ما آل اليه بالمراث هذا الحد ، سواء كانت وفاة المورث سابقة أو لاحقة لتنفاذ القانون المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان احكام القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتحديد الحد الأقصى لقبة التعويض المستحق لصاحب اسهم الشركات والمنشآت المؤممة عن هذه الأسهم وكذلك احكام القوانين الخاصة بالتفسير النقدى انها تسرى بالنسبة لمالك هذه الأسهم فى تاريخ نفاذ قوانين التأميم — واذا توفى مالك الأسهم المؤممة فى تاريخ لاحق لقوانين التأميم ينتقل الى ورثته مقدار التعويض المستحق للمورث بحده الأقصى المخصوص عليه فى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ سواء كانت وفاته سابقة أو لاحقة لتنفاذ هذا القانون — واذا كان لكل من المورث والوارث أسهم مؤممة يقيّد بالنسبة لكل منهما على حده الحد الأقصى اذا جاوز ما يملكه الوارث. اصلا بالاضافة الى ما آل اليه بالمراث الحد الأقصى المشار اليه سواء كانت وفاة المورث سابقة أو لاحقة لتنفاذ القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

(فتوى ١٣٧٣ — فى ١٢/٢١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن رؤوس اموال الشركات والمنشآت — تعجيله استهلاك السندات المعوض بها اصحابه

الشركات والمنشآت المؤممة بالقوانين رقم ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ فيها جواز ١٥ ألف جنيه - نقل قيمة السندات فيما جاوز هذا القدر بدون مقابل إلى الدولة من تاريخ العمل بالقانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ - بقاء هذه القيمة مثقلة بما كانت تضمنه السندات من ديون على أصحابها - أثر هذا القانون على التصرفات الصادرة ببيع هذه السندات إلى أحد البنوك دون أن يتم تسليمها حتى تاريخ صدوره - انقضاء الاتفاق بما استهلك من سندات واسترداد البنك ما آداه من عنها/ وبقاء الاتفاق فيما عدا ذلك .

بمخص القنوى :

ان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ قد عجل استهلاك السندات الموض بها أصحاب الشركات والمنشآت المؤممة بالقوانين ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، ولا تختلف مقومات القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ عن المقومات التى تضمنها القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ فان الاسهم والحصص الى آلت الى الدولة تنفيذا لقوانين التأميم المشار اليها قد استحق أصحابها سندات على الدولة بمقدارها ، وهذه السندات كانت قابلة للتداول وتحمل ما كانت الاسهم مثقلة به من الحقوق المعينة ، وكان ميسرا استهلاك تلك السندات فى اجل معين بقيمتها الاسمية . فيكون القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ - كما سلف القول - قد عجل استهلاك هذه السندات وبغير قيمة مما يعتبر نقلا لثقل القيمة من أصحابها الى الدولة من تاريخ العمل بهذا القانون ، وتظل تلك القيمة مثقلة بما كانت تضمنه السندات من ديون على أصحابها ، لانه الأصل العلم الذى التزمته قوانين التأميم حين نقلت التأمينات التى كانت على الاسهم المؤممة الى السندات حتى تقتضى تدابير منع الاستغلال الرأسمالى على أصحاب رؤوس الاموال وحدهم ، ولا تطحق آثارها دائنيهم ممن لا يخلون نطاق هذا الاستغلال ، ولا يجوز أن تنالهم تدابير تصميته على وجه يضر بحقوقهم ويعرض نشاطهم للتوقف ، وأكثرهم من الممسوقين التى يقوم عليها مبرج النشاط الإقتصادى فى البلاد .

وتطبيقا لذلك فإن الاتفاق بين الحارس العام على أموال الأشخاص الخاضعين لأحكام الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وبنك الاسكندرية على بيع بعض سندات السادة الصادرة على الدولة ، بمقتضى القانونين رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ ورقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ الى البنك المذكور قد تم في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ فإنه يكون قد تعلق بذلك السندات ، وهى قائمة صالحة للتصرف بالبيع ، واذ لم يتم تسليم السندات الى البنك حتى صدور القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بقصر حق اصحاب الشركات على مقدار معين من سندات الدولة فان ما جاوز هذا المقدار من السندات محل الاتفاق المشار اليه يعتبر كالمستهلك ويستحيل اعطاؤه للبنك المشتري ، وينفسخ تبعا لذلك اتفاق الحارس العام وبنك الاسكندرية بما استهلك من السندات ويسترد البنك ما اداه من ثمن تلك السندات المستهلكة وان بقى الاتفاق قائما فى شأن السندات التى تصدر فعلا للسادة البائعين .

(مقتاوى ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ - فى ١٦/٣/١٩٦٥)

قائمة رقم (٢٥)

المبدأ :

الخاضعين للحراسة من يملكون أسهما آلت الى الدولة بمقتضى احكام القوانين ارقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ يعوضون عن كامل قيمة اسهمهم بسندات اسمية على الدولة بفائدة ٤ ٪ سنويا حتى ١٩٦٤/٣/٢٤ .

ملخص الفتوى :

القوانين ارقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ قضت بتأميم بعض الشركات والمنشآت ومساهمة الحكومة فى بعضها الآخر مع تمويش اصحاب اسهم تلك الشركات والمنشآت عن كامل قيمة اسهمهم بسندات اسمية على الدولة بفائدة ٤ ٪ سنويا كما أن القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المعمول به اعتبارا من ١٩٦٤/٣/٢٤ - وضع لهذا التعويض حدا أقصى تحذره ١٥ ألف جنيهه يؤدى بسندات على الدولة بفائدة ٤ ٪ سنويا .

يؤدي ذلك أن الخاضعين للحراسة من يملكون أسهما آلت الى الدولة بقتضى احكام القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ يعوضون عن كامل قيمة أسهمهم بسندات اسمية على الدولة بمائة ٤٪ سنوياً حتى ١٩٦٤/٣/٢٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ثم يقتصر تعويضهم على ما قيمته ١٥ ألف جنيه ابتداء من هذا التاريخ بذات الفائدة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على احقية المعروضة حالتها فوائد سندات التأجير من كامل قيمة اسهمها المؤممة حتى ١٩٦٤/٣/٢٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

(ملف ٣٣/٢/٣٠ - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)

قائمة رقم (٣٦)

المبدأ :

القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض اصحاب اسهم ورؤوس. اموال الشركات والمنشآت المؤممة - تعجيله استهلاك السندات المعوضة لاصحاب اسهم ورؤوس اموال هذه الشركات والمنشآت بغير قيمة - دخول السندات المشار اليها في الضمان العام لهؤلاء حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ - انتقال ملكيتها الى المولة بجهة بما ينقلها من الحقوق العينية التسمية القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون - اثر ذلك شمول الخصم من قيمة تلك السندات الضرائب المستحقة على مالكيها حتى تاريخ العمل بالقانون المذكور - لا يشترط لخصم الضرائب من السندات المشار اليها ان تكون المصلحة قد وقعت الحجز بها على السندات المذكورة قبل ايلائها الى الدولة .

ملخص الفتوى :

سبق للجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع أن أفتت بجلسته ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٥ بأن القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ قد عجل استهلاك السندات المعوضة لاصحاب اسهم

ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة بالقوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية بغير قيمة ، ويعتبر ذلك نقلا لطلب القيمة من أصحابها الى الدولة من تاريخ العمل بهذا القانون ، ومن مقتضى ذلك أن هذه السندات كانت داخلة في الضمان العام لأصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ، وينبني على ذلك أن هذه السندات عندما تنتقل ملكيتها الى الدولة تخرج عن ملكية صاحبها محلة بها ينقلها من الحقوق العينية التبعية القائمة عند نقل ملكية هذه السندات الى الدولة أي في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ، ومن ثم فلا يقتصر الخصم من قيمة السندات التي آلت الى الدولة بلا مقابل طبقا لقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ على الضرائب المستحقة حتى تاريخ التأميم بل يشمل الضرائب المستحقة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ وذلك لما لهذه الضرائب من امتياز عام يثقل تلك السندات حتى تاريخ إيلولتها الى الدولة دون مقابل. بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه وإن كان مقتضى الحجز منع المحجوز عليه من التصرف في المال المحجوز تصرفا يضر بالحجز ، إلا أن الحجز بذاته لا يمنع صاحب امتياز على غيره من الدائنين ولذا فإنه يجوز لدائني المحجوز عليه ولو كانت ديونهم قد نشأت بعد الحجز وأيا كان مضرتها أن يحجزوا على ما سبق الحجز عليه من أموال المدين وأن يشاركوا بالحجز الأول فيها ، فالحجز بذاته ليس نوعا من الضمان أو التأمين وإنما هو أجزاء من إجراءات التنفيذ يسلكه الدائن للوصول الى بيع الأموال المحجوز عليها واستيفاء حقه منها ، فليس بالحجز يتحقق الضمان ، وإنما الضمان مستمد من نص القانون المقرر لامتياز الحكومة بالنسبة للضرائب ، وعلى ذلك فلا يشترط لخصم الضرائب المستحقة على أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة من قيمة السندات التي آلت الى الدولة دون مقابل أن تكون المصلحة قد وقعت الحجز بها على السندات المذكورة قبل إيلولتها الى الدولة بل يكفي

(م - ٨ - ج ١٠)

في ذلك الابتزاز المصمم المقرر لهذه الضرائب بنص القانون لاعتبارها مثقلة بحق عيني تبني ينتقل معها عند خروجها من ذمة صاحبها الى ملكية الدولة .

(فتوى ١١٥٩ — لى ١٢/٢٠ / ١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

سندات التأميم — استهلاكها — القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه — تعجيله استهلاك السندات الزائدة على ١٥ ألف جنيه بغير قيمة خروجها عن ملكية صاحبها محملة بما ينقلها من الحقوق العينية التيممية — يقتضى ذلك — فتح اعتماد لتطهير هذه السندات التى انتقلت ملكيتها الى الدولة من الديون المغايزة التى تنقلها وفى حدود ما آل الى الدولة دون مقابل من السندات المذكورة .

ملخص الفتوى :

ان السندات الصادرة طبقا لاحكام القوانين ارقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ هى سندات على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات ان تستهلك هذه السندات كلها او جزئيا بالقيمة الاسمية ، وما دام انه كان مقررا استهلاك السندات المذكورة لى اجل معين بقيمتها الاسمية وما كان سيحدث عند استهلاك هذه السندات هو ادراج اعتماد لى الميزانية العامة بالقيمة الاسمية للسندات المستهلكة ، واذا ذهبت فتوى الجمعية العمومية الى ان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ قد عجل استهلاك السندات الزائدة على ١٥ ألف جنيه بغير قيمة وانها تخرج عن ملكية صاحبها محملة بما ينقلها من الحقوق العينية التيممية المقررة فان ذلك يقتضى بطبيعة الحال فتح اعتماد لتطهير هذه السندات التى انتقلت ملكيتها الى الدولة من الديون المغايزة التى تنقلها وفى حدود ما آل الى الدولة دون مقابل من السندات المذكورة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

١ - ان الخصم من قيمة السندات التى آلت الى الدولة بلا مقابل ، طبقا للقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ لا يقتصر على الضرائب المستحقة حتى تاريخ التأميم بل تشمل الضرائب المستحقة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ وذلك لما لهذه الضرائب من امتياز عام يتقل تلك السندات حتى تاريخ ايلولتها الى الدولة دون مقابل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

٢ - لا يشترط الخصم الضرائب المستحقة على اصحاب الاسهم ورؤوس اموال الشركات والمنشآت المؤمة من قيمة السندات التى آلت الى الدولة بغير مقابل ان تكون المصلحة قد وقعت الحجز بها على السندات المذكورة قبل ايلولتها الى الدولة ، وانما يكفى فى ذلك الامتياز العام المقرر لهذه الضرائب بنص القانون لاعتبارها متقلة بحق عينى تبعى ينتقل معها عند خروجها من ذمة صاحبها الى ذمة الدولة .

٣ - يقتضى الأمر فتح اعتماد فى الميزانية العامة لتطهير السندات التى انتقلت ملكيتها الى الدولة من الديون الممتازة التى تنقلها وفى حدود ما آل الى الدولة دون مقابل من السندات المذكورة .

(غتوى ١١٥٩ - فى ٢٠/١٢/١٩٦٩)

تعليل :

حكمت المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ١٨ لسنة ١٩٨٣ « دستورية » بجلسة ١٩٨٣/٢/٥ بأن التأميم الحاصل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت قد استهدف الصالح العام ، وتم مقابل تعويض ، ولم ينطو على مصادرة للملكية الخاصة . وقالت المحكمة فى تفصيل ذلك ان القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت بعد ان نص فى الفقرة الاولى من المادة الاولى منه على تأميم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرفق به ومن بينها الشركة المصرية المتحدة للملاحة

تجبرية ، حرص في مادته الثانية على تعويض أصحاب المشروعات المؤممة وبين كيفية أداء التعويض اليهم فنص على أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة .. » كما انصَح المشرع في المذكرة الإيضاحية للقاتون من مُقَلِّصِده واعتبارات المصلحة العامة التي تفيهاها من إصداره فإشار الى أن الهدف من التأميم هو توسيع قاعدة القطاع العام بحسبانه ضرورة قومية لتوجيه الاقتصاد القومي توجيهاً مؤثراً وبغيدا لخطبة التنبيه بما يكفل المضي بها قدما نحو الفعاليات المقصودة منها بما يقتضى حشد القوى الفنية والامكانيات المالية اللازمة لها - دون ترك أعبائها وتمويل احتياجاتها للقطاع الخاص الذي قد يتجه بجهوده وفق الاحتياجات التي تملها مصالحه الخاصة وبذلك ما قد يقيم العثرات أمام خطة التنبيه ، لما كان ذلك ، فإن ما ذهب اليه المدعون من أن ذلك القرار بقانون اذ قضى بتأميم الشركة المملوكة لهم لم يستهدف الصالح العام وأن تأميمها قد تم بغير مقليل بما ينطوى على مصادرة للملكية الخاصة التي كفلها الدستور يكون غير مسيد .

الفصل الرابع

آثار التأميم

الفرع الأول

مدى التزام الدولة بالدين المستحقة على المقتزم السابق

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة - الضرائب المستحقة على
المعارات المبنية المملوكة للملتزمين السابقين والتي آلت الى المؤسسة
المذكورة - لا يجوز الزام المؤسسة بتسديدها .

ملخص الفتوى :

انه بالنسبة لمسئولية مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة عن
سداد الضريبة على المعارات المبنية المستحقة على الملتزمين الذين
أسقطت التزاماتهم بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ وعلى شركة ترام
القاهرة فانه لما كانت المبالغ المستحقة للخزانة العامة كضرائب
والرسوم أيا كان نوعها لها امتياز على أموال المدين بمقتضى القوانين
الخاصة بها وفقا للشروط المنصوص عليها فى هذه القوانين .

وقد ورد هذا الحق العينى التبعى فى المادة ١١٣٩ حيث تنص على
أن المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى
من أى نوع كان يكون لها امتياز بالشروط المقررة فى القوانين والأوامر
الصادرة فى هذا الشأن .

وتستوفى هذه المبالغ من أموال الملتزم بهذا الامتياز فى أية هيئة

كانت قبل اى حق آخر ولو كان ممتازا او مضمونا برهن يسمى عدله
المسروقات القضائية .

وتد جاء القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على
المعارات المبينة ينص فى المادة ٢٧ على أن « للحكومة فيما يختص
بتحصيل الضريبة حق الامتياز على الايجار والايراد الخاص بالمعارات
المبينة والاراضى النضاء المستقلة المنسقة عليها الضريبة » وعطى المبانى
والاراضى المقابلة عليها او الملحقة بها ، سواء كانت هذه الاراضى ملكا
لاصحاب المبانى او لغيرهم « وواضح من هذا النص أن محل امتياز
ضريبة المبانى هو التاجير والايراد الخاص بالمعارات المبينة والاراضى
النضاء المستقلة المنسقة عليها الضريبة وكذلك المبانى والاراضى
المقابلة عليها او الملحقة بها .

وحيث أن المعارات التى كانت مملوكة للملتزمين السابقين الذين
استلمت التزاماتهم بالتأجير رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ والمعارات التى كانت
مملوكة لشركة ترام القاهرة كانت مستعجلة عليها ضريبة بمقتضى
الضريبة يكون لها امتياز على الايجار والايراد الخاص بالمعارات المذكورة
وامتياز على المعارات ذاتها .

ومن حيث أن المعارات المذكورة انتقلت ملكيتها الى مؤسسة النقل
للعام لخدمة القاهرة بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٥
لسنة ١٩٦٠ التى تنص على أن تؤول الى مؤسسة النقل العام لمدينة
القاهرة كافة موجودات مرافق النقل العام للركاب بالسيارات المشار
اليها (الباصات السابقة وكالة المنشآت والموجودات المرتبطة والمركبة
والمتعة لها) .

كما آلت المعارات التى كانت مملوكة لشركة ترام القاهرة الى
مؤسسة النقل العام لخدمة القاهرة بمقتضى المادة الثانية من القانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فى شأن اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام
القاهرة حيث جرى نصها كالآتى : « تؤول الى مؤسسة النقل العام
لخدمة القاهرة كافة منشآت المرفق المشار اليه وكذلك الاموال المرتبطة
بالمركبة والمتعلقة له وتتولى مؤسسة النقل العام إدارته » .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة تنص على أن « تنشأ مؤسسة عامة بالاتليم المصرى تسمى « مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ويكون لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة ، وتعتبر أموالها من جميع الوجوه أموال عامة ويكون مقرها مدينة القاهرة ، وينبئ على ذلك أن أوال الملتزمين السابقين فقدت صفتها الخاصة بمجرد إيلولتها الى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ولصحت أموالا عامة .

ولما كانت الأموال العامة لا يجوز التنفيذ عليها بالحجز أو البيع أو باى طريق آخر من طرق التنفيذ ومن ثم لا يمكن أن تكون محلا لحق امتياز أو غيره من الحقوق العينية .

لذلك فإن مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة لا تكون مسئولة من سداد ضريبة المباني المستحقة على العقارات التى كانت مملوكة للملتزمين السابقين وآلت إليها .

(فتوى ٢٨ — فى ١٩٦٤/٥)

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة — أيلولة مرافق النقل المؤممة بمدينة القاهرة إليها — مطالبته بتسديد ضريبة المباني المستحقة على عقارات مملوكة لغير الملتزمين السابقين وتستأجرها المؤسسة المشار إليها — عدم مسئولية هذه المؤسسة إلا بقدر الأجر المستحق عليها وبالشروط وفى الحدود المتصوص عليها فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ومنها الأخطار .

ملخص الفتوى :

انه بالنسبة للضريبة على العقارات المتبقية المستحقة على

مقارنات مملوكة لغير الملتزمين السابقين وتستأجرها مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة ، فلما كان الملتزم بإداء هذه الضرائب قانونا هو مالك العقار أو المنتفع به وهذان الشخصان هما اللذان يوجه اليهما المشرع خطابه في أكثر من موضع في القانون باعتبار انهما الملتزمان بإداء الضريبة إما مستأجر العقار فإنه لا يكون مسئولاً عن أداء هذه الضريبة إلا في الحدود المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ والتي تنص على أن « يكون المستأجرون مسئولين بالتضامن مع أصحاب المقارنات عن أداء الضريبة والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون بقدر الأجر المستحق عليهم بعد إخطارهم بخطاب مؤمن عليه يعلم ومسؤول بذلك وبغير حاجة إلى إجراءات أخرى وتعتبر كتسليمات تحصيل الضريبة وملحقاتها التي تسلم اليهم كإيصالات من الملك .

وأداء الأجرة معجلان الملتأجر لا يعفيه من تضامنه مع الملك في أداء الضريبة المطلوبة فيما زاد على أجرة ثلاثة أشهر بشرط أن يكون الأداء بموجب مخلصبة ثابتة التاريخ قبل موعد استحقاق الضريبة المطلوبة . . »

وبناء على ذلك فإن مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة لا تكون مسئولة عن أداء الضريبة المستحقة على مقارنات مملوكة لغير الملتزمين السابقين وتقوم المؤسسة باستأجرها إلا بقدر الأجر المستحق عليها بالشروط والحدود المنصوص عليها في المادة ٢٦ السابق ذكرها .
(بتوى ٢٨٥ - في ١٩٦٤/٥/٩)

قاعدة رقم (٤٠)

الزام المول بتقديم اقرار بلابطة الأقرارات في موعد معين وبإداء الضريبة المستحقة من واقع اقراره في الموعد المذكور - هذا الإداء يعتبر أداء مؤقتا حين الضريبة إلى حين تصيد قيمتها وربطها بصيغة نهائية

وحينئذ يصبح ما آداء الممول مؤقتا وفاء صحيحا بدوین الفريضة - لا يحق للممول الرجوع عن هذا الوفاء والمطالبة بخصم قيمة الضرائب المستحقة من قيمة المسندات التي آلت للدولة طبقا لقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ كما افتت الجمعية العمومية بجلسة ١٩٦٥/٢/٢٣ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ نص في مادته الأولى على أن « جميع أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت الى الدولة ملكيتها وفقا لاحكام القوانين ارقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليها ، يعوض صاحبها عن مجموع ما يمتلكه من أسهم ورؤوس أموال في جميع هذه الشركات والمنشآت بتعويض اجبالي قدره خمسة عشر الف جنيه ما لم يكن مجموع ما يمتلكه فيها أقل من ذلك فيعوض عنه بمقدار هذا المجموع » . ونصت المادة الثانية منه على أن « يتم التعويض المشار اليه في المادة السابقة بسندات على الدولة وفقا لاحكام القوانين التي آلت بقتضاها ملكية أسهم ورؤوس أموال هذه الشركات والمنشآت الى الدولة » .

ومن حيث أن القانون المدني ينص في الفقرة الأولى من المادة ٩٧٨ منه على أن « يكسب الجائز بما يقبضه من ثمار بآدام حسن النية » . وتنص الفقرة الأولى من المادة ٩٦٥ منه على أن « يعد حسن النية من يحوز الحق وهو يجهل أنه يمتدى على حق الغير الا اذا كان هذا الجهل ناشئا عن خطأ جسم » .

ومن حيث أنه سبق للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أن انتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٥ الى ان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ قد مجبل استهلاك السندات المعوض بها اصحاب الشركات والمنشآت المؤمنة بالقوانين ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ وبغير قيمة مما يعتبر نقلا لتلك القيمة من اصحابها الى الدولة من تاريخ العمل بالقانون المذكور وتظل تلك القيمة معلقة بما كانت تتضمنه السندات التي هي معلقة على ائتمنائها . لآبة الامن العام الذي التزمته

والأخير العائدين من نفقات التأمينات التي تكلفت على أنفسهم التغطية إلى السفقات حتى تقتصر بدايرهم على الاستغلال الراسخ على أصحاب رؤوس الأموال وحدهم ولا تلحق إثارها دائرتهم، ومن لا يدخلون نطاق هذا الاستغلال، وأنه تطبيقاً لذلك تخضع قيمة الضرائب المستحقة من قيمة السفقات التي آلت للدولة بما للضرائب من امتياز عليها يلحقها حين تنتقل من ذمة المولين .

ومن حيث أن قوانين الضرائب توجب في بعض الأحيان أن يتقدم الممول باستمرار بأدائه لو إراداته في ميعاد معين وتلزمه بأداء الضريبة المستحقة من واقع إقراره في الميعاد المذكور وهذا الأداء من واقع الإقرار يعتبر أداء مؤقتاً للدين الضريبة إلى حين تصديق قيمتها وربطها بصفة نهائية، ويحتمل أن يلتزم الممول بأداء ما يكون هناك من فرق بين ما أداء مؤقتاً وبين ما ربط عليه نهائياً، ويحتمل أيضاً يصبح ما أداء الممول مؤقتاً بوفاء مضموناً بدين الضريبة بترتيب انقضاء هذا الدين في ذمته خاصة وأن هذا الدين ينشأ بتحقيق الواقعة المنبثقة له قانوناً أما الربط الذي تجسده مفعلة الضرائب فلا ينشأ الضريبة وإنما يحدد قيمتها الواجبة الأداء، ومن ثم فإنه متى كان الممول في الحالة المروضة قد وفى بدين الضريبة وفاء صحيحاً فلا ينشأ له الرجوع عن هذا الوفاء إذا استبان له أن هناك طريقاً آخر لهذا الوفاء وهو الذي كشفت عنه فتوى الجمعية العمومية السالف الإشارة إليها يضاف إلى ذلك أن الوفاء الفعلي صحيح بدين الضريبة بفساد هذا الدين من صفة الضريبة ومن حق الممول أن يفتقر له ويصبح ديناً عادياً في ذمة الدولة لا يجوز اشتراطه إلا عن طريق فتوى رد غير المستحق ومن ثم فإنه لا يعتبر من الديون المضمونة التي ارتأت الجمعية العمومية خصم قيمتها من السفقات .

(مقتوي ١ - م. ١٩٧١/١/٢)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة - الهيئة العامة للنقل

أثر ذلك — عدم جواز مسياعتها عن الجبال المستحقة عليهم بسببه
المؤمة بمدينة القاهرة إليها — لا يجعلها خلفا للمقرمين السابقين —
عقود الالتزام كالاتوات والفرامات .

ملخص الفتوى :

أنه بالنسبة لمسئولية مؤسسة النقل المتعام لمدينة القاهرة من
إداء الجبال المستحقة على المقرمين السابقين ، فإن الجمعية العمومية
للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع قد عرضت بجلستها المنعقدة
فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ لبيان ما إذا كانت مؤسسة النقل العام
لمدينة القاهرة تعتبر خلفا للمقرم السابق وانتهت الجمعية
العمومية الى أن المؤسسة لا تعتبر خلفا للمقرم المنكحور حيث استجبت
لهذا أن الأصل أن الدولة هى المكلفة بإدارة المرافق الصالحة ماذا ما رأت .
أن تهمل الى غيرها أمر القيام بمرفق ما ، لم يخرج المقرم من إدارته عن
أن يكون معاون لها وثلبا عنها أمر هو اخص خصائصها وهذه
الانابة لا تعتبر تنازلا أو تخليا من الدولة عن المرفق العام بل يجوز لها فى
أى وقت استرداد المرفق .

ومن حيث أنه إذا ما استردت الدولة المرفق فأنه يعود إليها لتديره .
بالطريق المباشر ومن ثم فأنها لا تعتبر خلفا للمقرم السابق ويترتب على
ما تقدم الا تكون الجهة مانحة الالتزام مسئولة الا عن الوفاء بالتزاماتها
خلال الفترة التالية لاسقاط الالتزام دون الأعباء الأخرى التى كانت
على عاتق المقرم السابق .

وقد قضت محكمة النقض بذات المبدأ بجلستها المنعقدة فى ٣٠ من
مايو سنة ١٩٥٧ (فى الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٣ قضائية) .

وينبنى على ما تقدم أن مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة
لا تعتبر خلفا للمقرمين السابقين ومن ثم فهى لا تكون مسئولة عن
إداء الجبال المستحقة على هؤلاء المقرمين بسبب عقود الالتزام .
كالاتوات والفرامات .

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

تأميم شركة النصر للجبلي والانشاءات (ايجيكو) بموجب القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ في ٢٠ من يولية سنة ١٩٦١ - اعتبار الشركة مؤمنة من هذا التاريخ - اثر ذلك : عدم مسئولية الشركة عن الرصيد المدين للحساب الجاري السابق على التاريخ المشار اليه لدى البنك الاهلى المصرى الا فى حدود ما آل الى الدولة من اموال الشركة وحقوقها فى هذا التاريخ - مسئوليتها عن كامل الرصيد المدين الذى نشأ بعد التاريخ المشار اليه - هيئت التحكيم المخصوص عليها فى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ ، هى المختصة بنظر ما يقوم من نزاع بين المؤسسة المشرفة على الشركة وبين البنك فى هذا الخصوص .

ملخص الفتوى :

لما كان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بتضمين بعض شركات ومنشآت المقاولات الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، فقد تمسح الى محكمة الاولى على أن تضاف الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون وقد تضمن هذا الجدول شركة النصر للجبلي والانشاءات (ايجيكو) . ونص هذا القانون فى المادة الخامسة على العمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

ولما كانت المادتان الثالثة والرابعة من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت - جمداً بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ - تقتضيان بأن تظل الشركات بوالبنسوك المشار اليها فى المادة الاولى منقطة بمسئولية القانونى منذ

صدر هذا القانون ، وتستمر الشركات والبنوك والمنشآت المشتركة اليها في مزاولة نشاطها دون أن تسأل الدولة عن التزاماتها السابقة. الا في حدود ما آل اليها من اموالها وحقوقها في تاريخ التأميم وتكون اموال. اصحاب الشركات والمنشآت المشار اليها في الفقرتين الثانية والثالثة. من المادة الثالثة و اموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة. عن أصول هذه الشركات والمنشآت وأن يكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الاموال وقد نص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ على العمل. بأحكامه من تاريخ نشره وقد نشر في الجريدة الرسمية في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦١ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ باضافة بعض شركات ومنشآت. المقاولات الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت اذ اضاف شركة النصر للمباني والانشاءات (ايجيكو) الى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ سالف. الذكر ونص على العمل به من تاريخ العمل بالقانون المذكور أي من ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦١ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فان مودى ذلك. اعتبار هذه الشركة مؤمنة من ذلك التاريخ ولا تسأل الدولة عن التزاماتها الا في حدود ما آل اليها من اموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، وعلى ذلك فان الشركة لا تسأل عن الرصيد المدب. للحساب الجارى لشركة النصر للمباني والانشاءات (ايجيكو) السابقة على تاريخ التأميم في ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ لدى البنك الاهلى المصرى الا في حدود ما آل الى الدولة من اموالها وحقوقها في ذلك التاريخ ، على أن الشركة تلزم بكامل الرصيد المدب. الذى ينشأ في تاريخ تبلي التأميم. في ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ .

وبالنسبة للخطاب رقم ١٢٧٩ الصادر من المؤسسة المصرية العامة للمقاولات والانشاءات الى البنك الاهلى المصرى بتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ فانه يضمن التزامات الشركة المذكورة في الحدود المتقدمة طالما كان هذا الخطاب لازال ساريا .
على أنه اذا قام نزاع بين البنك وبين المؤسسة او الشركة في هذا

للخصوص فان هيئات التحكيم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ يصدر قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع الخاص من المختصة دون غيرها بنظره .

(فتوى ١٥٢ — في ١٣/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

الأحكام الصادرة ضد الممثل القانوني لشركة قبل تأميمها والتي جازت حجية الأثر المقضى به — وجوب تنفيذها في حدود ما آل إلى الدولة من أموال الشركة المؤممة وحقوقها في تاريخ التأميم تطبيقاً لنص المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ معدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ ، وبإعارة ما للديون المتأخرة من أولوية — الحكم الصادر بالتصديق على عقد صلح مبرم مع الممثل القانوني السابق للشركة بعد أن زالت عن هذه الصيغة — لا حجية له على الشركة بعد تأميمها — أسس ذلك : عدم توقيع رئيس مجلس الإدارة الجديد للشركة ، الذي أصبح وحده الممثل القانوني لها ، على هذا العقد — لصاحب الشأن في عقد الصلح مطالبة الشركة بالديون موضوع الصلح في حدود ما آل إلى الدولة من أموال الشركة وحقوقها في تاريخ التأميم — للشركة المؤممة مناقشة هذه الديون أصلاً ومقداراً ، ولصاحب الشأن المطالبة بها قضاء .

ملخص الفتوى :

أن الأحكام المبادرة لبيع البيد/ . . . ، في أحد العاملين السابقين بشركة أتوبيس النوفية ، وقد فصلته الشركة قبل تأميمها هي :

١ - حكم محكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة بتاريخ ١٠/٧/١٩٦٠ فى القضية رقم ٦٢١٧ لسنة ١٩٥٩ والقاضى بوقف تنفيذ قرار فصله والزام شركة اتوبيس المنوفية بأداء اجرة بواقع ٢٠٠ جنيه شهريا اعتبارا من ١١/٦/١٩٥٩ تاريخ فصله .

٢ - الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٦٠ عمال على القاهرة الصادر بتاريخ ٦/٢١/١٩٦٠ والقاضى بالزام السيد / (الممثل القانونى للشركة) والحارس الادارى على مرفق نقل الركاب بالمنوفية بدفع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه للسيد / (العايل المفصول) .

ولقد تأيد هذا لحكم استئنافيا ضد (الممثل القانونى للشركة) بموجب حكم محكمة الاستئناف رقم ١٩٤ لسنة ٧٧ قضائية الصادر بتاريخ ٥/٢١/١٩٦١ . وهذه الأحكام قد صدرت ضد الممثل القانونى لشركة اتوبيس المنوفية وقد حازت الأحكام المذكورة حجية الأمر المقضى به مما يضمن معه تنفيذها ، وذلك فى حدود ما آل الى الدولة من اسوال الشركة المؤمة وحقوقها من تاريخ التأميم ، وذلك عملا بما تقضى به المادة الثالثة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ معدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ ، وذلك مع مراعاة ما للديون الممتازة من اولوية .

٣ - الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٢١٤١ لسنة ٧٧ قضائية بالتصديق على عقد الصلح المبرم بين السيد (العايل المفصول) وبين السيد (الممثل القانونى السابق للشركة) بعد أن زالت الصفة القانونية من هذا الاخير باعتباره الممثل القانونى للشركة ، والذى شكل مجلس ادارة جديدة لادارتها بعد تأميمها ، وبعد أن أصبح رئيس مجلس الادارة الجديدة هو وحده دون غيره الممثل القانونى للشركة ، وما دام أنه لم يوقع على هذا العقد فلا ججية له على الشركة الا أنه نظرا لأن المطالبات التى كانت موضوع الدعوى التى انتهت صلحا تعتبر ذنونا على الشركة المؤمة يجوز لمصاحب الشبان أن يطالب بها الشركة بعد تأميمها فى حدود ما آل الى الدولة من حقوقها وأموالها وذلك تطبيقا لما تقضى به المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ ، فان نازعت هذه الشركة فى

استحقاق هذه المطالبات بوصف أنها ديون على الشركة أصلاً، أو مقداراً
فإن لمصاحب الشئان أن يطالب بها قضاء شأنه في ذلك شأن أى
دائن يدين أوردته لجنة التقييم في قرارها أو أغفلته .

(فتوى ١٠٢ - في ١٩٦٧/٢/٢)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

الحساب الجارى الذى يفتحه أحد الشركاء فى شركات
الأشخاص لصالح الشركة - يعد ديناً على الشركة تقتزم بإدائه عند
تأجيل الشركة تأجيلها كاملاً - لا تسال الدولة عن رصيد الحساب الجارى
لشريك إلا فى حدود ما آل إليها من حقوق وأموال الشركة فى تاريخ
التأجيل ، ومع مراعاة ما للديون الممتازة من أولوية .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ٥٢ من القانون المدنى تنص فى فقرتها الرابعة
على تمتع الشركات التجارية بشخصية اعتبارية ، ورتبت المادة ٥٣
منه فى فقرتها الثانية النتائج التى تترتب على ذلك ومنها أن الشخص
الاعتبارى يتمتع بذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للشركاء ،
وبمقتضى أخرى من الانفصال تام بين الذمة المالية للشركاء والذمة
المالية للشركة عطفاً على ما نصه من أن كل شريك فى الشركة مسئول
فقط عن الدين الذى يدينه للشركة ، ووجود مستقل .

ومن حيث أنه ينبى على ما تقدم أن الحساب الجارى الذى
يفتخه أحد الشركاء فى شركات الأشخاص لصالح الشركة ، يعد
ديناً على الشركة تقتزم بإدائه عند تصفية الحساب .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١
بمقتضىها ، وبمقتضىها الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت تضمن على أنه
يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت - المبنية فى الجهول المرافق لهذه
القانون - مسئول شركة بمساهمة كبرى وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات

العامة التي يصدر بتحديد ما قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال . ولقد ورد اسم شركة بالجدول المرافق لهذا القانون وقد أضيفت الشركة المذكورة بعد ذلك الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأيم بعض الشركات والمنشآت بناء على القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ وذلك اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أى من ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ معدلا بالقانون ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ تقضى بأن لا تسأل الدولة عن التزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في المادة الأولى الى أي حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأيم .

وبالنسبة الى الشركات والمنشآت المشار اليها في الفترتين الثانية والثالثة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت .

ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الاموال .

ومن حيث أنه يبنى على ما تقدم أن شركة بعد أن أتمت تأييمها كاهلا فان الدولة تسأل عن التزامات هذه الشركة ، ومن بينها أرصدة الحسابات الجارية الدائنة لبعض الشركاء في الشركات المذكورة قبل التأيم وذلك في حدود ما آل الى الدولة من حقوقها وأموالها في التاريخ الذي نص عليه القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ أى من ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣

ومن حيث أن المادة ٢٣٤ من القانون المدني تنص على أن « أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بدينونه وجميع الدائنين مقسناون في هذا الضمان إلا من كان له منهم حق التقدم طبقا للقانون » .

ومن ثم فان الشركاء أصحاب الحسابات الجارية الدائنة في شركة يحق لهم المطالبة برصيدهم الدائن في حدود ما آل الى

الدولة من حقوق وأموال الشركة المذكورة عند تأميمها ، ومع مراعاة ما للديون الممتازة من أولوية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن لشركات الأشخاص شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء ويترتب على ذلك أن رصيد الحساب الجارى الذى يفتحه أحد الشركاء لصالح الشركة يعتبر ديناً عليها تلتزم الشركة بإدائه عند تصفية الحساب ولا يغير من هذا الوضع تأميم الشركة ، غير أن الدولة لا تسأل عن هذا الرصيد الا بمقدار ما آل اليها من أموال الشركة وحقوقها فى تاريخ التأميم ومع مراعاة ما للديون الممتازة من أولوية .

(مضى ٩٧ على ١/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت —
حق دائنى الشركات والمنشآت المذمومة فى استيفاء ديونهم من الأموال الخاصة بأصحاب هذه الشركات والمنشآت وأموال زوجاتهم وأولادهم —
تقرير حق امتياز على أموالهم جميعاً لصالح هؤلاء الدائنين لا يستطيع تقرير حق امتياز على أموالهم جميعاً لصالح هؤلاء الدائنين لا يستتبع القانونية لاستيفاء حقوقها — أسلم ذلك ، أن تقرير الضمان اتفاقاً أو بحكم القانون لا يستتبع المنع من التصرف فى هذه الأموال .

ملخص الحكم :

وأن كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت قد منحت دائنى الشركات والمنشآت المذمومة التى لم تكن أسهمها متداولة فى البورصة ، أو كإن قد مضى على تداولها أكثر من ستة أشهر ، أو كانت غير متخذة شكل شركات

المساهمة والتي زادت خصوصاً على أصولها ، الحق في استيفاء ديونهم من الأموال الخاصة بأصحاب هذه الشركات والمنشآت ، وأموال زوجاتهم ، وأولادهم ، مع تقرير حق امتياز على أموالهم جميعاً لصالح هؤلاء الدائنين غير أن ذلك لا يستتبع منع المدينين من التصرف في أموالهم ، ما دامت الجهات الدائنة لم تتخذ الإجراءات القانونية لاستيفاء حقوقها ، ذلك لأن تقرير الضمان سواء كان اتفاقاً أو بحكم القانون لا يستتبع المنع من التصرف في هذه الأموال .

(طعن ٨١٤ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٨)

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

تأيم احدى الشركات جزئياً بنسبة ٥٠٪ من رأسمالها في ١٩٦٢/٢/٨ ثم تأيمها بالتأيم في ١٩٦٤/٣/٨ وذلك باثر رجعي يرتد إلى ١٩٦١/٧/٢٠ - حصول احد المساهمين على نصيبه في أسهم الشركة فترة تأيمها الجزئي - هذه الأرباح تعد حقاً خالصاً له ولا يجوز للدولة استردادها منه .

ملخص الفتوى :

أنه بالنسبة للأرباح التي حصل عليها المهندس / عن نصيبه في أسهم الشركة فترة تأيمها الجزئي وهي الفترة من تاريخ هذا التأيم إلى تاريخ نشر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ الذي لم الشركة تأيماً كاملاً ، فإن هذه الأرباح تعتبر حقاً خالصاً له ولا يحق للدولة استردادها منه ، لأنها كانت وقت قبضها مستحقة له قانوناً ، ولا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه والعمل به باثر رجعي من ٢٠ يولية سنة ١٩٦١ ، لأن المركز القانوني للمسيد المهندس أقوى من مركز الحائز حسن النية الذي يكسب ما يقبضه من ثمار طبقاً لحكم المادة ١٧٨ من القانون المدني ، حيث أن القانون الذي أزال ملكية المهندس المذكور للأسهم لم يكن قد سحرج ولم يتصل بطله عند قبضه للأرباح الناتجة من هذه الأسهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية السيد المهندس
بـ فى المطالبة باسترداد الضرائب التى دفعها وتسويتها
من المستندات الزائدة على ١٥ ألف جنيه ، وعدم جواز استرداد الأرباح
التي قبضها المهندس المذكور عن نصيبه فى أسهم الشركة فى الفترة
من تاريخ تأميمها الجزئى الى تاريخ صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ .
وتلبيم الشركة تأميمها ككللا .

(ملف ٦/١/٢٩ - جلسة ١٩٧٠/٢/٩)

قاعدة رقم (٤٧)

المادة :

القوانين الذى تضمنته القوانين ارقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ -
كثرة فى نقل ملكية الاسهم لا يختلف عن اثر البيع الجبرى - اعتبار اسهم
هذه الشركات ، بيعت جبرا عن المساهمين الى الدولة مقابل ثمن اخذ
صورة تمويض يحدد وفقا لسعر اقبال البورصة فى حالة تداول الاسهم
او وفقا للقيمة الحقيقية للسهم ان لم تكن الاسهم متداولة فى البورصة .

نقطة القيد :

ان الاثر المترتب على اسهم سبى سبب سونى ارقام ١١٧ ،
١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ هو نقل ملكية اسهم الشركات التى تناولتها
هذه القوانين ، نائره فى هذا الخصوص لا يختلف عن اثر البيع
الجبرى ، فكان اسهم هذه الشركات قد بيعت جبرا عن المساهمين
الى الدولة فى مقابل ثمن اخذ صورة تمويض يحدد وفقا لسعر اقبال
البورصة اذا كانت الاسهم متداولة فيها ، او وفقا للقيمة الحقيقية
للسهم اذا لم تكن متداولة ، وذلك على النحو الذى تضمنت عليه تلك
القوانين .

(نقوى ٦٨٩ - فى ١٩٦٤/٨/٤)

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

حق المساهم في ربح سهمه يثبت بتصديق الجمعية العمومية على توزيع الربح - نقبل ملكية الأسهم الى الدولة بالتأميم يستتبع حتما ان ينتقل اليها في قبض الأرباح التي لم يتم للمساهمين قبضها - أساس ذلك - اعتبار الحق في الربح من الحقوق المتصلة بالسهم لا يجوز فصلها عنه سواء استحق الربح فعلا للمساهمين أو كان مضافا الى أجل - اثر ذلك - التزام الدولة بالتعويض عن هذا الربح - تقدير التعويض على أساس سعر السهم في البورصة حسب اقبال ينضم بالضرورة التعويض عن الربح - يضمن اخلال الربح الذي لم يتم توزيعه في الاعتبار عند تقدير التعويض على أساس القيمة الحقيقية للسهم - اغفال لجنة التقييم تقدير قيمة الربح بجمل قرارها غير كابل وعليها تقييم العنصر الذي اغفلته - عدم جواز الاحتجاج بنهائية القرار في هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

انه وان كان حق المساهم في ربح سهمه يثبت له بتصديق الجمعية العمومية للشركة على توزيع الربح ، الا ان نقل ملكية الأسهم الى الدولة بالتأميم يستتبع حتما أن ينتقل اليها الحق في قبض الأرباح التي لم يتم للمساهمين قبضها ، باعتباره من الحقوق المتصلة بالسهم والتي لا يجوز فصلها عنه الا في صور محددة لا تتوافر في هذه الحالة ، وذلك بغض النظر عما اذا كانت هذه الأرباح قد استحققت فعلا للمساهمين أو ان استحققاتها مضاف الى أجل .

ويخلص من ذلك ان الحق في الحصول على الربح الناتج من السهم قد ثبت أولا للمساهم ، ثم آل الى الدولة نتيجة لانتقال ملكية الأسهم اليها بالتأميم ، ومن ثم يضمن ، تأسيسا على ذلك ، ان تلزم الدولة بالتعويض عن هذا الربح .

وحيث أن القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ قد حددت التعويض المستحق لأصحاب الأسهم المؤمة بأحد طريقتين :

(١) سعر السهم في البورصة حسب آخر أقبال .

(٢) القيمة الحقيقية للسهم حسب تقييم لجنة تشكل لهذا الغرض .

وفي الحالة الأولى فإن التعويض يتضمن بالضرورة قيمة الربح المنتظر تحصيله ، إذ لا يجوز — كما سبق — التعامل في السهم بدون كوبون .
ولا في اليوم المعين لأداء قيمته ، الأمر الذي يستتبع أن سعر السهم حسب آخر أقبال بالبورصة كان يتضمن بغير شك قيمة الكوبون ،
لذا قيل بتعويض المساهم عن الربح تعويضاً مستقلاً عن قيمة السهم ،
لأنه قيل بتمتعه في صوته بهذا الربح ، وكان معنى ذلك أنه يتألف هذا الربح من مرة في صورة نقدية ، ومرة أخرى كجزء من قيمة سند التعويض الذي تلزم به الدولة .

ولما في الحالة الثانية ، فإنه يتعين أن يدخل الربح الذي لم يتم توزيعه في الاعتبار عند تقييم سعر السهم ، فإذا أغفلت لجنة التقييم تقدير قيمة هذا الربح كان قرارها غير كامل وجاز — في هذه الحالة — إعادة القرار إليها لتتولى تقييم العنصر الذي أغفلته ، ولا يحتج في هذا الصدد بالتمسكية التي رسم القانون بها قرار التقييم إذ أن النهائية تنصب على ما يتخذه اللجنة من تقييم لعنصر من العناصر ، أما أغفالها أحد العناصر عنه لا يكتسب صيانة النهائية وإنما يجوز إعادة التقرير إليها لاستكمال هذا النقص .

لذلك فإنه وإن كان الحق في الربح ينشأ للمساهمين بمقتضى قرار الجمعية العمومية بتوزيعه ولو كان التوزيع مضافاً إلى أجل ، إلا أن هذا الحق ينتقل إلى الدولة نتيجة لانتقال ملكية الأسهم إليها .

وإن سعر السهم حسب آخر أقبال بتورصة الأوراق المالية يشمل ولا شك قيمة الربح المنتظر تحصيله ، لما الظاهر الذي تقتضيه لجنة

التقييم فيجب أن يدخل في تحديده مقدار الربح المقرر توزيعه ، والا يعاد
التقدير للجنة لاستكمال هذا النص .

(غتوى ٦٨٩ — في ١٩٦٤/٨/٤)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

تأميم شركة تأميمها جزئيا طبقا لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١
— تأميمها بعد ذلك تأميمها كاملا بموجب القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤
— النص في هذا القانون الأخير على العمل به من تاريخ العمل بالقانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ في ٢٠ من يولية سنة ١٩٦١ — مؤدى ذلك : رأس
مال الشركة كان شركة بين الدولة والشركاء السابقين خلال الفترة من ٢٠
يولية سنة ١٩٦١ حتى تاريخ صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ ، ثم
أصبح خلال هذه الفترة ذاتها ملكا للدولة وحدها — تعتبر الشركة
أنها كانت تباشر نشاطها خلال هذه الفترة باسم الدولة ولحسابها وحدها —
الدولة وحدها هي التي تحصل على عائد نشاط الشركة وعائد استثمار
رأس مالها خلال تلك الفترة — تحول حق الشركاء السابقين في رأس المال
الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ابتداء من ٢٠ يولية
سنة ١٩٦١ بفائدة مقدارها ٤٪ — عدم استحقاق الشركاء لاي نصيب في
أرباح الشركة اعتبارا من التاريخ المشار اليه — اتفاق ذلك مع مبررات
الأثر الرجعي للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بحسب ما انصحت عنه
مذكرته الإيضاحية .

ملخص الفتوى :

في يوليو سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم
جميع البنوك وشركات ومنشآت أخرى ، والقانون رقم ١١٨ لسنة

١٩٦٦ وهو يلزم الشركات غير المساهمة الواردة في الجدول المرافق له ، بأن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال .

وقد وردت شركة حسن علام في الجدول المرافق للقانون الأخير وانطبقت عليها أحكامه خلال الفترة من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦٦ الى ٩ من مارس سنة ١٩٦٤ حتى صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ باضافة بعض الشركات ومنها الشركة المذكورة الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٦ ، وقضت المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بأن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٦ .

وبذلك فإن رأس مال هذه الشركة في الفترة من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦٦ حتى ٩ مارس سنة ١٩٦٤ كان شركة بين الدولة وبين الشركاء السابقين طبقاً للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٦ ثم أصبح خلال الفترة ذاتها ملكاً للدولة وجديداً بقتضى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ . ولهذا التحول أثره في أن رأس مال هذه الشركة خلال الفترة المشار إليها ووفقاً لقيته التي تحددت طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٦ وأبقت على هذا التصديق المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ قد أصبح ملكاً للدولة وجديداً وإن الشركة المذكورة قد أصبحت وكأنها كانت تباشر نشاطها السابق خلال هذه الفترة باسم الدولة ولحسابها وحدها وأن الدولة وحدها التي تتحمل نتائج أعمالها وتسال عن التزاماتها وعلى ذلك فإن الدولة هي التي تتحمل على هذه نشاطها وعائد استثمار رأس مالها خلال هذه الفترة. إلا أن الشركاء السابقين لهذه الشركة في رأس المال فقد تحول إلى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشر سنة ابتداء من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦٦ بغائدها قدرها ٤٪ سنوياً اعتباراً من هذا التاريخ فلا يسوغ قانوناً أن يحصل هؤلاء الشركاء على أرباح اعتباراً من هذا التاريخ ، وإذا كان من مبررات صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ ومن مبررات الأثر الرجعي لأحكامه - حسبما كشفت عن ذلك مذكرته الإيضاحية أن بعض الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٦ تنكب الطريق السوي وتلجأ بمصالح الشركاء أصحاب جزء من رأس المال - فذهب إلى المفالة غير المتوقعة في الأسعار كما أن كثيراً من الشركات والمنشآت المشار إليها قد صرمت في بعض موجوداتها من المعدات والآلات ببيع والتمن

وجا الى ذلك منذ صدور التوانين الاشتراكية او منذ دخولها بجزء من نشاطها في القطاع العام فان الاثر الرجعي للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ لا يتأتى اعماله والاستفادة من نتائجه الا بشموله الأرباح التي تحققت خلال فترة هذا الاثر لأن جزءا من أرباح الشركات والمنشآت المذكورة نتيجة المخالفة غير المعقولة في الأسعار والتصرف في بعض موجودات الشركة أو المنشأة من عدد وآلات كما ان مقابل استهلاك هذه العدد والآلات وغيرها من موجودات الشركة يدخل في خصوم الشركة ويؤثر حتما في مقدار الأرباح .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن مقتضى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ التى تفصل بالعمل به من تاريخ العمل بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ أن رأس مال الشركات الواردة في الجدول المرافق للقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر يصبح بالكامل مملوكا للدولة من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ تاريخ العمل بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ ويتحول حق الشركاء الى سندات اسبعية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بمثابة ٤٪ سنويا وبذلك يكون للدولة وحدها الحصول على أرباح هذه الشركات من تاريخ العمل بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر .

(انتهى ١٠٦ — فى ١٩٦٧/٢/٦)

قاعدة رقم (٥٠)

إلى هذا :

القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ باضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدولين المرافقين للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأيم بعض الشركات والمنشآت والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت :— وجوب اتخاذ هذه الشركات والمنشآت المضافة ومن بينها عدد من المطاحن والمضارب والمخابز شكل شركات المساهمة وفقا لنص المادة الأولى من القانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ — اثر ذلك — انتهاء إدارة تلك الشركات والمنشآت عن طريق تاجرها الى أشخاص يقومون باستغلالها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون ٤٢ لسنة ١٩٦٢ —

لا حق للمستأجرين في هذه الحالة في مطالبة الدولة أو الملك المجرين.
بتمويض الفسخ عقود استغلال بعض المنشآت المذكورة كاتر القانون
المذكور .

ملخص الفتوى :

في ٣٠ من يناير سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ بإضافة
شركات ومنشآت الى الجدولين المرافقين للقانونين رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١
بتأميم بعض الشركات والمنشآت ورقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمساهمة
الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ، ونص في مادته الثانية على أن
« تضاف الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه
الشركات والمنشآت المبينة في الجدول رقم (٢) المرافق » ومن بينها عدد
من مطاحن السملندرات والحجار ومضارب الأرز والمخابز البلدية بمحافظات
متينة .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ الذي
أضيفت الى الجدول المرافق له الشركات والمنشآت المبينة في الجدول
رقم (٢) المرافق للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ نص على أنه « يجب أن تتخذ
كل من الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون شكل
شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التي
يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠٪
من رأس المال » .

ومقتضى هذا النص وجوب اتخاذ كل من الشركات والمنشآت المبينة
في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ شكل شركة
مساهمة عربية وما يترتب على ذلك من خضوعها لأحكام قانون الشركات
رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٤ فيما تضمنه من تنظيم للشركات المساهمة وخاصة
ما يتعلق بنظام ادارتها ، ولأحكام القوانين التي تنالوت بالتنظيم
ادارة هذا النوع من الشركات وهي القوانين أرقام ١١٤ ، ١٣٧ ، ١٥٤

لسنة ١٩٦١ التي فرضت ان يتولى ادارة الشركة المساهمة مجلس ادارة يشكل من سبعة اعضاء على الاكثر اثنان ينتخبان عن الموظفين والعمال وخمسة اعضاء يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس ادارة المؤسسة التي تساهم فيها .

ومن حيث ان التزام الادارة المذكورة في الشركات والمنشآت المشار اليها التي يتعين على كل منها اتخاذ شكل شركة مساهمة ، يستوجب اختيار اى طريقة اخرى لادارتها الامر الذى يتعين معه انتهاء ادارة تلك الشركات والمنشآت عن طريق تاجيرها الى اشخاص يقومون باستغلالها . وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ .

ويترتب على وجوب انتهاء هذا النحو من الادارة ان يصبح تنفيذ عقود الايجار مستحيلا لاستحالة تمكين المستأجرين من الانتفاع بلك الشركات والمنشآت من طريق استغلالها طبقا لعقود ايجارها .

ولما كانت المادة ٣٧٣ من القانون المدنى تنص على أن « ينقضى الالتزام اذا ثبت المدين أن الوفاء به أصبح مستحيلا عليه لسبب اجنبى لا يد له فيه » وتنص المادة ١٥٩ من هذا القانون على أنه « فى العقود الملزمة للجانبين اذا انقضى التزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات المقابلة له ، وينسخ العقد من تلقاء نفسه » كما تنص المادة ٢١٥ على أنه : « استحالة على المدين أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ما لم يثبت ان استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب اجنبى . لا يد له فيه ... » .

وطبقا لأحكام هذه النصوص تنسخ من تلقاء نفسها عقود ايجار الشركات والمنشآت المشار اليها لاستحالة تنفيذ الالتزام الناشئ عنها وهو تمكين المستأجرين من الانتفاع بطريق الاستغلال . ولا يستحق المستأجرون أى تعويض عن ذلك لأن استحالة التنفيذ ترتبت على سبب اجنبى لا يد للمؤجرين فيه وهو صدور القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ ؛ لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلى :

اولا : يترتب على تطبيق أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ انفساخ
معتود ايجار الشركات والمنشآت المبينة بالجدول (٢) المرافق
لهذا القانون .

ثانيا : لا تلزم المؤسسة العامة للبطاحن والمضارب والمخابز بتعويض
هؤلاء المستأجرين .

(فتوى ١٠٠١ - في ١٨/٩/١٩٦٣)

الفرع الثاني

اثر التأميم على الشخصية القانونية للمنشأة وعلى مزاولتها لنشاطها:

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

تأميم الشركات وانتقال ملكيتها الى الدولة لا يمنع من بقاء شخصه من اشخاص القانون وبقاء اموالها اموالا خاصة — بقاء صفة التاجر لها وخضوعها لاحكام القانون التجارى دون القانون الادارى فى الحدود التى لا يكون فيها مانع من ذلك — اساس ذلك ان تأميم الشركات لا يترتب عليه انشاء مرافق عامة — انتفاء صفة الموظف العام على العاملين بالشركات فيما عدا ما نص عليه صراحة فى القانون كالقانون الجنائى .

ملخص الفتوى :

ان الشركة التى اُمت وأصبحت تابعة للوحدات العامة ، لا زالت رغم تأميمها وانتقال ملكيتها الى الدولة شخصا من اشخاص القانون الخاص حتى لو اتخذت شكل شركة مساهمة تملك الدولة جميع أسهمها ، وتكون اموالها اموالا خاصة ، وتظل روابطها بالمتنمين وبالفير خاضعة للقانون الخاص ، فتظل الشركة قانونا صفة التاجر . وفى داخل هذا الاطار تنتمى على الماملين بهذه الشركات التجارية صفة الموظف العام ، وذلك فيما عدا ما هو مخصص عليه صراحة فى القانون ، كالقانون الجنائى مثلا هذا وأن صفة المرفق العام لا تثبت لجميع الشركات المؤممة ، فالتأميم لا ينشئ مرفقا عاما الا اذا انتبسط على كافة مشروعات القطاع الذى يتناوله واستبعد من هذا القطاع جميع المشروعات الخاصة ، أما حيث تشترك المشروعات العامة مع المشروعات الخاصة فى قطاع معين ، فلا يمكن القول . بأن تأميم بعض المشروعات ينشئ مرفقا عاما . كما ان التأميم لا يسلب المشروع طابعه الخاص واستقلاله . حقيقة ان المشروع قد انتقلت ملكيته

إلى الدولة ، إلا أن هذا لا يبعد المشروع عن أساليب الإدارة التي تسرى على المشروعات الخاصة . ولذلك فإن من المقرر أن تأميم الشركة لا يستوجب إخضاعها للقواعد المتعلقة بالمرافق العامة في القانون الإداري . ولكن تسرى عليها أحكام القانون الخاص ، ومتى كان موضوع الشركة القيام بأعمال تجارية فإن القانون التجارى هو الذى يطبق عليها بعد تأميمها في الحدود التى لا يكون فيها مانع من ذلك .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، وكانت الشركة — محل البحث — ليست مرفقا عاما ، وهى في الوقت ذاته لا تدار بطريق الاستقلال المباشر ، فهى لا تدار من طريق الحكومة ، كما أنها لا تدار عن طريق المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج التى تتبعها هذه الشركة ، وإنما تدار الشركة عن طريق مجلس إدارتها إدارة تجارية وكل ما للمؤسسة قبلها هو الإشراف والتوجيه والرقابة ، والمؤسسات العامة لا تدير حسب الأصل بنفسها بل من طريق الشركات التابعة لها أو التى تنشئها . وهذه الأخيرة لها شخصيتها وكيانها المستقل ، ولها حرية العمل ، وقرارات هذه الشركات نهائية ، ولا تخضع لاعتقاد المؤسسة إلا في مسائل محددة مذكورة في تلك التى تمس السياسة العامة أو التخطيط أو التنسيق أو ما شابه ذلك . وبهذه المثابة فإن موظفى الشركات المؤممة — والحال كذلك — لا يعتبرون موظفين عموميين ، ما داموا لا يساهمون في العمل في مرفق عام ، وما دامت الشركة العامة لا تدار بطريق الاستقلال المباشر . وإنما تدار عن طريق مجلس إدارتها إدارة تجارية .

ومن حيث أن الموظف — المعروضة حالته — أنها يعمل في شركة مؤممة تابعة للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج ، وهى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى — فهو لا يعتبر موظفا عاما مما تنطبق عليه أحكام المادة ٩٥ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، وإنما تنطبق على حالته أحكام المادة ٩٤ من القانون ذاته .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الموظف المعروضة حالته لا يعتبر موظفا عاما في مجال تطبيق أحكام المادة ٩٥ من القانون رقم ١١٦ .

لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وانما تنطبق على حالته احكام المادة ٩٤ من القانون المذكور .

(ملف ٦٠٤/٦/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/٣/١)

قاعدة رقم (٥٢)

المبحث :

شركة نقل — التاميم لا يغير من طبيعة نشاطها — استمرارها محتفظة بنظامها التجارى الذى كانت يسير عليه من قبل — سند ذلك : المادة ٤ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

ان التاميم لا يؤثر فى شكل الشركة ، ولا يغير من طبيعة نشاطها وهذا هو ما حرص عليه المشرع بالنص فى المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ — بتأميم بعض الشركات والمنشآت — على ان تظل الشركات والبنوك المشار اليها فى المادة الاولى من هذا القانون محتفظة بشكلها القانونى عند صدوره وان تستمر الشركات والبنوك المشار اليها فى مزاولة نشاطها . ولذلك فانه على الرغم من تأميم الشركة المذكورة ، فانها ما زالت محتفظة بنظامها التجارى الذى كانت تسير عليه قبل تأميمها ، وهو نظام الشركة التجارية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية مجالس المدن — ومن بينها مجلس مدينة ابو كبير — فى فرض رسوم على المكاتب الفرعية لشركة النيل العامة لاتوبييس شرق الدلتا ، الواقعة فى دائرة اختصاصها طبقا لنص الفقرة (د) من المادة ٤٠ من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على الا يكون قرار مجلس المدينة الصادر فى هذا الشأن نافذا الا بعد التصديق عليه من السلطة المختصة بالتطبيق لنص المادة ٤٣ من القانون المذكور .

(ملف ١٣٠/٢/٣٧ — جلسة ١٩٦٥/٩/٢٢)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

الشركات التي امت بقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته والتابعة للمؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالأقاليم — تحتفظ بشكلها القانونى طبقاً للمادة الرابعة من هذا القانون — لا يلزم أن تقوم بنشاطها عن طريق الالتزام ويكفى الحصول على ترخيص من وزير النقل — أساس ذلك : كونها من شركات القطاع العام وتدخل فى راس مال المؤسسة وتقوم بتأية عنها بإدارة المرفق وتمود أرباحها الى المؤسسة التى يدخل مائضى مواردها الميزانية العامة للدولة .

ملخص الفتوى :

لما كان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت احتفظ فى المادة الرابعة منه للشركات والبنوك والمؤسسة بشكلها القانونى عند صدوره .

وقد أضيفت الى الشركات المؤسسة بقتضى هذا القانون طائفة أخرى من المنشآت وشركات النقل بقتضى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ الذى نص فى المادة الثانية منه على أن تشرف المؤسسة العامة للنقل الداخلى عليها وهذه المؤسسة قد أنشئت بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٦٢ ويتكون رأسها من عدة موارد من بينها الشركات التى يصدر بتحديدتها وتقييم أصولها قرار من رئيس الجمهورية وبين حصتها فى الشركات التى تؤسسها أو تساهم فيها .

وبقتضى القرار الجمهورى ٣١٤٤ لسنة ١٩٦٤ نقلت الى المؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالأقاليم المنشأة باتقرار الجمهورى رقم ٣١٤٣ لسنة ١٩٦٤ أربع شركات من التى كانت تتبع المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى وهى :

(١) شركة النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا .

- (ب) شركة النيل العامة لاتوبيس غرب الدلتا .
- (ج) شركة النيل العامة لاتوبيس وسط الدلتا .
- (د) شركة النيل العامة لاتوبيس الوجه القبلى .

وقد حلت المؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالأقاليم محل المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى بالنسبة لهذه الشركات فيها لها من حقوق وما عليها من التزامات وذلك بمقتضى المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٣١٤٤ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر وأصبح من اختصاصها بناء على هذه المادة نفسها المسائل المتعلقة بنقل الركاب المنصوص عليها فى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ وآلت الى وزير النقل بأتى الاختصاصات المنصوص عليها فى القانون المذكور .

وبما ان المادة ٢٦ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام فكرت موارد المؤسسة ومن بينها ما يؤول اليها من صافى ارباح الوحدات الاقتصادية التابعة لها كما تنص المادة ٢٨ منه على أن تقوم المؤسسة بفتح حساب مصرفى يؤدى اليه فائض مواردها وتصرف من هذا الحساب فى حدود الاعتمادات المخصصة له فى الميزانية العامة . فاذا قل هذا الفائض عن مجموع الاعتمادات المخصصة للمؤسسة فى الميزانية ألزمت وزارة الخزانة بأن تؤدى الى هذا الحساب من الميزانية العامة للدولة قيمة الفرق على مدار العام المالى وفقا للقواعد التى تقررها ، واذا زاد هذا الفائض فيعود الى الميزانية العامة للدولة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان الشركات التى أبيت بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته والتابعة للمؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالأقاليم ولئن كانت طبقا للمادة الرابعة من القانون سالف الذكر تظل محتفظة بشكلها القانونى عند صدوره الا انها باعتبارها من شركات القطاع العام وتتدخل فى رأس مال المؤسسة وتقوم نيابة عنها بإدارة المرفق وتعود أرباحها الى المؤسسة التى

ينخل نائض مواردها الميزانية العامة للدولة ، نانه لا يلزم لى تقنوم
بنشاطها أن يكون ذلك بطريق الالتزام ويكنى الحصول على ترخيص من
وزير النقل .

(نئوى ٩ - فى ١٩٦٧/١/٧)

قاعد رقم (٥٤)

البيدا :

القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى شان انتقال ملكية بنك مصر للدولة
— اعتباره بمقتضى هذا القانون مؤسسة عامة الى حين تحوله ثانية الى
شركة مساهمة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ — عدم
تاثر الشخصية المعنوية للبنك او ذمته المالية بقرار التاميم — ليس مؤدى
التاميم خلط اصول البنك وخصومه بالموال الحكومة — قرار ربط ميزانية
الدولة للسنة المالية ١٩٦٢/٦١ متضمنا مبلغا معينيا ضمن ايرادات
الدولة اخذا من احتياطيات البنك لا يكنى بذاته لزام البنك اداء هذا
المبلغ — احقية البنى فى استرداد ما اداء من هذا المبلغ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى شان انتقال ملكية بنك مصر
للدولة حدد فى المادة الثانية منه ما انتقلت ملكيته الى الدولة بانه راسي
مال البنك اذ نصت على ان تحول اسم البنك الى سندات على الدولة لمدة
اثنى عشرة سنة ويفتدة قدرها ٥ ٪ سنويا وقد قضت المادة السادسة
بان يظل بنك مصر مسجلا كبنك تجارى واجازتا له ان يباشر كافة
الاممال المصرفية التى كان يقوم بها قبل صبهور هذا القانون كما احتفظت
له المادة السابعة من هذا القانون باسمه فى الشركات المساهمة بما
يجاوز الحدود الواردة بالمادة ٣٩ من قانون البنوك والاثنان رقم ١٦٣٠
لسنة ١٩٥٧ .

كما اعتبر البنك بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ مؤسسة

عامة الى أن تغير الوضع بعد ذلك بصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالبنوك والذي تحول بمقتضاه بنك مصر الى شركة مساهمة . وطبقا لاحكام قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ يكون انشاء المؤسسة العامة بقرار من رئيس الجمهورية ويشتمل هذا القرار على بيان الاموال التي تدخل في الذمة المالية للمؤسسة وتكون للمؤسسة العامة ميزانية خاصة بها ويبين لقرار الصادر باتخاذها نظامها المالي وكيفية تحضير ميزانيتها وتنفيذها ومدى ارتباطها بميزانية الدولة وقد تردت هذه الاحكام في قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

وعلى ذلك فتأيم بنك مصر لم يمس شخصيته المعنوية وذلك بتقرير لهذا البنك ذمته المالية بعناصرها القائمة وقت التأيم ما دام أن قانون التأيم لم ينص على أخذ شيء منها لجانب الحكومة ولم يصدر بذلك قرار لاحق ويترتب على قانون تأيم بنك مصر أن تدخل الحكومة محل المساهمين فيما كان لهم من الحقوق المتعلقة بأرباحه وأخذ ما يبقى من رأس ماله بعد تصنيفه وليس يؤدي التأيم في ذاته خلط أصول البنك وتخصيمه بأموال الحكومة أو أخذ الحكومة لبعض أصول البنك أو احتياطاته ما لم يتم ذلك بالأداة التشريعية المنظمة للذمة المالية للبنك .

ولا يغير من ذلك صدور القرار الجمهوري يربط الميزانية العامة للدولة متضمنا المبلغ المشار اليه فمن إيرادات الدولة أخذاً من احتياطات البنك اذ أن قرار رئيس الجمهورية يربط الميزانية العامة للدولة يقف عند حد تقدير الإيرادات التي ينتظر تحصيلها في السنة المالية المقبلة ، بناء على دراسة تقوم بها الأجهزة المختصة للنفقات العامة المطلوبة وما يمكن تدبيره لها من الإيرادات العامة التي تستحق وفقاً لأحكام التشريعات القائمة ، ولهذا القرار الجمهوري الصادر بربط الميزانية طبقه العامة المالية الخالصة لا يخالطها شيء من البليغة الموضوعية للقرارات الصادرة بترتيب المصالح العامة أو تقرير الفرائض المالية المختلفة ولا من الأسس المصرفية التي تقوم عليها القرارات المتعلقة بتعديل ذمة البنوك نقصاً أو زيادة تبعاً لاحتياجات السياسة الاقتصادية في المجال المصرفي .

ولما كانت اصول بنك مصر وخصومه لم يطرأ عليها أى تغيير فى ميزانيته واخترها ميزانية السنة المالية المنتهية فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٦ والمتمدة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٢٣ لسنة ١٩٦٦ فان ادراج مبلغ ٢٣ مليون جنيه فى الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٢/٦١ يؤخذ من احتياطيات بنك مصر لا يكفى بذاته لالزام بنك مصر أداء هذا المبلغ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان ادراج مبلغ ثلاثة وعشرين مليون جنيه فى بند الإيرادات بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ يؤخذ من احتياطيات بنك مصر لا يكفى بذاته لالزام هذا البنك أداء هذا المبلغ مادام أنه لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعديل متضمن الذمة المالية للبنك المذكور .

وعلى ذلك فإنه لا يحق لوزارة الخزانة مطالبة بنك مصر بهذا المبلغ ولا مبلغ ١١٠ مليون جنيه الذى اقتضرت عليه بعد ذلك .

كما أنه يحق للبنك استرداد مبلغ الأربعة ملايين جنيه الذى أخذه الوزارة من البنك دون أن يكون لها حق فى ذلك .
(فتوى ٦٩٥ - فى ١٩٦٧/٦/٤)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ والمادة الرابعة منه معقولة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ — مؤداهما : يترتب على تنظيم ملكية الشركة أو المنشأة الى الدولة — استيرادها فى مزاولة نشاطها السابق نيابة عن الدولة — انتهاء عقد الالتزام الذى كانت ترتبط به للشركة قبل التأميم — ليس من المقبول قانونا أن تمنح الدولة نفسها التزاما بالتزام يورث من المرافق العامة — تطبق ذلك على شركة مياه الإسكندرية بمعد تاليها .

ملخص الفتوى :

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ تنص على أن تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين في أطلبي الجمهورية كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها إلى الدولة — كما أن المادة الرابعة من هذا القانون محلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن تظل الشركات والبنوك المشار إليها في المادة الأولى محتفظة بشكلها القانوني عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والبنوك والمنشآت المشار إليها في مزاولة نشاطها — وقد وردت شركة مياه الإسكندرية في الجدول المرافق لهذا القانون .

ولما كان التأمين يترتب عليه انتقال ملكية الشركة أو المنشأة المؤممة إلى الدولة وتستمر الشركة أو المنشأة بعد تأميمها في مزاولة نشاطها السابق نيابة عن الدولة ويترتب على ذلك انتهاء عقد الالتزام إذ ليس من المقبول قانوناً أن تمنح الدولة نفسها التزاماً للقيام بمرافق من المرافق العامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري إلى أن تخيم شركة مياه الإسكندرية بترتب عليه انتقال ملكيتها إلى الدولة وأن استمرارية في مزاولة نشاطها السابق إنما تقوم به نيابة عن الدولة لا بناء على عقد الالتزام السابق .

(فتوى ١٥٩ - في ١٥/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

الشركة العامة لقناة السويس — تأميمها بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ — أبولولة الحقوق والالتزامات المترتبة على الانتقالات الجبرية بين هذه الشركة والحكومة أو غيرها إلى هيئة قناة السويس .

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العامة لقناة

السويس البحرية في المادة الأولى منه على أن : « تؤم الشركة العالمية لقناة السويس وينتقل للدولة جميع مالهـا من أموال وحقوق وما عليها من التزامات ... » كما تنص المادة الثانية على أن « يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية ... » كما يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ ينظم هيئة قناة السويس أن المادة الثانية منه تردد ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها من تخويل هيئة قناة السويس الشخصية الاعتبارية المستقلة ، وتنص المادة الخامسة منه على أن « تتولى هيئة قناة السويس القيام على شئون مرفق القناة وإدارته واستغلاله وصيانته وتعيينه ويشمل اختصاصها في ذلك مرفق القناة بالتصديق والحالة التي كان عليها وقت صدور القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم شركة قناة السويس » .

ويستفاد من مجموع هذه النصوص أن الدولة أعمالاً لحقها المطلق في تأميم ما تقتضى المصلحة العامة تأميمه من مشروعات ذات نفع عام قد أصدرت القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس ، وقد قضت المادة الأولى من هذا القانون بنقل جميع ما للشركة المؤممة من حقوق وما عليها من التزامات إلى الدولة ، وقد أختارت الحكومة لإدارة هذا المرفق بعد التأميم أسلوب المؤسسات العامة فانشأت مؤسسة عامة سميت هيئة قناة السويس ، للقيام على شئون مرفق الملاحة بالقناة وإدارته واستغلاله وصيانته وتعيينه على أن يكون اختصاصها في ذلك شاملاً مرفق القناة بالتصديق والحالة التي كان عليها وقت صدور القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ ، ونظمت هذه الهيئة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٧ ومقتضى ما تقدم أن تؤل إلى الدولة ممثلة في هيئة قناة السويس كافة الحقوق والالتزامات المترتبة على الاتفاقات التي أبرمتها الشركة المؤممة تشوياً مع الحكومة أو غيرهما ، ولا كانت الاتفاقيات المتصلة بشؤون المرفق بين الحكومة المصرية وبين هيئة قناة السويس في ٧ من مارس سنة ١٩٥٤ قد تمت لتتمتع لهذه الشركة بحقوقها والالتزامات ، فان هذه الحقوق والالتزامات تنتقل إلى هيئة قناة السويس القائمة على إدارة المرفق واستغلاله .

المرجع : القانون رقم ٨٩٦ لسنة ١٩٥٩/١٤/٢٤ .

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

شركات — وبنوك — أثر تأميمها تأمينا كاملا بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ — اعتبارها ملكة لكافة أموالها ما دام القانون قد احتفظ لها بشخصيتها المعنوية المستقلة — لا يغير من ذلك كون الشركة مملوكة بأكملها لشخص معنوى آخر هو الدولة أو المؤسسة العامة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم الشركات والمنشآت على أن : « تؤم جميع البنوك وشركات التأمين في اقليم الجمهورية ، كما تؤم الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون . وتؤول ملكيتها الى الدولة » .

ولما كانت الشركات المؤبمة أو المملوكة بأكملها للدولة أو المؤسسات العامة تعتبر هي الملكة لكافة أموالها بوصفها شخصا معنويا ذا نية بالية مستقلة تماما عن نية الهيئة العامة المالكة للأسهم وقد رجحت الجمعية العمومية هذا الزأى استنادا الى انه ما دام القانون أو القرار الخاص بتأميم الشركة أو بتأسيسها قد احتفظ لها بشخصيتها المعنوية المستقلة فان مقتضى ذلك أن تمتلك هذه الشركات كافة أموالها ولا يؤثر في ذلك أن تكون الشركة بأكملها مملوكة لشخص معنوى آخر هو الدولة أو المؤسسة العامة إذ أن اختلاف الشخصيتين يقتضى حتما أن يستقل كل منهما بملكية أمواله .

(فتوى ٩٨٦ — في ١٤/٩/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

انتقال ملكية الشركة الى الدولة لا ينهيها ولا يوقف أعمالها — تصفية الشركة ليس نتيجة حتمية ولا مباشرة للتأميم — التصفية إجراء تملكه الجهة

الإدارية المختصة حسبما يتبين لها من ظروف الشركة ولكنها لا تلك
أسناد عقد الاستغلال الممنوح للشركة المصفاة إلى شركة أخرى بإرادتها
المفردة - وجوب طلب الترخيص بالاستغلال بإجراءات جديدة .

ملخص الفتوى :

ان انتقال ملكية شركة ملاحات رشيد الى الدولة بتأجيلها طبقا للقانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ لا ينهى بذاته الشركة أو يوقف أعمالها ، ولا يحول
دون استمرارها في مباشرة النشاط الذي كانت تزاوله قبل التأميم .
وإذا كانت مؤسسة النصر - باعتبارها الجهة الإدارية المختصة بالنظرية
إلى هذه الشركة - تلك تقرير تصفيتها ، فإنها لا تلك أسناد الاستغلال
الممنوح لها إلى شركة أخرى بإرادتها المفردة .

وتصفية الشركة المذكورة ليست نتيجة حتمية ولا مباشرة للتأميم ،
ولكنها إجراء اتخذته الجهة المختصة باختيارها تبعاً لما تبينته من ظروف
الشركة التي ظلت تباشر نشاطها بعد التأميم وقتاً ما .

والبند السادس من العقد رقم ٢٢٢ باستغلال ملاح رشيد يخول
مصلحة المناجم والوقود حق الفائه إذا ما قررت تصفية الشركة الصادر
لها العقد ، فقرار هذه المصلحة الصادر في ٥ من يولييه سنة ١٩٦٢
بإلغاء العقد المشار إليه وبمصادرة التأمين النهائي بسبب تصفية الشركة ،
ناتجاً من قرار سليم مطابق للقانون ومتفق مع أحكام العقد الذي تقرير
الفساؤه .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون على شركة النصر للبلاحات ، إذا
ما رغبت في مباشرة استغلال ملاح رشيد ، أن تطلب ذلك بإجراءات
مبتدأة ، مبنية الصلة بالمقد الملغى وبثأينه الذي تمت مصادره
وموجودات الشركة المصفاة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن إلغاء العقد رقم ٢٢٢
الخاص باستغلال ملاح رشيد وبمصادرة تأمينه النهائي ، قد تم صحيحاً
بمقتضى الحق المخول لمصلحة المناجم والوقود طبقاً لأحكام المادة ١٠٠ .

وعلى شركة النصر للملاحات ، اذا رغبت في استغلال ملاحه رشيد ، أن تتخذ إجراءات مبتدأة لاستصدار ترخيص بذلك مع أداء التأمين النهائي للزرم لضمان تنفيذ عقد الاستغلال الذي قد يصدر لها .

(ملف ١٦٩/٢/٢٢ - جلسة ١٩٦٥/٤/٤)

تعليق :

حكمت المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٥ لسنة ١ ق أن « تنازع » بجلسة ١٩٨٠/١/٥ بأن الشركات والمنشآت المؤممة تحفظ بشكلها القانوني . وقد نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت على أن تظل هذه الشركات والمنشآت محتفظة بشكلها القانوني عند صدوره .

كما قضت المحكمة الدستورية العليا في طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٣ ق بجلسة ١٩٨٣/٣/١٩ بأنه بالنسبة للشركات التي تم تأميمها بمقتضى القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ فإن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميمها صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصنيفها بحيث تنقضى تبعاً لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم ، وإنما رأى أن يكون تأميمها من طريق نقل ملكية أسهمها الى الدولة مع الإبقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه الشركات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة وتستمر في مباشرة نشاطها وهو ما يتفق وما قصده المشرع من تأميمها من العمل على الاستعانة بها على تحقيق أغراض التنمية الاقتصادية مع التحرر من الاوضاع الروتينية - وذلك على ما جاء بالذكر الايضاحية لهذا القرار بقانون ، ومن ثم نقصد حرص على النص صراحة في المادة الرابعة منه على أن تظل الشركات المؤممة محتفظة بشكلها القانوني الذي كان لها عند صدوره قاصداً بذلك الاحتفاظ لها بنظامها القانوني السابق لا بمجرد شكلها ومن مقومات هذا النظام شخصيتها الاعتبارية وذمتها المالية اللتان كانتا لها قبل التأميم مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة ، وهو ما كشفت عنه المادة السابعة من القرار بقانون المشار اليه حينما

نصت على انه « اذا كانت الاسهم التى آلت الى الحكومة وفقا للمادة الثانية مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين فتحصل محلها قانونا السندات المصدرة مقابلها وفقا للمادة الثانية » . مما يفاده ان تأميم هذه الشركات انما ورد على الاسهم مع استمرار الشخصية الاعتبارية للشركات المؤممة اذا لو ترقب على التأميم انقضاء شخصية الشركة لما بقيت ثمت أسهم فى هذه الحالة يمكن ان تؤول الى الدولة نتيجة للتأميم . ولا يقدح فى ذلك ما قرره المشرع فى المادة الخامسة من ذلك القرار بقانون من خضوع الشركة المؤممة لاشراف الجهة الادارية التى يحدها رئيس الجمهورية بقرار منه ، ذلك ان هذا الاشراف لا يعدو أن يكون مجرد رقابة ادارية ومالية على الشركة المؤممة تستهدف التحقق من سلامة ادارتها ومراقبة تنفيذها لأهداف خطة التنمية الاقتصادية العامة للدولة دون مساس بما للشركة من استقلال فى شخصيتها الاعتبارية وذاتية فى ذمتها المالية ، كما لا ينال من ذلك ان تصبح الدولة هى المساهم الوحيد فى الشركة . بعد ان آلت اليها ملكية جميع أسهمها — اذ ان المشرع فطنه هو الذى ابقى رغم ذلك على نظامها القانونى وشخصيتها الاعتبارية السابقتين على التأميم .

واستطردت المحكمة الدستورية العليا فى طلب التفسير المشار اليه . تقول انه اذ كان استمرار الشخصية الاعتبارية والذمة المالية للشركة المؤممة — وفقا لجباينون للتأميم — من شأنه ان تكون الشركة هى وجدها المسئولة . مسئولية كاملة من كاتبة الالتزامات التى تحلت بها قبل التأميم — وأن تمتد هذه المسئولية طوال قيام الشركة كنتاج حتمية لاستمرار تلكها الشخصية والذمة المالية ، فانه لا وجه لمساعة الدولة — مباشرة — من تلك الالتزامات طالما بقيت الشركة قائمة لان مسئولية الدولة فى هذه الحالة ليس قوامها الكفالة أو التضامن وانما هى من قبيل مسئولية المساهم التى لا تقوم الا عند انقضاء الشركة وتصفياتها وفى حدود قيمة ما يملكه فى رأس مالها من أسهم ، ومن ثم فان مقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة فى القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من عدم مسئولية الدولة عن التزامات الشركات المؤممة الا عند تصفياتها وفى حدود ما آل الى الدولة من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم ليس إلا ترديدا لحكم القواعد العامة فى

شان استقلال ذمة المساهم عن ذمة الشركة وعدم مسئولية عن التزاماتها
الا عند تصنيفها وفي حدود قيمة أسهمه .

وحيث أنه نصت المادة ٣٤ من دستور « سبتمبر ١٩٧١ على أن « الملكية
الخاصة معنوية . . » أضافت المادة ٣٥ أنه « لا يجوز التأميم الا لاعتبارات
الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض » ومن ثم ولئن اعترف الدستور بجواز
التأميم في بعض الحالات ، الا أنه ضيق من نطاق اعماله يجعله رهنياً
باعتبارات الصالح العام التي يصدر بتقديرها قانون يقرر في حالة
ما قدر أن اعتبارات الصالح العام تدعو الى التأميم — يقرر أن يكون
ذلك التأميم مقابل تعويض . ومن ثم يكون القانون الذي يصدر بتأميم
لا يقرر بمقابلة تعويضاً قانوناً مخالفاً للدستور .

وقد دلت مجريات الحيات العامة والسياسة في مصر في ظل دستور
١٩٧١ على أن التأميم وأن كان رخصة للدولة يجوز لها أن تستغذيها
لو عنت الحاجة اليها الا أنه غير مرغوب فيه ولا مستحب في ظل الظروف
الاقتصادية والسياسية والتنمية التي تمر بها البلاد . ولعل المشرع قد
عبر عن ذلك بجلاء في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال
العربي والاجنبي والمناطق الحرة ، فقد نص في المادة ٧ منه على أنه
« لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها » ويؤمى هذا النص الى الطريق
الذي تبغى الدولة السير فيه ، وهو تماشي التأميم وتعهدا بذلك ، ويرد
ذلك على الاخص الى ما يجلبه التأميم من هزة في مسار الحياة الاقتصادية
للبلاد ، سواء كان ذلك بالنسبة لمشروعات استثمار الاجنبي أو المحلي .
ويجوز أن تضع موضع الاعتبار ذلك المؤثر التي أتت به المادة السابعة
المذكورة ، مقترضين أن التأميم لن يلجأ الدولة اليه أو على الاقل ستحاشي
اللجوء اليه بقدر المستطاع .

ويدهي أن « التأميم » ذاته يعتبر عملاً من أعمال السيادة متى روعيت
فيه اعتبارات المصلحة العامة وإداء التعويض العادل لن يشملهم التأميم .
ومن ثم لا يكون للمحاكم التعرض له بالمناقشة أو الالفاء مادام التزم الأطار
الذي نص عليه الدستور .

ولئن كان « التأميم » يخطف عن « المصادرة » التي هي إضافة المال
المصادر الى ملك الدولة بغير تعويض ، كما حدث بالنسبة لاموال أسرة
محمد علي صدر بها قرار من مجلس قيادة الثورة في ١١/٨/١٩٥٣ وقد
اعتبر هذا القرار عملا من أعمال السيادة ، إلا أن الشك قد ضاقت بين
« التأميم » و « المصادرة » بعد أن أصبح دستور ١٩٧١ ينص في المادة ٣٦
على أن « المصادرة العامة للأموال محظورة » ، ولا تجوز المصادرة الخاصة
إلا بحكم قضائي « وأصبح الفارق بين التأميم والمصادرة ، أن « المصادرة
الخاصة » — وهي وحدها المسحوق بها دستوريا — تقع بحكم قضائي ،
بينما يجري التأميم بقانون . ويتبع التأميم لقاء تعويض ، ويفترض في
هذا التعويض أن يكون عادلا . بينما المصادرة الخاصة توقعها المحاكم في
العادة كعقوبة .

ولئن جرت مصادرة أسرة محمد علي كمصادرة عامة في اغتصاب
ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ التي أطاحت بالملكية عن البلاد ، إلا أن القانونون
الخاص بمصادرة أسرة محمد علي كان حريصا في الوقت ذاته على الحفاظ
على حقوق الغير المترتبة على هذه الأموال المصادرة بمنه الى لجنة قضائية
مشكلة من نائب بمجلس الدولة ووكيل محكمة وبرئاسة مستشار أخصصاص
الفصل في المنازعات المتعلقة بهذه الحقوق على أن تعتمد قرارات هذه
اللجنة من لجنة عليا صدر بتشكيلها قرار من مجلس قيادة الثورة وجعل
قرارات هذه اللجنة العليا الصادرة في هذا الشأن نهائية وغير قابلة للطعن
فيها أمام المحاكم .

ولئن كان التأميم عمل من أعمال السيادة ، فإن المشكلة القانونية
التي تثار بالنسبة للتأميم هي تحديد التعويض في حالات تأميم الشركات
ذات الإسهام . فإذا كانت أسهمها متداولة في البورصة قبل التأميم ، فإن
قوانين التأميم التي صدرت بين قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ والتي
قلتها بعد ذلك عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ حددت التعويض في صورة شهادات
على الدولة ، على أساس سعر السهم حسب آخر أفعال لبورصة
الأوراق المالية قبل التأميم . ولكن المشكلة تنشأ بالنسبة للشركات التي لم
تكن أسهمها متداولة في البورصة أو كان قد مضى على تحريكها فيها أكثر
من ستة شهور ، وكذلك بالنسبة لتقويم المنشآت غير المتخذة لشكل شركات

مساهمة . ففى هذه الحالات كانت قوانين التأمين تعهد بتقدير التعويض الى لجنة يرأسها مستشار بحكمة الاستئناف ويكون قرارها نهائيا غير قابل للطعن .

واهمية هذا التقويم تبدو فى ان الدولة لا تسال عن التزامات هذه الشركات والمنشآت التى اُمتت الا فى حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأمين . فاذا فرضنا أن التقويم قد انتهى الى أن خصوم الشركة تزيد على أصولها ، فإن الدولة لا تسال عن الديون المستحقة على الشركة . الا فى حدود قيمة الأصول التى آلت اليها .

وبطبيعة الحال ، فانه لم يكن من المتصور أن تترك الدولة مجالاً لتقدير التعويض والطعن فيه الى الإجراءات القضائية المعتادة مع ما تستغرقه من وقت ومعب ما قد يؤدى اليه ذلك من عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية . وفى نفس الوقت فانه كان من الواجب احاطة هذا التقدير بالضمانات المناسبة .

وبتحليل مختلف قوانين التأمين بمعناه الواسع ، يتبين لنا أن المشرع كان أحيانا ينشئ لجانا قضائية لتقدير التعويض غالبية أعضائها من رجال القضاء ، ومثلاً فعل بالنسبة لتأمين البنك البلجيكي والدولى عام ١٩٦٠ . ومثلاً فعل بالنسبة لتأمين منشآت كبس القطن عام ١٩٦١ ، فقد كانت لجان تقدير التعويض مشكلة برئاسة رئيس محكمة الاستئناف ومستشار الرأى لوزارة الاقتصاد ثم مندوب وزارة الاقتصاد ، ومثلاً فعل بالنسبة للجان تصفية الديون المستحقة على مخازن الادوية عام ١٩٦١ . فقد كانت هذه اللجان مشكلة من رئيس محكمة وقاض وخبير حسابي . وكان أحيانا ينشئ لجان يتوافر فيها العنصر القضائي ، ويمثل فيها صاحب الشأن ذاته . مثلاً فعل بالنسبة لتقدير التعويضات المستحقة لأصحاب الصحف وبالنسبة لحالات اسقاط الالتزام وبالنسبة للمؤسسات العلاجية ، فقد كانت لجان التعويض مشكلة برئاسة مستشار وكان من بين أعضائها ممثل صاحب الشأن . ولكن الذى جرى عليه المشرع فى تنظيم قوانين التأمين التى صدرت بعد عام ١٩٦١ ، هو أن يشكل لجان التقويم برئاسة

مستشار بحكمة الاستئلاف وعضوية مندوبين تعينها الوزارة المختصة ،
مثل وزارة الاقتصاد أو الصناعة .

كذلك اختلفت معالجة المشرع لكيفية تقدير التعويض أو أساس التقييم
فبينما ذهب في بعض الحالات مثل حالة التعويض عن الاستيلاء على مخازن
الادوية الى تعويض اصحابها نقدا على أساس التكاليف الحقيقية ، نراه
في معظم الحالات الأخرى ينص على أن يتخذ التعويض شكل سندات على
الدولة . وبالنسبة لتعويض السندات كانت أحيانا سندات لمدة ١٢ سنة
وبغائدة ٥ ٪ مثل حالة تأميم البنك البلجيكي والدولى والبنك الأهلى وبنك
مصر وكانت في معظم الحالات سندات لمدة ١٥ سنة وبغائدة ٤ ٪ مثل
حالات التأميم التى تمت بعد عام ١٩٦١ . وبينما كان يتخذ أساس التعويض
في بعض الحالات القيمة الدفترية للمنشأة ، مثلما فعل في حالة قوانين إسقاط
الالتزام من بعض شركات النقل بمدينة القاهرة ، كان ينص على أن تقدر
قيمة المنشأة دون تحديدها بالقيمة الدفترية ، مما دعا الى الاعتقاد بأن
المقصود في هذه الحالات هو القيمة الفعلية في السوق وقت التأميم .

وحاصل ما تقدم أن المشرع كان يرسم طريقة تحديد التعويض
ويعهد به الى لجان يتوافر فيها العنصر القضائى . ومن ثم — وبالنظر الى
طبيعة التأميم السياسية وارتباطه باستقرار الأوضاع الاقتصادية — كان
من المحتم أن يجرى تقدير التعويض بمعرفة لجنة خاصة يتوافر عنصر
قضائى ولكن قرارها يكون نهائيا .

ومن ثم فقد انتهى الرأى فى اللجان التى شكلت بوزارة العدل المراجعة
النصوص المانعة للتقاضى الى استبعاد قوانين التأميم من نطاق هذه
المراجعة ، تأسيسا على أن هذه القوانين قد رسمت طريقا لتقدير
التعويض بمعرفة لجنة فيها عنصر قضائى ، وأن استقرار الأوضاع
الاقتصادية يقتضى عدم زعزعة المراكز القانونية التى استقرت على أساس
التقويم الذى تم للمنشآت التى تقرر تأميمها ، بالإضافة الى أنه من الناحية
العملية لم يعد لهذا البحث نية ، بعد أن صدر القانون رقم ١٣٤ لسنة
١٩٦٤ الذى وضع حدا أقصى للتعويض الذى يمنح لمصالحب رعوس

الأموال في الشركات التي تقرر تأميمها وهو مبلغ إجمالي لا يجوز أن يتجاوز ١٥٠ ألف جنيه في صورة سندات على الدولة .

غير أنه رغم ذلك ، فإن للموضوع جوانب أخرى تقتضى أن نتفح عنها بالتأمل :

١ — ذلك أنه وفقا لتعديل أدخل على قوانين التأميم في ديسمبر ١٩٦٢ فإنه بالإضافة الى ما كان مقررا من أن الدولة لا تسال من التزامات الشركات والمنشآت التي تقرر تأميمها إلا في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم — فإنه قد تقرر أيضا أن تكون الأموال الأخرى لأصحاب الشركات والمنشآت الخاصة غير المتخذة شكل شركات مساهمة ذات أسهم مقيدة بورصة الأوراق المالية ، وكذلك أموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت .

٢ — كذلك فإن تساؤلا قد يثور حول ما اذا كان تقدير لجنة التقويم الذي وصف بأنه نهائي يعتبر حجة على دائن لم يرد تقدير دينه في قرار اللجنة ، وهل يعتبر حجة على الغير عموما فيما قد يحظه في أصول الشركة التي تقرر تأميمها ، من أموال مملوكة لهذا الغير ؟

٣ — وإذا كان صحيحا أن قوانين التأميم فيما تناولته قد استندت الغرض منها ، بالنسبة للمنشآت التي تقرر تأميمها وأن المصلحة العليا للدولة تقتضى عدم الرجوع في تقدير التمييز المستحق لأصحابها — فإن الصحيح أيضا أن بعض الشركات والمنشآت التي تقرر تأميمها بعد صدور قوانين التأميم الرئيسية وهي ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، لم يصدر بتأميمها قوانين خاصة بل كان تأميمها يتم بطريق اصدار قوانين تصفيف هذه الشركات والمنشآت الى الجداول المرفقة بالقوانين الرئيسية . ومن ثم فإن هذه القوانين الرئيسية بقت صالحة ومستخدمة أيضا بالنسبة للمستقبل .

فهل تدعو هذه الاعتبارات الى وجوب اصدار قانون عام ينظم طريقة

تقدير التعويض في حالات التأميم ، دون مساس بما تقرر بالنسبة لما تم تأميمه فعلا ؟

وبطبيعة الحال فإن هذا لا يعنى أن يصدر قانون يحدد حالات التأميم ، لأن تحديد حالات التأميم مسألة سياسية لا يمكن تقديرها وحصرها سلفاً ولا يمكن تقييد سلطة الدولة فيها بقانون . بل إن المرجح في ذلك هو ما يرضه الميثاق أو الدستور من تحديد مجالات الملكية العامة وصورها وهو أمر يتوقف على مدى التطور الذى يبلغه المجتمع في تحوله الى الاشتراكية .

ولكن المقصود وفقاً لهذا الرأي ، هو تنظيم طريقة تقدير التعويض ، وتصلية الديون ، بما يوفق بين المصلحة العليا للدولة وبين حماية حقوق المتعاملين مع الشركة أو المنشأة التى تقرر تأميمها وحقوق الفير بصفة عامة . وبطبيعة الحال فإن هذا لا ينفى أن للدولة أن تحدد حداً أقصى للتعويض ، حتى يتحقق الهدف الاجتصاصى من التأميم وتجنباً لأثره قد يصيب من أميت أموالهم مما يتناقض مع غاية المجتمع الاشتراكى وهى تذيب الأوراق بين الطبقات .

والواقع أن اللجان التى شكلت وفقاً لقوانين التأميم ، والتى وصفت قراراتها بأنها نهائية لا تقبل الطعن ، ينحصر اختصاصها في تقويم ريعوس أموال هذه الشركات والمنشآت بغية تحديد قيمة التعويض الذى يستحق لأصحابها . ولكن وصف القانون لقرارات هذه اللجان بأنها نهائية لا يمكن أن يمتد أثره الى حقوق الفير . فإذا فرضنا مثلاً أن لجنة التقويم قد أدخلت ضمن عناصر أصول المنشأة التى تقرر تأميمها مالا مملوكاً للفير ، أو أغفلت من بين خصوصها ديناً مستحقاً على المنشأة للفير . فإن هذا القرار لا يؤثر على حق مالك المال أو صاحب الدين . ويمكن له أن يلجأ الى القضاء مطالباً بما له أو حقه دون أن يحتج عليه بنهائية قرار اللجنة وبأن الطعن فيه غير جائز . وقد سبق أن عرض الأمر على الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى والتشريع بـ مجلس الدولة فـقررت بـجلسية ٨ فبراير ١٩٦٧ أن نهائية قرارات هذه اللجان إنما تتعلق بتقدير التعويض الذى تلزم الدولة بإدائه لأصحاب الشركات المؤممة ولكن قرار التقويم لا يثبت حقه لفير مستحق ولا يمنع صاحب حق من استبداء حقه . كما سبق لمحكمة

النقض ان نأثشت بالنسبة للجان تصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية التي تم الاستيلاء عليها ، نطاق التصفية التي مرضها قانون أنشاء هذه اللجان ، مرات بحكمها الصاندر في ٢٢ يونية ١٩٦٧ ان التصفية لاتتناول سوى الديون المستحقة على مخازن الأدوية دون غيرها من الديون المستحقة على باقى المستوفى لديهم مثل المستوردين ووكلاء شركات الأدوية .

كذلك نفى القضية التي عرضت على المحكمة الادارية العليا والمعروفة بقضية مصانع سوهاج الكبرى ، تعرضت المحكمة لمناقشة نطاق التأميم ، ذلك انه في ٢٨ أبريل ١٩٦٣ كان قد صدر قانون بأضافة بعض الشركات والمنشآت التموينية الى الجدول المرافق للقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ « وهو أحد قوانين يوليو الاشتراكية » ونص هذا القانون أيضا على اضافة جميع الصناعات التموينية ومطاحن الموائى الملحقة او المتداخلة فيها وعلى ان يصدر وزير التموين القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون . وقد تضمن الجدول المرفق لهذا القانون النص على مصانع سوهاج الكبرى (معصرة زيوت ومستودع كسب ومصنع صابون وطلج ومحطة كهربائية) وصدر قرار وزير التموين تنفيذا لذلك ، فطعن صاحب المصنع في هذا القرار أمام القضاء الادارى وقد انتهت المحكمة الى ان المركز القانونى الذى يتضرر منه المدمى نشأ مباشرة من القانون ولم يكن مصدره قرار ولاية القضاء الادارى . ويعنى هذا — بمفهوم المخالفة — ان المحكمة كان يمكنها ان تنص على القرار الادارى المنفذ للقانون فيما لو كان قد ادخل في نطاق التأميم اموالا لم ينص عليها القانون .

ومع ذلك فان ثمة ملاحظات على موانع التقاضى في قوانين التأميم هي :

الأولى : ان الاسلم دائما ان يوضع نظام التصفية في حالات التأميم شأن ما اتبع فيما يتعلق بأموال أسرة محمد على المصادرة . فلا يكون اختصاص اللجان التي تنشئها قوانين التأميم قاصرا على التقييم او تقدير التعويض ، بل يتناول تصفية الديون والالتزامات .

الثانية : أنه مع التسليم بوجوب اختبار إجراءات هذه التصنيفات وإن طُبِحتْها تقتضي أن يعمد بها إلى لجنة قضائية يكون قرارها نهائيا وغير قابل للطعن ، إلا أن الإسلام إن يكون أغلب أعضاء هذه اللجنة من رجال القضاء وإن يكتفي بمضبو يمثل الوزارة المختصة ، كما اتبع في تأييد النهج البلجيكي والدولي ومنشآت كبس القطن .

الثالثة : أن مساهلة جميع الشركاء في أموالهم الخاصة عن التزامات الشركة فيها لو زادت عن أصولها ، بل ومساهلة زوجاتهم وأبنائهم حتى لو كانوا بالغين وفي معيشة مستقلة هي خروج على القواعد العامة في المسؤولية ، ينبغي النظر فيه .

(من دراسة للدكتور جمال العطفى لجلالت منع التقاضى فى قوانين التأمين نشرت بمجلة الأهرام الاقتصادى فى أول ديسمبر ١٩٦٨ ثم فى كتابه « آراء فى الشرعية » - وفى الجريدة - من ٢٨٢ وما بعدها) .

تأمين اجتماعي

الفصل الأول : القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وأجر للاسجار للعمال الخاضعين لأحكام قانون عقد العمل الفردي .

الفصل الثاني : القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية :

أولا : القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله .

ثانيا : القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ .

الفصل الثالث : القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية :

أولا — ماهية الأجر الذي تؤدي منه الاشتراكات الى هيئة التأمينات الاجتماعية (المادة ١) .

ثانيا — مدى الإبتادة بقانون التأمينات الاجتماعية (المادة ٢) .

أ — من يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية .

ب — من لا يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية .

ثالثا — الزامية قانون التأمينات الاجتماعية على من يسرى عليهم وبالكيفية التي نص على الزامهم بها (المادة ٤) .

رابعا — مدى تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية بعد سن الستين (المادة ٦) .

خامسا — طريقة حساب الأجر الذي تؤدي عنه الاشتراكات (المادة ١٢) .

سادسا — مدة الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة (المادة ١٥) .

سابعاً — علاج المؤمن عليه (المادة ٥٤) .

ثانياً — ربط معاش المؤمن عليه (المادة ٧٦) .

ثالثاً — اثبات سن المؤمن عليه (المادة ٧٧) .

رابعاً — تعويض النفقة الواحدة (المادة ٨١) .

خامساً — بند خدمة سابقة للمؤمن عليه (المادة ٨٢) .

سادساً — معاملة المنتفع بقوانين المعاشات الحكومية اذا أعيد تعيينه في جهة ينطبق عليها قانون التأمينات الاجتماعية (المادة ٨٦) .

سابعاً — الميزة الأفضل (المادة ٨٩) .

رابع عشر — الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه (المادة ٩١) .

خمس عشر — معاش الأرملة والمطلقات وغير المتزوجات من بنات المؤمن عليه ومن يعولهم من أخواته (المادة ٩٧) .

التصل الرابع : القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الإجتماعي :

فصل ١ : منحة الوفاة (المادة ٤ من قانون الاصدار) .

فصل ٢ : تأمين صحي (المادة ٣) .

فصل ٣ : الأجر الذي يستقطع منه اشتراك التأمين (المادة ٥) .

فصل ٤ : الأجر الذي يحسب عليه التأمين (المادة ٦) .

فصل ٥ : منح معاشات ومكافآت استثنائية دون تقييد برد تعويض النفقة الواحدة (المادة ٢٦) .

فصل ٦ : الاجازة المرضية التي تمنح للعاملين بالقطاع العام تنتهي بثبوت العجز الكلي (المادة ٧٨) .

فصل ٧ : عدم جواز الحجز على مستحقات صاحب المعاش (المادة ١٤٤) .

فصل ٨ : استصحاب العامل لنظام تأميني أفضل (المادة ١٦٢) .

فصل ٩ : سبق صرف العامل كمكافأة نهاية الخدمة عن مدة خدمة سابقة (المادة ١٧٠) .

عاشرا : مدى اعادة تسوية المستحقات التأمينية (المادة ١٤٣)
(المادة ١٤٢) .

الفصل الخامس : اصابة العمل :

اولا : استعراض احكام اصابة العمل في قوانين التأمينات الاجتماعية
بصفة عامة :

ثانيا : اصابة العمل في ظل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

أ - جواز تعيين مستفيدين آخرين غير الورثة (المادة ١١) .
الاصابة .

ب - تحديد الاجر الذي يتخذ اساسا لحساب التعويض
(المادة ٢٠) .

ج - تحديد اشتراك تأمين اصابة العمل (المادة ٢١) .

د - تقدم الحق في التعويض عن اصابة العمل (المادة ٢٧) .

هـ - القانون الواجب التطبيق على اصابات العمل
(المادة ٢٩) .

و - العجز الجزئي المستفهم (المادة ٣١) .

ثالثا : اصابة العمل في ظل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ :

أ - جواز تعيين مستفيدين آخرين غير الورثة (المادة ١١)

ب - تحديد مدلول اصابة العمل (المادة ٢٠) .

رابعا : اصابة العمل في ظل القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ :

أ - المقصود باصابة العمل (المادة ١) .

ب - مدى اعتبار الانتحار اصابة عمل (المادة ٢٢) .

ج - مدى تطبيق احكام اصابة العمل في القانون رقم ٦٣ لسنة

١٩٦٤ على العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات
العامة ووحدات الادارة المحلية (المواد ٣ و ٢١ و ٢٧) .

د - الملزم بعلاج العامل المصاب باصابة العمل .

هـ - زيادة معاش اصابة العمل (المادتان ٢٧ و ٢٨ مغلقتان

بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١) .

خامساً : أصابة العمل في ظل القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ :

- أ — تحديد عناصر أصابة العمل (المادة ٥) .
- ب — حالات العجز الكلى وحالات العجز الجزئي (المادة ٥)
- معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .
- ج — نطاق أصابات العمل (المادة ٥) .
- د — تحديد أجر الاشتراك الذي تحدد على أساسه المستحقات التأمينية للمؤمن عليه في حالة أصابة العمل (المواد ٥ و٩ و٤٩ و٥٢) .
- هـ — مصاريف العلاج .
- و — إعادة تمهوية المعاش على أساس أن الوفاة ناتجة عن أصابة عمل (المادة ١٦٨ معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) .

الفصل السادس : مسائل متنوعة :

- أولاً :** استثمار أموال الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- ثانياً :** امتياز الديون المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (المادتان ١٠٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و١٢٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤) .
- ثالثاً :** مواعيد تأخرية على الاشتراكات المتعققة (المادة ١٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤) .
- رابعاً :** حكم خضوع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للضرائب والرسوم (المادتان ٩ و١٠ و١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣١ و٣٢ و٣٣ و٣٤ و٣٥ و٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩ و٤٠ و٤١ و٤٢ و٤٣ و٤٤ و٤٥ و٤٦ و٤٧ و٤٨ و٤٩ و٥٠ و٥١ و٥٢ و٥٣ و٥٤ و٥٥ و٥٦ و٥٧ و٥٨ و٥٩ و٦٠ و٦١ و٦٢ و٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٧ و٦٨ و٦٩ و٧٠ و٧١ و٧٢ و٧٣ و٧٤ و٧٥ و٧٦ و٧٧ و٧٨ و٧٩ و٨٠ و٨١ و٨٢ و٨٣ و٨٤ و٨٥ و٨٦ و٨٧ و٨٨ و٨٩ و٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٥ و٩٦ و٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٠ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) .
- خامساً :** الاعفاء من الرسوم القضائية (المادة ١٣٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥) .
- سادساً :** مسؤولية رب العمل المخالف (المادة ١٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) .
- سابعاً :** الأجانب وأعضاء هيئة التدريس الأجانب بالجامعة الأمريكية بالقاهرة .
- ثامناً :** مكافأة نهاية الخدمة للصالحين .

الفصل الأول

القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق
للتأمين وآخر اللادخار للعمال الخاضعين لأحكام
قانون عقد العمل الفردى

قائمة رقم (٥٩)

المبدأ :

القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر اللادخار للعمال الخاضعين لأحكام قانون عقد العمل الفردى — الزام أصحاب الأعمال بالإشتراك فى صندوق التأمين والادخار مع اعفاء من يكون منهم مرتبطا بالنظمة خاصة أكثر رعاية للعمال — اشتراط المادة ٣٦ من القانون لإفادة أصحاب الأعمال من هذا الاعفاء تقديم طلب به خلال المدة التى خصتها ، واجازتها به هذه المدة بقرار من اللجنة التى يقترح التماسها — الطلب — المحكمة من تحديد المواعيد المذكورة — المفاضل فى تقديم طلب الاعفاء او فى طلب مد المدة المحددة فى المادة ٣٦ المذكورة — لا يترتب تكليله بذاته عدم قبول الطلب أو بطلانه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر اللادخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى إنما يستهدف « كسبا أصبحت عن ذلك مذكورة الايضاحية » « حماية الطبقات العاملة عن طريق تطبيق نظم التأمين الاجتماعى بها يحقق أفضاء الطائفة بين افراد هذه الطبقة ويخلق روح الاستقرار فى نفوسهم فيصرفون الى أعمالهم ويزداد أنتاجهم » ، وتحقيقا

فهذا الغاية فرض القانون المذكور نظام التأمين والأضرار بالنسبة الى كل صاحب عمل وعامل وجعله إلزامي كما تقضى بذلك المادة ٢٢ منه . على انه - كما تقول المذكرة الايضاحية - « لما كان النظام المنشأ بمقتضى احكام هذا القانون هو دليل لكفاية نهاية الخدمة ، فقد قضت المادة المذكورة بالاستمرار الانظمة القائمة التي تترتب للعمال امتيازات تكميلية بالإضافة الى الالتزام بالقانون . ومن البديهي ان استمرار هذه الانظمة سيكون بالإضافة الى الاشتراك بالمؤسسة » ، ولذا نصت المادة ٢٢ على وجوب مراعاة احكام المادة ٣٦ من القانون ، وهى تقضى فى فقرتها الاولى بان « يستثنى من احكام الفقرة الاولى من المادة ٢٢ وما يترتب عليها من التزامات اصحاب الاعمال والعمال اذا كانوا وقت العمل بهذا القانون مرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة ، سواء فى شكل صناعي أو زراعي أو غير ذلك من جماعية أو نظم معاشات » ، وقد جاء فى المذكرة الايضاحية فى هذا الخصوص بهذا الشكل ما يلى : « ونظرا لانه ان بعض طوائف العمال يتمتعون حاليا وقبل صدور القانون بنظم أكثر رعاية من النظام المتصور ، لذلك فقد استثنت المادة ٣٦ اصحاب الاعمال والعمال المرتبطين بتنفيذ مثل هذه الأنظمة من الخضوع للالتزام الوارد على المادة ٢٢ بترويض خاصة هذه ومن بين هذه الشروط ان تعتمد اللجان لجنة تشترك فيها العرض ، برئاسة وكيل وزارة الشغل والاحتياطة ومفوضية كل من مدير عام الادارة العامة للعمل ورئيس مصلحة التأمين بوزارة المالية والاقتصاد ، وهذه اللجنة هى المختصة بحكم الموضوع والبت فيه ويجب عليها ان تخطر صاحب العمل بقرارها خلال ستة اشهر على الاكثر من تاريخ تقديم الطلب ، والا اعتبر النظام معتادا ، ولها ان تقرر من التعديلات ما تراه مناسبة لاقرار النظام . فاذا لم يتم اجراء هذه التعديلات خلال شهر على الاكثر من تاريخ اخطار صاحب العمل بقرار اللجنة اعتبر النظام مؤتمنا . ويبين مما سبق انه اذا اراده ان يسحب القانون رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه انها تقوم على رعاية مصلحة العمال . وهم الجانب الاضعف فى عقد العمل الفردى ، كما تقوم على الاخذ بالنظام السابق للإلتزام به عند نفاذ القانون متى كان اصلح لهم . وغنى عن القول ان موقف الحكومة فى هذا الشأن هو موقف المنفذ للقانون بنصومه

وروحه المحقق لاهدافه ، وأنه يتعين عليها أن تنزل على مقتضاه بتحقيق مصلحة العمال التي يهدف القاتنون الى حمايتها ، ومن ثم لزم أن يكون المنطوق تأويل النصوص الاجرائية الخاصة بمواعيد تقديم طلبات الاعفاء ومد المهلة على أساس هذا الفهم . وإذا كانت المادة ٣٦ من القانون تقضى بأن « يقدم صاحب العمل طلبه الى اللجنة المذكورة خلال شهر على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون مرفقا به تقرير من خبير في رياضيات التأمين على الحياة (اكتواري) يوضح فيه القواعد الخاصة بالنظام ، ومدى ملائمة الأموال المكونة والاستراكات المقررة للمزايا التي تعود من تطبيقه والاسس الفنية التي اتبعت في التقدير » ، كما تقضى بأنه « يجوز للجنة بناء على طلب صاحب العمل مد مهلة الشهر المشار اليها لأسباب تقدرها بحيث لا تتجاوز ثلاثة أشهر » ، على أنها لم تنص على الجزاء المترتب على التأخر في تقديم أى من هذين الطلبين ، ولم تقض بعدم قبول الطلب في هذه الحالة أو بطلانه . ومن المسلم به أنه لا سقوط ولا بطلان الا بنص ، الأمر الذي يدل على أن هذه المواعيد هي في حقيقة الأمر تنظيم لبحث هذه المواضيع ، وحث لأصحاب الأعمال على المبادرة بتقديم النظم المشار اليها حتى تتم تصفية هذه الشؤون التي لا بد من تصفيتها لا يمكن تطبيق القانون وتنفيذه على النحو ووفقا للأغراض التي يستهدفها . يقطع في أن المنطوق في تأويل تلك النصوص هو رعاية مصلحة العمال والأخذ بها هو أصلح لهم ، ما نصت عليه المادة ٣٦ آنفة الذكر من أنه « يجب أن يكون قرار اللجنة في حالة الاعتراض مسببا ومبينا على عدم كفاية المزايا الممنوحة لعمال أو عدم ملائمة الاشتراكات لهذه المزايا » . وغنى عن البيان أنه لورات اللجنة عدم قبول الطلب لتقديمه بعد الميعاد دون بحث الموضوع والموازنة بين النظامين وأنها أصلح للعمال ، وكان النظام المرتبط بتنفيذه صاحب العمل والعمال وقت نفاذ القانون أكثر رعاية لهؤلاء من النظام القانوني المفروض ، لكن في هذا تفويت لمصلحة ظاهرة للعمال ، وهو ما لا يتسق أساسا مع السياسة التي يقوم عليها القانون ، بل ما يتعارض معها ويخرج على أهدافه ، بينما جعل الشارع المنطوق في قرار اللجنة والاساس الذي يقوم عليه هذا القرار هو مراعاة المزايا الأصلح للعمال .

قاعدة رقم (٦٠)

المجا :

سرد للتشريعات المنظمة لسائل التأمين والإعثار للعمال —
النص في القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ على استثناء أصحاب
الأعمال والعمال المرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة من الاشتراك
الإلزامي في صندوق الإعثار المنشأ بهذا القانون متى كانت أكثر فائدة
لهم — فنود القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات
الاجتماعية من هذا الاستثناء وتقريره في المادة ٧٨ يبدأ سريانه عليهم —
أثر ذلك — وجوب الاشتراك في المؤسسة بالنسبة لأصحاب الأعمال
والعمال المرتبطين بالنظمة خاصة لم يصح قرار باعتبارها حتى أول
أغسطس ١٩٦١ .

مجلس النقوى :

ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بانشاء
صندوق للتأمين وآخر للإعثار للعمال الخاضعين لاحكام المرسوم
بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفعدي نصت على ان
« يكون الاشتراك في صندوق التأمين الزاميا بالنسبة الى كل صاحب
عمل كما يكون الاشتراك في صندوق التأمين الزاميا بالنسبة الى كل
خاضع لعمل وعامل وذلك مع مراعاة احكام المادة ٣٦ من هذا
القانون ... » .

ونصت المادة ٣٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المشار
اليه على ان « يسمتن من احكام الفقرة الاولى من المادة ٢٢ وما يترتب
عليها من التزامات أصحاب الأعمال والعمال اذا كانوا وقت العمل بهذا
القانون مرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل صناديق اعثار
أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات » .

وقد صدر قانون التامينات الاجتماعية بقرار من رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ونص في المادة ١٨ منه على أن « يكون التأمين في المؤسسة الزاميا بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال ولا يجوز تحميل العمال أي نصيب في نفقات التأمين إلا فيما يرد به نص خاص » .

كما نص في المادة ٧٨ منه على أن « يلتزم أصحاب الأعمال والعمال إذا كانوا وقت العمل بهذا القانون مرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أو خلاف ذلك بالاشتراك في المؤسسة طبقا لأحكام هذا القانون . ويشكل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي بقرار منه لجنة تختص ببحث هذه الأنظمة وتقرير الشروط والأوضاع التي تكفل المحافظة على حقوق العمال فيما تزيد قيمته عن المزايا المقررة طبقا لأحكام هذا القانون ... » .

وقضت المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التامينات الاجتماعية بإلغاء القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر .

ونصت المادة السابعة من القرار بقانون المشار اليه على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي إصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ ويعمل به في ظلي الجمهورية العربية المتحدة اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء ثلاثة أشهر على نشره . ويكون تطبيقه تدريجيا بالنسبة للمؤسسات والجهات التي يصدر بتعيينها تباعا قرارات من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي على أن يتم سريانه على جميع أنحاء الجمهورية خلال سنتين على الأكثر . وإلى أن يتم تطبيق أحكام هذا القانون . يستمر العمل بأحكام القوانين والقرارات الملغاة » .

وقد أصدر السيد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي القرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بتشكيل اللجنة المختصة ببحث أنظمة

صناديق الادخار أو عقود التأمين الجماعية أو المعاشات والمحافظة على حقوق العمال فيما تزيد قيمته عن المزايا المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية وذلك تنفيذا لحكم المادة ٧٨ من القانون المذكور ، ونص هذا القرار في المادة الخامسة منه على أن تنتهي اللجنة سالفة الذكر من أعمالها في ميعاد غليته لمرس سنة ١٩٦٠ .

وقد صدرت بعد ذلك عدة قرارات من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي بعد المهلة المشار إليها في المادة الخامسة من القرار المذكور إلى أن ألغيت هذه المادة بمقتضى القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠ .

كما أصدر السيد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد الجهات والمؤسسات التي يطبق عليها قانون التأمينات الاجتماعية وذلك تنفيذا لنص المادة السابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية . ونص في المادة الثانية منه على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه تسرى أحكام تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة المنصوص عليها في الفصلين الثاني والثالث من الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ على جميع المؤسسات الموجودة في الاقليم الجنوبي حينها عدا :

١ -

٢ - أصحاب الأعمال والعمال السابق ارتباطهم بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أو غيرها وذلك حتى أول الشهر التالي لتاريخ اعتماد قرار اللجنة المشكلة طبقاً للمادة ٧٨ من القانون المشار إليه » .

وقد أصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي القرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ باعتماد قرار اللجنة المختصة ببحث أنظمة صناديق

الاخضرار أو عقود التأمين الجماعية أو المعاشات والمحافظة على حقوق العمال فيها تزيد قيمته عن المزايا المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية ونص في المادة الأولى من هذا القرار على أن « يعتمد قرار اللجنة المشار إليها الصادرة بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٠ و ١٩ و ٢٠ و ٢٦ من ديسمبر الأعمال الواردة أسماؤهم في الكشف المرافق في مؤسسة التأمينات الاجتماعية اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦١ » .

كما أصدر القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ باعتناء قرارات اللجنة المشار إليها ونص في مادته الأولى على أن « تمتد قرارات اللجنة المشار إليها الصادرة بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩ و ٢٠ و ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ والتي تقضى :

أولاً — بالترام الهيئت والمؤسسات المالية الآتية بالاشتراك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في تأمين العجز والوفاة .

ثانياً — بعدم سريان أحكام الفصل الثاني الخاص بتأمين الشيخوخة على المؤسسات السابقة تطبيقاً لحكم المادة ٥٥ من قانون التأمينات الاجتماعية .

ثالثاً — بعدم سريان أحكام الفصلين : الثاني والثالث الخاصين بتأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة على الهيئة المالية لقناة السويس تطبيقاً لأحكام المادتين ٥٥ و ٦٥ من قانون التأمينات الاجتماعية » .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ ونص في المادة الثانية منه على أن يستبدل بنص المادة ٧٨ من قانون التأمينات الاجتماعية النص الآتي :

« استثناء من حكم المادة ١٨ يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي إعفاء أصحاب الأعمال المرتبطين مع معاملهم

بأنظمة معاشيات أفضل من الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء علي أن يتقدموا بطلب ذلك خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون على أن يشتمل الطلب علي البيانات التي يحددها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي . وإذا كان نظام المعاشات يقتصر على معاشات الشيخوخة وجب أن يبين ذلك في الطلب المنصوص عليه في الفترة السابقة وينص صاحب العمل في هذه الحالة مهلة ثلاثة أشهر لتعديل نظامه ليشتدل على معاشات العجز والوفاء بما لا يقل عن المزايا المقررة بهذا القانون . فإذا انتهت المهلة المشار إليها ولم يقيم صاحب العمل بتعديل نظامه خضع لأحكام هذا القانون والتزم ذاته بإنشاء أنظمة معاشات تكفيلية بقيمة الهزقي بين ما كان يتحملة في نظام المعاش الخاص والاشتراك في هذا التأمين » . كما نص في المادة الخامسة منه على أن « ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في اقلبي الجمهورية اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ على أنه بالنسبة الى معاشات العجز والوفاء الفضيويين عليها في هذا القانون فيكون العمل بإحكامه اعتباراً من ١٤ يولييه سنة ١٩٦١ . ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه » .

وتد نصت المادة ٧١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في مهلة بالتأمين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المفكور على أن تدخل المهلة التي أدى عنها المؤمن عليه اشتراكات التي المؤسسة ونظام المعاشات القانونين ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب المعاش منها وفقاً لأحكام المادة ٥٨ من اقتضاء أية عروقي اشتراكات من المؤمن عليه عن تلك المهلة . كما يجوز أن تدخل بحد اشتراك المعمول في النظام الخاص كحد اشتراك في هذا التأمين إذا طلب ذلك من قبل المشتركين فيه على الأقل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . ويحسب المعاش من هذه المدة بواقع ٢٪ من كل سنة منها بشرط أن يؤدي النظام الى المؤسسة مبلغاً يقدر بواقع ٨٪ من أجر العامل الفلسطيني الأجير عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه على أن

يتم تسديدها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون فإذا لم تف حصّة العامل في النظام الخاص للوفاء بهذا الالتزام أدى العامل الفرق دفعة واحدة أو مقسطا بالشروط والأوضاع التي يحددها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي .

كما نصت المادة ٧١ مكررا من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه مضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر على انه « مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٥٨ و٧١ و٧٨ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لأحكام قانون العمل المشار اليه ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها بمئات بواقع ١٪ من متوسط الأجر الشهري في السنوات الثلاث الأخيرة من مدة الاشتراك الفعلية أو كامل المدة ان قلت عن ذلك عن كل سنة من سنوات المدة السابقة المشار اليها . فإذا لم تبلغ مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافا اليها المدة السابقة ٢٤٠ شهرا استحق المؤمن عليه مكافأة عن المدة السابقة تحسب وفقا لقانون العمل المشار اليه وعلي أساس الأجر الأخير قبل ترك الخدمة .

على انه يجوز خلال السنوات الخمس التالية لصندور هذا القانون للمؤمن عليهم الذين بلغت مدة اشتراكهم في التأمين بضمائها اليها المدة السابقة ٢٤٠ شهرا أو أكثر اذا انتهت خدمتهم خلال المدة المذكورة ان يطلبوا اقتضاء المكافأة المستحقة من مبدية خدمتهم السابقة طبقا لأحكام البقرة السابقة بدلا من اجتماعها في المئات طبقا لأحكام البقرة الأولى من هذه المادة » .

ومن حيث ان صناديق الإنذار نظام معموم به منذ زمن طويل . وقد رأى المشرع عند صندور عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ان يشملها بالتنظيم فنص في المادة ٣٩ منه على ان المبالغ التي كان يدفعها صاحب العمل في صندوق الادخار أو التوفير هي مقابل التزامه بمكافأة نهاية الخدمة ، حتى ولو دخلت اللائحة الخاصة بالصندوق من النص على ذلك فلها صيغ الرسوم يتباينون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ اشترط ان يكون

منصوصا في لائحة الصندوق على أن هذه الأموال هي مقابل مكافأة نهائية الخدمة والا استحققتها العامل بجانب المكافأة القانونية ، فإذا كان النظام الموجود في النقابة هو نظام معاش جاز للعامل أن يختار بين المكافأة أو المعاش وكذلك إذا ما انتهت مدة خدمته قبل استحقاقه للمعاش كان له الحق أيضا في الحصول على المكافأة المقررة أو ما يستحقه في صندوق المعاش أيهما أفضل .

وعلى هذا كان هناك اذن من العمال من يتبع بنظم خاصة قد تكون أكثر فائدة لهم من نظام صندوق التأمين والادخار المنشأين بمقتضى القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ولذلك فقد استتفت المادة ٣٦ منه أصحاب الاعمال والعمال المرتبطين بتنفيذ مثل هذه الأنظمة من الخضوع للالتزام الوارد في المادة ٢٢ من القانون المذكور التي تقضى بأن يكون الاشتراك في صندوق الادخار الزاميا بالنسبة الى كل صاحب عمل وعامل .

وقد بينت هذه المادة الشروط الواجب توافرها لاتقرار اعفاء هذه الأنظمة وكلها شروط القصد منها أن يعود على العامل من الاستمرار في الاشتراك فيها فائدة أكثر من اشتراكه في صندوق التأمين والادخار المنشأين بمقتضى القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ على أنه في جميع الأحوال التي يتقرر فيها رفض أحد الأنظمة الخاصة القائمة يجب على صاحب العمل تطبيق أحكام هذا القانون اعتبارا من أول الشهر التالي لخطاره بقراران المفرض ويتبع هذا الاجراء في حالة تصفية نظام قائم سبق اعتماده على أن يضاف الى حساب العامل في المؤسسة الأموال التي يستحق صرفها له وقت التصفية سواء أكانت ناشئة عن اشتراكات العامل أو المبالغ التي يؤديها صاحب العمل .

ومن هذا النص يتبين أن القانون فرق بين امرين :

الاول - الأنظمة القائمة التي ترفضها اللجنة أصلاً وهذه يلزم

الشركة بالاشتراك عن كل عامل بـ ١٤٪ من أجره طبقاً للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ، وتلتزم كذلك بأن تؤدي له ٥٪ أخرى في التأمين المخطط ، بينما لم تكن مجموع التزاماتها في النظام الخاص يجاوز ١٢٪ من الأجر (٧٪ لتأمين الادخار ٢٠٪ للمخطط) لا تصح هذه الحاجة لأن الارتفاع بالتزامات الشركة هو اثر رتبة القانون لحكمة تفيهاها فلا تجوز مناقشته ، ومن ناحية أخرى فإنه يلاحظ أن التزامات العامل بدورها قد ارتفعت من النظام الخاص بتأمينه الى الاوضاع التي رتبها القانون المذكور .

ومن حيث انه وان كان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه والقوانين المعدلة له قد ألغى بمقتضى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وحل محله ، الا أنه في ظل هذا القانون الآخر تظل النتائج المتقدمة قائمة وصحيحة اذ تنتجها نصوص فيه تقابل النصوص التي أُنقِحت من احكام القانون الملغى ، وهى نصوص المادتين ٨٤ ، ٨٩ من القانون الجديد .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن شركتى اسكندرية للتأمين واسكندرية للتأمين على الحياة تلتزمان بالاحتفاظ للعاملين فيهما بنظام التأمين المخطط المقرر بنظامهما الخاص وذلك بالإضافة الى التزام الشركتين بالاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء طبقاً للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

(فتوى ٤٣٣ — لى ٢٣/٥/١٩٦٤)

الفصل الثاني

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية

أولاً - القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قبل تدميره

قاعدة رقم (٦٣)

المادة :

رئيس مجلس الإدارة يعتبر مؤلفاً بالشركة من تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة - عدم اعتباره من وكلاء الجمعية العمومية لمساهمي الشركة طبقاً لأحكام قانون التجارة وللقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة - سند ذلك : القرار الجمهوري المذكور جعل مرتب رئيس مجلس إدارة الشركة في قمة مرتبات العاملين بالشركة - اثر ذلك : سريان احكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على رئيس مجلس الإدارة باعتباره عاملاً بالشركة من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري المذكور .

ملخص النقطة :

ان رؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات المساهمة وكذلك الأعضاء المنتدبين انما كانوا يعتبرون وكلاء عن الجمعية العمومية لمساهمي الشركات المذكورة في ظل احكام قانون التجارة والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وبهذه المثابة كانوا لا يخضعون لنظم التوظيف المقررة في تلك الشركات كما لا تسري في شأنهم بوجه عام احكام قانون العمل وعملها .

على أن وجه الحكم في هذا الخصوص قد تغير بالنسبة للشركات التابعة للمؤسسات العامة منذ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة ونظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الذي نص في مادته الأولى على أن « تسرى أحكام النظم المرافق على جميع العاملين في الشركات التي تتبع المؤسسة العامة » . والذي أرفق به جدول عام بفئات الوظائف والمرتبات ومن بينها وظيفة رئيس مجلس الإدارة التي حدد لها أجر مستوى مقداره ١٢٠٠ - ٢٠٠٠ ج وبديل تمثيل بحد أقصى ١٠٠ ٪ من الأجر الأصلي - وقد نصت المادة ٦٣ من اللائحة المشار إليها على أنه « يضع مجلس إدارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق » ويعتمد هذا الجدول بمقرن من مجلس إدارة المؤسسة المختصة .

ويكون المرتب المقرر لرئيس مجلس إدارة الشركة هو أعلى مرتبة في الشركة .

ومن حيث أنه يؤخذ من ذلك أن المشرع إذ جعل مرتب رئيس مجلس إدارة الشركة من قمة مرتبات العاملين بها قد كشف عن قصده في اعتبار رئيس مجلس إدارة الشركة شاغلاً لوظيفة فيها يستحق عنها مرتباً في الحدود الواردة بالجدول المشار إليه . وهذا هو ما سبق أن انتهى إليه رأى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ نصت على أن تسرى أحكام هذا القانون على جميع العمال وكذلك المدرجين منهم فيما عدا من حديثهم هذه المادة وليس من بين الفئات المستثناة أى وظيفة من وظائف الشركات ، وقد ورد المشرع هذا الحكم ذاته في المادة الثانية من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتواها السابقة الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ وإلى اعتبار

السيد الاستاذ فى مفهوم قانون التأمينات الاجتماعية على
عداد العاملين بالشركة المصرية لاعادة التأمين منذ ٢٩ ديسمبر سنة
١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ،
باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات .

(ملف ٨/٢/٦٢ - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٠)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

تأمينات اجتماعية - القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات
الاجتماعية - سريان احكامه على العاملين بالحراستين العائتين على احوال
الرعايا البريطانيين والفرنسيين فيما يختص بتأمين الشيخوخة وتأمين
العجز والوفاة - اساس ذلك عدم تمتعهم بنظام افضل - سريان
القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بدوره عليهم - اساسه عدم انتفاعهم
باحكام قوانين التأمين والمعاشات .

ملخص الفتوى :

يبين من مطالعة احكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن احكامه تسرى على جميع العمال
(عدا الطوائف المشار اليها فى المادة الثانية من القانون) ، كما تسرى
احكام تأمين الشيخوخة المنصوص عليه فى الفصل الثنى من هذا
القانون واحكام تأمين العجز والوفاة المنصوص عليه فى الفصل
الثالث على مستخدمى وعمال الحكومة والوحدات الادارية ذات
الشخصية الاعتبارية المستقلة والمؤسسات العامة ما لم يكن لهم
وقت العمل بهذا القانون نظام افضل .

ومن حيث أن العاملين بالحراستين العائتين على احوال الرعايا
البريطانيين والفرنسيين ، لا يتمتعون بنظام تأمين شيخوخة ولا نظام
تأمين عجز ووفاة افضل مما ورد بقانون التأمينات الاجتماعية المشار

التي : ومن ثم قلّتهم يخضعتون لأحكام هذا القانون ويسرى في شأنهم التامين المذكوران .

وبمطالعة قانون التامينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يبين أنه يسرى ، طبقا لمادته الثانية ، على جميع العاملين عدا بعض فئات منها العاملون في الحكومة والهيئات المحلية ووحدات الادارة المحلية المنتسبين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات .

ومن حيث ان العاملين بالحراستين المشار اليها لا ينتفعون بأحكام قوانين التأمين والمعاشات ، ومن ثم تسرى عليهم أحكام القانون المذكور .
ومن حيث أنه لا يخفى على النتائج المتبادرة انقسام الرأي حول

تكييف الحراسة العامة ، وأثر هذا التكييف على علاقتها بالعاملين فيها ، ذلك لان المستفاد من تفهم أحكام قانوني التامينات الاجتماعية ملاحظي الفكر انهما التشريعان العاملان في شأن التأمين الاجتماعي ، والاميل ان تسرى احكامهما على كل من لا يفيد من العمال من نظام افضل - فيها عدا الطوائف المستثناة بنص صريح من تطبيق القانون - ولا كان العاملون بالحراستين لا يفيدون من أي نظام افضل للتأمين الاجتماعي وليسوا من الطوائف المستثناة من تطبيق القانون فانه يسرى في حقهم .

لذلك انتهى الرأي الى ان قانوني التامينات الاجتماعية الصادرين بالقانونين رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ورقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يسريان على العاملين بالحراستين العاملين على امتوالي الرعايا البريطانيين والفرنسيين .

قاعدة رقم (٦٥)

المادة :

النص في المادة ٧٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية على الزام رب العمل المتأخر في سداد الاشتراكات بغرامة قدرها ٦٪ سنوياً - نص المادة ٧٦ على أداء غرامة مالية في حالة التخلف - تطبيق المادة ٧٦ لا يغل بتطبيق المادة ٧٣ - التفرقة بين التأخير والتخلف واستقلال مجال كل من المادتين - التخلف هو من لم يشترك أصلاً في المؤسسة أو اشترك ولم يسد الاشتراك رغم إعداره أما المتأخر فهو الذي اشترك في المؤسسة ولكنه تأخر في الدفع - عدم الإعذار بنفي عن رب العمل صفة التخلف - وجود نزاع بين رب العمل والمؤسسة في قيمة ما يلتزم بإدائه يعتبر دليلاً على نفي صفة التخلف .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٧٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بالنسبة لتأخير سداد التأمينات الاجتماعية على أن « على صاحب الضل أن يورد الاشتراكات المقطوعة من أجور عماله وذلك التي يؤجلها لمصلحهم إلى المؤسسة خلال المضيعة عشر يوماً الأولى من الشهر التالي » .

وتحتسب في حالة التأخير فوائد بـ ٦٪ سنوياً من المدة من اليوم التالي لانتهاء الشهر التي اقتطعت عنه هذه الاشتراكات حتى تاريخ أدائها ، وتنص المادة ٧٦ من ذات القانون على ما يلي :

« مع مراعاة أحكام المادة ٧٣ يلزم صاحب العمل إذا تخلف عن سداد الاشتراكات المنصوص عليها في هذا القانون بالنسبة إلى المؤمن عليهم كلهم أو بعضهم بأداء مبلغ إضافي إلى المؤسسة فيوازي مقدار الاشتراكات المستحقة خلال مدة التخلف » .

أما المادة ٨ فقد نصت على ما يلي :

« على صاحب العمل أن يعلق في أماكن العمل الشهادة الدالة على اشتراكه في المؤسسة وعلى المؤسسة إعطاء أصحاب الأعمال تلك الشهادات مقابل خمسين ملياً أو نصف ليرة عن كل شهادة أو مستخرج منها .

وعلى الجهات الحكومية التي تختص بصرف تراخيص معينة لأصحاب الأعمال أن تعلق صرف هذه التراخيص أو تجديدها على قيام طلبها بتقديم الشهادة المفكورة أو مستخرج منها .

وتنص المادة ١١ على أنه : « يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش أو عشر ليرات ولا تجاوز ألفي قرش أو مائتي ليرة كل من يخالف أحكام المواد ١٨ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ .

وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها ٥٠٠ جنية أو خمسة آلاف ليرة عن المخالفة الواحدة . الخ »

والواقع أن الربط بين المادتين ٧٣ و ٧٦ سالف الذكر وأعمالهما بهما وما يقتضيه ذلك من تحديد نطاق سريان كل منهما ، لا يعتبر ضرورة تقتضيها قواعد التفسير القانوني فحسب وإنما هو أمر لازم لأعمال حكم العبارة التي وردت بصدد المادة ٧٦ والتي قضت بأن « مع مراعاة أحكام المادة ٧٣ . الخ » إذ مفاد هذه العبارة أن أحكام الأحكام الواردة في المادة ٧٦ المذكورة لا بد وأن يكون في المجال الذي لا يتعارض مع الأحكام المسبقة أيادها في المادة ٧٣ .

وإذا كان من البديهي أن التأثير لقة لا غير التخلف وأن الأول هو القيام بالالتزام القانوني في غير الميعاد المقرر له أما الثاني فهو عدم القيام بالالتزام القانوني أصلاً حتى بعد نفاذ مفعول الميعاد — إذا كان ذلك صحيحاً فيلاحظ ما يلي :

أولاً : أن عبارة « مع مراعاة أحكام المادة ٧٣ . الخ » لا تعني

٧٢ دلالة استبعاد تطبيق أحكام المادة ٧٣ عندما تكون المادة ٧٦ هي الواجبة التطبيق وبعبارة أخرى لا يعنى المشرع بعبارة « مع مراعاة أحكام المادة ٧٣ ... » إلا توجيه النظر الى أن هناك مادة سابقة ، ذات نطاق مستقل عن نطاق المادة ٧٦ ويتمين لذلك مراعاة تلك المادة لاستبعاد الحالة التى تعالجها عند تطبيق المادة المذكورة ومن ناحية أخرى فان توجيه النظر الى المادة ٧٣ يزيل شبهة قد تتور عند تطبيق المادة ٧٦ التى تضمنت توقيع غرامة على المتخلف ، فقد يفهم من إيراد المادتين ٧٣ ، ٧٦ أن المادة الأخيرة ، وهى تتضمن حكما أشد من الحكم الوارد بالمادة ٧٣ تستبعد تطبيق المادة الأولى كلما كان هناك تقاعس من رب العمل فى أداء الاشتراكات القانونية وليس هذا الفهم يستبعد إذ لا شك أن العلاقة التى يثار بشأنها تطبيق كل من المادتين ٧٣ ، ٧٦ هى علاقة واحدة وتتطلب هذه العلاقة فى :

١ - وجود رب عمل .

٢ - وجود التزام قانونى بإداء أقساط للوئسة .

٣ - عدم أداء هذه الأقساط فى الموعد الذى حدده القانون
(تخلف بالمعنى العام) .

ومن ناحية أخرى فلعل المشرع قد خشى أن يفهم من إيراد المادتين ٧٣ و٧٦ ذون إشارة الى الربط بينهما أن كلا منهما تستبعد الأخرى بصورة مطلقة أى أن المتأخر الذى يصير متخلفا لا يمرى فى شأنه إلا حكم إحدى المادتين فقط وهذا النظر غير صحيح إذ لا شك أن المتأخر الذى يسارع بإداء الالتزام القانونى بعد موعده التسليمى تسرى فى حقه الفائدة التأخيرية المنصوص عليها فى المادة ٧٣ أما إذا تجاهل الالتزام القانونى حتى بعد فوات موعده القانونى بحيث يتحقق فى شأنه كونه متخلفا لا متأخرا سرت فى حقه — فى تلك الحالة — الفائدة التأخيرية عن تأخره فضلا عن الغرامة المقررة على التخلف ويكون تطبيق المادتين ٧٣ ، ٧٦ فى هذه المحورة على وجه التلازم وإعمال هاتين المادتين فى الصورة سابقة الذكر قد يكون هو الهدف الوحيد للمشرع وبعبارة « مع مراعاة أحكام المادة ٧٣ ... »

ويلاحظ في هذا الصدد أن التفرقة قد تدق لبينان بما إذا كان عدم أداء الاشتراكات هو من قبيل التخلف أو التأخير ولكن على أي حال فإن اعتبار حالة عدم أداء الاشتراكات من قبيل التأخير أو التخلف ، مسألة موضوعية يمكن أن تستشف في كل حالة على حدة ولكن الذي يهم في هذا المجال هو اقرار مبدأ استقلال نطاق كل من المادتين الأخريين .

ثانياً - مما يقطع باستقلال مجال كل من المادتين ٧٣ و ٧٦ عن الأخرى بحيث لا يجوز تطبيق أحكامها معا على وجه التزام ويصدد واقعة تخلف واحدة ، أن أساس سريان الجزاء المالي في كل منهما يخلف من الآخر فالمادة ٧٣ التي أسرت فوائد تأخرية في حق رب العمل الذي تأخر في أداء الاشتراكات في مواعيد القانوني جعلت المسؤل عليه لسريان الفائدة في حق رب العمل هو وجود واقعة استقطاع من أجور العمال فقد نصت على حساب الفائدة من اليوم التالي لانتهاء الشهر التي انقطعت عنه هذه الاشتراكات حتى تاريخ أدائها .

أما المادة ٧٦ فقد ألزمت رب العمل المخلف عن أداء الالتزام القانوني بغرامة توازي « الاشتراكات المستحقة خلال مدة التخلف » دون أن تعلق ذلك على واقعة الاستقطاع من أجور العمال .

وإذا كان نطاق كل من هاتين المادتين مستقلا عن الآخر إلا أن هذا الاستقلال لا يصل إلى حد قصر حكم المادة ٧٦ على حالة التخلف عن الاشتراك أصلا في المؤسسة فهذا الفهم ينفية التطور التشريعي للنص المقابل في القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٨ ، فضلا عن أن المشرع قد وضع عقوبة شامخة للمخلف عن الاشتراك في المؤسسة فقد نصت المادة ١١ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٩ على أنه :

« يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش أو عشرة أيرات ولا تجاوز ألفي قرش أو مائتي ليرة كل من يخالف أحكام المواد ٦٨ و ٧٢ و ٧٣ » .
وقد سبق إيراد نص المادة ٧٣ المذكورة التي تضمنت الإلزام بالتخلف

بإداء الالتزام إلى المؤسسة وإذا كان المضرع قد نص على عقوبة مالية للاخلال بهذا الالتزام الأصلي فليس من المستبعد بعد ذلك أن تعضد حكم المادة ٧٦ سالفة الذكر على ذات الواقعة التي عالجها المضرع في المادة ١١ ومن ناحية أخرى فإن القول بأعمال حكم المادتين ٧٣ و٧٦ على وجه التزام قد يؤدي إلى اعتبار حكم المادة ١١ ملغيا أيضا .

وأزاء ذلك كان من اللازم تحديد نطاق سريان كل من المواد الثلاث المتقدم ذكرها بصورة يتحقق معها أعمال قصد المضرع وضمان روح العدالة ، ويتحقق ذلك بأعمال حكم المادة ١١ على حالة تجاهل الالتزام القانوني أصلا في المؤسسة ومن ثم يكون على المؤسسة إذا ما اكتشفت واقعة عدم اشتراك أحد أرباب العمل عن عماله بها أن توقع عليه العقوبة المالية المنصوص عليها في المادة ١١ بالإضافة إلى اعتباره متخلفا في حكم المادة ٧٦ أما بالنسبة لتحديد نطاق المادتين ٧٣ و٧٦ فالواقع أن المادة ٧٣ تعالج حالة وجود تراخ من صاحب العمل في توريد الاشتراكات إلى المؤسسة في المواعيد المقررة لذلك ، ففي هذه الحالة تسرى الفائدة التأخيرية المنصوص عليها فيها .

أما المادة ٧٦ فانها « تسرى في شأن رب العمل الذي لم يشترك أصلا عن عماله في المؤسسة كما تسرى في شأن رب العمل الذي استجاب للالتزام القانوني بأن اشترك عن عماله في المؤسسة ثم تراخى في أداء الاشتراكات المقررة في مواعيد القانوني مما أدخله في نطاق أعمال المادة ٧٣ وبالتالي سرت في حقه الفائدة التأخيرية ، ولكنه ورغم قيام المؤسسة بأعذاره — لم يتم بتوريد الاشتراكات ومن ثم فقد تحول من مجرد متأخر إلى متخلف . وعلى ذلك تكون المادة ٧٦ قد عالجت حالة المتأخر الذي تحول — بأعذار المؤسسة له — إلى متخلف وكذلك حالة الذي اعتبر متخلفا بحكم عدم اشتراكه أصلا عن عماله بمؤسسة التأمينات الاجتماعية .

وعلى أي حال فإن تحديد متى يعتبر المتأخر متخلفا مسألة موضوعية يرجع فيها إلى كل حالة على حدة مع الاستهداء في ذلك بمعياري.

٧٣ اعتبار على ما سلف إirاده وعلى أن يكون في الاعتبار أن عدم قيام المؤسسة باعذار رب العمل تنفي عنه صفة التخلف ومن ثم يظل ملتزما بالفائدة التأخرية دون المضاعفة إلى أن تقوم المؤسسة باعذاره ومن جهة أخرى فإن وجود نزاع بين رب العمل والمؤسسة في قيمة ما يلتزم بإدائه تعتبر دليلا على نفي صفة التخلف عنه نظرا لما يحمله تأخره — في هذه الحالة — من أسباب تبرره ولكن تبقى له مع ذلك صفة التأخر بما ترتبه هذه الصفة من سريان الفائدة المقررة على المادة ٧٣ .

(فتوى ٥٨٦ — في ٨/٦/١٩٦٣)

ثانياً — القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩
بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — عدم
تضمنه تنظيم معاشات التقاعد اكفاء بنظام المكافآت — تعديله
بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ وتقريره مبدأ تأمين معاش في
حالة الشيخوخة — المادة ٧٨ معدلة — اجازتها اعفاء اصحاب
الأعمال المرتبطين مع عمالهم بتنظمة معاشات افضل من الاشتراك
— منح مهلة لاصحاب الأعمال الذين لا تتضمن انظمتهم الافضل
الامعاشات شيخوخة لتعديل تلك النظم خلالها بحيث لا تقل مزاياها
عن مزايا القانون — انقضاء المهلة دون تعديل يخضعهم للقانون
ويؤزمهم بانشاء أنظمة معاشات تكميلية بالفرق بين ما كان يحصله في
نظام المعاش الخاص والاشتراقات التي يؤديها للمؤسسة طبقاً
للقانون — حق المؤمن عليه في طلب احتساب مدة الخدمة السابقة
على الاشتراك في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة ضمن المدة المحسوبة
في المعاش — جواز دخول مدد اشتراك العمال في النظام الخاص
كحد اشتراك في تأمين الشيخوخة اذا طلب ذلك نصف عدد المشتركين
فيه على الأقل خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون — وجوب
الفرقة بين اشتراكات اصحاب الأعمال المؤداة للنظام الخاص كقابل
لالتزامهم بمكافأة نهاية الخدمة وبين الاشتراكات الشخصية للعمال
المنقطعة شهورياً من اجورهم — ايلولة الاولى الى المؤسسة ودخولها في

أموال التأمين ودخول مدد الاشتراك في النظام الخاص ضمن مدة الاشتراك في المؤسسة — عدم دخول الثانية في أموال هذا التأمين — عدم صرفها للعمال المرتبطين بنظام خاصة اعتدت الا عند نهاية خدمتهم — من عدا هؤلاء يجوز لهم طلب استرداد اشتراكاتهم الشخصية اذا لم يطلب نصف عدد المشتركين في النظام الخاص دفع الاشتراك في المؤسسة عن المدة الماضية .

ملخص الفتوي :

ان القوانين رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لم يتضمن تنظيم معاشات التقاعد اكتفاء بنظام مكافآت نهاية الخدمة وذلك مؤثما الى حين تطويرها الى نظام المعاش وهو ما استهدفه القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بقدر يبدأ تأمين معاش في حالة الشيخوخة وادماج معاشات الشيخوخة ومعاشات العجز والوفاء في نظام واحد وتحويل واحد .

ولما كان هذا النظام قد تقرر لأول مرة في القوانين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فقد اجاز هذا القانون في المادة ٧٨ معدلة للجهة المختصة اعفاء اصحاب الاموال المرتبطين مع عملهم بأنظمة معاشات أفضل من الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء على ان يتقدموا بطلب ذلك خلال شهرين من تاريخ العمل بالقانون لي اعطوا من اول تطبيق سنة ١٩٦٢ . كما ألزم القوانين اصحاب الاعمال اذا كان النظام الإجمالي يتضمن معاشات الشيخوخة ومن معاشات العجز والوفاء بتعديل تلك النظم لتشمل على معاشات العجز والوفاء واعطاهم مهلة ثلاثة اشهر لذلك بحيث لا تقل مزاياها من المزايا المقررة بهذا القانون علما انتمت المهلة ولم يقدّم صاحب العمل بتعديل نظامه فتمت معاشات الشيخوخة والوفاء في الوقت نفسه .

بشأن أنظمة معاشات تكيلية بقبية الفرق بين ما كان يتحملة في نظام المعاش الخاص والاشترakit التي يؤديها الى المؤسسة طبقا لهذا القانون (مادة ٧٨) .

ومن مقتضى تطبيق هذه المادة أنه يجوز لأصحاب الأعمال
اللزمين بالإشتراك فى المؤسسة اعتبارا من أول أغسطس سنة
١٩٦١ — طبقا لما تقدم — اذا كانوا مرتبطين مع عملهم بنظام معاشات
انضبل قبل هذا التاريخ أن يطلبوا من الجهة المختصة اعفائهم من
الإشتراك فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة خلال المبدد وبالشروط
الموضحة بالمادة سالفة الفكر .

وفى حالة ما اذا لم يتقدم أى من اصحاب الأعمال بطلب الاعفاء
طبقا لاحكام المادة ٧٨ معدلة او اذا تقدم أى منهم ورفض طلبه
لعدم توافر الشروط التى تتطلبها هذه المادة فى نظامه فأنه تيسرا
للانتفاع بنظام معاش الشيخوخة أجزى للمؤمن عليه أن يطلب احتساب
مدة الخدمة السابقة على الإشتراك فى التأمين التى يستحق عنها
مكافأة ضمن المدة المحسوبة فى المعاش سواء بقصد زيادة ذلك
المعاشى او استكمال مدة الإشتراك المقررة للإستحقاق فيه فنص فى
المادة ٧١ على ما يأتى :

« تدخل المدة التى أدى عنها المؤمن عليه اشتراكات فى المؤسسة
وفقا لاحكام القانونين ١٩١ لسنة ١٩٥٥ و ١٢ لسنة ١٩٥٩ ضمن
مدة الإشتراك فى هذا التأمين ويحسب المعاشى عنها وفقا لاحكام
المادة ٥٨ دون اقتطاع أية مروق اشتراكات من المؤمن عليه عن تلك
المدة . كما يجوز أن تدخل مدة اشتراك العمال فى النظام الخاص
كمدة اشتراك فى هذا التأمين اذا طلب ذلك نصف المشتركين فيه على
الأقل خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويحسب المعاشى من هذه المبدد بواقع ٢٪ من كل سنة منها
بشرط أن يودى النظام الى المؤسسة مبلغا بواقع ٨٪ من أجر العامل
السنوى الأخير عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه على أن
يتم سيديدها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون فاذا لم تن
حصة العامل فى النظام الخاص للوفاء بهذا الإلتزام لدى العامل
الفرق دفعة واحدة او مقسطا بالشروط والأوضاع التى يقررها
مجلس الإدارة » .

كما نصت المادة ٧١ مكررا على ما يأتى :

« مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٥٨ و ٧١ و ٧٨ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه فى هذا التأمين والتي يستحق منها مكافأة وفقا لأحكام قانون العمل المشار اليه ضمن مدة الاشتراك فى هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١٪ من متوسط الأجر الشهري فى السنوات الثلاثة الأخيرة من مدة الاشتراك الفعلية أو كامل المدة ان قلت عن ذلك من كل سنة من سنوات المدة السابقة المشار اليها فإذا لم تبلغ مدة اشتراك المؤمن عليه فى التأمين مضافا إليها المدة السابقة ٢٤ شهرا استحق المؤمن عليه مكافأة عن المدة السابقة تحسب وفقا لقانون العمل المشار اليه وعلى أساس الأجر قبل ترك الخدمة .

على انه يجوز خلال السنوات الخمس التالية لصدور هذا القانون للمؤمن عليهم التقين بلغت مدة اشتراكهم فى التأمين مضافا إليها المدة المذكورة أن يطلبوا اقتضاء المكافآت المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة طبقا لأحكام الفقرة السابقة بدلا من احتسابها فى المعاش طبقا لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة .

ومن حيث أن يعفى ذلك انه يجوز أن تدخل مدد اشتراك العمال فى النظام الخاص كمدد اشتراك فى تأمين الشيخوخة اذا طلب ذلك نصف المشتركين فيه على الأقل خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ويحسب المعاش عن المدة بواقع ٢٪ عن كل سنة بشرط أن يؤدى النظام الى المؤسسة مبلغا يقدر بواقع ٨٪ من أجر العامل السنوى الأخير من كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه على أن يتم تسديدها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

فإذا لم تزد حصة العامل فى النظام الخاص للوفاء بهذا الالتزام أدى العامل الفرق دفعة واحدة أو مقسما بالشروط والأوضاع التى يحددها قرار من الجهة المختصة .

أما إذا لم يقبل نصف المشتركين فى النظام على الأقل خلال ثلاثة

أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون دفع الاشتراكات التي تستقطع بواقع ٨٪ من الأجر السنوى الأخير من كل سنة من سنوات اشتراك العامل فى النظام فإنه فى هذه الحالة تدخل المدة السابقة على الاشتراك فى المؤسسة فى تأمين الشيخوخة والتي يستحق منها مكافأة وفقا لأحكام المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩. ضمن مدة الاشتراك فى هذا التأمين ، ويحسب عنها معاش بواقع ١٪ من متوسط الأجر الشهري فى السنوات الثلاث الأخيرة من مدة الاشتراك الفعلية أو كابل المدة أن قلت عن ذلك عن كل سنة من سنوات المدة السابقة المشار إليها (ملادة ٧١ مكرر) .

ذلك أنه كما سبقت الإشارة أنه اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٦١ يلتزم جميع أصحاب الأعمال العمال المرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة سواء فى شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات بالاشتراك فى المؤسسة طبقا لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ولما كان القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المعدل لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد صدر فى ١٤/٨/١٩٦١ وتقرر العمل بنظام معاشات الشيخوخة فيه اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ فإنه والحالة هذه تطبق أحكام المادة ٧١ مكررا من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ فتدخل مدد اشتراك المؤمن عليه فى النظام الخاص قبل اشتراكه فى المؤسسة ضمن مدد الاشتراك فيها ويحسب عنها معاش ١٪ على التتصيل السابق ببيانه .

ومن حيث أنه فى ضوء ما تقدم يتعين التفرقة بين اشتراكات أصحاب الأعمال التي كانوا يؤدونها شهريا للنظام الخاص لأصحاب العمال كمقابل للالتزاماتهم بمكافأة نهاية الخدمة وبين الاشتراكات الشخصية المتقطعة شهريا من أجورهم فيما يتعلق باشتراكات أصحاب الأعمال فهذه تؤول الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية وتدخل فى أموال التأمين طبقا لنص البند الرابع من المادة ٥٦ من قانون التأمينات

الاجتماعية معجسدا بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ، ونتيجة لذلك تدخل هذه الاشتراك في النظام الخاص ضمن مدة الاشتراك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية وحسب عنها مماثل بواقع ١٪ على الوجه المبين في المادة ٧١ مكررا المشار اليها . اما فيما يتعلق بالاشتراكات الشهرية التي كانت تقتطع من اجور العمال كحصة شخصية فانها لا تدخل في اموال التأمين بمبالغ الذكر وذلك اعمالا لنص المادة ٥٦ من القانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه حيث لم يدخلها المشرع ضمن اموال هذا التأمين على نغمو ما جاء بنص البند الرابع من المادة المذكورة غير انه بالنسبة الى الاشتراكات التي كانت تقتطع من اجور العمال المرتبطين بنظام خاصة والتي شملها القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ فانه بالتطبيق لاحكام هذا القرار لا تصرف الى هؤلاء العمال اشتراكاتهم الشخصية الا عند نهائية خدمتهم ومع ذلك فالامر يتطلب صمدور تشريع ينظم كيفية الامانة من اشتراكات العمال الشخصية حتي تحسب لهم في المعاش . اما ما عدا هؤلاء العمال من لم تشملهم قرارات وزارة هؤلاء يجوز لهم طلب استرداد اشتراكاتهم الشخصية اذا لم يطلب نصف عند المشتركين في النظام الخاص اداء ٨٪ من الاجر السنوي الأخيرة عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل في النظام الخاص .

ومن حيث ان هذه النتيجة التي انقضى اليها التفسير الصليح لنصوص القانون قد توقع هؤلاء العمال في الحرج اذا هم حوزوا من الوفاء بما يتطلبه القانون ليتسنى لهم الامانة من احكامه ، ذلك الحرج الذي قد يستشعرونه اذا ما فاتهم الامانة من احكام ذلك القانون ، ان يطالبوا باسترداد اشتراكاتهم الشخصية في الانظمة الخاصة . ويجعل بالمشرع وهو الحفيظ على حقوق العمال ، والحريص على اموالهم ان يتدخل فورا ليرفع عنهم ذلك الحرج فييسر لهم ايا الامانة من احكام القانون ان كان ذلك ميسروا او يكفل لهم ضمان المحافظة على تلك الاشتراكات واستثمارها لصالحهم ليحصلوا عليها منج بلوغهم سن الشيخوخة او ينظم لهم طريقة الامانة من هذه الاشتراكات في المباحث .

قاعدة رقم (٦٧) .

المبدأ :

معايش شيخوخة - المادة ٥٧ من قانون التأمينات رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - معدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ - استحقاق المعاش طبقا لها رهين بشرطين ، اولهما انتهاء خدمة المؤمن عليه وثانيهما ان يكون انتهاء الخدمة لبلوغه سن الستين - الانتحاق بعمل جديد بعد سن الستين - شروط حسب هذه المدة طبقا للمادة ٧٨ مكررا ب المضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ - اولا ان ضمان الاشتراك عنها استكمال مدد الاشتراك الموجب للاستحقاق في المعاش وثانيا ان يكون العامل قادرا على اداء العمل - عدم جواز صلب المدة بعد سن الستين اذا كان التأمين على العامل يتم لأول مرة عند التحاقه بالعمل بعد هذه السن .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - التي انتهت خدمة المذكور الجديد في ظله - كانت تقضى بان يستحق معايش شيخوخة كل مؤمن عليه بلغ سن الستين . وقد أصبح نصها يجرى بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ على انه يستحق معايش الشيخوخة اذا انتهت خدمت المؤمن عليه لبلوغه سن الستين .

ومؤدى هذا النص - خصوصا بعدما اجرى عليه من تعديل - ان الامتناع عن استحقاق معايش الشيخوخة رهين بشرطين أساسيين ، اولهما انتهاء خدمة المؤمن عليه ، ثانيها ان يكون انتهاء الخدمة لبلوغه سن الستين .

وقد روعى في اجتهاد الشرطين معا ازالة كل لبس من شأنه القول بان بلوغ سن الستين وحده كاف لاستحقاق المؤمن عليه معايش

الشيخوخة لا قد لا تنتهي خدمة العمال بلوغه هذه السن اذا كانت
لوائح العمل ونظامه يسمحان ببقائه في الخدمة الى ما بعد بلوغه
سن الستين .

وتعد اوردت المادة ٧١ مكررا ب المضافة بالقانون رقم ١٤٣
لسنة ١٩٦١ استثناء من هذا الاصل بان نصت على انه « استثناء
من حكم المادة ٥٧ يجوز للمؤمن عليهم وقت صدور هذا القانون
الاستمرار في العمل او الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كانوا
قادرين على أدائه وتعتبر مدة خدمتهم المسندة عنها الاشتراكات محسوبة
في تقدير المعاش اذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك بموجبيه
للاستحقاق في المعاش .

ويؤدى هذا النص ان الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين لا يترتب
عليه لزما الاشتراك في تأمين الشيخوخة وسداد الاشتراكات عنه
في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بل ان ذلك منوط بشرطين اولهما :
ان يكون من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجب للاستحقاق
في المعاش . ثانياها أن يكون العامل قادرا على اداء العمل حتى لا تكون
الرغبة في استكمال مدد الاشتراك سببا في ارهاق العامل بعدد
جديدة غير مقدر عليه .

ويقتر تقرر هذين الشرطين لا تحسب مدة الخدمة اذا التحق العمال
بها بعد سن الستين في المدة المسندة عنها الاشتراكات . ومن باب
اولى لا تحسب هذه المدة اذا كان التأمين على العامل يتم لأول مرة
عند التحاقه بالعمل بعد سن الستين .

وبن حيث ان السيد قد بلغ سن الستين في
١٩٥٤/٧/٢١ وحصل من الشركة على مكافأة نهاية خدمته حتى هذا
التاريخ فان تعيينه بمعد جديد في الشركة بعد بلوغه هذه السن لا يترتب
عليه التامين عليه في معاش الشيخوخة لأن هذا يكون تأمينا لأول
مرة بعد بلوغ سن الستين الامر الذي لا يجوز .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى انه

٣٠ محل لاشتراك السيد المذكور في تأمين الشيفوخة من المدة التي أعيد تعيينه فيها بعد انتهاء خدمته لبلوغه سن الستين .

وأن من حقه اقتضاء المكافأة المقررة قانونا من الشركة عن مدة خدمته المذكورة عند توافر شروطها .

(فتوى ١٠٩٧ - في ١٠/١٠/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

مدى التزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بأداء مكافأة نهائية الخدمة للعمال بعد صدور القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية المعمول به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ - الفأوه للمادة ٦٣ سائلة الذكر وقصر التزام المؤسسة على ما يعادل مكافأة نهائية الخدمة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل فقط بحيث يلزم صاحب العمل نفسه بأداء ما يزيد على المكافأة محسوبة على هذا الأساس الى العمال المؤمن عليه او المستحقين عنه مباشرة ، وذلك طبقا للمادة ٧٠ من قانون التأمينات الاجتماعية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

لا يسوغ الاستناد الى نصوص المادة ٧٠ من قانون التأمينات الاجتماعية معدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ - والتي تنص بالزام صاحب العمل بأداء ما يزيد من حقوق العمال على المكافأة التقاعدية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل الى هؤلاء العمال أو المستحقين عنهم مباشرة - للقول بأن المؤسسة كانت ملتزمة قبل التعديل الأخير - بأداء الزيادة المشار إليها الى العمال أو المستحقين منهم ذلك أنه اذا كان المشرع قد حذف في المادة ٧ المذكورة الى إعفاء المؤسسة وإخلاء مسؤوليتها مما قد يزيد من حقوق العمال قيل ربي

العمل على الكفاية القانونية محسوبة طبقاً للمادة ٧٣ من قانون العمل بحيث يلتزم صاحب العمل نفسه بأن يؤدي الزيادة إلى العامل أو المستحقين منهم مباشرة ، إلا أن هذا لا يعنى أن المؤسسة كانت قبل هذا التفعيل — الذى أوردته المادة ٧٠ ملزمة بإداء تلك الزيادة إلى العامل إما كان مقدارها وسواء أدى رب العمل إليها هذه الزيادة أو لم يؤديها ، إذ أنه يتعين اتباع حكم المادة التى كانت تتناول بالتنظيم هذه الخصوصية ، وهى المادة ٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية ، التى وضعت حدوداً للالتزام المؤسسة فى هذا الشأن على الوجه السابق ايضاحه على أنه لما كانت المادة ٦٣ المشار إليها قد قضت بالزام صاحب العمل بإداء الفرق بين ما آداه من اشتراكات وبين المكافأة المستحقة قانوناً للعامل أو المستحقين عنه وأطلت المؤسسة قانوناً محل العمل أو المستحقين منه فى مطالبة صاحب العمل بالفرق المذكور فإنه يلزم على المؤسسة أن تتخذ من جانبها جميع الإجراءات اللازمة لتفصيل على هذا الفرق أو تقوم بإداء ما تحصله منه للعامل ، وإلا فالمؤسسة — بصرفها — إليه هذا الفرق المنصوص عليه فى المادة المذكورة .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن المؤسسة ملزمة — طبقاً للمادة ٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية — سالف الذكر — بإداء مكافأة نهاية الخدمة للمشتغل الذى انتهت خدمته قبل أول يناير سنة ١٩٦٢ محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل ، أو ما حصلته فعلاً من صاحب العمل ، أيهما أكبر ، وذلك بصرف النظر عن مقدار المكافأة التى يلتزم بها صاحب العمل أصلاً قبل عمله أو المستحقين عنه ، على أن تتخذ المؤسسة من جانبها كافة الإجراءات اللازمة للحصول على ما يستحقه العامل من المكافأة المنتهية له فى ذمة صاحب العمل مضاعفاً إليه هذا الفرق المنصوص عليه فى المادة ٦٣ المذكورة — وأن تقوم بإدائه ما حصله على العامل أو المستحقين عنه .

قاعدة رقم (٦٩)

٢-١-١ :

تحديد المستحقين للمعاش وشروط استمرار صرفه طبقاً للمادتين ٨٩ ، ٩٠ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ - استمراري صرف المعاش في جميع الحالات منوط بعدم التحاق صاحب المعاش بعمل أو مهنة إما لفترة سنة عندئذ ذلك - لا يفى من هذا الحكم النقص عليه بالنسبة للأرامل والبنات والأخوات وأغفاله بالنسبة للإولاد والأخوة الذكور - أسلمى ذلك - صيبر القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية وحسمه كل خلافه في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٨٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه « إذا توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمبتهنتين عنه الحق في تبليغى معاشات بمقدار الانصبة المقررة بالمعاشات رقم ٢ المرفقة .

ويتصدد بالمستحقين في المعاش :

- ١- أرملة المؤمن عليه أو صاحبه المعاش .
- ٢ - أولاده وإخوانه الذكور الذين لم يجاوزوا الحادية والعشرين سنة .
- ٣ - الأرامل والمطلقات وغير المتزوجات من بناته وإخوانه .
- ٤ - الوالدان .

ويتشترط لاستحقاق الأخوة والأخوات والوالدين ومتى لما جاء بالجدول أن تثبت أمالة المؤمن عليه أيامه أثناء حياته إلا يكون الوالدة متزوجة من غير والد المتوفى .

وتنص المادة ٩٠ من هذا القانون على أنه يستمر صرف المعاش :

١ - للأرملة مدى حياتها أو لحين زواجها أو التحاقها بعمل أو مهنة .

٢ - للأولاد والأخوة الذكور بعد سن الحادية والعشرين في الأحوال

الآتية :

(أ) إذا كان يستحق المعاش طالبا بأحد معاهد التعليم وذلك الى أن يتم الرابعة والعشرين .

(ب) إذا كان مصابا بعجز كامل يمنعه عن الكسب وتثبت هذه الحالة بشهادة من طبيب المؤسسة وذلك الى أن يزول العجز .

ويبين من استمرار النصوص المتقدمة أنه بعد أن بين المشرع في المادة ٨٩ منه المستحقين للمعاش تبين في المادة ٩٠ شروط استمرار صرفه .

ومن حيث أن المستفاد من هذه النصوص أن شرط استحقاق المعاش هو استمرار صرفه منوط بعدم وجود وسيلة للكسب لدى من عُدَّتْهم المادتان سالفتا الذكر فنص بالنسبة للبنات والأخوات والأرامل على استمرار صرف المعاش لهن حتى يتزوجن أو يلتحقن بعمل أو مهنة وبالنسبة لمن يصاب من الأولاد والأخوة الذكور بعد سن الحادية والعشرين بعجز كامل يمنعه من الكسب الى أن يزول العجز أى حتى يصبح صاحب المعاش قادرا على كسب عيشه وبالنسبة للأولاد والأخوة الذكور فقد حدد سنا قدر فيها أن وسائل كسب العيش لا تتوافر لهم قبل بلوغها وبالنسبة للطلبة في معاهد التعليم حدد سن الرابعة والعشرين وبالنسبة لغيرهم حدد سن الحادية والعشرين ويستفاد من كل ذلك أن استمرار صرف المعاش في جميع الحالات منوط بعدم التحاق صاحب المعاش بعمل أو مهنة أيا كانت سنة منه ذلك ولا يفتر من هذا الحكم النص عليه بالنسبة للأرامل والبنات والأخوات وأغفله بالنسبة للأولاد والأخوة الذكور . ويؤيد ذلك أن المشرع قد اشترط صراحة في المادة ٨١ سالفه الذكر لاستحقاق الأخوة والأخوات والوالدين للمعاش أن يثبت إعالة المؤمن عليه أيهم انتسب حياته ، مما يفيد بأنه يشترط لهذا الاستحقاق أن لا يكون لهؤلاء عمل أو

مهنة وإن يكونوا قد اعتبدوا في حياتهم على المتوفى إبان حياته وإذا كان المشرع لم ينص صراحة على شرط الإحالة بالنسبة للأولاد فذلك لأن من الطبيعى أن يكون الأب هو عائل أولاده والمتولى الانفاق عليهم حتى يستطيعوا كسب عيشهم بأنفسهم .

ولقد أوردت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر عند ذكرها للأسس التى قام عليها مشروع هذا القانون انه قد روعى التقريب بينه وبين النظم المعمول بها في القطاع الحكومى وغيره من القطاعات بحيث تكون أحكامه متماثلة الى حد كبير مع أحكام نظام التأمين ومعاشات موظفى الحكومة ومستحقيها . وعملها مما يؤدى الى تحقيق المساواة بين العمال في مختلف القطاعات ، بما يفيد بأن أحكام القانون المذكور قد أعدت على نسق أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بأصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين الذى تنص المادة ٣٧ منه على أنه « يقف صرف المعاش الى المستحقين من الموظف أو المستحقين من صاحب المعاش اذا استخدموا في أى عمل وكان دخلهم منه يعادل المعاش أو يزيد عليه فاذا نقص الدخل عما يستحقونه من معاش أدى اليهم الفرق » .

ولقد حسم القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون التأمينات الاجتماعية الذى حل محل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر كل خلاف في هذا الشأن فنص في المادة ١٠١ منه على أنه « يقف صرف المعاش الى المستحقين من المؤمن عليه أو المستحقين من صاحب المعاش اذا استخدموا في أى عمل وكان دخلهم منه يعادل المعاش أو يزيد عليه .

كما أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قد درجت منذ عام ١٩٦٣ على وقف صرف المعاش بالنسبة للأولاد والأخوة الذكور متى التحقوا بعمل أو مهنة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه ليس للذكور من الأولاد والأخوة حق في المعاش المقرر في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ . اذا كانوا ملحقين بعمل أو مهنة قبل

وفئة المؤمن عليه أو صاحب المعاش . ويتعب صرف المعاش المقرر لهم لذا
التحتوا بالجهل بعد وفاته .

(فتوى ٤٥٣ - لى ١٩٦٨/٥/٧)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦١ فى شأن تعديل بعض احكام
قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ نص
فى المادة الخامسة على ان يعمل به بالنسبة لمعاش الشيفوخة او نهاية
الخدمة اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٢ وبمقتضى احكام تأمين
الشيفوخة والمجز والوفاة التي جاء بها هذا القانون في الفصل الثاني
من الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم :

(المواد من ٥٥ الى ٦٦) تسمى علي العاملين بالمؤسسة المصرية
العامة للإنتجان الزراعي والتعلوى التي مميزات بعد ذلك البنك الرئيسي
للبنية والانتجان الزراعي واصبح البنك باعتباره شركة مساهمة ثم هيئة
عليه ملزما بان يؤدى لى حساب التأمين علي العاملين اشتراكات شهرية
بواقع ١٤٪ من اجر عمله (المادة ٥٦) . وبمقتضى نص المادة ٧٠ التى اوردتها
هذا القانون فى الفصل الثالث من الباب الثالث من القانون رقم ٩٢ لسنة
١٩٥٩ (علي ان صاحب العمل المرتبط مع عمله بنظام مكافآت او ادخار
ايفرل من مكافأة نهاية الخدمة التى كان يلتزم بها محسوبة علي
اساس المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الثانية
من المادة ٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ يدفع الزيادة كاملة الى المؤمن
عليه او المستحقين عنه بملفئة) . كما اوضحت المذكرة الإيضاحية للقانون
رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦١ . بان الإضافة وتلك للاحتفاظ بالحقوقي الشخصية
للعمال والمستحقين فيها يزيد على الكفالة القالونية المحسوبة على اسطول

المادة ٧٣ من قانون العمل . . ولهذا الوضع لا يضار أى مؤمن عليه نتيجة تطبيق هذا النظام . ومفاد ذلك أن القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١: قد أورد حكما خاصا بالنسبة لما يزيد على المكافأة القانونية مؤداه الا يلزم بها صاحب العمل الا « حفاظا على الحقوق المكتسبة » أى أن صاحب العمل لا يكون بصور القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ الذى كحل للعامل والمستخدمين وقاية اكبر من شروء الحاجة عند التقاعد او العجز ورجعية اسرهم بعد وفاة العائل ملزما بهذه الزيادة فى المكافأة او ما يسمى مكافأة ترك الخدمة الاضافية فى خصوصية هذه المنازعة الا بالنسبة لمن اكتسبوا حقوقا فيها وهم المعينون قبل - اول يناير ١٩٦٢ . اما المعينون اعتبارا من هذا التاريخ فلا يكون قد اكتسبوا حقوقا فى هذه المكافأة الاضافية المنصوص عليها فيه مادام البنك الفاعل بالنسبة لمن سيلحقون بخدمته اعتبارا من ١/١/١٩٦٢ ذلك أن صاحب العمل منذ نفاذ القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ اصبح غير ملزم باداء أى زيادة عن المكافأة القانونية المنصوص عليها فيه الا بالنسبة لمن اكتسبوا حقا فيها ، وهم المعينون فى خدمة البنك حتى ٣١/١٢/١٩٦١ . اما من عينو اعتبارا من ١/١/١٩٦٢ فلم يكتسبوا حقا يجعل رب العمل ملزما بالاحتفاظ لهم به . وازاء ذلك فان الامر الادارى الذى أصدره رئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى والتعاونى فى ١٦/١٢/١٩٦١ بالفناء مكافأة ترك الخدمة الاضافية بالنسبة للعاملين المعينين فى خدمة البنك اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٢ لم يكن سوى انتهاء للالتزام العمل بكل زيادة عن مكافأة ترك الخدمة القانونية التى جاء بها القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ لمن تعلق لهم حق مكتسب فيها وهم من تم تعيينهم قبل ١/١/١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون المذكور بالنسبة لمعاشى التقاعد . اما من يعينون اعتبارا من ذلك التاريخ فهؤلاء لا يلزم البنك بالاحتفاظ لهم بشئ اذ لم يكتسبوا هذا الحق لانهم وقت تعيينهم كان هذا الالتزام بالنسبة لهم قد زال من على عاتق رب العمل على التفصيل السابق ايضا . وقد جاءت عبارات هذا الامر الادارى داله على ذلك اذ يقول أن الموظفين الذين التحقوا بخدمة البنك اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٢ كحل لهم القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ انظمة تحقق

لهم الطمأنينة على مستقبلهم ومستقبل أولادهم حيث سيتبعون بنظام معاش مجز عن كامل مدة خدمتهم يجعلهم في مركز مساو لزملائهم في الحكومة .
لذلك فإن الأسباب التي من أجلها تقرررت المكافأة الإضافية سنة ١٩٥١ قد زالت بالنسبة لهؤلاء الموظفين » . وعلى ذلك فإنه لا يجوز الزام البنك بالنسبة إن عينوا اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ بإفادتهم من نظام مكافأة ترك الخدمة الإضافية الذي يعتبر حقاً مكتسباً إن عينوا قبل ذلك ،
وهم الذين يلتزم البنك قبلهم وخدمهم بهذه المكافأة .

وأعمالاً لما تقدم فإنه وقت أن عين المطعون ضده في خدمة البنك في ١٩٦٢/٤/٢٢ لم يكن البنك ملزماً قبله بإفادته من نظام مكافأة ترك الخدمة الإضافية ، ومن ثم فلا يستحق المطعون ضده قبل البنك الطاعن المكافأة المذكورة .

(طعن ٢٥٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٧)

الفصل الثالث

القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية

اولا — ماهية الأجر الذى تؤدى عنه الاشتراكات الى هيئة التأمينات الاجتماعية (المادة ١) .

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

الأجر الذى يؤدى عنه الاشتراكات الى هيئة التأمينات الاجتماعية بالنسبة للخاضعين لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من العاملين فى المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها — هو كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا اليه العلاوات ايا كان نوعها مما له صفة الثبات والاستقرار — خروج الأجر الإضافية عن معنى الأجر فى هذا المجال وعدم خضوعها بالتالى لاستقطاعات التأمينات الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص فى الفقرة (ج) على أنه فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالأجر : الأجر المنصوص عليه فى قانون العمل . وان المادة (١٠) من هذا القانون تنص على ان تكون اموال الهيئة من الموارد التى عدتها ومن بينها الاشتراكات التى يؤدونها أصحاب الأعمال من العاملين لديهم وتلك التى يتلقونها من أجورهم وثقتا لاحكامه . كما ان المادة (٣) من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه يقصد بالأجر فى تطبيق احكام

هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا اليه جميع العلاوات ايا كان نوعها وعلى الاخصر ما يلى :

١ - التغطية التى تعطى للطرفين والمتقنين والجسوالين والموظين التجاريين .

٢ - الاميازات العينية . وكذلك العلاوات التى تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة واعباء العائلة .

٣ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على الاجر وما يصرف له جزاء ممانته او كفاءته وما شابه ذلك اذا كانت هذه المبالغ مقرر فى عقود العمل الفردية او المشتركة او الانظمة الاساسية للعامل او جرى العرف بمنحها حتى اصبح العمال يعتبرونها جزءا من الاجر لا تبرما . ولا يلحق بالاجير بما يعطى على سبيل الزهبة الا اذا جرى العرف بدليها وكانت لها قواعد توضح ضبطها .

ويجوز فى بعض الاعمال كاعمال الفنائى والطاعم والمطعمين والمشارية وغيرهم للمجالس التى يتكون منها يصفق عليه من هيئة وما يشاونه من طهلم ان يحدد هذه القواعد بضميلها .

وقد صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالتقطاع العام ونص فى المادة (١) على أن تسرى احكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وتسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا النظام .

ههين ما تقدم أن الاجر الذى يؤدى منه الاشتراكات فى هيئة التامينات الاجتماعية بالنسبة للخاضعين لاحكام قانون التامينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ من العاملين فى المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها هو كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا اليه جميع العلاوات ايا كان نوعها ما له صفة الثبات والاستقرار دون ما يعطى له بصفة عرضية او بصفة وقتية لطروف خاصة ومن ثم يخرج من معنى الاجر فى هذا المجال الاجور الاضافية التى تمنح للعامل عند حاجة العمل

الى تشغيل العاملين ساعات عمل اضافية في مناسبات معينة او ظروف خاصة لان هذه الاجور يطبقونها ليست لهمنا صفة الثابت والاستقرار فالرجع في منحها او منعها ظروف العمل ومتطلباته وهي دائما متغيرة .

وقد سبق ان اخذت الجمعية العمومية بذات النظر بجلستها المنعقدة في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ في ضوء الاحكام التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام .

لهذا انتهى راي اللجنة العمومية الى عدم خضوع الاجور الاضافية التي تمنح للعاملين بالخدمات الاستهلاكية التابعة لبعض شركات المؤسسة المصرية العامة للسكك الحديدية — لاستقطاعات التأمينات الاجتماعية .

(ملف ٤٦/٢/٢٢ عد جلسة ١٩٧٢/٥/٣)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

بذل طبيعة العمل المقرر طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ بمنح بدل طبيعة عمل للعاملين بالمؤسسات العامة وهيئات وشركاتها التابعة لوزير الاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضى ببعض المناطق — اعتباره من عناصر الاجر في حكم القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية :

مخالفات القانون :

ان المادة الاولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على ان « يقصد بالاجر في تطبيق احكام هذا القانون الاجر المنصوص عليه في قانون العمل » .

وتنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة

١٩٥٩ على أنه « يقصد بالاجر في تطبيق احكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا اليه جميع العلاوات ايا كان نوعها وعلى الاخص ما يأتى :

١ - العمالة التى تعطى للطوائف والمندوبين الجوالين والموظفين التجاريين .

٢ - الامتيازات العينية وكذلك العلاوات التى تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة واعباء العائلة .

٣ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على الاجر وما يصرف له جزاء امانته وكفايته وما شابه ذلك اذا كانت هذه المبالغ مقررة فى عقود العمل الفردية او المشتركة او الانظمة الاساسية للعمال او جرى العرف بمنحها حتى اصبح العمال يعتبرونها جزءا من الاجر لا تبرعا .

ولا يلحق بالاجر ما يعطى للعامل على سبيل الوهبة الا اذا جرى العرف بدفعها وكانت لها قواعد تمنح بضبطها .

ويجوز فى بعض الاعمال الفنادق والمطاعم والمقاهى والمشارب الا يكون للعامل اجر سنوى ما يحصل عليه من وهبة وما يتناوله من طعام على ان يحدد عقد العمل قواعد ضبطها » .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان الاجر فى مفهوم قانون التأمينات الاجتماعية يشمل كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا اليه جميع العلاوات ايا كان نوعها . يستوى فى ذلك ان يكون الاجر مجزأة تعويض للعامل عن جهد خاص يبذله فى سبيل عمله او لتحقيق التناسب بين الاجر وظروف غير عادية للعمل طالما كان له صفة الثبات والاستقرار . ومن ثم يخرج من مفهوم الاجر بهذا المعنى ما يعطى للعامل بصفة عرضية او وقتية لظروف خاصة .

وعلى ذلك يصدق وصف الاجر بالمفهوم المتقدم على يدل طبيعة عمل العاملين بالمؤسسات العامة وهيئاتها وشركاتها التابعة لوزير الاصلاح

الزراعى واستصلاح الاراضى ببعض المناطق المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ لما له من صفة الثبات والاستقرار بحسبان انه يمنح للعاملين متى تحققت شروطه وهى العمل بالمناطق التى حددها القرار لاسيما وانه يشمل طبقا لصريح نص المادة الاولى من هذا القرار بدلات لها جميعا صفة الثبات والاستقرار وهى بدلات الاقامة والخطر والمعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان بدل طبيعة العمل فى الحالات المعروضة يدخل ضمن عناصر الأجر فى حكم قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

(ملف ٨٦/٤/٤٤٦ — جلسة ١٢/٣/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

بدل الإقامة المقرر للعاملين بالقطاع العام بمقتضى قرار مجلس الوزراء رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٧٢ يدخل فى ملول الأجر الذى يتخذ اساسا لحساب اشتراكات التأمينات الاجتماعية — اسس ذلك ان بدل الإقامة هو من البدلات التى يتوفر لها عنصر الثبات والاستقرار ومن ثم يعتبر عنصرا من عناصر الأجر المنصوص عليه فى المادة ٢ من قانون العمل والذى تنصب على اساسه اشتراكات التأمينات الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

ان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد حدد للأجر ملولا مختلفا عن الملول المحدد بقانون العمل يميز بين الأجر الأساسى والرواتب والبدلات الاضافية ، ذلك ان المقصود بالأجر المنصوص عليه فى قانون التأمينات الاجتماعية بصريح نص هذا القانون ، هو الأجر المحدد فى قانون العمل لا الأجر المحدد فى قانون آخر ، والقول بغير ذلك يعد اجتهادا فى موضح النص الصريح .

(م ١٥ — ج ١٠)

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، ولما كان بدل الاتاملة المقرر منحة للعاملين بالمناطق النائية تطبيقا لقرار مجلس الوزراء رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٧٢ يتواءم له عنصر الثبات والاستقرار اللزمان لأعبائه جزءا من الأجر ، ذلك أنه يمنح لجميع العاملين بالمناطق النائية التي حددها القرار ماداموا مقيمين بها ، وينسبة ثابتة من بداية الفئة المالية التي يشغلها كل منهم ، ومن ثم فهو يدخل في مدلول الأجر الذي يتخذ أساسا لحساب اشتراكات التأمينات الاجتماعية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن بدل الاتاملة المقرر للعاملين بالقطاع العام بمقتضى قرار مجلس الوزراء رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٧٢ يدخل في مدلول الأجر الذي يتخذ أساسا لحساب اشتراكات التأمينات الاجتماعية .

(ملف ٨٦/٤/٦٠٠ - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٧٤)

المادة ١٠

عالمون بالقطاع العام - تحديد الأجر الذي يؤدي عنه الاشتراكات بالنسبة الى الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية - شموله كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا اليه جميع العلاوات أيّا كان نوعها مما له صفة الثبات والاستقرار كبديل طبيعة العمل وما اليه - خروج ما يعطى له بصفة عرضية أو بصفة وقتية نظروا خاصة كمكافآت الإنتاج وما إليها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٠ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص في الفقرة (ج) منها على أنه في تطبيق أحكامه يقصد بالأجر ، الأجر المنصوص عليه في قانون العمل .

وان المادة ١٠ من هذا القانون تنص على أن تكون أموال الهيئة

من الموارد التي عدتها ومن بينها الاشتراكات الشهرية التي يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم وتلك التي يقطعونها من أجورهم وفقا لأحكامه .

كما أن المادة ٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه يقصد بالأجر في تطبيق أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا إليه جميع العلاوات ايا كان نوعها وعلى الأخص ما يأتي :

١ — العمالة التي تعطى للطوائف والمندوبين الجوالين والمثليين التجاريين .

٢ — الامتيازات العينية وكذلك العلاوات التي تصرف لهم بسبب فناء المعيشة وأعباء العائلة .

٣ — كل منحة تعطى للعامل علاوة على الأجر وما يصرف له جزاء أمانته أو كفايته وما شابه ذلك إذا كانت هذه المبالغ مقرر في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو الأنظمة الأساسية للعامل أو جرى العرف بمنحها حتى تصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر لا تيرعا .

ولا يلحق بالأجر ما يعطى على سبيل الوهبة إلا إذا جرى العرف بمنحها وكانت لها قواعد تسمح بضبطها .

ويجوز في بعض الأحتال كأعمال الفنادق والمطاعم والمقاهي والمشرب الا يكون للعامل أجر سوى ما يحصل عليه من وهبة وما يتناوله من طعام علي أن يحدد عقد العمل قواعد ضبطها .

ولما كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات القائمة تنص على أن تسري أحكام النظام المرافق على جميع العاملين في الشركات التي تتبع المؤسسات القائمة كما تسري أحكام هذا النظام على الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة والتي يصدر بإخضاعها لإحكامه قرار من رئيس

الجمهورية — وتنص المادة الأولى من هذه اللائحة على أن يسرى على **العاملين بالشركات الخاضعين** لأحكام هذا النظام أحكام قوانين العمل **والتأمينات الاجتماعية** والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص **خاص في هذه اللائحة** يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءاً متكاملاً **لنظام العمل** .

ثم صغر بمذ ذلك قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام غالفى فى **المادة الثانية** منه قرارات رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ورقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ والقرارات المعدلة **لها كما ألغى كل نص** يخالف أحكام النظام المرافق له وتنص فى المادة الأولى منه على أن تسرى أحكام النظام المرافق له على العاملين بالمؤسسات **العامة والوحدات الاقتصادية** التابعة لها — وعلى أن تسرى أحكام **قانون العمل** فيما لم يرد به نص فى هذا النظام .

وتنص فى المادة ١٠ من النظام المرافق على أن يراعى عند تحديد **مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية** التابعة لها أن **يضاف إليها المتوسط الشهري للمنع** التى صرفت اليهم فى الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات العامة وقرار رئيس **الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣** بالنسبة للعاملين بالمؤسسات **العامة** .

وفى حاسب الثلاث سنوات يجوز استكمال هذه المدة إذا كان **العامل مدد ختمة تقاضى عنها منحة** فى شركة أو مؤسسة خلاف تلك التى كان يقوم بالعمل فيها وقت العمل بالقرارين سالفى الذكر فإذا لم **تتبلغ مدة العامل ثلاث سنوات** ضم إلى مرتبه الشهرى متوسط المنح التى حصل عليها على أساس مجموعها مقسوماً على ٣٦ .
ولا يحتفل فى حاسب المنحة المشار إليها المكافآت التجميعية أو **المنح الخاصة** التى صدرت بقرار من رئيس الجمهورية .

ويحتفظ العامل بصفة شخصية بما أضيف الى مرتبه من منح على غير الاساس الوارد في المادة السابقة على ان تستهلك هذه الزيادة بما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات او علاوات الترقية . كما يحتفظ العامل بصفة شخصية بما يحصل عليه وقت صدور هذا النظام من بدلات ثابتة اذا كان منصوباً عليها في عقد عمله او في لائحة النظام الاساسي للعمل طالما لم تتغير طبيعة عمله .

وقد نصت المادة الثانية من القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بصدر قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المتخين على انه يقصد بالمتنوعين من تطبيق احكام هذا القانون الموظفون والمتنوعون والعامل المنصوص عليهم في المادة ١ من القانون المرافق ومعد في المادة ١ المشار اليها فئات الموظفين المتنوعين. باحكام هذا القانون ومن بينهم من نص عليه في الفقرتين ب ٤ ج من المادة سالفه الذكر وهم موظفو ومستخدمو وعمال الهيئات والمؤسسات العامة التي تطبق نظام موظفي الدولة وموظفو ومستخدمو وعمال الهيئات والمؤسسات العامة الاخرى الذين يصدر بانتفاعهم باحكام هذا القانون قرار من وزير الفزانة بعد اخذ رأى مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

وبين مما تقدم ان الاجر الذي تؤدي عنه الاشتراكات في هيئة التأمينات الاجتماعية بالنسبة للخاضعين لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من العاملين في المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها هو كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضاعفا اليه جميع العلاوات ايا كان نوعها بما له صفة الثبات والاستقرار دون ما يعطى له بصفة عرضية او بصفة مؤقتة لظروف خاصة يندخل في تجديد الاجر الذي يخضع عنه الاشتراكات في التأمينات الاجتماعية بالنسبة لهذه الطائفة من العاملين في المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بدل طبيعة العمل وما اليه من بدلات ومكافآت اخرى بما له صفة الثبات والاستقرار اما عدداً ذلك مما يعطى للعامل بصفة عرضية او مؤقتة كالأجور الإضافية التي تمنح للعامل في ظروف معينة دون ان يكون لها صفة الثبات والاستقرار

وكذا مكافآت الإنتاج وبها إليها مما ليس له صفة الاستقرار فلا يدخل
في مفهوم الأجر ولا يخصم منه اشتراكات التأمينات الاجتماعية .

كل ذلك بالنسبة للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية دون غيرهم
من الخاضعين لقوانين المعاشات الحكومية .

(فتوى ١٣٤٣ - في ١٢/٢٣/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

أن الأجر الذي يؤدي عنه الاشتراكات الى هيئة التأمينات
الاجتماعية بالنسبة للخاضعين لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية
رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ هو كل ما يعطى للمال لقاء عمله مهما كان نوعه
مهما اية جميع العلاوات ايا كان نوعها بمسألة صفة الثبات
والاستقرار دون ما يقضى له بصفة وثيقة لظروف خاصة ، ذلك انه كي
يعتبر ما يعطى للمال اجرا يجب ان يتوافر فيه ما يشترط في الأجر
الآخر عملا من حيث واستقرار .

ملخص الحكم :

وبين ان يبين من نصوص القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧
وتنظيم هيئة قناة السويس ان بدل الارشاد او مكافأة الارشاد المقررة
بالقانون ٥٦ من لائحة البدلات الملحق بها جزء من مرتب المرشد يجري
حسابه بالنظر الى ما يقوم به من عمليات الارشاد ولا ينفي عن هذا
البدل او المكافأة ، صفة كجزء من الأجر تغير مقدار ما يتقاضاه
المرشد تبعا لاختلاف عمليات الارشاد التي يقوم بها بالزيادة او
التقصير ولا يوجد ما يمنع قانونا من ان يحسب جزء من الأجر على
نحو ثابت ويحسب جزء منه على اساس متغير ، بذلك لا ينفي عن الأجر
صفة الثبات والاستقرار بها مما يؤكد صفة الثبات والاستقرار هذه ان

المادة ٥٦ المشار إليها نصت على استمرار صرف البديل للمرشد حتى فى حالة انقطاعه مؤقتا عن العمل لحادث. وقع له اثناء العمل او لمرض وبأى أصابه بسبب العمل أو لمرض ثبت صحيا بمعرفة أطباء الهيئة ففى هذه الحالة يصرف للمرشد ما يعوضه عن فقد البديل على أسس حددتها المادة المذكورة .

ومن حيث أن بديل الارشاد المقرر أصلا بالمادة ٥٦ من لائحة البدلات المشار إليها لقاء العمل فى أوقات الملاحه ، حل محله فى فترة توقف الملاحه فى القنصه بسبب عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ بطل تعويض صيدير به قرار رئيسي مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧٠ . بعد مولفئة مجلس إدارة الهيئة ، وقد استمر صرفه بانتظام وإيراد طبيلة توقف الملاحه بالقنصه . وكان استحقاقه هو كون العامل شاغلا لوظيفة مرشيد ، ومن ثم فهو يدخل فى حساب الأجر الذى يستحقه شاغل هذه الوظيفة ، ولا يغير من طبيعة هذا البديل ما عساه يكون دانعا الى تقريره . كما انه قد توافر له عنصر الاستقرار والثبات فقد استمر بصرف مع المرتب طوال فترة توقف الملاحه بالقنصه عقب عدوان سنة ١٩٦٧ . وإذا كان توقف الملاحه فى القنصه ظرفا مؤقتا ، فإن ذلك لا يقلب البديل التعويضى الى بديل يصرف بصيغة عارضة ، ولا يجمعه بتقيدا للدوام والاستمرار ، فهو يصرف على شهر ، ولا ينقطع صرفه شهرا دون شهر . والعرضية هى الأجر الذى عدم الانتظام وعدم الاستقرار وهذا المعنى غير قائم لا فى صورة بديل الإرشاد ، ولا فى صورة البديل التعويضى الذى حل محله ، لأن البديل التعويضى ظل دائما بدوام توقف الملاحه ، ومستقرا طوال استمرار ذلك التوقف . وكان يصير الالتزام بصرف هذا البديل هو التنظيم الذى وضعته هيئة القنصه بالقرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧٠ لمواجهة حالة توقف الملاحه . وكان باعث هذا التنظيم رعاية أحوال العاملين بالهيئة خلال فترة القوة القاهرة التى لوجدها عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ ولئن كان توقف الملاحه فى قنصه السويس ظرفا استثنائيا على خلاف الأصل الا أنه يشكل قوة القاهرة . اعتمد بها من يملك طبيلة التنظيم ورضب عليها حقوقا تصرف بانتظام

والطراد طالما وجد مناطقها وقام سببها ، وذلك لأن المرشدين العالين
بهيئة القناة - ومنهم المدعى - لم يتمتعوا من العمل ، ولكن العمل
هو الذى صار مستحيلا أو يمتدنا خلال فترة اغلاق قناة السويس
على ثر مدوان عام ١٩٦٧ .

(طعن ٥١٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٠)

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

هيئة قناة السويس - مرشدون - بدل الارشاد والبدل
التعويضى - مدى جواز حسابه ضمن الأجر الذى تسوى على
أساسه معاش المرشد - الأجر الذى تؤدي عنه الاشتراكات الى
هيئة التأمينات الاجتماعية بالنسبة للخاضعين لاحكام قانون التأمينات
الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو كل ما يعطى للعامل لقاء عمله بها
كان نوعه مضافا اليه جميع العلاوات ايا كان نوعها مما لا صفة
التباعد والاستقرار - القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة
قناة السويس خول مجلس ادارة الهيئة اصدار القرارات واللوائح
للإلزام بتنفيذه - المادة ٥٦ من لائحة البدلات بصرف مكافأة ارشاد او
بدل تعويض فى حالة فقد مكافأة الارشاد ببدل الارشاد او مكافأة
الارشاد المذكورة المقررة بالمادة ٥٦ جزء من مرتب المرشد - لا ينفي
عن هذا البدل صفته كجزء من المرتب تغير مقدار ما يقبضه المرشد
بالزيادة او النقصان . اساسي ذلك : استمرار صرف هذا البدل للمرشد
تحت مسمى بدل تعويض فى حالة انقطاعه مؤقتا عن العمل او تعطيل
الإلزام مؤقتا .

ملخص الحكم :

ان الاتفاق بين هيئة قناة السويس وهيئة التأمينات الاجتماعية

الموافق عليه من مجلس الوزراء في ١٩/١٠/١٩٧١ من ناحية تطبيق القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية على العاملين بهيئة القضاة قد جاء اعمالا لما قضت به المادة ٢ من القانون المذكور التي نصت على سريان احكامه على العاملين في الهيئات العامة من غير المفتعين باحكام قوانين التأمين والمعاشات بالنسبة لمعاش الشيخوخة من اول الشهر التالي لتاريخ نشره (وقد نشر بالجريدة الرسمية في ٢٢/٣/١٩٦٤) على انه لا يجوز أن يكون لمثل هذه الاتفاقات اية قيمة فيما خالف احكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ومن حيث أن المادة ١ مقرة (ج) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالاجر « الاجر المنصوص عليه في قانون العمل » .

ونصت المادة ٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على انه يقصد بالاجر في تطبيق احكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا اليه جميع العلاوات ايا كان نوعها وعلى الاخص :

١ -

٢ -

٣ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على الاجر وما يصرف له جزاء امائته أو كفايته وما شابه ذلك اذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو الانظمة الأساسية للعامل ، أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزء من الاجر لا تبرعا » .
وبين مما تقدم أن الاجر الذي تؤدي عنه الاشتراكات إلى هيئة التأمينات الاجتماعية بالنسبة للخاضعين لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو كل ما يعطى للعامل لقاء ما ينطلي له بصفة عريضة أو بصفة وقتية لظروف خاصة ، ذلك أنه كي يعتبر ما يعطى للعامل اجرا يجب أن يتوافر فيه ما يشترط في الاجر أصلا من ثبات واستقرار .

ومن حيث أن القباطون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قضاة السبويس خول في ملته الثالثة مجلس ادارة الهيئة اصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ هذا القانون ، فضلا عن أن المادة ٧ من نظام الهيئة الصادر بالقانون المذكور أوكلت الى الهيئة دون غيرها الاختصاص باصدار اللوائح المتعلقة بالملاحه في القضاة وغير ذلك من اللوائح التي يقتضيها حسن سير المرفق وتنفيذا لذلك صدرت لائحة البدلات والبعثات التي نصت في المادة ٥٦ منها على أن « يصرف للمرشد في حالة قبليه بارشاد اية يفيينة بوجه مرض وفقا لمقتضيات العمل ، سواء كانت حولة تلك السفينة أكثر أو أصغر من طبقة الحولة المحددة للمرشد . مكافأة الارشاد المبينة فيما يلي . . . واذا اضطر المرشد الى الانقطاع مؤقتا من العمل بسبب حادث يثبت رسميا وقوعه أثناء العمل أو لمرض وبأى أصابه بسبب العمل وثبت رسميا ، فيصرف له بدل مقابل نقد مكافآت الارشاد محتملا على أساس طبقة الحولة المدرج بها معدل ٧ مسون شهريا لمرشد القضاة و ٢٢ سفينة لمرشد البوغاز وتحسب فترة الفيلاب نسبيا باعتبار كل شهر مكونا من ٣٠ يوما . اما في حالة انقطاع المرشد من العمل بسبب مرض ثبت ثبوتا صحيا بمعرفة أطباء الهيئة فيجوز ، ابتداء من اليوم الثامن من انقطاعه عن العمل أى بعد غيبة سبعة أيام متوالية ، أن يحصل على بدل ، تعويضا عن فقد مكافآت الارشاد بنسبة ٢/٣ المكافأة المشار اليه في الفقرة السابقة . والمرشدون الذين عينوا في الهيئة في الفترة من ١٩٥٦/٧/٢٦ الى ١٩٥٨/٦/٣ تجد علاوة غلاء المعيشة الخاصة ببذل الارشاد لكل منهم من طبقة الحولة المحددة له في ١٩٥٧/٦/٣٠ ويستمر صرف هذا المجدد عن كل بدل ارشاد يتقاضاه المرشد حتى ١٩٦٨/١١/١٧ » .
١٩٦٠/٥/٢٤ مجلس القرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٧٠ من رئيس مجلس ادارة الهيئة بعد موافقة المجلس وتضمنت المباداة الأولى على أن « يصرف للمسيادة المرشدين ، والمطانة العاطرات ، والإنساع تعرض الملاحه البمدلات بالخواهد التانيية :

اولا : خلال فترة توقف الملاحه (١) يبيع السباده اليوسفين سبواء

من مرشدى القتال أو البوغاز أو ميناء السويس والذين يعملون بالهيئة قبل عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ بدلا تمويضا يعادل $2/7 \times 7$ بدلات ارشاد سفينة بالقناة كل حسب وظيفته . . » .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن بدل الارشاد أو مكافأة الارشاد المقرر بالمادة ٥٦ من لائحة البدلات المشار إليها جزء من مرتب المرشد يجرى حسابه بالنظر إلى ما يقوم به من عمليات الارشاد . ولا ينفي من هذا البديل المكافآت صفته كجزء من الأجر تغير مقدار ما يقبضه للمرشد تبعاً لاختلاف عمليات الارشاد التي يقوم بها بالزيادة أو النقصان . ولا يوجد ما يمنع قانوناً من أن يجسب جزء من الأجر على نحو ثابت ويحسب جزء منه على أساس متغير ، فذلك لا ينفي عن الأجر صفة الثبات والاستقرار . بها مما يؤكد صفة الثبات والاستقرار هذه أن المادة ٥٦ المشار إليها نصت على استمرار صرف البديل للمرشد حتى في حالة انقطاعه مؤقتاً عن العمل لحادث وقع له أثناء العمل أو لمرض ويأتى أصابه بسبب العمل أو لمرض ثبت صحياً بمعرفة أطباء الهيئة نفى هذه الحالة بصرف للمرشد ما يعوضه عن فقد البديل على أساس حددتها المادة المذكورة .

من حيث أن بدل الارشاد المقرر أصلاً بالمادة ٥٦ من لائحة البدلات المشار إليها لغناء العمل في أوقات الملاحة ، حل في محله في فترة توقف الملاحة في القناة بسبب عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ بدل تمويضي صدر به قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٧٠ بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة ، وقد استمر صرفه بانتظام وأطراد طيلة توقف الملاحة بالقناة . وكان استحقاقه هو كون العامل شاغلاً لوظيفة مرشد ، ومن ثم فهو يدخل في حساب الأجر الذي يستحقه شاغل هذه الوظيفة ، ولا يغير من طبيعة هذا البديل ما عساه يكون دافعا إلى تحفيزه . كما أنه قد توافق له من جهة الاستقرار واللبات فقد استمر يصرف له المبلغ طوال فترة توقف الملاحة بالقناة عقب عدوان ١٩٦٧ . وإذا كان توقف الملاحة في القناة ظاهراً مؤقتاً ، فإن ذلك لا يقلب البديل التكميضي إلى بدل يصرف بصفة عارضة ، ولا يجعله ناقداً للدوام والاستمرار ، فهو يصرف كل شهر ولا يتغير صفته من شهر إلى شهر ، والعرضية في .

«الأجر تعنى عدم الانتظام وعدم الاستقرار . وهذا المعنى غير قائم
لا فى صورة بدل الإرشاد ، ولا فى صورة البديل التعويضى الذى حل
محلها ، لأن البديل التعويضى ظل دائما بدوام توقف الملاحه ، ومستقرا
طوال استمرار ذلك التوقف . وكان مصدر الالتزام بصرف هذا البديل
هو التنظيم الذى وضعته هيئة القناة بالقرار رقم ٢٢٨ لسنة
١٩٧٠ لمواجهة حالة توقف الملاحه ، وكان باعث هذا التنظيم رعاية أحوال
العاملين بالهيئة خلال فترة القوة القاهرة التى أوجدها عدوان يونيو
سنة ١٩٦٧ ولئن كان توقف الملاحه فى قناة السويس ظرنا استثنائيا
على خلاف الأصل ، إلا أنه يشكل مدة قاهرة اعتد بها من يملك سلطة
التنظيم ، ورتب عليها حقوقا تصرف بانتظام وإطراد طالما وجد مناطقها
وقام سببها ، وذلك لأن المرشدين العاملين بهيئة القناة — ومنهم المدعى —
لم يمتنعوا عن العمل ، ولكن العمل هو الذى صار مستحيلا أو متعذرا
خلال فترة إغلاق قناة السويس على أثر عدوان عام ١٩٦٧ . ومن ثم يكون
الحكم المطعون فيه قد صانف صحيح القانون اذ قضى باعتبار
المرتب الذى يسوى على أساسه معاش المدعى شاملا لكفائة الإرشاد
ومما حل محلها من بدل تمويضى خلال فترة توقف الملاحه بقناة السويس .
ويكون الطعن فى هذا الشق من الحكم المطعون فيه غير قائم على
أساس سليم .

(طعن ٥١٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٣/٣/٢٠)

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

هيئة قناة السويس — مرشدون — المتح السنوية — مدى جواز
حسابها ضمن الأجر الذى تسوى على أساسه معاش المرشد —
مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص
بالتأمينات الاجتماعية والمادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة
١٩٥٩ الخاص بالعمل أنه يشترط لحساب المتح السنوية ضمن
الأجر الذى تؤدي عنه اشتراكات التأمينات أن تكون هذه المتحة مقررة

فى عقود العمل أو الأنظمة الأساسية — خلو نظام الهيئة مما يفرض صرف هذه المنحة بصفة منتظمة ومستقرة وثابتة — الأثر المترتب على ذلك : عدم حسابها ضمن الأجر — صدور قرار خاص كل سنة يؤكد عدم الالتزام بها أصلا وعدم خضوعها لنظام ثابت ، ودائم — أساس ذلك : الدائم لا يحتاج الى قرار خاص كل سنة .

ملخص الحكم :

أنه من طلب المدعى حساب المنحة السنوية التى كانت تصرف له ضمن الأجر الذى يسوى على أساسه معاش الشيخوخة ، فإنه طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية والمادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالعمل ، المشار إليها ، يشترط لحساب المنحة المذكورة ضمن الأجر الذى تؤدي عنه اشتراكات التأمينات الاجتماعية أن تكون هذه المنحة مقررة فى عقود العمل أو الأنظمة الأساسية ولم يوجد فى الأنظمة الأساسية لهيئة قناة السويس ما يفرض صرف هذه المنحة بصفة منتظمة ومستقرة وثابتة ، بل على العكس من ذلك ووفق اقرار المدعى ذاته ، فإن صرفها فى كل عام كان يتم بمقتضى قرار من مجلس إدارة هيئة قناة السويس ، وتجدد القرار سنويا معنى عدم الالتزام بها أصلا لنظام ثابت ودائم ، فالثابت والدائم لا يحتاج الى قرار خاص كل عام . ومن ثم يكون ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من عدم وجود نظام ثابت لاعطاء هذه المنحة سلبيا مطابقا للقانون ويكون الطعن فى هذا الشق من الحكم المطعون فيه غير قائم على أساس سليم كذلك . .

ومن حيث أنه من طلب المدعى حساب بدل الإرشاد التعويضى الداخلى فى الأجر الذى يسوى على أساسه معاش الشيخوخة بواقع بدل الإرشاد عن سبع سفن شهريا بدلا من ٢/٢ x ٧ بدلات إرشاد فحسب فإن قرار رئيس مجلس إدارة هيئة قناة السويس رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧٠ الصادر فى ١٩٧٠/٥/٢٤ هو الذى قرر البذل التعويضى بواقع ٢/٢ x ٧ بدلات إرشاد سفن ، أما قبل ذلك فلم تكن المادة ٦٦

من لائحة البدلات المعمول بها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٩ تقرر
أن يدل من هذا القبيل تعويضاً عن توقف الملاحنة بسبب عدوان يونية
عام ١٩٦٧ مقرر رئيس مجلس إدارة هيئة القناة رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٧٠
هو الذى طبق على حالة المدعى ، وهو قرار صحيح لأنه استند الى
موافقة مجلس إدارة هيئة قناة السويس بجلسته السابعة لعمام
١٩٧٠/٦٩ بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٢ حسبما اثبت فى ديباجة ذلك القرار ،
وبذلك يكون طعن المدعى على الحكم فى هذا الخصوص على غير سند
من القتلون .

ومن حيث أن المادة ٧٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار
اليه نصت على أن « تربط المعاشات والتعويضات التى تستحق وفقاً
لاحكام هذا الباب (الباب السابع فى تأمين الشيخوخة والعجز
والوفاة والتأمين الأضافى ضد العجز والوفاة) على أساس متوسيط
الاجر الشهورى الذى سدد منه الاشتراك خلال السنتين الأخرتين أو
مدة الاشتراك فى التأمين ان قلت عن ذلك .. » فان المدعى يستحق أن
يربط معاشه على أساس متوسط مجموع راتبه المقطوع والبدل التعويضى
المنصوص عليه بالقرار ٢٣٨ لسنة ١٩٧٠ سالف الإشارة خبال
السنتين الأخرتين من خدمته من (١٩٧٢/٦/٣٠ الى ١٩٧٤/٦/٣٠)
وما يترتب على ذلك من آثار ، على أن يسدد الى هيئة التأمينات الاجتماعية
ما يخصه من المقررات طبقاً للهيئة (٧٥ بند ٢) من القانون رقم ٦٣
لسنة ١٩٦٤ حقاً تقاضيه من بدل الارشاد المتصوص عليه فى
المادة ٥٦ من لائحة البدلات ، والبدل التعويضى المنصوص عليه فى
القرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٧٠ كل فى المجال الزمنى لاستحقاقه .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمصاريف الدموى ، فإنه لما كانت
المادة ١١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تلزم
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الوفاء بالتزاماتها المقررة كالمادة
بالنسبة أن تسرى عليه احكام القتلون ولو لم يتم صاحب العمل
بالاشتراك منهم فى الهيئة نظراً لحظها فى الرجوع عليه بالاشتراكات
المقررة وموالت تأخيرها ، وتعود الهيئة عن تسوية مجلس المدعى على
النحو الصحيح واتباعها لمنح هيئة القناة وتأمين الاجر المتخطى

اساسا لحساب الاشتراكات يعد نكولا من جانبها من الالتزام المقرر
فى المادة ١١٣ المشار اليها لا ينفى اداعاؤها عدم اخطارها ببذل
الارشاد الذى يناهضه اتفاقها مع هيئة القنساء حول تطبيق
القانون على العاملين فيها الذى تم بعد خلاف اضطرر بين الهيئتين
حول مبدأ خضوع الهيئة المذكورة لقانون وتحديد الأجر الذى يتخذ
اساسا لحساب الاشتراكات .

فان الحكم المطعون فيه يكون قد التزم جانب القانون اذ قضى
بالزام تلك الهيئة بمضامنة مع هيئة قناة السويس مصاريف الدعوى .

(طعن ٥١٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

الأجر الذى يخضع لخصم اشتراك التامينات الاجتماعية فى حالة
الجمع بين المعاش والرتب - الأجر ما يعطى للعامل مقابل ما يؤديه من
عمل - المعاش لا يصدر ان يكون ايرادا عن مدة سابقة ولا يصرف
مقابل العمل الذى يؤدي لرب العمل وهو بهذه المثابة لا يتخرج تحت
وصف الأجر ولا يدخل فيه - قواعد الجمع بين الرتب والمعاش ليس
من شأنها ان تغير طبيعة المعاش وتجعله جزءا من الأجر - التشريعات
المعمول بها فى الفترة منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٧ مستقرة على
التفرقة بين المعاش والرتب - التفرقة بين وقف المعاش عند الاستخدام
وبين الجمع بين المعاش وما يتقرر من رتب .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قانون التامينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة
١٩٦٤ تنص على انه « فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالأجر : الأجر
المفترض عليه فى قانون العمل » ، وواضح من هذا النص ان قانون

التأمينات الاجتماعية أحال في تعريفه للأجر الى قانون العمل ، ويقضى القانون الآخر في مادته الثالثة بأنه يقصد بالأجر كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه . . . ، ويبين من ذلك أن ثمة شرطا أساسيا يجب توافره في الأجر وهو أن يعطى للعامل لقاء ما يؤديه من عمل .

ومن حيث أن المعاش لا يعدو أن يكون إيرادا عن مدة سابقة ولا يصرف لقاء العمل الذي يؤدي لدى رب العمل فمن ثم فأنه بهذه المثابة لا يندرج تحت وصف الأجر ولا يدخل فيه وإنما يصرف لصاحبه أعبالا لأحكام قوانين أخرى ولأسباب بعيدة عن عمله الجديد لدى رب العمل ، وإذا كان هذا المعاش يدخل في الاعتبار عند تحديد الأجر فالمراد في ذلك الى ما اقتضته إرادة المشرع عند تحديده لقواعد الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش ، وليس من شأن هذه القواعد أن تغير طبيعته المعاش وتجعله جزءا من الأجر بل يظل مع تطبيقها محتفظا بخاصيته كإيراد عن مدة سابقة .

ومن حيث أنه يبين من استقراء قوانين المعاشات المتعاقبة أنها كانت قد استقرت على مبدأ عام هو أنه إذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة - أوقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه ، أي أن الاستخدام يُظهِرُ أَجْرًا أَيَا كَانَ مَقْدَارُهُ أو طبيعته (راتب أو مكافأة) كان يترفع عليه بقوة القانون إبقاء كامل المعاش أيا كان مقداره أو طبيعته (مبدئي وعسكري أو اجتماعي) ، ولقد ظل هذا المبدأ على إطلاقه حتى صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة والمعاش المستحق قبل التعمين فيها وإجاز الجمع بين المعاش ومرتب الوظيفة الجديدة أيا كان مقدار كل منهما وذلك بقرار من الوزير المختص ، فإذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه الموظف قبل اعتزال الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على مائة جنيه في الشهر ، فيصدر قرار الترخيص بالجمع من رئيس الجمهورية . ثم تقرر جواز الجمع بين المعاش والمرتب (أو المكافأة) بموجب نص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات

لوظفى الدولة ومستخدميه ومعالها المدنيين ، والمساكنين ٨٦ ، ١١٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ، والمادة ١ من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٤ ، والمادة ١٠٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية ، والقرار الجمهورى رقم ٣٦٢١ لسنة ١٩٦٤ ، ويلاحظ من استقراء أحكام الجمع (سواء كان وجوبيا أو جوازيا) الواردة فى هذه التشريعات انها لم تشترط للرتب أو المكافأة حدا أقصى لا يتجاوزه أو حدا أدنى لا يقل عنه وانما تختلف السلطة التى تجيز الجمع تبعا لمقدار المعاش أو المكافأة .

ومن حيث انه يبين مما تقدم أن التشريعات المعمول بها خلال الفترة محل استطلاع الرأى منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٧ — مستقرة على التفرقة بين المعاش والرتب أو المكافأة سواء عند تناضى كامل المعاش أو عند الجمع بينه وبين الرتب أو المكافأة بالكامل أو جزئيا وفى حدود قصوى محددة تشريعا وسواء كان هذا الجمع جوازيا فى كل حالة على حدة أو وجوبيا فى حالات عامة كمن انتهت خدمتهم بسبب الاصابة أثناء الخدمة أو المهليات الحربية (القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٤ والمادة ١١٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤) .

ومن حيث أن الثابت فى خصوص الحالة المعروضة أن اللواء متقاعد كان يتقاضى من المؤسسة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة مكافأة مقدارها ستين جنيها خلال المدة من ١٩٦٣/٥/٢٣ حتى ١٩٦٤/٣/٢٢ — ثم أصبحت هذه المكافأة ٤٠ جنيها و ٣١ مليا من التاريخ الأخير حتى ١٩٦٧/١٢/٣١ فمن ثم فإن الاشتراك فى التأمينات الاجتماعية يجب أن يحسب على أساس هذه المكافأة وحدها ولا مجمل للقول بأن المعاش الذى كان يتقاضاه السيد المذكور يعتبر جزءا من أجره ولو كانت تصرفه جهة العمل — إذ أن ذلك سيؤدى الى الخلط بين نظامين قانونيين مختلفين : الأول هو وقف المعاش بالكامل عند الاستخدام فى بعض الجهات وهذا النظام قائم منذ عام ١٩٠٩ ، والثانى هو نظام الجمع بين المعاش وبين ما يتقرر من رتب أو مكافأة نظير العمل ايا

كانت المعايير التى تتبع لتحديد المرتب أو المكافأة ولقد استقر هذا النظام فى مصر منذ عام ١٩٥٧ وحتى الآن .

وبناء على ما تقدم فإن اجازة الجمع بين المعاش والمكافأة للسيد منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٧ لا يجعل من المعاش الذى يتقاضاه السيد المذكور جزءا من الأجر الذى يخضع لخصم اشتراكات للتأمينات الاجتماعية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى حساب الاشتراك فى التأمينات الاجتماعية على أساس المكافأة التى كان يتقاضاها السيد المذكور من المؤسسة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة وليس على أساس مجموع المعاش والمكافأة اللذين كانا يصرفان له .

(فتوى ١٢٤ - فى ١٩٧٣/١/٣٠)

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

خدم المدارس الخاصة — الإعانة التى تنفعها وزارة التربية والتعليم لهم — اعتبارها جزءا من الأجر تتحمل الوزارة عنه قيمة اشتراك هيئة التأمينات الاجتماعية .

بإخصى الفتوى :

أن المادة ٥٦ من القرار الوزارى رقم ٢٠ الصادر فى ١٧ من مارس سنة ١٩٥٩ فى شأن اللائحة التنفيذية لقانون التعليم الخاص رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن تقوم المديرية التعليمية بإداء مرتبات خدم المدارس الخاصة المجانية الممثلة اليهم مباشرة خصما من إعانة التموين المستحقة للمدرسة — وأنه نظرا لاضطراب بعض أصحاب المدارس فى تحديد مرتبات هؤلاء العمال ورغبة فى تحسين حالتهم أصدرت وزارة التربية والتعليم كتابها الذورى رقم ٣٢ فى ٨ من فبراير سنة ١٩٦٠ بالا يقل مرتب الخادم بالمدرسة الخاصة من ٣ جنيه شهريا عند التعيين يزداد كل سنتين

بمقدار ٢٥٠ مليا حتى يصل أجره الى ٤ جنيه شهريا - ونظرا لأن هؤلاء العمال قد تقدموا بشكاوى متعددة لهذه الوزارة من قلة مرتبتهم التي يتقاضونها من اصحاب المدارس الخاصة المجانية خصوصا من اعانة التعويض حيث يلتصون مساواتهم بنظرائهم في المدارس الرسمية - وقد رأت الدولة رعاية منها هؤلاء العمال وحرصا على مصلحتهم ان تضح في اعتبارها الاول الاهتمام بشأنهم والدرجت وزارة التربية والتعليم في ميزانيتها للسنة المالية ١٩٦٥/٦٤ مبلغا قدره ١١٠٠٠٠ جنيه لتخصيص حلالهم وقررت تكملة مرتب كل عامل بالمدارس المذكورة الى سبعة جنيهات شهريا لمن يقل مرتبه عن ذلك وبحيث لا يتجاوز قيمة التكملة اربعة جنيهات في الشهر اما من بلغ مرتبه سبعة جنيهات في الشهر أو تزيد من ذلك فيبقى مرتبه الحال ولا تتحمل ميزانية الدولة اية زيادات بالنسبة اليه - وعلى أن تصرف تكملة المرتبات المستحقة من ميزانية المديرية من بند ١٢ بصنة اعانة شهرية وذلك اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ أو من تاريخ التعيين لمن يكون قد عين بعد هذا التاريخ (كتاب الإدارة العامة للتفتيش الإداري بوزارة التربية والتعليم رقم ٨٠٤٥٣ المؤرخ ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦٥) .

ولما كانت المادة الاولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ قد نصت على أنه في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالأجر الاجر المنصوص عليه في قانون العمل . وتنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه يقصد بالأجر في تطبيق احكام هذا القانون كل مايعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا اليه جميع العلاوات ايا كان نوعها وعلى الأخص المبالغ التي اوردتها المادة الثالثة في فقراتها الثلاثة ومن بينها كل منحة تعطى للعامل علاوة على الاجر وما يصرف له جزاء امانته أو كفاحته وما شابه ذلك اذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو الانظمة الاساسية للعمال أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الاجر لا تبرعا .

ولما كانت المبالغ التي يتبضها العامل لقاء عمله سواء اكان مصدرها صاحب العمل أم غيره تعتبر اجرا طالما انها تؤدي اليه بمقابل العمل

موضوع المقترح - وعلى ذلك فإن ما يتقاضاه خدم المدارس الخاصة الأجنبية المعلقة لقاء عملهم يعتبر أجرا سواء أدى اليهم خصما من الاعانة المقررة أم أدى اليهم من الاعتماد الذى أدرجته وزارة التربية والتعليم في ميزانيتها عن السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ .

ولما كانت الدولة تؤدي مباشرة جزءا من مرتبات هؤلاء الخدم خصما من ميزانية وزارة التربية والتعليم بقصد تخفيف الأعباء المالية على أصحاب المدارس الأجنبية المعانة وأن هذه الوزارة تتحمل باشتراكات هيئة التأمينات الاجتماعية عن الجزء من الأجر الذى التزمت بإدائه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للتقوى والنشر إلى اعتبار هذه الاعانة جزءا من الأجر والوزارة هى التى تتحمل باشتراكات هيئة التأمينات الاجتماعية .

(نتوى ٥٦١ - فى ١٠/٥/١٩٦٧)

ثانياً — مدى الامادة بقانون التامينات الاجتماعية :

(١) من يسرى عليهم قانون التامينات الاجتماعية •

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

انقاع العمال الموسمين بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار
قانون التامينات الاجتماعية — أساس ذلك أن مدى الملتحقين ٢ ، ٦٤ من
قانون التامينات الاجتماعية أن أحكامه تسرى على العاملين المستظمين
الموسمين وعمال الشحن والتفريغ فيما عدا الأحكام الخاصة بالتأمين
ضد البطالة فانها لا تسرى عليهم — قرار التفسير رقم ٢ لسنة ١٩٧٢
في أعمال عرضية أو مؤقتة وعلى عمال المقاولات وعمال الترحيل والعمال
الصادر من المحكمة العليا بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٧٢ يؤكد هذا
النظر •

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من قانون التامينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤
المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ تقضى بأن « تسرى أحكام هذا
القانون على جميع العاملين وكذا المستزجين منهم كما يسرى على
العاملين من أعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية ويستثنى من الخضوع
لأحكام الثبات الآتية :

١ — العاملون في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات
الإدارة المحلية المنتظمين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات •

٢ — العاملون في الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص •

٣ - خذم المنازل .

وتنص المادة ٦٤ الواردة في الباب السادس من هذا القانون الخاص بالتأمين ضد البطالة على أن « تسرى أحكام هذا الباب على العاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون فيما عدا الفئات الآتية :

(١) العاملون الذين يستخدمون في أعمال عرضية ومؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال التراحيل والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ .

(٢) أفراد أسرة صاحب العمل .

(٣) خذم المنازل ومن في حكمهم .

(٤) العاملون الذين جاوزوا سن الستين .

ويجوز لرئيس الجمهورية بقرار يصدره تنظيم شروط وأوضاع انقطاع المصروفات المشرك إليها بزياد هذا التأمين على أن يبين في هذا القرار طريقة احتساب المجهود بالنسبة لهم .

ويؤدى المادتان السابقتان أن أحكام قانون التأمينات الاجتماعية سالف الذكر تسرى على العاملين المستخدمين في أعمال عرضية أو مؤقتة وعلى عمال المقاولات وعمال التراحيل والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ ، فيما عدا الأحكام الخاصة بالتأمين ضد البطالة فأنها لا تسرى عليهم ، ويجوز لرئيس الجمهورية بقرار يصدره تنظيم شروط ولوائح انتفاع الفئات المشرك إليها بزياد هذا التأمين .

وما يؤكد هذا النظر أن المحكمة العليا أصدرت بجلستها المنعقدة في أول أبريل سنة ١٩٧٢ قرار التفسير رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ وقضت فيه « بأن منطلق تطبيق أحكام قانون التأمين والمصالحات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصائرين بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على العاملين المتخصصين في المدة الأولى من هذا القانون أن تقوم العلاقات التي تربطهم بجهات الإدارة على أساس لائحية ، أما العمال المؤقتون والموسميون والعرضيون الذين لا يعمنون على وظيفة ذات

فئة بالميزانية وتنتهى علاقاتهم بالزلق بانتهاء الاعمال التى يكلفون بها ولا تقوم علاقاتهم بجهات الادارة على أسس لائحية فانهم ينتفعون بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ دون القانون رقم .هـ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انتفاع العمال الموسمين بوزارة الصحة بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

(ملك ٢٢٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧)

قاعدة رقم (٨١)

المبحث :

العمالون فى اعمال عرضية او مؤقتة وعمال المقاولات وعمال التراجيل والعمال الموسميون وعمال الشحن والتفريغ — القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية — سريان احكامه على العاملين بمحطات الفريلة التابعة للادارة العامة للتقوى بوزارة الزراعة فيما عدا الاحكام الخاصة بالتأمين ضد البطالة — التزام وزارة الزراعة بالإشتراك عنهم فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقا لاحكام القانون المذكور .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تضى بسريان احكامه على جميع العاملين وكذا المتدرجين منهم فيما عدا الفئات الآتية :

١ - العاملون فى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية المنتظمين بأحكام قوانين التأمين والمنفصلات .

٢ — العاملون في الزراعة الا يميأ يرد به نص خاص .

٣ — خدم المنازل .

وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن « تلتزم الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية بعلاج المصلين من العاملين فيها وينفع التعويضات المقررة لهم وفقاً لأحكام الباب الرابع من هذا القانون أو أي قانون أفضل للمصاب » .

وتنص المادة ٦٤ الواردة في الباب السادس من هذا القانون الخاص بالتأمين ضد البطالة على أن « تسرى أحكام هذا الباب على العاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون فيما عدا الفئات الآتية :

(١) العاملون الذين يستخدمون في أعمال عرضية ومؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال التراحيل والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ .

(ب) أفراد أسرة صاحب المنزل .

(ج) خدم المنازل ومن في حكمهم .

(د) العاملون الذين جاوزوا سن الستين .

ويحوز لرئيس الجمهورية بقرار يصدره تنظيم شروط وأوضاع انتفاع الفئات المشار إليها بزمياً هذا التأمين على أن يبين في هذا القرار طريقة حساب الأجر بالنسبة اليهم » .

ومن حيث أن المادة الثانية من قانون العمل الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن « يقصد بالعمال كل فكر أو أنثى يعمل لقاء أجر مهما كان نوعه في خدمته صاحب عمل وتحت سلطته أو إشرافه » .

ومن حيث أن مؤدى المواد السابقة الذكر أن أحكام قانون التأمينات الاجتماعية سالف الذكر تسرى على العاملين المستخدمين في أعمال عرضية أو مؤقتة وعلى عمال المقاولات وعمال التراحيل والعمال الموسمين

ومعمال الشحن والتفريغ فيها عدا الأحكام الخاصة بالتأمين ضد البطالة فانها لا تسرى عليهم ويجوز لرئيس الجمهورية بقرار يصدره تنظيم شروط وأوضاع انتفاع الفئات المشار إليها بمزايا هذا التأمين .

ومن حيث أن الثابت من صورة عقد توريد أنصار لمحطات الغريلة أن متعهد توريد الأنصار يلتزم بتوريد العدد الكافي من الأنصار اللازمين من الجنسين يوميا طوال مدة سريان العقد لسد حاجة العمل بمحطة الغريلة على أساس أجر يومي للتفرس محدد بالعقد وذلك في مقابل حصول المتعهد على عمولة من الإدارة العامة للتقاوى بوزارة الزراعة تحدد بواقع نسبة مئوية من مجموع أجور العمال الموردين من قبله .

ومن حيث أن علاقة العمل لا تتوافر بين هؤلاء العاملين وبين مقاولي توريد الأنصار الذين يقتصر دورهم على مجرد توريدهم نظير حمولة تقدر بنسبة معينة من مجموع أجورهم التي تلتزم الإدارة العامة للتقاوى بوزارة الزراعة بأدائها ويقوم المقاول بتسليمها للعمال نيابة عنها — وليس للمقاول أية سلطة إشرافية على عمل هؤلاء العمال .

وما دام أن هؤلاء العمال يعملون في خدمة الإدارة العامة للتقاوى بوزارة الزراعة ويخضعون لسلطانها وإشرافها وما دام أنهم عند مباشرتهم للأعمال المطلوبة إليهم بتلك المحطات لا يعتبرون من العاملين في الزراعة المستثنين بمقتضى المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية سالف البيان فانهم يعتبرون من الفئات المنتفعة بأحكام هذا القانون عند تأمين البطالة ويتعين على وزارة الزراعة الاشتراك عنهم في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقا لأحكامه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العاملين بمحطات الغريلة التابعة للإدارة العامة للتقاوى بوزارة الزراعة يخضعون لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

ويتعين على وزارة الزراعة الاشتراك عنهم في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقا لأحكام القانون المذكور .

(ب) من لايسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية :

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

العاملون في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية المنتظمون بأحكام قوانين التأمين والمعاشات لا يخضعون لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — لا يغير من ذلك اعارتهم الى إحدى الجهات التي يخضع العاملون فيها للقانون المذكور — عدم استحقاقهم مكافأة نهاية الخدمة عن مدة الاعارة .

ملخص الفتوى :

المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية. الصادرة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ استلقت من تطبيق أحكامه فئات من بينهم العاملون في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية المنتظمون بأحكام قوانين التأمين والمعاشات .

وهذا النص إذ قضى بعدم سريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على العاملين في الحكومة المنتظمين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات ، انبأ عنهم بوصفهم هذا حتى لو تمت اعارتهم الى إحدى الجهات التي يخضع العاملون فيها لقانون التأمينات الاجتماعية إذ يظل هذا الوصف على الرغم من ذلك قائما بهم طالما أن مبيعة الاعارة تدفيل في المدة المحسوبة في معاشهم ونفقا لأحكام قانون التأمين والمعاشات وتتهم الجهة الممار اليها بانتطاع الاشتراكات والاقساط المقررة في القانون الآخر وتتحمل بالحصة التي تلتزم بها الخزانة العامة بالتطبيق للموافيق ١٨ ، ٧٥ من قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

ومضلا عن ذلك فلن قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون

رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لم يجز للعاملين في الحكومة من سرت عليهم، أحكام الفصل الخاص بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء الجع بين نظله ونظام معاشات أجبر مقرر لهم اذ نصت المادة ٥٥ من هذا القانون معلة بالتأمين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على انه « مع مراعاة احكام المادة ٢ من هذا القانون تسرى احكام هذا الفصل (الفصل الثاني — تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء ..) على مستخدمى وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية ، ما لم يكن لهم وقت العمل بهذا القانون نظام معاشات افضل » .

وهذا النص وان انصرف الى المستخدمين والعمال دون الموظفين في ظل التسرعة التى كانت قائمة بينهم من الاستفادة من خلوه من تقرير الحكم ذاته بالنسبة الى الموظفين ومن مفهوم مخالفته ان نظام التأمينات الاجتماعية لا يسرى عليهم لوجود نظام تأمين ومعاشات افضل مقرر لهم .

وقد حرص كل من قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وقانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على ان ينظم كل منهم كيفية حساب مدة الخدمة السابقة المحسوبة في المعاش وفقا للقانون الاخر تنظيها من شأنه لا يجمع العامل بين المعاش المستحق وفقا لقوانين التأمين والمعاشات الحكومية والمعاش المستحق وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية . (المادة ٤٢ من قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والمادة ٨٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ان العاملين في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية المنتفعين باحكام قوانين التأمين والمعاشات لا يستحقون بكافة نهاية الخدمة عند اعارتهم الى إحدى شركات القطاع العام .

(فتوى ١٠٦١ - في ١٦/١٠/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

امتناع سريان قوانين التأمين والمعاشات الحكومية على العاملين
بمؤسسة ضاحية مصر الجديدة - أساس ذلك ان هذه المؤسسة
ميزانيتها مستقلة لا ملحقه كما انه لم يصدر قرار جمهورى يضم هذه
المؤسسة الى المتضمنين باحكام هذه القوانين - خضوع هؤلاء العاملين
لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

لما كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين
والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين قد نص فى المادة
الاولى منه على ان ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات للفئات الآتية :

(أ) موظفى ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين المربوطة مركاتهم
أو أجورهم أو مكافآتهم فى الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقه
بها أو فى ميزانيات الهيئات التى انتضمت بقانون التأمين والمعاشات .

(ب) موظفى ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة التى
تطبق نظام موظفى الدولة .

(ج) موظفى ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة الأخرى
الذين يصدر بانتقامهم بأحكام هذا القانون قرار من وزير الخزانة .

ونصت المادة الثانية من هذا القانون على أن « موظفى الهيئات
والمؤسسات العامة المشار إليها فى البندين ب ، ج من المادة السابقة
الذين كانوا قبل تعيينهم بها معاللين بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩
أو بأحد قوانين المعاشات العسكرية يعاملون أثناء مدة خدمتهم بالمؤسسة
بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ » وعلى ذلك فان شرط الانتساع
بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لن يسبق معالمتهم بقوانين المعاشات العسكرية
هو أن تكون المؤسسة التى يعمل بها الموظف مما ذكر فى الفقرتين ب ، ج

المشار إليهما وقد ثبت مما تقدم أن مؤسسة ضاحية مصر الجديدة لا تتغير بنظام موظفى الدولة كما أنه واضح عن كتاب وزارة الخزانة رقم ٢٩٤ المؤرخ ١٩٦٧/٥/١٥ أنه لم يصدر قرار من وزير الخزانة بانتفاع العاملين بها ، بأحكام قانون المعاشات وبالتالي يسرى على العاملين بالمؤسسة المذكورة قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى نص فى المادة الثانية على أن « تسرى أحكام هذا القانون على جميع العاملين فيها عدا الفئات الآتية :

١ — العاملين فى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية المنتفعين بأحكام قانون التأمين والمعاشات .

(فتوى ١١ — فى ١٩٦٨/١/٧)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

الجمعيات التعاونية الإنتاجية المشكلة وفقا لأحكام القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية — لا تعتبر صاحبة عمل بالنسبة لأعضائها كما أنهم بالنسبة للجمعية ليسوا عمالا يعملون لقاء أجر فى خدمة صاحب العمل وتحت سلطته أو إشرافه — أثر ذلك من أعضاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية فى ممارستهم لحرفهم وحصولهم على نتائج عملهم فى هذه الحرف لا يعتبرون من العاملين فى هذه الجمعيات فلا تسرى عليهم أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ما لم يصدر بذلك قرار من رئيس الجمهورية. وفقا للمادة الثانية من هذا القانون .

ملخص الفتوى :

يبين من مذكرة المؤسسة المصرية العامة للتعاون والإنتاج والصناعات الصغيرة : « أنه إسند لها الإشراف على الجمعيات التعاونية الإنتاجية به . يكفل لها الاستقرار والبعد عن الاستغلال وتوفر المعونة الفنية والمالية —

« وقد تأسست المؤسسة وتسجيل الجمعيات التعاونية المذكورة وتم النشر عنها في الوقائع المصرية وقد نصت النظم الداخلية لهذه الجمعيات على أن مدتها غير محددة تبدأ من تاريخ النشر عنها في الوقائع المصرية ، وأوجه النشاط التي تباشرها هي توريد احتياجات الأعضاء من الخبثات والمعدات والآلات الحديثة وقطع الغيار اللازمة لمباشرة نشاطها وإقامة المصانع التعاونية وإتلاك وسائل الإنتاج المختلفة وإدارتها وتشغيلها وصيانتها وتصريف منتجات الأعضاء تعاونيا وتلك المنشآت ووسائل النقل اللازمة لذلك والقيام بأعمال الاقتراض والإقراض وقبول الودائع اللازمة لتنفيذ هذه الأغراض » . كما نص على أن تتعامل مع أعضائها فقط ولكن يجوز لها على سبيل الاستثناء — أن تتعامل مع الغير في المسائل الآتية :

١ — قبول الودائع .

٢ — تأجير الآلات .

٣ — بيع ما ينفيش عن حاجتها بسعر السوق .

٤ — إلقاء الخدمة إذا كانت بعد كفاية الأعضاء .

وإن هذه الجمعيات مكونة طبقا لأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية وأنها تقوم بمباشرة أنشطتها في إحدى الصور الآتية :

أولاً : جمعيات تضم لصاحب حرف يتكبرون وسائل الإنتاج ويعملون لحسابهم في محلاتهم الخاصة ويأمنونهم وتبذلهم الجمعية بمستلزمات الإنتاج وتعمل على تسويق منتجاتهم .

ثانياً : جمعيات تقيم لأعضائها ورشاً مجهزة يعملون فيها لحسابهم وتنزل الجمعية توفير مستلزمات الإنتاج ويتقاضى كل منهم مبالغاً مقابل إنتاجه يعتبر في حقيقته جزءاً من العائد الذي يوزع عليهم في نهاية العام طبقاً لأحكام قانون التعاون للذين يخضع أعضاء المزارعين المملوكة

الجمعية وتحديد قيمة الموائد الذى يجب توزيعه على الاعضاء
في ختام السنة المالية لها .

ثالثا : جمعيات المغاوله على العمل التى تتولى تنفيذ عمليات ننية
او يدوية معينة وهذه الجمعيات تقوم بالتعاقد مع الهيئات والاشفراد
الذين يرتبط مصالحهم بهذه الاعمال التى يمارسها أعضاء هذه الجمعيات
ثم تقوم الجمعية بتوزيع وتنسيق هذه الاعمال بين أعضائها بما يكفل
عدالة توزيع العمل بينهم .

وان هيئة التأمينات الاجتماعية لم تطالب جمعيات النوع الاول
بالتأمين على أعضائها وانما طالبت الجمعيات التى من النوع الثانى والثالث
بالتأمين على أعضائها .

ومن حيث ان المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤
تنص على ان تسرى احكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا المتدربين
منهم فيما عدا الفئات الآتية :

١ —

٢ — من

٣ —

ولرئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العمل وبعد موافقة
مجلس الادارة ان يصدر قرارا بىريان احكام هذا القانون على الفئات
الآتية كلها او بعضها ويبين هذا القرار شروط وأوضاع الانتفاع بالتأمينات
الاجتماعية وطريقة حساب الاجور والمزايا بالنسبة الى هذه الفئات .

١ —

٢ — المشتغلون في منازلهم لحساب صاحب العمل .

٣ — ذوو المهن الحرة والمشتغلون لحسابهم وأصحاب الحرف .

٤ — أصحاب الاعمال انفسهم .

ومن حيث أن المادة الأولى من قانون العمل الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه يقصد بصاحب العمل كل شخص طبيعى أو اعتبارى يستخدم عمالا أو عمالا لقاء أجر مهما كان نوعه .

وإن المادة الثانية من هذا القانون تنص على أنه يقصد بالعامل كل ذكر أو أنثى يعمل لقاء أجر مهما كان نوعه فى خدمة صاحب عمل وتحت سلطته أو إشرافه .

ومن حيث أن الجمعيات التعاونية المشكلة وفقا للقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون الجمعيات التعاونية لا تعتبر صاحبة عمل بالنسبة لأعضائها كما أنهم بالنسبة للجمعية ليسوا عمالا يعملون لقاء أجر فى خدمة صاحب العمل وتحت سلطته أو إشرافه — وعلى ذلك فإن أعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية فى ممارستهم لحرفهم وحصولهم على ناتج عملهم فى هذه الحرف لا يعتبرون من العاملين فى هذه الجمعيات فلا تسرى عليهم أحكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية ما لم يصدر بذلك قرار من رئيس الجمهورية وفقا للمادة الثانية من هذا القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا تسرى على أعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية بالنسبة لناتج عملهم من حرفة ما لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية وفقا للمادة الثانية من هذا القانون .

(فتوى ٤٥١ — مى ١٩٦٨/٥/٧)

ثالثا — الزامية قانون التأمينات الاجتماعية على من
يسرى عليهم وبالكيفية التى نص على التزامهم بها

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

إذا كان المؤمن عليه طبقا لحكم المادة ٨٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد طلب حساب مدة خدمته السابقة ضمن مدة خدمته المحسوبة فى المعاش وظل يؤدى المبالغ المستحقة عليه على أقساط فقد اضحى ملتزما بسداد هذه الأقساط مقابل حساب هذه المدة ضمن مدة خدمته المحسوبة فى المعاش — يترتب على ذلك أنه لا يجوز التعلل بمدا ذلك من أداء هذا الالتزام .

ملخص الفتوى :

وبالنسبة لمدى جواز إعفائه من خصم احتياطي المعاش فإن المادة الرابعة من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وتقبلها المادة الرابعة من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نصت على أن يكون التأمين فى الهيئة ونقا لأحكام هذا القانون الزايبا بالنسبة الى جميع أصحاب الأعمال والعاملين لديهم ، وهى فى ذلك تقضى بجعل التأمين فى الهيئة بالنسبة لمن ينطبق عليهم أحكام هذا القانون إجباريا فلا يعفى منه شخص من الخاضعين لأحكامه إلا بنص خاص يقرر مبدأ الإعفاء أو الاستثناء ، ومن ثم فانه أمام صراحة هذا النص لا يجوز إعفاء المؤمن عليه من خصم الاشتراكات المقررة بموجب هذا القانون .

ومن حيث أن المادة ٨٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تقضى بأنه « يجوز حساب مدد الخدمة السابقة فى الحكومة أو الهيئات أو

المؤسسات المالية أو الشركات أو المهن الحرة المنظمة بقوانين ولوائح ضمن المدة المحسوبة في المباحث ونقلا لأحكام هذا القانون بشرط أن يؤدي المؤمن عليه مبلغ تحسب ونقلا للجداول المشار إليها بالفترة الثانية . وتؤدي هذه المبالغ إما دفعة واحدة أو في أقساط ونقلا للقواعد التي يحددها قرار رئيس الجمهورية المشار إليه » .

ومن حيث أن المؤمن عليه في الحالة المعروضة قد طلب حساب مدة خدمته السابقة ضمن مدة خدمته المحسوبة في المعاش ونقلا لأحكام هذا القانون وظل يؤدي المبالغ المستحقة عليه على أقساط قيمة كل قسط منها ١٥ جنيهها على النجوى الموضح بالأوراق نقد أضحي ملزما بسداد هذه الأقساط مقابل حساب هذه المدة ضمن مدة خدمته المحسوبة في المعاش ولا يجوز له التخلل بعد ذلك من أداء هذا الالتزام .

وتأسيسا على ما تقدم فإنه لا يجوز إعفاؤه من سداد اشتراكات التأمين عن المدة السابقة كما لا يجوز رد حصة صاحب العمل السابق سدادها .

(فتوى ٥١٠ - لى ١٧/١١/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

طبقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يتحمل كل من المالك وصاحب النقل حصته في اشتراكات التأمينات الاجتماعية المستحقة عن مدة الإجازة دون أجر المرخص بها للمالك لرافقة زوجته أو للعمل في الخارج - أساس ذلك أن المشرع تولى بنصوص محددة وصريحة توزيع أعباء الشركات التأمينات الاجتماعية بين أصحاب الأعمال والمالين لديهم بنسب متفاوتة بحسب نوع التأمين وجعل من ذلك أصلا عاما بمقتضاه لا يحق بغير نص خاص تحميل أحد الطرفين بحصة الآخر في هذه الاشتراكات وبالنسبة للمالين بالذات حظر تحميل

العاملين بأى نصيب فى نفقات التأمين الا فيها ورد به نص خاص ورتب على مخالفة هذا الحظر جزاء جنائيا .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٤) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يكون التأمين فى الهيئة وفقا لاحكام هذا القانون الزاميا بالنسبة الى جميع أصحاب الاعمال والعاملين لديهم . ولا يجوز تحميل العاملین اى نصيب فى نفقات التأمين الا فيها ورد به نص خاص . والمادة (١٠) وهى بمسدد تصديق موارد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تنص على أن « تتكون أموال الهيئة من الموارد الآتية :

١ - الاشتراكات الشهرية التى يؤدبها أصحاب الاعمال عن العاملين لديهم وتلك التى يقتطعونها من اجورهم وفقا لاحكام هذا القانون » والمادة (١٥) تنص على انه « مع عدم الاخلال بحكم الفقرة السادسة من المادة (١٢) تكون الاشتراكات التى يؤدبها صاحب العمل لحساب المؤمن عليهم كاملة حتى ولو كان عقد العمل موقوفا .

ويلتزم صاحب العمل باداء اشتراكات المؤمن عليهم كاملة اذا كان عقد العمل موقوفا او كانت اجورهم لا تكفى لذلك ، وتعتبر الاشتراكات فى هذه الحالة فى حكم القرض ويكون الوفاء به طبقا لاحكام المنصوص عليها فى قانون العمل .

واستثناء مما تقدم يعنى صاحب العمل المؤمن عليه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون من اداء الاشتراكات عن مدة تجنيد المؤمن عليه وتحسب هذه المدة كاملة فى المعاش « كما تنص المادة (٢٠) وهى فى مجال تحديد اشتراكات تأمين اصابات العمل على أن تتكون أموال هذا التأمين مما يأتى :

١ - الاشتراكات الشهرية التى يؤدبها صاحب العمل لحساب هذا التأمين بواقع ٣٪ من اجور المؤمن عليهم . وتنص المادة ٤٨ وهى فى مجال

تحديد اشتراكات التأمين الصحي على أن « تكون أموال هذا التأمين بها يأتي :

١ — الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بواقع ٤٪ من أجور العاملين لديه .

٢ — الاشتراكات الشهرية التي تتقطع بواقع ١٪ من أجور العاملين ويعنى أصحاب الأعمال والعمال من الاشتراكات المشار إليها في البندين ١ ، ٢ وطوال مدة عمل العمال خارج الجمهورية » وقد سلك المشرع ذات المنهج في تحديد اشتراكات تأمينات البطالة والعجز والشبخوخة والوفاة وذلك في المادتين ٦٣ ، ٧٥ والمستفاد من جماع النصوص المتقدمة أن المشرع تولى بنصوص محددة وصريحة في المواد ١٠ ، ٢٠ ، ٤٨ ، ٦٣ ، ٧٥ توزيع أمباء اشتراكات التأمينات الاجتماعية بين أصحاب الأعمال والعاملين لئلا يتناوب بحسب نوع التأمين وجعل من ذلك أصلا عاما يقتضاه لا يجوز بغير نص خاص تحميل أحد الطرفين بحصة الآخر في هذه الاشتراكات وهذا ما حرص المشرع على تأكيده بالنص المريح وبالنسبة للعاملين بالذات إذ حظر في الفقرة الثانية من المادة الرابعة المشار إليها تحميل العاملين بأى نصيب في نفقات التأمين الا فيما يرد به نص خاص ورتب على مخالفة هذا الحظر جزاء جنائيا طبقا لنص المادة ١٣٥ من القانون المذكور والتي نصت على أن « يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل يخالف أحكام هذا القانون .. ويعاقب بذات العقوبة كل صاحب عمل يخالف حكم الفقرة الثانية من المادة (٤) وتحكم المحكمة من تلقاء ذاتها بإلزام صاحب العمل المخالف بأن يدفع للمعامل تيمية ما تحلوه من نفقات التأمين » .

وبناء على ذلك فانه لا يجوز تحميل العامل المرخص له بإجازة خاصة دون مرتب لمرافقة زوجته أو للعمل في الخارج بحصة صاحب العمل في تلك الاشتراكات بغير نص استنادا الى القول بأن العلة من تحميل صاحب العمل بحصته في هذه الاشتراكات هي استفادته من خدمات العامل وأنه باعتبار أن العلة تنور مع المعلول وجودا أو عدما فإذا ما زالت هذه العلة زال أساس التزامه بهذه الحصة ذلك أن هذه القول مردود بها يأتي :

أولاً — أنه يناقى صراحة النصوص التى حددت التزامات العامل وصاحب العمل ازاء هذه الاشتراكات وجعلت من ذلك أصلاً عليها يحظر مخالفته مقررة جزاء جنائياً على هذه المخالفة وبالنسبة للعاملين بالذات على النحو السابق تفصيله .

ثانياً — ان حرص المشرع على عدم تحميل العامل أى نصيب فى نفقات التأمين بغیر نص خاص يؤكد من ناحية أخرى حرصه على حظر الاستدلال بطريق القياس لتحميل العامل بأى أعباء فى هذه النفقات عند انتقاد النص الموجب لذلك .

ثالثاً — انه ليس بصحيح القول بأن العلة فى تحمل صاحب العمل بحصته فى الاشتراكات هى استفادته من خدمات العامل وانما حقيقة العلة فى هذا الالتزام هى قيام علاقة العمل بينه وبين العامل وهذا ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الرابعة المشار إليها اذ جعلت التأمين فى الهيئة وفقاً لأحكام هذا القانون الزامياً بالنسبة لجميع أصحاب الأعمال والعاملين لديهم ، وعلى ذلك فلو كانت الصلة كما قيل هى استفادته من خدمات العامل كما نصت المادة ١٥ المشار على التزام صاحب العمل بأداء حصته فى الاشتراكات فى الأحوال التى يكون عقد العمل فيها موقوفة ومن المعلوم ان العامل لا يؤدى فى هذه الأحوال عملاً ما ولا ينفذ صاحب العمل منه . وهذا ما يؤكد أن العلة فى التزام صاحب العمل هى قيام علاقة العمل بينه وبين العامل وهى متوافرة فى حالة الترخيص للعامل بإجازة خاصة دون أجر لمرافقة الزوجة أو للعمل فى الخارج . وبما يدعم هذا النظر أن المشرع نص فى الفقرة الأخيرة من المادة (١٥) السابقة الذكر على إعفاء صاحب العمل والعامل من كافة الاشتراكات طوال مدة تجنيده فلو كانت العلة هى الاستفادة من خدمات العامل لما كان المشرع بحاجة الى إيراد هذا النص اذ ان المجند لا يؤدى أى عمل لصاحب العمل اذ بغیر هذا النص ما كان يتم الإعفاء من أداء هذه الاشتراكات لاستمرار علاقة العمل — فى حالة التجنيد — بين العامل وصاحب العمل . كما أن يؤدى القول بأن الصلة هى استفادة صاحب العمل من خدمات العامل — وهذا ما سبق نفيه — هو إعفاؤه من هذه الاشتراكات دون تحميل العامل بها نزولاً على حكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة أتفه الذكر

ومن ثم تسقط هذه الحصة نهائيا في هذه الصورة غير أن ذلك يصطدم كذلك بتضاحك النصوص التي أوردت حالات الاعفاء سواء من جميع أنواع التأمينات كما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة (١٥) على نحو ما سبق بيانه في حالة التجنيد أو نوع واحد منها هو التأمين الصحي وذلك كما هو موضح بالفقرة الأخيرة من المادة ٨؛ وذلك في حالة العمل خارج الجمهورية . وعلى ذلك لو كان المشرع يرغب في إعفاء من يعمل خارج خـارج الجمهورية من جميع أنواع التأمينات لما أعوزه النص على ذلك صراحة كما فعل في حالة التجنيد . وتحديد المشرع لصور الاعفاء من الاشتراكات على أساس ما تقدم يوجب الوقوف عند الحدود المنصوص عليها والرجوع إلى الأصل العام الذي يقضى بتحمل كل طرف العلاقة بحصته في الاشتراكات فيها عدا ذلك .

وأخيرا - أن الأصل العام السابق تفصيله يؤكد قرار وزير العمل رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن الأحكام الخاصة بتقدير اشتراكات التأمينات الاجتماعية في حالات الاعارة والتكليف والإجازات الاستثنائية دون أجر وبعد الوقف عن العمل في شركات القطاع العام الصادر تنفيذا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من القانون آنف الذكر ، حيث يبين من الرجوع لأحكام المواد : ١ ، ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ منه أنه فيما عدا حالتى الاعارة داخل الجمهورية والاعارة خارج الجمهورية إذا التزم صاحب العمل المضملى بأجر المأجل وهنا الحالان المنصوص عليهما في المادة (١ فقرة ١) من هذا القرار فإنه في حالات الاعارة الأخرى وما الحق بهما من الحالات التي لا يؤدي فيها صاحب العمل أجر للعمل ومنها بدد الإجازات الاستثنائية دون أجر والبغلات والوقف عن العمل دون أجر فإن الاشتراكات المستحقة عن العامل في هذه الحالات وكذا حصة صاحب العمل تؤدي عند انتهاء مدة الاعارة أو عند صرفه الأجر للعامل وفقا لأحكام هذا القرار وقد نصت المادة ٧ من القرار على أنه « على العامل أن يبدي رغبته في أداء المبالغ المستحقة وفقا لما تقدم إما دفعة واحدة أو أقساط شهرية . . . » كما نصت المادة ٨ على أن « تؤدي حصة صاحب العمل في اشتراكات التأمينات الاجتماعية دفعة واحدة حتى ولو قام العامل بأداء الاشتراكات المستحقة عليه بطريق التكميلية . . . » بهذا النص وإن أجاز للعامل أداء المبالغ المستحقة عليه

بتطبيق التقسيط لوجب سداد حصة صاحب العمل دفعة واحدة ومن ثم يكون هذا القرار قد اعتنق الأصل العام المشار إليه آنفا وهو ان كلا من العامل وصاحب العمل يلتزم بحضرة في الاشتراكات التأمينات الاجتماعية في الصور المتقدمة وأنه يتم سداد هذه الاشتراكات بمعرفة كل منهما وفقا لأحكامه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تحمل كل من العامل وصاحب العمل بحصته في اشتراكات التأمينات الاجتماعية المستحقة عن مدة الاجازة دون أجر المرخص بها للعامل لرافقة زوجته او للعامل في الخارج .

(ملف ١٩٣/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٥/٦/٤)

رابعاً — مدى تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية
بعد سن الستين (المادة ٦)

قاعده رقم (٨٧)

المبحث :

نحضر العامل الذي يعين بعد بلوغه سن الستين لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية كقاعدة علمية — الاشتراك في تأمين الشيخوخة والمجز والوفاء عن المدة التالية لبلوغ العامل سن الستين منوط بتوافر شرطين ، أولهما : أن يكون من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة لاستحقاق المعاش ، وثانيهما : أن يكون العامل قادراً على أداء العمل .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية أن المادة ٦ من مواد الاصدار تنص على أن « يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جدي بعد سن الستين متى كان قادراً على أدائه إذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش ولا يسرى حكم هذه الفقرة بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ » .

واستثناء من أحكام المادة ٧٨ من القانون المرافق « يجوز للمؤمن عليه الذي تنتهي خدمته قبل نهاية سنة ١٩٧٦ لبلوغه سن الستين وكان غير قادر على أداء عمله ولم يستكمل مدة الاشتراك المقررة للحصول على المعاش أن يختار بين الحصول على التعويض المبين بالبنـد ج من المادة ٨١ وبين الحصول على معاش يقرر على أساس » .

وأن المادة (٧٧) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون

رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس الإدارة تحديد سن أقل لاستحقاق المعاش في أحوال خاصة — كما يستحق هذا المعاش في حالة وفاة المؤمن عليه أو عجزه عجزاً كاملاً » .

ومن حيث أنه بناء على ذلك تمتى بلغ المؤمن عليه سن الستين تنتهى خدمته ويستحق المعاش إذا كان قد أدى الاشتراكات المقررة أو تعويض الدفعة الواحدة وللمؤمن عليه الحق في الاشتراك في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد هذه السن متى كان قادراً على أدائه ومتى كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش — وعلى ذلك فإن الاستمرار في العمل بعد سن الستين أو الالتحاق بعمل جديد بعد هذه السن لا يترتب عليه إلزاماً الاشتراك في تأمين الشيخوخة وسداد الاشتراكات عنه للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بل أن ذلك منوط بتوافر شرطين أولهما أن يكون من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجبة للاستحقاق في المعاش وثانيهما أن يكون العامل قادراً على أداء العمل حتى لا تكون الرغبة في استكمال مدد الاشتراك سبباً في إرهاب العامل بعمل غير قادر عليه وبغير توافر هذين الشرطين لا تحتسب مدة الخدمة التالية لبلوغ العامل سن الستين — إذا استمر العامل بالخدمة بعد هذه السن — في المدة المسددة عنها الاشتراكات ومن باب أولى لا يعتد بهذه المدة في حساب معاش العجز والشيخوخة إذا كان التأمين على العامل يتم لأول مرة عند التحاقه بالعمل بعد سن الستين .

ولا حجة في القول بأن أحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء لم تتضمن نصاً يستثنى من جاوز سن الستين من الخضوع لأحكام هذا التأمين كما هو الحال بالنسبة للتأمين ضد البطالة الذي نصت المادة ٦٤ من هذا القانون على عدم سريان أحكام هذا التأمين على من جاوز سن الستين وذلك لأنه وإن كان من تجاوزت سنة الستين يخضع لقانون التأمينات الاجتماعية كتأمدة عامة إلا أن إعادته من نظم كل تأمين رهين بتوافر شروطه فيه وعلى مقتضى ذلك فإن صاحب العمل يلتزم بالاشتراك

في هذا التأمين بالنسبة لمن يستمر في العمل بعد سن الستين أو يلتحق بعمل جديد بعد بلوغه هذه السن إذا توافرت فيه الشروط الواردة في المادة السادسة من مواد اصدار هذا القانون . أما من لا تتوافر فيه هذه الشروط فإن صاحب العمل لا يلتزم بالاشتراك عنه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .

ومن حيث أن السيد قد التحق بالمعهد القديري لضحية المجتمعات المحطية التابع لجمعية الثقافة التعاونية والاجتماعية بعد بلوغه سن الستين وحصوله على معاش حكومي فإنه يخضع لأحكام القانون المشار اليه بالشروط والأوضاع الواردة به وذلك بالنسبة لكل تأمين من التأمينات التي نظمتها .

ومن حيث أن التحاق السيد المذكور بالعمل الجديد لا يترتب عليه استكمال مدة الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش وذلك لأنه كان مستحقا لمعاش حكومي فعلا عند تعيينه بعد بلوغه سن الستين :

وعلى ذلك فإن الأحكام المنظمة لمعاش الشيخوخة والعجز والوفاة الواردة في القانون المذكور لا تسرى عليه فلا يجب الاشتراك عنه في هذا التأمين وتسرى عليه باقى أنواع التأمينات — عدا التأمين ضد البطالة — ويتعين خصم الاشتراكات عنها وفق أحكام هذا القانون .

ويتربط على ما تقدم عدم جواز توقيع الغرامات المنصوص عليها في القانون المذكور .

وهذه هي ذات النتيجة التي انتهت اليها الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٧ بالنسبة لمن ينطبق عليهم أحكام قانون التأمينات الاجتماعية السابق رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العامل الذى يعين بمعد بلوغه سن الستين يخضع لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢

لسنة ١٩٦٤ — غير أنه بالنسبة لتأمين الشيفوخة والعجز والوفاء فانه لا محل للاشتراك عنه الا اذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش .

وعلى ذلك فانه لا محل للاشتراك عن السيد / في تأمين الشيفوخة والعجز والوفاء عن المدة التي أعيد تعيينه فيها بعد بلوغه سن الستين واستحقاقه معاشا .

(ملف ٤١/٢/٢٢ — جلسة ١٩٦٨/١/٩ ، وفي ذات المعنى ملف ١٦/٥/٨٦ — جلسة ١٩٦٧/١٠/٤)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

اللائحة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على سريان احكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على العاملين بشركات القطاع العام فيها يكون أكثر سخاء لهم — سريان احكام المادة ٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على العاملين بهذه الشركات .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على انه « يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بهما فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ، ويعتبر هذا النظام جزءا متما لعقد العمل » . ومن ثم فان مقتضى هذا النص هو اعمال حكم المسادة السادسة من القوانين رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، باصدار قانون التأمينات الاجتماعية ، في شأن العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بعمود عمل غير محددة المدة ، فتنطبق تلك الشركات ببلتائهم بها بعد بلوغهم السن المقررة لترك الخدمة ، اذا ما توفرت فيهم شروط اعمال حكم المادة المذكورة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام الشركات التابعة للؤسسات العامة باتباء العاملين بها بعتود غير محددة المدة بعد سن الستين ، بشرط أن يكون العامل قادراً على العمل ، وأن يكون من شأن استمراره في العمل أن يستكمل مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش ، فيما لا يجاوز آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ — وذلك أعمالاً لحكم المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

(ملف ٨٦/٤/٣٤٠ — جلسة ١٩٦٥/٩/٢٢)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

تأمينات اجتماعية — عمال — المادة ٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤
تفيد أحقية المابل في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد بلوغ سن الستين بالشروط الواردة بالنص — التزام صاحب العمل باستمرار تشغيل العامل الذي تتوافر فيه هذه الشروط برغم بلوغ سن التقاعد — أعمال هذا الحكم يكون في حالة عقد المبل غير محددة المدة — حق المابل في الالتحاق بعمل جديد بعد بلوغ سن الستين لا يقبله التزام على رب العمل بالحاقه — سند ذلك :
اللتزم غير معين .

ملخص الفتوى :

مفاد نص المادة ٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالتأمينات الاجتماعية أنه يحق للمابل (المؤمن عليه) أن يستمر في العمل ، أو أن يلتحق بعمل جديد ، بعد بلوغه سن الستين ، بشرط أن يكون قادراً على أداء العمل ، وأن يكون من شأنه استمراره في العمل (أو الالتحاق بعمل جديد) أن يستكمل مدد الاشتراك الفعلية (وليس

المدد الاعتبارية) الموجبة للاستحقاق في المعاش ، وذلك فيما لا يجاوز آخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

ويقابل حق العامل في الاستمرار في العمل — الخول له بنوحيه النص المتقدم — التزام على صاحب العمل باستمرار تشغيله العامل فيها لا يجاوز الأجل سالف الذكر ، اذا ما تحققت في العامل شروط الانتفاع بالنص المشار اليه وذلك على الرغم من بلوغ العامل سن التقاعد المتفق عليه ، او المنصوص عليه في لوائح الأنظمة الأساسية للعمل .

على انه يتمين مراعاة ان اعمال حكم المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، انها يكون في حالة ما اذا كان عقد العمل غير محدد المدة ، حيث يكون ثمة مجال لتحديد سن للتقاعد . اما في حالة ما اذا كان العقد محدد المدة ، فان العامل لا يفيد من حكم النص سالف الذكر ، وذلك لعدم امتداد مجال تحديد سن التقاعد الى العقود المحددة المدة ، حيث يرتضى العامل ان ينتهي عقده في اجل معين ، لا يرتبط بسن التقاعد .

اما فيما يتعلق بحق العامل في الالتحاق بعمل جديد ، فان هذا الحق لا يقابله التزام ، اذ يلتزم في هذه الحالة غير معين . ولذلك فان حكم المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا يقرر للعامل — في هذا الخصوص — سوى مجرد رخصة ، مع دعوة الى اصحاب الاعمال لتشغيله في هذه الظروف .

(فتوى ٩٥٤ — في ٩/١٠/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

عاملون بالقطاع العام — معاش — تأمينات اجتماعية —
المادة ٦ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣

كسنة ١٩٦٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ —
نقصها على أن يكون للمؤمن عليه الاستقرار في العمل أو الالتحاق
بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على أدائه إذا كان من شأن
ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش —
المقصود بمدد الاشتراك الفعلية هي مدد الخدمة الفعلية التي أدت
عنها اشتراكات التأمينات الإجتماعية حقيقة أو حكما .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ٧٥ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على
إنهاء خدمة العامل ببلوغ سن الستين واستثنى من ذلك العاملين الذين
تقضى لوائح ونظم خدمتهم ببقائهم لسن تزيد على الستين وكذلك الذين
صدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية فيستمررون لمدة سنة من
تاريخ العمل بهذه اللائحة إذا كانوا قد جاوزوا سن الستين ، وتنص
المادة ٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات
الإجتماعية قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ على أن « يكون
للمؤمن عليه الاستقرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن
الستين متى كان قادرا على أدائه إذا كان من شأن ذلك استكمال مدد
الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش ، ولا يسرى حكم هذه
الفترة بعد ديسمبر سنة ١٩٦٧ » .

وتطبق أحكام المادتين سالفتي الذكر على بعض العاملين بشركة
« الشرق للتأمين الذين أحيل بعضهم الى المعاش اعتبارا من ٢٨/٨/١٩٦٧
تاريخ مضي سنة على العمل بلائحة العاملين بالقطاع العام على
أساس انهم استوفوا مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش طبقا
لقانون التأمينات الإجتماعية المشار اليه ، غير أنهم تقدموا بطلبات
لإعادتهم الى العمل بالشركة المذكورة تأسيسا على أن المادة ٦ من القانون
المذكور اعتدت بمدد الاشتراك الفعلية وأنهم لم يستكملوها ولا يجوز
أن تحسب فيها مدد الاشتراك الحكيمة .

وبعرض الموضوع على الهيئة العامة لتأمينات الاجتماعية أضافت أن الرأي المنتظر بها على أن مدد الخدمة السابقة التي تحسب في المعاش بواقع ١٪ تعتبر مدد اشتراك فعليه طالما أن صاحب العمل قد سدد مكانة نهاية الخدمة المستحقة عنها للهيئة ، ولذلك فإن من تبلغ سنه الستين سنة وتكون مدة خدمته المحسوبة في المعاش سواء الحالية والسابقة ١٨٠ شهرا يجوز إحالته الى المعاش ، وطلبت الوزارة من ادارة الفتوى للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ابداء الرأي في الطلبات المقدمة من العاملين المذكورين فاحيل هذا الطلب الى ادارة الفتوى لوزارة الاقتصاد للاختصاص والتي أبدت في فتاها رقم ٣٣٦ + ٤ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٩ أن الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة سبق أن قررت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ أن المقصود بمدد الاشتراك الفعلية هو مدد الخدمة الفعلية التي أدت عنها اشتراكات التأمين فعلا وليست مدد الخدمة الحكيمة التي لم تؤد عنها أية اشتراكات ، غير أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ معدلا نص المادة ٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وحذف منه كلمة (الفعلية) ليطلق معنى عبارة مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش ، وبعد هذا التعديل ليس من حق العاملين بشركة الشرق للتأمين الذين جاوزوا سن الستين واستكملوا مدد اشتراك قدرها ١٨٠ شهرا البقاء في الخدمة .

وتقدم العاملون المشار اليهم بشكوى الى السيد رئيس مجلس الدولة يذكر فيها أن رأى ادارة الفتوى لوزارة الاقتصاد خالف رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة كما خالف رأى ادارة الفتوى للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، وطلبوا امسادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على أساس أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ لا يعتبر قانونا مفسرا ولم ينص فيه على العمل به بأثر رجعى ، وقد أحيلت الشكوى الى ادارة الفتوى لوزارة الاقتصاد للاختصاص وأعدت هذه الإدارة تقريرا جديدا في الموضوع ومرسته على اللجنة الثالثة بقسم الفتوى التي قررت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٤ من يوليو سنة ١٩٦٩ اتخاذ اجراءات عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى .

ومن حيث أن المادة ٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية ، قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ ، كانت تنص على أن « يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على أدائه إذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش ولا يسرى حكم هذه الفقرة بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ » .

ومن حيث أن المادة ٦ سالفه الذكر جاءت استثناء من القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه والتي من مقتضاها وقف أداء اشتراكات التأمينات الاجتماعية عند بلوغ سن الستين ، وحكمة هذا الاستثناء واضحة بجلال من نص المادة ٦ المذكورة وهي تمكين العامل الذي يبلغ سن الستين ولم يستكمل مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش من الاستمرار في العمل بالقدر اللازم لتحقيق هذا الغرض حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن القواعد العامة في تفسير القانون تقتضي بأن يطبق الاستثناء في أضيق الحدود ولا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه .

ومن حيث أن حكمة الاستثناء المذكور تقتضي إذا استكمل العامل الذي بلغ سن الستين مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش بنقض النظر عما إذا كانت هذه المدد فعلية أو حكية .

ومن حيث أنه تأكيداً لهذا النظر ، فإن كلمة (الفعلية) الواردة في المادة ٦ سالفه الذكر حذفت بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ .

وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون تعليقا على هذا الحذف ما يلي « وقد أسفر التطبيق العملي لأحكام المادة ٦ المشار إليها عن خلاف حول المقصود بمدد الاشتراك الفعلية ، وكان السبب في هذا

الخلاف يرجع الى وجود كلمة الفعلية الواردة بهذه المادة ، كما أسفر التطبيق العملي خلال الفترة من ١٩٦٤/٤/١ تاريخ العمل بالقانون المذكور — القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — حتى الآن عن ان استمرار العاملين بالخدمة بعد بلوغ سن التقاعد قد أدى الى النتائج التالية :

١ —

ج —

ب —

ولما كان الغرض من حكم المادة ٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه هو تكوين العاملين من استكمال مدد الاشتراك في التأمين الموجبة لحصولهم على معاش ، لذلك أعدت وزارة العمل مشروع القانون المرافق بتعديل احكام المادة ٦ المذكورة بما يكمل ثلاثى النتائج المشار اليها وحذف كلمة الفعلية الواردة بهذه المادة » .

ومن حيث انه يخلص مما ورد بالملحظة الايضاحية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ ان هذا القانون قصد به تفسير حكم المادة ٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بطريق حذف كلمة الفعلية التى اثارت الخلاف فى الراى منذ العمل بالقانون المذكور فى ١٩٦٤/٤/١ ، ومن ثم يسرى هذا التفسير من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ طبقا للقاعدة العامة فى سريان القوانين التفسيرية .

ومن حيث انه يكفى ان يكون القانون تفسيريا فى موضوعه أو احكامه ليسرى من تاريخ العمل بالقانون الذى صخر تفسيراً له دون أن يشترطاً لذلك النص فيه على انه قانون تفسيرى أو النص فيه على العمل به باثر رجعى .

ومن حيث انه يخلص من كل ما تقدم أن المقصود بمدد الاشتراك الفعلية المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤

قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ هي مدد الخدمة الفعلية التي أدت عنها اشتراكات التأمينات الاجتماعية حقيقة أو حكما .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أن مدد الاشتراك الفعلية المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ ، هي مدد الخدمة الفعلية التي أدت عنها اشتراكات التأمينات الاجتماعية حقيقة أو حكما .

(فتوى ٤٨١ — في ٢١/٤/١٩٧٠)

خامسا — طريقة حساب الأجر الذى تؤدى عنه الاشتراكات
(المادة ١٢)

قاعدة رقم (٩١)

المادة ١٢ :

الملتزم بإداء حصة صاحب العمل فى اشتراكات التأمينات الاجتماعية
حالة قيام الملبل بإجازة استثنائية بدون أجر العمل فى الخارج —
المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣
سنة ١٩٦٤ — نصها على طريقة حساب الأجر الذى تؤدى عنه
الاشتراكات مع تخويل وزير العمل الحق فى تحديد طريقة حساب
الأجر بالنسبة الى مدد الاعارة والتكليف والاجازات الاستثنائية — سريان
احكامه على القطاع العام بقرار وزير العمل رقم ٧١ لسنة ١٩٦٨ —
التزام التأمين بإداء حصته وحصة صاحب العمل فى اشتراكات
التأمينات الاجتماعية اذا رفض له فى اجازة خاصة لمراقبة الزوجة او
لعمل بالخارج .

ملخص الفتوى :

نار خلاف فى رأى فى شركة النمر لصناعة السيارات حول
تحديد الملتزم بإداء حصة صاحب العمل فى اشتراكات التأمينات
الاجتماعية حالة قيام الملبل بإجازة استثنائية بدون أجر للعمل فى
الخارج . وقد عرض هذا الموضوع على ادارة الفتوى لوزارة الصناعة
والبتترول والثروة المعدنية فانهت الى ان الملبل الذى يمنح اجازة بدون
مرتبة هو الذى يتحمل باشتراكات التأمينات الاجتماعية بما فى ذلك حصة
صاحب العمل عن مدة اجازته وذلك تطبيقا لاحكام قانون التأمينات
الاجتماعية وقرار وزير العمل رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ . وقد اعترض

المستشار القياتوني لشركة النصر لصناعة السيارات على ما انتهى اليه هذا الرأي وذهب في وجهة نظر أخرى الى أن العامل الذي يحصل على اجازة خاصة لا يتحمل بصمته هو في اشتراكه التأمينات الاجتماعية ، وبإعادة عرض هذا الموضوع على إدارة الفتوى المذكورة انتهت الى تأييد رأيها السابق الإشارة اليه .

ومن حيث أن المادة ٤٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « يجوز لمجلس الإدارة منح اجازة خاصة بدون مرتب بناء على طلب العامل في الأحوال الآتية : ١ - للزوج أو للزوجة اذا رخص لأحدهما بالسفر الى الخارج .
ب - للأسباب التي يبينها العامل ويقترحها المجلس حسب مقتضيات العمل وظروفه .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تقل مدة الاجازة عن ستة شهور ولا أن تزيد على أربع سنوات ويجوز شغل وظيفة العامل بصفة مؤقتة تنتهي بانتهاء مدة الاجازة » .

وقد كانت المادة ٥٢ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تأخذ بذات الحكم الوارد في المادة ٤٣ من القانون المشار اليه .

ومن حيث أن المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل وتلك التي تقتطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على أساس ما يتفاوضونه من أجور في شهر يناير من كل سنة . على أنه فيما يتعلق بشركات القطاع العام فتحسب الاشتراكات التي تؤدنها وتلك التي تقتطع من أجور المؤمن عليهم على أساس ما يتفاوضونه من الأجور الفعلية خلال كل شهر ، ويجوز لوزير العمل بقرار يصدر بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يحدد طريقة حساب الأجر في حالات معينة كما يصحب الشروط والأوضاع التي تتبع في الحصول وإداء الاشتراكات والمبالغ المستحقة ونقطة لهذا القانون » .

وتنفيذاً لذلك أصدر وزير العمل القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧،
الذى تسمى أحكامه على القطاع العام فى شأن مدد الاعارة والتكليف
والاجازات الاستثنائية بدون أجر ومدد الوقف وذلك بمقتضى أحكام قرار
وزير العمل رقم ٧١ لسنة ١٩٦٨ .

وتنص الفقرة الثانية من المادة الاولى من القرار الاول على انه
« بالنسبة الى المعارين خارج الجمهورية ولا يتقاضون اجورهم من
صاحب العمل الاصلى يؤجل أداء الاشتراكات المستحقة عن فترة
الاعارة الى حين عودة العامل الى عمله لدى صاحب العمل الاصلى
ويتبع فى شأن مدد الاشتراكات والاضطاد والأحكام الواردة فى
هذا القرار فاذا تعذر اقتضاء الاشتراكات لمستحقة على المؤمن عليه من
هذه المدد كان للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حجزها من مستحقاته
عند استحقاقها » . وتنص المادة الثانية من هذا القرار على سريان
حكم الفقرة السابقة على مدد التكليف والاجازات الدراسية بدون أجر
ومدد البطالة والاجازات الاستثنائية بدون أجر ، كما تنص المادة الخاتمة
بان تؤدى الاشتراكات المستحقة على العامل عن المدد سالفة الذكر
وتحفظ حصة صاحب العمل عند انتهاء الاعارة او عند صرف الأجر الى
العامل ، وتنص المادة السابعة من القرار المذكور على أن يبذئ العامل
رغبته فى أداء المبالغ المستحقة وفقاً لما تقدم أما دفعة واحدة او
على أقساط شهرية من أجره خلال مدة تساوى فترة الاعارة او التكليف
فى الاجازة او الوقف .

- ومن حيث أنه يبين من النصوص المتقدم ذكرها أن المشرع قصد
تحويل العمل الذى يصرح له فى اجازة خالصة بدون مرتب بخصنة
صاحب العمل فى اشتراكات التأمينات الاجتماعية سواء كانت الاجازة
لمرافقة الزوجة او للعمل بالخارج ، ذلك أن الأصل فى التزام رب العمل
بأداء حصته فى اشتراكات التأمينات الاجتماعية عن العامل هو أن رب
العمل يستفيد من العمل الذى يؤديه العامل لديه ، ولما كانت القواعد
العامة فى التفسير تقضى بان العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما فمن ثم
عانه اذا كانت علة التزام رب العمل بخصته فى اشتراكات التأمينات

الاجتماعية عن العمال هي استفادة رب العمل من عمله ، فانه اذا ما زالت هذه العلة فانه يتعين القول بعدم التزام رب العمل بهذه الحصة .

ولا يغير من ذلك ان رب العمل لا يستفيد من خدمات العمال حالة حصوله على اجازته السنوية او اذا رخص له في اجازة مرضية ، ذلك ان حصول العمال على اجازته في هاتين الحالتين انما يشترع اساسا لصالح العمل وهو ما يعتبر في صالح رب العمل في ذات الوقت في حين ان حصول العامل على اجازة لمرافقة الزوجة او للعمل بالخارج او للدراسة على حسابيه الخاص لم يشترع اساسا لصالح العمل وانما شرع لاعتبارات اخرى ترددها مصلحة العامل وحده ، ومن ثم فاذا كان رب العمل يتحصل بحصته في اشتراكات التأمينات الاجتماعية عن مدد الاجازات الرسمية او المرضية فانه لا يتحصل بهذه الحصة عن مدد الاجازة الاخرى .

كما لا يغير من ذلك ما قضت به المادة الثامنة من قرار وزير العمل رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ من ان « تؤدي حصة صاحب العمل في اشتراكات التأمينات الاجتماعية دفعة واحدة حتى ولو قبل الفصل اداء الاشتراكات المستحقة عليه بطريق التخصيص » . ذلك ان ما قضت به هذه المادة انما ينصرف الى حالة تحمل رب العمل بحصته عند اجازة العامل للداخل او للخارج مع تحمله باجره طوال مدة الاعارة حسبما تقضي بذلك المادة الاولى من قرار وزير العمل سالف الذكر ، وعلى هذا الاساس فاذا كانت المادة الثامنة المشار اليها تلزم رب العمل باداء حصته دفعة واحدة حتى ولو قبل اداء حصته بطريق التخصيص فان ذلك لا ينصرف الى الحالات الاخرى ، كما في حالة الاعارة دون تحيل رب العمل بالاجر او الاجازات الخاصة .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى التزام العمال باداء حصته وحصة صاحب العمل في اشتراكات التأمينات الاجتماعية اذا رخص له في اجازة خلسة لمرافقة الزوجة او للعمل بالخارج .

(انتهى ٢٠٨ — في ١٩٧٢/٤/١)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

يتحمل العامل الموفد في بعثة حصته وحصة رب العمل من اشتراك التأمين الاجتماعي تطبيقاً للمادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية وقرار وزير العمل رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ في شأن الأحكام الخاصة بتقدير اشتراكات التأمينات الاجتماعية في حالات الاعارة والتكليف والأجازات الاستثنائية بدون أجر ومدد الوقف عن العمل في شركات القطاع العام . وتحمل الجهة الموفدة هذا الاشتراك اعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بصدار قانون التأمين الاجتماعي احوالت الى قرار يصدر من وزير العمل لتحديد طريقة حساب الاجر في حالات معينة ، والشروط والأوضاع التي تتبع في تحصيل وإداء الاشتراكات والمبالغ المستحقة وفقاً للقانون المذكور . وإعمالاً لهذا التفويض التشريعي أصدر وزير العمل القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ في شأن الأحكام الخاصة بتقدير اشتراكات التأمينات الاجتماعية في حالات الاعارة والتكليف والأجازات الاستثنائية بدون أجر ومدد الوقف عن العمل في شركات القطاع العام . وأخضع في المادة ٢ منه مدد التكليف والأجازات الدراسية بدون مرتب ومدد البطالة والأجازات الاستثنائية بدون أجر للحكم الخاص بالمعاريخ خارج البلاد ولا يتقاضون أجورهم من صاحب العمل الأصلي والوارد في المادة ٢ من القرار المشار اليه بأن يؤجل إداء الاشتراكات المستحقة عن فترة الاعارة الى حين عودتهم الى عملهم الأصلي فإذا تعذر اقتضاهم لإشتراكات المستحقة على المؤمن عليه من هذه المدة كان للهيئة الصلة بالتأمينات الاجتماعية حجزها من مستحقاته عند استحقاقها . ويشمل

محلول لفظ « الاشتراكات » وفقا لأحكام المادتين ١٠ و ١٢ من القانون المشار إليه ما يؤديه صاحب العمل وما تستقطع من أجور المؤمن عليه فلا تقتصر على حصة العامل فقط بل تشمل كذلك حصة صاحب العمل ، ومن ثم يكون المبعوث الخ ملزما بأداء الحصتين معا . الا أن أدائها تؤجل إلى حين عودة العامل إلى عمله بعد انتهاء مدة الإدارة أو البعثة . فإذا ما تعذر اقتضاءها جاز حجزها من مستحقاته عند استحقاقها ويقطع ذلك بالتزام المبعوث لا صاحب العمل بأداء الحصتين معا ، على أن المادة ١٢٦ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر به القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدل به اعتبارا من ١٩٧٥/٩/١ قضت بإلزام صاحب العمل بأداء حصته وحصة العامل المؤبد في بعثة بدون أجر في اشتراكات التأمينات طوال مدة البعثة وبذلك يكون المشرع قد نقل الالتزام بأداء اشتراكات التأمين المستحقة أثناء فترة الإيفاد في بعثة بدون أجر من العامل إلى صاحب العمل . ومن ثم تكون الجهة المؤفدة ، هي الملتزمة بأداء حصة العامل المعروضة حالته فضلا عن حصتها في الاشتراكات اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المذكور في أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ ولحين عودته من بعثته واستلامه العمل بهذه الجهة وبذلك فإنه في الفترة السابقة على العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يتحمل المذكور حصته وحصة رب العمل من اشتراكات التأمين الإجتماعي لما اعتبروا من هذا التاريخ فيتحمل الحصتين معا رب العمل ويؤجل تحصيل الاشتراكات المذكورة إلى حين انتهاء بعثته وتسليمه العمل .

(ملف ٢٨/٢/١٨ — جلسة ١٧/٤/١٩٨٥)

المادة رقم (٩٢)

المبدأ :

اشتراكات التأمينات الإجتماعية في حالة الوقف عن العمل بالنسبة إلى العاملين بشركات القطاع العام — صاحب الاشتراكات التي تقتطع من أجر العامل الموقوف على أساس ما يتقاضاه منه فعلا بينها

تلتزم الشركة بإداء الاشتراكات كاملة إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — إعادة تسوية الاشتراكات عند تحديد موقف العامل من المسألة التأديبية وتحديد مقدار المرتب المستحق له خلال مدة الوقف عن العمل بصفة نهائية .

ملخص الفتوى :

أوقف أحد العاملين بشركة الاهرام للمجمعات الاستهلاكية عن العمل تطبيقاً لحكم المادة ٦٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ مع وقف صرف نصف مرتبه . وقد ثار الخلاف فيما إذا كانت اشتراكات التأمينات الاجتماعية التي تقتطع من أجره وظك التي تؤديها الشركة تحتسب على أساس مرتبه كاملاً أو على أساس ما يتقاضاه منه عملاً وهو النصف .

ومن حيث أن المادة ٦٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — وهو النظام الذي تمت في ظله الواقعة محل البحث — تنص على أن « لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة . ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف مرتبه . ويجب عرض الأمر على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرير ما تراه في نصف المرتب الموقوف صرفه والا وجب صرف المرتب كاملاً حتى تصدر المحكمة التأديبية قرارها في هذا الشأن ... فإذا برئ العامل أو حفظ التحقيق أو عوقب بعقوبة الإنذار صرف إليه ما يكون قد أوقف من مرتبه . فإن عوقب بعقوبة أشد تقرر السلطة التي وقعت العقوبة ما يتبع في شأن صرف المرتب الموقوف صرفه . فإن عوقب بعقوبة الفصل . انتهت خدمته من تاريخ وقته . » وقد ردّد نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الأحكام ذاتها في المادة ٥٧ .

ومن حيث أن المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تحسب الاشتراكات التي
يؤديها صاحب العمل وتلك التي تقطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة
ميلادية على أساس ما يتقاضونه من الأجور في شهر يناير من كل سنة
على أنه فيما يتعلق بشركات القطاع العام تجسب الاشتراكات التي
تؤديها وتلك التي تقطع من أجور المؤمن عليهم على أساس ما يتقاضونه
من الأجور الفعلية خلال كل شهر . ويجوز بقرار من وزير العمل بناء
على اقتراح مجلس الإدارة أن يحدد طريقة حساب الأجر في حالات
معينة كما يحدد الشروط والأوضاع التي تتبع في تحصيل وأداء
الاشتراكات والمبالغ المستحقة وفقا لهذا القانون » وتنص المادة ١٥
على أنه « مع عدم الإخلال بحكم الفقرة السادسة من المادة ١٢ تكون
الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل لحساب المؤمن عليهم كاملة
ولو كان عقد العمل موقوتا . ويلتزم صاحب العمل بأداء اشتراكات المؤمن
عليهم كاملة إذا كان عقد العمل موقوتا أو كانت أجورهم لا تكفي لذلك
وتعتبر الاشتراكات في هذه الحالة في حكم القرض ويكون الوفاء بها
طبقا للأحكام المنصوص عليها في قانون العمل .. » وتطبقا لحكم
المادة ١٢ من هذا القانون ، أصدر وزير العمل القرار رقم ٦٥
لسنة ١٩٦٧ في شأن الأحكام الخاصة بتقدير اشتراكات التأمينات
الاجتماعية في حالات الاعارة والتكليف والجازات الاستثنائية بدون اجر
ومدد الوقف عن العمل في شركات القطاع العام ، وتنص في المادة ٣
من هذا القرار على أن « تؤدي الاشتراكات والاشتراكات
المستحقة للهيئة كاملة بالنسبة لمدد الوقف عن العمل بدون
اجر .. » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أنه ولئن كانت القاعدة فيما
يتعلق بالشركات العامة أن تحسب اشتراكات التأمينات الاجتماعية
التي تؤديها هذه الشركات وتلك التي تقطع من أجور المأملين بها على
أساس ما يتقاضاه هؤلاء المأملون من أجور فعلية ، إلا أن المشرع
الزم رب العمل بأداء الاشتراكات كاملة في حالة وقف المأمل مع حرمانه
من المرتب وكانت المادة ٣ من قرار وزير العمل سريان هذا الحكم

على شركات القطاع العام — على أن أوضح من النص أن هذا الحكم مقصور على التزام الشركة قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية. ومن ثم فإن التزام العمال قبل الشركة التي يعمل بها يظل يحكمها بالقاعدة التي نصت عليها المادة ١٢ من القانون ، فنقتطع اشتراكات التأمينات الاجتماعية من أجره على أساس ما يتقاضاه منه فعلا وهو النصف ، أما الفرق بين ما تستقطعه الشركة من العمال ، وما تؤديه الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فيعتبر قرضا في ذمة العامل تتم تسويته بعد أن ينجلي موقفه من المسألة التأديبية ويتحدد مقدار المرتب المستحق له خلال مدة الوقوف عن العمل بصفة نهائية ، فإن تقرر صرفه نصف الأجر الذي كان موقوفاً كان موقوفاً صرفه كان للشركة أن تخصص منه ما يستحق لها قبل العامل من قرض ، أما لو تقرر حرمانه من نصف الأجر الذي كان موقوفاً فإن اشتراكات التأمينات الاجتماعية تصاد تسويتها على أساس ما يتقاضاه العمال من أجر فعلي وهو نصف الأجر المقرر له ، ويحق للشركة أن تستفرد من الهيئة ما أدته إليها زيادة عما هو مستحق لها ، كما ينتهي التزام العامل بإداء القرض للشركة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اشتراكات التأمينات الاجتماعية التي تقتطع من أجر العمال الموقوف عن العمل تحسب على أساس ما يتقاضاه منه فعلا ، بينما تلزم الشركة بإداء الاشتراكات كاملة الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، ثم يصاد تسوية هذه الاشتراكات عند تحديد موقف العمال من المسألة التأديبية على الوجه السابق تيسيله .

(فتوى ٩٦ — في ٢/٢/١٩٧٢)

ساساً — مدة الاستدعاء للخدمة بقوات الاحتياط

(المادة ١٥)

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

مدة الاستدعاء للخدمة — القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار
قانون التأمينات الاجتماعية — نصه في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ على
اعفاء صاحب العمل والمؤمن عليه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون من
اداء الاشتراكات عن مدة تجنيد المؤمن عليه وحساب هذه المدة كاملة في
المعاش — اعتبار مدة الاستدعاء للخدمة بقوات الاحتياط مدة تجنيد
واعفاء صاحب العمل والمؤمن عليه من تحصيل واداء اشتراكات
التأمينات الاجتماعية عن هذه المدة — اساس ذلك من نصوص القانون
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية والقانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط
الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية
الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تقضى باعفاء صاحب
العمل والمؤمن عليه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون من اداء
الاشتراكات عن مدة تجنيد المؤمن عليه وتصب هذه المدة كاملة
في المعاش .

ومفاد هذا النص اعفاء العاملين المجند من اداء اشتراكات
التأمينات الاجتماعية واعفاء صاحب العمل من ادائها بالنسبة له .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥
في شأن الخدمة العسكرية والوطنية تنص على أن « تترس الخدمة
العسكرية أو الوطنية على كل مصري من الذكور أتم الثامنة عشرة من عمره »
وتنص المادة ٤٤ على أن « تنتهي مدة الخدمة العسكرية الإلزامية بالنقل
إلى الاحتياط ... » وتنص المادة ٥٠ على أن « ينقل كل مجند إلى
الاحتياط في أول نعمة يحل موعدها بعد انقضاء المدة المقررة لخدمته »
كما تنص المادة ٤٦ على أن « مدة الخدمة في الاحتياط تمتع سنوات
تبدأ من تاريخ انتهاء مدة الخدمة العسكرية الإلزامية » الأمر الذي يستتفاد
منه أن هناك نوعين من الخدمة العسكرية يقضيها المجند ، النوع الأول ،
مدة الخدمة العسكرية الإلزامية ، النوع الثاني ، مدة الخدمة في الاحتياط ،
وكلا النوعين خدمة لجند ، إذ تنص المادة التاسعة من القانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط
الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة على أنه
« مدة الخدمة العسكرية للمجند هي مدة الخدمة العسكرية المقررة في
قانون الخدمة العسكرية والوطنية وتنقسم إلى خدمة إلزامية عاملة وخدمة
في الاحتياط ويحدد قانون الخدمة العسكرية والوطنية قواعد هذه الخدمة ».
ومن ثم يسرى على مدتي الخدمة سالفتي الذكر سواء كانت مدة الخدمة
العسكرية الإلزامية أو المدة التي يستدعى فيها المجند من الاحتياط نص
الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة عشر من القانون رقم ٦٣ لسنة
١٩٦٤ ويعنى المجند من أداء اشتراكات التأمينات الاجتماعية كما يعنى
صاحب العمل من أدائها بالنسبة له .

ولا يغير من هذا النظر ما تنص عليه المادة ٥١ من القانون رقم
٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ معدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ على أنه :

أولاً - تصيب مدة استدعاء أفراد الاحتياط طبقاً لأحكام المادة
السابقة من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالفترتين ثانياً وثالثاً من
هذه المادة إجازة استثنائية بمرتب أو أجر كامل ويحتفظ لهم طوال
هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق.

المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بها فيها العلاوات والبدلات التي لها صفة الدوام والتي كانوا يحصلون عليها من جهات عملهم الأصلية وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الحربية عن مدة الاستدعاء .

ثانياً - تتحمل الجهات الحكومية وجهات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام بكامل الأجور والمرتبات وكافة الحقوق والمزايا الأخرى للأفراد الاحتياط المستدعين من بين العاملين بها وذلك طوال مدة استدعائهم .

ثالثاً - تتحمل الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة بكامل الأجور والمرتبات وكافة الحقوق والمزايا الأخرى لأمراد الاحتياط المستدعين منها لمدة لا تزيد عن اثني عشر شهراً وتتحمل وزارة الحربية فيها عن المدة التي تزيد على ذلك .

ذلك أن نمى الإعفاء من أداء الاشتراكات ورد في قانون التأمينات الاجتماعية علماً بأن يكون هذا الإعفاء مرتبطاً بتقديم حصول المجند على مرتب من جهته الأصلية فيسرى الإعفاء في جميع حالات التجنيد حتى المدة الإلزامية ومدة الاستدعاء للاحتياط سواء منح المابل عنها راتباً أو أجراً أم لا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مدة الاستدعاء للخدمة بقوات الاحتياط تعتبر مدة تجنيد ويعنى صاحب العمل والمؤمن عليه من تحصيل وأداء اشتراكات التأمينات الاجتماعية عن مدة التجنيد .

(مئوى ٢٧٤ - فى ٣/٥/١٩٦٩)

سبلما علاج المؤمن عليه

(المادة ٥٤)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - نصه في المادة ٥٤ على أن تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحي علاج المريض الى أن يشفى أو يُقَيِّم عجزه - استمرار هذا الالتزام ولو انتهت علاقة العمل بين العامل المريض وصاحب العمل أثناء فترة العلاج .

ملخص القسوى :

نص المادة ٥٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن تتولى الهيئة علاج المريض الى أن يشفى أو يُقَيِّم عجزه . وقد ذكر الاختلاف في الرأي بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للتأمين الصحي في شأن تفسير هذا النص بالنسبة الى العامل المريض الذي ينتهي عقد عمله مع رب العمل وينقطع بالتالى اشتراكه لدى هيئة التأمينات الاجتماعية فهل يستمر التزام هيئة التأمين الصحي بعلاجه طالما أم أن من شأن انتهاء عقد عمله انقضاء التزام الهيئة المذكورة بعلاجه . وقد عرض هذا الاختلاف على اللجنة الثانية للقسوى فالتفت بجلستها المنعقدة في ١٤ أبريل سنة ١٩٧٠ الى استمرار قيام التزام الهيئة العامة للتأمين الصحي المخصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٥٤ سابقة الذكر ولا يحول كون ذلك انتهاء أو انتهاء علاقة العمل التي تربط بين العامل المريض والهيئة التي يعمل بها .

وقد اعترضت الهيئة العامة للتأمين الصحي على هذا الرأي وعرضت

رأيا آخر مؤداه أن انفصام علاقة العمل التي تربط العامل المريض برب العمل يؤدي إلى انقضاء التزام هيئة التأمين الصحي بعلاجه .

ومن حيث أن ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من قانون التأمينات الاجتماعية من التزام الهيئة العامة للتأمين الصحي بعلاج العامل المريض إلى أن يشفى أو يثبت عجزه ، هذا الالتزام وقد ورد مطلقا من أى قيد فانه يعين الأخذ به على إطلاقه .

ومن حيث أن الواقعة المنشئة لالتزام الهيئة المذكورة بعلاج العامل المريض إلى أن يشفى أو يثبت عجزه هي واقعة المرض وهي في حد ذاتها سابقة على انتهاء علاقة العمل بين المريض ورب العمل ، فانه يكون لهذا العامل مركزا قانونيا مؤداه أحقيقته في العلاج حتى يتم شفاؤه أو إلى أن يثبت عجزه فلا يجوز المساس بهذا المركز لأن حقته في العلاج بمصره القانون وليس عقد العمل ولا يغير من ذلك القول بأن انتهاء رابطة العمل من شأنه أن ينهى التزام الهيئة العامة للتأمين الصحي بعلاج المريض ذلك أن هذا القول لا يستند إلى حجة منطقية إذ إنه ليس ثمة تطابق بين أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وأحكام قانون العمل وإنما لكل مجاله ونطاق تطبيقه ، فبينما يستند العامل حقوقه العمالية من قانون العمل فانه يستند حقوقه التأمينية (ومن بينها التأمين الصحي) من قانون التأمينات الاجتماعية وأن تطبيق أحكام هذين القانونين لا يقتضى التلازم .

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن العلاج لا يتجزأ ومن الخطورة بكان حرمان المريض من علاج بدأ أثناء قيام علاقة العمل مجرد انتهاء أو انتهاء علاقة العمل القائمة بينه وبين الجهة التي يعمل بها . كما أن الهيئة العامة للتأمين الصحي باعتبارها من الهيئات العامة القوامة على تحقيق النفع العام لن يضرها من الأمر شيئا أن هي استكملت علاج ذلك المريض . وإذا كان من المتصور عدم التزام أصحاب الأعمال بعلاج المرضى من عمالهم إذا انفصمت علاقة العمل بينهم ، أبان قيام أصحاب الأعمال بهذا الالتزام قبل إيلولته إلى الهيئة العامة للتأمينات

الاجتماعية ثم الهيئة العامة للتأمين الصحي من بعدها ، باعتبار ان هؤلاء يسعون الى تحقيق النفع الخاص بهم ، فلهذا الامر قد اُضحى غير مقبول بعدما أصبح هذا الالتزام موكولا الى احدى الهيئات العامة التي لا يمكن باى حال من الاحوال ان تنتهى عن واجبها الانسانى حماية للطبقة البشرية من العمال .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأى اللجنة الثانية للفتوى الذى خلص الى استمرار قيام التزام الهيئة العامة للتأمين الصحي بعلاج العامل المريض الى ان يشفى أو يثبت عجزه طبقا لاحكام الفقرة الاولى من المادة ٥٤ من قانون التأمينات الاجتماعية حتى ولو انتهت علاقة العمل بين العامل المريض وصاحب العمل اثناء فترة العلاج .

(فتوى ٢٩٢ — فى ١٩٧٢/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

الرعاية الطبية للعاملين بالمؤسسات العامة — نطاقها والخدمات التى تلزم بها المؤسسة يسرى عليها قانون العمل — عدم سريان قانون التأمينات الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

ان المشرع لم يحدد فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام نطاق الرعاية والخدمات الطبية التى يتعين على المؤسسات العامة والوحدات التابعة لها توفيرها للعاملين لديها ، ومن ثم يتعين الرجوع فى هذا الشأن الى احكام قانون العمل اعمالا لنص المادة ١ من القرار الجمهورى المشار اليه ، وبالرجوع الى هذا القانون يبين انه حدد فى المادة ٦٥ منه مدى الرعاية والخدمات الطبية التى يلزم صاحب العمل بتوفيرها للعاملين لديه .

(م ١٩ — ج — ١٠)

وهي التزامات يختلف مداها بحسب عدد هؤلاء العاملين فتتسع
بزيادة عددهم مراعاة من جانب المشرع لجعل الأعباء الاجتماعية
متناسبة مع القدرة المالية لرب العمل . وبالنسبة لصاحب العمل
الذى يزيد عدد عماله على مائة ويقل عن خمسمائة فإنه لا يلزم باستخدام
ممرض ملم بوسائل الإسعاف الطبية يخصص للقيام به ، وأن يعهد إلى
طبيب بمساعدة العمال وعلاجهم في المكان الذى يعده لهذا الغرض ،
وأن يقدم لهم الأدوية اللازمة للعلاج وذلك كله بدون مقابل ، ولقد أحلت
المادة ٦٥ من قانون العمل في شأن تحديد مدى تحمل صاحب العمل
بنفقات العلاج والأدوية إلى قرار يصدر من وزير الشؤون الاجتماعية
والعمل ، وتنفيذاً لذلك صدر القرار الوزاري رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٠
في شأن تنظيم الرعاية الطبية للعمال ، ونصت المادة ٤ منه على أن
« لا يكلف طبيب المنشأة التى يزيد عدد عمالها على مائة عامل ويقل عن
خمسماية عامل بمعالجة الأمراض التى تحتاج إلى علاج بواسطة طبيب
أخصائي ، إلا بالعلاج العادى وعليه أن ينصح العامل كتابة
بالعلاج لدى أحد الأخصائيين ما دامت حالته تتطلب ذلك » ، كما نصت
المادة ٧ من هذا القرار على أن « صاحب العمل لا يلزم إلا بأثمان
الأدوية التى يقررها الطبيب الذى خصمه لمساعدة عماله » ويتضح من
هذين النصين أن صاحب العمل الذى يبلغ عدد عماله مائة ويقل عن
خمسماية لا يلزم سوى بالعلاج العادى حتى بالنسبة للأمراض
التي يحتاج علاجها إلى أخصائيين ، كما لا يلزم إلا بأثمان الأدوية التي
يقررها الطبيب الذى خصمه لمساعدة عماله (أى بالأدوية التي يقتضيها
العلاج العادى) .

ولا وجه للقول بأنه يصدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣
لسنة ١٩٦٤ ونصه في المادة ٥٤ منه على أن « تتولى الهيئة علاج
المريض إلى أن يشفى أو يثبت عجزه » - فلم يعد ثمة محل للفرقة
التي كانت تتضمنها المادة ٦٥ من قانون العمل - ولا وجه لذلك لأن
قانون التأمينات الاجتماعية لا يسرى بحكم المادة ٦ منه على العاملين
في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية
المنتظمين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات ولقد انضمت المؤسسة المصرية

العامة لسلع الفذائية بأن العاملين لديها ينتفعون بأحكام قانون التأمين
والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم التزام المؤسسة
المصرية العامة للسلع الفذائية بتحمل نفقات علاج السيد /
..... التى تجاوزت الحد الأقصى المنصوص عليه فى وثيقة
التأمين المبرمة بين المؤسسة وشركة الشرق للتأمين .

(نتوى ٢٦ - فى ١/٣٠ / ١٩٧٤)

ثانياً — ربط معاش المؤمن عليه

(المادة ٧٦)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

المادة ٧٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تقضى بربط المعاش على أساس متوسط الأجر الشهري الذى سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين — القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بترقية قدامى العاملين يقضى بمجم صرف فروق عن الفترة السابقة على ١٩٧١/٩/٩ — المعبرة فى تسوية المعاش هى بالأجر الذى يستحقه العامل قانوناً طبقاً لأحكام النظام القانونى الذى يحتويه اثر ذلك : ترقية العامل وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ وتعديل مرتبه باثر رجعى على هذا الأساس يستتبع اعادة تسوية معاشه على أساس المرتب القانونى الذى وصل اليه بهذه التسوية شريطة ان يقوم بسداد الاشتراكات على أساس المرتب بعد التسوية — لا يفهم من ذلك ان القانون المشار اليه قد حظر صرف فروق عن الفترة السابقة على ١٩٧١/٩/٩ .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ما ورد فى تقرير الطعن وحاصله ان المعبرة فى تسوية المعاش هى بالأجر المستحق للعامل ويقصد به المبلغ المستحق قانوناً للعامل طبقاً للنظام الوظيفى ، الذى يخضع له والمزايا المقررة بشاغل الوظيفة . واذا سويت حالة الطاعن بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ فإنه يتعين حساب أجره القانونى قبل ١٩٧١/٩/٩ وبمدها على أساس ما وصل اليه بصرف النظر عن

استحقاقه لتجديد المرتب عن الفترة السابقة التي حالت دونها أحكام القانون ولا يحتج بعدم تحصيل الاشتراكات المقررة من هذه الفترة .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٠ في شأن ترقية قدامى العالين تجري كالتالي :

إذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة أو ثلاثة وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة في أربعة درجات متتالية أو اثنين وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية ولو قضيت في مجموعات وظيفية مخففة اعتبر مرقى الى الدرجة الأعلى من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران السنويان الأخيران عنه بتقدير ضعيف ..

ولا يترتب على ذلك صرف غروق مالية الا من ١٩٧١/١/٩ بتاريخ صدوره القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ ومنادها أنه إذا قضى العامل المدة المقررة المشار اليها ترقى باثر رجعى من تاريخ اكماله لها ويخرج راتبه وعلاواته كآثر حتى لهذه الترقية ليصبح الراتب القانونى للوظيفة التي رقى اليها . وقد امتنع القانون صرف تجديد هذه التسوية الا اعتبارا من ١٩٧١/١/٩ وذلك دون مبدس بها لهذه الترقية من آثار قانونية ، إعها مرتب الوظيفة المرقى اليها من تاريخ الترقية .

ومن حيث أن الثابت أن المدعى يعامل بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية وبالرجوع اليه نجد أن المادة ٧٦ منه تقضى بان تربط المعاشات والتعويضات التي تستحق وفقا لأحكام هذا الباب على أسس متوسط الأجر الشهري الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك في التأمين ان قلت عن ذلك ومنادها أن العبرة في تسوية المعاش هي بالأجر الذي يستحقه العامل قانونا طبقا لأحكام النظام القانونى والذي يحتويه .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الوقائع الواردة بالأوراق نجد أن

المرتب القانوني للمدعى هو ما وصل اليه بمقتضى التسوية التي أجريت له طبقا لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وذلك دون اعتداد بما قضى به ذات القانون من عدم صرف مروق عن الماضي ولا اعتبارا من ١٩٧١/٩/٩ ، كما أنه وما دام أن قانون التأمينات الاجتماعية تقضى بربط المعاش على أساس المسدد منها الاشتراكات فإنه يتمين يلتزم أن يستند المدعى كاهل الاشتراكات خلال السنتين الأخيرتين ، والتي تحسب على أساسها المعاش لتصبح هذه المدة وجائز الضم الى مدد خدمته المسدد عنها هذه الاشتراكات فإذا تم ذلك يكون من حقه أن يربط معاشه على أساس ما تصل اليه أجره القانوني بمقتضى التسوية التي أوجبهها له القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ على الوجه الذي أبعثنا اليه .

ومن حيث أن المطعون فيه قد ذهب الى غير هذا النظر فيكون قد صدر مخالفا لتصحيح حكم القانون حقيقا بالأنشاء وبإعادة تسوية معاش المدعى باعتبار ما وصل اليه أجره القانوني بمقتضى التسوية التنفيذية لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ اذا ما سدد الاشتراكات المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية عن السنتين الأخيرتين وعلى الوجه المبين في هذه الأسباب مع الزام الجهة الادارية المصروفة عن الدرجتين .

لذلك حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإحقاق المدعى في تسوية معاشه على أساس أجره القانوني بمقتضى التسوية التي تمت له طبقا لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ اذا ما سدد الاشتراك المنصوص عليه في قانون التأمينات الاجتماعية على الوجه المبين بالاسباب والزممت الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن ٢٤٩ لسنة ٢٤ هـ - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

نفسا : اثبت سن المؤمن عليه

(المادة ٧٧)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

اثبت سن المؤمن عليه وفقا لنص المادة ٧٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يكون بالحدى الطرق المتصوص عليها فيه — اذا ثبت السن بالحدى هذه الطرق ولم يحصل نزاع فى صحتها اصبح التسنين نهائيا يتعين التزول على مقتضاه ولو ثبت اختلافه بعد ذلك عن السن الحقيقى للمؤمن عليه — اساس ذلك ان تقدير سن المعلن من المسائل المتعلقة بالنظام العام لما له من صلة بتحديد حقوقه وواجباته وبالتالي فانه متى تم تقديره بالطريق الذى رسمه القانون استقرت على مقتضاه وامتنعت المجادلة فى صحته .

ملخص الفتوى :

ان المذكور تقدم فى سنة ١٩٦٤ وبعد ان خضعت الهيئة لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ مستخرج رسى صادر من صحة الخيل بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢١ يفيد انه من مواليد ١٩١٠/١١/٢٢ ، وانه مقيد بناء على قرار اللجنة الصادر بجلسة ١٩٥٧/١٢/٢ ، وهو ما يتفصح منه ان تقدير سنه تم بمعرفة اللجنة الطبية المختصة طبقا لاجراءات سواقط القيد .

ومن حيث ان المادة ٧٧ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه قد نصت على ان « يكون اثبت سن المؤمن عليه بشهادة او مستخرج رسى من سجلات المواليد او حكم قضائى او اى مستند رسى آخر تعتمد الهيئة ، فاذا تعذر ذلك تم التقدير بمعرفة طبيب الهيئة وفى حالة النزاع بشأنه يحال الى لجنة التحكيم الطبى المشار اليها فى تأمين اصلها

العمل ويكون تقديره نهائيا وغير قابل للطعن حتى ولو ثبت بعد ذلك اختلاف السن الحقيقي والسن المقدره ، ومن هذا النص يبين أن اثبات سن المؤمن عليه وفقا لحكمه ، يتم بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها أو بمعرفة طبيب الهيئة أو بأى مستند رسمى آخر تعتمد الهيئة ، أصبح التسنين نهائيا يتعين النزول على مقتضاه ولو ثبت اختلافه بعد ذلك عن السن الحقيقي للمؤمن عليه .

ومن حيث أنه ثابت أن صاحب الشأن قدم مستندا رسميا اتبعت في استصداره الاجراءات المنصوص عليها في قانون المواليذ ولم تثر الهيئة أى نزاع في خصوصه وقت تقحيه ، ومن ثم فانه يتعين التمويل عليه في تقدير سن المذكور باعتبار أن تقدير سن العامل يعد من المسائل المتعلقة بالنظام العام لما له من صلة بتحديد حقوقه وواجباته ، وبالتالي فانه متى تم تقديره بالطريق الذى رسمه القانون استقرت على مقتضاه وامتنت الجادلة في صحته .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى الاعتماد فى تحديد سن السيد /
..... رئيس مجلس إدارة الهيئة الزراعية المصرية ، بالمستخرج
الرسمى الصادر من مكتب صحة المنيل على انه من مواليد سنة ١٩١٠ .

(ملف ٣٦/٥/٨٦ — جلسة ١٢/٢٤/١٩٧٥)

عاشرا : تعويض النعمة الواحدة

(المادة ٨١)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

طبقا لأحكام المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يكون صرف تعويض النعمة الواحدة منوطا
بإنهاء خدمة المؤمن عليه وأن تقوم به إحدى الحالات المحددة على سبيل
الحصر والموجبة لصرف هذا التعويض - مقتضى ذلك أنه طالما أن
العامل مازال في الخدمة فإنه لا يستحق تعويض النعمة الواحدة .

ملخص الفتوى :

ان السيد / طالما ظل بالخدمة فإنه يستمر
مخاطبا بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية ومن بعده قانون التأمين رقم
٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم يخضع للالتزامات التي يربتها هذا القانون
ويتبع بالحقوق والمزايا التي يقررها للمؤمن عليه ، وترتبا على ذلك
مبالنسبة للمسألة الاولى تنص المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية
الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وهي بصدد تحديد أحوال وشروط
استحقاق تعويض النعمة الواحدة على أنه « اذا انتهت خدمة المؤمن
عليه لأحد الأسباب التالية صرف له تعويض النعمة الواحدة طبقا
للقواعد والنسب الآتية من كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين :

(١) في حالات المتزوجات اللاتي يستقلن من الخدمة يحدد التعويض
وفقا للنسب الآتية :

(ب) في حالة خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق تطبيق هذا القانون
وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤ شهرا أو في حالة مغادرة البلاد نهائيا
أو الهجرة يكون التعويض وفقا للنسب الآتية :

ولا يشترط لصرف التعويض في الحالتين المتقدمتين بلوغ المؤمن عليه سن الستين وفقا لأحكام المادة ٧٧ ويجوز معاملة المتزوجة التي تستقيل من الخدمة أو المؤمن عليه في حالة خروجه نهائيا من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك ٢٤ شهرا على الأقل أن يختار بين الحصول على التعويض المشار إليه في هذه المادة وبين الحصول على معاش الشيخوخة عند استحقاقه » .

ومنذ ما قلنا أن المشرع قد حدد على سبيل الحصر أسباب وفروطا استحقاق تعويض الدفعة الواحدة ومن ثم فإن صرف هذا التعويض منوط بانتهاء خدمة المؤمن عليه وأن تقوم به إحدى الحالات المحددة على سبيل الحصر والموجبة لصرف هذا التعويض على النحو المشار إليه ، وعلى ذلك فإنه طالما أن السيد / ما زال في الخدمة فإنه لا يستحق تعويض الدفعة الواحدة عن الفترة السابقة على ١٩٧٢/٧/١ .

(نوى ٥١٠ - في ١٧/١١/١٩٧٥)

حادي عشر : مدد خدمة سلفقة المؤمن عليه

(المادة ٨٤)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية جعله التأمين في الهيئة الزاميا بالنسبة الى جميع اصحاب الاعمال وتصنيفه التنظيمية الخاصة السابقة - بيان المادة ٨٤ لقواعد حساب المدد السابقة ضمن المدة المحسوبة في المعاش وتحديد الجبالغ التي يلتزم النظام الخاص بادائها عن هذه المدد - تمتع العاملين بالبنك المركزي المصري بنظام خاص افضل يستند الى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ المعمول به في اول يناير ١٩٦٢ - مؤداه التمويل الى هذا التاريخ في تحديد سن ان اجر العمال كاساس لحساب الجبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة على اول ابريل ١٩٥٦ التي تحسب في المعاش وفقا للجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

عندما صدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ كان البنك المركزي المصري يطبق نظما خاصا للمعاشات على العاملين به ، كان معتبرا في ذلك الوقت نظما افضل . وكانت الهيئة العاملة للتأمينات الاجتماعية قد اقرت سريانه بعد ان ادخل عليه البنك التعديلات التي طلبت الهيئة ادخالها على هذا النظام عند العمل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ (ويستند قيام هذا النظام الافضل الى نص المادة ٧٨ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ « الملغى ») . وفي ٢١ من مارس سنة ١٩٦٤ صدر قانون التأمينات الاجتماعية الجديد (رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) ليحل به اعتبارا من اول ابريل سنة ١٩٦٤ ، وقضت

الحكام المادة الثالثة منه بأن يكون التأمين في الهيئة ونفا لأحكام هذا القانون الزاميا بالنسبة الى جميع أصحاب الأعمال ولم يستثن القانون من أصحاب الأعمال سوى المصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العلمية ووحدات الإدارة المحلية الذين تسرى في شأنهم أحكام قوانين التأمين والمعاشات . ومن مقتضى ذلك خضوع المنشآت وأصحاب الأعمال المرتبطين بأنظمة معاشات أفضل لأحكام القانون الآخر . وإذا كان القانون — على هذا النحو — قد ألغى الأنظمة الخاصة به ، إلا أن القانون المذكور لم يهمل المدد السابقة — وهي المدد التي قضاها العامل في خزمة صاحب العمل قبل اشتراكه في الهيئة ، فنظم لذلك أحكام ضم المدة السابقة ، فنصت المادة ٤ من قانون الإصدار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن :

« يؤدي النظام الخاص بالمبالغ المستحقة عليه نقدا ونفا لأحكام المادة ٨٤ من القانون المرافق الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إما دفعة واحدة او على خمسة أقساط سنوية متساوية ... » . وتكلفت المادة ٨٤ من قانون التأمينات الاجتماعية المرافق للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ببيان حساب المدد السابقة ضمن المدة المحسوبة في المعاش فنصت على ما يلي :

« مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٧٥ والمادة ٨٩ من هذا القانون يخل المدة التي أدى عنها المؤمن عليه اشتراكات ونفا لأحكام القانونين ٤١٤ لسنة ١٩٥٩ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الى أي من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو النظام الخاص ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب المعاش عنها ونفا لأحكام المادة ٨٠ دون اقتضاء أية تروق اشتراكات عن تلك المدة وذلك اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٥٦ » .

ويؤدي النظام الخاص من كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه في المدة المشار إليها بمبالغ نقدية تقدر بنسبة ٥٪ مقابل حصة صاحب العمل و ٥٪ مقابل حصة المؤمن عليه وذلك من أجر العامل السنوي الذي تستدد على أساسه الاشتراك في النظام الخاص مضافا إليها جميعا فائدة استثمار مركبة بواقع ٤ر٥٪ سنويا حتى تاريخ الأداء .

كما تدخل مدة الاشتراك في النظام الخاص السابقة على أول أبريل سنة ١٩٥٦ ضمن المدة المحسوبة في المعاش بواقع ٢٪ عن كل سنة على أن يؤدي النظام الخاص بالنسبة لكل مشترك مبلغ نقدية من رصيده تصب وفقا للجدول رقم (٥) المرافق .

فإذا لم تف حصاة المؤمن عليه في النظام الخاص للوفاء بهذا الالتزام كان نه الحق في أداء الفرق كله أو بعضه دفعة واحدة أو مقسطا وفقا للشروط والأوضاع التي يقررها مجلس الإدارة تصب الأقساط في هذه الحالة وفقا للجدول رقم (٦) المرافق ، فإذا لم يؤد الفرق كاملا حسبت له من مدة اشتراكه في النظام مدة بنسبة رصيده وما يضيفه إليه الى المبالغ المطلوبة منه وفقا للجدول رقم (٥) المشار إليه .

ومن حيث أن الخلاف بين البنك المركزي المصري والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يتركز حول كيفية تحديد المبالغ الواجبة التحويل الى الهيئة لضم مدة الضحية السابقة على أول أبريل سنة ١٩٥٦ ضمن مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ... وهى المتوصو عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٨٤ سابقة الذكر .

ومن حيث أن حق العامل في الانتفاع بنظام معاشات أفضل واستمراره في الانتفاع به انما يستند الى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١ المعدل للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية ، اذ أن جميع أنظمة المعاشات الخاصة أصبحت تستند الى نص القانون المشار إليه . فإذا أضيفت الى ذلك أن البنك المركزي قد أجرى التعديلات التي طلبتها مؤسسة التأمينات الاجتماعية على نظامه الخاص وذلك حتى يكون هذا النظام متسقا مع احكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ، ومن ثم يكون العاملون بالبنك المركزي قد انتفعوا بأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ ، وهذا هو التاريخ الذي يعمل عليه في تحديد سن وأجر العامل كأساس لحساب المبالغ المستحقة وفقا للجدول رقم (٥) الملحق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وهذا هو ذات النهج الذي انتهجه في القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣ فإنه رغم

استحداث حكم ضم مدة الاشتراك في الأنظمة السابقة على أول أبريل سنة ١٩٥٦ بالقانون المذكور (رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣) المعمول به في ٣ من يونيه سنة ١٩٦٣ ، إلا أن المشرع قضى بأن يكون حساب المبالغ الواجبة الأداء عن تلك المدة على أساس سن أو أجر العامل في أول يناير سنة ١٩٦٢ (تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١) ، والمشرع غنيا منه من أحكام المادة ٨٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الجديد فلما حرص على التسوية في المعاملة بين العاملين .

ومن حيث أنه متى كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد تكفل ببيان أحكام حساب المبالغ الواجبة الأداء من مدة الاشتراك في الأنظمة الخاصة السابقة على أول أبريل سنة ١٩٥٦ ومن ثم فلا محل - والحالة هذه - للاستناد إلى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٤ ، وذلك أن هذا القرار إنما صدر تنفيذا لأحكام المادتين ٢٧ و ٤٢ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستحقيها وعيالها الخنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وفي حالة الانتقال من أنظمة المعاشات المقررة بقوانين المعاشات الحكومية إلى النظام المقرر بموجب قانون التأمينات الاجتماعية والعكس .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن المادة ٨٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هي الواجبة التطبيق في شأن تحديد المبالغ المستحقة عن مدة اشتراك العاملين بذلك المركزي المصري في نظام معاشهم الخاص والسابقة على أول أبريل سنة ١٩٥٦ دون أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٤ ، وأن الأجر والبسن اللذين يخضعان أساسا لحساب الاشتراك من تلك المدة وفقا للمحصول رقم (٥) الملحق بذلك القانون هو أجر العامل وسبقه في أول يناير سنة ١٩٦٢ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ الذي انتفع به العاملون في البنك المركزي المصري بما اقتضاه من وجوب إدخال تعديلات على نظامهم الخاص بما ضمته من انتفاعهم بهذا النظام الخاص باعتباره نظاما بديلا أفضل .

ثاني عشر : معاملة المنتفع بقوانين المعاشات الحكومية

إذا أعيد تعيينه في جهة ينطبق عليها قانون

التأمينات الاجتماعية

(المادة ٨٦)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

المنتفع بقوانين المعاشات الحكومية الذي يعاد تعيينه في جهة ينطبق عليها قانون التأمينات الاجتماعية — امتناع استصحابه قانون المعاشات الحكومية خلال خدمته في الجهة الجديدة — حقه في الخيار بين المعاملة من الفترة الأولى طبقا لقانون المعاشات الحكومية وعن الفترة الجديدة طبقا لقانون التأمينات او ان يطلب تحويل احتياطي معاشه الى هيئة التأمينات الاجتماعية مقابل تنازله عن حقه في المعاش او المكافأة .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه بالنسبة لموظفي وعمال الهيئات والمؤسسات التي لا تطبق نظام موظفي الدولة والذين كانوا قبل تعيينهم بها معالين بقوانين المعاشات الحكومية نفذ أجاز لهم المشرع في المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه طلب تحويل احتياطي معاشهم الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية اذ نصت هذه المادة على انه « اذا التحق المنتفع بأحدى الوظائف الخاضعة لقانون التأمينات الاجتماعية كان له الخيار بين تسوية المكافأة او المعاش المستحق له وفقا لأحكام هذا القانون او تحويل مبالغ لحسابه الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية بتقابل تنازل المنتفع عن حقه في المعاش أو المكافأة » .

هذا وقد تضمن قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ نصا مماثلا لما تضمنته المادة ٨٦ منه على انه « اذا كان المؤمن عليه في هذا

التأمين مدة خدمة سابقة محسوبة في المعاش وفقا لقوانين المعاشات المدنية والعسكرية جاز له أن يطلب حساب تلك المدة أو أى جزء منها في معاشه وفقا لأحكام هذا القانون وله في هذه الحالة أن يطلب تحويل احتياطي معاشه من الخزينة العامة أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية » .

والمستفاد من هذا الحكم أن المشرع أوضح بما لا يدع مجالا للشك أن المنتفع بقوانين المعاشات الحكومية الذي يعاد تعيينه في جهة ينطبق عليها قانون التأمينات الاجتماعية ، لا يستصعب معه قانون المعاشات الحكومية خلال خدمته في الجهة الجديدة ، بل له الخيار بين أن يعاين عن الفترة الأولى طبقا لقانون المعاشات الحكومية وعن الفترة الجديدة طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية أو أن يطلب تحويل احتياطي معاشه الى هيئة التأمينات الاجتماعية مقابل تنازله عن حقه في المعاش أو المكافأة .

(مقضى ١١ - في ١١/١/١٩٦٨)

ثلاث عشر : الحيزة الأفضل

(المادة ٨٩)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

لتزام أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يولية ١٩٦١ بنظام معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل بأداء قيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية الى هيئة التأمينات الاجتماعية عند انتهاء خدمة العامل - نتيجة ذلك - لا يجوز لأرباب الأعمال اجراء المقاصة بين قيمة الحيزة الأفضل وبين الديون التي لهم قبل العاملين - يستوى في ذلك الديون التي نشأت قبل العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية او تلك التي نشأت بعد ذلك .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية ينص في المادة ٨٩ منه على الآتي : « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لأحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيوخة والعجز والوفاء إلا بما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٢ من قانون العمل وأحكام الفقرة الثانية من المادة ٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ »

ويلتزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يولية سنة ١٩٦١ بنظام معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافآت نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار اليه في الفقرة السابقة ، وتصب هذه الزيادة عن كابل مدة خدمة العامل سواء في ذلك مدد الخدمة السابقة أو اللاحقة

للاشتراك في الهيئة وتؤدي عند انتهاء خدمة كل عامل الى الهيئة كاملة دون اجراء أى تخفيض .

وتصرف للمؤمن عليه أو المستحقين عنه المشار اليهم في المادة ٨٢ من قانون العمل هذه المبالغ نقدا عند استحقاق صرف المعاش أو التعويض مضافا اليها فائدة مركبة بمعدل ٢٪ سنويا من تاريخ ايداعها في الهيئة حتى تاريخ استحقاق الصرف ، ويجوز هذه المبالغ في حالة وفاة المؤمن عليه وفقا لحكم المادة ٨٢ من قانون العمل المشار اليه .

ويجوز للمؤمن عليه أو المستحقين عنه في المعاش استخدام المبالغ التي تؤول اليهم وفقا لحكم الفقرة السابقة أو جزء منها في سداد المبالغ المطلوبة لتغطية هذه الخدمة السابقة التي تحسب في المعاش .

ويتشكل لجنة بقرار من وزير العمل للبت بسنة نهائية في أى خلاف ينشأ عن تطبيق احكام هذه المادة .

ومن حيث أن من المسلم أن الميزة الأفضل جزء من مكافأة نهائية الخدمة ، ولذلك فانها لا تستحق إلا عند استحقاق المكافأة القانونية أى عند انتهاء الخدمة بالبنك وبشرط ألا يكون انتهاء الخدمة بسبب تأديبي طبقا للمادة ٢١ من نظام موظفي الدولة وعمل بنك مصر .

ومن حيث أن الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٨٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه أوجبتا على صاحب العمل (البنك) أداء قيمة الميزة الأفضل عند انتهاء خدمة كل عامل الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية كاملة دون اجراء أى تخفيض لتقوم بصرفها للعامل أو المستحقين عنه عند استحقاق صرف المعاش أو التعويض المستحق طبقا للقانون المذكور ، ومفاد ذلك أن المشرع أجل استحقاق قيمة الميزة الأفضل من تاريخ انتهاء الخدمة الى تاريخ استحقاق المعاش أو التعويض طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه ، ومن ثم فلا يجوز للبنك اجراء المقاصة بينها وبين ديونه قبل العاملين به لانها غير مستحقة قبل انتهاء الخدمة من جهة ولأن القانون اوجب على البنك اداءها للهيئة

العامة للتأمينات الاجتماعية عند انتهاء الخدمة كلية دون تخفيض وذلك يكون قد منح صاحب العمل من اجراء المقاصة مع الميزة الامتثل من جهة اخرى .

ومن حيث ان التفرقة التي اراتها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وبين الديون التي نشأت قبل العمل بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وهذه يجوز خصمها من قيمة الميزة الامتثل وبين الديون التي نشأت بعد العمل بالقانون المذكور وهذه لا يجوز خصمها من قيمة الميزة الامتثل فتفرقة لا تقوم على اساس سليم لان العبرة ليست بتاريخ نشوء الدين ولكن بتاريخ استحقاق الميزة الامتثل كما ان ما تراه الهيئة المذكورة من جواز الخصم من الحصة الشخصية للعامل في مكافأة نهاية الخدمة دون حصة البنك ، لا يقوم على اساس من القوانين لان الميزة الامتثل هي الفرق بين مكافأة نهاية الخدمة بالقدر المحدد قانونا وبين مكافأة نهاية الخدمة بالقدر المحدد في النظام الخاص والذي يشمل حصة العامل وحصة صاحب العمل كليهما .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى انه لا يحق لبنك مصر خصم مستحقاته قبل العاملين لديه من قيمة الميزة الامتثل ، وتلزم البنك بادائها عند انتهاء خدمة العامل الى هيئة التأمينات الاجتماعية لاتخاذ حكم القانون عليها .

(ملف ٧/١/٢٩ - جلسة ١٩٧٠/١٢/٩)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

المادة (٨٩) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ ومن بعدها المادة (١٦٢) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تقتضيان بالزام اصحاب الاعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦٦ بالتأمين ومساهمات او مكافآت في اواخر افضل بقية الزيادة بين ما كانوا

يتحولونه في تلك الأنظمة ومكافآت نهاية الخدمة القانونية مع حساب هذه الزيادة عن كل مدة خدمة العامل سواء السابقة أو اللاحقة على اشتراك العامل في هيئة التأمينات الاجتماعية — يشترط لإفادة العامل من هذا الحكم شرطان الأول أن يختار رب العمل الإبقاء على نظامه الأفضل عند العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والثاني أن يرتبط العامل مع رب العمل بهذا النظام في ظل العمل بالحكم القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وحتى ١٩٦٤/٢/٢٢ التاريخ الذي اعتد به المشرع في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لتحديد نطاق المخاطبين بحكم المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

إن قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ أنشأ مؤسسة التأمينات الاجتماعية وجعل في مادته الثالثة عشر التأمين الزامياً بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال ، ونص في الفقرة الثانية من المادة (٧٠) منه على أن « يلتزم صاحب العمل المرتبط مع عماله بنظام مكافآت أو إضمار أفضل بدفع الزيادة كاملة إلى المؤمن عليه أو المستحقين عنه مباشرة ، وقضت المادة (٧١) بإدخال المدة التي أدبكت عتمة اشتراكات وفقاً لنظام خاص ضمن مدة الاشتراك في التأمين المقرر في هذا القانون دون اقتضاء أى ترويق من العمال على أن يؤدي النظام الخاص عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه بمبالغ بنسب معينة مقابل حصة صاحب العمل والعامل وذلك اعتباراً من أول إبريل سنة ١٩٥٦ وفيها يتعلق بالمدة السابقة على هذا التاريخ فانه تدخل ضمن المدة المحسوبة في المعاش على أن يؤدي النظام الخاص بمبالغ نقدية عنها وفقاً لنظام الدفع المحدد في الجدول المرفق بالقانون واستثناء من الحكم المسادر (١٨) : أجاب القضاة في المسألة (٧٨) لأصحاب الأعمال المرتبطين مع عمالهم بنظام معاشات أفضل إن يطلبوا إعفاؤهم من الاشتراك في نظام التأمين المقرر بهذا القانون خلال شهر من تاريخ العمل به ولقد صدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والزم أصحاب العمل

والعمال بالتأمين طبقا لاحكامه وقضى في المادة (٨٩) بالزام اصحاب الاعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات او مكافآت او احتار افضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحصلونه في تلك الانظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية على أن تصب هذه الزيادة عن كابل مدة خدمة العامل سواء في ذلك مدد الخدمة السابقة او اللاحقة للاشتراك في الهيئة وتؤدي منذ انتهاء خدمة كل عامل الى الهيئة العلة للتأمينات الاجتماعية كاملة دون اجراء أى تخفيض ، وقرر في الفقرة الاخيرة من المادة المذكورة تشكيل لجنة بقرار من وزير العمل تخلص بتفسير احكام هذه المادة ، وبناء على ذلك اصدر وزير العمل قراره رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل اللجنة على الا تكون قراراتها نافذة الا بعد اعتمادها منه .

وبجلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ قرر مجلس الوزراء قصر تطبيق حكم المادة (٨٩) ساقفة البيان على العاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٦٤/٣/٢٢ تاريخ صدور قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

ولقد صدر قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ونص في المادة (١٦٢) على ذات الحكم الوارد في المادة (٨٩) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ واشترط لتطبيقه صراحة أن يكون العامل موجودا بالخدمة حتى ١٩٦٤/٣/٢٢ .

وبتاريخ ١٩٧٦/٨/١٢ اصدر مجلس ادارة البنك المركزي قرارا باستئثار اعادة العامل الذي كان خاضعا لنظام تأميني افضل حتى ١٩٦٤/٣/٢٢ بذات النظام بعد نقله الى بنك آخر ولو لم يوجد به نظام مماثل .

والمستفاد مما تقدم ان المشرع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ خير اصحاب الاعمال المرتبطين مع عاملهم بمنظم تأمينية افضل بين الخضوع الكامل لنظامه التأميني او الإبقاء على تنظيم الخاصة. ولزمن بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من اختار منهم الإبقاء على

تطلب التأميني الخاص حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأداء قيمة الزيادة التي كانوا يحملونها في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة الى الهيئة للعبء للتأمينات الاجتماعية على أن تحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العامل مع خضوعهم للنظام التأميني المقرر بالقانون المذكور ، ومن ثم فإنه يشترط لامادة العامل من حكم المادة (٨٩) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومن بعدها المادة (١٦٢) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٧ شرطان أولهما أن يختار رب العمل الإبقاء على نظامه الأفضل عند العمل بالمقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وثانيهما أن يرتبط العامل مع رب العمل بهذا النظام في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وحتى ١٩٦٤/٢/٢٢ التاريخ الذي اعتد به المشرع في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لتحديد نطاق المخاطبين بأحكام المادة (٨٩) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، فان توافر هذان الشرطان التزم رب العمل بموجب المادة المذكورة ومن بعدها المادة ١٦٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بأداء قيمة الزيادة الناتجة عن نظامه الأفضل الى هيئة التأمينات عند انتهاء علاقته بالعامل سواء بنقله الى جهة أخرى أو بتعيينه فيها أو لاي سبب من اسباب انتهاء الخدمة .

ويطبق ما تقدم على الحالتين المعروضتين فإنه لما كان السيد / قد ارتبط في ظل العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وحتى ١٩٦٤/٣/٢٢ مع البنك الاهلي المصري ثم مع البنك المركزي بنظام تأميني أفضل فإنه بانتهاء علاقته بالبنك المركزي في ١٩٦٧/٢/٥ ينتقل الى بنك الاسكندرية يسقط الالتزام التأميني للبنك المركزي بالنسبة له ، ويلتزم البنك المركزي اعمالا لنص المادة (٨٩) سالفة الذكر بأداء قيمة الزيادة المقررة في تلك المادة لهيئة التأمينات الاجتماعية ، وفي ذات الوقت فإنه لا يفيد في النظام التأميني المعمول به ببنك الاسكندرية « اذا وجد قظام تأميني خاص بهذا البنك » لكونه لم يرتبط بهذا النظام قبل ١٩٦٤/٣/٢٠ اذ لم تنشأ علاقة بهذا البنك الا في ١٩٦٧/٢/٥ تاريخ تعيينه به ، وبالمثل فإنه لما كان السيد / قد ارتبط هو الآخر مع البنك الاهلي في ظل العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ثم مع

البنك المركزي، بنظم تلغى أمصيل فان البنك المركزي يلتزم عند انتهاء علاقته بنقله منه في ١٩٦٦/٢/٥ الى بنك القاهرة بإداء الزيادة الى هيئة التأمينات ولما كان نقله الى بنك القاهرة قد تم في ١٩٦٦/٢/٥ أى بعد ١٩٦٤/٣/٢٢ ، وكان نقضه الى بنك مصر قد تم في ١٩٧٢/١٢/١٧ أى بعد هذا التاريخ ايضا فانه لا يفيد من النظم التأمينية الخاصة المعمول بها في أى من البنكين - لو كانت موجودة عند النقل - لكونه لم يكن بخدمة أى منهما قبل ١٩٦٤/٣/٢٢ . واذا كان مجلس ادارة البنك المركزي المصرى قد أصدر في ١٩٧٦/٨/١٢ قرارا باستمرار افادة الجليل الذى كان خاضعا لنظام تأمينى خاص قبل ١٩٦٤/٣/٢٢ بذات النظام يمتد انقطاع علاقته بالبنك المطبق فيه هذا النظام بنقله منه بحواء وجد نظام مماثل بالبنك المتقول اليه أو لم يوجد فإن هذا القرار لا يمكن أن يخرج الى حيز التنفيذ لتعارضه الكمال مع صريح حكم القانون ولا يجوز الاحتجاج هنا بنص المادة (٩) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالبنك المركزي والجهاز المصرفى لاسناد هذا القرار ذلك لأنه وان كانت تلك المادة قد خولت بنوك القطاع العام اصدار النظم الخاصة بموظفيها دون التقيد بنظام المايلين بالقطاع العام فانها لم تستثن تلك البنوك من التقيد بأحكام نظام التأمينات الاجتماعية .

لذلك قررت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تأييد فتاها السابقة الصادرة بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٨ وعدم افادة للمايلين المعروضة حالتهما من الميزة الأمثل .

(ملف ٦٤٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

حكم المادة ٨٩ من قانون التأمينات الإجتماعية لا يسرى على المايلين الذين يلتحقوا بالخدمة في احدى شركات القطاع العام بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور سواء كان التحاقهم بالخدمة قد تم بطريق التعيين أو بطريق النقل سواء كان النقل من جهة تطبيق نظاما خاصا للمكبات والمعاملات

الى جهة اخرى تطبق هذا النظام اولا تطبقه او كل نقل الى جهة لا تطبق
هذا النظام الخاص ثم الى جهة ثالثة تطبق هذا النظام — حفظ حقوق
العامل المترتبة على هذا النظام لحين انتهاء مدة خدمته .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على انه « ويلتزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يربطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو احتياطي أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحصلونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة محسوبة على الأسس المشار اليه في الفقرة السابقة ، وتحسب هذه الزيادة من كامل مدة خدمة العامل سواء في ذلك مدة الخدمة السابقة أو اللاحقة للاشتراك في الهيئة وتؤدي عند انتهاء خدمة كل عامل الى الهيئة كاملة دون اجراء اى تخفيض ، وتصرف للؤمن عليه والمستحقين . . هذه المبالغ نقدا عند استحقاق صرف المعاش أو التعويض مضانا اليه فائدة مركبة » .

وفي مجال تطبيق هذا النص ، أصدر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ قرارا يقضى بأن حكم المادة ٨٩ المشار اليها انما يسرى فقط على العاملين الموجودين في الخدمة في ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ صدور قانون التأمينات الاجتماعية سالف الذكر .

ومن حيث ان الاستفادة مما تقدم ان حكم المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية لا يسرى على العاملين الذين يلتحقوا بالخدمة في احدى شركات القطاع العام بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور ، اى بعد ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ وبسواء كان التحاقهم بالخدمة قد تم بطريق التعيين أو بطريق النقل .

ومن حيث ان النظام القانوني لشركات القطاع العام يقوم على اساس الاستقلال التام لكل شركة عما عداها ولو كان يجنب بينهم وحدة

المؤسسة العامة المتبوعة . ومن ينقل من إحدى شركات القطاع العام الى شركة أخرى بعد ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤ لا يفيد من أحكام المادة ٨٩ سالفه الذكر سواء اكان النقل من جهة تطبق نظاما خاصا للمكافآت والمعاشات الى جهة أخرى تطبق هذا النظام نظاما خاصا للمكافآت والمعاشات الى جهة أخرى تطبق هذا النظام أولا لا تطبقه ، او كان النقل الى جهة لا تطبق هذا النظام الخاص ثم الى جهة ثالثة تطبق هذا النظام . غير انه يلاحظ انه في جميع الأحوال التي لا يستصحب العامل المنقول الى الجهة المنقول اليها حق المعاملة بالنظام الافضل ، فان حقوقه المترتبة على هذا النظام تحفظ له الى حين انتهاء مدة خدمته فتصرف له عن المدة السابقة على النقل .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية العامل المنقول من إحدى شركات القطاع العام بعد ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ الى شركة أخرى في الامادة من أحكام المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية ، سواء اكانت الشركة المنقول اليها تطبق نظاما خاصا لمكافآت نهاية الخدمة ، او لا تطبق مثل هذا النظام .

(ملك ٥٥٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٨)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

مفاد المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية — استمرار العمل بالانظمة الخاصة فيما يتعلق بالاحتفاظ للمال بما كانوا يتمتعون به في ظل تلك الانظمة من ميزات افضل حتى نهاية خدمتهم واستحقاقهم للمعاش — التزام اصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بانظمة معاشات او مكافآت او ادخار افضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في نظامهم الخاص ومكافأة نهاية الخدمة — تطبيق : نظام المعاشات واعاقب الوفاة وصندوق الادخار لشركة موبيل اويل مصر .

ملخص الحكم :

ان المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بصيغته المعدلة ،
التاثيرات الاجتماعية قضت بأن « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا
لاحكام هذا الباب لا تقبل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة
والعجز والوفاء الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة
على اساس المادة ٧٣ من قانون العمل واحكام الفقرة الثانية من المادة
٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ويلتزم اصحاب الاعمال الذين كانوا
يرتبطون حتى آخر يولية سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخل
افضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الانظمة ومكافأة نهاية
الخدمة القانونية محسوبة على الاساس المشار اليه في الفقرة
السابقة ، ونحسب هذه الزيادة عن كابل مدة خدمة العمال سواء في
ذلك مدد الخدمة السابقة أو اللاحقة للاشتراك في الهيئة ، وتؤدي عند
انتهاء خدمة كل عامل الى الهيئة كاملة دون اجراء أى تخفيض ، وتصرف
المؤمن عليه أو المتقاعن عنه المشار اليهم في المادة ٨٢ من قانون العمل هذه
المبالغ نقدا عند استحقاق المعاش والتعويض مضافا اليها فائدة مركبة
بمعدل ٣٪ سنويا من تاريخ ايداعها في الهيئة حتى تاريخ استحقاق الصرف ،
وتوزع هذه المبالغ في حالة وفاة المؤمن عليه وفقا لحكم المادة ٨٢
من قانون العمل المشار اليه . ويجوز للمؤمن عليه أو المستحق عنه في
المعاش استخدام المبالغ التي تؤول اليهم وفقا لحكم الفقرة السابقة أو
جزء منها في سداد المبالغ المطلوبة لحساب مدد الخدمة السابقة التي تدفع
في المعاش ، تشكل لجنة بقرار من وزير العمل للبت بصفة نهائية في أى
اخلال بنشأ من تطبيق احكام هذه المادة » ومناذ هذه المادة ان المشرع وقد
حدد التزامات صاحب العمل في تأمين معاش الشيخوخة والعجز والوفاء
المقررة في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بما يعادل الزيادة
بمكافأة نهاية الخدمة وفقا لحكم المادة ٧٣ والفقرة الثانية من المادة الثانية
من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وكان هناك من الانظمة الخاصة
بالمعاشات أو المكافآت أو الادخل التي كان بعض اصحاب الاعمال يرتبطون
بها مع عملهم ما تتضمن احكاما افضل من تلك التي قررها القانون ، فقد
اتجه المشرع الى الاشتغال لفصل بها كانوا يتحملون منه في نظام تلك
الانظمة الزيادة بين ما كان يتحمله في نظامه الخاص ومكافأة نهاية الخدمة

القانونية ومقتضى ذلك ان المشرع لم يستهدف خلق ميزة جديدة للعمال امر
اضافة اعباء جديدة على اصحاب الاعمال او الانتقاص من حقوق بعض
العمال المقررة في النظام الخاص ، لان كل ما استهدفه المشرع هو عدم
خرمان العمال من الميزات الافضل التي كانت مقررة لهم في ظل الانظمة
الخاصة دون ثمة تجاوز ، واذا كان الامر كذلك فقد وجب عند تحديد تلك
المزايا التي يحتفظ بها للعمال دراسة النظام الخاص الذي كانوا يرتبطون.
به مع صاحب العمل بكل ما يتضمنه هذا النظام من احكام وقواعد وشروط.
لبيان ما كان يتمتع به العمال من حقوق في ظله من ناحية ، وتحديد ما كان
يلتزم به صاحب العمل في النظام من ناحية اخرى ، وفي ضوء هذه الدراسة
المتكاملة للنظام الخاص تتكشف الميزة الامثل - ان وجدت - التي اراد.
الشارع الاحتفاظ بها للعمال ، وتتحدد بالتالى قيمة الزيادة التي قضت
المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بال التزام صاحب العمل بها .
وهى الفرق بين ما كان يتحمله في النظام الخاص ومكافاة نهاية الخدمة .

ومن حيث انه باستقرار نظام المعاشات واعانات الوفاة وصندوق
الادخار للعاملين بشركة موبيل اويل بمصر - وهو ما اصطلح على تسميته
بالكتاب الأزرق - طبقا لما اعتمدته لجنة الاعفاء المشكلة وفقا لاحكام المادة
٣٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ واعفيت الشركة على اساسه من
الاشتراك في مؤسسة التأمين والادخار ، يتضح ان هذا النظام يسرى على
جميع مستخدمى الشركة المنتظمين الموجودين في خدمتها في الاول من
ديسمبر سنة ١٩٥٥ والذين التحقوا او يلتحقون بخدمتها بعد ذلك ، وان
من التقاعد بالنسبة للرجال هو سن الخامسة والخمسين وبالنسبة للنساء
هو سن الخمسين ، ولا تدخل اية مدة يقضيها العامل في الخدمة بعد هذه
السن في حساب المعاش على ان تدفع الشركة في هذه الحالة لحسابه في
صندوق الادخار ٥٠ ٪ من جملة مرتباته الشهرية خلال تلك المدة وان يبقى
المعاش المستحق له معلقا حين تركه خدمة الشركة فعلا وبصفة نهائية .
كما اورد النظام الاحكام الخاصة بكيفية حساب معاش التقاعد العادى
والاختيارى ، وقواعد الاستبدال الجزئى للمعاش واحكام صرف اماناته
الوفاة والتعويض عن العجز الكلى الدائم ، وكذلك حرص النظام على النص

على أن المعاشات واعانات الوفاة التى تدفع بقتضاه غير قابلة للتنازل
٣٥ أو التحويل ولا علاقة لها بتحديد مرتب العامل أو بأى شرط آخر مبن
شروط الاستخدام ولكنها مبالغ تدفعها الشركة بمحض اختيارها نظير
٣٦ إخلاص المستخدم وكفائه فى العمل وتقديرا لخدماته . كما تضمن النظام
حالات خفض المعاش أو اعانة الوفاة وحالات قطع المعاش وفى القسم
العائر من النظام جاءت الأحكام العامة متضمنة الا تخل أحكامه بما قد
يكون للمستخدم أو - للمستخدمين بعد وفاته من حقوق طبقا لأحكام القوانين
وبشرط الا يقل ما يحصل عليه المستخدم بمقتضى تلك القوانين مضانا اليه
ما يحصل عليه من معاش أو ما يدفع لمستحقه من اعانة وفاة من المكافأة
القانونية أو التعويض ، على أن يرجع فى تحديد ما يعادل المكافأة القانونية
٣٧ أو التعويض الى أحكام القوانين المنظمة لها وأمرد النظام أحكاما خاصة
بصندوق الادخار للعاملين بالشركة .

ومن حيث أن الواضح مما تقدم أن الشركة كانت تتحمل بكافة اعباء
نظام المعاشات بها منفردة دون أن تحمل العاملين بها أية التزامات فى هذا
الصدد ، وأن سن التقاعد بالنسبة للمستخدمين بها قد حدد على أسس
بلوغ العامل سن الخامسة والخمسين وبلوغ العاملة سن الخمسين ،
ولا تدخل أية مدة بقضيتها المستخدم فى خدمة الشركة بعد بلوغه سن التقاعد
فى المدة المحسوبة فى معاشه ، وأن هنالك حالات ينقص فيها مقدار المعاش
وحالات أخرى يقطع فيها . كذلك فقد ألزم النظام الشركة بصرف المعاش
حتى توافرت شروط استحقاقه عند بلوغ العامل سن التقاعد ، دون أن
يلزمها بطريقة معينة تنبها سلفا لتحويل هذا النظام أو التدبير
المبالغ اللازمة لتنفيذ التزاماتها فى هذا الشأن سوى ما التزمت به عند
طلبها الاعفاء من الاشتراك فى صندوق التأمين والادخار من تكوين احتياطي
يخصص لضمان تعهداتها الناشئة من نظام المعاش الخاص بالعاملين بها ،
سوما أقرت به من أن مركزها المالى بمصر ضامن لتنفيذ التزاماتها المترتبة
على تطبيق أحكام ذلك النظام ، وإذ كان الأمر كذلك وكان قرار اللجنة
المطعون فيه لم يهتد الى تحديد الزيادة المستحقة للعامل على وجه
منضبط طبقا للأصول الفنية على ما انتهى اليه الخبراء المنتدبان للأسباب
التي استندت إليها ، والتي تأخذ بها هذه المحكمة ، فإن قيمة ما تحله

الشركة من أعباء مالية في نظام معاشات العاملين بها لا يتسنى والامر كذلك تحديده الا في تاريخ استحقاق تلك المعاشات بتوافر شروط استحقاقها ، بمعنى ان تلك الاعباء لا يمكن تحديدها الا بعد ان تصبح اعباء فعلية تلزم بها الشركة ازاء المستحقين من العاملين لديها لمعاشاتهم ، وذلك ان تحديد الاعباء التي تلزم بها الشركة في نظامها الخاص والتي على مداها يمكن عقد المفاضلة بين هذا النظام والنظام العام المقرر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه للوصول الى ما يقطع بتحقيق الزيادة التي تلزم بها الشركة وفقا لحكم المادة ٨٩ سالفة الذكر ، ومقدار هذه الزيادة ، لا يتأتى الا على اساس الاعباء الفعلية التي تتحملها الشركة عند الاستحقاق ، طالما ان اعباء تحويل النظام المقول به قد خلت احكام نظام الشركة مما يسانده ، ومما يؤكد ذلك ما قرره لجنة البت التي اصدرت القرار المطعون فيه من ان نظام المعاشات المقرر بشركة موبيل ويل يقوم على اساس غير ممول وقد لا يكون ميسورا على الشركة ان تعمل على تنفيذ طلب النقابة تجنب الاحتياطي النقدي اللازم لمواجهة التزاماتها الناتجة عن تطبيق المادة ٨٩ . وقد اكد ذلك كل من الخبيرين المنتدبين من المحكمة ، اذ جاء في تقرير اولهما « ان الاساس السليم الذي كان يتعين على لجنة البت اتخاذه في قرارها هو الاعباء الفعلية التي يتحملها صاحب العمل عند الاستحقاق تطبيقا للنظام المعتمد من لجنة الاعباء » وجاء في تقرير الخبير الثاني « ان نظام المعاشات واعانات الوفاة لمستخدمي شركة موبيل اويل بمصر يتحمل اعباءه صاحب العمل منفردا ولا يساهم في تمويله العاملون بالشركة ، كما ان الطريقة المستخدمة في تمويل للنظام تعتمد على تخصيص مبالغ في الميزانية العمومية لكل سنة مالية تقابل الالتزامات الجارية المطلوبة خلال تلك السنة ، ولا تستخدم اية طريقة من طرق الاحتياطات المتراكمة لتمويل هذا النظام » ومما يؤكد هذا النظر ايضا ان النظام ذاته قد حدد اعباء الشركة المالية عندما نصر على ان تلزم الشركة بان تدفع لصاحب من يستترق خدمتها بعد سن التقاعد في صندوق الادخار ٥٪ من جملة مرتباته الشهرية خلال المدة التي يعمل فيها بعد تلك السن ، وهو ما لم يتبعه النظام بالنسبة للمعاشات .

ومن حيث ان اعتماد اللجنة المطعون في قرارها على تقرير الخبير
الاكتواري كوبر لتقدير ما كانت تحمله الشركة من اعباء في نظامها
الخاص مردود ، ذلك انه فضلا عن ان اللجنة قد اقرت بأن نظام الشركة
غير ممول ولا يتيسر تجنب الاحتياطي النقدي اللازم لمواجهة التزامات
الشركة الناتجة عن تطبيق المادة ٨٩ ، فان تقرير الخبير كوبر وما ارفق به
من جداول وان كان الاساس الذي بنى عليه قرار اعضاء الشركة من
الاشتراك في مؤسسة التأمين والادخار ، الا ان هذا التقرير وما تضمنه
من اشتراكات اكتوارية افتراضية تغيرت اساس وضعها بعد رفع سن
المعاش قانونا الى سن الستين ، وغياب الاحتياطات الاكتوارية المتراكمة
المفترضة عند وضعه ، وذلك لأن نظام المعاشات بشركة موبيل اويل
لم يكن ينص على دفع اشتراكات محددة ولا على تراكم تمويل في هيئة
احتياطي حسابي ، وهذا ما اكده الخبير كوبر ذاته في كتابه للشركة بتاريخ
٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ الذي تضمن انه من المستحيل التطبيق على
كفاية التمويل والاشتراكات وهي اموال لا وجود لها في النظام ، وعلى
ذلك فيجد ان اللجنة بالزام الشركة بتكوين احتياطي دفتری يظهر بلامعة
الشركة ويضمن الوفاء بالتزاماتها .

ومن حيث ان ما يقطع في فساد الاساس الذي بنى عليه القرار
المطعون فيه ما نجم عنه من المساس بحقوق بعض الضال الذين تنتهي
مدة خدمتهم في سن الخامسة والخمسين بالنسبة للرجال والخمسين بالنسبة
للنساء ، اذ ترتب على القرار المطعون فيه انخفاض المعاشات التي
كانت مقررّة لهم وفقا لاحكام نظام الشركة ، وهو ما تسلم به تقرير
الخبير الاكتواري لهيئة التأمينات . . . بالنسبة للحالة التي عرض لها وهي
حالة السيد . . . ، الامر الذي يدعم ما قالت به الشركة والخبران
المتعبدان والخبير الاستشاري للشركة المدعية من ان القرار المطعون فيه
لم يقتصر على تحديد الزيادة المستحقة للعامل وفقا لاحكام المادة ٨٩
من قانون التأمينات الاجتماعية سالف الذكر ، وانما تعداه الى خلق نظام
جديد من شأنه انقاص حقوق بعض العمال وزيادة حقوق البعض الآخر
بالمخالفة لنظام الشركة الخاص ، وما يستتبع ذلك من مخالفة لحكم المادة
٨٩ المشار اليه .

ومن حيث ان القول بأن التمويل على الاعباء الفعلية التي تتحملها الشركة عند استحقاق المعاشات دون اعباء تمويل النظام ينطوى على بحث للانظمة الخاصة بعد الفائها منذ سنة ١٩٦١ فانه مردود ، ذلك انه فضلا عن ان اللجنة لم تهتد الى حساب الزيادة على ما سلف قوله على وجه منضبط يحفظ لكل من الشركة والمعيالي: حقوقهم في النظام الخاص ، فان المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد جاءت على ما سلف البيان مستهدفة عنم حرمان العمال من ميزة كانوا يمتنعون بها في ظل انظمة خلسة اوقفت العمل بها وعلى ذلك نص على ان الزيادة التي تسفر عنها المفاضلة بين النظام الخاص والنظام العام المقرر قانونا يتحمل به صاحب العمل وتؤدي عند انتهاء خدمة كل عامل الى الهيئة وتصرف للؤمن عليه او المستجيبين عنه عند استحقاق المعاش او التمويل ، وبذلك فقد اقترضت المادة ٨٩ المشار اليها استمرار العمل بتلك الانظمة فيما يتعلق بالميزة الاكمل حتى نهاية خدمة العامل واستحقاقه للمعاش .

ومن حيث ان قرار لجنة المطعون فيه تدبني على اساس ان ما تحمله الشركة في نظام معاشات العاملين بها هو ما تتحمله من اعباء في تمويل هذا النظام ، وهو اساس لايجد سند له من الواقع او القانون ، وقد ادى على ما ذهب اليه الخبران المتقدمان الى نتائج خاطئة تتعلق ببقية الزيادة التي تلزم بها الشركة طبقا لاحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وبالإدلة التي تحسب عنها تلك الزيادة بمرأاة حالات عدم استحقاق المعاش التي نص عليها النظام ، الامر الذي انعكس اثره ليس فقط على الشركة بل انما يمتد على حقوق العمال بالزيادة تارة وبالنقصان تارة اخرى بالخالفه للحقوق المقررة لهم في النظام الخاص بالشركة ، ويخلق بذلك نظاما جديدا ينطوى على خروج على احكام نظام الشركة ما كان يسوغ قانونا المساس به ، وبهذه المثابة يكون القرار المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله ويجب من ثم الغاءه ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب غلته يكون حقيقا بالالفاء ، ويتمتع اجابة الشركة المعنية التي طلبتها والزام الحكومة المصروفات .

رابعة عشر : الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه

(المادة ٩١)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه المتصوص عليه في المادة ٩١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — يسرى على جميع المعاشات التي تمنح للمؤمن عليه بسبب إصابة عمل ، ومن ثم يشمل المعاش الذي يقرر للعجز الجزئي المستقيم الذي تبلغ نسبته ٣٥ ٪ أو أكثر — اذا قلت نسبة العجز عن ذلك استحق المؤمن عليه تعويضا يحسب طبقا لحكم المادة ٢٩ من القانون المذكور .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٩١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تقضى بأن يكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه ٣٦٠ قرشا مصرية وتربط معاشات المستحقين بجحد أدنى قدره ٥٠٠ ملجم لكل منهم بشرط ألا يجاوز مجموع معاشاتهم معاش المؤمن عليه .

وقد جاء حكم هذه المادة مطلقا بحيث يسرى على جميع المعاشات التي تمنح للمؤمن عليه بسبب إصابة عمل وفقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية ولا يجوز قصر حكم هذه المادة على بعض المعاشات المقررة بمقتضى أحكام هذا القانون دون البعض الآخر لاسيما وأن الفصل الأول من الباب الثامن والذي وردت في بدايته المادة ٩١ منه جاء بعنوان « في استحقاق المعاشات بوجه عام » مما يؤكد أن حكم المادة المذكورة جاء عاما ومطلقا ولا يجوز تخصيصه وقد أُنْعم الخصاص .

وقد قررت المادة ٢٨ من قانون التأمينات الاجتماعية للمؤمن عليه معاشا اذا نشأ عن أصابته عجز جزئي مستقيم تقدر نسبته بـ ٣٥ ٪ أو

أكثر من المعجز الكامل يوازى نسبة ذلك العجز بين معاش المعجز الكامل
إما إذا قلت نسبة المعجز الجزئى المستقيم عن ٣٥٪ فقد قررت له المادة
٢٩ من القانون تعويضا بينت كيفية حسابه ولأن هذا التعويض ليس معاشا
مما ينطبق عليه الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة ٩١ سائلة الذكر نص
القانون في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ على أنه يراعى عند تقدير تيمسة
معاش المعجز الكامل الذى يحسب التعويض على أساسه الا يقل عن الحد
الأدنى المشار اليه في المادة ٩١ من هذا القانون ولم يورد حكما مماثلا
بالنسبة لمعاش المعجز الجزئى المستقيم الذى تبلغ نسبته ٣٥٪ او أكثر
لأن هذا المعاش يخضع أصلا لحكم المادة ٩١ باعتباره معاشا وليس
تعويضا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان الحد
الأدنى المنصوص عليه في المادة ٩١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يشمل أيضا المعاش الذى يقرر للمعجز الجزئى
عن أصليات العبد .

(فتوى ١١٣٠ — مى ٢٩/١٠/١٩٦٦)

خامس عشر

مماشئ الأرامل والمطلقات وغير المتزوجات من
بنات المؤمن ومن يعولهم من أخواته (المادة ٩٧)

قسيادة رقم (١٠٧)

المبدأ :

نص المادة (٩٧) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن يستحق المماشئ الأرامل والمطلقات وغير
المتزوجات من بناته ومن يعولهم من أخواته — إثر ذلك استحقاق بنات المؤمن
عليه الأرامل والمطلقات وغير المتزوجات المماشئ دون أن يغير من ذلك وجود
عقل خاص لهن أو انفال ذكر أحدهن في الاستمارة المعدة لذلك .

ملخص الفتوى :

ويشترط لاستحقاق الأخوة والأخوات والوالدين ونفا لما جاء بالجدول
أن يثبت امالة المؤمن عليه اياهم أثناء حياته والا تكون الوالدة متزوجة
من غير والد المتوفى .

ولما صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات
الاجتماعية نص في المادة ٣ من مواد الاصدار على أن تسرى احكامه على
المستحقين المعاملين بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أن تزداد انصبة
المستحقين الحاليين بمقدار الثلث اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء
شهرين على تاريخ العمل بهذا القانون .

ثم أورد المادة ٩٧ وهي التي تقابل المادة ٨٩ من القانون السابق
وقد جرى نصها كما يلي :

مادة ١٧-٥ « إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان المستحقين عنه الحق في تقاضي معاشات ونفقة للأنظمة والأحكام المقررة بالجنسول رقم (٣) اعتباراً من أول الشهر الذي حدث فيه الوفاة » .

ويقصد بالمستحقين في المعاش :

(١)

(٢)

(٣)

(٤) الأراامل والمطلقات وغير المتزوجات من بناته ومن يعملون من اخواته ..

(٥)

ويشترط لاستحقاق الوالدة أن لا تكون متزوجة من غير والد المتوفى كما يجب أن لا يكون للأخوة والأخوات والوالدين في حالة استحقاقهم دخل خاص يعادل قيمة ما يستحقونه في المعاش أو يزيد عليه فإذا نقص عما يستحق لهم أدى اليهم الفرق ويثبت عدم وجود دخل خاص وتحدد قيمته في حالة وجوده بقرار المستحق مع شهادة إدارية تؤيد إقراره .

ومن حيث أن مؤدي ما تقدم أنه مسوآء بناء على القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أو بناء على القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فإن استحقاق بنات المؤمن عليه الأراامل والمطلقات وغير المتزوجات للمعاش طبقاً للمواد سالفة الذكر لا يرتبط بوجود دخل خاص لهن أم لأولادهن جميعاً في ذلك سواء يوزع المعاش عليهن جميعاً بالتساوي وفقاً للإئتمية المقررة في الجدول رقم ٣ المرفق اليه ولا يضع حق إحداهن إقبالاً ذكرها في الاستمارة المعدة لذلك ولن أغفل ذكرها في هذه الاستمارة أن تطالب باستحقاقها بإدراك أن حقها في المطالبة به لم

يستط ويبتقى حقهن هذا قائما ولا يقطع الا في الأحوال المنصوص عليها في المادة ١٠٠ من القانون ولا يقف صرعه الا في الأحوال المنصوص عليها في المادة ١٠١ منه .

ومن حيث أن الثابت من كتابكم المشار اليه أن السيدة المذكورة كريمة المؤمن عليه كانت أرملة وقت وفاة والدها في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ومن ثم تستحق معاشا من والدها المذكور ولا يمنع استحقاقها عدم ورود اسمها في الاستمارة الخاصة بتحديد أسماء المستحقين ، إذ أن هذه الاستمارة من عمل المستحقين اللتين أمثلتا من عدم ذكر أسم أختها الأرملة في الاستمارة واستأثرتا وحدهما بكامل المعاش ، ولا يجوز أن يكون هذا العمل من جانبها سببا في حرمان أختها الأرملة من حقها في المعاش . وهذا العمل من جانبها يعتبر غشا لا يفيدان منه ما يتعين معه إعادة توزيع المعاش على المستحقين الحقيقيين وليس للمستحقين اللتين أغفلتا عمدا ذكر أسم أختها الأرملة المستحقة للمعاش في الاستمارة المعدة لذلك الاحتجاج في مواجهة هذه الأخت أو في مواجهة الهيئة بما نصت عليه المادة ٩٥ مكرر من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المضادة للقانون . ١٤٣ لسنة ١٩٦١ من أنه « لا يجوز لكل من المؤسسة وصاحب الشأن المنازعة في قيمة المعاش بعد مضي سنة واحدة من تاريخ الأخطار بربط المعاش بصفة نهائية . . . الخ » ذلك لأن ربط المعاش بالوضع المتقادم كان نتيجة غشها ولا يفيد الغاش من غشه إذ أن الغش يبطل كل شيء .

ومن حيث أنه ولئن كانت الفترة الأولى من المادة ١١٩ تنص على أن : « لا يقبل دعوى المطالبة بمستحقات المؤمن عليه أو المستحقين عنه الا اذا طوّبت الهيئة بها كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذي تعتبر فيه هذه المستحقات واجبة الأداء » .

الأ أن هذا الميعاد المنصوص عليه في هذه المادة هو ميعاد سقوط استحداث القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي عمل به اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٦٤ ولا مصلح له في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل .

بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ فلا يبدأ هذا الميعاد في جميع الأحوال بالنسبة
لوقائع الاستحقاق السابقة عليه الا من تاريخ العمل بالقانون الذي
استحدثه وقد قدمت المذكورة طلب صرف المعاش المستحق لها قبل
انقضاء خمس سنوات على تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤
سلف الذكر الذي استحدث هذا الميعاد .

ومن حيث أن السيدة المذكورة قصرت طلبها على المعاش المستحق
لها عن الفترة اللاحقة لتقديم طلبها وتنازلت عما سبق صرفه لشقيقتها ..

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز إعادة توزيع المعاش
المقرر للمستحقين من المؤمن عليه على جميع المستحقين عنه في تاريخ
وفاته ومن بينهم ابنته التي كانت أرملة في تاريخ وفاته على أن لا يصرف
لها المعاش المستحق الا من تاريخ مطالبتها به .

(غتوى ٧١٥ - مى ١٩٦٩/٦/٣٠)

الفصل الرابع

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى

اولا — منحة الوفاة (المادة ٤ من قانون الإصدار)

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

المقصود بالأجر الذى يتخذ أساسا لحساب منحة الثلاثة أشهر — لم يقدر المشرع تنظيميا لصرف منحة الوفاة بعد صدور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ اثر ذلك — أعمال احكام قرار وزير الخزانة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن الاجراءات المنظمة لصرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة اشهر عند وفاة الموظف — يقتضى ذلك تحديد قيمة المنحة على أساس المرتب أو الأجر الشهري الاصلى بالكامل مضافا اليه اعادة غلاء المعيشة وغيرها من البدلات — دخول البدلات فى مفهوم الأجر الذى تحسب على أساسه المنحة المذكورة بالنسبة لأعضاء مجلس الدولة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٤ من مواد إصدار قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تقضى بأن يستمر العمل بالقرارات واللوائح الصادرة بتنفيذ احكام التشريعات المشار اليها بالمادة الثانية ومن بينها القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة اشهر عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش فيما لا يتعارض مع احكامه وذلك لحين صدور القرارات المنصوص عليها فيه .

وأن الفقرة (ط) من المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى تنص على أنه « فى تطبيق أحكام هذا القانون (يقصد بالأجر) ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى لقاء عمله الاصلى سواء أكان هذا المقابل محددا بالمدة أم بالانتاج أم بهما معا .. ويدخل فى حساب الأجر العمولات والوهبة .. وكذلك البدلات التى تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير التأمينات » .

وأن المادة ١٢٠ من القانون تنص على أنه « عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش تستحق منحة من شهر الوفاة والشهرين التاليين وذلك بالإضافة الى الأجر المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة ، وتقدر المنحة بالأجر أو المعاش المستحق عن شهر الوفاة وتلتزم بها الجهة التى كانت تصرف الأجر أو التى تلتزم بصرف المعاش بحسب الأحوال » .

ومناد ما تقدم أن المشرع حدد فى المادة ٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مفهوم الأجر الذى يتخذ أساسا لحساب معاشات وتغويضات المؤمن عليهم وتحديد اشتراكاتهم وفى ذات الوقت قرر صرف منحة عند وفاة أى منهم اتخذ لحسابها أساسا غير ذلك الذى أتبعه عند حساب أجر الاشتراك فمضى بأن تكون مساوية للأجر أو المعاش المستحق من شهر الوفاة والزم بها الجهة التى كانت تصرف الأجر أو المعاش وحدد مقدارها بما يساوى الأجر المستحق عن شهر الوفاة والشهرين التاليين وذلك بالإضافة الى الأجر المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة .

وتبعا لذلك لا يجوز اعمال مفهوم أجر الاشتراك المنصوص عليه فى المادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عند تحديد مقدار المنحة التى قررتها المادة ١٢٠ من ذات القانون لاختلاف أساس الحساب فى كلا منهما خاصة وأن المشرع قصد من تقرير المنحة أن يستمر مستوى معيشة أسرة المتوفى على حاله الى أن تعيد ترتيب أمورها بما يتلائم مع ظروفها بعد وفاته .

ولما كان المشرع لم يصدر قراراً جديداً بتنظيم صرف منحة
الوفاة بهذا صدور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فإنه يتعين طبقاً
لمحكم المادة ٤ من مواد إصدار قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ أعمال أحكام قرار وزير الخزانة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٢
على شأن الاجراءات المنظمة لسرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور
عند وفاة الموظف أو المستخدم أو العامل أو صاحب المعاش والذي
يقضى فى المادة ٤ منه بأن تحدد قيمة المنحة على أساس المرتب أو
الأجر الشهري الأصلي بالكامل مضافاً إليه اعانة غلاء المعيشة
وغيرها من البدلات وعليه يتعين الاعتماد بالبدلات عند حساب منحة
الوفاة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
دخول البدلات فى مفهوم الأجر الذى تحسب على أساسه منحة الثلاثة
أشهر بالنسبة لأعضاء مجلس الدولة .

(فتوى ٦٧) - فى ١٢/٥/١٩٨١)

ثانياً - التأمين الصحى (المادة ٢)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

قرارى وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٦ ورقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٧ الصادرين بتنظيم الانتقال ومصاريفه من مكان العمل او الإقامة الى المكان المخصص للعلاج تنفيذاً لنص المادة ٢ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمين الصحى للمعاملين فى الحكومة وهيئات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والمادة ٥٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ - مقتضى التطبيق الصحيح للتصوص سالفه الذكر هو ان تتحمل الهيئة العامة للتأمين الصحى بجميع صور مصاريف انتقال المريض المؤمن عليه الى مكان العلاج سواء تم ذلك بوسائل النقل العامة او غيرها عند الاقتضاء وسواء كان الانتقال داخل ذات المدينة او من مدينة لآخرى وان الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تتحمل مصاريف انتقال المريض الى مكان العلاج بوسائل النقل العامة داخل او خارج ذات المدينة ولا تتحمل مصاريف انتقال الذى تعجزه حالته الصحية عن استعمال تلك الوسائل داخل او خارج ذات المدينة وان يتحملها صاحب العمل - اعتباراً من تاريخ نفاذ نظام التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يتعين التزام اهلكه وحدها ومقتضاها تحمل الجهة المختصة بمصرف تعويض الأجر بمصروفات النقل للمؤمن عليه ضد اصابات العمل او المرض اذا كان الانتقال بوسائل النقل العامة من مكان اقامة المصاب

او المريض الى مكان العلاج اذا كان يقع خارج المدينة التى يقيم بها وبوسائل الانتقال الخاصة داخل المدينة او خارجها متى قرر الطبيب أن حالة المريض او المصاب لا تسمح باستعمال وسائل الانتقال العادية .

ملخص القوى :

يبين من الاطلاع على النصوص المتعلقة بالموضوع أن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية ينص فى المادة ٥٣ منه على أن « تتحمل الهيئة مصاريف انتقال المرضى من مكان العمل الى مكان العلاج بوسائل الانتقال العامة وتحمل صاحب العمل مصاريف نقل المريض اذا اعجزته حالته الصحية عن استعمال وسائل النقل العامة ، ويتبع فى تنظيم الانتقال ومصاريفه ما تقضى به القواعد التى يصدر بها قرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس الادارة » .

وبتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٦٤ صدر القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمين الصحى للعاملين فى الحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة ونص فى مادته الثالثة على أن « تتحمل الهيئة (الهيئة العامة للتأمين الصحى) مصاريف انتقال المؤمن عليه من مكان عمله او اقلته الى المكان المخصص للعلاج ، ويتبع فى تنظيم الانتقال ومصاريفه ما تقضى به القواعد التى يصدر بها قرار من وزير الصحة وفقا للنظام الذى يضعه المجلس الاعلى للتأمين الصحى فى هذا الشأن » .

وبتاريخ ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩٨ لسنة ١٩٦٤ ونص فى مادته الاولى على أن « تنقل الى الهيئة العامة للتأمين الصحى المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه اختصاصات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فى شئون التأمين الصحى المنصوص عليها فى الباب الخامس من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ويتولى وزير الصحة الاختصاصات المقررة لوزير العمل المنصوص عليها فى المادة ٨ من قانون اصدار هذا القانون وفى الباب الخامس المنو عنه » .

وبتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٦٦ صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ونص في المادة ٢٩ منه على أن « تتحمل الهيئة العامة للتأمين الصحي نفقات انتقال المرضى الذي ترى الهيئة علاجهم في مدينة أخرى غير المدينة التي يعملون بها بوسائل الانتقال العامة وطبقا للقواعد الحكومية لدرجة المواصلة » وقضت مادته الثلاثون بأن « تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحي نقل المرضى الى المكان المخصص للعلاج اذا أعجزتهم حالتهم الصحية عن الانتقال بوسائل النقل العامة ويكون هذا طبقا للنظم والأوضاع التي تضعها الهيئة » .

وبتاريخ ٦ يونية سنة ١٩٦٧ صدر قرار وزير الصحة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٧ ونص في مادته الأولى على أن « تسرى أحكام اللائحة التنفيذية للقانون ٧٥ لسنة ١٩٦٤ الصادر بها القرار الوزاري رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه في شأن تنفيذ أحكام التأمين الصحي وأصابات العمل المنصوص عليها بالفباين الرابع والخامس من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وذلك ما لم يرد به نص مخالف في المواد التالية » .

ومن حيث أن قرارى وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٦ ورقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٧ المشار اليهما الصادرين بتنظيم الانتقال ومصاريفه من مكان العمل أو الإقامة الى المكان المخصص للعلاج ، تنفيذا لنص المادة ٣ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٥٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، أنها صدرتا في نطاق اللوائح التنفيذية ، وهما بهذه المثابة تحكمهما القواعد المسلم بها بالنسبة لهذه اللوائح ، من حيث التزام أحكام القانون الذى صدرت تنفذا له وغيره من القوانين القائمة بما لا يخرج عنها أو يتناولها بالتعديل ، ومن حيث أن مقتضى هذين القرارين هو تحصيل الهيئة العامة للتأمين الصحي بنفقات انتقال المرضى الذين ترى الهيئة علاجهم في مدينة أخرى غير المدينة التي يعملون بها بوسائل الانتقال العامة وطبقا للقواعد الحكومية لدرجات المواصلة وكذلك نفقات نقل المرضى الى المكان المخصص للعلاج اذا أعجزتهم حالتهم الصحية عن الانتقال بوسائل النقل العامة ، ولما كان قصر

ما تتحمل به الهيئة على مصاريف الانتقال من مدينة لأخرى بوسائل الانتقال العامة دون أن تتحمل هذه المصاريف إذا كان الانتقال داخل ذات المدينة ، أمر يخالف صريح نص المادة الثالثة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ التى قضت بتحمل الهيئة مصاريف انتقال المؤمن عليه فى عبارة علمية لا تسمح بتتصلل الهيئة من تلك المصاريف فى أية حالة من حالات انتقال المؤمن عليه للعلاج سواء كان ذلك داخل ذات المدينة أو من مدينة لأخرى ، واستعملت فيه وسائل النقل العامة أو الخاصة وبالمثل فإن عدم تحمل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مصاريف الانتقال بوسائل النقل العامة داخل ذات المدينة يخالف صريح ما نصت عليه المادة ٥٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتى قضت أن تتحمل تلك الهيئة مصاريف الانتقال بوسائل النقل العامة دون تفرقة بين ما إذا كان النقل يتم داخل ذات المدينة أو بين مدينتين ، كذلك ومن ناحية أخرى فإن تحصيل الهيئة المذكورة لمصاريف انتقال المريض إذا أمجزته حالته الصحية من استعمال وسائل النقل العامة ، أمر يخالف حكم المادة ٥٣ المشار إليها والتى نصت صراحة على أن ملزم تلك المصاريف يتحملها رب العمل .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم فإن مقتضى التطبيق الصحيح للنصوص سالفة الذكر هو أن تتحمل الهيئة العامة للتأمين الصحى بجميع صور مصاريف انتقال المريض المؤمن عليه الى مكان العلاج سواء تم ذلك بوسائل النقل العامة أو غيرها عند الاقتضاء وسواء كان الانتقال داخل ذات المدينة أو من مدينة لأخرى وأن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تتحمل مصاريف انتقال المريض الى مكان العلاج بوسائل النقل العامة داخل أو خارج ذات المدينة ولا تتحمل مصاريف انتقال المريض الذى تعجزه حالته الصحية من استعمال تلك الوسائل داخل أو خارج ذات المدينة ، وإن يتحملها صاحب العمل .

وجدير بالذكر أن ما سبق يمثل حكم القانون فى الفترة السابقة على أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ تاريخ نفاذ نظام التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى ألغى كل من القانونين رقم ٦٣ لسنة

١٩٦٤ ورقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ ، اذ من التاريخ سالف الذكر يتعين التزام
أحكامه وحدها في صدد هذا الموضوع ومحصلها على ما نصت عليه
المادتان ٥٠ و ٨٠ من القانون المذكور ، وهو تحمل الجهة المختصة بمصرف
تعويض الأجر بمصروفات انتقال المؤمن عليه ضد اصابات العمل
أو المرض ، اذا كان الانتقال بوسائل النقل العادية من مكان إقامة المصاب
أو المريض الي مكان العلاج اذا كان يقع خارج المدينة التي يقيم بها ،
وبوسائل الانتقال الخاصة داخل المدينة أو خارجها متى قرر الطبيب ان
جسالة المريض أو المصاب لا تسمح باستعمال وسائل الانتقال
العادية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولا : انه بالنسبة للفترة السابقة على نفاذ نظام التأمين الاجتماعى
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تتحمل الهيئة العامة للتأمين الصحى
جميع مصروفات انتقال المريض المؤمن عليه الى مكان العلاج ،
ويقتصر التزام هيئة التأمينات الاجتماعية على مصاريف انتقال المريض
بوسائل النقل العامة داخل أو خارج ذات المدينة وذلك على النحو
البيان تفصيلا فيما سبق .

ثانيا : انه فى الفترة اللاحقة على نفاذ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
المشار اليه يتعين التزام أحكام هذا القانون المشار اليها آنفا في خصوص
تجديد المبتعول عن مصاريف انتقال المؤمن عليه الى مكان العلاج .

(ملف ٨٦/٤/٧٠ — جلسة ١٧/٢/١٩٧٦)

ثالثا : الأجر الذى يستقطع منه اشتراك التأمين

(المادة ٥)

قاعدة رقم (١١٠)

المادة :

فقد نص المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ان الأجر الذى يستقطع منه اشتراك التأمين هو ما يحصل عليه العامل من مقابل نقدى مقابل عمله الاصلى ايا كانت طريقة تجديده — يدخل فى هذا المفهوم الممولات والوهبة المستحقة طبقا لقواعد منضبطة وكذلك البدلات التى يحددها رئيس الوزراء — نص المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ بفاده الاحتفاظ للعامل المنقول من المؤسسة الملفة بمتوسط ما كان يتقاضاه من جوائز ومكافآت وارباح واية مزايا مالية او عينية مع عدم جواز الجمع بين عناصر هذا المتوسط وما يمثّلها فى الجهة المنقول اليها — مؤدى ذلك — الاحتفاظ لعناصر هذا المتوسط بصفتها التى كانت تمنح على اساسها المؤسسات الملفة — اثر ذلك — ان يدخل ضمن هذه العناصر فى اجر الاشتراك فى نظام التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ما كان يعتبر من هذه العناصر اجرا يخضع لاستقطاع اشتراك التأمين فى ظل الممثل بالقانون السابق على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويستبعد منها ما لم يكن له هذه الصفة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه « فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد ا - . . . ج - الأجر : « ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى لقاء عمله الاصلى سواء كان هذا المقابل محددًا بالمدة أم بالانتعاج أم بهما معا » .

ويدخل فى حساب الأجر العمولات والوهبة متى كانت تستحق طبقا لتقواعد منضبطة وفقا لما يحدده وزير التأمينات وكذلك البدلات التى تصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ما يقرره وزير التأمينات . ولا تدخل فى حساب الأجر الاضافية والمنح والمكافآت التشجيعية ونصيب المؤمن عليه فى الأرباح .

وتنص المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببغض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ على أنه تلغى المؤسسات العامة التى لا تمارس نشاطها بذاتها . . ويستمر العاملون بهذه المؤسسات فى تقاضى مرتباتهم وأجورهم وبدلاتهم الى أن يصدر قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجهات ذات الشأن بنقلهم بأقديمتهم وبغلاتهم . .

كما يحتفظ العاملون المنقولون بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسطا ما كانوا يحصلون عليه منها من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا مادية أو عينية أخرى خلال عامى ٧٤ و ١٩٧٥ وذلك بصفة شخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من مزايا مماثلة فى الجهة المنقول اليها العامل وفى هذه الحالة يصرف له أيهما اكبر . .

وبين من الاحكام المقدمة أن المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه قد عرفت أجر الاشتراك بأنه ما يقبل العمل الاصلى وانضلت فيه العمولات والوهبة واستبعدت منه الأجر الاضافى.

والمنع والمكلفات التشجيعية والأرباح ، وأن المادة الثالثة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ سالفه الذكر قررت للعامل حقا في الاحتفاظ بمتوسط ما كان يتقاضاه من حوافز ومكلفات وأرباح وآية مزايا مادية أو عينية مع عدم جواز الجمع بين عناصر هذا المتوسط وما يماثلها في الجهة المنقول إليها ، الأمر الذي يستفاد منه أن المشرع احتفظ لعناصر هذا المتوسط وفقا لنص المادة الثالثة المشار إليها بصفاتها التي كانت تمنح على أساسها في المؤسسات المملوكة ، ومن ثم يدخل من هذه العناصر ويستمر دخوله في أجر الاشتراك في نظام التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ما كان يعتبر من هذه العناصر اجرا يخضع لاستقطاع اشتراك التأمين الاجتماعي في ظل العمل بالقانون السابق على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . ويستبعد منها ما لم يكن له هذه الصفة . وهو الأمر الذي يحقق المساواة بين جميع العاملين المنقولين من المؤسسات المملوكة ويتفق مع قصد المشرع من اصدار القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ والذي من مقتضاه ابقاء العامل بحالته التي كان عليها قبل نقله من المؤسسات المملوكة وعدم المساس بمستوى معيشتة وما كان له من حقوق سبقة على النقل .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى ان كل ما كان من المزايا التي يحتفظ بها للعامل طبقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ غير خاضع في المؤسسة المنقول منها لاستقطاع اشتراك التأمين الاجتماعي يظل غير خاضع لهذا الاستقطاع الا اذا خضع بعد ذلك بالأداة التشريعية اللازمة ..

(ملف ٦١/٢/٢٢ — جلسة ١٦/٥/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

لا يعتبر بدل الانتقال الثابت المقرر لأعضاء الهيئات القضائية جزءاً من الأجر الذى يؤدي عنه اشتراك التأمين الاجتماعى .

ملخص الفتوى :

تنص المادة (٥) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أنه فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

١ -

٢ - بالأجر : ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى لقاء عمله الأصلى . . . »

ويدخل فى حساب الأجر الممولات والوهبة متى كانت تستحق طبقاً لقواعد منضبطة وفقاً لما يحدده وزير التأمينات ، وكذلك البدلات التى تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بنسأ على ما يعرضه وزير التأمينات . . . » كما استعرضت أحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وبزيادة المثلثات التى تنص على أن « يستبدل بنصوص المواد ٥ بند ط، النصوص الآتية : مادة ٥ بند ط : الأجر : كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلى ويشمل :

١ - الأجر الأساسى ويقصد به

٢ - الأجر المتغير : ويقصد به باقى ما يحصل عليه المؤمن عليه وعلى الأخص :

(أ) الخوافز .

(ب) العمولات .

(ج) الوهبة .

(د) البدلات . ويحدد رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التأمينات البدلات التي لا تعتبر عنصراً من عناصر الاشتراك ... » .

كما نصت المادة العاشرة من ذات القانون على أن تلغى النصوص الآتية من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ...

كما يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ١٩٨١ باعتبار البدلات عنصراً من عناصر أجر الاشتراك في قانون التأمين الإحتياكى « ونصت المادة الثامنة عشرة من هذا القانون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ١/٤/١٩٨٤ » .

ونصت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن بدل الانتقال الثابت لأعضاء الهيئات القضائية على أن « يمنح أعضاء الهيئات القضائية اعتباراً من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٥ بدل انتقال ثابت بالفئات الواردة فى الجدول المرافق بقرارى وزير المالية رقمى ٦١ لسنة ١٩٧٦ ، ٦٣ لسنة ١٩٧٦ » .

كما نصت المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ١٩٨١ باعتبار البدلات عنصراً من عناصر أجر الاشتراك فى قانون التأمين الاجتماعى على أن « تعتبر البدلات الآتية جزءاً من أجر الاشتراك المنصوص عليه فى قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

(١) بدلات التمثيل .

(ب) البدلات التى تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة .

(ج) بدلات الإقامة فى المناطق التى تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير هذا البند .

(د) البدلات الوظيفية التي يقتضيها أداء وظائف معينة بذاتها تستلزم منع شاغليها من مزاولة المهنة ، ويستثنى من حكم هذه المادة البدلات النقدية التي تقررت مقابل مزايا معينة كانت تصرف للعاملين .

وينص قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٤ بشأن البدلات التي لا تعتبر عنصرا من عناصر أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ملحقه الأولى على أنه « لا تعتبر البدلات الآتية عنصرا من عناصر أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه :

(١) بدل الانتقال وبدل السفر وبدل حضور الجلسات وغيرها من البدلات التي تصرف للمؤمن عليه مقابل ما يتكلفه من أعباء تقتضيها أعمال وظيفته ويستثنى من ذلك بدل التمثيل » .

ونصت المادة الثانية من هذا القرار على أن « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع في ظل العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه قبل تعديله بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ فرض رئيس مجلس الوزراء في تحديد البدلات التي تعد جزءا من أجر الاشتراك في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي ، وقد أصدر رئيس مجلس الوزراء بناء على هذا التفويض التشريعي قراره رقم ٩ لسنة ١٩٨١ سالف البيان محددا فيه البدلات التي تعد جزءا من أجر الاشتراك في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي وذلك على سبيل الحصر ، ولم يرد من بينها بدل الانتقال بما فيه الثابت المقرر لأعضاء الهيئات القضائية اعتبارا من ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٧٦ ، ومن ثم يخرج هذا البدل من مدلول أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي عند حسابه ، يؤكد ذلك طبيعة البدلات الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ١٩٨١ سالف البيان إذ أنها جميعا ليست

عوضاً من نفقات فعلية يتكبدها العامل بدليل أن الامتيازات العينية التي يحصل عليها المؤمن عليه كالمسارات المخصصة لانتقلاته لا تعتبر وفقاً لصراحة الفقرة الأخيرة من البند (د) من المادة الأولى من القرار المذكور جزءاً من أجر الاشتراك ومن جهة أخرى فإن بدل الانتقال المقرر لأعضاء الهيئات القضائية سواء كان مقابل نفقات فعلية أو كان لمواجهة ما يتكبده رجال القضاء من مشاق الانتقال من محل إقامتهم إلى مقر العمل وضرورة الحفاظ في ذلك على كرامة الوظيفة القضائية فأنه مما لا شك فيه أن هذا البديل لا يدخل ضمن البدلات التي تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة والتي تدخل وفقاً لحكم البند (ب) من المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ١٩٨١ ضمن أجر الاشتراك في قانون التأمين الإجتماعي ذلك أن مناط منح بدل المخاطر أو ظروف الوظيفة منتفية في بدل الانتقال ولا تخطط به .

وإذا كان التفسير السليم لنصوص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قبل تعديله بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان يؤدي إلى خروج بدل الانتقال الثابت المقرر لأعضاء الهيئات القضائية من أجر الاشتراك في قانون التأمين الإجتماعي ، فقد تكلل المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بحسم الرأي في الموضوع إذا أتضح صراحة في المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٤ والمصادر بناء على تفويض المشرع له ، من مجبم اعتبار بدل الانتقال عنصراً من عناصر أجر الاشتراك في قانون التأمين الإجتماعي .

ومن ثم فإن هذا البديل بما فيه الثابت المقرر لأعضاء الهيئات القضائية لا يدخل في حساب أجر الاشتراك في قانون التأمين الإجتماعي في أي فترة من الفترات .

(ملف ٩٣٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨)

رابعاً — الأجر الذى يحسب عليه التأمين

(المادة ١٩)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

المادة ١٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ — تعريفها للأجر بأنه كل ما يحصل عليه المؤمن عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الأصلي واعتبر حوافز الانتاج من قبيل الأجر المستحق على أساس الانتاج — أثر ذلك — عند تحديد التعويض المستحق للعامل خلال فترة علاجه وعند تحديد المعاش المستحق له عن المعجز الناتج عن الإصابة. تدخل حوافز الانتاج كمعصر من عناصر التعويض كما تحسب في المتوسط الذى يحدد على أساسه معاش المعجز — لا عبرة بالقول بأن استحقاق الحوافز منوط بالإسهام الفعلى بالانتاج لأن ذلك مجاله عند تحديد مستحقات العامل المالية الناشئة عن مباشرته للعمل فعلاً أما مستحقاته التى تقررها القوانين كتعويض أو معاش فتعربا تحسب على أساس ما يكون قد اداها من اشتراكات تأمينية .

ملخص الفتوى :

أن المشرع فى تطبيق إحكام قانون التأمين الاجتماعى عسرف ابتداء أجر الاشتراك الذى تحدد على أساسه المستحقات التأمينية للمؤمن عليه بأنه ما يحصل عليه العامل من أجر لقاء عمله الأصلي سواء حدد هذا الأجر بالمدة أم بالانتاج أم بهما معا ، واعتبر حوافز الانتاج من قبيل الأجر المستحق على أساس الانتاج ، كما أن المشرع ألزم الجهة التى يعمل بها

العامل بأن يؤدي اليه تعويضاً خلال فترة علاجه من إصابة العمل أجر الاشتراك ، وكذلك حد المعاش المستحق للعامل مقابل العجز الناتج عن الإصابة بنسبة من هذا الأجر وفقاً للمتوسط المنصوص عليه في المادة ١٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم يتمين التزام التعريف الذي اعتنقه المشرع لأجر الاشتراك عند تحديد التعويض المستحق للعامل خلال فترة العلاج وعند تحديد المعاش المستحق له من العجز الناتج من الإصابة وبالتالي تدخل حوافز الإنتاج كعنصر من عناصر تعويض الإصابة كما تحسب في المتوسط الذي يحدد على أساسه معاش العجز . .

ولا يحض ذلك أن استحقاق الحوافز منوط بالإسهام الفعلي بالإنتاج لأن ذلك إنما يكون عند تحديد مستحقات العامل المالية الناشئة عن مباشرته للعمل بالفعل ، أما مستحقاته التي تقررها القوانين كتعويض أو معاش فإنها لا تستحق في مقابل ما يؤديه من عمل بل تستحق نتيجة لأعمال قواعد النظام التأميني الخاضع له وعلى أساس ما يكون تدأه من اشتراكات تأمينية .

واذ حدد المشرع طريقة حساب متوسط أجر الإنتاج في المادة ٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٦٩ الواجب التطبيق في الحالة الماثلة على أساس ما يتقاضاه العامل في السنة الأخيرة فإنه يتعين على حساب تعويض الإصابة ومعاش عجز العامل وفقاً لمتوسط أجر المدة المقررة له مضاعفاً اليه متوسط الحوافز التي تقاضاها في السنة السابقة على الإصابة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العامل المذكور لتعويض أجر ومعاش عجز على أساس أجره المحدد بإدارة مضاعفاً اليه متوسط ما صرف له من حوافز انتاج .

قائمة رقم (١١٢)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة ٤/١٩ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ مقارنا بنص المادة ٧٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع لم يشترط للاعتداد بلاحة التوظيف أن تكون صادرة في شكل خاص (قانون أو قرار جمهورى أو اتفاق جماعى) — أثر ذلك — يجوز الاعتماد بلاحة التوظيف أيّا كان الشكل الذى صدرت فيه — تطبيق — اعتبار النظام الاساسى الذى يضمنه صاحب المبل للعمال في منشأته تنفيذا لقانون عقد العمل لائحة توظيف في مفهوم قانون التأمين الاجتماعى .

ملخص الفتوى :

الفقرة ٤ من المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن « يراعى في حساب المتوسط الشهرى للأجور ما يلى : ...

١ —

٢ —

٣ — يراعى في حساب المتوسط بالنسبة للمؤمن عليهم غير الخاضعين في تحديد أجورهم لقوانين أو لوائح التوظيف أو الاتفاقات جماعية الا يجاوز الفرق زيادة أو نقصا بين أجر المؤمن عليه في نهاية الخمس سنوات الأخيرة من مدة الاشتراك في التأمين أو بين أجره في نهاية مدة اشتراكه في التأمين أن ظلت عن ذلك وأجره في بدايتها عن ٤٠ ٪ فإذا زاد الفرق عن هذا الحد فلا تدخل الزيادة في متوسط الأجر الذى يسرى على أساسه المعاش ولا يسرى هذا الحكم على حالات استحقاق

المعاش المنصوص عليها بكل من البندين ٣ و ٤ من المادة (١٨) او المادة (٢١) والمادة (٥٢) وكان يقابل هذا الحكم نص المادة ٧٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى كان يجرى على النحو الاآتى : « يرأى عند حساب متوسط الأجر ألا يجاوز الفرق زيادة او نقصا بين أجر المؤمن عليه فى نهاية الخمس سنوات الأخيرة من مدة خدمته او مدة خدمته ان قلت عن ذلك وأجره فى بدايتها عن ٤٠ ٪ فإذا زاد الفرق عن هذا الحد فلا تدخل الزيادة فى متوسط الأجر الذى يربط على أساسه المعاش .

ولا يسرى حكم الفترة السابقة على المؤمن عليهم الخاضعين فى تصديد مرتباتهم وترقياتهم للوائح توظيف صادر بها قانون او قرار من رئيس الجمهورية أو أبرمت بمقتضى اتفاقات جماعية » .

ومن حيث أنه بمقارنة النصين سالتى الذكر يبين أن القانون الجديد لم يشترط للاعتداد بلائحة التوظيف شروطا خاصة بعكس ما كان عليه الحال فى القانون القديم الذى اشترط للاعتداد بها أن تكون صادرة فى شكل خاص قاصرة على القانون او قرار رئيس الجمهورية او الاتفاق الجماعى وليس من شك فى ان المفايرة فى صياغة نص المادة ٤/١٩ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ من نص المادة ٧٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ توحى بأن المشرع قصد الاعتداد بلائحة التوظيف ايا كان الشكل الذى صيغت فيه وذلك لعنوله عن التخصيص الذى كان فى القانون القديم ولجؤه الى التعميم فى القانون الجديد ومن ثم لا يجوز الاستناد على النص القديم لتخصيص الحكم العام الذى جاء به النص الحالى والقول بوجوب صدور اللائحة بقانون او قرار حتى يجوز الاعتداد بها لما فى ذلك من تخصيص للعام بغير نص يخصمه .

ومن حيث أن المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ينص على أنه « على أى صاحب عمل يستخدم خمسة عشر عمالا فأكثر أن يفسح فى مكان ظاهر فى مؤسسته لائحة النظام الأساسى للعمل وأن يودعها الجهة الادارية المختصة وأخرى للجزاءات وشروط توظيفها

ويشترط لنفاذ لائحة الجزاءات وما يطرأ عليها من تعديلات واعتماداته من الإدارة المختصة خلال ٤٥ يوما من تاريخ تقديمها إليها » .

مفاد ذلك أن صاحب العمل الذى يستخدم خمسة عشر عاملا مأكثر ملزم بأن يضع لائحة بالنظام الأساسى للعمل فى منشأته تتناول جميع الجوانب المتعلقة بالعمل ومن بينها القواعد الخاصة بالمرتبات والأجور ، لذلك فإنه متى كان للمنشأة لائحة خاصة تحتد القواعد المتعلقة بتحديد أجور العمال وكيفية زيادتها فإن العاملين بهذه المنشأة يعتبرون خاضعين للائحة التوظيف من النوع المقصود فى المادة ١١/٤ ومرد ذلك أن وجود مثل هذه اللائحة والزام صاحب العمل بإدائها بالجهة الإدارية المختصة كافيها بذاته لنفى شبهة التحايل وبهذا يتمكن العامل من الحصول على معاشى أزيد من المستحق له وزيادة أجره فى نهاية مدة اشتراكه لأنها ستطبق على جميع العمال بغير تمييز بينهم وبصفة عامة مجردة ومن ثم يكون لهيئة التأمينات أن تراغب زيادة مرتب العامل فى نهاية اشتراكه بأن تطالبها على نظام الأجور المنصوص عليه بلائحة العمل وأن تعتمد بالزيادة المطبقة لهذا النظام دون غيرها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المقصود بلوائح التوظيف المنصوص عليها فى المادة ١٩/٤ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ هى تلك المعتمدة للمنشأة طبقا لقانون العمل .

(ملف ٥٩/٢/٢٢ — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨)

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

اعتبار أجور ايام الجمع التى ضمت الى مرتبات العاملين بمقتضى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٥ جزءا من الراتب فى مفهوم قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ — مدى خضوعه لاستقطاع اقساط التأمين .

ملخص الفتوى :

من حيث أن الأجر في مفهوم قانون التأمين الاجتماعى يشمل كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله الاصلى ، وأن المشرع ضم اجور أيام الجمع الى مرتبات العاملين الذين كانوا يتقاضونها وجعلها جزءا لا يتجزأ من المرتب ، وبذلك تفقد طبيعتها كأجر اضافى وتندمج فى المرتب وهو ما أكدته المشرع عندما نص على أن الضم لا يدخل بأحكام الاجور الاضافية التى تمنح رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويستبعد منها ما لم يكن له هذه الصفة ، وهو الامر الذى يحقق المساواة بين جميع العاملين المنقولين من المؤسسات المُلغاة ويتفق مع قصد المشرع من اصدار القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ والذي من مقتضاه ابقاء العامل بالحالة التى كان عليها قبل نقله من المؤسسات المُلغاة وعدم المساس بمستوى معيشته وما كان له من حقوق سابقة على النقل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع انى ان ما كان من المزايا التى يحتفظ بها للعامل طبقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ مغدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ غير خاضع فى المؤسسة المنقول منها لاستقطاع اشتراك التأمين الاجتماعى يظل غير خاضع لهذا الاستقطاع الا اذا اخضع بعد ذلك بالاداة التشريعية اللازمة .

(ملف ١٦١/٢/٢٢ - جلسة ١٦/٥/١٩٧٩)

خامساً — منح معاشات ومكافآت استثنائية

دون تقيد برد تعويض الدفعة الواحدة

(المادة ٢٦)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يقضى بأنه يترتب على زيادة مدة الاشتراك في التأمين على ست وثلاثين سنة أو القدر المطلوب لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش الذي يتحمله الصندوق أيهما أكبر أن يستحق المؤمن عليه تعويضاً عن كل سنة من السنوات الزائدة يقدر بواقع ١٥ ٪ من الأجر السنوى — يجوز لصاحب المعاش والمستحقين أن يستبدل بمبلغ التعويض أو بجزء منه معاشاً يضاف للمعاش المستحق ويعتبر جزءاً منه مع مراعاة عدم تجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه بالمادة ٢٠ من القانون — جواز منح معاش استثنائي لمن يكون قد صرف التعويض وكان باب الاستبدال مغلقاً بالنسبة له .

ملخص الفتوى :

ما مدى جواز صرف معاش استثنائي للعاملين السابقين ، أصحاب المعاشات والذين سبق لهم صرف تعويض الدفعة الواحدة ؟

تنص المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له على أن « يسرى المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءا من الأجر المنصوص عليه في المادة السابقة على كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين ... وفي جميع الأحوال يتعين ألا يزيد الحد الأقصى للمعاش الشهري على مائتى جنيه شهريا » . كما تنص المادة (٢٦) من القانون سالف الذكر على أنه « إذا زادت مدة الاشتراك في التأمين على ست وثلاثين سنة أو القدر المطلوب لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش الذى يتحمل به الصندوق أيها أكبر ، استحق المؤمن عليه تعويضا من دفعة واحدة بقدر واقع ١٥٪ من الأجر السنوى عن كل سنة من السنوات الزائدة » .

ويجوز لصاحب المعاش والمستحقين أن يستبدلوا بكل مبلغ التعويض أو جزء منه معاشا يحسب بواقع ١/٧ من كل سنة من السنوات الزائدة. ويضاف للمعاش المستحق ويعتبر جزءا منه مع مراعاة عدم تجاوز المعاشين الحد الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الرابعة من المادة (٢٠) .

ولا يجوز تقرير معاش استثنائى في حالة صرف هذا التعويض دون استبداله كإلا .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ، أنه يترتب على زيادة مدة الاشتراك في التأمين على ست وثلاثين سنة أو القدر المطلب لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش الذى يتحملة الصندوق أيها أكبر استحقاق تعويض للمؤمن عليه من كل سنة من السنوات الزائدة يقدر بواقع ١٥٪ من الأجر السنوى ، ويجوز لصاحب المعاش والمستحقين استبدال مبلغ التعويض أو جزء منه معاشا يضاف للمعاش المستحق ويعتبر جزءا منه مع مراعاة عدم تجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه بالفقرة الرابعة من المادة (٢٠) سالف الذكر .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على المعروضة حالتهم ، فإنه باستحقاقهم معاشا يقدر بالحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في المادة (٢٠) المذكورة ، يكون قد امتنع عليهم استعمال الحق المقرر بنص الفقرة

الآخيرة من المبادأة (٢٦) سالفة البيان والذي من مقتضاه الاستبدال ببلغ التعويض مغائبا وهو الشرط الذي بنى عليه المشرع الحرمان من تفسير المعاش الاستثنائي . ومن ثم يجوز منحهم المعاش الاستثنائي لتخلف شرط الحرمان الذي ورد بقانون المعاش ، وبمراعاة عدم تجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى المنصوص عليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز منح المعاش الاستثنائي لمن يكون قد صرف التعويض ، وكان باب الاستبدال مغلوقا بالنسبة اليه .

(ملف ٨٦/٤/٩٢٢ — جلسة ١٩٨٢/٦/١)

ساسا — الإجازة المرضية التي تمنح للماملين بالقطاع
المعام تنتهى بثبوت العجز التام (المادة ٧٨)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

بمضى جواز اخراج حالات العجز التام من نطاق تطبيق احكام
القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ فى ظل العمل باحكام القانون رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ يمنح موظفى وعمال
الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن أو الجذام أو بأحد
الأمراض المزمنة إجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل وينص فى مادته
الأولى على أنه « استثناء من أحكام الإجازات المرضية لموظفى الحكومة
والهيئات والمؤسسات العامة وعملها يمنح الموظف أو العامل المريض
بالدرن أو الجذام أو بمرض عقلى أو بأحد الأمراض المزمنة التى يصدر
بتحديدها قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الإدارة العامة
للقومسيونات الطبية إجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل الى أن يشفى
أو تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة أعمال
وظيفته ويجزى الكشف الطبى عليه بمعرفة القومسيون الطبى كل
ثلاثة اشهر على الأقل أو كلما رأى داعيا لذلك » .

وينص من هذا النص أن المشرع اضفى بموجب رعاية خاصة على
الماملين بالجهت المجيدة به الخاضعين لنظام الماملين المدنيين بالدولة

الذين يصابون بأمراض معينة فمن لهم نظامها للاجازات المرضية خرج به عن القواعد العامة للاجازات المرضية فمقرر منحهم اجازة مرضية استثنائية ولم ينتقص من مرتب العامل خلالها مهما طالت اجازته وانما جعل الاجازة بمرتب كامل ولم يقيد بها بالحدود الزمنية للاجازات المرضية العادية وانما اطلقها بغير قيد حتى تبلغ نهايتها بتحقيق احد امرين اما شفاء المريض او استقرار حالته استقرارا يمكنه من العودة الى عمله فاذا لم يتحقق احدهما ظلت الاجازة قائمة حتى بلوغ العامل سن الاحالة الى المعاش ، فلا يجوز انهاء خدمته لعدم اللياقة الطبية ولو ثبت عجزه الكلى .

ومن حيث ان المادة ٦٣ مكررا من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المضافة اليه بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ والتي يعمين اعمال حكيمها على العاملين بالقطاع العام لعدم ورود نص بنظرهم بقرره تنص على انه « استثناء من حكم المادة ٦٣ والفقرة الاولى من المادة ٨١ من هذا القانون يمنح العامل المريض بالدرن او الجذام او بمرض عقلي او بأحد الامراض المزمنة اجازة مرضية باجر كامل الى ان يشفى او تستقر حالته . استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله او يتبين عجزه عجزا كاملا عن مواصلة اية مهنة او عمل . . . » وبذلك سلك المشرع مسلكا مختلفا بالنسبة للعاملين بالقطاع العام فاضاف حالة العجز الكامل الى اسباب انتهاء الاجازة المرضية الاستثنائية المقررة لهم في حين لم يجعل تلك الحالة سببا لانتهاء تلك الاجازة بالنسبة للعاملين بالحكومة .

وبتاريخ ١٩٧٥/٩/١ قرر المشرع احوال احكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقضى في المادة الثانية من مواد اصداره بحلولة محل عقد من التشريعات لم يرد من بينها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما ، وبعد ان نص في المادة السادسة من مواد الاصدار على الغاء كل حكم يخالف احكامه عاد في المادة ٨١ من الباب الخامس الخاص بتأمين المرضى الى النص على ان « لا تخل احكام هذا التأمين بما قد يكون للمصاب او المريض من حقوق مقررة بمقتضى القوانين او اللوائح او النظم الخاصة او العقود المشتركة او الاتفاقيات او غيرها فيما يتعلق بتمويض الاجر ومستويات الخدمة . وذلك بالنسبة للقرر الزائد عن الحقوق المقررة في هذا التأمين » .

ومن ثم يكون المشرع قد أبقي على قواعد تعويض الأجر السابقة على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ التي تنص للعاملين حقوقا تزيد على ما هو مقرر به ، لذلك فانه ولئن كانت المادة ٧٣ من هذا القانون تقرر تطبيق أحكام التأمين ضد المرض على العاملين الخاضعين لأحكام القانون الذي يصدر بتحديد الجهات التي يعملون بها قرارات من وزير الصحة فان ذلك لا يعنى اعمال أحكام هذا التأمين بكاملها على هؤلاء العاملين فور صدور القرارات سائلة البينان وانما يقتيد اعمالها بما يكون لهم من حقوق تزيد على القدر المقرر في تأمين المرض المنصوص عليه بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم فانه لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ من القانون تنص على انه « استثناء من الأحكام المتقدمة يمنع المريض بالمرض أو الجذام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة تصويضا يعادل أجره كاملا مدة مرضه الى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله أو يبين عجزه كاملا ... » فانها تكون قد جمعت من العجز الكامل سببا من أسباب انتهاء حق المريض في الأجر الكامل وبالتالي يصدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ انفصل فيما يقرره من حقوق للعاملين بالحكومة من الحقوق التي قررهما هذا النص وعليه يتم اعمال أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على العاملين بالحكومة دون أحكام الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، أما العاملين بالقطاع العام فان الأحكام السابقة المطبقة عليهم والواردة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ والذي أوجبت المادة ٦٩ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ استمرار تطبيقه عليهم تتفق مع أحكام قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما يتعلق بانتهاء الحق في الأجر الكامل بسبب ثبوت العجز الكلي لذلك تطبق عليهم أحكام قانون التأمين الإجتماعي بكاملها لأن القاعدة المطبقة عليهم قبله لم تكن تتضمن ميزة انفصل .

ولا يقال من استمرار العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣

على العاملين الخاضعين لنظام العاملين المدنيين بالدولة أن قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عرّف في البند (ح) من المادة الخامسة العجز الكلي بأنه « كل عجز من شأنه أن يحول كلية وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاولة أية مهنة أو عمل يتكسب منه » ، ويعتبر في حكم ذلك حالات فقد البصر فقداً كلياً أو فقد الزراعين أو فقد السائقين أو فقد فراع واحد أو سائق واحدة ، وحالات الأمراض العقلية ، وحالات الأمراض المزمنة والمستعصية التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير التأمينات يتفق مع وزير الصحة » .

كما لا ينال منه إصدار وزير التأمينات القرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٦ بتحديد الأمراض المزمنة التي تعد في حكم العجز الكامل أو أن المادة ٧٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ خولت الهيئة العامة للتأمين الصحي مهة إعتبات حالات العجز وأن الضمّانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة جنّ في المادة ٩٤ من مضم اللياقة الصحية سببا من أسباب إنهاء الخدمة على اعتبار أن تلك الأحكام إنما تعنى إنهاء خدمة العاملين إذا ثبت عجزه الكلي ذلك لأن إنهاء الخدمة في هذه الحالة إنما يعنى الانقضاء من حقوق العاملين المقررة بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ والتي من أهمها عدم جواز إهمال خدمتهم بسبب العجز الكلي واستمرار حقهم في الأجازة المرضية الاستثنائية برتب كامل إلى أن يتم شفاؤهم أو استقرار حالتهم المرضية استقراراً يمكنهم من العودة إلى ممارسة عملهم . وإذا كان قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المبول به امتساراً من ١٩٧٨/٧/٤ والتالى في صدوره لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد جعل من عدم اللياقة الصحية سببا من أسباب إنهاء الخدمة فإنه أوجب في ذات الوقت بالمادة ٦٦ مراعاة أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ولم يجز الاخلال بها وذلك عندما تناول الاجازات المرضية بالتنظيم الأمر الذى لم ينم عن استقرار العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ كما هو بغير تعجيل ومن ثم لا يجوز إنهاء خدمة العامل بالحكومة المطبق عليه أحكام هذا القانون بسبب

عدم اللياقة الصحية . وذلك لا يعنى بحال من الاحوال تعطيل تطبيق حكم القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى يقرر انتهاء الاجازة المرضية بمرتبة كامل بسبب العجز لان المجال سيكون واسعا لتطبيق هذا الحكم على باقى العاملين الخاضعين لاحكام قانون التأمين الاجتماعى ومن بينهم العاملين بالقطاع العام وغيرهم من العاملين المنصوص عليهم بالمادة الثانية منه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار العاملين المطبق عليهم احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة فى الامادة من احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ .

ان الاجازة المرضية التى تمنح للعاملين بالقطاع العام ونفا لاحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ واحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنتهى بثبوت العجز الكلى .

(ملف ٢٣٥/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١٢/١٠)

ملحوظة : وىذات المعنى (ملف ٧٠٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/١/٢٤)

سلباً — عدم جواز الحجز
مستحققات صاحب المعاش
(المادة ١٤٤)

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

حكم المادة ١٤٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن
التأمين الإجتماعى الذى يقتضى بعدم جواز الحجز أو التزول من
مستحققات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستفيد لدى الهيئة
المختصة إلا لحدن النفقة أو الدين الآتية وبما لا يجاوز الربع — يعتبر
تمتعياً للأحكام الواردة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ — أثر ذلك
— للجهات الإدارية استيفاء حقوقها قبل المؤمن عليهم أو أصحاب
المعاشات أو المستحقين عنهم باتباع الطرق المقررة بقانون المرافعات .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع
الحجز على المرتبات والمعاشات إلا فى حدود الربع — ينص فى مادته
الأولى — معطلة بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ — على أنه « لا يجوز
اجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة
والمصالح العامة .. الى العامل مدياً كان أو عسكرياً بصفة مرتب أو أجر
أو راتب اضافى أو حق فى صندوق انضمار أو معاش أو مكافأة أو تأمين
مستحق طبقاً لقوانين التأمين والمعاشات أو أى رصيد من هذه المبالغ
إلا بمقدار الربع وذلك وفاء لنفقة محكوم بها من جهة الاختصاص

أو لاداء ما يكون مطلوباً لهذه الجهات من العامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته
أو أو لمن مهدة شخصية وعند التزام تكون الأولوية
لدين النفقة . . .

كما كان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ينص في
المادة (١١٨) على أنه « لا يجوز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن
عليه في الهيئة إلا لدين النفقة أو لدين الهيئة وبما لا يجاوز الربع
وتكون الأفضلية لدين النفقة . . . » .

وتنص المادة ٣٠٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم
١٣ لسنة ١٩٦٨ بأنه « لا يجوز الحجز الأجور والمرتبات إلا بمقتدار
الربع ، وعند التزام يخص نصه لوفاء دين النفقة والنصف الآخر
ما صداه من الديون . . . » .

وينص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن التأمين الاجتماعي في
المادة (١٤٤) على أنه « لا يجوز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن
عليه أو صاحبه المعاش أو المستفيد لدى الهيئة المختصة إلا لدين النفقة
أو لدين الهيئة وبما لا يجاوز الربع . . . » .

وقد بينت المادة الخبسة من هذا القانون المقصود بالهيئة
المختصة بأنها الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات أو الهيئة العامة
للتأمينات الاجتماعية .

ومن حيث أنه يجب من استعراض النصوص المتقدمة أن قانون
التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ كان — قبل النقلة — يحظر
الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه لدى هيئة التأمينات الاجتماعية
إلا للدين المستحق لهذه الهيئة ، ولم يكن هناك حكم مماثل في قوانين
المعاشات السابقة على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فطبقت أحكام
القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر على العاملين بقوانين
المعاشات المتعاقبة وأخرها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ واستمر الوضع
كذلك إلى أن صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ونص في المادة
(١٤٤) منه على عدم جواز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه

أو أصحاب المعاش أو المستفيد لدى هيئة التأمين والمعاشات أو هيئة التأمينات الاجتماعية أو للدين النفقة أو للدين المستحق لأي من هاتين الهيئتين وفي حدود الربع ، ويسرى حكم هذا القانون على جميع العاملين الذين كانوا يعملون بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه يبين من نص المادة (١٤٤) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المفسر اليه أنه قد تضمن حكماً مريحا يقتضى بمسح جواز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستفيد أو للدين الهيئة المختصة — وهي إما أن تكون الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — وفي حدود ربع المبلغ المستحق من أى من هاتين الهيئتين .

ومن حيث أنه بصدر الحكم الوارد بالمادة ١٤٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أصبح لا يجوز الحجز على المعاشات والمبالغ المستحقة لدى الهيئة المختصة (التأمين والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية) إلا للدين نفقة أو للدين مستحق لأي من هاتين الهيئتين ، وبذلك يعتبر هذا الحكم الجديد تمديداً للأحكام الواردة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ والتي كانت تجيز الحجز على المعاشات في حدود الربع ، ولا يتقدم في ذلك عدم الإشارة إلى هذا القانون ضمن التشريعات التي حل محلها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فقد نصت المادة السادسة من هذا القانون على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه .

ومن حيث أنه نتيجة لما تقدم فانه يكون للجهات الادارية استيفاء حقوقها قبل المؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات أو المستحقين منهم باتباع الطريق المقررة بقانون المرافعات .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز الحجز أو النزول عن مستحقات أصحاب المعاشات أو المستفيدين منهم لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إلا للدين النفقة أو للدين المستحق لأي من هاتين الهيئتين وفي حدود الربع .

قاعدة رقم (١١٨٠) .

المبدأ :

مدى جواز خصم دين الحجز في المهددة من مستحقات العايل
لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة ١٤٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار
اليه تضمنت تعظيما خاصا لادعاء الخصم بالمعسر على المبالغ المستحقة
لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ، وعلى ذلك فان النص المشار
اليه باعتباره تنظيما خاصا يكون قد نسخ الحكم الوارد في القانون رقم
١١١ لسنة ١٩٥١ نسخا جزئيا ، فلم يمد من الجائز اجراء خصم لو
توقيع حجز على مستحقات العايل لدى الهيئة لاداء ما يكون مستحقا
للجهة التي كان يعمل بها .

وبناء على ذلك ذلك ، فانه لا يجوز اجراء خصم لو توقيع حجز
على مستحقات العايل لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وناء لما
يكون مستحقا على العايل للجهة التي كان يعمل بها وانما يقتصر الحجز
والخصم على تلك المستحقات للوفاء بما عليه من دين نفقة او دين للهيئة
الوفاء بالتزامات المحكوم بها عليه بعد احالته للمعاشات .

بذلك انتهت زاي الجمعية العمومية لقننى الفتوى والتشريع الى
عدم جواز خصم لو توقيع حجز على مستحقات المعروضة حالته لفظ
الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وناء لدين للحجز في المهددة المستحق
لجامعة طنطا .

(ملف ٨٣٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢)

ثامنا — استصحاب الملل لنظام التأمين الأفضل

(المادة ١٦٢)

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

مدى جواز استصحاب بعض الملل لنظام التأمين الأفضل
بعد نقلهم الى جهات اخرى او تعيينهم فيها .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل
بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ خير لصحاب الاعمال المرتبطين مع مبالغهم
بنظم تأمينية افضل بين الخضوع الكلي لنظامه التأميني او الابقاء على
نظمتهم الخاصة والزم بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ من اختار منهم
الابقاء على نظامه التأميني الخلس حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ يأداء
قيمة الزيادة التي كانوا يتقاضونها في تلك الانظمة ومكافأة نهاية الخدمة
الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على ان تصب هذه الزيادة
عن كل مدة خدمة الملل مع خضوعهم للنظام التأميني المقرر بالقانون
المنكروية ومن ثم فانه يشترط لزيادة الملل من حكم المادة (٨٩) من
القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ ومن بعدها المادة (١٦٢) من القانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ شرطان :

اولهما : ان يختار ربه العمل الابقاء على نظامه الأفضل عند
العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

وثانيهما : أن يرتبط المعامل مع رب العمل بهذا النظام في ظل العمل بإحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٤/٣/٢٢ التاريخ الذي اعتد به المشرع في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لتحديد نطاق المخاطبين بإحكام المادة (٨٩) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فإن توافر هذان الشرطان ألزم رب العمل بموجب المادة المذكورة ومن بعدها المادة ١٦٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بأداء قيمة الزيادة الناجمة عن نظائه الأفضل إلى هيئة التأمينات عند انتهاء علاقته بالمعامل سواء ينقله إلى جهة أخرى أو بتعيينه فيها أو لأي سبب من أسباب انتهاء الخدمة .

(ملف ٨٢٨/٤/٤٦ — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)

تاسعا — سبق صرف العامل مكافأة نهاية الخدمة
عن مدة خدمة سابقة
(المادة ١٧٠)

المادة رقم (١٢٠)

المبدأ :

مدة خدمة العامل التي سبق أن صرف عنها مكافأة نهاية الخدمة
تحتسب ضمن مدة اشتراكه في التأمين مقابل رد ما صرفه — ذلك مشروط
بان يكون انتهاء الخدمة نتيجة نقله أو تعيينه في إحدى الجهات
التخصص عليها بالمادة ١٧٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

من حيث ان قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانونين رقمي ٢٥ لسنة ١٩٧٧ و ٩٣ لسنة ١٩٨٠
ينص في المادة (١٧٠) منه على أنه « يجوز ان انتهت خدمتهم قبل العمل
بأحكام هذا القانون نطلب الانتفاع بالأحكام الآتية :

أولا : بالنسبة لأصحاب المهنات .

ثانيا : بالنسبة لأصحاب المكلفات وتعويض الدفعة الواحدة ..
يجوز للمؤمن عليه الموجود بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون
أو بأحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو للوحدات الاقتصادية
التابعة لأي منها أو للوحدات الاقتصادية الأخرى بالقطاع العام معاملته

بأحد قوانين التأمين والمعاشات المدنية وصرف مكافأته لانتهاء خدمته نتيجة نقله أو تعيينه بأحدى الجهات المذكورة حق حساب مدة خدمته التي صرف عنها المكافأة ضمن مدة اشتراكه في التأمين مقابل رد ما صرفه ...

ومن حيث أن مفاد ذلك هو حساب مدة خدمة العايل التي سبق أن صرف عنها مكافأة نهاية الخدمة ضمن مدة اشتراكه في التأمين مقابل رد ما صرفه شريطة أن يكون انتهاء الخدمة قد جاء نتيجة تعيينه في إحدى الجهات المنوطة منها ..

ومن حيث أن الثالث من الأوراق أن السيد / المعروضة حالته كان يعمل في مصلحة الضرائب اعتبرلرا من ١٩٤٨/١٠/٣١ حتى ١٩٥٩/١١/٣٠ تاريخ انتهاء خدمته باستقالته وتقاضى مكافأة نهاية الخدمة ، ثم التفتق بعد ذلك بالهيئة العامة للصنعي بتاريخ ١٩٦/١٢/١٨ ، ومن ثم فإن انتهاء خدمته التي صرف مكافأة نهاية الخدمة انما كانت بناء على استقالته ، وليس نتيجة لفظه أو تعيينه بطك الهيئة ومن ثم يتخلف في حقه مناط الانتفاع بالحكم الوارد بالمادة ١٧٠ سلبية الذكر ..

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية المعروضة حالته في الانتفاع بحكم المادة (١٧٠) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه ..

(ملف ٥٦٨/٤/٨٩ - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)

قاعدة رقم (١٢١)

المستخلص

حساب مدة الخدمة التي صرفت عنها مكافأة نهاية الخدمة ضمن مدة الاشتراك في التأمين مقابل رد المكافأة التي صرفت طبقاً

المادة ١٧٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لا يجوز في حالة انتهاء
الخدمة السابقة بالاستقالة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٧٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مبدلاً للقانونين
برقمى ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أنه «يجوز لمن انتهت
خدمته قبل العمل بأحكام هذا القانون طلب الانتفاع بالأحكام
الآتية :

أولاً : بالنسبة لأصحاب المعاشات ..

ثانياً : بالنسبة لأصحاب مكلفات وتمويض الخدمة الواحدة ..

يجوز للذين عليه الموجود بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون
بإحدى الهيئات أو المؤسسات الطبية أو الوحدات الاقتصادية التابعة
لأى منها أو الوحدات الاقتصادية الأخرى بالقطاع العام وكان معابلاً
بإحدى قوانين التأمين والمعاشات المدنية وصرف مكلفاته لانتهاء خدمته
نتيجة نقله أو تعيينه بإحدى الجهات المذكورة حق حساب مدة خدمته
التي صرف عنها المكالمة ضمن مدة اشتراكه في التأمين مقابل رداً
بما صرفه

ومن حيث أن مبدأ ذلك هو حساب مدة خدمة العامل التي سبق
أن صرف عنها مكافأة نهاية الخدمة ضمن مدة اشتراكه في التأمين مقابل
رد بما صرفه فربطاً أن يكون إنتهاء الخدمة قد جاء نتيجة لنقله أو تعيينه
في إحدى الجهات المذكورة .

ومن حيث أن التثبت من الأوراق أن السيد / المعروضة حالته كان يعمل في مصلحة الضرائب اعتبارا من ١٩٤٨/١٠/٣١ حتى ١٩٥٩/١١/٣٠ تاريخ انتهاء خدمته باستقالته وتقاضى مكافأة نهائية الخدمة ، ثم التحق بعد ذلك بالهيئة العامة للتصنيع بتاريخ ١٩٦١/٢/١٨ ، ومن ثم فإن انتهاء خدمته التي صرف عنها مكافأة نهائية الخدمة إنما كانت بناء على استقالته ، وليس نتيجة لنقله أو تعيينه بترك الهيئة ومن ثم يتخلف في حقه مناهض الانتفاع بالحكم الوارد بالمادة (١٧٠) سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد المذكور في الانتفاع بحكم المادة ١٧٠ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليهما .

(ملف ٥٧٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)

عاشرا — مدى اعادة تسوية المستحقات التأمينية

(المادة ١٧٦ والمادة ١٤٢)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

المادة ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نقضى
بإعادة تسوية المعاشات لمن انتهت خدمتهم من بعض الطوائف قبل
١٩٦٣/٢/١١ ومنهم أعضاء السلك الدبلوماسى، والتتصلى شريطة تقديم
طلب بذلك الى وزير الخارجية فى خلال ٩٠ يوما من تاريخ العمل بقانون
التأمين الاجتماعى — اقامة احد أعضاء السلك الدبلوماسى دعوى
أمام القضاء قبل صدور القانون المشار اليه طالبا اعادة تسوية
معاشه على أساس ضم المادة الباقية على بلوفه سن المعاش — رفع
الدعوى فى هذه الحالة يفنى عن تقديم الطلب المشار اليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين
الاجتماعى الموحد قد اورد احكاما لمعالجة الآثار المترتبة على قصر
تطبيق احكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ على من انتهت خدمتهم بغير
الطريق التاديبى فى الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣
حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ من أعضاء السلكين
الدبلوماسى والتتصلى الذين انتهت خدمتهم فى دائرة تطبيق القانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ لأول مرة أعضاء السلكين الدبلوماسى والتتصلى
الذين انتهت خدمتهم بغير الطريق التاديبى قبل العمل بالقانون رقم ٣١

للسنة ١٩٦٣ في ١١/٣/١٩٦٣ بشرط تقديم طلب إعادة تسوية المعاش والمكافأة خلال التسمين يوما من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ١/١/١٩٧٥ اذ تنص المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ علي: « تسري احكام اعادة تسوية المعاشات والمكافآت التي غُلبت عليها القوانين التالية على من انتهت خدمتهم من الفئات الواردة بها قبل ١١/٣/١٩٦٣ مع عدم صرف فروق مالية قبل العمل بهذا القانون :

١ — القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة العاطلين المدنيين المصولين بغير الطريق التأديبي .

٢ — القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة العاطلين المدنيين بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي الى وظائفهم .

٣ — القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة ضباط هيئة الشرطة الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي أو نقلوا الى وظائف مدنية الى وظائفهم بهيئة الشرطة وتسري المواعيد التي نصت تلك القوانين على تقديم طلبات اعادة تسوية المعاشات والمكافآت خلالها في شأن الحالات المنصوص عليها، بالفتيرة السابقة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون . وتتحمل الخزنة العامة كافة المبالغ المستحقة نتيجة اعادة التسوية « وطبقا لهذا النص تسري احكام اعادة تسوية المعاشات والمكافآت التي نص عليها القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ على من انتهت خدمتهم من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي قبل العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ في ١١/٣/١٩٦٣ وذلك بشرط تقديم طلب اعادة تسوية المعاش أو المكافأة في المواعيد المنصوص عليها في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ١/١/١٩٧٥ وعلى ذلك يسري في حق المدعى حكم المادة السابعة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ باعتباره من طائفة أعضاء السلك الدبلوماسي الذين بلغوا سن التقاعد قبل العمل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ وهؤلاء يعاد تسوية معاشهم على أساس مرتب

الدرجة التي يتقرر أحقيته في العودة إليها طبقا للقواعد والاجراءات الواردة في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ لولا بلوغه سن التقاعد مع حساب المدة من تاريخ انتهاء الخدمة حتى بلوغ سن التقاعد في المدة المحسوبة في المعاش أو المكافأة بذون مقابل بشرط تقديم طلب بذلك الى وزير الخارجية خلال تسعين يوما من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ١٩/١/١٩٧٥ أى في ميعاد انقضاء يوم ٣٠/١/١٩٧٥ ومتى كان رفع الدعوى بطلب إعادة تسوية المعاش آمن وأوغل في معنى الطلب والتسك بالحق من مجرد تقديم طلب الى وزير الخارجية بإعادة تسوية المعاش فإن الدعوى التي أثبتها المدعى أمام محكمة القضاء الإداري في ٢٢/٦/١٩٧٤ بالنزاع في المعاش تقضى في تطبيق أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ عن تقديم طلب الى وزير الخارجية من المدعى لإعادة تسوية معاشه على الأسس المنصوص عليها في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ وأذا انتهت خدمة المدعى بغير الطريق القانوني من السلك السياسي اعتبارا من ١٤/٢/١٩٦١ بالقرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ وكان ينازع في المعاش المقرر له قانونا بموجب الدعوى رقم ٩٧٢ لسنة ٣٨ في المقامة منه أمام محكمة القضاء الإداري في ٢٢/٦/١٩٧٤ على أساس حقه في حساب المدة من ١٤/٣/١٩٦١ الى تاريخ بلوغه سن التقاعد في حساب المعاش بما يفنى عن تقديم طلب بذلك الى وزير الخارجية لذلك فإنه يستحق إعادة تسوية معاشه على أسس مرتب الدرجة التي يتقرر أحقيته لها لولا بلوغه سن التقاعد مع حساب المدة من تاريخ انتهاء خدمته في ١٤/٢/١٩٦١ حتى بلوغه سن التقاعد في المدة المحسوبة في المعاش بعد استبعاد الدد التي تكون قد حسبت قبل العمل بأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ على ان تتحمل الخزانة العامة كافة المبالغ المستحقة من حساب هذم المدة وتصرف الفروق المالية المترتبة على التسوية باعتبارها جزءا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ١٩/١/١٩٧٥ . . .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد خالف المثلثون ونحوهم في تطبيقه بما قضى به من عدم قبول الدمي في شكل الزام المدعي بالمروقات - فإنه يتعين الحكم بإلغائه والحكم بأحقية الدمي في إعادة تسوية المعاش المستحق له قانوناً طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ على أساس مرتب الدرجة التي يستحقها لولا بلوغه سن التقاعد وحساب المدة من تاريخ انتهاء خدمته بغير الطريق التاديبى في ١٤/٢/١٩٦١ حتى بلوغه سن التقاعد في المدة المصنوية في المعاش وتحمل الخزانة المعبأة لكافة المبلغ المستحق من حساب هذه المدة وتصرف المروقات المترتبة على إعادة تسوية المعاش اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ ويتعين الزام الحكومة بالمروقات .

فلهذه الأسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبأحقية الدمي في إعادة تسوية المعاش المستحق له قانوناً طبقاً لحكم القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على الوجه المبين بالأسباب على أساس مرتب الدرجة التي يستحقها حتى بلوغه سن التقاعد وحساب المدة من تاريخ انتهاء خدمته بغير الطريق التاديبى في ١٤ من فبراير سنة ١٩٦١ حتى بلوغه سن التقاعد في المدة المصنوية في المعاش وتحمل الخزانة المعبأة لكافة المبلغ المستحق من حساب هذه المدة وتصرف المروقات المترتبة على إعادة تسوية المعاش اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ والزام الجهة الادارية بالمروقات .

(طعن ٥٠٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

فقد المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٥ مودلاً بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ و ٩٤ لسنة ١٩٨٠ أن المشرع قد أخص جسيمة حين ثبوتها لقرار ما تم من تسوية بالظلة في شأن العاملين

التساقين بشركات القطاع العام اعتباراً من تاريخ تركهم الخدمة بهذه الشركات — لا يجوز إعادة تسوية حالتهم بعد تركهم الخدمة بتخفيض مرتباتهم أو المدد التي اتخذت أساساً لتقدير قيمة تلك الحقوق .

ملخص الفتوى :

ان علاوة المصانع تعد في حقيقتها بدل طبيعة عمل وبالتالي لا تدخل ضمن مرتب التسوية المستحق للعاملين بالشركة في ١٩٦٤/٧/١ وبناء عليه فان ما قامت به هذه الشركة من تحديد مرتب التسوية في التاريخ المشار اليه على خلاف ذلك باضافة علاوة المصانع الى المرتب الاصلى يعد تسوية باطلة .

ومن حيث ان التشريعات المنظمة لشئون العاملين بشركات القطاع العام قد خلت من أي نص يعالج التسويات التي تتم بالمخالفة لأحكامها ، ومن ثم يتعين — في هذا الصدد — الرجوع الى قانون العمل وشريمته العامة التي احتواها القوانين المدني وذلك اعيالا لحكم الاحالة الواردة بتلك التشريعات وعلى ذلك فان القاعدة الواجبة التطبيق في شأن حصانة التسويات التي تتم بالمخالفة لنظام العاملين بشركات القطاع العام هو تلك التي تضمنتها المادة (١٤١) من القانون المدني سابقة الذكر بحيث لا تكتسب القرارات الصادرة بهذه التسويات أية حصانة تعصمها من الالغاء ويتعين لذلك عدم الاعتماد بها والفشلها ، وحل الشركة في ازالة ما شاب هذه التسويات من بطلان لا ينتفى الا بمضى المدة الطويلة (خمسة عشر عاماً) .

الطويلة (خمسة عشر عاماً) .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم يتعين سحب التسويات الباطلة التي تمت بتاريخ ١٩٦٤/٧/١ في شأن مرتبات العاملين بشركة حلوان للشغالات فيا التفتيشية والذين ما زالوا بالخدمة وإعادة تسوية حالاتهم بتجنوب علاوة المصانع عند احتساب المرتب المستحق لهم في التاريخ المذكور ، حيث انهم لم ينشأ لهم المسائل القانونية ووصلوا اليه في مرتبات بموجب هيئة التسويات الخاطئة ، كما لم تحصن بمضى المدة

«الطويلة» لما صاغها من زمرة بموجب طلب التحكيم المقدم في ١٧/٤/١٩٧٩ الأمر الذي يجعلها بنائاً من الاستقرار الذي يستوجب التحصن إذا ما استُعملت في شأنه مدة التقادم . وليس هناك من سبيل لعلاج الفروق التي نتجت عن خفض مرتبات العاملين بالشركة المذكورة والذين مازالوا بالخدمة نتيجة لتجنيب علاوة المصانع إلا باستصدار تشريع يقر التسويات التي أجريت في شأن هؤلاء العاملين وينفي الحصانة على ما شأنها بطلان .

ومن حيث أنه وأن كانت القاعدة سابقة الذكر تنطبق في شأن العاملين الذين مازالوا في الخدمة ، إلا أنه بالنسبة للعاملين السابقين بالشركة الذين أحيلوا الى المعاش ، فإنه تنطبق في شأنهم القاعدة الواردة بالمادة (١٤٢) من قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر والتي يبين منها أن المشرع — ضمناً لاستقرار الأوضاع وحماية أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم — حظر على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنازعة في قيمة الحقوق المقررة بهذا القانون وذلك في حالة صدور قرارات أو تسويات لاحقة لتاريخ تركهم الخدمة ويكون من شأنها تخفيض الأجور أو المدة التي اتخذت أساساً لتقدير قيمة تلك الحقوق . وبعبارة أخرى فإن المشرع قد أورد بحكم تلك المادة حصانة من شأنها إقرار ما تم من تسويات باطلة في شأن العاملين السابقين بشركات القطاع العام ، وذلك اعتباراً من تاريخ تركهم الخدمة بهذه الشركات ، بحيث لا يجوز القول بإعادة تسوية حالاتهم — بعد تركهم الخدمة — وتخفيض مرتباتهم التي اتخذت أساساً لتقدير الحقوق المقررة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى

حـ ا لى :-

أولاً : عدم حياطة التسويات الخاطئة التي تمت بشأن المرتبات المستحقة بتاريخ ١٩٦٤/٧/١ للعاملين بشركة جلوان للصناعات غير الحديدية والذين مازالوا في الخدمة وأنه لا سبيل إلى علاج الفروق التي تحدثت من خفض مرتبات هؤلاء العاملين من جراء تصويب التسويات الخاطئة إلا باستصدار قانون يقر ما تم من تسويات خاطئة .

ثانياً : عدم جواز تخفيض معاشات العاملين البديلين بالشركة المذكورة والذين أحيلوا إلى المعاش .

(ملف ٩٦٠/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٣/١٢/٧)

الفصل الخامس

أصلية العمل

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

أولاً : استمرار أحكام أصلية العمل في قوانين التلخيصات الإحصائية
مصلحة عامة .

قاعدة وقسم (٢٧٤)

: ۱۰۰

تحديد القانون الواجب التطبيق على التعويض المستحق عن الإصابة
المعمل — هو القانون المعمول به وقت ثبوت المعجز المختلف عن الإصابة

مَقَامُ النَّبِيِّ :

بمقتضى الزايف التشرعية موضوع التخصيص من أصليات العمل ،
مقتضى أن المشرع كان قد نظم في قوانين الملاكات المظلة موضوع
تعميض موظفي الحكومة المؤقتين ومستغنديها وعملها مما يصيبهم
من أصليات قضى الى وفاتها او الى عجزهم عن الاستمرار في التعميض
بما يحسنه وظلتهم ، وذلك بتحديد مبالغت تصرف لهم أو أن يستحقوا منهم
على الوجهه الجين بطلب القوانين ، ٤ اية موضوع تعويض هؤلاء الموظفين
والعمال مما يصيبهم من أصليات ٥ تبلغ ذلك المدى من الجلسة ، اى
لاستمر مع الزولة او ترك الخدمة بسبب العجز عن القيام بأعمال الوظيفة
قادر المخرج لم يعرض له ولم يظلمه ، مما حمل وزارة المالية على اذاعة
كتاب فروع في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ على وزارة الداخلية ومصادرها
توجه فيه النظر الى تطبيق احكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن

أصابات العمل الذي كان ساريا وقتئذ على حالات تعويض مهال اليومية الذين يصابون أثناء قيامهم بأعمال وظائفهم بأصابات لا تؤدي الى وفاتهم ولا تعجزهم عن النهوض بأعمالهم وفيما أصبحت هذه الاحكام بمثابة العرف الادارى الملزم ، استمر بهذا الوضع في ظل القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل الذي حل محل القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٧ ثم القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن التأمين والتعويض عن اصابات العمل فلما صدر قانون التأمينات الاجتماعية بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ نص في المادة ٣/٣٠ منه على الزام المصالح الحكومية والوحدات الادارية والمؤسسات العامة بمعالجة المصابين من موظفيها ومستخدميها وعملها وبدفع التعويضات المقررة طبقا لاحكام هذا القانون او اي قانون آخر افضل للمصاب ، كما ورد هذا الحكم ذاته في المادة الثالثة من قانون التأمينات الاجتماعية القائم الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤

لجنة ١٩٦٤

١٩٦٤

ومن حيث انه باستقرار نصوص القوانين المتتمة جميعها يتضح ان القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ كان ينص في المادة ٢٥ منه على انه « اذا ترتب على الاصابة عجز العامل عن أداء مهنته أو صناعته يلزم صاحب العمل بان يدفع له ... » كما نص في المادة ٢٨ على انه « اذا نشأ عن الاصابة عاهة مستديمة كلية يدفع للعامل المصاب تعويض .. » ونص في المادة ٢٩ على حالة ما اذا نشأ عن الاصابة عاهة جزئية ومستديمة .

١٩٦٤

وجاء القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ على النسق ذاته فنص في المادة ٢٧ منه على انه « اذا نشأ عن الاصابة عجز العامل عن أداء مهنته أو صناعته وجب على رب العمل أن يدفع له معونة مالية حتى يتم شفاؤه أو تثبت عاهته المستديمة ... أو يتوفى ... » ونص في المادة ٢٨ على انه « اذا أدى الجرح الى وفاة العامل يلزم رب العمل بدفع تعويض ... » وتولى في المادة ٣٠ بيان حقوق العامل « اذا نشأ عن الاصابة عاهة مستديمة كلية » ، وفي المادة ٣١ بيان حقوقه « اذا نشأ عن الاصابة عاهة مستديمة جزئية » .

ولم يخرج القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ عن ذلك الأطر ما وضع
ما يستحقه المصاب اذا نشأ عن الاصابة عجز كامل وكذلك اذا نشأ عنها
عجز جزئى مستديم وعندنا تؤدي الاصابة الى الوفاة (المواد ٢٩ - ٣٣) .

وسلخ قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة
١٩٥٩ الاتجاه المذكور ذاته فبين حقوق المصاب في حالات ما اذا ترتبه
على الاصابة عجز كامل او عجز جزئى مستديم او وفاة المصاب
(المواد ٢٩ - ٣٤) .

وأخيرا ينص قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٣
لسنة ١٩٦٤ فى المادة ٢٧ منه على انه « اذا نشأ عن الاصابة عجز كامل
مستديم او وفاة سوى المعاش على أساس ٨٠ ٪ من متوسط الاجر .. »
كما نص فى المادة ٢٨ على انه « اذا نشأ عن الاصابة عجز جزئى مستديم
تقدر نسبته بـ ٢٥ ٪ او اكثر من العجز الكامل استحق المصاب معاشا ، »
ونص فى المادة ٢٩ على انه « اذا نشأ عن الاصابة عجز جزئى مستديم
لا تصل نسبته بـ ٣٥ ٪ من العجز الكامل استحق المصاب تعويضا .. » .

ومن حيث ان الواضح من النصوص المتقدمة ان المشرع منذ قرر
حق العاليل فى التعويض من اصابات العمل ، لا يرتب الحق فى التعويض
على مجرد وقوع الاصابة ، وانما يجعل التعويض رهنا بتخلف عجز عن
الاصابة الحادثة ، وبغاير فى مقدار التعويض بحسب نسبة العجز وآثاره ،
بالواقعة القانونية التى يعتد بها المشرع مناطا لاستحقاق التعويض هى
العجز ، والاصابة فى منطق تلك النصوص لا تكون واقعة بادية
لا يرتب المشرع اثرها على مجرد حدوثها وانما يترتب هذا الاثر على العجز
الذى يتخلف عنها .

وهذا النظر ينطوى على تطبيق سليم لفكرة تنازع القوانين من حيث
الزمان ، اذ تقوم هذه الفكرة على قاعدة الاثر الفورى او المباشرة للقانون
الجديد ، وعدم رجعية هذا القانون بما يمس الحقوق والمراكز التى نشأت
والكليات فى ظل القانون السابق ، فيحكم كل قانون الوقائع التى حدثت

في ظل العمل به ، فإذا كانت التصرفات أو الوقائع القانونية أو المراكز القانونية الواردة في إكتملت ونشأت في ظل أحكام قانون معين ، فإن هذا القانون هو الذي يحكمها ، ولا يجوز إذا ما صدر قانون جديد أن يرجع أثره إلى الماضي ليحكم تلك التصرفات أو الوقائع أو المراكز التي أنتجت آثارها وفقا لأحكام القانون القديم ، كما لا يجوز أن تمتد أحكام القانون القديم لتحكم تصرفات ووقائع ومراكز نشأت واكتملت بعد العمل بالقانون الجديد .

ويتطبيق هذه القواعد في مجال التعويض عن أضرار العمل ينضج من نصوص القوانين المتقدمة - وكما سلف القول - أن المركز القانوني الذاتي وهو نشوء الحق في التعويض لا يتحقق إلا إذا اكتملت الواقعة القانونية الشرطية التي نص عليها المشرع وجعل منها مناطا لقواعد هذا المركز القانوني ، وهي وقوع إصابة يخلط عنها عجز ، ومن ثم تكون الأخيرة في تعيين القانون الواجب التطبيق وبالتالي في تحديد حقوق والتزامات ذوي الشأن ، وبوقت حدوث العجز المتخلف عن الإصابة ، ألا به تكمل الواقعة القانونية وتصبح بالفعل واقعة يعتد بها القانون في ترتيب المراكز المتخلطة .

كما أن هذا المفهوم هو الذي يتفق ويتطابق مع مبدأ ، فالإصابة قد ينتج عنها عجز حال ونوعا مباشرة ، فتتفاقم الإصابة والعجز في وقت الحدوث ، وقد لا يتحقق هذا التصادم ، فيترأخى ظهور العجز فترة من الزمن ، وليس من شدة في أن أحكام القانون تشمل الحالتين معاً ، وبالتالي لا يسوغ إغفال التفتقر الزمني والقول بأن الواقعة التي يفرض بها المشرع على الإصابة بحيث يرد العجز الناتج عنها إلى وقت حدوثها ، كالتأخرات المتأخرات التي تجعل الواقعة القانونية التي ترتب عنها التعويض هي الإصابة التي ينجم عنها معين سواء حدث هذا العجز وقت حدوث الإصابة أم حدث بعد ذلك بسببها .

ويخلص مما تقدم أن القانون الواجب التطبيق في شأن التعويض عن أضرار العمل هو القانون المعمول به وقت ثبوت العجز المتخلف عن الإصابة ذاتها ... وفقاً لأحكام هذا القانون تتخذ حقوق العمال

المصالح والمفاسد التي يمثل بها كذا تتحدد ايضاً المدة التي يستط بها حق المصالح في التعويض ، ويحذف عبارة فان هكذا القانون هو الذي يحكم مراكز ذوى الشأن من جميع جوانبها ويشترى آثارها .

لهذا انتهى رأى الجمعية التجمعية الى ان القانون الواجب التطبيق على التعويض المتحقق عن اصابة العمل ، هو القانون المعمول به وقت ثبوت العجز المختلف عن الاصابة ، لا وقت حدوث الاصابة ذاتها .

(نظـم : ١٩٨١/٦/٨٩١ = طغـة : ١٩٨١/٥/٢٦٧١)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

القانون الواجب التطبيق في شأن التعويض عن اصابات العمل استعراض النصوص التشريعية الخاصة باصابات العمل — مناط استحقاق التعويض عن اصابة العمل هو اكتمال الواقعة القانونية التي يمتد بها بعنصرها : الاصابة والعجز — المركز القانوني الذاتي وهو نشوء الحق في التعويض لا يتحقق الا اذا اكتملت الواقعة القانونية الشرطية — القانون الواجب التطبيق في شأن التعويض عن اصابات العمل هو القانون المعمول به وقت ثبوت العجز المختلف عن الاصابة ذاتها .

ملخص للنقوى :

ان القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن اصابات العمل كان ينص في المادة ٢٥ منه على انه « اذا ترتب على الاصابة عجز العامل عن أداء مهنته او مهنه اخرى فلهم حياض الضمان ان يدفع له » كذا نص في المادة ٨٨ على انه « ما اذا تمتع من الاصابة عاهة مستعينة يدفع للمصابي

المصاب تعويض » ونص في المادة ٢٩. على حالة ما إذا نشأ عن الإصابة عاهة جزئية مستديمة .

وجاء بعد ذلك القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٠ على النسق ذاته فنص في المادة ٢٧ منه على أنه « إذا نشأ عن الإصابة عجز العامل عن أداء مهنته أو صناعته وجب على رب العمل أن يدفع له معونة مالية حتى يتم شفاؤه . أو تثبت عاهته المستديمة أو يتوفى » .

ونص في المادة ٢٨ على أنه « إذا أدى الحادث إلى وفاة العامل يلزم رب العمل بدفع تعويض » وتولى في المادة ٣٠ بيان حقوق العامل (إذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة كلية) وفي المادة ٣١ بيان حقوقه (إذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة جزئية) .

ولم يخرج القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل عن ذلك الاطار فأوضح ما يستحقه المصاب إذا نشأ عن الإصابة عجز كامل وكذلك إذا نشأ عنها عجز جزئي مستديم وعندها تؤدي إلى الوفاة (المواد ٢٦ — ٢٣) .

وساير قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الاجتصاص المذكور ذاته فبين حقوق المصاب في حالات ما إذا ترتب على الإصابة عجز كامل أو عجز جزئي مستديم أو وفاة المصاب (المواد ٢٩ — ٢٤) .

وفي قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ نص المادة ٢٧ منه على أنه « إذا نشأ عن الإصابة عجز كامل مستديم أو وفاة سوري المعاش على أساس ٨٠٪ من متوسط الأجر » .

كما نص المادة ٢٨ منه على أنه « إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥٪ أو أكثر من العجز الكامل استحق المصاب معاشا » .

وتنص المادة ٢٩ على أنه « إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم لا تصل نسبته إلى ٣٥٪ من العجز الكامل استحق المصاب تعويضا » .

وأخيراً ينص قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل،
بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٧ في المادة ٥١ على أنه « إذا نشأ عن إصابة
العامل عجز كامل أو وفاة سوى المعاش بنسبة » .

وينص في المادة ٥٢ على أنه « إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي
لمستقيم تقل نسبته بـ ٣٥ ٪ استحق المصاب معاشاً » .

وينص في المادة ٥٣ على أنه « إذا نشأ عن الإصابة عجز
جزئي مستديم لا تصل نسبته إلى ٣٥ ٪ استحق المصاب تعويضاً ... » .

ومن حيث أن الواضح من النصوص المتقدمة والمراحل التشريعية
التي برت بها أن المشرع منذ قرر حق العامل في التعويض عن أصابات
العمل ، لا يربط الحق في التعويض على مجرد وقوع الإصابة ، وإنما
يجعل التعويض رهيناً بتخلف عجز عن الإصابة الحادثة ، وبغيره في مقدار
التعويض بحسب نسبة العجز وآثاره ، فالواقعة القانونية التي يعتد
بها المشرع هنا لا يستحق التعويض هي العجز ، والأصابة في منطق
تلك النصوص لا تعني أن تكون واقعة مادية لا يربط المشرع أثراً على مجرد
حدوثها وإنما يربط هذا الأثر على العجز الذي يتخلف عنها .

وهذا النظر ينطوي على تطبيق سليم لفكرة تنازع القوانين من حيث
الزمان إذ تقوم هذه الفكرة على قاعدة الأثر الفوري أو المباشر للقانون
الجديد وعدم رجعية هذا القانون بما يسس الحقوق والمراكز التي نشأت
واكتسبت في ظل القانون السابق فيحكم كل قانون الوقائع التي حدثت في
ظل العمل به كانت التصرفات أو الوقائع القانونية أو المراكز القانونية.
البردية: قد اكتسبت ونشأت في ظل أحكام قانون معين فإن هذا القانون
هو الذي يحكمها ، ولا يجوز إذا ما صدر قانون جديد أن يرجع أثره إلى
الماضي ليحكم تلك التصرفات أو الوقائع أو المراكز التي انتجت آثارها وفقاً
لأحكام القانون القديم ، كما لا يجوز أن تمتد أحكام القانون القديم لتحكم
تصرفات ووقائع ومراكز نشأت واكتسبت بعد العمل بالقانون الجديد .

وبتطبيق هذه القواعد في مجال التعويض عن أصابات العمل يتضح
من نصوص القوانين المتقدمة — كما سلف القول — أن المركز القانوني

القاضي وأما شعور الحق في التعويض لا يحقق إلا إذا اكتملت الواقعة
الاصحابية الشرطية التي نص عليها المشرع وبشكل مثلاً مثلاً لتوافر هذا
المركز القانوني وهي وقوع اختلال يتخلف عنها عجز وإن لم تكون العبرة
في تعيين القانون الواجب التطبيق وبالتالي في تحديد حقوق والتزامات
ذوى الشأن هي بوقت حدوث العجز المتخلف عن الإصابة إذ به تكتمل
الواقعة القانونية وتصبح بالفعل واقعة يعتد بها القانون في ترتيب
المركز الخطأ .

كما أن هذا النظر هو الذي يتفق وطباع الأشياء فالإصابة قد
ينجم عنها عجز حال وقوعها مباشرة ، فتعاضد الإصابة والعجز في وقت
الحدث ، وقد لا يتحقق هذا التعاضد ، فيعرج ظهور العجز فترة من
الزمن ، وليس من شك في أن أحكام القانون تشتمل الحالات معاً ،
وبالتالي لا ينبغي إغفال المنظر الزمني والقول بأن الواقعة التي يفترض بها
المشروع من الإصابة بحيث يرد العجز القاضي عنها التي ولدت خلوها خلافاً
لمنطق الصواب التي تبطل الواقعة القانونية التي ترتب الحق في
التعويض هي الإصابة التي ينجم عنها عجز معين سواء حدث هذا العجز
وقت حدوث الإصابة أم حدث بعد ذلك بسببها .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن القانون الواجب التطبيق في شأن
التعويض من أصناف العمل هو القانون المعمول به وقت ثبوت العجز
المتخلف عن الإصابة ذاتها ووفقاً لأحكام هذا القانون تحدد حقوق المآل
المصاب والتزامات الجهة التي يغفل بها كما تتحدد أيضاً المدة التي
يبلغ بها جق المصائب في التعويض وبصفة عامة فإن هذا القانون
هو الذي يحكم مراكز ذوى الشأن من جميع جوانبها وبشأن آثارها .

ومن حيث أن قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ نشر
في ٢٨/٨/١٩٧٥ وعمل به اعتباراً من الشهر التالي لتاريخ النشر ، وكان
الثابت من الوقائع أن العجز الناشئ عن إصابة السعيد /

ثبت بقرار التومسيون الطبي الصادر بجلسة ١٩٧٥/٦/١٩ والذي قدر نسبته بـ ٤٥٪ فإن هذا المعجز يكون قد ثبت وقت العمل بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ وتبعاً لذلك يكون هذا القانون هو الواجب التطبيق على الإصابة موضع البحث .

(فتوى ٢٧٢ — في ١٩٧٧/٦/٢٢)

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

"التفرقة بين حالتين ، حالة الإصابة التي تؤدي إلى الوفاة أو انتهاء الخدمة بسبب المعجز المتقدم من العمل وفيها يستحق العامل تعويضاً طبقاً لقانون التأمين والمعايير الصادر بالتقنين رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ ، وحالة الإصابة التي لا تؤدي إلى القعود عن الاستمرار في الخدمة وفيها يستحق العامل تعويضاً طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالتقنين رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ — الجهة الحكومية التي يعمل بها العامل هي التي تتحمل بقية المصاريف الناتجة عن إصابة العمل طالما أنها لا تحول دون استمراره في العمل .

ملخص الفتوى :

لأنه يتقضي المراحل التشريعية المتتالية في شأن تنظيم المعاشيات منذ صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ إلى ما بعد صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ يبين أن المشرع تناول بالتنظيم في قوانين المعاشات موضوع تعويض العاملين المنتظمين بأحكامها عن أصليات العمل التي تؤدي إلى وظيفتهم أو إلى عجزهم إلى درجة تعجزهم عن الاستمرار في الخدمة (عدم الفاعلية الصحية) ولم يتعرض لموضوع تعويضهم عن الإصابة التي يترتب عليها عجز لا تحول دون الاستمرار في العمل .

. ومن حيث أن التعويض عن اصابات الغل بجميع أنواعها بالنسبة للمنتفعين بأحكام قوانين العمل قد تضمنتها أحكام القانون ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ، ورغبة في تحقيق المساواة بين عمال الحكومة وبين العمال الخاضعين لأحكام قوانين العمل في مجال التعويض عن اصابة العمل التي لا تؤدي الى الوفاة أو العجز عن الاستمرار في الخدمة ، فقد اذاعت وزارة المالية في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ كتاباً دورياً على وزارات الحكومة بوصالها بتطبيق القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الذي كان سارياً وقتئذ على حالات تعويض عمال اليومية الذين يصابون اثناء قيامهم بأعمال موظفاتهم باصابات لا تؤدي الى وفاتهم ولا تعجزهم عن النهوض بأعمالهم ، وقد أصبحت الأحكام التي تضمنها هذا الكتاب الدوري بمثابة العرف الاداري وجرى العمل على اتباعه بالنسبة لعمال اليومية في ظل العمل بقانون اصابات العمل رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ الذي حل محل القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ، وبعد ذلك صدر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ومن جملة القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية وقد تضمنت أحكامها نصاً بالزام الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة ومؤسسات الادارية المحلية بفلاح المستأجرين العاملين فيها ليدفع التعويضات المقررة لهم طبقاً لأحكامها ، ولم يفرق هذا النص بين اصابة العامل التي تقع دون العمل وبين الاصابة التي لا تعوق الاستمرار في العمل ، ولذلك فصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من قانون المعاشات الحالي رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على عدم سريان الأحكام الخاصة بتأمين اصابة العامل المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية على من تنتهي خدمتهم بسبب الاصابة وذلك اكتفاء بما ورد في شأنها في قانون المعاشات المشار اليه وحتى لا يتجزع العامل بين التعويض المقرر في كلا القانونين .

. ومن حيث أنه يخلص مما يؤيد أن إذا حدثت اصابة عامل لأحد العاملين في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة المنتفعين بقانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فيتمتع التفرقة بين القانونين ، حيث لا اصابة التي تؤدي الى الوفاة أو انتهاء الخدمة بسبب العجز المتعمد عن

للعمل وفيها يستحق العامل تعويضاً طبقاً لقانون المعاشات المشتركة ،
وحالة الإصابة التي لا تؤدي الى القعود عن الاستمرار في الخدمة وفيها
يستحق العامل تعويضاً طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية .

ومن حيث ان الجهة الحكومية التي يعمل بها العامل هي التي تتحمل
بقيمة المعاش الناتج عن الإصابة التي تقع له أثناء العمل وبسببه طاملاً
انها لا تحسول دون استمراره في العمل وذلك تطبيقاً لأحكام القانون رقم
٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان محافظة القاهرة
تؤمى الجهة التي يعمل بها العامل المصاب لتقدم بدفع مبالغ الإصابات
المستحق لها .

(ملك ١٥٩/٦/٨٦ — جلسة ١٠/٨/١٩٦٩)

قاعدة رقم (١٢٧)

المادة :

استقرار الفقرة والقضاء على ان الإصابة الناشئة عن حادث
عمل تتميز بعناصر ثلاثة : عنصر الضرر الجسماني ، وعنصر المفاجأة ،
وعنصر الواقعة ذات الأصل الخارجي — هذا العنصر الأخير أصبح محل
نقد — اتجاه الرأي الى اعتبار الإصابة الناشئة عن الاجهاد والارهاق في
العمل إصابة عمل متى كان ارهاقاً فجائياً يمكن ان يعزى الى واقعة محددة
او وقت محدد — تطبيق : الإصابة بحلطة بالثريان التاجي للقلب
تختلف عنها عجز بنسبة ١٠٪ من المحز الكلى وذلك نتيجة الجهد المفاجيء
الذى تعرض له العامل خلال قيامه بمهمة كلف بها في جو شتوى قارس —

اعتزلها أصيلة عمل يستحق عنها التعميـض وقتها. الحكم بالإقامة ٢٩ من
قانون التعميـض الإجتماعية .

ملخص الفتوى :

بغـب السيد / الباحث القانوني بـدارة الشئون الجـبـانـية
بوزارة الداخلية ، بتاريخ ٤ من يناير سنة ١٩٦٩ . رئيسا للجنة انتخاب أعضاء
مجلس الأمة يناحية الغريبات بمحافظة مرسى مطروح وقد قام بهذه المهمة
في جو شتوي قارس وكانت تتطلب التنقل بين مقر اللجنة وبهـرة أمـسـهـر
مطروح وظل بها الى أن أعلنت النتيجة يوم ١٥ من يناير سنة ١٩٦٩ ،
وبعد انتهائها شعر بالآلم شديدة في جسده عرض نفسه على إثرها على
الأخصائيين الذين أشاروا بعمل رسومات للقلب تبين منها إصابته بـبـجـة
صدرية وجـلـطة دوية وظل ملازما للفـراش لمدة ستة أشهر من ٢٥ من يناير
سنة ١٩٦٩ الى ٢٤ من يونيو سنة ١٩٦٩ حصل خلالها على اجازة مرضية
على أن يكلف بعمل خفيف بعيدا عن المجهود الذهني والجـهـدـي . وبعد
الكشف عليه . وفي ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٩ طلب حساب هذه الاجازة
اجازة استثنائية مع رد مصاريف العلاج التي تكلفها نتيجة ارضائه بالـمـل
معرض الأمر على القومسيون الطبيـن الطـام الذي رأى في ٦ من أغسطس
سنة ١٩٦٩ ، ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ أن أصـلـبـته بالـجـلـطـة بالشريان
التاجي للقلب مرتبطة ارتباطا مباشرا بطبيعة عمله ، وأن المبلغ المناسب
لعلاجـة في المدة المشار اليها هو ١٤٤ جنيه وهو قيمة ما كان يتكـلـفه فيـسـا
لو علاج بالمستشفيات الحكومية ثم أجـل الى المجلس في ٨ من سبتمبر سنة
١٩٦٩ . ليقرره الإذن القانوني ، وتـتـبـع طلب المجلس نصـه هـب التعميـض
المنايب عن اجازته فأجـل الى القومسيون الطبيـن الطـام الذي رأى بـجـة
١٣ من أبريل سنة ١٩٧١ أنه مصاب بانسداد تـنـيـم بالشريان التاجي للطـم
نتج منه نقص في كـمـيـة الدورة التاجية والقلب متكافئ وتفسر درجة الإصابة
الناشئة عن أصـلـبـته بالـقـلـب بـمـتـدـار ١٠٪ من العامة الكلية ، وقد طلبت
الوزارة الرأي عما اذا كان هذا العامل يستحق صرف التعميـض عن
أصـلـبـته .

ومن حيث إن المادة (٣٦) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالتقنين رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تلتزم الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية بعلاج المصابين من العاملين فيها وينبغي التعميضة المقررة لهم وفقا لأحكام البند الرابع من هذا القانون » أو أي قانون أفضل للمصاب « وتنص المادة (٢٩) على أنه « لما نشأ عن الإصابة عجز مستديم لاتصل نسبته إلى ٣٥ ٪ من الإيجز الكامل استحق للمصاب تعويضا معادلا لنسبة ذلك العجز مضروبة في نسبة إيجز الإيجز الكامل من أربع سنوات ويؤدي هذا التعويض دفعة واحدة » وبهذا هذين النصوص أن المشرع ألزم الحكومة بتعويض العاملين بها عما يلحقهم من إصابات العمل وفقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية أو أي قانون آخر أفضل للمصاب ، وأذ ليس ثمة قانون آخر يلزم الحكومة بإداء تعويض لمن لحقت به إصابة عمل أدت إلى عجزه جزئيا فإن المادة (٢٩) من قانون التأمينات الاجتماعية تكون واجبة التطبيق في حالة إصابة عامل بالحكومة باصابة عمل يتخلف عنها عجز مستديم لا تصل نسبته إلى ٣٥ ٪ من العجز الكامل .

ومن حيث إن المادة (١١) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر إليه تنص على أن « يقتضي إصابة العامل ، الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ، أو الإصابة نتيجة حدوث انثناء تأدية العمل أو سببه واعتبر في حكم ذلك كله جاقث يقع اللوم عليه خلال فترة ذهابه مباشرة للعمل ومودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون توقف أو بخلع أو انجراف من الطريق الطبيعي » ،

ومن حيث أنه ولئن كان الفقه والقضاء الفرنسي قد جرى — وسأبهره في ذلك الفقه والقضاء المصري — على أن الإصابة الناتجة عن حادث عمل تميز بعلامة ثلاثة (أولها) عنصر الضرر الجسماني : وهو يشمل كل أذى يلحق بجسم العامل بظهوره كإصابة أو خلع أو خلع أو خلع كالجرح وكسور العظام وفقد الأعضاء والاختلال العصبي والاضطرابات العقلية . (وثانيها) عنصر المفاجأة ، الذي من مقتضاه أن تقع الإصابة نتيجة لحادث عارض لا يستتبق ، مادة يسرى وقت قصير ، وهذا ما يميز إصابات

العامل عن المرض المهني الذي لا ينشأ نتيجة حادث فحشائي ، وإنما بسبب طبيعة العمل وظروفه خلال فترة من الزمن . (وثالثها) عنصر الواقعة ذات الأصل الخارجي ، ويقصد به أن يكون الضرر الجسماني ناشئا عن سبب خارج عن الجهاز العضوي للعامل كان ينجم عن آلة أو حيوان أو قوة طبيعية أو تصرف أو قول صادر عن الغير — ولئن كان ذلك إلا أن اشتراط هذا العنصر الأخير محل نقد سواء من فرنسا أو من مصر ، ذلك أنه كان مقصودا به التمييز بين اصابة العمل ، والمرض المهني في حين أن الإصابة قد تقع بفعل داخلي دون أن تكون نتيجة لمرض كبذل مجهود مفرق في العمل في وقت معين ، هذا إلى أنه يمكن التمييز بسهولة بين اصابة العامل والمرض المهني بعنصر المفاجأة على ما سبق بيانه ، ومن ثم فقد اتجه الرأي إلى اعتبار الإصابة الناشئة من الاجهاد أو الإرهاق في العمل اصابة عمل متى كان أرهاقا نجائيا يمكن أن يعزى إلى واقعة محددة أو وقت محدود ، وقد أخذت محكمة النقض الفرنسية بهذا الرأي .

ومن حيث أنه يطبق ما تقدم على الحالة موضع النظر ، يبين أن السيد / قد أصيب بجلطة بالشریان الناجي للقلب تخلف عنها مجز يتسر بنسبة ١٠٪ من العجز الكلي ، وذلك نتيجة الجهد المتأخر الذي تعرض له خلال تاليه بالمهبة التي كلف بها بناحية الفريانيات بحفاظة مزني مطروح في جو شتوي قارص ومن ثم فإنها تعتبر اصابة عمل يستحق عنها تعويضها وفقا لحكم المادة ٢٩ من قانون التأمينات الاجتماعية .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن اصابة السيد / تعتبر اصابة عمل يستحق عنها تعويضها وفقا لحكم المادة ٢٩ من قانون التأمينات الاجتماعية .

(فتوى ١٤١ — في ٢٢/١١/١٩٧٢)

(وبذات المعنى طعن ٤١٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٤/١٩)

حيث قضت بأن الإصابة الناشئة من الاجهاد أو الإرهاق في العمل متى كان أرهاقا نجائيا يعزى إلى واقعة محددة أو وقت محدد تعتبر اصابة عمل .

ثانياً — إصابة العمل في ظل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .
٢ — الواقعة المثبته للحق في التعويض أو الملائم هي الإصابة

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

الواقعة القانونية التي يعتد بها في استحقاق التعويض أو الملائم هي الإصابة التي ينشأ عنها عجز معين وليست الإصابة وحدها .

ملخص الفتوى :

إن السيد المذكور أصيب في قدمه اليسرى نتيجة اصطدائه بأحد المكاتب أثناء عمله بمديرية الشئون الاجتماعية بمحافظة الشرقية خلال شهر إبريل سنة ١٩٥٩ . وقد ترتب على هذه الإصابة بتر ساقه في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٩ ثم أجريت له عملية جراحية أخرى في ١٩٦٠/٦/٢ لازالة نتوء عظمي نتج عن عملية البتر وذلك حتى يتمكن من استخدام الساق الصناعية .

وبتاريخ ١٩٦٩/٧/٨ قام القومسيون الطبي بتوقيع الكشف عليه وقرر أن « الإصابة بالوصف الوارد بالأوراق تتفق وحصول الصائد بتاريخ ١٩٥٩/٤/١٩ بالكيفية الواردة بها . ويرى القومسيون أن ظروف الإصابة ووصفها يجعلها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بطبيعة عمله — وتقدر درجة المعاناة الناشئة عن أصلته بفقد الطرف السفلى الأيسر حتى الثلث الأخير من الفخذ بمقدار ١٦ ٢/٣ ٪ من المعاناة الكلية » .

ومن حيث أن التعويض عن إصابات العمل كانت تنظمه أحكام

القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن التأمين والتعويض عن اصابات العمل .. ثم صدر بعد ذلك قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذي عمل به بمقتضى المرسوم رقم ١٦٥٩/٨٢/٩ ونص على إلغاء القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ..

ومن حيث أن الواضح من سيق الوقائع المتقدمة أن الحادث الذي نجمت عنه إصابة العامل المذكور قد وقع في ظل العمل بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ بينما كان ثبوت العجز المتخلف عنه وتحديد تسببه في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فمن ثم يثور التساؤل عن أي القانونين هو الواجب التطبيق على الحالة المعروضة ..

(فتوى ٦٦٧ - في ١٩٧٠/٥/٢٠)

بـ — تحديد الأجر الذى يتخذ أساسا لحساب التعميضي

(المادة ٢٠)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

التعميضي المستحق للعاملين فى الحكومة والهيئات العامة عن أصابات
المحل طبقا لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — تحديد الأجر
الذى يتخذ أساسا لحساب التعميضي — شموله كل ما يعطى للعامل
بقاء عمله مهما كان نوعه مضافا إليه جميع العلاوات ايا كان نوعها بما
له صفة الثبات والاستقرار كعائلة غلاء المعيشة وبديل الفراغ — خروج
ما يعطى للعامل بصفة عرضية أو بصفة مؤقتة لفروقة خاصة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٠ من قانون التعليلات الاجتماعية الصادر بالقانون
رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٠ تنص فى الفقرة الأولى منها على انه لا تلزم المصالح
الحكومية والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة
والمؤسسات العامة بالاشتراك فى المؤسسة فى تأمين أصابات العمل
ولا يستند هذا الاستثناء الى الماويلين الذين يقومون بأعمال لها . ووجبت
فى الفقرة الثانية منها على المصالح والهيئات المشار إليها فى الفقرة
المذكورة أن تقوم بعلاج المصابين من موظفيها ومستغثيها وعملها وبنج
التعويضات المقررة طبقا لأحكام هذا الفصل أو أى قانون آخر أيهما
أفضل للمصاب .

وبما أن الفقرة (ب) من المادة (١) من هذا القانون تنص على أنه فى
تطبيق أحكامه يتحدد بالأجر المنصوص عليه فى المادة ٢ من القانون
رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قانون العمل .

وبما أن المادة ٣ من قانون العمل المشار إليه تنص على أن
يقتصد بالآجر متى تطبيق أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء
عمله مهما كان نوعه مضافا إليه جميع العلاوات أيا كان نوعها وعلى
الأخص ما يأتي :

١ — العمالة التي تعطى للطوائف والمندوبين الجوالين والمطيين
التجارين .

٢ — الامتيازات العينية وكذلك العلاوات التي تصرف لهم بسببه
غلاء المعيشة وأعباء العائلة .

٣ — كل منحة تعطى للعامل علاوة على الأجر وما يصرف له جزاء
إفائه أو كفاؤه وما شابه ذلك إذا كانت هذه المبالغ مقررّة في عقود العمل
الفردية أو المشتركة أو الأنظمة الأساسية للعامل أو جرى العرف
بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر لا تبرعا .

ولا يلحق بالآجر ما يعطى على سبيل الوهبة إلا إذا جرى العرف
بمنحها وكنّت لها قواعد تسبّح بضبطها .

ويجوز في بعض الأعمال كإعمال الفنادق والمطاعم والمقاهي
والمشارب ألا يكون للعامل أجر سوى ما يحصل عليه من وهبة وما يتناوله
من طعام على أن يحدد عقد العمل قواعد ضبطها .

وبناء على ذلك فإن الأجر الذي يقدر على أساسه التمويض المقرر
أعمالا لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ هو كل ما يعطى
للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا إليه جميع العلاوات أيا كان نوعها
مما له صفة الثبات والاستقرار دون ما يعطى له بصفة عرضية أو
بصفة وقتية لظروف خاصة فمدخل في تحديد الأجر بدل طبيعة العمل
وما إليه من بدلات ومكافآت أخرى مما له صفة الثبات والاستقرار . أما
ما عدا ذلك مما يعطى للعامل بصفة عرضية أو وقتية كالأجور
الإضافية — وما إليها — التي تمنح للعامل في ظروف معينة دون أن يكون

لها صيغة الثبات والاستقرار ، فلا تدخل في مفهوم الأجر عند حساب
هذا التمييز. ويكون حساب التمييز المستحق للسيد المهندس /
..... عن اصابته أثناء عمله على أساس راتبه مضافا اليه اعادة
غلاء المعيشة وبدل التفرغ ..

(فتوى ١٣٣٩ — في ١٨/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

عدم التزام المؤسسات المصابة بالاشتراك في تأهين اصحاب العمل
طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — لا يمنع من اشتراكها
اختيارا — قيامها بالاشتراك فعلا يقترب عليه التزامها بإداء الاشتراكات —
إداء لجنة القطن المصرية الفرق بين الجبال التي انتهت وبين الاشتراك
الواجب أدائه قانونا — هو أداء صحيح لا محل للمطالبة باسترداده .

ملخص الفتوى :

إذا كانت لجنة القطن المصرية قد ادعت الى هيئة التأمينات
الاجتماعية مبلغ ١٠٨٧ جنيهها و ٩٢٠ مليا قيمة الفرق بين الاشتراك
الذى سبق ان أدته الى الهيئة اعتبارا من اول يونية سنة ١٩٦٠ الى آخر
ديسمبر سنة ١٩٦٠ بواقع ٣٪ بالاستناد الى قرار مجلس ادارة الهيئة
— وهو القرار الذى اعتبر منعها — وبين الاشتراك الواجب أدائه
قانونا من تلك الفترة بواقع ٣٪ ، فان ادائها هذا المبلغ يكون صحيحا
مطابقا للقانون ، ومن ثم لا يحق لها المطالبة باسترداده .

ولا عبرة بما تبديه اللجنة من انها مؤسسة عملة لا تطرم بالاشتراك
فى تأهين اصحاب العمل استنادا الى حكم المادة ٢٠ من قانون التأمينات
الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ التى تنص على انه
لا تطرم المصالح الحكومية والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية

المبتذلة والمؤسسات العامة بالاشتراك في تأمين اصابات العمال ... ،
لأنه ولئن كان مقصود هذا النص أن اشترك المؤسسات العامة في التأمين
المطهر اليه الختباري إلا أنه حتى اشتركت المؤسسة في هذا التأمين فإنها
ظنتم باداء قية الاشتراك التي يحددها القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية لجنة
القطن المصرية في مطالبة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية برد مبلغ
١٠٨٧ جنيها و ٩٢٠ مليا الذى أدته اليها كقرق اشتراك تأمين اصابات
عمل عن المدة من اول يونيو سنة ١٩٦٠ الى آخر ديسمبر ١٩٦٠ .

(الموقع ٦٩ في ١٩٦٠/١٢/٢٤)

ج - تحديد الاشتراك تأمين اصلاحة العمل

(المادة ٢١)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

المادة ٢١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - تحديد الاشتراك تأمين اصلاحات العمل بواقع ٣٪ من اجور العمال - توزيع العمل سلطة بصفة من تعديل الاشتراكات بزيادة او النقص وفقا للشروط والاوضاع التي يحددها بقرار منه - مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات سلطة بقيادة مقصورة على تعديل الاشتراكات بالنقص فقط وفي احوال محددة في المادة ٢٢ وفي حدود نسبة لا تتجاوز ٧٥٪ من قيمة الاشتراك - صدور قرار من مجلس الادارة بخفض الاشتراك بنسبة اكبر وفي غير الحالات المنصوص عليها - هو قرار صادر عن اختصاصات المجلس للسلطة الوزير منا يصطلح بضمها - اثر ذلك وجوب تعداد اصحاب الاعمال الفرق بين ما ادناه بالهيئة المختصة وبين ما يجب الادارة .

بفضل الفتوى :

ان المادة ٢١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ تنص على ان « تكون اموال هذا التأمين (تأمين اصلاحات العمل) مما ياتي : - (أ) الاشتراكات الشهرية التي يؤديها اشتغال العمل بواقع ٣٪ من اجور عمله . » - وان المادة ٢٢ من هذا القانون تنص على ان « توزيع الشئون الاجتماعية والعمل المركزية ان

يقرر زيادة أو تخفيض الاشتراكات المنصوص عليها في المادة السابقة ، وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار منه بناء على اقتراح مجلس الإدارة » ، كما تنص المادة ٢٣ من القانون المذكور على أن « لمجلس الإدارة أن يقرر تخفيض الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل بنسبة لا تتجاوز ٧٥٪ من قيمتها ، إذا كان يستخدم مائة عامل فأكثر ، ويقوم بتقديم العلاج الطبي وصرف المعونة اليومية طبقاً لأحكام هذا القانون » .

وبين من هذه النصوص أن المشرع قد حدد اشتراك تأمين إصابات العمل - كقاعدة عامة - بواقع ٣٪ من أجور العمل ، ثم ناط بجهتين مختلفتين سلطة تعديل هذا الاشتراك مخول وزير العمل سلطة مطابقة في تعديل الاشتراكات بالزيادة أو الخفض ، في أية حالة يراها ، وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها بقرار منه . وأسند إلى مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية سلطة مقيدة ، تقتصر على تعديل الاشتراكات بالخفض بحسب ، في أحوال حددتها المادة ٢٣ من قانون التأمينات الاجتماعية آنف الذكر ، وفي حدود نسبة لا تتجاوز ٧٥٪ من قيمة الاشتراكات :

ولما كان مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قد أصدر مجلسه المنعقد في ١٤ و ١٥ من مايو سنة ١٩٦٠ قراراً بالموافقة على خفض اشتراك تأمين إصابات العمل إلى ١٪ من أجور العمال ، بالنسبة إلى بعض المنشآت ، وإلى ١٪ بالنسبة إلى البعض الآخر ، وذلك دون تحديد لعدد العمال في هذه المنشآت أو تلك ودون مراعاة لدى تقديمها للعلاج الطبي أو صرفها المعونة اليومية لهم ، فإن هذا القرار يكون قد تجاوز فيه مجلس إدارة الهيئة حدود اختصاصه المرسوم له بالمادة ٢٣ من قانون التأمينات الاجتماعية ، وانتزع به اختصاص الوزير المقرر له بالمادة ٢٢ من هذا القانون . ومن ثم يكون القرار المذكور ، قد صدر بشيوعه بمعية اختصاص السلطة ، مما يفرض به إلى الانسداد . ويناعا عليه فإن تخفيض

اشترك تأمين اصابات العمل الذي أجرته هيئة التأمينات الاجتماعية اعتباراً من أول يونيو سنة ١٩٦٠ ، بالاستناد الى قرار مجلس ادارتها آنف الذكر لا ينتج أى اثر قانونى فى هذا الخصوص ، اذ لا يبدأ التخفيض الا اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦١. تاريخ العمل بالقرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٠ الصادر من وزير الشئون الاجتماعية والعمل فى شأن شروط وأوضاع تخفيض اشتراكات تأمين اصابات العمل وتحديد فئاتها . وعلى هذا يلتزم أصحاب الأعمال المشتركين فى هذا التأمين — ومن بينهم لجنة القطن المصرية — بإداء الاشتراكات بواقع ٣ ٪ من اجور عمالهم ، ونفا لحكم المادة ٢١ من قانون التأمينات الاجتماعية ، وذلك حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

(فتوى ٦١ — فى ١٩/١/١٩٦٦)

١٥ — تقادم الحق في التعويض عن إصابة العامل

(المادة ٢٧)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

لا يسرى تقادم الحق في التعويض إلا من تاريخ الوفاة أو الاضرار
بإنهاء العلاج أو بدرجة العجز .

مفصل القسوى :

ومن حيث أن المادة ٢٧ من القانون المذكور تنص على أنه
« على المؤسسة اضرار العامل بإنهاء العلاج وبما تخلف لديه من عجز
مستديم ونسبته » . كما تنص المادة ١٠٠ على أنه « لا تقبل دعوى
التعويض إلا إذا كانت المؤسسة قد طولبت كتابة بالتعويض خلال
خمس سنوات من تاريخ الوفاة أو الاضرار بإنهاء العلاج أو بدرجة
العجز » .

وواضح من ذلك أن المشرع قرر سقوط حق صاحب الشأن
في التعويض بمضي خمس سنوات من تاريخ الوفاة أو الاضرار بإنهاء
العلاج أو بدرجة العجز .

واتخاذ تاريخ الاضرار بداية التقادم فضلاً عن تقريره بنص صريح
يقتضيه منطق القانون الذي لا يقرر الحق في التعويض أو المعاش إلا إذا
بلغ العجز نسبة معينة ، وليس من شك في أن هذه النسبة في فترة
علاج المصاب قد تزيد أو تنقص بحسب سير العلاج ، ومن ثم كانت العبرة
بإستقرار العجز ولتلك أوجب المشرع اضرار المصاب بإنهاء العلاج

أو بتحديد درجة العجز واتخذ من هذا الإخفاق بداية إسقاط جثته بالتقدم . وذلك أيضا أمر بديهى لأنه من غير المصور الاستعداد فى هذه المجال بالتاريخ الذى تحدث فيه الإصابة أو العجزا على الرغم من أن المصاب قد يكون فى حالة صحية سيئة لا يقدر معها على المطالبة بحقه .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، فإن حق السيد/ فى المطالبة بالتعويض أو المصالح لا يسقط إلا بضى خمس سنوات من تاريخ إخطاره بانهاء العلاج أو بدرجة العجز .

ومن حيث أن المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن « لا تلزم المصالح الحكومية والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة والمؤسسات المصبة بالاشتراك فى المؤسسة (مؤسسة التأمينات الاجتماعية) فى تأمين اصابات العمل . . . وعلى الهيئات والمصالح المشار إليها فى الفقرة السابقة أن تقوم بعلاج المصابين من موظفيها ومستخدميها ، وعملها وبدفع التعويضات المقررة طبقا لأحكام هذا الفصل أو أى قانون آخر أيهما أفضل للمصاب » .

ومن حيث أنه يتقضى المراحل التشريعية المتعاقبة فى شأن تنظيم المعاشات منذ صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ حتى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ يبين أن المشرع تناول بالتنظيم فى قوانين المعاشات موضوع معاشات المتقاعين الذين تنتهى خدمتهم بسبب إصابة عمل سواء أدت هذه الإصابة الى الوفاة أو الى عجز يقعد عن الاستمرار فى الخدمة .

ومن حيث أن مؤدى ذلك سريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على موظفى الحكومة الذين يصابون بإصابات لا تستتبع انهاء خدمتهم .

وبناء على ما تقدم تلتزم وزارة الشؤون الاجتماعية ، باعتبارها الجهة التي يتجملها الصالح المذكور ، بأداء التمويض أو المعاش المستحق له طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ما دام الثابت أن الإصابة التي لحقت به لم تستتبع انتهاء خدمته .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولاً : سريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على حالة السيد/

ثانياً : أن التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٠٠ من القانون المشار اليه لا يسرى الا من تاريخ الاضرار بانتهاء العلاج أو بدرجة المعجز .

ثالثاً : التزام وزارة الشؤون الاجتماعية بأداء التمويض أو المعاش المستحق للسيد المذكور نتيجة المعجز الذى نجم من إصابته .

(فتوى ٦٦٧ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٧٠)

د - القانون الواجب التطبيق على اصابات العمل

(المادة ٢٩)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

القانون الواجب التطبيق على اصابات العمل هو القانون الذي
حدث العجز أثناء سريانه .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن المادة ٢٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ تنص
على أنه « اذا نشأ عن الإصابة عجز كابل استحق المصاب منه معاشا
شهريا يعادل ٦٠ ٪ من مرتبه » . . كما تنص المادة ٣٠ على أنه « اذا
نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستقيم تقدر نسبته بـ ٣٥ ٪ أو أكثر
من العجز الكابل » . وتنص المادة ٣١ على أن « اذا نشأ عن الإصابة
عجز جزئي مستقيم لا تقل نسبته عن ١٠ ٪ ولا تصل ٣٥ ٪ من
العجز الكابل استحق المصاب تعويضا » .

وهذه النصوص تقابل المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٧ من القانون رقم
٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ أنه الذكر .

وتظهر من تلك النصوص أن المشرع لا يربط الحق في التعويض
أو المعاش إلا للإصابة التي يتخلف عنها عجز بالنسب المبينة فيها .
أي أن الواقعة القانونية التي يعتد بها في هذا الشأن والتي يربط عليها
القانون أثرًا قانونيًا هي استحقاق التعويض أو المعاش هي الإصابة
التي نشأ عنها عجز معين وليست الإصابة وحدها . فالإصابة هي

منطق النصوص المقدمة لا تمدو أن تكون واقعة ملغية لا يرتب المشرع اثرًا معينًا على مجرد حدوثها وانما يترتب هذا الاثر على الفعز الذى يتخلف عنها .

وتطبيقا لذلك فان القانون الواجب التطبيق على حالة السيد / هو القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

وهذا النظر ينطوى على تطبيق سليم لفكرة تنازع القوانين من حيث الزمان ، اذ تقوم هذه الفكرة على قاعدة الاثر الفورى او المباشر للقانون الجديد ، وعدم رجعية هذا القانون بما يمس الحقوق والمراكز التى نشأت واكتملت فى ظل القانون السابق وعدم امتداد القانون القديم ليحكم الوقائع التى تقع فى ظل القانون الجديد .

ومؤدى هذه القواعد انه اذا كانت التصرفات او الوقائع القانونية او المراكز القانونية النردية قد اكتملت ونشأت فى ظل احكام قانون معين فان هذا القانون هو الذى يحكمها ، فلا يجوز اذا ما صدر قانون جديد ان يمتد اثره الى الماضى ليحكم تلك الوقائع او المراكز التى انتهت اثرها فى ظل العمل بالقانون القديم . وهكذا لا يحوز ان يكون للقانون الجديد اثر رجعي من شأنه المسح بظلم المراكز ، كما لا يجوز ان يمتد القانون القديم ليحكم وقائع ومراكز وحقوقا نشأت واكتملت فى ظل العمل بالقانون الجديد .

ويتطبيق هذه القواعد بالنسبة للموضوع المبروض بين انه ولئن كانت الامسالة قد حدثت فى ظل العمل بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ - الا انها لا تمد فى ذلك الوقت واقعة قانونية يعتد بها هذا القانون على ما هو ظاهر من الاطلاع على احكامه المبينة فى المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٧ حيث لا ترتب هذه المواد على مجرد الامسالة استحقاق المعاش او التعويض - ففى وان كانت تضمن قواعد قانونية عامة كوجوب جبرية - الا ان الشروط التى اوجبتها لنشوء مركز قانوني خاص ، هو حق صاحب الشبان فى المعاش او التعويض ، لم تتوافر فى حالة السيد /

فى ظل العمل بالقانون آتف الذكر وانما توافرت فى ظل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذى حدث المعجز أثناء سريانه . فالواقعة القانونية بمعناها الفنى الحقيقى أو المركز القانونى الخاص وهو نشوء الحق فى التعويض أو المعاش لا يمكن أن يتحقق الا اذا اكتملت الواقعة الشرطية القانونية التى نص عليها المشرع وهى حدوث الإصابة التى يتخلف عنها معجز ، والمبرة بوقت حدوث هذا المعجز اذ به تكمل الواقعة القانونية وتصبح بالفعل واقعة يعتد بها القانون .

كما ان هذا النظر هو ما يتفق وطبائع الأشياء ومنطق الأمور . فالإصابة قد ينجم عنها المعجز حالا ومباشرة بحيث تتعامر الإصابة والمعجز من حيث الزمان ، وقد لا يتحقق هذا التمازج فى تراخى ظهور المعجز لفترة من الزمن . وليس من شك فى أن أحكام القانون انما تشمل الحالتين معا ، وبالتالي لا يسوغ إغفال المعجز الزمنى والقول بأن الواقعة التى يعتد بها المشرع هى الإصابة بحيث يرد زمن المعجز الى وقت حدوثها خلافا لمنطق النصوص التى تفيد أن الواقعة القانونية التى ترتب الحق فى المعاش أو التعويض هى الإصابة التى ينجم عنها معجز معين سنوياً يحصل هذا المعجز فور حدوثه للاطلاقة أم حصل بعد ذلك مادام الثابت انه حدث بسببها .

ومن حيث أنه بطلان مما تقدم أن القانون الواجب التطبيق على الحالة المعروضة هو قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باعتبار أن القانون الذى حدث المعجز وحدثت نسبه فى ظله .

(فتوى ٦٦٧ — فى ٢٠/٥/١٩٧٠)

و — العجز الجزئى المستقيم

(المادة ٣١)

قاعدة رقم (١٢٤)

المادة :

نص المادة ٣١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٩ — استلزامها لاستحقاق المصاب تمويضا عن العجز الجزئى المستقيم ألا تقل نسبته عن ١٠ ٪ من العجز الكابل — قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بتقرير تمويض ولو نشأ عن الإصابة عجزا جزئيا مبيتهم نقل نسبته عن ١٠ ٪ — صغور هذا القرار فى حدود التمويض للمادة ٨٢ من القانون فى زيادة المزايا أو اضافة مزايا جديدة اليها — تعديل هذه المادة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ ونقل هذه السلطة الى رئيس الجمهورية لا يؤثر فى سريان هذا القرار على الوقائع السابقة على العمل بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤. باصدار قانون التأمينات الاجتماعية الذى هل محل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية نص على انه « اذا نشأ عن الإصابة عجز جزئى مستقيم لا تقل نسبته عن ١٠ ٪ ولا تصل ٣٥ ٪ من العجز الكابل استحق المصاب تمويضا بمادلا لنسبة ذلك العجز مشروية فى قبة العجز الكابل من خمس سنوات ونصف ويؤدى هذا التمويض دفعة واحدة »

وقد أصدر السيد وزير الشؤون الاجتماعية القرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ونص في المادة الثانية منه على أن يستحق المصاحب التعويض المقرر في المادة ٢١ من قانون الثابتات الاجتماعية حتى ولو نشأ عن الإصابة عجز جزئي مع تقديم ثقل نسبه عن ١٠٪ من العجز الكامل . وقد صدر هذا القرار من وزير الشؤون الاجتماعية بناء على السلطة المخولة له بالمادة ٨٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ والتي كانت تجيز له أن يصدر قرارا بزيادة المزايا المنصوص عليها في هذا القانون أو يضيف مزايا جديدة في حدود ما تسمح به فترة كل نوع من أنواع التأمين وحالته المالية .

وانه ~~والى~~ ~~كانت~~ السلطة المخولة لوزير الشؤون الاجتماعية بتعيين المادة ٨٢ سابقة الذكر قد أصبحت من اختصاص رئيس الجمهورية وذلك بناء على التعديل الذي أدخل على القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ وعلى القرار الوزاري رقم ٢٢٧٢ لسنة ١٩٦١ . ~~اللائحة~~ لا يرتب على تغيير السلطة المختصة بالفناء القرار بالسياسة السابقة الصادرة من السلطة التي كانت مختصة من قبل .

ويلاحظ ~~الى~~ ~~ان~~ لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بالفناء قرار ~~تطوير~~ ~~القانون~~ ~~الاجتماعية~~ رقم ٩٠ لسنة ١٩٩١ بل هذا القرار يبقى نافذا حتى صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون الثابتات الاجتماعية الذي حل محل القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أن قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٦١ قد صدر في حدود الاختصاص المخول له بالمادة ٨٢ من قانون الثابتات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

وانه لا يرتب على صدور القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ إبطال ~~السلطة~~ ~~قرار~~ ~~القرار~~ ~~ويمنحه~~ ~~المجلس~~ ~~به~~ ~~بالنسبة~~ ~~للوطن~~ ~~المفوضة~~ ~~على~~ ~~السلطة~~ ~~بالقانون~~ ~~رقم~~ ~~٦٣~~ ~~لسنة~~ ~~١٩٦٤~~ .

ثالثاً — أصالة العمل في ظل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣

أ — جواز تعيين مستفيدين آخرين غير الورثة

(المادة ١١)

قاعدة رقم (١٢٥)

ملخص الفتوى :

المادة ١١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات موظفي الدولة ومستخدميها والعمال المشغلين — وفاة المأمل أثناء الخدمة — الأصل أن يوزع مبلغ التأمين على الورثة الشرعيين — يجوز للمتوفى أن يعين مستفيدين آخرين سواء اكتوا من الورثة أو من غيرهم — قيام إرادة الموظف عند تحديد المستفيدين على وثائق معينة — إذا تقررت الوثائق التي اعتدت بها الإرادة عند صدورها عنها عند الوفاة تبين عيباً لا يستظهر إرادة الموظف والكشف عن مشورتها في كل حالة على حدة على هدى الظروف والالاميات المحيطة بها .

المبدأ :

إن المادة ١١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين تنص على أن تستحق مبلغ التأمين التي يؤديها الصندوق إلى المنتفعين بأحكام هذا القانون أو المستحقين منهم في الحالتين الآتيتين :

أولاً : وفاة المنتفع وهو بالخضبة . وفي هذه الحالة يؤدي مبلغ التأمين إلى الورثة الشرعيين إلا إذا كان المنتفع قد عين مستفيدين آخرين قبل وفاته فيؤدي مبلغ التأمين إليهم .

ثانياً : وواضح من هذا النص أن الأصل في حالة وفاة المنتفع وهو بالخلفة أن يصرف مبلغ التأمين إلى ورثته الشرعيين . ولكن المشرع خرج على هذا الأصل فأتاح الفرصة لهم المنتفع كي يحدد أشخاصاً آخرين ^{في حياته} يكونون من الورثة أم من غيرهم ، يصرف اليهم مبلغ التأمين يوم وفاته لحكمة يراها واعتبارات تقتضها

فلذا ما قام الموظف بتحديد أشخاص المستفيدين من مبلغ التأمين فإن إرادته هذه عندها تصدر أنها تقوم على وقائع معينة . وبالتالي فإنه يضمن إذا ما تغيرت الوقائع التي اعتدت بها الإرادة عند صدورها عنها عند الوفاة ، يضمن منئذ استظهار إرادة الموظف والكشف من مضمونها ، وذلك مسألة تحدد في كل حالة على حدة في ضوء وقائعها وعلى مدى من الظروف والملابسات المحيطة بها .

ومن حيث أن المرحوم كان قد أورد في الاستمارة الخاصة بتحديد المستفيدين من مبلغ التأمين أن يتم توزيع هذا المبلغ على أساس استحقاق والده للنصف واستحقاق زوجته السيدة / / للنصف الآخر ثم استبان بعد وفاته أنه بطل المذكرة وتزوج بأخرى ظلت بمصروفه حتى الوفاة .

ومن حيث أن إرادة المتوفى قد انصرفت إلى صرف مبلغ التأمين لمصلحة بين والده وزوجته فمن ثم يضمن لتفاد هذه الإرادة أن تستمر صفة الزوجية قائمة حتى تاريخ الوفاة . وبالتالي فإن طلاق السيدة المذكورة يستتبع من استحقاقها للمبلغ من مبلغ التأمين وإطولة العقد الذي حدد لها — وهو النصف — إلى الزوجة التي تزوج بها بعد تحرير الاستمارة والتي ظلت بمصروف المتوفى حتى تاريخ الوفاة .

ومن حيث أن تعيين المتوفى لإبنتيه كمستفيدتين من مبلغ التأمين إنما
أن يتم توزيع مبلغ التأمين على « الورثة الشرعيين » ثم
تصبح من الاعلام الشرعية أن الورثة هم ابنتاه المذكورتان وأخته .

ومن حيث أن تعيين المتوفى لإبنتيه كمستفيدتين من مبلغ التأمين إنما
يعد على اتجاه إرادته إلى قصر الإستحقاق عليهما ورغبته في الخروج على
الأصل الذي يقتضي باستحقاق الورثة الشرعيين للمبلغ التأمين . ويؤيد
ذلك أن المستبعد من الورثة هي أخت المتوفى وهي البعد درجة من ابنته .
وبالتالي يتم تفسير عبارة « الورثة الشرعيين » الواردة في الاستشارة على
أنه ليس أن الحق عين ابنتيه بصفتها من الورثة الشرعيين .

ومن حيث أنه بالنسبة لحالة المرحوم فإن المذكور حدد
المستفيدين من مبلغ التأمين بأنهم زوجته وأولاده وأعتب ذلك بعبارة
« الورثة الشرعيين » ثم استبان من الاعلام الشرعية أن له أولاداً آخرين
لم يدرجوا في الاستشارة .

ومن حيث أنه يتم توزيع مبلغ التأمين على زوجة المتوفى وأولاده
جميعاً إذا ثبت لهية أن الأولاد الذين لم يرد ذكرهم في الاستشارة قد رزق
بهم المتوفى في تاريخ لاحق على تحريرها لأن إرادة المتوفى يجب أن تفسر
عندئذ على أساس انصرافها إلى توزيع مبلغ التأمين على الزوجة والأولاد
جميعاً . وإذا كان التحديد قد اقتصر على أولاد معينين فقد كان المراد في
ذلك إلى عدم وجوب آخرين غيرهم في تاريخ تحرير الاستشارة إذا
كان الأولاد الذين لم يدرجوا في الاستشارة موجودين على قيد الحياة
في تاريخ تحريرها فإنهم لا يستحقون عندئذ شيئاً من مبلغ التأمين لأن
إرادة المتوفى قد استغرقتهم في الاستشارة لمراعتهم من حيثها .

لذلك انتهى رأي الجمعية المحيية الم :

أولاً — توزيع مبلغ التأمين المستحق عن المرحوم على
أساس استحقاق والده للنصف واستحقاق الزوجة التي ظلت بعصمته
حتى تاريخ الوفاة للنصف الآخر .

ثانياً — توزيع المبلغ المستحق عن المرحوم على
إرادة والدهم تكون قد انصرفت الى حرمانهم من الاستحقاق وبالتالي كان
ابنتيه دون أخته .

ثالثاً — توزيع المبلغ المستحق عن المرحوم على
زوجته وأولاده جميعاً إذا ثبتت لهيئة ابن المفقود لم يورث بالأولاد الفلين
لم يخرجوا من الاستمارة إلا في تاريخ الحق على تحريرها . أما ما ثبت أنهم
كانوا موجودين على قيد الحياة عند تحرير الاستمارة فإن مبلغ التأمين
يستحق عندهم للزوجة والأولاد الوارد ذكرهم في الاستمارة بحسب .

بشوي ٦٣٣ — في ١١/٥/١٩٧٠

بـ — تحديد منلول اصابة العمل (المادة ٢٠) .

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

اصابة الممل وفقا لنص المادة ٢٠ من قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ — انتمارها على الاصابة باحد الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية او الاصابة نتيجة حادث اثناء تالية الممل او بسببه — الحادث يقع فجأة بفعل قوة خارجية يمس جسم المامل ويحدث به ضررا — الامراض الاخرى غير المبينة بالجدول المذكور لا تعتبر اصابات عمل مادامت لم تنشأ عن حادث وقع اثناء الممل او بسببه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الموضوع ، فانه يبين من اوراق الطعن انه في ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٤ اصيب المدعى بمرض مفاجيء اثناء قيامه بعمله بالمرافقة العامة بمحافظة القاهرة نقل اثره الى المستشفى لاسمائه ثم نقل بعد فترة الى منزله لاستكمال العلاج وحصل على اجازات مرضية متلاحقة لفترة طويلة زادت على اربع سنوات ظل خلالها تحت الرعاية الطبية حتى انتهت خدمته لعدم اللياقة الصحية اعتبارا من ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٦٨ ، وقد سوى معاشه على اساس عدم لياقته للخدمة صحيا لمرضه . وقد ثبت من التقرير الطبي الذي حدد بعد الكشف عليه بعمرة اللجنة الطبية المختصة بالادارة العامة للقومسيونات الطبية في ١٤ من يولية سنة ١٩٦٥ انه مصاب بخزل ايبين نتيجة تصلب كرايين المخ ويطلب علاجا تاهيليا ، وان الاصابة ليست اثناء او بسبب الخدمة . وبمناسبة انها خدمة المدعى وقع عليه قومسيون طبي

الشريفة كشفا طبيا في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ قرر بعد اجترائه
انه مصاب بشلل نصفي ايمن قديم غير قابل للتحسن وارتقاع بنسب
الدم وتصلب شرايين المخ والتهاب مزمن بالكلى وانتهى التقرير الى عدم
صلاحية المدعى للقيام بعمله ، وبناء على ذلك صدر القرار رقم ٦٠
لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢١ بانهاء خدمته اعتبارا من
١٩٦٨/١٠/٢٧ تاريخ توقيع الكشف الطبي الاخير عليه .

ومن حيث انه بالرجوع الى قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة
الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ - الذي عومل المدعى بمقتضاه
- تبين ان المادة ٢٠ منه تنص على ان « يسوى المعاش في حالة
الفصل بسبب الوفاة او عدم اللياقة الصحية نتيجة لاصابة عمل على
استئناس اربعة اضعاف المرتب او الاجر الشهري الاخير مهما كانت مدة
الخدمة .. ويقصد باصابة العمل الاصابة باحد الامراض المهنية المبينة
بالجدول رقم ١ الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية او الاصابة نتيجة
حادث اثناء تادية العمل او بسببه » ، ويغفر في حكم ذلك كل حادث يقع
للمنتفع خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه « . ويستتفاد من هذا
النص انه يشترط لاستحقاق المعاش تسوية معاشه وفقا للمادة
السابقة ان يكون الفصل ناشئا عن الاصابة باصابة عمل ولا تعتبر
كذلك الا اذا كانت الاصابة بسبب مرض من الامراض المهنية المبينة
بالجدول رقم ١ الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية ، او ان تنجم الاصابة
عن حادث يقع اثناء تادية العمل او بسببه وكلمة « حادث » مؤداه ان يقع
حادث فجأة بفعل قوة خارجية يمس جسم العامل ويحدث به ضررا اما
الامراض الاخرى غير المبينة في الجدول المذكور فليكنها لا تعتبر من اصابات
العمل ما دامت لم تنشأ عن حادث وقع اثناء العمل او بسببه وفقا
للحلول المتضمن .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم ، فان اصابة المدعى لا تعتبر
اصابة عمل وفقا لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة

١٩٦٣ المشير اليها ، فذلك ان أصابته لم تكن بسبب مرض من الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية ، ولم تنتج عن حادث وقع فجأة بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ، اذ ان ما ذكره المدمى من ان سبب أصابته بالحالة المرضية المفاجئة للتي انتابته هو الجذيت البلبنوى الذى تم يوم أصيبتة فى ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٤ بينه وبين مراقب مباحثى الوايلى وقتئذ الذى وجه اليه خلاله بعض العبارات النابية التى أثارت أمصليه وتسببت فى ارتفاع ضغط دمه وأصابته بغثيف. مضاجيء بالمخ نقل على اثره للمستشفى ، هذا الحديث البلبنوى الذى أثار ليه المدمى لم يتم على حصوله أى دليل من الأوراق . وانما الذى تبين من الأوراق ان أصابة المدمى بحسبما ثبت من التقرير الطبى الذى حرر بشأنها بعد الكشف الطبى عليه بمعرفة الجهة الطبية المختصة وهى القومسيون الطبى العنام — انما هى حالة مرضية لم تقشأ عن حادث بل هى خزل نصفى اين نتيجة تصلب شرايين. ببلنج ومن ثم فعلى ليست أصابة صلفنى حكم المسودة ٢٠ سالفة الفكر . فلم تثبت من ناجية انها كانت نتيجة حادث وقع أثناء العمل أو بسببه ، بل ونفى القومسيون الطبى عنها فنيا . من ناجية أخرى ان تكون كذلك .

(طعن ١٢٠٨ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)

قاعدة رقم (١٣٧)

الاجابة :

الزحان فى العمل الذى يؤدي الى الاصابة يعتبر اصابة
عمل .

ملخص الحكم :

ان المسببات من حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الصادر بقانون التأمين والمطالعات لوظائف الدولة

ومبتدئيه وعمالها المدنيين إن أصابة العمل أما أن تكون أصابة بأحد أمراض المهنة المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية والذي يوضح نوع المرض والإعمال المسببة له وأما أن تكون الإصابة نتيجة من حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه أى ناتجة عن أسباب متعلقة بالعمل ولو لم تكن أثناء تأديته وأخذاً بهذا الحل فإن الإرهاق في العمل الذي يؤدي إلى أصابة ما يعتبر سبباً لهذه الإصابة المتعلقة بالعمل المرحق الذي أدى إليها ، وبالتالي يعتبر العجز الذي ينشأ عنها أو الوفاة التي تحدث نتيجة لهذا ذات صلة مباشرة بهذا العمل الذي يكون له أثر في أخذات العجز أو الوفاة أو التعجيل بإيها ، وفي هذه الحالة يسوى منافع المنتفع أو المستحقين عنه على الأساس الواردة في المادة ٢٤ سالف الذكر .

(ملحق ١٩٨٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٢٠)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

الإصابة المهنية من جانب عمل تتميز بعناصر ثلاثة ، عنصر الفيزيولوجي وعنصر المفاجأة وعنصر الواقعة ذات الأصل الخارجي — هذا العنصر الأخير أصبح محل نقد — تطبيق — ثبوت أن الأزمة الشمسية الربوية التي أتت بالمصاب تم تكن قد نشأت بسبب الظروف الجوية التي عاشتها المذكور خلال مدة وجوده بالبرازيل وأما حلت به كثر لاستخدامه الشخصي في الإصابة بها يترتب عليه عدم اعتبارها أصابة عمل .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٢٠ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالتسليم رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والذي يحكم المسألة المعروضة تنص على أن « ويقصد بأصابة العمل الإصابة بأحد الأمراض المبينة بالجدول رقم

« الملحق بقانون التأمينات الإجتماعية والاصابة نتيجة حادث أثناء العمل أو بسببه ». كما نص المادة ٣ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى كان قائما آنذاك على أن « تطرأ الإصابة والحادث والتهلكة والمؤسفة ووحدات الإدارة المحلية بعلاج المصابين من العاملين فيها وينتفع التعميمات المقررة لهم ونفا لأحكام الباب الرابع من هذا القانون أو أى قانون أفضل للمصاب » .

ومن حيث أنه من المقرر فى ظل القانونين المشار اليهما أن الإصابة الناشئة من حادث عمل تتميز بعنصر ثلاثة : اولها عنصر الضرر الجسمانى وهو كل اذى يلحق بجسم العامل ظاهرا كان أو خفيا داخليا أو خارجيا ، وثانيها عنصر المفاجأة الذى من مقتضاه أن تقع الإصابة نتيجة حادث عجائى وهذا ما يميز الإصابة عن المرض المهنى الذى ينشأ بسبب طبيعة العمل وظروفه خلال فترة من الزمن ، وثالثها عنصر الواقعة ذات الأصل الخارجى ويقصد به أن يكون الضرر الجسمانى ناشئا عن سبب خارج عن الجهاز العضوى للعامل . هذا وينتقد البعض تطلب هذا العنصر الأخير اذ يرون أنه قصد به التمييز بين إصابة العمل والمرضى المهنى وأنه فى اشتراط عنصر المفاجأة ما يكفى لتحقيق هذا التمييز .

ومن حيث أنه يطبق ما تقدم على وقائع الحالة المعروضة فإنه موافقة من الظروف للحالة ولا يستلزمها أن الإزمة التسمية الربوية التى كالت بالميد / لم تكن قد نشأت بسبب الظروف الجوية التى عاشها المذكور خلال مدة وجوده فى البرازيل وإنما طأت به كما أوضح تقرير القومسيون الطبى العام كآثر لاستعداداته الشخصى فى الإصابة بها .

لذلك انظرى رأى الجمعية الضومية الى ان إصابة السيد /
لا تعتبر إصابة عمل .

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

شروط اعتبار حادث الطريق إصابة عمل - وفاة العامل.
المضار الى ليبيا اثناء عودته منها الى بلد الاصل لقضاء اجازته.
الصيفية في حادث الطريق لا تعتبر وفاة ناشئة عن إصابة عمل .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن
« يسوى المعاش في حالة الفصل بسبب الوفاة أو عدم اللياقة الصحية
نتيجة لاصابة عمل على أساس أربعة أخماس المرتب أو الأجر الشهري
الآخر مهما كانت مدة الخدمة .. ويتحدد باصابة العمل الامصابة
بأحد امراض المهنة المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بقانون التأمينات
الاجتماعية ، او الاصابة نتيجة حادث اثناء تأدية العمل أو بسببه ،
ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمنتفع خلال فترة ذهابه لمباشرة
العمل وعودته منه .. » .

ويبين من نص هذه المادة أنه يقصد باصابة العمل ما يلي :

١ - الاصابة بأحد الأمراض المهنية المنصوص عليها في الجدول
رقم ١ الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية .

٢ - الاصابة نتيجة حادث اثناء تأدية العمل أو بسببه .

٣ - الاصابة نتيجة حادث اثناء الذهاب الى العمل أو المودعة
منه .

ويؤدى ما تقدم أن حادث الطريق لا يعتبر إصابة عمل إلا اذا كان
قد حدث للمنتفع خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه ، والمقصود
بالطريق في حكم المادة السابقة الطريق الطبيعي المكلف الذى يسلكه
الشخص المعتاد دون انحراف أو تخلف بين محل اقلته الى موقع
عمله أو العكس .

وحيث ان الحادث الذي ادى الى وفاة المرحوم
ثم يقع له وهو في طريقه المعتاد لمباشرة عمله أو خلال عودته منه
بأنما حدث وهو في طريق العودة من محل اقامته في البلد المعمار اليه
(التيب) الى بلد الاعارة (مصر) لقضاء اجازته الصيفية ، ومن
ثم لا يعجز عن حوادث الطويق في حكم المادة ٢٠ المشعر اليه
ولا يطلق عليه بالتعالي وصفه اصابة عمل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اعتبار وفاة المرحوم
. من قبيل اصابات العمل في تطبيق المادة ٢٠ من القانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الصادر في شأن التأمين والمعاشات لموظفي
الدولة ومستضيفيها وعملها المدنيين .

(ملف ٢١٤/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٨)

رابعاً — إصابة العمل في ظل القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤

١ — المقصود بإصابة العمل (المادة ١)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

الإصابة الناشئة عن حادث عمل تتميز بمعنيين : أولهما — عنصر الضرر الجسدي ويشمل كل أذى يلحق بجسم العامل ظاهراً كان أو خفياً ، داخلياً أو خارجياً وثانيهما : عنصر المفاجأة الذي من مقتضاه أن تقع الإصابة نتيجة حادث مفاجئ لا يستغرق سوى وقت قصير — لا تعتبر الإصابة الناشئة عن الإجهاد أو الإرهاق في العمل إصابة عمل إلا إذا كان ارتفاقاً فجائياً يعزى إلى واقعة محددة أو وقت محدود .

مقتضى الفتوى :

إن المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « يتصيد بإصابة العمل ، الإصابة بأحد الإعراض المهنية المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون ، أو الإصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للبؤم عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون توقف أو تخلف أو انحرافه عن الطريق الطبيعي » .

ومن حيث إن الفقدان والضعف قد جرى على أن الإصابة الناشئة عن حادث عمل تتميز بمعنيين (أولهما) عنصر الضرر الجسدي وهو يشمل كل أذى يلحق بجسم العامل ظاهراً كان أو خفياً ، داخلياً أو خارجياً — (وثانيهما) عنصر المفاجأة الذي من مقتضاه أن تقع الإصابة

نتيجة لحادث فجائى لا يستغرق عادة سوى وقت قصير وهذا ما يميز
اصابة العمل عن المرض المهنى الذى لا ينشأ نتيجة حادث فجائى وانما
بسبب طبيعة العمل وظروفه خلال فترة من الزمن ، واذا كان قد اضيف
الى هذين العنصرين عنصر ثالث هو : الواقعة ذات الاصل الخارجى :
ويقصد به ان يكون العجز الجسمائى ناشئاً عن سبب خارج عن الجهاز
العضوى لمعمل ، فلقد تراجع القضاء والفقه عن اشتراط هذا العنصر
الاخير ذلك انه كان مقصودا به التمييز بين اصابة العمل ، والمرض
المهنى فى حين ان الاصابة قد تقع بفعل داخلى دون ان تكون نتيجة
لمرض كبقل مجهود مرهق فى العمل فى وقت معين كما انه يمكن التمييز
بسهولة بين اصابة العمل والمرض المهنى بعنصر المفاجأة ومن ثم فقد
استقر الراى على اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد او الإرهاق فى
العمل اصابة عمل متى كان إرهاباً فجائياً يعزى الى واقعة محددة .
وقت محدد .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم فان الاصابة بالشريان التاجى
وغير ذلك من الاصابات الموصوفة بالوقائع (ارتفاع ضغط الدم وتصلبه
الشرايين التاجية وعدم تكافؤ الدورة الدموية) لا تعد من قبيل اصابات
العمل الا اذا كان الإرهاق او الاجهاد فجائياً يمكن ان يعزى الى واقعة
محددة او وقت محدد ، وشيئاً من ذلك لا يتحقق فى الاصابة موضع
البحث لان حالة الاستفاد المستشعر / المرضية بدأت كما
هو ثابت بالوقائع منذ سنة ١٩٦٤ وتطورت مع مرور الوقت الى ان وصلت
الى ما وصلت اليه دون ان يثبت ان ذلك كان نتيجة لإرهاق فجائى يرتبط
بواقعة او وقت محدد .

ولا حجة فيها جاء بالأوراق خلاصا بحجم العمل الذى أسفد اليه
فى سنة ١٩٧٠/٦٩ ولانه كان يفوق عمل الكثير من زملائه او انه أصيب
اثناء احدى الجلسات بالآم فى الصدر ثقل على اثرها الى منزله طالما
كان ذلك فى نطاق مباشرته العادية لأعمال وظيفته ولم يكلف بالاضافة الى
هذه الأعمال بأعمال أخرى كتبت هم السبب المباشر فى حدوث الإصابة .

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

للمادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ يشترط لاعتبار الإصابة أصابة عمل توافر أحد أمرين وهما أن تكون الإصابة منصوصا عليها في الجدول رقم ١ المرفق بالقانون أو تكون الإصابة قد نتجت عن حادث أثناء العمل أو بسببه — الأضرار والإجهاد الناتج عن تكليف العامل بعمل يرهقه حتى أدى إلى إصابته بحالة مرضية يتخلف عنها عجز مستديم بالنسبة التي حددها للقانون تعتبر أصابة عمل — توافر علاقة سببية بين العمل المرهق والزائد عن الحد وبين الإصابة التي تمثل في الحالة المرضية .

ملخص للحكم :

من حيث أن الحكم المطعون فيه لم يخالف القانون في شيء حين أقر أن الأضرار في العمل الذي يؤدي إلى إصابة ما يعتبر مسببا لهذه الإصابة متعلقا بالعمل المرهق الذي أدى إليها فما قرره يتفق مع ما ورد به نص المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الذي يشترط لاعتبار الإصابة أصابة عمل أحد أمرين أولهما أن تكون قد وردت بالجدول رقم ١ المرفق بالقانون الخاص بأمراض المهنة والذي يوضح نوع المرض والأعمال المسببة وثانيهما : أن تكون الإصابة قد نتجت عن حادث أثناء العمل أو بسببه إذ الإجهاد الناتج عن نتيجة تكليف الموظف بعمل يرهقه متى أدى إلى إصابته بحالة مرضية يتخلف عنها عجز مستديم بالنسبة التي حددها القانون يعتبر إصابة عمل تبخث عن واقعة حدثت بسبب العمل متى تحقق ونسق ما تقرر من الجهة الطبية المختصة وجود الارتباط المباشر بين الإجهاد جسديا أو عقليا الواقع بسبب أداء العمل المرهق الزائد عن الحد المقاد

وبين الإصابة استمرار الاجتهاد أو بلوغه الذخيرة التي تقع الإصابة عندها هو الواقعة أو الحادث الذي تستند إليه مباشرة إذ يعتبر هو المحض لها وكل ما يتطلبه النص هو تحقق رابطة السببية بين هذه الواقعة أو الحادث المتعلقة بالمعمل والمتصلة به مباشرة وبين الإصابة التي تنبئ في الحالة المرضية التي بهما تقع المعالجة أو المعجز. وهذا هو ما قرره بالحكم بحق ،

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يخطئ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى أو اعتبر الإصابة التي أصيب بها المطعون ضده في ١١/٥/١٩٦٥ إصابة عمل اعتبدا على ما قرره الهيئة الطبية المختصة من أن التجلط بالشرابين التاجية للقلب وأن كان يفصل أصلا نتيجة مرض بجندار الأوعية الدموية وهي حالة ولو أنها مرضية أصلا إلا أن هناك تأثير للجهود الجسدية والعقلي في إحداثها فلا يمكن على ما نرى إخلاء الاجتهاد العقلي والارهاق المتسبب عن العمل كما هو ثابت من الأوراق — من تدخله في تعجيل حصول الجلطة بالشرابين التاجية للقلب مما يجعلها مرتبطة ارتباطا مباشرا بعمله « وهو تقرير يبيد في وضوح أن الاجتهاد والارهاق في العمل هو الذي أثر في أحداث الإصابة أو تعجيلها ويقطع في وجود الارتباط المباشر بين الأمرين وهذه هي رابطة السببية بينه كواقعة وبينها كإصابة مرضية حدثت نتيجة له » فالأمر على هذا الوجه له أصله في الأوراق . وتحديد مقتضاه ونتيجته تم بتقرير صحيح في الجهة الطبية المختصة باعتبار الإصابة على هذا الأساس إصابة عمل صحيح على ما هو واقع والثابت بالأوراق والحكم والتقرير الطبي الذي تأسس عليه بنى كلاهما على أن الإصابة ناشئة عن الواقعة التي حدثت في ١١/٥/١٩٦٥ والتي تسببت في إحداثها وعلى استبراز الإصابة حتى تاريخ إحالة المطعون ضده للعلاج ، بل وعلى أن ذلك بدوره راجع ، لاستمرار ذلك الاجتهاد فترة كافية لأحداث الإصابة أو التعجيل بها ابتداء ثم استمرارها بعد ذلك أيضا ولا خلاف بعد ذلك على تحديد نسبة المعجز المستقيم

التي نطلبها الأستجابة لهذه الخسارة بما تدرجه الجهة الطبية وهو ثلاثون
فى المائة من العجز الكلى فان ما انتهى اليه الحكم من استحقاق المليون
ضده التمييز المصدد مقداره فى نص المادة ٢٩ من القانون سالفه
الذكر يكون صحيحا ومن لم يمتنع تأييده .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين، لذلك رفضه موضوعاً مع الزام الطاعنة المصروقات .

(طعن ٧٠٠ للمنفعة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١١)

قائمة رقم (١٤٢)

١٤٧

الإصابة الناشئة عن الاجتهاد أو الإرهاق في العمل متى كانت
أرهاقا فحاشيا يعزى الى واقعة محددة أو وقت محدد تعتبر أصيلة عمل
— عنصر الفجأة هو ما يميز أصيلة العمل عن المرض المهني الذي لا ينتج
نتيجة لحادث فجائي وإنما بسبب طبيعة العمل وتلوهه خلال فترة من
الزمن — تطبق : اجتماع العمل برئيسه وآخرين لناقشة العمل
واختياره ووقوعه كشخصيا عليه بسبب ارتفاع طابعه في ضغط العمل
بأصيلة يشكك ينتصف الحكم الأيسر — اعتبار الإصابة في هذه
الحالة أصيلة عمل طالما أن القومسيون الطبي قد اتفاد بأنه من المعروفة
فما أن الشكك التصفى يحصل أصلا نتيجة لحظ الأوعية النبوية بالتح
وهي حالة ولو أنها مرضية إلا أن هناك تأثيرا للجهود الجسماني والمثلي
في إحداثها .

... و سید بن طاووس

ملخص الحكم:

وَمِنْ غُيُوبِ الْظُّلُمِ قُوَّةٌ عَلَيَّ مَا وَدَّ نَفْسِي حَقِيرِ الطَّمَنِ وَخَاصِلُهُ أَنْ

المناقشات التي تبت في اجتماع يوم ١٩٧٠/٥/٢٦ كانت أثناء العمل وبسببه وقد نجم عنها أن توسع الطبايع مضمينا عليه ، وأصيب بمعجز عجزني نسبيته ٣٠٪ على ما هو مذكور في التقرير الطبي وقد أوضح كتاب القومسيون الطبي الصادر في ١٩٧٤/١٠/٢٤ : أن الإصابة الطامان مرتبطة ارتباطا مباشرا بعمله وأنه لا يمكن إخلاء الاجهاد العقلي والارهاق المتسبب عن العمل من تعجيل حدوث الجلطة التي حدثت بالبح في ١٩٧١/٥/٢٦ .

ومن حيث أنه بالرجوع الى أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية الذي يسرى من واقعة النزاع نجد ان المادة الاولى منه تجرى كالاتي « يقصد بالصابة العمل الاصابة بأحد الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون أو الاصابة نتيجة حادث أثناء تادية العمل أو بسببه ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه بشرط ألا يكون بالذهاب أو الإياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي » .

ومن حيث أن اللقطة والقضاء قد جرى على ان الاصابة الناشئة عن حادث عمل تعتبر بمنظرين اولهما عنصر الضرر الجسماني وهو يشمل كل اذى يلحق بجسم الصابل ظاهرا كان أو خفيا داخلها ولو ظاهريا . وثانيها عنصر المصلحة الذي من مقتضاه ان تقع للاصابة نتيجة الحادث عجزا لا يقتضي سوى وقت قصير وهذا ما يبين إصابة العامل عن الأرض المهني الذي لا ينشأ نتيجة حادث عجزا وإنما بسبب طبيعة العمل وظروفه خلال فترة من الزمن وعليه فقد استقر الرأي على اعتبار الاصابة الناشئة عن الاجهاد أو الارهاق في العمل اصابة عمل متى كان ارهاقا عجزيا يفرز الى واقعة محددة أو وقت محدد .

ومن حيث ان الوقائع تشير الى أن المدعى أثناء اجتماعه برئيسه وآخرين لمناقشة العمل واحتياجاته وقع مضطرا عليه بسبب ارتفاع مناجىء في ضغط الدم وأصيب بحالة شلل كلي يستتف الجسم

١٩٧٢ وانتشرت الامتصاصية بنحيز جزئي مستند على نسبته ٣٠٪ من العجز الكلي وان قومسيون طبي الكشافة اعاد بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ عند بحث حالته بان المعروف فنياً ان الشلل النصفى يحصل اصلاً نتيجة تجلط الاوعية الدموية بالمخ وعلى حباله ولذا انها مرضية الا انه هناك تأثيراً للجهد الجسماني والمعنوي في احداثها لذلك يرى القومسيون انه لا يمكن اعتبار الاهداء الفعلي والارهاق المرضيين من المثل كما هو ثابت في الوراثة من تشخيصات في تحقيقات مختبر الجلطة التي حدثت بالمخ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٧٠ ويجعلها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بعمله وشرح مدير عام ادارة شؤون المجالس الطبية بوزارة الصحة (وهو الجهة المختصة بتقرير ذلك الامر) بكتابه المؤرخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ الموجه الى مدير محطة كهرباء شبوا الخيمة الجملة الاخيرة بان تقرير الاصابة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بعمل يقصد منها اصابة بسبب العمل .

ومن حيث انه يخلص من ذلك كله ان المسمى بحدوث امر اذية للضمير اللازمين لاعتبار اصابته اصابة عمل طالما ان الاهداء والارهاق في العمل ادى اليهما وتدخل في احداثها ويعزى الى واقعة محددة .

ومن حيث ان البطاقة رقم ٣٦ من الملف رقم ١٩٧٢ المشار اليها تشير على انه « اذا عجز عن الاستجابة عجزاً جزئياً يستتبع لا تصل نسبته الى ٢٥٪ من العجز الكلي يستحق للمصاب تعويضاً محدوداً النسبة ذلك العجز مضروبة في قيمة معاش العجز بالكامل عن اربع سنوات ويؤدي هذا التعويض دفعة واحدة » واذا كان العجز الذي اصاب المسمى تصل نسبته الى ٣٠٪ من العجز الكلي فانه واصلته مما اعتبرت اصابة عمل يضمن ان يصرف التعويض في الحدود التي اشار اليها القانون رقم ١٤ في المادة ٢٩ منه التي تنص انما :

« ومن حيث ان البطاقة رقم ٣٦ من الملف رقم ١٩٧٢ المشار اليها تشير على انه « اذا عجز عن الاستجابة عجزاً جزئياً يستتبع لا تصل نسبته الى ٢٥٪ من العجز الكلي يستحق للمصاب تعويضاً محدوداً النسبة ذلك العجز مضروبة في قيمة معاش العجز بالكامل عن اربع سنوات ويؤدي هذا التعويض دفعة واحدة » واذا كان العجز الذي اصاب المسمى تصل نسبته الى ٣٠٪ من العجز الكلي فانه واصلته مما اعتبرت اصابة عمل يضمن ان يصرف التعويض في الحدود التي اشار اليها القانون رقم ١٤ في المادة ٢٩ منه التي تنص انما :

المدعى الناشئة يوم ٢٦/٥/١٩٧٠، أصليه عمل واستحقاقه التأميني،
المنصوص عليه في المادة ٢٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤، مع
مع الزام المدعى عليه الثاني المصروفات عن الدرجتين .

لذلك تمكنت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء
الحكم المطعون فيه، وبإخفية الخطئ في اعتبار أصليته الناشئة يوم
٢٦ من مايو سنة ١٩٧٠، أمراً عابثاً، معنل واستحقاقه التعويض المنصوص
عليه في المادة ٢٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤، على الوجه المبني
بلاسباب والزممت الجهة الادارية بالمصروفات .

(ظمن ٤١٢ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٨١/٤/١٦)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

الجدول رقم ١ الخاص بأمراض المهنة والالحق بقانون التأمينات
الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — حدد أنواع
الامراض التي تعد من الأمراض المهنية وحدد قرين كل منها العمليات
أو الامتناع القسبية له — جدول ذلك أنه ان المرض الوارد بهذا الجدول
لا يقتصر من امراض المهنة الا اذا كانت الاصلية نتيجة لتسبب المهن على
وجه التحديد قرين ذلك المرض — لا عبزة بعد ذلك بما اذا كان المرض مرتبطاً
ارتباطاً مباشراً بنطبعة العمل أو غير مرتبط بها .

بلفض الحكم :

بالرجوع الي الجدول رقم ١ الخاص بأمراض المهنة والاصحاح
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بصدار قانون التأمينات الاجتماعية
بين ان المرض حدد لنوع الامراض التي تعد من امراض المهنة وحدد قرين
كل نوع منها العمليات أو الامتناع القسبية له وقد ورد تحديد تلك الامراض

« مرض الدرن » تحت رقم ٢٣ مسلسل ونص قرينه في الخانة المخصصة في الجدول المذكور لبيان العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض « العمل في المستشفيات المخصصة لعلاج هذا المرض » .

وينبغي أن الجدول رقم ١ المذكور قاطع بنصه في الدلالة على أن المشرع ربط برباط وثيق بين مرض المهنة والعمليات أو الأعمال المسببة له بحيث لا يعد المرض الوارد بالجدول من أمراض المهنة إلا إذا كانت الإصابة نتيجة السبب المبين على وجه التحديد قرين ذلك المرض ، والقول بغير ذلك يهزئ مبدأ وجوب أعمال النص وتقزیه الشارع عن اللغو وما يؤكد هذا المعنى المستفاد صراحة من الجدول المذكور أن المذكرات الإيضاحية للقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل في معرض شرحها لجدول أمراض المهنة الملحق به - وهو الجدول ذاته الذي ألحق بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ثم بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - قد ورد بها الآتي « وأما الجدول الثاني وهو جدول الأمراض المهنية التي تستوجب التعويض إذا ما كان المريض بها يعمل في أحد الأعمال أو الصناعات المسببة لتلك الأمراض والمبينة قرين كل منها بالجدول المذكور ، وقد روعي في الجدول الملحق بالقانون أن يكون متفقا مع ما تتطلبه الاتفاقية الدولية الخاصة بأمراض المهنة كما أضيف إلى قائمة الأمراض المهنية المعمول بها حاليا مرض « الدرن » و « الحميات المعوية » وذلك إذا أصيب بها من يعملون في المستشفيات المخصصة - لا العامة - لعلاج تلك الأمراض » وهذه الدقة من المشرع في انتزاع صفة المهنة عن مرض « الدرن » و « الحميات المعوية » عن المصابين بها من غير العاملين في المستشفيات المخصصة لعلاج أي من المرضين المذكورين أنها يتفق مع طبيعة تشريعات التأمينات الاجتماعية التي تعد من تطبيقات نظرية المخاطر والتي ترتب أعباء مالية على كامل صاحب العمل مما يضمن معه التزام الدقة في إحكامها وفي تفسيرها على السواء الأمر الذي رددته المذكرة الإيضاحية ذاتها للقانون المشار إليه حيث تقول :

« إن في التتوام النص الجاهل ما يجنب المشروع اتساعا غير محدود المدي
فرتبطاق الطبيب » .

ومن حيث أنه ثابت من أوراق الطعن أن المظعون عليه أصيب بمرض
« الذرن » أثناء عمله بورشمة القليلد بالمطابع الامرية « الفرقة المتجولة »
والتي ظل يعمل بها أكثر من ثلاثة عشر عاما فإنه يكون قد أصيب بهذه
المرض في عمل غير (العمل بالمستشفيات المختصة لعنلاج هذا المرض)
وهن ثم فإن مرضه سواء أكان مرتبطا مباشرة بطبيعة عمله المذكور
أم غير مرتبط به لا يعد — والأمر كذلك — من أمراض المهنة في ضوء قانون
التأمين والمعاشات سالف الذكر .

(طعن ، لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)

(في مدى اعتبار الانتحار إصابة عمل)

(المادة ٢٢)

قاعدة رقم ١٤٤٩

المبدأ :

مدى اعتبار الانتحار إصابة عمل في مفهوم قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ - مقتضى حكم المسألة ٧٢ من جدول القانون - انتحار العامل المحدث حتى وقع الفاء تأدية العمل إصابة عمل طالما تخلفت عنه الوفاة أو عجز مستقيم تزيد نسبته عن ٢٥ ٪ من العجز الكلي - انطبق حكم المسألة ٢٢ على حالة الانتحار .

ملخص الفتوى :

استطلعت الهيئة الفنية للتأمينات الاجتماعية رأي إدارة الفتوى في مدى اعتبار انتحار العامل المذكور / الذي اشتمل الفاء في نفسه أثناء العمل عنده انتهى صاحب العمل بسرقة بعض المقتضيات ، إصابة عمل فواضحت هذه الإدارة بكتابتها المؤرخ ١٤/٢/١٩٧١ أن اللجنة العمومية سبق أن انتهت بملف ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ إلى أن الوفاة الناتجة عن الانتحار لا تعتبر إصابة عمل في مفهوم المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستفحيها وعمالها الحزبيين .

وتيسا على ذلك خطبهت الإدارة إلى مديهم اعتبار انتحار العامل المذكور إصابة عمل على الرغم من وقوعه أثناء تأدية العمل .

(ج) مدى تطبيق أصابة العمل في القانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على العاملين بالحكومة
والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية
(المواد ٢ و ٣٦ و ٣٧)

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ

مفاد نص المادة الثالثة من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
بالتقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع لم يقرر تطبيق الباب الرابع من
هذا القانون بكامله على العاملين بالحكومة والهيئات العامة وإنما
انحصر على تسوية الأحكام الموضوعية المتعلقة بكيفية العلاج وإداء
التعويضات لهم وفقاً لنسب المعجز المختلفة دون غيرها من الأحكام
التي تنظم الانفصالات والإجراءات — أثر ذلك — عدم اختصاص
تطبيق الهيئة العامة للتأمينات بتقدير نسبة المعجز وإنما يقتض بذلك
القومسون الطبي والحفاظة التابع لها للعامل .

ملخص الفتوى

بأن المادة ٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤
التي بالهيئة العامة للمعجز في ظله تنص على أن لا تلزم الحكومة والهيئات
والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية بعلاج المصابين من العاملين
فيها وبدفع التعويضات المقررة وفقاً لأحكام الباب الرابع من هذا القانون
أو أي قانون آخر .

ولذلك فوفقاً لهذا النظم أن المشرع استعمل احكاما مبنية من الباب
الرابع من قانون التأمينات الاجتماعية المطبق على العاملين بالحكومة

الذين لا يخضعون أصلاً لأحكامه فلم يقرر تطبيق الباب الرابع من هذا القانون بكامله عليهم وإنما اقتصر وفقاً لتفريح النص على تلك المنظمة الالتزام بالمعالج ووضع التعليمات ومن ثم يتعين إلزام حدود النص والتدبير بأحكامه الموضوعية المتعلقة بكيفية المعالجة وإلغاء التعويضات وفقاً لنسب العجز المختلفة دون غيرها من أحكام هذا الباب التي تنظم الاختصاصات والإجراءات بالنسبة للمخاطبين أصلاً بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

وبناء على ذلك فإنه إذا كانت المادة ٢٦ من الباب الرابع من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه تسند الاختصاص بتقدير نسبة العجز إلى طبيب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فإن هذا الحكم لا ينطبق على العاملين بالحكومة للثأول مسافة إجرائية تخرج عن دائرة الاختصاص الموضوعية المنظمة لكيفية المعالجة وإلغاء التعويضات وبالتالي لا يخص طبيب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بتقدير نسبة العجز التي نشأت عن إصابة السيد / العامل برئاسة الجمهورية .

ولها كانت الشؤون الطبية للعاملين بالحكومة والهيئات الإدارية للدولة تخضع لتنظيم خاص تضمنه قرار وزير الصحة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تشكيل واختصاصات التومسيونات الطبية وكان هذا القرار قد خول التومسيونات الطبية بالمحافظات في مائة وأربعة عشر مديرية . نسبة العجز فإن التومسيون الطبي لمحافظة القاهرة يكون هو المختص بتقدير نسبة العجز الناشئ عن الإصابة التي لحقت بالعامل المذكور وعليه يعمى تحديد مستحقته الناشئة عن الإصابة على أساس النسبة التي حددها التومسيون الطبي فعلاً بتاريخ ١١/٥/١٩٦٨ .

بمقتدار ١٧٪ .

وإذا كان الطبيب الشرعى قد حدد نسبة العجز بالتقدير المتقدم منه فى الدعوى المدنية المقامة من المذكور ضد وزارة الحربية بمقتدار ٥٠٪ فإن هذا التقدير لا يؤخذ فى تقدير التومسيون الطبي كنسبة الاستعانة لأنه لا اختصاص للطبيب الشرعى فى مجال استعانة

العمل أو لأن تقديره أمام المحكمة المدنية أن هو الأرى خير يعتبر
عنمرا من العناصر التى تخضع لمطلق تقدير المحكمة فلا يكون له بذاته
ثمة ججيجة ولو صدر الحكم على مقتضاه ، ومن ثم فانه لا يسوغ الحجاج
به من باب أولى فى مواجهة الجهة الادارية التى يتبعها العامل والتى
لم تكن ممثلة فى الخصومة التى أعد تقرير الطبيب الشرعى بصدها .

ولما كانت المادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومن
بمدها المادة ٦٦ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تلزم
الادارة بالتعويض عن اصابة العامل وان ترتب عليها مسئولية شخص
آخر فان تقاضى العامل فى الحالة المعروضة تعويضا من وزارة الحربية
تنفيذا للحكم الصادر لصالحه بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٢ لا يخل بحقه فى
التعويض الذى تقاضاه من الجهة الادارية التى يتبعها طبقا للقواعد
النظمة للتعويض عن اصابات العمل .

الفلك انتهى راء الجعية العموية لقسمى الفتوى والتشريع الى
اختصاص القومسيون الطبى بتحديد نسبة العجز فى الحالة المعروضة .

(ملف ٢٢١/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢)

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

إن الحكم النهائى الصادر من القضاء المدنى يرفع دعوى التعويض
عما اصاب العامل من جراء حادث وقع له أثناء وسبب العمل لا يحول
دون استحقاقه معاشيا عن هذه الاصابة بالتطبيق لاحكام قانون التأمينات
الاجتماعية — أساس ذلك اختلاف مصدر الحق وطبيعة العلاقة بين
أطرافه .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٣) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية تنص على أنه « تلزم الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية بعلاج المصابين من العمال فيها . وينفذ التعويضات المقررة لهم وفقا لاحكام الباب الرابع من هذا القانون او اي قانون انضل للمصاب » .

وتنص المادة ٢٧ من هذا القانون على أنه « اذا نشأ عن الإصابة عجز جزئى مستديم تقلد نسبته بـ ٣٥ ٪ أو أكثر من المعجز للكمال استحق المصاب معاشا يوازي نسبة ذلك المعجز من معاش المعجز للكمال » .

ومن حيث أن عناصر الوقع تلتخص في أن السيد / تعرض لحادث أثناء مباشرته عمله بترتيب عليه أن أصيب في عينيه بأورام . وتعرض تلتقت بمرور الزمن وأبغرت . عن حالة مرضية هي . الكاتركت ، ولما كانت المحكة الادارية العليا قد قررت في أسباب حكمها الصادر بجلسة ١٩٧٣/٥٦ في الطعن رقم ١٨٩ لسنة ١٦ ق أن كل القرائن متساندة متكاملة تكفى لربط حالة المدعى وتلقاها بزمان الحادث ربطا لم يبتدىء فيه الا مع الصادث ، وبذلك فإن هذا الحكم الحائز لقوة الشيء المقضى به قد أبان في أسبابه المرتبطة بمنطوقه — ارتباطا لا يقبل الانفصام — أن العجز ينشأ عن الإصابة التي حدثت للسيد المذكور في ١٩٦٥/٩/١١ ، ومن ثم تكون علاقة السببية قائمة بين الإصابة والمعجز الذى أصاب عينيه ، وترتقا على ذلك أصدرت الوزارة القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٧٤ باعتبار الإصابة قد حدثت بسبب وإثناء الخدمة وبذلك تكون قد سلمت بطلباته الأمر الذى يستتبع تطبيق حكم المادة ٢٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه مع توافرت فيه شروط تطبيقها .

ومن حيث أن حجية الحكم الصادر من القضاء المدني برضى
طلب السيد المذكور التعويض عما أصابه في الحادث لا تمنع من تطبيق
نص المادة ٢٧ سالفه الذكر ، لأن الحق الذي تقرره هذه المادة
يختلف عن التعويض المقرر في القانون المدني ولا يخلط به ، فلا تحول
حجية الحكم بينه وبين الحق المستمد من نص المادة المذكورة ، لأنه وإن
كانت الخصوم قد اتحدت وكان السبب وهو الحادث واحدا فإن الحق
يختلف اختلافا بينا لاختلاف مصدره وطبيعة العلاقة بين أطرافه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
أن السيد / يستحق المعاش طبقا للقانون رقم
٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه باعتبار أن أصابه أصابة عمل .

(ملفه ٦٨٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢)

(د) الالتزام بعلاج العامل المصاب بالاصابة قبل

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية يقضى بان تلتزم الهيئة او المؤسسة التابع لها العامل الذى يصاب بالاصابة عمل بمعالجة ويأتى تتولى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية علاج المصاب فى المكان الذى تحدده ووفقا لتعليماتها — نفقات العلاج تشمل مقبل خدمات الأطباء والاختصاصيين واجراء العمليات الجراحية وصور الأشعة وصرف الأدوية اللازمة — تكاليف العلاج الذى يتم بتاريخ لاحق لوقوع الاصابة واثاء فترة اعارة العامل يدخل ضمن نفقات العلاج المقرر لاصابة العامل ما دامت الاصابة قد وقعت اثناء وجود العامل بعمله داخل الدولة — أسس ذلك ان العبرة هى بوقت حدوث السبب المنشئ للحق فى العلاج .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية على انه « فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

(١) بالهيئة : الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ..

(د) بالاصابة العمل : الاصابة بأحد الأمراض المهنية .. أو الاصابة

نتيجة حادث اثناء تأدية العمل أو بسببه ..

(هـ) بالمصاب : من أصيب بالاصابة عمل « .

وتنص مادته الثالثة على أن « تلتزم الحكومة والهيئات والمؤسسات العلمية ووحدات الإدارة المحلية بعلاج المصابين من العاملين فيها وبتفويض التعويضات المقررة لهم وفقا لأحكام الباب الرابع من هذا القانون أو أي قانون أفضل للمصاب » .

وتنص المادة ٢١ منه بأن « تتولى الهيئة علاج المصاب الى أن يشفى من اصابته أو يثبت عجزه ، وللهيئة الحق في ملاحظة المصاب بحيثيا يجري علاجه » .

كما تنص المادة ٢٢ من هذا القانون على أن « يكون علاج المصابين على نفقة الهيئة وفي المكان الذي تمينه لهم ويتصدد بالعلاج ما يأتي :

١ - خدمات الأطباء والأخصائيين .

٢ - الأتربة بالمستشفيات والرمية الطبية المنزلية عند الانقباض .

٣ - اجراء العمليات الجراحية وصور الاشعة وغيرها من البحوث الطبية .

٤ - صرف الادوية اللازمة للعلاج » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن العامل الذي يصاب بإصابة عمل تلتزم الهيئة أو المؤسسة التابع لها بعلاجه ، وتتولى الهيئة العلمية للتأمينات الاجتماعية علاج المصاب في المكان الذي تصدده ووفقا لتعليماتها في هذا الشأن ، وتشمل نفقات العلاج مقابل خدمات الأطباء والأخصائيين ، واجراء العمليات الجراحية وصور الاشعة وصرف الادوية اللازمة .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن العامل المذكور كان يعمل بالمؤسسة المزرية العلمية للكهرباء ، بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٣ ، أصيب بانزلاق غضروف ، واعتبرت اصابته أصابه عمل ، واعتد له القومسيون الطبى العام بالنقلية إجازات مرضية على ذمة هذه الاصابة ، بتاريخ ١٩٧٨/٥/٨ واثناء امارته للعمل بالخارج أجريت له عملية جراحية لعلاج الاصابة

للمعالج ~~المعالج~~ ، ومن ثم فإن تكليف إجراء هذه العملية تدخل ضمن نفقات
المعالج ~~المعالج~~ لا إصابة العميل ، بغض النظر عن كونها قد أجريت في تاريخ
الاجتماع ، وانتفاء وجبة اعارته ، ذلك ان العبرة هي بوقت حدوث السبب
المنشئ للحق في العلاج ، وما دام هذا السبب قائماً نشأ ويثبت وجود
العامل بعمله داخل الحولة ناته يكون من حقه الانتفاع بالحقوق المترتبة
عليه .

ومن حيث أنه ولئن كان العامل المذكور لم يخطر الهيئة قبل
إجراء العملية الجراحية ، حتى تعين له المكان الذي ينبغي أن تجري
عملية ، ويتسنى لها ملاحظة علاجه ، إلا أن ذلك لا يمنع من جواز منحه
تقدير المعالج الذي تقدر الهيئة الطبية المختصة ، فيما لم يكن قد
تقدم لها من قبل إجراء هذه العملية .

لذلك انتهى رأى الجمعية المهنية لقسمى الفتوى والتشريع إلى
جواز منح العائلي الموهوب جالته ، أجور المعالج الذي تقدر الهيئة
الطبية فيما لو كان قد تقدم لها قبل إجراء هذه العملية .

(ملف ٢٦٥/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)

(هـ) زيادة معاني أصيلة العمل

* المجلدان ٢٧ و ٢٨ متعلقان بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤

قاعدة رقم (١٤٨)

المادة :

أحقية أصحاب معاشات العجز والوفاء الناجمة عن إصابة
عمل الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٧١ أو المستحقين منهم
في زيادة معاشاتهم بنسبة ١٠٪ طبقاً لأحكام المادة (٤) من القانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤
بشأن التأمينات الاجتماعية - أسس ذلك أن الاستفادة من أحكام هذه
المادة أن تكون الزيادة تنصرف إلى معاشات العجز أو وقت الوفاة
بصورة شاملة أو نسبة أصيلة عمل - القول بغير ذلك من شأنه تحصيل
التص بغير تخصص وهو ما لا يجوز قانوناً .

مجلس القضاء

« إن المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات
الاجتماعية نص على أنه « أدلة على أن الإصابة عجزاً كامل مبيح لهم
أو وفاة مسمى المعاش على أي وجه » بأن توسيع العجز في الهيئة الخاصة
أو خلال مدة التأخير في التأمين أن تطبق من ذلك « وتبين المصلحة ٢٨
منه على أنه « إذا تفتتحت عن الامتياز على مستخدمين بغير ٢٨
أو أكثر من العجز الكامل استحق المصاب معاشاً توازي نسبته ذلك
العجز من طاقته العجز الكامل « وقد لم يصر القانون رقم ٦٣ لسنة
١٩٧١ بتطبيق تطبيق الحكم القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وعلى
به اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ ونصت المادة (٤) منه على أن
« يرفع معاش الشيخوخة والوفاء بنسبة ١٠٪ وذلك بالقضية لأصالحه
المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون والمستحقين

عنه مع مراعاة الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة ٩١ « ، والمستفاد من هذا النص الأخير أن الشرع قضى بزيادة معاشات العجز والوفاة بنسبة ٢٠٪ « هذا ريثما أن هذه الزيادة تنصرف إلى معاشات العجز والوفاة بصرف النظر عن سبب استحقاق المعاش ، أي سواء تحقق العجز أو وقعت الوفاة بصورة طبيعية أو نتيجة إصابة عمل ، والقول بغير ذلك من شأنه تخصيص نص المادة (٤) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ بغير مخصص وهو ما لا يجوز قانوناً ، وجدير بالتنبيه إلى أنه ولئن كان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ جاء مبوياً بحسب أنواع التأمينات وطريقة سداد مستحقات كل منها إلا أنه لا يوجد في هذا القانون ما يسمى بمعاش الشيخوخة ومعاش العجز ومعاش الوفاة ، ويستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سنًا معينة ، أما معاش العجز فيستحق للمؤمن عليه عند ثبوت فقده القدرة على العمل كلية أو جزئية وسواء تحقق ذلك العجز بصورة طبيعية نتيجة لإصابة المؤمن عليه بأحد أمراض المهنة أو من أحد حوادث العمل ، ولا يستحق هذا المعاش في حالة العجز الجزئي إلا إذا كان مستتباً ولا يوجد عمل آخر للمؤمن عليه لدى صاحب العمل ، وأخيراً فإن معاش الوفاة يستحق في حالة وفاة المؤمن عليه وقد يكون هذه الوفاة طبيعية أو نتيجة لإصابة العامل في حادث عمل أو بأحد أمراض المهنة ، ولقد جاء حكم القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ في شأن زيادة معاشات الشيخوخة والعجز والوفاة بنسبة ١٠٪ عما دون أن يسرق بين ما إذا كانت الواقعة المنشئة للحق في المعاش - بالنسبة لمعاش العجز والوفاة - قد تحققت بصورة طبيعية أو نتيجة إصابة عمل أو مرض من أمراض المهنة ، مع ما تستتبعه هذه الفقرة من زيادة المعاش في الحالة الأولى دون الحالة الثانية ، مع مراعاة أن المادة ٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ لا تجيز رفع المعاش إلا بالنسبة إلى من انتهت خدمتهم قبل العمل بأحكامه أو المستحقين منهم ،
 « تلك هي المادة ٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ ،
 « لهذا انتهت راحة الجمعية العمومية إلى إحقاق أصحاب معاشات العجز والوفاة الناجمة عن إصابة عمل الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٧١ - أو المستحقين منهم في زيادة معاشاتهم بنسبة ١٠٪ طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ «

خامسة — إصابة العمل في ظل القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

(١) حالات المعجز الكلى وحالات المعجز الجزئي

(المادة ٥ معلقة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧)

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

المادة الخامسة من قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ — نصها على اعتبار الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإزهاق إصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة — قرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ لم يتناول الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإزهاق والتي يتخلف عنها معجز جزئي مستقيم — صدور قرار وزير التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٥ محدد الشروط اللازم توافرها لاعتبار الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإزهاق إصابة عمل وتناوله للإصابة التي يتخلف عنها معجز جزئي مستقيم — اجازة المادة الثامنة من القرار رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٧ لأصحاب الأعمال — ان يطالبوا بتطبيق احكامه على الوقائع التي نشأت في ظل القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ — ان ذلك اعتبارا للإصابة التي نشأت في ظل القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ويتخلف عنها معجز جزئي مستقيم إصابة عمل اذا توافرت في شأنها الشروط المقررة بقرار وزير التأمينات رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٧ .

ملخص التوضيح :

أن المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نصت على انه " لا يُلحق أصحاب الأعمال بهذا القانون بقصد ... " .
ولهذا يصح اعتبار الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم

(١) المرافق ، أو الاصابة نتيجة حادث وقع اثناء تأدية العمل أو بسببه
ويعتبر المرافق الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل اصابة عمل .
سعى توافرت فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير
التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة .

ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع المؤمن عليه خلال فترة ذهابه
لبشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الایاب دون توقف
أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي .

وتنص المادة ٥١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أنه « اذا نشأ عن اصابة العمل عجز كامل
أو وفاة سوى الناشئة بنسبة ٨٠٪ من الأجر المتخصص عليه
بالمادة (١٤) ... » .

وتنص المادة ٥٢ من ذات القانون على أنه « اذا نشأ عن الإصابة
عجز جزئي يستديم تعذر شلته لمدة ٢٥٪ فانظر المبحث الخاص
بمقتضى المادة ٥٣ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٧ المعدل
بالمادة (٩٧) ... » .

وتنص المادة ٥٣ من ذات القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أنه
« الجمع وإعادة التكميل (٣) من المادة (١٠٨) اذا نشأت عن الإصابة عجز
جزئي يستديم لا شغل تعينه الى ٢٥٪ استحق المخصص المعروض
في حق المؤمن عليه المخصص في قيمة تعينه المعروض الكامل للمؤمن
عليه في المعطاة الأولى من المادة (١٠) وذلك من أربع خطوات ٤ ويؤدى
بمقتضى التعديلات الخاصة واحدة واحدة ... » .

ومن حيث أنه يستند من النصوص المتقدمة أن اصابة العمل
قد يترتب عليها طبقاً لحكم القانون - إحدى ثلاث نتائج : الأولى
الوفاة والثانية العجز الكامل والثالثة العجز الجزئي المستديم ، ويختلف
نطاق الحقوق الناشئة عن الإصابة باختلاف النتيجة المترتبة عليها
وما اذا كانت الوفاة أو العجز الكامل أو العجز الجزئي المستديم عليها

تُعتبر نيبا يتعلق بالحالة الأخيرة من ناحية تقدير نسبة العجز المخلقة من الإصابة بأقل أو أكثر من ٤٥ ٪ .

ومن حيث أنه يُلزم من أن هذه النصوص تتناول جميع الإصابات لياكل السبب المؤدى إليها من المشرع عندها. اعتبر الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الإرهاق في العمل إصابة. ميل استلزم لذلك أن تتوافر فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فقد أصدر وزير التأمينات القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بشروط وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة من الإرهاق أو الاجهاد إصابة عمل وتضمن هذا القرار في مادته الأولى تعريفا للإرهاق والجهاد وتناول في المادة الثانية حالة الاجهاد أو الإرهاق في العمل التي تؤدي الى الوفاة وتناول في المادة الثالثة الحالة التي تؤدي الى العجز الكامل المستديم بيد أنه لم يقترب من الصورة الثالثة من صور إصابات العمل وهي التي تؤدي الى العجز الجزئي المستديم ، الأمر الذي نتج عنه قصور في التطبيق حدا بمصدر القرار المشار اليه الى ألفائه القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٩/٢٥/١٩٧٧ الذي جمع في مواده شروط وقواعد المهور الثلاثة لإصابات العمل الناتجة عن الإرهاق أو الاجهاد .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار وزير التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن شروط وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الإرهاق إصابة عمل تنص على أن « تعتبر الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الإرهاق من العمل إصابة عمل حتى تكلف من المصطفى أقل من ستين سنتين وتوافرت في الإصابة الشروط الاتية بملحقه :

١- أن يكون الاجهاد أو الإرهاق ناتجا عن بذل مجهود اضافي يتجاوز المجهود الاعتيادي للرجل علية سواء بذل هذا المجهود في وقت العمل الأصلي أو في غيره .

٢. — أن يكون المجهود الإضافي ناجما عن تكليف المؤمن عليه بانجاز عمل معين في وقت محدد معين بالإضافة الى عمله الأصلي .

٣. — أن تقرر الجهة المختصة بالمعالج أن هناك ارتباط مباشر بين حالة الاجهاد أو الارهاق من العمل والحالة المرضية .

٤. — أن تقرر الجهة الطبية المختصة بالمعالج أن الفترة الزمنية للاجهاد أو الارهاق كافية لوتوع الحالة المرضية .

٥. — أن تكون الحالة الناجمة من الاجهاد أو الارهاق ذات مظاهر مرضية حادة .

٦. — أن ينتج عن الاجهاد أو الارهاق في العمل اصابة المؤمن عليه بأحد الأمراض التالية :

(أ) نزيف المخ أو انسداد الشرايين المخ متى ثبت ذلك بوجود علامات اكلينيكية واضحة .

(ب) الانسداد بالشرايين التاجية بالقلب متى ثبت ذلك بصفة قاطعة .

وتنص المادة الثانية من هذا القرار على أن « على صاحب العمل أن يخطر الجهة المختصة بالمعالج بحالة الإصابة الناشئة عن الاجهاد أو الارهاق فور حدوثها ويكون الاخطار وفقا للنموذج المرفق .

كما يلتزم بأن يخطر الهيئة المختصة بحالة الإصابة الناشئة عن الاجهاد أو الارهاق خلال اسبوع على الأكثر من تاريخ حدوثها ويكون الاخطار بموجب كتاب موصى عليه يعلم الوصول ويجوز في حالة الضرورة تسليم الاخطار بالية ويرفق باخطار الإصابة تقرير معتمد منه أو ممن ينوبه مضمنا ظروف الواقعة وتاريخ حدوثها وبيان الأعمال التي أدت الى الاجهاد أو الارهاق .

وفي حالة الوفاة قبل مباشرة علاجه بعرفة الجهة المختصة بالمعالج يجب على أصحاب الشأن ارفاق صورة من بيانات التأمين بسجل الوفيات مبينا بها الأسباب المباشرة وغير المباشرة بالوفاة .

وفي جميع الأحوال يكون للجهة المختصة بالعلاج طلب أى مستندات أخرى لازمة لمقبول الحالة إصابة عمل من الناحية الطبية » .

كما ينص في المادة الثالثة على أن « على الهيئة المختصة البت في مدى توافر الشروط المنصوص عليها في البندين (١ و ٢) من المادة (١) وذلك خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ استيفاء المستندات المشار إليها في المادة (٢) ، وإحالة كلفة المستندات إلى الجهة المختصة بالعلاج .

وفي حالة صدور قرار الهيئة المختصة بعدم توافر الشروط المنصوص عليها في البندين (١ و ٢) من المادة (١) تلزم الهيئة المختصة بتأطيل أصحاب الشأن بصورة من القرار خلال أسبوع من تاريخ صدوره » .

وينص في المادة الرابعة على أن « على الجهة المختصة بالعلاج البت في مدى توافر الشروط المنصوص عليها في البنود ٢ و ٤ و ٥ و ٦ من المادة (١) وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول المستندات إليها من الهيئة المختصة ... » .

ولقد أجاز القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه في المادة الثامنة لأصحاب الشأن طلب تطبيق أحكامه على الوقائع التي نصبت في ظل القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الملغى وذلك فيما عدا المادة الخامسة لأن كل من الجهة الطبية المختصة بمباشرة علاج المصاب أو أن يشفى أو يثبت عجزه أو تقع وفاته .

ومن حيث أنه بناء على تلك القصور فإنه يلزم لمقبول الإصابة الناتجة عن الاجهاد والارهاق إصابة عمل توافر شروط محددة تختص الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وهي الجهة المختصة بالنسبة لموظفي الدولة حسب نص المادة الخامسة (١) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالبت في مدى توافر شرطين منها وهما بذل مجهود اضافي غير عادي وان يكون المجهود الإضافي غير اعتيادي متكرراً مؤثراً عليه بشكل ملحوظ غير محال الاصل كما تقتضيه الجهة الطبية بالتاكيد من توافر

المشاورين الأربعة العلية الجاهية والتي حصلوا ارتباط الاجهاد بالأمنية وكلمية فترة الارهاق لاحداث الاضطرابات وحدة المظاهر المرضية للأمنية. وإن ينتج عن الاجهاد اصابة في المخ أو في القلب على النحو المفصل بالفقرة السابقة من المذاكرة الأولى من القرار سالف الذكر .

نوعاً حيث أنه لمّا كان الضابط في الحالة المستقرة قد أصيب في قلبه نتيجة للحادث بالذخيرة بتمسك الترامنت العليا لضبط الحركة بالعامرة ، وكان قد تقدم طلباً اعتبار اصابته اصابة عمل فإنه يتعين على وزارة الداخلية أن تتخذ كافة الاجراءات التي ألزم قرار وزير التأمينات رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٧٦ متحاب العمل بتخاذها ، وأن تخطر الهيئة العامة للتأمين والمقاصد لتخطر في مدى توافق شروط اصابة في شأنه وغنى عن البيان أنه لا يجوز الاحتجاج في مواجهته بأن المعجز الجزئي التي نتج عن اصابة قد ثبت في ظل القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الملغى والذي لم يكن يضع شروط لهذا النوع من الاصابات ذلك لان القرار الجديد رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ قد أباح لأصحاب الشأن طلب تطبيق أحكامه على الوثائق التي حذفت في ظل القرار الملغى رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يتعين على وزارة الداخلية إرسال البيانات والأوراق المتعلقة بإصابة العقيد / والمنصوص عليها بقرار وزير التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ بشروط وقواعد اعتبار اصابة الناتجة عن الإجهاد أو الاجهاد من العمل اصابة عمل الى هيئة التأمين والمعاشات لتجريم اختصاصها في شأنه .

(ملف ٢٢٨/١/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/٢/٨)

قاعدة رقم (١٥٠)

المستند

المعروف في محضره المرفوع من الواجب التطبيق بمقتضى حديث المعز
يختلف عن اصابة لا حقوق التأمين الاجتماعي رقم ٧٩٠ لسنة ١٩٧٥

بالمعجز الناتج عن الارهاق في العمل وبصورتي المعجز الكلى والجزئى
— في تحديد الشروط وقواعد الاصالة الناتجة عن الارهاق في العمل
بمقتضى القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ — الاشارة الى حالة المعجز الجزئى —
والذى كان مذكورا في ظل الفصل بهذا القرار ان المعجز الجزئى الناتج
عن الارهاق ايا كان المقصود المصاحب به يخضع لتقدير الهيئة ويستحق
عنه العمل تمويضا — صدور القرار رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٧ الشروط
وقواعد اعتبار الاصالة الناتجة عن الارهاق والاجهاد اصابة عمل
وقصره حالات المعجز الجزئى التى يجوز التمييز عنها على المعجز الناتج
عن الاصالة في المخ او القلب دون باقى اجهزة الجسم .

ملخص الفتوى :

من حيث ان الواقعة القانونية التى اعتد بها المشرع مناطا لاستحقاق
التمويض هي العجز ، فالاصالة لا تمدد ان تكون واقعة مادية لم يرتبها
المشرع اثرًا على مجرد حدوثها وانما رتب هذا الاثر على المعجز الكلى
يختلف عنها ، ومن ثم فإن المركز القانونى الذاتى وهو نشوء الحق في
التمويض لا يتحقق الا اذا اكتملت الواقعة القانونية الشرطية التى نص
عليها المشرع وهى وقوع اصابة يختلف عنها عجزا ، وبما لذلك فإن
التفريق في تحديد القانون الواجب التطبيق والاعتناء بتحديد حقوق
والالتزامات الناشئة عن الوقوع تحت حوث المعجز يختلف عن الاصالة
اذ به تكتمل الواقعة القانونية التى اعتد بها المشرع .

ولعلنا عرضنا المشاغل عند وضعه لنصوص قانون العاملين الاجتماعى
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المتضمن للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والمعدل به
امتحارا من ١٩٧٥/١/١ على الراسط بين استحقاق التمييز والمعجز
الناشئ عن اصابة العمل سواء كان عجزا كلية او جزئيا ، واعتد بالمعجز
الناشئ عن الارهاق في العمل كنص في المادة الخمسة من هذا القانون
على انه « في تطبيق احكام هذا القانون يقصد : (هـ) باصابة العمل
الاصابة بالمرض المهنية المبينة بالجدول رقم ١ المرافق ، او الاصابة
نتيجة لخلل يوقع اثناء تافهة العمل او بنسبته وتطير الاصابة الناتجة عن
الاجهاد او الارهاق في العمل اصابة عملى حتى توفرت فيها الشروط والقواعد

التي يفرض بمقتضى قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير
المصلحة العامة.

وتتولى بهذا الشأن كيفية تسوية المعاش في حالة الوفاة أو العجز
الكلي الناشئ عن الإصابة وحسب في المادة ٥٢ منه مقدار التعويض
المستحق عن العجز الجزئي الذي يصل الى ٣٥ ٪ وأكثر من العامة الكلية
وحسب في المادة ٥٣ مقدار التعويض المستحق عن العجز الجزئي الذي
يقل نسبته عن ٣٥ ٪ من العامة الكلية وبين في المادة (٥٥) كيفية حساب
نسبة العجز الجزئي وفقاً للجدول رقم ٢ الملحق بالتقانون الذي تضمن
تقدير الإضرار ، وعلى الرغم من أن قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ اعتمد بالعجز الناتج عن الإرهاب في العمل بصورتي العجز الكلي
والجزئي فإن وزير التأمينات عندما أصدر في ١٤/٤/١٩٧٦ القرار رقم ٨١
لسنة ١٩٧٦ اعمالا لنص المادة الخامسة من القوانين التي خولته بالاتفاق
مع وزير الصحة تحديد شروط وقواعد الإصابة الناتجة عن الإرهاب في
العمل أغفل صورة الإصابة التي تنفي الى العجز الجزئي مع أنه تناول
في المادة الثانية والثالثة من هذا القرار الازهاق المؤدى الى الوفاة
والازهاق المؤدى الى العجز الكلي ولكنه نص في مادة الاولى على أنه :
« يقصد بالاجهاد أو الإرهاب في تطبيق هذا القرار كل مجهود اضافي
يفوق المجهود العادي للمؤمن عليه سواء كان هذا المجهود في وقت
العمل الإصيلي أو في غيره ويكون تقييد ذلك للهيئة المختصة » . لذلك
كان منهوياً في ظل العمل بالقرار رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ - أن العجز الجزئي
الناتج عن الارهاب ليا كان العضو المصاب به يخضع لتقدير الهيئة
مستحق العامل عنه تعويضاً بحسب النسب الواردة بالجدول رقم (٢)
الملحق بقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ولذا كانت وزارة التأمينات قد انتهت الى اغفال القرار رقم ٨١ لسنة
١٩٧٦ لضرورة العجز الجزئي الناتج عن الارهاب في العمل فاصدرت في
٢٥/٩/١٩٧٧ القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ بشروط وقواعد اعتبار
الإصابة الناتجة عن الارهاب أو الاجهاد عضلية بمثل غائبا مترك
حالات العجز الجزئي الذي يجوز التعويض عنها على العجز الناتج عن
الإصابة في المخ أو القلب دون باقي أجهزة الجسم لذلك كان من الاعطية

يمكن تحجيد القرار الواجب التطبيق على الاصابة من بين القرارين رقمى ٨١ لسنة ١٩٧٦ و ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ اذا كانت الاصابة فى غير هذين العضوين ، اذ بموجب القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ يستحق المصاب بعاهة جزئية بسبب الارهاق تعويضا ايا كان مكان الاصابة وذلك بعد الرجوع الى الهيئة المختصة بينما لا يستحق المصاب تعويضا ونفا لاحكام القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ اذا لحق المعز عضوا آخر غير المخ او القلب .

ولما كانت القواعد الواجبة التطبيق على اصابة العمل حسبها سلف هى تلك التى تتحقق فى ظلها وتتحدد نسبة المعز من تطبيق اى من القرارين على حالة ما انما يتوقف على التاريخ الذى حدثت فيه تشبة المعز بواسطة القومسيون الطبي المختص وقتها لنص المادة ٣٢ من قرار وزير الصلحة رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٤ باللائحة القومسيوناجه الطبية .

وبناء على ما تقدم فانه وقد اصاب العامل فى الحالة المائلة فى عينه البنى بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٩ فى ظل قواعد تقرر التعويض عن الاصابة الناتجة من الارهاق أو الاجهاد وحدثت تشبة المعز الذى لحق به باقل من ٣٥ ٪ فى ١٩٧٦/٧/٢٢ فالحل بالعمل باحكام القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الذى يستحق تعويضا عن الاصابة التى لحقت به ونفا لاحكام هذا القرار . ولا يجوز اعمال احكام القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ فى مسائله ليعتبر نسبة المعز الناتج من اصابته تيل العمل به .
لذلك انتهت الجمعية العمومية لتعيسى الفتوى والتشريع الى احقية العامل المعروضة حالته فى التعويض عن اصابة العمل ونفا لاحكام قرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

(ملف ٢٥١/١/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١/٢٥)

(ب) نطاق أصناف العمل

(المذمة ٥)

قاعدة رقم (١٥١)

المادة :

الإصابة التي تقع لعمل في طريق ذهابه إلى العمل أو عودته منه دون توقف أو انخراط في تمييز أصناف عمل — إلى ذلك — أن الإصابة التي تقع لعمل خلال تاديتته للمهام التي يكلفه بها من قبل رب العمل تدخل في نطاق أصناف العمل طالما أن أدائه لها يتدرج فيما يفرضه عليه نظام العمل الفاضل له — تكليف العامل قبل الشركة بالاشتراك في تدوين رئيس جمهورية فرنسا بعمل الإصابة التي لحقت به أثناء عودته عن تلك المهمة أصناف عمل لا يقع من ذلك أن تلك المهمة من المهام الأساسية أو أن الإصابة كانت في يوم عطلة رسمية ولا غير مكاني للعمل .

ملخص الفتوى :

إن المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه لا في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

(هـ) بإصابة العامل :

الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرفق ، أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تادية العمل أو بسببه ، وتعتبر الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل أصناف عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الصحة .

ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع المؤمن عليه خلال فترة ذهابه
المباشرة عليه أو عودته منه مباشرة، أن يكون الذهاب أو الإياب نون توفيق
أمر تخلف أو إضراب عن الطريق الطبيعي .

وهناك هذا النص أن المضرع يعتبر الإصابة التي تقع للعامل في طريق
ذهابه إلى العمل أمر عودته منه دون توقف أو إضراب أصابة عمل .

ولما كان المقصود بتأمين أصابات العمل حماية العامل من المخاطر
التي يتعرض لها بسبب يتعلق بمباشرة العمل الذي يستند إليه من رب العمل
فإن الإصابات التي تقع خلال تلك تأديته المهام التي يكلف بها من قبل
رب العمل أو أثناء ذهابه لأدائها أو عودته بضد انتهائها تدخل في نطاق
اصابات العمل طالما أن إداؤه لها يندرج فيما يفرضه عليه نظام العمل
الخاضع له . ومن ثم فإنه وقد كلف العامل في الحالة المناقشة من قبل
الشركة بالاشتراك في توديع رئيس جمهورية فرنسا فإن الإصابة التي
لحقت به أثناء عودته من تلك المهمة تعد إصابة عمل ولا يشر من ذلك أن
تلك المهمة من المهام السياسية غير المتصلة مباشرة بنشاط الشركة أو أنه
أصيب في يوم عطلة رسمية وفي غير مكان العمل ، لأنه أدى المهمة
بتكليف من الشركة يوم العطلة وفي غير مقر العمل .

إنك لتتبع الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى اعتبار
الإصابة العامل في الحالة المناقشة إصابة عمل .

١٩٦٣/٦/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١١/٤

مادة رقم (١٥٢)

الجدد :

المستشار من أحكام قانون التأمين رقم ١٩٧٥ أن المقصود
بأن إصابة العمل هو إصابة العامل من المخاطر التي يتعرض لها بسبب
تعلقه بمباشرة العمل الذي يستند إليه من رب العمل وأن الإصابة التي تقع

للعامل خلال تلبية المهام التي يكلف بها من قبل رب العمل أو إنشاء ذهبه
لادائها أو عودته منها تنفل في نطاق أصليات العمل طالما أن هذه المهام
مما ينص عليه القانون أو يسمح به المرف — قانون العمال المننيين
بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يسمح في المادة ٥٢ منه بتنظيم النشاط
الثقافي والرياضي للوحدات الادارية المختلفة — يؤدي ذلك أن تكلف
الوحدات الادارية العاملين بها بمهمة رياضية أو الاشتراك في فرق
التنهل هو ما يندرج تحت النشاط الثقافي والرياضي الذي يسمح به القانون
وأن العمال الذي يصاب أثناء تادية ايا من هذه المهام أو أثناء ذهبه
لتاديتها أو العودة منها تعد أصليته أصابة عول .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة (٥٢) من قانون التأمين الاجتماعي رقم (٧٩)
لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :
(هـ) بإصابة العامل : الإصابة بأحد الأمراض المهنية بالجدول
رقم (١) المرفق أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تادية العمل أو بسببه .
ويعتبر في حكم ذلك حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهبه لمباشرة عمله
أو عودته منه بشرط أن يكون الذهب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو
انحراف من الطريق الطبيعي .. كما تلص المادة (٥٣) من القانون
رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العمال المننيين بالدولة
والتي تنص على أن « تفيح السلطة المختصة بالاشتراك من اللجنة
التقابلية للوحدة نظاما للرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية
للعاملين بها ، وذلك بمراجعة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار
قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له ... » .

وحيث أن المقصود بتأمين بإصابة العامل هو حماية العامل من المخاطر
التي يتعرض لها بسبب تعلقه بمهام العمل التي يكلف بها من قبل رب
العمل ، وكان المقصود من التأمين الصحي والاجتماعي والثقافي والرياضي
الافعال التي تلحق العامل خلال تادية مهامه التي يكلف بها من قبل

رب العمل ، أو أثناء ذهابه لأدائها أو عودته منها بعد أدائها تدخل في نطاق أصابات العمل طالما أن هذه المهام التي يكلفه بها رب العمل مما ينص عليه القانون، أو يسمح به العرف .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الحالات المعروضة فإنه لما كان قانون العاملين المحدثين بالدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه يسمح في المادة ٥٣ منه سالفه الذكر بتنظيم النشاط الثقافي والرياضي للوحدات الإدارية المختلفة فإنه لا شك فيه أن تكليف الوحدات الإدارية للعاملين بها بمهمة أداء مباريات رياضية أو الاشتراك في سباق التمثيل مما يندرج تحت النشاط الثقافي والرياضي للوحدة والذي يسمح به القانون، ومن ثم فإن العامل الذي يكلف بأداء أي من هذه المهام ويصاب أثناء تأديتها أو أثناء ذهابه لتأديتها أو العودة منها ، فإن أصابته هذه تعد إصابة عمل ، كما أن تكليف العامل بتأدية الوحدة التي يعمل بها بالذهاب لتوديع أحد رؤساء الدول أو استقباله ، هو من المهام المرتبطة بالعمل حكما والتي يقضى بها العرف ، إذ جرى العرف على أن الوحدات الإدارية المختلفة — بحسب الأحوال — تكلف العاملين بها — بمساعدة منها في توطيد علاقة الدولة بغيرها من الدول وإظهار أرواح الحفاوة والمودة لدى الشعب كواجب وطني — بمهمة توديع واستقبال رؤساء الدول الأجنبية والوفود الزائرة . وبناء عليه فإن العامل الذي يكون وفقا للاعراف المروعة ، من قبل الوحدة التي يعمل بها — بأداء هذه المهمة ويصاب أثناء تأديتها أو أثناء ذهابه لتأديتها أو العودة منها فإن أصابته في كل هذه الحالات تعتبر أصابة عمل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى انه يعد أصابة عمل ما يدخل في دائرة التعاقد ، وما يطلبه رب العمل من العامل في حدود القانون والعرف .

(ملف ٢٦٦/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/٤/٦)

(ج) تحديد أجر الاشتراك الذي تحدد على أساسه
المستحقات التأمينية للمؤمن عليه في حالة إصابة العمل
(المواد ٥ و ٩ و ٥١ و ٥٢)

المادة رقم (١٥٤)

التعويض

يستحق العامل المؤمن عليه لتعويض أجر ومعايش عاجز على أساس
أجره المحدد بالمدة مضاعفا إليه بما صرف إليه من حوافز انتاج .

التأمين التقوى :

أن قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعمول به اعتبارا
من ١/١/١٩٧٥ ينص في المادة الخامسة على انه « في تطبيق احكام هذا
القانون يتصلح ... »

(ط) بالأجر : ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله
الأصلي سواء اكان هذا المقابل محددا بالمدة أم بالانتاج أم بهما معا .

ويعتبر من الأجر المستحق بالانتاج حوافز الانتاج ... » .

ويتمس القضاة في المسألة ٤٩ على انه « اذا حالت الاعنتية بين
المؤمن عليه وبين اداء عمله تؤدي الجهة المختصة بضرت تعويض الأجر
أثناء فترة تخلقه عن عمله بمقتضى تعويضها عن أجرة تعادل أجره
المسدد عنه الاشتراك ... »

ويستمر صرف ذلك التعويض طوال مدة مجز المصاب عن اداء
عمله ...

ويتحمل صاحب العمل اجبر يوم الامسية ايا كان وقت وقوعه
ويقتدر التعويض الجوى على اساس الاجر الشهرى المستند منه الاشتراك
بمقتسوما على ثلاثين » .

وينص القانون فى المادة (٥١) على انه « اذا نشأ عن اصلية
العمل عجز كامل او وفاة سوى المعاش بنسبة ٨٠ ٪ من الاجر المنصوص
عليه بالمادة (١٩) بما لا يزيد على الحد الاقصى المنصوص عليه بالفترة
الاخيرة من المادة (٢٠) ولا يقل من المصحة الاقنى المنصوص عليه بالفترة
الثانية من المادة (٢٤) .

ويزاد هذا المعاش بنسبة ٥٠ ٪ كل خمس سنوات حتى بلوغ المؤمن
عليه سن الستين حقيقة او حكما اذا كان المعجز او الوفاة سببا فى انتهاء
خضمة المؤمن عليه . . . » .

وينص القانون فى المادة (٥٢) على انه « اذا نشأ عن الاصلية
عجز جزئى منتظم تقصر نسبته بد ٢٥ ٪ فاكثر استحق المعاش
معاشا يساوى نسبة ذلك المعجز من المعاش المنصوص عليه
بالمادة (٥١) . . . » .

وحاصل تلك النصوص ان المشرع فى تطبيق احكام قانون التأمين
الاجتماعى عرف ابتداء اجر الاشتراك الذى تحدد على اساسه المستحقات
التأمينية للمؤمن عليه بانه لا يتحمل هذه المستحقات من اجر لقاء عمله
الاصلى سواء حدد هذا الاجر بالمدة ام بالانتاج ام بهما معا ، واعتبر
حوافز الانتاج من قبيل الاجر المستحق على اساس الانتاج ، كما ان المشرع
الزم الجهة التى يعمل بها العامل بان تؤدى اليه تعويضات خلال فترة
علاجه من اصلية العمل اجبر الاشتراك ، وكذلك حدد المعاش المستحق
للعامل مقابل المعجز الناتج عن الاصلية بنسبة من هذا الاجر وفقا
للتوسط المنصوص عليه فى المادة ١٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ،

ويجب ان يتمتع التزام التعريف خلال فترة العلاج وغند تحديد المعاش المستحق له عن المعجز الناتج عن الاصابة وبالتالي تدخل حوافز الانتاج كمعصر من عناصر تعويض الاصابة كما تخسب في المتوسط الذي يحدد على أساسه معاش المعجز .

ولا ينقض ذلك ان استحقاق الحوافز منوط بالاسهام الفعلى بالانتاج لان ذلك انما يكون عند تحديد مستحققات العامل المالية الناشئة عن اوفائهم لغاتها لا تستحق في مقابل ما يؤديه من عمل بل تستحق نتيجة لاعمال ميخرته للعمل بالفعل ، اما مستحققاته التي تنصهرها القوانين كتعويض قواعد النظام التأميني الخاضع له وعلى أساس ما يكون قد اداءه من اشتراكات تأمينية .

واذ حدد المشرع طريقة حساب متوسط اجر الانتاج في المادة (٩) من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٦٩ الواجب التطبيق في الحالة الماثلة على العاملين ما يقتضاه العامل في السنة الأخيرة فانه يتعين حساب تعويض الاصابة ومعاش عجز العامل وفقا لمتوسط اجر المدة المقرر له مضافا اليه متوسط الحوافز التي تقاضاها في السنة السابقة على الاصابة .

(ملف ٨٦/٤/٨٨٧ — جلسة ١٩٨١/١١/٤)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبحث

المشرع ادخل البدلات في مداول اجر الاشتراك المتصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بمقتضى نص المادة الخامسة مقرة (ط) منه وناط برئيس مجلس الوزراء تحديد هذه البدلات بناء على

ما يعرضه وزير التأمينات - اثر تلك ان هذه البدلات لا تعتبر جزءا من اجر الاشتراك وبالتالي لا تحسب ضمن تمويل ايجار المصالح باصلبة عمل الا منذ التاريخ الذي حدده قرار رئيس مجلس الوزراء - صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ١٩٨١ الممول به اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ باعتبار بدل التمثيل وبدل الفراغ وبدل طبيعة العمل (ظروف او مخاطر الوظيفة) وبدل الإقامة جزءا من اجر الاشتراك الذي يستحقه العامل المصاب باصلبة عمل كتمويض خلال فترة الاصلبة مؤداه عدم اعتبار البدلات المذكورة جزءا من اجر الاشتراك الا اعتبارا من تلك التاريخ .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع قد أدخل البدلات في مدلول اجر الاشتراك المنصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك بمقتضى المادة الخامسة مفرقة (ط) من هذا القانون التي تنص على انه « في تطبيق احكام هذا القانون يتخذ : »

(ط) بالاجر : ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الاصلى ، سواء كان هذا المقابل محدود بالمدة أم بالانتاج أم بهما معا . . . ويدخل في حساب الاجر . . . وكذلك البدلات التي تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ما تعرضه وزيرة التأمينات ولا يدخل في حساب الاجر الا اجور الاضافية وأمانة غلاء المعيشة والمنح والمكافآت التشجيعية ونصيب المؤمن عليه في الارباح » . وقد ناط المشرع برئيس مجلس الوزراء تحديد هذه البدلات بناء على ما يعرضه وزير التأمينات . وترتبط على ذلك عن هذه البدلات لا تعتبر جزءا من اجر الاشتراك وبالتالي لا تصيب ضمن تمويل ايجار المصالح باصلبة عمل الا منذ التاريخ الذي حدده قرار رئيس مجلس الوزراء .

ومن حيث أنه قيد صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩) لسنة ١٩٨١ أنه لا يجوز باعتباره بذل الجهد وبذل التبصر وبذل طبيعة العمل (ظروف أو مخاطر الوظيفة) وبذل الإثابة جزءاً من الأجر المستحق عنه الاشتراك الذي يستحقه العامل المصاب بإصابة عمل لا يستحقه العامل المصاب بإصابة عمل ، ومن ثم فإن هذه البدلات ، لا تعد جزءاً من أجر الاشتراك إلا اعتباراً من ١/٧/١٩٨١ تاريخ العمل بالقرار المذكور .

(ملف ٩٢١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/٢/٢)

(ملف ٩٢٥/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/٢/١٦)

قاعدة رقم (١٥٥)

المادة :

طبقاً لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في المادة ٥٩ منه فإن العامل المصاب بإصابة عمل لا يستحق خلال فترة إصابته راتباً وإنما يستحق فقط تعويضاً يعادل الأجر المسدود عنه الاشتراك - المادة الخامسة من ذات القانون عند تحديد ما يدخل في مفهوم أجر الاشتراك أخرجت منه جراحة إعادة غلاء المعيشة - إعادة غلاء المعيشة أو المداولة الاجتماعية لا تعد جزءاً من أجر الاشتراك الذي يصرف للعامل المصاب بإصابة عمل خلال فترة الإصابة بصريح نص المادة ٥ / ط من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ونص المادة ٦ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧١ .

مقتضى الفتوى :

من حيث أنه من إعادة غلاء المعيشة والمداولة الاجتماعية في المادة

لا تعد جزءاً من أجر الاشتراك الذي يصرف للعامل المصنف باسمه
عمل خلال فترة الإصابة ، وذلك بصريح نص المادة ٥/ط من القانون
رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٥ ونص المادة السادسة من القانون رقم (١١٨)
لسنة ١٩٨١ بتقرير علاوة اجتماعية ، والتي تنص على أنه « لا تدخل
العلاوة المقررة بهذا القانون في مفهوم أجر الاشتراك في أنظمة
التأمين الإجتماعي والتأمين والمعاشات أو أجر تسوية الحقوق المنصوص
عليها بها . ويؤدي ذلك أن العامل لا يستحق امتنع قبلاء المعيشة أو العلاوة
الاجتماعية خلال فترة إصابته » .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى

أولاً : عدم احتساب البدلات المباشرة إليها ضمن أجر الاشتراك
الابتدائي قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩) لسنة ١٩٨١ بحسبها .

ثانياً : عدم احتساب امتنع قبلاء المعيشة والعلاوة الاجتماعية
ضمن هذا الأجر .

(ملف ٩٢١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/٢/٢)

(ملف ٩٢٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/٢/١٦)

قاعدة رقم (٥٩٠)

المبدأ :

يعد اعتبار حوافز الانتاج جزءاً من التعويض المقرر لأحد
العاملين بشركات القطاع العام خلال فترة علاجه من إصابة العمل ،
ويعد اعتبارها جزءاً من الأجر عند تسوية المعاش المستحق له عن
السنين التالية .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع في تطبيق أحكام قانون التأمين الإجتماعى عرف التعويض أجر الاشتراك الذى تحدد على أساسه المستحقات التأمينية للمؤمن عليه بأنه ما يحصل عليه من أجر لقاء عمله الأصلي سواء حدد هذا الأجر بالمادة أم بالانتاج أم بهما معا ، واعتبر حوافز الانتاج من قبيل الأجر المستحق على أساس الانتاج ، كما أن المشرع ألزم الجهة التى يعمل بها العامل بأن تؤدى اليه تعويضا خلال فترة علاجه من اصابة العمل أجر الاشتراك ، وكذلك حدد المعاش المستحق للعامل مقابل العجز الناتج عن الإصابة بنسبة من هذا الأجر وفقا للمتوسط المنصوص عليه فى المادة ١٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم يتعين التزام التعريف الذى أمتنقه المشرع لأجر الاشتراك من تحديد التعويض المستحق للعامل خلال فترة العلاج وعند تحديد المعاش المستحق له من المعجز الناتج عن الإصابة وبالتالي تدخل حوافز الانتاج كعنصر من عناصر تعويض الإصابة كما تحسب فى المتوسط الذى يحدد على أساسه معاش العجز .

ولا يحض ذلك أن استحقاق الحوافز منوط بالاسهام الفعلى بالانتاج لأن ذلك انما يكون منذ تحديد مستحقات العامل المالية الناشئة عن مباشرته للعمل بالفعل ، أما مستحقاته التى تقررها القوانين كتعويض أو معاش فانها لا تستحق فى مقابل ما يؤديه من عمل بل تستحق نتيجة لامعمال قواعد النظام التأمينى الخاضع له وعلى أساس ما يكون قد أداه من اشتراكات تأمينية .

وإذا جدد المشرع طريقة حساب متوسط أجر الانتاج فى المادة (١٩) من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٦٩ الواجب التطبيق فى النخلة المطلة

على أساس ما يتقاضاه العامل في السنة الأخيرة فإنه يتعين حساب
تعويض الإصابة ومعايش عجز العامل وفقاً لم توسط أجر المدة المقررة
له مضاعفاً إليه بم توسط الحوافز التي تقلصها في السنة السابقة على
الإصابة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى استحقاق
العامل المذكور لتعويض أجر ومعايش عجز على أساس أجره المحدد
بالمدة مضاعفاً إليه بم توسط ما صرف من حوافز إنتاج .

(ملك ٨٦/٤/٨٨٧ — جلسة ١١/٤/١٩٨١)

د - مصاريف العلاج

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :-

يجوز ان يمنح العامل المصاب باصابة عمل اجر العلاج الذى يتقبله
الهيئة الطبية فيما لو كان قد تقدم لها قبل اجراء العملية الجراحية التى
اجراها دون اضطار للهيئة .

ملخص الفتوى :

- من حيث ان العامل الذى يصاب باصابة عمل تلتزم الهيئة او
المؤسسة التابع لها بعلاجه وتتولى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.
علاج المصاب فى المكان الذى تحدده ووفقا لتعليماتها فى هذا الشأن وتشمل.
نفقات العلاج مقابل خدشات الاطباء والاختصاصيين واجراء العمليات.
الجراحية وصور الأشعة وصرف الادوية اللازمة .

ومن حيث انه يبين من الأوراق ان العامل المذكور كان يعمل بالمؤسسة
المصرية العامة للكهرباء بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٣ أصيب بانزلاق غضروفى
واعترت اصابته اصابة عمل واعتد له القومسيون الطبى العام بالنقلية.
اجازات مرضية على ذمة هذه الاصابة بتاريخ ١٩٧٨/٥/٨ واثناء اعارته
للعمل بالخارج اجريت له عملية جراحية لعلاج الاصابة المشار اليها ومن ثم
فان تكاليف اجراء هذه العملية تدخل ضمن نفقات العلاج المقرر لاصابة
العمل بغض النظر عن كونها قد اجريت فى تاريخ لاحق واثناء مدة اعارته.
ذلك ان المعبرة هى بوقت حدوث السبب المنشئ للحق فى العلاج ، وما دام
هذا السبب قد نشأ وقت وجود العامل بعمله داخل الدولة فانه يكون من
حقه الانتفاع بالحقوق المترتبة عليه .

ومن حيث انه ولئن كان العامل المذكور لم يخطر الهيئة قبل اجراء العملية للجراحية حتى تعين له المكان ينبغي ان تجرى فيه ، ويتسنى لها ملاحظة علاجه ، الا ان ذلك لا يمنع من جواز منحه اجر العلاج الذى تقدره الهيئة الطبية المختصة فيها لو كان قد تقدم لها قبل اجراء هذه العملية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز منع العامل المعروض حالته اجر العلاج الذى تقدره الهيئة الطبية فيما لو كان قد تقدم لها قبل اجراء هذه العملية .

(ملف ٢٥٦/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

ان الاجراءات الواردة فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ هى اجراءات تنظيمية لا تتضمن سقوط حق العامل فى نفقات العلاج فى حالة عدم اتباعها — تطبيق : للتأخير فى اخطار الهيئة العامة للتأمين الصحى بوقوع حادث لاهد التأمين او علاجه فى غير جهات العلاج المحددة بواسطة الهيئة المذكورة لا يسقطان حق العامل فى التزام الهيئة بنفقات العلاج بالنفقات المقررة للعلاج بالمستشفيات المحددة من قبلها .

ملخص الفتوى :

ان قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ينص فى المادة ٤٨ على انه « تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحى علاج المصاب ورعايته طبقا لاحكام الباب السادس

ويجوز للمصاب العلاج في درجة اعلى من الدرجة التأمينية على ان يتحمل مروق التكاليف يتحملها صاحب العمل اذا وجد اتفاق بذلك
 « وتنص المادة ٥٠ منه على ان « يلتزم صاحب العمل عند حدوث الإصابة بنقل المصاب إلى مكان العلاج وتحمل الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بأداء مصاريف انتقال المصاب » وتنص المادة ٦٣ منه على ان « يلتزم صاحب العمل او المشرف على العمل بإبلاغ الشرطة عن كل حادث يقع لاحد عماله لمعجزه عن العمل وذلك خلال ٢٨ ساعة من تاريخ تفخيه عن العمل ويكون البلاغ يشتمل على اسم المصاب وعنوانه وموجز عن الحادث وظروفه والعضو المصاب والجهة التي نقل اليها المصاب لعلاجها » كما تنص المادة ٨٦ من القانون سالف الذكر على انه « مع مراعاة حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤٨ يكون علاج المصاب او المريض ورعايته طبيا في جهات العلاج التي تحددها لهم الهيئة العامة للتأمين الصحي ولا يجوز لهذه الهيئة ان تجرى ذلك العلاج أو تقدم الرعاية الطبية في العيادات أو المصحات النوعية والمستشفيات العامة أو المراكز المتخصصة الا بمقتضى اتفاقات خاصة تمقد لهذا الغرض ويحدد في هذه الاتفاقيات الحد الأدنى لمستويات الخدمة الطبية وأجرها ، ولا يجوز ان يقل مستوى الخدمة الطبية في هذه الحالة عن الحد الأدنى الذي يصدر به قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص » .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان اصابة المعروض حالتها ثابتة بوانها اصابة عمل وفقا لحكم القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر وذلك دون منازعة من هيئة التأمين الصحي في هذا الامر وكل ما هنالك ان هذه الهيئة تدفع المطالبة بالتأخير في اخطارها بالحادث وبان العلاج تم في غير مستشفياتها .

ومن حيث ان الأخطار بالحادث تم للشرطة فور وقوعه طبقا للقانون وقد تراخى أخطار الهيئة الأخيرة لما وقعت فيه الهيئة العامة لتعاونيات البناء من ليس في جهة الاختصاص اذ أخطرت الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بالحادث بدلا من الهيئة العامة للتأمين الصحي وأدى بها هذا اللبس فضلا عن ظروف الحادث إلى اللجوء الى اقرب مستشفى للعلاج السريع واذا كانت الاجراءات الواردة في القانون

سالف الذكر هي إجراءات تنظيمية لا تتضمن سقوط الحق في حالة عدم اتباعها في ثم فإن التأخير لا يؤثر في أصل الحق .

ومن حيث ان الهيئة العامة للتأمين الصحى هي الملتزمة أصلاً بعلاج المصاب ورعايته. طبقاً لحكم المادة ٨٦ من القانون سالف الذكر فانها تكون ملزمة بتحمل نفقات العلاج ولكن بالقدر الذى كان يجب عليها تحمله فيما لو تم هذا العلاج بمستشفيات هيئة التأمين الصحى وذلك استرشاداً بالمادة ٤٨ من قانون التأمين الاجتماعى والتى تجيز علاج المصاب في درجة أعلى من الدرجة التأمينية على أن يتحمل مروق التكليف أو يتصلها صاحب العمل ولا يؤثر في ذلك ان علاج المذكورين قد أجرى في غير جهات العلاج المحددة بواسطة الهيئة المذكورة ذلك ان النصوص الوازعة في هذا الخصوص انما هي نصوص تنظيمية كسلك البيان تستهدف تحقيق الهيئة من جدية الإصابة أو المرض وما يستلزمه العلاج من نفقات لازمة تتحمل بها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة للتأمين الصحى بأن تؤدي الى الهيئة العامة لتعاونيات البناء نفقات العلاج المقررة للسجين المذكورين بالنفقات المقررة للعلاج بالمستشفيات المحددة من قبلها .

(ملفه ١١٤١/٢/٢٢ سنة ١٩٨٤/٢/١)

هـ — إعادة تسوية المعاش على أساس
أن الوفاة ناتجة عن إصابة عمل
(المادة ١٦٨ بمجلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧)

تأريخ رقم (١٥٩)

المستحق :

أحقية المستحقين للمعاش في أن يطلبوا إعادة تسويته على أساس
أن الوفاة ناتجة عن إصابة عمل ولو لم يكن المعاش قد سنوى على هذا
الأساس من قبل — تعديل المادة ١٦٨ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أجاز للمستحقين عن الذين
اتجهت طلبهم قبل ١٩٧٥/٩/٦ تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
طلب إعادة تسوية المعاشات المستحقة لهم بإعادة نقي الفقرة الأولى
والفقرة الثانية من المادة (٥١) من القانون متى توافرت في الوفاة الشروط
المطلوبة لامعبارها ناتجة عن إصابة عمل المتصوص عليها في المادة
الخامسة منه — إصابة عمل ناتجة عن إجهاد — للملح تشريعية المعاش
على أساس أن الوفاة ناتجة عن إصابة عمل سببها الإجهاد هو اتباع
الاجراءات المتصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
وقرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ — لا يسوغ المطالبة بتوافر بعض
الشروط التى تضمنها القرار بالنسبة لحالات الوفاة السابقة على تاريخ
العمل بقانون التأمين الاجتماعى .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٦٨ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على انه « يجوز لأصحاب

المالكات اللتين انتهت حقنهم قبل العمل بهذا القانون أو المستفيد من
بحسب الأحوال طلب الاستعانة بها يلى :

أولاً - إعادة تسوية المالكات دون صرف موزق مالية عن الملتقى
بمراعاة الأحكام الآتية :

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

(٧) الفقرة الأولى من المادة (١١) متى توافرت فى الصلابة شعاعها
أصلية العمل المنصوص عليه فى هذا القانون .

(٨) الفقرة الثانية من المادة (٥١) .

وتنص المادة (٥١) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه « إذا
انتهت خدمة المؤمن عليه بسبب العجز الكابل أو الوفاة نتيجة أصابة
عمل ، سوى المعاش بنسبة ٨٠٪ من الأجر المنصوص عليه بالمادة (١٢١)
وذلك مع مراعاة حكنى الفترة الأولى من المادة (١٤) والفترة الأخيرة من
المادة (٢٠) .

ويزاد هذا المعاش بنسبة ٥٪ كل خمس سنوات حتى بلوغ المؤمن
عليه سن الستين حقيقة أو حكماً .

ومن حيث أن المادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ قد عرفت أصابة العمل فمنصت على أنه « فى تطبيق أحكام هذا
القانون يقصد

و. (جـ) بلاصبة العمل : الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه ، وتعتبر الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل أصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة .

ومن حيث أنه قد صدر قرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ في شأن شروط وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق في العمل أصابة عمل ، ونص في مادته الأولى على أنه « يقتصد بالاجهاد أو الارهاق في تطبيق هذا القرار كل مجهود اضافي يفوق المجهود العادي للمؤمن عليه سواء كان هذا المجهود في وقت العمل الأصلي أو في غيره ويكون تقدير ذلك للهيئة المختصة » .

كما نص في المادة الثانية على أنه « اذا أدى الاجهاد أو الارهاق من العمل إلى وفاة المؤمن عليه داخل مكان العمل ، تعتبر الوفاة أصابة عمل » .

كما تعتبر الوفاة خارج مكان العمل في هذه الحالة أصابة عمل متى ثبت للجهة الطبية المختصة وجود ارتباط مباشر بين الوفاة والاجهاد أو الارهاق من العمل » .

ونص في المادة الرابعة على أنه « يلتزم صاحب العمل بأن يقدم إلى الهيئة المختصة مستندات أصابة العمل الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل ، واعداد تقرير يتضمن ظروف الواقعة وتاريخ وقوعها وساعته ونوع الاجهاد أو الارهاق والمجهود الإضافي الذي قام المؤمن عليه ببذله ومدة استمرار هذا المجهود ، على أن يكون هذا التقرير معتبداً من صاحب العمل » .

وفي حالة الوفاة المباشر اليها بألادة الثانية بتقديم شهادة الوفاة مبينة بها الأسباب المباشرة وغير المباشرة للوفاة .

وفي جميع الأحوال يكون للجهات الطبية المختصة طلب ائى مستندات أخرى تراها لازمة لاعتبار الحالة أصابة عمل وذلك من الناحية الطبية .

ومن حيث أن التعميل الذى تناول المادة ١٦٨ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أجاز للمستحقين. عن الذين انتهت خبزتهم قبل ١٩٧٥/٩/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ طلب اعادة تسوية المعاشات المستحقة لهم بمراعة نص الفقرة الأولى والفقرة الثانية من المادة (٥١) من هذا القانون متى توافرت فى الحالة تعريف أصابة العمل المنصوص عليه فى المادة الخامسة منه ، وطالما ان المشرع قد جمع بين فقرتى تلك المادة فى جواز تسوية المعاش طبقا لها فانه أصبح للمستحقين ان يطالبوا باعتبار الوفاة أصابة عمل ولو لم يكن المعاش قد سوى على هذا الاساس من قبل .

ومن حيث أن المادة (١٩) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ قد قررت العمل به اعتبارا من تاريخ العمل بقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أى من ١٩٧٥/٩/١ .

ومن حيث أن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد عرف أصابة العمل، تعريفا يصدق على الاصابة الناتجة عن الاجهاد او الارهاق متى توافرت فيها الشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات .

ومن حيث أن المستحقين من المرحوم المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة السابق قد قدموا بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢٢ طلبا للاستفادة من أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وتسوية المعاش المستحق لهم على أساس أن وفاة مؤرثهم كانت نتيجة أصابة عمل تتمثل فيها لاقاء من اجهاد وارهاق نتيجة قيامه بأعمال اضافية منها التشريع للاتحاد الاشتراكى .

ومن حيث أنه وان كان منطوق تسوية المعاش على أساس أن الوفاة ناتجة عن أصابة عمل ، هو اتباع الاجراءات المنصوص عليها فى قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزير التأمينات رقم ٨١

لسنة ١٩٧٦ إلا أنه يجب أن يراعى أن الشروط التى تضمنها القانون المشار إليه موجهة أساسا إلى حالات الوفاة التى تحدث بعد تاريخ العمل بقانون التأمينات الاجتماعية ، لذلك فإن بعضها لا يمكن تحقيقه بالنسبة لجلات الوفاة السابقة على تاريخ العمل بالقانون. المشار إليه ومن ثم لا يسوغ المطالبة بتوافرها فى مثل هذه الحالات لما فى ذلك من المبالغة بمستحيل إذ ما كان لأصحاب الشأن قبل ١٩٧٥/٩/١ التصيب بعلة الوفاة الناتجة عن الإرهاق أو الإجهاد فى العمل بأن يضمنوا على سبيل المبدأ شهادة الوفاة الأسباب المباشرة وغير المباشرة للوفاة. فى الوقت الذى لم يكن يرتب فيه القسانون على مثل هذه الوفاة أى اثر قانونى من ناحية المعاش .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإنه يجب على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وهى الجهة المختصة بالنسبة الى موظفى الدولة حسب نص المادة الخامسة (١) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن تراعى ذلك عند ممارستها للاختصاص المنوط بها بنص قرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بالنظر فيها اذا كانت الوفاة فى الحالة المعروضة أصابة عمل ، كوليحيه على مجلس الدولة باعتباره رب العمل استيفاء الأوراق والبيانات المنصوص عليها فى هذا القرار — بحيث تشمل المستندات المرفقة للأعمال الإضافية التى أخت الى الإجهاد وأن يعد تقريرا عن الإصابة — وأن يحيل كل ذلك الى الهيئة المذكورة لتجرى اختصاصها بالنسبة للطلب المقدم من المستحقين فى الحالة المعروضة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أنه يجوز للمستحقين فى الحالة المعروضة طلب إعادة تسوية المعاش المستحق لهم باعتبار أن وفاة مورثهم كانت نتيجة إصابة عمل ، وأن على المجلس أن يرسل البيانات والأوراق المنصوص عليها بقرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الى هيئة التأمين والمعاشات لتجرى اختصاصها بالنسبة الى هذا الطلب .

تعليق :

من احكام محكمة النقض (الدائرة المدنية) الموسوعة الذهبية
اعداد الاستاذ / حسن الفكاهي والاستاذ / عبد المنعم حسنى - الجزء
الرابع - ص ٤٦٩ وما بعدها .

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - سريانه - فيما تضمنه من قواعد
تنظيمية آمرة او من النظام العام - على ما لم يستقر او يتحدد او يكتمل
من اثر العقد الى تاريخ العمل به .

متي كانت اصابة العمل لم تستقر ولم تتحدد وتكتمل اثارها الى تاريخ
العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية ، فان احكام
هذا القانون فيما تضمنه من قواعد تنظيمية آمرة او من النظام العام
في هذا الخصوص تلحقها . واذ كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه
ان حالة المظنون عليه لم تستقر بصفة نهائية الا بعد توقيع الكشف عليه
بمعرفة القومسيون الطبي ببناء على طلب وزارة الداخلية في تاريخ لاحق
لسريان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لاكان صرف مكافأة نهاية الخدمة
والتعويض وانتهى الحكم وفي نطاق الواقعة المعروضة الى ان القانون
رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ واجب التطبيق عليها عملا بنص الفقرة الثانية من المادة
٢٠ من هذا القانون ، بل انه لا يكون قد خالف القانون او اخطأ في تطبيقه .

(نقض ٢٧١ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٧/١/٤)

طريقة اثبات العجز الحاصل للعامل من اصابة عمله ومجازه
التحكم - نظام اختياري لا يحول بين الوكيل وبين الانتفاء الى الغاية .

انه وإن كانت المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم
٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد بينت طريقة اثبات العجز الحاصل للعامل من اصابة
عمله وتقرير مجازه نظلم العامل من قرار مؤسسة التأمينات الاجتماعية
في هذا الخصوص امام لجنة التحكم الطبي المشكلة لهذا الغرض
الا ان ذلك لا يعمد ان يكون تقريراً لقواعد تنظيمية للتيسر على العامل

في انتضاء حقوقه ولا يحرمه من حقه الأصلي في الالتجاء الى القضاء اذا لم يرغب في التحكيم ، لا سيما وأنه لم يرد في تلك النصوص أو غيرها من مواد ذلك القانون ما يحرمه من هذا الحق .

(نقض ١٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٤)

القواعد الواردة في النصوص المتعلقة بالالتزام هيئة التأمينات بنفقات علاج المصاب — قواعد تنظيمية — مودى ذلك .

لئن كانت المواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد تطلبت للالتزام الهيئة بنفقات علاج العامل أن يقوم بإخطارها بمرضه وأن يلتزم بتعليمات العلاج الذي تقرره له في المكان الذي تعينه الا أن ذلك لا يعدو أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمية تصد منها عدم تحميل الهيئة بنفقات غير حقيقية وغير ضرورية ، ومفاد ذلك أنه إذا ما ثبتت الهيئة من حقيقة المصروفات التي أنفقت في علاج المصاب وضرورتها وأنها تقوم بصرفها له بناء على التزامها بمعالجه .

(نقض ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٢/١/١٩٧٤)

أصابة العمل في معنى القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — المقصود بها — مثال — الإصابة بجلطة في الشريان التاجي نتيجة الإرهاق في العمل .

المقصود بأصابة العمل وفقاً لنص الفقرة (هـ) من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ . الذي يحكم وأقعة الذعوى — الإصابة بأحد الأمراض المهنية بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع بفترة بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ومس جسم العامل وأحدث به ضرراً دائماً وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بأن وفاة مورث الطاعن نتيجة إصابة بجلطة في الشرايين التاجية للقلب وهبوط فيه لا تعتبر إصابة عمل ، على ما حصله من أن إرهاقه من العمل كان مستمراً ولا يتسم بالنافثة حتى يعتبر حادث عمل وما رتبته على ذلك من أن تلك الإصابة لا تعدو أن تكون

مرضا لم يرد بالجدول المرافق للقانون فلا يعتبر مرضا مهنيا . وكان هذه
الذى حصله الحكم قد أسنده الى أسباب سائفة تتفق مع الثابت في الأوراق
ولا مخالفة فيه للقانون ، ويتضمن الرد دفاع الطاعنين عن التمسك بالحكم
يكون في غير محله .

(نقض ٣٧٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧)

**أصلية العمل المقصود بها — الوفاة نتيجة الإصابة بجلطة في
القلب —** تحصيل الحكم أن الإصابة نشأت عن المجهود المبذول في العمل
دون أن تكشف الأوراق عن أن الإرهاق يتم بالمباغته — خطأ في القانون .

المقصود بأصلية العمل وفقا لنص الفقرة (هـ) من المادة الأولى من
قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، الذي
يحكم وإتاحة الدعوى — الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم
(١) الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع بفته بفعل قوة
خارجية أثناء العمل أو بسببه وحس جسم العامل وأحدث به ضررا ، وأذ
كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضائه على أن وفاة مورث المطعون ضدهم
نتيجة إصابته بجلطة في القلب تعتبر أصالة عمل ، على ما حصله من أن
هذه الإصابة قد نشأت عن المجهود الذي بذله في عمله ، وكان الواقع في
الدعوى لا يكشف عن أن إرهاب المورث من العمل يقسم بالمباغته حتى يعتبر
حادث عمل ، ولما كانت تلك الإصابة لا تعدو أن تكون مرضا لم يرد بالجدول
المرفق لقانون التأمينات الاجتماعية السالف الإشارة اليه فلا يعتبر مرضا
مهنيا ، فإن الحكم إذ جانب هذا النظر وحدد تبة المعاش المستحق للمطعون
ضدهم على أساس أن وفاة مورثهم نشأت من أصالة عمل يكون قد خالفه
القانون .

(نقض ١٥٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٤)

حق العايل في الرجوع على صاحب العمل بالتعويض عما أصابه من ضرر أثناء العمل — شرطه — أن يكون خطؤه جسيماً — وجوب خصم الحقوق التأمينية التي حصل عليها من هيئة التأمينات من التعويض المستحق له قبل رب العمل .

حصول المؤمن عليه على حقوقه التي كفلها له قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا يحول دون مطالبته بزوب الخطأ بالتعويض الجابر لما حق به من ضرر استلذا الى المسؤولية التجهيرية ، إذ يظل الحق بهذه المطالبة قائماً وفقاً لأحكام القانون المدني إذا كان سبب الضرر هو الخطأ التصريعى متى كان جسيماً ، على ما نصبت عليه المادة ٤٢ من قانون التأمينات الاجتماعية — الأمر الذي لم يتعرض له الحكم المطعون فيه بالبحث — الا أن ذلك مشروط بأن يراعى القاضى عند تقدير التعويض خصم الحقوق التأمينية من جملة التعويض الذى يستحق لأن الغاية من التزام رب العمل بالتعويض هي جبر الضرر جبراً متكافئاً معه وغير زائد عليه ، لأن كل زيادة تعتبر اثراء على حساب الغير دون سبب ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قدر مبلغ التعويض الملقى به للمطعون ضدها الأولى بصفتها قبل رب العمل — القطاع — بالف جنيه. يثير بيان إذا كان الحادث قد حصل نتيجة خطأ من الطابع جسيم ، ودون أن يكشف في فضائه عما إذا كان قد راعى في تقدير هذا التعويض غيبة المفاس الذى ألزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بتعويضها بما بين معه أنها لم تحصل على حقوق أزيد مما خلق بها من اضرار ، فانه يكون مشوباً بالصور .

(نقض ١٩٦٩ لسنة ٤٦ في جلسة ١٣/٥/١٩٧٨)

(ونقض ٨٢ لسنة ٤٣ في — جلسة ٢٦/٢/١٩٧٧)

تنص المادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية المنطبقة على واقعة الدعوى وتقبلها المادة ٦٦ من القانون الحالى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن « تلزم الهيئة بتنفيذ أحكام هذا الباب حتى ولو كانت الأنساب تقتضى مسؤولية شخص آخر خلاف صاحب

العمل ، ولا يخل ذلك بما يكون للؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول مما يقتضاه أن تنفذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في الباب الرابع بشأن تأمين أصابات العمل ، لا يخل بما يكون للؤمن له — العامل أو ورثته — من حق قبل الشخص المسئول . وليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقلين (١)

(نقض ٨٨٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦) .

العاملون في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية — عدم خضوعهم لأحكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية التزام الجهات التأمين لها — رغم ذلك — بعلاجهم من أصابات العمل وبمنع التعميصات المقررة وفقا لأحكام تأمين أصابات العمل .

البيان من استقراء نصوص قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه بعد أن استثنى بالمادة الثانية من سريان أحكامه بعض فئات العاملين ، إما لطبيعة العمل الذي يؤدونه أو لنوع العلاقة التي تربطهم بصاحب العمل ، ومنهم العاملون في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية المنتسبين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات عاد في المادة الثالثة والزم الجهات المذكورة بعلاج المصابين من العاملين بها وبمنع التعميصات المقررة لهم وفقا لأحكام تأمين أصابات العمل الواردة في الباب الرابع من هذا القانون أو أي قانون أفضل للمصائب .

(نقض ٢٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/١٦)

الفصل السادس

مسائل متنوعة

أولاً — استثمار أموال الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

تأمينات اجتماعية — أموالها — استثمارها بمعرفة وزارة الخزانة —
القوائد المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن استثمار هذه
الأموال — وكيفية حسابها .

ملخص الفتوى :

فى ٣ من يناير سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية
المتحدة رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٢ فى شأن قيام وزارة الخزانة باستثمار
أموال التأمينات الاجتماعية ونصت المادة الأولى منه على أن يعهد الى وزارة
الخزانة باستثمار أموال التأمينات الاجتماعية التى يقرر مجلس إدارة مؤسسة
التأمينات الاجتماعية استثمارها فى الجمهورية العربية المتحدة على أن تؤدى
عنها للمؤسسة مقابل استثمار بواقع ٣ ٪ سنوياً يضاف إليها ١ ٪ من
قيمة هذه الأموال سنوياً مساهمة من الحكومة فى التأمينات الاجتماعية —
كما نصت المادة الثانية من هذا القرار على أن ينظم كيفية إدارة الأموال
المشار إليها فى المادة السابقة واستهلاك الصكوك الخاصة بها قرار من
وزير الخزانة بالاتفاق مع رئيس مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية
— وتنفيذاً لذلك أصدر وزير الخزانة القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وقد
نصت المادة الأولى منه على أن تحدد مؤسسة التأمينات الاجتماعية فى

الاسبوع الأخير من كل شهر الأموال التي يعمد الى وزارة الخزانة باستثمارها وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه — كما نصت المادة الثانية من هذا القرار على أن تصدر المؤسسة الى البنوك المودعة فيها الأموال المشار اليها التعليمات لتحويلها لحساب الخزانة العامة بالبنك المركزي في موعد يسمح بالتحويل قبل اليوم الأخير من كل شهر — وتنص المادة الثالثة من هذا القرار على أن تؤدي الخزانة العامة مقابل هذه الأموال صكوكا غير قابلة للتحويل مدتها سنة قابلة للتجديد تلقائيا ما لم يقرر استهلاكها — وتولى الادارة العامة للقروض بوزارة الخزانة اعداد الصكوك كل شهر بقيمة الأموال المحولة لحساب الخزانة العامة خلال الشهر السابق — وتنص المادة الرابعة من هذا القرار على المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على أن يؤدي مقابل الاستثمار ونسبة المساهمة المنصوص المنسار اليه في أول يوليو من كل سنة أما نقدا أو صكوكا خاصة وفقا للشروط والأوضاع التي يبتق عليها بين وزير الخزانة ورئيس مجلس ادارة المؤسسة .

ولما كان الاتفاق المذكور بالشروط والأوضاع لم يصدر بعد .

ولما كان استثمار أموال الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يتم من طريق تحويل نفقات فيها خلال كل شهر وفي خلال الشهر التالي يتم حساب مجموع المبالغ المحولة خلال الشهر السابق وتصدر وزارة الخزانة بها صكا — فاذا كان الدين المثبت بالصك قد تم ايداعه في أوله يولية وظل ثابت المقدار من تاريخ اصدار الصك حتى نهاية شهر يولية التالي فإن مقابل الاستثمار المستحق عن هذا الدين يحسب بالطريقة العادية لحساب الفوائد — فاذا تم تحويل المبالغ المستثمرة في تواريخ مختلفة خلال العام فإن مقابل الاستثمار المستحق عن هذه المبالغ عن الفترة التي تبدأ من تاريخ تحويلها خلال العام حتى التاريخ الموحد لاستحقاقه وهو أول يولية يحسب بطريقة النمر على أساس السنة ٣٦٠ يوما .

ولما كانت أحكام قرار وزير الخزانة رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المختر اليه الذي صدر بعد موافقة رئيس مجلس ادارة مؤسسة التأمينات

الاجتماعية قد فصلت بين المبالغ المستثمرة والعائد المستحق عنها
وميزت بينهما تمييزا لا يسمح بالخلط بينهما فنصت على أن
تحدد المبالغ المستثمرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة وأن هذه
المبالغ تحوّل لحساب الخزانة العامة شهرا فشهرا وتؤدي
منها صكوكا سنوية — أما العائد فيحدد مقداره بنسبة ٥٠ ٪ سنويا
من المبالغ المستثمرة ويؤدي في أول يولية من كل سنة أما نقدا أو بصك
خاص فانها تكون قد كشفت عن الوسيلة التي اتفق عليها لتحديد دين مقابل
الاستثمار المستحق وهي إما نقدا أو بصك خاص وعلى ذلك فان عدم
اداء وزارة الخزانة لهذه الفوائد في ميعاد استحقاقها لا يعد تجديدا
للدين بها في صورة اموال مستثمرة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى
والتشريع الى أن العائد المستحق لهيئة التأمينات الاجتماعية عن الاموال
التي تستثمرها وزارة الخزانة والتي تظل مودعة لحساب الوزارة وثابتة
القيمة سنة كاملة من أول يولية الى آخر يونية التالى يحسب أصلا
بالطريقة العادية لحساب الفوائد أما المبالغ المحولة خلال العام (يولية —
يونية التالى) فيحسب منها العائد حتى أول يولية التالى لتحويلها بطريقة
النمر .

ومن هذا العائد الذى لا يؤدي بصك خاص لا يُعطى على رصيد المبالغ
المستثمرة وإنما يؤدي للهيئة نقدا في أول يولية من كل سنة وفقا للشروط
والاوضاع التى يقرر عليها بين وزير الخزانة ورئيس مجلس إدارة الهيئة .

(فتوى ٥٦١ — فى ١١/٥/١٩٦٧)

ثانياً — امتياز الديون المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

(الملتحان ١٠٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩)

و ١٢٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٦١)

« ابتدا :

المادة ١٠٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — نصها على تقرير امتياز للمبالغ المستحقة للهيئة — تريد ذات الحكم بالمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — تراحم هذا الامتياز مع الامتياز المقرر لضرائب بمقتضى المادة ١١٢٩ مدنى والمادة ٩٠ من قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ — تساوى المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب فيما لهما من امتياز وفى مرتبته بغض النظر عن الاسبقية فى الحجز — تراحم هذه المبالغ يوجب استيفاءها طبقاً للمادة ١١٢١ مدنى بنسبة قديمة كل منهما (قسمة غرماء) ما لم يوجد نص بغير ذلك — اسبقية مصلحة الضرائب فى توقيع الحجز على منقولات المنشأة المدنية لا يفولها التقدم فى استيفاء حقوقها — أسس ذلك من قانون الحجز الإدارى .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٠٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ كانت تنص على أن « يكون للمبالغ المستحقة للمؤسسة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال الدين من منقول وعقار ، وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية . وللجهة الادارية المختصة بناء على طلب المؤسسة تحصيل هذه المبالغ بطريق

الحجز الإداري » ، وأن المادة ١٢٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد ردت هذا الحكم بالنس على أن « يكون للمبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار ، وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية . وللهيئة حق تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الإداري .. » ، وأن المادة ١١٣٩ من القانون المحدث تنص على أن « المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان ، يكون لها امتياز بالشروط المقررة فى القوانين والأوامر الصادرة فى هذا الشأن وتستوفى هذه المبالغ من ثمن الأموال المقتلة بهذا الامتياز فى أية يد كانت قبل أى حق آخر ، ولو كان ممتازا أو مضمونا برهن رضى عنا المصروفات القضائية » . كما تنص المادة ٩٠ من قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن لا تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بمقتضى هذا القانون ديناً ممتازاً على جميع أموال المدينين بها أو المزمين بتوريدها إلى الخزانة بحكم القانون » .

وبمقتضى هذه النصوص أن المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — كقيمة الاشتراكات وورق مكلفات نهاية الخدمة لعمال منشأة السيد/ — وكذا المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب — كضريبة الأرباح التجارية وما إليها على نشاط المنشأة المذكورة — يكون لها جميعاً على حد سواء امتياز المبالغ المستحقة للخزانة العامة ، وفى ذات الرتبة ، إذ لم يفاضل المشرع بينهما ، ولا تكسبها الأسبقية فى الحجز الأولوية ما ، ومن ثم وطبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١١٣١ من القانون المحدث — التى تقضى بأنه إذا كانت الحقوق الممتازة فى مرتبة واحدة فأنها تستوفى بنسبة قيمة كل منها ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك — فإنه يتعين توزيع المبلغ المحصل من بيع موجودات المنشأة التجارية المشار إليها بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ومصلحة الضرائب بنسبة قيمة حقوق كل منهما ، بمعنى أن يقسم بينهم قسمة غزاء . إذ لا يوجد نص فى

تقانون الضرائب أو في قانون سواء ، يقدم امتياز دين الضرائب في هذه الحالة على الامتياز المقرر للمبالغ المستحقة للهيئة المذكورة .

ولا يسوغ الاحتجاج بأسبقية مصلحة الضرائب في توقيع الحجز على منقولات المنشأة آنفة الذكر ، إذ أن قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يقضى في المادة ٢٦ منه بأنه عند تعدد الحجز الادارية تخصم المبرونات ويودع الباقي خزانة المحكمة المختصة لتوزيعه بين المبرزين ما لم تنفق جهات الحجز على توزيعه فيما بينها . ومفاد هذا النص أنه لا يقرر افضلية لحاجز على حاجز آخر بسبب الإسبقية في توقيع الحجز ، ومن ثم فلا يكون لمصلحة الضرائب أن تقدم على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في استيفاء حقوق من المبلغ المحصل من بيع موجودات المنشأة المذكورة استنادا الى مجرد سبقها في توقيع الحجز على تلك الموجودات .

(غبوي ٤٤٨) — في ١٩٦٦/٥/٨

ثالثاً — فوائد تأخرية على الاشتراكات المستحقة

(المادة ١٤ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

الزام المادة ١٤ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية اداء الاشتراكات المستحقة عن الشهر والمقطعة من اجور المؤمن عليهم او تلك التي يؤنيها صاحب العمل في اول الشهر التالي وحسب فوائد تأخر بواقع ٦ ٪ سنوية عن المدة من تاريخ وجوب الاداء حتى تاريخ السداد ، والزام المادة ١٧ من القانون المذكور بالاضافة الى حكم المادة ١٤ صاحب العمل باداء مبلغ اضافي يوازي ١٠ ٪ من الاشتراكات التي تأخر في ادائها عن كل شهر بعد اقصى قدره ٣٠ ٪ — سريان نص المادة بلثر رجعي اعتبارا من تاريخ العمل بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — وجوب تسوية المسائل التي تثار بشأنها الخلاف بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية واصحاب الاعمال من تاريخها في سداد الاشتراكات عن الميعاد المتصوص عليه في المادة ٧٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على اساس حكم هذه المادة ١٧ .

ملفص القنوى :

صدر في ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤ ، قرار رئيس الجمهورية بالتعديل ٦٤ لسنة ١٩٦٤ . باصدار قانون التأمينات الاجتماعية ، وان هذا القرار بقانون منشور في الجريدة الرسمية في ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤ ، وقام نصيب المبدأ ١٤ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه — على

أن « تعتبر الاشتراكات المستحقة عن الشهر سواء المقطعة من أجور المؤمن عليهم أو تلك التي يؤديها صاحب العمل واجبة الأداء في أول الشهر الثاني وتحسب في حالة التأخير فوائد بسعر ٦ ٪ سنويا عن المدة من تاريخ وجوب الاداء حتى تاريخ السداد . ويعفى صاحب العمل من هذه الفوائد اذا تم السداد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وجوب الاداء .. » ونصت المادة ١٧ على انه « فضلا عما تقضى به المادة ١٤ من هذا القانون يلتزم صاحب العمل الذي يقوم بالاشتراك عن كل أو بعض عماله أو لم يؤد الاشتراكات على أساس الأجور الحقيقية ، بأن يؤدي الى الهيئة مبلغا اضافيا يوازي ٥ ٪ من الاشتراكات التي لم يؤدها ، وذلك دون انذار أو تنبيه ويلتزم صاحب العمل اذا لم يؤد الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المعينة في هذا القانون بداء مبلغ اضافي الى الهيئة يوازي ١٠ ٪ من الاشتراكات التي تأخر في ادائها عن كل شهر ، وذلك بحد أقصى ٣٠ ٪ » وحكم المادة ١٧ سالفه الذكر يسرى طبقا للمادة ٥ من قانون الاصدار ، من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، اذ تنص هذه المادة على أن « تبسرى احكام المادة ١٧ من القانون المرافق اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . وعلى الهيئة تسوية حسابات اصحاب الاعمال على الاساس المشار اليه وذلك في جميع الحالات التي استحدثت فيها مبالغ اضافية بواقع ١٠٠ ٪ » .

ومؤدى هذه النصوص ، أن الشارع قد اتجه الى القول بأن مجرد التأخر في أداء الاشتراكات المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية ، يعتبر أمرا موجبا لأداء اشتراكات اضافية الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، بالقتز المحدد في المادة ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بقانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة

١٩٥٩ ، وذلك ما يقتضى تسوية المسائل التى ثار بشأنها الخلاف بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وبين أصحاب الأعمال ممن تأخروا فى سداد الاشتراكات فى الميعاد المتصوص عليه فى المادة ٧٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — على الأساس المتقدم ، أى على أساس حكم المادة ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الجديد وبهذا ، تؤدى عن المدة التى تأخر فيها كل من هؤلاء عن سداد الاشتراكات المقررة فى القانون ، وهى المدة من تاريخ السداد ، فوائد تأخر بسعر ٦ ٪ كما تؤدى اضافة الى ذلك مبالغ اضافية توازى ١٠ ٪ من الاشتراكات التى تأخر فى اداائها عن كل شهر ، وذلك بحد أقصى قدره ٣٠ ٪ . وعلى مقتضى ذلك كله — يكون الموضوع منتهيا ، بعد اذ نصيب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فيه على النحو المتقدم .

(فتوى ٤٩ — فى ١٩٦٤/٥/٢٥)

رابعا — عدم خضوع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
للفرائب والرسوم (المواد ٥ و٩ فقرة ٢ و١٢ و١٢٢)
١٣٣ و ٢١٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) .

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

عدم خضوع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للضرائب والرسوم
ومنها رسم الدفعة على استهلاك التيار الكهربائي والغاز والمياه — أسس
ذلك من احكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار التأمينات
الاجتماعية والمادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم
حيفة معدلة بالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٥

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يعهد بمباشرة التأمينات الاجتماعية
الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتعتبر هيئة عامة لها الشخصية
الاعتبارية تخضع لإشراف وزير العمل ورقابته وتلحق ميزانيتها بالميزانية
العامة للدولة » .

وتنص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من هذا القانون على انه
« اذا تبين وجود عجز في أموال الهيئة ولم تكف الاحتياجات المختلفة
لصويته التزمت الخزانة العامة أداءه ... » .

وتنص المادة ١٢٠ على ان « تعفى من الرسوم العضائية في جميع
درجات التقاضي الدعاوى التي ترافعها الهيئة أو المؤمن عليهم أو المستحقون
عنهم طبقا لأحكام هذا القانون ويكون نظرها على وجه الاستعجال ،

واللحكمة فى جميع الأحوال الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة ولها فى حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها .

وتنص المادة ٢١٢ على أن « تعفى رؤوس الأموال المستقبلية والتعويضات ومبالغ التأمين الإضافية والمعونات التى تؤديها الهيئة من الخضوع للرسوم والضرائب بسائر أنواعها » .

وتعفى كذلك المعاشات التى تؤديها الهيئة من الخضوع للضرائب والرسوم فيها عدا الضريبة العامة على الأيراد .

كما تعفى قيمة الاشتراكات المقطعة من أجر المؤمن عليهم من المبالغ التى تربط عليها الضرائب على كسب العمل » .

وتنص المادة ١٢٢ على أن « تعفى الاشتراكات والاستثمارات والمستندات والبطاقات والمقود والمخالصات والشهادات والمطبوعات والتقارير والمحزرات التى يتطلبها تنفيذ هذا القانون من رسوم الدفعة » .

وتنص المادة ١٢٣ على أن « تعفى أموال الهيئة الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والموائد التى تفرضها الحكومة أو أية سلطة عامة أخرى فى الجمهورية العربية المتحدة » .

كما تعفى العمليات التى تباشرها الهيئة من الخضوع لاحكام القوانين الخاصة بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين » .

وتنص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتعزيز رسم خدمة معنلة بالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٥ على أنه « فى كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائها رسم الدفعة » .

وفى تطبيق حكم المادة يقصد بالحكومة ، الحكومة المركزية ومسالها والمجالس البلدية ومجالس المديرية » .

ومن حيث أنه يستفاد من هذه النصوص أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية هي هيئة عامة لها شخصية اعتبارية مستقلة وتقوم على خدمة عامة وأغراضها لا تختلف عن أغراض الهيئة العامة للتأمين والمعاشات إذ تتولى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية خدمات التأمينات الاجتماعية بالنسبة للقطاع الخاص وشركات القطاع العام وتتولى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هذه الخدمات بالنسبة للعاملين في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ، هذا وتعتبر التأمينات الاجتماعية خدمة عامة وليست نشاطا اقتصاديا يستهدف الربح .

وأموال الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أموال عامة وميزانيتها تحقق بالميزانية العامة للدولة ، وتقوم الخزنة العامة بإداء العجز في أموالها إذا لم تكف الاحتياطات المختلفة لتسويته .

ومن حيث أنه وإن كان الأصل في الخضوع لقوانين الضرائب والرسوم هو المساواة بين الأفراد وأشخاص القانون العام إذا كانت تمارس نشاطا تجاريا صناعيا أو اقتصاديا مما يقوم به الأفراد ، إلا أنه إذا كان الشخص العام يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وميزانية ملحقة بالميزانية العامة للدولة فإنه لا يخضع للضرائب والرسوم لأن إضافة حصيلة الضرائب في باب الإيرادات واستنزائها من باب المصروفات أمر لا ضرورة له ولا طائل من وزائه ، فضلا عن ذلك فإن المشرع نص في قانون التأمينات الاجتماعية على إعفاء الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من الضرائب والرسوم وعدد أنواع الإعفاءات التي تنبثق بها بما يجعل الإعفاء شاملا لجميع الضرائب والرسوم ومنها رسم الدفعة .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تخضع للضرائب والرسوم ومنها رسم الدفعة على استهلاك التيار الكهربائي والغاز والمياه .

خامساً — الإعفاء من الرسوم القضائية
(المادة ١٢٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٦٤)

المادة ١٢٧ :

المادة ١٢٧ من قانون التامين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
معدلاً بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تعني من الرسوم القضائية في
جميع درجات التقاضي الدعوى التي ترفعها الهيئة المختصة أو المؤمن
عليهم أو المستحقون — اتعاب المحاماة — تأخذ حكم الرسوم القضائية
— الإعفاء من الرسوم يشمل الإعفاء من اتعاب المحاماة .

ملخص الطعن :

ومن حيث أنه من المصروفات فإن المادة ١٢٧ من قانون التامين
الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه « تعفى من الرسوم القضائية في
جميع درجات التقاضي الدعوى التي ترفعها الهيئة المختصة أو المؤمن عليهم
أو المستحقون طبقاً لأحكام هذا القانون . . . » . ومن ثم، الحكم المطعون
فيه قد يخالف القانون فيها فحيزاً به من إلزام المدعية بالمصروفات كما يكون
الطعن المائل مفعلاً من الرسوم القضائية بنص القانون ولما كانت اتعاب
المحاماة تأخذ حكم الرسوم القضائية فمن ثم فإن الإعفاء من الرسوم
القضائية يشمل ايضاً الاسماء من اتعاب المحاماة وبالتالي فلا مجال
للإلزام الجهة الإدارية بالمصروفات على هذا الطعن .

(طعن ٣١٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/٥)

سائسا — مسئوليات رب العمل المخالف
(المادة ١٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية —
المادة ١٨ من هذا القانون — مسئولية صاحب العمل الذي يخالف
حكم المادة المذكورة — هذه المسئولية شخصية وليست على سبيل
التضامن — عدم جواز الرجوع على صاحب العمل بمستحققات الهيئة في
هذه الحالة بطريق الحجز الإداري .

ملخص الفتوى :

انه ازاء عدم النص في المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية:
او غيرها من نصوص هذا القانون على مسئولية صاحب العمل الذي
يخالف حكمها من الوفاء بالتزامات الهيئة بالتضامن مع المقاول الذي
يعهد اليه بتنفيذ العمل ، وازاء عدم انطباق حكم المادة ١٦٩ من القانون
المدني على تلك الحالة ، فان مسئولية صاحب العمل انها تكون مسئولية
شخصية عادية وليست على سبيل التضامن .

ومن حيث انه لا يجوز للهيئة ان تسلك طريق الحجز الإداري
الا بالنسبة للبعين الاصلي والمدين المتضامن معه تاسيسا على أن المدين
المتضامن انها يرجع عليه بذات الوسيلة التي يمكن مباشرتها قبل المدين
الاصلي .

لذلك انتهى رأي اللجنة العمومية الى عدم جواز الرجوع على صاحب
العمل المخالف بنص الفقرة الاولى من المادة ١٨ من قانون التأمينات
الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بمستحققات الهيئة بطريق الحجز الإداري
في حالة عدم قيامه باخطارها باسم وعنوان المقاول الذي عهد اليه
 بتنفيذ العمل .

(فتوى ٤ — في ١٩٧٠/١/٣)

سابعاً — الأجانب وأعضاء هيئة التدريس الأجانب
بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

(قاعدة رقم ١٦٦)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القوانين والقواعد والنظم الخاصة باستخدام الأجانب فى جمهورية مصر العربية — سريته
على الوظائف الحكومية ووظائف المؤسسات وشركات القطاع العام — خلو
قانون التأمينات الاجتماعية من نص على عدم استحقاق الأجانب معاشاً
لا يقطع باستحقاقه معاش عن عمله بشركات القطاع العام .

ملخص الفتوى :

أنه فيما يتعلق بما تبديه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من عدم
انطباق قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ أو القانون رقم ٤٤
لسنة ١٩٣٦ على العاملين بالقطاع العام فقد سبق للجمعية العمومية أن
تعرضت لهذه الخصوصية ورات أنه ولئن كانت نصوص قرار رئيس
الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ قد توجى بأن أحكامه لا تسرى الا على
العاملين المدنيين بالدولة ، لأنه وقد أشار فى ديباجته الى قرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن نظم العاملين بالقطاع العام ،
ونص فى مادته الاولى على عدم جواز اسناد وظيفة مدنية الى اجنبى الا اذا
اقتضت الضرورة ذلك . . . بطريق التعيين لان الوظيفة المدنية تشمل
الوظائف الحكومية كما تشمل الوظائف فى مؤسسات وشركات القطاع
العام ، وذلك على خلاف نص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٤٤
لسنة ١٩٣٦ فى شأن توظيف الأجانب التى تقضى بأنه لا يجوز اسناد أى
وظيفة عليا الى اجنبى الا فى احوال استثنائية ، مما يفيد قصر الاحكام

الواردة به على الأجانب المقيمين في نطاق الوظائف العامة ، بالإضافة الى أن المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٠٩ لسنة ١٩٦٦ حينما نصت على عدم جواز اشتراك أعمال مؤقتة أو عرضية الى الأجانب الا وفقا للقواعد التي يضعها مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية اشارت الى مراعاة الاحكام الخاصة بتوظيف الأجانب عموما في مصر ، وهي التي وردت في المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ ومن بعده قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ ، ويجب مراعاتها من باب أولى عند اسناد أعمال دائمة الى الأجانب الذين يعملون في المؤسسات الصناعية والوحدات الاقتصادية التابعة لها منذ صدوره .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالاستدلال بخلو قانون التامينات الاجتماعية من نص على عدم استحقاق الأجنبي معاشا كالذى نص عليه قانون التامين والمعاشات ، فانه لا يقطع باستحقاق الأجنبي لمعاش عن عمله بشركات القطاع العام ، ذلك ان هذه الشركات من أجهزة الدولة الاقتصادية ، والعاملين فيها ليسوا كالعاملين في القطاع الخاص من كل وجهه ، بل يتميزون عنهم فيها يقتضيه شبههم بالعاملين في الحكومة ، وقيامهم على وظيفة من وظائف الدولة في المفهوم العام . فيقيمون في استحقاق المعاش بما يقتضيه به العاملون في الحكومة من حيث انتمائهم السياسي للدولة ، وإن لم يشر الى ذلك قانون التامينات الاجتماعية ، باعتبار ذلك حكما يتعلق بطائفة من يخضعون لاحكامه تكفل ببيان الاحكام العامة لاستخدام الأجانب في الدولة بمختلف أجهزتها ، ولا يتعلق بهذا الحكم بسلطنة يخضع لاحكام التامينات الاجتماعية من العاملين بالقطاع الخاص .

ومن حيث انه يتعلق بالاتفاقات التي اشارت اليها الهيئة العامة للتامينات الاجتماعية ، فان هذه الاتفاقات — اذا كانت قد استوفيت الشروط والأوضاع الدستورية اللازمة لتنفيذها كتأويل من قوانين الدولة — فانها تعتبر في حكم التشريع الداخلي يسرى في حدود ما ينظمه من أحكام .

شهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق فى
الموضوع .

(جلف ١٠/١/٢٠١٤ - جلسة ١٩٧٤/١٢/٨)

(قاعدة رقم ١٦٧)

المبدأ :

القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بصدار قانون التأمينات الاجتماعية
— اعضاء هيئة التدريس الاجانب فى الجامعة الامريكية بالقاهرة الذين
يعملون لديها بطريق التعاقد ويمينون بمعرفة مجلس الامناء بالولايات المتحدة
الامريكية — علم سريان احكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ عليهم .

ملخص الفتوى :

ان الجامعة الامريكية بالقاهرة هى هيئة امريكية انشئت عام ١٩٢٢
توسجلت بولاية واشنطن ونقرها نيويورك طبقا لنظام (تروست)
الامريكى . ويدير هذه الهيئة مجلس امناء الجامعة وأعضاؤه متممون
بالجنسية الامريكية ويقيمون بالتأجير ويديرون ويشرفون بصلفهم هذه
على الجامعة الامريكية بالقاهرة ، وهم الذين يعينون الاكاديميين الذين يديرون
الجامعة فى القاهرة ، وبين هؤلاء رئيس الجامعة الامريكى الذى يصبح بحكم
وظيفته عضوا فى مجلس الامناء . وهذا المجلس هو هيئة اختيارية تتجبل
فى الولايات المتحدة . وتتكون لاهوال الجامعة الامريكية من ثلاث أبواب ،
الباب الاول يتبرعات الزملاء الامريكيين التى يجمعها مجلس الامناء بالاضلة
الى عائدات الاستشارات الأجنبية وهى مودعة بالمركز الرئيسى بنيويورك ،
ويغضى هذا الباب ميزانية الجامعة فى الصرف على الاساتذة والخبراء خارج
الجمهورية العربية المتحدة وتسد منه كفاية نهاية الخدمة للأساتذة الاجانب
والضمان الاختصاصى والابحاث العلمية ، كما يشتري منه الاجهزة والمهمات
والكتب والمجلات العلمية التى تستورد لخدمة الاغراض العلمية بالجامعة .

الباب الثاني : اعانة من الحكومة الأمريكية صادر لمجلس أمناء الجامعة وتصرف بالجنية المصرى من فائض حاصلات القمح ، ويتم صرف هذه الاعانة بالجامعة بعد موافقة الحكومة الأمريكية ، وتغطى هذا الباب ميزانية نشاط الجامعة وصرف مرتبات المصريين والأجانب داخل الجمهورية العربية المتحدة .

الباب الثالث : ما يحصل من الطلبة من رسوم دراسية وهو يكون حوالى ١٠٪ من ميزانية الجامعة ويصرف لخدمة الطلبة رياضيا واجتماعيا وكذلك لعمل وجبات غذائية رخيصة للطلبة والعاملين بالجامعة .

وأن الجامعة الأمريكية بالقاهرة هى معهد علمى أمريكى من عداد الهيئات الأجنبية وتخضع للقانون رقم ١٧٣ لسنة ٥٨ الذى يشترط الحصول على إذن للعمل فيها بالنسبة للبتيمين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، وتربطها بالأساتذة والخبراء الأجانب علاقة تعاقدية تخضع لأحكام القوانين الأمريكية من تأمينات ومعاشات ومكافآت نهاية الخدمة . وأن العقود المبرمة معهم تقدر الأجر وجميع استحقاقات الأساتذة بالدولار ، وتنص على سداد ٢٥٪ من المرتب المتفق عليه بالدولار عند الطلب ومكافأة ترك الخدمة وهى بنسبة ٢٠٪ من هذا المرتب تدفع أيضا بالدولار ، وقد نظم العقد معاشا للتقاعد بنسبة ٩٪ من المرتب الشاغل ، ونص على أن الجامعة تساهم فى الضمان الاجتماعى بنسبة ٤٠٪ عن أول ٨٧٠٠ دولار وأن أى نزاع ينشأ عن هذه العقود تنظره المحاكم الأمريكية وأنه يشترط الحصول على موافقة مكتب الأمن العام وإدارة التعليم الخاص بوزارة التعليم العالى لمدة عام قد يجدد ويتبعه الحصول على ترخيص فى العمل من مكتب تراخيص عمل القاهرة — وزارة العمل — لنسب المدة . ويمنح الأساتذة والخبراء الأجانب إقامة مؤقتة بالسلاسل طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ تنتهى صلاحيتها بانتهاء ترخيص العمل .

ومن حيث أن المادة ١٩ من القانون المدني تنص على أن « يسرى على الالتزامات التعاقدية بقانون الدولة التى يوجد فيها الوطن المشترك

للمتعاقدين اذا اتحدا موطننا ، فان اختلفا موطننا يسرى قانون الدولة التي تم فيها العقد ، هذا ما لم يتفق المتعاقدان أو يبين من الظروف ان قانون آخر هو الذى يراد تطبيقه .

ومن حيث ان الجامعة الامريكية بالقاهرة هي هيئة امريكية انشئت في امريكا لممارسة نشاطها التعليمي في مصر ، اى انها هيئة اجنبية مركز ادارتها الرئيسى الفعلى في الخارج وتباشر نشاطها الرئيسى في مصر ، وان الاساتذة الاجانب العاملين بالجامعة الامريكية بالقاهرة تربطهم علاقة تعاقد مباشرة مع المركز الرئيسى لهذه الهيئة بالخارج ، اى ان الموطن المشترك للمتعاقدين هو الولايات المتحدة الامريكية وهي البلد التى تبين فيها عقودهم فضلا عن أنه على مقتضى احكام هذه العقود يتم سداد جانب من المرتب بالدولار ، وكذلك مكافآت ترك الخبزة ، وتنظم هذه العقود احكام التعاقد والضمان الاجتماعى على اساس المتبع في القوانين الامريكية ، الامر الذى يستخلص منه ايضا ان ارادة المتعاقدين انصرفت في حقيقة الامر الى اخضاع العقد المذكور الى القانون الامريكى .

ومن ثم لا تسرى في شأنهم احكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اعضاء هيئة التدريس الاجانب في الجامعة الامريكية بالقاهرة الذين يعملون لديها بطريق التعاقد بناء على انعقود التى ارسل الحارس الخاص نموذجها ويعينون بمعرفة مجلس الانماء بالولايات المتحدة الامريكية — لا تسرى عليهم احكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

(مستوى ٥٢٩ — فى ١٣/٥/١٩٦٦)

ثالثاً - مكافأة نهاية الخدمة للمصحفين

(قاعدة رقم ١٦٨)

المبدأ :

قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يتضمن في المادة الرابعة من مواد إصداره حكماً مفاده أن لصاحب العمل أن ينشئ نظاماً خاصاً يقرر بمقتضاه وإذاً وحسباً تصرف للمعاملين بالإضافة إلى الحقوق والإزايا المقررة بقوانين التأمين الاجتماعي - وذلك أن للمصحف الحق في مئة مكافأة نهاية الخدمة المقررة بمقتضى الحكم الخاص بالمواد بالمادة ١٠١ من قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ - هذه الميزة تتناول في الفرق بين مكافأة نهاية الخدمة محسوبة طبقاً لحكم المادة المذكورة ومكافأة نهاية الخدمة محسوبة وفقاً لأحكام قانون العمل - عدم جواز الجمع بين مكافأتي ترك الخدمة .

ملخص الفتوى :

تتضمن المادة ١١١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ بإصدار نظام مكافأة الصحفيين على أنه « إذا انتهى عقد عمل الصحفي احتسبت مكافأة نهاية الخدمة على أساس شهرين من كل سنة من سنوات التمتع » .

وتنص المادة ٧٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذي انتهت خدمة الصحفي المذكور في ظل الإهليل وإجاليه - على أنه « إذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الإلغاء صادراً من جانب صاحب العمل في العقود غير محددة المدة وجب عليه أن يؤدي إلى التعامل مكافأة عن مدة خدمته تصيب على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية » . كما ينص قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة

١٩٧٥ ، في المادة الرابعة من مواد الاصدار على ان « يستمر العمل بالمزايا المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة » وتنص المادة السادسة على ان « يلقى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون بالنسبة للعاملين بأحكامه » . كما تنص المادة ١٦٢ من قانون التأمين الإجتماعي المشار اليه على ان « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لأحكام الباب الثالث من هذا القانون للمؤمن عليهم الذين كانوا خاضعين لأحكام قانون العمل لا تقابل التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقا لأحكام قانون العمل . . . » .

ومن حيث انه يبين ما تقدم انه ليس ثمة ما يحول بين صاحب العمل وانشاء نظام خاص يقرر بمقتضاها مزايا وحقوقا تصرف للعاملين بالإضافة الى الخسوق والمزايا المقررة بقوانين التأمين الإجتماعي وفقا لما قضت به المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بـ سالفه الذكر ، باستمرار العمل بالمزايا المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة .

ومن ثم يكون للمعتمدين المفروضة حالته الحق في هذه الميزة المقررة بمقتضى الحكم الخالص الصادر بالمادة ١١٠ من قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه . على ان هذه الميزة تقتل في الفرق بين مكافأة نهاية الخدمة محسوبة طبقا لحكم هذه المادة ، ومكافأة نهاية الخدمة محسوبة وفقا لأحكام قانون العمل ، اى لا يجوز الجمع بين مكافأتى ترك الخدمة معا وفقا لهذين القانونين . ومن ثم لا يلتزم صاحب العمل إلا بدفع الفرق بينهما فقط .

لذلك انتهى رأي الختلفة القضائية لتعويض التقوى والمظالم الى الوفاء وكالة انتهاء الشبوق الأوسط ، بأن تؤدى للصطفى المعروضة حالته الضرق بين مكافأة نهاية خدمته محسوبة طبقا لحكم المادة ١١٠ من قانون نقابة الصحفيين المتووه عنه ، مكافأة مدة خدمته السابقة على أسس قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

تجنيد وخدمة عسكرية :

الفصل الأول : قانونا القرعة العسكرية ثم التجنيد الإجباري
السابقان على القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية
والوطنية .

الفرع الأول : الأمر المالى الصادر في ٤ نوفمبر ١٩٠٢ (قانون
القرعة العسكرية) .

الفرع الثانى : القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتجنيد
الإجباري .

الفصل الثانى : حساب مدة التجنيد .

الفصل الثالث : اقدمية المجند في الوظيفة المدنية .

الفرع الأول : المشرع استهدف رفع الضرر الذى قد يلحق بمن يعين
بعد اداء الخدمة العسكرية في مجال يجمع بينه وبين زملائه من دفعة
تفجيره .

الفرع الثانى : التعمين بناء على ترشيح اللجنة الوزارية للقوى
العامة في تاريخ محدد .

الفرع الثالث : التعمين بائتحان مسابقة .

الفرع الرابع : شروط افادة المجند من الميزة المقررة له في الاحتفاظ
بأقدمية له في التعمين تساوى اقدمية زملائه في التخرج .

اولا — المقصود بالزميل في مفهوم قانون الخدمة العسكرية .

ثانيا — ان يكون الزميل قد عين في ذات الوزارة او المصلحة او الهيئة
العامة التى يعين فيها المجند .

ثالثا — عدم اشتراط فترة معينة لتقديم طلب مساواة العاليل المجند
بزميله .

الفصل الرابع : المستبقى والمستدعى للاحتفاظ بخدمة القوات المسلحة .

الفرع الأول : النقل الى الاحتياط .

الفرع الثاني : استحقاق العامل المستبقى والمستدعى لرتبه الخنى .

الفرع الثالث : استحقاق العامل المتدرج المستدعى لاجره .

الفرع الرابع : استحقاق العامل المستبقى والمستدعى للبدلات المقررة للوظيفة المدنية .

الفرع الخامس : استحقاق المستدعى والمستبقى لحوافز الانتاج .

الفرع السادس : استحقاق المستبقى والمستدعى لقبول التجهيز .

الفصل الخامس : الاعفاء والاستثناء من التجنيد .

الفرع الأول : الاعفاء من التجنيد .

الفرع الثاني : الاستثناء من التجنيد .

الفصل السادس : تحديد وضع العامل من التجنيد .

الفرع الأول : الشهادات الدالة على تعريف المواطن من اداء الخدمة العسكرية .

الفرع الثاني : طبيعة شهادة المعافاة من الخدمة العسكرية .

الفرع الثالث : الطويلة بين العامل وعمله الى حين تقديم الشهادة الدالة على موقعه من التجنيد لا تعتبر انقطاعا عن العمل بدون عذر تستوجب اقامة قرينة الاستقالة الضمنية في حقه .

الفرع الرابع : تقاعس العامل عن تقديم الشهادة الدالة على موقعه من التجنيد يجوز اعتباره ذنباً ادارياً .

الفرع الخامس : فترة الوقف عن العمل الى حين تقديم العامل الشهادة الدالة على توقفه من التجنيد لا يستحق عنها مرتباً .

الفرع السادس : مدة الوقف الى حين التوقف بالشهادة الدالة على موقف العامل من التجنيد لا يفهم من رصيد الاجازة الاعتيادية .

الفرع السابع : رفض تأجيل التجنيد .

الفصل الثماني : جرائم الخدمة العسكرية .

الفرع الأول : قرار وزير الحربية بتعريف الجريمة المخلة بالشرف في المحيط العسكري لا ينطبق على المقاتل الوظيفية للعاملين الأجنيين أو المستعدين من الاحتياط أو المستعدين بالخدمة العسكرية في جهات عملهم المدنية .

الفرع الثاني : جرائم الخدمة العسكرية بين جرائم القانون العام والجرائم الانضباطية .

الفرع الثالث : غياب العامل المجتهد أو المستعدي أو المستبق بالقوات المسلحة أكثر من عشرة أيام دون إذن أو عجز مقبول لا يتوجب عليه اعتباره مستقلاً من وظيفته المدنية أو منتهية خدمته فيها .

الفرع الرابع : اثر الحكم على المستعدي أو المستبق بفقوبة ملقبة للحرية على مرتبه .

الفرع الخامس : قضاء المجند بعض مدة التجنيد في الحبس لا يمنع من حساب هذه المدة ضمن مدة خدمته في الوظيفة المدنية .

الفرع السادس : هروب العامل من الخدمة العسكرية يرتب بطلان قرار تربيته وفراراته بخطة القلاوات خلال مدة هروبه .

الفصل الثامن : تجنيد خالجي .

المطلب التاسع : مسائل ملغوة .

أولاً : الاحتفاظ للعامل بوظيفته أثناء تجنوده .

ثانياً : جواز شغل وظيفة المجند مؤقتاً .

ثالثاً : تقدير درجة كفاية العامل المجند في الوظيفة المدنية (استصحاب التقارير السابقة على التجنيد) .

رابعاً : اعانة المجند المراهل .

خامساً : طلاب البحث الجامعيون على منح دراسية .

سادساً : حساب مدة التجنيد في المعاش

الفصل الأول

قانونا القرعة العسكرية ثم التجنيد الإجبارى السابقان على القانون
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية .

الفرع الأول

الأمر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر ١٩٠٢ (قانون القرعة العسكرية)

(قاعده رقم ١٦٩)

المبدأ :

الأمر العالى الصادر فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ بشأن فرض الخدمة
العسكرية الإلزامية — تحديده بدء ملزومية الشخص بالخدمة العسكرية
من السنة التى يبلغ فيها بين التاسعة عشرة — العبرة بالسنة التى يبلغ
فيها المقترع هذه السن وليست باليوم الذى يبلغها فيه .

بمخص الحكم :

ان قانون القرعة العسكرية المصيرى بمقتضى الأمر العالى فى ٤ من
نوفمبر سنة ١٩٠٢ بشأن فرض الخدمة العسكرية الإلزامية قد نص فى
المادة الأولى منه على انه : « من بعد مراعاة اوجه المعافاة الواردة فى أمره
هذا تفرض الخدمة العسكرية الإلزامية بموجب النصوص الواردة فيه
على كل ذكر ينطبق عليه أحد الشروط الآتية . . . » . وحددت المادة
الثانية منه المناط الزمنى لبدء هذا الإلزام الوطنى العام ومداه وكيفية حسابه
فنصت على انه : « تبدأ ملزومية الشخص بالخدمة العسكرية من السنة
التي يبلغ فيها سن التاسعة عشرة . وللملئ بهذا الأمر العالى يحسب السن

(م ٣٢ — ج ١٠)

على طريقة الحساب الأفرنجي « فالعبرة اذن هي بالسنة التي يبلغ فيها المقترع سن التاسعة عشرة ولحققت باليوم الذي يبلغ فيه المقترع هذه السن . والحكمة من ذلك واضحة ، لان الدعوة الى الاقتراع هي من صميم عمل السلطة القائمة على التجنيد ، والتي تقوم بها على اساس من القواعد والضوابط الواردة في ذلك الامر العائلي . ويتضح من مراجعة نصوصه ان عملية التجنيد كانت في ظل احكامه تتم على ثلاث مراحل هي (١) مرحلة الاقتراع وتتحصل في حصر اسماء الفئران القرعة وادراجها في كشوف يقوم مجلس القرعة بفحصها وتصنيفها تصنيفا نهائيا بعد سماع شكاوى اصحاب الشأن عنها ، وتحرر كشوف المقترعين سنة بسنة من واقع الثابت في دفاتر مواليد كل ناحية أو شياخة لكل سنة يبلغ فيها مواليدها سن الالتزام . (ب) ومرحلة الفرز تتم في توزيع الكشوف الطبقي على الافراد الذين وردت اسماءهم في الكشوف النهائية ، فيعنى غير اللاتنيين منهم ، أما اللاتنيون فيؤخذ منهم العدد المطلوب للجيش ، ويعاد الباقون الى بلادهم ليطالبوا عند الحاجة اليهم (ج) ومرحلة التجنيد تتحصل في طلب العدد الذي يحتاج اليه الجيش من بين اللاتنيين بحسب ارقام اقتراعهم ليرسلوا الى ديوان الحربية وتبدأ خدمتهم العسكرية من اليوم الذي يصادق فيه القديوان على تجنيدهم . فتحتجيد سن الالتزام بالسنة التي يبلغ فيها المقترع سن التاسعة عشرة لا يفتشود به افساح الوقت للسلطة التنفيذية على التجنيد لترتب امورها ، دون ان تنقيد باليوم الذي يولد فيه كل شخص في السنة التي حل دورها للاقتراع . اى ان هذا الشرط موضوع لمصالح هذه السلطة ، فلا يجوز للشخص ان يحدد لنفسه وقت اقتراعه بحسبما يريد ولو استند في ذلك الى تاريخ ميلاده . ذلك لان ملزميته بالخدمة العسكرية لا تتوفر الا ببلوغه هو وغيره من مواليد سنته سن التاسعة عشرة ، وباندراج اسمه في كشوف الاقتراع في الجهة التي سينتم اقتراعه فيها ، وعندئذ فقط تستكمل عناصر الالتزام بالخدمة العسكرية ، وتفرعا من ذلك فان مواليد سنة ١٩٢٩ — ومنهم المدعى الذي ولد في ٢٠ مايو سنة ١٩٢٩ — لن يتركوا سن الالتزام الا في سنة ١٩٤٨ ، ومن اجل هذا تم اقتراعه فعلا سنة ١٩٤٨ برقم (٢١.٧٥) وتخلف ثم طلب

من جديد في فبراير سنة ١٩٥٠ . وليس في الأوراق ما يدل على صحة زعم المدعى أن اقتراحه الأول وقع في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٧ أى قبل صدور القانون رقم (١٤٠) لسنة ١٩٤٧ والصادر في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ والنافذ المفعول من تاريخ نشره في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ . ولا يمكن تصور صحة هذا الادعاء لأن ملزومية المدعى بالخدمة العسكريةوفقا لحكم المادة الثانية من الأمر العالى لا يمكن أن تبدأ قبل عام ١٩٤٨

(طعن ٩٠٠ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢١)

(قائمة رقم ١٧٠)

المبدأ :

الأمر العالى الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ بشأن الخدمة العسكرية الإلزامية — يبين حالات الإعفاء من الخدمة العسكرية — اغناؤه مؤقتا لتأديب بعض المدارس بسبب تلقى المعلوم — استئس الإلغاء أن يكون التلميذ قد بلغ سن الالتزام بالخدمة العسكرية — ضرورة الإعفاء نهائيا بحصوله على الشهادة المدرسية — إلغاء الأمر العالى سالف الذكر بصور القانون رقم ١٤٠ في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ بتنظيم الخدمة العسكرية — نصه على عدم سريان أحكامه على من أعفى نهائيا من الخدمة ولا على المفعى مؤقتا الا اذا زال سبب الإعفاء طبقا لنصوص القانون الذى شمول بقتضائه — سريته بالترخال على كل من يبلغ سن الالتزام في ظله — التحدى بالحق المكتسب بمجرد الإضفاء بعمرسة كان شمله الإعفاء طبقا للأمر العالى — لا يجوز لعدم اكتساب مركز ذاتي يبلغ سن الالتزام في ظل هذا الأمر العالى .

ملخص الحكم :

أن المدعى يقضى على قرار المحكمة لمدة سنة ، انه تجاهل ما كان يتبع به

من حق الاعفاء الذي يستند الى نص المادة (٢٨) من الأمر العالى الصادر
فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ . وقد نظم الأمر العالى حالات المعافاة من
الخدمة العسكرية فى القسم الثالث منه وبين احوال المعافاة بالبديل النقدي ،
والمعافاة بسبب خدمة الحكومة والمعافاة لأسباب عائلية ، والمعافاة لأسباب
دينية ، والمعافاة لأسباب تلى العلوم . فنصت المادة (٢٨) منه على انه
« يعفى مؤقتا من اللزومية بالخدمة العسكرية كل تلميذ يكون فى احدى
المدارس الآتى ذكرها وهى : مدارس الحقوق ، والطب والمهندسخانة ،
والتونيقية للمعلمين ، والناصرية للمعلمين ، والزراعة ، والطب البيطرى ،
والصنلعي فى بولاق ، الصنلعي فى المنصورة ، والذين تخرجوا من احدى
مدرستى المعلمين السابق ذكرها ، ويقوا بصفة معلمين تحت التجربة ،
ويعتبرون فى تطبيق هذه المادة كأنهم باقون تالفة فى هاتين المدرستين وتعتبر
المعافاة المنصوص عليها فى هذه المادة نهائية عند ما يتم التليذ دروسه
وينال الشهادة المدرسية (دبلومة) » . ونصت المادة (٥١) من الأمر
العالى على انه « يستقط الحق فى المعافاة عندما يزول اسبابها الا فى الحالات
التي ينص عنها ما يخالف ذلك نصا صريحا » . وفى ظل هذا الأمر العالى
لم يكن المدمى قد حصل على دبلوم الصنلعي فى بولاق ، حتى يمكن أن يتمتع
بحق الاعفاء النهائى من الخدمة العسكرية وفقا لاحكام هذا الأمر العالى .
وانما كان المدمى تليذا بتلك المدرسة كما جاء ذكر ذلك فى بعض
الأوراق منذ عام ١٩٤٤ ، وكان سنة فى ذلك التاريخ خمسة عشرة سنة
وهى دون سن اللزومية بالخدمة العسكرية التى لم تبدأ بالنسبة اليه
الا من عام ١٩٤٨ حيث كان المدمى لا يزال تليذا بالمدرسة ، ولكن الأمر
العالى الذى كان يخول له هذا الاعفاء كان قد لى قبل أن يتم المدمى
دراسته وينال دبلومة هذه المدرسة سنة ١٩٤٩ فقد صدر فى ٢٥ أغسطس
سنة ١٩٤٧ القانون رقم (١٤٠٠) لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الخدمة العسكرية
ونص فى المادة (٥٧) منه على إلغاء الأمر العالى الصادر فى ٤ من نوفمبر
سنة ١٩٠٢ كما نصت المادة (٥٨) من القانون الجديد على أن يعمل
به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وتم نشره فى ١٤ من سبتمبر
سنة ١٩٤٧ ، ومن ثم يكون القانون الجديد قد ادرك المدمى قبل أن يبلغ

من الملزومية ونفا لأحكام الأمر العالى ، ومن باب أولى قبل أن يمتنع بأى إعفاء قط نصمت عليه أحكام الأمر العالى الذى ألقى منذ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ . ويكون المدعى خاضعا من حيث فرض الخدمة العسكرية عليه لكافة أحكام القانون رقم (١٤٠) لسنة ١٩٤٧ بآثره الحال المباشر دون أن يكون له حق الامتادة من نص المادة (٥٥) الواردة فى باب الأحكام العادة منه والتي تنص على أنه « لا تسرى أحكام هذا القانون على كل من سبق إعفاؤه نهائيا من الخدمة العسكرية لأى سبب كان . أما من سبق إعفاؤهم بصفة مؤقتة ، فلا تسرى عليهم أحكامه الا اذا زالت أسباب إعفائهم طبقا للنصوص القانون الذى عوملوا بهقتضاه » . وغنى عن البيان أن المدعى ، وفقا لما تقدم من بيان حاله ، لم يسبق إعفاؤه نهائيا لأنه لم يحصل على دبلوم مدرسة الصنائع الا فى سنة ١٩٤٩ ، كما أنه لم يسبق إعفاؤه بصفة مؤقتة ، لأن الإعفاء ولو كان مؤقتا ، لا يمكن تصوره مادامت الملزومية بالخدمة العسكرية لم تلحق أصلا المدعى فى ظل الأمر العالى الذى ألقى ، والفيت بالغائه نصوص الإعفاء من الملزومية بنوعية النهائى والمؤقت . وقد حلت أحكام القانون الجديء محل الأمر العالى القديم منذ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ . وهذا القانون الجديد لا يعرف الإعفاء بسببه . تلقى العلوم الحديثة ، سواء منه النهائى أم المؤقت . وإن استثنى من فرض الخدمة العسكرية على كل مصرى من الذكور أتم الثامنة عشرة من عمره ، طلبة المعاهد المعدة لتفريج ضباط للخدمة فى الجيش أو فى سلاح الجوى أو فى سلاح الطيران أو فى البوليس أو فى إحدى المصالح الحكومية ذات النظام المحكم بشرط أن يستمر الطالب فى دراسته الى أن يرى الى رتبة ضابط .

ولا وجه لما يتحدى به المدعى من أنه كان قد اكتسب الشئ من إعفائه سنة ١٩٤٩ من الملزومية بالخدمة العسكرية لأنه كان ظميدا بمدرسة الصنائع منذ عام ١٩٤٤ ، ثم حصل على شهادتها وأن سنده من حيث الحق فى أحكام الأمر العالى المنسكك بختمة ١٩٠٢ ويكون تطبيق أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ على حاله هو فى واقع الأمر —

على جـذ قوله - نفاذا لهذا القانون الجديد بأثر رجعى وبالنسبة منقولة على الميـسـس بـحقه المكتسب من قبل صدوره - وهو ما لا يجوز - .
ووجه ذلك ، لأنه يجب التفريق فى هذا الشأن بين الأثر الرجعى والأثر الحال للقانون ، فالرجعية هى تطبيق القانون الجديد على مراكز ذاتية تمت فى ظل القانون القديم والمدمى ما كان قد اكتسب مثل هذا المركز الذاتى لأنه لم يكن قد بلغ سن المـلزومية فى ظل الأمر الصالح .
لسنة ١٩٠٢ وهذه الرجعية لا تكون إلا بنص خاص وتلك قاعدة دستورية نصت عليها المادة ١٨٦ من دستور الجمهورية الصادر فى يناير سنة ١٩٥٦ ، كما تضمنتها المادة ٢٧ من دستور سنة ١٩٢٢ الملغى .
أما الأثر الحال فهو نفاذ القانون الجديد على ما لا يكون قد تم فى ظل القانون القديم من مراكز ذاتية . ولا ريب فى أن الحوادث التى تقع بعد العمل بالقانون الجديد ينطبق عليها هذا القانون اذ هى قد نشأت تحت سلطانه فليحتسب أثره .

(طعن ٩٠٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٣١)

(قاعبة رقم ١٧١)

: 12-41

المادة ٢٨ من قانون القواعد العسكرية الصادرة في ١٩٠٢/١١/٤ :
 — طلبية الكليات والدارس الخصوصي عليها فيها والذين التحقوا بها قبل
 العمل بأحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ — استمروا يتمتعهم
 بالإعفاء المؤقت طوال مدة دراستهم والإعفاء التام بعد الحصول على
 شهادتهم سواء بلغوا سن الإلزام قبل أو بعد العمل بالقانون الأخير .

ملفص الفتوى :

ان المادة ٢٨ من قانون القواعد العسكرية الصادرة في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ نصت على ان يعفى مؤقتا من اللجوء بالخطة العسكرية كل طبيب يكون في اجدي المدارس الا في غيرها . . . وتظهر المستندات النصوص عليها في هذه المادة نية منح امتيازات التمتع بدروسه وبنسبته

الشهادة المدرسية (دبلومه) . . » . ويناد هذا النص أن الاعفاء المؤقت من الخدمة العسكرية حق قرره القانون لكل من توافرت لديه أسبابه ، دون حاجة لصدور قرار إداري بذلك ، إذ يقتصر دور الإدارة في هذا الصدد على تقرير هذا الحق تنفيذا لحكم القانون ، دون أن يكون لها أية سلطة تقديرية بترخيص بمقتضياتها . في منج الإعفاء أو منعه ، وأن المصلحة في ذلك الاعفاء المؤقت هي التعلق الطالب بأحدى المدارس المنصوص عليها في تلك المادة ، رغبة من المشرع في تشجيع العلم والتيسر على طلابه ، ويظل هذا الاعفاء قائما بتوافر سببه حتى يصبح إعفاء نهائيا بالحصول على الشهادة الدراسية . وقد نظم المشرع من جديد موضوع الخبيرة العسكرية بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٧ ونصت المادة ٥٥ منه على أنه « لا تسرى أحكام هذا القانون على كل من سبق إعفاؤه نهائيا من الخدمة لأي سببه كان ، أما من سبق إعفاؤهم بصفة مؤقتة فلا تسرى عليهم أحكامه إلا إذا زالت أسباب إعفائهم طبقا لنصوص القانون الذي عوملوا بمقتضياته » . وأوضح من هذا النص أن المشرع هدف به إلى استمرار العمل بالأحكام الخاصة بالإعفاء من الخدمة العسكرية طبقا للقانون القديم بصفة مؤقتة ، سواء أكان إعفاء نهائيا أو مؤقتا ، وذلك احتراماً منه للحقوق المكتسبة في ظله ، وخص أمجال الإعفاء المؤقت بغير واحد هو أن تظل أسبابه قائمة بهم ، فإن زالتهم أفسحوا لحكم القانون الجديد .

وينبني على ذلك أنه بى تحقق سبب الإعفاء المؤقت قبل التمتع بأحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ ، أعلن استئناس القضاة الطالب بالفتح الداوس المنصوص عليها في المادة ٢٨ من القانون المنشور في ٤ من نوفمبر لسنة ١٩٤٦-٤٧ بأنه يتعين اختصار هذا الحكم القانوني ، بحيث لا يجوز إخضاعه لأحكام القانون الجديد ما دامته أصلا باب الإعفاء تظللت المسألة مدونة بنفسك وهذا هو المبدأ القانوني ، إلا أن الأمر الذي يفتقر إليه الإعفاء طبق ما سبق بيانه .

(قاعدة رقم ١٧٢)

المبدأ :

المراحل التي تمر عليها عملية التجنيد طبقا لقانون سنة ١٩٠٢ - القيام بنفع البدل النقدي والحصول على شهادة الاعفاء من الخدمة العسكرية في ظل القانون سالف الذكر - صدور القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الذي حرم الاعفاء من الخدمة مقابل البدل - ثبوت أن البدل المنفوع ٢٠ ج والحال أنه يجب أن يكون ٤٠ ج - اكتساب مركز قانوني في المعاملة على أسس الاعفاء مقابل البدل ، واتحصّل الجبل في مقدار البدل الواجب دفعه .

ملخص الحكم :

يتضح من مراجعة قانون القرعة الصادر في سنة ١٩٠٢ أن عملية التجنيد كانت تتم على ثلاث مراحل وهي : مرحلة الاقتراع ، ثم مرحلة الفرز ، ثم مرحلة التجنيد . وعملية الاقتراع تحصل في حصر أسماء أنصار القرعة وإدراجها في كشوف يقوم مجلس القرعة بتحصّلها وتمتيعها تشكيفية نهائية بعد سماع شكاوى أصحاب الشأن عنها . أما عملية الفرز فتحصل في توقيع الكشف الطبي على الأنصار الذين وردت أسمائهم في الكشوف النهائية ، فبمعنى غير اللاتقون منهم ، أما اللاتقون فيؤخذ منهم العدد المطلوب للجيش ، ويمياد الباقون الى بلادهم ليطلبوا عند الحاجة اليهم . وأما عملية التجنيد فتحصل في طلب العبيد الذي يحتاج اليه الجيش من بين اللاتقون بحسب نمر اقتراحهم بالتبليغ الى ديوان الحوية ، وتبدأ خدمتهم العسكرية من اليوم الذي يصادق فيه الديوان على تجنيدهم . وقد حدد المواد ١١ و ١٢ و ١٣ مكرر أن القانون القرعة العسكرية الصادر في سنة ١٩٠٢ قيمة البدل النقدي لأولهم دفعه في حالة من يرغب في

«الإعفاء من الخدمة العسكرية» ، فنصت المادة ١١ على أنه : « يحق لكل شخص أن يعفى من ملزومته بالخدمة العسكرية إذا دفع عشرين جنيهها مصرية فى أى وقت كان قبل اقتراعه » ، ونصت المادة ١٢ على أن : « كل شخص لم يحضر أمام مجلس الاقتراع فى الجلسة التى ينظر فيها فى كشوف الاقتراع المدرج فيها اسمه له الحق فى الحصول على الإعفاء فى أى وقت كان بعد درج اسمه فى كشوف الاقتراع وقبل طلبه للفرز الطبى بدفعه بدلا نقديا قدره أربعون جنيهها مصرية » ، وأخيرا نصت المادة ١٢ مكررا على أن : « كل شخص مدرج بكشوف الاقتراع له الحق فى الحصول على الإعفاء فى أى وقت بعد الكشف عليه طبيا وقبل تجنيده بدفعه بدلا نقديا مائة جنيهه مصرية » . ويبين من تطبيق هذه الأحكام على وقائع الدموى أن المدعى حين طلب للاقتراع فى سنة ١٩٤٥ بادر الى دفع البديل النقدي المقرر للإعفاء فى هذه الجلسة وقدره عشرون جنيهها ، وترتب على ذلك أنه حصل على شهادة رسمية من الجهة المختصة قانونا بإعفائه من الخدمة العسكرية ، وبذلك يكون قد تقرر حقه فى المعاملة على أساس الإعفاء مقابل البديل ، ويكون قد اكتسب مركزا قانونيا لا يجوز المساس به مستقبلا بالتطبيق لأحكام المواد ١١ و١٢ و١٢ مكررة (التى سبقت الإشارة إليها) بحيث إذا نشأت أية منازعة فى المستقبل حول هذا المركز القانونى فإنها لن تنور الا حول قيمة البديل النقدي المستحق للحصول على ميزة الإعفاء من الخدمة العسكرية وهى الميزة التى تقرر حقه فيها منذ أن استعمل الرخصة التى خولها له القانون ، فاختار طريق الإعفاء لقاء دفع البديل . ومن ثم يكون من الخطأ اهدار معاملة المدعى على السواقط ، إذ أنه قبل وضعه الجديد كاحد السواقط بدون أية معارضة ، وبادر الى دفع البديل النقدي المطلوب ، ولم يبق بعد ذلك لمجلس التجنيد من سلطان عليه الا فى مطالبته ، بتكيلة البديل الذى يرى أنه استحق عليه بحكم تخلفه عن الحضور فى معاملته السابقة التى تمت على المواليد . وما دام هذا المجلس قرر قبول عذره فى التظلم عن حضور جلسة الفرز فى سنة ١٩٤٤ ، فتكون قيمة البديل المستحق فى هذه الحالة أربعين جنيهها مصرية

بالتطبيق لأحكام المادة ١٢ من قانون القردة الصادر في سنة ١٩٠٢ .
مضى ثبت ذلك ، فإنه لا تقبل الحاجة بأن البذل النقدي لا ينتج اثره الا اذا دفع
كاملا أو أنه لا يجوز احياء هذا الإثر بإجراء لاحق ، وذلك لأن الحق
الذي اكتسبه المدعى في الاعفاء من الخدمة العسكرية (في ظل
سريان قانون سنة ١٩٠٢) يفسح أمامه الطريق لتكملة البذل الذي
قبل منه فعلا ، ماذا ما قام بتسديد باقي القيمة التي يتضاح أنها
تستحق عليه ترتيب على ذلك جتما اعفاؤه نهائيا من الخدمة العسكرية
وأصبح بينية من تطبيق أحكام قانون القردة الجديد رقم ١٤٠ لسنة
١٩٤٧ عليه اعبال الإنص المادة ٥٥ منه التي تقر أنه : « لا تسرى
أحكام هذا القانون على كل من سبق اعفاؤه نهائيا من الخدمة
العسكرية » .

(طعن ٥٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٣/٣١)

الفرع الثاني

القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتجنيد الإجباري

(قاعدة رقم ١٧٢)

المبدأ :

ان التجنيد اصل وتأجيله استثناء ، ولا يجوز التوسع فيه .
فالعميد المتحقق بالدراسات العليا لا يستفيد من حق تأجيل
الخدمة العسكرية الممنوح بمقتضى المادة ٢٢ من القانون رقم
١٤٠ لسنة ١٩٤٧ للطلبة الذين لم يحصلوا بعد على الشهادات
النهائية .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً بجلسته المنعقدة فى ٢٨ من أكتوبر سنة
١٩٥١ موضوع تأجيل تجنيد معيدين بالجامعة .

وبالرجوع الى أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص
بالخدمة العسكرية تبين انه نص فى المادة ٢٠ على تخفيض مدة الخدمة
العسكرية الى سنة واحدة بالنسبة الى طلبة معاهد معينة منها
الكليات فى الجامعات المصرية .

ثم نصت المادة ٢٢ على ان تؤجل الخدمة العسكرية وقت الطهر
للطلبة المشار اليهم فى المادة ٢٠ بناء على طلبهم سنة فائزى حتى
يعمملوا على الشهادات النهائية من الكليات أو المدارس العليا أو
العضومية المنصوص عليها فى المادة المذكورة ولكن لا يجوز تأجيله
التجنيد متى اتم الطالب سن السابعة والعشرون ولو كان لم يحصل
على الشهادات النهائية المشار اليها .

تلاستفادة من هذا الحكم يجب توافر شرطين :

١ - أن يكون المطلوب للتجنيد طالبا .

٢ - ألا يكون قد حصل على الشهادات النهائية بعد .

أما بالنسبة للشرط الأول فإن مناط النص أن يكون المطلوب للتجنيد منتظما للدراسة بمعنى أن تكون الصفة الغالبة فيه أنه طالب علم . أما إذا كان في الأصل موظفا وقيامه بالدراسة عرضيا فإنه لا يعتبر طالبا في حكم المادة ٢٣ من قانون الخدمة العسكرية .

وأما بالنسبة إلى الشرط الثاني فإن الشهادة النهائية في تطبيق هذا القانون أنها هي الليسانس أو البكالوريوس التي تمنحها كليات الجامعة لآليات اتمام الدراسة فيها بنجاح ولا يمكن أن يقصد المشرع غير هاتين الشهادتين أما درجات الدراسات العليا فلا يسمى إلى الحصول عليها إلا القليلون وقد يستغرق ذلك مدة طويلة لا تظمر المواظبة على حضور الدروس خلالها كما هو الحال بالنسبة إلى الماجستير والدكتوراه والقول بغير ذلك يؤدي إلى التوسع في تفسير النص توسعا لم يقصده المشرع خصوصا وأن التجنيد وهو الأصل وتأجيله استثناء والاستثناء لا يجوز التوسع فيه .

وبتطبيق هذه المبادئ على الحالة المعروضة تبين أن صاحبي الشأن ميدان بالجامعة وهذه هي الصفة الغالبة فيها أما استبرارها في الدراسة بقصد الحصول على درجة الماجستير فهو أمر عرضي لا يعتد به في الاستفادة من حكم استثنائي في القانون .

كما أنها قد حصلت على شهادة البكالوريوس وهي الشهادة النهائية المعتبرة في تطبيق القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ ومن ثم لا يسرى عليها حكم المادة ٢٣ من هذا القانون .

لذلك انتهى رأي القسم إلى أن المعينين المذكورين لا يستفيدان من تأجيل الخدمة العسكرية المنصوص عليه في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ .

(فتوى ٥٧٥ - في ١١/١١/١٩٥١)

(قاعدة رقم ١٧٤)

المبدأ :

ان القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ لا يسرى على طلبة المدارس المنصوص عليها في المادة ٢٨ من قانون سنة ١٩٠٢ اذا حصلوا على الشهادة المدرسية (الدبلومات) سواء كان ذلك قبل العمل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ او بعد العمل به .

كما ان القانون المذكور لا يسرى على كل من كان عند حلول اقتراحه في ظل احكام قانون القرعة العسكرية الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ قابلا به سبب الاعفاء وفق احكام هذا القانون وذلك سواء كان قد صدر قرار باعفائه قبل العمل بالاحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ او لم يصدر .

اما الاعفاء من الخدمة العسكرية المقرر للعربان بمقتضى المادة ٤٥ من القانون الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ فقد بطل بصور الدستور بمقتضى الامر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الراى مجتمعاً بعض المسائل المتعلقة بتنفيذ المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية بجلسته المتعنتين في ١٢ و ١٩ يونيو سنة ١٩٤٩ وانتهى رايه الى انه بمقارنة المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية التي تنص على انه :

« لا تسرى احكام هذا القانون على كل من سبق اعفاؤه نهائيا من الخدمة العسكرية لاي سبب كان اما من سبق اعفاؤهم بصفة مؤقتة فلا تسرى عليهم اكله الا اذا زالت اسباب اعفائهم طبقا لنصوص القانون الذي عولوا بقتضاه بالمادة ٢٨ من قانون القرعة العسكرية الصادر

فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ التى تنص على أنه يعنى مؤقتا من المزمومة
بالخدمة العسكرية كل تلميذ يكون فى احدى المدارس الاتى ذكرها :

« وهى مدرسة الحقوق — مدرسة الطب — مدرسة المهندسخانة —
مدرسة التوفيقية للمعلمين — مدرسة الناصرية للمعلمين — مدرسة
الزراعة — مدرسة الطب البيطرى — مدرسة الصنائع ببولاق — مدرسة
الصنائع بالمنصورة — والذين تخرجوا من احدى مدرستى المعلمين السابق
ذكرها ويثبوا بصفة معلمين تحت التجربة يفتبرون فى تطبيق هذه المادة
كانهم باقون فى هاتين المدرستين . وتعتبر المعاملة المنصوص عنها فى
هذه المادة نهائية عندما يتم التليذ دروسه وينال الشهادة المدرسية
(دبلومه) » .

يبين ان القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ لا يترى على طلبية
المدارس المنصوص عليها فى المادة ٣٨ من قانون سنة ١٩٠٢ اذا
حصلوا على الشهادات المدرسية (الدبلومات) سواء كان ذلك قبل
العمل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ او بعد العمل به لان المادة ٥٥
من هذا القانون ابقت حكم قانون القرعة العسكرية الضائر فى ٤ من
نوفمبر سنة ١٩٠٢ ساريا فى خصوص الاعفاء المؤقت المنصوص عليه
فى المادة ٣٨ منه اذا لم يزل سبب الاعفاء .

كما ان القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ لا يسرى على كل من كان
عند دخول المرافعة فى ظل احكام قانون القرعة العسكرية الصادر فى
٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ قائما به سبب الاعفاء وفق احكام هذا
القانون وذلك سواء كان قد صدر قرار باعفائه قبل العمل بأحكام
القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ او لم يصدر .

اما فيما يتعلق باعفاء العربان من الخدمة العسكرية فقد انتهى رأى
القسم فيه الى الاخذ بما انتهت اليه محكمة القضاء الادارى فى حكمها
الصادر فى ٢٥ مايو سنة ١٩٤٨ فى القضية رقم ١١٦ سنة اولى
قضائية من أن الاعفاء من الخدمة العسكرية المقرر للعربان يقتضى

"المادة ٥٠" من القانون الصادر فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ قد بطل
بصدر الدستور بمقتضى الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٢ .
(فتوى ١٨٣/٢/١ - ١٨٣/٢/١ - ١٩٤٩/٦/٢٣)

(قاعدة رقم ١٧٥)

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ بتأجيل الخدمة
المسكينة للطلبة وقت السلم — تناولها الطالب النظامى والطالب
المنتسب .

ملخص الفتوى :

تقضى المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص
بالتجديد الإجبارى بأن تؤجل الخدمة العسكرية وقت السلم للطلبة
المشار إليهم فى المادة ٢٠ بناء على طلبهم سنة فائقة حتى حصولهم
على الشهادات النهائية من إحدى الكليات أو المدارس العليا أو
المصنوعية المنصوص عليها فى المادة المذكورة . ومن بين الطلبة —
كما تشير المادة ٢٠ من القانون نفسه — طلبة الكليات فى الجامعات
المصرية ، وكذلك أية كلية فى مصر أو فى الخارج تعتبرها إحدى
الجامعات المصرية معادلة لكليتها . وبالرجوع الى المرسوم الصادر فى
١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ الخاص بإنشاء نظام الانتساب لبعض
كليات الجامعة يبين أنه يقسم الأشخاص الذين يتلقون دروسهم بالجامعات
الى ثلاث فئات : طالب نظامى ، طالب منتسب ، مستمع . ويتلق
الطالب النظامى مع الطالب المنتسب دون المستمع فى هذه الفرض
وهو الحصول على اجازة دراسية بعد اتمام الدراسة الجامعية ، وليس
من فارق بينهما الا فى عدم خضوع الطالب المنتسب للأحكام التى تتعارض
مع نظام الانتساب وذلك طبقا للفقرة التاسعة من المادة الأولى من
المرسوم الخاص بتنظيم الانتساب ولا شك أن تأجيل التجنيد وإن وردت

أحكامه في قانون التجنيد إلا أنه يعتبر من النظم الجامعية التي لا تتعارض مع الأحكام الخاصة بالانتساب . والحكمة في تأجيل تجنيد الطلبة النظاميين ، وهى استمرار دراسة الطالب متصلة لحين حصوله على أجازته الدراسية ، متوافرة أيضا بالنسبة للطلبة المنتسب ، إذ أن الغرض من التحاقه بهذا النظام هو الحصول على الدرجة العلمية المنتسب اليها . أما القول بأن نظام الانتساب لم يكن مقررا وقت وضع القانون الخاص بالخدمة العسكرية فليس من شأنه الحيلولة دون تطبيق هذا النص عليهم ما دام أنه قد ورد عليهما دون تحديد ، ذلك أن لفظ الطالب الوارد به مما يندرج تحته الطالب النظامي والمنتسب على السواء ، بدليل اطلاق لفظ الطالب عليهما في المرسوم الخاص بإنشاء ^{نظام} الانتساب .

(فتوى ٢٥٥ — لى ١٩٥٤/٧/١)

(قاسمة رقم ١٧٦)

المبدأ :

يستحق أحد الأخوين الأكبر أو الثاني للمجنّد الذى توفى بسبب الخدمة الإعفاء ولو توافر فى أحدهما سبب آخر للإعفاء فإن الإعفاء يكون من حق الآخر .

ملخص الفتوى :

بجلسته المنعقدة فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ قد بحث قسم الرأى مجتمعا موضوع إعفاء الأخ الثانى للمجنّد الذى توفى بسبب الخدمة إذا كان الأخ الأكبر قد أعفى بسبب آخر من أسباب الإعفاء .

وقد لاحظ القسم أن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون السابق الإشارة اليه تنص على إعفاء الأخ الثانى ، أو أكبر الأخوة :

للجند الذى توفى بسبب الخدمة فى الجيش أو الذى سرح لأعراض أصابته بسببها وكان من شأنها عجزه عن الكسب .

وحكمة هذا الاعفاء على ما يفهم من المذكرة الإيضاحية تمويض الأسرة عن فقدته من أبنائها أو عجز عن الكسب فى سبيل الوطن .

ولذلك جعل القانون الاعفاء لأحد الأخوين الأكبر أو الثانى مع التسوية بينهما فى الحكم ، وإذا كان المجند الذى توفى أو عجز عن الكسب لمرض أصابه أثناء الخدمة هو الأخ الأكبر كان الاعفاء للأخ الثانى بلا جدال ، أما إذا لم يكن هو الأخ الأكبر فإن أعمال النص على ضوء الحكمة منه يقضى بأنه إذا كان أحد الأخوين الأكبر أو الثانى قد أوفى مدة التجنيد أو جاوز السن المقرر له أو قام به سبب آخر من أسباب الاعفاء ، فإن الاعفاء المقرر بالفقرة الثالثة من المادة الثالثة يكون من حق الآخر .

وتطبيقاً لذلك انتهى رأى القسم إلى أن الاعفاء المقرر بالبنفس المشار إليه يكون فى الحالة المعروضة من حق الأخ التالى للمجند الذى توفى بسبب الخدمة فى الجيش ما دام الأخ الأكبر قد أغفى بسبب آخر .
(مقبول ٢٩٣ - فى ١٩٥٠/٨/٢١)

(قاعدة رقم ١٧٧)

المادة :
تجديد الوظيف فى ظل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ لا يمنع استيفائه من أحكام القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ مادام قد سرح على ظاهره .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان المدعى قد جند اعتبارا من ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ فى ظل أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ فانه سرح فى أول أبريل سنة ١٩٥٢ بمذا انتهاء مدة تجنيده فى ظل القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ ، ومن ثم يفيد من المزايا التى استحدثها هذا القانون ، لأن علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية عامة ومركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانونى عام يجوز تغييره فى أى وقت ، ومرد ذلك الى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة ، وبهذه المثابة يخضع تنظيمهم القانونى للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ويظهر من ذلك ان التنظيم الجديد يسرى على الموظف بآثره الحال فيفيد من عزاياه .

(طعن ٨٠ لسنة ٥ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٦٠)

قاعدة رقم (١٧٨)

المسألة :

المادة ما بين تسريح الموظف ورجوعه للخدمة — لا تعتبر مدة تجنيد —

أثر ذلك — عدم جواز ضمها لمدة عمله وحسابها فى المعاش أو المكافأة أو فى الترقيات والعلاوات .

ملخص الحكم :

لما كان القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ صريحا فى ان يحتفظ للموظف أو المستخدم أو العامل أثناء وجوده فى الخدمة العسكرية بما يستحقه من ترقيات وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله وتقدم مدة خدمته فيها لمدة عمله وتحسب فى المعاش أو المكافأة فان الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب الحق اذ قضى له باستحقاقه العلاوة فى أول مايو سنة ١٩٥٢ ، لأن الفترة التى ترقب على انقضاء استحقاقه تلك العلاوة قد

تخصيت في التجنيد ، أما المدة من ٢ من مايو سنة ١٩٥٢ لغاية ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٣ - وهي التي قضاهما بين تسريحه ورجوعه للخدمة - فلا تعتبر مدة تجنيد حتى يمكن حسابها في المعاش أو المكافأة أو صرف مرتبه عنها طبقا لمصريح نص المادة ٤ من القانون المشار اليه ، كما انها ليست مدة خدمة فعلية حتى يمكن حسابها فيها ذكر طبقا للقوانين واللوائح والأصل فيها الا يعتبر الا ببدء الخدمة الفعلية في حساب المعاش أو المكافأة وكذلك في المرتب باعتبار أن الأخير هو مقابل العتال ، ولا يقضى عن ذلك نص المادة ٣ ، لأنها انما تستحدث الجهات المختصة على ارجاع المجند الى عمله خلال تلك المواعيد ولكنها لم تحرر مراعاة تلك الآثار نتيجة لعدم رجوعه خلالها .

(طعن ٨٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/١٢)

تطبيق :

التطور التاريخي لنظام الخدمة العسكرية في مصر :

صدر أول قانون ينظم أحكام الخدمة الانزامية في ٤ نوفمبر ١٩٠٣ وكان يسمى آنئذ بقانون « القرعة العسكرية » نظراً لاعتماده أساساً على نظام القرعة في تجنيد الأفراد اللازمين للقوات المسلحة ، وقد ظل معمولاً به حتى صدور القانون ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الذي ألغى

نظام القرعة الذي اتصف بعدم المساواة بين أفراد الوطن ازاء الخدمة العسكرية ، وخلق نوعاً من الطبقيّة بنصه على إعفاء أبناء فئة خاصّة من أداء هذه الخدمة وإقراره بنظام أداء « البديل المالي » لمن يستطيع حينها تكبيل الخدمة العسكرية بمثل نوعاً من السخرة لأبناء الطبقات غير الغائرة بها حتى بالتجنيد كل معسر غير قادر على دفع البديلة التقديّة أو كل من ليس ابناً لأحد العمدة والمشايع أو اصحاب النفوذ والسلطان .

ولهذا كان قانون الخدمة العسكرية الصادر في ١٩٤٧/١٢/٨

أول قانون للخدمة العسكرية بالمعنى الصحيح وقد تم بمقتضاه إصلاح كثير من الأوضاع الخاطئة التي كانت سائدة في ظل القانون السابق عليه ، حيث ساوى بين جميع المواطنين المستحقين للتجنيد دون تفرقة . وقد ظل هذا القانون معمولاً به حتى ألغى بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥١ .

وبتقييم ثورة يوليو ١٩٥٢ وما استتبع ذلك من تغيرات جذرية طرأت على نظام الحكم ، وتحقيقاً لهدفها في تكوين جيش وطني قوي صدر قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في ١٢ أكتوبر ١٩٥٥ متناولاً بالتنظيم الخدمة الوطنية التي جانب الخدمة العسكرية بعد أن كانت القوانين السابقة لا تعنى إلا بتنظيم الخدمة العسكرية .

وقد ظل هذا القانون الآخر مطبقاً إلى أن صدر القانون الحالي رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية ، الذي دعت إليه الحاجة إلى تطوير المصطلحات المصطلجة ، والاعتناء بها طراً على القوانين السابق من تعديلات سواء بحذف بعض أحكامه أو بالإضافة إليها . على مدى ما يقرب من ربع قرن من الزمان أثبت فيه القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فعاليتيه مع الحاجة التي التعديل والتجديد أيضاً .

على ما أثبتته التقرير الذي أعدته لجنة الدفاع والأمن القومي والتعبئة القومية عن مشروع القانون حيث ورد بهذا التقرير ما يأتي :

إن التطبيق العملي أظهر وجود الكثير من الفجرات وأوجه القصور في هذا القانون . . . لعل أبرزها ما يتعلق بنظام الإعفاء وتأجيل التجنيد لأسباب عائلية ، والطوع وخدمة الاحتياط والاستعداد للخدمة وفقاً لترتيب على ذلك كله تسرب أعداد كبيرة من ذوي المؤهلات العليا والمتوسطة وأصحاب المهن والتخصصات التي كانت قواتنا المسلحة في ميسيس الحاجة إليها وقد أثرت ذلك في القدرة على استخدام الأسلحة المتطورة .

كما لاحظت اللجنة أن بعض التشكيلات العسكرية الوارد ذكرها في القانون الحالي قد ألغيت مثل الحرس الوطني وجيش التحرير ، كما أن الخدمة الوطنية أصبحت مفروضة على الإناث أسوة بالذكور وأصبح النص على ذلك في مشروع القانون المعروض أمرا ضروريا .

وتمشيا مع السياسة العامة للدولة في دعم سلطات المحيطات والأخذ ببدا اللامركزية في الخدمات والمرافق أصبح من الضروري تعديل القانون النص على اللامركزية في كل ما يتعلق بالأمور التجنيدية وذلك بإنشاء أفرع للتجنيد والتعبئة في المحافظات والمراكز وإقسام الشرطة تسهلا على الأفراد وتيسرا على ضبط المخالفات والمتخلفين مع تشديد العقوبة في بعض الحالات التي تتطلب ذلك سواء على الأجهزة المسؤولة من التجنيد والتعبئة أو المعاونة لها في التنفيذ أو على الأفراد الذين يتخلفون عنها أو يحاولون التهرب من أدائها في التوقيعات المحددة لهم » .

الأسس العامة لقانون الخدمة العسكرية والوطنية الجديد :

ويمكن إيجازها في الآتي :

١ — ضمان توفير احتياجات القوات المسلحة من القوات البشرية كما ونوما طبقا للحجم المنتظر للقوات المسلحة خلال السنوات المقبلة وبما يضمن كفاءة عالية لوقت الأفراد في القوات المسلحة العاملة وبالتالي احتياطيا كليا عند التعبئة .

٢ — الإبقاء على مدة التجنيد لذوى المؤهلات العليا كما هي سنة واحدة مع زيادتها بالتسوية لذوى المؤهلات المتوسطة ودون المتوسطة لمدة ستة أشهر لتصبح سنتين على أن ينحوا خلال السنة أشهر الأخيرة من خدمتهم التي زينت مكافأة شاملة تعادل أول مربوط اقترانهم في نفس المؤهل عند التمييز في الحكومة حتى لا يضاروا ماديا نتيجة زيادة

مدة الخدمة مع الإبقاء على مدة الخدمة الإلزامية للمجندين العاديين ثلاث سنوات كما هي ، كما تم تخفيض المدة الى سنة واحدة بالنسبة لحفظة القرآن الكريم تالفاً كاملاً ، وتم منح الحرفيين من ذوى التخصصات التي لا تحتاجها القوات المسلحة من بين المجندين العاديين تخفيضاً في مدة الخدمة الإلزامية لا يجاوز الستة أشهر .

٣ — خفض الحد الأقصى لسن التجنيد ليكون ثلاثين عاماً بدلاً من خمسة وثلاثين مع الإبقاء على الحدود الحالية لتأجيل التجنيد للمراحل الدراسية المخططة الا أنه قد حدث تعديل خاص بالجامعة الأزهرية فقط حيث تم تعديل الحد الأقصى لطلبهم للتجنيد ثلاثون عاماً وستة أشهر .

— كما اضفك المشروع الجديد تحديداً لمدد التأجيل التي لم تكن محددة من قبل وذلك مما يحقق الاقلال من القرارات الوزارية بتأجيل تجنيد طلبة المدارس التي تنشأ حديثاً بمعنى أن التأجيل أصبح غير مقصور على مدرسة أو معهد معين بالذات بل هو خاص بمدة الدراسة لكل مرحلة دراسية .

٤ — منح الطلبة في جميع مراحل الدراسة تيسيرات للعمل في الحكومة والقطاع العام أو أى مشروعات خاصة والسفر للخارج أثناء الاجازات الصيفية واعتبار شهادة التأجيل الحاصل عليها الطالب مسوغاً للتعيين المؤقت خلال تلك الفترة .

٥ — الإبقاء على جميع حالات الاعفاء النهائي ومعظم حالات الاعفاء المؤقت المعمول بها حالياً مع وضع ضوابط لضمان حصول من يستحق فعلاً هذا الاعفاء بما يضمن سد الثغرات الحالية .

٦ — تنظيم أداء الشباب من المستويات الثقافية الدنيا والمتوسطة عن حاجة القوات المسلحة سنوياً للخدمة الوطنية والتي ستنظم مجالات العمل فيها بقرار من مجلس الوزراء ومدة الخدمة فيها ثلاث سنوات .

٧ - فرض الخدمة العسكرية على الذكور في سن الثانية عشرة وفرض الخدمة الوطنية على الذكور والإناث في تلك السن أيضا .

٨ - منح القبولات المسلحة الأسبقية الأولى وحق الاختيار المطلق لأصلح العناصر المتقيرة سنويا من القوى البشرية طبييا وثقافيا ومهنيا ونفسيا حتى يمكنها استكمال وبناء قواتها الحديثة بأعداد تناسب طرديا مع تعداد السكان في أقصر وقت ليتسنى بذلك الوفاء بالتزاماتها العسكرية .

٩ - الزام جميع الشباب الذكور بالخدمة العسكرية اعتبارا من سن الثانية عشر كما يلتزم الذكور والإناث بالخدمة الوطنية في تلك السن أيضا بأي شكل من أشكالها فمن لا يقع عليه اختيار القوات المسلحة للخدمة في قواتها فانه يلزم بالخدمة في المنظمات الوطنية (الخدمة العامة) التي يحددها مجلس الوزراء تحقيقا للمساواة بين من نال شرف الخدمة العسكرية ومن لم يحظ بهذا الشرف .

١٠ - أعيد النظر في بعض حالات الاعفاء المؤقت الواردة بالقانون الحالي التي جاءت بها التقاليد الاجتماعية والعادات القديمة الموروثة وقد ابقى على جميع حالات الاعفاء النهائي وحالات الاعفاء المؤقت التي تتطلبها مقتضيات الحفظ على كيان الأسرة ورعاية الأب والأم في حالة عدم وجود عائل آخر .

أما بالنسبة لتأجيل التجنيد بسبب الدراسة فقد روعي زيادة الحد الأقصى المسموح به بالنسبة لتأجيل التجنيد لطلبة المعاهد المتوسطة مع انساح المجال لاية معاهد أو مدارس أو مراكز تدريب متشأ مستقبلا بدلا من التقييد بمدرسة أو معهد أو مركز تدريب معين وذلك يقضى على تكرار التعديل أو التحويل في نص القانون استنادا إلى شمول النص الجديد وأطلاقه بحيث يشمل أية معاهد مستقبلا .

١١ - التوسع في التطوع للإناث حتى يمكن الاستفادة من خدماتهم في مجالات كثيرة ومتنوعة تحتاجها القوات المسلحة هي أقدر على القيام

بها وفى ذات الوقت يؤدى ذلك الى توفير جهد المقاتل ليتفرغ لـاعمال
أخرى يصعب أن توكل الى سواه .

١٢ — تدعيم نظام اللامركزية فى اعمال التجنيد والتعبئة وترشيده
لأنه بالنص على انشاء أفرع تجنيد وتعبئة بالمحافظات ومراكز تجنيد
وتعبئة بأقسام ومراكز الشرطة يكون العمل التجنيدى قد وصل الى
أصغر الوحدات الادارية فى الدولة مما يسهل معه توعية المواطنين
ورفع مستواهم الفكرى من ناحية التجنيد والتعبئة وتوجيههم الى الخطوات
المطلوبة منهم لاداء الخدمة العسكرية والوطنية على أكمل وجه
ومساعدتهم فى استيفاء المستندات المطلوبة منهم فى حالة استحقاقهم
لتأجيل التجنيد أو الاعفاء من الخدمة العسكرية وذلك لقرب أجهزة
التجنيد من محل الإقامة لهؤلاء المواطنين وبذلك يمكن تحقيق السرعة
المبتغاة فى تلبية مطالب الأفراد وبسرعة البت فى شكاوهم . هذا علاوة
على أنه فى حالة طلب استدعاء أفراد الاحتياط فسيكون لمراكز التجنيد
والتعبئة النصيب الأوفر فى استكمال الأعداد المطلوبة وسيقع عليها
مسئولية سد احتياجات القوات المسلحة فى التوقيتات المحددة .

(راجع فى ذلك الاستاذ عادل صديق — الوجيز فى شرح قانون
التجنيد — ١٩٨٤ — ص ١١ وما بعدها)

الفصل الثاني

حساب مدة التجنيد

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

مدة الخدمة العسكرية تعد كأنها قضيت بالخدمة المدنية طبقا لمصرح نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ — اقدية المائل تصب اعتبارا من مدة التجنيد التي تضم اليه — اندماج تاريخ التعمين الفعلي في تاريخ تعيينه الفرضي التالى من هذا الضم بحيث تبدأ من هذا التاريخ الآثار المترتبة على تقلد الوظيفة عدا ما كان منها مرتبطا ببباشرة العمل فعلا — اثر ذلك — المدة الافتراضية التي قرر المشرع اضافتها لحملة بعض المؤهلات طبقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تحسب من التاريخ الذى ترد اليه اقدية المائل .

ملخص الفئوى :

ان المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدلة بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد انتهاء مدة الخدمة الالزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجديدهم أو بعد انقضائها فى وزارات الحكومة ومجالها وبوحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات المتخصصة الخيمة لها كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتصب

هذه المدة في الأقدمية بالنسبة الى العاملين بالجهاز الإداري، للدولة والهيئات العامة كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام .. » .

وتنص المادة ٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية على أن « يكون تعيين حملة المؤهلات فوق المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات بعد الشهادة الإعدادية أو سنتين بعد الشهادة المتوسطة في الفئة (١٨٠ — ٣٦٠) بمرتب قدره ٣٠٤٠ جنيها سنويا ، وأقدمية اعتبارية في هذه الفئة قدرها سنتان » .

كما نصت المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المتنيين بالدولة والقطاع العام على أن « يحدد المستوى المالي والأقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتي :

(ز) الفئة (١٨٠ — ٣٦٠) لحلة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة للحصول على الشهادات المتوسطة .

وتضاف مدة أقدمية افتراضية لحلة هذه المؤهلات بعبء سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة .

كما يضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة » .

ومن حيث ان مدة الخدمة العسكرية وفقا لصريح نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه تعتبر كأنها قضيت في الخدمة المدنية فإن أقدمية العامل تحسب اعتبارا من مدة التجنيد التي تضم اليه ومن ثم يندمج تاريخ تعيينه الفعلي في تاريخ تعيينه الفرضي

النشأ عن هذا الضم بحيث لا يكون هناك سوى تاريخ واحد للتعين وهو الذى ارجعت اليه اقدميته لتبدأ منه الأثر المترتبة على تقطد الوظيفة العامة. مددا ما كان منها مرتبطا بمباشرة العمل فعلا وعليه فاذا ما قرر المشرع اضافة مدة افتراضية من تاريخ التعين على الفئة الواردة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تعين حسابها من التاريخ الذى ردت اليه اقدمية العامل بعد ضم مدة تجنيده .

ومن حيث انه بناء على ذلك فانه لما كان السيد / قد جند فى ١٩٧٣/٢/٢٣ وعين بمؤهل فوق المتوسط فى ١٩٧٥/٤/١ فانه يتعين حساب اقدميته فى التعين من ١٩٧٣/٢/٢٣ تاريخ تجنيده ثم اضافة الاقدمية الاعتبارية المقررة لمؤله وتجزأ سنتان لتصبح اقدميته من ١٩٧١/٢/٢٣ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتاوها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ومن ثم يتعين حساب مدة التجنيد للعامل فى الحالة المعروضة أولا ثم اضافة الاقدمية الاعتبارية اليها .

(ملف ٤٩٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/٤/٤)

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

يقضى تطبيق المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ ان تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة كائنا قضيت بالخدمة الفعلية وذلك بالنسبة للعاملين بالجهات الادارية للدولة — يترتب على حساب تلك المدة فى اقدمية العامل على النحو المتقدم ان يندمج تاريخ تعيينه الفعلى فى تاريخ تعيينه الفرضى بحيث لا يكون هناك سوى

**تاريخ واحد للتميين - هذا التاريخ يتخذ اسساً لخصاص موعد حلول
العلاوة الدورية الاولى وتدرج المرتب بعد ذلك .**

ملخص الفتوى :

ان استحقاق العابل علاوته الدورية هو في الاصل مركز ذاتي
يُنشأ في حقه بحلول موعد العلاوة وبالشروط والاضاع المقررة
فما كنا لهذا الاستحقاق بعد ان يقضى العابل فترة زمنية معينة ، ويحسب
موعد استحقاق العلاوة اما من تاريخ التعمين او من تاريخ منح العلاوة
السابقة بحسب الاحوال طالما لم يصدر قرار بتأجيلها او الحرمان
منها .

ومن حيث ان المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ المعدلة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ والقانون رقم ٦٠
لسنة ١٩٧٠ المعمول به اعتباراً من ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٧ تنص
على انه « مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٢٢ ، ٣٧ يمنح العابل علاوة
دورية طبقاً للنظام المقرر بالجدول المرافق لهذا القانون بحيث لا يجاوز
المرتب نهاية مربوط الدرجة ، ويصدر بمنح العلاوة قرار من الوزير المختص
او من يمارس سلطاته . ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في اول مايو
التالي لانتهاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح
العلاوة السابقة ويعتبر التحاقاً بالخدمة في تطبيق هذا الحكم اعادة
تعيين العاملين في احدى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات
انتهاء الخدمة الا اذا كانت مرتباتهم قد وصلت بداية لمزبوط الدرجة المعاد
تعيينهم فيها او جاوزتها وتستحق علاواتهم الدورية بعد سنة من تاريخ
منح العلاوة السابقة . . . » . وكما تضمن المباداة ١٨ من قانون نظام
العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ علم ان « بمنح العابل علاوة
دورية طبقاً للنظام المقرر بالجدول المرافق بحيث لا يجاوز الاجر نهاية مربوط
المستوى وذلك في المواعيد الآتية :

١ — في أول يناير التالي لانقضاء سنة من :

(١) تاريخ منح العلاوة السابقة ويطبق هذا الحكم على من يعاد تعيينهم من العاملين دون فاصل زمني فيها عدا العاملين الذين يعاد تعيينهم وكان أجرهم في وظيفتهم السابقة يقل عن بداية مربوط الفئة التي أميد تعيينهم بانكسر من علاوة من علاوات الفئة ففي هذه الحالة يسرى عليهم حكم الفقرة (٢) .

(ب) تاريخ صدور قرار الترقية .

٢ — في أول يناير التالي لانقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة لأول مرة .

وبين من استقراء النسخين السابقين أن المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تقضى باستحقاق العلاوة الأولى في أول مايو التالي لانقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة. ولقد أوردت تلك المادة استثناء واحدا من هذه القاعدة فقتضت بأن العلاوة الأولى تستحق في أول مايو التالي لانقضاء سنة واحدة. لأن يعاد تعيينه في أدنى الدرجات وكان مرتبه قد وصل لبداية مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها ولقد ألزمت المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بذات القاعدة الخمسة بضرورة انقضاء سنتين حتى تستحق العلاوة الدورية الأولى. لمن يلتحق بالخدمة ابتداء أو يعاد تعيينه . غير أنها عطلت موعد استحقاق العلاوة الدورية لمجملته في أول يناير بدلا من أول مايو .

ومن حيث أن الثابت في خصوص الموضوع المعروف أن السيد/ ألتحق بالخدمة في ١٩٦٩/١١/٩ — أي في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — ثم أُرجفت امتنيته في الدرجة التاسعة المعين عليها الى تاريخ تجنيده في ١٩٦٧/٧/٢ وذلك أعمالا لنص المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ .

المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ والتي تقضى بأن تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية المعينة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الإلزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضاءها في وزارات الحكومة ومصلحتها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات المعنية والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كأنها قضيت بالخدمة المدنية ، وتحسب هذه المدة في التقديرات بالنسبة إلى العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة كما تحسب بالنسبة إلى العاملين بالقطاع العام . . . »

ومن حيث أنه متى كان مقتضى تطبيق نص المادة السابقة أن تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية كأنها قضيت بالخدمة المدنية وذلك بالنسبة للعاملين بالجهاز الإداري للدولة . فمن ثم يتعين القول بأنه يترتب على حساب تلك المدة في التقدير العامل على النحو المتقدم أن يندمج تاريخ تعيينه الفعلي في تاريخ تعيينه الفرضي بحيث لا يكون هناك سوى تاريخ واحد للتعيين يتخذ أساساً لحساب موعد حلول العلاوة الدورية الأولى ويقدرج المرتب بعد ذلك .

وترتباً على ذلك فإنه متى كان الثابت أن اتمتية السيد/ في الدرجة المنصوص عليها إلى تاريخ تجنيده في ١/٧/١٩٦٧ لذلك فإن علاوة الدورية الأولى تستحق في أول مايو التالي لانقضاء سنتين من هذا التاريخ وذلك طبقاً لما تنطوي به المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - أي أن هذه العلاوة تستحق في ١/٥/١٩٧٠ - ثم تستحق علاوته الثانية بعد انقضاء سنة على تاريخ منحه هذه العلاوة - أي في ١/٥/١٩٧١ - ونها يتعلق بعلاوة الدورية الثالثة لغائها تستحق في ١/١/١٩٧٢ بالتطبيق لنص المادتين ١٩ ، ٨٥ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى استحقاق السيد / العلاوة الدورية الأولى في ١/٥/١٩٧٠ والعلاوة الثانية في ١/٥/١٩٧١ .

قاعدة رقم (١٨١)

المادة ١٨ :

نص المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على حساب مدة التجنيد ضمن المدة المشترطة للترقية وفقا لأحكامه على ما ورد بالجداول الملحق به - انصرافها الى المدة التي تقضى فعلا في أداء الخدمة وتمديداته - من يستثنى من الالتزام بها (مادة ٦) أو الإعفاء منها (مادة ٧) لا يعتبرون مؤدين لهذه الخدمة - اتجاه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى حساب مدة الخدمة العسكرية التي تكون قد قضيت فعلا في الجهات المقررة بالمادة الثانية من ائوفا عملا .

ملخص الحكم :

من حيث ان ما نصت عليه المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام من حساب مدة التجنيد ضمن المدة المشترطة للترقية وفقا لأحكامه على ما ورد بالجداول الملحق به انما يتصرف الى المدة التي تقضى فعلا في أداء الخدمة العسكرية والوطنية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وتمديداته بفرضها على من يتبون المئدد المحددة به (المادة الأولى) والتي تؤدي في احدى الجهات المبينة بالمادة ٢ وللبلد المعينة في المئدتين ٤ وه مخفضة بالنسبة الى ذوي المؤهلات بالقدر الوارد في المادة ٣ اما من يستثنى من الالتزام بها (مادة ٦) أو يعفى منه (مادة ٧) فهو لم يؤد هذه الخدمة فعلا لأن مقتضى هذا الاستثناء هو عدم طلبه لها اصلا أو ابتداء ومقتضى الاعفاء هو عدم ادائه لها انتهاء وعلى هذا فان من نص على استثناءهم منها بمقتضى المادة ٦ ومنهم المعينون

برتبة ضابط للخدمة بالقوات المسلحة أو الشرطة (مقرة ١) وطلبة الكليات والمعاهد المدة لتخرجهم بشرط استقرارهم في الدراسة الى حين التخرج فانه لم تهدها حسب لهم المدد التي قضوها بالكليات او المعاهد من مدة الخدمة العسكرية بقسبها لا يعتبرون مؤدين لهذه الخدمة اذ المدد التي قضوها في هذه الكليات او المعاهد سواء اتوا الدراسة بها او لم يتوها لا تعتبر قد قضت فعلا في الخدمة العسكرية او الوطنية المفروضة طبقا لاحكام القوانين رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وان اجازت عنها اذ كل ما يقتضيه بالنص هو استثناءهم منها كليا او اتوا الدراسة او جزئيا بمقدار ما يقابل ما امضوه منها فيها ان لم يتوها وليس من ادى هذه الخدمة كمن استثنى منها في خصوص حساب المدة التي قضيت فيها مدة تجنيد في حكم المادة ١٨ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ لان حسابها لمن استثنى منها الفراض تقلله لها وهو خلاف الواقع والقرار قانونا كافر للاستثناء الذي يفرجه اجفداء عن عداوة المتمردين والذاتين والمخاطبين تبعاً بما يترتب على اذاتنا من احكام وبخاصة في الشؤون الوطنية عند التحاقهم من بمدها او خلالها باحدى الوظائف ونقلاً لما قرره لهم من مزايا وما ارادت المادة ١٨ تأكيد ومن اجل ذلك فليس في هذا الاستثناء ما يستتبع اعتبار مدد الدراسة في الكليات والمعاهد المذكورة مدد تجنيد حكماً بهذا مما يجاوز حكم القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المقرر له ولا يتجه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى شيء من ذلك اذ هو لم يرد الزيادة عليه وانما قصد الى حساب مدة الخدمة العسكرية التي تكون قد قضيت فعلاً في الجهات المقررة بالمادة الثانية لمن اموها فعلاً ولذلك فان مدة الدراسة التي قضاهما الطاعن لا تعتبر مدة تجنيد فعلاً او حكماً وكل ما يترتب عليها هو انقاص مدة التجنيد بقدرها التابعة لاصل الاستثناء المقرر عدم التزام هؤلاء بحكم القانون بفرض الخدمة على من في مثل مسنهم .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد اصاب الحقي.

حين انتهى الى رفض طلب الطاعن في دعواه حساب المدة المفقلة اليه كمدة تجنيد في القوات المسلحة حتى تدخل ضمن المسد الكلية المشترطة للترقية طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بما يترتب على ذلك من اثار منها عدم استحقاقه الترقية اعتمادا على ذلك الى الدرجة الرابعة وفقا لاحكام ذلك القانون .

ومن حيث انه لذلك يكون الطعن على غير اساس موضوعا وتعين لذلك رفضه مع الزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن ٧٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

ان مدة الخدمة العسكرية التي قام مانع من حسابها وفقا للمادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية لا يجوز ادخالها في حساب مدد الخبرة وفقا لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام .

ملخص الفتوى :

ما مدى جواز الاعتماد بمدد الخدمة العسكرية التي لم يسبق حسابها وفقا لقانون الخدمة العسكرية والوطنية ضمن مدة الخبرة العملية وفقا لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام .

عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لتسبى الفتوى والتشريع فاستقرضت نص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة

(م ٣٤ — ج ١٠)

١٩٨٠ بإصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية معدلا بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ بأن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الإلزامية للجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام . كانتا قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة إلى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة .

وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقررتا على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدت خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في الجهة ذاتها .. » .

واستظهرت الجمعية أن المشرع رعاية منه للمجنّد حتى لا يضار يتجنّده اعتبر خدمته العسكرية في مقام الخدمة المدنية وفي حكمها وبهذا الوصف أصبح الأفضل ضمها فتحسب بالنسبة إلى العاملين بالجهاز الإداري للدولة في الأقدمية وبالنسبة إلى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعيين أو الترقية مدة خبرة ولكن المشرع أورد قيدا على ذلك هو ألا يؤدي هذا الحساب إلى أن يسبق المجنّد زميله في التخرج المعين معه في ذات الجهة . فالمشرع رسم وحدد شروط الاستفادة من مدة الخدمة العسكرية بحسابها كمدة خدمة أو خبرة فلا تحسب إلا بثوائرها ويتمنع حسابها عند تحقيق القيد المانع من ذلك . فتمتى ضمنت عند توافر شروطها كلها أو جزء منها أو عند عدم الاعتماد بها كلها أو بعضها لتخليف شروط ضمها أو لتحقيق القيد المانع من ضمها كلها أو بعضها ، يكون قد ترقى عليها . أو انحصر عنها الإثر الذي أجاز المشرع ترتيبه عليها . ولا يجوز بغير نص صريح في القانون . كخص

المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الاعتماد بها كمدة خدمة أو خبرة ، خاصة وأن نص المادة ٤٤ المشار اليه نص خاص ورد استثناء من قواعد حساب مدة الخدمة أو الخبرة السابقة سواء من حيث طبيعة العمل وتبادل الدرجة وغير ذلك من القواعد التي تحكم حساب مدة الخدمة أو الخبرة السابقة ، فلا يجوز التوسع في تفسيره أو مدة حكمه أو الجمع بينه بأي وحدة وبين قواعد حساب مدة الخدمة أو الخبرة السابقة ، فهذه القواعد لها نطاق تطبيقها الخاص بها ولا يجوز الخلط بينها وبين القواعد الاستثنائية الخاصة بحساب مدة الخدمة العسكرية . وإذا خول المشرع في المادة ٢٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ مجلس إدارة الشركة سلطة وضع قواعد حساب مدة الخبرة المكتسبة بالنسبة إلى العامل الذي تزيد مدة خدمته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة كما وضع قواعد التعيين بما يجاوز بداية الأجر المقرر للوظيفة في الحالة التي يتوافر فيها للعامل مدة خبرة ترفع مستوى الأداء ، فإن هذه السلطة تجد مجالها في الاعتماد بمدد الخبرة التي اكتسبها العامل نتيجة ممارسته للأنشطة لنشاط وظيفي أو مهني سابق على تعيينه أو إعادة تعيينه ، ولا يمكن أن يجاوز حدها وتتعدى تنظيم المشرع فتمتد إلى حساب مدة خدمة عسكرية قام باتباع من حسابها وفقاً لنص المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية وتحدد بذلك التنظيم والضوابط القانونية التي حددها المشرع لحساب مدة الخدمة العسكرية . لهذا فإن مدد الخبرة التي يمكن حسابها طبقاً للمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لا يجوز أن تشمل مدد الخدمة العسكرية التي لم تتوافر شروط ضمتها كلها أو بعضها أو قام مانع من ذلك طبقاً للمادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية لأن ذلك يهتكر عن الخدمة العسكرية وضمتها العسكرية الذي أعتد به المشرع من حيث عدم إضرار بالحد بأداء خدمة العسكرية أيما كان العمل الذي أداه خلالها . إذ لا يعود ذلك إلى تحديد طبيعة العمل في الأعمال الد. قام بها المحض خلال مدة خدمته العسكرية ولو أراد

المشرع لوصف الأعمال التي قام بها المجند فعلا وقرر حسابها عند انتقاله طبيعتها مع طبيعة عمل الوظيفة المدنية وهو ما أعرض عنه إذ اعتد بالاعتبار العسكري وحده أيا كانت طبيعة العمل الذي قام به المجند خلال التجنيد وإيا كانت طبيعة عمل الوظيفة التي أسندت إليه بالخدمة المدنية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى أن مدة الخدمة العسكرية التي قام مانع من حسابها وفقا للبادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية لا يجوز ادخالها في حساب مدد الخبرة وفقا لنص المادة ٢٣ من قانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . وفي الحالة المعروضة عدم احقية المذكورين في حساب مدة خدمتهم العسكرية كمدة خبرة عند تيلم مانع من حسابها طبقا لنص المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية .

(ملك ١٩٧٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١٠/٣)

قاعدة رقم (١٨٣)

المادة :

التعديل الذي ادخله القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ على نص المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ سري بآثر رجعي اذ عمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ في اول ديسمبر ١٩٦٨ — يترتب على ذلك انه يتعين سحب قرارات ضم مدد التجنيد والاستبقاء والتي صدرت على خلاف حكم المادة المنشأر اليها بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ وذلك بأن يراعى الا تزيد اقدمية المجند او المستبقى المعين في احدى وزارات الحكومة او مصالحها عن اقدمية زميله المعين في ذات الجهة — عدم تقيد قرار السحب بيمعاد اساس ذلك ان قرار ضم المدة يعتبر من قبيل التسويات .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية كانت تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ على أن « تحسب مدة الخدمة العسكرية أو الوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدد الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية للجندين الذين يتم تعيينهم فى وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام اثناء التجنيد أو بعد انقضاء مدة تجنيدهم كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة فى اقدميتهم على الا تزيد عن اقدمية زملائهم فى التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس » ولقد عمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه اعتبارا من اول ديسمبر سنة ١٩٦٨ ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية ونصت المادة الاولى منه على أن « يستبدل بنص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ النص الآتى : « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية للجندين الذين يتم تعيينهم اثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها فى وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة فى الاقدمية بالنسبة الى العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام ، وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الحربية ، وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد اقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على اقدمية أو مدد خبرة زملائهم فى التخرج الذين عينوا فى الجهة ذاتها » كما نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن يعمل به اعتبارا من اول ديسمبر سنة ١٩٦٨ .

وحيث أنه يبين من هذين النصين أن المشرع رأى ألا يكون أداء الخدمة العسكرية والوطنية سبباً في الأضرار بالمجندين أو المستفيين ،
فمضى في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ باحتفاظ جميع المجندين الذين أدوا الخدمة العسكرية أو يؤدونها أو المستفيين بعد انتهاء خدمتهم بأقدمية في التعيين تساوي أقدمية زملائهم في التخرج ، ثم عدلت المادة ٦٣ المشار إليها على النحو الصادر به القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ وجاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن الأمر اقتضى تحديد محلول عبارة زملائهم في التخرج بأنهم الذين عينوا في الجهة ذاتها التي عين فيها المجند ، ولقد سرى هذا التعديل بأثر رجعي يرد إلى أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ .

وحيث أنه متى كان الثابت مما تقدم أن التعديل الذي أدخله القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ على نص المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية سرى بأثر رجعي إذ عمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ في أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ ، ومن ثم فإنه يتعين سحب قرارات ضم منذ التجنيد والاستبقاء التي صدرت على خلاف حكم المادة المشار إليها بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ وذلك بأن يراعى ألا تزيد أقدمية المجند أو المستفي المعين في إحدى وزارات الحكومة أو مصالحها عن أقدمية زميله في التخرج المعين في ذات الجهة دون أن يتتبع قرار السحب ببيعاده ما ، لأن قرار ضم المدة يعتبر من قبيل التيسويات .

لذلك انتهت رأى الجمعية العمومية إلى أنه يتعين على مصلحة الضرائب أن تسحب القرارات التي أصدرتها بإرجاع أقدمية العاملين المعيّنين بها أثناء مدة تجنيدهم أو استبقائهم بالقوات المسلحة إلى تاريخ تعيين زملائهم في نفس دفعة تخرجهم في جهات أخرى وذلك لمخالفة هذه القرارات حكم المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ .

الفصل الثالث

الخدمة المجند في الوظيفة الخنية

الفرع الأول

المشرع استهدف رفع الضرر الذى قد يلحق
بمن يعين بعد أداء الخدمة العسكرية فى مجال
يجمع بينه وبين زملائه من دفعة تفرجه

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

شرط الإنعاده من المزايا المقررة للمجند فى القانون رقم ٥٠٥
لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية — نص المادة ٧٩
من هذا القانون على أن يعمل به من أول يناير سنة ١٩٥٦ يترتب على
ذلك أن المزايا المقررة للمجند بالمادتين ٥٩ ، ٦٣ من هذا القانون. قبل
تعديلها بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٨ لا يفيد منها الا من ينطبق عليه
وصف المجند فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشرع
اليه وليس قبل ذلك — عدم جواز الاستناد الى أحكام هذا القانون
طالما ان مدة التجنيد قد انتهت قبل بدء العمل به لا وجه للقول بان النص
الوارد بالمادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشرع اليه
نص كاشف لم يستحدث جديدا .

ولغرض الحكم :

ان القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية

والوطنية قد صدر في ١٢/١٠/١٩٥٥ ونشر في الوقائع المصرية في ١٣/١٠/١٩٥٥ ونصت المادة ٧٩ منه على أن يعمل به من أول يناير سنة ١٩٥٦ ، وإذا كان المسمى حسبها هو ثابت من الأوراق قد أدى الخدمة العسكرية اعتبارا من ١/٧/١٩٥٤ ونقل الى الاحتياط بتاريخ ١/٧/١٩٥٥ فإنه لا يفيد من أحكام القانون المذكور ، ذلك أن المادة ٥٩ وقد نصت على أنه « يجوز للمجنّد أن يتقدم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة ويكون وجوده في التجنيد بعد التعيين في الوظيفة في حكم الاعارة ، ويكون للمجنّد ولن أتم خدمته الإلزامية الأولية في التعيين على زملائه المرشحين معه في نفس مرتبة النجاح » . . فان لفظ المجنّد الوارد بالنص المذكور إنما ينصرف الى من انطبق عليه هذا الوصف في ظل العمل بأحكام القانون المشار اليه وليس قبل ذلك ، كذلك في المادة ٦٣ من القانون السالف الذكر - قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ وقد نصت على أن « يحتفظ للمجنّدين المنصوص عليهم في المادة ٤ الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بأقدمية في التعيين تساوي أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات أو المدارس أو المعاهد ذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة عقب انتهاء مدة الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف » فان لفظ المجنّدين الواردة بالمادة المذكورة لا ينصرف كذلك الا الى من جنّد في ظل سريان أحكام القانون السالف الذكر ، وبذلك لا يحق للمدعى الاستناد الى أحكام ذلك القانون طالما أنه قد انتهت مدة تجنيده قبل العمل بأحكامه أما القول بأن النص الوارد بالمادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ينطبق على حالة المدعى كنص كاشف لم يستحدث جديدا وإنما يجد أصوله في قوانين الخدمة العسكرية السابقة فهو حجاج في غير محله ذلك أن كل ما ورد في القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ الذي كان معمولا به قبل القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ هو ما قضت به المادة ٤ منه من أن يحتفظ للموظف أو المستخدم

أو العائل أثناء وجوده في الخدمة العسكرية بما يستحقه من ترقية
وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله وتضم مدة خدمته فيها مدة عمله وتحسب
في المعاش أو المكافأة ، ومجال تطبيق هذا النص إنما يكون في حالة
استدعاء الموظف للخدمة العسكرية بعد تعيينه والثابت أن المدعى لم يعين
ببنك التسليف الزراعي والتعاوني إلا بعد انتهاء خدمته العسكرية .
وقبل العمل بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ومن ثم لا يسوغ
القول باقائه من أحكام هذا القانون وذلك على النحو السالف
بيانه .

(لمن ٩٢٢ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٥)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

مفاد نص المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ أن المشرع
استهدف رفع الضرر الذي قد يلحق بمن يعين بعد أداء الخدمة العسكرية
مقارنا بزميله الحاصل على ذات مؤهله في ذات سنة التخرج والنور وذلك
بمسلاواته من حيث الأقدمية أو مدة الخبرة بمن عين من زملائه في تاريخ
تجنيدهم — اتفاق ذلك مع مراعاة النص الذي يوجب حساب مدة الخدمة
العسكرية المشار اليها كاملة في أقدمية المجند .

ملخص النقوى :

ان المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن
الخدمة العسكرية والوطنية والمعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١
تنص على ان « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة
بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الإلزامية للمجندين الذين يتم

تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها في وزارات الحكومة ومصالحها و
وحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات
الاقتصادية التابعة لها كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في
الخدمة بالنسبة للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة كما
تحسب كمدة خبرة بالنسبة إلى العاملين بالقطاع العام .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على
النحو المتقدم أن تزيد اقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على اقدمية أو مدد
خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في الجهة ذاتها » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن المشرع استهدف رفع الضرر الذي قد
يلحق بمن يعين بعد أداء الخدمة العسكرية مقارنا بزميله الحاصل على ذات
مؤهله في ذات سنة التخرج والدور وذلك بمساواته من حيث الأقدمية أو
مدة الخبرة بزملائه الذين عينوا دون أداء الخدمة العسكرية ، وهذا
ما يستتبع مقارنته عند رد اقدميته طبقا لما تقدم بمن عين من زملائه في
تاريخ تجنيده ، وهو أيضا ما يتفق مع صراحة النص الذي يوجب حساب
مدد الخدمة العسكرية المشمل إليها كاملة في اقدمية المجند وما تقتضيه
حكمة التهذيب من ألا يكون من نال شرف الخدمة العسكرية قبل تعيينه
أسيرا حالاً من زميله الذي لم يجند .

ومن حيث أنه لا محل للقول بأن تحديد محل الزميل على النحو
المتقدم من شأنه الاضرار بالزملاء الذين عينوا في تاريخ لاحق طالما أن
الأصل أن تضم مدة التجنيد كاملة ، والاستثناء إلا تزيد اقدميته نتيجة
لذلك على اقدمية أو خبرة زملائه ، ومن ثم فانه يتعين تفسير هذا الاستثناء
في أضيق الحدود وبما لا يسمح بإهدار النص . وبهذه المثابة فان مقتضى
الحال يستلزم الاعتداد بالزميل الذي عين في سنة التجنيد دون
سواه .

وبين حيث أنه بتطبيق ما تقدم على وقائع الحالة المعروضة فإنه لم يكن
كان للسيد/ زملاء عينوا في عام ١٩٦٤ وهو تاريخ تجنيده
— إذ جند في ١١/١٠/١٩٦٤ — لذلك يتعين حساب مدة خدمته العسكرية
كاملة في مدة خدمته على أن يكون تاليسا في الأندية لآخر زميل له عين سنة
١٩٦٤ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى حساب مدة خدمة السيد/
. العسكرية في أقدميته على أن يكون ترتيبه فيها تالية
لآخر زميل له عين سنة ١٩٦٤ .

(ملف ٣٦٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥)

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

بين من تتبع المراحل التي مرت بها المادة ٦٣ من القانون رقم
٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية أنها أوردته
(قبل تعديلها بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٣٨ لسنة ١٩٧١)
حكما يقضى بالاحتفاظ للمجنين الذين لم يسبق توظيفهم بأقدمية تساوى
أقدمية زملائهم في التفرج — لم تفصح المادة المشار إليها عن طبيعة
مدة الخدمة العسكرية والوطنية التي تحسب على هذا النحو في أقدمية
الجند — بعد تعديل هذه المادة بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٦٨ ،
٣٨ لسنة ١٩٧١ تعرض المشرع لبيان طبيعة وتكيف الخدمة العسكرية
والوطنية فوصفها بأنها وكانت قضيت بالخدمة المدنية — بهذا الوصف
الأخير أصبح الأصل هو ضمها باعتبارها في حكم الخدمة المدنية مع قيد
وحيد على ذلك هو ألا يسبق العامل الذي ضمت له مدة خدمته العسكرية

والوطنية زميلة في التخرج المعين معه في ذات الجهة — مقتضى ذلك ان أعمال هذا القيد لا يقوم سببه الا حيث يوجد التمهيل ومن ثم فان مدة الخدمة العسكرية والوطنية تحسب كاملة للمجنّد اذا لم يوجد له زملاء في التخرج معينون في ذات الجهة التي عين بها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ كانت تنص على أن « يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم في المادة ٤ الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بأقضية في التعيين تساوى أقضية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقديمهم للتوظيف على وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة عقب اتمامهم مدة الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكون مستوفين للشروط العامة للتوظيف » ثم عدلت هذه المادة بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٢٨ لسنة ١٩٧١ وعمل بهذا التعديل الأول اعتباراً من ١٩٦٨/١٢/١ ، وأصبح نصها يجرى. بالآتي : « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الإلزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها في وزارة الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الأتمدية بالنسبة الى العاملين بالجهات الادارية للدولة والهيئات العامة كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام ، وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الحربية ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب تلك المدة على النحو المقدم أن تزيد أقضية المجندين أو مدد خبرتهم على أتمدية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في الجهة ذاتها » . ويبين من تتبع المراحل

التي مرت بها المادة السابقة أنها أوردت قبل تعديلها بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٣٨ لسنة ١٩٧١ حكما عاما يقضى بالاحتفاظ للمجندين الذين لم يسبق توظيفهم بأقدمية تساوى أقدمية زملائهم في التخرج وذلك رفعه للضرر الذي قد يلحق المجند الذي حرمه التجنيد من التقدم في مسابقات التعيين مع زملائه في التخرج ، وجعلت تلك المادة الإفادة من الحكم المتقدم رهين بتوافر شروط ثلاثة أولها أن يكون المجند مستوفيا للشروط العامة للتوظيف ، والثاني أن يثبت أن تجنيده حرمه من التوظيف مع زملائه الذين تخرجوا معه ، والثالث أن يتقدم المجند بطلب تعيينه فور انتهاء مدة الخدمة الإلزامية . ولم تنصح المادة المشار إليها عن طبيعة مدة الخدمة العسكرية والوطنية التي تصيب في أقدمية المجند ، غير أنه بعد تعديلها بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٣٨ لسنة ١٩٧١ تعرض المشرع لبيان طبيعة وتكييف الخدمة العسكرية والوطنية فوصفها بأنها وكأنها قضيت بالخدمة المدنية وقرر حسابها للعاملين الذين يعينون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة كما اعتبرها مدة خبرة بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ، وبذلك يكون المشرع قد غير مفهوم الخدمة العسكرية فبعد أن كان ينظر إليها على أساس أنها حرمت المجند من التعيين مع زملائه في التخرج قرر أنها تعتبر في مقام الخدمة المدنية ، وبهذا الوصف الأخير أصبح الأصل هو ضمها بامتيازها في حكم الخدمة المدنية ، وأورد المشرع قيدا وحيدا على ذلك هو ألا يسبق العامل الذي ضمت له مدة خدمته العسكرية والوطنية زميله في التخرج المعين معه في ذات الجهة .

وحيث أنه تأسيسا على ما تقدم ولما كان الأصل ونقبا لسنة نصت عليه المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٣٨ لسنة ١٩٧١ هو ضم مدة الخدمة العسكرية والوطنية بما فيها مدة الاستبقاء إلى مدة الخدمة المدنية ومراعاة القيد المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ المشار إليها من ثم يمتنع أعمال هذا القيد في حدوده الموضوعة له وهو عدم المسلس بالمرآكز

القانونية لزلاء الجند في نفس دفعة تخرجه أو من الدفعات السابقة عليه
المعنيين معه في ذات الجهة ، وغنى عن البيان أن أعمال هذا القيد لا يقوم
سببه الا حيث يوجد الزميل فان لم يوجد حسب مدة الخدمة العسكرية
كاملة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مدة الخدمة العسكرية
والوطنية تحسب كاملة للجند اذا لم يوجد له زملاء في التخرج معينون في
ذات الجهة التي عين بها .

(مك ٢/٨٦ - جلسة ١٤/٤/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبحث :

المشروع اعتبر مدة خدمة الجند في مقام الخدمة المدنية - انهما -
باعتبارها في حكم الخدمة المدنية بشرط ألا يسبق العامل الذي ضلّت له مدة
خدمته العسكرية زميله في التخرج المعين في ذات الجهة - القضاة بالزميل
- هو المعين ابتداء بذات الجهة التي عين بها الجند - لا يجوز استقالة
الجند بالتحويل الى الجهة التي عين بها ولو كان بين ذات دفعة تخرجه
تختلف صفة الزميل في ثلاثة أوقات الضمين .

ملخص الفتوى :

إن المشروع اعتبر خدمة الجند في مقام الخدمة المدنية كأصل عام
وبهذا الوصف أصبح الأصل هو ضمها باعتبارها في حكم المدة المدنية
وأورد المشروع قيدا وحيدا على ذلك وهو ألا يسبق العامل الذي ضمت
إليه مدة خدمته العسكرية زميله في التخرج المعين معه في ذات الجهة ،
ومن ثم فإن أعمال هذا القيد يكون في حدوده التي رسمها المشروع وهي

معظم المماس بالمرافق القانونية لزلاء المجند من ذات دفعة تخرجه
أو الدفوعات السابقة من باب أولى المعينين معه في ذات الجهة ولا يقوم
سببه الا حيث يوجد الزميل فان لم يوجد حسب مدة الخدمة العسكرية
له كاملة .

ولما كان المشرع قد اشترط في الزميل الذي يقيد مدة ضم مدة التجنيد
أن يكون معيناً ابتداء بذات الجهة التي عين بها المجند فانه لا يجوز مساواة
المجند بالمتقاول الى الجهة التي عين بها ولو كان من ذات دفعة تخرجه
لتخلف صفة الزميل في شأنه وقت التعمين .

ولما كانت المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة
بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن (يجوز للمجند أن يتقدم
للتوظيف ... ويكون للمجند وفي أثناء خدمته الإلزامية الأولية في التعمين على
زملائه المرشحين معه من نفس مرتبة النجاح وإذا كان التعمين في الوظيفة
بإمتحان مسابقة فتكون له الأولية في التعمين على زملائه الناجحين معه في
ذلك الإمتحان) ، وكان المشرع مراعاة هذه التعمينين قد منحهم أولوية
على المعينين معهم بذات التاريخ الذين يتقدمون معهم في مرتبة التوظيف فان
من يعين مع المجند بين هؤلاء بقرار واحد لا يعتبر زميلاً له لكونه
يسبقه بحكم القانون في ترفيب الأقدمية وتبعاً لذلك فان الحكم الذي ورد
في المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والذي ينص بالآتي
المجند زميلاً من دفعة تخرجه عند ضم مدة التجنيد والذي نصت عليه
المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٨ ،
لا يحدد مجالاً لاعتباره معاً بين المجند وبين معين معه في القرار ولا يحدد لهما
انتم في مرتبة النجاح .

وبناء على ما تقدم لا يجوز تقيد ضم مدة تجنيد المسائل المعروضة
حالتها في الأقدمية بتاريخ تعيين كل من السيدة /
والسيد / المتقاولين الى محافظة الجيزة كما وأن
المعينين مع هذا المسائل بقرار واحد والتاصلين على ذات مرتبة

النجاح لا يعتبرون زملاء له وبالتالي يحق له ضم مدة تجنيده كبلية بشرط ألا يسبق من هو أعلى منه في مرتبة النجاح من المعينين معه بقرار واحد .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن للمجنّد أولوية في التعيين وفقاً لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وأنه يحق له بمقتضى هذه الأولوية أن يضم مدة خدمته العسكرية في الأندية على الوجه المبين بالأساليب .

(ملف ٩٣٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٤/٧)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ نصها على الاحتفاظ للمجنّدين الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بتقديمية في التعيين تساوي تقديمية زملائهم في التخرج — شروط الأمانة من هذا الحكم — الاعتبارات التي راعاها المشرع من حكم المادة ٦٣ سابقة الذكر رفع الضرر عن المجند في مجال يجمع بينه وبين زملائه من نعمة تخرجه — هذه الاعتبارات أولى أن تراعى في مجال يقارن فيه المجند بمن هو أحدث منه في التخرج — أثر ذلك أن القياس يقتضى بد حكم المادة ٦٣ فينطبق على المجند عند مقارنته بزميل أحدث منه في التخرج إذا كان قد عين بأحدى الوظائف المدنية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ سابق الذكر

على أنه « يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم في المادة (٤) الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بأقدمية في التعيين تساوى اأقدمية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس ، وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحهم والهيئات الاعتبارية العالية عقب انقضاء مدة الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرّمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العالية للتوظيف » .

ومن حيث أن مفاد هذا النص ، أنه أورد حكما عاما يقضى بالاحتفاظ للمجندين الذين لم يسبق توظيفهم بأقدمية تساوى اأقدمية زملائهم في التخرج ، وجعل الامادة من حكمه رهين ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون المجند مستوفيا الشروط العالية للتوظيف .

الثاني : أن يثبت أن تجنيده قد حرّمه من التوظيف مع زملائه الذين تخرجوا معه .

الثالث : أن يتقدم الموظف عقب انقضاء مدة الخدمة الإلزامية مباشرة .

فهذه المادة تعالج الحالة التي يحول التجنيد فيها بين المجند والعميل مع زملائه في التخرج فرقت له اأقدمية مساوية لأقدمية زملائه الذين تخرجوا معه وعينوا خلال فترة تجنيده سواء كان تعيينهم بسلطة أو بغير مسابقة وفقا لترتيب التخرج .

ومن حيث أن المجند وهو يقوم بواجب من أقدس الواجبات الوظيفية واشرفها ويجب ألا يكون تجنيده سببا في الاضرار به فإذا كانت الفرصة قد واثت غير المجندين للالتحاق بالموظفات العالية في الوقت الذي كان فيه المجند يؤدي واجبه الوطني ولم يتمكن بسبب ذلك من متابعة المسابقات التي تجرى للعميل ولم تعلن الوحدة التي كان ملحقا بها عن مسابقات خلال فترة تجنيده لشفل وظائف مدنية ، فإنه طبقا للاعبارات التي

راعاهـا المشرع من حكم المادة ٦٣ سالفـة الذكر رفع الضرر عن المجند ، في مجال يجمع بين المجند وزملائه من دفعة تخرجه ، فان هذه الاعتبارات أولي أن تراعى في مجال يقارن فيه المجند بمن هو أحدث منه في التخرج ، وذلك من باب أولى ، ذلك أن الاعتبارات التي قام عليها النص المذكور تتوافر في هذه الحالة أيضا لأن تمتع الأحدث تخرجا بفرصة التعمين دون المجند من شأنه أن يصيب الأخير بضرر لم يشأ المشرع أن يصيبه به عند المقارنة بينه وبين زملائه من دفعة تخرجه ، فأولى ألا يصيبه هذا الضرر اذا كانت المقارنة بينه وبين زميل أحدث منه في سنة التخرج . وعلى أن القياس يقتضى منذ حكم المادة ٦٣ لينطبق على المجند عند مقارنته بزميله أحدث منه في التخرج اذا كان قد عد عين بإحدى الوظائف الخدمية .

(ملف ٩١/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٠)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

الاحتفاظ للمجند بأقدميته في التعمين يساوى اقدمية زملائه في التخرج طبقا لحكم المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ — الأقدمية المذكورة هي الأقدمية في الدرجة التي تحدده بتاريخ التعمين فيها دون الأقدمية الاعتبارية أو الفرضية التي ترتبها قواعد قانونية أخرى لا تتوافر شروط تطبيقها بالنسبة لهؤلاء المجندين .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ ، على أنه لا يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم في المادة ٤ الذين لم يسبق

توظيفهم أو استخدامهم بأقدمية في التعيين تسوى أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة عقب انقضاء مدة الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط الخاصة للتوظيف .

ومفاد هذا النص أنه إذا حق للمجندين المنصوص عليهم في المادة المذكورة أن ترجع أقدميته إلى التاريخ الذي تحسب منه أقدمية زملائهم في التخرج فإن الأقدمية المذكورة هي الأقدمية في الدرجة التي تتحدد بتاريخ التعيين فيها دون الأقدمية الاعتبارية أو الفرضية التي ترتبها قواعد قانونية أخرى لا تتوافر شروط تطبيقها بالنسبة لهؤلاء المجندين .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تستخدم لا يجوز إرجاع أقدمية العامل المذكور إلى التاريخ الفرضي الذي أرجعت إليه أقدمية زميله كاتر لضم مدة خدمة سابقة لهذا الزميل وإنما تقتصر إحقته فقط على إرجاع أقدميته إلى تاريخ التعيين الفعلي للزميل والذي يحدد قانونا بتاريخ صدور قرار بتعيين العامل في الدرجة وكل ذلك إذا وافقت الشروط اللازمة لأعمال حكم المادة (٦٣) سابقة الذكر في حقه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن تطبيق المادة (٦٣) من العامل المذكور في الدرجة التي عين فيها إلى التاريخ الفرضي الذي تحسبت منه أقدمية زميله المطلوب المساواة به وإنما يقتصر حق المبادل المجند على مساواته بأقدمية زميله المحسوبة من تاريخ صدور قرار تعيينه في الدرجة .

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية - القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ فيها نصه من تعديل للجدد ٦٣ ساقطة الذكر يسرى بالثمة المباشر على كل من عين أو يعين اعتباراً من تاريخ العمل به ولا يسرى بالثر رجعى على الوقائع السابقة عليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨، على انه « يحتفظ للجندين المنصوص عليهم في المادة { الذين لم يسبق لتوظيفهم أو استخدامهم باقضية في التعمين تساوى اقدمية زملائهم في التفرج من الكليات والمعاهد والمدارس وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة عقب انبائهم بدة الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف .

وانه بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية ونص في المادة الأولى على أن « يستبدل بنص المواد ٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥، المشار اليه النصوص الآتية :

.....

مادة ٦٣ :

« تحسب مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الصنفة بما فيها مدة الاستبقاء بعد انقضاء مدة الخدمة الإلزامية للجندين الذين يتم تعيينهم في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام أثناء التجنيد أو بعد انقضاء مدة تجنيدهم كأنها قضيت بالخدمة الفعلية ، وتصيب هذه المدة في تقديراتهم على ألا تزيد عن أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات والمعاهد والدارس وأن يكون تحجيدها بمقتضى شهادة من الجهة المختصة بوزارة الجبرية .

كما تعتبر المدة المشار إليها مدة خبرة لمن يعين من المذكورين بالقطاع العام » .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أن « ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به اعتباراً من ١٩٦٨/١٢/١٠ » .

ومن حيث أن القانون بوجه عام يحكم المراكز القانونية التي تتم تحت سلطانه في الفترة من تاريخ العمل به ، وهذا هو مجال تطبيقه الزمني فيسرى القانون الجنيد بآثره المباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بآثر رجعي على الوقائع السابقة عليه .

ومن حيث أن القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ وقد حدد في المادة الثانية تاريخ العمل به اعتباراً من أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ فيكون المشرع قد انصاع من إرادته في أن يعمل بهذا القانون من التاريخ الذي حدده ولا يجوز الإثر الرجعي لاحكامه هذا التاريخ .

وعلى هذا يسرى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ فيما تضمنه من تعديل المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ، بآثره المباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم أو تقع بعد نفاذه أي على كل من عين أو يعين بعد أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ ولا يسرى بآثر رجعي على الوقائع السابقة عليه .

وهو ما سبق ان قضت به المحكمة الادارية العليا في تحديد نطاق
سريان القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ غيا تضمنه من مزايا للمجندين
وعلى الأخص ما نصت عليه المادة الرابعة من هذا القانون من انه
يحفظ للموظف أو المستخدم أو العامل انشاء وجوده في الخدمة العسكرية
بما يستحق من ترقية وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله اذ قضت بسرائه
من تاريخ العمل به وليس من تاريخ أسبق مادام ذلك ليس واضحا من
نصوصه (جلسة ١٩٥٦/١١/١٠ طعن ١٣٩٥ لسنة ٢ عليا)

وعلى هذا نظل الوثائق والمراسل القانونية التي تكون قد تمت قبل
العمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ في أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ خاضعة
لاحكام القانون النافذ وقت نفاذها ، ويتعين اعمال احكام المادة ٦٣
من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديلها على كل تعيين تم في الفترة
السابقة على نفاذ القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ . »

(ملف ٢٥/١/٢٥ — جلسة ١٩٦٩/١١/٥)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

حساب مدة التجنيد يختلف مفهومه وأساسه عن حساب مدة الخدمة
السابقة ، فهذه الأخيرة تضم لاكتساب صاحبها خبره تزيد كفايته في وظيفته
المعين عليها أما المجدد فتضم له مدة التجنيد حتى لا يكون التجنيد سببا
في الإضرار به — القيد الوارد على حساب مدة التجنيد لا يسبق المجدد
زمنه في التخرج والمعين معه في ذات الجهات للمجدد اولوية التعيين على
المعينين معه في ذات التاريخ متى اتحدوا معه في درجة النجاح .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقضى الفتوى والتشريع فتاوها :
رقم ٢٣٦/٢/٨٦ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٤ والتي انتهت الى «- احقية المجدد

في ضم مدة تجنيده كاملة بشرط الا يسبق من هو اعلى منه في مرتبه النجاح من الميعين معه بقرار واحد » وذلك استنادا الى ان المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ تنص على ان « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الصنفة بما فيها مدة الاستيفاء بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم اثناء مدة تجنيدهم او بعد انقضائها بالجهاز الاداري للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كانتها قضيت بالخدمة المدنية ، وتحسب هذه المدة في التقدمية واستحقاق العلاوات المقررة ، كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة او تشتغلها عند التعمين او الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة .

وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع وفي جميع الاحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم ان تزيد اقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على اقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في الجهة ذاتها . ويعمل بأحكام هذه المادة اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/١ » .

ومفاد ذلك ان المشرع رعاية منه للمجنّد وحتى لا يفسار بتجنيده اعتبر خدمته العسكرية في مقام الخدمة المدنية ، وبهذا الوصف أصبح الأصل هو ضمها باعتبارها في حكم الخدمة المدنية ، بيد ان المشرع أورد قيّدا وحيدا على ذلك هو الا يسبق المجنّد زميله في التخرج الميعن معه في ذات الجهة .

ولما كان المشرع زاد من رعايته للمجنّدين فمنهم ايضا في قوانين العاملين بالحكومة والقطاع العام اولوية على الميعين معهم بذات التاريخ الذين يتحدون معهم في مرتبه النجاح ، ومن ثم فان الميعن مع المجنّد

من هؤلاء في قرار واحد وفي جهة واحدة لا يعتبر زميلا له لكون المجند يسميته في ترتيب الأقدمية ، وعليه فإن القيد الوارد في المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ سالف البيان لا يجد مجالا لأعماله فيما بين المجند ومن يعين معه في قرار واحد طالما اتحدا في مرتبة النجاح ، ويكون بحسب أعماله في حيلة ما اذا كان من عين مع المجند في قرار واحد أعلى منه في مرتبة النجاح .

ويتطابق ما تقدم على الحالة المعروضة ، بين أنه ولئن اتحد البسبيد / الذي أدى الخدمة العسكرية مع السيد / الذي لم يؤد الخدمة العسكرية في تاريخ التخرج والتعيين بيد أن السيد الأخير حصل على المؤهل بمجموع ٣١٩٥ درجة في حين حصل المعروضة حالته على ذات المؤهل بمجموع ٣١٥ درجة .

ومن ثم يكون العامل الحامل على درجات أعلى في مرتبة النجاح زميلا للمجند وقيدا عليه في حكم المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ولا يجوز أن يسبق المجند هذا الزميل نتيجة حساب مدة تجنيده ولا محل للقول بأحقية المجند في الحالة المعروضة في ضم مدة تجنيده ، استنادا إلى أن له زميلتين من نفس دفعة تخرجه معيقتان معه بذات القرار وأرجعت أقدميتهما إلى تاريخ سابق عليه في درجة بدلية التعيين نتيجة لضم مدة خدمة سابقة لهما بمقتضى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بقواعد حساب مدة الخدمة السابقة ، إذ أنه فضلا عن أن وجود الزميل الذي يعتبر قيدا عليه فإن أحكام ضم مدة الخدمة العسكرية تغايرا أحكام ضم مدة الخدمة المدنية إذ بينما تقوم قواعد ضم مدة الخدمة المدنية السابقة في تحديد أقدمية العامل ومرتبه أساسا على فكرة مؤداها الامتداد من خبرة التي يكتسبها العامل من ممارسته النشاط الوظيفي أو المهني سابق على تعيينه فإن قواعد ضم مدة الخدمة العسكرية أساسها رفع الضرر الذي يلحق المجند الذي حرمه التجنيد من التعيين في الوظائف العامة مع زملائه

في التخرج ، ومن ثم فإن لكل مجاله الخاص الذي ينطبق فيه ولا يفيد المجند من ضم مدة خدمة مدنية سابقة طبقا للقواعد الخاصة بها لأن يعمل معه في الجهة التي عين بها ، وبذلك فلا يفيد المعروضة حالته من ضم مدة الخدمة السابقة .

لذلك انتهت الجمعية الميمنية لتسعى الفتوى والتشريع الى عدم احتية السيد المعروضة حالته في ضم مدة خدمته العسكرية باعتبار السيد / زميلا له وتقدم عليه .^{١٠}

(ملف ٦٣٤/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١٠/٣)

الفرع الثاني

لتميين بناء على ترشيح اللجنة الوزارية للقوى العاملة في تاريخ محدد

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

تميين خريجي الجامعات والحاصلين على مؤهلات فنية متوسطة —
لا أساس لما يجرى عليه العمل في اللجنة الوزارية للقوى العاملة من
تحديد أقدميات خاصة للمجندين تمييز عن أقدميات زملائهم من غير
المجندين — إذا كان زملاء المجند قد عينوا بناء على ترشيح اللجنة
الوزارية للقوى العاملة في تاريخ محدد فإن المجند يمين معهم في هذا
التاريخ بمد مراعاة أولوية التمييز عليهم المقررة بالمادة ٥٩ من القانون
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية .

ملخص الفتوى :

انه ظالما انتهى الراى الى انه لا يجوز للجنة الوزارية للقوى العاملة
وفنا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ تحديد تواريخ معينة لتمييين من م:
أختيارهم من طريقها ، فهذا التاريخ يحدده القرار الصادر من الجهة.
المختصة بالتمييين ومنه تبدأ رابطة التوظيف وحسب الأقدمية بالنسبة
الى جميع من يتم أختيارهم فمن ثم فلا أساس لما يجرى عليه العمل في
اللجنة المذكورة من تحديد أقدميات خاصة للمجندين تمييز عن أقدميات
زملائهم من غير المجندين .

وغنى عن البيان ان قرار الترشيح للتعين الذى تصدره اللجنة له اهمية خاصة بالنسبة للمجندين . ذلك ان المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية تنص على ان « يكون للمجنّد ولن اتم خدمته الالزامية الاولوية فى التعيين على زملائه المرشحين معه من نفس مرتبة النجاح ويشترط للتعين بالاولوية المنصوص عليها فى هذه الفترة الحصول على شهادة اخلاق بدرجة جيد جدا على الاقل او تقارير سرية مرضية ، وعلى هذا المقتضى ناذا كان هناك زملاء للمجنّد تم اختيارهم للتعين معه كانت له الاولوية للتعين عليهم بمعنى انه متى كان هؤلاء الزملاء قد عينوا بنساء على هذا الترشيح فى تاريخ محدد فان المجنّد يعين معهم فى هذا التاريخ بعد مراعاة اولوية التعيين عليهم متى توافرت شروطها طبقا للقانون .

(غتوى ٢٥١٣ — فى ١٠/٩/١٩٧٠)

الفرع الثالث

التميين بامتحان مسابقة

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية معدلة بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ — نصها على ان للمجنّد اولوية في التعيين على زملائه المرشحين معه من نفس مرتبة النجاح ، واذا كان التمييز بامتحان مسابقة فتكون له الاولوية في التمييز على زملائه الناجحين معه في ذلك الامتحان — العبرة في التمتع بهذه الاولوية ان يكون الشخص مجنّدا وقت التمييز سواء اكان مجنّدا وقت اداء الامتحان او لم يكن كذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ : على انه « يجوز للمجنّد ان يتقدم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العملة والشركات ، ويكون وجوده في التجنيد بعد التمييز في الوظيفة في حكم الاعارة . ويكون للمجنّد وان اتم خدمته الالتزامية الاولوية في التمييز على زملائه المرشحين معه من نفس مرتبة النجاح واذا كان التمييز في الوظيفة بامتحان مسابقة فتكون له الاولوية في التمييز على زملائه الناجحين معه في ذلك الامتحان واذا تعدد المرشحون

والناجحون في امتحان المسابقة من المجندين أو من اتوا الخدمة يكون. التعيين من بينهم بحسب درجة الأسبقية في الامتحان أو في مرتبة النجاح المطلوب . ويشترط للتمتع بالأولوية المنصوص عليها في هذه الفترة الحصول على شهادة أخلاق بدرجة جيد جدا على الأقل أو تقارير سرية مرضية . . »

ومناد هذا النص ان للمجنّد أولوية في التعيين على زملائه المرشحين معه من نفس. ورتبة النجاح وأنه اذا كان التعيين بمسابقة تكون له الأولوية على زملائه الناجحين معه في المسابقة . والعبرة في التمتع بهذه الأولوية ان يكون للشخص مجندا وقت التعيين سواء اكان مجندا وقت اداء الامتحان او لم يكن كذلك ، اذ في المرحلة السابقة على التعيين ، وهي مرحلة التقدم الى المسابقة ثم اداء الامتحان ، لا تبدو حاجة الى تمييز المجنّد على غيره ، وانما يأتي التمييز بعد النجاح وفي مرحلة التعيين .

وبعبارة اخرى ، اذا كان الشخص مجندا عند التعيين تحققت له ملية التفضيل على زملائه الناجحين معه ، وحق له التقدم عليهم في قائمة الناجحين والقول بغير ذلك واشتراط التجنيد وقت التقدم الى المسابقة واداء الامتحان لا يتفق مع سياق نص المادة ٥٩ آنفة الذكر . فضلا عن انه يؤدي بالحكمة التي توخاها المشرع من تقرير الأولوية للمجنّد عند التعيين لا عند التقدم الى المسابقة واداء الامتحان اذ الأولوية مرتبطة بالنجاح فعلا في امتحان المسابقة ويلتقي فان حكمة النص لا تتحقق اذا اشترطت صفة المجنّد وقت التقدم الى المسابقة واداء الامتحان طالما لم يتكشف مركز الشخص من نتيجته .

وعلى هذا يقتضي فلا مجال للنظر الى الأولوية أو اعمالها قبل ظهور نتيجة امتحان المسابقة لأنه حتى تاريخ ظهور النتيجة لم يتحدد بعد الناجحون في المسابقة الذين يعتبرون المرشحين للتعين حتى تشار مسألة أولوية المجنّد معهم في التعيين . بلاضافة الى ان الجند نفسه قد لا يكون من بين الناجحين في المسابقة وبالتالي لا تتور مسألة أولويته أصلا ،

ولا يغير من هذا النظر القول بأن جهة الإدارة لن يتسنى لها وضع
المجنّد في صدر قائمة الناجحين في المسابقة إلا إذا كان مجنّداً في تاريخ
إعدادها — ذلك أن الأولوية المقررة للمجنّد ليس مطها ترتيب نجاحه في
المسابقة ، فهذه مسألة معيارها مجموع الدرجات التي حصل عليها في
الامتحان ، وإنما محل الأولوية اختيار المجنّد للتعين قبل زملائه الناجحين
معه في الامتحان أيّا كان ترتيبهم في النتيجة ، أي حتى لو كانوا سابقين
عليه في الترتيب .

ومن حيث أن الثابت أن السيد المعروضة حالته قد نجح في امتحان
المسابقة التي أجرتها المؤسسة وتحققت فيه صفة المجنّد وقت التعيين ،
وأنه بادر إلى إخطار مؤسسة الطاقة الذرية عقب تجنيده ، فمن ثم تكون
له الأولوية في التعيين على زملائه الناجحين معه في هذا الامتحان أملاً
بحكم المادة ٥٩ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أحقية السيد المذكور في التمتع
بالأولوية التعيين على الناجحين معه في امتحان المسابقة التي أجرتها مؤسسة
الطاقة الذرية .

(ملف ٢٥/١/٤٤ — جلسة ١٣/٥/١٩٧١)

قائمة رقم (١٩٤)

المبدأ :

المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة
العسكرية والوطنية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ ونصها
على أن للمجنّد أولوية في التعيين على زملائه المرشحين معه في نفس
مرتبة النجاح ، وإذا كان التعيين بامتحان مسابقة فتكون له الأولوية في
التعيين على زملائه الناجحين معه في ذلك الامتحان — العبرة في التمتع

بهذه الأولوية بأن يكون الشخص مجندا وقت التعيين سواء أكان مجندا وقت أداء الامتحان أو لم يكن كذلك ، إذا كان الثابت أن المجند لم تجبمه والآخرين الذين يطلب مساواته بهم مسابقة واحدة فانهم لا يعتبرون من الزملاء الناجحين معه حتى يحق له التقدم عليهم في قائمة الناجحين — اثر ذلك عدم انطباق حكم المادة ٥٩ في هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ على انه « يجوز للمجند أن يتقدم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية الصلبة ، ويكون وجوده في التجنيد بعد التعيين في الوظيفة في حكم الاعارة ، ويكون للمجند وإن اتم تحمله الالتزامية الأولوية في التعيين على زملائه المرشحين معه من نفس مرتبة النجاح . وإذا كان التعيين في الوظيفة بامتحان مسابقة فيكون له الأولوية في التعيين على زملائه الناجحين معه في نفس الامتحان ، وإذا تفضل المرشحون والناجحون في امتحان المسابقة من المجندين أو ممن اتوا الخدمة ، يكون التعيين من بينهم بحسب درجة الاستبتي في الامتحان أو في مرتبة النجاح المطلوب ، ويشترط للتمتع بالأولوية المنصوص عليها في هذه الفقرة الحصول على شهادة أخلاق بدرجة جيد جدا على الأقل أو تقارير سرية مرضية » .

ومن حيث أن ملحد هذا النص أن للمجند أولوية في التعيين على زملائه المرشحين معه من نفس مرتبة النجاح ، وإذا كان التعيين بمسابقة تكون له الأولوية على زملائه الناجحين معه في المسابقة . والمبرر في التمتع بهذه الأولوية أن يكون الشخص مجندا وقت التعيين ، سواء أكان مجندا وقت أداء الامتحان أو لم يكن كذلك ، إذ في المرحلة المسابقة على التعيين وهي مرحلة للتعيين إلى المناصب لم أداء الامتحان ، لا بد من حاجة إلى تعيين المجند على غيره ، وإلّا يأتي التمييز بعد النجاح وفي مرحلة

التمعين وبعبارة أخرى إذا كان الشخص مجتهداً عند التعمين تحتقت. له ميزة التفضيل على زملائه الفاجحين معه ، وحق له التقدم عليهم في قائمة الناجحين .

ومن حيث أنه إذا كان الثابت أن السيد / حصل على الثانوية العامة ١٩٥٩ ودبلوم معهد السكرتارية سنة ١٩٦٠ وعين بوزارة الصناعة بناء على مسابقة ديوان الموظفين رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ لحملة دبلوم الثانوية التجارية والثانوية العامة بالإضافة الى الحصول على شهادة معهد السكرتارية ، بينما عين السيد / الحاصل على الثانوية التجارية سنة ١٩٦٠ اعتباراً من ١٩٦١/٤/٤ بناء على نجاحه في مسابقة ديوان الموظفين (اعلان المصانع الحربية) رقم ١٩٦٠ في ١٩٦٠/١١/٢٥ اعتباراً من ١٩٦٠/١١/٢٥ ، كما عين السيد / الحاصل على الثانوية العامة سنة ١٩٦٠ بهيئة السكك الحديدية اعتباراً من ١٩٦١/٣/٢٦ بناء على نجاحه في المسابقة رقم ٢ لسنة ١٩٦٠ ، فإن الواضح من ذلك أن السيد المذكور لم يجمعه والسيدان الآخرين الذي يطالب بمساواته بهما مسابقة واحدة ، إذ أنه حين بناء على مسابقة تختلف عن المسابقة التي عين بناء عليها السيدين المذكورين ، ومن ثم فإن السيدين لا يعتبران من الزملاء الناجحين معه في امتحان المسابقة رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ التي نجح فيها حتى يحق له التقدم عليها في قائمة الناجحين ، وبالتالي فإن حكم المادة ٥٩ سابقة الذكر لا ينطبق على حالة السيد المذكور .

(فتوى ٤٨٦ - في ١٠/١/١٩٧٣)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ - نصها على الاحتفاظ للجنسين الذين لم يسبقوا توظيفهم أو استخدامهم بالتقدمية في التعمين تساوي تقدمية زملائهم في

التخرج — شروط الافادة من هذا الحكم — لم يقيد المشرع هذا الحكم
باجتياز المجند امتحان المسابقة وفقا للبادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥
لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديلها
بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ قد اوردت حكمها عاما يقضى بالإحتفاظ
للمجندين الذين لم يسبق توظيفهم بأقدمية تساوى أقدمية زملائهم في
التخرج ، وجعلت الامادة ٥٩ من هذا الحكم زهين بثلاثة شروط اساسية :
(الاول) ان يكون المجند مستوفيا للشروط العامة للتوظيف ، (الثاني)
ان يثبت ان تجنيده قد حرمه من التوظيف مع زملائه الذين تخرجوا معه
(الثالث) ان يتقدم للتوظيف عقب انتهاء مدة الخدمة الالزامية مباشرة .

ولم يقيد المشرع هذا الحكم باجتياز المجند امتحان المسابقة وفقا
للبناد ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الى ان نص على ان يكون
للمجندين ولزادهم زهينته الالزامية الاولى في التعيين على زملائه المرشحين
معه من نفس مرتبة النجاح ، واذا كان التعيين باحتياج بسبب زهينة يكون له
الاولوية في التعيين على زملائه الناجحين معه في ذلك الامتحان .

واذا تعدد المرشحون والناجحون في امتحان المسابقة من المجندين
او من انتهوا الخدمة يكون التعيين من بينهم بحسب درجة الاسبقية في
الامتحان اوفى مرتبة النجاح المطلوب .

(ملف ٢٥/١/٢٥ — جلسة ١٩٦٩/١١/٥)

الفرع الرابع

شروط اعادة المجند من الميزة المقررة له في الاحتفاظ
بالخدمة له تساوى اقدمية زملائه في التخرج

اولا — المقصود بالزميل في مفهوم قانون الخدمة العسكرية .

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

نص المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ معطلة بالقانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ مفادها — ان الحق في ضم مدة التجنيد يقتصر على
العامل الاهل دون غيره — أساس ذلك — عبارة زميل التخرج التي
وردت به تعنى انه يشترط لضم مدة التجنيد ان يكون العامل مؤهلا —
هذا الشرط لم يقرن نص المادة المشار اليها منذ صدور القانون
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وبعد تعديله بالقانونين رقمي ٨٢ لسنة ١٩٦٨ ، ٢٨
لسنة ١٩٧١ تؤكد ذلك المذكرات الايضاحية لهذه القوانين .

ملخص الفتوى :

المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . المصدلة بالقانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أن :

» تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الوطنية الحسنة بما فيها
مدة الاستيفاء بعد اتمام مدة الخدمة الانزامية للمجندين الذي يتم تعيينهم
انثناء مدة تجنيدهم أو بعد انتقضائها في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات

الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الانتصافية التابعة لها كأنها قضيت بالخضبة وتصيب هذه المدة في الانتدبية بالنسبة الى العاملين بالجهاز الادارى بالدولة والهيئات العامة كما تصيب كمدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام ، وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الحربية .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة أن تزيد ائتمية المجندين أو مدد خبرتهم على ائتمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في الجهة ذاتها » .

ومن حيث أن هذا النص صريح في أن ضم مدة التجنيد يقتصر على العامل المؤهل دون غيره ذلك لأن عبارة زميل التخرج التي وردت به تعنى أنه يشترط لضم مدة التجنيد أن يكون العامل مؤهلاً ، وهذا الشرط لم يفرق نص المادة ٦٣ سالفه الذكر منذ صدور القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وبعد تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ ثم تعديلها بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ وهو الأمر الذي يتضح بجللاء من الرجوع للمذكرات للمذكرات الايضاحية لهذه القوانين .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان تطبيق المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخبة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ — بمقتضى حلّى العاملين الحاصلين على مؤهلات دراسية ، ومن ثم لا يجوز ضم مدة التجنيد في الحالة المعروضة »

قاعدة رقم (١٩٧)

المادة :

ان تطبيق المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ الخاصة بحساب مدة التجنيد في الوظيفة الفنية وما يرتبه ذلك من اقدمية قاصر على الجندين الحاصلين على المؤهلات الدراسية .

ملخص الفتوى :

سبق للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في مجال تفسير المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قد شان الخدمة العسكرية والوطنية ، انتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٩ الى ان تطبيق مسند المادة بمقتضى على الحاصلين على مؤهلات دراسية ، الا ان محكمة النقض قضت في الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٨ ق بجلسة ١٩٨٢/١٢/١٦ ، (١٥٤ لبيئة ٤٨ ق بجلسة ١٩٨٢/٢/٢٠ يسريان احكام المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المقابلة للمادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ على جميع الجندين سواء المؤهلين او غير المؤهلين .

واذ رأت جهة الادارة ان ما انتهت اليه محكمة النقض قد اوجذ تفرقة في المعاملة بين العاملين المؤهلين بالجهات الادارية للدولة والعاملين بالقطاع للعلم .

فقد طلب الرأي من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وعرض الموضوع عليها فالتعرضت فتاها بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٩ (ملف ٦٥/١/٢٥) والتي انتهت للأسباب الواردة بها — ان تطبيق احكام المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ مقتصر على العاملين الحاصلين على مؤهلات دراسية ، كما استعرضته الجمعية التطورات التشريعية التي مرت بها المادة ٦٣ من القانون

المذكور وتبين لها أن المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بخلاف الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ تنص على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية للحسنة بها فيها مدة الإلزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انتضائها بالجهاز الإداري للدولة ووحدة الإدارة الوطنية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالتخصيم الحقيقية »، وتحسب المدة في التقديمية واستحقاق العلاوات المقررة ، كما تحسب كمدة خبرة وتقديمية بالنسبة إلى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشتترطها عند التمتع أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة .

وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع .
وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد تقديمية المجندين أو المدة خبرتهم على تقديمية أو مدى خبرة زملائهم في التفرج الذين عينوا في الجهة ذاتها .

ويعمل بأحكام هذه المادة اعتباراً من ١/١٢/١٩٦٨ .

ومناد ذلك أن المشرع رعاية منه للمجنذ وحتى لا يضطر بتجنيده تقراراً الاعتداد بمدة خدمته العسكرية فتحسب التقديمية بالنسبة للعاملين بالجهاز الإداري للدولة وتحسب كمدة خبرة بالنسبة للعاملين بالقطاع ،
بيد أن المشرع قيد ذلك بالألا يسبق المجند زميله في الخرج البعدين في ذات الجهة .

ولما كان المشرع قد ردد هذا القيد في تشريعات الخدمة العسكرية المتعاقبة إذ نص عليه لأول مرة في المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٠ وبعد تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ ثم تعديلها بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٧١ ، ثم كرهه أخيراً في نص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ الذي حل محل القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته .

وكانت عبارة زميل التخرج « التي وردت في النصوص المشار اليها تعنى
تكميل الدراسة في الكلية أو المعهد أو المدرسة الذي ينهى الدراسة
معه في نفس الوقت » ، ومن ثم فانه يشترط لضم مدة التجنيد ان يكون
العامل مؤهلا وهو الامر الذي يتضح بجلاء من الرجوع الى الفقرة الثالثة
من المادة ٤٤ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ والتي يسرف حكمها الى جبيع
فقرات النقض حيث اشارت الى انه في جميع الاحوال لا يجوز أن يترتب على
حساب مدة التجنيد على النحو المتكسّم اى على النحو الوارد بنص
المادة ٤٤ سلفة الذكر أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية
أو مدد خبرة زملائهم في التخرج وهو ما يتفق مع المذكرات الايضاحية لقوانين
التجنيد المتعاقبة فضلا عن اتفاه مع ضمن مفهوم عبارة نص التشريع.
يؤكد ذلك أن القول بحساب مدة الخدمة العسكرية للمجندين غير
المؤهلين وسريان القيد الخاص بزميل التخرج على المجندين المؤهلين فقط
يترتب على حساب مدة التجنيد لغير المؤهلين كاملة دون أن يحدها اى قيد
في حين أن مدة التجنيد لا تحسب كلها أو بعضها للمجنّد المؤهل اذا ، توافر
في شأنه قيد الزميل ويكون المجنّد غير المؤهل في وضع أفضل من المجنّد
المؤهل وهى نتيجة لم يردّها المشرع .

ولا يغير من ذلك ما سبق أن انتهت اليه محكمة النقض في حكمها سلفى
البيسان من نظر مغاير اذ أن هذه الأحكام فضلا من أن حجتها مقصوده على
من صدرت لهم فاتها لا تنال بما استقرت عليه الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع من فهم صحيح لنصوص قوانين الخدمة العسكرية .

ذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تطبيق
المادة ٤٤ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ مقصور على الحاصلين على
مؤهلات دراسية .

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

حساب مدة الخدمة العسكرية في الأتمية بشرط ألا يسبق المجند زملاؤه في التخرج الحاصلين على ذات المؤهل — تحديد منلول الزميل في التخرج — بأنه من يحمل ذات المؤهل الذى يحمله المجند وفى تاريخ واحد أو سبق عليه وعين فى تاريخ سبق على تعيين المجند — اثر ذلك الا يسبق المجند هؤلاء الزملاء .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية كانت تنص على أن « يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم فى المادة ٤ الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بأقضية فى التعيين تساوى اقدمية زملائهم فى التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقنينهم للتوظيف فى وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة عقب اتمامهم مدة الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف » وقد عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ الذى عمل به اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ ثم بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ الذى عمل به باثر رجعى اعتبارا من التاريخ المتقدم وأصبح نصها يجرى بالآتى : « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بها فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام الخدمة الإلزامية لمجندين الذين يتم تعيينهم اثناء مدة تجنيدهم أو بعد انتقضائها فى وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كائنا تضيفت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة فى الأتمية بالنسبة الى العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام .

وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الحربية .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن يزيد اقدمية المجندين أو مدة خبرتهم عن اقدمية أو مسدد خبرة زملائهم فى التخرج الذين عينوا بالجهة ذاتها .

وقد تمخضت المذكرة الايضاحية تطبيقا على هذا التعديل الأخير أنه لا يمكن أن يحسب أن هذا النص أن حساب مدة التجنيد فى اقدميات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة مقيدة بالا تزيد على اقدمية زملائهم فى التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس فى حين لا يقيد حساب مدة التجنيد كمدة خبرة فى القطاع العام بأى شرط مما يترتب عليه ان يكون المعين بالقطاع العام فى مركز افضل من المعين بالجهاز الادارى للدولة الامر الذى يقتضى تعجيل النص بما يحقق المساواة بين المعينين بالجهاز الادارى للدولة والمعينين بالقطاع العام فضلا عن ضرورة تحديد مدلول عبارة زملائهم فى التخرج بأنهم الذين عينوا فى الجهة ذاتها التى عين فيها المجند وان يسرى هذا التعديل من أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ . »

ومن حيث أنه يبين من تنصى المراحل التشريعية التى مرت بها صياغة قنن المادة ٦٣ المشار إليها انها أوردت قبل تعديلها بالقانونين رقمى ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٣٨ لسنة ١٩٧١ حكما عاما يقضى بالاحتفاظ بالمجندين الذين لم يسبق توظيفهم بأقدمية تساوى اقدمية زملائهم ، وذلك دفعا للضرر الذى قد يلحق المجند الذى حرره التجنيد من التقدم مسابقات التعيين مع زملائه فى التخرج ، وجعلت الامادة من الحكم المتقدم رهين بتوافر شروط ثلاثة : أولا ان يكون المجند مستوفيا للشروط العامة للتوظيف ، والثانى أن يثبت تجنيده حرره من التوظيف مع زملائه الذين تخرجوا معه ، والثالث ان يتقدم المجند بطلب تعيينه فور انتهاء مدة الخدمة الالزامية . ولم تنصص تلك المادة عن طبيعة مدة الخدمة العسكرية

والوطنية التي تصعب في ائتمنة المجند ، غير أنه بعد تعديلها بالقانونين رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ و ٣٨ لسنة ١٩٧١ تعرض المشرع لبيان طبيعته وتكييف مدة الخدمة العسكرية والوطنية بوصفها بأنها « وكأنها قضيت بالخدمة المدنية » وقرر حسابها للعاملين الذين يعيّنون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة كما اعتبرها مدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام . وبذلك يكون المشرع قد غير مفهوم الخدمة العسكرية ، فبعد أن كان ينظر اليها على أساس أنها حالت بين المجند وبين التعيين مع زملائه في التخرج ، قرر أنها تعتبر في مقام الخدمة المدنية ، وبهذا الوصف الأخير أصبح الأمثل هو ضمها باعتبارها في حكم الخدمة المدنية ، وأورد المشرع قيّدا وحيدا على ذلك هو ألا يسبق العامل الذي ضمت له مدة خدمته العسكرية والوطنية زميله في التخرج معه في نفس الجهة .

ومن حيث أن حلول الزميل في التخرج وفقا لما تقدم لا يقتصر محسب على من يحمل ذات مؤهل المجند وكان متخرجاً معه من الكلية أو المعاهد أو المدارس في ذات التاريخ وإنما ينصرف هذا المدلول كذلك الى من حصل على ذات المؤهل في تاريخ سابق على المجند وعين قبله إذ أن الاعتبارات التي قام عليها نص هذه المادة وهو ألا يسبق المجند من تخرج معه في تاريخ واحد أولى بأن تراعى بالنسبة لمن تخرج قبله وعين في تاريخ سابق على تعيينه .

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم فإنه لما كان الأصل وفقاً لما نصت عليه المادة ٦٣ أثناء الذكر بعد تعديلها بالقانونين المشار اليهما فهو ضم مدة الخدمة العسكرية والوطنية التي تلت بعد الحصول على المؤهل الذي يعين العامل بهتفتة بما فيها مدة الالتقاء الى مدة الخدمة المدنية وبمراعاة القيد المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من هذه المادة نعم ثم يتمين أعمال هذا القيد في حدوده الموسوعة له وهو عدم المساس بالمراكز القانونية لزملاء المجند في نفس دفعة تخرجه أو من الدفعات السابقة عليه المعيّنين في ذات الجهة ، فإذا لم يوجد زملاء للمجند وفقاً لما سلف بيانه المعيّنين بالجهة التي عين فيها خصبت مدة الخدمة العسكرية

له كاملة باعتبار ان القيد المتقدم لا يجوز اعماله الا عندما يقوم سببه
وهو وجود الزميل بالمنهوم المشار اليه فاذا لم يوجد حسبت المدة كاملة .

وفنى عن البيان ان ضم مدة الخدمة العسكرية كاملة وفقا له
سلف بيانه لا يقتصر على الصورة المتقدمة فحسب وانما يتصور كذلك اذا
ما كان زملاء المجند احدث منه فى تاريخ التعيين او كان ضم هذه المدة
للمجند لا يترتب عليه إلحاق بزملائه أو الاضرار بهم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مدة الخدمة العسكرية
والوطنية تحسب كاملة للمجند اذا لم يوجد له زملاء فى التخرج معينون فى
ذات الجهة التى عين بها وذلك بمراعاة ان منهوم الزميل يشمل أيضا
من تخرج فى تاريخ سابق على المجند وعين قبله .

(ملف ٥٦/١/٢٥ جلسة ١٩٧٧/٣/٢٣)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

المقصود بالزميل فى التخرج فى مفهوم قانون الخدمة العسكرية
والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ هو من يحمل ذات الأهل الذى يحمله
المجند فى ذات التاريخ او فى تاريخ سابق عليه وعين قبله — لا وجه
للاحتجاج بمنول الزميل وفقا للمادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
لاختلاف مجال وظروف كل من القانونين وتباين الأسس الذى بنيت عليه
احكام كل منهما والحكمة المنفذة من اصدارهما .

ملخص الفتوى :

سبق وان رأت الجمعية العمومية لتبني الفتوى والقانون فى

فتواها بجلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٧ أن ملول الزميل في التخرج المتصوص عليه في عجز المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ينصرف الى من يحمل ذات المؤهل الذي يحمله المجند ، وكان متخرجاً معه في ذات التاريخ وكذلك الى من حصل على ذات المؤهل في تاريخ سابق على المجند وعين قبله ، استناداً الى أن الاعتبارات التي قام عليها هذا النص وهي الا يسبق المجند من تخرج معه في تاريخ واحد ، أولى بأن تراعى بالنسبة لمن تخرج قبله وعين في تاريخ سابق على تعيينه .

ومن حيث أنه لا وجه للاحتجاج بمفهوم الزميل وفقاً لمفاد المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وطبقاً لفتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٠ من أنه « كل من يحمل مؤهلاً مقرر له ذات درجة بداية التعمين المقررة للمؤهل العالي المراد تسوية حالته وذلك وفقاً لمرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ وشاغل لها بذات المجموعة الوظيفية التي ينتهي اليها العامل في ذات التاريخ أو في تاريخ لاحق وذلك أياً كان تاريخ حصول كل منهما على المؤهل وبالرغم من عدم التماثل بين مؤهليهما ، لا حاجة بذلك لاختلاف مجال وظروف كل من قانون الخدمة العسكرية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وقانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وتباين الأساس الذي بنيت عليه أحكام كل منهما ، والحكمة المتفاعة من إصدارها .

ومن حيث أن المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية قد ردت ذات نص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ آتف البيان ، فإنه ليس ثمة ما يدعو الى العدول عن تحديد مفهوم الزميل وفقاً لفتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٧ سابق الإشارة إليها .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن التصعيد بالزميل في التخرج في مفهوم قانون الخدمة العسكرية

والوطنية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٠ هو من يحمل ذات المؤهل الذى يحمله
المجنّد فى ذاته التاريخ أو فى تاريخ سابق عليه وعين قبله .

(ملف ٦٧١/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٢/٢)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المادة ١٢٣ :

ان مدلول الزميل فى ظل العمل بالمادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٨٠ يتحدد بلحظ زميل من ذات دفعة التخرج او الدفوعات
السابقة عليه المعلن فى ذات الجهة — يجوز لجهة الإدارة ان تسحب
قرارات ضم المدد التى حسبت على وجه مخالف وتعين تسويتها على وجه
مطابق القانون .

ملخص الفتوى :

استظهرت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع انتفاءها
السابق بجلستها المنعقدة فى ١٩٨١/١٠/٢١ ، كما تعقبت المراحل
التشريعية التى مرت بها صياغة نص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية بدءا بالمادة ٦٣ من
القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الملغى قبل تعديلها بالقانونين رقمى ٨٣
لسنة ١٩٦٨ و ٢٨ لسنة ١٩٧١ والتى أوردت حكما عاما يقضى بالاحتفاظ
للمجنّدين الذين لم يسبق توظيفهم بأقدمية تساوى أقدمية زملائهم وذلك
دفعاً للضرر الذى قد يلحق بالمجنّد الذى حرّمه التجنيد من التقدم فى مسابقات
التعيين مع زملائه فى التخرج وجعلت الامتداد من الحكم المقدم رهنا يتوافر
شروط ثلاثة أولهما ان يكون المجنّد مستوفيا للشروط العامة للتوظيف
والثانى ان يثبت ان تجنيده حرّمه من التوظيف مع زملائه الذين تخرجوا معه
والثالث ان يتقدم المجنّد بطلب تعيينه فور انتهاء مدة الخدمة الإلزامية . ولم

توضح المبدأ طبيعة مدة الخدمة العسكرية والوطنية التي تحسب في
إتدبية المجند . غير أن المشرع تعرض لبيان طبيعة وتكيف مدة الخدمة
العسكرية والوطنية بعد تعديل النص المذكور بالقانونين رقمي ٨٢ لسنة
١٩٦٨ و ٣٨ لسنة ١٩٧١ فوصفها بأنها « وكأنها قضيت بالخدمة المدنية » .
وقرر حسابها للعاملين الذين يعينون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات
العامة كما اعتبرها مدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام .
وبذلك فإن المشرع بعد أن كان ينظر الى الخدمة العسكرية على أساس
أنها حالت بين المجند وبين التعيين مع زملائه في التخرج قرر أنها تعتبر في
مقام الخدمة المدنية . وبهذا الوصف الأخير أصبح الأصل ضمها
باعتبارها في حكم الخدمة المدنية . ولهذا أورد المشرع قيدا وحيدا على ذلك
هو ألا يسبق العامل الذي ضمت له مدة خدمته العسكرية والوطنية زميله
في التخرج المعين معه في نفس الجهة .

ومن حيث أن مدلول الزميل في التخرج وفقا لما تقدم لا يقتصر بحسب
مع من حصل على ذات مؤهل المجند وكان متخرجاً معه من الكليات أو
المعاهد أو المدارس في ذات التاريخ ، وإنما ينصرف كذلك الى من حصل على
ذات المؤهل في تاريخ سابق على المجند وعين قبله لأن أصله يبدأ عدم
جواز سبق المجند من تخرج معه في تاريخ واحد يقتضي من يلزم أولى ألا
يسبق من تخرج قبله وعين في تاريخ سابق من تعيينه . وتأسيساً على
ما تقدم واخذاً بذات الأصل الذي نصت عليه المادة ٦٣ المذكورة بعد
تعديلها بالقانونين المشار إليهما من ضم مدة الخدمة التي تقتضي بعد
الحصول على المؤهل الذي عين العامل بقتضاه بما فيها مدة الاستبقاء الى
مدة الخدمة المدنية فيجب مراعاة القيد المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة في
هذه المادة فيقتضي إبطال هذا القيد في حق هذه الموضوعة له من عدم
المستلزم بالراكز القانونية لزملاء المجند في نفس دفعة تخرجه أو من
الدفعات السابقة عليه المعينين في ذات الجهة . وتقتضي عدم المساس
بالراكز القانونية هو أن يحدد مدلول الزميل في أحدث من يتوالت فيه
الشروط التي توجب عدم سبق المجند له ، لعدم المساس بمركزه القانوني
أخذاً بصريح النص .

ومن حيث أن المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ جاءت
تريديا لذات حكم المادة ٦٣ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الملغى
وكذلك للتقيد الوارد بها فيتحدد مدلول الزميل في مدلولها بأحدث زميل من
ذات دسعة التفرج أو الدفعات السابقة عليه المعينين في ذات الجهة
والذين لا يجوز للمجنّد أن يسبقهم أما من حسبت مدد تجنيدهم على خلاف
ذلك أخذاً برأى الجهاز المركزى للمحاسبات بكتابه المشار اليه بكتابكم فانه
يكون قد تم حسابها على وجه مخالف للقانون مما يتمين معه سحبها واعادة
حسابها على وجه مطابق للقانون .

(ملف ٢٨٨/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٤/٣)

تعليق :

ثار التساؤل حول ما المقصود بالزميل وفقاً لأحكام المادة ٤٤ من
قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ والمقابلة للبادء
٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية السابق رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥
بعد تعديلها بالقانونين رقمى ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٢٨ لسنة ١٩٧١ وما اذا
كان الزميل الاحدث أم الاقدم .

وقد كان الجهاز المركزى للمحاسبات قد رأى أن تطبيق فتوى الجمعية
المعمومة لىسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٨١/١٠/٢١ يقتضى مقارنة
المجنّد بأفضل الزملاء خذبة لا اقلهم . بينما رأى الجهاز المركزى للتنظيم
والادارة بكتابه الدورى رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ بأن مقتضى ذات الفتوى
ختم المدة الخدمة العسكرية بحيث لا يسبق المجنّد من ادى الخدمة
العامة بشرط الا يكون هناك زميل أحدث من ادى الخدمة العامة ، فان
وجد من هو أحدث من ادى الخدمة العامة فلا يجوز للمجنّد أن يسبق أحدث
هؤلاء الزملاء ، ولهذا طلبت الوزارة الايلاء عما اذا كان يتم حساب مدد
الخدمة العسكرية طبقاً للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم

١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بالمقارنة بأفضل الزملاء خدمة أم أحدثهم خدمة وفى الحالة الأخيرة ما يتبع نحو العاملين الذين ضمت لهم مدد تجنيد بالمقارنة بأفضل الزملاء خدمة تنفيذا لكتاب الجهاز المركزى للمحاسبات .

وقد حسبت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الخلاف على نحو ما توضح بفتاها أنا .

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدلة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أن تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة التجنيد الإلزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها فى وزارات الحكومة وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد الخدمة المجندين أو مدة خبراتهم عن اقصية أو مدة خبرة زملائهم فى التخرج الذين عينوا بالجهة ذاتها — مفاد ذلك أن المشرع اعتبر مدة الخدمة العسكرية كأنها قضيت بالخدمة المعنية وقرر حسابها للعاملين الذين يعينون بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة ، ويرد على هذا الأصل قيد موداه ألا يسبق المسائل التى ضمت له مدة الخدمة العسكرية زميله فى التخرج الذى عين فى ذات الجهة — أن حلول التزويل ينصرف بطبيعة الحال الى زميل المجند من محل ذات الزملاء فى ذات التاريخ والذى يكون قد عين مع المجند فى ذات التاريخ أو فى تاريخ سابق أما من يعين بعد ذلك فلا يجوز اعتباره زميلا فى هذا الصدد .

بمفصل الحكم :

ان الميادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدلة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ الذى عمل به اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ والمعدة ايضا بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ الذى عمل به بدوره اعتبارا من التاريخ المذكور تلمس على ان تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الإلزامية للمجنطين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم او بعد انقضاءها فى وزارات الحكومة ومسالحيها ووجدها الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كأنها قضيت بالخدمة المدنية ، ويتضمن هذه المدة فى الإلتحاق بالخدمة المدنية غير العاملين فى القطاع العام ، وتجدد تلك المدة بمرور من الجهة المختصة بوزارة الحربية وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة ملي النجوم المتقدم أن تزيد اقدمية المجندين أو مدة خبراتهم عن اقدمية أو مدة خدمة زملائهم فى التخرج الذين عينوا بالجهة ذاتها . ومما ذلك أن الشرع اعتبر مدة الخدمة العسكرية كأنها قضيت بالخدمة المدنية وأقرت خصائصها للعاملين الذين يعينون بالجهاز الإدارى للدولة وللمهنيين العامة ، فبذلك تعتبر مدة خدمة المجندين فى القطاع العام أيضا بالخدمة المدنية ، وبذلك أصبحوا لا يختلفون عن خدمتهم الفعلية غير أن هذا الإجراء لم يرد على القانون بل أورد فى المشرع قيدا فحسبنا علمه مؤداه الإلزامية للعامل الذى تضمنت له مدة خدمته العسكرية فعليه فى التخرج عين فى ذات الجهة ، وغنى عن البيان أن بحلول الزميل فى التخرج ينصرف بطبيعة الحال الى زميل المجند من يحمل ذات المؤهل فى ذات التاريخ والذى يكون قد عين مع المجند فى ذات التاريخ أو فى تاريخ سابق لها من يعين بعد ذلك فلا يجوز اعتباره زميلا فى هذا الصدد وعلى هذا فلا نجد الزميل بهذا المعنى معين أعمال القيد فى حدوده الموضوعية له وهو عدم التسلسل والمراكز القانونية من وراء المجند فى ذات دفعة تخرجه أو من دفعات سابقة عليه المعينين فى ذات الجهة

طالما كانوا سلبقين له في تاريخ التعمين أو متحدين معه في هذا التاريخ أما حيث يكون زملائه في التخرج لاحقين له في تاريخ التعمين فانهم لا ينظرون في مدلول الزميل الذي عنته المادة ٦٣ سالفه الذكر .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على ملف خدمة المدعى انه حاصل على ليسانس حقوق دورة مايو سنة ١٩٦٩ وقد عين عن طريق وزارة القوى العاملة بمصلحة الضرائب ضمن خريجي هذه الدفعة وذلك بمقتضى قرار وزارة الخزانة رقم ٤٠٠ — ٨٠٠/١ في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ الذي اعتبر اقدمية المجندين (ومن بينهم المدعى) اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٧٠ وغير المجندين من أول سبتمبر سنة ١٩٧٠ ، ومن ثم فان اقدمية المدعى في درجة بداية التعمين تكون قد تحسنت على وجه يتفق مع حكم القانون بحسبانه قد عين مع زملائه من ذات دفعة تخرجه في ذات الجهة التي عين بها وتكون الجهة الادارية فضلا عن ذلك قد قررت افضيلته له حيث اعتبرت اقدمية هؤلاء المجندين في تلك الدرجة سابقة على من عداهم من غير المجندين ، وعلى ذلك يكون طلب المدعى غير قائم على أساس سليم من القانون واجب الرض .

ومن حيث انه لا يغير من هذا النظر ما اثاره تقرير الطعن من أن مدلول الزميل في التخرج انه ينصرف فحسب الى من يكون قد عين فضلا في تاريخ سابق على تاريخ تعمين المدعى لأن هذا القول ينطوي على تخصيص لحكم المادة ٦٣ سالفه الذكر بدون مخصص ، ولا يسعف في ذلك استخدام المشرع صيغة الخلفى بقوله « الذين عينوا بالجهة ذاتها » إذ تقتض هذه العبارة وصف حالة الزميل ولا تمنى شرطا بلعين خدوته في الخلفى إذ لو أراد المشرع تحقيق ذلك لسا اوجزه التعبير .

(ملعن ٣٧٠ لسنة ٢٩ ق بقطعة ١١٨٥/٢/٢٤)

ثانياً — ان يكون الزميل قد عين في ذات الوزارة
او المصلحة او الهيئة العامة التي يعين فيها المجند

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

ان المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن
الخدمة العسكرية والوطنية يشترط للإفادة من حكمها بلرجاع اقامة
الضابط الى تاريخ تعيين زميله في التخرج ان يكون هذا الأخير قد
عين في إحدى الجهات التي حددتها تلك المادة على سبيل الحصر وهي
وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة — القانون رقم ٨٢
لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ اضاف
جهات أخرى هي وحدات الإدارة المحلية والمؤسسات العامة وشركات
القطاع العام — هذا التعديل يسرى بالتزعم المباشر على المراكز القانونية التي
تتم او تقع بعد نفاذه أى على كل من عين بعد اول ديسمبر سنة ١٩٦٨
(تاريخ العمل به) ولا يسرى بالتزعم رجعى على الوقائع السابقة عليه — شرط
الإفادة من حكم المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار
اليه ان يكون الزميل المراد التماس عليه قد تم تعيينه في ذات الوزارة او
المصلحة او الهيئة العامة التي تم تعيين المجند فيها .

ملخص الحكم ؟

ومن حيث ان المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في
شأن الخدمة العسكرية والوطنية هي المادة الواجبة التطبيق اذ عين

الرفق بالأوراق) يوافق من نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ أنه يشترط للإنابة من حكمها بارجاع لتقديم البعائل الى تاريخ تعيين زميله في التخرج ان يكون هذا الأخير قد عين في إحدى الجهات التي حددتها تلك المادة على سهيل الجصري وهي وزارات الحكومة ومصلحتها والهيئات الاعتبارية العامة ، وليس من خلاف في أن شركة الطيران العربية وقت تعيين الطاعن وان كانت من شركات القطاع العام إلا أنها تعتبر من أشخاص القانون الخاص ولا تدرج بأية حال تحت أي من المدلولات التي حددتها حصرا المادة المذكورة والتي تتميز بها كلها الى أشخاص القانون العام . وعندما رغب المشرع توسعة نطاق هذه المادة لصدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ حيث أضاف جهات أخرى هي « وحدات الإدارة المحلية والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام » وهذا التعديل يسرى بأثره المباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تقع بعد نفاذه أي على كل من عين بعد أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ ولا يسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة عليه . وعلى هذا المقضى يكون الطلب الأصلي غير قائم على أساس سليم من القانون متعينا رفضه .

ومن حيث أنه بالنسبة الى الطلب الاحتياطي الخاص بارجاع تقديم الطاعن في التعيين بوزارة الداخلية الى تاريخ تعيين الزميل/ بوزارة الإسكان فالجلى من نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشتمل عليها أن شرط الإنابة من حكمها منوط بأن يكون الزميل المراد القياس عليه قد تم تعيينه في ذات الوزارة أو المصلحة أو الهيئة العامة التي تم تعيين الطاعن فيها إذ بهذا تتحقق الحكمة التي توخاها المشرع من كون التجنيد قد حال بين الطاعن وتعيينه في التاريخ الذي تم فيه تعيين الزميل والثابت من مطابقة الأوراق أن الطاعن قد عين في وزارة الداخلية في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ بينما الزميلة المذكورة قد عينت في وزارة الإسكان في ٢١ من مارس سنة ١٩٦٢ وعلى ذلك لا يفيد الطاعن من حكم المادة ٦٣ سابقة الذكر وبالتالي يكون الطلب الاحتياطي بدوره غير مستقيم مع حكم القانون خلقياً بالرفض

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم واذ قضى الحكم الطعن برفض
الدعوى فإنه يكون قد صادف القانون في صحيحه ويكون الطعن مجانياً
وجه القانون السليم بما يتعين معه القضاء برفض والزام الطاعن
المصروفات .

(طعن ٣٩٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨١/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

تنصيص المراد بالزميل في تطبيق المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥
لسنة ١٩٥٥ أن يكون تعين الموظف وزميلة قد تم في ذات الوزارة أو
المصلحة أو الهيئة .

ملخص الحكم :

١٦ أن شرط الإجابة من حكم المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة
١٩٥٥ بشأن الخدمة الوطنية والعسكرية أن يكون الزميل المراه القبل
على حالته قد تم تعيينه في ذات الوزارة أو المصلحة أو الهيئة العميلة
التي تم تعيين الطاعن فيها إذ بهذا تتحقق الحكمة التي توخاها المشرع من
كون الدخيلة قد حلت بين الطاعن وعظيفته في التاريخ الذي تم فيه تعيين
الزميل . والثابت من مطالعة الأوراق أن الطاعن قد عين في وزارة
الداخلية ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣ . بينما الزميلة المذكورة قد عينت في وزارة
الاسكان في ٢١ مارس سنة ١٩٦٢ وعلى ذلك لا يفيد الطاعن من حكم
المادة ٦٣ سابقة الذكر .

(طعن ٣٩٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨١/١١/٢٢)

ج - عدم اشتراط فترة معينة لتقديم طلب مساواة الممثل المجند بزميله

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديلها
بالقانونين رقمي ٨٢ لسنة ١٩٦٨ و ٢٨ لسنة ١٩٧١ — احتفاظها للمجندين
الذين لم يسبق توظيفهم بالتجنيد في التعيين تساوى اقدمية زملائهم في
التخرج وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وظائف الحكومة ومصالحها والهيئات
الاعتبارية العامة عقب اتمام مدة الخدمة الاثرية مباشرة بشرط ان يثبتوا
ان تجنيدهم قد حرهم من التوظيف مع زملائهم وان يكونوا مستوفين للشروط
المادة للتوظيف — المشرع لم يشترط فترة معينة لتقديم طلب لمساواة
الموظف الذي سبق تجنيده بزميله لأن الثبات الموظف ان تجنيده قد حرره من
التوظيف مع زملائه قد يستغرق مدة مناسبة — لا يشترط ان يتم تعيين المجند
عقب تجنيده مباشرة لأن امر تعيينه متروك لجهة الادارة — القانون لم يشترط
في الزميل الذي يطلب المجند المساواة به ان يكون معينا معه في جهة
عمل واحدة بل انصرف في تحديد معنى الزميل الى الكمال في التخرج
فقط .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المدمى حصل على ليسانس
الاداب في مايو سنة ١٩٥٨ وجند اجباريا خلال المدة من ١٩٥٨/١٠/٧

حتى ١٩٦٠/٥/١ وعين بوزارة الصحة في وظيفة من الدرجة السادسة في ١٩٦٢/٢/١ بالقرار الجمهوري رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦٢ وكان انضمام فترة تجنيده قد اعلن ديوان الموظفين عن المسابقة رقم ١١ لسنة ١٩٥٩ ليشغل وظائف حملة المؤهلات العالية وتنطبق في شأنه شروط شغلها وقد جال بينه وبين الدخول في المسابقة وجوده بالخزينة العسكرية اذ لم تعلن الوحدة المجند بها بهذه المسابقة وطبقا لنص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ طلب تسوية حالته بإرجاع أقدميته في الدرجة السابعة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الى ١٧/١/١٩٥٩ تاريخ تعيين زملاء له تم تعيينهم بوزارة الاوقاف في هذا التاريخ بموجب تلك المسابقة .

ومن حيث ان تجنيده لم يحل دون دخول امتحان المسابقة

سالف الذكر . .

ومن حيث ان المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديلها بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٢٨ لسنة ١٩٧١ جرى نصها على ان يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم في المادة ٤ الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بالخدمة في التعمين تساوي أقدنية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات الاعتبارية العامة عقب انقضاء مدة الخدمة الانزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف . وعلى ذلك فمن شرط الانفاذة من حكم المادة المذكورة هو أن يتقدم المجند للتوظيف في وزارة الحكومة ومصالحها أو الهيئات العامة عقب انقضاء مدة الخدمة الانزامية مباشرة فاذا اقام الدليل بعدم توظيفه على أن زملاء له قد تخرجوا معه وسبقوه الى التعمين في تلك الوظائف وأن تجنيده قد حرمه من التوظيف معهم فقد حق له التساوي معهم في الأقدمية . واذا كان

تحقيق المساواة بينه وبينهم في اقدمية التعيين قد يتطلب تقديم طلب بذلك فان المشرع لم يشترط فترة معينة لتقديم هذا الطلب لأن الامر منوط بأن يثبت الموظف أن تجنيده قد حرمه من التوظيف مع زملائه وقد يقتضيه هذا الإثبات تقصيا لحالة هؤلاء الزملاء مما يستغرق منه مدة مناسبة . كما لا يشترط كذلك أن يتم تعيين المجند عقب تجنيده مباشرة لأن أمر تعيينه يتروك لجهة الادارة وإذا كان تعيين المدمى قد تم بعد انتهاء فترة تجنيده بما يقرب من السنتين فإن هذا التراخي كان مرده الى أسلوب التعيين الذي لجأت اليه الدولة فاستصدرت القرار الجمهوري رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٢ ، وإذا كان للمدمى زملاء له في التخرج قد تم تعيينهم في ١٧/١٠/١٩٥٩ بموجب المسابقة التي أعلن عنها ديوان الموظفين هي المسابقة رقم ١١ لسنة ١٩٥٢ فإنه يتعين تسوية حالته بهم ولا حجة لما قيل من أن هذين الزميلين — غير معينين معه في وزارة واحدة بل تم تعيينهما في وزارة الأوقاف في حين أن المدمى عين بوزارة الصحة لأن نص المادة ٦٣ المشار اليه قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ لم يشترط في الزميل أن يعين قبل المجند في جهة عمل واحدة بل انصرف في تحديد معنى الزميل الى الزمالة في التخرج فقط ويؤيد ذلك ويؤكد أن المشرع حينما أراد تحديداً مغايراً لهذا الفهم قد قام بتعديل المادة المذكورة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ وأعتبر الزميل من عين قبل المجند في ذات الجهة وجعل لهذا التعديل اثرًا رجعياً يمتد الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ وهو حكم لا ينزك حالة المدمى . وإذا كان الحكم الطعن قد صدر على خلاف هذا الرأي فإنه يكون قد أخطأ صحيح حكم القانون ويتعين بالتالي القضاء بالفائه وبإحقاقية المدمى في أرجاع اقدميته في الدرجة السادسة القديمة الى ١٧/١٠/١٩٥٩ تاريخ تعيين زملائه بوزارة الأوقاف مع ما يترتب على ذلك من آثار .

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

المادتان ٥٩ و ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ — لكل من المائتين مجالها وحكمها الذي تنفرد به — الأولى تتعرض لحالة تعيين المجند مع زملائه فقررت له اولوية عليهم في التعيين والثانية تعالج الحالة التي يحول التجنيد فيها بين المجند والتعيين مع زملائه فترتب له اقدمية مساوية لآقدمية زملائه الذين تخرجوا وعينوا خلال فترة التجنيد — المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ لم تقيد حكم الافادة منها بضرورة تقديم طلب في ميعاد معين — لا يجوز افتراض ميعاد لسقوط الحق في الافادة من حكمها .

ملخص الفتوى :

أن لكل من المائتين ٥٩ و ٦٣ مجالها وحكمها الذي تنفرد به بالاولى تتعرض لحالة تعيين المجند مع زملائه فقررت له اولوية عليهم في التعيين والثانية تعالج الحالة التي يحول التجنيد فيها بين المجند والتعيين مع زملائه فترتب له اقدمية مساوية لآقدمية زملائه الذين تخرجوا معه وعينوا خلال فترة تجنيده ، ومن ثم لا يجوز استمارة شرط النجاح في امتحان المسابقة الوارد في المادة ٥٩ بشأن بترتيب اولوية المجند على زملائه عند التعيين وتطلبه عند ترتيب الآقدمية الاعتيادية للمجند ونفا للمادة ٦٣ وإنما يكفي الافادة من هذه المادة أن يقف التجنيد عاجلا بين المجند وبين التعيين مع زملائه في التخرج سواء اكان التعيين بمسابقة او غير مسابقة ووفقا لترتيب التخرج ، وهو المستفاد من تعبير هذه المادة بلفظ زملائه في التخرج وليس بلفظ زملائه المرشحين او الناجحين معه بلثما نفلت المادة ٩٩ الامر الذي لا يجوز معه تخصيصها او تقييدها بخون مخصص من النصوص .

كما لم تقيه المادة ٦٣ حكم الانفاة منها بضرورة تقديم طلب في ميعاد معين بل جرى نص المادة ٦٣ من النصوص والاطلاق في ترتيب هذا الحق للمجنّد طالما استوفى الشروط العامة للتوظيف وتضمن عقب اتمام مدة الخدمة الالتزامية مباشرة للتوظيف وكان التجنيد هو الذي حال دون تعيينه ، ومن ثم لا يجوز افتراض ميعاد لسقوط هذا الحق لم ينص عليه القانون لأن ذلك يعنى تفسير سقوط الحقوق دون سند من التشريع الذي يقررها .

وبتطبيق ما تضمنه على الوثائق المعروضة ولما كان الثابت أن السيد / قد عين بوزارة التربية والتعليم في ١١ من فبراير سنة ١٩٦٢ وذلك قبل احواله الى الإحتياط في أول أبريل سنة ١٩٦٢ فيكون قد تحقق فيه شروط تقديمه للتوظيف عقب اتمامه الخدمة الالتزامية مباشرة ، وقد ثبت أن زميله في التخرج السيد / قد عين قبله اعتباراً من ٢٧ من مارس سنة ١٩٦١ بناء على المسابقة المعلن عنها بتاريخ ٢٠/١١/١٩٦٠ والتي لم ينشر اعلانها على الوحدات ومن بينها وحدة الاسامات التي كان بها المذكور حسبما ائذنت قيادة المنطقة المركزية بالقيادة العليا للقوات المسلحة ، ومن ثم فانه يفيد من حكم المادة ٦٣ سالفه الذكر متى كان مستوفياً للشروط العامة للتوظيف ولا يتقيد حقه في طلب الانفاة من حكمها بميعاد معين .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

١ - أن القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ فيما قضى به من تعديل المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية لا يسرى الا من تاريخ العمل به وليس من التاريخ الاسبق وعلى ذلك لا يسرى ما استحدثه في هذا الخصوص الا على من يعين بعد العمل به ولو كان تجنيده سابقاً على هذا التاريخ .

٢ - أن تطبيق المادة ٦٣ المشار اليها قبل تعديلها بالقانون المذكور الذكر لا يتطلب نجاح المجنّد كشرط لازم لانفاة منها وانما يكفي أن يكون

التجنيد تد حال بين المجند وبين التعمين سواء كان التعمين بمسابقة أم بغير مسابقة .

٣ — أن حق العامل في الانسادة من حكم المادة ٦٣ سالفه الذكر بفرض توافر شروطها لا يتقيد بضرورة تقديم طلب في ميعاد معين .

وتأسيسا على كل ما تقدم بحق للسيد / ... : طلب ارجاع اقدمية في الدرجة السابعة الى ٢٧/٣/١٩٦١ تاريخ تعين السيد / ... زميله في التخرج بوزارة الاقتصاد .

(ملف ٢٥/١/٢٥ — جلسة ١٩٦٩/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

الميزة المقررة للمجنّد وهي الاحتفاظ له بأقدميته في التعمين تساوى اقدمية زملائه في التخرج رهينة بتوافر شروط من بينها أن يتقدم للتوظيف عقب انتهاء الخدمة الإلزامية مباشرة — التراضي في تقديم طلب التوظيف خلال مدة معقولة — سقوط حق المجند في الانسادة من هذه الميزة .

ملخص الحكم :

أن المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ على أن « يحتفظ للمجنّدين المنصوص عليهم في المادة ٤ الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بأقدمية في التعمين تساوى اقدمية زملائهم في التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة عقب انتهاءهم مدة

«الخدمة الإلزامية مباشرة» ، بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف .

ومناد هذا النص أنه أورد حكما عاما يقضى بالاحتفاظ للمجندين الذين لم يسبق توظيفهم بأقضية تساوى أقضية زملائهم في التخرج ، وجعلت الإفادة من هذا الحكم رهينة بثلاثة شروط أساسية : الأول أن يكون المجند مستوفيا للشروط العامة للتوظيف والثاني : أن يثبت أن تجنيده قد حرمه من التوظيف مع زملائه الذين تخرجوا معه والثالث : أن يتقدم للتوظيف عقب انتهاء الخدمة الإلزامية مباشرة .

ومن حيث أنه ولئن كان الحكم المطعون قد أصاب فيما قرره من توافر الشرطين الأول والثاني في حالة المدعى إلا أنه جانب الصواب في اغفاله الشرط الثالث من المادة ٦٣ سالف الذكر الخاص بتقديم طلب التوظيف عقب انتهاء الخدمة الإلزامية مباشرة وهو شرط جوهري يكنى عدم توافره في حد ذاته لسقوط الحق في الإفادة من حكم المادة ٦٣ المشار إليها ، ذلك أنه ولئن كان المشرع قد استهدف من حكم هذه المادة رعاية المجندين من ذوي المؤهلات الذين حال تجنيدهم دون تعيينهم ، رغم توافر شروط التوظيف فيهم وذلك بارجاع أقدنيهم الى تاريخ تعيين زملائهم في التخرج إلا أنه قد راعى من ناحية أخرى ما لهذا الحكم من مساس بالمرآكز القانونية التي نشأت قبل تعيينهم ، واعتداد بالمدة السابقة على هذا التاريخ سواء ما كان منها سابقا على تقديم الطلب أو لاحقا له ، كشرط للإفادة من هذا الحكم تقديم طلب التوظيف عقب انتهاء الخدمة الإلزامية مباشرة بحيث يحصل هذا الطلب خلال مدة معقولة . ما لم يكن قد حال دون منذر قهري مما يخضع لرقابة القضاء الإداري .

ومن حيث أنه ثابت من الأوراق أن المدعى قد سرح من خدمة القوات المسلحة في أول مايو سنة ١٩٥٩ وتقدم بطلب تعيينه بالهيئة أدمى

عليها في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٠ وعين عملا في ٢١ من مارس سنة ١٩٦٠ غاته يكون قد تراخى في تقديم طلب التوظيف بأنه كان مصابا بكسر ، ذلك أنه فضلا عن أن هذه الإصابة لم تكن لتحول دون تقديمه هذا الطلب فإن كان كل ما ابرزه المدعى لدعم ادعائه شهادة طبية عادية مؤرخة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٧ صادرة من أحد الأطباء بعد تقديمه الطلب المؤرخ في ١٢ من يونيو سنة ١٩٦٦ بالاحتفاظ له بأقدمية تساوى أقدمية زملائه في التخرج أى بعد تسريحه من خدمة الجيش بأكثر من سبع سنوات ، ودون أن يسند هذه الشهادة بدليل مقنع يمكن الاعتماد به . وبناء على ذلك تكون الدعوى غير قائمة على أساس سليم من القانون خليفة برفضها .

(طعن ١٩٤ — لسنة ١٦ ق — جلسة ١١/١١/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبحث :

المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ قضت بأن يحتفظ للمجندين المصوم عليهم في المادة الرابعة الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بأقدمية في التعمين تساوى أقدمية زملائهم في التخرج وذلك عند تقديمهم للتوظيف عقب انتهاء مدة الخدمة الإلزامية بإثارة بشرط أن يشترط أن تعينهم قد حرمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف — هذا الحق يستند من القانون بإثارة ومن ثم فإن المسائل لا يتقيد بميعاد معين لتقديم طلبه في هذه الحالة والا كان ذلك استحداثا للحكم لم يرد به نص في القانون — أثر ذلك الدعوى التي ترفع في هذا الشأن من دعوى التسوية التي لا يتقيد رفعها بميعاد معين .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٦٣ من القانون رقم ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ قد نصت على أن يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم في المادة ٤ الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بأقدمية في التعيين تساوى أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة عقب اتهامهم مدة الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف .

ومن حيث أنه ولئن كان المشرع قد استهدف من حكم هذه المادة حماية المجندين المنصوص عليهم في المادة ٤ من القانون ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ (وهم المجندون من نوى المؤهلات) ، الذين حال تجنيدهم دون تعيينهم رغم توافر شروط التوظيف فيهم وذلك بارجاع أقدميتهم إلى تاريخ تعيين زملائهم في التخرج ، بشرط أن يكونوا راغبين في الوظيفة وليسوا عازمين عنها ، ولذلك اشترط في المجند أن يتقدم إلى الوظيفة عقب انتهاء الخدمة العسكرية مباشرة ، فإذا تم ذلك ، أو كان المجند قد التحق بالوظيفة قبل تسريحه ، فإن حقه في أرجاع أقدميته إلى تاريخ زملائه في التخرج الذين سبقوه في التعيين أثناء تجنيده وحال تجنيده دون ذلك في هذا الحق إنما يستمد من القانون مباشرة ، ومن ثم لا يكون ثمة حاجة لضرورة تشديده يطلب أعمال حكم المادة ٦٣ سابقة الذكر في حقبة في بوجد معين ، ولا وجه للقول باستلزام تقديم هذا الطلب عقب انتهاء الخدمة العسكرية مباشرة إذ يبعد ذلك استحداثا لحكم لم يرد به نص في القانون ، وبناء على ذلك تكون الدعوى التي ترفع في هذا الشأن من دعاوى التسوية التي لا يتقيد رفعها بميعاد معين وبالتالي يكون الدفع المبني من الجهة الإدارية بفسهم قبول الدعوى شكلا باعتبارها من دعاوى الإلغاء غير خاضعة على أساس سليم من القانون ويتمين رفضه .

الفصل الرابع المستبقى والمستدعى للاحتياط

الفرع الأول النقل إلى الاحتياط

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية الإلزامية
— مدة الاحتياط — بدايتها من تاريخ انتهاء مدة التجنيد الإجبارية — نقل
كل مجند إلى الاحتياط في أول دفعة يحل موعدها بعد انقضاء المدة
المقررة لخدمته — لا تبدأ مدة الاحتياط إلا من هذا التاريخ .

نصوص الفتوى :

إن المادة ٤٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة
العسكرية الإلزامية تنص على أن « تنتهى فترة الخدمة العسكرية
الإلزامية بالنقل إلى الاحتياط ويجرى إدخال النقل سنوياً على دفعات
يقررها وزير الحربية » وتنص المادة ٤٥ على أن « ينقل كل مجند إلى
الاحتياط في أول دفعة يحل موعدها بعد انقضاء المدة المقررة لخدمته »
ومتضمن هذين النصين أن مدة الاحتياط تبدأ من تاريخ انتهاء مدة التجنيد
الإجبارية وينقل كل مجند إلى الاحتياط في أول دفعة يحل موعدها بعد
انقضاء المدة المقررة لخدمته ولا تبدأ مدة الاحتياط إلا من هذا التاريخ .

(فتوى ٥٥٤ — في ١/٥/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

الأصل أن المجند يستحق النقل إلى الاحتياط بمجرد انتهاء مدة خدمته العسكرية الإلزامية — استثناء من هذا الأصل يجوز استيفاء المجند بعد انتهاء مدة خدمته العسكرية الإلزامية واستحقاقه النقل إلى الاحتياط بأحد طريقين : الأول أن يتم استيفاء المجند بقرار من شعبة التنظيم والإدارة طبقاً للمادة ١١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ، والثاني أن يتم استيفاء المجند بوقف النقل إلى الاحتياط بقرار من وزير الحربية طبقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية — المجننون بن العائدين بالحكومة الذين يتقرر وقف نقلهم إلى الاحتياط طبقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ — معاملتهم معاملة المجندين المستبقين في الخدمة بعد انتهاء خدمتهم الإلزامية طبقاً للمادة ١١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ من حيث استحقاقهم المرتبات المقررة لوظائفهم من تاريخ استحقاقهم النقل إلى الاحتياط — استمرار صرف مرتبات العائدين منهم نتيجة للمعاملات الحربية إلى أن يعزلونهم شهرياً وذلك حتى عودتهم أو ثبوت فقدهم أو استشهائهم طبقاً للقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٨ في شأن صرف مرتبات وتعويضات العائدين من أفراد القوات المسلحة نتيجة المعاملات الحربية .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية تحدد مدة الخدمة العسكرية الإلزامية بثلاث سنوات ،

وتنص المادة الرابعة على تخفيض مدة الخدمة الإلزامية بالنسبة إلى المحصلين على بعض المؤهلات .

وتنص المادة ٤٤ على أن « تنتهى مدة الخدمة العسكرية الإلزامية بالنقل إلى الاحتياط ويجرى هذا النقل سنوياً على دفعات يقررها وزير الحربية » .

وتنص المادة ٤٥ على أن « ينقل كل مجنّد إلى الاحتياط في أول دفعة يحل موعدها بعد انقضاء المدة المقررة لخدمته » .

وتنص المادة ٤٦ على أن « مدة الخدمة في الاحتياط تسع سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء مدة الخدمة العسكرية الإلزامية » .

وكانت المادة ٤٨ تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ على أنه « يجوز بقرار من وزير الحربية وقف النقل إلى الاحتياط بسبب الحرب أو الطوارئ ويجوز لوزير الحربية عند الاقتضاء أن يقرر النقل إلى الاحتياط قبل حلول ميعاده » .

وتنص على هذا النص صدر قرار وزير الحربية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٧ في ٢ مايو سنة ١٩٦٧ بوقف نقل المجندين إلى الاحتياط بالقوات المسلحة الرئيسية وبشلاح الحدود .

ومن حيث أن المادة ١١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة تنص على أنه « يجوز لتسمية التنظيم والإدارة استيعاب بعض المجندين الذين اتوا مدة خدمتهم الإلزامية واستحقوا النقل إلى الاحتياط لمدة ستة شهور إجرى بحيث لا يتجاوز ذلك مدة سنة من التاريخ المجدد لتنظيم إلى الاحتياط وتخضع تلك المدة من خدمة الإحتياط وتطبق عليهم جميع النظم والقرارات الخاصة بالمراد الإحتياط » .

ومن حيث أنه يؤخذ بما تقدم أن الأصل أن المجنّد يستحق النقل إلى الاحتياط بمجرد انقضاء مدة خدمته العسكرية الإلزامية ، ويجرى النقل

إلى الاحتياط سنويا على دفعات يقررها وزير الحربية ، واستثناء من هذا الأصل يجوز استبقاء المجندين بعد انتهاء مدة خدمتهم العسكرية الإلزامية واستحقاقهم النقل إلى الاحتياط بأحد طريقتين .

(الأول) أن يتم استبقاء المجندين بقرار من شعبة التنظيم والإدارة ، وفي هذه الحالة يكون الاستبقاء لمدة ستة شهور فأخرى بحيث لا يتجاوز ذلك مدة سنة من التاريخ المحدد لنقلهم .

(الثاني) أن يتم استبقاء المجندين بوقف النقل إلى الاحتياط بقرار يصدر من وزير الحربية ، ويكون ذلك بسبب الحرب أو الطوارئ ودون تقيد بالمدة المشار إليها في الطريق الأول .

ومن حيث أن المركز القانوني للمجندين بعد انتهاء مدة خدمتهم العسكرية الإلزامية واستحقاقهم النقل إلى الاحتياط لا يختلف سواء تم استبقائهم بقرار من شعبة التنظيم والإدارة لمدة ستة شهور فأخرى بحيث لا يتجاوز ذلك مدة سنة من التاريخ المحدد لنقلهم أو كان استبقائهم بناء على قرار من وزير الحربية بوقف النقل إلى الاحتياط في حالة الحرب أو الطوارئ إذ أن المجند في الحالتين يكون قد أتم مدة خدمته العسكرية الإلزامية واستحقق النقل إلى الاحتياط ومن ثم يبيد المجند في الحالتين من القاعدة التي نصت عليها المادة ١١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها وهي تطبيق جميع النظم والقرارات الخاصة بأفراد الاحتياط عداً من استحقاقهم هذه النظم من استحقاق أفراد الاحتياط لمرتباتهم وظرفاتهم التي يعملون بها طوال مدة استدعائهم في الاحتياط .

وهو ما أكدته المشرع مئة لاء خلاف في التفسير بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ الذي عدل الماد ٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وأصبح نصها « يجوز بقرار من وزير الحربية وقف نقل المجندين إلى الاحتياط بسبب الحرب أو الطوارئ وتطبق عليهم جميع أحكام القوانين والقرارات والنظم الخاصة بأفراد الاحتياط اعتباراً من التاريخ المحدد لنقلهم إلى الاحتياط .

كما يجوز لوزير الحربية عند الاقتضاء أن يقرر النقل إلى الاحتياط قبل حلول ميعاده » .

ومن حيث أن القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٨ في شأن صرف مرتبات وتعميمات الفائزين من أفراد القوات المسلحة نتيجة العمليات الحربية ينص في مادته الأولى على أن « يستمر صرف مرتبات وتعميمات الفائزين من أفراد القوات المسلحة (عسكريين وفنيين) نتيجة للعمليات الحربية إلى من يعملونهم شهريا وذلك حتى عودتهم أو ثبوت نكدهم أو استشهادهم » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن المجندين من العاملين بالحكومة الذين يتقرر وقت نكدهم للاحتياط طبقا للمادة ٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ يعملون معاملة المجندين المستعدين في الخدمة بعد انتهاء خدمتهم الإلزامية طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ من حيث استحقاقهم المرتبات المقررة لوظائفهم من تاريخ استحقاقهم النقل إلى الاحتياط .

ولهذا على ذلك فإن السيد / الطواقم بهيئة البريد الذى كان يجندا بالقوات المسلحة ويستحق النقل للاحتياط اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦٧. ومفيد في العمليات الحربية التى جرت في يونيو ١٩٦٧ يستحق مرتبه الذى كان يتقاضاه من هيئة البريد قبل تجنيده ويتعين صرفه طبقا للقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٨ إلى من يعملهم شهريا حتى موته أو ثبوت نكده أو استشهاده .

(انتهى ٥٩٨ قى ١٩٦٩/٥/٢٧)

الفرع الثاني

استحقاق المأجل المستقبلي والمستدعي لرتبه المدني

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

لا يستحق الموظف قانوناً ، مرتباً من مدة انقطاعه عن العمل بسبب تجنيده وإن احتفظ له بوظيفته .

ملخص التبرير :

لاحظ القسم ان انقطاع الموظف عن العمل في هذه الحالة سببه تكليف عليه لإداء الخدمة العسكرية فهو اذا يلتحق بالجيش على هذه الصورة انما يقوم بواجب فرضه القانون عليه باعتباره مصرياً سواء كان موظفاً أو غير موظف ومن ثم يكون انقطاع هذا الموظف من عمله ناشئاً عن تصرف من جانب رب العمل وهو الحكومة في الحالة التي نحن بصددنا ويترتب على ذلك عدم التزامها قانوناً بكأي رب عمل آخر - بدفع المرتب من مدة هذا الانقطاع .

وقد وضحت نية المشرع في عدم التزام الحكومة من الناحية القانونية بإداء مرتب الموظف الذي يجنّد من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة ومن الأعمال التحضيرية لمشروع القانون الخاص بحظر استخدام أحد بين سن الثامنة عشر والثلاثين سنة الا بعد تقديم شهادة معاملة وبالاحتفاظ للمجندين بوظائفهم .

ذلك إن المادة ٥٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ نصت على الاحتفاظ للجنسدين بوظائفهم على سبيل التفكير مع جواز شغلها بصفة مؤقتة . دون أن ينص على الاحتفاظ لهم بالترتيب . بل أن جواز تسفل هذه الوظائف يدل على عكس ذلك أى على منحهم استحقاقاتهم لهذا الترتيب .

كما أنه عند نظر مشروع القوانين الآخر السابق الإشارة إليه أشار أحد حضرات اللجان بجلسته ١٧ منبتهر سنة ١٩٥١ - التي ضرورية معالجة الموضوع المعروض من الناحية الانسانية فرد عليه وزير الحربية والبحرية بأن الناحية الانسانية التي أشار إليها حضرة النائب المحترم لها تقديرها ولكن لو أخذ بهذا الرأي لكانت هناك تفرقة في المعاملة بين اشخاص يؤدون واجبا واحدا اذ الجنسدون منهم الموظف في الحكومة والمستخدم في الشركات لذى الامراء والاعمال والفلاح فلا وجه لدفع المرتب لموظف الحكومة وخده ثم اشارة معالية الى امكان علاج مثل هذه الحالات ولكن عن غير طريق الاكراه او عن طريق الضمان الاجتماعي .

بعد انتهت المناقشة باتقرار المشروع كما قدمته الحكومة اى بالاحتفاظ بالوظائف دون استحقاق الترتيبات .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن الموظف لا يستحق قانونا مرتبه عن مدة انقطاعه عن العمل بسبب تجنيده .

(لىوى ٦٢٦ - لى ١٩٥١/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

مطلب استحقاق المستبقى والمستدمي الاحتياط لرتبة العنى هو

احتياسه للخدمة العسكرية وأدائه للواجب الوطنى — تخلف هذا القاطن يقتضى حتما وبحكم اللزوم الحرمان من المرتب المئنى — تغيب المجند عن وحدته العسكرية — عدم استحقاقه راتبا خلال فترة تغيبه — التزامه برد المبالغ التى يتقاضاها من جهة عمله المئنى إبان هذه الفترة والتى صرفت له دون وجه حق — لا يسوغ مطالبة وزارة الدفاع بإداء هذه المبالغ على أساس ما ارتكبه من أخطاء بتقاعسها عن أخطار الجهة التى يعمل بها المجند بتغيبه إلا بعد الرجوع عليه وعدم التمكن من استرداد تلك المبالغ منه فعندئذ يمكن القول بتحقيق ضرر يربطه بخطئها علاقة سببية وفقا لنص المادة (١٦٣) من القانون المئنى .

ملخص الفتوى :

إن المادة (٤٨) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥م المعدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه « يجوز بقرار من وزير الحربية وقف نقل المجندين الى الاحتياط بسبب الحروب أو الطوارئ وتطبق عليهم جميع أحكام القوانين والقرارات والنظم الخاصة بأفراد الاحتياط اعتبارا من التاريخ المحدد لنقلهم الى الاحتياط » . وتنص المادة (٥١) من هذا القانون المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ على أنه « أولا : تحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط طبقا لأحكام المادة السابقة من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالفقرتين ، ثانيا وثالثا من هذه المادة أجازة استثنائية بمرتب أو أجر كامل . . . ثانيا : تتحمل الجهات الحكومية وجهات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العامل بكامل الأجور والمرتبات وكافة الحقوق الأخرى للأفراد الاحتياط المستقدمين من بين العاملين بها وذلك طوال مدة استدعائهم » .

ومناد ما تقدم أن المشرع أجاز لوزير الدفاع استبقاء المجندين

بالخدمة العسكرية بعد انتهاء المدة الانزامية ، وقرر تطبيق الأحكام الخاصة بالأفراد المنقولين الى الاحتياط عليهم ، ومن بين تلك الأحكام استحقاقهم لراتبهم المدني من تاريخ انتهاء مدة خدمتهم الانزامية وطوال مدة ابتغياتهم شأنهم في ذلك شأن الأفراد المستقدمين من الاحتياط .

ولما كان مناط استحقاق المستبقى والمستقدم لمرتبه المدني هو احتسابه للخدمة العسكرية وأدائه للواجب الوطني ، فان تخلف هذا المنطق يقتضي حتماً وبمحكم اللزوم الحرمان من المرتب المدني ، ومن ثم فان المجند في الحالة المألقة وقد تغيب عن وحدته العسكرية في الفترة من ١٩٧٥/١/٢٨ حتى ١٩٧٦/١٢/١٩ فإنه لا يستحق راتبها خلالها وتكون المبالغ التي تقلصها من جهة عمله المدني ابان هذه الفترة قد صرفت له دون وجه حق .

واذا كانت وزارة الدفاع قد تقاضت عن اخطار وزارة الري بواقعة غياب المذكور عن وحدته العسكرية ، وكان ذلك يشكل خطأ في جانبها ، بيد انه وقد صرف المجند مرتبه لحسابه الخاص مدفوماً بنوازع شخصية ، وكان يسلكه هذا منبت الصلة بعلمه بالقوات المسلحة فإنه يطمح الرجوع على المجند أولاً لاسترداد ما صرف له دون وجه حق امثالاً لنص المادة (١٨١) من القانون المدني التي تنص عليه انه « كل من تسلم عليه سبيل الوفاء ما ليس مستحقاً له وجب عليه رده » .

اذ لا يسوغ مطالبة وزارة الدفاع بداء المبالغ التي تقلصها المجند

حلتى أسبلى ما ارتكبته من خطأ الا بعد الرجوع عليه وعظم
التكهن من استرداد تلك المبالغ منه ، معتمد فقط يمكن القول بتحقيق
ضرر يربطه بالخطأ علاقة سببية وفتا لتص المادة (١٦٣) من
القانون المدني ، وعليه تكون المتازعة في الحالة الماثلة غير مكتملة العناصر
الأمر الذي يتمتع معه اجابة وزارة الرى الى طلبها .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
رفض مطالبة وزارة الرى ووزارة الحربية باداء المبالغ التى تلقاها من
يقيم وجه حق .

(ملف ٦١٢/٢/٣٤ — جلسة ١٩٨٠/٤/٢)

قاعدة رقم (٢١٢)

المادة ١٣

المادة ١٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم
٥٨ لسنة ١٩٧١ « المسمى » كانت تقضى باستحقاق الأجر من تاريخ تسلم
المال عمله استحقاق الأجر في حالة التعمين أثناء فترة الاستبقاء بالقوات
المسلحة يكون اعتباراً من تاريخ صدور قرار التعمين وليس من التاريخ
الذى تختاره اللجنة الوزارية للقوم المعاملة لتحديد تقديم المرشحين
للتعمين — المادة ٢٥ من نظام العاملين الجديد الصادر بالقانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٨ اخذت بهذا التفسير وقضت باستحقاق العامل أجره من
تاريخ تسلمه العمل ما لم يكن مستبق بالقوات المسلحة فيستحق أجره
من تاريخ تعيينه .

ملخص الفتوى :

المادة الثامنة من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣. ببعض الأحكام الخاصة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالأقدمية المقررة للمجنفين تحسب أقدميات المساهلين الذين يتم اختيارهم للتعيين طبقا للمادة (١٠١) من هذا القانون من تاريخ الترشيح » وتنص المادة الثالثة من ذات القانون على أن « تعتبر صحيحة الأقدميات التي سبق تحديدها بقرارات من اللجنة الوزارية للقوى العاملة ، أما في الحالات التي لم تحدد فيها اللجنة أقدميات فتكون الأقدمية من تاريخ الترشيح » .

وتنص المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على استحقاق الأجر من تاريخ تسلم العمل وقد نصت المادة (٢٥) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم المساهلين المخبين بالدولة الجديد على أنه « ويستحق العامل أجره اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل ما لم يكن مستقبلي بالقوات المسلحة فيستحق أجره من تاريخ تعيينه » .

وبناء على ذلك النصوص أن المشرع استثناء من القاعدة العامة التي تنص بالاعتداد بقرار التعيين كبداية لافتتاح العلاقة الوظيفية رد اقدمية من يعين عن طريق اللجنة الوزارية للقوى العاملة الى تاريخ ترشيح اللجنة له ومن ثم فإنه يتعين أن يقدر هذا الاستثناء بقدره فيقتصر على الأقدمية الفرضية التي تضمنها ولا يمتد الى باقي الآثار المترتبة على افتتاح العلاقة الوظيفية ومن بينها استحقاق الأجر الذي يرتبط مباشرة العمل ، والقيام بأعباء الوظيفة وأعمالا لهذا البدء نص المشرع صراحة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على استحقاق الأجر اعتبارا من تاريخ تسلم العمل ، كما نص في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ذات الحكم واستثنى منه المستقبلي الذي لم يتسلم العمل فقرر استحقاقه للأجر اعتبارا من تاريخ تعيينه مرددا في ذلك حكم المادة (٥١) من قانون الخدمة العسكرية

والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ التي
اعتبرت المستبقى بإجازة استثنائية بمرتبة كامل ، واحتفظت له — طوال
مدة استقدمائه — بكلفة الحقوق والمزايا التي يحصل عليها اقترانه ، وعليه
فإن المستبقى بخدمة القوات المسلحة الذي يرشح ويمين بعد استبقائه
يستحق مرتبه اعتبارا من تاريخ تعيينه وليس من تاريخ ترشيحه الذي
ترتد إليه أقدميته فرضا بحكم القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق
المستبقى بخدمة القوات المسلحة الذي يرشح ويمين بعد استبقائه لمرتبه
من تاريخ صدور قرار تعيينه .

(ملف ٨٦/٤/٨٢٤ — جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)

الفرع الثالث

استحقاق العامل المتدرج المستدعى لأجره

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

العامل المتدرجين يدخلون في حساب العاملين بالانشأة عند النظر في مدى التزام اصحاب المنشآت بإداء اجور العمال المستدعين منها للخدمة. بالاحتياط طبقا لحكم المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوظيفة - الصبية المحققين للتدريب دون ان يتقاضوا اجرا يخرجون من حساب عدد العاملين بالانشأة عند تطبيق نص المادة ٥١ المشار اليها .

ملخص الفتوى :-

ان المادة (١) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية والقوانين المعدلة له تنص على ما يلي « يستبدل بالمادة ٥١ مقرة ثالثة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية والقوانين المعدلة له النص الاتي : « تتحمل الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة بكامل الاجور والمرتبات وكافة الحقوق والمزايا الاخرى لامداد الاحتياط المستدعين وذلك طوال مدة استدعائهم .

وفي حالة ما اذا كان عند العاملين بهذه الجهات اقل من خمسين فردا يتحصل لوزارة الحرية بكتاب هذه الاستحقاقات عن المدد التي تزيد على اثني عشر شهرا ، وواصلت من هذا النص ان المشرع ألزم الشركات.

والجمعيات والمنشآت الخاصة بكامل الأجور والمرتبات والمزايا الأخرى للأفراد الاحتياط المستدعين منها وذلك طوال استدعائهم ، على أنه إذا كان عدد العاملين بهذه الجهات أقل من خمسين فردا فإن التزام هذه الجهات يدفع الأجور المشار إليها يقتصر على الأثنى عشر شهرا الأولى من الاستدعاء ، وينتقل هذا الالتزام بعد ذلك الى وزارة الحربية عن المدة الزائدة عن الأثنى عشر شهرا .

ومن حيث أنه عن دخول العمال المتدرجين والصبية في حساب الخمسين حكما لا المتضمن عليهم في المادة المنتهكة ، فإنه يبين من الرجوع الى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٦ بالتصديق لقانون العمل أنه نص في المادة ٢ منه على أن « يقتصر بالتعامل كل ذكر أو أنثى يعمل لقاء أجر مهما كان في حصة صاحب عمل وتحت سلطته أو إقراره » والفهم من هذا النص أنه ينطوي تحت لفظ العامل الولد في قانون العمل كل من يتقاضى أجر من رب العمل نظير عمله تحت سلطته وإقراره .

وحيث أن المادة ٢٨ من قانون العمل المشار اليه تضمن على أنه « يجب أن يكون عقد عمل المتدرج بالكتابة ، وتحدد فيه مدة تعلم المهنة ومراحلها المتتالية والأجر بصورة متدرجة في كل مرحلة من مراحل التعليم على الأقل في المرحلة الأخيرة من الحد الأدنى للأجور المخصصة لفئة العمال في المهنة التي ينترج فيها » ويتقضى هذا النص أن المسائل المتدرج يتقاضى اجرا من رب العمال وذلك خلال فترة تدريبه ، وأن هذا الأجر يتدرج صعودا في كل مرحلة من مراحل التعليم .

وحيث أنه ولما تقدم فإن العمال المتدرجين يدخلون في حساب العاملين بالمنشأة عند النظر في مدى التزام أصحاب المنشآت بإداء أجور العمال المستدعين للخدمة بالاحتياط طوال الخدمة استدعائهم ولو جاوزت أثنى عشر شهرا طبقا لنص المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ .

في شأن الخدمة العسكرية الوطنية ، وعلى عكس ذلك فإن الصبية الملاحقين للتدريب بلحدى المنشآت دون أن يتقاضوا اجرا يخرجون من حساب عدد العاملين بالمنشأة عند تطبيق نص المادة ٥١ المشار اليها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية الضمنية الى ان العاملين المتدرجين يدخلون في حساب عدد العمال بالمنشأة عند تطبيق نص المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن الخدمية العسكرية والوطنية بينما يخرج من هذا النطاق الصبية الملاحقين للتدريب بلحدى المنشآت دون ان يتقاضوا اجرا نظير عملهم .

تلك ٥٢/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧

الفرع الرابع

استحقاق العامل المستبقى والمستدعى
للبدلات المقررة لوظيفة المدنية

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية
معدلا بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٣ — نص المادة ٥١ منه على حساب
مدة استدعاء رجال الاحتياط اجازة استثنائية بمهية كاملة ان يستدعى
من العاملين بالحكومة — تفسر هذا النص في ضوء الحكمة التشريعية من
تقريره بما لا يجوز منه ان يؤدى الى الاضرار بالمستدعى — تفسر عبارة
« مهية كاملة » بانها ذات الماهية التى كانت تصرف له قبل استدعائه
شاملة جميع البدلات المقررة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة
العسكرية والوطنية معدلة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٣ تنص على انه
يجوز فى حالة الحرب او الطوارئ استدعاء رجال الاحتياط كلهم او بعضهم
بقرار من وزير الحربية يبين فيه كيفية طلبهم — وتخصب مدة الاستدعاء
اجازة استثنائية بمهية كاملة بالنسبة لمن يستدعى من موظفى الحكومة
ومستخدميها وعيالها وتحمل الشركات والمؤسسات الاهلية الفرق بين
ماهيات رجال الاحتياط من موظفيها ومستخدميها وعيالها الذين يتم
استعاؤهم وفقا لهذه المادة وبين ما تنفعه وزارة الحربية لهم من المدة
التي يصدر بها قرار من وزير الحربية على الا تزيد عن اثنى عشر شهرا فاذا

زادت مدة الاستدعاء من ذلك أنت وزارة الحربية هذا الفرق عن المدة الزائدة .

ولما كانت القاعدة الأصولية العامة في التفسير مقتضاها ان تفسر النصوص القانونية يجب ان يتم في ضوء الحكمة التشريعية التي دعت الى إصدارها ونية المشرع دون الوقوف عند المعنى الحرفي للالفاظ ومن ثم يجب عند تفسير المادة ٥١ من القانون المشار اليه مراعاة هدف الشارع من منحه الاضرار بالمستدعي الى الاحتياط بسبب هذا الاستدعاء باعتبار انه يؤدي خدمة عامة وواجبا وطنيا ومن ثم فلا يجوز بحال ان يكون استدعاؤه لخدمة القوات المسلحة في حلاتي الحرب والطوارئ سببا في الاضرار به بانتقاص أى جزء من مرتبه أو بدلته .

ولما كان معنى المرتب في فقه القانون الإداري يختلف من معنى الأجر في فقه القانون المدني ومرد ذلك الى اختلاف طبيعة علاقة الموظف بالدولة وهى علاقة لائحية عن طبيعة علاقة الأجير بصاحب العمل وهى علاقة تعاقدية فمرتب الموظف هذه الفواهي واللوائح بصفة عامة وموضوعية هذا التحديد لا يقوم على الموازنة بين العمل وما يقابله من جزاء محسوب بل يراعى في تحديده ما ينبغي ان يتوافر للموظف من مزايا مادية وأتينية تتناسب مع المركز الاجتماعي اللائق بالوظيفة مما يجنب الموظف انشغال أبال بمطالب الحياة وضرورتها ومن ثم يكفل حسن سير المرافق العامة التي يقوم عليها ولهذا فان المرتب في عموم معناه لا يقتصر على المبالغ المحددة للقياس بصفة أصلية للموظف بل يتطلب توافر وظائفه بل يشمل كذلك جميع المزايا المتعلقة بالوظيفة بصفة كانت أو أتية غينية كانت أو تعبدية إذ تعتبر من اجتناب المرتب الأهل وتوافر جميع المرتبات الاجتماعية وبدل السفر وملاوة الغلاء وبدل السكن وبدل الاعترايب وبدل العيوي للأطباء وبدل التمثيل وميزة التعليم المجاني .

وفي ضوء هذا الفهم للقانون فان المستدعي من رجال الاحتياط من العاملين المدنيين بالدولة يعتبر في فترة الاستدعاء بحكم القانون المشار

إليه في اجازة استثنائية بياهية كاملة هي ذات الماهية التي كانت تصرف له قبل استدعائه شاملة جميع بدلاته وتؤديها له جهته الأصلية شأنه في ذلك شأن العامل في اجازة الاستثنائية يتقاضى ماهيته وبدلاته كاملة غير منقوصة وذلك بالشروط والأوضاع المبينة بالمادة المذكورة .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفنوى والتشريع الى أن المستدعي للخدمة العسكرية من رجال الاحتياط من العاملين المدنيين بالدولة يعتبر في فترة الاستدعاء في اجازة استثنائية بياهية كاملة هي ذات الماهية التي كانت تصرف له قبل استدعائه شاملة جميع بدلاته وتؤديها له جهته الأصلية .

وعلى ذلك فإن السيد . . . ضراب خزيمة البحر الأحمر يستحق بدل الاعابة وبدل المرافقة طوال مدة استدعائه .

(فتوى ٧٧١ - في ١٩٦٧/٦/٢١)

قلبية رقم ٤٨٥٥

المسألة :

استحقاق العامل المستبقى بخدمة القوات المسلحة بعد انتهاء مدة خدمته الإلزامية للبدلات المقررة لوظيفته المدنية سواء أكان قد تسلم العمل في الوظيفة المدنية قبل إنهائه أم كان القرار قد صدر بتمعينه في الوظيفة أثناء وجوده بالقوات المسلحة وجال الاستفتاء دون تسلمه العمل - انطبق ذلك على بدل التقاعد والاقالة طوال مدة الاستبقاء طالما توافرت الشروط المقررة قانوناً لاستحقاقها .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١١) من القانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط

الخدمة. والقرينة لضباط الشرف والمساعدين، وضباط الصف والجنود. بالقوات المسلحة تنص على أنه «يجوز لشعبة التنظيم والإدارة استيفاء بعض المجدين الذين اتوا الخدمة الإلزامية واستحقوا النقل إلى الاحتياط لمدة ستة شهور أخرى بحيث لا يتجاوز ذلك مدة سنة من التاريخ المحدد لنقلهم إلى الاحتياط، وتخضع تلك المدة من خدمة الاحتياط وتطبق عليهم جميع النظم والقرارات الخالفة بأفراد الاحتياط» . . .

ومناد ذلك سريان جميع النظم والأحكام الخاصة بأفراد الاحتياط على المستبقين بخدمة القوات المسلحة من اتوا مدة خدمتهم الإلزامية .

ومن حيث أن المادة (٥٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٥ تنص بسند تعطيها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٨ على أن «(أولاً) فحسب مدة استدعاء الأفراد الاحتياط طبقاً لأحكام المادة المنشأة من الشائعين بالجهات المنصوص عليها بالفقرتين ثانياً وثالثاً من هذه المادة فحسب استثنائية برتب أو رتبة كامل ويحفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وفلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق والشايع والمطوية والمطوية والإلزامية الأخرى بها فيها العلاوات والبدلات التي لها حقها الدوام والتي كانوا يحضنون عليها من جهات عملهم الأممية وذلك علاوة على ما تضمنه لهم وزارة الحربية عن مدة الاستدعاء» (ثانياً) . . .

ومن حيث أنه في التطبيق هينم الإحكام ملهى أن انتهى رأى الجمهور والوطنية في ١٣٢٠ من كمبر سنة ١٩٧١ إلى استحقاق المستبقين مدة انتهاء الخدمة العسكرية الإلزامية بترقياتهم الملية بالكامل، بما فيها البدلات سواء كان العامل قد تسلم الميل في وظيفته المدنية قبل استبقائه أم كان القرار قد صدر في الوظيفة أثناء وجوده بالقوات المسلحة وجل الاستبقاء بالتالي دون تسلمه العمل، ذلك أن قصر استحقاق البدلات على من تسلم العمل بحسب يتعارض مع الغاية التي استهدنها الشارع من تقرير الأحكام المتضمنة والتي تتمثل في وجوب الا يثار وضع العامل في الوظيفة المدنية

على أية صورة. بسبب قيامه بأداء واجبه الوطنى فى خدمة القوات المسلحة ومن غير المقصور أن تكون نية المشرع قد اتجهت الى سلب هذه الحماية عن العامل الذى حال قرار الاستبقاء دون تسلمه العمل بحيث يصبح فى وضع أسوأ من زميله الذى تسلم العمل ولو ليوم واحد

ومن حيث أنه لا يقال من سلامة هذا النظر أن يكون قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ المشار اليه قد ناط صرف بـدل التفتيش بقيام المهندس بالمبيت خارج مركز عمله أو بدورات تفتيش أو مرور من غير مبيت حسب كشوف تجولات يقدمها ويعتدها رئيس المصلحة مما لا يتأتى تحقيقه فى حالة عدم تسلمه العمل أصلاً بالمجة التى الحق بها ، أو أن يكون قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه قد قصر صرف بـدل الإقامة المنصوص عليه فيه على موظفى الدولة وعملها الذين يعملون بالمحافظات الواردة به وهو الأمر الذى لا يتوافر أيضاً بالنسبة لمن لم يتسلموا العمل بسبب استبقائهم بالخدمة العسكرية — لا بحاجة فى هذا القول — لأنه إذا كانت القاعدة أن مركز العامل فى الوظيفة المعين فيها إنما ينشأ من القرار المساند بتعيينه وأنه لا يستحق المرتب وتوابعه إلا من تاريخ تسلمه العمل بحسبان أن الأجر مقابل العمل فإن المشرع قد خرج على هذه القاعدة فى حالة الاستبقاء بخدمة القوات المسلحة وقرر منح المستبقى المرتب وتوابعه طوال مدة الاستبقاء لامتناع قدرها المشرع بما لا وجه معه لربط استحقاق البدلات بتسليم العمل ما دام أن العامل سواء كان قد تسلم العمل قبل الاستبقاء أو لم يتسلمه لن يؤدى أعمال الوظيفة الحديثة فى الحالتين خلال المدة المشار إليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتاها الصادرة فى ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧١ المشار إليها وتطبيقها على بـدلى التفتيش والأقامة .

قاطعة رقم (٢١٦) :

المبدأ :

استحقاق العائل المستقى بخدمة القوات المسلحة بعد انتهاء مدة خدمته الإلزامية للبدلات المقررة لوظيفته المدنية سواء أكان قد تسلم العمل في الوظيفة المدنية قبل استيقاله أم كان القرار قد صدر بتعيينه في الوظيفة أثناء وجوده بالقوات المسلحة. وحال الاستيقاء دون تسلمه العمل . مثال : استحقاق الطبيب الذي لم يتسلم العمل لبلى طبيعة العمل . والمدوى طوال مدة استيقاله طالما توافرت في شأنه الشروط المقررة قانونا لاستحقاق هذين البدلين .

ملخص الفتوى :

عين الطبيب إختيارا من ١/١/١٩٦٦ ، واثنياء وجوده في الخدمة العسكرية الإلزامية ، بوظيفة من الدرجة السابعة بالكادر الفني العالي بمنطقة قنا الطبية . وبعد انتهاء مدة خدمته العسكرية الإلزامية في ١/١٢/١٩٦٦ تقرر استيقاؤه بالقوات المسلحة ، ومن ثم قامت الوزارة منذ هذا التاريخ بحرف رتبته الأساسي في الوظيفة المدنية المعين فيها دون بلى طبيعة العمل والمدوى المقررين لهذه الوظيفة ، فتقدم بطلبه يلتمس فيه صرف هذين البدلين .

ومن حيث أن المادة ١٠١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة تنص على أنه « لا يجوز لشعبة التنظيم والأدارة استيقاء بعضي المجندين الذين اتبوا الخدمة الإلزامية واستحقوا النقل الاحتياطي لمدة ستة شهور أخرى بحيث لا يتجاوز ذلك مدة ستة شهور من التاريخ المحدد لنظهم إلى الاحتياط ، وتخصص تلك المدة من خدمة

الاحتياط وتطبق عليهم جميع النظم والقرارات الخاصة بأفراد الاحتياط .

وفيهاد ذلك سريان جميع النظم والاحكام الخاصة بأفراد الاحتياط على المستحقين بخدمة القوات المسلحة من أتوا مدة خدمتهم الإلزامية .

وأما من حيث الحقوق المشادة : فهذه تكون الخسطة العسكرية والوطنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨م على أن لا يحجبها جهة استدعاء الاحتياط طبقا لاحكام المادة السابقة من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالفترتين الثانية وثالثا من هذه المادة اجازة استثنائية بمرتبة او اجر كامل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بمرتباتهم وملاواتهم الخورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المالية والمعنوية والمزايا الاخرى بما فيها العلاوات والبدلات التى لها صفة الدوام والثالث كانوا يحضرون علينا من جهات مثلهم الاصلية وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الحربية من مدة الاستدعاء . (ثانيا) . . . » .

وأضح من النص المتقدم أن المستدعى لخدمة الاحتياط يستحق مرتبة في الوظيفة التقنية كاملا طوال مدة استدعائه بها في ذلك البدلات المقررة لهذه الوظيفة . والحكمة التى دعت الى تقرير هذا الحكم ترددها الى وجوب الا يكون الاستدعاء سببا في الاضرار باوضاع العاملين في وظائفهم المدنية او حرمانهم من المزايا والبدلات المقررة لهم والتي تمنح لزملائهم غير المستدعين . وقد اشارت الفكرة الايضاحية للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨م الى هذا المعنى فأوردت أن الأمر استلزم « تحديد المصاحبات التى تحصل بها هذه الجهات لتشغل كلمة ما كان يتقاضاه الفرد مقابل عمله عند استدعائه بها في ذلك العلاوات والبدلات التى لها صفة الدوام حتى لا يفقد الفرد بسبب استدعائه واستبقائه بالخدمة » .

ومن حيث أنه لما كان حكم المادة ٥١ مسالفة البيان يسرى على المستفيدين من أموال الخبئة العسكرية الإلزامية ، فمن ثم يستحق هؤلاء أثناء مدة الاستبقاء صرف مرتباتهم المدنية بالكامل بينما فيها البدلات سواء أكان العامل قد تسلم العمل في وظيفته المدنية قبل استحقاقه أم كان القرار قد صدر بتعيينه في الوظيفة أثناء وجوده بالفترات المسلحة . وحال الاستبقاء بالتالي دون تسليم العهل . ذلك أن قصر استحقاق البدلات على من تسلم العمل فحسب يعارض مع الضاية التي استندت إليها الشارع من تعزيز الأحكام المتقدمة والتي تتمثل في وجوب الإيتار وضع العامل في الوظيفة المدنية على أية صورة بسبب تسلمه بأداء واجبه الوطني في خدمة القوات المسلحة ، وبين غير المتصور أن تكون نية الشارع قد اتجهت إلى سلب هذه الضاية عن العامل الذي انحاز لقرار الاستبقاء دون تسليمه العمل بحيث يصبح في وضع أسوأ من زميله الذي تسلم العمل ولو بيوم واحد . وإذا كانت القاعدة أن مركز العهل في الوظيفة المعين فيها إنما ينشأ من القرار الصادر بتعيينه ، إلا أنه لا يستحق المرتب وتوابعه إلا من طريق تسلم العمل . باعتبار أن الأجر مقابل العمل ، وإذا كان من المسلم أن العامل في حالة الاستبقاء لا يؤدي عمله ولكن تقرر منحه المرتب وتوابعه استثناء من هذه القاعدة لاعتبارات تعدها الشارع ، فمن ثم فلا محل لربط استحقاق البدلات بتسليم العمل ، مادام أن العهل ، سواء أكان قد تسلم العمل قبل الاستبقاء أم لم يسلمه ، فإن يؤدي أعمال الوظيفة المدنية في الحالتين خلال المدة المشار إليها .

ومن حيث أنه لا حاجة في القول بقصر استحقاق البدلات على العامل الذي تسلم العمل وحده أخذا بظاهر نص المادة ٥١ أنه الذكر التي قضت بأحقية المستدعين في تناقض البدلات « التي كانوا يحصلون عليها في جهات قبلهم الأصلية » مما يعنى وجوب أن يكون العامل ممن يحصلون على البدل قبل استقدمته وهو أمر لا يفتأ إلا إذا كان قد تسلم العمل بالفعل . لا حاجة في القول لأن يؤدي تلك العبارة الواردة

فيخلص إليه ثمة حقوقا ومزايا متعلقة بالوظيفة في جهة العمل الأصلية يستحقها المستدمى علاوة على ما تنفذه وزارة الجبرية ، ولا تمنى هذه العيارة حرمان من لم يتسلم العمل قبل الاستدعاء أو الاستبقاء من تلك الحقوق والمزايا . وقد جاءت الفقرة (ثانيا) من المادة المذكورة مؤكدة هذا المعنى فنصت على أن « تتحصل الجهات الحكومية وجهات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام بشكليل الاختصاص والمرتببات وكلفة الحقوق والمزايا الأخرى لأفراد الاحتياط والمستدعين من بين العاملين بها وذلك طوال مدة استدعائهم » فلو أراد المشرع قصر الاستحقاق على من سبق له تسلم العمل قبل الاستدعاء لنص على ذلك صراحة سيما وأن حكم هذه الفقرة هو الذي يحدد العبء المبالي الذي يتحمل به الجهة التي يعمل بها المستدمى .

من حيث أن البادى في الحالة المعروضة أن صدور قرار باستبقاء الطبيب هو الذي حال بينه وبين تسلم العمل .

ولهذا انتهى رأى الجمعية المعمية الى احقية الطبيب المذكور في تقاضي بدل طبيعة العمل والعنوى طوال مدة استبقائه بالقوات المسلحة طالما توافرت في شأنه الشروط المقررة قانونا لاستحقاق هذين البعدين .

(ملك ١٥/٤/٨٦ هـ - جلسة ١٣/١٠/١٩٧١)

الفرع الخامس

استحقاق المستدعى المستبقى لحوافز الانتاج

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية —
مفاد المادة ٥١ منه معمل بالقوانين الرقمية ٨٢ لسنة ١٩٦٨ و ٩ لسنة
١٩٧٢ و ٧٢ لسنة ١٩٧٢ أن المشرع استبعد شرطى الدوام وسبق الحصول
على الميزة أو الحق بالنسبة لكافة الزايا والحقوق التي كان يحتفظ بها
المستدعى قبل استدعائه — المادة ١٨٨ من دستور سنة ١٩٧١ — نشر
القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ في ١٩٧٢/٦/٨ دون تحديد ميعاد للعمل به —
تطبيق احكامه على المستدعى بالقوات المسلحة اعتبارا من ١٩٧٢/٧/٩
بالنسبة لكافآت الانتاج التي يحصل عليها زملائه ولو لم يكن قد سبق
الحصول عليها بالرغم من عدم اتصالها بصفة الدوام ويظل مقيدا في
الزايا الاخرى بهذين الشرطين حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٢
لسنة ١٩٧٢ في ١٩٧٢/٨/٢٣ ليستحق المستدعى كافة الزايا الاخرى
بما فيها حوافز الانتاج — مفاد المادة ١١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤
في شأن شروط الخدمة والترقية لافراد القوات المسلحة — تطبيق
جميع احكام القوانين والقرارات الخاصة بافراد الاحتياط على المجندين
المستبقين بالخدمة — الاثر المترتب على ذلك — المستبقى يستحق ذات
الحقوق والزايا التي يتمتع بها المستدعى وبذات القيود .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٥١) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدلة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « تحسب مدة استدعاء المبرأ من الاحتياط طبقاً لأحكام المادة السابقة من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالفترتين ثانياً وثالثاً من هذه المادة اجازة استثنائية بمرتبة أو أجر كامل ، ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدلات التى لها صفة الدوام والتى كانوا يحصلون عليها من جهات عملهم الأصلية وذلك - علاوة على ما خصصه لهم وزارة الحربية عن مدة الاستدعاء » .

وبناءً على ما تقدم المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ على أن « تفيد الفقرة الأخيرة من المادة (٥١) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية نصها الآتى ويمنح العاملون المستدعين لخدمة الاحتياط من الحكومة والمؤسسات المالية أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها أو الشركات والمؤسسات الأهلية مكافأة وحقوق الانتاج بمقتضى النسب التى يحصل عليها العاملون المذكورين الذين يسكنون في منطقة الانتاج بمقتضى تعليمات » .

وبناءً على ما تقدم المادة ٨ من القانون رقم ١٩٧٢/٨/٨ فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٢/٨/٨ ،

ان عليه جنداً إلى وزير الحربية به .

وبناءً على ما تقدم المادة ٢٢ من القانون رقم ١٩٧٢/٨/٢٢ فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٢/٨/٢٢ ونص فى مادته الأولى على أن « يستبدل بنص الفقرة أولاً والفقرة الأخيرة من المادة (٥١) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ بالنص التالى « أولاً : تحسب مدة استدعاء المبرأ من الاحتياط طبقاً لأحكام المادة

السابقة من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالفئرتين ثانيا وثالثا من هذه المادة إجازة استثنائية بمرتب أو أجر كامل ، ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بمرتباتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدي لهم خلالها كافة الحقوق المالية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدلات ، ومكافآت وجوائز الإنتاج التي تصرف لأقرانهم في جهات عملهم الأصلية وذلك بإزالة علي ما تدفعه لهم وزيادة الحرية من دفع الاستبقاء .

ولقد قضت المادة الثانية من هذا القانون بالعمل به من تاريخ نشره .

وبين من تتبع تلك التعديلات التي طرأت على نص المادة (٥١) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع كان يحتفظ للمستدعين لخدمة القوات المسلحة بمرتباتهم وعلاواتهم الدورية ، وكان يمنحهم علاوة على مرتباتهم التي يستحقونها من جهات عملهم الأصلية كافة الحقوق المالية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدلات بشرطين : أولا أن تكون لها صفة الدوام وثانيا : أن يكونوا قد حصلوا عليها قبل استدعائهم . ثم أضاف المشرع بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ إلى تلك الحقوق مكافأة وجوائز الإنتاج التي يحصل عليها زملائهم بضم أن يشترط لهما صفة الدوام أو سبق الحصول عليهما . وتوسع المشرع في مسلكه هذا بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ فاستبعد شرطى الدوام وسبق الحصول على أفضلية أو الحق بالنسبة لكافة المزايا والحقوق التي تنبئها تلك المادة ، ومن ثم لم يأتو يكون من الأهمية بكان تجديد المجال الزمني لأعمال كل من القانونين رقمي ٩ لسنة ١٩٧٢ ، ٧٢ لسنة ١٩٧٣ .

ولما كان دستور سنة ١٩٧١ ينص في المادة (١٨٨) على أن (تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ويعمل بها بعدة شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها إلا إذا حددت لذلك جملة أخرى) فقد تم نشرها في الجريدة الرسمية .

وكان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ قد نُشر في ١٩٧٢/٦/٨ ولم يُحدد ميعاداً ، للعمل به فانه يتمين تطبيق أحكامه اعتباراً من ١٩٧٢/٧/٩ .
فيستحق المستدعي ابتداءً من هذا التاريخ مكلفات وحوائز الانتاج التي يحصل عليها زملاؤه ولو لم يكن قد سبق له الحصول عليها .
ويتأثرهم من غنم اتصافها بالدوام بيد انه يظل مقيداً في المزايا الأخرى .
بهذين الشرطين ، واعتباراً من ١٩٧٣/٨/٢٣ - تاريخ العمل بالتقنين رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ - يستحق المستدعي لخدمة الاحتياط كافة المزايا والحقوق بما فيها حوائز الانتاج دون التقيد في ذلك بمسابقة الحصول عليها او بصفة الدوام .

ولما كانت المادة (١١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية تقضى بتطبيق جميع أحكام القوانين والقرارات والنظم الخاصة بالمراد الاحتياط على المجندين المستقبين بالخدمة بعد انتهاء فترة تجنيدهم الإلزامية ، ومن ثم فان المستدعي يستحق ذات الحقوق والمزايا التي يتمتع بها المستدعي وبذات القيود .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان المستدعي والمستدعي بخدمة القوات المسلحة يستحق مكلفات وحوائز الانتاج اعتباراً من ١٩٧٢/٧/٩ دون التقيد في ذلك بشرطى الدوام وسبق الحصول عليها مع سريان مذين القيدتين بالنسبة للمزايا الأخرى وأنه اعتباراً من ١٩٧٣/٨/٢٣ يستحق كافة الحقوق والمزايا بغير قيد .

(ملف ٨٤١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)

الفرع السادس

استحقاق المستفي والمستدعى لمقابل التهجير

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

نصوص القوانين ارقام ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية الوطنية و ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعيلة العامة و ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة وتمديداتها يستفاد منها ان المكلف والمستدعى من الاحتياط والمستفي يستحقون كافة الحقوق المالية التي كانوا يتقاضونها من جهة عملهم الاصلية قبل التكليف او الاستدعاء او الاستبقاء — اثر ذلك — احقية الطوائف الثلاثة في الاحتفاظ بمقابل التهجير وفي الجمع بينه وبين اى علاوات او بدلات او مكلفات تؤديها لهم وزارة الدفاع عن بند التكليف والاستدعاء والاستبقاء بغير ان تجرى مقاصة بينها وبين اى من مستحقاتهم الخاصة — لا يفر من ذلك ان المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للمقاتلين من غزة ، وسيناء والمهجريين من منطقة القناة . اوجبت ان يخصم من مقابل التهجير المستحق للجندي او المزارع ما يتقاضاه من بدلات او رواتب اضافية او اعانات الجهات التي ينسب او يعار اليها لان اياها من المكلف او المستدعى او المستفي لا يعد منتدبا او معلما للقوات المسلحة .

ملخص الفتوى :

المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩
آتمة الذكر تنص على أن « يجوز صرف مقابل التهجير في حدود ٢٠ ٪ شهريا
من المرتبات الأصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القنطرة الخاضعين لأحكام
نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين
بمكادرات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هزم المنطقة ويحد
أدنى قدره ثلاثة جنيهات شهريا ... » وأن المادة الخامسة من ذات القرار
تنص على أن : « يخصم من قيمة الاعانة الشهرية ومرتبات الإقامة والرواتب
الأضائية ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد السابقة ، قيمة
ما يصرف للعاملين المذكورين من الجهات التي يتدبون للعمل بها أو يعارون
عليها من بدلات أو رواتب إضافية أو إعانات ... »

ويستفاد من هذين النصوص أن مقابل التهجير يصرف للعاملين المدنيين
الذين يتوافر فيهم شروط معينة ، وأن العامل المصار أو المنتخب لا يستحق
سوي البريق بين قيمة المقابل وبين ما يتقاضاه من الجهة المنتخب أو المعار
عليها من بدلات أو رواتب أو إعانات .

والخلاصة كانت المادة (١٧) من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن
الهيئة العامة للفصل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن :
« لا يتلقى من يستدعى أو يكلف بالصناعة المدنية أو العسكرية بالتطويق
لأحكام هذا القانون من العاملين بالمؤسسات أو المصالح ووحدات
الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية
التابعة لها مرتبه أو أجره من الجهة التي يستدعى أو يكلف للعمل بها .
ويكون المرتب أو الأجر مساويا لما كان يحصل عليه العامل من جهة عمله
الأصلية من المرتبات والأجور والبدلات والملاوات التي لها صفة الدوام
قبل استدعائه أو تكليفه ... » وفي جميع الحالات تحمل الجهات التي تستدعى
أو يكلف للعمل فيها هؤلاء العاملين الملاوات والملاوات التكميلية والملاوات

الأخيرة المقررة للاحتياط من نفس الرتبة أو الدرجة المعادلة للرتبة والدرجات الشرفية الممنوحة لهم ، إذا كان استدعاءهم أو تكليفهم . . . بالمسيرة العسكرية » . وكانت المادة (٥١) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن : (أولا) تصيب مدة استدعاء أفراد الاحتياط طبقا لأحكام المادة السابقة من العاملين بالجهات المنصوص عليها بلفتنتين. ثانيا وثالثا من هذه المادة اجازة استثنائية بمرتبة أو أجر كامل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدي لهم خلالها كافة الحقوق المالية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدلات التي لها صفة الدوام والتي كانوا يحصلون عليها من جهات عملهم الأصلية وذلك ملاوة على ما تنبئه لهم وزارة الحربية عن مدة الاستدعاء . . . » . وقد عدل نص تلك المادة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ المعمول به اعتبارا من ١٩٧٣/٨/٢٣ - فرقع المشرع شرط الدوام بالنسبة لما كانوا يتقاضونه من وظائفهم المدنية وأصبح نصها يجري بالآتي : « . . . ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدي لهم خلالها كافة الحقوق المالية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدلات وكفالات وحوافز الإنتاج التي تصرف لأفرادهم في جهات عملهم الأصلية عنذلك علاوة على ما تنبئه لهم وزارة الحربية عن مدة الاستدعاء . . . » . كذلك فقد تناولت مجلة المستبقى الجديدة (١١) من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٨ وتفق بأن : « يجوز لهية التنظيم والإدارة لجهات المسلحة وقف النول التي للاحتياط بالنسبة إلى بعض المجندين الذين انتموا بعضهم إلى لائحة المتطوعة ، . . . وتطبق عليهم جميع أحكام القوانين والقرارات والنظم الخاصة بأفراد الاحتياط اعتبارا من التاريخ المشار إليه » .

ومناد تلك النصوص أن المكلف يستحق كافة الحقوق المالية التي كان يتقاضاها من جهة عمله الأصلية قبل تكليفه ومن بينها مقابل التهجير « وبالل فالاستدعاء من الاحتياط يحتفظ بمقابل التهجير سواء قبل التعديل،

الذى أدخل علي المادة (٥١) آتية الذكر أو بعده لأنه كان يعد قبل التعديل من البالغ التي لها صفة النوام ، أما بعده فانه يدخل في عموم الحقوق المدنية التي تصرف لأقربائه في جهة عمله الأصلية . وينطبق ذات الحكم على المستقبلي اعبالا لنص المادة (١١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه التي تقضى بشرىان كافة الأحكام الخاصة بأفراد الاحتياط على المستقبين . ومن ثم فان الطوائف الثلاث يحق لها الاحتفاظ بمقابل التهجير وإن تجمع بينه وبين أى علاوات أو بدلات أو مكافآت تؤديها لهم وزارة الدفاع عن مدد التكليف والاستدعاء والاستبقاء بغير أن تجرى مقاصة بينها وبين أى من مستحقاتهم المدنية . ولا يغير من ذلك أن المادة الخامسة من القرار رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ آتية الذكر أوجبت أن يخصم من مقابل التهجير المستحق للمتدب أو المعار ما يتقاضاه من بدلات أو رواتب اضافية أو اعانات بالإجهات التي ينسب أو يعار اليها ، لأن إياها من الكلف والمستدعى والمستقبى لا يعد متدباً أو معاراً للقوات المسلحة . ولذا كانت المادة (٥٩) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية قد اعتبرت المجند الذي يمين أثناء فترة الخدمة الإلزامية في حكم المعار فإن ذلك لا يعنى أن هذه الاعارة اعارة حقيقية وإنما هى اعارة حكيمية لا يترتب عليها من أحكام الاعارة سوى ما نصت عليه المادة (٦٢) من ذات القانون التي تقرر الاحتفاظ للعامل أثناء وجوده في الخدمة العسكرية بما يستحقه من ترقيات وملاوات — دون باقى آثار الاعارة ويتالتى فلا يشرى في حقه حكم القسم المنصوص عليه في المادة الخامسة من القرار رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ . آتية الذكر باعتبارها في اعارة حكيمية بمنظرة الإثراء . وذلك فضلاً عن أن تلك الاعارة الحكيمية تقتصر على حالة المجند أثناء فترة تجنيده الإلزامية في حين أن المستدعى والمستقبى الذى يأخذ حكمه لاعتير هذا المشرع في اجازة استثنائية وفقاً لنص المادة (٥١) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليها ، كذلك فان الكلف يعمل بالقوات المسلحة لم يصف عليه قانون التعبئة العامة صفة الندب أو الاعارة في أى نص من نصوصه ومن ثم فلا شبهة في خروجه عن نطاق تطبيق نص المادة الخامسة سائلة الذكر .

الفصل الخامس

الاعفاء والاستثناء من التجنيد

الفرع الأول

الاعفاء من التجنيد

قاعدة رقم (٢١٩)

٢١٩ -

مقتضاها الاعفاء النهائي من أداء الخدمة العسكرية لأكثر أخوة أو أبناء من يستشهد أو يصاب أصابة تعجزه عن الكسب بسبب العمليات الحربية - لا محل لاشتراط الاعفاء أن تقع الأصابة أثناء العمليات الحربية فالقول بذلك فيه أضالة قيد زمني لم يتضمنه نص القانون - أثر ذلك - أصابة ولاد المطلوب أمثاله أثناء زيارته لحينة السويس عقب انتهاء حرب أكتوبر نتيجة لانفجار لغم يتخلف عن تلك الحرب وأدت إلى مجزء نهائيا عن الكسب يترتب عليه الاعفاء النهائي من الخدمة العسكرية .

ملفص القوى :

أن المادة ٧ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « يفتى من الخدمة العسكرية والوطنية نهائيا ...

(ج) أكبر المستحقين للتجنيد من أخوة أو أبناء المواطن الذي يستشهد أو يصاب أصابة تعجزه عن الكسب نهائيا بسبب العمليات الحربية ... » .

وفناد هذا النص « أن المشرع في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه اعفى نهائيا من اداء الخدمة العسكرية اكر اخوة أو أبناء من يستشهد أو يصاب اصابة تعجزه عن الكسب بسبب العمليات الحربية ، ومن ثم فان الامادة من هذا الحكم رهينة بان يقع اى من الاستشهاد أو الاصابة بسبب العمليات الحربية » .

ولما كان الثابت في الحالات المطالعة ان اصابة والد المطلوب اعفائه قد وقعت بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٧ أثناء زيارته لمدينة السويس عقب انتهاء حرب أكتوبر نتيجة لانفجار لغم متخلف عن تلك الحرب وادت الى عجزه عن الكسب نهائيا فانه قد يكون قد اصاب بسبب العمليات الحربية وبالتالي يتحقق في ابنه الأكبر المذكور مناط الاعفاء المقرر بهذا الحكم . .

وإذا نظر المشرع الاعفاء بوجه الاصابة بسبب العمليات الحربية فانه لا يكون هناك محل لاشتراط وقوعها أثناء العمليات الحربية لان ذلك من شأنه افساد قيد زمني لم يتضمنه النص ، لذلك فانه يكفي لتحقيق الامعاء أن تقع الاصابة بسبب راجع للعمليات الحربية ولو بعد انتهائها .

ولا وجه في افساد القيد بانه لا يمكن اطلاق أحكام قرار وزير الحربية رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٨ الصادر بتنفيذ أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بتقرير المعاشات والتعويضات المستحقة للمصلين والمستشهدين والمتقاعين من بسبب العمليات الحربية لان نطاق اعمال هذا القرار انما يرتبط بتطبيق أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٨ الذي صدر تنفيذ لها ، وبما ان ذلك لا يجوز الاستناد اليه عند تفسير أحكام قانون الخدمة العسكرية من الوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احياء السيد / في الاعفاء من الخدمة العسكرية نهائيا .

(ملف ٩٠٥/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

اعفاء الابن أو الأخ مؤقتا من الخدمة العسكرية والوطنية طبقا لنص المادة السابعة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ينشأ بتحقيق شرط الإعالة فإذا ما كان العائل وأخوه التالي له في سن من شأنه أن يجاوزوا العائل في المستقبل سن الثلاثين قبل بلوغ الأخ سن الرشد انقلب هذا الاعفاء المؤقت نهائيا — اكتساب العائل هذا المركز القانوني بمجرد توافر سبب الاعفاء النهائي وليس عندما يبلغ عملا سن الثلاثين — من توافر فيه شرط الاعفاء النهائي من الخدمة العسكرية والوطنية طبقا لإحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل العمل بالتعديل الوارد بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ يصبح في مركز قانوني لا يجوز المناس به .

ملخص الحكم :

من حيث أن المطلب المبادر من هذه النصوص أن كلا من عائل أخيه غير العادر على الكسب وحظن أخيه أو أخوته غير العاديين على الكسب يعفى مؤقتا من الخدمة العسكرية والوطنية ، ويصبح هذا الاعفاء بحكم القانون نهائيا إذا كان سن العائل يتجاوز الثلاثين قبل بلوغ أخيه للتالي له سن الرشد وكان الأجد غير قادر على الكسب بمصفة نهائية أو في حكم ذلك كجأ لو كان ميتا لاقتصاد العائلة في الحالين ، ومقتضى ذلك أنه اعفاء الابن أو الأخ مؤقتا من الخدمة العسكرية والوطنية ينشأ بتحقيق شروط الإعالة ، فإذا ما كان العائل وأخوه التالي له في سن من شأنه أن يجاوزوا العائل في المستقبل سن الثلاثين قبل بلوغ هذا الأخ سن الرشد انقلب هذا الاعفاء المؤقت نهائيا ويكتسب العائل هذا المركز القانوني بمجرد توافر سبب الاعفاء النهائي ، وليس عندما يبلغ عملا سن الثلاثين .

(م - ٤٠ - ج ١٠)

من الثلاثين على ما يقول به الدفاع عن الحكومة - وهو قول ينطوى على مخالفة واضحة لحكم القانون لأن مؤداه أن لا يكتسب المعائل الذى يتوانر فيه سبب الاعفاء النهائى هذا المركز القانونى ويظل على اعفائه المؤقت الى أن يجاوز سن الالتزام ببلوغ سن الثلاثين قبل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ ، وفى هذا تفرغ لمعنى الاعفاء النهائى الذى قرره المشرع فى المقتضى الفقرة ثانيا من المادة السابعة من قانون الخدمة العسكرية والوطنية بنفسه الفكر من كل مضمون ويشمى كالاغناء المؤقت يظل كذلك عندئذ من ائلا يصح تطبيقه على الحكم المقتضى ثانيا من المادة السابعة بمقتضى الحكم الى أن يجاوز الالتزام سن الالتزام .

ومن حيث أن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه لم ينطو صراحة او ضمنا على (المقتضى) بل (أكثر) (المقتضى) الذى نصت عليه المادة فى ظل العمل بالحكم القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٥ كالمادة ١٢ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ ، والى لا يجوز المساس بها كأصل عام الا بقانون بل لقد حرص المشرع فى المادة الثانية منه على تأكيد هذا المبدأ بالنص على عدم سريان هذا التعديل على من أتم بين الثلاثين قبل تاريخ العمل بهذا القانون حماية للمراكز القانونية التى اكتسبت بصحة قبل العمل بالتعديل المذكور واستقرارها لها ، وفاء على هذا فإن من تواجد فيه شروط الاعفاء النهائى من الضميمة العسكرية والوطنية قبل العمل بهذا التعديل يصبح في مركز قانونى له يقاوم التغيير التبعات رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ بالتعديل ومن ثم لا يجوز المساس به - والقول بغير ذلك من شأنه أن يؤدي فضلا عن المساس بالمراكز القانونية المستقرة الى تطبيق احكام هذا القانون بأثر رجعى على المراكز القانونية التى اكتسبت بصحة قبل العمل بأحكامه دون نص صريح بذلك .

ومن حيث أن الثابت من ظاهر الأوراق أن المدعى ولد فى ١٩ من مارس سنة ١٩٤٢ وله أخان أصغر من كبرهما

مواليد ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وفي ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ أصدرت منطقة تجنيد الاسكندرية شهادة رقم ٣/٢٩٠٠٢ بأعفائه نهائياً من الخدمة العسكرية والوطنية باعتباره بعد والده المتوفى المائل للحلقة ولاخويه الغير قادرين واكبرهما من مواليد ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٤ - وفي ٢٩ من يونية سنة ١٩٧٥ تقدم بطلبه استعراج صورة من هذه الشهادة فأعطي شهادة مؤرخة في ٢ من يولية سنة ١٩٧٥ تفيد بميلته معفى اعفاء مؤقتاً لأنه الحائل للمعالة ولذلك تمسكه على سريان أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ السابق للفكر على حاله نظراً لعدم بلوغه سن الثلاثين تبطل العمل بأحكام هذا القانون .

ومن حيث انه لما كان مركز المدعى القياتوني في الاعفاء النهائي من الخدمة العسكرية والوطنية قد نشأ وتكامل في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ بتوافر شروط الاعفاء النهائي المنصوص عليها في الفقرة (١ ثانياً) من المادة السابعة السالفة البيان على التفصيل السابق ، لذلك تكون الشهادة المؤرخة في ٢ من يولية سنة ١٩٧٥ قد صدرت على غير ما يقضي به القانون الذي اتجه إلى الحفاظ على المراكز القانونية التي نشأت واكتملت قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ - وعلى ذلك يكون القرار الصادر بمنح الشهادة المذكورة في ٢ من يولية سنة ١٩٧٥ قد أخطأ فهم القانون وتاويله على وجه يتضاهى به إلى درجة الانعدام على ما سبق البيان فلا يكتسب أية حصة نصيبه من السحب أو الالغاء حتى بعد انقضاء المواعيد المقررة قانوناً لذلك .

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

المستفاد من حكم المادة السابعة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية معلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ وقبل تعديلها بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ أن كلا من عائل أبيه غير القادر على الكسب وعائل أخيه أو أخوته غير القادر على الكسب يعفى مؤقتا من الخدمة العسكرية والوطنية ويصبح هذا الإعفاء نهائيا إذا كان المائل سبجاوز الثلاثين قبل بلوغ أخيه التالي له سن الرشد وكان الأب غير قادر على الكسب بصفة نهائية أو في حكم ذلك كما لو كان لهنا لاتحاد العلة في الحالتين — مقتضى ذلك أن إعفاء الابن أو الاخ مؤقتا من الخدمة العسكرية والوطنية ينشأ بتحقيق شروط الاعالة — القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه الذي تضمن رفع الحد الأقصى لسن التجنيد من ٣٠ الى ٣٥ سنة لم ينظر صراحة أو ضمنا على المعاش بالمراكز القانونية التي نشأت وتكاملت في ظل العمل باحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله :

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة السابعة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية معلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ وقبل تعديلها بالقانون — رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « ثانيا : يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية مؤقتا ... (ب) العائل الوحيد لابييه غير القادر على الكسب وكذلك عائل أخيه أو أخوته غير القادرين على الكسب وإذا توافر شرط الاعالة المنصوص عليها في الفترة ب

وكان عمر العائل سيجاوز ٣٠ سنة قبل بلوغ أخيه التالي له سن الرشد فيصبح الإعفاء نهائيا إذا كان الأب غير قادر على الكسب بصفة نهائية . وقد سبق لهذه المحكة أن قضت أن المستفيد من حكم المدة السابقة أن كلا من عائل أبيه غير القادر على الكسب وعائل أخيه أو أخوته غير القادرين تعد على الكسب معنى مؤقتا من الخدمة العسكرية والوطنية ، ويصبح هذا الإعفاء بحكم القانون نهائيا إذا كان سن العائل سيجاوز الثلاثين قبل بلوغ أخيه التالي له سن الرشد ولكن الأب غير قادر على الكسب بصفة نهائية أو في حكم ذلك كما لو كان ميتا لاتحاد العملة في الحاليتين ، ومقتضى ذلك أن إعفاء الابن أو الأخ مؤقتا من الخدمة العسكرية والوطنية ينشأ بتحقيق شروط الاعالة ، فإذا ما كان العائل «أخوة التالي له في سن من شأنها أن يجاوز العائل في المستقبل سن الثلاثين قبل بلوغ هذا الأخ سن الرشد ، انقلب هذا الإعفاء المؤقت نهائيا ، ويكسب العائل هذا المركز القانوني بمجرد توافر سببا لإعفاء النهائي والقول بغير ذلك هو قول ينطوي على مخالفة واضحة لحكم القانون لأن مؤاده أن لا يكتسب العائل الذي يتوافر فيه سببا للإعفاء النهائي هذا المركز القانوني ويظل على إعفائه المؤقت الى أن يجاوز سن الإلزام ببلوغ سن الثلاثين قبل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ الذي رفع الحد الأقصى لسن التجنيد ٣٠ الى ٣٥ سنة ، وفي هذا تفرغ لمعنى الإعفاء النهائي الذي تشرده المشرع في الفقرة ثانيا من المادة السابعة من القانون الخدمة العسكرية والوطنية سالف الذكر من كل مضمون ويضحي كالأعفاء المؤقت يظل كذلك ويحاول سببه تطبيقا لحكم الفقرة ثانيا من المادة السابعة سالف الذكر الى أن يجاوز الملزم سن الإلزام ، ويخلص مما سبق أنه ليس صحيحا ولا سائفا ما ذهب إليه الطعن من أن حكم المادة السابعة سالف الذكر قد غرق بين حالة العائل لأبيه والعائل لأخيه أو أخوته فغترق للحالة الأولى الإعفاء النهائي إذا كان العائل سيجاوز سن الثلاثين قبل بلوغ أخيه التالي سن الرشد بينها يبقى على الإعفاء المؤقت بالقضية للحالة الثانية .

ومن حيث أن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ المفسر اليه . والذي تتضمن رفع الحد الأقصى لسن التجنيد من ٢٠ الى ٣٥ سنة ، لم ينطو صراحة أو ضمناً على المساس بالراكر القانونية التي نشأت وتكاملت في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ والتي لا يجوز المساس بها كأصل علم إلا بقانون ، بل لقد حرض المشرع في المادة الثانية سن على تأكيد هذا المبدأ بالنظر على عدم سريان هذا التعديل على من اتم سن الثلاثين قبل تاريخ العمل بهذا القانون . حيلة للراكر القانونية التي اقبلت صحيحة قبل العمل بالتعديل المذكور واستقرارها لها ، وبناء على هذا فان من توافرت فيه شروط الاعفاء التام من الخدمة العسكرية والوطنية قبل العمل بهذا التعديل ، يصبح في مركز قانوني لم يتناول القانون رقم ١٢ لسنة ٧١ بالتعديل من لا يجوز المساس به ، والقول بغير ذلك من شأنه ان يؤدي فضلاً عن المساس بالراكر القانونية المستقرة الى تطبيق احكام هذا القانون بقدر رجوع على الراكر القانونية التي اقبلت صحيحة قبل العمل بأحكامه دون نص صريح بذلك .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان المطعون ضده من مواليد ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٦ وله اخ من مواليد ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ وتوفي والده في ١٠ من مايو سنة ١٩٧٠ وأصدرت منطقة تجنيد الشرقية الشهادة رقم ٨٥٧٧٢ بأعفائه مؤقتاً من التجنيد باعتباره العائل الوحيد لأخيه بعد وفاة والده ، وأذ كان أخوه قد تم تجنيده وأنهى مدة التجنيد في يوليو سنة ١٩٧٨ منذ استدعت إدارة التجنيد المطعون ضده لاداء الخدمة العسكرية على قهقهة أنه مفعى مؤقتاً من التجنيد وأن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ برفع الحد الأقصى لسن التجنيد الى ٣٥ سنة ينسحب على حاله وإذا تخلف المتكور عن التجنيد منذ امسفررت وزارة التربية والتعليم التي يعمل فيها ، قراراً يفصله من الخدمة .

ومن حيث أن المسقطد هما تقدم أن المظنون ضده إعلان وفاة والدة
في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٠ أصبح الجائل الوعيد لأخصه وإذ كان المذكر
يبلغ سن ثلاثين سنة في ٢٠ من يناير سنة ١٩٧١ هل أن يدرك ثقبه من
الرشد في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ فإنه تكون قد توافرت في شأنه توافر
شروط الاعفاء النهائي من الخدمة طبقاً لحكم المادة السابعة من القانون
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر ، واكمل له المركز القانوني في هذا
الاعفاء قبل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢ الذي رفع الحد الأدنى
لسن التجنيد الى ٣٥ سنة ، ويضحي بالتالي قرار استدعاء المظنون ضده
للتجنيد على فهم أنه لا يحمل سوى اعفاء مؤقت زال سببه بقسري أخيه
من الخدمة ، قد وقع بضاعة للمظنون بخلافه جسيمة تصلح مع التي حد
الاعتدال. طبع بنا جرح عليه لفناء هذه الحكمة .

ومن حيث أنه متى بأن ما تقدم أن القرار المظنون فيه هو قرار
معدوم على النحو السابق بيانه فإنه لا يمكن أن يكون مقبة جانبية في سبيل
استعمال ذوي الشأن لمواكهم القانونية المشروعة وبالتالي يجوز لهذه
الشبان أن يلجأ الى القضاء مباشرة لإزالة هذه العقبة دون تعهد بالمواكبة
والإجراءات المقررة لرفع دعوى إلغاء القرارات الإدارية الباطلة ، ومن
ثم بأنه يضمن غير صائب ولا سليم ما تذهب اليه الجهة الطامنة من عدم
قبول دعوى المظنون ضده شكلاً لمعنى النظام من القرار المظنون
فيه طبقاً لحكم المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ذلك أنه
شرط هذا النظام أن يكون موجهاً الى قرار إداري ، والقرار الإداري المعيب
يوجب لا يصلح به المرحج الاعتدال ، يظل جهتها بضعة القرار الإداري
كتصرف قانوني وكما يظفر بنتيجة لإثباته لهذا أن يذهب الى القضاء ، ذلك
على عكس القرار الموجه الذي لا يجوز له كسب سبق البطلان ، ويجوز
مقتضى ملئته لا تردده لثمة إثبات قانونية ، وبالتالي لا تخضع الدعوى بشأنه الى
الاعتدال والتظلمات المرفوعة بموجب القانون ، كشرط لقبول دعوى الإلغاء .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه قد أصاب
الحق في قضائه ووافق حكم القانون فيها انتهى إليه ويغدو بالتالي هذا
الطعن ولا أسس له من القانون ويتعين من ثم رفضه .

(طعن ٢٢٨٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية —
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لنسباط
الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة — القانون
الأول يخاطب من بلغ سن التجنيد من المصريين وينظم كيفية دخولهم الخدمة
لأول مرة وكيفية استبقائهم فيها واستدعائهم اليها بعد نهاية مدة
التجنيد الإلزامية وأحوال أفعالهم منها سواء أكان الإعفاء مؤقتا أو نهائيا
— وينظم القانون الثاني حياة المجدد بعد انخراطه في سلك العسكريين
فيحدد له واجباته والأعمال المحرمة عليه وأسباب إنهاء خدمته — لكل
من القانونين مجاله فلا يجوز الخلط بين حالات الإعفاء التي تضمنها القانون
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه وحالات إنهاء الخدمة التي تناولها
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الإشارة — استعارة القانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ للقواعد الخاصة بالإعفاء المتصوص عليها في
القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ باعتبارها جزءا لا يتجزأ منه — يؤدي ذلك
أن تطبقها بعد من إجراءات إنهاء الخدمة وفقا لحكم المادة ١٠٧ من
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ وليس طريقا من طرق الإعفاء المقرر
بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ — لإدارة التجنيد الخيار بين أعفاء الفرد
الذي توافرت في شأنه ظروف عائلية معينة من الخدمة وفقا لأحكام القانون

رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ أو انتهاء خدمته طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ — أثر ذلك — اذا استعملت ادارة التجنيد سلطتها التقديرية وانتهت خدمة الفرد العسكرية ومنحته شهادة انتهاء الخدمة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فليس لها بمقد ذلك ان تعامله على أساس أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ استناداً الى انه كان من الاوفى اعفاؤه دون انتهاء خدمته .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٧) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٠ تنص على انه :

اولاً : يعنى من الخدمة العسكرية والوطنية نهائياً : —

(أ) من لا تتوافر فيه شروط اللياقة الطبية لتلك الخدمة :

١ (ب) الابن الوحيد لايه المتوفى أو غير القادر نهائياً على الكسب .
(ج) الاخ الآخر أو اكبر المستحقين للعنفية من اخوة الضابط أو المجند أو المتطوع طبقاً لأحكام المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٢ — الذى توفى بسبب الخدمة أو سرحاً عنها، بسبب مرض أو أصابة تعجزه عن الكسب نهائياً بسبب العمليات الحربية .

(د) اكبر المستحقين للتجنيد من أبناء الضابط أو المجند أو المتطوع أو المواطن المذكورين في البند السابق .

ثانياً : يعنى من الخدمة العسكرية والوطنية مؤقتاً :

(أ) الابن الوحيد لايه الخ

(ب) المائل الوحيد لايه غير القادر على الكسب وكذلك مائل أخيه أو أخوته غير القادرين على الكسب .

(ج) «العائل الوحيد» لأمه إذا كانت أرملة أو مطلقة طالفاً بائناً أو تكافؤاً زوجها بغير قيد على الكسب .

(د) «العائل الوحيد» لأخته أو أخواته غير المتزوجات أو المتزوجات بغير قيد على الكسب .

(هـ) «الأخ الآخر أو أكبر المستحقين للتجنيد من أخوة الضابط أو المجند أو المتطوع طبقاً لأحكام المواد ٢٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٢ - أو المواطن الذى فقد بسبب العمليات الحربية .

(و) أكبر المستحقين للتجنيد من أبناء الضباط أو المجند أو المتطوع أو المواطن المذكورين فى البند السابق .

وإذا توافر شرط الإعالة المنصوص عليه فى الفقرة (ب) وكان عمر العائل سيجاوز ٣٥ سنة قبل بلوغ أخيه التالى له سن الرشد يصبح الإعفاء نهائياً إذا كان الأب غير قادر على الكسب بصفة نهائية .

وفى جميع حالات الإعفاء المؤقت يزول الإعفاء يزوال أسبابه ...

ثالثاً : يحدد وزير الحربية بقرار مفق شروط الخدمة الطبية للخدمة العسكرية والوطنية وشروط عدم القدرة على الكسب النهائية والمؤقتة .

وليعلم : يعفى الفرد من الخدمة العسكرية والوطنية إذا تبين أنه يعفى بهذا الإعفاء قبل اتمام مدة الخدمة الإلزامية بسبب من الأب مع مراعاة من الأخوة) .

وتنص المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ على أنه (لا يجوز استخدام أى مواطن بعد بلوغه التاسعة عشرة من عمره أو بقاءه فى وظيفته أو عمله أو منجبه من الخدمة فى أولوية أية مهنة حرة أو قيده فى جدول المستقلين بها ما لم يكن حاملاً ببطاقة الخدمة العسكرية والوطنية .

كما لا يجوز ذلك أيضا بالنسبة إلى أي منهم فيما بين السادسة والعشرين والخاصة والثلاثين من عمره ما لم يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ - أو نموذج « وضع المواطن تحت الطلب لأجل معين » .

وتنص المادة ٦٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المتعلقة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ وبالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ وبالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ على أن (تعطى وزارة الحرية الشهادات والنماذج الآتية بعد أداء الرسوم المقررة .

أولا : الشهادات :

(أ) شهادة بالاستغناء من الخدمة العسكرية والوطنية طبقا للمادة (٦) .

(ب) شهادة بالإعفاء من الخدمة العسكرية والوطنية طبقا للمادة (٧) .

(ج) شهادة بتأجيل الخدمة الإلزامية طبقا لأحكام المادتين ٨ مكرر أو (٩) .

(د) شهادة بأن المواطن لم يصبه الدور طبقا للمادة (١٠) .

(هـ) شهادة ثانية الخدمة العسكرية .

(و) شهادة الانتهاء من خدمة الاحتياط .

ثانيا : النماذج :

(أ) نموذج بتأجيل الخدمة الإلزامية طبقا لأحكام المادة (٨) .

(ب) نموذج بأن المواطن تحت الطلب لأجل معين .

ولا يصرف هذه الشهادات والنماذج إلا بعد تقديم بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية ويستثنى من هذا الشرط الوليد لسنة ١٩٤٠ وما قبلها .

١. يعمل بالجهادات والنماذج المؤقتة حتى نهاية الأجل المحدد لها) .

وينص القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ - في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة - في مادته الأولى على أن (تسرى أحكام هذا القانون على أفراد القوات المسلحة الرئيسية والفرعية الآتي بيانهم :

(أ) ضباط الشرف والمساعدين والمتطوعين من ضباط الصف والجنود ومجدي الخدمة منهم برواتب عالية .

(ب) ضباط الصف والجنود المجندين ومن في حكمهم .

وينص هذا القانون في المادة الثانية على أن (يطلق لفظ « عسكري » على كل من اتخذ الجندي مسلكا له سواء عن طريق تادية الخدمة العسكرية أو عن طريق التطوع ويشمل هذا التعبير كافة الرتب والدرجات) .

وينص في المادة ١٠٧ على أن (تنتهي الخدمة العسكرية العامة للمعسكريين بالقوات المسلحة بأحدى الحالات الآتية :

(أ) المجندين :

١ - النقل إلى الإحتياط .

٢ - لأسباب عائلية تقررها إدارة التجنيد . . .)

وينص في المادة ١٠٨ على أنه (في جميع الحالات انتهاء الخدمة الموضحة في المادة السابقة يجب أن يتسلم العسكري شهادة تدل على تادية الخدمة العسكرية موضحا فيها سبب انتهاء الخدمة) .

وينص في المادة ١١٦ على أن (تنتهي خدمة المجندين الذين تطرأ أثناء خدمتهم الفعلية ظروف عائلية تدعو إلى إعفائهم منها أو تأجيلها طبقا للتواعد الموضحة في قانون الخدمة العسكرية والوطنية) .

ومن حيث أنه باستقراء نصه يصح لكل من التجنيد رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تادية الخدمة العسكرية والوطنية والقانون رقم ١٠٦ لسنة

١٩٦٤ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة يتضح أن الأول يخاطب بصفة أصلية من بلغ سن التجنيد من المواطنين المصريين وينظم كيفية دخولهم الخدمة لأول مرة وكيفية استبقائهم فيها واستدعائهم إليها بعد نهاية المدة الإلزامية وأحوال إعفائهم منها سواء كان الإعفاء مؤقتاً أو نهائياً — بينما ينظم الثاني حياة المجند بعد انخراطه في سلك العسكريين فيحدد له واجباته والأعمال المحرمة عليه وأسباب إنهاء خدمته العسكرية .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن لكل من القانونين مجال انطباق ونطاق أعمال خاص به — الأمر الذي يقف حائلاً دون الخلط بين مجالاته الإعفاء التي تناولها قانون التجنيد رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وحالات إنهاء الخدمة التي تناولها قانون شروط الخدمة رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه إذا كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه قد أحال في المادة ١١٦ منه إلى قواعد القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاصة بالإعفاء لطرفين مماثلة فإن ذلك لا يعصد تطبيقاً لإحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في غير مجال أعماله لأن تلك الأحالة تعني أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ قد استعمل القواعد الخاصة بالإعفاء للأسباب العائلية الواردة بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وجعلها جزءاً لا يتجزأ منه لذلك فإن تطبيقها إنما يعتمد من الإجراءات إنهاء الخدمة وفقاً لنص المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ وليس طريقاً من طرق الإعفاء منها .

ومن حيث أنه كما كانت الأسباب العائلية التي تقضي بالجنود إنهاء الخدمة تصلح لغفائه منها طبقاً لنص الفقرة ٤ من المادة السابقة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ كما تصلح أيضاً لإنهاء خدمته طبقاً لنص المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ والتي منحت إدارة التجنيد سلطة إنهاء خدمة المجند للأسباب العائلية التي تقرها فإن المشرع يكون بذلك قد منح إدارة التجنيد في مثل هذه الحالة حق الخيار بين الإعفاء طبقاً لنصوص القانون الأول وبين إنهاء الخدمة طبقاً لنصوص القانون الثاني ولم يلزمها بأعمال أحدهما دون الآخر — ومن ثم لا يسوغ القول

موجوب تطبيق قواعد الاعفاء طبقاً لنصوص القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ على الحالة الماثلة وعدم تطبيق قواعد إنهاء الخدمة طبقاً لنصوص القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ لأن إدارة التجنيد المختصة قد استخدمت السلطة التقديرية المخولة بالنهي الصريح وطبقت عليه القانون الأخير بانتهت جهته العسكرية .

ومن حيث أن المادة ٥٨ من قانون التجنيد رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قد وضعت حكماً عاماً مطلقاً من مقتضاه عدم الإبقاء على مواطن فيسا بين المدنية والعشرين والخدمة والملائين في وظيفته إذا كان موقفه من التجنيد ما لم يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ من ذات القانون ، فإن هذا الحكم يصرى على من لم يسبق له دخول الخدمة العسكرية وعلى من دخلها بالنقل .

ومن حيث أنه لما كان الاستغناء قد قدم ضمن مستندات تمييزه شهادة بتأنيته الخدمة العسكرية جاء بها أنه أعفى نهائياً بعد أداء الخدمة العسكرية لمدة ٩ يوم و ٣ شهر « لكونه العائل الوحيد لأخوته الأربعة » ، فإنه يكون بذلك قد أوفى بالالتزام الملغى على عاتقه وفقاً لحكم المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بتتبعه لتلك الشهادة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من (أولاً) من المادة (٦٤) من ذات القانون .

ومن حيث أنه ترتيباً على ذلك فلا حاجة لإدارة التجنيد في مطالبة بتقديم شهادة بأعفائه من الخدمة بالتطبيق للفقرة (ب) من (أولاً) من المادة (٦٤) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بدلاً من شهادة تأمية الخدمة العسكرية المؤدعة بنتيجة خدمته ذلك لأن تلك الفقرة تقرر منح شهادة الإعفاء من الخدمة العسكرية طبقاً للمادة ٧ من ذات القانون ولقد تضمنت هذه المادة حالات الإعفاء التمهلي في الفقرة (أولاً) وحالات الإعفاء المؤقت في الفقرة (ثانياً) ونصت على إعفاء الفرد في الفقرة (رابعاً) إذا قام به سبب للأعفاء العائلي أثناء الخدمة ، وكما سبق القول فإن إدارة التجنيد لم تلجأ

الطريق الاعضاء وانما لجأت لطريق انتهاء الخدمة مستقبلة في ذلك السالبة
التعديرية التي خولها القانون ومن ثم مائه لا قبل من ادارة التجنيد بعد
ذلك ان تطالبه بنوع آخر من الشهادات غير تلك التي منحت له استنادا
الى انه كان من الاوفق اعفاؤه دون انتهاء خدمته فمثل هذا الطلب لا يجد
له اساسا من القانون فالجنود الذي انتهت خدمته لا يحل لإرادته او نعله
في ظروف وملابسات اصدار القرار المبني على مطلق السلطة التعديرية
لادارة التجنيد .

ومن حيث انه لا محل أيضا لما تذهب اليه ادارة التجنيد من ان
الشهادات التي تحرر وفقا لنص الفقرة (هـ) من المادة (٦٤) من القانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ انها تنفي من اداء مدة الخدمة العسكرية كجلمة غير
مستوجبة ذلك لان المخرج قد اتيه لادارة التجنيد المخفية ان تنهي خدمة
الجنود لاسباب مماثلة بتدريجها بنص مبرمج في المادة ١٠٧ من القانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ — ومن ينتهي ذلك ايجاز انتهاء خدمة الجنود بمد
أداء جزء منها اذا قام به سبب مماثل يقتضي اعفاؤه بالتطبيق للحالة
المخصوص عليها بالمادة ١١٦ من ذات القانون ورات ادارة التجنيد ان هذا
السبب يمتدحبه انتهاء خدمته .

فان حيث انه لما كان المخرج قد اوجب في المادة ١٠٧ من القانون
شروط الخدمة رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ تسليم العسكرية في جميع الحالات
انتهاء الخدمة الموضحة بالمادة ١٠٧ شهادة تدل على تلبية الخدمة العسكرية
موضحا بها سبب انتهاء الخدمة ، فانه يكون طبيعيا ولازما ان تنج
الشهادة طبقا لهاتين المادتين عن تأدية الخدمة العسكرية وليس عن الاعفاء
منها .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى ان الشهادة المودعة
بملف خدمة الاستاذ / المستشار المساعد بالمجلس هي من
نوع الشهادات التي نصت عليها الفقرة (هـ) من (أولا) من المادة (٦٤)

من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ولتها منحت له بالتطبيق لنص المادتين ١٠٧ و ١٠٨ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، ومن ثم فانه لا محل لتطبيق نص المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأنه .

(ملك ٦٢/١/٥٥ — جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

ثبوت الكفاءة الطبية المتقدم لأداء الخدمة العسكرية طبقا للقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية — اكتسابه صفة المجند وانخراطه في سلك المجندين ودخوله في عداد المخططين باحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة — عدم لياقة المجند للاستمرار في الخدمة العسكرية وفصله منها لا يخلع عنه وصف المجند في الفترة التي انخرط فيها في السلك العسكري — اساس ذلك : القرار الصادر من الجهة المختصة بصحة لياقة من تم تجنيده فعلا ينشئ للمجند مركزا قانونيا جديدا لا علاقة له ببداية تجنيده بتقتضاه تنقطع صلاته بالقوات المسلحة لعدم صلاحيته للاستمرار في الخدمة — عدم اعتبار هذا القرار قرارا رجعيا ولا يؤثر على وضع المجند خلال فترة تجنيده — نتجه ذلك : عدم احقية المجند في المطالبة برتب الوظيفة المدنية خلال تلك الفترة .

ملخص الفتوى :

ان المادة السابعة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة

العسكرية نص على أنه « أولاً : يعنى من الخدمة العسكرية والوطنية نهائياً :

(١) من لا تتوافر فيه شروط اللياقة الطبية لتلك الخدمة ... » .

وتنص المادة (١٥) من ذات القانون على أنه « يلحق بتناطق التجنيد قومسيون طبي خاص أو أكثر يؤلف من أخصائيين متنوعين لا يقل عددهم من خمسة ويصدر بتعيينهم قرار من مدير إدارة التجنيد وتكون قرارات هذا القومسيون نهائية .

وبمع ذلك يجوز إذا دعت الأحوال وفي أى وقت بناء على أمر مدير إدارة التجنيد ترقية الكشف الطبي مرة ثانية على الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرة (١) من البند أولاً من المادة ٧ وفي الفقرة الثانية من المادة ٢١ ويكون ذلك بعرضهم على لجنة طبية عليا تشكل برئاسة مدير مدين الخدمات الطبية لمصئون التطبيق ومفتوية ثلاثة أطباء اخصائيين لا تقل رتبة كل منهم عن طبيب مختلوم مدير إدارة التجنيد من أطباء القومسيونات ممن لم يسبق لهم توقيع الكشف على الشخص المعروض على هذه اللجنة » .

وتنص المادة ١٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والعزفية لسيطط الشرف والمصاعدين وضباط الشرف والجنود بالقوات المسلحة على أنه « يفضل العسكريون من الخدمة إذا ثبت عدم لياقتهم طبيطاً للاستهراة فيها » نعمه « لم ... »

كما تنص المادة ١٢٣ من القانون المشار اليه على أنه « تثبت الجهات الاتية عدم اللياقة الطبية :

(١) المختلطين الطبيين - الهكري - المختص بالنسبة إلى المختلطين أو المتطوعين الذين لم تنته خدمتهم ... » .

من حيث أنه يتضح من هذه النصوص أن المشرع رسم في القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الطريق الذي يتم لتقرير مستوى اللياقة الطبية (م ٤١ - ج ١٠)

للجند عدم الأداء الخدمة العسكرية وذلك بعرضه على القومسيون الطبي بمنطقة التجنيد وجعل قرار القومسيون في هذا الشأن نهائيا ، ومع ذلك أجاز إعادة النظر فيه بواسطة لجنة طبية عليا تشكل من أطباء لم يسبق لهم توقيع الكشف الطبي على المطلوب للتجنيد ، ومن ثم فانه اذا ما قرر القومسيون ابتداء عدم لياقة فرد ما لأداء الخدمة أو قرر لياقته ونقض قراره هذا بواسطة اللجنة الطبية العليا فانه لا يسوغ القول بأن مثل هذا الفرد قد اضطر في سلك المجندين أو انه اكتسب صفته لأن اللياقة الطبية لم تثبت له ابتداء في واقع الأمر وهي شرط من شروط أداء الخدمة العسكرية .

ومن حيث أنه بالمجمل اذا ثبتت اللياقة الطبية للمتقدم للتجنيد بقرار من القومسيون أو بقرار من اللجنة الطبية العليا عند عرض امره عليها فلمن من مدير إدارة التجنيد بناء على السلطة الجوارية التي جُوبِها له القانون أو علم يعرض امره على تلك اللجنة برفض طلبه إعادة الكشف عليه فانه يكتسب بذلك صفة المجند وينخرط في سلك المجندين وينتقل من ثم في عداد المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، ولقد رسم هذا القانون طريقا آخر لإثبات لياقة أو عدم لياقة المجند المستقر في الخدمة العسكرية وطبقا لإحكام هذا القانون اذا ثبت عدم لياقة المجند للاستمرار في الخدمة فصل منه غير أن ذلك لا يخلع عنه وصف المجند في الفترة التي انخرط فيها في السلك العسكري وطبقه لا يحق له أن يطالب بمرتب الوظيفة المدنية خلال تلك الفترة .

وبناء على ما تقدم فانه لما كان العامل المروضة حالته قد ثبتت لياقته لأداء الخدمة طبقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٥ فانه يكون قد اكتسب صفة المجند اعتبارا من تاريخ تجنيده في ١٩٧٤/١١/٣٠ حتى ١٩٧٦/٣/١ تاريخ انتهاء خدمته العسكرية وفقا لقرار المجلس الطبي العسكري الصادر طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ وبالتالي ليس له أن يطالب بمرتب الوظيفة المدنية عن تلك الفترة .

ومن حيث انه لا يغير من الامر شيئا ان المجلس الطبي العسكري قد اجبت في قراره ان بداية المرض سابقة على التجنيد ، فليس ذلك الا من قبيل سرد تاريخ المرض ، ومثل هذا السرد ليس بذى اثر على طبيعة انهاء الخدمة وصفة التجند خلالها ، لان تحديد تلك الطبيعة وبذى اكتساب الفرد لهذه الصفة انها يرتبط بجهة صدور القرار فاذا كان قرار عدم اللياقة الطبية صادرا من اى من الجهتين اللتين خصهما المشرع فى القانون رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٥٥ بقصد عدم اللياقة الطبية المطلوب للتجنيد فانه لا يمكن اعتبار الفرد الصادر فى شأنه مجندا لانه لم تتوافر فيه شروط اكتساب هذه الصفة اصلا لذلك قيل ان هذا القرار منطوقا اليه من ناحية جهة اصداره يعد قرارا كائنا بغض النظر عن وقت صدوره لذلك استحق مثل هذا الفرد مرتب الوظيفة الخنية خلال الفترة التى وضع فيها تحت تصرف ادارة التجنيد .

واما اذا كان القرار صادرا من الجهة المختصة بتحديد لياقة من تم تجنيدهم فعلا وفقا لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فان هذا القرار ينشئ للجنند مركزا قانونيا جديدا لا علاقة له ببداية تجنيدهم بمقتضىه فتقطع صلته بالقوات المسلحة لعدم صلاحيته للاستمرار فى الخدمة لذلك لا يمكن اعتبار مثل هذا القرار قرارا رجعيا فهو لا يؤثر على ما مضى ولا يفتىح الجنند خلال فترة تجنيده .

وترتبطا على ذلك فان ما يشرى على السيد / المعروضة حالته يشرى ايضا على السيد / المستشهد به لثبوت عدم لياقة الاخير بقرار من المجلس العسكري وفقا للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ مثله فى ذلك مثل الاول سواء بسواء وليس للاول ان يطالب بما حصل عليه الثالث على خلاف المبادئ السالف فكرها .

ومن حيث انه لا يجوز الحاجاج فى هذا الصدد بفتوى الجمعية الحقوقية الصادرة فى ٢١/١/١٩٧٠ لانها انها صدرت فى شأنه لم يتم تجنيده لثبوت عدم لياقته الطبية وفقا لاحكام القانون رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٥٥ وبذلك لم يكتسب صفة المجندين ولم ينفرد فى سلكهم وذلك واقعة نظائر الحالة المعروضة .

... لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان
يسمى /.../ الفصل من الخدمة العسكرية طبقاً
لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه لعدم لياقته الطبية
لا يستحق مرتب الوظيفة المدنية عن المدة التى قضاهما بالخدمة
العسكرية .

(ملف ١٦٥/٢/١٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المادة :

تجنيد العايل لاداء الخدمة العسكرية ثم تسريحه بعد ذلك لعدم
لياقته الطبية بسبب يرجع الى وقت الاستدعاء — أحتيته فى صرف مرتبه
ككلابا من فترة وجوده تحت تصرف ادارة التجنيد .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية
والوطنية قد حدد شروطا معينة فيمن يلتزم باداء هذا الواجب الوطنى
من بينها ان توافر فيه اللياقة الطبية لاداء الخدمة العسكرية .

وقد اوضحت المادة ٢١ من هذا القانون معذلة بالقانون رقم ١٤٩
لسنة ١٩٦٠ اجراءات التحقق من هذا الشرط فيمن يستدعى لاداء
الخدمة العسكرية بواسطة قومسيون طبي منطقة التجنيد .

كما اضيفت الى المادة ١٥ من القانون المذكور فقرة ثانية بهتفتنى
القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ تنص على انه « ومع ذلك يجوز اذا دعت
الاحوال وفى اى وقت بناء على امر مدير ادارة التجنيد توقيع الكتيب
الطبي مرة ثانية على الاشخاص المنصوص عليهم فى الفقرة ١ من البنجد

أولاً من المادة ٧ وفي الفقرة الثانية من المادة ٢١ ويكون ذلك بعرضهم على لجنة طبية عليا .

ومفاد هذا النص انه يجوز لمدير ادارة التجنيد ان يطلب اعادة الكشف الطبى امام اللجنة المشار اليها على الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرة ١ من البند أولاً من المادة ٧ من القانون المذكور. وهؤلاء الأشخاص هم « من لا تتوافر فيهم شروط اللياقة الطبية للخدمة العسكرية والوطنية » .

ولما كان عدم اللياقة الطبية لا يتصف بها فحسب من يقرر قومسيون طبي بمنطقة التجنيد عدم لياقته للخدمة ، بل تلحق ايضاً من يقبر تجنيده رغم عدم توفر هذه اللياقة لديه . يؤيد هذا النظر ما جاء في المذكرة الايضاحية للقانون ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ من انه « ونظراً لما ثبت في العمل من ان كثير من الشكاوى ترد الى ادارة التجنيد تفيد ان شبياباً اعفوا من الخدمة بسبب عدم اللياقة الطبية مع انهم لا تقين لها او انهم غير لا تقين وجندوا رغم ذلك . . لذلك رؤى اضافة فقرة جديدة الى المادة ١٥ تنص على جواز اعادة الكشف الطبى مرة ثانية على الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرة ١ من البند أولاً من المادة ٧ وفي الفقرة الثانية من المادة ٢١ وذلك بعرضهم على لجنة طبية عليا . . » .

ويخلص مما تقدم ان عدم اللياقة الطبية قد تثبت فيمن يطلب للتجنيد عند توقيع الكشف الطبى عليه لأول مرة بمعرفة القومسيون الطبى في المنطقة كما قد تثبت عدم اللياقة هذه بعد الحاق الشخص بالتجنيد ثم اعادة الكشف عليه بمعرفة اللجنة الطبية العليا . ومن الطبيعى ان يسوى في المعاملة بين الشخصين اذ لا يسوغ حساب المدة التى يقضيها العامل في الحالة الاخيرة تحت تصرف سلطات التجنيد حتى تنتهى اجراءات التثبت من عدم اللياقة الطبية لاداء الخدمة العسكرية من قبيل الانتطاع من العمل دون اذن ، كما لا يجوز من ناحية اخرى ، اعتبار هذه المدة مدة تجنيد قانونية لان هذا الواجب غير مفروض عليه لعدم لياقته

**لاداء الضخمية من اجل الامر بحيث يكون قرار اللجنة الطبية العليا التمر
اعادت الكشف الطبي عليه هو قرار كاشف عن حالته .منذ استدعائهم
للتجنيد .**

**وتأسيسا على ذلك لا يجوز حرمان العامل من ترتيبه خلال المدة المشار
اليها طالما ان وجوده تحت تصرف سلطات التجنيد المختصة قد حال بينه
وبين اداء عمله ولم يكن ذلك راجعا الى ارادته أو خطأ من جانبه . وعنى عن
البيان أنه يتعين لأعمال هذا الحكم ان يكون السبب في عدم اللياقة
الطبية راجعا الى وقت استدعاء العامل لاداء الخدمة العسكرية .**

**لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية العاملين الذين يستخدمون
لاداء الخدمة العسكرية ثم يرحلون بعد ذلك لعدم لياقتهم الطبية
بنسبته يرجع الى وقت الاستدعاء في اقتضاء مرتباتهم كاملة عن فترة وجودهم
تحت تصرف ادارة التجنيد .**

(ملف ٤٢/١/٢٥ - جلسة ١٩٧٠/١/٢١)

الفرع الثاني

الاستثناء من التجنيد

مادة رقم (٢٢٥)

المادة :

قانون الخدمة العسكرية الوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ - فرض
الخدمة العسكرية على جميع المصريين الذكور الذين يتوفون الثالثة عشرة
- يستثنى من هذا الحكم من ادى الخدمة العسكرية في جيش دولة
اجنبية بشروطين : اولهما ان يقدم الفرد اقامة عادية بهذه الدولة الأجنبية
وثانيهما ان يلتزم بإداء الخدمة العسكرية في هذه الدولة ببطاقة
قانونها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم
٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على أن لا تفرض الخدمة العسكرية والوطنية على
كل مصرى من الذكور اتم الثامنة عشر من عمره . وتنص المادة السادسة
من هذا القانون المعدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ على أنه يستثنى
من حكم المادة (١) من القانون المذكور جنسية الجمهورية العربية
الخدمة الذين انوا الخدمة العسكرية في جيش دولة اجنبية اذا كانوا قد
اقلوا اقامة عادية في هذه الدولة ، وللتزموا بقانونها بإداء هذه
الخدمة .

ومناد ذلك ان المشرع قد استثنى من الخدمة العسكرية ، على جنس المصريين

الذكور الذين يتوفون الثامنة عشرة واستثنى من هذا الحكم من أدى الخدمة العسكرية في جيش دولة أجنبية بشرطين أولهما : أن يقيم الفرد اقامة عادية بهذه الدولة الأجنبية ، وثانيهما : أن يلتزم بأداء الخدمة العسكرية في هذه الدولة بمقتضى قانونها .

ولما كان الثابت من الأوراق أن هذين الشرطين قد توافرا في المعروضة حالته ذلك لأنه بالنسبة إلى شرط الإقامة فإنه قد اتم في الدنمارك بعد انتهاء دراسته وحصوله على المؤهل الدراسي في عام ١٩٧١ فتحوطت اقامته بعد هذا التاريخ إلى اقامة عادية لكونها لم تعد مرتبطة بالدراسة لها بالنسبة إلى الشرط الثاني فقد الزم المذكور بأداء الخدمة العسكرية في الدنمارك بعد أن اكتسب جنسيتها وفقا لقانونها وبذلك فإن المذكور يدخل في نطاق المخاطين بحكم الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون المشار إليه .

مادة ١٤٠ من القانون رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٥٥

هذه تلك التفتي رأى الجمعية العمومية للمسن القضاء والتشريع على إنهاية المعروضة حالته من الاستثناء بالفقرة الثالثة من المادة السادسة من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

(ملف ٦٨/١/٢٥ — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المادة ١٨ :

تفصر المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند حساب مدة التجنيد — طلبة الكلية العسكرية والشرطة والمعاهد العسكرية مستثنين من شرط أداء الخدمة العسكرية إذا لم يتموا دراستهم بهذه الكليات والمعاهد لا تعتبر هذه المدد مدة تجنيد فعلا أو حكما وإنما تنقص المدد التي قضوها بها من مدة التجنيد كالمستثناء .

ملخص الحكم :

ان ما نصت عليه المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام من حساب مدة التجنيد ضمن المدة المشترطة للترقية وفقا لاحكامه على ما ورد بالجدول الملحق به انما ينصرف الى المدة التي تقضى فعلا في أداء الخدمة العسكرية والوطنية طبقا لاحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته بفرضها على من يتبون المدة المحددة به (المادة الاولى) والتي تؤدي في إحدى الجهات المبينة بالمادة ٢ منه وللمدة المعينة في الساتين ٤ ، ٥ مخفضة بالنسبة الى ذوي المؤهلات بالمرجع الوارد في المادة ٣ اما من يستثنى من الالتزام بها (م ٦) او يعفى عنها (م ٧) فهو لم يرد هذه الخدمة فعلا لان مقتضى هذا الاستثناء هو عدم طلبه لها أصلا أو ابتداء . ومقتضى الاعفاء هو اذائها اثناء اقفاء وعلى هذا فان من نص على استثنائهم من هذه المقتضى المادة ٦ ومنهم المعينون برتبة ضابط للخدمة بالقوات المسلحة او الشرطة (فقرة ١) وطلبة الكليات والمعاهد المعبد من مدة لتفريجهم بشرط استمرارهم في الدراسة الى حين التخرج فان لم يتبوها حسبت لهم المدة التي قضوها بالكلية أو المعهد من مدة التجنيد العسكرية بقسبها ولا يعتبرون مؤدين لهذه الخدمة اذ المدة التي قضوها في هذه الكليات أو المعاهد سواء اتبوا الدراسة بها أو لم يتبوها لا تعتبر قد قضيت فعلا في الخدمة العسكرية والوطنية المفروضة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وان اجزأت اذ كل ما يقتضيه بالنص هو استئناؤهم منها كليا ان اتبوا الدراسة أو جزئيا بمقدار ما يقابل ما امضوه فيها ان لم يتبوها . وليس من أدى هذه الخدمة كن استثنى منها في

خصوص حساب المدة التي قضيت فيها مدة التجنيد في حكم المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأن حسابها لن استثنى منها افتراض تضاعف لها وهو خلاف الواقع والمقرر قانونا كالأثر للاستثناء الذي يخرج ابتداء من عدد الملتزمين بأدائها والمخاطبين تبعاً بما يترتب على أدائها من اجكالم وبخاصة في الشئون الوطنية عند التمتع بعدد أو خلالها بأحدى الوظائف ونقلاً لما قرره لهم من مزايا وما أرادت المادة ١٨ تلكده . ومن أجل ذلك فليس في هذا الاستثناء ما يستتبع اعتبار مدة الدراسة في الكليات والمعاهد المذكورة حدد تجنيد عكسها هذا ما يجاوز حكم القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المقرر له ، ولا يتجه القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٥ أنهم شيء من ذلك إذ هو لم يرد الزيادة عليه وإنما قصد إلى حساب مدة الخدمة العسكرية التي تكون قد قضيت عملاً في الجهات المقررة بالمادة الثانية من أدوها عملاً بذلك على مدة الدراسة التي تضاعفها الطالب — طالبة بالكلية الحربية ولم يتم حراسته فيها لا تعتبر مدة تعويض عملاً أو حكمة؛ وكل ما يترتب عليها هو التقاضي مدة للتجنيد بحسبها كالأثر للاستثناء المقرر بعدم الزام هؤلاء بحسبكم المنتهون بفرض الخدمة على من في مثل منبهم .

٢٤٨١/١٢/١٣ جلسة ٣٦ ق — (٢٤٨١/١٢/١٣)

التصل السلس

تجديد وتسليم السجل من التجنيد

الفرع الأول

الشهادات الدالة على موقف المواطن

من أداء الخدمة العسكرية

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

شهادة تأجيل التجنيد - اعتبارها ضمن الشهادات الخاصة بالمعاملة
المصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن
الخدمة العسكرية - اعتبارها ضمن مسوغات التعيين في الوظائف
المستتفة .

ملخص الفتيوى :

أن المادة ٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ - في شأن الخدمة
العسكرية والوطنية تنص في تفسيرها الأولى على أنه « لا يجوز استحقاق
أى مصرى فيما بين الثانية والثلاثين والثلاثين من عمره أو إبقائه في وطنيته
أو عمله أو منحة ترخيصاً في مزاولة أية مهنة حرة أو قيده في جداول
المشتغلين بها ، ما لم يقدم شهادة دالة على أدائه الخدمة الإلزامية
أو إعفائه منها أو معالته وفقاً لحكم المادة ٣٠ ، وتنص المادة ٣٠ من
القانون على أنه « لا يجوز تجنيد شبلان في سنه بما يعد الطليع المشار إليه
في المادة السابقة إلا في حالات الضرورة وبقرار من رئيس الجمهورية » .

ويستثنى من ذلك من طلب للتجنيد وتخلف ومن أجلت له الخدمة ومن استثنى أو اعفى من التجنيد وزال سبب الاستثناء أو الاعفاء ، وعلى أن يجند المتخلف في دوره ويجند المؤجل تجنيده بعد انتهاء الأجل والمستثنى بعد زوال سبب الاستثناء أو الاعفاء وذلك بشرط أن يكون قد أصابهم الدور للتجنيد — وتنص المادة ٢٩ المشار إليها في المادة ٣٠ على أن يطلب سنويا من كشوف اسبقية التجنيد عدد من تقررت لياقتهم طبيا . ويؤخذ من ذلك أن المادة ٣٠ المشار إليها تتناول الحالات الأربع الآتية :

١ — من لم يطلب في كشوف اسبقية التجنيد في سنة ما وهذا لا يجوز تجنيده الا في حالات الضرورة ويقرر من رئيس الجمهورية .

٢ — من طلب للتجنيد وتخلف ، وهذا يجند في دوره .

٣ — المؤجل تجنيده ويجند عند انتهاء الأجل .

٤ — من استثنى أو اعفى من التجنيد وزال سبب الاستثناء أو الاعفاء ، وهذا يجند عند زوال هذا السبب ؛

ولما كان من بين الشهادات التي حددتها المادة ١/٥٨ ، الشهادة التي تدل على معاملة الشخص وفقا لحكم المادة ٣٠ ، وكانت المعاملة طبقا لهذه المادة الأخيرة تتناول الحالات الأربع السالف ذكرها ومن بينها حالة من أجل تجنيده — فإنه يترتب على ذلك اعتبار شهادة التأجيل من التجنيد شهادة خاصة بالمعاملة في حكم المادة ١/٥٨ المشار إليها — ويؤيد هذا النظر أن المادة ٦٤ من القانون حددت الشهادات التي تعطىها وزارة الحربية بعد نفع الرسوم السنوية وقد وردت من بينها شهادة تأجيل الخدمة الإلزامية التي تعطى بالتطبيق لأحكام المادتين ٨ و ٩ من القانون ذاته .

قاعدة رقم (٢٢٨)

المادة :

شهادة تأجيل التجنيد — منحها في ظل احكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية — اعتبار هذه الشهادة قلبية ومنتجة لانجازها القانونية رغم صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ .
من بين هذه الآثار حق الموظف الذي اعتبرت هذه الشهادة من مسوغاته تعيينه في الاستمرار في وظيفته .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ كانت تنص على انه « يجوز تأجيل الخدمة الالزامية وقت السلم لطلبة الكليات والمعاهد والمدارس المشار اليها في المادة ٤ بناء على طلبهم الى ان يحصلوا على الشهادات المنصوص عليها فيها بشرط ألا تزيد سن الطالب خلال فترة التأجيل على ثمانية وعشرين عاما بالنسبة الى الطلبة المشار اليهم في البندين (١ و ب) . . » وقد عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ على هذا النحو « يجوز تأجيل الخدمة الالزامية وقت السلم عند الطلب للتجنيد للأفراد الآتي بيانهم :

(١) طلبة كليات الجامعات الخيرية والجامعة الأزهرية والمعاهد والمدارس العليا أو ما يماثلها في مصر أو في الخارج .
ويؤجل تجنيد هؤلاء الى ان يحصلوا على أول مؤهل دراسي من

الكليات والمعاهد بالنسبة الى الطلبة النظاميين او المنتسبين بها وذلك بشرط الا يزيد سن الطالب خلال فترة التأجيل على ثمانية وعشرين عاما بالنسبة الى الطلبة المشر اليهم في البندين ١ وب .

ويشترط لتأجيل التجنيد ان يكون الطالب متفرغا لدراسته .

١٦٥٨ - ~~مادة ١٦٥٨ من قانون~~ ^{مادة ١٦٥٨ من قانون} ~~الجنسية رقم ١٦٥٨ لسنة ١٩٥٨~~ ^{الجنسية رقم ١٦٥٨ لسنة ١٩٥٨} - استحدث الذي يدرج العمل به اعتبرت من ١٧ من فبراير سنة ١٩٩٨ - استحدث بالنسبة الى تأجيل التجنيد الطلبة شرطا جديدا لم يرد في القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ، هو ان يكون الطالب متفرغا لدراسته ، ~~والا~~ ^{وإلا} ~~أؤجل~~ ^{أؤجل} المذكرة الايضاحية هذا الشرط المستحدث بقولها انه قصد به « عدم تأجيل التجنيد لمن يكون طالبا او موظفا او ملحقا بابة مهنة يرتزق منها في ذات الوقت » .

ومن حيث ان تأجيل التجنيد يكون بقرار اداري تصدره الادارة بما لها من سلطة تقديرية طبقا للقانون ، ، ويسلم الطالب شهادة تثبت ذلك تسمى شهادة تأجيل التجنيد ، وبصدور هذا القرار يصبح الطالب في مركز قانوني ذاتي وهو تأجيل تجنيده حتى يحصل على اول مؤهل دراسي او يبلغ سن الثامنة والعشرين أي التاريخين اقرب .

ولما كان القانون يحكم الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في ظل سلطانه ، أي في الفترة ما بين العمل به والفاؤه وهذا هو مجال تطبيقه الزمني ، فيسرى القانونون بآثره المباشر على المراكز والوقائع التي تقع بعد نفاذه ولا يسرى بآثر رجعي على الوقائع والمراكز القانونية السابقة عليه الا بنص خاص يقرر الاثر الرجعي .

ولما كان موضوع شهادات تأجيل التجنيد وهل تعتبر ضمن الشهادات الخاصة بالمعالة التي يكون اعتقادها ضمن مسوغات التعيين في الوظائف العامة قد سبق عرضه على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع فانتهى رأيها بجلستها المنعقدتين في ٢١ من يولية و١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ الى اعتبار شهادة تأجيل التجنيد من الشهادات الخاصة بالمعالة والتي يمكن اعتبارها ضمن مسوغات التعيين في الوظائف العامة .

لذلك انتهى رأي الجمعية الى اعتبار شهادات التأجيل التي منحت قبل صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ قائمة ومنتهجة لاثارها رغم صدور هذا القانون ، ومن بين هذه الاثار حق الموظف الذي اعتبرت هذه الشهادة من مسوغات تعيينه في الاستمرار في وظيفته .

الفتوى رقم ١٩٥٧/١٩٥٨

الفرع الثاني

طبيعة شهادة المعافاة من الخدمة العسكرية

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

شهادة المعافاة من الخدمة العسكرية والوطنية يصدره أعمال
لأحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية
والوطنية شهادة كاشفة عن المركز القانوني للفرد في الإعفاء من هذه
الخدمة الذي يستمد من نص القانون لا من شهادة الإعفاء — يجوز للسلطة
المبوبة ان تصحح ما ورد فيها من خطأ ولو جاء التصحيح بعد الميعاد
القانوني — حق الفرد في الطعن على هذه الشهادة دون التقيد بميعاد
الطعن في القرارات الإدارية المتصوص عليها في المادة ٢٤ من قانون
مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — لا يفرض من ذلك
التنظيم أمام اللجنة المتصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون الخدمة
العسكرية .

ملخص الحكم :

من حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرغمها بعد الميعاد
فانه لما كانت شهادة المعافاة من الخدمة العسكرية والوطنية الصادرة
اعمالاً لأحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية
والوطنية شهادة كاشفة عن المركز القانوني للفرد في الإعفاء من هذه
الخدمة الذي يستمد من نص القانون لا من شهادة الإعفاء — وأن هذه

الشهادة تعتبر السند المسجل لحصول الاعفاء — فإذا ما صدرت بجافية الصواب فإنه يجوز للسلطة العمومية أن تصحح ما ورد فيها من خطأ؛ ولو جاء التصحيح بعد الميعاد القانوني إذ أن المركز القانوني للفرد قد حدثت من قبل نصوص القانون المذكور ، وعلى ذلك يكون للفرد حق الطعن على هذه الشهادة دون التقيد بميعاد الطعن في القرارات الإدارية المنصوص عليه في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ .

ولا يغير من ذلك ما نص عليه المادة ٢٧ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية المشار اليه من أن يكون التظلم من القرارات الصادرة من إدارة التجنيد أو من مديري مناطق التجنيد إلى لجنة تشكل من عضو بمجلس الدولة وضابطين عظميين من القوات المسلحة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إلى صاحب الشأن ، ولا تكون قرارات هذه اللجنة نهائية إلا بعد التصديق عليها من وزير الحربية ، ويجب أن يتم التصديق خلال ستين يوما من تاريخ تقديم التظلم إلى اللجنة ويعتبر عدم صدور قرار اللجنة بصحفاً عليه في هذا الميعاد بمثابة رفض للتظلم ، ولا تقبل الدعاوى بالغاء القرار المشار إليها قبل التظلم منها على الوجه المتقدم — وذلك لأن المقصود من هذا النص هو ضرورة إتباع الفرد طريق التظلم الإداري المنصوص عليه في تلك المادة قبل اللجوء إلى القضاء حتى تتاح الفرصة أمام الجهة الإدارية لتصحيح الأوضاع وفقا لأحكام القانون وحتى لا يلجأ إلى القضاء إلا من سدد طريق التظلم الإداري في وجهه — وذلك حدا من المنازعات القضائية التي يمكن أن تنتهي إداريا وبناء عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب وجه الحق في رفض هذا النفع فيما انتهى إليه من أن الشهادة الصادرة للمدعى في ٢ من يولية سنة ١٩٧٥ تعتبر كاشفة عن الحق المقرر له في القانون ولا يتقيد بطلب الغائها بميعاد الستين يوما المقررة للطعن في القرارات الإدارية — ولما كان الأمر كذلك وكان المدعى قد تظلم في ١٥ من يولية سنة ١٩٧٥ من هذه الشهادة إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٧ سابقة الذكر قبل رفع الدعوى — فإن دعواه تكون مقبولة شكلا .

ومن حيث أنه يبين من استقراء أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة

١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية أن المادة السابعة تستعرض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ونص في المادة في الفقرة (أولاً) منها حالات الاعفاء النهائي من الخدمة العسكرية والوطنية — وتقتضى في الفقرة (ثانياً) منها بأن يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية مؤلفنا : (ب) العائل الوحيد لأبيه غير القادر على الكسب وكذلك عائل أخيه أو أخوته غير القادرين على الكسب — وأردفت هذه الفقرة قبل غير قادر على الكسب بصفة نهائية — ونصت الفقرة التالية على أنه وفي تعديلها بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧١ ماثلة — أنه إذا توافر شرط الاعالة المنصوص عليه في الفقرة (ب) وكان عمر العائل سبجاًوز ٣٠ سنة قبل بلوغ أخيه التالي له سن الرشد يصبح الاعفاء نهائياً إذا كان الأب جميع حالات الاعفاء المؤقت يزول الاعفاء بزوال أسبابه — وفي ١٨ من مارس سنة ١٩٧١ عمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ الصادر بتعديل الثانية منه على أن يستبدل بكلمة الثلاثين الواردة في شأن تحديد القس بمواد القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ كلمة الخامسة والثلاثين ولا ينرى هذا الحكم على من أتم من الثلاثين قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

(تمت ١٧٥ لسنة ١٩٧١ في — جلسة ١٩٧١/١٢/١٠)

الفِرْع الثالث

الحيلولة بين العامل وعمله الى حين تقديم الشهادة
الدالة على موقعه من التجنيد لا تعتبر انقطاعا
عن العمل دون غير تستوجب اقامة قرينة
الاستقالة الضمنية في حقه

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية —
خطر تعيين العامل أو إبقائه في وظيفته ما لم يقدم الشهادة الدالة على
معالته العسكرية — الحيلولة بين العامل وعمله وفقا لهذا الخطر لا يعتبر
انقطاعا عن العمل ما يؤدي الى انتهاء خدمته بالاستقالة الضمنية —
الحيلولة دون العمل لأي سبب من الأسباب لا تقوم معه قرينة الاستقالة
الضمنية — أساس ذلك : انقطاع العامل وفقا للاستقالة الضمنية هو
مسلك فعلى يفيد عزوف العامل عن العمل بارادته ويتضمن فيه ترك
العمل مما يلزم لتوافره فضلا عن الانقطاع بغير مبرر جديها القانون
أن تنذر جهة العمل باعتباره مستقلا قبل انتهاء خدمته — عدم توجيه
الإنذار قبل صدور قرار انتهاء الخدمة — بطلان قرار انتهاء الخدمة .

ملخص الحكم :

ان القرار المطعون فيه الصادر برقم ١٢٨ في ١٧ من مارس سنة
١٩٧٧ قد قرر اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/١٠ تنتهي خدمة السيد/

الضمان للفترة من ذلك التاريخ للانقطاع عن العمل لتجاوز
المدة القانونية من تاريخ رفعه عن العمل بنسب التجنيد ومفاد ذلك أن
القرار استند في إنهاء خدمة المدعى الى انقطاعه عن العمل والحاصل
أنه وإن نظرت المادة ٥٨ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون
١٢ لسنة ١٩٧١ تمييز العايل أو بقاءه في وظيفته ما لم يقدم الشهادة
الدالة على معالته العسكرية فإن الحيلولة بين المدعى وبين جهة عمله وفقا
لهذا الحظر لا يعتبر انقطاعا عن العمل مما يفيد إنهاء الخدمة بالاستقالة
الاعتبارية التي نظمت حكمها المادة ٧٣ من نظام العائلين المخدمين بالدولة
الصادر به القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ بحسب أن الحيلولة دون العمل
لاي سبب من الأسباب لا تقوم معه طريقة الاستقالة الضمنية من حيث أنها
مسلك فعلي يفيد عزوف العايل عن العمل بإرادته ويقض من نية ترك
العمل ، مما يلزم لتوافره فضلا عن الانقطاع بغير عذر من العمل مبددا
حدها النص ، أن تنذر جهة الإدارة العايل باعتباره مستقila قبل انهاء
خدمته لهذا السبب والحاصل أيضا أن جهة العمل لم يثبت توجيهها إنذارا
للمدعى باعتباره مستقila قبل صدور قرار إنهاء خدمته الأمر الذي يثبت
جهت عدم قيام القرار المطعون فيه على سببه الوارد في مقترن
القرار .

ومن حيث أنه من ذلك يتمين الفاء القرار المطعون فيه الصادر برقم
١٢٨ في ١٧ من مارس سنة ١٩٧٧ لتخلف ركن السبب المستند إليه مع
ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهتين المحكوم عليهما بالمصروفات
ومقابل يتجه للمطعون .

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢)

الفرع الرابع

تقاعس العامل عن تقديم الشهادة الدالة على

موقفه من التجنيد يجوز اعتباره ذنباً إدارياً

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

تقاعس العامل عن تقديم الشهادة الدالة على موقفه من التجنيد بعد موافقه عن العمل لعدم تقديمها ضمن مسوغات تعينه يعتبر من قبيل الذنوب الإدارية التي تستوجب مساءلة العامل منها تأديبياً .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٥٨ من قانون الخدمة العسكرية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ على عدم جواز بقاء أي مواطن بين الحادية والعشرين والخمسة والثلاثين من عمره في وظيفته ، ما لم يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ من القانون ، ومن بينها شهادة تأجيل الخدمة العسكرية . فإذا كانت الجهة الإدارية قد اتهمت على وقف العمال عن عمله لحظه على الإذعان لحكم قانون الخدمة العسكرية ، فإن تقاعس العامل عن تنفيذ ما كلف به يعتبر انقطاعاً عن العمل دون عذر مقبول ، ولا يحق له أن يذرع بأن انقطاعه من العمل كان نتيجة لوقفه عن العمل . ويعتبر ذلك العامل بجماعه ذلك وانقطاعه عن العمل قد ارتكب ذنباً إدارياً يسوغ بمسأله منه تأديبياً .

٢٠ طعن ٢٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨

الفصل الخامس

فترة الوقت من العمل إلى حين تقديم العمل الشهادة
الدالة على مؤهله من التجديد لا يستحق عنها مرتبا

قاعدة رقم (٢٢٢)

المادة :

المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية - مقتضاها عدم جواز تعيين العاملين أو الإبقاء عليهم في وظائفهم أو أعمالهم ما لم يتحدد مؤهلهم من المعاملة العسكرية - وضع العامل الذي لم يحدد موقعه من هذه المعاملة - وقفه عن العمل أو إبعاده عنه - عدم استحقاقه للمرتب خلال فترة الوقت - سريان هذه الأحكام بالنسبة إلى المدنيين والمكلفين على السواء - الوضع بالنسبة إلى المتقنين بالجامعات والمعاهد العليا - تأجيل تعيينهم حتى سن الثامنة والعشرين بمقتضى قرار وزير الحربية رقم ١ لسنة ١٩٦٨ - مؤدى ذلك عدم جواز وقف المعيد عن عمله قبل بلوغ هذه السن - استحقاقه للمرتب عن فترة الوقت .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية تنص على انه « لا يجوز استخدام أى مواطن من الاقليم الجنوبى بعد بلوغه الثامنة عشرة من عمره او ابقاؤه فى وظيفته او عمله او منحه ترخيصا فى مزاولة أية مهنة او قيده فى جدول المشتغلين بها ما لم يكن حاملا ببطاقة الخدمة العسكرية والوطنية » كما لا يجوز ذلك

العمل ، كما لا يكون له الحق في أى تعويض عن هذا الوقف لأن التعويض يقوم على عناصر ثلاث هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر وبما أن الوقف على هذه الحالة متفق مع حكم القانون ، فلا يكون ثمة خطأ من جانب جهة الإدارة فلا يستحق التعويض .

ومن حيث أنه إذا كانت الأحكام المتخذة هي الواجبة الاتباع بالنسبة إلى العاملين المعيّنين بالأداة القانونية العادية ، فإنها تسوى أيضا بالنسبة إلى العاملين المكلفين للعمل بأحدى الوزارات أو المصالح العامة أو غيرها من الهيئات التي تجيز القوانين أو اللوائح التكليف للعمل بها ، ذلك أنه ولئن كان المعين في الوظائف العامة يتم في الأحوال العادية بالأنوات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المختلفة وعلى الأخص قانون العاملين المدنيين بالدولة ، وإن قرار التعيين وإن كان هو المنشئ للمركز القانوني في هذا الشأن ، وهو مركز تنظيمي عام لا مركز تعاقدى ، وإن رضاه للموظف وإن كان لا ينهض ركنا على إنشاء المركز المذكور إلا أنه بطبيعة الحال يلزم لتنفيذ القرار ، فلا يجبر الموظف على قبول الوظيفة العامة ، إلا أن للتكليف نظامه الخاص به ، هو أداة استثنائية خاصة للتعين في الوظائف العامة بحسب الشروط والأحكام المبينة في القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن ، فإذا ما تم اشغال الوظيفة العامة بهذه الأداة انسحب المركز الشرطى الخاص بالوظيفة على المكلف بجميع التزاماتها ومزاياها في الحدود التي نصت عليها القوانين الخاصة المشار إليها ، وأصبح بهذه المثابة وفي هذا الخصوص شأنه شأن غيره من الموظفين ولا يقدح في ذلك أن رضاه الموظف بقبول الوظيفة مائة ، ذلك أن التكليف في شأنه يقوم على تسخير هذا الرضاء ويصدر جبرا عن المكلف

لضرورات الصالح العام ، لذلك فانه من المنطقي ان الاحكام المنصوص عليها في المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ أشار اليه تسرى ايضاً على العامل المكلف ، اذ لا تفرقة في هذا الشأن بينه وبين غيره من العاملين المعينين بالأداة القانونية العادية ، فيجوز لجهة الإدارة أن توقفه عن عمله حتى يتقدم اليها بأحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٥٨ سالفه الذكر ، ذلك ان تحديد موقفه من التجنيد هو امر طبيعي باعتبار أن الخدمة العسكرية من أجل الواجبات الوطنية فلا يفرق فيها بين شخص وآخر ، وقد ذهبت الجمعية في خصوص أوامر تكليف المهندسين على أن لكل من قانون الخدمة العسكرية والوطنية وقانون تكليف المهندسين مجاله المستقل من مجال القانون الآخر بالنسبة الى نوع الخدمة التي يفرسها ، فالتجنيد لاداء الخدمة العسكرية وهو فرض لازم على كل مواطن قادر على اداء ضريبة الدم ، أما تكليف المهندسين للخدمة العامة فهو فرض واجب على فئة من المواطنين قادرة على اداء ضريبة العلم ، ولا يجب أحدهما الآخر أو يغني عنه أو يعطل اثره ، فإذا اجتمعت في المواطن الشروط الواجب توافرها فحين يلزم بأداء الضريبتين معا وجب عليه اداؤها كليهما دون مقاضاة بينهما عند اتحاد المدة أو تداخلها والإلغاء الفرض منها وهذا الذي انتهت اليه الجمعية ينطبق أيضاً على المكلفين من الصيادلة لاتحاد العلة .

أما بالنسبة الى المعينين فكان ثمة تنظيمها خاصاً بهم صدر به قرار مجلس الوزراء في ١٣/١١/١٩٦٨ بتأجيل تجنيد جميع المعينين بالجامعات والمعاهد العليا طبقاً للحدود المنصوص عليها في القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ أشار اليه ، وصدر تنقيها لذلك قرار وزير الحربية رقم ٤١ لسنة

١٩٦٦ الذي نص في مادته الأولى على أن « تؤجل الخدمة الإلزامية للمعدين بالجامعات والمعاهد العليا حتى سن الثامنة والعشرين » وقد عمل بهذا القرار اعتباراً من ١٣/١١/١٩٦٨ ، ومن ثم فإنه إذا كان أحد المعدين لم يكن قد بلغ سن الثامنة والعشرين وقت وقفه عن العمل في ٢١/٩/١٩٦٩ فإنه يبعد من قرار وزير التربية المشار إليه وبالتالي لم يكن من حق الجامعة أن توقفه عن عمله لكونه غير مطالب بتحديد موقعه من الخدمة العسكرية ولذلك فإنه يستحق مرتبه عن مدة الوقف باعتباره تخويلاً له عن الأضرار التي أصابته نتيجة خطأ الجامعة . أما إذا كان وقت وقفه قد بلغ سن الثامنة والعشرين ، فيكون ملزماً بتحديد موقعه من التجنيد وتكون الجامعة قد أصابت بوقفه عن عمله ، فلا يستحق مرتبه من هذه المدة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

أولاً: عدم أحقية السيد/ السيدلى المكلف بمستشفى
الجامعة استيعاباً لمرتبه، من الفترة من تاريخ وقعه عن العمل فى ١٩٧٠/٥/٣٠
حتى التاريخ الذى تقدم فيه الى الجامعة بشهادة الخدمة العسكرية
المطلوبة وايدى استعداده لتسلم العمل بها .

ملحقاً : احتجية الشئيد/ المعيد بكلية العلوم بجامعة
اسبوط لمرتبته من الفترة من تاريخ وقفه عن العمل في ١٩٦٩/٩/٢١ حتى
١٩٦٩/٩/٢٦ اذا كان وقت الوقف لم يكن قد بلغ الثامنة والعشرون من
عمره ، أما اذا كان قد بلغها في هذا التاريخ فلا يستحق مرتبته من فترة
الوقف المذكورة .

الفرع السادس

مدة الوقف الى حين التقدم بالشهادة الدالة

على موقف العامل من التجنيد لا تخصم من

رصيد الاجازة الاعتيادية

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

مدة وقف العامل الى حين تقديم الشهادة الدالة على موقفه من

التجنيد لا تعسب من رصيد اجازاته الاعتيادية .

ملخص الفتوى :

ما بذى جواز حاسب مدة وقف العامل من العمل لتحديد موقفه

من التجنيد من رصيد اجازاته الاعتيادية .

ان المشرع اوجب فى المادة ٣٩ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ على الجهة الادارية عدم استخدام أى فرد فيما بين الحادية والعشرين والثلاثين من عمره ما لم يقدم احدى الشهادات التى تحدد موقفه من التجنيد ، على أن يوقف العامل الذى لا يقدم احدى هذه الشهادات لمدة ستين يوما ، نالذا لم يقدم خلالها شهادة بتحديد موقفه من التجنيد تعين اصدار قرار يفصله من عمله .

ومن حيث أن هذا الوقف تقرر بنص القانون ولم يعالج النص أمر ما يمنح من المرتب خلاله أو جواز حسابه من مدد الأجازات المتوافرة ومن ثم فلا يجوز صرفاً شيء من المرتب خلاله ، كما لا يجوز حسابه من مدد الأجازات المتوافرة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز حساب مدة وقف العائل في الحالة المعروضة من رصيد أجازاته الامتياكية .

(ملف ٦٦٩/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٤/٢٠)

الفرع السابع

رفض تأجيل التجنيد

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

قبول إحدى الكليات المدعى طالباً فيها خلافاً للحظر المخصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ نتيجة بسلكه في إخفاء موقعه من التجنيد وتقديره شهادة الإعفاء المؤقت السابق منحها له وهو يعلم علم اليقين بأنهاء صلاحيتها - قرار قبوله بالكثبة معدوم ويضحي بمناى عن الحصانة القانونية بها استغلال الزمن على مسدوره - اهدار ادارة التجنيد هذا القرار - لا يثريب على قرارها برفض تأجيل تجنيده بعد ان تكشف لها وجه الحقيقة في امره .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية الذي ينطبق على واقعة النزاع تنص على أنه يجوز تأجيل الخدمة الانزامية وقت السلم للطلبة النشيطين والمتسبين المتفرغين للدراسة الاى بيلتهم بناء على طلبهم لحين حصولهم على أول مؤهل دراسي :

(١) طلبة كليات جامعات جمهورية مصر العربية والجامع الأزهر والمعاهد والمدارس العليا او ما يعادلها داخل الجمهورية او في الخارج بشرط الا تزيد سن الطالب خلال فترة التأجيل على ثمانية وعشرين عاماً .

(ب)

(ج) وعلى الطلبة المؤجل تجنيدهم في جميع الأحوال إبلاغ منطقة التجنيد المختصة بزوال سبب التأجيل بكتاب موسى عليه بعمل وصول خلال ثلاثين يوما من تاريخ زوال السبب لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنيدهم وينص في الفقرة الثالثة من المادة ٥٧ على أنه « لا يجوز تخيد أى طالب ملتحقا أو متقربا في أولى مراحل الدراسة بأحدى الكليات أو المعاهد أو المدارس أو مراكز التدريب التي يكون الالتحاق بها بشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها إذا جاوزت بسنة ٢٢ عاما أول سبتمبر من العام الذي يلتحق به فيجب عليه ذلك ما لم يقدم إحدى الشهادات أو التبرعات المنصوص عليها في المادة ٦٤. عدا نموذج تأجيل الخدمة الإلزامية طبقا لأحكام المادة ٨ وينص في المادة ٦٤ علي أن تعطي وزارة الدفاع (الجبهة) الشهادات والنماذج الآتية بين أداء الرسوم المقررة :

أولا - الشهادات :

- (أ) شهادة بالاستثناء من الخدمة العسكرية والوطنية طبقا للمادة ٦ .
- (ب) شهادة بالاعفاء من الخدمة العسكرية والوطنية طبقا للمادة ٧ .
- (ج) شهادة بتأجيل الخدمة الإلزامية طبقا لأحكام المادتين ٨ ومكررا ٥١ .
- (د) شهادة بأن المواطن لم يصيبه الدور طبقا للمادة ٣٠ .
- (هـ) شهادة بتأدية الخدمة العسكرية .
- (و) شهادة بالانتهاء من خدمة الاحتياط .

ثانياً - التماذج :

(١)

(ب) نموذج بأن المواطن تحت الطلب لأصل معين . . . ويعمل بالشهادات والنماذج المؤقتة حتى نهاية الأصيل المحدد لها .

ومن حيث أنه يستفيد من هذه النصوص الهامة لوصيت على النجل تجنيدهم في جميع الأحوال إبلاغ منطقة التجنيد المختصة بزوال سبب التجهيل خلال أجل معين لأخذ الإجراءات اللازمة لتجنيدهم كما حظرت قيد أي طالب ملحقاً أو منتسباً في أولى مراحل الدراسة بأحدى الكليات أو المعاهد أو المدارس أو مراكز التدريب التي يكون الالتحاق بها بالشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها إذا تجاوزت سنة ٢٢ عاماً يوم أول سبتمبر من العام الدراسي يلتحق أو ينتسب فيه ، ما لم يقدم إحدى الشهادات والنماذج المنصوص عليها في المبرادة بما من القانون المذكور . هذا نموذج تأجيل الخدمة الانزامية طبقاً لأحكام المادة الأربع الذي له دلالة واضحة على أن المشرع وهو مصدر قانون ضريبة يتطلب من الخاضع لأحكامه أن ينصح عن حقيقة موقفه من التجنيد ، إلى الوجه المرسوم في القانون . سواء كان من شأن هذا الانصاح اخضاعه لهذه العريضة أو تأجيلها أو إعفائه منها لما يترتب على ذلك من آثار في علاقة الخاضع بجهته الدراسية . سواء كان من طلابها أو راعياً في القيد فيها أو الانتساب إليها .

ومن حيث أنه لا خلاف بين طرفي الخصومة على أن المدعى من مواليد ١٩٥٢/٩/٢١ وأنه حصل على شهادة إعفاء مؤقتة من الخدمة الانزامية لكونه أكبر اخوته الذكور والعائل بعد والده الذي تجاوز سن الستين وأن هذا الإعفاء زال سببه منذ ١٩٧٥/١٠/٣٠ تاريخ بلوغ شقيقه من الحادية والعشرين وأنه رأى المدعى . تقدم للالتحاق بكلية اللغات والترجمة بجامعة الأزهر في أول أكتوبر ١٩٧٦ بعد أن تجاوزت سنة الثانية والعشرين وقد قبلته الكلية طالباً فيها خلافاً للحظر المنصوص عليه في المادة

٥٧ من القسطنطين رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه بعد أن غابت عنها حقيقة الأمر في شأن موقفه من التجنيد بسبب مسلكه في إخفاء تلك الحقيقة بتقديم شهادة الاعفاء المؤقت السابق منحها له وهو يعلم علم اليقين بانتهاء صلاحيتها في اعفائه من التجنيد منذ ١٩٧٥/١٠/٣٠ ولا ريب أن هذا المسلك من جانب المدعى أن دل على شيء فإنه يدل على عدم سلامة القصد وينطوي على اتباع سبيل غير مشروع ولا نزاع قرار بتسوية بالكلية التي تقدم لها على خلاف حكم القانون مما ينمكس اثره على هذا القرار فيقتضيه لاتعدام الإرادة في إصداره ، ويضحى من ثم مثل هذا القرار بمنشأ عن الحصانة القانونية مهما استطل الزمن على مسدوره ، فلذا ما اهدرت الإدارة وقررت رفض تأجيل تجنيد المدعى بعد أن تكشف لها وجه الحقيقة في أمره باعتباره منوط من القيد كطالب بالكلية المذكورة في عام ١٩٧٦ بالتطبيق للمادة ٥٧. سألغة البيان ، فلا تثريب على قرارها هذا الطعن عليه على غير أسس من القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون مستوجب الالغاء والقضاء برفض الدعوى والزام المدعى المصروفات عن درجتي التقاضي .

(طعن ١٣٠٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٦)

الفصل السابع

جرائم الخدمة العسكرية

الفرع الأول

قرار وزير الحربية بتعريف الجريمة المخلة بالشرف
في المحيط العسكري ينطبق على العلاقات الوظيفية
للمعاملين المندمين أو المستعدين من الاحتياط أو
المستحقين بالخدمة العسكرية في جهات عملهم المدنية

قاعدة رقم (١٢٥)

المادة :

قرار وزير الحربية بتعريف الجريمة المخلة بالشرف في المحيط
العسكري لا تنطبق على العلاقات الوظيفية للمعاملين المندمين أو المستعدين
من الاحتياط أو المستحقين بالخدمة العسكرية في جهات عملهم المدنية —
أساس ذلك أن المعامل المدني الذي يخدم أو يستق في خدمة القوات
المسلحة أو يستدعي من الاحتياط وإن كان يعتبر خلال مدة تصفده أو
استبقائه أو استدعائه أحد أفراد القوات المسلحة ويخضع بهذا الوصف
لجميع الأحكام التي تنظم الخدمة العسكرية إلا أن ثمة علاقة أخرى تربطه
بجهة عمله الأصلية فهو لا يزال عابلاً فيها ويخضع بهذا الوصف لأحكام
النظام القانوني الذي يحكم وظيفته المدنية وبذلك يحكم كل علاقة منهما
النظام القانوني الخاص بها :

ملخص الفتوى :

انه لا مراء فى ان الحياة المدنية تغاير الحياة العسكرية تماما وتختلف عنها ، ومن ثم فالمقاييس فيها أو التقريب بينهما لا يرد عليه الجواز ، فالنظم التى تحكم الحياة المدنية ومنها نظم التوظيف لا تصلح للحياة العسكرية ولم توضع النظم التى تحكم ايا منها لتطبق على الأخرى . واذا كانت القوانين العسكرية وعلى الأخص قانون الخدمة العسكرية والوطنية قد تضمنت بمبوضا تبين التواعد الوظيفية فى الحياة المدنية فذلك لأن النظم العسكرية تحكم نظم الوظائف المدنية وتسيرها وانما الغاية التى استهدفها المشرع من ذلك هو رعاية الواجب الوطنى وكفالة حقوق العاملين الذين ينالون شرف الخدمة العسكرية وكى لا يحول اداء هذا الواجب بينهم وبين ما يناله نظراؤهم الذين لم ينخرطوا فى الحياة العسكرية من مرمى . وهذه الاحكام بما تتناوله من مسائل وظيفية مخفية هى احكام استثنائية تطبق فيها وردت فيه ولا تمتداه الى مجالات اخرى .

ومن حيث ان العامل المدني الذى يجند أو يستبقى بخدمة القوات المسلحة أو يستعمل من الإحتياط يعتبر خلال مدة تجنيده أو استبقائه أو استدعائه أحد أفراد القوات المسلحة ويخضع بهذا الوصف لجميع الأحكام والنظم التى تنظم الخدمة العسكرية ، الا ان شمة علاقة اخرى تربطه بجهة عمله الأصلية فهو لا يزال عابلا فيها يتقاضى منها جميع حقوقه التى تحولها له وظيفته ويخضع بهذا الوصف لاحكام النظام القانونى الذى يحكم وظيفته المدنية وبذلك يحكم كل علاقة منها النظام القانونى الخاص بها .

ومن حيث أنه طبقا للبند ٨٠ من نظام العاملين المدنيين بالتولية الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ و٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فان الحكم على العامل بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مظة بالشرف يترتب عليه انتهاء خدمته المدنية .

ومن حيث أن الجريمة المخلة بالشرف على ما عرفت الجعبة العمومية في عديد من الفتاى هي تلك التي ترجع الى ضعف في الخلق وانحراف في الطبع مع الأخذ في الاعتبار طبيعة الوظيفة ونوع العمل الذي يؤديه العامل المحكوم عليه ونوع الجريمة والظروف التي رتبت فيها والأعمال المكونة لها ومدى كسختها من النافذ بالشهوات والنزوات ، وسوء السيرة والحد الذي ينعكس اليه اثرها على العمل وغير ذلك من الاعتبارات .

ومن ثمة فانه لا يمكن وضع نص جامع مانع لها ولكن ينظر الى كل حالة على حدة ، وترتبا على ذلك فان قرار وزير الحربية بتعريف الجريمة المخلة بالشرف في المحيط العسكري المشار اليه لا ينطبق على العلاقات الوظيفية للعاملين المجندين أو المستعدين من الاحتياط أو المسبقين بالخدمة العسكرية في جهات ملهم المثبة .

(فتوى ٦٧ — في ١٩٧٦/٢/٢)

الفرع الثاني

جرائم الخدمة العسكرية بين جرائم القانون العام والجرائم الانضباطية

قاعدة رقم (٢٣٦)

المادة ١٠٠ :
طليح الجنه اعادته الى العمل - تقنيه بعد الاجراج عنه بعد
قضائه العقوبة المحكوم بها عليه من المجلس العسكري وذلك في خلال
الميعاد المحدد في المادة ٦١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ -
اعتباره مقدما في الميعاد .

ملخص الفتوى :

تشتمل المادة ٦١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ على شأن
الخدمة العسكرية والوطنية معدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ على أن
« يعاد الموظف أو المستخدم أو العامل إلى الوظيفة أو العمل المحتفظ له به
إذا طلب ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحه من الخدمة الانضباطية ..
وإذا لم يقدم الموظف أو المستخدم أو العامل طلبه في الميعاد أو لم يتسلم
عمله خلال عشرة أيام من تاريخ أمر العودة للعمل جاز رفض طلب اعادته
ما لم يكن التأخير لعذر قهري » .

ويمتثل من هذا النص أن المشرع يشترط لعودة الموظف أو العامل
إلى عمله بعد تسريحه أن يقدم طلبا بذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحه
والمقتضود بالتسريح في هذا الشأن هو رفع يد السلطات العسكرية
عنه تماما وعلى مقتضى ذلك فإن ميعاد الثلاثين يوما يبدأ في حالة المستخدم

المشار اليه من تاريخ الانعراج عنه بعد تنفيذ العقوبة التي قضى بها المجلس العسكري ضده في جريمة الهروب من الخدمة العسكرية .

ومن حيث ان العقوبة المذكورة قد انتهت في ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٦ وقد قدم طلب الاعادة الى العمل في ١٣ من هذا الشهر ، ومن ثم يكون هذا الطلب مقبلا في الميعاد القانوني المحدد في المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية .

(المؤوى ٤٨٤ - في ١٩٦١/٦/٢٩)

مادة رقم (١٢٧)

المادة :

جريمة التهرب من الخدمة العسكرية - تكيف هذه الجريمة والزم -
اعتبارها من قبيل الجرائم العسكرية البحتة التي لا ميل لها بين جرائم القانون العام فلا تكون سابقة في المود ولا تسري في شأنها قواعد رد الاعتبار ولا يحول ارتكابها دون تولى الوظائف العامة - حرمان العسكري من ماله ووظيفته من كل يوم من مدة السجن المحكوم به في هذه الجريمة ، ومن كل يوم من مدة الغياب أثناء الهروب - عدم احتساب مدة السجن ضمن مدة التجنيد .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٢٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن نظام موظفي الدولة على ان « يشترط في تعيين في وظائف المستحقين الخارجين عن الهيئة ما يأتي :

١ -

٢ -

٣ - ألا يكون محكوما عليه في جنسية أو في جريمة مخلة بالشرف
ما لم يكن قد رد إليه اعتباره » وتنص المادة ١٣٠ على أن « تنتهى خدمة
المستخدم الخارج عن الهيئة لأحد الأسباب الآتية (١) . . . (٧) صدور
حكم في جنسية أو في جريمة مخلة بالشرف » .

ويستفاد من هذين النصين أنه يشترط لتولى هذه الوظائف ألا يكون
الموظف قد سبق الحكم عليه في جنسية أو في جريمة مخلة بالشرف ، وهذا
الشرط لازم ، سواء للتعيين في الوظيفة أو للاستمرار فيها بحيث إذا تظف
عند التعيين أو أثناء تسفله الوظيفة زالت عن الموظف الأهلية اللازمة
لتسفل الوظيفة العامة . وغنى عن البيان أن الجرائم التي تحول دون
تولى الوظائف العامة هي تلك التي تسرى في شأنها قواعد رد الاعتبار
والقول بغير ذلك يؤدي الى حرمان المحكوم عليه في جريمة لا يرد فيها
الاعتبار من تولى الوظائف العامة اطلاقا وهو أمر بعيد عن قصد
المشرع .

ولما كانت جريمة الهروب من الخدمة العسكرية تعد من قبيل
الجرائم العسكرية البحتة إذ لا تمثل لها بين جرائم القانون العام ،
كما أنها لم ترد ضمن الجرائم التي اشترط فيها القانون رقم ٥٠٥
للسنة ١٩٥٦ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية ، وبهذه المثابة لا تعتبر
سابقة في اليهود ولا تسري في شأنها قواعد رد الاعتبار فلا يجوز
ارتكابها دون تولى الوظائف العامة ، ولا يستتبع إنهاء الخدمة .

وطبقا للفقرة الرابعة من المادة ٢٢١ من قانون الأحكام العسكرية
يحرم العسكري من ماهيته وخدمته من كل يوم من مدة السجن وكل يوم
أثناء مدة الغياب أثناء الهروب ، ويستتفاد من ذلك أن المشرع يستهدف
عجم حساب مدة السجن ضمن مدة التجنيد .

(فتوى ٤٨٢ - في ١٩٦١/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

الحكم على أحد الماملين بمعقوبة مقيدة للحرية في جريمة التخلف عن أداء الخدمة العسكرية لا يترتب عليه إنهاء خدمة الجندي — أساس ذلك أن جريمة التخلف عن أداء الخدمة العسكرية لا تعدو أن تكون جريمة انضباطية وليست من جرائم القانون العام .

ملخص الفتوى :

ان التخلف عن أداء الخدمة العسكرية وفقا لنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية أو الوطنية معذرا بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ يتحقق عند كل تخلف عن الفحص أو عن التجنيد ، فإذا كان المشرع يفرض هذه الخدمة على كل مواطن من الذكور بلغ الثامنة عشرة من عمره ، فان تخلفه عن التقدم الى ادارة التجنيد المختصة في المواعيد المقررة ولو بيوم واحد يتحقق معه التحلف ، الا انه لا يعاقب جنائيا الا اذا بلغت سنه الخامسة والثلاثين ومن ثم فعقوبة التخلف عن أداء الخدمة العسكرية هي في حقيقتها عقوبة تهديدية قصد بها المشرع حث الشباب على التقدم الى ادارة التجنيد المختصة في المواعيد المقررة لفحصهم طلبيا تمهيدا لتجنيدهم نورا أو تأجيل تجنيدهم أو إعفائهم من الخدمة العسكرية مؤقتا أو نهائيا كل حسب ظروفه ، كما أن الحكم على المواطن المتخلف عن أداء الخدمة العسكرية بمعقوبة جنائية لا يحول دون تجنيدهم بعد قضاء مدة العقوبة إذ نصت المادة ٥٣ من قانون الخدمة العسكرية المشار اليه على انه يجوز اذا كان الشخص لائقا للخدمة بعد أدائه العقوبة تجنيده فور ادائها بناء على طلب ادارة أو منطقة التجنيد ، وتزداد مدة الخدمة سنة بالتأجيل الذي يترتب عليه يجوز إعفاؤه من خدمة هذه السنة اذا بسلك سلوكا حسنًا أثناء مدة تجنيده ، ومن لا يدل بجهلته على أن المشرع لا يرى في التخلف ماثرا من أداء الخدمة العسكرية ، وقد يسلى التخلف بعدم

تجنيد في القوات المسلحة بلاء حسنا يستحق التقدير ، ولا يكون لتخلفه السابق أى أثر على وطنيته أو على اقدامه في ساحة الشرف ، وانطلاقا من هذا المفهوم فقد أصدر المشرع القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٢ باعفاء المتخلين من الفحص أو التجنيد من مواليد سنة ١٩٤٠ وما قبلها ممن بلغوا سن الثلاثين من حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المتعلق بالخدمة العسكرية ، أى أن المشرع اعتبر التخلّف بالتسوية التى هوأه (المتخلص من الخدمة العسكرية) ، لما ارتأه من عدم انطواء تركبى لهذا العمل. فمن نعمن بجهة أو معتادة على الاجرام .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم ، فإن جريمة التخلّف من أداء الخدمة العسكرية لا تعدو أن تكون جريمة انضباطية وليست من جرائم القانون العام ، وبهذه المثابة لا يترتب على الحكم فيها بعقوبة مقيدة للحرية انتهاء الخدمة الخفية للعامل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن التخلّف من أداء الخدمة العسكرية الذى أتى من أجله السيد / العامل بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى في اللجنة العسكرية رقم ٢٠٩٤ لسنة ١٩٧١ لا يترتب على الحكم فيها بعقوبة مقيدة للحرية انتهاء خدمته الخفية

(انتهى ١٥/٣/١٩٧٤)

قامدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

اعادة التمييز — جريمة التهرب من الخدمة العسكرية لا تحول دون ذلك وإن كانت تسقط حق الموظف في الاحتفاظ بوظيفته أثناء فترة تجنيده .

ملخص الفتوى :

ان اقرار جريئة الهروب من الخدمة العسكرية وان كان لا يخول دون تولي الوظائف العامة ولا يعتبر سببا من اسباب انتهاء الخدمة لانها اخذت الجرائم العسكرية البحتة التي لا نظير لها بين جرائم القانون العام كما انها لم ترد في ضمن الجرائم التي اشار اليها قانون الخدمة العسكرية والوظيفية فلا تعتبر سابقة في العود ولا تسرى في ثنائها فتؤخذ رد الاعتبار ، ان اقرار تلك الجريمة رغم ذلك يسقط حق الموظف في الاحتفاظ بوظيفته وفي العودة اليها بعد انقضاء فترة تجنيده . ذلك لان حكمة الاحتفاظ للموظف بوظيفته اثناء تجنيده مردها الى مراعاة هذا الواجب الوطني الذي يقوم الموظف بتأديته والذي لا يجوز ان يضار بسببه وهذه الحكمة تنقضي بطبيعة الحال منذ هروب الموظف من الخدمة العسكرية . ومضلا عن ذلك فان الاحتفاظ بالوظيفة للموظف اثناء تجنيده وجواز شغلها مؤقتا خلال مدة التجنيذ مع اخلائها منذ عودته امر يستند من بعض الوجوه الى ان مدة التجنيذ محددة سلفا في القانون بحيث لا تلزم الجهة الادارية الاحتفاظ للتجنيذ بوظيفته في الوقت الذي لا يكون فيه قائما بخدمته الازامية بل هاربا من ادايتها وقد تطول مدة هروبه التي قد يكتسب بالتقاعز العمل في الجهات الادارية ، ومن ثم فان الحكم الصادر من مجلس عسكري في جريمة الهروب من الخدمة العسكرية لا يخول دون تولي الوظائف العامة ، ومن ثم فليس ما يقع من اعادة تعيينه تعيينا جديدا متى رأت الجهة الادارية ذلك .

(فتوى ٤٨٤ - في ٢٩/٦/١٩٦١)

قائده رقم (٢٤٠)

المبدأ :

جريمة الهروب من الخدمة العسكرية - جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة - الحكم فيها بمقربة الجنبه يستوجب فصل العامل من الخدمة
القضية بقوة القانون

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٦ من يناير سنة ١٩٦٧ جند السيد/
العامل من الفئة الحادية عشرة بالمؤسسة المصرية العامة للكهرباء فاحتفظت
له المؤسسة بوظيفته أثناء مدة تجنيده ، وفى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٦٩ تقدم
العامل المذكور بطلب لاعادته الى العمل بالمؤسسة ، الا انه تبين أن رغبته من
الخدمة العسكرية بالحبس مدة سنة لارتكابه جريمة الهروب من
الخدمة العسكرية ، وقد قضى المدة المحكوم بها عليه بسجن القناطر
الخيرية فى الفترة من ١٠/٢١/١٩٦٨ حتى ١٩٦٩/٧/٢١ .

ومن حيث ان المادة ٧٥ من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة:
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ (وهى اللائحة التى
ضجر الحكم المشار اليه فى ظل العمل بها) تنص على أن « تنتهى خدمة
العامل بأحد الأسباب الآتية : ١ - ٢ -
٦ - الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة
بالشرف أو الأمانة . ويكون الفصل جوازيا لرئيس مجلس الإدارة اذا كان
الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة » .

ومن حيث ان مؤدى هذا النص ان الحكم على العامل بعقوبة مقيدة
للحرية يوجب فصله من الخدمة بقوة القانون اذا كان الحكم صادرا
بعقوبة الجنائية ، أما اذا كان صادرا بعقوبة الجناة فيتمتع لفصله ان تكون
الجريمة التى ادين فيها من الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة ، ويكون
الفصل جوازيا اذا امر بوقف تنفيذ العقوبة .

ومن حيث ان الآثار التى رتبها المشرع على الحكم على العامل فى
الأحوال التى حددها تنشأ عن الحكم الصادر من محكمة عسكرية كما
تنشأ عن الحكم الصادر من محكمة عادية ، دون ما تفرقة بينهما من حيث
نوع الجريمة موضوع الحكم أى سواء كانت الجريمة من الجرائم المنصوص
عليها فى القانون العام أو من الجرائم العسكرية البحتة فكلا النوعين يحدث
ذات الآثار التى رتبها المشرع فى الأحوال المذكورة إذ قد تكون الجريمة
المحكوم فيها عسكريا من الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة ، وإن تكون
منصوصا عليها ضمن جرائم القانون العام ، كما ان الحكم بعقوبة

جنائية يكفي وحده لفصل العامل من خدمته الجنية ، فلا يكون ثمة محل للترقة بين ما اذا كان محكوما في هذه الجنائية بسبب جريمة عسكرية بحثة أو في جريمة من جرائم القانون العام .

ومن حيث أن المادة ١٥٤ من قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم الآتية وقت خدمة الميدان : ١ - هروبه او شروعه في الهروب من خدمة القوات المسلحة ، .. يعاقب بالاعدام او بجزاء اقل منه منصوص عليه في هذا القانون . اما اذا ارتكبها في غير خدمة الميدان فتكون العقوبة الحبس أو جزاء اقل منه » .

ومن حيث أن العامل المذكور قد حكم عليه عسكريا بالحبس مدة معينة لأرتكابه جريمة الهروب من الخدمة العسكرية ، وقد تم تنفيذ هذا الحكم بسجن القناطر الخيرية .

ومن حيث أن عقوبة الحبس ليست عقوبة جنائية وانما هي من عقوبات الجح ومن ثم فانه يستلزم لانتهاء خدمة العامل المذكور تطبيقا لحكم المادة ٧٥ من لائحة العاملين بالقطاع أن تكون الجريمة التي ادين فيها من الجرائم المخلة بالشرف أو الامانة .

ومن حيث أن القانون لم يضع تعريفا جامعاً للجريمة المخلة بالشرف أو الامانة حتى يمكن تطبيقه بطريقة صماء في كل حالة ، كما انه لم يحدد ما يعتبر من الجرائم مخلا بالشرف أو الامانة ، ولعل المشرع فعل ذلك حتى يكون هناك مجال للتقدير . وإن يكون النظرة اليها من المرونة بحيث تساهل تطورات المجتمع ، بالجريمة المخلة بالشرف أو الامانة هي تلك التي ينظر اليها المجتمع على انها كذلك وينظر الى مرتكبها بعين الازدراء والاحتقار ويعتبره ضعيفا الخلقا محترقا للطبع ذنبا النفس ساقط المروءة فان تمت الجريمة بحسب الظروف التي ارتكبت فيها عن ضعف في الخلق أو انحراف في الطبع أو تأثر بالشهوات والنزوات أو سوء التربية كانت مخلة بالشرف أو الامانة وتنتهي بها خدمة الموظف بقوة القانون ، وإن لم تتم عن شيء من ذلك فلا تعتبر مخالفة للشرف أو الامانة وذلك بصرف النظر عن تلك المخالفة المروءة والمخالفة للشرف أو الامانة .

ومن حيث أن الخدمة العسكرية والوطنية من أجل الواجبات الوطنية المفروضة على كل مصري من الذكور أتم الثامنة عشرة من عمره ، فالخدمة على القوات المسلحة شرف لا يدانيه أى شرف وهى ضريبة دم يؤديها أبناء الوطن حتى يرتفع شأنه وتعلو كلمته ، وبه تتحقق قوة الأمة ، لأن قوة الأمة تستمد من قوة أبنائها ، لذلك عرضت الدساتير المتعاقبة منذ قيام الجمهورية فى مصر على تأكيد أهمية هذا الواجب الجليل ، ومن ثم فإن الشخص الذى يخل بهذا الواجب عمدا ويتهرب من أدائه هو فى حقيقة الأمر ناقص الرؤية ضعيف الخلق متهاون فى مسئولياته لا يعتمد عليه فى أداء الواجبات والتكليف العامة بل يخشى عليها منه لما تنطوى عليه نفسه من عدم تقدير للمسئولية . وبناء على ذلك فإن العامل الذى يحكم عليه فى جريمة الهروب من الخدمة العسكرية لا يصلح لشغل الوظيفة الموكل اليه القيام بأعبائها لأنها تعتبر فى هذا المجهوم من الجرائم المخلة بالشرف ، ذلك أن هذا الحكم يكشف عن عدم قدرته الطبيعية على تحمل أعباء وظيفته وتبعياته فلا يكون أهلا لها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الهروب من الخدمة العسكرية يعتبر من الجرائم المخلة بالشرف وتنتهى بالحكم فيها خدمة العامل المدنية بقوة القانون اذا كانت العقوبة مقيدة للحرية وغير موقوف تنفيذا ، ومن ثم فإنه يتمين فصل العامل من عمله بالمؤسسة المصرية العامة للكهرباء من تاريخ الحكم عليه بالحبس فى جريمة الهروب من الخدمة العسكرية .

(ملحق ١٤٦ - فى ١١/١١/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

الخدمة العسكرية والوطنية تعتبر من أجل الواجبات الوطنية المفروضة على كل مصرى لتأديتها قانونا — اخلال الشخص بهذا الواجب عمدا والتهرب

من إوائه لا يصلح لشغل الوظيفة الموكولة إليه القيام بأعبائها سواء
فى الجهاز الإدارى لدولة أو فى شركات القطاع العام - الحكيم على
العامل لهذا السبب ينهى خدمته المدنية بقوة القانون إذا كانت العقوبة
مقتدة للجرية وغير موقوف تنفيذها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت فى الأوراق أن السيد / العامل
بشركة بمصانع النحاس المصرية قد أدين فى القضية رقم ٥٤ لسنة ٧٦
عسكرية وموقوف بالسجن لمدة سنة لفعله وشروعه فى الهرب من
الخدمة العسكرية وأنه قام بتنفيذ العقوبة بسجن الاسكندرية فى المدة
من أول مايو سنة ١٩٧٦ الى أول فبراير سنة ١٩٧٧ وانتهت خدمته
العسكرية بالقوات البرية بسبب رفته وكانت درجة اخلائه أثناء مدة خدمته
رديئة . وفى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ أصدر السيد مدير عام العلاقات
المسئولة القرار رقم ٤١٠ لسنة ١٩٧٧ (بالتمويض) باعتبار خديته
العامل المذكور (منتهية) اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٧٦ وإشير فى
دعاية هذا القرار الى مذكرة إدارة شؤون العاملين المؤرخة فى ١٧ من
ديسمبر سنة ١٩٧٧ فى شأن طلب انهاء خديته طبقا للبيدة ٦٤/٦
من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام
لصدور الحكم عليه بعقوبة جنائية للشروع فى الهرب فى خدمة القوات
المسلحة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد قضى فى أسبابه بأن الخديته
العسكرية والوطنية تعتبر من أجل الواجبات الوطنية المفروضة على كل
مصر لتأديتها قانونا ، وهى شرف لا يدانيه أى شرف إذ أنها تضرب فى السم
الواجبة على أبناء الوطن ، ومن ثم فإن الشخص الذى يخل بهذا الواجب
عمدا ويتهرب من أدائه هو فى حقيقته ناقص المروءة ، ضعيف الخلق
متهاون فى مسؤولياته لا يعتد عليه فى أداء الواجبات والتكاليف العامة
بل يخشى عليها منه لما تنطوى عليه نفسه من عدم تقديره للمسئولية ولذا
فإن العامل الذى يحكم عليه فى جريمة الهروب فى الخدمة العسكرية
لا يصلح لشغل الوظيفة الموكولة إليه القيام بأعبائها سواء فى الجهاز

الإداري للدولة أو من شركات القطاع العام لأنها تعتبر من هذا المفهوم من الجزاءات المخلة بالشرف لأن الحكم عليه فيها يكشف عن عدم قدرته الطبيعية على تحمل أعباء العمل المنوط به فلا يكون أهلا له . ولذا فإن الحكم على العامل لهذا السبب ينهى خدمته المدنية بقوة القانون إذا كانت العقوبة مقيدة لحرية وغير موقوف تنفيذا . وأنه لما كان السيد قد حكم عليه بعقوبة السجن لمدة سنة في القضية رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ عسكرية وذلك لفياحه وشروعه في الهرب من أداء الخدمة العسكرية ونفذ هذه العقوبة عملا اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٧٦ لذلك انتهاء خدمته بالقرار رقم ٤١٠ لسنة ١٩٧٧ قد تم بقوة القانون أعمالا لحكم المادة ٢/٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد تناول في أسبابه موضوع الدعوى على الوجه المتقدم وقضى فيها بحسب للأسباب المشار إليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة بأن خدمة السيد قد انتهت بقوة القانون كثر للحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف لذلك فإنه يكون في الواقع من الأمر قد فصل في موضوع الدعوى برفضها وكان مؤدى ذلك ولازمه أن تقضى المحكمة اتساقا مع أسبابها برفض الدعوى وليس بفتح اختصاصها . وبإبقاء عليه يجدر القضاء بتصحيح منطوق الحكم بإلتضاء برفض الدعوى .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم نقد ثمين الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى .
(طعن ١٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٣) .

الفرع الثالث

غياب العامل الجند أو المستدعى أو المستبقى
بالقوات المسلحة لمدة أكثر من عشرة أيام دون
إذن أو عذر مقبول لا يترتب عليه اعتباره مستقبلا
من وظيفة الخنية أو منتهية خدمته فيها

قاعدة رقم (٢٤٢)

هذا :

غياب العامل الجند أو المستدعى أو المستبقى بالقوات المسلحة لمدة
أكثر من عشرة أيام دون إذن أو عذر مقبول لا يترتب عليه اعتباره مستقبلا
أو منتهية خدمته في الوظيفة الخنية — أساس ذلك أن قوانين الخنية
المنية لا تغطي سوى سلوك العامل في هذا المجال ولا تصرف إلى
تنظيم علاقته بالقوات المسلحة خلال فترة تجنيده أو استدعائه أو
استبقائه بهذا تضعف في هذا المجال لأحكام القوانين العسكرية دون
سواها .

ملخص الفتوى :

انه طبقا للمادتين ٧٣ ، ٦٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة
ونظام العاملين بالقطاع العام فإن انقطاع العامل عن عمله دون إذن أو
أكثر من عشرة أيام متتالية ودون أن يقدم أسبابا تبرر هذا الانقطاع أو عدم
نفذ الإتيان ورفضت من شأنه اعتبار العامل مستقبلا أو منتهية خدمته
بقوة القانون . ولما كانت قوانين الخنية الخنية كما أسلفنا لا تغطي
سوى سلوك العامل في هذا المجال ولا تصرف إلى تنظيم علاقته

بالقوات المسلحة خلال فترة تجنيده أو استدعائه أو استبقائه بها اذ تخضع علاقته في هذا المجال لأحكام القوانين العسكرية دون سواها .

ومن ثم فإن غياب الجنـد أو المستدعى أو المستبقي بالقوات المسلحة لمدة أكثر من عشرة أيام دون إذن أو عذر مقبول لا يقترب عليه اعتباره منهجيا أو بمتبعة خدمته في الوظيفة المدنية . ويسرى ذلك على هروب العامل من الخدمة العسكرية لذات الإمدد إلا أنه إذا حكم على العامل في هذه الحالة بمقتوبة مقيدة للحرية باعتباره هاربا من الخدمة العسكرية فإن خدمته في وظيفته المدنية تنتهى بقوة القانون ومن تاريخ صدور القرار بذلك باعتباره محكوما عليه بمقتوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا : عدم التقيد بقرار وزير الحربية رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٦٨ بتحديد مفهوم الجريمة الخطية بالشرف المعدل بالقرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٣ ، على الملائق والوظيفة الملائمين المستقلين أو المستقلين للخدمة العسكرية بجهت عليهم المدنية .

ثانيا : عدم التقيد بالحقائق المستتبقة بالخدمة العسكرية أو المستدعى لها من الإحتياط للنظام بحكم عليه بمقتوبة مقيدة للحرية يصوم من مرتبه في الوظيفة المدنية مدة تنفيذ العقوبة اذا كانت الجريمة التى ادين فيها تدخل ضمن جرائم القانون العام ، ولا يجوز حرمانه من مرتبه اذا كانت الجريمة التى ادين فيها من الجرائم الانضباطية .

ثالثا : ان اجالة ضابط الإحتياط الى المحاكمة العسكرية لايعتبر مانعا من الترتبة في الوظيفة المدنية .

رابعا : ان الجزاءات التأديبية التى توقع على العاملين المجندين أو المستدعين أو المستبقيين بالقوات المسلحة في المجال العسكري يطبقها لأحكام العسكرية لا تأثير لها في محدد وظائفهم المدنية سواء كانت من نوع

الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في قوانين التوظيف أو كانت جزاءات
أخرى لها طابع خاص غير مبرور في نظم التأديب المدنية .

خامساً : يتمين عرض حالات محددة بذاتها لاستطلاع الرأي
بشأنها فيما يتعلق بالصعوبات التي يثيرها تطبيق القانون رقم ٢٣٤ لسنة
١٩٥٩ في كل حالة بحسب ظروفها .

سادساً : إن غياب العائلين المخدمين والمستدمين أو المستبقين
بخدمة القوات المسلحة أو هروبهم من أداؤها بخدا تجاوز المدد المنصوص
عليها في المادتين ٧٣ من نظام العائلين المدنيين بالدولة و ٦٤ من نظام
العائلين بالقطاع العام لا يترتب عليه انتهاء خدمتهم في وظائفهم المدنية
والحزب يحكم على العائلي بفتوى بتيمة للحرية باعتباره حاربا من الخدمة
العسكرية وعندئذ فإن خدمته في وظيفته المدنية تنتهي كآثر للحكم بحساباته
مأذرا في جريته مخلة بالشرف ومن تاريخ صدور القرار بذلك .

(ملف ٥٢/١/٢٥ — جلسة ١٩٧٦/١/٢١)

الفرع الرابع
اثر الحكم على المستدعى او المستبقى
بمعقوبة مقيدة للحرية على مرتبه

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

الحكم بمعقوبة مقيدة للحرية على العامل المستبقى بالخدمة العسكرية
او المستدعى من الاحتياط — اثر ذلك على المرتب المستحق له من وظيفته
الجنسية — حرمانه من مرتبه المعنى مدة تنفيذ العقوبة اذا كانت الجرمية
التي ادين فيها تدخل ضمن جرائم القانون العام ويصرف النظر عن الجهة
التي اصدرت الحكم — عدم جواز حرمانه من هذا المرتب اذا كانت
الجرمة التي ادين فيها من الجرائم الانضباطية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية
والوطنية المعدل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ ينص في المادة ٤٨ منه
على انه « يجوز بقرار من وزير الحربية وقف نقل المجندين الى الاحتياط
بسبب الحرب أو الطوارئ وتطبق عليهم جميع احكام القوانين والقرارات
والنظم الخاصة بانفراد الاحتياط اعتبارا من التاريخ المحدد لنقلهم الى
الاحتياط . . . » كما تضمن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن
شروط الخدمة والفرقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف
والجنود بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٨ هذا
الحكم ذاته حيث نص في المادة ١١ منه على انه « يجوز لهيئة التنظيم
والادارة للقوات المسلحة وقف النقل الى الاحتياط بالنسبة الى بعض

المجندين الذين اتوا مدة خدمتهم الإلزامية العاملة ... وتطبق عليهم جميع أحكام القوانين والقرارات والنظم الخاصة بأفراد الاحتياط ... » .

وينص القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر في المادة ٥٠ على أن « يستدعى بعض أو كل أفراد الاحتياط بقرار من وزير الحربية في الأحوال الآتية ... » .

كما ينص في المادة ٥١ على أنه « (أولا) تصيب مدة استدعاء أفراد الاحتياط طبقا لأحكام المادة السابقة من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالفقرتين ثانيا وثالثا من هذه المادة اجازة استثنائية بمرتب أو أجر كامل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدي لهم خلالها كافة الحقوق المسابية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدلات التي لها صفة الدوام والتي كانوا يحصلون عليها من جهات عملهم الأصلية وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الحربية من مدة الاستدعاء ... » .

وتضمنت الفقرة ثانيا من هذه المادة ذكر المستدعين من العاملين بالجهات الحكومية وجهات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

وملا ما تقدم أن العامل بالحكومة أو بالقطاع العام إذا استدعي من الاحتياط للخدمة بالقوات المسلحة ؛ وكذلك إذا استبقى في هذه الخدمة بعد انتهاء المدة الإلزامية فإنه يعتبر بالنسبة الى وظيفته المدنية في اجازة استثنائية بمرتب كامل طوال مدة استدعائه أو استبقائه ، وتؤدي اليه خلال هذه المدة جميع الحقوق والمزايا التي تخولها له وظيفته وهو أثناء مدة استدعائه للخدمة العسكرية أو استبقائه بها يخضع لقانون الأحكام العسكرية اعمالا لنص المادة ٥٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ انني تنص على أن « يخضع لقانون الأحكام العسكرية ... من يستدعى من الاحتياط للخدمة ... » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ينص في المادة ٩٣ على أن « تقسم العقوبات التي توقع على العسكريين إلى ما يأتي :

(أ) عقوبات انضباطية يوقعها القادة المباثرون والرؤساء .

(ب) عقوبات توقعها المحاكم العسكرية .

وينص هذا القانون في المادة ٩٤ منه على أن « العقوبات التي توقعها المحاكم العسكرية يبينها قانون الأحكام العسكرية ويحدد القانون المذكور سلطة المحاكم العسكرية في توقيع العقوبات » .

« وتحدد الجرائم والعقوبات الانضباطية وسلطات القادة في توقيع هذه العقوبات بقرار من وزير الحربية ... » .

وينص قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ في المادة ٢٤ منه على أن « تحدد الجرائم والعقوبات الانضباطية بقرار من السلطات العسكرية المختصة طبقاً للقانون » . وأعمالاً لهذا النص ولينص المادة ٢/٩٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ صدر قرار وزير الحربية رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن العقوبات الانضباطية في القوات المسلحة ونص في المادة ١٤ منه على أن « تعتبر جريمة انضباطية كل مخالفة لقوانين أو أنظمة الخدمة العسكرية أو أوامر الشادة أو الرؤساء ويضنة عامة كل اخلال بقواعد الانضباط ومقتضيات النظام العسكري » ، كما تضمن هذا القرار بيان العقوبات الانضباطية

ومن حيث أن قانون الأحكام العسكرية ينص في المادة ١٢٥ منه على أن « يفقد المتهم متى ثبتت إدانته بحكم من محكمة عسكرية خدمته ومجايعته عن كل يوم من أيام الهروب أو الغياب أو الحبس الاحتياطي ومن أيام العقوبات السالبة للحرية المحكوم بها » .

وينص القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في المادة ٢٦ منه على أن « يفقد العسكري مدة الخدمة المنصوص عنها فيما يلي ولا تدخل مدة

«الخدمة المتعددة في حساب المعاش أو المكافأة أو ائتمن الخدمة بقسمتها
العامة أو الاحتياط .

(١) مدة الاحكام المقيدة للحرية الصادرة انضباطياً أو من المحاكم
الوطنية أو من المحاكم العسكرية » .

كما ينص قرار وزير الحربية رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٦٨ . ملأنا الذكر
في المادة ٥٥ منه على أن « لا يستحق المعاقب رتبة عن مدة الحبس كمقوية
انضباطية ولا تحسب من مدة خدمته » .

ومن حيث أنه في ضوء النصوص المتقدمة ، فإن العامل الذي
يستبقى بالخدمة العسكرية أو يستقضى لها من الاحتياط ، يعتبر خلال
مدة استبقائه أو استدماثه أحد جنود القوات المسلحة ، ويخضع بهذا
الوصف لجميع الأحكام والنظم التي تنظم الخدمة العسكرية ، غير أن
ثمة علاقة أخرى تربط هذا العامل بجهة عمله الأصلية ، فهو لا يزال
عاملاً في هذه الجهة ، يتقاضى منها جميع حقوقه التي تخولها له وطنيته
بها ، ولا يترتب على استبقائه بالخدمة العسكرية أو استدماثه لها
فصم هذه العلاقة ، وإنما يعتبر خلال هذه المدة في إجازة استثنائية
بمرتبة كامل ، وهو بوصفه عاملاً مدنياً يخضع في جميع مناصر العلاقة
التي تربطه بجهة عمله لأحكام النظام القانوني الذي يحكم وطنيته ، سواء
كان نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ،
أو كان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم
٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، أو كان غير ذلك من التشريعات التي تنظم مختلف
الوظائف المدنية . وبذلك تتميز وتتصل علاقة العامل المستبقى أو
المستدعى بالقوات المسلحة ، فتخضع لأحكام ونظم الخدمة العسكرية
وعلاقته بجهة عمله المدنية ، وتخضع للنظام القانوني الذي يحكمها .

ومن حيث أن قانون الأحكام العسكرية حين نص في المادة ١٢٥ منه
على أن « يفقد المتهم متى ثبتت أدانته بحكم من محكمة عسكرية خدمته
ومن أيام العقوبة السالبة للحرية » فإنها قصد بهذا النص الخدمة
وماهيتها من كل يوم من أيام العروب أو الغياب أو الحبس الاحتياطي
العسكرية والماهية التي يتقاضاها المتهم من عمله العسكري

ولا يتصرف هذا النص الى الخدمة المدنية ولا الى المهام التي يتقاضاها المتهم بوصفه عاملا مدنيا . وآية ذلك أن هذا القانون ، ومثله القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ وقرار وزير الحرية رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٦٨ ، تشريعات صدرت لتنظيم للخدمة العسكرية وتحديد لملاقة العسكري بالقوات المسلحة ، فهي تشريعات لا تقصد الا غير الخدمة العسكرية بآثارها المتعددة ، ولا تمتد الى علاقة العسكري بجهة اخرى كما هو الحال بالنسبة الى المستقبى أو المستدعى في ملاقته بجهة عمله المدنية وفضلا من ذلك فان هذه التشريعات انما تنظم الخدمة العسكرية لطوائف شتى من العسكريين كالضباط وضباط الصف والجنود وطلبة المدارس ومراكز التدريب المهني والمعاهد والكليات العسكرية والعسكريين من القوات الحليفة اذا كانوا يقيمون في اراضي الجمهورية العربية المتحدة (المادة ٤ من قانون الاحكام العسكرية) ، وفي نطاق الجنود فان الاصل ان تصرف هذه التشريعات الى من يؤدون الخدمة الانزامية ، منهم القاعدة في هذا المجال ، اما الاستثناء بعد اداء الخدمة الانزامية أو الاستدعاء من الاحتياط ، فليس ايها اصلا بواجهة المشرع باحكامه العامة ، وترتيسا على هذه النظرة فان الخدمة المقصودة في تلك التشريعات هي الخدمة العسكرية وكذلك المرتب فيها هو ما تصرفه القوات المسلحة الى العسكريين ، وبذلك فقط يمكن تعميم الحكم ويتسنى تفسير هذه الاصطلاحات تفسيرا يسرى على جميع الخاضعين للتشريع ، فلا يختلف تفسير النص الواحد تبعاً لظروف كل خاضع له ووفقاً لأمور تبعد من طبيعة الخدمة العسكرية .

وكذلك فان نص المادة ١٢٥ من قانون الاحكام العسكرية سالف الذكر تقرّر كما تقول المذكرة الايضاحية لهذا القانون اتفاقاً مع نظم الخدمة وتباليدها في القوات المسلحة ، ومن ثم فلا شأن لهذا النص بنظم الخدمة المدنية وبالمركز القانوني للعامل فيها ، ومن ناحية اخرى فان الجزاءات بصفة عامة — جنائية أو تأديبية — لا تكون الا بنص يحددها ويتعين فيها الوقوف عند حدود النص ، واذا كانت القوانين العسكرية شرعت لتنظيم الخدمة العسكرية فان ما ورد فيها من جزاءات يكون مقصوراً على نطاق هذه الخدمة وما يتفرع منها بذاتها من حقوق ، ولا يتعداها

إلى الخدمة المدنية وما ينتج عنها من مزايا ، فنظل هذه الأخيرة خاضعة لأحكام قوانينها ونظمها المختلفة .

ومن حيث أن نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ينص في المادة ٦٥ منه على أن « كل عامل يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف مرتبه في الحالة الأولى ويحرم من راتبه في الحالة الثانية ... » كما أن نظام العاملين بالقطاع العام ينص في المادة ٦٩ منه على أن « كل عامل يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم قضائي يوقف بقوة القانون من عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف مرتبه في الحالة الأولى ويحرم من راتبه في الحالة الثانية ... » وكل من هذين التشريعين هو الذي يحكم العاملين الخاضعين له ، طالما بقي العامل في وظيفته ، سواء كان تلقيا فعلا بأعبائه أو كان في إجازة من الإجازات المقررة قانونا ومنها الإجازة الاستثنائية الممنوحة له أثناء مدة استبقائه بالخدمة العسكرية أو استدعائه لها ، والمرتب المشار اليه في كل من هذين النصين هو المرتب المستحق للعامل من وظيفته المدنية ، وهو يخضع في استحقاقه وفي صرفه وفي الحرمان منه كله أو بعضه لأحكام التشريعين المذكورين دون ما عداها من القوانين والنظم التي تسرى في المجال العسكري ... وطبقا لنص كل من المادتين ٦٥ و ٦٩ المشار إليهما فإن العامل الذي يحبس تنفيذا لحكم قضائي يحرم من مرتبه مدة حبسه ، وذلك سواء صدر الحكم من محكمة عادية أو من محكمة عسكرية فالحكم في الحالتين حكم جنائي أو حكم قضائي ... غير أنه إذا صدر الحكم على العامل من محكمة عسكرية أثناء مدة استبقائه بالخدمة العسكرية أو استدعائه من الاحتياط ، وجب تطبيق أي من هذين النصين أن تكون الجريمة التي أدين فيها العامل من الجرائم التي تنحل ضمن جرائم القانون العام ، فهذه الجرائم وحدها هي التي تقتضيها المادتان ٦٥ و ٦٩ إذ هي التي تصور وقوعها من العاملين المدنيين . أما إذا كانت الجريمة التي أدين فيها العامل المستبقى أو المستدعى من الجرائم الانضباطية فإنه لا يجوز حرمانه من مرتبه المدني عملا لهذين النصين ، فالجرائم الانضباطية هي جرائم عسكرية بحتة . أو هي جرائم تأديبية في نطاق الخدمة العسكرية ، إذ « تعتبر جريمة

الانضباطية كل مخالفة لقوانين أو أنظمة الخدمة العسكرية أو أوامر القادة أو الرؤساء وبصفة عامة كل اخلال بقواعد الانضباط ومقتضيات النظام العسكري « وهذه الجرائم تخضع — بهذه المثابة — لأحكام القانون العسكري وحده ويكون الحرمان من المرتب بناء عليها مقصورا على المرتب في مفهوم هذا القانون وهو ما يتقاضاه الجندي من القوات المسلحة. أما الراتب المدني فليس في التشريعات التي تنظمه ما يبيح الحرمان منه بقتوة القانون بناء على مخالفة أو جرمية تأديبية ارتكبت في غير مجال الضميمة الجنائية ، وإن كان من الجائز مساطة العامل عن هذه المخالفة إذا ما عتبارها أيضا جريمة تأديبية طبقا للنظام الذي يحكم وظائفه المدنية .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن الراتب الذي يتقاضاه العامل المستبقى أو المستدعى للخدمة العسكرية من وظيفته المدنية بناء على اعتباره في اجازة استثنائية بمرتب كامل — يخضع في الحرمان منه لأحكام المادة ٦٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة أو المادة ٦٩ من نظام العاملين بالقطاع العام حسب الأحوال . ومن ثم يحرم هذا العامل من مرتبه إذا أدين في جريمة تندرج ضمن جرائم القانون العام ، ولكن لا يجوز حرمانه منه إذا أدين في جريمة انضباطية .

لهذا انتهى رأى الجمعية الضميمة إلى أنه في حالة الحكم على العامل المستبقى بالخدمة العسكرية أو المستدعى من الاحتياط بمقبوبة مقيدة للحرية ، فإنه يجرم من مرتبه المدنى مدة تنفيذ العقوبة إذا كانت الجريمة التي أدين فيها تدخل ضمن جرائم القانون العام ويصرف النظر من الجهة التي أصدرت الحكم ، ولا يجوز حرمانه من هذا المرتب إذا كانت الجريمة التي أدين فيها من الجرائم الانضباطية .

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

طبقا للمادتين ٦١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة و ٥٨ من نظام العاملين بالقطاع العام يحرم العامل الذى يحبس تنفيذا لحكم جنائى من مرتبه مدة حبسه وذلك سواء صدر الحكم من محكمة عادية او محكمة عسكرية — يجب لتطبيق اى من النصين ان تكون الجريمة التى ادين فيها العام من جرائم القانون العام — اذا كانت الجريمة التى ادين فيها العامل المستدعى او المستبقى من الجرائم الانضباطية فانه لا يجوز حرمانه من مرتبه المنى اعمالا لهذين النصين .

ملخص الفتوى :

انه طبقا للمادتين ٦١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة و ٥٨ من نظام العاملين بالقطاع العام يحرم العامل الذى يحبس تنفيذا لحكم جنائى من مرتبه مدة حبسه وذلك سواء صدر الحكم من محكمة عادية او محكمة عسكرية اذ هى حكم قضائى فى الحالتين الا انه اذا كان الحكم الصادر على العامل من محكمة عسكرية خلال مدة استدعائه او استبقائه بالقوات المسلحة وجب لتطبيق اى من هذين النصين ان تكون الجريمة التى ادين فيها العامل من جرائم القانون العام ، فهذه الجرائم وعصدها التى قصبتها بالنصوص المذكورة اذ هى التى يتصور وقوعها من العاملين فى حياتهم المدنية ، اما اذا كانت الجريمة التى ادين فيها العامل المستدعى او المستبقى من الجرائم الانضباطية فانه لا يجوز حرمانه من مرتبه المنى اصلا لهذين النصين ، اذ ان الجرائم الانضباطية هى جرائم عسكرية بحتة لا يخرج جرائم تأديبية فى نطاقها الجدية العسكرية ، وهو موضح فى المادة ١٠١ من القانون العسكري وجده ويكون الجريان من المرتب بناء عليها مقصورا على المرتب فى مفهوم هذا القانون وهو ما يقتضاه الجدى من القوات المسلحة ، اما المرتب المحدث فليس فى التفسيرات التى تنظمه بها يبيع الحرمان منه بقوة القانون بناء على مخالفة او جريمة تأديبية ارتكبت فى غير مجال الخدمة المدنية .

الفرع الخامس

قضاء المجند بعض مدة التجنيد في الحبس
لا يمنع حساب هذه المدة ضمن مدة خدمته في
الوظيفة المدنية

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

الخدمة العسكرية والوطنية — مدة اعارة طبقا لحكم المادتين ٥٩ ، ٦٢ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥
فان المجند بمجرد تعيينه تثبت له صفة الموظف المعار وتدخل مدة تجنيده
باعتبارها مدة اعارة في حساب الماعش واستحقاق العلاوة والترقية اى
تعتبر مدة خدمة من جميع الوجوه طبقا لاحكام الاعارة في قانون نظام
العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — لا تغير من هذا النظر
ان يكون العامل قد قضى بعض مدة التجنيد في الحبس بتهمة الغياب —
اساس ذلك ان احكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر لم
يرد فيها اى تحفظ في خصوص حساب المدة كاملة من تاريخ تعيين المجند في
الوظيفة العامة فضلا عن انه وقد اعتبر موظفا من تاريخ تعيينه ولم يترتب
على واقعة الحبس انتزاع هذه الصفة فان الامر يقتضى حساب هذه
المدة ضمن مدة خدمته في الوظيفة المدنية وما يترتب على ذلك من آثار في
خصوص استحقاق العلاوات الدورية .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥

لسنة ١٩٥٥ أنه ينص في المادة ٥٩ منه على أنه يجوز للجند أن يتقدم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة والشركات ويكون وجوده في التجنيد بعد التعيين في الوظيفة في حكم الاعارة ... ونصت المادة ٦٢ من هذا القانون على أن « يحتفظ للموظف أو المستخدم أو العامل أثناء وجوده في الخدمة العسكرية أو الوطنية بما يستحقه من ترقية وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله فعلا وتضم مدة خدمته فيها لمدة عمله وتحسب في المكافأة أو المعاش ومن هذين النصفين يتضح أن الجند بمجرد تعيينه تثبت له صفة الموظف المعار وتدخل مدة التجنيد باعتبارها مدة اعارة في حساب المعاش واستحقاق المعالة والترقية أي تعتبر مدة خدمة من جميع الوجوه وذلك طبقا لأحكام الاعارة. حسبا وردت في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وإذا كان العامل المروضة حالته قد قضى بعض هذه المدة في الحبس بتهمة الغياب ، فإن هذه الواقعة لا تحول دون تطبيق الأصل المشار إليه في حقه ، وذلك أن المادتين ٥٩ ، ٦٢ المشار إليهما لم يرد فيهما أي تحفظ في خصوص حساب المدة كاملة اعتبارا من تاريخ تعيين الجند في الوظيفة المدنية ، فضلا عن أنه وقد اعتبر موظفا من تاريخ تعيينه ولم يترتب على واقعة الحبس انتزاع هذه الصفة فمناطق الأمور يقتضى حساب هذه المدة ضمن خدمته في الوظيفة المدنية .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر الاحتجاج بنص المادة ١٢٥ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ التى قضت بأن يفقد المتهم متى ثبتت ادانته بحكم محكمة عسكرية خدمته وبماهيته عن كل يوم من أيام الهرب أو الغياب أو الحبس الاحتياطى ومدة أيام العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها — ذلك أن هذا النص يتعلق بالخدمة العسكرية وتنظيمها من حيث ما يدخل فيها وما لا يجوز حسابه منها ، ولا يجوز صرف حكمه الى الوظيفة المدنية التى تستقل بنظائها وأحكامها ، ذلك أن العامل المجند وإن خضع بهذا الوصف لجميع الأحكام التى تنظم الخدمة العسكرية إلا أن ثمة علاقة أخرى تربط هذا العامل بجهة عمله الأصلية ، وهو بوصفه عاملا يخضع في جميع عناصر العلاقة التى تربطه بجهة عمله لأحكام النظام القانونى الذى يحكم وظيفته سواء كان نظام العاملين المدنيين بالدولة أو كان نظام العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث أن تسريعا على ما سبق فإنه يتعين اعتبار السيد / ...
في الهيئة من ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٩ أى أثناء تجنيده يعتبر في حكم
الموظف المعار من هذا التاريخ وتحسب له مدة خدمته كلها طبقا لنص
المادتين ٥٩ ، ٦٢ من قانون الخدمة العسكرية وأن واقعة حبسه لا تحول
دون ذلك أن لم يرد في القوانين العسكرية أى تحفظ يسرى في حقه من
شأنه أن يسقط هذه المدة من مدة خدمته ما دامت هذه الواقعة
لم يترتب عليها انحصار صفته عنه وموظفا معارا ، يضاف الى ذلك أنه قد
حكم عليه بالحبس في تهمة الغياب ، وهي جريمة انضباطية وليست من
جرائم القوانين العام ومن ثم فإن هذا الحكم ليس من شأنه في مجال
تطبيق الوظيفة المدنية أن ينزع عنه صفته كموظف عام اذا لا يترتب عليه
الفصل باعتبار أنه لم يصدر في جنائية أو جريمة مخلة بالشرف وترتبا
على ذلك فإن مدة الحبس لا تسقط من مدة خدمته ويتمين الاعتماد بها
باعتبارها مدة خدمة من جميع الوجوه ، بما في ذلك استحقاق العلاوات
الدورية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد / ...
العامل بهيئة المساحة في حساب مدة حبسه من ١٢ مارس ١٩٧١ الى ٢
مايو سنة ١٩٧٢ بتهمة الغياب من الخدمة العسكرية ضمن مدة خدمته
«الوظيفية المدنية وما يترتب على ذلك من آثار في خصوص استحقاق العلاوات
الدورية» .

(ملف ١٩٦٠/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٥/٥/٧)

الفرع السادس

هروب العامل من الخدمة العسكرية يرتب عليه بطلان

قرار ترقيته وقرارات منحه العلاوات خلال

مدة هروبه

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

بطلان قرار ترقية العامل الصادرة في مدة هروبه من الخدمة العسكرية ، وكذلك قرارات منحه العلاوات خلال هذه المدة - من حق الشركة القطاع العام التي يعمل بها سحب هذه القرارات خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ علمها بهذا الإبطال .

ملخص الفتوى :

بما مدى جواز ترقية العامل المحكوم عليه في جريمة هروب من الخدمة العسكرية ، ومنحه العلاوات الدورية طوال فترة هروبه .

عرض الموضوع على الجمعية العمومية للسمى الفتوى والتشريع .
فاستجابات من حكم المادة ٩٦ فقرة ٧ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن الحكم على العامل لأول مرة بعقوبة الجنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الإهانة لا يؤدي الى انتهاء خدمته الا اذا قررت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من واقع أسباب الحكم وظروف الواقعة أن بقاءه في الخدمة يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل . فان هي ثرت غير ذلك فلا تنتهى خدمته . ولا يعدو قرار لجنة شئون العاملين بعودة العامل الى عمله طبقاً لهذا النص قراراً بإعادة تعيينه طالما أن مدة خدمته لم تنته أصلاً ، ومن ثم تظل مدة خدمته متصلة .

كما استظهرت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بجلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٨١ والتي انتهت الى انه لا يترتب للعامل خلال مدة الانقطاع التي لا تحسب اجازة اى حق من الحقوق المستمدة من الوظيفة سواء اكانت ترقية او علاوة : اذ انه لم يرد عملا فيها ، ولم يرخص له خلالها بأجازة من اى نوع مما تقرره المشرع ، مما يترتب عليه عدم حساب هذه المدة ضمن مدة خدمته .

والقول بغير ذلك يؤدى الى اهدار الاحكام الخاصة بالاجازات واستحقاق العلاوات وشروط الترقية . ومن ثم فانه في حالة عدم مسدور قرار من الجهة المختصة بانتهاء خدمة العامل نتيجة لانقطاعه عن العمل المدة الموجبة لذلك يتعين اسقاط مدة الانقطاع هذه من مدة الخدمة للعامل .

ولما كان العامل المعروض ابرزه هرب من الخدمة العسكرية اعتبارا من ١٩٧٧/١/٢١ حتى ١٩٨٠/٥/٦ ، وكان العامل المجند يعتبر خلال مدة تجنيده في حكم المصار الى القوات المسلحة ويحتفظ بكافة حقوقه الوظيفية ، فاذا ثبت انه لم يكن موجودا بخدمة القوات المسلحة خلال هذه المدة ينتفى عنه هذا الوصف فتكون هذه المدة لم تمض في الخدمة المدنية لا واقعا ولا قانونا اذ انه لم يكن خلالها بالقوات المسلحة ، فتعتبر في حكم الانقطاع غير المشروع من الخدمة المدنية مما يتعين معه اسقاطها من مدة الخدمة المدنية ، ولا يترتب خلالها للعامل المذكور اى حق من الحقوق المستمدة من الوظيفة سواء اكانت ترقية او علاوة ، وتكون القرارات الصادرة بترقيته منحه علاوات خلال هذه المدة قرارات باطلة ، لأن وصف الخدمة المدنية انتفى عنها بنعته غير المشروع الذى كون جريمة ماسة بالشرف .

ومن حيث ان قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد خلا من نص يعالج القرارات الباطلة التى تصدر من احدى شركات القطاع العام بشأن العاملين بها . واذا انتهت المحكمة الدستورية بجلستها المعقودة بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٨٠ فى القضية رقم ٥ لسنة ١ ق الى ان شركات القطاع العام هى من ان اشخاص القانون الخاص وان العلاقة التى تربطها بالعاملين بها هى علاقة عقدية

يحكمها القانون الخاص وهو ما استقرت عليه الجمعية العمومية لقسمى
الفنوى والتشريع منذ فتاها الصادرة بـ ١٩٧٢ من فبراير سنة ١٩٧٢
(ملف ٢٧٣/١/٨٦) واكتت ذلك بفتاها الصادرة بـ ٢ من مايو ١٩٨٤
(ملف ٦٤٦/٣/٨٦) فلا تتمتع القرارات الصادرة بشأنهم فيما يتعلق
بالترقية والتعيين وبغير ذلك قرارات ادارية ، فتخضع لاحكام التقنين
المضى الذى يضمن الرجوع اليه فى شأن ذلك .

ومن حيث أن قرار ترقية العامل المذكور ومنحه العلاوات قد قام
على غلط وتمت فيه الجهة الادارية اذ تصورت انه فى الخدمة حكما لقضائه
بـدة التجنيد بينما حقيقة الامر أنه لم يكن كذلك والمادة ١٤٠ من التقنين
الذى تنص على أن « يسقط الحق فى ابطال العقد اذا لم يتمسك به صاحبه
خلال ثلاث سنوات . ويبدأ سريان هذه المدة فى حالة الغلط أو التدليس
من اليوم الذى يكشف فيه ... وفى كل حالة لا يجوز التمسك بحق الابطال
لفلط أو تدليس أو اكراه اذا انقضت خمس عشرة سنة من وقت تمام
العقد وهو ما يدل على أن القرارات التى تصدرها شركات القطاع
العام بشأن العاملين بها ولا يكشف لها بطلانها يحق لها سحبها خلال
ثلاث سنوات من تاريخ العلم ببطلان القرارات الصادرة بترقية العامل
المذكور ومنحه علاوات خلال مدة هروبه من الخدمة العسكرية ، فبكون
لها حق سحبها خلال المدة المذكورة ، ومن ثم يعاد معالجة حالته باستئناد
فدة الانقطاع من مدة خدمته .

(ملف ٦٥٠/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠)

تعليل :

جريمة التخلف عن التجنيد :

نصت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة
العسكرية والوطنية على أنه « مع عدم الإخلال بحكم المادة ٣٦ يعاقب
كل تخلف عن مرحلة الفحص أو التجنيد جاوزت سنة الثلاثين أو الجادية
والثلاثين حسب الأحوال بالحبس مدة لا تتل عن سنتين وغرامة لا تتل
عن مئتين مائة جنيه. ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وتعمد جريمة التخلف من مرحلة الفحص أو التجنيد إلى حين تجاوز السن القانونية للتجنيد وهو ثلاثون عاماً من الجرائم العسجية كما تعد ايضاً جريمة من جرائم الترك أو الجرائم السلبيه . وذلك لأن الشخص الذى يرتكب تلك الجريمة لا يتقوم باثبات افعال مادية مجرمة كالسرقة أو القتل مثلاً ولكنه فى هذه الجريمة يتمتع عن تنفيذ أو أداء أمر . وارد فى القانون ويعاقب على عدم تنفيذه أو أدائه .

ويرى بعض الشراح (الأستاذ عادل صديق — الوجيز فى شرح قانون التجنيد — طبعة ١٩٨٤ — ص ٣٤٧ وما بعدها) ان جريمة التخلف من مرحلة الفحص أو التجنيد الى حين تجاوز سن الثلاثين من الجرائم الوقتية لا من الجرائم المستمرة وذلك لأن هذه الجريمة تتم وتكمل عناصرها ببلوغ الفرد سن الثلاثين أو الحادية والثلاثين بحسب الأحوال ولا يكون الفرد قبل بلوغه هذه السن مرتكباً لهذه الجريمة أو شارعاً فى ارتكابها وذلك لأنه لا يكون مرتكباً لجريمة أخرى هى جريمة المخالفة للعقاب عليها بمقوينة انضباطية وهى تطبيق سنة زائدة على مدة تجنيد الفرد مرتكب المخالفة .

ومن ثم يرى هؤلاء الشراح أنه لا عقاب الا على الجريمة التامة ، لأنه ليس هناك شروع فيها ، وان كان امتناع الفرد عن تقديم نفسه لمعملته تجنيداً الى ان يتم هذه السن يعيد من الأعمال التوضيحية المكوفة للجريمة ولكنه فى ذات الوقت يعاقب عليه باعتباره تخلفاً بسيطاً لا يبلغ مرتبة التخلف الى ما بعد هذه السن .

ويقرر الأستاذ عادل صديق فى هذا المقام ان الغضاء العسكرى قد قطع الخلاف فى الراى حول تكييف هذه الجريمة من حيث اعتبارها جريمة من الجرائم الوقتية لا المستمرة استبراراً متجدداً أو مبتاعاً (ص ٣٤٨) .

على أن من النتهاء من يرى أن هذه الجريمة على العكس من ذلك من الجرائم المستمرة (الدكتور رؤوف عبيد — مبادئ القسم العام — طبعة ١٩٧٩ ص ١٩٧) كما قضت محكمة النقض فى الطعن بقسم ٣٠/٣٥٨ بجلسة ١٩٦١/٤/٤ بأن « جريمة عدم التقديم للجهة

الإدارية لترحيل الفرد لأحد مراكز التجنيد لتقرير معاملته هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمرارا تجديدا يبقى حتى رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد المألزم بالخدمة سن الثانية والأربعين وذلك أخذاً من جهة بمقومات هذه الجريمة السلبية وهي حالة تتجدد بتدخل إرادة الجنائي وإيجاباً من جهة أخرى للتلازم بين قبيل الجريمة وحق رفع الدعوى عنها الذي أطل الشارح مداه وللحكمة التشريعية التي وردت في المذكرة الإيضاحية — ويظل الفرد مرتكباً للجريمة في كل وقت حتى يبلغ الثانية والأربعين من سنة وتقع جريمته تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته .

كما أيدت محكمة النقض رأيا هذا في حكمها الصادر في الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٣ ق بجلسة ١٩٧٣/٥/٧ حيث ذكرت أن من المقرر أن جريمة عدم التقدم للجهة الإدارية لترحيل الفرد لأحد مراكز التجنيد هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمرارا متجددا وتقع تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته .

وقد كان القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية ينص في الفقرة الثانية من المادة ٧٤ على أن المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية هي جرائم التظلم من التجنيد لا تبدأ إلا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثلاثين إلا أن الشارح أصدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ م . . في شأن تعديل بعض مواد القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ م وأصبح النص المصطل للفقرة الثانية من المادة ٧٤ كالآتي : لا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية على المزمين بالخدمة الإلزامية إلا من تاريخ بلوغ سن الثانية والأربعين . ولما كان الثابت على ما حصنته الحكم بيمينه — أن بلوغ المظنون ضده سن الثلاثين واكتمال الثلاث سنوات المسقط للدعوى الجنائية في الجنح — وعفا لنص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ قبل تعديلها بعدم صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ م المتصلر اليه ومن ثم ملته يسرى في شأنه التعديل الذي أدخله هذا القانون لا تبدأ المدة المسقط للدعوى الجنائية إلا منذ بلوغه سن الثانية والأربعين . ولما كان القانون رقم ١٢ لسنة

١٩٧١ م . قد رفع السن التي يبدأ منها احتساب المدة المسقطه للدعوى الى السابعة والأربعين وكان صدورہ قبل أن يبدأ سريان المدة المسقطه للدعوى الجنائية قبل المطعون ضده وقبل اكتمال هذه المدة فانه يسرى بالتالى فى حقہ . ومن ثم لا تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية الا من تاريخ بلوغه سن السابعة والأربعين الذى لم يخل بعد لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد احتسب بدء الثلاث سنوات المسقطه للدعوى الجنائية من تاريخ بلوغ المطعون ضده سن الثلاثين خلافاً للأحكام المتقدمة فانه يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فانه يمتنع أن يكون مع النقض الاحالة .

ولعل القول بأن جريمة التخلف عن التجنيد جريمة مستمرة على هذا النحو يجعلنا نفرق - مع الأستاذ عادل صديق - فى هذا الصدد بين امرين اثنين الاول وهو ما قبل بلوغ الفرد مرتكب التخلف سن الثلاثين والاخر هو ما بعد بلوغ الفرد هذه السن .

وبالنسبة للأمر الاول فانه لا يمكننا القول بأن الفرد مرتكب التخلف يقع تحت طائلة العقاب أو التجريم وذلك لأن شرطاً أساسياً من شروط هذه الجريمة لم يتحقق وهى تمام الفرد سن الثلاثين أو الحادية والثلاثين بحسب الأحوال أى ان الفرد ليس بمرتكب لجريمة التخلف مطلقاً ولكن تقع الجريمة ويتم أركانها ببلوغ الفرد تلك السن فاستحيل عندئذ تجنيده ويضع تحت طائلة التجريم . ومن هنا لا يمكن اعتبار جريمة التخلف فى هذه الحالة جريمة مستمرة ولا يمكن القول بذلك الا من وقت وقوع الجريمة بنهاى أركانها وشروطها القانونية .

لما بالنسبة للأمر الآخر وهو من وقت تمام هذه الجريمة فانه يمكننا القول بأن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة استمرارا متجددا او متتابعاً الى حين بلوغ الفرد سن الثمانية والأربعين - السن التي يبدأ عندها سقوط الحق فى تحريك الدعوى الجنائية ضد مرتكب جريمة التخلف .

أو أنه يمكننا القول أيضا بأن هذه الجريمة بعد تمام أركانها وتكاملها في حق الشخص مرتكب الجريمة من الجرائم الوقتية التي تتم وتكمل ببلوغ الفرد سن عدم الطلب للخدمة ولكنها ليست كالجرائم الوقتية التي يبدأ سقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية فيها من وقت ارتكابها بهي ثلاث سنوات كجريمة السرقة مثلا أو الضرب ولكن خصها المشرع بنص خاص في أحكام التقادم وهو عدم سقوط الحق فيها الا بعد بلوغ الفرد سن الثانية والأربعين وتتقدم الدعوى الجنائية ويسقط الحق فيها ببلوغ الفرد سن الخامسة والأربعين وذلك على اعتبار أن جريمة التخلف عن التجنيد جنحة يتقادم الحق في اقامتها بهي ثلاث سنوات .

ولجريمة التخلف عن الفحص أو التجنيد ركنان هما الركن المسمى والمعنوي ويضيف اليهما بعض شراح ركن آخر هو الركن المفترض إذ يذكر أنه يشترط بداهة لقيام الجريمة المذكورة أن يكون الفرد ملزما بالخدمة العسكرية مطلوبا لأدائها حتى يمكن اعتباره متخلفا إذا لا يتصور اسناد الجريمة لغير المزمين بها أو غير المطلوبين لأدائها فهو لا يتصور مثلا قيام هذه الجريمة بالنسبة لأنك كما لا يتصور اسنادها الى غير المصريين المقيمين بالجمهورية (انظر شرح قانون التجنيد ص ٩٤ للاستاذ محمد بهجت الحامى) .

والركن المادى هو السلوك السلبى الذى ياتيه الفرد المتخلف من مرحلة الفحص أو التجنيد بالامتناع عن التقدم لمعاملته تجنيدا على النحو الواجب قانونا وفي المواعيد المحددة لذلك .

ويكمل هذا السلوك السلبى بالامتناع عن التقدم لمنطقة التجنيد شرطا آخر اضافة نص المادة وهو أن يستمر هذا الامتناع الى نهاية سن الطلب للخدمة العسكرية وهو ثلاثون عاما وفقا للقاعدة العامة فى الطلب للخدمة العسكرية والوطنية أو الحادية والثلاثين بالنسبة لطلبة الجامعة الأزهرية .

بمعنى أن الركن المادى لهذه الجريمة يتكون من سلوك سلبى يتنفل فى الامتناع عن التجنيد بشرط أن يمتد هذا السلوك الى ما بعد سن الثلاثين وبالتالي لا تكون هذه الجريمة جريمة تامة قبل بلوغ هذا

الإنسان ولا يجوز عقاب مرتكبها بالمعقوبات الواردة بهذه المادة إذا ما تقدم لمعاملته تجنيديا إلى ما قبل بلوغها .

وقد يكون الفرد متخلفا عن التجنيد إلى حين تجاوز سن الثلاثين إلا أنه يكون متفعلا بحالة من حالات الإعفاء أو الاستثناء أو التأجيل فيما قبل تجاوز هذه السن وفي هذه الحالة فعلى الرغم من ارتكاب السلوك المادى المؤدى لارتكاب جريمة التخلف عن التجنيد وهو الامتناع عن التجهيز إلى منطقة التجنيد المختصة إلا أنه لا يعد في هذه الحالة مرتكبا لجريمة التخلف وذلك لتمتع بحالة الإعفاء أو الاستثناء أو التأجيل إذ لو كان قد تقدم لمعاملته تجنيديا في ذلك الوقت لما تم تجنيده أصلا وذلك لاستحالة تجنيده نتيجة تمتعه بحالة من هذه الحالات الثلاث .

وبذلك يمكن تسمية الوضع الإجرامى الواقع بأنه حالة من حالات الجريمة المستحيلة وبالتالي فإنه لا يمكن القول بعقاب مرتكب الأعمال المكونة لهذه الجريمة وذلك لاستحالة وقوع جريمة التخلف بالنسبة له .

أما عن تكيف وضع الفرد في هذه الحالة فهو يعد مجرد مخالفة للتعليمات الصادرة بالتقدم ونقلا للمواعيد القانونية لا يرقى إلى مرتبة الجريمة أو المخالفة الجسيمة التى توجب العقاب على مرتكب هذا الفعل .

أما عن الركن المعنوى ، فإن جريمة التخلف عن التجنيد تعد أيضا من الجرائم المعسدية التى يتطلب فيها الشارع نشاطا معديا من الجانى أى انصراف ارادته إلى تحقيق جميع أركان الواقعة الإجرامية مع العلم بتوافرها وبأن القانون يعاقب عليها — مع الفرض بأنه لا يعتمد بالجهل بالقانون — فالجانى فيها يريد ارتكاب النشاط المادى المعاقب عليه وتحقيق نتيجته المحظورة أيضا (مبادئ القسم الجنائى طبعة رابعة ١٩٧٩ ص ٢٢٢ الدكتور رؤوف عبيد) ؟

وعلى ذلك لا مقالب على من يرتكب هذه الجريمة نتيجة خطأ
، ما كان ليكن أن يتفاداه أو نتيجة لظروف خارجة عن ارادته بحيث لا يمكن
بمعنى القول أنه تعمد ارتكاب هذه الجريمة أو قصد إلى النتيجة التي
حظرها نص المادة .

واستظهار القصد الجنائي في هذه الجريمة أمر يستدل به قاضي
الموضوع ويستدل عليه من واقع الحال .

(المرجع السابق — من ٣٥٢ و ٣٥٣)

الفصل الثامن

تجنيّد خاطيء

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

اعتبار مدة الخدمة العسكرية بما فيها مدة الاستيفاء كأنها قضيت في الخدمة المدنية ووجوب حسابها ضمن اقدمية العامل أو مدة خبرته — هذا الحكم لا يسرى على من جند تجنيدا صحيحا فحسب وأنه ينصرف كذلك الى من جند بطريق الخطأ وذلك لاتحاد العملة في الحالتين .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ معدلة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ والذي عمل به اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ تنص على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الإلزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم اثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها في وزارات الحكومة ومصلحتها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كأنها قضيت في الخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الاقدمية بالنسبة الى العاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام .

وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الحربية ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد اقدمية المجندين أو مدد خيرتهم على اقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في الجهة ذاتها .

ومفاد ذلك أن مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدد الاستبقاء مدد الاستبقاء التي يقضيها العامل بمعد حصوله على المؤهل الذي يعين بمقتضاه في وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العلمية والمؤسسات العلمية والوحدات الاقتصادية التابعة تعتبر كأنها قضيت في الخدمة المدنية ، وتحسب ضمن أقضية العامل الذي يعين بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العلمية ، كما تحسب كمدة خبرة للعامل بالقطاع العام ، على أنه في جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقضية المجندين أو مدة خبرتهم على أقضية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عيّنوا في الجهة ذاتها .

وهذا الحكم لا يسرى على من جند تجنيداً صحيحاً طبقاً لأحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية المشار إليه نحسب ، وإنما ينصرف كذلك إلى من جند بطريق الخطأ لقيام سبب به يجعله غير مخاطب أصلاً بقانون الخدمة العسكرية والوطنية ، وذلك لاتحاد العلة في الحالين وهي أن كلا منهما قد شرف بالخدمة العسكرية أو الوطنية وأدى بعض حق الوطن عليه ونال ما قرره القانون للمجنّد من مزايا عينية وتقضية خلال مدة الخدمة ، ومن ثم وجب أن ينال بالتبعية كذلك ما قرره القانون للمجنّد من مزايا بعد انتهاء مدة تجنيده ومنها ولا شك حقه أن تعتبر هذه المدة كأنها قضيت في الخدمة المدنية ونحسبها ضمن أقضيته أو مدة خبرته طبقاً لحكم المادة ٦٣ السالف بيّانها .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم فانه لما كان العامل المعروض جالقه قد جند في الفقرة من ١٩٧١/٢/٢١ إلى ١٩٧٢/٢/١١ ثم ثبت أن تجنيده تم خطأ لتغييره لأسباب عائلية تحول دون تجنيده ، فإن هذه المدة يتم حسابها كاملة ضمن أقضيته في الوطنية التي عين فيها اعتباراً من ١٩٧٦/٢/٢٨ ولا يحول دون ذلك أن زملاءه المعيّنين في ذات الجهة ترجع أقضيتهم إلى ١٩٧٢/١٠/١ . كما دام أنه لا يترتب على حساب هذه المدة أن ترد أقضية المذكور إلى تاريخ سابق على أقضية زملائه .

وعنى من البيان أن هذه المدة وقد انتهت الرأي إلى ضمها بالتطبيق لحكم المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية فانها تدخل بطبيعة

التحال ضمن المدد الكلية التي تحسب للعامل طبقا للجدول المرفقة للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع المسالمين المُنفيين بالدولة والقطاع العام ويعتد بها عند تسوية حالته طبقا لأحكامه . . .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى سريان حكم المادة ١٢ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تطبيقها بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ على مدة التجنيد التي تتم بطريق الخطأ .

(ملف ٦٠/١/٢٥ — جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

قرار التجنيد الخاطئ يوجب حقا في التعويض ١٣١ كان قد اصحاب المجند ضرر — التجنيد في ذاته شرف لا يسوغ المطالبة بالتعويض عنه — التعويض لا يستحق الا اذا ارتفع على تجنيد غير اللائق طبيا اضرار صحية — لا يكفي القول بان التجنيد قوت عليه فرض التصعب .

ملخص الحكم :

ان المادة المنبثقة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥، في شأن الخدمة العسكرية، والوطنية تقضي بان يعلو من الخدمة العسكرية والوطنية، من لا تتولد عنه عيوب شرعية اللباسة التي تعين. بقرار من وزير الحربية وقد امسست وزير الحربية تنفيذ الحكم. هذه المادة القرار رقم ٨٨١ لسنة ١٩٦٠ في شأن مستويات اللياقة الطبية للخدمة العسكرية ووجدت في المادة الثانية منه الأمراض والعيوب التي يعتبر معها المجند غير لائق للخدمة العسكرية والوطنية ونص على ان يعفى. منها: من يتضرر للهيئة الطبية المختصة عند الكشف عليه ان. به مريضا، أو عيبا منها . وتضمنت:

الفترة ١ من البند ثالثا من هذه المادة ان تسطح احدى القدمين او كليهما بدرجة شديدة مشوهة او المصحوب بتيبس كلى او جزئى بفواصل القدم من العيوب الخلقية التى يعتبر معها المجند غير لائق للخدمة العسكرية والوطنية ويعنى منها ولما كان الأمر كذلك وكان مفاد الوثائق ان المدعى كان مصابا قبل تجنيده فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥ بتسطح شديد مشوه بالقدمين وضمور غضروفى بفواصل القدمين غير قابل للشفاء فإنه كان يتعين اعتباره غير لائق طبيا للخدمة واعفاؤه منها وهو ما دما جهة الادارة فى ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٦٨ الى اصدار قرارها بانتهاء خدمة المدعى لعدم اللياقة الطبية اعتبارا من الاول من سبتمبر سنة ١٩٦٨ بمعد أن تكشف لها أنه كان من المتعين اعفاء المدعى من الخدمة العسكرية والوطنية لعدم توافر شروط اللياقة الطبية فيه عند تجنيده . وبهذه الخلة يكون قرار تجنيد المدعى فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥ — بالرغم من اصابته التى كان من شأنها أن تعفيه قانونا من الخدمة العسكرية — منطويا على مخالفة قانونية تصبه بعدم المشروعية .

ومن حيث ان ماز المنازعة الماثلة تتحدد فى طلب التعويض عن قرار تجنيد المدعى المشوب بعيب مخالفة القانون .

ومن حيث ان مفاد مسئولية الادارة عن القرارات الادارية التى تصدرها فى تسييرها للمرافق العامة هو قيام خطأ من جانبها بأن يكون القرار الادارى غير مشروع لعبيب من العيوب المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ، وأنه يلحق صاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر بأن يترتب الضرر على القرار غير المشروع .

ومن حيث ان الخدمة العسكرية والوطنية وفقا لحكم القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ سالت الفكر فرض على كل مضرى متى بلغ التسن المقررة مائتونا التزاما بما للوطن من حقوق فى عنق كل مواطن تنضى منه بذل الروح وإتكار المال فى سبيل وطنه وذلك بالانخراط فى سلك الخدمة العسكرية أو الوطنية لأداء ضريبة الدم وتقدير ضريبة من وقته . وكده تعادل مع ما يقضيه الوطن له من أمن وحسنات ولما كانت الخدمة العسكرية والوطنية شرعا لا يذانيه قسره وضريبة على المجند نحو وطنه

وكان القضاة يترتب للمجنّد بالإضافة الى المزايا العينية التي يتمتع بها : خلال مدة خدمته مرتبات وملاوات وبدلات عسكرية كما يقرر له مكافآت نهائية خدمة فانه يتأبى مع نصوص القانون وروحه القول بأن التجنيد في ذاته يفوت على المجنّد كسبا يبرر طلب التعويض عنه . ويستوى في ذلك ان يكون من جنّد لائقاً للخدمة طبياً او غير لائق وذلك لاتحاد العلة في الحالتين وهى ان كلا منهما قد شرف بالخدمة العسكرية او الوطنية وادى بعض حق الوطن عليه ونال ما قرره القانون للمجنّد من مزايا عينية ونقدية خلال مدة الخدمة وبعد انتهائها وبهذه المثابة ينتفى ركن الضرر في دعوى المسؤولية طالما كان طلب التعويض قائماً على مجرد المطالبة بها فالت المجنّد من كسب بسبب تجنيده رغبا عن عدم لياقته طبياً للخدمة شأنه في ذلك شأن من جنّد وكان لائقاً طبياً اما اذا لحق بالمجنّد ضرر من جراء تجنيده وهو غير لائق طبياً بأن ترتب على تجنيده وهو غير لائق طبياً ان اشتدت ملته او تضاعفت عاقبته فانه يكون على حق في المطالبة بما حاق به من الأضرار الناجمة عن تدهور حالته الصحية . وازديادها سوءا بسبب تجنيده وهو غير لائق طبياً بالمخالفة للقانونية . وذلك لتوافر أركان المسؤولية وهى الخطأ والضرر وقيام علاقة السببية بينهما .

ومن حيث ان لما كان الأمر كما تقدم وكان المدمى يؤسس دعواه على ان تجنيده فوت عليه ما كان يكسبه من تجارة الطيور ولم يدع ان حالته الصحية التي كانت توجب اعفائه قانوناً من الخدمة العسكرية او الوطنية قد ساءت بسبب تجنيده وكان قد أكد في التحقيق الذى أجرى معه في ١٥ من يونية سنة ١٩٦٨ قبل انتهاء خدمته ان اصابته كانت سابقة على تجنيده وانها ظلت بنفس الدرجة بالرغم من التدريبات العسكرية ولم تزد سوءاً وهو ما خلص اليه الفحص الطبى فان دعوى المدمى تكون على غير أساس من القانون بتعينة الرفض ذلك ان تجنيده بالرغم من عدم لياقته طبياً لا يبرر قانوناً — للأسباب المتقدمة — تعويضه لما يكون قد نالته من كسب بسبب تجنيده ، شأنه في ذلك شأن اللائق طبياً كما أنه لم يقم من الأوراق انه ثمة ضرر قد أصابه من جراء تجنيده وهو غير لائق طبياً .

(طعن ١٤٥ لسنة ١٧٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

التجنيد فرض على كل مصرى بما للوطن من حقوق على كل مواطن .
تقتضى بذل الروح والمال في سبيل وطنه وتقديم ضريبة من وقته وكده تعادل
ما يقدمه له الوطن من أمن وخدمات — التجنيد في ذاته لا يفوت على المجند
كسبا يبرر طلبه التمتع — يستوى في ذلك ان يكون من جند لائق للخدمة
طبيا او غير لائق لاتحاد العلة وهي ان كل منهما قد شرف بالخدمة العسكرية .
واندى بعض حق الوطن عليه — الأثر المترتب على ذلك : انتفاء ركن الضرر
في دعوى المسؤولية طالما كان طلب التمتع قايما على مجرد المطالبة بما
فات المجند من كسب بسبب تجنيده رغم عدم لياقته طبيا للخدمة .
شأنه في ذلك شأن من جند وكان لائقا طبيا — اذا لحق بالمجند ضرر
من جراء تجنيده الخاطئ وهو غير لائق طبيا بان ترتب على هذا التجنيد
ان تضاعفت اعاقته فلان له المطالبة بالتعويض تجنيده وهو غير لائق طبيا .
توافر اركان المسؤولية في الحالة الثانية وهي الخطأ والضرر وقيلام علاقة
السببية بينهما .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المظنون ضده يطالب بالتعويض عن تجنيده في الفترة
من ١٩٦٣/١/٣ الى ١٩٧٤/١٠/٣١ ، ويستند في ذلك الى ان هذا القرار
قد جاء خاطئا وأنه قد ترتب عليه حرمانه من أجره طوال فترة تجنيده حيث
كان يعمل تجارا .

ومن حيث ان مثار المنازعة تتحدد في طلب التعويض عن قرار تجنيد
المظنون ضده المشوب بعيب بخالفة القانون حيث تم تجنيده رغم عدم
توافره على شرط اللياقة الطبية ؛

ومن حيث أن مناط مسؤولية الإدارة عن القرارات التي تصدرها هو قيام خطأ في جانبها فإن يكون القرار الإداري غير مشروع لعبع من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، وإن — يلحق صاحب الشأن ضرر وإن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر فإن يترتب الضرر على القرار غير المشروع .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الخدمة العسكرية والوطنية وفقاً لحكم القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فرض على كل مصري متى بلغ السن المقررة قانوناً التزاماً بما للوطن من حقوق في عنق كل مواطن متطوع به بقل الروح والمال في سبيل وطنه وتقديم ضريبة من وقته وكده لتحمل مع ما يتحمله له الوطن من أمن وخدمات ، ولما كانت العسكرية والوطنية شرفاً لا يدانية شرف وضريبة على المجند نحو وطنه وكان القانون يترتب للمجند بالإضافة إلى المزايا المئوية التي يتمتع بها خلال مدة خدمته مميزات وعلاوات وبدلات عسكرية كما يقرر له مكافآت نهائية ختمة فإن يتطوع مع نص من القانون ودرجة القول بأن التجنيد في ذاته يفوت على المجند كسباً يبرر طلبه التعويض ويمتد في ذلك أن يكون من جند لائق للخدمة طبياً أو غير لائق وذلك لاتحاد العملة في الحاليتين وهي أن كل منهما قد شرف بالخدمة العسكرية والوطنية وأدى بعض حق الوطن عليه وعلى ما تفرده له القانون من مزايا عينية ونقدية خلال مدة تجنيده وبعد انتهائها وبهذه المثابة يفتى ركن الضرر في دعوى المسؤولية طالما كان طلب التعويض قائماً على مجرد المطالبة بما فات المجند من كسب بسبب رغم عدم لياقته طبياً للخدمة شأنه في ذلك شأن من جند وكان لائقاً طبياً ، أما إذا لحق المجند ضرر من جراء تجنيده وهو غير لائق للخدمة طبياً بأن ترتب على تجنيده أن أشتدت عليه أذ تساعفت عامته فإنه يكون على صدى المطالبة بالتعويض عما لحقه به من القرار نتجت عن تدهور حالته الصحية وازديادها سوءاً بسبب تجنيده وهو غير لائق طبياً بالمخالفة للقانون وذلك لتوافر أركان المسؤولية وهي الخطأ والضرر وقيام علاقة السببية بينهما .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم وكان المظنون ضده قد أسس دعواه على أن تجنيده قد فوت عليه ما كان يكسبه من عمله كتجار ولم

يدع ان حالته الصحية التي كانت توجب اعفائه من الخدمة قد ساءت . بسبب تجنيده . ونظرا لان الثابت كذلك ان سبب عدم لياقته الطبية كان سابقا على تجنيده ولم يطرأ على حالته اى تدهور بعد ذلك ، فمن ثم فان المطعون ضده لا يستحق الحكم له بالتعويض واذا كان الحكم المطعون قد قضى على خلاف ذلك بحكم للمطعون ضده بتعويض مقداره ٣٠٥ جنيتها لذلك غائه يكون قد جاء مخالفا للقانون ويتبعن الحكم بالمائة . ويرفض الدعوى مع الزام المطعون ضده بالمصروفات عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٣٠٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١١)

ملحوظة :

يعتبر هذا الحكم تأييدا لما سبق ان انتهت اليه المحكمة الادارية .
الطعن رقم ١٠٥ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩ .

تعليق :

ليس من السهل أن توافق المحكمة الادارية العليا فيما ذهبت اليه . من عدم التعويض عن قرار تجنيد خاطيء بحجة شرف الجندي وضريته . الدم المقدسة ، فقرار التجنيد ليس سوى قرار ادارى ، انما تتخذه السلطة العسكرية تطبيقا للقانون ، فاذا ما شاب هذا القرار عيب مخالفة القانون او الاتحراف منه ، فانه يضحى قرارا خاطئا يرتب مسؤولية الجبهة الادارية التي اصدرته في تعويض الضرر الذى اصابه الفرد منه . واذا كان على المواطن ان يؤدى الخدمة العسكرية ، فهو لا يؤديها الا تطبيقا للقانون وفي حدوده ، ولا يجوز ان يفوت على الفرد الذى اخطأت السلطة العسكرية - وهى فى هذا المقام لا تعدو ان تكون سلطة ادارية تنفيذية - فى تطبيق القانون بشانه حقه فى تعويض الضرر الذى اصابه من قرار التجنيد الخاطيء . والقول بغير ذلك فيه نوع من تعين لذلك القرار من رقابة القضاء عليه وهو ابرياءه الدستور . وتعويض الفرد من قرار التجنيد الخاطيء شأنه فى ذلك شأن كل قرار ادارى معيب - يجب ان يكون شاملا للضرر كله ، وليس من القانون .

في شيء اذن ان تقصر المحكمة الادارية العليا التعويض في حالة قرار التجنيد الخاطئ على الاضرار التي قد تترتب على ازدياد حالة المجند الصحية سوءا بسبب التجنيد والجنسية . ولا ان تقول ان الاعفاء من التجنيد في الحالات التي قررها القانون انها هي استثناءات من الاصل وهو سريان التجنيد في حق كل مواطن ، فاذا ما كان التجنيد قد امتد الى مستهل للاعفاء منه فهذا شرف ادركه اذ عومل بمعاملة الكافة ، ويكفي رابا للصدع ورفعا للضرر وقف اجراءات تجنيده وعدم استمراره فيه . ذلك ان الاستثناء في الحالة التي يقررها القانون قبل الدولة تعتبر حقا من الحقوق العامة . واذا كان الاعفاء يرد على ممارسة السلطة العامة ويبرض عليها التزاما بالامتناع عن عمل قبل صاحبه الا ان الخصيصة الذاتية للاعفاءات هي في اعفاء الفرد من عبء عام . وهذا الاعفاء يضحى متى تقرر بالقانون حقا من الحقوق العامة . يستوجب التعويض في حالة المساس به . وينطوى الاعفاء كحق على حكمة يمارسها الفرد قبل السلطة العامة ، اى يتطلب منها شيئا ما ، وله في ذلك مصلحة تتصل بالمصلحة العامة التي يقرر ذلك الامتياز بالنظر اليها . (راجع في الاعفاءات كحقوق عامة ص ١١٠ وما بعدها من رسالة الدكتور نعيم عطية بعنوان « مساهمة دراسة النظرية العامة للحريات الفردية » المقدمة الى كلية الحقوق بجامعة القاهرة في مايو ١٩٦٤ .)

الفصل التاسع

مسائل متنوعة

أولا — الاحتفاظ للعامل بوظيفته أثناء تجنيده

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

الاحتفاظ للعامل بوظيفته أثناء تجنيده طبقاً لأحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية — تجنيد العامل المعلن بالقطاع العام بمقد مؤقت — حقه في الخيار بين طلب الفاء المقد وبين التمسك بالأحكام الخاصة بالخدمة العسكرية والوطنية — إذا لم يستعمل حقه في طلب انتهاء المقد ظل المقد قائماً مع وقف سريانه حتى انتهاء تجنيده — عودة العامل الى عمله بعد انتهاء التجنيد حتى يستكمل مدة المقد .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية تنص على أنه « يجب على الهيئات والأفراد الذين لا يقل عدد موظفيهم ومستخدميه وعمالهم عن خمسين أن يحتفظوا لمن يجند منهم بوظيفته أو بعمله أو بوظيفته أو بعمل مساو له مدة تجنيده ، ويجوز لهم أن يعينوا بصفة مؤقتة بدلا منه الى أن ينتهي من أداء الخدمة العسكرية أو الوطنية » ، كما تنص المادة ٧٩ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — وهو يسرى على العاملين بالقطاع العام بمقتضى الاحالة الواردة في اللائحة الخاصة بهم — على أنه « العامل الذي يدعى لتأدية الخدمة العسكرية الالزامية

(خدمة العلم) الخيار بين أن يطلب إلغاء العقد والحصول على المكافأة عن مدة خدمته المنصوص عليها في المادة ٧٢ وبين التمسك بالأحكام الخاصة بالخدمة العسكرية والوطنية (خدمة العلم) .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع حرص على عدم الاضرار بالعامل نتيجة لتجنيده ، كما حرص على أن يكفل له الاطمئنان على مصدر رزقه وهو يؤدي واجب الخدمة العسكرية ، ومن ثم نص على الاحتفاظ له بوظيفته أو عمله طوال مدة تجنيده ، ولم يفرق في هذا الخصوص بين العمل المؤقت والعمل الدائم ، ومن ثم ولما كانت القاعدة أن المطلق يجري على إطلاقه فإنه لا يصح التمييز بين العقد المحدد المدة ، والعقد غير المحدد المدة ، وإنما يتعين في الحالتين الاحتفاظ للعامل بوظيفته إلى حين انتهاء تجنيده - ولا يسوغ القول بأنه إذا انتهت خدمة العامل أثناء تجنيده بسبب آخر غير التجنيد كالتنازل عن الوظيفة ، فإن التجنيد لا يكون تمدد الحق به ضرراً ، لا يسوغ هذا القول لأن التجنيد يحرمه في هذه الحالة من الانتفاع بعقد العمل حتى نهاية مدته .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، وكان العقد محدد المدة يرتب التزاماً على عاتق العامل بالعمل لأجله ، يترتب التزاماً مقابلاً على ربه بالعمل باستخدامه خلال هذه المدة ، فإنه إذا قام لدى العامل مانع وقتي يحول دون وفائه بالتزامه حتى نهاية الأجل المحدد بالعقد ، فإنه لا يستتبع حقه في التمسك بالمدة الباقية من العقد ، ولا ينقضي التزامه بالعمل خلالها ، إلا إذا أثبت أن الوفاء به أصبح مستحيلاً وفقاً لنص المادة ٣٧٣ من القانون المدني ، أو إذا طلب إلغاء العقد والحصول على المكافأة المستحقة له وفقاً للخيار المعتود له بمقتضى المادة ٧٩ من قانون العمل المشار إليه ، فإذا لم يستعمل العامل حقه في طلب إلغاء العقد ، ظل العقد قائماً ، ويقتصر الأمر على وقف نفاذه طوال مدة التجنيد ثم يعود العامل بعد انتهاء تجنيده لتنفيذ ما التزم به خلال المدة المتبقية من العقد .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه يترتب على تجنيد العامل المعين بعقد مؤقت وقف سريان العقد حتى انتهاء تجنيده ، وفي هذه الحالة

يمود العمال إلى عمله بعد انتهاء تجنيده حتى يستكمل مدة العقد .

(فتوى ١٦ — في ١٩٧٢/١/٤)

تعليق :

اختصاص المجند بوظيفة أو عمل طوال فترة تجنيده :

نصت المادة ٤٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية على أنه : يجب على الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة ووحدات القطاع العام أيا كان عدد العاملين فيها وكذلك الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وأصحاب الأعمال الذين لا يقل عدد العاملين لديهم عن عشرة أن يحتفظوا بأن يجند من العاملين بوظيفته أو بعمل مماثل إلى أن ينتهي من أداء الخدمة العسكرية والوطنية ويجوز شغل وظيفة المجند أو عمله بصفة مؤقتة خلال هذه المدة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على العاملين بعمود مؤقتة أو محددة المدة بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وذلك إلى نهاية مدة عقودهم وعلى تلك الجهات تثبيت هؤلاء العاملين على الوظائف المناسبة التي تملأ بها أثناء مدة تجنيدهم أو استبقائهم كما يكون عليها إخطار الوحدات العسكرية بما يفيد حفظ وظيفة المجند في مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ إخطارها بتجنيدهم العمال .

ويعاد الموظف أو العامل إلى الوظيفة أو العمل المحتفظ له به إذا طلب ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحه من الخدمة العسكرية والوطنية ويجب اعادته للعمل خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب ويعتبر تاريخ تقديم الطلب هو تاريخ موافقة العمل .

(م ٤٦ — ج ١٠)

أما إذا أصبح غير لائق بسبب عجز أصابه أثناء الخدمة العسكرية والوطنية ولكنه يستطيع القيام بوظيفة أو عمل آخر فيعاد إلى هذا العمل .

أو تلك الوظيفة ، على أن يراعى وضعه في المركز الذي يلائم وظيفته الأصلية من حيث المستوى والاقدمية والمرتب .

وإذا لم يقدم الموظف أو العامل طلبه في الميعاد أو لم يتسلم عمله خلال ثلاثين يوما من تاريخ أمر العودة جاز رفض اعاقته ما لم يكن التأخير لعذر مقبول .

ويحتفظ للموظف أو العامل أثناء وجوده في الخدمة العسكرية والوطنية وكذلك المستقبين منهم بما يستحقون من ترقية وعلاوات كما لو كانوا يؤدون عملهم فعلا وتضم مدة خدمتهم فيها لمدة عملهم وتحسب فيهم المكافأة أو المعاش كما تحسب لهم مدد الخدمة الإضافية والضمان في حسب تلك المكافأة أو المعاش طبقا لأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ م . في شأن التأمين والتقاعد والمعاشات للقوات المسلحة .

وتعتبر مدة الخدمة قد قضيت بنجاح إن كان التعيين تحت الاختبار ويؤدى لهم خلال مدة الاستبقاء كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بها فيها البدلات والمكافآت وحوافز الانتاج التي تصرف لأفرادهم في جهات عملهم الأصلية وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الدفاع عن مدة الاستبقاء .

وتنشأ مع سياسة المشرع في عدم الاضرار بالانفراد الذين يطلبون لاداء الخدمة الالزامية جاءت هذه المادة لتنظيم اوضاع هؤلاء الانفراد في جهات عملهم الأصلية أثناء ادائهم للخدمة العسكرية والوطنية فحرصت على أن تبقى على هذه الاوضاع كما هي ان لم تكن قد تغيرت الى الافضل نتيجة لضم مدة الخدمة العسكرية مثلا او نتيجة لحصول الفرد على مؤهل أعلى او لسبب من الاسباب الأخرى التي تعمل على تحسين اوضاع العاملين بالجهاز الاداري للدولة ووحدات القطاع العام او الخاص وقلبت بتنظيم ذلك وفقا للقواعد الآتية :

١ — الاحتفاظ للمجنّد بوظيفته أو وظيفة أو عمل مناسب طوال فترة الخدمة الإلزامية :

يجب على جميع أجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات المعنية ووحدات القطاع العام أيا كان عدد العاملين بها، وكذلك الشركات والمؤسسات الخاصة التى لا يقل عدد العاملين فيها عن عشرة عاملين أن تعمل على الاحتفاظ بوظيفة المجنّد أو عمله أو بوظيفة أو عمل مماثل لذات الوظيفة أو العمل الذى كان يشغله طوال مدة تجنيده بالقوات المسلحة .

وقد تثير المائلة فى الوظيفة أو العمل بعض التساؤل، وذلك نظرا لعدم تحديد بشكل قاطع من خلال المادة ٤٢ المذكورة إلا أن ذلك يمكن فهمه وتحديده على نحو أدق من خلال القوانين الأخرى التى تقوم على تنظيم أوضاع العاملين سواء بالدولة وأجهزتها المخططة أو بالقطاعين العام والخاص كقانون العاملين المدنيين بالدولة وقوانين العمل الخاصة . على أن المعيار العام فى هذا الصدد هو عدم الإصرار بالموظف أو العامل المحتفظ له بوظيفة أو عمل مماثل فإذا كان ذلك سيترتب عليه تنزيل وضع الموظف أو العامل أو نقص درجته أو مستحقاته أو مكاناته المالية أو كان سيترتب عليه أن يشغل وظيفة أو عمل لا يؤديه إلا من هم أقل درجة مثلا فلا تعتبر الوظيفة أو العمل المحتفظ له به فى هذه الحالة من الوظائف أو الأعمال المائلة ليا فيها من ضرر معنوى أو مادى يتوقع أن يصيبه من جراء شغل الوظيفة أو العمل المائل .

٢ — الاحتفاظ بوظيفة أو عمل المجنّد ولو كان بمقدوره استثناء المدة أو بمقدور وقت :

إذا كانت القاعدة السابقة والخاصة بالاحتفاظ بوظيفة أو عمل المجندين المعينين بنجاحات عمل عامة أو خاصة والمبتئين فعلا على هذه الوظائف أو فى هذه الأعمال فإن المشرع أراد عدم حرمان العاملين معتقد مؤقتة أو محددة المدة من هذه الميزة التى أوردها لأول مرة

يقتضى هذا القانون فنص على سريان حكم الفقرة السابقة على العاملين بعتود مؤقتة أو محددة المدة بالجهاز الإداري أو وحدات الحكم المحلى والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وذلك الى نهاية مدة عقودهم . ويلاحظ أن حكم هذه الفترة قاصر على العاملين بالجهات المذكورة دون جهات العمل الخاصة وذلك لعدم جدوى ذلك بالنسبة لعاملين المؤقتين بهذه الجهات كما أن النص على الزام الجهات المذكورة بذلك يعنى انقالها بالتزامات غير ضرورية بالنسبة للعاملين الغير أساسيين في العمل اذا لو كانت بحاجلة اليهم لكانت بتثبيتهم لديها والتأمين عليهم بما يضمن لهم الاستقرار في اداء أعمالهم على نحو دائم . ولم يقتصر الأمر بالنسبة للعاملين المؤقتين عند هذا الحد من الاحتفاظ لهم بوظائفهم أو أعمالهم وإنما اوجب المشرع على الجهات المعنية أن تقوم بتثبيت هؤلاء العاملين على الوظائف المناسبة التي تقلو بهذه الجهات اثناء فترة التجنيد أو الاستبقاء وفي ذلك تقرير يحق لهم كانوا سيحصلون عليه لو لم يكن قد التزموا بأداء الخدمة العسكرية أو استبقوا فيها . كما يلزم هذه الجهات أيضا القيام باخطار الوحدات العسكرية التي الحق بها العاملون لديها بما يفيد حفظ وظائفهم وذلك في خلال مدة لا تجاوز ثلاثون يوما من تاريخ اخطارها بتجنيد العامل بمعرفة هذه الجهات .

٣ - الاحتفاظ للعامل بكافة استحقاقاته غير المالية طوال فترة الخدمة العسكرية :

لما كانت الخدمة العسكرية والوطنية عملا وطنيا لا يجوز أن يضار بسببه الموظف أو العامل وكان من حق العامل لو لم يكن قد طلب لاداء الخدمة العسكرية أو لم يكن قد استبقى فيها أن يتحصل على علاواته وترقياته التي يستحقها نتيجة للخدمة في جهة عمله فانه لذلك وعملا بهذه القاعدة فإن العاملين المسرحين من الخدمة يستحقون لدى عودتهم الى جهة عملهم الأصلية كافة استحقاقاتهم غير المالية كالترقيات والعلاوات أسوة بزملائهم الذين يؤدون ذات الاعمال ويشغلون ذات الدرجة كما تضم مدة خدمتهم فيها لمدة عملهم وتحسب في المكافأة

أو المعاش كما تصعب لهم أيضا مدد الخدمة الإضافية في حساب مكافأة نهاية المدة أو المعاش المستحق لهم عند تسويته لهم وذلك كله وفقا لأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن التأمين والتقاعد والمعاشات للقوات المسلحة .

٤ — موقف الميعنين تحت الاختبار :

وحى لا يثور الجدل فى موقف الأفراد الموضوعين تحت الاختبار فى الأعمال التى كانوا يشغلونها قبل طلبهم لاداء الخدمة العسكرية والوطنية ، وتصف هذه الجهات فى اقبال ان الفرد فى هذه الحالة لم يتم فترة اختباريه وأنه لذلك لا يعد فى عداد العاملين لديها فان المشرع اراد ان يقطع هذا الأمر بالنص عليه صراحة حيث اعتبر أن العامل فى هذه الحالة قد قضى مدة الخدمة بنجاح لانه اذا لم ينص على هذا الأمر فانه كان من الممكن ان يترتب على ذلك عواقب وخيمة بالنسبة للعامل يلقد على اثرها الكثير من حقوقه ومنها حقه فى الوظيفة او العمل وكذلك مدة خدمته العسكرية التى تضم لخدمته المدنية وغيرها من الحقوق التى رتبها له القانون أثناء ادائه الخدمة العسكرية .

٥ — عودة الموظف الى عمله :

يكون على الموظف أو العامل الذى يرغب فى العودة الى وظيفته أو عمله المحتفظ له به خلال فترة تجنيده الإلزامية أن يقدم طلبا بذلك الى جهة العمل وذلك فى ميعاد غايته ثلاثون يوما من تاريخ تسريحه من الخدمة العسكرية والوطنية . وتتقوم جهة العمل فى هذه الحالة باعادته الى عمله أو وظيفته أو الى العمل أو الوظيفة المماثلة لإحتفظ له بها خلال فترة قدرها ستون يوما من تاريخ تقديم طلب الموظف أو العامل بعودته الى عمله . وحتى لا يكون رجوع العامل المسرح من الخدمة العسكرية رهنا ببوافة جهة العمل أو خاضعا لإجراءات قد تطول حتى يؤذن بعودته لشغل عمله فاننا نجد أن نص الفقرة جاء ملزما لجهات العمل فى ذلك كما اعتبر أن تاريخ تقديم الطلب بالعودة للعمل هو تاريخ العودة للعمل فعلا بها لا يدع

مجالاً للباطلة أو التسوية وبذلك تضمن العمال عودته الفعلية إلى عمله وصرف مستحقاته عن الفترة التي تقوم فيها جهة العمل بأعداد نفسيها لاستقبال العاملين المسرحين من الخدمة على ألا تزيد هذه الفترة عن ستين يوماً يلزم بعدها على هذه الجهات إعادة العمل إلى عمله بها مهما كلفها ذلك الأمر .

على أنه عند عودة العامل إلى وظيفته أو عمله الأصلي أو إلى الوظيفة أو العمل المماثل المحتفظ له به قد تثار بعض المشكلات وخاصة إذا ما كان العامل بعد تسريحه من الخدمة العسكرية قد أصبح غير لائق لشغل الوظيفة أو العمل الذي كان يشغله قبل أدائه الخدمة العسكرية والوطنية بسبب هذه الخدمة بحيث لا يستطيع القيام بهام هذا العمل على النحو الذي كان يقوم به قبل ذلك . وفي هذه الحالة يكون على جهة العمل إذا ما كان العامل يستطيع القيام بوظيفة أو عمل آخر أن تلحقه بهذا العمل أو تلك الوظيفة بشرط مراعاة وضعه في المركز الذي يلائم وظيفته الأصلية من حيث المستوى الوظيفي والالتحاق والراتب الذي كان يتحصل عليه .

وإذا كان المشرع قد ألزم جهات العمل التي كان يعمل لديها الفرد المسرح من الخدمة العسكرية بضرورة إعادته إلى عمله الأصلي أو إلى عمل مماثل محتفظاً بذلك للعامل بكافة حقوقه في العودة للعمل الذي تركه بسبب الخدمة العسكرية والوطنية فإنه أراد أيضاً حماية جهة العمل فالزم العامل بأن يقدم طلب العودة للعمل في خلال مدة الثلاثين يوماً التالية لتسريحه من الخدمة العسكرية كما ألزمه أيضاً بالقيام باستلام العمل في خلال مدة قدرها ثلاثون يوماً أخرى من تاريخ صدور أمر العودة للعمل واستلامه إياه فإذا تخلف عن تقديم طلبه أو تأخر في استلام العمل عن المدة المقررة بمقتضى هذه المادة جاز رفض طلبه في العودة للعمل ويسقط حقه فيه وذلك لأنه أخل بالتزامات المقررة عليه . على أن هذه المواعيد يمكن التجاوز عنها أحياناً إذا ما قام بالموظف أو العامل المسرح من الخدمة العسكرية بسبب مقبول منه من التقدم بالطلب للعودة للعمل أو من استلامه هذا العمل في المواعيد المقررة من تاريخ صدور أمر العودة للعمل

كان يقوم به مرض يعجزه أو كان يحصل بيته وبين قيلانه بالاجراءات المبينة سبب خارج من ارادته ، ولكن لا يقبل منه على أى حال التطل بالجهل بالقانون أو سبب لا يكون لها دخل فى تأخيرها عن تقديم طلبه أو عودته للعمل . ويكون تقدير الأعذار وبين المقبول منها من عنده أمر متروك لجهة العمل تابشره ونفا للقوانين والوائح المنظمة لذلك .

ويرى بعض الشراح (المستشار فحى عبد الصبور — الوسيط فى عقد العمل — ص ٣٦٥) فى امتناع رب العمل من إعادة العمال الى عمله بعد تسريحه من الخدمة العسكرية « ان رب العمل فى هذه الحالة يعتبر قد قام بفسخ عقد العمل بإرادته المنفردة دون سبب قانونى يبيح له ذلك الأمر الذى يجعل للعمال الحق فى التعويض بناء على هذا الخطأ الذى يكون مبعثه فصل العامل تمسغيا وان كان المشرع قد رأى اعتبارات بشأن صاحب العمل الذى يقل عدد العاملين لديه عن خمسين حتى لا يتحمل كامل رب العمل ، الا ان هذه الاعتبارات لا تنف حائلًا دون تحقيق الحكمة من بقاء عمل المجند له حين عودته اذ أنه مما يبرر ما يحل لرب العمل من مناعب فى هذا الشأن انه من الواجب ان يضحي لأجل وطنه فى وقت انشغال العامل بأداء فريضة الدم ، ونرى أنه لا محل للفرقة بين العامل الذى يعمل فى محل عدد عماله يزيد عن الخمسين عاملاً وبين من يعمل فى محل آخر يقل عدد عماله عن هذا « ولعل هذه الوجهة الأخيرة من النظر فى عدم الفرقة بشأن العامل الذى يعمل لدى صاحب عمل يقل أو يزيد عدد عماله عن خمسين عاملاً قد أراد بشرع القانون الخالى نبيها فى بعض جوانبها حيث عمل على التخفيف من هذا القيد بقيد القيد — فنس على تخفيض هذا الكم الى عشرة عمال بدلاً من خمسين عاملاً فى ظل القانون القديم وعلية يكون على اصحاب الأعمال المتوافر لديهم هذا العدد من العمال أن يحتفظوا لمن يجند منهم بأعمالهم الى حين تسريحهم من الخدمة العسكرية والوطنية .

— وضع مدة الخدمة العسكرية للمعنيين أثناء التجنيد أو بعده :

أشار القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ الى الانسداد المجندين الذين

تركوا إعمالهم التي كانوا يثبتون عليها أو يعملون بها بمقتود محددة المدة أو تحت الاختبار ، وكيفية الاحتفاظ لهم بتلك الأعمال أو بأعمال مماثلة لها . كما أشار إلى أهمية المجندين في التقدم للوظائف والأعمال إلى حين الإنتهاء من الخدمة الإلزامية ثم استطرد القانون إلى النص على وضع مدة الخدمة العسكرية والوطنية بالنسبة للخدمة المدنية وذلك للمجندين الذين عينوا خلال فترة التجنيد أو بعدها فنصت على اعتبار هذه المدة كأنها قد قضيت بالخدمة المدنية بالجهة التي تم تعيين الفرد فيها أثناء الخدمة أو بعد انتهائها .

كما يتم احتساب تلك المدة في الأقدمية واستحقاق العلاوات وذلك بالنسبة للجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

أما بالنسبة للعاملين بالقطاع العام وكافة الجهات الأخرى التي تتطلب الخبرة في الأعمال وتشرطها عند التعيين فانها تصيب كمدة خبرة معتدة في المجال الذي يعمل به الفرد المتقدم للجهة طالبة الخبرة كما أنه من الممكن احتسابها أيضا كأقدمية بالنسبة لشركات القطاع العام أيضا ويستحق عنها الأمراء كافة العلاوات المقررة عن هذه المدة .

علي أن تصيد مدة الخدمة العسكرية الإلزامية التي يلزم احتسابها ضمن الخدمة المدنية أو اعتبارها كأقدمية أو مدة خبرة يتقاضى عنها الأمراء العلاوات المقررة يجب تحديدها على نحو أدق ولا سيما أن تعبير مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة يثير تساؤلا عما إذا كانت هذه المدة تعنى المدة التي قضاها الفرد فعلا في الخدمة العسكرية الإلزامية من عدمه .

وتوضح المذكرة التفسيرية لإحكام هذا القانون ان المقصود بالخدمة الحسنة في مجال تطبيق تلك المادة هي الخدمة التي لا يدخل في حسابها المدة الفاقدة لأي سبب .

٢- تحديد مدة الخدمة العسكرية التي تحسب في الوظيفة المدنية :

أى أنه لا يدخل فى حساب تلك المدة وقت هروب المجند من الخدمة العسكرية وكذلك الوقت الذى تم فيه تقييد حريته سواء بالنجون المدنية أو العسكرية أو مسجون الوحدات نتيجة لارتكابه أى من الجرائم العلية أو الانتضابية خلال مدة الخدمة العسكرية .

وبوجه عام كافة المسدد التى يتم استغلالها من الخدمة العسكرية لاى سبب .

على أى حال فإن تحديد تلك المدة أمر تختص به وزارة الدفاع وتقوم على تحديد من واقع ملفات المجندين لديها أثناء مدة الخدمة العسكرية الإلزامية .

ويضاف الى تلك المدة مدة الاستبقاء بالقوات المسلحة .

(راجع فيها تقدم ص ٣٢٤ وما بعدها من مؤلف الأستاذ عادل صديق المنحلى بعنوان « الوجيز فى شرح قانون التجنيد » — طبعة ١٩٨٤) .

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

عدم جواز الافادة من المزايا المقررة بقانون الخدمة العسكرية من حيث الإقدمية أو العالوة اذا كان الملل معينا فعلا قبل تجنيده .

ملخص الحكم :

أنه عن مدى إقادة المدعى من حكم المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ، فإن هذه المادة تنص — قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ — على أن « يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم فى المادة ٤ الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بأقدمية فى

التعيين تساوى ائتمدية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومسالحيها والهيئات الاعتبارية العامة عقب انقضاء مدة الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرمهم من التوظيف مع زملائهم الذين خرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف « والمرع بتقريره هذا الحكم لم يشأ أن يضار المجند من جراء عدم تعيينه نتيجة استدعائه للخدمة العسكرية ، مما يترتب عليه تأخره في التعيين عن زملائه في التخرج بسبب لم يكن لإرادته دخل فيه وهو قليله باعتباراه مجندا بأشرف عمل لحاية الوطن وأداء ضريبة الدم ، ولذلك حرص المشرع على مساواته بهم في الإئتمدية عندما يتقدم للتعين عقب انتهائه مباشرة من خدمته الإلزامية ، وهذا النص يعتبر في الحقيقة استثناء من الأصل العام في تحديد الإئتمدية وهو حسابها من تاريخ التعيين — أما إذا كان المجند قد سبق تعيينه فإنه يحتفظ بوظيفته خلال مدة تجنيده وذلك حسبما تنص به المادة ٦٠ من القانون المذكور ، وعلى ذلك تدخل هذه المدة في ائتمدية الدرجة واستحقاق الضلوة وفي حسب المعاش .

ومن حيث أن الثابت أن المدعى لم يكن في حاجة الى التعيين إذ أنه كما مينا فعلا قبل تجنيده بوزارة الحربية واحتفظ له بوظيفته فيها ، ومن ثم لا يسرى في حقه نص المادة ٦٣ سالف الذكر لأن حالته تخرج من نطاق تطبيقها ، إذ كان في استطاعته أن يستمر في خدمة وزارة الحربية ، وبذلك تظل أئتمنيته كما هي ، ولكنه أثر الالتحاق بخدمة لجنة القطن في الوقت الذي كان فيه مجندا ولذلك يتحصل تبعه تصرفه ومن ثم تكون أئتمنيته في هذه اللجنة من تاريخ تعيينه بها في ٩ من أبريل سنة ١٩٦٣ ، وبالتالي لا يخوف في حقه شرط منح الضلوة الدورية سالف الذكر لعدم قضائه سنة من تاريخ تعيينه .

ثانياً — جواز شغل وظيفة المجند مؤقتاً

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

المادة ٥٣ من قانون الموظفين — نصها على الاحتفاظ لمن يجند من الموظفين بوظيفته — جواز شغل الوظيفة مؤقتاً الى ان يعود — لا حق للموظف الشاغل للوظيفة بصفة مؤقتة في العودة اليها اذا جند هو الآخر .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أن « تحفظ على سبيل التفكير لأعضاء البعثات من الموظفين وللمجندين منهم وظائفهم بميزانيات الوزارات والمصالح المختصة ، ويوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة على أن تولى عند موتهم ... وعلى الموظف الدائم دفع الاحتياطي القانوني للمعاش عن سدة البعثة أو التجنيد » .

والاستفاد من هذا النص هو أن يحتفظ للموظفين المجندين سواء كانوا دالامين أو مؤقتين بوظائفهم حتى تنتهى فترة التجنيد ، فإذا ما انقضت تلك الفترة عادوا الى وظائفهم . وقد أجاز المشرع شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة بموظفين مؤقتين أثناء تلك الفترة منعا لتعطيل أعمالها على أن تولى تلك الوظائف من شاغلها بحكم القانون متى انقضت فترة التجنيد حتى يشغلها شاغلوها الأصليون الذين لم تنقطع صلتهم بهذه الوظائف بسبب تجنيدهم .

وقد أكد القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية هذا المعنى ، فنص في المادة ٦٠ منه على أنه « يجب على الهيئات والأفراد الذين لا يقل عدد موظفيهم ومستخدميه ومعالهم على خمسين أن يحتفظوا لمن يجند منهم بوظيفته أو بعمله أو بمعمل مساو له

صدة تجنيده ، ويجوز لهم أن يعينوا — بصفة مؤقتة — بدلا منه الى ان ينتهى من اداء الخدمة العسكرية او الوطنية » .

وظاهر من هذا النص أن القانون يعتبر من يشغل وظائف المجندين بصفة مؤقتة ، بديل مجند ، معلقا شغله للوظيفة على عودة المجند الاصلى ، ولم يرتب له أى حق فى هذه الوظيفة ، ولا يغير من الأمر تجنيده هو الآخر ، إذ أن التجنيد فى هذه الحالة لا يغير صفته كشاغل للوظيفة مؤقتا حتى يعود صاحبها بعد انقضاء فترة تجنيده .

ولا وجه للقول بأن بديل المجند اذا شغل وظيفة دائمة يخضع لحكم الفقرة الاولى من المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ومن ثم فلا يجوز انهاء علاقته بالادارة ، لأن التجنيد ليس من أسباب انهاء الخدمة التى حددتها المادة ١٠٧ من قانون نظام موظفى الدولة ، فان المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تقضى بأن « تسرى على الموظفين المؤقتين الشاغلين لوظائف دائمة جميع الاحكام الواردة فى هذا القانون ، أما الموظفون المعينون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة فاحكام توظيفهم وناديتهم ونصبلهم يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية بعد اخذ رأى ديوان الموظفين » ، وذلك ان هذا النص يضع قاعدة عامة لتنظيم وضع الموظفين المؤقتين الذين يعينون بصفة أصلية على وظائف دائمة ، وتقضى هذه القاعدة بلخضاعهم للاحكام الواردة بالقانون ، ولا يتناول النص حالة الموظفين الذين يعينون بصفة مؤقتة فى الوظائف التى تخلق بسبب تجنيد شاغلها الأصليين بالتطبيق للবাদة ٥٣ من القانون المشار اليه ، لانه حالة خاصة نظما المشرع بحكم خاص رددته المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية على نحو ما تقدم .

ثالثا — تقدير درجة كفاية العامل المجند في الوظيفة المدنية

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

تقدير درجة كفاية الموظف المجند — لا تختص به القوات المسلحة —
لا محل للقياس على حالة الموظف المنتدب أو المعار — أساس ذلك أن المجند
لا يعتبر مدة التجنيد عاملا بالقوات المسلحة — انطبق ما تقدم على المجندين
الذين يمينون أثناء تجنيدهم رغم النص في المادة ٦٢ من القانون رقم
٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية على أن وجودهم
في التجنيد بعد التعمين في الوظيفة في حكم الاعارة — أساس ذلك أن هذه
الاعارة ليست اعارة حقيقية بل اعارة حكومية — بقاء الجهة التي يتبعها
العامل المجند المختصة دون غيرها بتقدير كفايته — تعذر التقدير طوال
مدة التجنيد بوجوب استصحاب التقارير السابقة على التجنيد بالنسبة
لاستحقاق العلاوات أو الترفيحات أو الحرمان منها .

ملخص الفتوى :

أن المادة (٢٩) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادرة بالقانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن يخضع لنظام التقارير السنوية جميع
العاملين لسفاية وظائف الدرجة الثالثة وتقدم هذه التقارير عن
كل سنة ميلادية خلال شهرى يناير وفبراير من السنة التالية ويكون
ذلك على أساس تقدير كفاية العامل بمرتبة ممتاز أو جيد أو متوسط
أو دون المتوسط أو ضعيف . وتعتمد هذه التقارير كلفة وطبقا للأوضاع
التي تحددها اللائحة التنفيذية — وتنص المادة ٣٠ من هذا النظام
على أنه يجب الحصول على تقرير عن مستوى أداء كل عامل معار داخل
الجمهورية أو منتدب من الجهة المعار أو المنتدب إليها إذا طالت مدة
الاعارة أو الانتداب عن ثلاثة شهور وفقا لأحكام المادة (٢٩) .

وان المادة (١) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية تنص على أن تفرض الخدمة العسكرية أو الوطنية على كل مصرى من الذكور أتم الثانية عشرة من عمره .

وان المادة (٦٢) من هذا القانون تنص على أن يحتفظ للموظف أو المستخدم أو العامل أثناء وجوده في الخدمة العسكرية أو الوطنية بما يستحقه من ترقية وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله فعلا وتضم مدة خدمته فيها مدة عمله وتحسب في المكافأة أو المعاش .

ولما كان نظام التقارير السنوية عن العاملين المدنيين بالدولة قد شرع للوقوف على مدى صلاحية العامل للوظيفة المسندة اليه وبقدار كفايته للقيام بأعبائها على أساس عمله وسلوكه في هذه الوظيفة من الهيئة المعد عنها التقرير .

ولما كان الأصل في تقدير كفاية العامل المنتدب أو المعار داخل الجمهورية إذا طالت مدة اعترته أو انتدابه عن ثلاثة شهور هو للجهة المعار أو المنتدب فيها طبقا لما تقتضيه المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه الا أن العامل في الوظائف المدنية المجند طبقا لقانون الخدمة العسكرية والوطنية لا يعتبر من العاملين المدنيين في القوات المسلحة وإنما هو يؤدي خدمة عسكرية الزامية طبقا لما تقتضيه المادة الأولى من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ ولا يعتبر من العاملين المدنيين في القوات المسلحة وعلى ذلك فإن تقدير كفايته لا تختص به القوات المسلحة — ولا يرتب نص المادة ٦٢ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية اختصاصا للقوات المسلحة في تقدير كفاية العاملين المدنيين بالدولة المجندين وإنما مؤداه الاحتفاظ لهم أثناء وجودهم في الخدمة العسكرية أو الوطنية بما يستحقونه من ترقية وعلاوات كما لو كانوا يؤديون أعمالهم فعلا وأن تضم مدة خدمتهم فيها مدة عملهم وتحسب في المكافأة أو المعاش ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٩ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية سائلة الذكر من جواز تعيين المجند في وزارات الحكومة والهيئات الاعتبارية العامة والشركات وأن يكون وجوده في التجنيد

بعد التعيين في الوظيفة في حكم الاعارة — ولا يرتب اختصاصا للقوات المسلحة في تقدير كفاية المجندين بالنسبة لوظائفهم المدنية طبقا لما تنضى به نصوص قانون العاملين ذلك أن هذه الاعارة ليست اعارة حقيقية وانما هي اعارة حكيمية لا يترتب عليها من احكام الاعارة سوى ما نصت عليه المادة ٦٢ سالف الذكر وليس من بينها اختصاص القوات المسلحة بتقدير كفاية العامل المجند .

وتستمر الجهة التي كان يتبعها العامل المجند قبل تجنيده هي المختصة دون غيرها بتقدير كفايته وهو امر يتمذر عليها نظرا لوجود هذا العامل في التجنيد والاصل أن يعتد بتقديره السابق على تجنيده ما دام أنه لم يطرأ ما يغير منه . وعلى ذلك فان العامل المجند يستمحب مدة تجنيده تقديرات كفايته الواردة في تقاريره السابقة على تجنيده حتى يعود لوظيفته المدنية وذلك بالنسبة لاستحقاقه العلاوات والترقيات أو الحرمان منها .

(فتوى ٧ — في ١٩٦٨/١/٤)

رابعا — اعانة للمجندين المؤهل

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد صرف اعانة أو تعويض للمجندين الخاضعين على مؤهلات دراسة عليا أو متوسطة — الجزائية العامة للدولة هي التي تتحمل بقية التعويضات المتفرقة للمجندين من العاملين بالجمعيات التعاونية الزراعية الغير مندرجة ميزانيتها بميزانية المؤسسة التعاونية الزراعية العامة .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد صرف اعانة وتمويض للمجندين الحاصلين على مؤهلات عليا او متوسطة ينص في مادته الاولى على ان « يصرف للمجندين الحاليين الحاصلين على مؤهلات دراسية عليا او متوسطة المقرر لتعيينهم الدرجات او الفئات السابعة او الثامنة او التاسعة اعانة او تمويضه شهريا اعتبارا من شهر يناير سنة ١٩٦٨ يحدد كالآتي :

(١) بالنسبة للعاملين بالحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، اعانة بنسبة ٥٠ ٪ من المرتب الاصلى وقت التجنيد وذلك خصما على ميزانيات الجهات التى كانوا يعملون بها قبل تجنيدهم .

(ب) بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص وذوى المهن الحرة بنسبة ٥٠ ٪ من اول مربوط درجة تعيين مثيله فى الحكومة او القطاع العام . وتتصل الميزانية العامة للدولة قبة التعويض .

كما ان الجمعيات التعاونية الزراعية المعروض امرها هي تلك التى كانت قائمة وقت العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ سالف الذكر وكانت تخضع آنذاك لاحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية الذى افرد لها - فضلا عن الاحكام العامة التى تضمنتها الكتاب الاول عنه - احكاما خاصة فى الباب الثانى من الكتاب الثانى تحت عنوان « الجمعيات التعاونية الزراعية » . وقد نصت المادة (١١) من هذا القانون على ان « تخضع الجمعيات التعاونية لاحكام قانون الجمعيات فيما لم يرد به نص خاص فى هذا القانون » . كذلك فقد تناول القانون المدنى الاحكام الاساسية التى تنظم الجمعيات .

وفقا للنظام القانونى للجمعيات التعاونية الزراعية المتقدم ذكره فان الامراء من الزراعيين هم الذين يتلقون على انشائها وعلى هذا

الأساس قام البنيان التعاوني بترجاء من الجمعيات الخاصة بالقرى الى الجمعيات المشتركة الى الجمعيات العامة الى الاتحادات الائتمانية او النوعية كل ذلك طبقا لاحكام المواد ١٣ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٣٦ ، ٤٨ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ - المشار اليه .

أما دور جهة الادارة في شأن تكوين هذه الجمعيات وحلها فهو لا يعدو ان يكون تطبيقا لواجب الدولة - عموما - في الرقابة على المشروعات الفردية للتثبيت من التزامها بأحكام القانون وعدم تعارض نشاطها مع اعتبارات النظام العام . وقد ناط القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر - بمجلس ادارة الجمعية المنتخب من الجمعية العمومية بالاقتراع السري شئون ادارتها دون ان يجعل للجهة الادارية الكلمة الأخيرة في ذلك فليس للجهة الادارية الا ان توقف تنفيذ أى قرار صادر من إحدى الهيئات القائمة بإدارة الجمعية يكون مخالفا لأحكام القانون او لنظام الجمعية او لمبادئ التعاون ، على ان يظل للجمعية ذات الشأن حق الطعن في قرار وقف التنفيذ امام القضاء طبقا للمادة (٣٦) من هذا القانون .

بمى كانت هذه السمات الاساسية للجمعيات التعاونية الزراعية التى نظمتها القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فانها تفرج بذلك من نطاق اشخاص القانون العام التى تخضع لنظام قانون مغاير تكون فيه للسلطة الادارية الكلمة الأخيرة والرأى النهائى فيما يتعلق بالمرفق العام الذى تتولاه او تشرف عليه .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه قد اعتد في تطبيق الفقرة (١) من مادته الأولى بالوحدات الاقتصادية التابعة للتوسلات العامة فان اضعاف هذه الصفة على الجمعيات التعاونية الزراعية المبحوث امرها يجب ان يكون وفقا لما نص عليه القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام وهو القانون الذى كان قائما في تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ المتقدم ذكره . ويبين من المادة (٢) من مواد اصداره القانون المشار اليه انها تنص على ان (م ٤٧ - ج ١٠)

الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت التي تبعت لمؤسسات عامة قبل العمل بأحكام القانون المرافق تبقى تابعة لها ما لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتبعيةها لمؤسسة عامة أخرى . ومن ثم فما كان تابعا من هذه الجهات الى مؤسسة عامة قبل العمل بالقانون المشار اليه يعتبر من الوحدات الاقتصادية في تطبيق أحكامه وهو الأمر الذي يتعين استظهاره بالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية في ضوء نصوص سكنت عن ايراد معيار صريح يحدد ما يعتبر تابعا منها لمؤسسة عامة .

ولما كانت فكرة القطاع العام بدأت معالمها تظهر الى حيز الوجود القانوني بصدور القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية ثم اتضحت معالمها بها تلاه من قوانين المؤسسات العامة التي تفاقمت بعد ذلك وكذا قوانين التأمين التي استبان منها بجلالة أن المشرع قد اعتق معيار مساهمة الحكومة (المؤسسات العامة) بحصة لا تقل عن ٢٥٪ من رأس مال الشركة لاعتبار الشركة بما تدخل في نطاق القطاع العام - محددًا بذلك الفاصل بين مجرد استثمار المؤسسة لأموالها كاحدى الجهات المستثمرة كغيرها من الأشخاص الخاصة وبين مساهمة المؤسسة في رأس مال الشركة تحقيقا لرسالتها في تنمية الاقتصاد القومى فهذه الصورة الأخيرة للمساهمة هي التي تكون بحصة لا تقل عن ٢٥٪ من رأس مال الشركة وبها تتحقق التبعية للمؤسسة العامة في مفهوم نص المادة (٢) من مواد اصدار القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه .

وهذا النظر لا مناص من تطبيقه على الجمعيات التعاونية الزراعية التي كانت قائمة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ فلا ينطبق عليها وصف الوحدة الاقتصادية طالما أن مساهمة المؤسسة التعاونية الزراعية العامة في رؤوس أموال هذه الجمعيات تقل عن ٢٥٪ .

ولما كان الثابت أن ميزانيات الجمعيات التعاونية الزراعية غير مندرجة بميزانية المؤسسة التعاونية الزراعية العامة وبالتالي لم تدرج بميزانية الدولة كما استبان أن هذه المؤسسة لا تساهم في رؤوس

أموال بعض أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية إلا مساهمة رمزية متراوح ما بين جنيها واحداً واثنى عشر جنيها لكل جمعية وهو ما يقل كثيراً عن نسبة ٢٥٪ من رؤوس أموالها فقد بلغ رأس مال الجمعيات التعاونية الزراعية المشتركة بالمراكز ما بين ٤١٤ جنيها ، ٩٠٢٧ جنيها كما بلغ رأس مال الجمعيات المركزية بالمحافظات ما بين ٨٣٥٨ جنيها ، ٧٦٤٠٩ جنيها وبلغ رأس مال الجمعيات النوعية ما بين ١٠٠٠ جنيها ، ١٤٠٠٠ جنيها — وبهذه المثابة لا تعتبر الجمعيات المشار إليها من الوحدات الاقتصادية التابعة لمؤسسة عامة في معنى المادة (٢) من مواد إصدار القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ المتقدم ذكره .

ويبين من ذلك كله أن الجمعيات التعاونية الزراعية المشار إليها لا تعتبر من أشخاص القانون العام أو الوحدات الاقتصادية الوارد ذكرها في الفقرة (١) من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ وإنما تعتبر من القطاع الخاص في تطبيق الفقرة (ب) من المادة سالفة البيان .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن الميزانية العامة للدولة هي التي تتحمل بقيمة التعويض المدفوع للمجندين من العاملين بالجمعيات التعاونية الزراعية المشار إليها طبقاً للفقرة (ب) من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

(ملف ٤٨/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧٢/٥/٣)

خامساً — طلاب البحث الحاصلون على منح دراسية

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

طلاب البحث الحاصلون على منح دراسية طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ باعتماد اللائحة المالية والإدارية

المركز القومي للبحوث المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٦٧. - اعفاهم من احكام المائتين ٦٠ ، ٦١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية ، والمادة ٦٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة ضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٤. وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد صرف اعانة او تصويف للجندين الحاصلين على مؤهلات دراسية عليا او متوسطة - اثر ذلك احتفاظ هؤلاء الطلاب ببرائتهم أثناء مدة تجنيدهم او استدعائهم كضباط احتياط واستحقاق كل منهم تعويضا بنسبة ٥٠ ٪ من المرتب الاصلى للخدمة وقت التجنيد واستبعاد مدة التجنيد او الاستدعاء من مدة المنحة على ان تستكمل مدة المنحة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢١ من اللائحة الادارية والمالية للمركز القومي للبحوث الصادر بها قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ معدلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٦٧ تنص على ان « يعلن المركز كل عام عن عدد من المنح الدراسية لبعض الحاصلين على درجات جامعية من الكليات العلمية بجامعة الجمهورية العربية المتحدة او ما يعادلها من الجامعات والمعاهد العلمية الاجنبية .

ويتنافس من يحصلون على هذه المنح ما يعادل المرتبات والبدلات المقررة لآقرانهم في الدرجة العلمية من العاملين المدنيين بالدولة الخاضعين لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وذلك بشرط تفرغهم ومواظبتهم على اعمال البحث وتكون مدة المنحة سنة واحدة ويجوز مدتها بقرار من مدير المركز سنة ثانية بناء على توصية المشرف على البحث

كما يجوز لمجلس ادارة المركز ان يقرر مدتها سنة ثالثة في الاحوال الاستثنائية التي يحددها .

وتخطر اللجنة الوزارية للقوى العاملة بأسماء من لا يستكملون
البحاث لهم لتوزيعهم على جهة مناسبة .

على أن تحسب المدة التي قضاها كطالب بحث في مدة خدمته عند
التعيين » .

وتنص المادة ٢٢ من هذه اللائحة على أن يعمل طلاب البحث
تحت إشراف أعضاء هيئة البحوث بالمركز ... ويتعهد طالب البحث
بالتفرغ للبحث والموظبة عليه ثلثته في ذلك شأن أعضاء البعثات
الداخلية كما يتعهد أن يستمر فيه لمدة سنة على الأقل فإذا تخطى عنه خلال
السنة الأولى تعين عليه أن يعين إلى المركز كل ما تسلمه من قيمة المنحة
وكذلك الزسوم التي يكون المركز قد دفعها له أثناء الفترة التي قضاها
به ... وإذا حصل طالب البحث على درجة الماجستير خلال مدة
البحث تضم هذه المدة إلى أقدميته في الوظيفة أو الدرجة عند تعيينه
في وظيفة بالمركز من غير وظائف أعضاء هيئة البحوث والباحثين
المساعدين أو في إحدى الوظائف الحكومية الأخرى في أدنى درجات
الكلارك العلمي .

ومن حيث أن المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن
الخزينة العسكرية والوطنية تنص على أنه « يجب على الهبات والأفراد
الذين لا يقل عدد موظفيهم ومستخدميه ومبالغهم عن خمسين أن يحتفظوا
لمن يجند منهم بوظيفته أو بعمله أو بوظيفة أو بعمل مساو له مدة تجنيده
ويجوز لهم أن يعينوا بصفة مؤقتة بدلاً منه إلى أن ينتهي من أداء الخدمة
العسكرية أو الوطنية » .

كما تنص المادة ٦١ من هذا القانون على أن « يعاد الموظف
أو المستقنع أو العامل إلى الوظيفة أو العمل المحتفظ له به إذا طلب
ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ شريحة من الخدمة الإلزامية ... » .

ومن حيث أن المادة ٦٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن
قواعد خدمة الضباط الأخطاط بالقوات المسلحة المحتلة بالقانون رقم

١٣٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تحتفظ مصالح الحكومة والمؤسسات والشركات والهيئات الأخرى لضبط الاحتياط بوظائفهم وعلاواتهم الدورية وترقياتهم ... » .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن يصرف للمجندين الحاليين الحاصلين على مؤهلات دراسية عليا أو متوسطة المقرر لتعيينهم الدرجات أو الفئات السابعة أو الثامنة أو التاسعة اعانة أو تمويضا شهريا اعتبارا من شهر يناير سنة ١٩٦٨ يحدد كالآتي :

(١) بالنسبة للعاملين بالحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها اعانة بنسبة ٥٠٪ من المرتب الأصلي وقت التجنيد وذلك خصبا على ميزانيات الجهات التي كانوا يعملون بها قبل تجنيدهم .

(ب) بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص ونوى المهن الحرة تعويض بنسبة ٥٠٪ من أول مربوط درجة تعيين مثيله في الحكومة أو القطاع العام وتتحمل الميزانية العامة للدولة قيمة هذا التمويض .

ومن حيث أنه أيا كان التكيف القانوني لأوضاع طلبة البحث في علاقتهم بالمركز القومي للبحوث فإن الحكمة التي توخاها المشرع بما أوجبه في المادتين ٦٠ و ٦١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ من الاحتياط للمجندين بوظائفهم وأعمالهم وأحققتهم في العودة إليها إذا طلبوا ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحهم وما نص عليه في المادة ٦٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ من الاحتفاظ لضباط الاحتياط بوظائفهم وعلاواتهم الدورية — هذه الحكمة تتوافر أيضا في طلاب البحث الذين يعملون بالمركز القومي للبحوث توافرها في غيرهم من المعينين . فإذا أضيفت إلى ذلك أن مدة عملهم كطلاب بحث تحسب مدة خدمتهم عند تعيينهم سواء أتموا البحث المكلفين به أم لا تبين وجوب مساواتهم بأقترانهم من المعينين في تطبيق المواد سالفة الذكر وفضلا من ذلك فأنه بالنسبة للاعانة التي تصرف طبقا للقرار الجمهوري رقم ٢٠٥ لسنة

١٩٦٨ فإن صرفها ليس مقصودا على نوى المؤهلات من المجندين العائلين في الحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات المالية والوحدات الاقتصادية التابعة لها فقط وانما هي تصرف أيضا لنوى المؤهلات من المجندين العائلين في القطاع الخاص بل ونوى المهن الحرة أى أنها تستحق لجميع المجندين من نوى المؤهلات ولا شك أن طلاب البحث بالمركز القومى للبحوث منهم .

واذ كانت مدة التجنيد أو مدة استدعاء ضابط الاحتياط انما يقضيها المجند أو ضابط الاحتياط المستدعى بعيدا عن ابحاثه بحكم القانون ولا يملك الامتناع عنه فان مدة التجنيد أو مدة الاستدعاء تستبعد من مدة البحث ويستكملها طالب البحث المجند أو المستدعى بعد عودته من التجنيد أو الاستدعاء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن طلاب البحث الحاصلين على منح دراسية طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الادارية والمالية للمركز القومى للبحوث المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٦٧ يحق لهم الانسداد من أحكام المادتين ٦٠ ، ٦١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية والمادة ٦٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة ضباط الاحتياط وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ بصرف امانات وتمويضات للمجندين من حملة المؤهلات الدراسية .

وعلى ذلك فانه يحتفظ لهؤلاء الطلاب بهراكرهم أثناء مدة تجنيدهم أو استدعائهم كضباط احتياط ويستحق كل منهم تعويضا بنسبة ٥٠٪ من المرتب الاصلى للبنحة وقت التجنيد .

وتستبعد مدة التجنيد أو الاستدعاء من مدة المنحة على أن تستكمل مدة المنحة بعد العودة من التجنيد أو الاستدعاء .

(ملف ٦٦/١/٥٩ - جلسة ١٩٦٩/٢/١٦)

ساسا — آثار مالية

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

عدم رجعية الآثار المالية المترتبة على تطبيق حكم المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية .

ملخص الفتوى :

مرض موضوع تحديد تاريخ الفروق المالية المترتبة على تطبيق حكم المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت نص المادة ٦٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدلة بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٣٨ لسنة ١٩٧١ : وتبين لهما أن المشرع في القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية قضى في المادة ١ من مواد إصداره الفسخ القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

كما قضى في المادة ٤٤ أنه إلى حلت محل المادة ٦٣ سابقة البيان باعتبار مدة الخدمة العسكرية والوطنية بما فيها مدة الاستيفاء بعد اتمام مدة الخدمة الإلزامية للعاملين المجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كانتها قضيت بالخدمة المدنية . نقض صراحة بصلها في التقدير واستحقاق العلاوات المقررة بالنسبة للمعاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ، كما تحسب كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ويستحقون عنها أيضا العلاوات المقررة . واشترط المشرع ألا يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة

وبذلك يكون المشرع قد قضى المغاليرة التي كانت قائمة في ظل العمل بالمادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بمعدلا بالقانونين رقمي ٨٢ لسنة ١٩٦٨ و ٢٨ لسنة ١٩٧١ عند حساب مدة التجنيد بالنسبة للعاملين بالقطاع العام : اذ انه بعد ان كانت هذه المدة تحسب لهم كمدة خبرة فقط بعكس الحال بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة التي كانت تحسب لهم كمدة اقدمية ، ساوى المشرع بين العاملين المدنيين بالدولة وقرنتهم بالقطاع العام من حيث حساب مدة تجنيدهم في اقدمية فئات الوظائف التي يشغلونها واعتبارها كمدة خبرة في الجهات التي تتطلب الخبرة او تشتغلها .

ولما كان المشرع قد قضى في عجز المادة ٤٤ مسألة البيان بان العمل باحكامها اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/١ : فان اعمال هذا الامر الرجعي الذي جاء على خلاف الاصل العام الذي يقضى بسريان القانون باثر فوري وبماشر يقتضى اعادة تسوية حالت المستفيدين من هذه المادة من حيث الاقدمية وتدرج مرتباتهم بالمعالوات ، دون ان يمتد ذلك الاثر الى صرف الفروق المالية المترتبة على هذه التسوية عن تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المعمول به وفقا لنص المادة ١ من مواد اصداره من اول ديسمبر سنة ١٩٨٠ : ولا يجوز القول في هذا الشأن ، ان المشرع وقد قضى بسريان حكم المادة ٤٤ باثر رجعي اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/١ لم يقيد صرف الفروق المالية المترتبة عليها باى قيد او شرط او يقضى بعدم صرفها الا اعتبارا من تاريخ يحدد على نحو ما نصب عليه العديد من تشريعات التسويات الوظيفية ، فان ذلك يؤدي الى احقية المستفيدين من حكم المادة ٤٤ المشار اليها في اقتضاء الفروق المالية اعتبارا من او ديسمبر سنة ١٩٦٨ — تاريخ العمل بحكم المادة ٤٤ — لا يجوز ذلك لان الترجيعة التي تضمنتها المادة ٤٤ كانت تستهدف مجرّد تحقيق المساواة بين العاملين بالجهاز الإداري للدولة والعاملين بالقطاع العام ، لا بعلم من حيث حساب مدة التجنيد في الخدمة وآثار ذلك من حيث حساب مدة التجنيد في مدة الخدمة واكثر ذلك من حيث اعادة التسوية ، والمقصود ان الترجيعة لا يمكن ان تقتصر على الامر المالية للعاملين القانونيين الا ينص صريح جوهرا . فان لم يرد هذا النص

الصريح المقرر لرجعية الآثار المالية فلا رجعية . ذلك أن الرجعية على خلاف الأصل فيجب تقريرها بصراحة وجلاء ، خاصة إذا تعلقت بمبالغ مالية ، فيتعين تدبيرها وتوفير الاعتمادات اللازمة لها . واذ قرر المشرع الرجعية بالنسبة لحساب مدة الخدمة — وقد نص المشرع صراحة على حسابها في التقاعدية والعلاوات والخبرة ، ولو أراد الرجعية المالية لنص صراحة على صرف الفروق المالية المترتبة على تلك التسويات من التاريخ الذى قرره ، واما لم يفعل فمقتصر الرجعية على التسويات والعلاوات وحدها دون الآثار المالية التى قد تنشأ عنها . وعلى ذلك ظالمًا كان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه وقد عمل به اعتبارًا من أول ديسمبر سنة ١٩٨٠ — وقد خلت أحكامه من نص على رجعية الآثار المالية لنص المادة ٤٤ المعمول بها اعتبارًا من ١/١٢/١٩٦٨ . فنفاد ذلك ولازمه عدم صرف أى فروق مالية مترتبة على تطبيق حكم المادة ٤٤ الا اعتبارًا من تاريخ العمل بالقانون المذكور فى ١/١٢/١٩٨٠ .

(ملف ٨٦/٤/٩١٠ — جلسة ١٩٨٥/٦/٢٦)

سلكيا — حساب مدة التجنيد فى المعاش

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

المادة ١٨ من قانون التأمين والمعاشات موظفى الدولة ومستحقيها وعمالها المنفيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — نصها على حساب مدة التجنيد كاملة فى المعاش واعفاء المعامل من اداء اشتراكات المعاش أثناء مدة تجنيده — قصر الاعفاء على مدة الخدمة العسكرية الإلزامية — عدم شمول الاعفاء لمدة خدمة المعامل فى الاحتياط — أساس ذلك — أن المعامل يتقاضى مرتبه كاملًا أثناء فترات الاستدعاء للخدمة فى الاحتياط — عملون فى القطاع العام — المادة ١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية

المصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — نصها على حساب مدة تجنيد العامل كاملة في المعاش واعفاء صاحب العمل والعامل من أداء الاشتراكات عن مدة التجنيد — قصر الإعفاء على مدة الخدمة العسكرية الإلزامية — عدم شمول الإعفاء لمدة خدمة العامل في الاحتياط — أساس ذلك — أن العامل يتقاضى مرتبه كاملا أثناء استدعائه للخدمة في الاحتياط .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٨ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « استثناء من أحكام المادتين ١٠ ، ١٧ تدخل مدة الاعارة والاجازات الدراسية بغير مرتب أو أجر وكذا مدد التجنيد والتكليف والاجازات الاعتيادية الاستثنائية بدون مرتب التي تلي تاريخ التعيين في المسند المحسوبة في المعاش وتؤدي من هذه المدة فيها عددا مدة التجنيد الاشتراكات الموضحة بالمادة ٨ ... » .

كما تنص المادة ١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادرة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه « مع عدم الاخلال بحكم الفترة السادسة من المادة رقم ١٢ تكون الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل لحساب المؤمن عليهم كاملة حتى ولو كان عقد العمل موقوفا ... واستثناء مما تقدم يعفى صاحب العمل المؤمن عليه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون من أداء الاشتراكات عن مدة تجنيد المؤمن عليه وتحسب هذه المدة كاملة في المعاش » .

واضح من نص هاتين المادتين أن المشرع قضى بحساب مدة التجنيد كاملة في المعاش مع الاعفاء من أداء الاشتراكات عنها .

ومن حيث أن المادة ٨ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف بالقوات المسلحة تنص على أن « المجنّدون هم من يؤدون الخدمة الزاميا طبقا لقانون الخدمة العسكرية والوطنية » .

وبالرجوع الى قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥م، يبين أن ثمة نوعين من الخدمة العسكرية يقضيها الموجد أولها «مدة الخدمة العسكرية الإلزامية» وتقدر أساسا بثلاث سنوات ، والثاني «مدة الخدمة في الاحتياط» وتقدر بتسع سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء «مدة الخدمة العسكرية الإلزامية» .

ومن حيث أنه ولئن كانت قوانين الخدمة العسكرية سالفة الذكر قد تعرضت لبيان مدة الخدمة العسكرية وحددتها بمدة الخدمة الإلزامية «مدة الخدمة بالاحتياط إلا أن هذه القوانين لم يرد بها أى تحديد لعبارة « مدة التجنيد » ومن ثم يتعين تحديد مدلول هذه العبارة ، بالنسبة للمسألة محل البحث ، في ضوء الحكمة التي من أجلها قرر المشرع الاعفاء من أداء الاشتراكات عن تلك المدة .

ومن حيث إن علة الاعفاء المنوّه عنه تتمثل في عدم تقاضى العامل لأجره وحصر المشرع على عدم الصاق الضرر به بسبب أداء الواجب الوطنى .

ومن حيث أن العامل لا يحرم من أجره الا اثناء مدة الخدمة الإلزامية وحدها أما في فترات الاستدعاء من الاحتياط فإنه يتقاضى راتبه كاملا بالإضافة الى ما يتقاضاه من رواتب وبدلات عسكرية ، فمن ثم تخان مدة التجنيد التي ينصرف اليها الاعفاء من أداء الاشتراكات تقتصر على مدة الخدمة الإلزامية بحسب .

وهذا المعنى هو ما تؤيده المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حيث ورد بها أن القانون « تضمن الكثير من القواعد الجديدة التي تكفل تطوير نظم تحصيل الاشتراكات بها يكفل إيجاد المرونة في هذه النظم وتبسيط إجراءاتها بحيث لا تكون عبئا على صاحب العمل أو الهيئة ومن أهم ما استحدثه القانون من قواعد ما يأتي : (١) (ب) (ج) أعفى القانون المؤمن عليه وكذا صاحب العمل من أداء الاشتراكات عن فترة التجنيد بالرغم من حسب الفترة كإلية في المعاش وذلك أسوة بالحكام الواردة في قانون التأمين والمعاشات الحكومى . ومن المؤكد

ان هذا الحكم فضلا عما فيه من تخفيف الأعباء على المؤمن عليه وصاحبه العمل فانه يؤدي الى النظام عملية تحصيل الاشتراكات بوجه عام ، وعلى الأخص في فترة التجنيد التي لا يحصل فيها على أجر » .

ومن حيث انه مما يعزز الأخذ بالنظر المتقدم ان المعاش لا يستحق الا عن المدة التي أدبت عنها الاشتراكات وأن المشرع قرر استثناء ، بقتضى نص المادتين ١٨ ، ١٥ من القانونين آتني الذكر ، حساب مدة التجنيد كاملة ضمن المدة التي يستحق عنها المعاش مع الاعفاء من اداء الاشتراكات عنها والقاعدة العامة في التفسير ان الاستثناء لا يجوز الغياس عليه أو التوسع في تطبيقه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الاعفاء من اداء اشتراكات التامين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية مقصور على مدة الخدمة العسكرية الالزامية وحدها ، ولا يشمل فترات الاستدعاء من الاحتياط .

(ملف ٤٦/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧١/٤/٤)

الفصل الأول : الطبيعة الإنفاذية التحكيم

الفصل الثاني : التحكيم في منازعات العمل

الفصل الثالث : هيئة التحكيم

الفرع الأول : هيئات التحكيم هيئات قضائية

الفرع الثاني : ولاية هيئات التحكيم

الفرع الثالث : عدم جواز التحكيم في أمور تتعلق بالنظام العام

الفرع الرابع : اختصاص هيئة التحكيم

الفرع الخامس : الأحكام الصادرة من هيئة التحكيم

الفرع السادس : تشكيل هيئة التحكيم

أولا : المنازعة في صحة تشكيل هيئة التحكيم

ثانيا : اختيار واستبدال المحكمين

الفرع السابع : اتهام المحكمين

الفصل الأول

الطبيعة الاتفاقية للتحكيم

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

التحكيم الاتفاقى — هذا التحكيم يرتكز على إلتزامين هما إرادة الخصوم من ناحية وإقرار المشرع لهذه الإرادة من ناحية أخرى .

ملخص الفتوى :

أن مقتضى التحكيم أن ينزل الخصوم عن الالتجاء الى القضاء مع الإلتزام بطرح النزاع على محكم أو أكثر ليفصل فيه بحكم ملزم ، فهو بهذه المثابة يعد استثناء من الأصل العام الذى يقضى باختصاص المحكم بنظر المنازعات التى تنفسى بين الأشخاص باعتبار أن إقامة العدل بينهم والفصل فى منازعاتهم هو من أخص واجبات الدولة التى تلك وحدها حق فرض هذه العدالة دون أن يقبل من أحد رفض تدخلها أو الخروج على سلطتها .

غير أن الدولة نفسها تجيز للأشخاص الالتجاء الى التحكيم فى نفس منازعاتهم بقصد التيسر عليهم وتفادى مصاريف التقاضى وطول إجراءاته .

ومن ذلك يبين أن التحكيم الاتفاقى يرتكز على أساسين هما إرادة الخصوم من ناحية ، وإقرار المشرع لهذه الإرادة من ناحية أخرى . بمعنى أنه لا يجوز الالتجاء الى هذا النوع من التحكيم الا بالاتفاق بين

أطراف النزاع وبهذا يختلف عن التحكيم الإجبارى الذى يوجب القانون اللجوء اليه فى بعض الأحوال مثل نظام التحكيم الذى فرضه قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وأوجب اللجوء اليه فى المنازعات التى تنشأ بين شركات القطاع العام أو بين إحدى هذه الشركات وبين جهة حكومية أو مطية أو هيئة أو مؤسسة عامة . غير أن إرادة الخصوم لا تكفى وحدها لخلق نظام التحكيم ، بل يجب أن يقر المشرع اتفاقهم بحيث يمكن القول أنه لولا إجازة المشرع اللجوء الى التحكيم ونصه على تنفيذ أحكام المحكمين ما كانت إرادة الخصوم وحدها كافية لخلقه .

(نقوى ٩٦ — فى ١٥/١/١٩٧٠)

الفصل الثاني التحكيم في منازعات العمل

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

هيئة التحكيم في منازعات العمل — القرار الذي تصدره يعتبر بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف — الطعن فيه بطريقة النقض لا يوقف تنفيذه وإنما يمنع التنفيذ مؤقتا إذا أثبت به محكمة النقض ذاتها إذا طلب منها ذلك .

ملخص الفتوى :

المادة ١٨٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الواردة في الباب الخامس الخاص بالتوقيف والتحكيم في منازعات العمل تنص على أن « تسرى أحكام هذا الباب على كل نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم » وتنص المادة ١٩٧ على أنه « إذا أحيل النزاع إلى هيئة التحكيم لمضى كل من طرفي النزاع أن يودع قلم كتاب هيئة التحكيم مذكورة بدفاعه والمستندات المؤيدة له . . » وتنص المادة ٢٠٣ على أن « تطبق هيئة التحكيم القوانين والقرارات التنظيمية الصادرة المعمول بها . . ويصدر القرار بأغلبية الآراء ويكون مسببا ويعتبر بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من قلم كتاب محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها محل النزاع . ولكل من طرفي النزاع أن يطعن في القرار أمام محكمة النقض بالشروط والأوضاع والإجراءات المقررة في القوانين النافذة » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن القرار الذي تصدره هيئات التحكيم في منازعات العمل يعتبر بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف وبذلك بالصيغة التنفيذية التي تشتمل عليها أحكام هذه المحكمة

ويجوز لكل من طرفي النزاع — اذا كان له مصلحة في ذلك — ان يطعن في قرار هيئة التحكيم أمام محكمة النقض بالشروط والاوزاع والاجراءات المقررة لهذا الطريق من طرق الطعن في الاحكام ، فقرار هيئة التحكيم هنا شأنه شأن الاحكام المصادرة من محكم الاستئناف فيسرى عليه ما يسرى على هذه الاحكام من قواعد عند الطعن فيه امام محكمة النقض .

ومن هيئت ان المادة ٢٥١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على انه « لا يترتب على الطعن بطريق النقض وقف تنفيذ الحكم . ومع ذلك يجوز لمحكمة النقض ان تأمر بوقف تنفيذ الحكم مؤقتا اذا طلب ذلك في صحيفة الطعن وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتمتع تداركه ، ويمين رئيس المحكمة بناء على عريضة من الطاعن جلسة لنظر هذا الطلب يعلن الطاعن خصمه بها وصحيفة الطعن وتبلغ للنيابة . ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ ان توجب تقديم كفالة او تأمر بها تراه كفيلا بصيانة حق المطعون عليه وينسحب الأمر بالصواب بوقف تنفيذ الحكم على اجراءات التنفيذ التي اتخذها المحكوم له بناء على الحكم المطعون فيه من تاريخ طلب وقف التنفيذ . واذا رضى الطلب ألزم الطاعن بمصروفاته .

فالاصيل ان الطعن في الاحكام بطريق النقض لا يوقف تنفيذها لان النقض طريق بين طرق الطعن غير العادية التي لا تمنع تنفيذ الاحكام النهائية ، وعلى ذلك فان مجرّد الطعن بالنقض لا يعطى المحكوم عليه الحق في الامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر به بانه او وقف تنفيذه ، وانما يتمتع بالتنفيذ مؤقتا اذا اورد به حكمة النقض ذاتها اذا طلب عليها ذلك بالشروط والاجراءات التي حددتها المادة ٢٥١ من قانون المرافعات .

لهذا انتهت الجمعية العمومية الى انه لا يجوز لشركة النصر لصناعة السيارات ان تمتنع عن تنفيذ قرار هيئة التحكيم سالف الذكر الا اذا اوردت بذلك محكمة النقض بناء على طلب الشركة في صحيفة الطعن .

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

مؤسسات عامة — قرارات هيئة التحكيم بمحاكم الاستئناف في شأن الأجور الإضافية المستحقة لموظفيها وعملاتها — مدى حجيتها أمام لجنة القطن المصرية — لا حجية لها ويكون ما انته تنفيذا لها باطلا ومن حقها استرداده — أساس ذلك — هو عدم اختصاص هذه الهيئة ولائها بنظر النزاع .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٠٥ من القانون المدني تنص على أن « ١ — الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا ٢ — ولا يجوز للمحكمة أن تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها » .

ومناد هذا النص أن للحكم حجية فيما بين الخصوم وبالنسبة الى ذات الحق محلا وسببا فيكون الحكم حجة في هذه الحدود حجية لا تقبل الدحض ولا تزحزح الا بطريق من طرق الطعن في الحكم من ثم يمنع على الخصوم طرح النزاع بينهم من جديد ومتى صدر حكم ولو كان حكما ابتدائيا غاييا ، وجب على الخصوم احترامه فلا يجوز قبولها بل تنفع بحجية الأمر المقضى ويطلب الحكم بمدم جواز سماعها لسبق الفصل فيها . ويشترط في الحكم لكي يجوز حجية الأمر المقضى به ثلاثة شروط :

أولا : أن يكون حكما قضائيا .

ثانيا : أن يكون حكما قطعيا .

ثالثا : أن يكون التمسك بالحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه ..

والشرط الأول يقتضى أن يصدر الحكم من جهة قضائية لها ولاية في الحكم الذى أصدرته فإن لم تكن للمحكمة ولاية لم يكن لحكمها حجية الأمر المقتضى ولجهات القضاء الأخرى أن تمتنع عن تنفيذه إذا طلب إليها ذلك ولا تنفيذه به في قضائها ولا تمتنع من إعادة نظر الدعوى إذا جددت أمالها ورات أنها هي المختصة بالحكم فيها . ومن ثم لا تثبت حجية الأمر المقتضى لحكم صدر من محكمة مدنية في مسأله تدخل في ولاية قضاء الأحوال الشخصية ولا لحكم صدر من محكمة مدنية في حالة تدخل في ولاية القضاء الإدارى .

ومن حيث أنه ينبغي على ما تقدم أن القرار الصادر من هيئة التحكيم بمحكمة استئناف الإسكندرية في النزاع الذى كان قائما بين نقابة مستخدمي لجنة القطن المصرية وعمالها وبين إدارة اللجنة على الأجر المستحق عن ساعات العمل الإضافية هذا القرار لا حجية له لأنه صدر من محكمة انتقلت ولايتها بالنسبة الى هذا النزاع ومن ثم يحق لإدارة اللجنة أن تمتنع عن تنفيذه وإذا كانت قد نفذته فإن هذا التنفيذ يكون باطلا ويحق لها أن تسترد من العمال والموظفين ما صرف إليهم من أجر يزيد على الحدود التى رسمها القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

(فتوى ٩٣٤ — فى ١٥/١١/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

لجنة القطن المصرية — قرار هيئة التحكيم بمحاكم الاستئناف في شأن النزاع بين نقابة مستخدمي وعمال لجنة القطن المصرية وبين هذه اللجنة على حساب الأجور الإضافية المستحقة لهم — صدوره من محكمة غير مختصة ولائيا — أساس ذلك — هو أن هذا النزاع خاص بمبررات مستحقة لموظفين عموميين مما يدخل في ولاية القضاء الإدارى دون القضاء الملقى .

ملخص الفتوى :

انه عن مدى تنفيذ قرار هيئة المحكمين في شأن الساعات الإضافية والكيفية التي يحاسب بها موظفو ومستخدمو لجنة القطن المجرى ، وهل يحسب أجر الساعة الإضافية على أساس الأجر الشامل لأجانة غلاء المعيشة والمكافآت وبدون تحديد حد أقصى كما يمنح من أجر اضافي أم تحسب الأجور الإضافية على أساس الماهية الأصلية وبدون إضافة اعانة غلاء المعيشة مع مراعاة حد أقصى — فانه يبين من الاطلاع على الأوراق أن هذا الموضوع يتلخص في أنه بتاريخ ٢ من مارس سنة ١٩٥٩ تقدمت نقابة مستخدمى وعمال لجنة القطن المصرية بطلب الى مكتب عمل غرب اسكندرية للسعى في حسم النزاع القائم بينها وبين ادارة لجنة القطن حول استمرار صرف مرتب الساعة التي تزيد عن ساعات العمل الأصلية وهى ست ساعات بواقع أجر ساعة من المرتب الشامل وبعد أن ألتقى مكتب العمل في التوفيق بين الطرفين اتفقا على إحالة النزاع الى هيئة التحكيم بحكمة استئناف الامكنفزية . . وفى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ أصدرت هيئة التحكيم قرارها في هذا الشأن ويقضى بأحقية أعضاء النقابة الطالبة في الاستمرار في صرف أجر الساعة التي تزيد على ساعات العمل الأصلية بواقع أجر الساعة من المرتب الأساسى شاملا لاعانة الغلاء .

وقد اعتبرت هيئة التحكيم في إصدار هذا القرار على أسباب منها أن المشرع رأى استثناء من أحكام قانون موظلى الدولة عدم تعيد اللجنة بالنظم والتعليمات المالية في تعيين الموظفين لاعتبارات تتعلق بالمصالح العام وتتفق وما تقوم به اللجنة من عمليات ذات صفة تجارية هلية تتطلب تصديق المسئولية وصرعة البع وقد سارت اللجنة منذ انشائها على عدم التعيد بالنظم الحكومية واجراءاتها بما يتعلق بعمالها وموظفيها ثم صدرت فتوى مجلس الدولة في سنة ١٩٥٤ التي أثرت هذا الوضع وتطبيق قانون عقد العمل الفردى على هؤلاء العمال والمستخدمين .

وان هذه اللجنة لا تزال ماضية في اعمالها التي لم تنتهت من اجله

القيام بها وهو ما يقضى الاستقرار في عدم تنفيذها بالنظم المالية الخاصة بالموظفين والمستخدمين لنفس الاعتبارات سالفة الذكر ، لذلك ترى الهيئة عدم تنفيذ اللجنة أيضا بالقرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ مستوحية في ذلك روح التشريع والغرض الذي اعفيت من أجله من التنفيذ بتلك النظم المالية ومن حيث أن الطرفين متفقان على أن نظام العمل في اللجنة جرى باضطراد على جعل ساعات العمل الفعلية ست ساعات وأن ما يزيد على ذلك يعتبر عملا اضافيا يصرف عن كل ساعة منه أجر ساعة كاملة شاملة امانة الغلاء — وترى الهيئة أن هذا الاتفاق ملزم للجنة بما يضمن عليها معه الاستقرار في اتبامه وتنفيذه ما دام هو أكثر مائدة للعمل وليس فيه ما يخالف القانون .

ومن حيث أن هذا القرار يتناقى مع الرأي الذي استقرت عليه الجمعية العمومية على ما قدّمناه آنفا اذا يقضى باستبعاد تطبيق احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه على موظفي اللجنة وعمالها وهو ما يخالف أيضا صريح نص المادة ٥ من القانون المشار اليه اذ تنص على أنه « يقصد بالموظف في تطبيق احكام هذا القانون ، الموظفون والمستخدمون والعمال الدائرون أو المؤقتون بالحكومة او بالهيئات والمؤسسات العامة » .

ومن حيث أنه لا وجه للتصدي بما تضعه القرار الصادر بالهيئة اللجنة من عدم تنفيذها بنظم التعيين للموظفين والمستخدمين — ذلك أن هذا النص وإن كان نتيجة منطقية لمنع اللجنة شطمية مضمونية مستقلة وهو ما اكسبته المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ الذي قدّمناه آنفا ، إلا أنه وقد تعارض مع صريح نص المادة ٥ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فإن حكم هذه المادة هو الذي يجب اعماله في هذا الخصوص على أساس القاعدة التي تقضى بأن الخاص يقيد العام ، وأن اللاحق ينسخ السابق فنص المادة ٥ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الأجور الاضائية يعتبر ثانوية خلاصا بالنسبة الى المادة ١٣ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ التي تضع قاعدة عامة تقضى بعدم تنفيذ المؤسسات العامة بنظم التوظيف المعمول

بها بالنسبة الى موظفى الحكومة ، اذ ينصح المشروع فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه عن رغبته فى الخروج عن تلك القاعدة العامة ويشمل بالقيد الذى اوردته فيما يتعلق بالأجور الإضافية موظفى المؤسسات العامة الى جانب موظفى الدولة ، كما يعتبر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ لاحقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ومن ثم يلغى منه ما يتعارض مع أحكامه .

ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فإنه يبنى على اعتبار لجنة القطن المصرية مؤسسة عامة واعتبار موظفيها موظفون عموميين أن يتعقد الاختصاص بالفصل فى المنازعات الخاصة بمرتبات موظفى اللجنة ومعاملها لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره اذ تنص المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على أن « يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى المسائل الآتية (أولا) (ثانيا) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أم لورثتهم » ومن ثم فإن القرار الصادر من هيئة التحكيم بحكمة استئناف الاسكندرية فى النزاع القائم بين نقابة مستخدمي لجنة القطن المصرية ومعاملها وبين ادارة اللجنة على الأجر المستحق من ساعات العمل الإضافية هذا القرار يكون قد صدر من محكمة غير مختصة ولاثباتا بنظر النزاع اذ يعتبر هذا النزاع نزاعا خاصا بالمرتبات المستحقة مما يدخل أصلا فى ولاية القضاء الادارى دون ولاية القضاء المحلى .

(نوى ٩٣٤ — فى ١٠/١٢/١٩٦١)

الفصل الثالث

هيئة التحكيم

الفرع الأول

هيئات التحكيم هيئات قضائية

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

هيئات التحكيم المتخصص عليها في القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ .
بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام — تعتبر
هيئات قضائية — أثر ذلك — خضوع استئنافها بالخبراء الحكوميين
للقواعد المنظمة لأعمال الخبراء طبقاً للرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢
المشار إليه .

ملخص الفتوى :

ولما كانت هيئات التحكيم المشكلة برئاسة أحد المستثمرين
وعضوية عدد من المحكمين بموجب قانون المؤسسات العامة وشركات
القطاع العام الصادر به القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ والذي ناط
بها دون غيرها اختصاص نظر المنازعات التي تقع بين شركات القطاع
العام وبين تلك الشركات والجهات الحكومية المركزية أو المحلية
أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة هي بلا أدنى شك هيئات
قضائية بلبيل ما نص عليه القانون المذكور في بابها السادس من إصدار
الهيئات المذكورة أحكاماً تعتبر فصلاً في خصوصه (المادتان ٧١ ، ٧٤)
وما حرص كذلك على النص عليه من اعتبار هذه الأحكام نهائية ونافذة
وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من وجوه الطعن ومن تغليل الحكم المذكور

بالصيغة التنفيذية (مادة ٧٥) والخسر! من اختصاص الهيئة بالفصل.
في المنازعات المتعلقة بتنفيذ الحكم المذكور (مادة ٧٦) وهيئات التحكيم.
المذكورة على هذا الأساس وبهذه المثابة تخضع استعانتها بالخبراء
الحكوميين للتواعد المنظمة لأعمال الخبراء التي تضمنها القانون رقم ٦٩
لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر والتي لا تجيز للهيئات القضائية أن تقوم
بندب خبر حكومي باسمه وأن يحصل هذا الخبر على الاعتبار لشخصه.
وانما يتعين أن يتم الندب لمكتب الخبراء وأن يقوم المكتب بتحديد الخبر
وأن تحصل الاعتبار للخزانة العامة .

ومن حيث أن فكرة الندب في غير أوقلت العمل الرسمية ليست
بمتحققة في الغرض المعروض ذلك أن العمل الأساسي للخبراء هو تقديم
الخبرة للهيئات القضائية وبذلك فانه من غير المستساغ أن يقال بندب
الموظف للقيام بعمل من الأعمال الداخلة في نطاق الاختصاص الأصلي.
والأخصائي للوظيفة الموكول إليه التقييم بما حسب نصوص القانون
ولا يجوز في هذا الصدد الاستناد الى ما هو مقرر بالنسبة لرجال
القضاء الذين يقومون بالعمل في لجان التحكيم ، ذلك أن ثمة نص خاص
هو نص المادة ٧٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر قضى
بان « تحدد بقرار من وزير العدل قواعد تنظيم ائتماب ومصروفات
المحكيمين » فهذا النص هو السند القانوني لاستحقاق رجال القضاء
مكافآت مالية مقابل عملهم في لجان التحكيم وليس ثمة نص مقابل
بالنسبة للخبراء .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقضى الفتوى والنشر الى ان
الائتماب والمصروفات التي تقدرها لجان التحكيم لخبراء وزارة العدل
تعتبر ايراد للخزانة العميلة .

(ملف ٢٣٦/٢/٢٢ - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٥)

الفرع الثاني

ولاية هيئات التحكيم

قاعدة رقم (٢٦٣)

المبدأ :

المادتان ٦٦ ، ٦٧ من قانون المؤسسات المالية وشركات القطاع العام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ — استحداثها نظما للتحكيم يخالف المنصوص عليه في قانون المرافعات — بسطها ولاية هيئات التحكيم المشككة طبقا لهما على أن كل نزاع ينشأ بين شركات القطاع العام فيما بينها أو بينها وبين أية جهة حكومية ، مركزية أو محلية ، أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة — أثر ذلك زوال اختصاص أى جهة أخرى قضائية كانت و اتفاقية بنظر هذه المقررات .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٦٦) من قانون المؤسسات المالية وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن تكون هيئات التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون مختصة دون غيرها بنظر المنازعات الآتية :

- (أ) المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام .
- (ب) كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة .

ويجوز لهيئات التحكيم أن تنظر أيضا في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين .

وان المادة (٦٧) من هذا القانون تنص على أن يصدر وزير العمل قرار بتشكيل هيئة التحكيم في كل نزاع برئاسة أحد رجال القضاء من درجة مستشار من مجلس الدولة يرشحه رئيس المجلس وتكون له الرئاسة وعضوية عدد من المحكمين بقدر الخصوم الأصليين في النزاع . ويبين في القرار النزاع الذي سيعرض على هيئة التحكيم .

وبذلك يكون هذا القانون قد استحدث نظاما للتحكيم يخالف ذلك المنصوص عليه في قانون المرافعات ومن مقتضى هذا النظام بسط ولاية هيئات التحكيم المشكلة وفقا لأحكامه على كل نزاع ينشأ بين شركات القطاع العام فأما بينها وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة ، مما يترتب عليه زوال اختصاص أى جهة أخرى من الجهات التي لها حق نظرس المنازعات التي حددها القانون .
مسائل الذكر قضائية كانت هذه الجهات أو اتفاقيات .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع الى أن هيئات التحكيم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ هي التي تختص بنظم المنازعات المنصوص عليها في القانون المذكور دون غيرها من الجهات القضائية أو هيئات التحكيم الاتفاقية .

(فتوى ٦ - في ١٩٦٨/١/٤)

الفرع الثالث

عدم جواز التحكيم في أمور تتعلق بالنظام العام

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

عدم جواز الالتجاء الى التحكيم في المسائل المتعلقة بالنظام العام — اساس ذلك — المادة ٨١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٥٥١ من القانون المدني .
ملخص الفتوى :

ومن حيث ان المشرع قد حدد في قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ — الذي ثبت في ظله وتلغ المسائل المروضة — الحالات التي يجوز فيها الالتجاء الى التحكيم ، وتلك التي لا يجوز فيها الالتجاء الى هذا النظام شأنه في ذلك شأن قانون المرافعات الخالي رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ . فالمادة ٨١٨ من القانون المشار اليه كانت تنص على انه « يجوز للمتعاضدين ان يشترطوا بصفة عامة عرض ما تد ينشأ بينهم من النزاع في تنفيذ مقد معين على محكمين ، ويجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بمشارطة تحكيم خاصة » كما كانت المادة ٨١٩ تنص على انه لا يصح التحكيم الا من له التصرف في حقوقه ولا يصح التحكيم في نزاع يتعلق بالأحوال الشخصية أو الجنسية ولا في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح .

ومن حيث ان المادة ٥٥١ من القانون المدني تنص على انه « لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية او بالنظام العام .. » .

ومن حيث ان مقتضى هذه النصوص عدم جواز الالتجاء الى التحكيم في المسائل المتعلقة بالنظام العام . وقد استهدف المشرع بعدم اجازة التحكيم في تلك المسائل ان تخضع لرقابة واشراف السلطة العامة .

(فتوى ٩٦ — في ١٥/١/١٩٧٠)

الفرع الرابع اختصاص هيئة التحكيم

قاعدة رقم (٢٦٥)

« ابتدا :

مؤدى نص المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ فى شأن المؤسسات المالية وشركات القطاع العام ان منوط اختصاص هيئة التحكيم يجد حده ومذاه اصلا فى المنازعات التى تنشأ فيها بين شركات القطاع العام او بينها وبين الجهات الحكومية ومن ثم لا يمتد الى المنازعات بين الأشخاص الطبيعيين او الاعتباريين وشركات القطاع العام الا اذا قبل هؤلاء الأشخاص ذلك صراحة — اساسى ذلك — تدخل الطاعن ضد التبركة المدعية — مصلحة الطاعن جديده فى التدخل بحسبه صاحب الاختراع محل الدعوى — موضوع المنازعة المطروحة هو طلب الغاء القرار الصادر ببراءة الاختراع — اتخاذ الطاعن الاجراءات المقررة قانونا للتدخل — تفاضى الحكم عن قبول تدخله يمد رفضا له بالمخالفة لاحكام القانون الذى من مقتضاه وجوب ان تنصدى المحكة بقبول تدخل الطاعن كمسألة أولية ومذالا لتصيد الاختصاص — قبول تدخله — انعقاد الاختصاص اصلا لمحكمة القضاء الادارى ما لم يقبل الطاعن صراحة الاحالة الى هيئة التحكيم .

ملخص الحكم :

المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ فى شأن المؤسسات المالية وشركات القطاع العام والتى تنص على انه « تختص هيئة

التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون — دون غيرها — بنظر
المنازعات الإثنية :

١ —

٢ — كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية
أو محلية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة .

ويجوز لهيئات التحكيم أن تنظر أيضاً في المنازعات التي تقع بين
شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين . . إذا
قبل هؤلاء الأشخاص وبمعدن وقوع النزاع إجالته الى التحكيم .

ومن حيث أن مؤدى هذا النص أن مناط اختصاص هيئات التحكيم
بمجرد مجده ومجاء أصيلاً في المنازعات التي تنشأ فيها بين شركات القطاع
العام أو بينها وبين الجهات الحكومية ومن ثم لا يمتد الى المنازعات بين
الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وبين شركات القطاع العام الا اذا
قبل هؤلاء الأشخاص ذلك — أية ذلك — ان نظام التحكيم الوارد في القانون
رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المجهز فيه تجد جاء على خلاف الأصل — ومن
يلتزم ولحكمة ظاهرة تكمن في صفات أطراف النزاع وطبيعته وأن الأصل
الديستوري هو ألا يحريم التبريد من الإلتجاء الى قاضيه الطبيعي — ومن ثم
كل إن لزاماً أن ينحصر اختصاص هيئات التحكيم عن المنازعات التي تنشأ
بين الأفراد الطبيعيين أو الاعتباريين وشركات القطاع العام الا اذا
قبلوا التحكيم صراحة .

ومن حيث أنه متى تقرر ما تقدم وكان الثابت أن الطاعن قد طلب
مجلسة التحضير المعقودة في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ التدخل هجوباً ضد
الشركة المدعية وبطلبية المرافعة المعقودة في ٥ من فبراير سنة ١٩٨١
حضر الطاعن وقررت المحكمة التأجيل لتقديم المتدخل مذكرة بأسباب
تدخله وليرد الخصوم على اميلان التدخل .

ولما كانت المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية
تقد اجازت لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضماً لاحد الخصوم

أو طالباً لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى وأن يكون طلب التدخل بالإجراءات،
المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضورهم —
وكان الثابت أن للطامن مصلحة جديدة في التدخل بحصلاته صاحب الاختراع.
محل الدعوى وأن موضوع المنازعة المطروحة هو طلب الغناء القرار الصادر
ببراءة الاختراع — كما أنه قد ارتسم الإجراءات المقررة قانوناً للتدخل
— ومن ثم فإن تغاضي الحكم من قبول تدخل الطامن يعد رفضاً له بالمخالفة
لاحكام القانون والذي من مقتضاه وجوب أن تنصدي المحكمة بقبول
تدخل الطامن كمسالة أولية ومدخلاً لتحديد الاختصاص وأن يتمدد
الاختصاص أصلاً لمحاكمة القضاء الإداري ما لم يقبل الاطامن الاحالة.
الى هيئات التحكيم وهو أمر لم يتحقق في الدعوى — ذلك أن مجرد إبداء
الدفع بعدم الاختصاص والاحالة الى هيئات التحكيم في مواجهة الطامن
دون اعتراض منه لا يعد اقراراً بقبول الاحالة اذ يتعين أن يكون قبول
الاحالة ايجابياً صريحاً قاطعاً في خصوصية طلب الاحالة الى هيئات
التحكيم ليكون حجة عليه في حجب الجهة القضائية الأصلية عن الفصل
في النزاع بقبوله التحكيم :

ومن جهة أخرى فإن قبول تدخل الطامن — تدخلها هجوبياً —
في خصومة عينية يحلها المنازعة في القرار الصادر بمنح براءة الاختراع
بتمسكاً بسلطاته — يكون من شأنه ألا تقتصر الخصومة بين الطاعة والشركة
المذمية بمصعب — حتى يمكن النظر في مدى توافر قبول الطامن للاحالة
الى التحكيم — بل تنشأ الخصومة أيضاً في مواجهة الجهة الادارية بمصدرة
القرار ومن ثم ينحصر اختصاص هيئات التحكيم كلية ويكون الاختصاص
لمحاكمة القضاء الإداري دون غيرها .

ومن حيث أنه لما تقدم فإنه يتعين الحكم بقبول الطامن شكلاً وفي
الموضوع بالغناء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء
الإداري — دائرة منازعات الامتداد والهيئات — وبقبول تدخل الطامن في
الدعوى واعادتها اليها للفصل في موضوعها أمام هيئة أخرى — والزيت
الحكومة المصرويات .

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

هيئات التحكيم — اختصاصها لا يمتد الى المنازعات بين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وبين شركات القطاع العام إلا اذا قبل هؤلاء الأشخاص ذلك — قبول الإحالة الى هيئات التحكيم يجب أن يكون صريحاً قاطعاً .

ملخص الحكم :

إن مناط اختصاص هيئات التحكيم طبقاً لنص المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، يجد حذوه ومداه أصلاً في المنازعات التي تنشأ فيها بين شركات القطاع العام أو بينها وبين الجهات الحكومية ومن ثم لا يمتد الى المنازعات بين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وبين شركات القطاع العام إلا اذا قبل هؤلاء الأشخاص ذلك — أية ذلك أن نظام التحكيم الوارد في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ أشار اليه قد جاء على خلاف الأصل رهناً بطلانه ولحكمة ظاهرة تكن في صلت أطراف النزاع وطبيعته وأن الأصل الدستوري لا يحرم الفرد من اللجوء الى قاضيه الطبيعي ومن ثم كان لازماً أن ينحصر اختصاص هيئات التحكيم عن المنازعات التي تنشأ بين الأفراد الطبيعيين أو الإعتباريين وشركات القطاع العام إلا اذا قبلوا التحكيم صراحة .

ومن حيث أن الثابت أن الطاعن قد طلب التدخل هجوماً ضد الشركة المدعىة ثم قسرت المحكمة التأجيل ليختم التدخل بتكثرة باستدعاء تدخله ليرد الخصوم على إعلان التدخل ولما كانت المادة ١٢٦ من أوضاع قسود إجازته لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضبطاً لاهد الخصوم أو طلباً لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى وأن يكون طلب التدخل بالإجراءات المعتادة لمفع الدعوى أو بطلب تقديم شهادة بالجلسة في حضورهم وكان من

الثابت أن للطاعن مصلحة جديّة في التدخل بحسبانه صاحب الاختراع محل الدعوى . وأن موضوع المنازعة المطروحة هو طلب الفاء القرار الصادر ببراءة الاختراع كما انه قد ارتسم الاجراءات المقررة قانونا للتدخل ومن ثم فان تفضي الحكم عن قبول تدخل الطاعن يعد رفضا له بالمخالفة لاحكام القانون والذي من مقتضاه وجوب أن تتصدى المحكمة بقبول تدخل الطاعن كمسألة أولية ومخلّا لتحديد الاختصاص وأن ينمقد الاختصاص أصلا لحكمة القضاء الإدارى ما لم يقبل الطاعن الإحالة الى هيئات التحكيم وهو الأمر الذى لم يتحقق فى الدعوى .

ان مجرد ابداء الدفع بعدم الاختصاص والإحالة الى هيئات التحكيم فى مواجهة الطاعن دون اعتراض منه لا يعد اقرارا بقبول الإحالة إذ يتعين أن يكون قبول الإحالة ايجابيا وصريحا قاطعا فى خصوصية طلب الإحالة الى هيئات التحكيم ليكون حجة عليه فى حجب الجهة القضائية الأصلية عن الفصل فى النزاع بقبول التحكيم .

(طعن ٩٨٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٦)

قاعدة رقم (٢٦٧)

المادة :

منازعة بين إحدى شركات القطاع العام (شركة مطاحن شرق الدلتا) وبين اشخاص طبيعيين لم يثبت ان هؤلاء الأشخاص قد انقروا بعد وقوع النزاع على إحالته الى التحكيم — المناط فى شأن تطبيق نص مادة ٦٠ من قانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ على المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الوطنيين والأجانب هو بموافقة هؤلاء الأشخاص بعد وقوع النزاع على إحالته الى هيئات التحكيم — نتيجة ذلك عدم انطباق نص المادة ٦٠ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ على المنازعة الماثلة — لا يغير من هذه النتيجة صدور القانون رقم ٩٧ التى تقع بين شركات القطاع العام ببعضها البعض أو بين شركة قطاع

لسنة ١٩٨٢ والذي ألغى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ وجعل محله — تتكون ٩٧ لسنة ١٩٨٢ ينص في المادة ٦٠ منه على أن «يفصل في المنازعات عام من ناحية وجهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة من ناحية أخرى عن طريق التحكيم دون غيره على الوجه المبين في القانون» — طبقاً لهذا النص الجديد فإن المنازعات التي تدخل ضمن أطرافها اشخاص أو جهات غير واردة في هذا النص أصبح من غير الجائز نظرها بمعرفة هيئات التحكيم حتى ولو قبل هؤلاء الأشخاص أو تلك الجهات ذلك .

بمخلص الحكم :

أنة بالرجوع الى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ، بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام — وضد القانون السارى من مبدور الحكم المطعون فيه — تبين أنه ينص في المادة ٦٠ منه على أن « تختص هيئات التحكيم المنصوص عليها في القانون دون غيرها بنظر المنازعات الآتية :

١ — المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام .

٢ — كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة .

وبجوز لهيئات التحكيم أن تنظر ايضاً في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين وطنيين كانوا أو أجانب اذا قبل هؤلاء الأشخاص وبعد وقوع النزاع أحالته الى التحكيم » ويتضح من هذا النص أن المناط بشأن تطبيقه على المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الوطنيين والأجانب هو بوافقة هؤلاء الأشخاص بعد وقوع النزاع على إحالته الى التحكيم المنصوص عليها في القانون المذكور .

ومن حيث أن المنازعة المشككة تتضمن خلافاً بين شركة مطلحن شرق

الدلتا وهي إحدى شركات القطاع العام وبين أشخاص طبيعيين هم المدعى عليهم الموضحة أسماؤهم في البنود من (١) الى (٨) من عريضة الدعوى الصادرة بشأنها الحكم المطعون فيه ، ويدور هذا الخلاف حول نطاق عملية التأميم وهل تشمل بعض عقارات بالطبيعة وعقارات بالتخصيص ينهى الأشخاص المذكورون في اعتبارها ضمن عناصر المنشأة المؤممة . ولم يثبت أن هؤلاء الأشخاص قد وافقوا بعد وقوع النزاع على إحالة الى التحكيم — فانه يترتب على ذلك بعدم انطباق المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه على المنازعة المطالة .

ومن حيث انه لا يغير من هذه النتيجة صدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ في شأن هيئات القطاع العام والذي ألغى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وحل محله اذ ينص في المادة ٥٦ منه على أن « يفصل في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام بعضها وبعض او بين شركة قطاع عام من ناحية وبين جهة حكومية مركزية او محلية او هيئة عامة قطاع عام او مؤسسة عامة من ناحية أخرى عن طريق التحكيم دون غيره على الوجه المبين في هذا القانون » وطبقه لهذا النص الجديد فان المنازعات التي تدخل ضمن اطارها أشخاص او جهات غير واردة في هذا النص ، أصبح من غير الجائز بمعرفة هيئات التحكيم حتى ولو قبل هؤلاء الأشخاص أو تلك الجهات ذلك .

ومن حيث انه ترتباً على ما تقدم جميعه ، يكون الحكم المطعون فيه قد جلتب الصواب ومن ثم يتعين القضاء بالفناء والحكم باختصاص محكم مجلس الدولة ولائياً بنظر الدعوى باعتبارها تتعلق بطلب الفناء عنرار لجنة التقييم المصفى المشكلة بقرار وزير الاقتصاد رقم ٥٧٦ لسنة ١٩٦٢ في ١٢/٩/١٩٦٢ السابق بيبانه ، ومن ثم اعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للفصل في موضوعها بما يتضمنه من الفصل في الدفع بعلام جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها . مع ابقاء الفصل في المصروفات .

الفرع الخامس

الأحكام الصادرة من هيئة التحكيم

قاعدة رقم (٣٦٨)

أبدا :

هيئات التحكيم - الأحكام الصادرة منها عدم قلبية هذه الأحكام للظن فيها بأى وجه - يجوز طلب وقف تنفيذها من المحكمة العليا في حالتين أولهما : أن يكون من شأن تنفيذ الحكم الإخلال بالخطة الاقتصادية العامة للدولة وثانيهما : أن يكون من شأن تنفيذ الحكم الإخلال بسم المرافق العامة - رفض المحكمة العليا طلب وقف تنفيذ الحكم أو تعطيل التنفيذ جريمة معاقب عليها قانونا - لا يحول دون ذلك صدور تفسير من المحكمة العليا بغير وجه الراى فى المازعة التى صدرت فيها أحكام نهائية .

ملخص الفتوى :

ثار خلاف فى الراى بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وشركات القطاع العلم بشأن تفسير نص الفقرة الثالثة من المادة (١٥) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حيث ترى الهيئة أن الامفاء من الاشتراكات الواردة فى هذا النص يقتصر على مدة التجنيد الإلزامية للمؤمن عليه دون مدة الاستيفاء فى الضحمة والاستدعاء من الاحتياط : فى حين ذهبى الشركات الى أن هذا الامفاء يسرى على مدد الاستيفاء والاستدعاء من الاحتياط كما يسرى على مدة التجنيد الإجبارية .

ولقد جاءت بعض الشركات الى هيئات التحكيم طالبة الحكم بإلزام الهيئة برد الاشتراكات التى حصلتها عن مدد استدعاء واستيفاء العاملين بها والكف عن مطالبة هذه الشركات بالاشتراكات المبالة مستقبلا حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى نص مراحة على استحقاق الاشتراكات من هذه المدد .

وقد أصدرت هيئات التحكيم ٢٥ حكما يؤيد فيها وجهة نظر الهيئة مقابل عشرة أحكام تؤيد وجهة النظر المخالفة ، وقامت الوزارة بطلب إيقاف تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الهيئة أمام المحكمة العليا لاخلالها بسر المرفق واضرارها بالخطة الاقتصادية للدولة فأصدرت المحكمة العليا حكما فى احد هذه الطلبات فى ١٩٧٦/٧/٢ لصالح شركة النصر للسيارات والمنسوجات يقضى بعدم قبول طلب وقف التنفيذ شكلا لتتبعه بعد الميعاد استنادا الى ان المواعيد تبدأ من تاريخ المطالبة بتنفيذ الحكم وليس من تاريخ الاعلان الصحيح بالصورة التنفيذية للحكم .

فقدت الوزارة طلبا الى المحكمة العليا لتفسير نص الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية نظرنه المحكمة العليا بجلسة ١٩٧٦/١١/٢٧ وأصدرت قرارها التفسيري رقم ٤ لسنة ٧ ق بأن يحدد تجنيد المؤمن عليه المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة (١٥) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي يعنى صاحب العمل والمؤمن عليه من أداء الاشتراكات عنها مقصورة على مدة الخدمة العسكرية الإلزامية وحدها دون مدة الاستبقاء فى الخدمة أو الاستدعاء من الاحتياط .

ولما كان معظم طلبات إيقاف التنفيذ لازال معروضا أمام المحكمة العليا ويحتمل أن يقضى فيها بعدم القبول شكلا أو برفضها لعدم اضرارها بالخطة الاقتصادية للدولة .

ونظرا لأن تنفيذ أى من هذه الأحكام سوف يؤدي الى مطالبة الشركات الأخرى تحت ضغط العالين بها — بما فى ذلك الشركات التى خسرت دعواها أمام هيئات التحكيم — برد ما سبق أن سدته من اشتراكات أسوة بالشركات التى أصبحت الأحكام الصادرة لصالحها نهائية فانكم تطلبون الرأى فيها يتبع بشأن هذه الأحكام واثر صدور قرار التفسير سالف الذكر عن كل من :

١ — الأحكام الصادرة من المحكمة العليا برفض وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم .

٢ — طلبات وقف التنفيذ التي لازالت منظورة أمام المحكمة العليا .

٣ — ما قد يصدر من هيئات التحكيم من أحكام بالمخالفة للقرار التفسيري رقم ٤ لسنة ٧ ق خاصة وأن مخالفة القانون ليست من الأسباب التي تخول الوزير طلب وقف تنفيذ الأحكام أمام المحكمة العليا .

ونريد بأن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٨/٥/١٩٧٧ فاستبان لها أن المادة ٦٩ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام تنص على أنه « تكون أحكام هيئات التحكيم نهائية ونافذة وغير قابلة للطعن فيها باى وجه من وجوه الطعن » .

وتنص المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا على أنه « تختص المحكمة العليا بما يأتى :

١ —

٢ — تفسير النصوص القانونية التى تستدعى ذلك بسبب طبيعتها أو أهميتها ضمانا لوحدة التطبيق القضائى .

٣ — الفصل فى طلبات وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم المشكلة للفصل فى منازعة الحكومة والقطاع العام وذلك اذا كان تنفيذ الحكم من شأنه الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة أو الإخلال بسير المرافق العامة .

ولا يجوز من وقت تقديم الطلب تنفيذ الحكم الى أن ثبت المحكمة فى الطلب . . . » .

كما تنضى المادة ١٣ من قانون المحكمة العليا المشار اليه بأن تكون « أحكام المحكمة العليا نهائية وغير قابلة للطعن فيها باى طريق من طرق الطعن » .

وتنص المادة ٧٢ من الدستور الدائم على أنه « تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون ، وللحكوم له في هذه الحالة حق الدعوى الجنائية مباشرة الى المحكمة المختصة » .

ومن حيث أن مفاد النصوص المتقدمة أن أحكام هيئات التحكيم نهائية وواجبة التنفيذ وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من وجوه الطعن الا انه يجوز طلب وقف تنفيذها أمام المحكمة العليا وذلك في حالتين **أولهما** أن يكون من شأن تنفيذ حكم هيئة التحكيم الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة **والثانية** أن يكون من شأن تنفيذ الحكم الاخلال بسير المرافق العامة ، فإذا ما رجع الطلب الى المحكمة العليا وانتهت الى عدم قبوله شكلا أو إلى رفضه موضوعا فإنه يتعين في هذه الحالة تنفيذ هذه الأحكام ، لأنه ليس هناك طريق للطعن في قرارات وأحكام المحكمة العليا فهي بحسب صريح نص المادة ١٢ من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن .

ولما كان الدستور قد نص على اعتبار الامتناع عن تنفيذ الأحكام أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين المختصين جريمة يعاقب عليها قانونا وجعل للحكوم له الحق في رفع الدعوى الجنائية مباشرة أمام المحكمة المختصة ، فإنه يجب على الوزارة أن تنفذ أحكام التحكيم التي رفضت المحكمة العليا وقف تنفيذها وذلك بأن ترد الاشتراكات التي تناولتها تلك الأحكام .

ولا يغير من ذلك التفسير الذي أصدرته المحكمة العليا للمادة ١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بالقرار رقم ٤ لسنة ٧ ق والذي انتهت فيه الى التزام صاحب العمل والمؤمن عليه بإتمام اشتراكات التأمين عن مدة الاستبقاء في الخدمة والاستدعاء من الاحتياط ، ذلك لأن قرار التفسير المشار اليه لا يمس هذه الأحكام نظرا لأنها قد اكتسبت حجية تعمسها من الناصر بأى قاعدة قانونية .

وغنى عن البيان أن الوزارة أن تبدى الدفوع التى وردت بكتابها
والمشار إليها بالوقائع أمام المحكمة العليا عند نظرها لطلبات وقف تنفيذ
باقى الأحكام الصادرة برد الاشتراكات الخاصة بالمستفيدين فى الخدمة
والمستدعين من الاحتياط ، كما أن لها أن تضع التفسير الملزم الذى أصدرته
المحكمة العليا رقم ٤ لسنة ٧ ق فى شأن المادة ١٥ من القانون رقم ٦٣
أمام هيئات التحكيم التى تنتظر طلبات الشركات برد الاشتراكات المشار
إليها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى
وجوب تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم ما لم يصدر بوقف تنفيذها
حكم من المحكمة العليا .

(مئوى ٤٠٤ - فى ١٩٧٧/٦/٢)

الفرع السادس تشكيل هيئة التحكيم

أولاً — المنازعة فى صحة تشكيل هيئة التحكيم

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

المنازعة فى صحة تشكيل هيئة التحكيم — لا تعتبر طبقاً للتكييف القانونى السليم طعناً بالإنهاء فى أحد القرارات الإدارية التى تختص بمحكم مجلس الدولة بالنظر فى طلب الغائها لانحسار صفة القرار الإدارى فيها يتعلق بأعضاء هيئة التحكيم الذين يمثلون الجهات المتنازعة — اعتبارها من المنازعات الإدارية باعتبارها تدور بين جهة إدارية وهى وزارة العدل وبين أحد الأطراف المتنازعة فى طلب التحكيم حول صحة تشكيل هيئة التحكيم وتدخل بالتالى فى ولاية محكم مجلس الدولة طبقاً للبند (الرابع عشر) من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — لا وجه للقبول بعدم احتساب محكم مجلس الدولة بنشره بمقولة أن المادة ٦٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أوجبت عرض الخلاف حول تشكيل هيئة التحكيم على الهيئة التى أصدرت الحكم — ولا وجه للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها تأسيساً على أن التعرض لصحة تشكيل هيئة التحكيم يتضمن بالضرورة المساس بالحكم الصادر من الهيئة فى موضوع النزاع .

ملخص الحكم :

أنه يبين من مطالعة أحكام قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ أنه أفرد الباب السادس من الكتاب الثانى من القانون لبيان الأحكام الخاصة بالتحكيم فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام أو بين تلك الشركات والجهات الحكومية أو المؤسسات والهيئات العامة فقتضت المادة ٦٠ بأن تختص هيئات التحكيم المتصوص عليها فى القانون دون غيرها بنظر المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام أو بين هذه الشركات وبين الجهات السالف

لكرها كما قضت المادة ٦١ من ذات القانون على أن يصدر وزير العدل قرار بتشكيل هيئة التحكيم في كل نزاع برئاسة أحد رجال القضاء من درجة مستشار أو مستشارين من مجلس الدولة يرشحه رئيس المجلس وتكون له الرئاسة وعضوية عدد من المحكمين بقرار الخصوم الأصلية في النزاع ويبين في القرار النزاع الذي سيرض على هيئة التحكيم . ونصت لمادة ٦٢ على أن « ينشأ بوزارة العدل مكتب للتحكيم يتكون من عدد كاف من رجال القضاء ويختارهم وزير العدل . . ويتولى مكتب التحكيم قيد طلبات التحكيم المقدمة من الجهات المتنازعة إلى وزير العدل واطار باقى الجهات المختصة بصورة من هذه الطلبات وتكليفها باختيار محكم لها خلال أسبوعين من تاريخ اخطارها ، فإذا انقضت المدة المذكورة دون إبلاغ وزارة العدل بما يفيد اختيار إحدى الجهات المتنازعة محكما لها قام وزير العدل باختيار أحد رجال القضاء كمحكم عن تلك الجهة » ونصت المادة ٦٩ من القانون على أن تكون أحكام هيئات التحكيم النهائية نافذة وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من وجوه الطعن ويبين من النصوص المقدمة أن المشرع قد وكل إلى الجهات المتنازعة في طلب التحكيم سلطة اختيار محكميها خلال أسبوعين من تاريخ اخطارها باختيار هؤلاء المحكمين ، فإذا ما قامت كل من هذه الجهات باختيار محكمها خلال الأجل المذكور أصدر وزير العدل قراره بتشكيل هيئة التحكيم برئاسة أحد المستشارين وعضوية المحكمين الذين اختارتهم الجهات المتنازعة ، ولا ريب أن قرار وزير العدل في هذا الشأن لا يعتبر قرارا إداريا إلا بالنسبة لتعيين رئيس الهيئة فقط إذ أن القرار هو الذي يسند إليه ولاية التحكيم بمعنى أنه ينشئ ، في هذا الخصوص مركزا قانونيا مؤداه اسناد ولاية التحكيم إلى المستشار الذي لخطاره وزير العدل رئيسا لهيئة التحكيم ، أما باقى المحكمين فقد تم اختيارهم سلفا على النحو الذى حدده القانون ومن ثم لا يستصعب قرار وزير العدل بتشكيل هيئة التحكيم صلة القرار الإداري فيها تضمنه من أسماء المحكمين الذين يظنون الجهات المتنازعة إذ أنه في شقه هذا لا ينشئ مركزا قانونيا باسناد ولاية التأديب اليهم ، وإنما الذى اسند تلك الولاية لكل منهم الجهة التى يتبعها كل محكم والتى وصبل إليها القانون سلطة لاختيار محكمها ومتى بان ذلك فإن المنازعة الراهنة وهى تنصب على المنازعة فى صحة تشكيل هيئة التحكيم فى طلبه التحكيم رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٧ ، لا تعتبر طبعا للتكيف القانونى السليم ، طعنا بالإلغاء فى أحد القرارات الإدارية التى تختص محاكم مجلس الدولة

ينظر في طلب الغائها وذلك لانحصار صفة القرار الإداري فيها يتعلق بأعضاء هيئة التحكيم الذين يمثلون الجهات المتنازعة على ما سلف البيان ، وإنها تعتبر المنازعة المذكورة من المنازعات الإدارية باعتبارها تدور بين جهة إدارية وهي وزارة العدل وبين أحد الأطراف المتنازعة في طلب التحكيم المشار إليه حول صحة تشكيل هيئة التحكيم وتدخل بالتالي هذه المنازعة في ولاية مجلس الدولة ، لا باعتبارها طعنا بالالغاء في قرار إداري ، بل باعتبارها منازعة إدارية تختص بمحاكم مجلس الدولة بنظرها طبقاً للبند (الرابع عشر) من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ومتى كان ما تقدم فإنه يغدو غير صائب ولا سليم ما يقول به الطعن من عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى على قول بأن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٠ سألّب الذكر قد أوجب بالمادة ٦٢ منه عرض الخلاف حول تشكيل هيئة التحكيم على الهيئة التي أصدرت الحكم ، ذلك أن هذه المسألة لم تتعرض لما يقول به الطعن إطلاقاً وإنها نصت على أن يقوم وزير العدل باختبار أحد رجال القضاء كمحكم عن الجهة التي تقاضت عن اختيار محكمها خلال الأجل الذي حدده القانون ، دون أن تعرض بشكل أو بآخر إلى إسناد ولاية الفصل في الخلاف حول تشكيل هيئة التحكيم إلى الهيئة التي أصدرت الحكم على نحو ما يقول به الطعن .

ومن حيث أنه لا وجه لما يقول به الطعن من أنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يقتضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها تأسيساً على أن التعرض لصحة تشكيل هيئة التحكيم يتضمن بالضرورة المساس بالحكم الصادر من الهيئة موضوع النزاع وهو أمر يتعارض مع ما نصت عليه المادة ٦٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر من أن أحكام هيئة التحكيم نهائية ونافذة وغير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن ، لا وجه لتلك إذ أن هذه المنازعة تدور حول صحة تشكيل هيئة التحكيم ذاتها ، ولا تتعرض لمدى سلامة الحكم الذي أصدرته الهيئة في موضوع النزاع ، ولا يغير من الأمر شيئاً التحدى بالأثار التي قد تترتب على الفصل في المنازعة الراهنة على سلامة الحكم المشار إليه ، ذلك أن المناط في هذا الخصوص هو باختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعة المعروضة ، ومتى استقام هذا الاختصاص على النحو السابق بيانه ، فلا وجه للتحدى بالأثار التي قد تترتب على الحكم الصادر في المنازعة الماثلة .

ثانياً — اختيار واستبدال المحكمين

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

قيام رئيس هيئة التحكيم بقرار استبدال المحكمين والفصل في المنازعة قبل صدور قرار من وزير العدل بهذا الاستبدال — لا ينال من صحة تشكيل هيئة التحكيم ما دام أن الهيئة التي تستقل بسلطة اختيار المحكمة هي التي قامت باستبداله وهي في ممارستها لهذه السلطة لا تخضع لاعتماد أو تصديق من وزير العدل — حكمة ذلك — سرعة الفصل في المنازعات التي تعرض على هيئات التحكيم والبعدها عن الإجراءات العادية للقاضي .

ملخص الحكم :

أنه يبين من حكم المادة ٦٢ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ أن الجهات المتنازعة هي التي تستقل باختيار محكميها في المنازعات التي تعرض على هيئات التحكيم متى قامت بهذا الاختيار في الأجل الذي حدده القانون فمن ثم فإنه يجوز لأي من تلك الجهات استبدال محكميها ، متى رأت وجها لذلك ، ولا ترتب على رئيس هيئة التحكيم أن هو اعتمد هذا الاستبدال وفصل في المنازعة دون انتظار صدور قرار من وزير العدل بذلك ، على نحو قائم في المنازعة الماثلة ، ما دام أن الجهة التي تستقل بسلطة اختيار المحكم هي التي قامت باستبداله ، وهي في ممارستها لهذه السلطة لا تخضع لاعتماد أي تصديق من وزير العدل ، وهذا النظر فضلاً عن أنه يتفق وحكم القانون فإن من شأنه سرعة الفصل في المنازعات التي تعرض على هيئات التحكيم والبعدها عن الإجراءات العادية للقاضي ، وهي الحكمة التي قضاها المشرع من استحداث نظام التحكيم للفصل في المنازعات التي تقوم بين شركات القطاع

٢٠ العام أو بينها وبين الجهات التي حددها القانون ، ومتى كان ذلك فان قيام رئيس هيئة التحكيم باقرار استبدال المحكمين والفصل في المنازعة قبل صدور قرار من وزير العدل بهذا الاستبدال لا ينال في صدر النظر المتقدم ، من صحة تشكيل هيئة التحكيم التي فصلت في طلب التحكيم رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٧ وتكون بالتالي دعوى المطعون ضده بالطعن في صحة هذا التشكيل على غير مسند من القانون واذ أخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، الأمر الذي يتعين معه القضاء بإلغاء هذا الحكم وبرفض الدعوى .

(طعن ٢٣٤٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢١)

الفرع السابع
اتعاب المحكمين

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

نص المادة ٧٨ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ على أن يصرف للمحكم مقابل عمله في التحكيم هو اتعاب — دخول اتعاب المحكم في عموم الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظف علاوة على ماهيته أو مكافأته عن العمل الأصلي — خضوعها للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ — دخولها في عموم الأجور والمكافآت الإضافية وما في حكمها المخصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية ينص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أنه « فيها عبدا حالات الاضرار في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجسوع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافأته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ثلاثين في الملة من الماعية أو المكافأة الأصلية على الا يزيد على خمسمائة جنيه في السنة » وينص في المادة الرابعة منه على أنه « لا تحتسب في تقدير الماعية الأصلية بدلات طبعة الممبل وبدلات المهنة وبدلات التي تعطى مقابل نفقات نفعية واعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية

ولا تجسب كذلك في مجموع الأجور والمكلفات المشار إليها في المادة الأولى .

ومن حيث أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ينص في المادة ٧٨ منه على أن « يتحدد بقرار من وزير العدل قواعد تنظيم اتعاب ومصروفات المحكمين » . وتنص المادة الخامسة من قرار وزير العدل رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٦٦ على أن « تتولى الجهات المنازعة تقدير وصرف مكلفات من تختارهم كمحكمين عنها في منازعاتها ، وإذا تخلفت تلك الجهات عن اختيار محكمين عندها في الميعاد المحدد قانونا التزمت بمكلفات من يندب كمحكمين عنها من رجال القضاء » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور والمكلفات ينص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أن « تسرى أحكام هذا القرار على البدلات والأجور والمكلفات الآتية :

أ -

ب -

ج -

د - الأجور والمكلفات الإضافية .

هـ -

و - مكلفات عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها .

ز - المبالغ التي يتقاضاها العاملون المنتدبون أو المعسرون في الداخل علاوة على مرتباتهم الأصلية ولا تسرى أحكام هذا القرار . . . الخ » .

وتنص المادة الثالثة من هذا القرار على أنه « لا يجوز أن يزيد

مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والأجور والمكافآت التي يسرى عليها هذا القرار على مبلغ خمسمائة جنيه في السنة » .

ومن حيث أن المادة ٧٨ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه قد أوضحت صراحة أن ما يصرف للمحكّم مقابل عمله في التحكيم هو أتعاب بمعنى أجر أو مكافأة مقابل ما يؤدي من خدمات ، وهو اصطلاح جرى به العرف في مجال الأعمال الحرة كالمحابة والطب والتحكيم والخبرة والحراسة ، ولذا فإن الأتعاب تدخل في عموم الأجور والمكافآت التي يتقاضاها الموظف علاوة على ماهيته أو مكافأته عن العمل الأصلي لقاء الأعمال التي يقوم بها في الجهات المبينة في المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ، كما تدخل في عموم الأجور والمكافآت الإضافية ومكافآت العضوية وبدلات حضور الجلسات والمجالس على اختلاف أنواعها المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ سالف الإشارة إليه .

ومن حيث أنه لا يغير من طبيعة الأتعاب المشار إليها وصفها بالمكافأة في قرار وزير العدل رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٦٦ وفي قرار وزير القضاة بشأن مكافآت أعضاء التحكيم لعاملين بالوزارة وفروعها ، أو أفراد مصرف مالي مستقل لها بميزانية مصلحة الضرائب تحت اسم مكافآت أو مكافآت تحكيم خلاف المصرف المالي للأجور الإضافية والمكافآت التشجيعية بميزانية المصلحة المذكورة ، أو اعتبارها مكافأة خاصة لأن أعمال التحكيم لا تتم بطريق النسيب ولا تقيد بمساعات عمل معينة ولا تخضع لرقابة المصلحة ، ذلك أن مدلول كل من الأتعاب والمكافأة وأخذ في الحالة المعروضة وهو ما يعطى مقابل خدمة ، وقد جاء تفسير المكافأة في القرارين المشار إليهما وفي ميزانية مصلحة الضرائب تألوا بالفقرات الأداوي الذي جرى على شتيبة ما يعطى للعاملين مقابل الأعمال الإضافية بالمكافأة أو الأجر الإضافي تمييزا له عن الراتب أو الماهية أو الأجر أو المكافأة المقررة للأعمال الأصلية أو الأساسية ، ولا يهم أن يكون لمكافأة التحكيم مصرف مالي مستقل في الميزانية أو أن ترد ضمن مصرف مالي عام للأجور والمكافآت الإضافية كما لا يهم أن تسمى مكافأة خاصة أو غير ذلك ما دامت مقابل عمل اضافي لا يدخل ضمن أعمال الوظيفة الأصلية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أتعاب التحكيم تعتبر
مكافأة أو أجراً عن عمل اضافى مما يخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧
وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما .

(بتوى ١٤٧٤ — في ١٠/١٢/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٧٢)

(المادة ٧٨)

المادة ٧٨ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ ومن بعدها المادة ٧٢
من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ تقضى بان يحدد بقرار من وزير العدل
قواعد تنظيم اتعاب ومضروفات المحكمين — قرار وزير العدل رقم ٦٨٦
لسنة ١٩٦٦ تضمن انه بالنسبة الى المحكمين الذين يختارون الى جانب رئيس
هيئة التحكيم الذى يكون من بين رجال القضاء ويقدر عددهم بقدر عدد
الخصوم فان الجهات المتنازعة تتولى تقدير وصرف مكافآت من تختارهم
كمحكمين عنها — تقدير هذه المكافآت يترك للقواعد التى تضعها كل جهة
وفى حدود الاعتمادات المالية المدرجة بها — عدم جواز اعتبار هذا العمل
عملاً خاصاً اذا قام به احد العاملين بالهيئة من يتصل بموضوع النزاع باعمال
الادارة التى يعمل بها او يرأسها وكلف بذلك على سبيل الامتداد لنشاط
اداريته . وانه اذا ما باثر هذا العمل فى اوقات العمل الرسمية فانه لا يمنع
عنه اذا ما بذل جهداً خاصاً فيه الا مكافأة تشجيعية فى حدود القواعد
المقررة بالهيئة .

ملخص الحكم :

من حيث أن تكليف المظنون ضده بالعمل محكماً فى المنازعات التى
قامت بين الهيئة العامة للسكك الحديدية التى يعمل بها فى وظيفة مساعد
أول مختش عام النقل للتشغيل بمقتضى قرار رئيس مجلس ادارتها فى

١٣٠/٤/١٩٦٩ باختياره لذلك — هو موقوع الأمر وبغض النظر عن الطبيعة الخاصة لعمل المحكم في هيئات التحكيم المشكلة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ثم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٠: «الذي ظلّ مضطرباً» ، واللذين يحكمان واقعة الدعوى — امتداد لعمل وظيفته إذ أنه يبين من الأمر الإداري رقم ٢٠ م/٨/١٩٦٩ بتحديد الاختصاصات وتوزيع العمل بإدارة النقل الوارد ضمن حافظة مستنداته هو نفسه — أنه يشرف وفقاً إليه على مراقبات ثلاث منها مراقبة نقل البضائع ومراقبة نقل الركاب ومن اختصاصات أولهما ، أعداد المستندات اللازمة لقضايا التحكيم وتجهيز قضايا التحكيم وأعداد مذكرات الدفاع فيها وتقديمها لندوب الهيئة في لجان التحكيم وبهذا فإنه رغم المفارقة في طبيعة عمل المحكم ، وما رآه القانون من أن مهمته ليس تمثيل المصالح المتعارضة والدفاع عنها — إلا أنه في واقع الحال لا يبعد من اختصاصات وظيفته في عمومها في هذه الجزئية بل هو فرع منها وتابع لها ، إذ المنازعات موضوع التحكيم في القضايا التي اشترك فيها ويصعب البيان المقدم منه في أغلبها ناجمة عن مباشرة الهيئة لأنشطتها في نقل البضائع وهو عمل من أعمال إدارة النقل بها وهو من القائمين برئاستها وكلها بين الهيئة وبين مصالح حكومية أو هيئات أو مؤسسات عامة وشركات تابعة لها ومن شأن الإدارة المذكورة أن تقوم على تنفيذ العقود محلها ، وحل ما ينشأ عنها من خلافات وهي بذاتها موضوع المطالبات محل القضايا المذكورة فهو في قلبه بهذا العمل يقوم بشأن من شؤون وظيفته ، يقتضى التكليف اختصاصه به ، ولذلك فهو فيه قائم بعمل أصلي من أعمال وظيفته ، يؤدي في أوقات العمل الرسمية ، أساساً ، ويصعب الغالب ، وإذا اقتضاه هذا جهداً إضافياً ملحوظاً فالسبيل إلى مكافأته عنها ، هو منحه بكافة تشجيعية ، وذلك مما تترخص فيه الإدارة ، وفي حدود الاعتمادات المالية المقررة له . ومن ثم فهو على مقتضى الأصول السالف بيانها — ليس حقاً أصيلاً له .

ومن حيث أنه ليس في نص المادة ٧٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ونص المادة ٧٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المقابل له

والقاضي بأن «تحدد بقرار من وزير العدل قواعد تنظيم انعقاد ومصرعات المحكمين» وما ورد في قرار وزير العدل رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٦٦ من أنه بتكثيفه على المحكمين الذين يختارون الى جانب رئيس هيئة التحكيم الذي يكون من بين رجال القضاء ويحدد عددهم بقدر عدد الخصوم فان الجهات المنازعة تتولى تقدير وصرف مكافآت من تختارهم كمحكمين منها ما يغير من طبيعة المكافآت التي تمنح لقاء هذا العمل لهؤلاء المحكمين المختارين من قبل هذه الجهات « من حيث عدم اعتبارها عملا خاصا اذا قام بها أحد العاملين فيها من يتصل موضوع المنازعة بأعمال الإدارة التي يعمل بها أو يرأسها ، وكلف بذلك ، وعلى سبيل التبعية ، والامتداد لنشاط هذه الإدارة وأنه اذا جرى مباشرة في أوقات العمل الرسمية فإنه لا يمنع منه ، اذا بذل جهدا خاصا فيه ، إلا مكافأة تشجيعية في الحدود ، ووفقا للقواعد المقررة — فالقرار يترك الأمر في تقدير هذه المكافأة الى هذه القواعد ، الجاري عليها العمل في الجهة وفي حدود الاعتمادات المقررة . وعلى هذا يحمل ما تضمنه كتاب وكيل وزارة النقل المؤرخ في ١٦/١٢/١٩٧١ ، المتضمن أن وزير النقل يرى اتباع القواعد التنظيمية الآتية لصرف مكافآت التحكيم في الهيئات والمؤسسات والشركات التابعة للوزارة : (١) تحديد مكافأة قدرها خمسة عشر جنيها للمحكم أو ٥٪ من قيمة المبلغ موضوع التحكيم أو ثلث مرتب المحكم الشهري ايها المتقيل ويحدد أدنى قدره خمسة جنيهاات وذلك عن كل تحكيم . (٢) بذل كل الجهد لانتهاء النزاع ودعا اذا ما قل المبلغ موضوع النزاع عن خمسين جنيها . اذ الأمر لا يعدو أن يكون من قبيل التوجيه لهذه الجهات ، بالتابع هذه القواعد وهو ، ما يقتضى اجراء ذلك في حدود القواعد التي تنظم موضوع المكافآت الاضائية والتشجيعية ، والاعتمادات التي ترصد لهذا الغرض اذا تعلق الأمر بأحد العاملين فيها او جهة مما تحكمها ، وهو ما يستلزم كمعايدة عامة مراعاة اعتبار ذلك هو الحد الأقصى وبوجب أن يكون صرف المكافأة في جميع الأحوال في حدود الاعتماد ، ويجوز تبعا النزول عن الحد الأقصى تبعا لمقدار الاعتماد وعلى ذلك فلا يصح

اعتبار ما تضمنته الكتاب المذكور يتضمننا نظاما معدلا لهذه القواعد العامة باعتبار كل اشتراك في التحكيم من قبل هؤلاء المالمين. عملا خاصا يمنح عنه المالم المكافأة بالقدر الوارد به اذ ليس للوزير سلطة تعديل تلك القواعد ، وهى القواعد التى يقتضى نص قرار وزير العدل رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٦٦ اجراء التقدير والصرف طبقا لها .

ومن حيث انه متى كان ذلك — فان دعوى المدعى القائمة على قوله بالتزام الهيئة الطاعنة بنحه — على سبيل الازام — اتعابا عن كل منازعة تحكيم حضرها ، بالقدر المبين فى دعواه تكون على غير أساس ، اذ الامر فى ذلك ما تترخص فيه الادارة ، فهو جوازى لها ، وفى حدود القواعد المقررة فى منح المكافآت ومع مراعاة الحد الاقصى المقرر له وبما لا يجاوز الاعتمادات المقررة لطلبها على الوجه السالف بيانه ، ومداره حول سلطتها فى تقدير موجب منح هذه المكافآت ، اذا ما ارتأت اعتبار عمل الماطعون ضده فى هذه الهيئة وهو من جملة أعمال وظيفته وبحسب التكليف الصادر له مستوجبا لذلك .

(طعن ٣٦٨ لسنة ٢٣ قى — جلسة ١٧/٢/١٩٨٠)

تعليق :

تقدم المركز الاقليمى للتحكيم التجارى الدولى بالقاهرة الى السيد وزير العدل بشأن تعديل المادة ٥٠٢ من قانون المرافعات التى نصت على انه « لا يجوز أن يكن المحكم قاصرا أو محجورا عليه أو محروبا من حقوقه المدنية بسبب عقوبة جنائية أو مغلما ما لم يرد له اعتباره .

واذا تعدد المحكمون وجب فى جميع الأحوال أن يكون عددهم وثرا^١ والا كان التحكيم باطلا .

ومع ما تضمنت به القوانين الخاصة يجب تعيين اشخاص المحكمين فى الاتفاق على التحكيم أو فى اتفاق مستقل » .

وتجدد فى فكرة المركز الاقليمى للتحكيم التجارى الدولى ان الفقهاء قد اختلفوا فى شأن تفسير الفقرة الثالثة من المادة سالفة الذكر (انظر على

وجه الخصوص ذ: أحمد أبو الوفا : التحكيم الاختياري والإجباري الطبعة الثالثة سنة ١٩٧٨ البند ١٧ ص ٤٠ وما بعدها وانظر كذلك لنفس المؤلف : التحكيم في القوانين العربية ص ٥٠ وانظر كذلك د. سامية راشد في التعليق على تفسير النص سالف الذكر في مؤلفها : التحكيم في العلاقات الدولية الخاصة سنة ١٩٨٤ ص ٢١١ وما بعدها وص ٣٥٣ وما بعدها .) اذ ذهب رأى الى ان هذه المادة وان اوجبت تعيين أشخاص المحكمين في جميع الأحوال الا ان هذا التعيين لا يستلزم تحديدهم بأسمائهم وانما يكفى تحديدهم بصفاتهم كتقيب المحامين أو نقيب المهندسين ، بل يكفى تحديد الوسيلة التي يتم بها اختيار المحكمين كان يمهضوا بذلك الى رئيس هيئة معينة أو رئيس محكمة معينة لأن المادة ٦٣ من قانون السلطة القضائية (الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣) وان كانت تمنع القاضي كمساعدة عامة من أن يكون محكماً الا أنها لا تمنعه من أن يكون له سلطة اختيار المحكمين .

وذهب رأى آخر الى عدم جواز ذلك وأنه يكتفى بتحديد أشخاص المحكمين بأسمائهم في جميع الحالات اذ ان ذلك يتفق ودلالة القصد والحكمة من التحكيم وأنه يترتب على إغفال تحديد أسماء المحكمين بطلان شرط أو مشاركة التحكيم بطلاناً مطلقاً .

وقد ذهبت محكمة النقض عند شرحها لنص المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات الملقى — وهو النص المائل لنص المادة ٥٠٢ من قانون المرافعات التحالى — الى ان تلك المادة توجب أن يكون عدد المحكمين المفوضين بالصلح وتراً ، وأن يذكروا بأسمائهم في مشاركة التحكيم أو في ورقة سابقة عليها وأنه ينتفى مع هذا النص جواز القول بإمكان تعيين بعض المحكمين في المشاركة وتوكيل هذا البعض في تعيين آخرين من بعد وأن حكم هذه المادة هو من النظام العام ومخالفته موجبة لبطلان المشاركة بطلاناً مطلقاً لا يزيله حضور الخصوم أمام المحكمين الذين لم تنوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة المذكورة (انظر نقض في ١٩٣٤/١٢/٣٠ مجموعة النقض في ٣٥ سنة الجزء الأول ص ٣٩٧ قاعدة رقم ٢) .

واستطردت المحكمة المذكورة المشار اليه تقول: أنه قد ترقب على الأخذ بالرأى الأخير في شأن تفسير نص الفقرة الثالثة من المادة ٥٠٢ من قانون المرافعات

أثار خطرته بالنسبة لامكانية اسناد تعيين المحكمين الى هيئات دائمة دون مشاركة مباشرة من الأطراف وخاصة بعد إبرام اتفاقية نيويورك في ١٠ يونيو سنة ١٩٥٨ والتي انضمت اليها مصر في ٩ مارس سنة ١٩٥٩ (انظر مؤلفه: الدكتور سلبية راشد الذي سبق) ذلك ان الاتفاقية سألقة الفكر قد تضمنت ان التنظيم الذي أوردته لا يقتصر على ما قد يصدر من احكام بمحكمين معينين للفصل في حالات محددة بل يشمل أيضا الصورة الأخرى الغالبة والتي تتمثل في الأحكام الصادرة من هيئات تحكيم دائمة لا يختار أو يسمى أطراف النزاع أعضائها .

ولما كانت المادة الأولى من قواعد التحكيم التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والمعروفة باسم (الانترال) — والمعمول بها في مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي وفقا لاتفاقية انشائه — قد نصت على انه اذا اتفق طرفا عقد كتابية على احالة المنازعات المتعلقة بالمعقد الى التحكيم وفقا لنظام التحكيم التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وجب عندئذ تسوية هذه المنازعات وفقا لهذا النظام مع مراعاة التعديلات التي قد يتفق عليها الطرفان كتابية .

ولما كانت قواعد (الانترال) لم تشترط تحديد اشخاص المحكمين باسمائهم وانما اجازت أن يعهد بهذا الأمر الى هيئة معينة الأمر الذي يعارض صراحة مع نص المادة ٥٠٢ من قانون المرافعات .

وحيث ان التشريعات الغالبة الحديثة قد اتجهت بعد إبرام اتفاقية نيويورك سألقة الفكر الى الأخذ بما قرره تلك الاتفاقية وبما تضمنته قواعد الانترال في هذا الشأن ، بل ان الأمر لم يستوجب اتخاذ اجراءات تشريعية لتعديل القوانين الداخلية لبعض الدول التي انضمت الى اتفاقية نيويورك سألقة الذكر اذ ان القضاء في تلك الدول تجارب بسرعة مع ما تضمنته تلك لاتفاقية ومع قواعد الانترال مع بقاء بعض التشريعات الداخلية كما هي ومن ذلك ان المادة ٨٠٩ من قانون المرافعات الايطالي تنص على أن يكون تعيين المحكم الايطالي بالاسم بواسطة الأطراف في اتفاق التحكيم ذاته او في وثيقة لاحقة ومن ثم فلم يكن مقصورا في ظل التشريع الايطالي وقبل الانضمام الى اتفاقية نيويورك أن يعترف القضاء الايطالي بصحة اتفاق تحكيم لا يتضمن

أسياء المحكمين وبيان جنسيتهم الإيطالية اكتفاء بالإشارة الى أن تعيينهم سيهم وفقا لنظام هيئة تحكيم دائمة مثل تلك التابعة لغرفة التجارة الدولية ببريس ولكن بعد انضمام إيطاليا الى اتفاقية نيويورك لم يتردد القضاء الإيطالى فى استبعاد تلك النتيجة وتقرير صحة اتفاقيات التحكيم رغم عدم تبناها على تسمية المحكمين أو حتى تحديد عددهم وذلك اكتفاء بالأحالة الى نظام هيئة تحكيم دائمة .

كذلك فقد اتجه القضاء فى سويسرا وألمانيا الغربية والنمسا الى الأخذ بوجهة النظر التى اعتنقها القضاء الإيطالى عندما طرحت المشكلة أمام محاكم تلك الدول .

وعلى أية حال ونظرا لعدم اعتماد القضاء المصرى لوجهة النظر سائلة الفكر ونظرا للأثار الخطيرة التى تترتب على بقاء الفقرة الثالثة من المادة ٥٠٣ من قانون المرافعات على حالها اذ تمثل سيفا مسلطا على رقاب الشركات الإستثمارية العالمية التى ترد المساهمة فى عملية التنمية الاقتصادية ونخشى من عواقب التمسك ببطالان مشارطات التحكيم .

فقد خلصت المفكرة الى التوصية بتعديل المادة ٥٠٢ من قانون المرافعات لتدرا كل لبس أحاط بتفسيرها وحتى تتفق مع قواعد اتفاقيات التحكيم التجارى الدولى التى انضمت اليها مصر ، فلا تكون المادة بصياغتها الحالية مدعاة الى الخشية منها والتوجس من امكانية فض المنازعات التى قد تنشأ بشأن عقود الإستثمار والتجارة الخارجية من خلال هيئات التحكيم الدولى .

تراخيص

الفصل الأول : أحكام عامة

الفرع الأول : طبيعة القرار الصادر بالتراخيص

الفرع الثاني : اختلاف التصريح الممنوح عن عقد التزام المرفق العام

الفرع الثالث : تراخيص الإنفاع بجزء من المال العام

الفصل الثاني : تراخيص شواطئ الاستجمام

الفصل الثالث : تراخيص أشغال الطريق

الفصل الرابع : تراخيص المتاجر والمهاجر

الفصل الخامس : تراخيص استخراج ونقل رمال النيل

الفصل السادس : تراخيص الأسواق العمومية

الفصل السابع : تراخيص الاستيراد والتصدير

الفصل الثامن : تراخيص المحال المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

الفصل التاسع : تراخيص المحال التجارية والصناعية

الفصل العاشر : تراخيص الصيدليات

الفصل الحادي عشر : تراخيص راكم نقل الدم

الفصل الثاني عشر : تراخيص الاتجار في المواد الكيماوية

الفصل الثالث عشر : تراخيص توزيع المواد التوتونية

الفصل الرابع عشر : تراخيص الملاهي والقبائرات

الفصل الخامس عشر : تراخيص دور الايواء

الفصل السادس عشر : تراخيص المدارس الخاصة

الفصل السابع عشر : تراخيص مزاولة حرفة القيادة

الفصل الثامن عشر : تراخيص الصيد

الفصل التاسع عشر : تراخيص المباني

الفصل العشرون : تراخيص الأسلحة والذخائر

الفصل الحادي والعشرون : مسائل خاصة بالإقليم السوري

الفصل الأول

الحكم عامة

الفرع الأول

طبيعة القرار الصادر بالترخيص

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

الترخيص الصادر من جهة الإدارة تصرف إداري يتم بالقرار الصادر بمنحه — طبيعته — هو تصرف مؤقت قابل للسحب والتعديل في أي وقت وفقا لمقتضيات المصلحة العامة بشرط عدم إساءة استعمال السلطة — لا يؤثر في ذلك كون الترخيص مقيدا بشروط أو محددًا بأجل .

ملخص الحكم :

أن مما يجدر التنبيه إليه أن من المبادئ المسلمة أن الترخيص الصادر من جهة الإدارة إنما هو تصرف إداري يتم بالقرار الصادر بمنحه ، وهو تصرف مؤقت بطبيعته قابل للسحب أو التعديل في أي وقت متى اقتضت المصلحة العامة ذلك ويقع هذا السحب أو التعديل غير قابل للإلغاء متى تم وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ولم يكن مقبوضا بميزة استيعمال السلطة. وبسوءه في ذلك أكان الترخيص مقيدا بشروط أو محددا بأجل ، فالترخيص لا يكتسب صلاحيه أي حق يمتنع معه على الإدارة سنيحه أو المناوئه أو تنظييه أو الحد منه طبقا لسلطتها التقديرية وفقا لواجبات المصلحة العامة وبغير تعسف .

الفرع الثاني

اختلاف التصريح المؤقت عن عقد التزام المرفق العام

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

ان المشرع قد فرق بين عقد التزام المرفق العام وبين الترخيص المؤقت في الشروط والأحكام المنطبقة على كل منهما — التراخيص المؤقتة تخضع للشروط التي يحددها وزير المواصلات — عدم سريان احكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزام المرافق العامة عليها اذ خلت من نصوص صريحة بتطبيق احكامه عليها .

ملخص الحكم :

ان المشرع فرق بين عقد التزام المرفق العام وبين الترخيص المؤقت في الشروط والأحكام المنطبقة على كل منهما ، فقد أخضع عقد الالتزام فيما يتعلق بالأرباح التي يحققها الملتزم الى الاحكام المضنية في القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ ، بينما أخضع التراخيص المؤقتة التي قد تمنحها جهة الادارة اذا ما تمزح منح الاستغلال عن طريق الالتزام للشروط التي يحددها وزير المواصلات ، واذا كان القانونان المشار اليهما لا ينطبقان على خطوط اتوبيس مدينة القاهرة وانما يسريان على خطوط اتوبيس الاقاليم وحدها ، غير انهما يكشفان بوضوح وجلاء عن ان المشرع نفسه يفرق بين عقد الالتزام وبين الترخيص المؤقت في شأن الاحكام المنطبقة على كل منهما ، وهذا يؤكد ما سبق ذكره من ان احكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزام المرافق العامة لا يسرى على التراخيص المؤقتة اذ خلت من نصوص صريحة توجب احكامه عليها .

(طعن ٤٤٠ لسنة ١١١١ اى — جلسة ١٧/١/١٩٧٠)

الفرع الثالث تراخيص الانتفاع بجزء من المال العام

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

اختلف الترخيص للأفراد بالانتفاع بجزء من المال العام في مدهاء وفيما يخوله لهم من حقوق على المال العام بحسب ما اذا كان الانتفاع عابداً أم غير عابدي — متى يعد الانتفاع عابداً ومتى يعد غير عابدي — مثال لكل منهما وبين سلطنة الإدارة بشأنه — اصطباغ الترخيص بصفة العقد الإداري في حالة اعداد المال العام بطبيعته لينتفع به الأفراد انتفاعاً خاصاً بصفة مستقرة وبشروط معينة وخضوعه للشروط الواردة فيه والقواعد القانونية التي تنظم هذا النوع من الانتفاع — بقاء الحق في الانتفاع بالمال العام قائماً في هذه الحالة للمدة المحددة للترخيص أو للمدة التي يظل فيها المال مخصصاً للتعف العام في حالة عدم تحديد مدة للترخيص .

ملخص الحكم :

ان الترخيص للأفراد بالانتفاع بجزء من المال العام يخطف في مدهاء وفيما يخوله للأفراد من حقوق على المال العام بحسب ما اذا كان هذا الانتفاع عابداً أو غير عابدي ويكون الانتفاع عابداً اذا كان متفقاً مع الغرض الأصلي الذي خصص المال من أجله كما هو الشأن بالنسبة الى أراضي الجبلان وأراضي الأسواق العامة وما يخصص من شاطئ البحر لاقامة الكائن والشاليهات ويكون الانتفاع غير عابدي اذا لم يكن متفقاً مع الغرض الأصلي الذي خصص له المال العام كالترخيص بشغل الطريق العام بالأدوات والمهبلات والاكشاك في الانتفاع غير العادي يكون الترخيص للأفراد باستعمال جزء من المال العام من قبيل الأعمال الإدارية المبنية على مجرد التسامح ويكون الاختصاص بمنحه

عادة لجهات الشرطة وتتمتع الإدارة بالنسبة الى هذا النوع من الانتفاع
بسلطة تقديرية واسعة فيكون لها الغاء الترخيص في اى وقت بحسب
ما تراه متفقا مع المصلحة العامة باعتبار أن المال لم يخص في الأصل
لمثل هذا النوع من الانتفاع وأن الترخيص باستعماله على خلاف هذا الأصل
عارض وموقوف بطبيعته ومن ثم قابلا للالغاء أو التعديل في اى وقت لداعى
المصلحة العامة . اما اذا كان المال قد أعد بطبيعته لينتفع به الاسراد
انتفاعا خاصا بصفة مستقرة وبشروط معينة فان الترخيص به يتم من الجهة
الإدارية المنوط بها الاشراف على المال العام ويصطبغ الترخيص في هذه
الحالة بصفة العقد الإداري وتحكمه الشروط الواردة فيه ولقواعد
القانونية التى تنظم هذا النوع من الانتفاع وهى ترتب للمنتفع على المال
العام حقوقا تختلف في مداها وقوتها بحسب طبيعة الانتفاع وطبيعة
الإنجاز المقررة عليه على أنها في جنبها تنسم بطابع من الاستقرار في نطاق
المصلحة المحددة في الترخيص، اما اذا لم تكن شئة محددة فان هذه
الحقوق تبقى ما بقى المثال مخصصا للنتع العام وبشرط أن يقوم المنتفع
بالوفاء بالالتزامات الملقة على شخصته وتلتزم الإدارة باحترام حقوق المرخص
له في الانتفاع فلا يسوغ لها الغاء الترخيص كليا أو جزئيا طالما كان المنتفع
قائما بتنفيذ التزاماته وذلك ما لم تتم اعتبارات متعلقة بالمصلحة العامة
تقتضى انهاء تخصيص المال لهذا النوع من الانتفاع ودون اخلال بها للجهة
الإدارية من حقوق في اتخاذ الاجراءات التى تكفل صيانة الامن والنظام
ولو تعارض ذلك مع مصلحة المنتفعين وجبى أن ترتب هذه الحقوق
لصالح المنتفعين بالنسبة الى هذا النوع من الانتفاع مرده الى أن الانتفاع
حتى هذه الحالة يكون متفقا مع ما خصص له المال العام فيتحقق النفع
العام من طريق تحقق النفع الخاص .

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

ترخيص بالانتفاع بالمال العام — سلطة تقديرية لجهة الإدارة في منح أو رفض أو إلغاء الترخيص — أساس ذلك — المصلحة العامة — لا يحد من سلطة الإدارة الا قيد أساء استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على أن الإدارة تتمتع بسلطة تقديرية واسعة في تقدير إعتبرات المصلحة التي تبرر منح أو رفض أو سحب الترخيص ، أساس ذلك أن الانتفاع مؤقت وقابل للإلغاء في أى وقت ، وهو مرهون وجود وعد ما بالمصلحة العامة التي لا تتوازى مع المصلح الفردية بأي حال من الأحوال ولا يحد من سلطة جهة الإدارة في هذا الشأن الا قيد أساء استعمال السلطة .

(ملعن ٩٦٧ لسنة ٢٧ ق ٦٠ جلسة ١٦/٤/١٩٨٢)

الفصل الثاني

تراخيص شواطئ الاستحمام

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

إلغاء ترخيص بشغل كشك باحدى شواطئ الاسكندرية — طلب تجديد الترخيص من محافظة الاسكندرية — لائحة تنظيم شواطئ الاستحمام الصادر بها قرار محافظ الاسكندرية رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ — عدم تضمينها ما يوجب على طالب تجديد الترخيص بشغل كشك الاستحمام اتباع شكل معين فى التبليغ الذى يرسله الى جهة الادارة بتغيير محل اقامته الذى يتم فيه مراسلته — اخطار جهة الادارة طالب تجديد الترخيص فى محل اقامته الموضح فى طلبه الاول دون الالتفات الى طلبه الاخر الموضح به محل اقامته الذى يبقى الطالب مراسلته فيه — هذا الاخطار لا ينتج اثره فى حقه ويرتب البطلان بالنسبة الى قرار إلغاء الترخيص لعدم اداء الرسوم المقررة فى الموعد المحدد لها — الحكم بإلغائه .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان جوهر نص الطعن على الحكم المطعون فيه مجافاته للوائح والقانون لاستناده الى واقعة تغيير عنوان المطعون ضده التى تضمنتها طلبه الثانى المؤرخ ١٩٧٤/٣/٣٠ لتجديد ترخيص الكشك المذكور ، وذلك فى حين ان الادارة لا تلتفت الى هذا الطلب طالما ان له طلبا سابقا مقبدا فى الميصاد بشأن هذا التجديد وهو الذى اتخذت فى شأنه اجراءات الموافقة على تجديد الترخيص ، واذا كان لمطعون ضده رفض اخطار الادارة بتغيير عنوانه الثابت فى طلبه الاول لمراسلته على العنوان الجديد وليست الوسيلة الى ذلك تقديم طلبا آخر لتجديد الترخيص وانما اخطار الادارة

بالعنوان الجديد وطلب مراسلته عليه فيها يتعلق بطلب التجديد الأول
الذى كان محل اجراءات تجديد الترخيص .

ومن ثم فلا تشريب على الادارة ان قامت باخطار المطعون ضده فى
١٩٧٤/٥/١ على عنوانه الثابت بطلبه الاول بالموافقة على تجديد ترخيص
شغل الكشك المذكور وطلبته بسداد الرسوم فى موعد انقضاء
١٩٧٤/٥/١٥ ، والا سقط حقه فى الترخيص وبالتالي يكون قرارها
الصادر بانهاء الترخيص لعدم سداد الرسوم المقررة فى موعدها صحيحا
مطابقا للقانون ، واذ قضت المحكمة الادارية بغير ذلك فانها تكون قد اخطأت
فى تطبيق القانون وتأويله وكان يتعين على محكمة القضاء الادارى
بالاسكندرية التى طعن أمامها فى هذا الحكم ان تقضى بابطاله ويرفض
الدعوى اما وقد قضت برفض الطعن فانها تكون هى الأخرى قد اخطأت فى
القانون تأويلا وتطبيقا .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه صحيح فى الواقع والقانون لأسبابه
التى تأخذ بها هذه المحكمة وتعتبرها اسبابا لحكمها والتى تضيف اليها انه
ليس فى 'نصوص لائحة تنظيم شواطئ الاستحمام الصادرة بقرار
محافظ الاسكندرية رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ ما يوجب على طالب تجديد الترخيص
بشغل كشك الاستحمام اتباع شكل معين فى التبليغ الذى يرسله الى
جهة الإدارة بغير محل اقامته الذى يتم فيه مراسلته بشأن اجراءات
التجديد ، فقد حدثت المادة القامضة من هذه اللائحة البيانات التى يجب
ان تتضمنها طلبات الترخيص الجديدة ومن بينها محل اقامة الطالب على ان
تقدم طلبات تجديد الترخيص خلال المدة من اول اكتوبر حتى ١٥ من ابريل
من العام التالى وتقوم المحافظة فى كل عام باخطار المرخص لهم بمواعيد
التجديد ، كما نصت المادة السابقة من ذات اللائحة على ان تخطر المحافظة
بمقتضى كتاب مسجل من رخص لهم فى شغل اكشاك الاستحمام وذلك
فى ظرف اسبوع من تاريخ اعتماد قرارات اللجنة وعلى كل منهم ان
يؤدى الرسوم المقررة الى خزنة المحافظة فى ظرف الخمسة عشر يوما التالية
والا اعتبر الترخيص كأن لم يكن .. ومن ذلك يبين أن ثمة اثار قانونية
معينة تترتب على اخطار ذوى الشأن بالموافقة على الترخيص أو تجديده

وبإداء الرسوم المقررة في الموعد المحدد فيعتبر الترخيص كأن لم يكن في حالة عدم أداء الرسوم المقررة في ظرف الخمسة عشر يوما التالية ، ومن ثم يتعين لكي ينتج الاخطار اثره القانوني أن يتم في محل الإقامة الذي حدده الطالب وهو بطبيعة الحال محل إقامته الأخير حسبما هو مبين في ملف الترخيص ودون أن يشترط تسكلا معيناً في الورقة التي تحوى هذا البيان فقد تضمنه أية ورقة من أوراق ملف الترخيص طالما أنها تكشف عن محل الإقامة الذي ينفي الطالب مراسلته فيه فإذا تم الاخطار بدون مراعاة ذلك وقع معمم الأثر ويظل القرار المقرَّب عليه .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإذا كان الثابت من ملف الترخيص الكشيك رقم ٥٩ بمطامير أبو هيف الخاص بالمطعمون ضده أن له طلب بخيد برقم ٢٠١٨ بتاريخ ١٩/٢/١٩٧٤ لتجديد ترخيص الكشك عن عام ١٩٧٥/٧٤ وقد تضمن أن محل إقامته ٣٤ شارع خليل مطران (نازهرى سبيلها ، سبيلها باشا بالاسكندرية ثم تقدم بطلب تجديد آخر مؤرخ ١٩٧٤/٣/٣٠ — في المحاكم القانونية . وأثر عليه بالارفاق بالطلب الأول وقد ذكر فيه أن محل إقامته ٧ شارع محمد النزى المجوزة بالجيزة ، فإن محل الإقامة الأخير للطلب من الذى يجب أخذه في الاعتبار عند اخطاؤه بالموافقة على تجديد الترخيص يتمثل هذا الكشك وبإداء الرسوم المقررة ، وإذا غفلت الإدارة عن ذلك بأن تلت باخطاره في محل إقامته الموضح في طلبه الأول فإن هذا الاخطار لا يفتج اثره في حقه ويرث البطلان بالنسبة الى قرار الشاء الترخيص مما يتعين معه الحكم بالفسخ .

ومن حيث أن المسألة الإدارية وقد منازعت هذا النظر وتضت بالغاء جوار إنهاء ترخيص الكشك المذكور فإنها تكون بذلك قد أتممت حكم القانون على وجهة الصنيع وبالتالي يضحى الحكم المطعون فيه القاضى برفض الطعن المقام عن هذا الحكم في محله ولا وجه للطعن عليه .

(طعن ٧٠٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣١)

الفصل الثالث تراخيص اشغال الطريق

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

اختصاص المجالس البلدية بالتراخيص في اشغال اجزاء الطرق التي انشأتها مصلحة الطرق في دوائر اختصاصها وتفصيل رسوم هذا الاشغال .
ملخص التبريري :

انه وان كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٩ في شأن الطرق العمالية قد اناط بمصلحة الطرق انشاء بعض اجزاء الطرق العمالية الداخلة في دوائر اختصاص المجالس البلدية وهي الاجزاء المكنة للطرق التي تنشئها تلك المصلحة خارج المدن ، الا انه لم يفولها اي اختصاص في اصدار تراخيص في اشغال تلك الاجزاء بل على المكس من ذلك قد اخرج القانون اجزاء الطرق المذكورة من نطاق تطبيقه بنص صريح على ذلك في المادة الثانية منه ، وذلك فيما عدا ما نص عليه من جواز اختصاص بمصلحة الطرق بانشاء تلك الاجزاء وتعديلها ورصفها وصيانتها .

ومغضلا عن ذلك ، فان احكام القانونين رقم ٦٩ لمبينة ١٩٥٥ في شأن نظام المجالس البلدية ورقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن اشغال الطرق الهامة مطبوعة في اختصاص المجالس البلدية دون سواها كل في دائرة اختصاصه بتطبيق احكام القانون رقم ١٤٠ لمبينة ١٩٥٦ ولوائحه التنفيذية ، وفي أن هذا القانون دون غيره هو الواجب التطبيق على اشغال الطرق العمالية في دوائر اختصاص المجالس البلدية ايا كانت الجهة التي انشأت تلك الطرق أو اجزاء منها .

وبناء على ذلك فإن المجالس البلدية هي المختصة بالترخيص في
اشتغال اجزاء الطرق التي انشأتها مصلحة الطرق في دوائر اختصاصها
وبتحصيل رسوم هذا الاشتغال .

(فتوى ١٤١ — في ١٩٥٩/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

توخيض اشتغال الطريق (الرصيف) بقائمة كشك — رفض تجديد
الترخيص للاعتبارات الجمالية وحسن تنسيق المدينة — صدور القرار
من يملك إصداره طبقا لأحكام القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن
اشتغال الطريق ووفقا للاعتبارات السابقة — التزام صحيح القانون .

ملخص الحكم :

أجازت أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن اشتغال
الطرق العامة ولائحته التنفيذية للسلطة المختصة بمنح الترخيص إلغاء
أو انتقاص مدته أو المساحة المرخص في اشتغالها لاعتبارات ودواعي
مقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو الصحة أو حركة المرور والآداب العامة
أو جمال تنسيق المدينة .

ومن حيث أن قرار رفض تجديد الترخيص قد صدر من السلطة
المختصة طبقا للقانون ، وقام في أسبابه على الاعتبارات الجمالية والمحافظة
على المظهر السياحي للبلاد ، وهي اعتبارات تجيز للإدارة أصلا رفض
منح الترخيص ، كما تجيز لها عدم تجديده فضلا عن إلغائه في أثناء المدّة
الصائت بها ابتداء أو تجديد — ومن ثم يكون قرار رفض تجديد الترخيص
مطابقا للقانون وقائما على سببه المبرر له .

(طعن ١٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥)

الفصل الرابع تراخيص المناجم والمحاجر

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ في شأن المناجم والمحاجر — اعتبار
الترع من المحاجر لاحتوائها على مواد الطين والأتربة التي تستعمل في
البناء — الفقرة بين استخراج هذه المواد من الترع الحكومية بكية
محدودة لتنفيذ عملية مسندة من إحدى الجهات الحكومية وبين بيع ناتج
عمليات حفر الترع التي تكون قد استخرجت وأنت ملكيتها إلى مصلحة
المناجم والمحاجر — أثر ذلك — في الحالة الأولى لا يلتزم المقاول الذي
يقم على استخراج أتربة من إحدى الترع للفرش المذكور أن يؤدي أتوة إلى
مصلحة المناجم والمحاجر أو أن يحصل على ترخيص بذلك .

ملخص الحكم :

إن المستند من استقراء النصوص أن الترع في حكم القانون
رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ في شأن المناجم والمحاجر تعتبر من المحاجر
لاحتوائها على مواد محاجر من طين وأتربة تستعمل في البناء وقد فرق
هذا القانون في المعاملة المالية بين استخراج أحد المقاولين لهذه المواد
من الترع الحكومية بكية محدودة لتنفيذ عملية معينة مسندة إليه من
إحدى الجهات الحكومية ، وبين بيع ناتج عمليات حفر الترع التي تكون قد
استخرجت وأنت ملكيتها إلى مصلحة المناجم والمحاجر .

في الحالة الأولى لا يلتزم المقاول الذي يقدم على استخراج أتربة
من إحدى الترع للفرش المذكور أن يؤدي أية أتوة لمصلحة المناجم
والمحاجر ولا يتطلب الأمر الحصول منها على ترخيص بذلك يستحق عنه

رسم نظر ، وعلّة ذلك جلية في أن من يقوم باستخراج الأتربة من الترع والمصارف ونحوها على نفقته بترخيص من الجهة المختصة في أجهزة الري وفي حدود تعليماتها كما هو الشأن في الحالة المسئلة ، إنما يؤدي في ذات الوقت خدمة عامة تتمثل في تطهير هذه الجارى المائية التي تنفق الدولة في سبيلها مبالغ طائلة مما لا يستقيم معه فرض اتاوة على ما يقوم باستخراجه من أتربة .

أما في الحالة الثانية فإن حق مصلحة المناجم والمحاجر في بيع مواد المحاجر الناتجة عن عمليات حفر الترع والمصارف ونحوها إن يتقدم بطلب شراء شيء منها بسعر ٥٠ مليا للمتر المكعب الواحد أو جزء منه مشروط بأن تكون هذه المواد قد استخرجت وألت ملكيتها إلى المصلحة ، شأن ناتج حفر وتطهير الترع والمصارف ونحوها التي تتولاها الدولة على حسابها . وطالما أن القانون أعفى الماويل الذي يقوم على نفقته باستخراج الأتربة من الترع والمصارف المملوكة للدولة لتنفيذ عملية سبيلية إليه من إحدى الجهات الحكومية من أداء اتاوة أو رسوم نظر فإنه لا يستتبع التجدى بأن ما قام الماويل باستخراجه يصيب ، مملوكة لمصلحة المناجم والمحاجر تتولى بيعه له .

(طعن ١٣٢٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٢٨١)

البيان :

القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر جعل الاختصاص في استغلال المناجم والمحاجر لوزارة التجارة والصناعة — أيولة هذا الاختصاص إلى وزارة الصناعة عقب انشائها — صيرورة الاختصاص للمحافظات طبقا للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية وقرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الحكم :

يبين من مراجعة القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر أن المادة الرابعة منه الواردة في الباب الأول الخاص بالأحكام التمهيدية تنص على ما يأتي : « تقوم وزارة التجارة والصناعة طبقاً لأحكام هذا القانون بتنظيم استغلال المناجم والمحاجر ورقابتها وكل ما يتعلق بها من تصنيع أو نقل أو تخزين ولها أن تقوم بأعمال الكشف والبحث عن المواد المعدنية واستغلال المناجم والمحاجر وما يتعلق بها إما بنفسها مباشرة وإما أن تعهد بذلك إلى غيرها بالشروط المقررة في هذا القانون » .

وقد آل هذا الاختصاص إلى وزارة الصناعة عقب انشائها واستمر الحال على ذلك إلى أن عمل بقانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وطبقاً لأحكامه صدر قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ ونص في مادته الأولى على ما يأتي : « ينقل إلى المحافظات الاختصاصات المخولة لوزارة الصناعة بمقتضى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه فيما يتعلق بالمحاجر اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٢ فيها صدا التخطيط والبحوث والتفتيش الفني » ، ونصت المادة الثانية على أن « تتولى كل محافظة الإشراف على المحاجر الواقعة في دائرتها وإدارتها وتنظيم استغلالها طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه وتؤول إليها إيراداتها اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٢ » ومغاد النصوص المتقدمة أنه اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٢ أصبحت المحافظات هي الجهات الإدارية صاحبة الاختصاص الأسيل بالنسبة إلى الإشراف على المحاجر واستغلالها ، سواء بالنسبة إلى منح تراخيص الاستغلال ابتداء أو في الموافقة على استبدال المحاجر أثناء مدة الترخيص ، أو بالنسبة إلى غير ذلك من الشؤون التي نص عليها قانون المناجم والمحاجر وتمارس هذا الاختصاص بواسطة أجهزتها وإدارتها ، أما اختصاص مصلحة المناجم والوقود التابعة لوزارة الصناعة فقد أصبح

مقصودا على التخطيط والبحوث الفنية والتفتيش الفني ، وبعبارة أخرى
انحصر اختصاصها في وضع السياسة العامة التي تسير عليها المحافظات
والإشراف عليها والتفتيش على أعمالها في شأن المهاجر دون أن يمتد
هذا الاختصاص الى اتخاذ قرارات في شأن الطلبات المقدمة الى
المحافظات سواء للترخيص باستغلال المهاجر ابتداء أو بالاستبدال .

(طعن ٥١٦ لسنة ١١ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٩)

الفصل الخامس

تراخيص استخراج ونقل رمال النيل

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

استخراج ونقل رمال النيل — وجوب الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الري — المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الري والصرف المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ — نصها على أن مجرى النيل من الإهلاك العامة ذات الصلة بالري والصرف — اثر ذلك — وجوب الحصول على ترخيص من وزارة الري لاجراء أى عمل خاص داخل حدود الإهلاك العامة ذات الصلة بالري والصرف — صدور ترخيص من احدى المحافظات نيابة عن مصلحة التاجم والمحاجر بالترخيص لاحد الأفراد باستخراج مادة رمال النيل فى جزء من مجراه يعتبر مخالفا لاحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه — لوزارة الري وقف هذا الاعتداء على مجرى النيل — امتناع المرخص له عن الحصول على ترخيص من وزارة الري دون سبب مقبول يسقط حقه فى التعميضى .

ملخص الحكم :

من حيث أن الثابت من الأوراق أنه بموجب عقد استغلال رقم ٢٢ رخص السيد المحافظ (محافظ البحيرة) نيابة عن وزارة الصناعة للسيد/ . . . فى استخراج ونقل مادة « رمال النيل » من المنطقة رقم ١٣ بمرع رشيد وذلك لمدة سنة من ٥ أبريل سنة ١٩٦٤ الى ٤ أبريل سنة ١٩٦٥ مقابل ايجار سنوى قدره ٤٢٥٠ جنيهها بدون اتاوة ، وقد نص البند الثانى من العقد المشار اليه على أن منح المدعى استغلال المنطقة المتقدم ذكرها يخضع لاحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ . وقد تجدد العقد

المشار إليه لمدة سنة من ٥ من أبريل سنة ١٩٦٥ ينتهى فى ٤ من أبريل سنة ١٩٦٦ بذات الشروط ويدون اتاوة ، ثم تجدد العقد لمدة سنة أخرى من ٥ أبريل سنة ١٩٦٦ حتى ٤ من أبريل سنة ١٩٦٧ . ولما تبين تفتيش الرى المختص أن المدعى وغيره ممن رخصت لهم المحافظة باستخراج رمال النيل لم يحصلوا على ترخيص من جهة الرى المختصة ، فقد طلب تفتيش الرى من الإدارة العامة للنماجم والوقود فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٦ ، ٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ التنبية على المرخص لهم بضرورة الحصول على موافقة الرى باستغلال هذه المناطق بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ . كتب السيد وكيل وزارة الرى الى المدير العام لمراقبة المناجم والمحاجر بأن مجزى النيل وجسوره يعتبر من الأملاك العامة ذات الصلة بالرى ولا يجوز لأى جهة أن تصدر تراخيص فى شأن استغلالها من أى نوع إلا بعد موافقة الرى وأن وزارة الرى ترى إيقاف إعطاء أية تصاريح لأخذ رمال أو أتربة من مجرى النهر إلا بعد الرجوع اليها لعمل قطاعات عرضية على المجرى ودراسة مدى امكان استغلاله بما لا يفتح عنه أى ضرر على مجرى النهر . وقد أبلغت صورة من هذا الكتاب الى مفتش محاجر البحيرة بدمهور للمعلم وعدم التصريح بأخذ رمال أو أتربة من مجرى نهر النيل إلا بعد الرجوع الى تفتيش الرى المختص والحصول على موافقته . وعلى أثر ذلك أوقف تفتيش رى الغربية العمل فى البر تفتيش رى البحيرة العمل فى البر الغربى من ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ حتى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ ثم استأنف المدعى العمل حتى نهاية العقد فى ٤ من أبريل سنة ١٩٦٧ . وإذا نظم المدعى من إيقافه عن العمل لمدة المشار اليها فى كل من البر الشرقى والبر الغربى ، وافق السيد محافظ البحيرة فى ٣ من أبريل سنة ١٩٦٧ على تعويض المدعى عن مدة إيقاف العمل بالبر الغربى بمدة أخرى من ٥ من أبريل سنة ١٩٦٧ حتى ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٧ ، وعن مدة إيقاف العمل بالبر الشرقى بمدة أخرى من ٥ من أبريل سنة ١٩٦٧ حتى ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ وقد وافق تفتيش رى الغربية فى ٦ من أبريل سنة ١٩٦٧ على تعويض المدعى فى البر الشرقى على النحو الذى انتهت اليه المحافظة على أن يقوم المدعى

بالحصول على ترخيص الرى والاتصال بهندس الرى واستلام الموقع حسب المواصفات الهندسية ، وبخطر المدعى بما انتهى اليه تفتيش رى الغريبة ،
تقدم طلبا بذلك فى ١٨ من أبريل سنة ١٩٦٧ إلى هندسة رى
كفر الزيات وسدد رسم النظر . وتم عمل قطاع فى الموقع الذى أرشد
عنه ، الا ان المدعى أخطر هندسة الرى فى ٢١ من يونية سنة ١٩٦٧ بأنه
لن يتعامل الا مع تفتيش محاجر دمنهور وحده دون جهات الرى ، ومن ثم
اقام المدعى دعواه الماثلة أمام محكمة القضاء الادارى وصدر فيها الحكم
المطعون فيه برفضها موضوعا ، ولم يرتض المدعى هذا الحكم نطق فيه
للأسباب التى سلف ايضاحها .

ومن حيث انه عن أوجه الظن التى اثارها المدعى نهى مردودة بان
المادة الاولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الرى والصرف تنص
على ان الاملاك العامة ذات الصلة بالرى هي : (١) مجرى النيل وجسور
الحياض والحوش العامة وجسورها . ويدخل فى مجرى النيل جميع
الارضى الواقعة بين الجسور . (ب) جميع الترع والمصارف العامة وجسورها
وجميع الاراضى والمنشآت الواقعة بين تلك لجسور . وتنص المادة ٥
من القانون المذكور معلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ على ان لوزارة
الاشغال (الرى) الهيئة العامة ومطلق الاشراف على الاملاك العامة
المنصوص عليها فى المادة الاولى ، ومع ذلك وبدون اخلال باحكام هذا
القانون يجوز لوزارة الاشغال (الرى) ان تعهد باى جزء من هذه
الاملاك العامة الى اى مصلحة حكومية او الى اى من مجالس المديرية
او مجالس البلدية او الى اى هيئة عامة اخرى بناء على طلبها ، ولهذه
المصالح ان تصدر تراخيص من اى نوع كان بمعرفتها وبالشروط التى يتفق
عليها بين وزارة الاشغال والجهة المسلم اليها تلك الاملاك العامة بما يكل
الفرض الاصلى منها ، ويسرى هذا الحكم على جميع ما سبق تسليمه الى
هذه الهيئات كذلك نصت المادة ٢٢ من القانون المشار اليه على انه مع
مراعاة ما جاء بالمادة الخامسة لا يجوز اجراء اى عمل خاص داخل حدود
الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ولاحداث اى تعديل فيها
بغير ترخيص من وزارة الاشغال (الرى) وبالشروط التى تقررها بعد
اداء رسم يعينه وزير الاشغال (الرى) بقرار منه ويستتاد من هذه
النصوص ان لوزارة الرى الهيئة على جميع الاملاك العامة ذات الصلة

مبارى والصرف التى حددتها المادة الاولى من القانون ، ولها أن تعهد بجزء من الاملاك العامة المذكورة الى اى مصلحة حكومية أو هيئة عامة بناء على مطلبها وذلك طبقا لسلطتها التقديرية ، وللجهة التى يعهد اليها بجزء من الاملاك العامة المذكورة أن تصدر تراخيصا بالشروط التى يتفق عليها بين وزارة الرى والجهة المسلمة اليها هذه الاملاك .

ومن حيث أن قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية لم تخول المجالس المحلية اى اختصاص يتعلق باستغلال الاملاك العامة المتصلة بالرى والصرف ولم تعهد وزارة الرى الى المحافظات أو مصلحة المناجم والوقود بمنح تراخيص استخراج رمال لنيل فى عوائر هذه المحافظات ، كما أن قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ الصادر تنفيذيا المادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ نص على أن ينقل الى المحافظات الاختصاصات المخولة لوزارة الصناعة بمقتضى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ فيما يتعلق بالمحاجر اعتبارا من الاول من يولية سنة ١٩٦٢ فيها عدا التفطيط والبحوث والتفتيش الفنى وتتولى كل محافظة ١٣ شراف على المحاجر الواقعة فى دائرتها طبقا لقانون المذكور وتؤول اليها ايراداتها ، ولم ينقل الى المحافظات اختصاص وزارة الرى فيما يتعلق باستغلال الاملاك العامة المتصلة بالرى والصرف ، ومن ثم فإن وزارة الرى كانت وما زالت وحدها هى المختصة باصدار التراخيص المشار اليها ، فإذا كان ذلك ما تقدم وكان المدعى لم يحصل على ترخيص من وزارة الرى باستخراج رمال النيل فى المنطقة التى حددتها له محافظة البحيرة ، فإن الوزارة المذكورة تكون على حق فى منع المدعى من العمل فى هذه المناطق مولا يحول دون ذلك الترخيص بالاستغلال الذى صدر له من محافظة البحيرة إذا لا يجوز وضعه موضع التنفيذ قبل الحصول على ترخيص من جهة الرى المختصة ووفقا للشروط التى تضعها ، كل ذلك بجانب أن الترخيص الممنوح له من محافظة البحيرة كان على ما هو ثابت من نصوصه — طبقا لاحكام قانون المناجم والمحاجر رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ، وليس طبقا لاحكام قانون الرى والصرف رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ الذى يعمى التقيد بأحكامه فى مثل هذه الحالة ، وعلى ذلك فليس فى الأمر — حينها ذهب الطاعن — ثمة خلط بين عقد ادارى واجب النفاذ وبين ترخيص ادارى لازم لتنفيذه

بل انه في واقع الامر يتصل بالقيام بعمل داخل الابلاك العامة ذات الصلة بالرئى دون الحصول على موافقة أو ترخيص وزارة الرئى على خلاف حكم القانون ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى أن وزارة الرئى كانت على حق فيما أصدرته من قرارات بوقف العمل في المنطقة التي منحها المحافظة للمدعى ، قد صادف صحيح القانون ولا حجة في القول بأن المدعى أصابه ضرر مؤكد من جراء تعطيله عن العمل بعد أن تشبث كل من وزارة الرئى ومصلحة المناجم والوقود في اختصاصها بمنح الترخيص باستخراج رمال النيل وان أيهما مسئولة عن تعويضه ، ذلك لأنه كان على المدعى عقب وقفه عن العمل ووضوح الجهة المختصة بإصدار الترخيص أن يلجأ إليها ويستكمل الإجراءات اللازمة لا أن يقف موقفًا سلبيًا ويرفض دون سبب مقبول استكمال الإجراءات المطلوبة على نحو ما جرى في عدوله عن طلب الترخيص الذي كان قد تقدم به لتفتيش رى الغربية ، وقد وضع من الأوراق من أن تفتيش الرئى المذكور كان على استعداد لمنحه التراخيص اللازمة وتعويضه عن مدة توقفه في الحدود الفنية التي تطلبها الحفاظ على مجرى النيل وسلايته ، فان كان ثمة ضرر قد لحق المدعى برفض حدوثه — فان المدعى هو الذى تسبب فيه بامتناعه عن الالتجاء الى الجهة المختصة للحصول على الترخيص اللازم ، وليس صحيحا ما ذهب اليه المدعى في طعنه من أن المؤسسة المصرية العامة للأبحاث الجيولوجية والتعدين كانت مختصة بإصدار الترخيص طبقا للقرار الجمهورى رقم ٣٧٢٤ لسنة ١٩٦٥ وقد ناب عنها في التوقيع السيد محافظ البحيرة ، ذلك لأن المؤسسة المذكورة التي استحدثت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٤ لسنة ١٩٦٥ قد حلت محل مصلحة المناجم والوقود في بعض اختصاصاتها وقد سلطه ايضاح أن المصلحة المذكورة لم تكن مختصة بمنح التراخيص التي تتعلق بالاملاك العامة المتصلة بالرئى والصرف ومن ثم فان المؤسسة المذكورة لا شأن له بالنزاع المائل ويكون ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من عدم قبول الدعوى بالنسبة لها قد جاء سليبا ومتفقا والقانون .

ومن حيث انه بالإبقاء على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد

١٤ أصاب صحيح القانون فيما انتهى إليه من عدم قبول الدعوى بالنسبة
للدائرة المصرية العامة للأبحاث الجيولوجية والتعدين ويقولها بالنسبة
علاقتى المدعى عليهم ورفضها موضوعا ، ويكون الطعن والحالة هذه على غير
تأسيس سليم من القانون ويتمين الحكم برفضه والزام المدعى المصروفات .

(طعن ٢٦٨ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٩)

الفصل السادس

تراخيص الأسواق العمومية

قاعدة رقم (٢٨٢)

المادة :

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تجارة الجملة — الحظر الوارد به مقصور على التعامل بالجملة في مكان غير السوق المحدد — لا حظر على الوزير في الترخيص في شغل محل السوق لغرض مكمل للتعامل بالجملة فيها هو من مستلزماته — أساس ذلك انقضاء النص على الحظر ، وتبعية الفرع للأصل ، وإن حسن سير المرفق يقتضيه .

ملخص الحكم :

يبين من الرجوع الى المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة ، أن الذي حظره القانون هو انشاء أو استغلال حوانيت أو أسواق أو حلقات أو غير ذلك للتعامل بالجملة في الأصناف المبينة بالجدول في غير الأماكن التي يعينها وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض أو مخالفة الأحكام والشروط الخاصة بشغل تلك الأماكن على الوجه الذي يعينه وزير التجارة والصناعة ، وأن المخالفة لتلك الأحكام قد تبلغ حد الجريمة التي تستوجب العقاب ، كما لا يخفى ذلك بالطريق الإدارية كإغلاق المحل أو إزالة أسباب المخالفة أو إلغاء الترخيص في التعامل بحسب الأحوال ، على أن يعرض ذلك وجوباً على المحكمة للفصل فيه . ولكن لم يحظر القانون على الوزير أن يرخص في شغل محل في السوق قد يرى الترخيص باثقاله لغرض مكمل للتعامل بالجملة في الأصناف المبينة بالجدول ، أو فيها هو من مستلزمات هذا التعامل ، أو ما يتصل به اتصالاً يقبده الوزير عند الترخيص ، بل أن تقدير هذه الملازمات جيباً عند

الترخيص امر تقتضيه طبائع الاشياء وحسن سير المرفق ذاته ، على أساس ان الفرع أو الملحقات يتبع الأصل فاذا قدرت الإدارة عند الترخيص ان من صالح الاتجار فى الخضر والفاكهة بالجملة فى السوق المحدد لذلك ان ترخص فى شغل محل فيه لتأجير ثلاثيات عامة يحفظ فيها تجار الجملة الخضر والفاكهة أو اذا قدرت كذلك أن من صالح الاتجار فى الخضر والفاكهة الترخيص فى شغل مكان فى السوق لبيع بذور الخضر والفاكهة والمبيدات الحشرية التى تلزم لعلاج الخضر والفاكهة ، تيسيرا للمتعاملين فى الخضر والفاكهة من زراع وغيرهم ، ووقاية للمزروعات أو ثمار الخضر والفاكهة المعروضة بعد ذلك ، أو اذا قدرت أن ترخص فى مكان لامداد ذوى الشأن بالمحبات اللازمة لما يشتري من خضر أو فاكهة بالجملة ، أو شغل مكان بالسوق كمتصف يذ الناس فيه بما يلزمهم من مرطبات وما إليها — اذا قدرت الإدارة كل هذا ، لما كان فيه مخالفة للحظر الذى انصب عليه حكم القانون والقرارات المنفذة له ، لأن الحظر كما سلف القول انها يرد على التعامل فى الجملة فى مكان غير السوق المحدد لذلك ، ولم يحظر القانون أن تشغل محل فى السوق لأغراض مكملة أو متصلة أو من مستلزمات التعامل فى هذا السوق ، أو تعتبرها الإدارة عند الترخيص من مستلزمات هذا التعامل أو مكملاته حسبها سلف ايضاحه .

(طعن ٧٢٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٢١)

قاعدة رقم (٢٨٤)

قرار وزير التجارة رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٤٧ — وجوب مسابرته لاحكام قانون تنظيم تجارة الجملة المنفذ — النص فى القرار على عدم جواز استعمال الأماكن المرخص فى شغلها الا لعرض الخضر والفاكهة للبيع — المقصود منه عدم جواز تغير التخصيص فى الترخيص لغرض آخر .

ملخص الحكم :

لا حجة فى القول بأن القرار الوزارى رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٤٧ المنفذ لاحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة قد حظر

الترخيص بشغل مكان في سوق الجبله لغرض مكيل للتعامل بالجبله او متصل به او من ممتلكاته ، اذ فضلا عن أن الحظر لا يكن أن يرد — طبقا لمفهوم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ — الا على التعامل بالجبله خارج السوق ، والمفروض في القرار الوزاري المنفذ له الا يضيف في حكم التشريع وانما يساير احكام القانون في تنفيذها — فضلا من ذلك ، فانه ليس في نصوص القرار المشار اليه اى حكم يخالف ما تقدم ، ذلك أن المادة الاولى في القرار سالف الذكر ، اذ نصت على أنه « خصص للتعامل بالجبله في الخضر والفاكهه بحافطة القاهرة سوقا روض الفرج وأثر الثبي المبينة حدودهما على الخرائط المرافقة لهذا القرار » انها عنت تحديد الامكنة التي لا يجوز التعامل بالجبله في غيرها في تلك الامكنة على وجه التخصيص ، اى التحديد لهذه الامكنة ، وذلك تطبيقا للمادة الاولى من القانون ، فالمقصود بالتخصيص في تلك المادة الاولى من القرار المشار اليه هو تعيين اماكن كسوق للتعامل وليس اقصود به حظر شغل اماكن او محال اذا روي لمصالح التعامل بالجبله شغلها للأغراض المكنة واللازمة لهذا التعامل . وغنى من البيان أن المادة ١٨ من القرار الوزاري المشار اليه ، اذ تنص على أنه « لا يجوز استعمال الأماكن المرخص في شغلها الا لعرض الخضر والفاكهه للبيع » ، انها تعنى أنه اذا رخص في شغل مكان لهذا الغرض بالذات فلا يجوز تغيير التخصيص في الترخيص لغرض آخر غير ما ذكر فيه ، ولكن هذا لا يمنع أن ترخص الادارة ابتداء في شغل مكان لغرض مكيل او لازم للتعامل بالجبله حسبما سلف ايضاحه اذا قدرت لمصالح المرفق ذلك .

(طعن ٧٢٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٢١)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

الترخيص بإنشاء سوق — حظر مزاولة عمليات البيع والشراء خارج حدود السوق بالمنطقة المحيطة — مخالفة ذلك — فرض رسوم (م ٥٢ — ج ١٠)

أشغال الطريق على المخالفين — حق الخزانة العامة — لا يجوز النزول
عن هذا الحق للغير — الاتفاق على ما يخالف ذلك — بطلان الاتفاق بطلان
مطلقة ينزل به الى درجة الانعدام .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة الأولى من قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى الأسواق تنص على أنه : « يجب توافر الاشتراطات العامة للمحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملتفة للراحة والمضرة بالصحة والحظرة الواردة بالقرار الوزارى رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ فى الأسواق العامة بدون مواشى أو التى بها قسم لبيع المواشى ، كما يجب توافر الاشتراطات الآتية : (١٢) يحظر مزاوله عمليات البيع والشراء خارج حدود السوق بالمنطقة المحيطة به .

ومما خلّك أنه يحظر قانونا مباشرة عمليات الشراء والبيع وما تستتبعه من وضع البضائع وعرض الموائد خارج المنطقة المرخص بها كسوق عمومي ، وأن القانون واللوائح قد عينت بتحديد الالتزامات الواجب توافرها فى الأسواق العامة بما يكفل المحافظة على المساحة العامة والأمن العام والسكينة العامة كما عني المشرع بهذا الأمر . مما حدا به الى سن القوانين العقابية لتجريم أشغال الطرق العمومية دون ضرورة أو إذن أو ترخيص من جهة الإقتصاد ، وفى حالة الترخيص بشئ من ذلك فإن ثمة رسما تحصله الجهة المختصة من أشغال الطريق .

ومن حيث أنه متى استبان ذلك لزم القول بأنه لا يجوز للجهة المختصة القائمة على رعاية الطرق العامة وصيانتها والحفاظ على اعتبارات النظام العام والأمن العام بمطلوباته المخططة أن تفرض فيها إلغاء القانون على عائقها من اختصاصات وسلطات فى هذا الشأن ، أو أن تتنازل عنها الى أحد الأفراد أو الهيئات ، فيخوله الحق فى أعضاء رسوم أشغال الطريق المخالفين وكل تصرف أو اتفاق أو قرار يقضى بذلك ، يعتبر ولا شك تصرفا أو قرارا باطلا بطلانا مطلقا ينزل به الى درجة الانعدام لأنه والحالة هذه ينطوى على نزول من المال العام وعن حق أصيل للدولة فى جباية الضرائب والرسوم والإيرادات العامة .

الفصل السابع

تراخيص الاستيراد والتصدير

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد يحظر الاستيراد كإصـل علم الا بترخيص من وزارة الاقتصاد — الجزاء على المخالفة يتمثل أصـلا فى العقوبات الجنائية وتبعاً فى المصادرة الإدارية — الدعوى الجنائية لا تقام الا باذن من الجهة الادارية — للجهة الادارية خيار الاكتفاء بالمصادرة الادارية .

ملخص الحكم :

ان المشرع حسبها يؤخذ من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ اشارة اليه ارتأتى تمثيلاً مع سياسة الدولة الاقتصادية الموجهة التى تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى فى جميع الميادين وحماية لهذه السياسة أن يحظر الاستيراد كأصل عام الا بترخيص من وزارة الاقتصاد ، وحتى لا يتعرض هذا النظام للخطر فقد فرض عقوبات جنائية أصلية بجانب عقوبة تبعية هى المصادرة الادارية ، ثم أورد تميداً على سلطة النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية فلا تقام هذه الدعوى الا بناء على اذن كتابى من الجهة الادارية التى اولاهـا خيار الاكتفاء بالمصادرة الادارية ، او تقديم التهم الى المحاكمة ، او التصالح معه بعد اقالة الدعوى الجنائية ، او صدور حكم نهائى فيها أو الأمر بالانحراج عن السلع المستوردة .

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد — نصه فى المادة الأولى على حظر استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص فى الاستيراد من وزارة الاقتصاد وفى المادة المسبقة على عقوبة المصادرة كأحدى العقوبات المنصوص عليها فيها — استيراد المدعى لنوع من الجرارات الزراعية غير النوع المرخص له باستيراده يعد اختلافاً بالترخيص الصادر له يترتب عليه اعتبار الجرارات التى استوردها قد استوردت بدون ترخيص — مصادرة هذه الجرارات تمت كجزء على استيرادها بدون ترخيص — الأمر بالتعويض المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من القانون المذكور إنما يدخل فى نطاق الملازمة التقديرية التى تملكها الإدارية بغير معقب عليها فيها من القضاء الإدارى .

ملخص الحكم :

من حيث أنه طبقاً لما تنص به المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد « يحظر استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص فى الاستيراد من وزارة الاقتصاد » .

ومن حيث أن المدعى لا ينازع فى أن ترخيص الاستيراد موضوع هذه الدعوى قد صدر بالترخيص له فى استيراد جرارات (د ٧) وأنه قد استبدل بالجرارات المرخص له فى استيرادها جرارات أخرى هى جرارات ساف كما أنه لا ينازع فى أن طلب تعديل الترخيص الذى تقدم به الى وزارة الاقتصاد طلباً الموافقة على أن يستبدل بالجرارات المرخص له فى استيرادها جرارات ساف قد رفض ، ولكنه يذهب الى أنه لا يجوز فى خصوص الدعوى المطلة بمصادرة الجرارات التى استوردها لأن عقوبة المصادرة وهى إحدى العقوبات المنصوص عليها فى المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد كجزء مخالف حكم

المادة الأولى من القانون المذكور التى تستلزم لاستيراد بضائع من خارج الجمهورية الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الاقتصاد لا يجوز توثيقها إلا فى حالة عدم وجود ترخيص بالاستيراد وهو أمر غير محقق فى المنازعة المرافعة ذلك أن المدعى حصل على ترخيص باستيراد جرارات زراعية واستورد بالفعل جرارات زراعية وكل ما فى الأمر أن الجرارات التى استوردها مغايرة فى ماركتها للجرارات التى رخص له فى استيرادها ومع التسليم الجدلى بأنها مغايرة فى نوعها وليس فى ماركتها فإن هذه المغايرة يدورها لا تجيز المصادرة لأن المصادرة لا تجوز إلا فى حالة استيراد بضائع بدون ترخيص وليس الحال كذلك فى المنازعة المرافعة .

ومن حيث أنه لا مقتنع فيما يذهب اليه المدعى ذلك أن الترخيص الذى صدر له لم يكن باستيراد جرارات زراعية بصفة عامة مطلقة وإنما يستيراد نوع معين من الجرارات الزراعية له مواصفاته الخاصة ومعروف كفايته ويتوفر قطع الغيار اللازمة له ، ولا شك أن اشتغال ترخيص الاستيراد على مواصفات محددة لنوع البضائع التى تستورد وتقييده عملية الاستيراد بشروط معينة ليس عبثا وإنما هى ضوابط ترد على الترخيص بتعيين أن يتقيد بها المرخص له فإذا خالفها كلها أو بعضها عند ذلك أخلاها عنه بالترخيص يترتب عليه اعتبار البضاعة المستوردة على خلاف هذه المواصفات والشروط فى مجال الأصل فيه الحظر وليس الإباحة أنها استوردت بدون ترخيص .

ومن حيث أنه طبقا لما تقتضيه يكون استيراد المدعى لنوع من الجرارات الزراعية غير النوع المرخص له باستيراده أخلاها بالترخيص المصادر له يترتب عليه اعتبار الجرارات التى استوردها قد استوردت بدون ترخيص ولا حاجة فيما يذهب اليه المدعى من أن الجرارات التى استوردها ليست من السلع المحظور استيرادها ذلك أن مصادرة هذه الجرارات تمت كجزاء على استيرادها بدون ترخيص أعمالا لحكم المادتين الأولى والسابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ وليس لأنها من السلع المحظور استيرادها .

ومن حيث أن المدعى يذهب الى أن مصادرة الجرارات التى استوردها قد تمت بناء على قرار من وزارة الزراعة وهى لا تملك ذلك كما أنها

لا تلك حظر استيراد بضائع معينة وإذا كانت هناك ثمة تواجد إدارية قد وضعت وخولتها هذا الحق فإنها تكون مخالفة للقانون .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن اللجنة المشتركة للاستيراد قد وضعت في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦١ تنفيذا لما وافق عليه وزير الاقتصاد في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٦١ من ضرورة تصفية التراخيص القديمة التي بيد الأفراد بوضع قواعد تنظيمية لاتباعها في حالات تعديل التراخيص تكفل التقليل ما أمكن من مصادرة البضائع المستوردة مخالفة لتراخيص الاستيراد وكان من تلك القواعد : (١) جواز تعديل التراخيص فيها يتعلق بالصنف طالما أن البضاعة لم ترد قبل التقدم بطلب التعديل بعد أخذ موافقة القطاع المختص . (٢) جواز التعديل في حالة ورود الصنف مخالفا لمشمول الترخيص بشرط أن يكون هذا الصنف مما يستعمل في الغرض الذي يستعمل فيه الصنف المرخص به أصلا بعد أخذ موافقة القطاع المختص . على التعديل المطلوب وقد وافق وزير الاقتصاد على هذه القواعد في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦١ والتزمت وزارة الاقتصاد بهذه القواعد في حق المدمى عندما تقدم إليها بطلب تعديل ترخيص الاستيراد الصادر له واستبدالها بجرات سام بدلا من جرارات (د ٧) المرخص له باستيرادها فطلبت رأي وزارة الزراعة في هذا الطلب بوصفها القطاع المختص بالجرارات الزراعية فلما أفادت وزارة الزراعة بعدم موافقتها على طلب التعديل لأسباب أوضحتها منها أن الجرارات قوة ٢٤ حصانا يجري صنعها محليا وأن الجرارات ماركة سام لم يسبق استيرادها أو استخدامها في البلاد فضلا عن أنها غير مصحوبة بقطع الغيار اللازمة رأت وزارة الاقتصاد أنه لا وجه لتعديل ترخيص الاستيراد الصادر للمدمى ومن ثم طبقت عليه التسانون وصادرت الجرارات التي استوردها بالمخالفة لترخيص الاستيراد .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أنه ليس صحيحا ما يذهب إليه المدعى من أن مصادرة الجرارات التي استوردها قد تمت بناء على قرار من وزارة

الزراعة ذلك أن المصادرة تمت بناء على قرار من وزير الاقتصاد وقد كان دور وزارة الزراعة باعتبارها القطاع المختص مقصورا على ابداء الرأى فى الموافقة على طلب المدعى تعديل ترخيص الاستيراد الصادر له باستبدال جرارات سلم بجرات (د ٧) المرخص له فى استيرادها كما أنه ليس صحيحا أن وزارة الزراعة حظرت استيراد بضائع معينة وكل ما فى الأمر أنها أبنت الرأى من الناحية الفنية بنسبة طلب المدعى الموافقة على استيراد نوع معين من الجرارات فى ملامة الموافقة على هذا لطلب نرات اعدم ملامة هذه لموافقة .

ومن حيث أنه لا حجة فيها يذهب اليه المدعى من أن القواعد الخاصة بنظام الاستيراد يصدر بها سنويا قرار من وزير الاقتصاد وأن قرارى وزير الاقتصاد الصادرين بتنظيم الاستيراد فى عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٢ وهما العمان اللذان تم خلالهما شحن الجرارات التى استوردها المدعى وتقدمه بطلب تعديل الترخيص - لم يرد فى أيهما شرط موافقة القطاع المختص فى حالة طلب تعديل الترخيص ومن ثم فإن قرار المصادرة المستند الى رأى وزارة الزراعة الذى أبنته تنفيذا للقواعد التى وضعتها اللجنة المشتركة للاستيراد لا يكون قرارا مشروعا لا حجة فيها يذهب اليه المدعى فى هذا الصدد ذلك أنه فضلا عن أن القواعد التى وضعتها اللجنة المشتركة للاستيراد قد اعتبرت من السيد وزير الاقتصاد فهم فى قوة القرارات الصادرة بتنظيم الاستيراد فإن رجوع لوزارة الاقتصاد الى أى قطاع مختص لاستطلاع رأيه من الناحية الفنية فى شأن الموافقة على استيراد بضائع معينة أمر يتصل بأسلوب عمل الوزارة ولا تثريب عليها إذا هى استعملت بن ترى ملامة استطلاع رأيه من الناحية الفنية قبل أن تصدر قرارا بالموافقة على استيراد بضائع معينة دون حاجة الى أى نص أو الى أى قواعد تنظم هذا الاتصال كما لا حجة فيها يذهب اليه المدعى من أن التفرقة بين الجرارات التى صادرتها وزارة الاقتصاد وبين الجرارين اللذين وافقت على تعديل الترخيص بالنسبة لهما والافراج عنها غير ملهوبة وتتسم بالتناقض ذلك أن الموافقة على تعديل الترخيص بالنسبة الى الجرارين قوة ٦٢ حصانا وقوة ٢١ حصانا كان يقصد اجراء التجارب عليها لقبين مدى صلاحيتها للنظر فى امكان استيرادها مستقبلا أما عدم موافقتها على تعديل الترخيص بالنسبة الى باقى الجرارات قوة ٤٢

حصانا فقد كان مرده الى هذه الجرارات يجرى تصنيعها مطبعا
غلا مبرر لاستيرادها وبالتالي غلا محل لتجربتها فالتفرقة بين الجرارات
التي صودرت وبين الجرارين اللذين افرج عنها قائلة وليس هناك اى
تناقض فى تصرف الوزارة بالنسبة الى كل منهما وعلى ذلك لا مقنع فيها
بذهب اليه المدعى من أن الانراج عن جرارين من الجرارات المستوردة
يضمن صفة المشروعية على استيراد باقى الجرارات وقد استوردت بدون
ترخيص .

ومن حيث أنه بالنسبة الى طلب المدعى الاحتياطى تعويضه فى حدود
الثلث الذى بيعت به الجرارات المصادرة تطبيقا لما تقضى به الفقرة
الآخيرة من المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ التى تنص
على أنه « يجوز لوزير الاقتصاد اذا ثبت حسن نية المستورد وكانت السلع
قد تم التصرف فيها تنفيذا للمصادرة أن يأمر بتعويضه بما لا يجاوز الثلث
الذى بيعت به السلع المصادرة او على تكاليف استيرادها ايها اقل »
بمقولة أنه كان حسن النية حين استورد الجرارات المصادرة وكان
يتعين على وزارة الاقتصاد بعد أن رفضت طلبه تعديل الترخيص وصايرت
الجرارات المستوردة أن تعمل فى شأنه حكم الفقرة المشار اليها فمردود
بما سبق أن قضت به هذه المحكمة من أن نص الفقرة الآخرة من المادة
العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر قد جعل الأمر
بالتعويض جوازا للوزير المختص واعتبر أن ثبوت حسن نية المستورد -
على فرض تحققه فى المدعى هو مجرد عنصر يتعين توافره بداءة قبل
استخدام الرخصة فى التعويض وليس العنصر الوحيد الذى بتحقيقه
يستند المستورد حقا فى التعويض مباشرة من القانون ومتى كان الوضع
كذلك فإن الأمر بالتعويض المنصوص عليه فى الفقرة الآخرة من المادة
العاشرة سالف الذكر إنما يدخل فى نطاق الملامة التقديرية التى تملكها
الادارة بغير معقب عليها فيها من القضاء الادارى الذى ليس له الطول
محلها فيها هو داخل فى صميم اختصاصها وتقديرها ولا يحق له بالتبعية
مراجعتها فى وزنها لمناسبات قرارها وملاءمة اصداره .

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

نص المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد على حظر استيراد السلع من الخارج قبل الحصول على ترخيص استيراد ، حظر التنازل عن هذه التراخيص ومد هذا الحظر الى السلع التي تصل الى احد الجمارك وتكون قد شحنت من الخارج قبل الحصول على ترخيص الاستيراد وكذلك على كل زيادة في مقادير السلع المرخص باستيرادها الا اذا وردت في حدود القيمة المرخص بها — نص المادة ٧ من القانون سالف الذكر على العقوبات الأصلية والتبعية ومنها المصادرة التي توقع على مخالفة المادة الأولى — نص المادة ١٠ بإجراة الاكتفاة بالمصادرة الادارية او التصالح بعد رفع الدعوى الجنائية او صدور حكم نهائي فيها — اعتبار المصادرة جزاءا اداريا له طبيعة عقابية بدلا من اقامة الدعوى الجنائية — ضرورة تفسير المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ التي حددت الجرائم التي تقع بالمخالفة لنظام الاستيراد على النهج المقرر في تفسير التشريعات الجنائية — نتيجة ذلك : عدم تجريم المادة الأولى استيراد السلع التي ترد في حدود المقادير المرخص في استيرادها اذا تجاوزت قيمتها القيمة المرخص بها — عدم جواز مصادرة السلع في هذه الحالة لعدم توافر اركان جريمة جنائية تبرر هذه المصادرة قانونا .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد ينص في المادة الأولى منه على ان « يحظر استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص في الاستيراد من وزارة الاقتصاد ، وتعتبر هذه

التراخيص شخصية ولا يجوز التنازل عنها . ويسرى هذا الحظر على السلع التي تصل الى أحد جمارك إقليم مصر وتكون قد شحنت من الخارج قبل الحصول على الترخيص وكذلك على كل زيادة فى مقادير السلع المرخص باستيرادها الا اذا وردت فى حدود اقية المرخص بها . وتعتبر التراخيص التي تصجر بناء على مستندات مصطنعة كأن لم تكن » . ونصت المادة ٧ على أن « يعاقب على كل مخالفة لحكم المادة الاولى او الشروع فيها بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين الاصليين وعلى الشركاء بتعويض يعادل مئلى رسوم الاستيراد المقررة ولو كانت السلعة المستوردة من السلع المعفاة من هذه الرسوم وكذلك مئلى بقية الرسوم الأخرى المتصلة بالاستيراد وفى جميع الأحوال يحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة او بتعويض يعادل ثمنها اذ لم يتيسر مصادرتها » . ونصت المادة ١٠ منه على أن « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية او اتخاذ إجراءات فى هذه الجرائم الا بناء على طلب كتابى من وزير الاقتصاد او من ينييه كتابة فى ذلك ويجوز لوزير الاقتصاد او من ينييه الاكتفاء بمصادرة السلع المستوردة اداريا مع سداد رسم الاستيراد المستحق ولو كانت السلع معفاة من أدائه كما يجوز له التصالح على هذا الأساس بعد رفع الدعوى او صدور حكم نهائى فيها . ويترب على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية او وقف تنفيذ العقوبة الجنائية حسب الأحوال ، ويجوز لوزير الاقتصاد اذ ثبت حسن نية المستورد وكانت السلع قد تم التصرف فيها بتنفيذا للمصادرة أن يأمر بتعويضه بها لا يجاوز الثمن الذى بيعت به السلع المصادرة او تكاليف استيرادها ايها اقل بعد خصم رسوم الاستيراد وكافة المصروفات الأخرى .

ومن حيث أنه يبين من استقراء النصوص المتقدمة أن المادة ٧ بعد أن نصت على العقوبات الأصلية والتبعية (ومنها المصادرة) التي توقع على مخالفة المادة الاولى نصت المادة ١٠ على عدم جواز رفع الدعوى الجنائية او اتخاذ إجراءات فى هذه الجرائم الا بناء على طلب كتابى من وزير الاقتصاد ، واجازت هذه المادة الاكتفاء بالمصادرة الادارية او التصالح بعد رفع الدعوى الجنائية او صدور حكم نهائى فيها ، ولئن كانت المصادرة التي يصدر بها قرار الوزير لو من ينييه ونفا للمادة ١٠ من القانون

رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ جزاء اداريا الا ان لهذا الجزاء طبيعة عقابية اذ هو بديل عن اقلية الدعوى الجنائية تلجأ الى الجهة الادارية متى انصبت على اشياء مما يباح حيازته وتداوله فلا يجوز توقيعها اذا لم يكن الفعل. يكونا لجريمة مما نصت عليه المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ وآية ذلك ان المادة ١٠ اجازت التصالح على اساس المصادرة الادارية بعد صدور الحكم بالادانة في الدعوى الجنائية ولا يعصور ذلك الا اذا كان الحكم بالادانة .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم ؛ ولما كانت المصادرة الادارية التي نصت عليها المادة ١٠ لها طبيعة عقابية على ما سلف البيان ، فان مبدأ الشرعية الجنائية يقتضى تفسير المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ التي حددت الجرائم التي تقع بالمخالفة لنظام الاستيراد على النهج المقرر في تفسير التشريعات الجنائية ، ومنه عدم تطبيق التشريعات الجنائية باثر رجعى ، ولا عقوبة ولا جريمة الا بنص ، والتزام التفسير الضيق ، وعدم القياس على النصوص الجنائية او تكملة الناقص منها ، او الاستمانة بالمعرف او مبادئ القانون الطبيعى او قواعد العدالة لتجريم فعل لم ينص القانون على تجريمه .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ وقد حظرت استيراد السلع من الخارج قبل الحصول على ترخيص استيراد . والنزاع عن هذه التراخيص ، وممت هذا الحظر الى السلع التي تصل الى أحد الجمارك وتكون شحنت من الخارج قبل الحصول على ترخيص الاستيراد ، وكذلك على كل زيادة في مقادير السلع المرخص باستيرادها الا اذا وردت في حدود القيمة المرخص بها ، واذا لم تجرم هذه المادة استيراد السلع التي ترد في حدود المقادير المرخص في استيرادها اذ جاوزت قيمتها القيمة المرخص بها على ما يبين من سياقتها ، وفي حدود اصول تفسير التشريعات الجنائية سالفه البيان ، فان مصادرة السلع في هذه الحالة يكون متمنعا قانونا ، واذا كان ما نسب الى المرخص له ان السلع التي استوردها وان كانت في حدود المقادير المرخص باستيرادها الا انها جاوزت في قيمتها القيمة المرخص بها ، فان مصادرة هذه السلع يكون والاخر كذلك مخالفا للقانون لعدم توافر اركان جريمة جنائية تبرر هذه المصادرة قانونا . ولا اعتداد بها ذهبت اليه شركة مصر للاستيراد

هو التصدير في طعنهما من أن بيع البضاعة الى المدعى يعتبر تنازلا عن الترخيص حظره القانون في مادته الأولى ، ذلك لأن المستورد لحسابه /
.....
الى المدعى ومن ثم فان الامر لا ينطوى على تنازل عن الترخيص كذلك
لا وجه لما ذهبت اليه الطاعنة من أن القيمة المقدرة للبضائع تجاوزت
اضعاف القيمة الواردة بالفواتير المقدمة من بما يعنى
أن هذه الفواتير مصطنعة ويجوز للوزير مصادرتها على أساس أن الترخيص
يكون قد صدر على مستندات مصطنعة لا وجه لما تقدم ، لانه فضلا عن
أن الأوراق لم تنبئ عن وجود هذا الاصطناع وادلته فان القيمة التى
تقدرها مصلحة الجمارك للبضائع المستوردة يستند الى أسس خاصة
يراعى فيها حصيله الرسوم الجمركية لصالح الخزنة فان مجاوزة القيمة
التي تقدرها الجمارك للقيمة الواردة بفواتير المستورد لا تدل بذاتها على
أن هذه الفواتير مصطنعة أخذا في الاعتبار أن الترخيص باستيراد السلع
المذكورة صدر بدون تحويل ملة بما ينتفى معه اية مصلحة في الاصطناع
المدعى به . أما عن مخالفة شركة مصر للاستيراد والتصدير لما شرطه
مجلس السلع الهندسية عندا موافقتها على الترخيص على ما سلف ايضاحه
علا شأن للمدعى به ولا يسأل عنه .

ومن حيث انه متى كان ذلك ما تقدم ، وكان القرار المطعون فيه قد
استند في مصادرة البضائع الزائدة على قيمة الترخيص الى مجرد تجاوز
قيمتها القيمة المحددة بالترخيص ، وهو امر لم تجرمه المادة الأولى من
القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ على ما سلف البيان ، فانه يكون مخالفا
للقانون وحقيقا بالانفاء ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب
يكون مطبقا للقانون ولا وجه لتعيبه ، ويكون الطعنان المائلان على غير
أساس سليم ، ويتعين الحكم برفضهما والزام كل من الطاعنين بصرفات
طعنهن .

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

تراخيص الاستيراد — نظمتها وضرورة الحصول عليها وحالات الإعفاء منها — إعفاء السلع التي تستوردها الحكومة من استصدار هذه التراخيص طبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ — معنى الحكومة في هذا النص — هو الحكومة بملفاتها الواسع الذي يشمل المؤسسات العامة ومن بينها مرفق مياه القاهرة .

ملخص الفتوى :

أن المشرع نظم موضوع الاستيراد في تشريعات متوالية كان آخرها القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ الذي ينص في مادته الأولى بحظر استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص في الاستيراد من وزارة الاقتصاد .

وينص في المادة السادسة منه على أنه « لا تسرى أحكامه على السلع التي يتقرر إعفاؤها من أحكامه بمقتضى قوانين أو قرارات عامة من وزير الاقتصاد أو اتفاقيات أو معاهدات دولية تكون الجمهورية العربية أحد الأطراف فيها وكذلك لا تسرى على السلع التي تستوردها الحكومة دون وسيط » . ويبين من الفقرة الأخيرة من هذا النص في ضوء ما تضمنته التشريعات السابقة التي كانت تنظم ذلك الموضوع أن المشرع أعفى الحكومة من استخراج تراخيص استيراد عن المهملات التي تستوردها مباشرة .

ويتعين لإبداء الرأي في المسألة مثال الخلاف تحديد مدلول اصطلاح « الحكومة » الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وهل يعنى الحكومة المركزية أى الوزارات والمصالح . أم أن مداه يتسع بحيث يشمل المؤسسات العامة والوحدات الإدارية الإقليمية ، ذلك أن الحكومة في لغة القانون الدستوري أربعة معانٍ فقد يقصد بها نظام الحكم وإدارته وقد يقصد بها الهيئات المسيرة للدولة .

يؤخذ يؤخذ بمعنى الوزارة وقد يقصد بها السلطة التنفيذية وهذا هو الحلول الغالب . والحكومة بهذا المعنى الأخير قد يقتصر مدلولها على السلطة التنفيذية المركزية أى الوزارات وما يتبعها من مصالح عامة وقد يتسع بحيث يشمل السلطات المركزية والسلطات اللامركزية الاقليمية وغير الاقليمية كالمؤسسات العامة .

وقد يفهل المشرع النص الصريح الذى يفيد هذا الحلول أو ذاك من مدلولات هذا الاصطلاح ، ومن ثم يتعين استخلاص المعنى المقصود الذى اتجهت ليه نية المشرع من روح التشريع وحكمته وظروفه وملابساته .

ويبين من استقصاء نظم الاستيراد فى الاقليم المصرى منذ أن بدأ المشرع تدخله فى تنظيم مرفق الاستيراد فى سنة ١٩٤٠ حتى الآن — ان تدخل المشرع فى شئون هذا المرفق قد تم على هدى من المبادئ الحديثة التى تنظم الانتقال تدريجيا من نطاق الاقتصاد الحر الى نطاق اقتصاد منظم موجه وفقا لخطة مرسومة هدفها تنظيم الاستيراد ووضع الضوابط له بما يتفق مع التخطيط القومى الشامل .

ويبين من استعراض التشريعات التى تنظم التخطيط القومى منذ صدور القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة التخطيط القومى حتى تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن اختصاصات — اللجنة الوزارية لشئون التخطيط — ان الاستيراد يدخل فى ضمن الخطة الشاملة للدولة وأنها تدير فيه وفقا لخطة مرسومة تربط بين المصالح الحكومية والمؤسسات العامة وتسوى بينهما فى كل شأن من شئون التخطيط بما فيه الاستيراد دون تفرقة فى المعاملة والتنظيم فى خصوص الاستيراد بين المؤسسات العامة والمصالح الحكومية مما يعتبر أن اصطلاح « الحكومة » المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ المنظم للاستيراد إنما يعنى الحكومة بدلولها الواسع الذى يشمل المؤسسات العامة ومن بينها مرفق مياه القاهرة وهو مؤسسة عامة وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٧ . ويؤيد هذا النظر فى تفسير مدلول اصطلاح الحكومة الوارد فى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ أن العمل جرى منذ تشكلت الحكومة فى شئون الإستيراد على معاملة المؤسسات العامة والوحدات الادارية الاقليمية — فى شئون

الاستيراد — بمعاملة المصالح الحكومية والوزارات . . ولو كان المشرع يقصد الى غير هذا المعنى بقصره على الوزارات والمصالح الحكومية دون المؤسسات العامة والوحدات الاقليمية لما اعوزه النص الصريح على ذلك في التشريعات المتعلقة المنظمة للاستيراد والتي انتهت بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ .

لهذا انتهى الرأي الى ان مدلول اصطلاح الحكومة الوارد في المادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه يشمل المؤسسات العامة ومنها مرفق مياه القاهرة ، ومن ثم لا يلزم الحصول على تراخيص استيراد عن الهيئات التي تستوردها مباشرة .

(فتوى ١٥١ — في ١٥/٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

اصطلاح الحكومة المقصود عليه في المادة ٦ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد ينصرف الى السلطة التنفيذية بمقتضاها الواسع — شموله السلطات المركزية واللامركزية الإقليمية وغير الإقليمية كالمؤسسات العامة والهيئات العامة — يترتب على ذلك — إعفاء هذه الهيئات من الحصول على ترخيص لاستيراد الهيئات الخاصة بها مباشرة دون وسيط — الواقعة المشتملة لرسم الاستيراد المقصود عليه بالمادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في صدور ترخيص الاستيراد — إعفاء الهيئات العامة من الحصول على ترخيص في حالات الاستيراد المباشر بغیر وسيط يستتبع عدم استحقاق رسم الاستيراد المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بغرض رسم استيراد يضمن في

المادة (٢) على أن .. يفرض رسم استيراد بواقع ٦ ٪ من القيمة الاجبالية لما يرخص في استيراده من بضائع ويعين بقرار من وزير الاقتصاد والتجار ، كيفية تحصيل هذا الرسم .

كما تنص المادة (١) من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد على أن يحظر استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص بالاستيراد من وزارة الاقتصاد وتعتبر هذه التراخيص شخصية ولا يجوز التنازل عنها . كما تنص المادة (٦) من هذا القانون على أنه .. لا تسرى احكام هذا القانون على السلع التي يتقرر اغفالها من احكامه بمقتضى قوانين أو قرارات عامة من وزير الاقتصاد وكذلك لا تسرى على ما يأتى :

١ — السلع التي تستوردها الحكومة مباشرة دون الوسيط ..

وتنص المادة (١٦) منه على أن « .. ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في اقليم مصر ابتداء من أول يناير ١٩٥٩ ولوزير الاقتصاد اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه » .

ويتضح من هذه النصوص أن المشرع قرر في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فرض رسم استيراد بواقع ٩ ٪ من القيمة الاجبالية لما يرخص في استيراده من بضائع ، وحظر في القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص بالاستيراد من وزارة الاقتصاد مع استثناء السلع التي يتقرر اغفالها من احكامه بمقتضى قوانين أو قرارات عامة والسلع التي تستوردها الحكومة مباشرة دون وسيط

ومن حيث أن اصطلاح الحكومة عندما يطلق في المجال الاقتصادي فانه ينصرف الى السلطة التنفيذية بمعناها الواسع فيشمل ليشمل السلطات المركزية والسلطات اللامركزية الاقليمية وغير الاقليمية كالمؤسسات العامة والهيئات العامة .. ومن ثم فان اصطلاح الحكومة المنصوص عليه في المادة (٦) من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ يشمل الهيئات العامة وبالتالي تعنى هذه الهيئات من الحصول على ترخيص اذا استوردت المهملات الخاصة بها مباشرة دون وسيط .

ومن حيث أنه متى كانت الواقعة المنشئة لرسم الاستيراد هي صدور ترخيص بالاستيراد فإن هذا الرسم لا يستحق في الحالات التي يتم الاستيراد فيها بغير ترخيص ..

ولما كان للهيئات العامة حق في الاستيراد بغير ترخيص في حالات الاستيراد المباشر بغير وسيط طبقا للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه فإن السلع التي تستوردها هذه الهيئات بغير وسيط لا تستحق عنها رسوم استيراد .

ومن حيث أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ قد نص على العمل بأحكامه اعتبارا من ١٩٥٩/١/١ فإن المهلت التي استوردتها هيئة السكك الحديدية بغير وسيط في الفترة من ١٩٥٩/١/١ حتى ١٩٦١/١١/٥ في ظل العمل بأحكام القانون المشار إليه لا تستحق عنها رسوم استيراد ولما كانت مصلحة الجمارك قد حصلت من هيئة السكك الحديدية خلال هذه المدة ببلغ قدره ٣٧٣٥٤٧ر.٥٥ جنبها فإنه يعمين الزام وزارة المالية بسداد هذا المبلغ الى هيئة السكك الحديدية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الزام وزارة المالية بأن تؤدي مبلغ ٣٧٣٥٤٧ر.٥٥ جنبها الى هيئة السكك الحديدية .

(ملف ٦٨٠/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠)

تعليقي :

ما عاد للمصادرة الادارية للأموال سند شرعى بعد العمل بالدستور الحالى في ١١ سبتمبر ١٩٧١ فقد نصت المادة ٣٦ منه على أنه « لا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى » ولم يكن دستور ١٩٦٤ المؤقت يحظر المصادرة الادارية من قبل ، اما في ظل دستور ١٩٧١ فقد اوضحت النصوص التي تقر المصادرة الادارية مخالفة للدستور وعلى هذا اطراد قضاء المحكمة العليا ومن بمعددها المحكمة الدستورية العليا . راجع على سبيل المثال حكم المحكمة العليا في الدعوى رقم ٣ لسنة ٨ ق دستورية بجلسته ١٩٧٨/٣/٤ وسنعرض لموضوع المصادرة الادارية بتفصيل اكبر فيما بعد .

الفصل الثاني

تراخيص المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة — لا يسوغ العود الى ادارة ما بطل تشغيله منها مدة سنة على الأقل الا برخصة جديدة —
النص على ذلك ضمن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة الصادرة في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٠٤ صحيح لا تريب عليه — جريانه في حدود التفويض الذي عقده القانون المذكور لوزير الداخلية في اصدار هذه اللائحة —
وجوب اعمال هذا النص واحترامه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة نص في الفقرة الاولى من مادته الاولى على انه « لا يجوز انشاء أو تشغيل محل من المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة الا برخصة تعطى عنه مقدما . . . » كما نصت لائحته التنفيذية الصادرة في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٠٤ في الفقرة الثانية من مادتها الخامسة على ما يأتي : « كل محل بطل تشغيله مدة سنة على الأقل لا يسوغ العود الى ادارته الا برخصة جديدة » . وحكمة هذا النص ان المحل الذي يستمر العمل فيه معطلا طوال هذه المدة يحتاج الى اعادة النظر في تقدير ظروفه السماح بالترخيص له أو حذفه اذا ما اريد استئناف تشغيله بعد انقضاء المدة المذكورة دون العمل بالرخصة السابقة حملا لأربابه على عدم التوقف عن تشغيله فترة طويلة . ولما كانت المادة الثالثة

من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ تنص على أن « تلحق بأمرنا هذا لائحة
عمومية تصبجها نظارة الداخلية مبينة فيها كيفية العمل به » كما تنص
المادة الأولى (سابعاً) منه في صدرها على أن « من يخالف أحكام أمرنا
هذا أو اللائحة العمومية المنصوص عليها بالمادة الثالثة منه يعاقب
بحسب أحكام تلك اللائحة ... » فان اللائحة التنفيذية لهذا القانون
الصادرة من وزير الداخلية بالاستناد الى التفويض الممنوح له يقتضى
المادة الثالثة من القانون المذكور تكون غير متجاوزة حدود هذا التفويض
فيما أوردته في قام بيان كيفية العمل بالقانون المشار اليه من نصوص
منظمة لما ترك القانون لللائحة بيانه من تفاصيل لأوضاع تناولها اجمالاً .
ومن ثم فان حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذه اللائحة
النافى بعدم جواز المود الى ادارة المحل الذى أبطل تشغيلة مدة سنة على
الأقل الا برخصة جديدة ، يكون مكملاً لأحكام القانون وداخلاً في نطاق
مقتضىاتها وغير متعارض معها ، الامر الذى يجعله واجب الاعمال
والاجترام .

(طعن ١٩٦٥ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

المحل المثققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة — وقف تشغيلها
لدة سنة على الأقل لسبب غير القوة القاهرة — ينسوغ الفاء الترخيص —
تشغيل المحل خفية بالمخالفة لشروط التصريح بفتحه — لا يقطع مدة السنة
المسقط للرخصة لكونه عملاً غير مشروع ولا يترتب لفاعله حقا يحبه
القانون — سداد رسوم لكونه عملاً غير مشروع ولا يترتب لفاعله حقا يحبه
القانون — سداد رسوم التفتيش عن هذا المحل — لا يصح وضعها
باطلاً أو يكسب حقا في الإبقاء على رخصة ليست قائمة أو يعنى صلاحيتها .

ملخص الحكم :

لا حجة في القول بأن وقف العمل بالمطحن كان لفترات وجيزة وبأمر من الجهة الإدارية لسبب خلع من ارادة أصحابه الأمر الذي لا يبرر الفاء رخصته باعتباره أن الوقف كان نتيجة لتنفيذ حكم جنائي صادر بفلق المطحن في قضية مخالفة لعدم اتتام الاشتراطات الصحية — لا حجة في ذلك لأن التصريح المتكرر مرتين بفتح المحل بعد تنفيذ حكم الفلق ثم يكن لتشغيله بل لتكئين أصحاب الثمان من استيفاء الاشتراطات التي من أجلها صدر هذا الحكم ، فإذا أدير المحل على الرغم من ذلك بالمخالفة لشروط التصريح بفتحه ، سواء خلال فترة الفتح أو بعدها ، فإن هذا التشغيل غير القانوني الذي جرى خفية لا يقطع مدة السنة المسقطه للرخصة ، ولكونه غير مشروع لا يمكن أن يترتب لفاعله حقا يحميه القانون ، ومن ثم فلا يعتد به ولا اثر له . هذا الى النص القاضي بوجوب الحصول على رخصة جديدة في حالة المود الى تشغيل المحل بعد ابطال العمل به لمدة سنة على الأقل قد ورد مطلقا من تحديد اسباب عدم التشغيل ، لكل توقف عن التشغيل بسبب غير القوة القاهرة يمكن أن يكون مسوغا لتطبيق حكم هذا النص ازاء عموميته . على انه اذا كان عنصر الإرادة في عدم التشغيل لازما لالغاء الترخيص فإن هذه الإرادة تتمحق بالفعل السلبي بتقصير صاحب الثمان في تنفيذ الاشتراطات الصحية الواجبة في الوقت المناسب ، أو بامتناعه عن القيام بها على الرغم من عمله بأن القانون يفرضها عليه . ومن ثم يترتب على تلك الإرادة اثرها لكون التقصير أو الامتناع انما مرده اليها .

ولا يجدى المدعين قيامهم بسداد رسوم التفتيش ، أو قيام مركز بوليس أسنا من تلقاء ذاته ببعض إجراءات تتعلق بالمطحن ، لأن سداد الرسوم المذكورة ، من جهة لا يصحح وضعها باطلا ولا يكسب حقا في الإبقاء على رخصة ليست قائمة أو يعنى صلاحيتها ، إذ الجهة المختصة بأمر الرخص هي مصلحة اللوائح والرخص وحدها ، وهو لا يعدو أن يكون وسيطا بين المصلحة وأصحاب الثمان ، أن يقوم بتصرف من جهته يكون له اثر في مركز هؤلاء من حيث بقاء حقهم في الرخصة أو سقوطه .

الفصل التاسع

تراخيص المحال التجارية والصناعية

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

القرار الصادر بالموافقة على موقع المحل ينشئ مركزا قانونيا ذاتيا لطالب الترخيص يكسبه حقا لا يجوز المساس به الا في حدود القانون — تنكر جهة الادارة لهذا الحق والمساس به بقرار لاحق دون مقتضى من القانون يعتبر اعتداء غير مشروع يبرر طلب الفسخ لمخالفته القانون والتعويض عن الاضرار التي تنجم عنه .

ملخص الحكم :

ان الموافقة على موقع المحل تصدر بقرار اداري نهائي في موضوعه من الجهة الادارية المختصة بها لها من سلطة بمقتضى القانون ، يعطى الى طلب الترخيص ، وتستتبع هذه الموافقة اعلانه كهذا بالاشتراطات الواجبة توافرها في المحل وذلك لتنفيذها في المواعيد المقررة فانونا ، بحيث اذا انتهت صرف له الترخيص ولما كان الامر كذلك وكل من شأن القرار الصادر بالموافقة على موقع المحل أن ينشئ مركزا قانونيا ذاتيا لطالب الترخيص يكسبه حقا لا يجوز المساس به الا في حدود القانون ، فان تنكرت جهة الادارة لهذا الحق والمساس به بقرار لاحق دون مقتضى من قانون يعتبر اعتداء غير مشروع يبرر طلب الفسخ لمخالفته القانون والتعويض عن الاضرار التي تنجم عنه .

(طعن ١١٤٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

نص المادة ١١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال

الصناعية والتجارية المعدل بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه لا يجوز إجراء أى تعديل فى الحال المرخص بها إلا بموافقة الجهة المنصرفة منها بالرخصة وتتبع فى الموافقة على التعديل إجراءات الترخيص المنصوص عليها فى المواد ٤ ، ٥ ، ٦ وتحصل رسوم معاينة بقيمة هذا التعديل .

ملخص الحكم :

ويعتبر تمديدا كل ما يتناول أوضاع المحل فى الداخل والخارج أو إضافة نشاط جديد أو زيادة القوى المحركة أو تعديل أقسام المحل — ويؤدى ذلك أنه إذا كان التعديل يمثل فى إضافة نشاط جديد مما يخضع لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ وجب اتباع أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٦ منه للحصول على موافقة جهة الترخيص على التعديل ، أما إذا كان النشاط الجديد الذى أضيف الى المحل يخضع لقانون آخر ويلزم الترخيص طبقا لأحكامه فيجب على صاحب المحل أن يتبع أحكام هذا القانون وإلا اعتبر مرتكباً لمخالفة المادة ١١ من قانون المحال الصناعية والتجارية فسيلا على مخالفته للقانون الواجب التطبيق فى شأن الترخيص بالنشاط الجديد — لئلا ينشأ ذلك انخالف صاحب المحل تمديدا فى المحل المرخص به مستودع خمر بل إضافة نشاط جديد ليه بتقديم الخمر بالكس ترواد المحل ليحتسبوه! جلوسا أمامه — اعتباره نشاطا من شأنه أن يصبح المستودع المخزى من المجال العامة التى تستخدم المشروبات الروحية لرواحها — خضوع فلك لشروط وإجراءات الترخيص المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المجال العامة — ارتكابه مخالفة لشروط ترخيص المحل وللمادة ١١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ . للجهة الادارية أن تقرر إلغاء ترخيص مستودع الخمر .

من حيث أن المادة ١١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية مفعلة بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ — تنص على أنه « لا يجوز إجراء أى تعديل فى الحال المرخص بها إلا بموافقة الجهة المنصرفة منها بالرخصة » وتتبع فى الموافقة على التعديل

اجراءات الترخيص المنصوص عليها في المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، وتحصل رسوم معالجة بتيمة هذا التعديل ..

ويعتبر تعديلا كل ما يتناول اوضاع المحال في الداخل او الخارج او اضافة نشاط جديد او زيادة القوى المحركة او تعديل اقسام المحال ، — وكان نص الفقرة الثانية قبل التعديل يجرى بأن « يعتبر تعديلا كل ما يتناول اوضاع المحل في الداخل او الخارج او اضافة صناعات جديدة او زيادة في القوى المحركة او تعديل اقسام المحل » والذي يستفاد من ذلك أن المشرع لم يقصر التعديلات التي يمكن ادخالها بالمحل على ما يخضع منها لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ وحده ، بل أخذ في حسبانته أن التعديل قد يكون نشاطا خاضعا لأحكام قوانين أخرى ، ولذلك فقد استقبل بمباراة « صناعات جديدة » الواردة بالنص القديم عبارة « نشاط جديد » ، ومؤدى ذلك أنه اذا كان التعديل يتبل في اضافة نشاط جديد مما يخضع لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ . وجب اتباع احكام المواد ٤ ، ٥ ، ٦ منه للحصول على موافقة جهة الترخيص على التعديل ، أما اذا كان النشاط الجديد الذي أضيف الى المحل يخضع لقانون آخر ويلزم الترخيص طبقا لأحكامه فيجب على صاحب المحل أن يتبع احكام هذا القانون ، والا اعتبر مرتكباً لمخالفة المادة ١١ من قانون المحال الصناعية والتجارية ، فضلا على مخالفته للقانون الواجب التطبيق في شأن الترخيص بالنشاط الجديد .

ومن حيث ان الثابت في المنازعة الماثلة أن المدعين ادخلا تعديلا في المحل المرخص به كمستودع خمر ، بأن أضاف اليه نشاطا جديدا بتقديم الخمر بالكأس لرواد المحل ليحتسوها جلوسا إياه ، وهو نشاط من شأنه أن يصبح المستودع المذكور من المحال العامة التي تقدم المشروبات الروحية لروادها ليتناولوها بها نظما أو في المكان المخصص لذلك أمام واجهتها والتي تخضع في ذلك لشروط واجراءات الترخيص المنصوص عليها في القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ، لذلك فان ما اتاه المدعيان يشكل مخالفة صريحة لشروط ترخيص المحل .

واللهادة ١١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ السالف ذكرها .

ومن حيث انه لما كان ذلك وكانت المادة ١٦ من هذا القانون تنص على ان « تلغى رخصة المحل في الأحوال الآتية :

إذا أجرى تعديل في المحل بالمخالفة لأحكام المادة ١١ ولم تتم اعادته الى حالته قبل التعديل خلال المدة التي تحددها الجهة المختصة « فانه بتطبيق حكم هذه المادة على ما اتاه المدعيان يخلص منهما ارتكبا مخالفة لحكم المادة ١١ المذكورة بأن عدلا في المحل باضافة نشاط جديد غير مرخص به ، بتقديم الخمر للزوار لاحتسائها بالمحل ، خروجا على شروط الترخيص وبالمخالفة لقانون المحال الصلبة وانه على الرغم من ثبوت ارتكاب هذه المخالفة بحضور الضبط المحرر في ١٥ من مارس سنة ١٩٧٣ وتمهيد المدعى الاول في هذا المحضر بعدم تكرار المخالفة المذكورة ، فقد تجدد ارتكابها في الشهور اللاحقة مما ادى الى مرض الأمر على مجلس الحى فى ٨ من يولية سنة ١٩٧٤ للموافقة على إلغاء ترخيص مستودع الخمر ، ولما كان مفاد ذلك ان المدعين تباديا في مخالفة المادة ١١ المشار اليها بدلا من أن يحرصا على ازالة اسبابها رغم اتاحة الفرصة لملبها بالتنبية عليهما بذلك فى المحضر سالف الذكر ، ورغم علمهما بأن تقديم الخمر يتطلب ترخيصا خاصا طبقا لقانون المحال الصلبة ، فقد تحققت بذلك شروط انطباق الحالة الخامسة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ سالفه البيان ، ومن ثم كان للجهة الادارية ان تقرر إلغاء ترخيص مستودع الخمر اعمالا لحكم المادة المذكورة .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون فيما قضى به ، وعلى ذلك يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا مع الزام الطاعنين بصروفات الطعن .

(طعن ٢٣١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٤)

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

لا يجوز لجهة الإدارة مائة الترخيص طبقا لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية أن تهدر المولكر

القانونية المستقرة المترتبة على الترخيص الإبقاء على أسباب قانونية صحيحة — لا يجوز الاستناد الى تقارير الاتحاد الاشتراكي العربي في هذا المجال اذ ان القاتون لا يترتب اى اثر لها في هذا الصدد — نص المادة السابعة من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ على حق الجهة مانحة الترخيص في اضافة اشتراطات جديدة يجب توافرها في المحل المرخص به — لا يعتبر تعديل الميعاد المحدد لتشغيل المحل من قبيل اضافة اشتراطات جديدة في هذا المجال خاصة اذا لم يكن لهذا التعديل ما يبرره وكان من شأنه ان يؤثر في النظام المألوف للسوق لدى التعاملين معه وهو ما قد يؤثر بدوره على درجة رواج السوق .

ملخص الحكم :

من حيث انه فيما يتعلق باستناد قرار مبنية الاسكان الى تقرير الامانة العامة للجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بمحافظه أسبوت المؤرخ في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ والذي جاء به ان رغبة الجاهير الحقيقية هي تشغيل سوق الواسطى دون سوق المدعى في يوم الاثنين من كل اسبوع ، والى احكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحال الصناعية والتجارية سالف الاشارة اليه ، فانه لا يصح لجهة الادارة العامة مانحة الترخيص طبقا لاحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ ان تهدر المراكز القانونية المستقرة المترتبة على الترخيص الا بناء على أسباب قانونية صحيحة ، ورجعها في هذا الخصوص هو القانون وحده باعتباره التعبير الصحيح عن رغبة الجاهير . ولما كان القاتون لم يرتب على تقارير لجان الاتحاد الاشتراكي العربي اى اثر في هذا المجال ، فمن ثم يكون الاستناد الى تقرير الامانة العامة للجنة الاتحاد الاشتراكي سالف الذكر استنادا في غير محله ولا اعتداد به ، واذا كانت المادة السابعة من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ قد نصت على حق الجهة مانحة الترخيص في اضافة اشتراطات جديدة — يجب توافرها في المحل المرخص به ، الا ان تعديل الميعاد المحدد لتشغيل المحل لا يعتبر من قبيل اضافة اشتراطات جديدة في المجال ذاته كما يستلزم من هذا النص ، وبخاصة

إذا لم يكن. هذا التعديل ما يبرره ، وكان من شأنه أن يؤثر في النظام المألوف للسوق لدى المتعاملين معه وهو ما قد يؤثر بدوره على خرجة رواج السوق .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون قرار مديرية الاسكان المطعون فيه في الدعوى رقم ٤٣٨ لسنة ٢٤ القضائية قد قام بدوره على غير أسس صحيحة وجاء مخالفا للقانون جديرا بالالفاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى غير هذا المذهب يكون مخالفا للقانون ، ويتعين الحكم بالفائه والقضاء للدعى بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت عن الاضرار التي أصابته نتيجة صدور قرار مدير الأمن في ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٩ بمنعه من ادارة السوق في يوم الاثنين من كل اسبوع . وبالفاء القرار الصادر من مديرية الاسكان والمرافق بمحافضة أسبوط في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ بتعديل الترخيص الخاص بالدعى بجعل يوم الخميس من كل اسبوع موعدا لإدارة السوق بدلا من يوم الاثنين مع الزام محافظة أسبوط كامل المصروفات اخذا في الاعتبار أن تنفيذ القرارات المطعون فيها كان من شأنه أن يصيب الدعى باضرار يتعذر تداركه لمساسها بمورد رزقه والمتعاملين بالسوق ، ومن ثم كان يتعين الاستجابة لطلب الدعى في وقف تنفيذ هذين القرارين لتوافر ركز الاستعجال والجدية .

(طعن ٧٤ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال التجارية والصناعية —
جواز وقف ادارة المحل بالطريق الإداري في حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو الأمن العام نتيجة هذه الإدارة — مصنع تعسيل الإخنة —
قيام صاحب المصنع بزراعة التبغ محليا — عمل مؤتم — ولكنه لا يبرر في ذاته وقف ادارة المصنع — احتمال استعمال هذا التبغ في المصنع على نحو يتحقق

بمع هذا الخطر امر بمبعثه الظن ولا يتحقق معه وجود الخطر المسوغ
للاغلاق .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال
الصناعية والتجارية تنص على انه في حالة وجود خطر داهم على الصحة
العامة او على الامن العام نتيجة لادارة محل من المحال التي يسرى
عليها احكام هذا القانون يجوز لخبر عام ادارة الرخص بناء على اقتراح
فرع الادارة الذي يقع في دائرته المحل اصدار قرار مسبب بايقاف ادارة
المحل كليا او جزئيا ، ويكون هذا القرار واجب النفاذ بالطريق الاداري
— ومما ذلك ان المناطق في ايقاف ادارة المحل كليا او جزئيا بالطريق الاداري
بالتطبيق لهذه المادة وجود خطر داهم على الصحة العامة او الامن
العام نابع من ادارة المحل ونتيجة لهذه الادارة .

وانه وان كانت زراعة التبغ محليا تعتبر تهريرا طبقا للবাদة الثانية
من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يعاقب مرتكبه
بالعقوبات المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون المذكور فان ارتكبت
مساحب المصنع لهذا الفعل وان كان مؤثما ، لا يتحقق معه في ذاته
وجود خطر داهم على الصحة العامة او الامن العام يسوغ اغلاق المصنع
بالطريق الاداري بالتطبيق للمادة ١٢ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤
الا اذا ثبت استعمال هذا الدخان في المصنع على نحو يتحقق معه هذا الخطر
فهو امر بمبعثه الظن ولا يتحقق وجود الخطر المسوغ للاغلاق .

(طعن ٨٨٢ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٩)

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

نص المادتان ١٢ ، ١٦ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن
المحال الصناعية والتجارية على السماح بايقاف ادارة اى من المحلات الملققة
للراحة والمضرة بالصحة والخطرة او الغاء رخصتها شريطة ان يكون هناك

خطرا داهيا يتميز بحدوثه — وجوب ثبوت الحالة الواقعية المبررة للتدخل
بإجراءات الضبط الإداري ثبوتا مقنعا في جدية الاجراء ولزومه لما قد
ينطوى على هذا الاجراء من مساس مباشر بحريات الأفراد القائمين
على ادارة واستغلال المحال المذكورة .

ملخص الحكم :

من حيث انه وان كانت اجهزة الأمن تترخص في تقدير الخطورة
الناتجة عن الحالة الواقعية التي يسمح لها أن تتدخل لمواجهتها بالاجراء
الضبطي المناسب ، الا انه يشترط أن يكون لهذه الحالة وجود حقيقي بأن
تكون ثمة وقائع محددة من شأنها أن تنبئ — في التقدير المنطقي السليم
للأمور — بأن ثمة خطرا يهدد الأمن العام ، وبأن الاحتياط له يقتضى
التدخل من جانب هذه الأجهزة بالاجراء الضبطي الذي تم . وقد أكدت
— المادة ١٢ ، ١٦ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحال
الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملقاة للراحة والمضرة بالصحة
والخطرة — هذا المعنى حين وصفت الخطر الذي يسمح بايقاف ادارة
أى محل من هذه المحلات أو الفناء رخصته بأن يكون خطرا داهيا يتميز
بتداركه ، تقديره من الشارع لما ينطوى عليه هذا الاجراء من مساس
بمباشر بحريات الأفراد القائمين على ادارة واستغلال المحلات المذكورة .
الأمر الذي يقتضى بالضرورة ثبوت الحالة الواقعية المبررة للتدخل بإجراءات
الضبط الإداري ثبوتا مقنعا في جدية الاجراء ولزومه .

ومن حيث أن ما نسب إلى المدعى في الخطاب السرى المؤرخ في ١٠
من أبريل سنة ١٩٦٩ الموجه من محافظ أسسيوط إلى مدير الأمن
للمحافظة سالف الإشارة إليه جاء في قول مرسل غير مدعم بأى واقعة
تؤكدده . إذ خلت الأوراق مما يؤيد اتهام المدعى بأن أعوانه حملوا الناس
بالقوة على التوجه إلى السوق الذي يديره ، وإذا كان بعض الأهالي قد
أفرد بذلك في التحقيق الذي أجري بمعرفة مساعد مدير الأمن في ١٠ من أبريل
سنة ١٩٦٩ ، الا انه ليس في الأوراق ما يشير إلى أن الأمر بلغ حدا من
الجسامة بحيث يشكل خطرا حقيقيا على الأمن العام . ولو أن هذا الاتهام
صحيحا لما أعوزت قوات الأمن القدرة على ضبط الوقائع التي تشير إليه

خاصة وأن هذه القوات يفترض بطبيعة الحال أنها كانت قائمة على حفظ الأمن في المنطقة ما دام الأمر في نظر المحافظة على هذه الدرجة من الخطورة التي تحاول تصوير الحال بها — كما خلت الأوراق مما يشير إلى أن ثمة احتكاكا وقع فعلا بين الأهالي أو حتى كان وشيك الوقوع بينهم بما يشكل خطرا على الأمن العام . وأن ما أشار إليه مدير الأمن العام في كتابه إلى مديرية الإسكان من خشية وقوع ما يخل بالأمن العام في حالة السماح للسوقين بالتشغيل في يوم واحد لا يكون والأمر كذلك مستندا إلى أسباب صحيحة قائمة فعلا ، ويكون القرار المطعون فيه الذي أصدره مدير الأمن في ١٣ من إبريل سنة ١٩٦٩ بمنع المدمى من تشغيل سوقه يوم الاثنين من كل أسبوع مخالفا للقانون لقياسه على غير سبب يبرره أخذا في الاعتبار أن المستفاد من ظروف الدعوى وملابساتها أن القرار المذكور لا يبدو أن يكون في حقيقته استمرار للوقف الذي اتخذته المحافظة حيال المدمى منذ عام ١٩٦٢ على التفصيل السابق الإشارة إليه . إذ الثابت أنه ما إن عاد المدمى إلى تشغيل السوق على أثر الاتفاق الذي تم بينه وبين المحافظة في ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٩ سالف الإشارة إليه حتى صدرت التعليمات إلى مأمور مركز ابنوب من كل من المحافظ ومدير الأمن بتكليف المدمى بأن يختار لتشغيل سوقه يوما آخر بخلاف يوم الاثنين ، وقد صدرت هذه التعليمات في وقت لم يكن قد نسب فيه المحافظ بعد إلى المدمى ما نسبته إليه في كتابه السري سالف الذكر ، ومن قبل أن يتخذ مدير الأمن أي إجراء من إجراءات الفحص أو التحقيق التي أشار بانخاذها على أثر رفض المدمى تنفيذ التعليمات التي أبلغت إليه عن طريق مأمور مركز ابنوب على ما سلف البيان . وأن ما أشار به مدير الأمن في ٨ إبريل سنة ١٩٦٩ من محض الموضوع من كلفة جوانبه القانونية والتحرى في الوقت ذاته عن مدى السيطرة من ناحية الأمن في حالة تشغيل السوق يوم الاثنين من كل أسبوع لم يكن في الواقع الا خلقا للذرائع في سبيل تبرير ما عسقت عليه المحافظة نيتها من منع المدمى من تشغيل سوقه في يوم الاثنين من كل أسبوع ، حماية لسوق مجلس قروى الواسطى الذي أصابه الركود على أثر تشغيل سوق المدمى على ما أقر به رئيس المجلس القروى في التحقيق الذي أجراه مساعد مدير الأمن بتاريخ ١٠ من إبريل سنة ١٩٦٩ سالف الإشارة إليه .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، فإن قرار مدير الأمن المطعون فيه .
في الدعوى رقم ١٢١٩ لسنة ٢٣ القضائية يكون منطويا على تحليل وأصح
على تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم
٣١٢ لسنة ١٧ القضائية بجلسة ٨ فبراير سنة ١٩٦٦ بالفناء قرار
محافظ أسبوط الصادر في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ بإغلاق السوق
الخاص بالدمى وإخلالا صريحا بحجية هذا الحكم مما يصم القرار
بعبث الانحراف بالسلطة . وليس صحيحا ما ذهب إليه من أن المحافظة
نفذت ذلك الحكم لسلحها للدمى في إدارة السوق يومى الاثنين الموافقين
٣١ من مارس و ٧ من أبريل سنة ١٩٦٩ لولا أن استجبت ، بعد الحكم
ظروفا جديدة بررت تدخل مدير الأمن بقراره المطعون فيه . ذلك أنه
ليس ثمة ظروف جديدة حقيقية استجبت على ما تقدم البيان ، طالما
أن اعتبارات الأمن العام التى استند مدير الأمن إليها في إصداره قراره
المطعون فيه ، كمثيلتها التى اثبتت في الدعوى رقم ٣١٢ لسنة ١٧ القضائية .
سالف الإشارة إليها ، لم يقد دليل لوجودها حقا وقانونا . وإذا كان من شأن
هذا القرار منذ صدوره حرمان المدمى من إدارة السوق في يوم الاثنين
من كل أسبوع المخصص به ، والذي اعتاد رواد السوق على مر السنين وأبثل
السوق الآخر بهذا اليوم بالمخالفة للقانون وللتنفيذ السليم لمقتضى
الحكمين الصادرين لصالح المدعى سالف الذكر ، أن يؤدي الى انصراف
رواد سوق المدمى الى السوق الآخر ، وفي ذلك ضرر محقق يصيب المدمى ،
فانه لا شك يسوغ معه الحكم للمدعى بالتعويض المؤقت الذى
يطلب به .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالقرار الصادر من مديرية الاسكان
والمرافق بمخاطفة أسبوط في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ بتعديل رخصة
السوق الخاص بالدمى بتحديد يوم الخميس من كل أسبوع موعدا لتشغيله .
بدلا من يوم الاثنين ، وهو القرار موضوع الطعن في الدعوى ٣٨ لسنة
٢٤ القضائية ، فإن الثابت من الأوراق أن هذا القرار الصادر بناء
على توجيه مدير الأمن العام بكتابه المرسى الى مديرية الاسكان في ١٢
من أبريل سنة ١٩٦٩ سالف الإشارة إليه . واستند الى ذات اعتبارات .

الامن التي استند اليها مدير الأمن في قراره الصادر بتاريخ ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٨ موضوع الطعن في الدعوى رقم ١٢١٩ لسنة ٢٣ القضائية سلفة الذكر ، وهى الاعتبارات التي انتهت المحكة الى عدم الاعتدال بها كسبب قانونى صحيح لهذا القرار الآخر .

(طعن ٧ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبحث :

قرار الجهة الإدارية بالموافقة على موقع المحل وتنفيذ الاشتراطات المطلوبة — عدول الجهة الإدارية عن السير في إجراءات الترخيص رغم عدم وجود أسباب جديدة وبعد أن استقر أمرها بسلطانها التقديرية الى أنه ليس ثمة ما يمنع من الموافقة على موقع المحل — انطوائه على مخالفة القانون — تحقق ركن الخطأ الذي تتوافر به مسؤولية هذه الجهة عن تمويض الأضرار المترتبة عليه .

ملخص الحكم :

من حيث أن الثابت في الأوراق ، أنه بعد أن قررت الجهة الإدارية الموافقة على موقع المحل وأعلنت الطاعنة بذلك في ١٦/٨/١٩٧٢ وبتنفيذ الاشتراطات المطلوبة خلال شهرين ، عادت فأبلغتها بالكتاب رقم ٣٨٤٨ في ١٩٧٢/٩/٣ بعدم الموافقة على السير في إجراءات الترخيص للمحل ونبهت عليها بمزاولة أى نشاط آخر ، ثم اصدرت قرارها المظنون فيه بخلق المحل في ١٩٧٢/١٠/٣ بدعوى أنه يدار بغير ترخيص بالمخالفة لحكم المادة الثانية من القانون ، ويبين من أوراق الترخيص أن السبب الحقيقي في إيقاف الإجراءات ثم الغلق يتمثل في تجارة مخلف أنواع الطيور به ، نظرا لما يترتب على ذلك من تهديد المنطقة بالأبراس وانبعث الرائحة الكريهة من مخلفات الطيور . وليس من شك في أن هذه الأسباب ليست جديدة ، بل كانت جميعها تحت نظر الجهة الإدارية لدى معالجة المحل بتناسية طلب الترخيص ، ومع ذلك استقر أمرها بسلطانها التقديرية الى أنه ليس

(م ٥٤ — ج ١٠)

ثمة ما يمنع من الموافقة على موقع المحل . وبناء على ذلك تكون جهة الإدارة قد أخطأت في تطبيق القانون بمسؤولها عن السر في اجراءات الترخيص حيث ينطوى ذلك على مساس بحقوق الطاعة المترتبة على الموافقة السابقة على الموقع .

ومن حيث أنه سبقت الإشارة الى أن قرار الفلق المطعون فيه قد جاء مطابقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ تأسيسا على ما تم من تشغيل المحل موضوع المنازعة بغير ترخيص مما يستتبع عدم التعويض عن هذا القرار ، إلا أنه لما كان عدول الجهة الادارية عن السر في اجراءات الترخيص ببطشوى - كما سلف البيان - على مخالفة للقانون ، مما يحق ركن الخطأ الذى تتوافر به مسؤولية هذه الجهة عن تمويض الأضرار المترتبة عليه ، والمتمثلة فيما أنفقته الطاعة من مَضْرُوبَات في سبيل اعداد المحل للفرض المطلوب الترخيص من أجله **وتلكها نتائجها من كسب بسبب حرمانها من مزاولة نشاطها .**

ومن حيث أنه يتعين التنبيه في هذا الخصوص ، الى أن التعويض عن نكبات تأسيس المحل وتجهيزه إنما يقتصر على تلك التى تكبدتها الطاعة اعتبارا من تاريخ اعلانها بقرار الموافقة على الموقع وبلاشتراطات المطلوبة حتى تاريخ ابلاغها الجهة الادارية بتنفيذه هذه الاشتراطات ، ذلك ان استمرار الموافقة هو وحدة الذى انشأ للطاعة مركزا قانونيا ذاتيا اكتسبت به مقتضاة حقا لا يجوز المساس به الا طبقا للقانون ، ومن ثم فما أنفق من هذا القرار لا يعتمد به لانفاقه قبل تحديد المركز القانونى للطاعة في ملامة موقع المحل ، وما أنفق بعد ابلاغ الطاعة الجهة الادارية بتنفيذ الاشتراطات المطلوبة لا يعتمد به ايضا ، نظرا لأنه تم بغيره اتهام كافة الاشتراطات .

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك ، فلما كان الثابت من اوراق الترخيص ان الطاعة اعلنت بالموافقة على الموقع وبلاشتراطات المطلوبة في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٧٢ ، وأنها في ذات التاريخ أبلغت الجهة الادارية بقبولها باتمام هذه الاشتراطات ، ومن ثم فلا تكون هناك ثمة فترة بين هذين التاريخين أنفقت فيها الطاعة مصروفات لتأسيس المحل أو تنفيذ الاشتراطات ، مما لا تستحق معه أى تعويض في هذا الخصوص .

ومن حيث أنه فيها يتعلق بما دفعته الطاعنة الى بعض التجار على ذمة
توريد طيور ، فأنها لا تستحق أى تعويض فى هذا الشأن ، ذلك أن الثابت
من ابصالات دفع هذه المبالغ أنها مؤرخة جميعا فى شهر نوفمبر ١٩٧٢
أى بعد ابلاغ الطاعنة بليقل السرى فى اجراءات الترخيص فى ٣ من
سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، مما كان يقتضيها التوقف عن التعامل فى نشاط تجارة
الطيور اعتبارا من هذا التاريخ الى أن يتحسن مركزها القانونى بشأنه
أما وأنها تسرعت وأنفقت بمبالغ بغير مقتضى فإن عليها وحدها أن تتحمل
نتيجة تعطلها .

ومن حيث أنه لا يبقى بعد ذلك سوى ما فات الطاعنة من كسب بسبب
حرماتها من مزاولة نشاطها ، وتبذر المحكمة مقابلة الضرر الناجم عن ذلك
تعويضا قدره مائتا جنيه .

ومن حيث أنه لهذه الأسباب يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب
وجه الحق والصواب ، فيما انتهى اليه من عدم قبول طلب الفءاء قرار غلق
المحل بشار المنازعة شكلا لرغمه بعد الميعاد القانونى ورفض طلب
التعويض منه ، إلا أنه جاء مخالفا للقانون لإغفالته الفءاء بالتعويض
عن إيقاف اجراءات الترخيص للمحل دون مقتضى من القانون ، بما يتعين
تصديله فى هذه الخصومة .

ومن حيث أن كلا من طرفى الخصومة فى الطعن قد أخفق فى بعض
طلباته ، فمن ثم ترى المحكمة إلزامها بالمصاريف بالمناصفة فيما بينهما
وذلك عملا بنص المادة ١٨٦ من قانون المرافعات الجنية والتجارية .

(طعن ٧٣٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٣)

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

المجال للزنى لسريان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحلل
الصناعية والتجارية — لا يمتد الى ما سبق صدوره من وقائع تمت
وتحقت انوارها القانونية كاملة فى ظل نفاذ احكام قانون سابق —

انقضاء مدة سنة على عدم تشغيل أحد الملاحظين في ظل أحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة — سريان هذا القانون ولائحته التنفيذية على هذه الواقعة رغم الفسخ وحلول القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ محله — لا يغير من ذلك صدور القرار الكاشف لتلك الواقعة والمقرر لآثارها باعتبار الترخيص ملفيا في تاريخ لاحق على نفاذ هذا القانون الأخير — القرار في هذه الحالة لا يستحدث مركزا قانونيا جديدا ومن ثم فلا محل لأعمال القانون الجديد بأثر فوري مباشر لتعلق الأمر بواقعة لم تعد من تاريخ نفاذه بل سابقة عليه وخاضعة لحكم القانون القديم وحده .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ ولائحته التنفيذية الذين حددا ما يترتب على منح الرخصة التي صدرت بمقتضاها من التزامات المالك الواجب التطبيق على واقعة عدم تشغيل المطن موضوع النزاع لمدة سنة تلك الواقعة التي ثبت وتحققت آثارها القانونية كالمادة في ظل نفاذ أحكامها ولا يغير من هذا كون القانون المشار اليه قد انقضى وحل محله القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٤ المعدل فيما بعد بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ — وان القرار المطعون فيه القاضي بإلغاء ترخيص هذا المطن قد صدر في سنة ١٩٥٧ أى أثناء سريان أحكام القانون الجديد ، ذلك أن الواقعة التي تحقق بتبطلها شرط أعمال حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ قد توافرت جميع أركانها وهى الفعل السلبى الذى هو عدم تشغيل المطن والفاصل الزمنى الذى هو انقضاء مدة سنة على عدم التشغيل هذا ، فى ظل أحكام القانون المذكور ولائحته التنفيذية فلزم أن تترتب عليها الآثار القانونية التى تقررها هذه اللائحة ، أما صدور القرار الإدارى الكاشف لهذه الواقعة والمقرر

أثارها باعتبار الترخيص ملغيا في تاريخ لاحق وإن تراخى حتى أدركه القانون الجديد فلا ينقل الواقعة المذكورة من الماضي ليخضعها لسلطان هذا القانون ولا يصبح حكمه عليها بائرا رجعى لكون القرار في هذه الحالة لا يستحدث مركزا قانونيا جديدا ولا ينشئ وضعا لم يكن قائما من قبل . ومن ثم فلا يمكن أن يكون هناك محل لأعمال القانون الجديد بائرا فوري مباشر لتعلق الأمر بواقعة لم تجد من تاريخ نفاذه بل سابقة عليه وخاضعة لحكم القانون القديم وحده الذي يبقى بعد الفناء ساريا في شأن الآثار التي ترتبت عليهما بالفعل إبان نفاذه . ومتى استبعد تطبيق القانون الجديد سقط الاستناد إلى ما أورده من أحكام إجازات الاعفاء من بعض الاشتراطات في بعض الجهات إذا وجدت أسباب تبرر هذا الاعفاء .

(طعن ١٦٩٥ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

شرط المسافة للمحال التجارية والصناعية — المادة الرابعة من القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ ، وقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٦ لسنة ١٩٥٥ الصادر تنفيذا لأحكامه ، وقراره رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٥ بالاشتراطات والمواصفات العامة لمستودعات الجلود غير المدبوغة — القرار الصادر وفقا لأحكامها بالموافقة على موقع المحل — عدم ترتيبه أي مركز قانوني يتعلق بشرط المسافة — وجوب توافر هذا الشرط بالموقع على الدوام والا وجب إلغاء الترخيص .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان يؤخذ من نص المادة الرابعة من القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية أن الموافقة على موقع المحل تصدر بقرار يعلن إلى طالب الترخيص إلا أن الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار رقم ٦ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢ من يناير

سنة ١٩٥٥ من وزير الشؤون البلدية والقروية تنفيذا للمادة السابعة
فقرة ١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه نصت على انه
« اذا كُنَّ للصناعة شرط مسافة مقرر بالاشتراطات الخاصة بها
فيجب توفير هذا الشرط بالموقع على الدوام » والفقرة الخامسة من
المادة المذكورة نصت على انه « اذا قلت المسافة عما توضح في هذه
المادة من اى جهة من الجهات تعتبر الرخصة ملغاة من تلقاء نفسها
دون اية مسئولية على الحكومة او موظفيها » والمادة الثانية من القرار
رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر من وزير الشؤون البلدية والقروية
بشأن الاشتراطات والمواصفات العامة لمستودعات الجلود الغير مذبوغة
(الخضراء والطرية الجافة) تنفيذا للمادة السابعة نقرة ١ من القانون
رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر نصت على انه « يجب ان يكون
المستودع في المنطقة المخصصة للصناعات القذرة والا فيجب ان يكون
بعيدا عن المساكن بمقدار ٢٥٠ مترا على الاقل من جميع الجهات واذا
قلت المسافة من ذلك من اى جهة تعتبر الرخصة ملغاة من تلقاء
نفسها وبدون اى مسئولية على الحكومة او موظفيها ويؤخذ القياس
من الحوائط الخارجية للمستودع » ومؤدى ذلك ان القرار الصادر
بالموافقة على موقع المحل لا يرتب لطالب الترخيص اى مركز قانونى
على الأقل فيما يتعلق بشرط المسافة ولا شبهة في ان احكام القرارات
الوزاريين رقمي ٢ ، ٣ لسنة ١٩٥٥ المشار اليهما هي الاحكام
التي يعتد بها بخصوص اعمال الرقابة القانونية على القرار الذي
مستند بمحكماتهما وهي احكام لا تسمح للجهة الادارية المختصة
بالترخيص في شرط المسافة وانما هي فوجب عليها رفض الترخيص
اذا قلت المسافة عن الحد المقرر حتى وان كانت قد وافقت على الموقع
من قبل ، بل هي توجب عليها الفاء الترخيص في هذه الحالة اذا
كانت الرخصة قد صرفت من قبيل فالشرط المقرر للمسافة يجب توافره
بالموقع على الدوام .

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

المحال الصناعية والتجارية — نص القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤
في شأنها على عدم جواز اقامتها أو ادارتها إلا بترخيص ذلك — عدم
سريان هذا الحكم على المقاصف الملحقة بمحطات السكك الحديدية
وعربات النوم والاكل التابعة للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية .

ملخص الفتوى :

ان احكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية
والتجارية تسرى على المحال المبينة في الجدول الملحق به على سبيل
الحصر ونقلا لنص المادة الاولى منه فلا تجوزها الى غيرها من المحال التي
لم تدرج بهذا الجدول .

ولما كانت المقاصف الملحقة بمحطات السكك الحديدية وكذلك
عربات النوم والاكل الملحقة بقاطراتها لم تدرج بهذا الجدول ، ومن ثم
فلا تسرى عليها احكام هذا القانون ولا تخضع لتنظيم الترخيص الذي
تخضع له المحلات المدرجة بالجدول الملحق به ونقبا لنص المادة
الثانية منه .

(فتوى ٣٤٧ — في ٢٦/٤/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

الترخيص الذي يتطلبه القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن
المحال العامة عدم سريان حكمه على المقاصف المنشأة في محطات
السكك الحديدية وعربات النوم والاكل التابعة للهيئة العامة لشئون
السكك الحديدية .

ملخص الفتوى :

يستفاد من نصوص المواد الثلاثة الأولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحلات العامة أن المقصود بالمحال العامة ينوعها في مفهوم ذلك القانون أنها المحال التي يقيمها الأفراد أو الهيئات أو الشركات الخاصة بقصد الاستغلال والربح والتي تباح للجمهور مقابل أداء ثمن الطعام أو الشراب أو أجرة المبيت .

ولما كانت المقاصف المنتشرة في محطات السكك الحديدية وكذلك عربات النوم والأكل الملحقة بقطاراتها لم تنشأ بقصد الاستغلال والربح وإنما هي قسم من منشآت مرفق النقل بالسكك الحديدية وهذه المنشآت أموال عامة أعدت لتقديم خدمة عامة وهي النقل عن طريق السكك الحديدية بين أنحاء الجمهورية ، كما أعدت المقاصف والعربات المشار إليها لاستيفاء هذه الخدمة وإتباعها — وهي خدمة مقصورة على عملاء المرفق وليست مباحة للجمهور — يؤيد هذا النظر أن المادة الثانية تقصر إنشاء المحال العامة من النوع الأول على شوارع الأحياء التي تحدد بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بمد موافقة المحافظ أو المدير ، وغنى عن البيان أن الشارع إنما يقصد بهذا التحديد المحال العامة التي تنشأ في المدن والقرى والتي تحدد لها أحياء وشوارع خاصة دون سواها فلم يتجه قصد المصنف السكة الحديد أو عرباتها المعدة للأكل أو للنوم واتى كتكسب الصفة العامة من إلحاقها بمرفق عام وهو مرفق النقل بالسكك الحديدية والتي تمتنع بطبيعتها على هذا التحديد .

وبناء على ما تقدم ، فإن المقاصف الملحقة بمحطات السكك الحديدية وعربات النوم والأكل التابعة للهيئة العامة لشؤون سكك حديد مصر لا تخضع لنظام الترخيص المنصوص عليه في القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

الترخيص بفتح محال تجارية وصناعية أو مقلقة للراحة — القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العامة — عدم خضوع مقاصف المطارات لنظام الترخيص المنصوص عليه في هذين القانونين .

ملخص الفتوى :

سبق أن رأت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٠ أن المقاصف الملحقة بمحطات السكك الحديدية وعربات النوم والأكل التابعة للهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر لا تخضع لنظام الترخيص المنصوص عليه في القانونين رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المشار إليهما . وقد استندت الجمعية فيما أرائته — إلى أن أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية تسرى على المحال غيرها من المحال التي لم تدرج بهذا الجدول ، ولما كانت المقاصف الملحقة بمحطات السكك الحديدية وكذلك عربات النوم والأكل الملحقة بقطاراتها لم تدرج بهذا الجدول ، ومن ثم فلا تسرى عليها أحكام هذا القانون ، ولا تخضع لنظام الترخيص الذي تخضع له المحلات المزججة بالجدول الملحق به . وأنه يستفاد من نصوص القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة — أن المتصور بالمحال العامة بنوعيتها في مفهوم ذلك القانون أنها المحال التي يقيمها الأفراد أو الهيئات أو الشركات الخاصة بقصد الاستغلال والربح والتي تتاح للجمهور مقابل أداء ثمن الطعام أو الشراب أو أجرة المبيت ، وأن المقاصف المنشأة في محطات السكك الحديدية وكذلك عربات النوم والأكل الملحقة بقطاراتها لم تنشأ بقصد الاستغلال والربح ، وإنما هي قسم من منشآت مرفق النقل بالسكك الحديدية وهذه المنشآت أموال عامة أعدت لتقديم خدمة عامة — وهي النقل من طريق السكك

الحديدية بين انحاء الجمهورية — كما أعدت المقاصف والعربات المصارف إليها لاستيفاء هذه الخدمة وانها لها ، وهى خدمة مقصورة على عملاء المرفق وليست مباحة للجمهور . وأنه مما يؤيد هذا النظر ان المادة الثانية من هذا القانون تنص انشاء المحال العملة من النوع الأول على شوارع الأحياء التي تحدد بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بعد موافقة المحافظ أو المدير ، وغنى عن البيان ان الشارع انما يقصد بهذا التحديد المحال العملة التي تنشأ في المدن والقرى التي تحدد لها أحياء وشوارع خاصة دون سواها ، فلم يتجه قصده الى مقاصف السكك الحديدية أو عرباتها المعدة للأكل أو النوم ، والتي تكسب الصفة العملة من حالتها بمرق عام ، وهو مرفق النقل بالسكك الحديدية . والتي تتمتع بطبيعتها على هذا التحديد .

ولما كان التماثل قائم بين مقاصف السكك الحديدية ومقاصف المطارات اذ ان كلا منهما لم ينشأ بقصد الاستغلال والربح ، وانما هو — في واقع الأمر — قسم من منشآت المرفق ، أعد لاستيفاء خدمة عامة مقصورة على عملاء المرفق ، فيخرج بذلك عن نطاق المقصود بالحال العملة . في محال تطبيق أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه ، وهى تلك المحال التي يقيمها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الشركات بقصد الاستغلال أو الربح والتي تباح للجمهور مقابل أداء ثمن الطعام أو الشراب أو أجرة المبيت . هذا كما لم يدرج في الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر ، ومن ثم فلا يخضع لأحكام هذا القانون .

لذا انتهى الرأي الى ان مقاصف المطارات لا تخضع لنظام الترخيص المنصوص عليه في القانونين رقمي ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، و ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما .

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

طلب ترخيص مصنع الكاوتشوك — موقعه بالمنطقة السكنية طبقاً لتخطيط اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى — رفض طلب الترخيص — صورة مطابقة لأحكام الرخص — الحكم بإلغاء قرار الرفض قبايه على خطأ في تطبيق القانون — الحكم بإلغائه .

ملخص الحكم :

ان طلب ترخيص المصانع والمحلات التجارية الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ يتم على مرحلتين متساويتين تنتهى كل منهما بم صدور قرار ادارى من الادارة . **المرحلة الأولى :** وهى الموافقة او عدم الموافقة على موقع المحل . فان وافقت الادارة على موقع المحل فانها تقوم باعلان طلب الترخيص بالاشتراطات . **والمرحلة الثانية** وهى مرحلة اصدار الترخيص او الامتناع على اصداره تبعاً لاتمام اوعدم انبام الاشتراطات الواجب توافرها فى المحل خلال المدة التى حددتها الادارة لذلك . وتتضمن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، بأن تعلن الادارة طلب الترخيص بقرار الموافقة على الموقع او رفضه خلال ستين يوماً من تاريخ الوفاء برسوم المعايينة . ويعتبر فى حكم الموافقة على الموقع نوات الميعاد المذكور دون اخطار طلب الترخيص بالرأى بشرط عدم الخروج على أحكام قرارات المحافظ فى تعيين الاحياء والمناطق التى يحظر فيها اقامة المصانع والمحلات التجارية الخاضعة لأحكام القانون المشار اليه .

ومؤدى ذلك ، ان موافقة الادارة على موقع المصنع أو المحل التجارى تكون نهائية وملزمة للادارة ويمتنع عليها الرجوع فيها الا اذا جاءت متعارضة مع قرار المحافظ بتعيين الاحياء أو المناطق التى يحظر فيها اقامة المحال التجارية أو المصانع .

ولما كان القرار يرض طلب الترخيص بإدارة وتشغيل مصنع موضعه
في المنطقة السكنية طبقا لتخطيط القاهرة الكبرى المعتمد من رئيس مجلس
الوزراء فإن هذا القرار يكون قد صدر مطابقا لأحكام الرخص .

ومتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء قرار إدارة الرخص
بإعديم الموافقة على إدارة وتشغيل مصنع للكاوتشوك فإنه يكون قد
سواء معيضا في تطبيق القانون بما يوجب الحكم بإلغائه .

(طعن ٦٠٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥)

الفصل المائث تراخيص الصيدليات

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

الموافقة الضمنية على منح الترخيص بفتح صيدلية المستفادة من مرور وقت معين على تقديم الطلب — مناطها كون الطلب مستوفيا للشروط الواردة بالقانون — تخلف أحدهما لا يمنع الإدارة من سحب هذه الموافقة الضمنية فيما لو سلم جدلا بقيامها وذلك خلال ميعاد الستين يوما .

ملخص الحكم :

إن افتراض موافقة المصلحة بمرور ثلاثين يوما على تقديم الطلب مستوفيا الى ادارة الصيدليات دون الاجابة عليه مناطه أن يكون ذلك مستوفيا للشروط الواردة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة . أما اذا تبين من المعاينة أن هذه الشروط غير متوافقة أما لعدم مطابقة البيانات الواردة بالطلب للواقع أو لانفال ذكر بعضها فإن هذه الموافقة الضمنية لا يمكن أن تقيّد المصلحة ، لأن الأمر يتعلق بسلطة مفيدة بشروط معينة في منح الرخص لا يمكن التحلل منها وحتى لو كانت هناك موافقة صريحة لا ضمنية أو افتراضية ، ومع ذلك فلو سلم جدلا بقيام هذا القرار الضمني بالموافقة نأته بما لا شك فيه أن للمصلحة أن ترجع فيه وتسحبه خلال الستين يوما التالية لصدوره .

(طعن ١٧٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٢/١/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة — اشتراطه

كانت اية صيدلية من مكان لآخر الحصول على ترخيص — نصه على انه ينبغي على وزارة الصحة ان تجيب على طلب الترخيص كتابة خلال ثلاثين يوما — لم يرتب على عدم الاجابة عليه خلال هذا الميعاد أى اثر من حيث اعتباره ترخيصاً ضمنياً فى النقل — اخطار الطالب الوزارة بأنه اخطى المحل او اخطاره لها بعد انتهاء الميعاد بأنه اتم النقل — عدم اجابة الوزارة على اخطاراته لا يعتبر بمثابة ترخيص بالنقل .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٣ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ التى استند اليها المدعى تنص على أن « نقل أية صيدلية من مكان لآخر يجب الترخيص به مقدماً من وزارة الصحة العمومية ويجب أن يصحب طلب الترخيص بالنقل برسم كروكى ووصف للمحل الجديد وينبغى أن تجيب الوزارة كتابة فى خلال ثلاثين يوما ولا يجوز رفض طلب النقل الا اذا كان المحل مستوف للشروط الصحية المطلوبة .. » وتضمنت المادة ١٥ المشار اليها النص على أن « يرامى فى منح الترخيص بفتح الصيدليات الا يزيد عدد الصيدليات عن صيدلية واحدة لكل اثنى عشر ألف شخص والا يرخص بفتح صيدلية بمدينة القاهرة اذا كانت تقع على مسافة اقل من مائتى متر من صيدلية موجودة فعلا » .

وانه ولئن كان نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ واضحاً من حيث حث الوزارة واستنهاضها فى ان تجيب على طلب الترخيص بنقل الصيدلية خلال ثلاثين يوما من تقديم الطلب الا انها لم ترتب على عدم الاجابة عليه فى الميعاد المذكور أى اثر من حيث اعتباره ترخيصاً ضمنياً له فى هذا النقل وكذلك لا يقوم مقام هذا الترخيص مجرد كتابة الوزارة الى المدعى فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٠ طالبة اخلاء المحل رقم ١٧ بميدان السيدة زينب تمهيداً لإعادة معاينته من الناحية الصحية لأن الاجراءات التمهيدية التى تقوم بها الوزارة لا ترتب حقاً لأحد مادام الترخيص السابق حسبما كان يقضى به القانون لم يتحقق للمدعى وفضلاً عما تقدم فانه لا يعتبر بمثابة ترخيص بالنقل عدم اجابة الوزارة

على ما أرسله المدعى اليها من كتب تتضمن اخطارها بأنه قد أخلى المحل المذكور أو اخطارها بعد ذلك بأنه سيقوم بنقل الصيدلية أو بأنه قد اتم النقل فعلا — اذ فضلا عن أن الأمر يتعلق بسلطة مقيدة بشروط معينة يجب توافرها قبل منح الترخيص — فإن النص صريح في وجوب الحصول عليها على هذا الترخيص .

ولا يجدى أن المدعى أن يستند في هذا الشأن الى الحكم الذي استحدثه القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة بنصه في المادة ١٢ منه على أن يعتبر في حكم الموافقة فوات ثلاثين يوما دعى ابلاغ طالب الترخيص بالرأى — اذ أن هذا القانون فيها استحدثه من احكام لا يسرى على وقائع الدعوى التى تمت وتحققت آثارها القانونية قبل العمل به وفي ظل قانون سابق هو القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ الذى سبق بيان احكامه في هذا الشأن .

(طنى رقمى ٥٢٥ ، ١١٦٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

اشتراط المادة ٢٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة الا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها واقرب صيدلية مرخص فيها عن مائة متر .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة تد تضمنت شروط الترخيص لانشاء الصيدليات ومن بين هذه الشروط الا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها واقرب صيدلية مرخص بها عن مائة متر ، والادارة بتحقيق هذا الشرط انما تستهدف ما يحقق المصلحة العامة ويساير الافتراض الذى تصد قانون مزاولة مهنة الصيدلة بتحقيقها ، مسلوحيه في ذلك روح العدالة

وصالح الجمهور مستهلك الدواء للتخفيف عن كاهله بقدر المستطاع ،
وحفاظة على صالح المزاويل لمهنة الصيدلة ، حتى يتوفر للجمهور
الدواء بأيسر الوسائل وأضمنها وبأرخص الأسعار وذلك كله في جو بعيد
عن المنافسة غير المشروعة عن محيط التعامل في هذه المهنة ذات الطابع
المتميز لارتباطها الوثيق بصحة الجمهور وحياة المرضى بنوع خاص ،
مراعية في ذلك اعتبار الصيدليات العامة أهم المؤسسات الصيدلية وإن
لها مركز الصدارة بحسبان أنها المصدر الوحيد الذي يستوفى منه جمهور
المرضى حاجته الى الدواء وأن القانون أوسع مجال انشاء الصيدليات.
وزيادة عددها وتبديد ذلك بشروط ، فبعد أن كان القانون رقم ٥
لسنة ١٩٤١ يخص لكل اثنى عشر ألفا من السكان صيدلية ، جعل
القانون القائم ، رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة ،
حق فتح الصيدليات مباحا مع مراعاة ألا تقل المسافة بين صيدلية
وأخرى عن مائة متر .

(طعن ٩٧٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

نص المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة
الصيدلة على الشروط الواجبة للترخيص بإنشاء الصيدليات العامة ومنها
أن يراعى ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها وأقرب
صيدليات العامة لا تلك الجهة الإدارية مجاوزته أو التقاضى عنه وسلطاتها
في هذا الشأن سلطة مقيدة لا مجال فيها لتفويض أو تقدير — منح الجهة
الإدارية التراخيص الصادرة بالتفاضى عن قيود المسافة لا تكسب حقا أو
تولد مركزا شخصيا يستعصى على الإلغاء أو السحب — للجهة الإدارية كامل
الحق بل يلزمها قانونا وأجب رد الأمور الى صحيح نصائها وتصحيح تلك
المخالفة الجسيمة بالإلغاء تلك التراخيص في كل وقت .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه تضمنت شروط الترخيص بإنشاء الصيدليات ومن بينها ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها واقرب صيدلية مرخص بها عن مائة متر والمرع في ذلك انها استهدف تحقيق المصلحة العامة وتأمين غليات جوهرية تصد الى تأمينها مستوحيا في ذلك روح العدالة وصالح الجمهور ومستهلك الدواء للتخفيف عن كاهله قدر المستطاع والمحافظة على صالح المزاولين لمهنة الصيدلية حتى للجمهور الدواء بايسر السبل وأضمنها في جو يئى من المنافسة غير المشروعة وما قد يخالطها من مخاطر الكيد وسوء التدبير وانحراف القصد ، وصوبوا ينبغى ان تؤمن اضراره ويمنه عنه تخطيط التعامل في هذه المهنة ذات الطابع المتميز لارتباطها الوثيق بصحة الجمهور وسلامة المرضى ، والبادئ من كل ذلك بحسب الظاهر ان قيد المسافة اشتراط جوهرى لدى الترخيص بإنشاء الصيدليات العامة لا مجال الى الفكك منه ولا سبيل فيه الى تقدير الجهة الادارية التى لا تلك مجاوزته او التناضى عنه اذ يتحدد موقفها في شأنه بناء على سلطة مقيدة لا مجال فيها الى الترخيص او التقدير . ومقتضى ذلك ان للترخيص الصادرة بالتناضى من قيود المسافة لا تكسب حقا او تولد مركزا شخصيا يستعمى على الالفاء او السحب ويظل لجهة الادارة كامل الحق بل ويلزمها قانونا واجب رد الأمور الى صحيح نصابها وتصحيح تلك المخالفة الجسبية بالغاء تلك التراخيص في كل وقت ، فان هى ماتت الى حكم القانون على هذا الوجه كان تصرفها بالغاء الترخيص المخالف قلبا من حيث الظاهر ودون مساس بأصل الحق — على حكم الصحة بها لا سبيل معه الى النعى عليه قانونا بالمطالبة ، بوقف تنفيذه .

ومن حيث ان مفاد ما سبق بحسب ظاهر الأوزاق ودون مساس بأصل طلب الالفاء فان القرار المطعون فيه والصادر بسحب الترخيص المؤقت الممنوح للمدعى عن صيدلية بورسعيد بالقاهرة قد استوى على صحيح سببه بها لا يرجع معه الفأوه ، ومن ثم فان طلب وقف تنفيذه لا ينهض على اسباب جادة تظايره . واذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب قاضيا برفض طلب وقف التنفيذ فقد صادف صحيح حكم القسالتون

على نحو يقتضى قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن
بمصرفاته .

(طعن ٢٢٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

نص المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة
الصيدلة على الشروط الواجبة للترخيص بإنشاء الصيدليات العامة ومنها أن
يراهى ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها وأقرب صيدلية
مرخص بها عن مائة متر — وجوب حساب المسافة القانونية بمقدار البعد
يقطعه البعد بين محوري مداخل الصيدليتين المخصصين لدخول المبلور
يقطعه أثناء التواء القوادة وأن تقاس هذه المسافة عبر الطرق العمومية —
نتيجة ذلك : لا يجوز قانوناً قياس المسافة بين مرآت خاصة تم تدخل
فيمن الطرق العمومية .

ملخص الحكم :

سلطة وزارة الصحة في احضار تراخيص انشاء الصيدليات وفقا
لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ سلطة مقيدة لا مجال فيها للتقدير
ويتعين عليها اصدار القرار بالترخيص متى ثبت توافر الشروط التي يطلبها
القانون في الصيدلية — لا جدوى للنهي على قرار الترخيص بإنشاء صيدلية
لمدوره من غير مختص .

المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة
الصيدلة قد تضمنت الشروط الواجبة للترخيص بإنشاء الصيدليات
العامة ، ومنها أن « يراهى ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص
بها وأقرب صيدلية مرخص بها عن مائة متر وجاء بالمذكورة الإيضاحية
في مسدد هذه الصيدليات أنها « تعتبر أهم المؤسسات المهيمنة ولها مركز
الصدارة في أحكام المشروع لأنها المصدر الوحيد الذى يستوفى منه

جمهور المرضى حاجته من الدواء ولهذا انسح المشروع مجال انشاء الصيدليات وزيادة عددها بعد ان كان القانون القائم يخص لكل اثني عشر الفا من السكان صيدلية واحدة ، وجعل المشروع حق فتح الصيدليات مباحا مع مراعاة الا تقل المسافة بين صيدلية وأخرى عن مائة متر « - وقد جرى قضاء هذه المخبة بأن النهم المستفاد من حكم المادة ٣٠ المذكورة مفسرا بها ورد بالمذكرة الإيضاحية ان الشرع فتح الباب لزيادة عدد الصيدليات العالية مستهدفا في المقام الأول صلاح الجمهور مستهلك الدواء بتيسر سبل الحصول عليه ، وبإعيا الدواء للراغبين فيه في جو بعيد عن المنافسة غير المشروعة في هذه المهنة ذات الطابع المتميز لارتباطها الوثيق بصحة الجمهور وحياة المرضى ، وعلى ذات يتعين فهم شرط المسافة وتحديد ضوابط حسابها على هدى ما ابتغاه الشرع من زيادة عدد الصيدليات العالية بقصد تيسر حصول الجمهور على الدواء - ومقتضى هذا النهم ان تحدد المسافة الفعلية التي يسلكها في سعيه الى الصيدلية حسب خط السير الطبيعي للمشاة في الطريق العام وبمراعاة المواضع المحددة لعبور المشاة فيه فيما لمقتضيات نظم المرور وما الى ذلك من اعتبارات واقعية حسب ظروف كل حالة ، كما أنه من طبائع الأمور أن تحسب المسافة القانونية ببعدان البعد بين محوري الخطى الصيدليتين بحسبان أن تدخل الصيدلية دون غيره هو الذي ينفذ منه طلب الدواء الى الصيدلية لغيره من المكان المخصص لبيعه .

ومن حيث أنه يطبق ذلك على المنازعة الماثلة بين من الأوراق أن مديرية الشؤون الصحية بمحافظة القليوبية اعتدت في تحديد المسافة القانونية بين صيدلية أخرى التي طلب المدعى الترخيص لها وبين صيدلية رضوان وهي اقرب صيدلية مرخص بها بالمسافة الفيسنة عبر الشوارع العمومية الموصلة بينهما وهي شارع البريد الذي تقع عليه صيدلية رضوان وشارع شتون الملح الذي تقع عليه صيدلية أخرى وشارع عمر بن الخطاب الموصلة بين هذين الشارعين ، ولما كانت هذه المسافة تزيد على مائة متر سواء بحسابها بدءا من البنتب الشرقي لمسطبة رضوان أم من بابها الغربي فقد وافقت المديرية على طلب المدعى وأصدرت اليه الترخيص بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ ، غير أن المحافظة شكلت لجنة أعادت حساب المسافة بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ وأصدرت

في تحديدها بالمسافة عبر المرات الواقعة بين العمارات المحصورة بين شارعى البريد وشون الملح مقبسة من البابين الشرقى والغربى بصيدلية رضوان ولما كانت هذه المسافة في الحالى ٩٩ مترا ، ٧٦ مترا فقد ذهبت المحافظة الى ان شرط المسافة بالنسبة لطلب الترخيص بصيدلية اشرف غير متوفر ، ومن ثم اصدر المحافظ القرار رقم ٣٦٢ بتاريخ ٢٨ من ابريل سنة ١٩٧٣ بسحب ترخيصها ، كما اصدر القرار رقم ٤٠٥ في ٩ من مايو سنة ١٩٧٣ بالترخيص بفتح صيدلية طيبة الواقعة على شارع شون الملح ثم اصدر القرار رقم ٩٦٣ بتاريخ ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ بفتح صيدلية اشرف بالطريق الادارى تنفيذ القرار رقم ٣٦٣ سالف الذكر .

ومن حيث ان الثابت بحضور المعاينة التى اجرتها بديرية الشئون المدنية بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ عند بحثها شرط المسافة في طلبه الترخيص بصيدلية اشرف ، ان صيدلية رضوان — المرخص بها — لها بابان احدهما شرقى يطل على شارع البريد وبه صالة البيع والاخر غربى به المخزن ويطل على المرات الداخلية للعمارات ، ويفصل العمل بين صالة البيع وبين المخزن ، وقد تأكد هذا الوصف من الرسم الهندسى المعتمد من بديرية الشئون الصحية بتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٥ في شأن التعديلات التى ادخلت على صيدلية رضوان بقتضاء (سندرة) اعلى العمل (حافطة المذى) ، اذ يبين من هذا الرسم المعد من قبل صاحب الصيدلية ان صالة البيع محظها من الباب الشرقى بينما يقع المخزن ناحية الباب الغربى ، هذا كما انه ثابت من الاطلاع على الشهادة الصادرة من مدير منطقة الطليوبية التابعة لهيئة الاوقاف المصرية (حافطة المذى) ان المرات الواقعة اسفل العمارات المملوكة للهيئة هى مبرات خاصة تملكها الهيئة ومخصصة لخدمة سكان العمارات ، باعتبارها مداخل لها وبها سلامات العمارات واعمد مبنية ولا تسمح بمرور السيارات هذا الوصف للمرات الصادر من الهيئة المالكة لانيه او يعارضه بما جاء بالشهادة الصادرة من رئيس مدينة بنها (حافطة الطاعن) التى جاء بها ان الباب الغربى وصيدلية ... يفتح على « مر عام وسط المسكن » وان هناك محلات تجارية مفتوحة على « المرات العامة الواقعة اسفل عمارات هيئة الاوقاف » وان هذه المبرات يعبرها المشاة ، اذ ان ما ورد بهذه الشهادة لا ينفي عن تلك المبرات انها طرق خاصة ، ولا يفيد منها من الطرق العامة الداخلة في المال العام .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أنه عند اجراء المعاينات لبحث شرط المسافة بين صيدلية ... وصيدلية ... في اواخر سنة ١٩٧٢ وأوائل سنة ١٩٧٣ كان الباب الغربى لصيدلية ... يفتح على مخزن الصيدلية وكان العمل يفصل بين المخزن المذكور وبين صالة البيع الواقعة على الباب الشرقى المطل على شارع البريد كما يخلص أيضا أن الممرات التى يفتح عليها الباب الغربى المذكور هى ممرات خاصة تملكها هيئة الأوقاف المصرية مالكة العمارات وتخصصها لخدمة ساكنيها مما يفيد أن فتحها لاستعمال الجمهور يتم تساهما من الهيئة المالكة ، وليس بوصفها طريقا عامة ، ولذلك فانه أعمالا لما جرى به قضاء هذه المحكمة في شأن حساب شروط المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها واقرب صيدلية مرخص بها ، ويتعين أن تحدد هذه المسافة بين محوري مدخلي الصيدليتين المخصصين لدخول الجمهور بقصد شراء الدواء ، وأن تقاس عبر الطرق العمومية ، فلا يجوز قانونا والأمر كذلك قياس المسافة من باب المخزن الذى لا يدخله الجمهور ولا أن تقاس عبر ممرات خاصة لم تدخل ضمن الطرق العمومية بأى من الطرق أو الأسباب القانونية ولا تعتمد المحكمة في هذا المقام بما تضمنه المحضران الإداريان سالفى الذكر من أن صاحب صيدلية ... أجرى تعديلات في صيدليته بتهيئة الباب الغربى لدخول الجمهور صالة البيع بالصيدلية بالإضافة الى الباب الشرقى ، ذلك أنه يفرض صحة وحصول هذا التعديل فانه يكون قد تم بالمخالفة للشروط التى صدر على أساسها ترخيص الصيدلية المذكورة ، وهى الشروط التى كانت قائمة وقت الترخيص بصيدلية ... — ويكون اجراؤه للتعديل سالف الذكر مقصودا به الاصرار بصاحب صيدلية ... بعدم صدور الترخيص بفتحها وفتحها للقانون ، وخدعة لصيدلية طيبة على ما هو واضح من الأوراق ، ومن ثم كان صاحب صيدلية ... قد أخطأ بمخالفته شروط ترخيص صيدليته فانه لا يسوغ له ولا لغيره أن يفيد من هذا الخطأ على حساب الغير حسن النية ، لأن الأصل ألا يفيد المخطئ من خطئه ولا يتحمل الغير حسن النية وزر هذا الخطأ .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكان الثابت فيما تقدم أن المسافة الفاصلة بين الباب الشرقى بصيدلية ... المعد لدخول الجمهور وبين صيدلية ... عبر الطرق العمومية تزيد على مائة متر ، فإن شرط المسافة بين

الصيدليتين يكون متوفرا طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المبطل اليه ومن ثم تكون أوجه الطعن الثلاثة الأولى غير قائمة على سند صحيح من القانون .

ومن حيث انه بالنسبة الى الوجه الرابع والآخر من أوجه الطعن وهو القائم على أن قرار الترخيص بصيدلية ... قرار منعهم لصدوره من غير مختص ، ولا يجوز أن يصدر الا من المحافظ أعمالا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٦٧ لسنة ١٩٧١ بتقويض المحافظين في بعض اختصاصات وزير الصحة المقررة في بعض القوانين واللوائح ، ومن بينها شئون الترخيص بإنشاء مؤسسات صيدلية اذا توافرت فيها الاشتراطات الصحية الواردة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ — فانه مردود عليه بأن سلطة وزارة الصحة في اصدار تراخيص انشاء الصيدليات وفقا لاحكام هذا القانون هي سلطة مقيدة لا مجال فيها للتقدير ، بمعنى انه يتعين عليها اصدار القرار بالترخيص متى ثبت توافر الشروط التي يتطلبها القانون في الصيدلية بحيث يعتبر رفضها او امتناعها عن اصدار الترخيص قرارا سلبيا يطعن فيه بالانفاء كما يتعين عليها كذلك أن تبحث طلبات الحصول على هذه التراخيص وفقا لاسبقية تقديمها وتيدها بالسجل المعد لذلك والمنصوص عليه في المادة ١٢ من القانون المذكور المعدل بالقانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ — ولما كان ذلك وكان الثابت أن المدعى قدم طلب الترخيص بفتح صيدلية ... في ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٧٢ وتم قيده بالسجل الخاص بديرية الشئون الصحية بالمحافظة سابقا على الطلب الخاص بصيدلية ... الذي قدم في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ كما ثبت من المعاينة التي أجرتها أجهزة المديرية المذكورة أن طلب المدعى قد استوفى شرائطه القانونية ومن بينها شرط المسئمة على ما سلف بيانه — فانه لا جدوى والامر كذلك من النعمى على الترخيص الصادر بفتح صيدلية ... بأنه صدر من مدير عام الشئون الصحية بالمحافظة وليس من المحافظ لأن امتناع المحافظ عن اصدار الترخيص في هذه الحالة رغم توافر شرائطه القانونية يعد قرارا سلبيا خليقا بالانفاء لخالفته للقانون .

ومن حيث انه لما كان يظن مما تقدم أن القرار الصادر بالترخيص بفتح صيدلية ... قرار صحيح مطابق لاحكام القانون ، وكان الثابت من

الإجلاء على ملأ طلب الترخيص بفتح صيدلية ... التي كالت الى الطامن —
ان الجمينة التي أجريت عن موقعا بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ استقرت
عن انها تبعد عن صيدلية ... بمسافة ٥٦٥٩ مترا فقط وهي اقل من الحد
الادنى الذى يتطلبه القانون ، لذلك يكون القرار الصادر من المحافظ برقم
٤٠٥ بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٧٣ بالترخيص بفتح هذه الصيدلية قرارا
بخالفا للقانون متمين الالغاء .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم الملمون فيه قد اصلح صحيح
البتاؤون فيما قضى به ومن ثم يتمين القضاء برفض الطمن مع الزام الطامن
مصرفاته .

(طمن ٦٨٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٨)

قاعدة رقم (٣١٠)

المبدأ :

المستفاد من حكم المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ مفسرا
بما ورد في المذكرة الاصلاحية ان المشرع فتح الباب لزيادة عدد الصيدليات
العامة مستهدفا في المقام الأول صالح الجمهور مستهلك الدواء بتيسر سبل
الحصول عليه ومراعى في الوقت ذاته المحافظة على صالح المزاولين لمهنة
الصيدية حتى يتوافر الدواء للراغبين فيه في جو بعيد عن المنافسة غير
المشروعة في هذه المهنة ذات الطابع المتميز لارتباطها الوثيق بصحة وحياة
المرضى — يتمين فهم شرط المسافة وتحديد ضوابطها على هدى ما ابنته
المشرع من زيادة عدد الصيدليات العامة — تحسب المسافة القانونية
بمقدار البعد بين محورى مدخل الصيدلية يحسبان ان مدخل الصيدلية دون
غيره هو الذى ينبذ منه طالب البواء الى الصيدلية لثرائه من المكان المخصص
الادارة اخطرت طالب الترخيص بعدم مطابقة مشروع الصيدلية المقدم
منها لشرط المسافة القانونية — تقديم مستندات جديدة لذات الموضوع —
هذه المستندات ظلت تحت نظر الجهة الادارية دون ان ترد عليها حتى رفع

الدموى — هذا الموقف من الجهة الإدارية يشكل امتناعا عن اصدار قرار بالموافقة على فتح الصيدلية — هذا القرار السلبي يوصف كونه مستترا يجوز في اى وقت الطعن فيه بالالغاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الخلاف يدور حول كيفية حساب المسافة التى ينص عليها القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة والتى يلزم توافرها بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها وأقرب صيدلية مرخص بها اذ تتمسك الجهة الادارية بحساب تلك المسافة بين اقرب جدار لكل من هاتين الصيدلتين وقد وجدت المسافة على هذا الأساس فى المنازعة الماثلة لا تزيد عن ٩٥ مترا بينما يأخذ الحكم المطعون فيه بمعيار المسافة بين محورى باب كل من الصيدلتين وقد أوضحت إدارة قضايا الحكومة بمحضر جلسة ٢٩/١٠/١٩٨٣ أمام هذه المحكمة أن المسافة بين هذين المحورين فى المنازعة الماثلة هى ١٠١ مترا .

ومن حيث أن المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه قد تضمنت الشروط الواجبة للترخيص بالصيدليات العصابة ومنها أن « يراعى الا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها وبين اقرب صيدلية مرخص بها عن ثلثة متر » وجاء بالمذكرة الايضاحية فى صدد هذه الصيدليات أنها « تعتبر أهم المؤسسات الصيدلية ولها مركز الصادرة فى أحكام المشروع لأنها المصدر الوحيد الذى يستوفى منه جمهور المرضى حاجته من الدواء ولهذا انسح المشروع مجال انشاء الصيدليات وزيادة عددها بعيد أن كان — القانون القائم يخصص لكل اثنى عشر ألفا من المكان صيدلية واحدة ، وجعل المشروع حق فتح الصيدليات مباحا مع مراعاة الا تقل المسافة بين صيدلية واخرى عن مائة متر » وقد جرى قضاء هذه المحكمة بأن الفهم المستفاد من حكم المادة ٣٠ المذكورة مفسرا بما ورد فى المذكرة الايضاحية أن المشرع فتح الباب لزيادة مدد الصيدليات العامة مستهدفا فى المقام الأول صالح الجمهور مستهلك الدواء بتيسير سبل الحصول عليه ومراعىا فى الوقت ذاته المحافظة على صالح الزاولين لمهنة الصيدلية حتى يتوفر الدواء للراغبين فيه فى جو بعيد عن المنافسة غير المشروعة فى هذه المهنة ذات الطابع المتميز لارتباطها الوثيق بصحة وحياة المرضى ، وعلى

لكل يتعين فهم شرط المسافة وتحديد ضوابط حسابه على هدى ما ابتناه
المشرع من زيادة عدد الصيدليات العامة بقصد تيسر حصول الجمهور على
الدواء ومقتضى هذا الفهم أن تحدد المسافة الفعلية التى يسلكها الجمهور
فى سعيه الى الصيدلية حسب السير الطبيعى للمشاة فى الطريق العام
وبمراعاة المواضع المحددة لعبور المشاة فيه تبعاً لمقتضيات واقعية حسب
ظروف كل حالة ، كما أنه من طبائع الأمور أن تحسب المسافة القانونية
بمقدار البعد بين محورى مدخل الصيدليتين بحسبان أن مدخل الصيدلية
دون غيره هو الذى ينفذ منه طالب الدواء الى الصيدلية لشرائه من المكان
المخصص لبيعه .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم يكون شرط المسافة المشار اليها
بتوافرها بصدد المنازعة الماثلة ويكون الحكم المطعون فيه على صواب حين
أخذ بمعيار قياسها على أساس البعد بين محورى مدخلى الصيدليتين
ومقداره فى هذه المنازعة ١٠١ متراً طبقاً لما سبق بانه ومن ثم يكون الطعن
الموجه الى هذا الحكم فائتاً — بكلل أجزائه — على غير أساس سليم من
القانون ويتمين القضاء برفضه والزام الجهة الادارية مصرونات الطعن .

(طعن ١٥٧٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

شرط المسافة بين الصيدليتين — طبقاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥
فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة — شرط وجوبى — لا يخضع لتقدير جهة
الإدارة — عدم مراعاة هذا الشرط يعيب قرار ويوجبه بمخالفة القانون .

ملخص الحكم :

تقتضى م ٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ — فى شأن مزاولة مهنة
الصيدلة فانه يشترط للترخيص بإنشاء صيدلية لانتل المسافة بين الصيدلية
المطلوب الترخيص وبها وأقرب صيدلية مرخص بها عن مائة متر .

وحكمة هذا الشرط تتمثل فى الرغبة فى التخفيف عن كاهل جمهور

مستهلكى الدواء بقدر المستطاع مع المحافظة على صالح المزاويلين لمهنة الصيدلة والابتعاد بهم عن المنافسة غير المشروعة . فشرط المسافة بهذه المثابة هو شرط وجوبى ، وتحسب المسافة القانونية بمقدار البعد من محورى . مدخلى الصيدلتين المخصصتين لدخول الجمهور بقصد الشراء .

وترتبيا على ذلك ، ان شرط المسافة لاتخضع لتقدير جهة الادارة بحيث لا يكون لها ان تتجاوز عنه متى ارتأت ذلك ، والقول بعكس ذلك يوصم قرار جهة الادارة بعيب مخالفة القانون جديرا بالالغاء .

(طعن ١٣٧٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٣/٣/١٩)

قاعدة رقم (٣١٢)

المبدأ :

تملك الصيدلية لا يعد مزاولة لمهنة الصيدلة — المشرع حدد مزاولة هذه المهنة على سبيل الحصر ولم يعتبر تلك الصيدلية صورة من صور مزاولة المهنة — مؤدى ذلك يحق للصيدلى المتوقف عن مزاولة المهنة ان يحتفظ بملكية الصيدلية بعد نقله ليجول غير المشتغلين بغير ان يؤثر ذلك فى استحقاقه معاشا من النقابة طالما لم يثبت من قرائن الحال انه يمارس المهنة فعلا — اشتراط مزاولة مهنة الصيدلية لتمتع الترخيص بانشاء الصيدلية لا يعد شرطا لاستمرار الترخيص .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٨ القانون تجهيز أو تركيب أو تجزئة أى دواء أو عقار أو نبات طبي أو مادة صيدلية تستعمل من الباطن أو الظاهر أو بطريقة الحقن لوقاية الانسان أو الحيوان من الأمراض أو علاجها منها أو توصف بأن لها هذه المزايا » .

وينص هذا القانون فى المادة ٣٠ منه على انه « لا يمنح الترخيص بانشاء صيدلية الا لصيدلى مرخص له فى مزاولة مهنته » .

وتنص المادة ٣ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الصيادلة على أن « تنشأ بالنقابة الجداول الآتية :

(١) الجدول العام

(ب) جدول الاختصاصيين .

(ج) جدول غير المشتغلين » .

وتنص المادة ١٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن اتحاد نقابات المهن الطبية على أن « المعاش حق لكل عضو وفي حالة وفاته يكون المعاش حقا لأسرته دون النظر الى خطله الخاص أو معاشه من جهة أخرى أو دخل أسرته من أى مصدر كان بشرط أن يكون مسددا لالتزاماته قبل النقابة التى يتبعها » .

وتنص المادة ١٦ من القانون المذكور على أنه « فى جميع الأحوال . يجب على العضو الذى يتقاضى معاشا أن يتوقف تماما عن مزاولة نشاطه المهنى على أية صورة من الصور ، وفى حالة المخالفة يحصل منه ما حصل عليه بدون حق مع سقوط حقه فى المعاش ويعود حق المعاش الى أسرته بعد وفاته » .

ومعاد ما تقدم أن المشرع حدد النشاط الذى يعد مزاولة ممارسا لمهنة الصيدلة فحصره فى تجهيز وتركيب وتجزئة الدواء والعقاقير والنباتات الطبية والمواد الصيدلانية لاستخدامها فى الوقاية أو العلاج من الأمراض ولم يدخل فى هذا النشاط تلك الصيدلية ذاتها وإنما اشترط لمنح الترخيص بإنشاء صيدلية أن يكون طالب الترخيص صيدليا مرخصا له فى مزاولة المهنة بالمعنى السابق ذكره ، وإجاز المشرع للصيدلى أن يطلب نقله الى جدول غير المشتغلين والتوقف عن مزاولة المهنة وفى هذه الحالة جوبه حقا فى تقاضى معاشا من النقابة وإجاز له الجمع بين هذا المعاش وأى دخل خاص أو أى معاش يتقاضاه من جهة أخرى وقضى بإسقاط حقه فى المعاش إذا ما عاد لمزاولة المهنة على أى صورة من الصور .

وبناء على ذلك فإن تلك الصيدلية لا يعد مزاولة لمهنة الصيدلية لأن المشرع حدد صور مزاولة هذه المهنة على سبيل الحصر ولم يعتبر تلك.

الصيدلية صورة من صور مزاولة المهنة ، ومن ثم فانه يحق للصيدلى المتوقف عن مزاولة المهنة ان يحتفظ بملكية الصيدلية بعد نقله لجدول غير المستقلين بغير ان يؤثر ذلك فى استحقاقه معاشا من النقابة طالما لم يثبت من قرائن الحال انه يمارس المهنة فعلا كان يتمتع من تعيين مدير للصيدلية من بين الصيداللة المرخص لهم فى مزاولة المهنة أو ان يثبت انه يقوم بعمل من الأعمال التى تعد ممارسة للمهنة فى صيدلية ولا يغير من ذلك ان المشرع اشترط لمنح الترخيص بانشاء الصيدلية ان يكون — طالب الترخيص مرخصا له فى مزاولة مهنة الصيدلة ذلك لان الترخيص بمزاولة المهنة انما اشترط لمنح الترخيص بانشاء الصيدلية بداءة ولم يشترط لاستمرار الترخيص بانشاء الصيدلية ، فضلا عن ذلك فان الصيدلى المتوقف عن مزاولة المهنة لا يفقد الترخيص فى مزاولتها بل يظل محتفظا بهذا الترخيص بحيث يحق له فى أى وقت ان يطلب العودة الى جدول المستقلين وممارسة المهنة بالفعل وعليه فان النقل الى جدول غير المستقلين وان كان يؤدى الى حرمان الصيدلى من مزاولة المهنة فانه لا يفقده الترخيص فى مزاولتها ولا يمنعه من الاحتفاظ بملكية الصيدلية مع الجمع بينها وبين المعاش المستحق من النقابة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان مجرد تملك الصيدلى لصيدلية لا يمنع من استحقاقه لمعاش التقاعد بعد نقله الى جدول غير المستقلين مالم يثبت أنه يمارس المهنة فعلا .

(ملف ٢٣٩/٦/٨٦ — جلسة ١٦/٤/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٣١٢)

المبدأ :

استلزام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة الحصول على ترخيص من وزارة الصحة لفتح صيدليات خاصة تابعة لهيئات حكومية — سريان هذا القيد على هيئة قناة السويس عند فتحها صيدليات خاصة — الاستناد الى ان شركة قناة السويس كانت تنشئ صيدليات دون ترخيص لا محل له ازاء صراحة النص — اعفاء الهيئة من القيد بالنظم والأوضاع الحكومية لا يغير من هذا الحكم لاقتصار الإعفاء على

ما يتعلق بإدارة واستغلال مرفق القناة ، فضلا عن أنه لا يشمل الإعفاء من اتباع اللوائح الصحية والبوليسية .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة ينص في المادة ١٠ منه على أن « تعتبر مؤسسات صيدلية في تطبيق أحكام هذا القانون الصيدليات العامة والخاصة .. ويقصد بالصيدليات الخاصة صيدليات المستشفيات والمستوصفات والعيادات الشاملة وعيادات الأطباء المصروح لهم في صرف الأدوية لمرضاهم أو ما في حكمها » ، وينص في المادة ١١ على أنه « لا يجوز انشاء مؤسسة صيدلية الا بترخيص من وزارة الصحة العمومية - ولا يصرف هذا الترخيص الا اذا توافرت في المؤسسة الاشتراطات الصحية التي يصدر ببيانها قرار من وزير الصحة وكذا الاشتراطات الخاصة التي تفرضها السلطات الصحية على صاحب الشأن في الترخيص .. » ، كما ينص في المادة ٣٩ منه على أنه « لا يجوز منح ترخيص في فتح صيدلية خاصة الا اذا كانت تابعة لهيئة حكومية او بلدية او لجمعية خيرية مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية ، ويكون من بين نشاطها فتح هذه الصيدلية الخاصة .. » . وواضح من استقراء هذه النصوص أن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، قد اوجب الحصول على ترخيص من وزارة الصحة لفتح صيدليات خاصة تابعة لهيئات حكومية ، وذلك رغبة من المشرع في هيئة وزارة الصحة على كافة المؤسسات الصيدلية ، وتحقيقها من أن تلك المؤسسات أنشئت وفقا للقواعد الصحية المرعية والمنصوص عليها في القوانين والقرارات ، ولذلك لا يصرف الترخيص الا اذا توافرت في المؤسسة الصيدلية كافة الاشتراطات الصحية التي يصدر بها قرار من وزير الصحة وكذلك الاشتراطات الأخرى التي تفرضها السلطات الصحية . وعلى ذلك ، ولما كانت هيئة قناة السويس هيئة حكومية ، فانه يجوز لها فتح صيدليات خاصة ، بشرط الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الصحة ، وفقا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر .

ولا يسوغ القول بأن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه لا يسرى الا في حالة مزاولة مهنة الصيدلة ، اى بالنسبة الى الذين يتخذون من هذه

٣ المهنة عملا تجاريا ويحترفونها — ذلك أن القانون المذكور يضم نوعين من الأحكام ، النوع الأول خاص بمزاولة مهنة الصيدلة ، وتحديد الأشخاص الذين يجوز لهم مزاومتها ، وشروط منحهم الترخيص في مزاومتها ، والنوع الثاني خاص بشروط منح تراخيص في إنشاء مؤسسات صيدلية ، ولا جدال في عدم انطباق النوع الأول من الأحكام على هيئة قناة السويس ، بعكس النوع الثاني الذي ينطبق بقوة القانون على كل هيئة حكومية تزمع إنشاء مؤسسة صيدلية ، ومن ثم ينطبق على هيئة قناة السويس نيبا . يطبق بالمصيديات الخاصة بها .

ولا وجه للقول بأن صيديليات هيئة قناة السويس كانت موجودة قبل التأميم ، وأنها كانت غير مرخص بفتحها من وزارة الصحة ، وأنه لا ينبغي معاملة الهيئة — وهي هيئة حكومية — معاملة أقل من معاملة الشركة قبل التأميم ، ذلك أن عدم حصول شركة قناة السويس على ترخيص بإنشاء صيديليات ، لا يبرر إعفاء الهيئة من الحصول على الترخيص بإنشاء تلك الصيدليات ، إذ الخطأ لا يبرر الخطأ ، كما أن قانون إنشاء الهيئة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٧ كان لاحقا في صدوره على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ، ولا يوجد في قانون الهيئة أو في القانون الأخير نص يقتضى باعفاء الهيئة أو أية جهة حكومية من الحصول على ترخيص في إنشاء الصيدليات الخاصة بها ، بل على العكس من ذلك ، فقد نص القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ صراحة على إلزام الهيئات الحكومية بالحصول على ترخيص لإنشاء صيديليات خاصة .

ولا سند للقول بأن نص المادة ١٢ من قانون إنشاء هيئة قناة السويس إذ اعتبر أموالها أموالا خاصة كان القصد منه أن هناك ظروفنا خاصة عاصرت التأميم أوجبت وضع هذا النص ، وأنه من ثم لا يسوغ أن يفسر تفسيراً واسعاً يذهب إلى أن صيديليات الهيئة تعامل معاملة الصيدليات الخاصة ، وإن المشرع نص في قانون إنشاء الهيئة على أن تتولى الهيئة إدارة القناة متبعة في ذلك طرق الإدارة المناسبة دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية — لا سند لهذا القول ، ذلك أن صفة المنال — سواء كانت عامة أو خاصة لا لا أثر لها في وجوب الحصول على ترخيص لإنشاء صيديليات ، إذ المقصود بالترخيص — كما سبق القول — هو إشراف وزارة الصحة

على توافر الشروط اللازمة لإنشاء مثل هذه الصيدليات ، وهذا الأمراف
مؤجور اختصاص تلك الوزارة ، ويخضع لهذا الترخيص جميع أنواع
تقيد الهيئة بالنظم والأوضاع الحكومية سوى التحلل من هذه النظم والأوضاع
غيرا يتعلق بإدارة واستغلال مرفق قناة السويس ، حتى لا يعوق الروتين
أعمال الهيئة التى تنسم بالسرية التامة ولم يهدف المشرع إعفاء الهيئة من
اتباع اللوائح الصحية والبوليسية ، والا كان فى ذلك تخليا لسلطة الدولة
وبإجهزتها الادارية والضخية عن ممارسة نشاطها بالنسبة الى الهيئة مما
لا يجوز مطلقا .

ولا حجة للقول بأن الزام الهيئة بالحصول على الترخيص المشار اليه ،
فيه اعلاقة لها عن أداء أعمالها ، اذ ان وزارة الصحة لا تتدخل فى أعمال
الهيئة ، وانما تشرف فقط على المؤسسات الصيدلانية التى تفتشها لخضبة
ألمرضى من موظفيها وعملها ، وهذا الترخيص لا يتناقى مع حسن الادارة
وظروف العمل بالهيئة ، بل على العكس من ذلك ، فان الحصول على
الترخيص يساعد على حسن الادارة ويهيء ظروفنا أفضل للعمل بالمرفق ،
اذ أن تحقق وزارة الصحة من توافر الشروط الصحية فى المؤسسات الصيدلانية
الخاصة بالهيئة ، يساعد تلك المؤسسات فى صرف الأدوية والمقتاتير
الطبية مطابقة للمواصفات الصحية ، وهذا يؤدي الى تحسن صحة المرضى
واتمام شغلهم وعودتهم الى أعمالهم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يتعين على هيئة قناة
السويس الحصول على الترخيص اللازم لصيدلياتها ، طبقا للقانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

(ملف ٦/١/٤٩ — جلسة ١٣/١/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

الترخيص بفتح مخازن أو غروع أو مستودعات للأدوية طبقا لأحكام
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ — يلزم به الأفراد كما تلزم به المؤسسة

العامة لتجارة وتوزيع الأدوية — اعفاء المؤسسة من الشروط المتعلقة
بشخص طالب الترخيص لا يعفيها من الشروط المتعلقة بالمكان الذى يشغله
مخزن الأدوية .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الخاص بمزاولة مهنة الصيدلة انه قد نظم فى الفصل الثانى منه الاحكام الخاصة بالمؤسسات الصيدلية ومن بينها مخازن الأدوية تنظيما يقوم فى مجلته على وجوب توافر اشتراطات معينة فى شخص القائم على شئون المؤسسة الصيدلية من ناحية ، وفى هذه المؤسسة من ناحية أخرى ، فاشتراط بالنسبة للمرخص له الا تقل منه عن ٢١ سنة وأن تتوافر لديه الاشتراطات الخاصة التى تفرضها السلطات الصحية (المادة ١١) والا يكون قد سبق الحكم عليه فى احدى الجرائم (المادة ١٢) ، أما بالنسبة الى المكان الذى تنشأ فيه المؤسسة الصيدلية فقد اشترط المشرع أن يكون فى محافظة أو عاصمة محافظة أو مركز به صيدلية (المادة ٤٦) والا يكون للمحل باب دخول مشترك مع أى مسكن خاص أو محل آخر أو بنافذ تتصل بأى شئ من ذلك (المادة ١٨) وحدد قرار وزير الصحة المنشور فى الوقائع المصرية بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٥٥ ما يجب أن يتوافر فى المحل من ناحية المواد التى تبنى بها جدرانها وسقفها وأرضه وأختصاصه ووجود منافذ للتهوئة والإضاءة وتغطيتها بنسيج ضيق منعاً للذباب . . وقد استهدف المشرع من هذه الاشتراطات سواء ما تعلق منها بشخص المرخص له أو بالمكان الذى تباشر فيه المؤسسة الصيدلية نشاطها ، المحافظة على الصحة العامة ، ولذلك ناط بالجهات المختصة بالشئون الصحية مراقبة توافر هذه الاشتراطات .

وبالرجوع الى القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تجارة الأدوية والمستزمات الطبية يبين أنه يقضى فى المادة الاولى منه بأن يكون توزيع الأدوية والكيماويات الطبية محليا بواسطة المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية ، كما يبين من الرجوع الى القرار الجمهورى رقم ١٢٥٣ لسنة ١٩٦٠ بانشاء المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية والكيماويات.

والمستلزمات الطبية ، أنه يقضى فى المادة الثانية منه بأن تختص هذه المؤسسة بإنشاء المخازن والمستودعات والفروع وإدارتها طبقا للاصول المتبعة فى المشروعات التجارية .

ويستفاد من هذا التنظيم الجديد لتجارة وتوزيع الأدوية على نحو ما ورد فى القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ والقرار الجمهورى رقم ١٢٥٣ لسنة ١٩٦٠ سالفى الذكر أن المشرع قد اختص بالاتجار فى الأدوية المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية فأصبحت هذه المؤسسة منذ إنشائها سنة ١٩٦٠ هى القائمة وحدها بالاتجار فى الأدوية دون غيرها من الأفراد أو الهيئات الأخرى ، ومقتضى ذلك إلغاء الاشتراطات التى يستلزمها القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ توافرها فى شأن الشخص المرخص له بإنشاء مخزن أدوية ، وقد أكدت ذلك المادة ٢٠ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بنصها على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه ، أما الاشتراطات المتعلقة بالمكان الذى يشغله مخزن الأدوية فلم يتناولها القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه بأى تنظيم جديد ومن ثم تبقى معمولا بها كما هى ، ولهذا يلزم أن يتوافر فى مخازن الأدوية التى تنشئها المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية الاشتراطات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإزالة مهنة الصيدلة وغيرها من الاشتراطات التى تقرها السلطات الصحية .

ولا وجه للقول بأن وجوب توافر الاشتراطات الصحية المشار إليها فى مخازن الأدوية التابعة للمؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية يترتب عليه تعارض بين الأوامر التى ينفقها مدير المخزن من الإدارة العامة للمؤسسة ، وبين تلك التى ينفقها من السلطات الصحية ، لا وجه لهذا القول لأن الأوامر الصادرة من إدارة المؤسسة تتعلق بالإدارة ، أما الأوامر الصادرة من السلطات الصحية فممتلئة بمشتنون الصحية ، ومن ثم فلا تعارض .

وغنى عن البيان أن وجوب توافر الاشتراطات الصحية فى مخازن الأدوية التابعة للمؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية لا يتضمن أية صعوبة عملية تحول دون استمرار هذه المخازن فى تلبية نشاطها .

لهذا انتهى الرأى الى انه يتعين على المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية أن تحصل من السلطات المحلية المختصة على تراخيص لفتح مخازن أو مخرووع أو مستودعات للأدوية طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والقرارات المنفذة له .

(فتوى ٦٧٩ — فى ٢٤/٩/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢١٥)

الجدد :

الترخيص لأحد الأشخاص بصفتة رئيسا لأحدى الجمعيات الخيرية بالانشاء صيدلية عامة فى ظل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الصيدليات والاتجار بالمواد السامة — استبرار هذا الترخيص قائما بعد صدور المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة والانتجار فى الجواهر السامة ، والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ وكذلك القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الصادرين فى هذا الشأن — وفاة رئيس الجمعية لا يؤدى الى انقضاء الترخيص .

ملخص الفتوى :

فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩١٣ رخص للسيد بصفتة رئيسا للجمعية الخيرية القطبية بالانشاء صيدلية عامة ويتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ توفى المذكور ، فاستظلمت وزارة الصحة رأى ادارة الفتوى والتشريع المختصة فى هذا الترخيص فاندلت بموجب كتابها رقم ٥٨ المؤرخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٠ أن الترخيص المشار اليه يعتبر صادرا للجمعية ذاتها ويظل قائما ما دامت هذه الجمعية قائمة وذلك بصرف النظر عن وفاة مديرها السابق .

وقد أعيد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٣ من يولية سنة ١٩٦٠ فاستبان لها أن المادة الثانية بن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن

المصيدليات والاتجار بالمواد السامة قد اجازت الترخيص بانشاء المصيدليات لجميع الاشخاص دون تفرقة بين شخص طبيعى وشخص معنوى ، ولم تشترط فى صاحب المصيدلية أن يكون حائزا لدبلومة صيدلى من احدى المدارس الكلية المعتدة ، وانما اكتفت اذا لم يكن صاحب المصيدلية كذلك ، أن يعين لادارتها صيدليا ماؤنسا بتعاضل صناعته فى القطر المصرى ، ووفقا لذلك يكون الترخيص الممنوح للسيد/ يصنفه رئيسا للجمعية الخيرية القبطية بانشاء صيدلية عامة مطابقا لقانون ويظل قائما ما لم ينته وفقا لاحكام القانون المذكور أو اى قانون آخر يصدر بعده .

وتد نص المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ الصادر فى شأن مواولة مهنة الصيدلة والاتجار فى الجواهر السامة فى المادة ٨٧ على الا تسرى احكام المادتين ١٥ ، ١٨ منه (الخاصتين بشروط الترخيص) على المصيدليات الموجودة فى تاريخ العمل به ، ومن ثم يظل الترخيص المذكور قائما وفقا لهذا القانون سواء كان متققا مع شروط الترخيص الواردة به أو مخالفا لها .

وانه وان كان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ الصادر فى شأن مواولة مهنة الصيدلة والاتجار فى المواد السامة نص فى المادة ١٧ على أن الترخيص يفتح صيدلية لا يمنع الا لصيدلى مرخص له بمزاولة مهنته فى القطر المصرى بالشروط المنصوص عليها فى هذه المادة . الا أن المادة ١١٠ من هذا القانون نصت فى فقرتها الأولى على أن احكام المادة ١٣ سالفة الذكر لا تسرى على المصيدليات الموجودة فى تاريخ العمل بذلك القانون . وعلى ذلك يظل الترخيص - المشار اليه تأثبا كذلك وفقا لهذا القانون .

ولئن كان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى شأن مواولة مهنة الصيدلة نص فى المادة ٣٠ على الا يمنع الترخيص بانشاء صيدلية الا لصيدلى مرخص له فى مواولة مهنته بالشروط المقررة بها ، الا أن المادة ٨٨ من هذا القانون تنص على أن احكام المادة ٣٠ لا تسرى على المصيدليات الموجودة وقت العمل به ، ومن ثم يعتبر الترخيص المذكور ما زال قائما وفقا لهذا القانون كذلك وهو القانون المعمول به حاليا .

ولا وجه للتول بانتضاء هذا الترخيص لضى أكثر من عشر سنوات على وفاة المرخص له دون أن تباع الصيدلية لصيدلى طبقا لحكم المادة ٣٠ من القانون المذكور ، لا وجه لذلك لأن الترخيص المذكور قد منح للسيد/ بصفته رئيسا للجمعية الخيرية التبطلية ، فيعد ممنوحا للجمعية ذاتها ويظل قائما ما دامت الجمعية قائمة بصرفه النظر عن تغير رئيسها بوفاته .

(مقتوى ٦٣٥ - فى ٣١/٧/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٣١٦)

المادة :

لا يجوز لوزارة الصحة ان تمتنع عن اعطاء الصيدلى الذى توافرت فيه الشروط ترخيصا فى فتح صيدلية وإدارة مخزن ادوية سامة استثنائا الى عدم تنفيذه امر تكليف صدر طبقا للبرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ .

ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعنا موضوع الترخيص للصيادلة الصادرة اليهم أوامر تكليف فى فتح صيدليات وإدارة مخازن ادوية سامة بجلسته المنعقدة فى ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٩ ولاحظ أن الامر العسكرى رقم ١٩٦ المعدل بالامر رقم ٥١٢ والذى استمر العمل به بموجب المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ قد قرر فى المادة الرابعة منه معاقبة من يمتنع عن تنفيذ امر التكليف أو بترك الوظيفة التى عين فيها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين ، ولم ينص على الحرمان مزاولة المهنة كمقوبة اصلية أو تبعية .

وانه باستعراض نصوص المادتين ١ و ٥ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ الخاص بالصيدلة والمواد ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقابة المهن الطبية تبين أنه يكفى لزاولة مهنة الصيدلة أن يكون الصيدلى

مقيدا بسجل وزارة الصحة العمومية ويجدول نقابة أرباب المهن الطبية ،
ومنى تم القيد سلم للصيدلى صورة من قيده بسجلات الوزارة وصورة من
قيده فى جدول النقابة ، وعندئذ يكون له مباشرة مهنته .

ولذلك انتهى رأى القسم الى أن وزارة الصحة العمومية لا يجوز لها
أن تمتنع عن اعطاء الصيدلى الذى توفرت فيه الشروط ترخيصا فى فتح
صيدلية وإدارة مخزن أدوية سامة استنادا الى عدم تنفيذ أمر تكليف صدر له
طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ وذلك لعدم النص على ذلك فى
المرسوم بقانون المشار اليه وأن السبيل الى إلزام الصيادلة بتنفيذ أوامر
التكليف الصادرة اليهم إنما يكون بتعديل التشريع تعديلا من شأنه تشديد
لعقاب ووضع حد أدنى له أو إضافة نص يخلو الوزارة الحق فى عدم قيد
الأشخاص الذين يتمتعون عن تنفيذ أوامر تكليف صادرة اليهم فى سجلات
الوزارة وجدول النقابة أو شطب أسمائهم اذا كانوا مقيدين .

(فتوى ٤٩ / ١ / ٤٥ — فى ٢٧ / ١ / ١٩٤٩)

قاعدة رقم (٣١٧)

المبدأ :

طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة
الصيدلة يجوز الترخيص للصيادلة الفلسطينيين المصرح لهم بمزاولة المهنة
إنشاء صيدليات فى مصر — أساس ذلك أن المشرع نظرا للظروف الخاصة
التي رعاها أجاز منح الفلسطينيين اللاجئين الى مصر للإقامة بها الى أن
تستقر حالة بلادهم ترخيصا بمزاولة مهنة الصيدلة ومن ثم فانه يكون بالتالى
قد أجاز منحهم أيضا ترخيصا بإنشاء صيدليات فى جمهورية مصر العربية
إذا توافرت فيهم شروط منح ذلك الترخيص .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن
مزاولة مهنة الصيدلة أنه يقص فى مادته الأولى على أنه « لا يجوز لأحد أن

مزاولة مهنة الصيدلة بأية صيغة كانت إلا إذا كان مصرياً أو كان من بلد
تجيز قوانينه للمصريين مزاولة مهنة الصيدلة به وكان اسمه مقيداً بسجل
الصيدال بوزارة الصحة وفى جدول نقابة الصيدلة » ونصت المادة ٣٠
على أنه « لا يمنح الترخيص بإنشاء صيدلية إلا لصيدلى مرخص له فى مزاولة
مهنته يكون يضى على تخرجه سنة على الأقل قضاها فى مزاولة المهنة
فى مؤسسة حكومية أو أهلية .. » .

ثم قضت المادة ٨٧ من هذا القانون بأنه « يجوز لوزير الصحة
العمومية بعد أخذ رأى مجلس نقابة الصيدال أن يرخص للصيادلة
الفلستينيين اللاجئين الذين أجبرتهم الظروف القهرية الدولية على مفادرة
بلادهم والالتجاء الى مصر للاقامة الى أن تستقر حالة بلادهم فى مزاولة
مهنتهم بالجمهورية المصرية لمدة أتمهاها سنة قابلة للتجديد ... » .

ومن حيث أنه يستفاد من جباة النصوص سلفة الذكر الأمور
التالية :

أولاً — أن مزاولة المهنة أمر مخابر لإنشاء صيدلية إذ أن الأمر الأول
يعتبر من قبيل مزاولة المهن الحرة على أن الأمر الثانى يندرج فى عداد
القيام بالأعمال التجارية أى تلك منشأة تجارية تقوم على شراء الأدوية
بمقصدها بيعها .

ثانياً — أن مزاولة مهنة الصيدلة يتطلب صدور ترخيص من الجهة
الإدارية وشروط منح ذلك الترخيص هى :

١ — أن يكون طالب الترخيص مصرياً أو فى بلد تجيز قوانينه للمصريين
مزاولة مهنة الصيدلة .

٢ — أن يكون اسمه مقيداً بسجل الصيدال بوزارة الصحة
العمومية وفى جدول نقابة الصيدال .

وقد أجاز الشارع فى المادة ٨٧ سلفة الذكر منح الترخيص المشار
اليه للفلسطينيين اللاجئين الذين أجبرتهم الظروف القهرية الدولية على
مفادرة بلادهم والالتجاء الى مصر للاقامة الى أن تستقر حالة بلادهم ،

وشروط لذلك أن يصدر الترخيص بالمزاولة من وزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى مجلس إدارة نقابة الصيدلة ولعدة أمتصاصها سنة قابلة للتجديد .

ثالثا — أن انشاء صيدلية يتطلب بدوره صدور ترخيص به ويشترط لنح ذلك الترخيص :

١ — أن يمنح لصيدلى .

٢ — وأن يكون ذلك الصيدلى مرخص له فى مزاولة مهنته .

٣ — وأن يكون قد مضى على تخرجه سنة على الأقل تضاهاها فى مزاولة المهنة فى مؤسسة حكومية او اهلية ولم يرد من بين شروط هذا الترخيص ما يتعلق بجنسية المرخص له كما هو الحال بالنسبة لمزاولة مهنة الصيدلة ، وغنى عن البيان أن المشرع لم يكن فى حاجة الى تحديد جنسية المرخص له بانشاء صيدلية ما دام أنه قد شرط للترخيص بها الا يمنح الترخيص الا لصيدلى مرخص له بمزاولة المهنة . وبهذه المثابة فان جنسية المرخص له فى كل منهما لا شك محدودة بالقيود التى اوردها فى صدد الترخيص بالمزاولة والترخيص بانشاء الصيدلية انما يتيح الترخيص بمزاولة المهنة لا العكس .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم أن المشرع نظرا للظروف الخاصة التى رعاها اجاز منح الفلسطينيين اللاجئين الى مصر للاقامة بها الى أن تستقر حالة بلادهم ترخيصا بمزاولة مهنة الصيدلة ، ومن ثم فانه يكسون بالتالى قد اجاز منحهم أيضا ترخيصا بانشاء صيدليات فى جمهورية مصر العربية اذا توافرت فيهم شروط منح ذلك الترخيص « ولا يحول دون ذلك أنهم لا يحلون الجنسية المصرية ما دام أنهم قد استثنوا من هذا الشرط عند الترخيص لهم بمزاولة مهنة الصيدلة ابتداء ، كما لا يحول دونه كذلك

توقيت الترخيص الممنوح للفلسطينى بمزاولة المهنة بعدة سنة لأن مدة الترخيص قابلة للتجديد ، طالما ظل الترخيص بمزاولة المهنة قائما وصلاحيته سارية يظل الترخيص بتملك الصيدلية ساريا بدوره .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ يجوز الترخيص للصيادلة الفلسطينيين المصرح لهم بمزاولة المهنة فى انشاء صيدليات فى مصر .

(فتوى ٢٠٨ — فى ١٧/٦/ ١٩٧٥)

الفصل الحادى عشر

تراخيص مراكز نقل الدم

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

مجلس مراقبة عمليات الدم فى منح الترخيص « القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته — قرار وزير الصحة رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ فى شأن اجراءات طلب الترخيص بمركز نقل الدم — قرار وزير الصحة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ بشأن المواصفات والاشتراطات التى يجب ان تتوافر فى المركز الخالص بجمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته وكذا الاجهزة والادوات الضرورية لذلك — تحديد المشرع اطار السلطة التنفيذية المخولة لجهة الادارة فى هذا الخصوص بحيث ينفذ نطاق هذه السلطة عند حد التحقق من توافر شروط الترخيص التى رسمها القانون والقرارين الوزاريين سالفى الذكر فى هذا المجال دون أن يفول هذه الجهة أى مجال للتقدير فى شأن منح الترخيص او منعه خارج هذا الاطار .

تقرير مجلس مراقبة عمليات الدم قاعدة تنظيمية موداها عدم الترخيص بانشاء مراكز دم جديدة للأطباء البشريين وقصر هذا النشاط على المستوى الحكومى وحده — هذه القاعدة التنظيمية تنطوى على مخالفة للقانون لخرج المجلس فى اصدارها على حدود اختصاصه المقرر قانونا — اختصاص مجلس مراقبة عمليات الدم يقتصر على مجرد التحقق من استيفاء الشروط اللازمة فى طلبات الترخيص ولا يتسع ليشمل منع الأطباء البشريين من فتح مراكز دم جديدة خاصة بهم متى توافرت لهم الشروط التى يفرضها المجلس فى هذا الخصوص — قرار مجلس مراقبة عمليات الدم بعدم الموافقة على

الترخيص استنادا الى القاعدة التنظيمية المشار اليها — قرارها في هذا الشأن مخالف للقانون لعدم توافر السبب الذي عينه القانون لرفض الترخيص .

ملخص الحكم :

من حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته تنص على انه « لا يجوز القيام بعملية من عمليات جمع أو تخزين أو توزيع الدم ومركباته ومشتقاته الا في مركز خلص يعد لذلك بعد الحصول على ترخيص من وزارة الصحة العمومية . — ولا يصرف هذا الترخيص الا للهيئات العامة او الخاصة التي يدخل في اختصاصها القيام بالعمليات المشار اليها لو لطبيب من الاطباء البشريين . — ويجب ان تتوفر في المركز الجاهز المولمات والاشتراطات التي يفسر بها قرار من وزير الصحة العمومية — ويتعين ان يتولى ادارته طبيب من الاطباء البشريين » . ونصت المادة السادسة على ان « تنشأ بوزارة الصحة العمومية هيئة لمراقبة عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته تمثل فيها الجمعيات والهيئات الاهلية المتصلة بعمليات الدم وتشكيل بقرار من وزير الصحة العمومية يطلق عليه اسم مجلس مراقبة عمليات الدم وتختص بالاتي :

اولا — الاشراف الفنى على المراكز الخاصة بنقل الدم وكذلك التفتيش على استيفاء هذه المراكز للشروط المقررة في القانون .

ثانيا : تنسيق العلاقة بين المراكز الحكومية والاجلية والجهات المستهلكة لمركبات نقل الدم .

ثالثا — تقييم البحوث الفنية المتعلقة بالنواحي المتصلة بعمليات تجميع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته وتقييم اعمال مراكز نقل الدم المرضص بها سنويا .

رابعا : التوصية بتدريب الاطباء بالمراكز التي يرى صلاحية امكانيتها للقيام بهذا التدريب .

ملخصاً : وضع المواصفات والاشتراطات الواجب توافرها في المراكز المخبئة بتخزين الدم ومركباته ومشتقاته .

سالمياً : وضع قواعد تحديد مصرف مكافآت المتطوعين واثان الدم ومشتقاته » .

وتنفيذاً لأحكام هذا القانون أصدر وزير الصحة القرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ في شأن إجراءات طلب الترخيص بمركز لنقل الدم حددت المادة الأولى والثانية منه الجهة التي يقدم إليها طلب الترخيص والبيانات والأوراق الواجب إثباتها وإرفاقها به ، ونصت المادة الثالثة منه على أن « تقوم مراقبة شئون العلاج الحر بوزارة الصحة بالاشتراك مع الإدارة العامة للمعامل بفحص أوراق الطالب وعليها معاينة المكان الذي أعده للقيام بعمليات جمع أو تخزين أو توزيع الدم للتثبت مما إذا كان مستوفياً للشروط والمواصفات المنصوص عليها في القرارات الوزارية المنفذة للقانون . فإذا تبين من المعاينة أن الاشتراطات غير مستوفاة تحدد للطالب مهلة أقصاها ستة أشهر لاستيفائها على أن تتم معاينة المركز في نهايتها . فإذا لم يكن الطالب قد أتم الاشتراطات جاز منحه مهلة أخرى مساوية لنصف مهلة المدة الأولى . فإذا انقضت المدة الأخيرة دون أن تستوفى الاشتراطات رفض طلب الترخيص . وعلى الجهات المذكورة أن تبعث إلى مجلس مراقبة عمليات الدم بالأوراق بمجرد التحقق من استيفاء المركز للاشتراطات » ، ونصت المادة الرابعة من هذا القرار على أنه « إذا تبين لمجلس مراقبة عمليات الدم بعد فحص أوراق الطالب أنه حائز للشروط الواجب توافرها فيمن يرضخ لهم بالقيام بعمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته أصدر قراره بقيد اسمه في السجل المسد لذلك ويعرض القرار على الوزير لاعتياده » ، كما أصدر وزير الصحة القرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ بشأن المواصفات والاشتراطات التي يجب أن تتوافر في المركز الخاص بجمع أو تخزين أو توزيع الدم ومركباته ومشتقاته وكذا الأجهزة والأدوات الضرورية لذلك .

ومن حيث أن مفاد النصوص المتقدمة أن الشارع في القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ والقرارين الوزاريين رقمي ١٥٥ و ١٥٦ لسنة

١٩٦٤ الصادرين تنفيذا لأحكام هذا القانون تكفل بتحسين الشروط الواجب توافرها في مراكز جمع أو تخزين أو توزيع الدم ومركباته وبشئياته وكذا الأنوات والأجهزة الضرورية اللازمة لذلك . ونظم إجراءات الترخيص بإدارة هذه المراكز تنظيميا منضبطا حدد فيه إطار السلطة التقديرية المخولة لجهة الإدارة في هذا الخصوص بحيث يقف نطاق هذه السلطة عند حد التحقق من توافر شروط الترخيص التي رسمها القانون والقرارين الوزاريين سالفى الذكر في هذا المجال ، دون أن يخول هذه الجهة أى مجال للتقدير في شأن منح الترخيص أو منعه خارج هذا الإطار . إذ ألزمت المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ مراقبة شئون العلاج الحر بالاشتراك مع الإدارة العامة للمعامل بأن تبثع الى مجلس مراقبة عمليات الدم ، وهو المختص بإصدار قرار الترخيص بمجرد التحقق من استيفاء الشروط المطلوبة لذلك بعد معاناة المحل المطلوب الترخيص به ، ونصت المادة الرابعة من القرار الوزاري المنوه عنه على أنه « اذا تبين لمجلس مراقبة عمليات الدم بعد فحص أوراق الطالب أنه حائز للشروط الواجب توافرها فيمن يرخص لهم بالقيام بعمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته . أصدر قراره بقيد اسمه في السجل المعد لذلك ويعرض القرار على الوزير لاعتماده » ، مما يتضح منه أن مجلس مراقبة عمليات الدم يلتزم قانونا بالموافقة على طلب الترخيص متى تحقق من صحة ما انتهت إليه مراقبة شئون العلاج الحر بالاشتراك مع الإدارة العامة للمعامل بوزارة الصحة عن توافر الشروط المطلوبة قانونا للترخيص . وأنه لا يصح في القانون أن يمتنع مجلس مراقبة عمليات الدم عن إصدار الترخيص أو رفضه الا اذا تبين له عدم صحة ما انتهت إليه مراقبة شئون العلاج الحر والإدارة العامة للمعامل في هذا الخصوص .

ومن حيث أن البادي من مطالعة الأوراق أن مراقبة شئون العلاج الحر بالاشتراك مع الإدارة العامة للمعامل بوزارة الصحة قد عاينت مقر المركز الذي أعده المدعى لمباشرة نشاط جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته بالشقة رقم ١ بالمطلة رقم ٦ (١) بشوارع أحمد قبة بحدائق القبة ، وتحقق لها استيفاء المدعى للشروط المطلوبة قانونا للترخيص بعد معاناة المحل والتأكد من صلاحية وكفاية تجهيزاته ،

الا أنه لدى عرض الأمر على مجلس مراقبة عمليات الدم قرر بجلسته المنعقدة في الأول من أكتوبر سنة ١٩٧٥ عنم الموافقة على طلبه الترخيص . متمسكا في ذلك بقرارات المجلس المذكور قد اصدرها في جلسات سابقة بقصر عملية التبرع بالدم وجميعه واعداد الوحدات بالأفراد على المستوى الحكومي . وبعدم السماح باصدار أية تراخيص جديدة للأطباء البشريين بادارة مراكز دم خاصة بهم . وقد اعتمد وزير الصحة هذا القرار في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ .

وبن حيث أن القرار المذكور اذ لم يقم على أساس عدم توافر الشروط الواجب توافرها قانونا سواء في المدعى طالب الترخيص او في المركز الذي اعده بالعنوان سالف الذكر يكون مخالفا للقانون لعدم توافر السبب الذي عينه القانون لرفض الترخيص على التفصيل المتقدم بيانه ولا منفع في القول بأن مجلس مراقبة عمليات الدم كان قد وضع في جلسات سابقة قاعدة تنظيمية مؤداها عدم الترخيص باتشاء مراكز دم جديدة للأطباء البشريين وقصر هذا النشاط على المستوى الحكومي وحده . ذلك أن القاعدة التنظيمية المشار إليها تنطوي هي ذاتها على مخالفة للقانون لخروج المجلس في اصدارها على حدود اختصاصه المقرر قانونا . ذلك أن القانون فتح الباب امام الأطباء البشريين في الحصول على الترخيص بمركز الدم طالما توافرت بالنسبة اليهم الشروط التي بينها . كما حدد القانون اختصاص مجلس مراقبة عمليات الدم تحديدا قصر فيه دور هذا المجلس فيما يتعلق بطلبات الترخيص على مجرد التحقق من استيفاء هذه الشروط على ما تقدم القول . واذا كانت الفقرة الخامسة من المادة السادسة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ قد حولت هذا المجلس الاختصاص بوضع المواصفات والاشتراطات الواجب توافرها في المراكز المختصة بتخضير الدم وبركاته ومشتقاته . الا ان هذا الاختصاص لا يتسع ليشمل أيضا منع الأطباء البشريين من فتح مراكز دم جديدة خاصة بهم متى توافرت لهم الشروط التي يضمنها المجلس في هذا الخصوص .

وبن حيث أنه متى كان ما تقدم . فإن ركن الجدية يكون متوافرا في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه الصادر من وزير الصحة في.

٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ باعتقاد قرار مجلس مراقبة عمليات الدم بجلسته المنعقدة في الأول من أكتوبر سنة ١٩٧٥ برفض الترخيص للمدعى في إدارة مركز الدم الخاص به ، واذ كان من شأن هذا القرار أن تترتب عليه بالنسبة إلى الدمى نتائج يتمخذه تداركها تتبطل في الأساس بحرية الدمى في ممارسة حق خوله إياه القانون بعد أن استوفى كافة شرائطه . وفي تعطيل الانتفاع بالقر الذي أعده لجباية نشاطه والأجهزة والأدوات التي زود بها هذا المقر بناء على طلب الجهة الإدارية والتي ظلت مجدية منذ أوائل أبريل سنة ١٩٧٥ دون ثمة عائد بل وتحقق له خسارة مستمرة تشكل ولا ريب عبئا على مورد رزقه وتؤثر من ثم في معيشته هو ومن يعول ، وبالتالي يتوانر ركن الاستعجال المبني لوقف تنفيذ القرار المطعون فيه . وبناء عليه فإن الحكم المطعون فيه وقد ذهب إلى غير هذا المذهب فإنه يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بقرار وزير الصحة رقم ٤٠١ لسنة ١٩٧٥ بإغلاق المركز الخاص بالدمى إداريا لتسفيته بدون ترخيص . فإن الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيما قضى به من رفض طلب وقف تنفيذ هذا القرار . لعدم توافر ركن الجدية في هذا الطلب . ذلك أن المادة العاشرة من القانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر تجيز صراحة إغلاق المركز إداريا إذا أدير بغير ترخيص . ومن ثم يتعين الحكم برفض الطعن بالنسبة إلى شق الحكم المطعون فيه المتعلق بهذا القرار .

ومن حيث بناء على ما تقدم يتعين الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض طلب وقف تنفيذ القرار الصادر من وزير الصحة في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ باعتقاد قرار مجلس مراقبة عمليات الدم في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ برفض طلب الترخيص المقدم من الدمى لفتح وإدارة مركز دم خاص به بالشقة رقم ١ بالعقار رقم ٦ (١) بشوارع أحمد قحة بجذائق القبة . والقضاء بوقف تنفيذ هذا القرار وما يترتب على ذلك من آثار . ورفض ما عدا ذلك . والزام وزارة الصحة بالمصروفات كل من طلب وقف تنفيذ هذا القرار ومصروفات الطعن .

الفصل الثاني عشر

ترخيص الاتجار فى المواد الكيماوية

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

وجوب الحصول على ترخيص للاتجار فى المواد الكيماوية السامة وغير السامة طبقا لنص المادة الأولى من قرار وزير الصناعة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الاستيراد والتداول والاتجار فى المواد السامة ومستحضراتها - التزام شركة السكر والتقطير المصرية بالحصول على هذا الترخيص لا يمكن الإفراج عن المواد الكيماوية التى تستوردها .

ملخص الفتوى :

نص المادة الأولى من قرار وزير الصناعة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الاستيراد والتداول والاتجار فى المواد السامة ومستحضراتها نص على أنه « للاتجار فى المواد الكيماوية السامة وغير السامة التى تستعمل فى الصناعة يجب الحصول على ترخيص من مصلحة الرقابة الصناعية .. » .

ومفاد هذا النص أن الاتجار فى المواد الكيماوية غير جائز الا بترخيص من مصلحة الرقابة الصناعية ، سواء اكان الاتجار فيها قائما على بيعها بحالتها التى اشترت بها أم بيعها بعد تغيير هيئتها ، ذلك لأن العملية فى كلتا الحالتين شراء بقصد البيع ومن ثم نهى تعتبر عملا تجاريا يقتضى المادة الثانية من قانون التجارة التى نص على أن « يعتبر بحسب القانون عملا تجاريا ما هو آت : .. كل شراء غلال أو غيرها من أنواع المأكولات أو البضائع لأجل بيعها بيمينها أو بعد تهيئتها بهيئة أخرى أو لأجل تأجيرها للاستعمال .. » .

ولما كانت شركة السكر والتقطير المصرية تشتري مواد كيميائية لاستعمالها في صناعة منتجاتها فانها بذلك تعتبر تاجرة في هذه المواد مما التي تستوردها شركة السكر والتقطير المصرية الا بعد الحصول على يستلزم حصولها على ترخيص في هذا الاتجار .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى انه لا يجوز الانعراج عن المواد الكيميائية بدون ترخيص في الاتجار في هذه المواد من مصلحة الرقابة الصناعية سواء اكانت مواد سامة أم غير سامة .

(فتوى ٧٧٨ — في ١٠/٢٢ / ١٩٦١)

الفصل الثالث عشر

تراخيص توزيع المواد التموينية

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

قرار وزير التموين بحرمان أحد الأفراد من توزيع المواد التموينية بالحدى المطلق — هو قرار صادر فى حدود اختصاصه — سبق صدور ترخيص له بذلك لا يمنع وزير التموين من نسخه اذا توافرت الأسباب الجبررة لذلك — انسأس ذلك اختلاف الترخيص عن القرار الإدارى وجواز سحب الترخيص تبعاً فى أى وقت .

ملخص الحكم :

ان القرار إلتقاضى بسحب عملية توزيع المواد التموينية من المسمى ومنعه من الاتجار فى هذه المواد قد صدر من السيد وزير التموين فى حدود اختصاصه المقرر بمقتضى القوانين والقرارات الوزارية الخاصة بشئون التموين التى خولته فرض قيود على انتاج المواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء على تداولها واستهلاكها بما فى ذلك توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصهرها وزارة التموين لهذا الغرض وذلك لضمان تموين البلاد بهذه المواد ولتحقيق المعالة فى توزيعها التى قضت بان تخصص الوزارة لكل تاجر تجزئة ولكل جمعية تعاونية عددا من المستهلكين لا يجوز للتاجر أو الجمعية التصرف فى مواد التموين لغيرهم فى حقون التقارير المقررة لكل منهم وبذلك خفضت المواد التموينية لمسطرة الادارة ونفا للقيود التى نصت عليها ومنها عدم جواز تعامل التجار

فى هذه المواد الا بترخيص خاص يصدر من وزارة التموين لهذا الغرض . وقد أسندت الوزارة الى المدعى عملية توزيع المواد التموينية على اهالى منطقة القسيية ومنحته بهذا ترخيصا فى تصريفها . وهذا الترخيص هو بطبيعته تصرف ادارى يتم بالقرار الصادر بمنحه وهو تصرف مؤقت بحكم كونه حقا ثابتا نهائيا كحق الملكية بل يخول المرخص له مجرد مزية وقتية يرتبط حقه فى التمتع بها وجودا وعدما بأوضاع وظروف وشروط وتيود يترتب على تغيرها أو انقضائها أو الإخلال بها أو مخالفتها جواز تعديل اوصاف هذه المزية أو سقوط الحق فيها بتخلف شرط الصلاحية للاستمرار فى الانتفاع بها أو زوال سبب منحها أو انقضاء الأجل المحدد لها أو طلب المصلحة العامة انهاءها ، وهو بهذا يفتقر عن القرار الإداري الذى يكتسب ولو خاطئا حصانة تعصيه من السحب أو الإلغاء متى صار نهائيا بضى وقت معلوم واستقر به مركز قانونى أصبح غير جائز الرجوع فيه أو المساس به .

(طعن ١٠٢٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

نص المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ الخاص بمشئون التموين — اجازته لوزير التموين الأمر بوقف التاجر المخالف عن مزاولة تجارة السلمة أو السلع موضوع الجريمة التموينية لعين صدور حكم من القضاء الجنائى مؤداه تعيد سلطة الإدارة فى حالات الجرائم التموينية المنصوص عليها وعدم جواز الحرمان من التجارة طالما لا يزال الأمر أمام القضاء — حرية الإدارة فى سحب الترخيص هى الأصل العلم الذى يجب الرجوع اليه فيما عدا هذه الحالات .

ملخص الحكم :

وإذا كانت الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين قد أجازت لوزارة التموين أن يأمر إلى حين صدور حكم من القضاء الجنائي بوقف التاجر المخالف عن مزاوله تجارة السلعة أو السلع موضوع الجريمة التموينية ومنع الصانع المخالف من استخدامها في صناعته ، وكان مقتضى هذا استلزام ارتكابه التاجر أو الصانع لاحدي الجرائم التي يعينها وزير التموين بقرار يصدره بما سلفت الإشارة إليه مقرر لها عقوبة جنائية قد ارتكبت من التاجر أو بموافقة لجنة التموين العليا على نحو ما ورد بالفقرة الأولى من هذه المادة . وأن يكون قد قام بسببها إلى المحكمة الجنائية إذا كانت المخالفة قد ارتكبت بالنسبة إلى سلعة من السلع الواردة في الجدول رقم ١ المرافق لقرار وزير التموين رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنع من الاتجار في بعض السلع واستخدامها في الصناعة والمعاقب عليها بأحدى العقوبات المبينة في الجدول رقم ١ الملحق بهذا القرار ، إلا أن مجال تطبيق هذا الحكم بشروطه وتقيده وآثاره هو أن تكون ثمة جريمة من الجرائم التموينية المختصة من نوع ما سلفت الإشارة إليه مقرر لها عقوبة جنائية قد ارتكبت من التاجر أو الصانع فلا يجازى بالحرمان القام إلا إذا ثبتت ادانته بسببها نهائيا بحكم من القضاء ، وما دام الأمر لا يزال مطروحا على القضاء ليتول كلفه بالبراءة أو الإدانة فليس لوزارة التموين إلا أن يوقف التاجر أو الصانع المقدم للمحاكمة وفقا مؤقتا إلى حين صدور حكم قضائي في حقه حتى لا يصادر العدالة التي يبذلها الأمر على رايها أو يؤثر عليها فيه . أما إذا تعلق الأمر بسلك لا تتوافر فيه أركان الفعل المؤتم جنائيا ولا يدخل في عداد الجرائم التموينية المنصوص عليها قانونا ولكنه مع ذلك يكون في حد ذاته عملا غير مشروع يضر بالمجموع ويسئ إلى مصلحة عليا للبلاد أو يشكل خطرا لبلد أو واحد من الجريمة العادية على أمنها وسلامة مواردها وأقوات أهلها فإن هذا العمل غير المشروع الذي يتعارض مع المصلحة العامة يرتد أثر عدم مشروعيته إلى الترخيص الذي سوغ ارتكابه فيجعل بقاء هذا الترخيص

بدوره غير مشروع كذلك ولا يمكن ان نفل يد الجهة الادارية ماثحة الترخيص عن سحبه بسلطاتها التقديرية ما دام قد تحقق وجه عدم مشروعيته واضراره بالضالاح الهام لمجرد تقييد سلطاتها في حالة الجرائم التمييزية المسماة في السحب متى قامت اسبابه وتحققت مبرراته المادية والقانونية باوضاع معينة اقتضتها طبيعة هذه الجرائم اذ الاصل هو حق الادارة وانتنت شبهة اساءة استعمال السلطة والاستثناء هو القيد الوارد على هذا الحق بمقتضى القوانين والقرارات الخاصة بشئون التمييز بحيث يتعين الارتداد الى هذا الاصل واعماله متى خرج الامر من نطاق القيد .

(طعن ١٠٢٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢١)

الفصل الرابع عشر

تراخيص الملاهي والقيانات

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

عدم جواز فتح أو تشغيل الملاهي والقيانات قبل الترخيص بذلك
مقدما بحسب نص المادة الأولى من لائحة القيانات الصادرة في
١٩١١/٧/١٢ — مفاد أحكام هذه اللائحة — هو أن الترخيص الواحد يكون
للملح واحد .

ملخص الحكم :

أن المادة الأولى من لائحة القيانات الصادرة في ١٢ من يوليو سنة
١٩١١ والتي ظلت سارية المفعول الى يوم صدور ونشر القانون الجديد
في شأن الملاهي رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ كانت تنص على أنه « لا يجوز فتح
شياترو للعبوم أو تشغيله قبل الترخيص بذلك مقدما من المحافظ أو
المدير » . وتقضى المادة السادسة من اللائحة المذكورة بأن « تدرج في
الرخصة شروط تشغيل الملح .. » كما تنص المادة ١٦ منها على أنه :
« تسرى أحكام هذه اللائحة مع أحكام لائحة المحلات العمومية ليس
يخضع على القيانات بل أيضا على محلات لعب الخيول — السيرك ومحلات
السينماتوغراف وقهاوى الموسيقى » وتؤكد المادة ١٧ من اللائحة ذاتها
أن « كل من أراد تحويل محل موجود الى محل تشغيل « شياترو » أو الى
قهوة موسيقى أو الى سيرك أو الى ضالة لمشاهدة المناظر أو الى أى شيء
لم يذكر في الرخصة التي بيده ، فعليه أن يقدم بادية ذي بدء رخصة
جديدة بالكيفية المبينة في المادة الثانية » ومفاد هذه النصوص اللائحية
أنه يتمين للترخيص بملح غير واردة فكره في الترخيص الممنوح أن يتقدم

صاحبه بطلب ترخيص جديد اذ الترخيص الواحد ياكون للمهى واحد ، بكل نوع من انواع الملاهى على حدة ولا يشملها ترخيص واحد .

(طعن ١٤١٩ لسنة ٧ ق ، ١٠٨٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٢) .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

المادة الثالثة من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاهى ،
— منح ترخيص واحد لإدارة ملاه متعددة — مناطق — شغل هذه الملاهى
مكثا واحدا فى فترة زمنية واحدة — للإدارة سلطة تقديرية فى ذلك —
أساس ذلك وأثره : صدور ترخيص مستقل قائم بذاته لكل ملهى على حدة
فى حالة عدم توافر الشروط المتقدم .

ملخص الحكم :

إن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاهى
قد نصت على انه : « لا يجوز اقامة أى ملهى أو إدارته الا بعد الحصول
على ترخيص فى ذلك . ويجوز أن يشمل الترخيص أكثر من نوع من
انواع الملاهى تشغل مكثا واحدا ، كما يجوز أن يشمل الترخيص أى
محل ومن المحال ، الصناعية أو التجارية أو المحال العامة من النوع الأول
الملحقه بالمهى والتي يستلزمها مباشرة نشاطه الاصلى ، ونصت المادة
الرابعة من هذا القانون على وجوب توافر الاشتراطات العلية والخاصة
فى الملهى المطلوب الترخيص به . كما جرت المادة الحادية عشر منه على
انه « لا يجوز اجراء أى تعديل فى الملاهى المرخص بها الا بموافقة الإدارة
العامة للموائع والرخص وفروعها » وتتبع فى الحصول على هذه الموافقة
الاجراءات المنصوص عليها فى المادتين ٧ ، ٨ وتحصول الرسوم المشتر
البيها فيهما » ونصت المادة ٣١ فقرة خامسة من القانون ذاته على الغاء
الترخيص فى حالة ما « اذا غير نوع الملهى أو الغرض المخصص له » وفاد

هذه النصوص المستحدثة هو أنه يجوز أن يتضمن الترخيص المصادر طبقا لأحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ التصريح بإقامة أكثر من ملهى واحد . وذلك بعد توافر الاشتراطات المنصوص عليها في هذا القانون ، في المكان المطلوب الترخيص بإقامة الملهى عليه في ذات الوقت المطلوب فيه الترخيص بإقامة هذه الملاهى ، وأنه في حالة الترخيص بملهى واحدا وأكثر لا يجوز أن يجرى تعميل في نوع الملهى المرخص به والا لى الترخيص . وثنثيا على ما تقدم يكون مناسط منح الترخيص من ملاء متعددة ، ونفسا لنص المادة الثالثة ، هو أن يكون الترخيص صادرا بالتصريح بإدارة أكثر من ملهى يشغل مكانا واحدا في فترة زمنية واحدة فإذا ما اختلفت الفترة الزمنية ، بأن كان بعض الملاهى « السفنما مثلا » يعمل سفنما ، وبعضها الآخر « المسرح مثلا » يعمل شتاء أو غير ذلك ، فإنه لا يجوز الترخيص بإقامتها جميعا طبقا لترخيص واحد ، بل يلزم أن يعتمد الترخيص في هذه الحال بأن يصدر ترخيص آخر بالملهى عن الفترة الزمنية المغيرة للفترة التى يصدر عنها الترخيص الأول . كما تحصل رسوم التفتيش من كل منها على حدة . وكذلك لا تتوافر شروطا انطباق المادة الثالثة من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ إذا كان من الملاهى المطلوب ضمها الى بعض في ترخيص واحد يشغل مكانا مستقلا عن المكان الذى يشغله الملهى الآخر ، وبالتالي يعتمد الترخيص في هذه الحالة بعدد الملاهى المطلوب الترخيص بها وغنى عن القول أن لجهة الإدارة سلطة تقدير ملامة ضم التراخيص من عدم بما لا الزام عليها فيه .

(لمعنى ١٤١٩ لسنة ٧ ق ، ١٠٨٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٣٢٤)

المبدأ :

مسور الترخيص وفقا للاتحة التغيرات قبل العمل بأحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهى — احتواؤه شرطا بالفتالة بمجرد إلغاء الاتحة الصائر وفقا لها — وجوب اعتباره لاغيا بصور هذا القانون بلغيا للاتحة للتغيرات — لا وجه لامبال المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

إن اعتبار الترخيص رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ عن مسرح ميامي الشتوى لاغيا سليم لا عيب فيه وآية ذلك أن الترخيص المذكور صدر في أول مارس سنة ١٩٥٧ يحل في طياته إعلان فئائه وحكم القضاء عليه . فجزت أول عباراته بأن هذه الرخصة « أعطيت بناء على لائحة التياترات الصلار بها قرار وزارة الداخلية بتاريخ ١٢ من يولية سنة ١٩١١ » مع سريان أحكام المواد بالبواب الأول من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المجال العمومية والقوانين المعدلة له . وتلغى هذه الرخصة بمجرد إلغاء هذه اللائحة وعلى المرخص اليه التقدم لإدارة الرخص البلدية لحصول على رخصة جديدة ، بالتطبيق للقانون المزمع إصداره بشأن الملاهي العامة .

وعلى حامل هذه الرخصة مراعاة أحكام القوانين واللوائح الأخرى المصوب بها . وواضح أنه في يوم إصدار الترخيص رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ كانت أحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي قد صدرت منذ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ ونشرت بالوقائع المصرية في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ — العدد ٨٨ مكر ج — وكانت المادة ٤٦ من هذا القانون ماثلة تحت بصر جهة الإدارة مصدرة الترخيص وهي التي تنص على أن « يلغى قرار تقييبيون بلدى الاسكندرية الصادر في ٢٠ يوليو سنة ١٩٠٤ وقرار وزير الداخلية الصادر في ١٢ من يوليو سنة ١٩١١ المشار اليهما وكذلك كل نص يخالف أحكام هذا القانون » وبذلك يكون هذا الترخيص الثالث قد صبر الى الطعون عليه مشروطا بها ورد فيه من اعتباره لاغيا بمجرد إلغاء لائحة التياترات أيا كانت مدة أماله ويكون القرار الطعون فيه ، وقد نص الشق الثانى منه على اعتبار الترخيص رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ عن مسرح ميامي الشتوى لاغيا ، قد صدر صحيحا في حدود القانون ويتعين على الطعون عليه أن يحصل على تفريص جديد بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بتشغيل المسرح الشتوى المذكور . ولا وجه لما ذهبت اليه محكمة القضاء الإدارى من أن الترخيص رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ هو على غرار الترخيصين الصادرين لبيئنا ميامي في سنة ١٩٣٧ ، يتدخل في ظل المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ ويظل مظهرها سلبى المفعول لجرد أنه صدر لصاحبه قبل العمل بالقانون الجديد اعتبارا من

٣ مارس سنة ١٩٥٧ ، لا وجه لذلك لأن ترخيصي سينما ميسامي الشتوى والصيفي الصادرين في سنة ١٩٣٧ لم يكن بين شروطهما شرط يفيد القضاء عليهما أو يؤدي الى اعتبارهما لاغيين بتحقيق واقعة معينة على نحو ما ورد صراحة في الترخيص الثالث وقد صدرا واستقرا في ظل الاحكام اللاحقة التي كانت قائمة منذ سنة ١٩١١ . نجات المادة ٤٣ تفرض حمايتها عليهما وتحترم قيلمهما لأن المشرع قصد ذلك صراحة ، رعاية للبركر القانوني السليم المستقر أما الترخيص رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ للمرح الشتوى فتد صدر في اول مارس سنة ١٩٥٧ بعد أن كان قد صدر القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ ونشر في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ وكان صدوره مقرونا بشرط الفائه بمجرد الفاء لائحة التياترات ، وقد ألغتها المادة ٤٦ من القانون المذكور . فلا يمكن والحالة هذه أن تمتد حصانة المادة ٤٣ الى ملهى لم يكن في الواقع من الأبر ، ولا في نظر القانون مرخصاً به عند العمل بالقانون المذكور على وجه ثابت . يستقر ، بل كان قيام ترخيصه مطلقاً على شرط زال بتحقيقه .

(طعن ١٤١٩ لسنة ٧ ق ، ١٠٨٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

دور السينما تنظمها احكام لائحة التياترات مع الاحكام التي تنظم الحال

العامة فيما يتصل بتلك الدور .

ملخص الحكم :

ان لائحة التياترات الصادرة في ١٢ من يولية سنة ١٩١١ نصت في مادتها السادسة عشرة على أن « تسري احكام هذه اللائحة مع احكام لائحة المحلات العمومية ليس فقط على التياترات ، بل ايضا على محلات لعب الخيول (السيرك) ومحلات السينماتوغراف وقهوى الموسيقى وما شابه ذلك من المحلات العمومية للترجة والمشاهدة ... » . ويؤخذ من ذلك أن دور السينما تنظمها احكام تلك اللائحة مع الاحكام التي تنظم الحال العامة فيما

يتصل بذلك الدور ، وذلك بطريق احوالة اللائحة الى هذه الاحكام ، فيعتبر ما احيل اليه وكأنه جزء من احكام اللائحة في هذا الخصوص .

(ملعن ١٧٠٦ لسنة ٢ق — جلسة ١٩٥٦/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

الترخيص في فتح دار للسينما او تشغيلها هو عملية ادارية تمر بمراحل واجراءات خاصة يلزم استيفائها قبل ان تتوج بالرخصة النهائية — الاذن المؤقت بتشغيل تلك الدور لا يغنى عن هذه الرخصة — من الاشتراطات الواجب توافرها في المحال العامة ما يتصل بالنظام العام كذلك الواردة بالمادة ٢٤ من لائحة المحال العمومية الصادرة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ — وجوب احترام الادارة لذلك .

ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من لائحة التياترات قد نصت على انه « لا يجوز فتح تياترو للمعوم أو أو تشغيله قبل الترخيص بذلك مقدما من المحافظ أو المدير » فالرخصة لازمة لفتح المحل أو لتشغيله ، وهي تستوجب استيفاء اجراءات وتوافر اشتراطات ، فتلزم موافقة المحافظ أو المدير على موقع المحل ، كما له ان يقرر بعد أخذ رأى قومسيون التياترات ما يلزم رعايته من الأبعاد وما يجب اتخاذه من التدابير المتعلقة بالبناء وكذلك التسيقات والانارة . . . الخ . ونصت المادة الخامسة من اللائحة على انه « لا تعطى الرخصة بفتح التياترات الا بعد أن يتحقق القومسيون بأن جميع الاجراءات التى تقررت صار تنفيذها » . ويؤخذ من ذلك كله أن الترخيص في فتح مثل هذا المحل هو عملية ادارية تمر باجراءات ومراحل خاصة يلزم استيفائها قبل ان تتوج بالرخصة النهائية ، فلا يغنى عن هذه الرخصة الاذن المؤقت بتشغيل المحل ، اذ المفروض من توقيت مثل هذا الاذن انه

لا يقيد الإدارة عند التقدير النهائي لملازمة الترخيص أو عدمه ، حسبها يستبين لها من العناصر التي تجتنب لديها أو تنهيها لها أخيراً . وعلى مقتضى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ أتم قضاءه على أنه سبق صدور رخصة بفتح المحل وتشغيله للمستغل السابق بها رتب له حقة مكتسبا ، قد جاوز الواقع ، إذ لم تصدر الرخصة النهائية بالفعل ، وغاية الأمر أنه صدر إذن مؤقت بالتشغيل ، وهو كما سبق القول لا يفي عن تلك الرخصة كما لا يجدى في هذا المقام التحدى بسبق موافقة المحافظ على الموقع ، إذ أن هذه الموافقة كانت بمناسبة الأذن المؤقت المشار إليه ، وهذا الإذن — كما سلف القول — لا يقيد الإدارة عند تقدير ملازمة الرخصة بعد أن تتكامل لديها جميع العناصر التي على مقتضاها ترن المناسبة وزنها النهائي . والواقع من الأمر أن المحافظ إذ وافق على التشغيل المؤقت، إنما كان متأثرا بموافقة المطران وقت ذك بشروط وقيد قد لا يتعارض فيها التشغيل المؤقت مع أداء فرائض العبادة وعلى اعتبار أنه سينية صينية لا تتوى بينا الترخيص المطلوب النهائي المطلوب على أساس وضع مغاير لذلك ، أي لدار سينية شتوى ، ومع ذلك فيجب التنبيه إلى أن من الاشتراطات الواجب توافرها في المحال العامة ما يقتض بالنظام العام ، كتلك الواردة في المادة ٢٤ من لائحة المحال العمومية الصادرة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ التي تنهى عن فتح مثل هذه المحال بالقرب من الأماكن المعدة لاقابة الشعائر الدينية بحيث يمتنع على الإدارة إهدارها ، ما دام الشارع قد قررها بصيغة آمرة مستهدفا بذلك النظام العام أو الآداب ، فلا جناح على الإدارة أن تتدارك ذلك نزولا من حكم القانون الوارد الصيغة الآمرة ، لاتصاله بالنظام العام ، وذلك عند تقديرها لملازمة الترخيص النهائي ، كما حصل في خصوصية النزاع .

(طعن ١٧٠٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

البت في منح تراخيص الاستئصال بأعمال الوسيلة في الحاق التفتين

بالعمل هو من اختصاص وزير الأشغال طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة

١٩٥٨ — صدور قرار من مدير ادارة الرقابة على المصنعات الفنية برفض الترخيص فى الاشتغال بأعمال الوساطة دون أن يكون مفوضاً فى ذلك من الوزير المختص ، يجعله مشوياً بعيب عدم الاختصاص — هذا الرفض ليس موقفاً سلبياً وإنما هو قرار ادارى سلبى .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ ينص على عدم جواز الاشتغال بأعمال الوساطة الا بعد الحصول على ترخيص من السيد الوزير قد أسند سلطة البت فى طلبات الترخيص فى الاشتغال بالأعمال المذكورة سواء بمنح الترخيص أو رفض الطلب الى الوزير فليس لغيره من موظفى الوزارة أن يباشر هذا الاختصاص دون تفويض منه فى الحدود التى تسمح بها احكام التفويض ، ولم يكن هناك تفويض من هذا القبيل فى تاريخ صدور القرار محل الطعن وطالما أن القرار برفض الترخيص للمدعى فى الاشتغال بأعمال الوساطة — اذ صدر من مدير ادارة الرقابة على المصنعات الفنية لا من الوزير — فانه يكون مشوياً بعيب عدم الاختصاص — ولا حجة فيها ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن القرار الصادر من المدير المذكور لا يعنى أن يكون اجراء تهديداً أو موقفاً سلبياً بعدم عرض الأمر على الوزير للنظر فى منح الترخيص أو رفضه وأن اكتفاء هذا المدير بالوقوف عند حد المرحلة التمهيدية هو موقف سلبى لا قرار ادارى وأنه ادى إلى نتيجته الى موقف سلبى آخر من جانب الوزير بالامتناع عن منح المدمى الترخيص المطلوب وأنه لذلك فان القول بأن القرار المطعون فيه قد صدر من غير مختص يكون فى غير محله اذ الطعن فى حقيقته لا يرد على قرار المدير وإنما على القرار السلبى الضمنى بالامتناع الوزير عن منح الترخيص المطلوب — لا حجة فى ذلك كله اذ أن مدير ادارة الرقابة على المصنعات الفنية لم يقف موقفاً سلبياً ازاء طلب الترخيص المقدم من المدمى ولم يرفض أو يمتنع عن اتخاذ قرار فى شأنه بل سار فى بحث الطلب وفقاً لاحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ والقرار المنفذ له وانتهى من هذا البحث الى اصدار قراره المؤرخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦١ برفض الطلب المذكور ، وقد انتصح بهذا القرار عن ارادته بما كان يعتقد أنه يملكه من سلطة

ملتزمة ومتا لأحكام القانون المشار اليه والقرار المنفذ له — وصدر هذا
الانصاح مقترنا بقصد تحقيق الأثر القانوني للقرار بمجرد صدوره — اذ باهر
الى اعلان المدعى به في ذات تاريخ صدوره — كما باهر الى اخطار ادارة
الابن العام بمضمونه لتتخذ الاجراءات الكفيلة بمنع المدعى من ممارسة
مهنة الوساطة ولئن كان القرار المذكور قد صدر من غير مختص الا انه
لا وجه أصلا للتحدي بأنه ليس قرارا اداريا أو أنه مجرد موقف سلبي
أو اجراء تحضيرى أو تهيدى اذ تجلى في هذا القرار الذى تحقق اثره
فعلا موقف الوزارة الايجابى ازاء طلب المدعى ومادامت الوزارة لم تقف موقفا
سلبيا فانه لا محل للقول بأن هذا الموقف قد ادى الى موقف سلبي آخر من
جانب الوزير .

(طعن ١٦٦٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩)

الفصل الخامس عشر

تراخيص دور الأيواء

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

دور أيواء الأحداث والمسنين والمقهين وغيرهم من المحتاجين الى الرعاية الاجتماعية — ضرورة الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة لممارسة هذا النشاط أي كانت الجهة التي تتولى إدارة هذه الدور سواء كانت من الجمعيات والمؤسسات الخاصة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ أو كانت هيئة دينية مما لا تعتبر جمعية أو مؤسسة خاصة ينطبق عليها هذا القانون أو الأفراد .

ملخص القنوى :

ان تصادة الرسولية طلبت اعتبار الملاجئ المملوكة للرهبنة غير خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة على أساس ان هذه المنشآت ليست جمعيات ولا مؤسسات خاصة تتمتع بالشخصية الاعتبارية طبقا للمادة ٥٢ من القانون الدنى وكانت الوزارة ترى خضوع هذه المنشآت للقانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٦ لان بعضها سبق تسجيله طبقا للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والذي حل محله القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٦ بحال. الذكر ، كما ان وزارة الداخلية كانت ترى ايضا اخضاع هذه المنشآت لهذا القانون لأن الترخيص للطوائف الدينية بإقامة شعائرها لا ينسحب على النشاط الإجتماعى الذى تبشره هذه الطوائف فضلا عن أن هذه الملاجئ سبق تسجيلها وتطبق عليها أحكام القانون المشار اليه .

ومن حيث أن المادة السادسة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر تنص على أن « على الجمعيات أو المؤسسات الخاصة التي تقوم وقت العمل بهذا القانون بإيواء الأشخاص المشار إليهم في المادة ٦٧ من القانون المرافق ، أن تتقدم خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون بطلب الترخيص لها بممارسة هذا النشاط » كما تنص المادة ٦٧ منه على أن « لا يجوز تخصيص مكان لإيواء الأحداث أو المسنين أو الناقهين أو غيرهم من المحتاجين الى الرعاية الاجتماعية الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة . وتتضمن اللائحة التنفيذية شروط الترخيص واجراءاته بحيث تكفل رفع مستوى الادارة وضمن الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية للفرد » .

وتنص المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على أن « كل مكان يعد للإقامة الكلية لفئة من الفئات المحتاجة للرعاية الاجتماعية يعتبر داراً للإيواء في حكم المادة ٦٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ أو الصحية . أو التأهيلية أو التعليمية أو التدريبية وذلك في مراحل العمر المختلفة كدور رعاية الاطفال المحرومين من رعاية أسرهم والأحداث المشردين والمنحرفين والمسنين ودور التفاهة والمرضى بأمراض مزمنة والمعجزين والموقنين وضعت العقول وغيرهم » .

كما تنص المادة ٣٢ منها على أن « يتعين على الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي يتبعها دور للإيواء لغرض من الأغراض السابقة أن تتقدم بطلب لمديرية الشؤون الاجتماعية للترخيص بها » .

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص أن الأماكن التي تخصص لإيواء الأحداث أو المسنين أو الناقهين أو غيرهم من المحتاجين للرعاية الاجتماعية وكذلك الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي تقوم وقت العمل بأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه بإيواء هؤلاء الأشخاص يتعين عليها أن تحصل على ترخيص من الجهة الادارية المختصة لممارسة هذا النشاط ايا كانت الجهة التي تتولى ادارة هذه الدور سواء كانت من الجمعيات والمؤسسات التي ينطبق عليها أحكام القانون سالف الذكر بالنسبة لإنشائها وتكوينها أو كانت الجهة التي تتولى ادارتها هيئة دينية مما لا تعتبر جمعية أو مؤسسة خاصة ينظمها القانون سالف الذكر أو من الأفراد إذ نص القانون بالنسبة لدور الإيواء نص عام لا وجه لتخصيصه .

ومن حيث أن الملاجئ المملوكة للهيئات الدينية باعتبار أنها دور لإيواء الأشخاص المشار إليهم في المادة ٦٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فإن أحكام هذا القانون بالنسبة لدور الأيواء تنطبق عليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن الجمعيات الخاصة يسرى على الأماكن التي تخصص لإيواء الأحداث أو المسنين أو الناقهين أو غيرهم من المحتاجين للرعاية الاجتماعية المشار إليها في المادة ٦٧ منه كما يسرى على الجمعيات والمؤسسات المشار إليها في المادة السادسة من قانون إصداره والتي تقوم بإيواء الأشخاص المذكورين وذلك أيا كانت الجهة التابع لها هذه الأماكن أو هذه الجمعيات أو المؤسسات وعلى ذلك فإن الملاجئ المملوكة للهيئات الدينية التابعة للكرسي البلبوى تسرى عليها أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .
سألف الذكر .

(مرسوم ٤٩٢ - في ٢٩/٤/١٩٦٧)

الفصل السادس عشر
تراخيص المدارس الخاصة

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن التعليم الخاص يلقي على عاتق مديرية التربية والتعليم بالمحافظة مسؤولية الاشراف والرقابة على المدارس الخاصة منذ بداية الترخيص بالمدرسة إذ اوجب أن يكون موقع المدرسة ومبناها ومرافقها وتجهيزاتها مناسبة لمتطلبات رسالتها ومطابقة للوصفات التي يصدر بها قرار وزير التربية والتعليم — الأحكام التي نص عليها القانون كشرط للترخيص بفتح المدرسة الخاصة وان كانت حسبما يبدو شروط بداية لا يمكن منح الترخيص إلا أنها بطبيعة الحال وبحكم القوم شروط استمرار لانها تتكفل بعدى صلاحية المبنى لأن يكون قصولا دراسية — نتيجة لذلك : أن المديرية التربية والتعليم بالمحافظة اتخذ الاجراءات اللازمة بما يكفل الطمأنينة والأمن لروادى المدرسة من التلاميذ والمدرسين .

ملخص الحكم :

من حيث أنه يبين من مطالعة احكام القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه أنه يلقي على عاتق مديرية التربية والتعليم بالمحافظة مسؤولية الاشراف والرقابة على المدارس الخاصة منذ بداية الترخيص بالمدرسة إذ اوجب أن يكون موقع المدرسة ومبناها ومرافقها وتجهيزاتها مناسبة لمتطلبات رسالتها ومطابقة للوصفات التي يصدر بها قرار وزير التربية والتعليم ، ويقدم طلب فتح المدرسة الخاصة الى المديرية على النموذج المعد لهذا الغرض ، وتقوم المديرية ببحث الطلب في ضوء احتياجات

الحفاظة لهذا النوع من التعليم وفى ضوء التخطيط العام للتربية والتعليم ، وعلى المديرية بمعاينة مبنى المدرسة ومشتلاته بواسطة لجنة فنية وأن تخطر صاحب المدرسة بصلاحيه المبنى وجميع محتوياته أو نواحى النقص فى كل من هذه العناصر خلال خمسة عشر يوما ، وعلى صاحب المدرسة استكمال نواحى النقص التى تشير اليها المديرية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره ، وعلى المديرية اعادة المعاينة وفحص الاستيفاءات والتعديلات المطلوبة واخطار صاحب المدرسة بقرارها خلال خمسة عشر يوما أخرى . . وليس من ريب فى أن الأحكام التى نص عليها القانون المذكور كشرط للتخصيص بفتح المدرسة الخاصة وأن كانت - حسبما يبدو - شروط بداية لا يمكن منح الترخيص إلا أنها بطبيعة الحال ويحكم اللزوم شروط استمرار لأنها تتعلق بمدى صلاحية المبنى لأن يكون بصورة ملائمة ومتين والحالة هذه أن يكون محاطا بسياج كاف من الأمان يكتفى الجاهل وتحقيق السلامة لمرتاديه من التلاميذ والمدرسين جند مباشرة النشاط التعليمي فيه .

ومن حيث أنه يبين من السرد التفصيلي لواقعات النزاع ومراحل تطوره أن مديرية التربية والتعليم بحفاظة أسوان أخطرت صاحب المدرسة المذكورة فى ٢٠ من يولية سنة ١٩٦٩ بالاصلاحيات والترتيبات اللازمة لمبنى الجناح القبلى بالمدرسة وطلبت اصلاحها وحددت له مهلة خمسة عشر يوما إلا أنه تقاعس ولم يتم بأي إجراء يستفاد منه جديته فى البدء فى تنفيذ الاصلاحات مما اضطرت معه المديرية الى اخطاره فى ٢١ من يونية سنة ١٩٦٩ بأنه استغنت من هذا الجناح . وعندما قدم شكواه قامت لجنة أخرى بمعاينة الجناح فى ٢٧ من يوليو سنة ١٩٦٩ وتبين لها أنه لم تجر به أية اصلاحات من أى نوع كان حتى هذا التاريخ . وأنه ولئن كان المبنى قد أخطر المديرية بعد ذلك فى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٦٩ بأنه سيتم الاصلاحات فى نهاية شهر أغسطس سنة ١٩٦٩ إلا أن المديرية رأت أنه بقى على استئناف الدراسة بالمدارس وقت قصير لا يسمح بمثل تلك التعديلات الكبيرة التى تستلزم من الوقت الكثير خصوصا وأنه لم يجر به الاصلاحات المطلوبة للجناح الجرى رغم تكرار استعجال انتهائها فضلا عن أنها تقل بكثير عن تلك المطلوبة للجناح القبلى ، الأمر الذى اقتضى من المديرية حرصا على صالح التلاميذ ومستقبل الدراسة

التي يجب ان تبدأ في موعدها المحدد عدم الموافقة على اعادة النظر في قرارها بالاستغناء عن الجناح القبلى من المدرسة وبذا تكون مديرية التربية والتعليم قد سلكت مع الحق ما يوجب القانون من اجراءات اذ منحت وقتا غير قصير للقيام بالاصلاحيات المطلوبة منه وإجريت أكثر من معاينة على الطبيعة فلم يتحقق المطلوب خصاصا وإن الأمر يس مرفق التعليم الذى يتعين أن تكون امكانياته من جميع الوجوه متاحة قبل بدء الدراسة وأن يكون مبنى المدرسة الذى يلقى فيه التلاميذ علومهم يوفر لهم الصلاحية والأمن والأمان وهى أمور لا تحتل بطبيعتها التأخير أو الضويف .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تستخدم واذ قررت مديرية التربية والتعليم بحفاظة أسوان الاستغناء عن الجناح القبلى من المدرسة المذكورة فإن قرارها يكون قائما على سنده القانونى مستظفا من أصول سائفة تنتجها وتؤدى اليه وبالتالي يكون بمنأى عما يوجه اليه من مخالفة لحكم القانون .

ومن حيث أنه لا يقدح في هذا النظر المتقدم ما قد يثار بأن قرار الاستغناء عن مبنى الجناح القبلى صدر من لجنة شئون التعليم الخاص بحفاظة أسوان لا من مديرية التربية والتعليم بها ذلك لأن هذه اللجنة - حسبما يبين من تشكيلها - مكونة من وكيل مديرية التربية والتعليم رئيسا وعضوية كل من مدير الشؤون المالية والادارية ومديرى التعليم الثانوى ومدير الخدمات التعليمية وهى كلها - كما يبدو - عناصر تعمل في نطاق مديرية التربية والتعليم بحفاظة أسوان وقد اعتمد مدير التربية والتعليم وهو على رأس العاملين بالمديرية القرار في ٢٩ من يونية سنة ١٩٦٩ ، فعمل اللجنة والحالة هذه بمثابة اعمال تحضيرية أو دراسات تمهيدية اعتدها المدير المسئول الذى يظنها قانونا ، هذا فضلا عن أن مديرية التربية والتعليم سبق ان اخطرت المدعى في ٢ من يونية سنة ١٩٦٩ بكتاب وقعه مدير عام مديرية التربية والتعليم بأن المديرية قررت الاستغناء عن هذا الجناح ، كما اخطرت ايضا في ٢٦ من اغسطس سنة ١٩٦٩ بكتاب وقعه كذلك مدير عام مديرية التربية والتعليم يتضمن انه لا يمكن للمديرية اعادة النظر في قرارها بالاستغناء على الجناح القبلى

وعلى عن البيان أن مديرية التربية والتعلم بالمحافظة هي الجهة التي
تتأهل بها القانون المذكور سلطة الإشراف والرقابة على مبنائى المدارس
الخاصة ولها — بطبيعة الحال — أن تتخذ من الاجراءات ما يكفل الطمانينة
والأمان لمرتادى المدرسة من التلاميذ والمدرسين .

ومن حيث أن الحكيم المجهون فيه اذ ذهب غير المذهب المتقدم فانه
يكون قد خالف صحيح حكم القانون فى تطبيقه وتأويله بها يتعين معه
الحكم بلفظه ورفض الدعوى والإزام المدعى المصروفات .

(طعن ٤٠٦ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)

الفصل السابع عشر ترخيص مزاولة حرفة القنافة

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والكميل والقرار الوزاري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٢ في شأن تنظيم حرفة القنافة الممومة — من الشروط الجوهرية للحصول على رخصة بمزاولة القنافة عدم ارتكاب جنائية أو جنحة من تلك المنصوص عليها في القرار الوزاري — هذا الشرط شرط صلاحية يلزم توافره ابتداء كما يلزم استمراره للإبقاء على الترخيص — ثبوت ارتكاب الشخص إحدى هذه الجرائم يفقده شرطه الصلاحية — لا يفتر من ذلك خلو صحيفة الحالة الجنائية من السوابق — القرار الصادر بتجديد الرخصة رغم تخلف الشرط هو قرار تنفيذي بخلاف للقانون صادر عن سلطة مفيدة فلا تلحقه حصانة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والكميل ضمن على أنه « لا يجوز مزاولة حرفة القنافة الممومة قبل الحصول على رخصة من مصلحة الموازين .

وتعين الشروط الواجب توافرها للحصول على هذه الرخصة وجبوع الشروط الاخرى المنطقة بمزاولة هذه الحرفة بقرار من وزير التجارة والصناعة » .

وانه امعلا لهذه المادة صدر القرار الوزاري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٢

في شأن تنظيم مزاوله حرمة القبالة العمومية ، ونص في المادة الأولى منه على أنه « يشترط تبين طلب الحصول على رخصة مزاوله حرمة القبالة العمومية : (١) (ب) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بالإدانة في جنائية أو جنحة سرقة أو اختلاس الأشياء المحجوز عليها أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة امانة أو استعمال أوراق مزورة أو اتجار بمخدرات » .

كما نص في مادته الثانية على أن « يقدم طلب الرخصة التي مصلحة الدمج والموازين . . ويرافق الطلب الأوراق الآتية : (١) (ب) صحيفة دالة على خلوه من السوابق » .

وأنه يؤخذ بما تقدم أن المشرع قد استلزم تبين يرخّص له في مزاوله حرمة القبالة العمومية تحقق شرط جوهرى فوجبه مقتضيات الحرمة هو عدم ارتكابه جنائية أو جنحة مع تلك المنصوص عليها في التشريع الجزائي بماله الذكر ولما كان هذا الشرط هو في حقيقته شرط صلاحية لمزاوله مهنة القبالة العمومية ، فانه بهذه المثابة يكون لازما توغره ابتداء كشرط لمنع الترخيص ذاته واستمراراً للابقاء على هذا الترخيص وتحقق هذا الشرط أو تنقضه هو الواقعة المالية المترتبة عليها إلى طلة اقتضائه ، بحيث تدور الصلاحية مع البرء من سابقة الإدانة الجنائية وجودا وعدمه لا ارتباطا بذات الشخص كحقيقة واقعية وقانونية لا تنفي بوريدها أو عدم ذكرها في صحيفة الحالة الجنائية التي ان هي الا وسيلة اثبات يجرى تحريرها في نهج معين يغفل فيه اظهار السابقة الأولى لأغراض اجتماعية بما لا يحد من انتفاء الصلاحية اذا ما قام الدليل على وقوع الفصل المانع منها . كما هو الشأن في خصوص الحالة المبروضة ، اذ ثبت للمصلحة أن السيد المعروضة حالته قد ارتكب جنحة التبتيد رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ جنح مستأنفة شبين الكوم التي قضى عليها فيها بالحبس مع النفاذ — كما حكم عليه — مع وقف التنفيذ — في جنحتي التبتيد رقمي ١٥٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، ٢٠٢٧ لسنة ١٩٦٠ جنح منوف ومن ثم فانه يكون قد تظف بالنسبة اليه شرط عدم ارتكابه لجنائية أو جنحة من المنصوص عليها في المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه — ولا يمتد في هذا المقام بظو صحيفة الحالة

الجنائية الخاصة به من السوابق — ما دام قد ثبت لدى المصلحة ارتكابه للجرائم المنصوص عليها في القرار المذكور — الأمر الذي يفقده شرط صلاحيته لمزولة مهنة القبانة العمومية ، والذي يجعل قرار تجديد رخصته — وهو قرار تنفيذي صادر عن سلطة مقيدة لا تلحقه حصانة في هذا الخصوص — مخالفا للقانون .

لذلك انتهى الرأي الى أن قرار تجديد الرخصة الممنوحة للسيد المذكور وهو قرار تنفيذي على ما سلف البيان — قد وقع مخالفا للقانون تخلف شرط الصلاحية في المذكور لمزولة مهنة القبانة العمومية .

(ملف ١/١/٣٦ — جلسة ١٩٦٦/٧/٢٠)

الفصل الثامن عشر

تراخيص الصيد

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

لم يتطلب القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن صيد الأسماك.
أن يكون المرخص له من غير العاملين بالحكومة أو القطاع العام .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء أحكام المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن صيد الأسماك أن المشرع أوجب على كل مركب يستعمل للصيد فى البحيرات أو المياه الداخلية أو المياه البحرية أن تكون له رخصة صيد تصرفها مصلحة السواحل والمصايد ، وأن كل شخص يشتغل بالصيد فى المناطق المذكورة ولم يكن من بحارة المركب المرخص لها فى الصيد ينبغى أن يكون حاصلا على رخصة بذلك من المصلحة المشار إليها ، وأن المرخص المنوه عنها فيما سبق تصرف بمقابل أداء رسوم سنوية وفقا لتعريفه محددة ولم يتطلب المشرع فى كل ما تقدم من أحكام أن يكون

المُرخص له من غير العابِلين فى الحكومة أو القطاع العام ومن نَلا يكون
ثمة قيود على استخراج تراخيص من هذا القبيل لهؤلاء العابِلين متى
استوفوا الشروط المقررة قانونا لاستخراجها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه ليس ثمة ما يحول قانونا من
"التراخيص للعبالين بالحكومة أو القطاع العام فى مزاوله مهنة الصيد .

(ملف ٦٦/٢/٢١ — جلسة ١٩٧٧/١/٢٦)

الفصل التاسع عشر

تراخيص البناء

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

ترخيص — الفاؤه — القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن توجيه أعمال البناء والهدم — اعتباره تراخيص الهدم التى لم يشرع أصحابها فى تنفيذها قبل صدور القانون ملغاة — معيار الشروع فى الهدم هو القيام بأعمال تنفيذية عاجية تيس كيان المبنى وسلامته .

ملخص الفتوى :

ان مفاد الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن توجيه أعمال البناء والهدم أن تراخيص الهدم التى لم يشرع أصحابها فى تنفيذ الأعمال المرخص لهم فيها قبل العمل بالقانون قد اعتبرها المشرع ملغاة وأجاز لمن حصلوا على تراخيص سابقة ولم يشرعوا فى الهدم فعلا ، التقدم من جديد الى اللجنة للحصول على موافقتها على الهدم فى الحدود والشروط والأوضاع التى قررها .

وعلى ذلك فان شرط الإبقاء على تراخيص الهدم الصادرة قبل تاريخ التمثيل به ان يشرع صاحب الترخيص فى هدم العقار فعلا ، وذلك لا يتحقق الا بأعمال تنفيذية مادية تيس كيان المبنى وسلامته ، فاذا كان ما تم من أعمال لا ييس كيان المبنى ذاته ، فلا يعتبر شروعا فى الهدم بالمعنى الذى قصد اليه الشارع .

فاذا اتضح من معاينة العقار أن الأعمال التى قام بها المالك لى سبيل هدم العقار لا تمس نزع الأبواب والنوافذ وأخشاب الأرضى والبلاط وأدوات الكهرباء والأدوات الصحية من الشقق الخالية دون التعرض للشقق الأربع الأخرى المشغولة بسكانها الذين يرفضون الإخلاء فان مثلاً

هذه الأعمال لا تمس كيان المبنى وسلاسته ، ومن ثم نرى لا تعتبر شروعا
فى الهدم .

(مئوى ٣١٧ — فى ١٩٥٩/٥/١)

مقاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم أعمال البناء والهدم —
الحكمة التى يستهدفها المشرع فى إصداره — عدم تضرر اجابة طلب
الهدم والبناء مع هذه الحكمة — ترخص لجنة توجيه أعمال البناء والهدم
بسلطتها التقديرية فى الموافقة على هذا الطلب .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ على انه
« لا يجوز هدم المنشآت غير الآيلة للسقوط الواقعة فى حدود المجالس
بلدية الا بعد موافقة اللجنة المشار اليها فى المادة الاولى من هذا
القانون بشرط أن يكون قد مضت على اقامة هذه المباني مدة ٤٠ عاما على
الاقبل وذلك ما لم تر اللجنة الموافقة على الهدم لإعتبارات تتعلق بالصالح
العام ولا يكون قرارها نهائيا فى هذا الشأن الا بعد موافقة وزير الشؤون
بلدية والقروية » . وقد اشارت المذكرة الايضاحية لذلك القانون
الى انه عقب انتهاء الحرب العالمية الاخيرة ازداد نشاط الاستثمارات فى
المباني وعقبت المذكرة الايضاحية على ذلك الاتجاه بقولها انه (لما كان
هذا الاتجاه يتفق مع الصالح العام وكانت الحكومة آخذة بسبيل تصنيع
البلاد وتشجيع الاستغلال فى المشروعات الانتاجية الامر الذى يتطلب القصد
فى هدم المباني القلابة والتبوير فى تشييد الجديد منها والجهد من صرف
العملات الاجنبية ليتسنى استخدامها فيما يمسود على الثروة القومية
المساهمة بمائدة اكبر والحفاظ على التوازن اللازم فى مجرى الاستغلال

المختلفة . لذلك رأتى وضع تنظيم يكفل الإشراف على نشاط أعمال البناء فى البلاد ومراقبة استعمال المواد والخدمات المحلية أو المستوردة والحد من ازالة مبان لها قيمتها تعتبر جزءا من الثروة القومية) .

• وبسببهم من ذلك أن المخرج يستفيدون بالقبضون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ تحقيق التوازن بين استثمار رؤوس الأموال فى المشروعات الإنتاجية واستثمارها فى أقسامه المبانى وتحقيقا لذلك أقام نوما من الرقابة على أعمال البناء والهدم حتى لا تطفئ استثمارات النوع الثانى (المبانى) على استثمارات النوع الأول (المشروعات الإنتاجية) وتبعا لذلك أصبح التصريح بالبناء والهدم جزءا من اختصاصات الجسص التى ترصدتها وزارة الشؤون البلدية والقروية لاستثمارات المبانى سنويا بالأى يترتب على الهدم ازالة مبان لها قيمتها وتعتبر جزءا من الثروة القومية .

نابذا كل هذه قيمة المبنى المراه اقامته مكان المقار المطلوب منه تدخل فى حدود المبلغ السنوى المقرر للاستثمارات فى أعمال البناء ، ومن ثم فإن يترتب على اجابة طلب البناء المشار اليه اخلال بالتوازن المنشود بين استثمارات المشروعات الإنتاجية واستثمارات المبانى كما أن المبنى المطلوب ازالته أصبح خاليا من السكان وانقرضت منه الابواب والنوافذ وأخشاب الأرض وغيرها مما تقدم ذكره مما يهدر قيمته وفكره فى الثروة القومية للبلاد . فى المذكرة الإيضاحية بل أن الإبقاء عليه بعد ذلك بالوضع المشار إليه يتطلب على تعطيل لشطر من الثروة القومية وتقويت لما يمكن أن يعود جلى الخزائنة العامة والهيئات العامة من رسوم وفرائض مما يتوقف يفرض على المبنى الجديد . ومن ثم فإنه يجوز للجنة توجيه أعمال البناء والهدم أن تنظر الطلب المقدم فى شأن هدم العمارة المشار إليها واتخاذ عبارة سلبية فى مكنتها وأن يستجيب له متى رأت بسلطانها التقديرية فى ضوء الظروف المتقدم ذكرها أنه يستوفى للشروط القانونية .

(نوتى ٣٧٧ - فى ١٩٦٠/٥/٢)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء — نصه في
مادته الثانية على منح أصحاب تراخيص البناء أو التعميد أو الترميم مهلة
قدرها اثنا عشر شهرا من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك لانتهاء من الأعمال
المرخص لهم فيها قبل العمل به والتي تزيد قيمتها على ألف جنيه ، والا تعتبر
التراخيص الصادرة لهم ملغاة ويتعين عليهم الحصول على موافقة اللجنة
المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون لاستكمال تلك الأعمال
— بدلول إلغاء التراخيص الذي ورد في هذا النص هو وقف العمل بها بعد
انتهاء المهلة المحددة لحين موافقة اللجنة المختصة على المضي في استكمال
الأعمال المرخص فيها — نتيجة ذلك اذا وافقت اللجنة المذكورة فلا حاجة
لاستصدار ترخيص جديد .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال
البناء تقضى على أن لا ... يحظر في أى جهة من الجمهورية داخل حدود
الدين أو خارجها آتية أى مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه متى كانت
قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها تزيد على ألف جنيه إلا بعد الحصول على
موافقة لجنة يصادق بتشكيلها وإجراءاتها قرار من وزير الإسكان ...
وتنص المادة ٢ على أن « يمنح أصحاب تراخيص البناء أو التعميد أو
الترميم مهلة قدرها اثنا عشر شهرا من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك
للانتهاء من الأعمال المرخص لهم فيها قبل العمل به — والتي تزيد قيمتها
على ألف جنيه — والا تعتبر التراخيص الصادرة لهم ملغاة ويتعين عليهم
الحصول على موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا
القانون لاستكمال تلك الأعمال » وقد علقنا المذكرة الإيضاحية للقانون
رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ على هذه المادة بقولها « وقد أباحت المادة الثانية

تنفيذ الأعمال طبقا للتراخيص السابق صدورها قبل العمل بهذا القانون على أن تتم هذه الأعمال في مدة اثني عشر شهرا من تاريخ العمل بهذا القانون والا اعتبرت هذه التراخيص ملغاة ، ويتعين الحصول على موافقة اللجنة بعد مضي هذه المدة لاستكمال هذه الأعمال ، وتصد المشرع من ذلك اعطاء مهلة للذين حصلوا على تراخيص . . قبل صدور هذا القانون ، وليتساوى الجميع في المعاملة بعد مضي هذه المدة » .

ومن حيث أن المشرع حدد مطلوب الإلغاء الذي ورد في المادة ٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ فجعله قاصرا على الزام اصحاب التراخيص باتشاءات تجاوز الألف جنيه الذين لم يستكملوا اتمامها خلال الاثني عشر شهرا الممنوحة لهم — الزام هؤلاء بالحصول على موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من القانون سلف الذكر ، بحيث يكون مؤدى ذلك هو تقييد التراخيص المنصرفة قبل العمل بأحكام قانون تنظيم وتوجيه أعمال البناء ، بان تعرض الأعمال التي صدرت منها هذه التراخيص — والتي تزيد قيمتها على ألف جنيه — على اللجنة المنصوص عليها في المادة الأولى وذلك بعد انتهاء المهلة التي أشرطت اليها المادة ٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ حتى يقضى لأصحاب هذه التراخيص المضي في استكمال تلك الأعمال ، فإذا تم الحصول على موافقة هذه اللجنة فإن الأمر لا يقتضى استصدار تراخيص جديدة بإجراءات مبتدئة عن هذه الأعمال . ومن ثم يكون استعمال لفظ الإلغاء الوارد في المادة ٢ من ذلك القانون مرادفا لمعنى وقف العمل بهذه التراخيص لحين موافقة اللجنة المذكورة على المضي في استكمال تلك الأعمال ، فإذا وافقت أمكن المضي في العمل دون حاجة لاستخراج ترخيص جديد مرة أخرى طبقا لأحكام قانون تنظيم المباني . ويؤيد ذلك أن الأصل العام طبقا لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني أنه متى صدر الترخيص باتقامة

البناء وشرع صاحب الترخيص فى تنفيذ الأعمال المرخص بها خلال مسنة من تاريخ صدور الترخيص فان هذا الترخيص يظل قائما ومنتجا لآثاره ولو تراخى استكمال هذه الأعمال بعد ذلك ، والقيد الذى استحدثه القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فى هذا الخصوص ، هو استثناء من هذا الأصل العام اقتضاه استحداث آخر هو اشتراط موافقة جهة جديدة هى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الأولى من ذلك القانون ، ومن ثم فانه بموافقة هذه الجهة الجديدة فان الترخيص السابق الحصول عليه فى هذا الشأن يصبح صالحا لترتيب جميع الآثار المترتبة على صدوره .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى أن اثر المادة ٢ من قانون تنظيم وتوجيه أعمال البناء لا يعدو أن يكون وقفا للتراخيص المشار اليها فى تلك المادة لحين موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١ من ذلك القانون وانه متى صدرت موافقة هذه اللجنة على المضى فى استكمال الأعمال السابق الترخيص فيها فانه يجوز استكمال ابناءه وبصرف المواد اللازمة للأعمال الباقية دون حاجة الى استصدار ترخيص مبتدا للمضى فى تنفيذ الأعمال المشار اليها .

(فتوى ٥٩٠ - فى ٢٥/١٠/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني لا يستلزم فى طلب رخصة البناء أن يكون موقعا عليه من مالك الأرض التى ينصب عليها الطلب ما دام أن الترخيص يصرف تحت مسئولية مقدمه ولا يمس مجال حقوق نوى الشأن المتعلقة بالأرض - ليس من شأن ذلك غل يد جهة

الإدارة عن رفض الترخيص ابتداء أو إلغاء ترخيص سابق إذا ما ثبت لها أن طالب الترخيص أو صاحبه يتجرد من حق البناء على الأرض ويرجع عليه حق آخر أولى بالرعاية والتفضيل ولاحق منه بالترخيص نتيجة ذلك إلا يسوغ لجهة الإدارة أن تبادر إلى إلغاء ترخيص بناء سبق لها إصداره بنوعية أن هناك اعتراض أمام جهة الترخيص بمد إصداره طالما أن عقد الملكية قائم ولم يصدر بإبطاله حكم من القضاء المدني صاحب الولاية ولم يرسخ للمعترض حق ثابت يناقض هذا الترخيص ويستوجب نقضه .

ملخص الحكم :

من حيث أن الثابت فيما تقدم أن القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني - وخلافا لما كان يقضي به القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - بدأ قبل - لا يستلزم في طلب رخصة البناء أن يكون موقعاً عليه من مالك الأرض التي ينصب عليها الطلب وذلك ضناً بالوقت الذي يبذل في إثبات الملكية ما دام أن الترخيص يصرف تحت مسؤولية مقدمة ولا يمس بحال حقوق ذوي الشأن المطلقة بالأرض ، ونظراً لأن الترخيص في حقيقته إنما يستهدف أصلاً مطابقة مشروع البناء وتصميمه لأحكام واشتراطات تنظيم المباني ومخططات المدن وما يقترن بذلك من الأصول والقواعد الفنية ولا ينال من حقوق ذوي الشأن المنطقة بالملكية والتي لم يشرع الترخيص لإثباتها ، أن يبقى دوماً لكل صاحب حق رغم صدور الترخيص أن يلمس من الوسائل والإجراءات القانونية لدى جهات الاختصاص ما يؤكد به حقه ويخوذ عنه ، ومن ثم فلا مدعاة إلى أن تستغرق جهة الترخيص في تحريي أساليب الملكية ومستنداتها من كل طالب على نحو تستطيل معه إجراءات الفحص في كل حالة ويستعصى إصدار الترخيص بالسرعة المطلوبة ، لأن كان ذلك كذلك إلا أن هذه القاعدة والتي صدر القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في إطار منها ، إنما يعمل بها على إطلاقها مادام أن طلب الترخيص لا تعتبره شكوك ظاهرة أو منازعات نجادة تنفي عن طالبه وجه الأحقية في

الاستحواذ عليه والاستثناء به من دون صاحب حق آخر أولى منه ،
أذ يعلو في هذه الحالة أصل لا مزية فيه يفرض على جهة الترخيص تغليب
صاحب الحق وحجب الترخيص عن يثبت تجرده من حق البناء على الأرض.
الذى يصدر الترخيص طبقا له وتنظيما لمتطلباته — وعليه فليس من شأن
ذلك القاعدة غل يد جهة الإدارة عن رفض الترخيص إبداء أو الغاء
ترخيص سابق إذا ما ثبت لها أن طالب الترخيص أو صاحبه يتجرد من.
حق البناء على الأرض ، ويرجع عليه حق آخر أولى بالرعاية والتفضيل.
وأحق منه بالترخيص .

ومن حيث أن الثابت من واقعت المنازعة أن المطعون ضدهما مصدر
لهما ترخيص المباني رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٤ مصر الجديدة ببناء عمارة على
قطعة أرض تحقق لهما شراؤها من إحدى شركات القطاع العام — شركة
للشرق للتأمين — بعقد ابتدائي مؤرخ في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ ،
وأن الشركة سبق لها شراء هذه الأرض بذى قبل من الرحاسة العابة حيث
كانت ملكية الأرض عقدة أصلا الى السيدة التى عرضت
عليها الحراسة بمقتضى الأمر رقم ٢٢١ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ٧ من مارس
سنة ١٩٦٢ . لما كان ذلك وكان الظاهر من الأمر أن المطعون ضدهما
يملكان على مقتضى ما تقدم حق البناء على هذه الأرض بمقتضى سند صادر
من إحدى شركات القطاع العام ، وإن اعترض السيدة
بأن جهة الترخيص بعد إصداره — لا ينقض هذا السند إذ يبقى عقد البيع
برغم الاعتراض قائما بأركانه ولم يتقرر بعد فسخه أو إبطاله ومن ثم لما كان
يسوغ لجهة الإدارة أن تبادر الى الغاء ترخيص البناء الذى سبق لها إصداره.
بخزيمة من هذا الاعتراض طالما أن عقد ملكية المدعين للأرض مثار المنازعة
قائم ولم يصدر بإبطاله حكم من القضاء المدنى صاحب الولاية وبالتالي لم
يرسخ للمعتضة حق ثابت ينال هذا الترخيص ويستوجب نقضه —
وانما يبقى أن الترخيص لا يمس حقوق ذوى الشأن المتعلقة بالأرض
ولا يرتب أية مسؤولية على الجهة الادارية التى نأى بها المشرع عن أن توغله

فى تقضى اسباب الملكية وتنصب نفسها قاضيا بين المتنازعين وانما لكل منازع أن يلج سبيل القضاء المحنى فى اثبات وجه ملكيته والذود عنه على النحو الذى يراه .

ومن حيث أنه على ما تقدم يكون الحكم الطعن قد صادف وجه القانون والواقع فيها انتهى اليه من الغاء القرار المطعون فيه الصادر بالغاء ترخيص ابناء رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٤ المنصرف للذيعين ، ويكون الطعن عليه على غير أساس حرى بالرفض بما يستوجب قبول كل من الطعنين شكلا ورفضهما موضوعا والزام كل طاعن بمصروفات طعنه .

(طعن ٢٢٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٤)

قاعدة رقم (٣٣٦)

المبدأ :

القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني — اجازته سحب الترخيص أو تعديله بما يتفق مع تعديل خطوط التنظيم مع تعويض المرخص له تعويضا عادلا — استحقاق هذا التعويض ولو كان سحب الترخيص مشروعا — أساس ذلك أن التعويض مصدره القانون لا الخطأ .

ملخص الحكم :

المادة التاسعة من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني تقضى بأنه « اذا صدر قرار بتعديل خطوط التنظيم جاز للمجلس المختص أن يسحب الرخصة الممنوحة أو أن يعدلها بما يتفق مع خط التنظيم الجديد سواء شرع المرخص له فى القيام بالأعمال المرخص له بها أو لم يشرع وذلك بشرط تعويضه تعويضا عادلا » . ويؤخذ من هذا النص أن المشرع خول الجهة الادارية المختصة سلطة

تقديرية في سحب الترخيص بالبناء أو تعديله بما يتفق مع خط التنظيم الجديد سواء شرع المخصص له في القيلم بأعمال البناء أو لم يشرع وذلك مقابل تمويض عادل ، ومن ثم فإن الجهة الإدارية إذا ما نشطت في سحب الترخيص أو تعديله بسبب تعديل خط التنظيم فإن قرارها في هذا الشأن تتوفر فيه مقومات القرار الإداري باعتباره افساحا عن ارادتها الملزمة بقصد احداث اثر قانوني ويكون لصاحب الشأن أن يطلب الجهة الإدارية قضاء بالتمويض العادل عن الأضرار التي لحقت به بسبب هذا القرار إذا هي امتنعت عن تنفيذ حكم القانون في هذا الشأن وذلك بصرف النظر عن مشروعية قرار السحب طالما أن هذا التمويض مصدره القانون .
لبتغاء مساواة الأفراد أمام التكاليف العامة .

(طعن ٥٩٨ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٤)

الفصل العشرون تراخيص الأسلحة والبخائر

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

استعراضا للتشريعات المختلفة المتعلقة بحمل الأسلحة وإحرازها —
ترخيص الإدارة في الترخيص أو عدم الترخيص في حمل السلاح وكذا
سحبه أو عدم سحبه — سلطتها في هذا الشأن تقديرية لا يقيد بها سوابق
وجوب التسبب في حالة رفض منح الترخيص أو سحبه أو الفائه — لا يعقب
على سلطة الإدارة في هذا الشأن مبادئ مطبقة للقانون وخالية من إساءة
استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ١٦ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ الذي ألغى
بالقانون رقم ٨ الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧ الخاص بإحراز وحمل
السلاح نص في مادته الأولى على تحريم حمل أو إحراز السلاح على وجه
العموم في مختلف أنحاء البلاد ولا يسرى هذا التحريم على رجال القوات
العامة ونص في مادته الثانية على أنه استثناء من أحكام المادة الأولى
لوزير الداخلية أو لمن ينييه في ذلك ، أن يمنح التراخيص لإحراز أو
حمل السلاح ، وقضت المادة الثالثة من قانون سنة ١٩١٧ بأن
« لوزير الداخلية أن يمنح أو يرفض الترخيص وله أن يقصر منته أو يقصره
على أنواع معينة من الأسلحة وله أن يقيد بأي شرط أو قيد
يرى من المصلحة تقييده به كما أن له أن يسحبه في أي وقت ... »
ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٨ بشأن الأسلحة وذخائرها في ١٠ من
مايو سنة ١٩٤٩ بعد أن اكتشفت التجربة وطلت الحوادث ، وبخاصة بعد
انتهاء الحرب العالمية الثانية ، على تصور أحكام قانون سنة ١٩١٧

عن علاج الحالة التي خلفتها تلك الحرب ، ولم تزل بزوالها فقد تسربت الأسلحة فى كثرة ظاهرة الى أيدي الجمهور وخاصة طوائف العابثين بالأمن ، فحظرت المادة الأولى من قانون مايو سنة ١٩٤٩ إحراز الأسلحة النارية بجميع أنواعها وحيازتها والاتجار بها وصنعها واستيرادها بغير ترخيص . ونصت المادة الثانية منه على أن كل ترخيص فى حمل وإحراز السلاح ينتهى مفعوله لمدة غايقتها ٣١ من ديسمبر التالى لتاريخ منحه وذلك لتستطيع الحكومة حصر كمية السلاح المرخص به ، ولينتم تجديد التراخيص كلها فى وقت واحد توجيدا للعمل وبسطة لرقابة الدولة أولا بأول . وخولت المادة الثالثة من هذا القانون « قانون ٥٨ لسنة ١٩٤٩ » وزير الداخلية — باعتباره المسئول الأول عن الأمن فى البلاد — الحق فى منح التراخيص أو رفضها أو تقصير مدتها أو قصرها على أنواع معينة من السلاح أو تقييدها بأى قيد أو شرط أو سحبها حسبما تبليه المصلحة العامة ، ومع ذلك فقد تبين من الحوادث التى تلت صدور هذا القانون أنه ليس وانيا بالفرض منه . من ذلك مثلا أنه أجاز حمل السلاح لبعض أشخاص لدواعى معينة دون أن يحدد عدد الأسلحة المصرح بها لأى منهم . . فصدر القانون رقم ٣٩٤ فى ٨ من يولية سنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر وقد روعى فيه سد النقص الواضح فى التشريعات السالفة الذكر بما يتفق وصالح الأمن العام والنظام فنصت المادة الأولى منه على أنه « يحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينوب عنه حيازة أو إحراز الأسلحة النارية . . » ونصت المادة الرابعة من قانون سنة ١٩٥٤ على أن « لوزير الداخلية أو من ينوب عنه رفض الترخيص ، أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده بأى شرط يراه . وله سحب الترخيص مؤقتا أو الفأوه ويكون قرار الوزير برفض منح الترخيص أو سحبه أو الفأوه مسببا . » . ووضح من إطلاق عبارات هذه المواد وشمولها أن المشرع منذ أن تصدى لتنظيم حمل السلاح وإحرازه فى قانون سنة ١٩٠٤ وما أعقبه من تشريعات معدلة ، خول الجهة الإدارية المختصة سلطة تقديرية واسعة النطاق فى هذا المجال وجعل من حقها أن ترفض الترخيص أو التجديد وأن تقصر مدته أو تقصره على إحراز أو حمل أنواع معينة من الأسلحة دون سواها وأن تقيد الترخيص بأى شرط تراه كما خولها بغير خلاف أن تسحب الترخيص مؤقتا أو تلغيه نهائيا

وكل أولئك حسبما يتراءى لها من ظروف الحال وملابساته بما يكفل وقاية المجتمع وحماية الأمن التى يسهر عليها وزير الداخلية المسئول الأول عن الأمن العام فى البلاد ، وبما لا يعقب على جهة الإدارة فيه من القضاء الإدارى ما دامت تلك الجهة المختصة لم تخالف القانون ولم تتعسف فى استعمال سلطتها عند إصدار قرارها . وغنى عن البيان أنه ليس معنى « حسبما يتراءى لها من ظروف الحال وملابساته » أن للجهة الإدارية سلطة مطلقة فى ذلك بل هى سلطة مقيدة بما أمرها به المشرع على أن يكون القرار الصادر منها فى هذا الشأن مسموحا . وقد نصت على ذلك صراحة الفقرة الثانية من المادة الرابعة للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فقالت « ويكون قرار الوزير برفض منح الترخيص أو سحبه أو إلغائه مسموحا » . وإذا كان الشارع قد حظر فى المادة السادسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ومن بعدها فى المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ منح الترخيص لأشخاص معينين مدمهم فى كل من المادتين المذكورتين ، فإن مثل هذا الحظر لا يعطل سلطة الإدارة التقديرية فى منح الترخيص أو منعه ، وفى سحبه أو إلغائه بالنسبة الى غير هؤلاء الأشخاص أو فى غير تلك الحالات .

(طعن ٥٢٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٩)

قاعدة رقم (٣٣٨)

المبدأ :

القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ معدلا للقانونين رقمى ٥٤٩ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الأسلحة والذخائر - سلطة الجهة الإدارية فى منح ومنع الترخيص - من الملاحظات المتروكة لها حسبما تراه متفقاً مع صالح الأمن العام بلا معقب عليها مادامت مطابقة للقانون وخالية من أساءة استعمال السلطة - وجوب تسبب قراراتها فى حالة رفض منح الترخيص أو سحبه أو إلغائه - ثمة حالات أوجب فيها القانون على الإدارة رفض منح الترخيص أو رفض تجديده أو سحبه .

ملخص الحكم :

لو صحح أن المدعى كان مريضاً بمرض نفسي. عرضه للتدخل إلى مرض عقلى وأنه كان يجوز للجهة الإدارية أن تستند إلى هذا السبب لإصدار القرارين المطعون فيهما بها لها من سلطة تقديرية وفقاً لأحكام المادتين ٤ و ١٢٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فإن ذلك ما كان يسوغ على أية حال أن يقوم القضاء الإدارى بمقام الإدارة فى إحلال سبب آخر محل السبب غير الصحيح الذى قام عليه القراران المذكوران بغية حلها أو أن يحكم من ثم برفض الدعوى ذلك أنه متى كان الأمر متعلقاً بسلطة تقديرية يترك فيها القانون للجهة الإدارية قدراً من الترخيص تزن على مقتضاه ملائمة منح الترخيص أو رفضه لم يجوز للقضاء أن يترجم عنها أساسها ولقتناعها بتحقيق أو عدم تحقق الاعتبارات الموضوعية التى يبنى عليها تصرفها التقديرى ولا أن يصادر حريتها فى اختيار الأسباب التى يقوم عليها قرارها لأن هذا المبدأ من شأن الإدارة وحدها لا يجوز فيه قيام القضاء بمقارنها فيما هو حرى بتقديرها ووزنها وعلى ذلك يقتصر دور القضاء الإدارى على مراقبة صحة السبب الذى تضرعت به الإدارة فى رفضها للترخيص فإن كان من الأسباب الداخلة فى الظاهر ضمن المبررات التى تحتم رفضها للترخيص استناداً إلى سلطتها المقيدة لم يسغ له أن يتعداها إلى ما وراء ذلك بالتفراض أسباب ظنية أخرى قد تحصل عليها سلطتها التقديرية بل تقتصر ولايته على رقابة صحة السبب المزعوم فإن تبين له عدم صحته وجب عليه الحكم بإلغاء القرار الذى قام على هذا السبب .

(طعن ٦٢٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

تزرع الإدارة فى رفضها الترخيص بسبب من الأسباب الداخلة فى الظاهر استناداً إلى سلطتها المقيدة — رقابة القضاء الإدارى على صحة هذا

السبب — ليس له أن يتعدها الى ما وراء ذلك من اسباب ظنية او افتراضية
قد تحمل عليها سلطتها التقديرية فى الترخيص .

ملخص الحكم :

ان المستفاد من احكام المادتين ٤ ، ١٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والنفائر المعدل بالقانونين رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ أن الترخيص أو عدم الترخيص فى حمل الاسلحة واستيرادها والاتجار بها وصنعها من الامليات المتروكة لتقدير الادارة تترخص فيها حسبما تراه متفقا مع صلاح الأمن العام بناء على ما تطمئن اليه من الاعتبارات التى تزنها والبيانات والمعلومات التى تتجمع لديها من المصادر المختلفة لا يقيدها سوى وجوب التسبب فى حالة رفض منح الترخيص أو سحبه أو الفائه ولا معقب على قراراتها فى هذا الشأن ما دامت مطابقة للقانون وخالية من اساءة استعمال السلطة على انه ولئن كان ذلك هو الاصل فى منح الترخيص أو رفضه أو سحبه الا أن هناك حالات قيد فيها القانون سلطة الادارة ونرض عليها رفض منح الترخيص أو رفض تجديده أو سحبه وهى الحالات المنصوص عليها فى المادتين ٧ ، ١٥ منه فاذا ما قامت بطلب الترخيص أو التجديد احدى هذه الحالات تعين رفض طلبه دون أن يكون للجهة الادارية أية سلطة تقديرية فى هذا الشأن ومن بين هذه الحالات أن يكون طالب الترخيص أو التجديد قد سبق دخوله مستشفى أو مصحة للأبراض العقلية بحسبان أن دخوله ذلك المستشفى أو تلك المصحة دليل على اصابته بمرض عقلى يجعل من الخطورة الترخيص له فى حمل الاسلحة أو الاتجار بها أو صنعها .

(طعن ٦٢٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٣٤٠)

المبحث :

قرار بالفاء ترخيص سلاح — منح الترخيص أو سحبه أو الفاء طبقا

للمادة ٤ من قانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر من الخدمات المتروكة لتقدير الإدارة ترخص فيه حسبما تراه متفقا مع صالح الأمن العام — لا قيد عليها فى هذا الشأن سوى أن يكون قرارها مسببا — لا معقب عليها ما دام قرارها مطابقا للقانون بعيدا عن الانحراف بالسلطة .

ملخص الحكم :

أن المادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر تنص على أن « لوزير الداخلية أو من ينييه عنه رفض الترخيص أو لتقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده بأى شرط يراه ، وله سحب الترخيص مؤقتا أو الفائه ، ويكون قرار الوزير برفض منح الترخيص أو سحبه أو الفائه مسببا » وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن منح الترخيص أو سحبه أو الفائه طبقا لحكم المادة السابقة من اللائحتين المتروكة لتقدير الإدارة ترخص فيه حسبما تراه متفقا مع صالح الأمن العام بناء على ما تطعن اليه من الاعتبارات التى تزنها والبيانات والمعلومات التى تتجمع لديها ، لا قيد عليها فى هذا الشأن ، سوى أن يكون قرارها مسببا ، ولا معقب عليها ما دام قرارها مطابقا للقانون ، بعيدا عن الانحراف بالسلطة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن القرار الصادر بإلغاء ترخيص السلاح الممنوح للطاعن قد قام على سبب وحيد مؤداه انسام الطاعن بالرغونة وعدم الأمانة فى استعمال السلاح بعد أن حكم عليه بى جريمة إطلاق أعيرة نارية داخل المدينة ، فمن ثم فإن هذا القرار وقد صدر فى حدود سلطة الإدارة التقديرية ، استنادا الى السبب الذى استخلصته جهة لإدارة من أصول ثابتة فى الأوراق دون فطنة تحريف أو شبهة انحراف ، يكون قد صدر على مقتضى حكم القانون ، ولا يغير من ذلك أو ينال منه ادعاء الطاعن بأنه أطلق الأعيرة النارية دفاعا عن نفسه بعد أن هاجمه أحد الخطرين ، ذلك أن هذا الادعاء ليس له من دليل يؤيده فى أوراق الطعن ، وهو ادعاء أن صح . لاستقام دفاع الطاعن أن يمكن أن يحول دون الحكم بإدانته فى جريمة إطلاق الأعيرة النارية داخل المدينة .

ومن حيث أنه لما تقدم فإنه يكون صوابا ما انتهى اليه الحكم المطعون.
فيه من رفض دعوى الطاعن بطلب إلغاء القرار الصادر بإلغاء ترخيص السلاح
الممنوح له ويضحي بالتالي هذا الطعن على غير أساس سليم من القانون —
حقيقا بالرفض .

(طعن ٣٣٨٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/١٩)

قاعدة رقم (٣٤١)

المبدأ :

نص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على عدم سريان أحكامه على خدام
المنازل — شمول هذه المهنة فئة الخفراء الخصوصيين طبقا لقرار وزير
الداخلية الصادر في ١٩٣٠/٨/٦ — لا محل لتعليق صرف تراخيص حمل
واحراز الأسلحة لهؤلاء الخفراء على تقديم شهادة ممن يستخدمونهم بسداد
الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

إن المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على جميع
العاملين وكذا المتردجين منهم فيما عدا الفئات الآتية :

(٣) خدام المنازل .

مقتضى هذا النص أن أحكام قانون التأمينات الاجتماعية لا تسرى
على خدام المنازل ، ولما كان الخفراء الخصوصيين قد أضيفوا إلى مهنة
خدام المنازل بمقتضى قرار وزير الداخلية الصادر في ٦ من أغسطس
سنة ١٩٣٠ ، فإنهم يأخذون حكمهم ، وبهذا الوصف لا تسرى في شأنهم
أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ، طالما أن وضعهم لم يتغير بخصوص

لاحتة ومن ثم فلا وجه لتعليق صرف تراخيص حمل واحراز الأسلحة لهؤلاء الخفراء ، على قيام من يستخدمونهم في حراسة أملاكهم الخاصة بتقديم الشهادة الدالة على سدادهم الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، بالاستناد الى المادة ١١٤ من قانون التأمينات الاجتماعية لمشار اليه ، ولا سيما أن الحكم الوارد في الفقرة الأولى من هذه المادة — بحسب مفهوم ما عناه المشرع — لا يتفق مع طبيعة الوضع والظروف بالنسبة الى من يستخدم خفرا خصوصا .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا وجه لتعليق صرف تراخيص حمل واحراز الأسلحة للخفراء الخصوصيين على قيام الملاك — الذين يستخدمونهم في حراسة ممتلكاتهم الخاصة — بتقديم الشهادة الدالة على سدادهم الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

(ملف ٣٨/٢/٢٢ — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

نص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على عدم سريان أحكام القانون — لا محل لتعليق صرف تراخيص حمل واحراز الأسلحة لهؤلاء الخفراء على تقديم شهادات من يستخدمونهم بسداد الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن «تسرى أحكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا المقترجين منهم فيما عدا الفئات الآتية :

(٢) العاملين في الزراعة الانميا يرد به نص خاص .

.. (٢) خدم المنازل .. ومقتضى هذا النص أن القانون المذكور قد استثنى خدم المنازل من الخضوع لأحكامه .

ولما كان الفقه والقضاء قد استقرا على أن الخير الخاص الذي يقوم بحراسة الأيلاك المعدة للاستعمال الشخصى ، يعتبر من طائفة خدم المنازل وواحداً منهم تصديق عليه تسميتهم فى نطاق ما هو مبسند اليه مما يناط بهم شأنه فى ذلك شأن بواب السكن الخاص ، وذلك لقيامه بأعمال تتصل بشخص من يعمل لديه ، ولا تتحقق فيها بطبيعتها رابطة العالين برب العمل بحسب مفهوم هذه الرابطة وتكييفها فى عرف القوانين المنظمة لها فإنه بهذه المثابة لا تسرى فى شأنه أحكام قانون التأمينات الاجتماعية . ومن ثم فلا وجه لتطبيق صرف تراخيص حمل وإحراز الأسلحة للخبراء الخصوميين الذين يستخدمهم بعض الملاك على النحو المتقدم فى حراسة أياكلهم الخاصة والمعدة لاستعمالهم الشخصى على قيام من يستخدمونهم بتقديم الشهادة الدالة على سدادهم الاشتراك فى الهيئة العلية للتأمينات الاجتماعية ، استنادا الى المادة ١١٤ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه ، ولا سيما أن الحكم الوارد فى الفقرة الأولى من هذه المادة — بحسب مفهوم ما عناه الشارع — لا يتفق مع طبيعة الوضع والظروف بالنسبة الى من يستخدم خفيرا خصوصيا بالوصف المتقدم .

ولا يسوغ الاستناد الى ما ورد فى المذكرة الإيضاحية لقانون التأمينات الاجتماعية آنف الذكر من أن العاملين بالزراعة هم من يقومون بأعمال الفلاحة البحتة دون من يؤدون الأعمال الإدارية أو أعمال الحراسة كالتناظر والى الخير إذ فضلا عن أن هذا قد ورد فى مقام تحديد طائفة العاملين فى الزراعة المستثناة من تطبيق أحكام القانون المذكور ، فإنه قد جاوز حدود الإيضاح الى تعديل الحكم الوارد فى النص تعديلا لا تملكه المذكرة الإيضاحية ، بإدخال بعض فئات العاملين فى الزراعة فى مجال تطبيق أحكام هذا القانون دون سند من نصوصه ، التى قصرت تطبيق أحكامه — فيها يتعلق بالعاملين فى الزراعة — على عمال الزراعة المشتغلين بالآلات الميكانيكية أو المعرضين لأحد الأمراض المهنية فحسب ، وذلك طبقا لنص المادة ١٩ منه .

ولا يغير من الحقيقة القانونية التي يقوم عليها النظر المتقدم صدور قرار وزير الداخلية في ١٦ من أكتوبر ١٩٥١ بإلغاء قراره السابق صدوره في ٦ من أغسطس سنة ١٩٣٠ بإضافة مهنة خفير خصوصي الى مهنة خدم المنازل الغاء مرده الى اعتبارات خاصة لا تنال من سلامة الواقع الذي سبق له تقريره .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق أبدأؤه بفتاها الصادرة بجلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ في خصوص هذا الموضوع .

(فتوى ٣٦٠ — في ١٠/٤/١٩٦٦)

التصل الحادى والمشرون

مسائل خاصة بالإقليم السورى .

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

تعديل الترخيص أو الغلاؤه - الرسوم التشريعى رقم ٧ الصادر
فى ١٩٥٢/٨/٧ بتنظيم الصناعات السورية - الترخيص ببطحنة متنقلة
من جهة مختصة - صحيح لا يجوز المساس به فى الحالتين المنصوص عليهما
فى المادة ٦ من الرسوم التشريعى المشار اليه - التحدى بان للفرد
مصالح تشكل لهم مراكز قانونية تماثل مركز المرخص له تجيز للإدارة المساس
بالرخصة - غير صحيح .

ملخص الحكم :

ان القرار رقم ٨٩ المؤرخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨ الصادر اصلا
من الجهة الادارية بالترخيص للطلاب ببطحنة متنقلة قد صدر منها
بناء على سلطتها التقديرية المخولة لها فى الرسوم التشريعى رقم ٧
الصادر فى ٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ بتنظيم الصناعات السورية وعلى
اساس الأبحاث المستفيضة التى قامت بها الإدارة والواردة فى ملف الموضوع
والمشار اليها فى ذيلاجة القرار رقم ٥ الصادر من رئيس بلدية طننا
بالموافقة على الترخيص للطاعن ببطحنة متنقلة ، ومن ثم يكون القرار
المذكور قد صدر صحيحا من سلطة مختصة فى حدود اختصاصها
ويصبح حقا مكتسبا لصاحبه لا يجوز المساس به الا فى احدى الحالتين
المنصوص عليهما فى المادة ٦ من الرسوم التشريعى رقم ٧ سالفه
الذكر ، اما فى غير هاتين الحالتين فان المساس به يعتبر اعتداء غير مشروع
على حق مكتسب .

للمرخص له بممارسة صناعة معينة بالا يمارسها أحد غيره ، لأن القول
بذلك يناق مع مبدأ حرية العمل المنصوص عليها فى الدستور ويؤدى الى
احتكار يتعارض مع هذا المبدأ - ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه
اذ ذهب هذا المذهب وقرر بان لأصحاب المطلق الأخرى مراكز قانونية
وبالا ينافسهم أحد فى صناعة طعن الحبوب واعتبار ذلك مناقضة غير
(م ٦٠ - ج ١٠)

مشرروعة ، يكون قد أخطأ في تطبيق القوانين وتاويله وتعمين الحكم بالحق .

(طعن ١٢٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

المقصود بتعبير (السلطة الإدارية) الواردة في المادة ١٥ من المرسوم التشريعي رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢ — المحافظ هو الذي يمثل السلطة الإدارية .

ملخص الحكم :

تنص المادة ١٥ من المرسوم التشريعي رقم ٢٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢ في شأن تنظيم تشييد أو استعمال الأبنية لمطاطة إحدى الصناعات الخطرة أو المضرّة بالصحة العامة على أنه : « على أصحاب ومديري ووكلاء المحال المؤسسة قبل نفاذ أحكام هذا النظام أن يراجعوا السلطات الإدارية لطلب تسجيل محالهم في خلال شهرين من تاريخ نفاذ هذا النظام . وعلى السلطة الإدارية أن تعطى هذه الأجازة بعد أن تأخذ منهم تمهداً خطياً بتحقيق الشروط الصحية المقتضاة التي تأمر بها السلطة الصحية خلال المدة التي تصددها ، وإذا لم تنفذ الإصلاحات المطلوبة بتعالها خلال المدة المحددة يفلق المحل بأمر السلطة الإدارية إلى أن يتم الإصلاح المطلوب » . وإذا كانت هذه المادة قد أسندت تلك الصلاحيات إلى « السلطة الإدارية » فإن المحافظ هو الذي يمثل السلطة الإدارية . وينص المادة المذكورة على أن « تعتبر الأجازة المعطاة ملغاة ويتوجب الحصول على أجازة جديد ضمن الشروط الواردة في هذا المرسوم التشريعي في الحالتين الآتيتين :

(١) إذا لم يبدأ حامل الأجازة باستثمار مؤسسته الصناعية خلال ستة أشهر من التاريخ الذي يحدده قرار الأجازة المباشرة في العمل إلا إذا كانت هناك أسباب قاهرة أو أسباب مبررة تقبلها وزارة الاقتصاد الوطني .

(ب) إذا توقف صاحب المؤسسة الصناعية عن الاستثمار مدة تزيد على السنة بدون مشروع مبرور وأراد استئنافه — أما إذا توقف صاحب

المؤسسة الصناعية عن الاستثمار مدة تزيد عن السنة والنصف بدون عذر تقبله الوزارة يحق لوزير الاقتصاد الوطنى أن يطلب تصنيفها بممارسة المحكة البدائية الابتدائية المدنية للمنطقة الموجودة فيها المؤسسة وفقا للأحكام المنصوص عليها فى القوانين المرعية » .

ولما كان الثابت من الأوراق أيا من الحالتين الواردين فى المادة المتقدمة على سبيل الحصر لم تتوفر فى حالة الطاعن وما دامت الرخصة قد صدرت صحيحة كما سلف القول بعد استيفاء الشرائط القانونية وأعمال الإدارة سلطتها التقديرية فيكون تغييرها أو سحبها نهائيا بالاستناد الى المرسوم التشريعى رقم ٤٧ سالف الذكر وفى نطاق أعمال أحكامه قد صدر مخالفا للقانون مما يتعين إلغاء القرارين رقم ٦٩ ورقم ٢١٢ الصادر أولهما بتعديل القرار رقم ٨٩ والثانى بإخالفه .

أما ما ورد فى الحكم المطعون فيه من أن الإدارة بعد إصدار القرار رقم ٨٩ قد صادفتها عقبات هى مصالح الآخرين الحاليين والمرتبه وأن هذه المصالح تشكل لهم مراكز قانونية تماثل مركز المدمى مما يدمو جهاز الحكومة الى فرض النظام بين المواطنين ، هذا القول مردود بأن الرخصة التى تمنح لشخص بزاولة نشاط صناعى معين لا يترتب عليها الا تخويله حق ممارستها ولكن لا يترتب عليها حرمان الإدارة من الترخيص للغير بممارسة هذه الصناعة أو الحرفة ، ومن ثم فليس هناك مركز قانونى تطبقه للمادة ٤ من المرسوم المشار اليه ، وباعتبار أن المحطة موضوع النزاع مما يدخل فى مجال القسم النهائى . كما أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالتنظيمات الإدارية تجعله مسئولاً عن الإدارة العامة والأمن العام والصحة العامة والراحة العامة ، وتخوله المادة ٤٥ من هذا القانون صلاحية اتخاذ قرارات تنظيمية فى أمور من بينها الأمن العام والسلامة العامة والراحة العامة .

(طعن رقم ١٦ ، ١٩ لسنة ٢ ق — جلسة ٢٦/٤/١٩٦٠)

تعليل :

مواقف السلطة العامة من الأنشطة الاتساقية :

يمكن أن تقف السلطة العامة من نشاط انساني معين أحد أربعة

مواقف مختلفة :

١ — الخطر . ٢ — الحصول على ترخيص سابق ٣ — الاخطار

٤ — التدخل الجزائى أو العقابى .

وهكذا يمكن ازاء نشاط انساني ما تصور نظامين بوجه عام : نظام يسمح بأخصاص النشاط الفردي للرقابة مقدما ونظام يترك النشاط الفردي يعمل ولا يتدخل الا لتوقيع الجزاء على انحرافات ذلك النشاط . والنظام الاول هو النظام الذى تتخذ فيه السلطة العامة موقف التدخل قبل وقوع الفعل لمنع او ضبطه والنظام الثانى هو النظام الذى تتخذ فيه السلطة العامة موقف التدخل بعد وقوع الفعل لتوقيع الجزاء .

ويقال بوجود نظام التدخل الجزائى عندما تترك للفرد حرية التصرف وفقا لما يراه له بشرط التزامه بتحمل تبعه تصرفاته متى الحقت الضرر بالمجتمع او بأحد افراده . وعلى هذا الحال تكون للفرد حرية التصرف ، ولكن سلوكه المعيب واساءة استعماله لحيته هذه تعرضه للجزاء او للالتزام بتعويض الضرر الذى قد يوقعه بالغير . ويسمى نظام التدخل الجزائى أيضا بالنظام الحر .

ويقال بوجود نظام التدخل الوثائى او المانع عندما تفرض على الأفراد ابتداء التزامات واشترطات من شأنها وقاية المجتمع من الخطر الذى قد يترتب على ممارسة النشاط الفردي ، ثم مراقبته بعد ذلك للتحقق من إتباع تلك الاشتراطات المفروضة ، والأمر بوقف ممارسته عند اللزوم او اتخاذ احتياطات جديدة بشأنه لا يمكن الاستمرار فى مزاولته . ويسمى نظام التدخل المانع أحيانا بنظام البوليس .

وتؤدى اقامة النظام القانونى للحريات بأسره على مبدأ التدخل الجزائى فحسب الى أخطار اجتماعية ، وذلك لأن أحجام السلطة العامة من التعرض للأعمال الفردية كافة مهما كان مظهرها أو مخبرها بشكل مطلق لا اكتراث فيه تاركة الحياة الاجتماعية مرهونة فحسب بمبدأ المسؤولية الجنائية أو المدنية يفضى الى التخطي والفوضى . والواقع أن الحكمة تقتضى أن تواجه السلطة العامة بعض السلوكات والأنشطة الفردية باحظر أو باستنزاف الرجوع اليها ، أى الى السلطة ، قبل ممارستها سواء للحصول على إذن بذلك . أو لجبرد احاطتها علما بها ينتوى عمله ، حتى تكون على بينة من مجريات الأمور فى المجتمع خشية أن يكون فيما يجرى مساس من نوع ما بالأمن أو الصحة العامة أو بصفة أشمل بالمصالح المشتركة التى هى أمانة عليه . ولكن يجب أن نلاحظ من ناحية أخرى أيضا أن نظام التدخل المانع وإن كان مبررا مشروعا إلا أنه يحيط الحرية بتقيود أضيق من نظام التدخل الجزائى . وبالتالي فإن نظام التدخل المانع

أو نظام البوليس لا يجدر أن يلجا اليه الا في الحالات التي تقتضى الالتجاء اليه . ومعيار تبرير اجراءات التدخل المانع ليس التصرفات التي يواجها بالمنع بقدر النتيجة التي ترمى اليها هذه الاجراءات من وراء المنع .

وترتبط بالنظام الاول وسيلة اشتراط الحصول على اذن سابق . بينما ترتبط بالنظام الثانى وسيلة ايقاع الجزاء . اما وسيلة الأخطار فهي خليط ، بمعنى انها وان كانت ترتبط عادة بالنظام الاول الا انها يمكن أن ترتبط فى بعض الحالات بالنظام الثانى . اما عن الحظر أو التحريم فواضح انه لا يتصور مع اية حرية ، وان كان الصالح المشترك يقتضيه . فى بعض الأحيان .

(راجع رسالة الدكتور نعيم عطية — مساهمة فى دراسة النظرية العامة للحريات الفردية — ١٩٦٤ — ص ٢٢٨ وما بعدها ، والدكتور محمد الطيب عبد اللطيف — نظام الترخيص والأخطار فى القانون المصرى — طبعة ١٩٥٧ — ص ٢٨ وما بعدها) .

والاصل أن المنع المطلق للحرية غير مشروع ، ولكن فى حالات الخطر والضرورة القصوى يمكن أن يكون منع نشاط معين فى اوقات معينة وإمكان محدد مشروعا .

ويعتبر الاذن السابق اجراء اخف من المنع لأنه يسمح بممارسة الحرية أو النشاط بشرط الحصول على تصريح من الجهة الادارية . ومع ذلك فان اخضاع ممارسة الحرية للاذن السابق يعتبر اجراء صارما نسبيا . ولذا فان هذا الاجراء لا يمكن للادارة أن تشترطه الا ببناء على نص الدستور أو القانون ، بمعنى أن الحرية التي يحميها الدستور أو القانون لا يمكن للادارة أن تخضع ممارستها للاذن السابق .

وحيث أن الاذن السابق اجراء شديد فان الإدارة اذا استخدمته فى الحالات التي يشترط فيها القانون الحصول على الاذن أو فى الحالات المتعلقة بحريات لم ينص الدستور أو القانون على حمايتها يتعين على سلطات الضبط فى حالات منح الاذن السابق أو رفض منح الاذن أن تراعى المساواة بين الأفراد أو الجماعات ذوى الشأن .

يعتبر الاخطار السابق كشرط لممارسة الحرية اخف وطأة على الأفراد من شرط الاذن السابق ، وهو يعنى مجرد اعلان الادارة برغبة الأفراد فى ممارسة نشاط معين لكي تكون على علم بالمخاطر التي يمكن أن

نتج من هذا النشاط . وفيما يتعلق بالأخطار شأنه شأن الإذن السابق لا يمكن أن تشترطه سلطات الضبط إلا إذا نص القانون على ضرورة الأخطار لممارسة الحرية أو النشاط ، وذلك فيما عدا حالة الظروف الاستثنائية .

(الدكتور سعاد الشرفاوى — القانون الإدارى — ١٩٨٤ — ص ٧٤ وما بعدها) .

ولما كان من المقرر أن لجهة الإدارة أن تتدخل في حدود القانون لتنظيم ممارسة الحريات العامة ولها في ذلك أن تضع لوائح الضبط طبقا للمادة من الدستور ، فإن التنظيم الاجتماعي والقانوني لا يتناقض مع مفهوم الحرية الصحيح ، بل أن ذلك المفهوم ينادى بتبثيل هذا التدخل التنظيمي من جانب الإدارة في حدود القانون ، نطلى سبيل المثال أن تنظم حرية المرور في الطرق العامة بمنع سير المركبات على الجانب الأيسر أو وقوف السيارات على الأرصفة أو دخول بعض الشوارع من أحد جانبي ، أو مرور المركبات ذات الحموله الى حد معين في طرقات ضيقة أو ناقلات ذات ارتفاع معين تحت الكبارى الى غير ذلك من صور التنظيم الذى لا يتناقض مع مفهوم الحرية في ذاته طبقا للقاعدة الأصولية التى تقضى بأن الحرية هى الأصل ولكن تنظيمها جائز بما يجعلها تتماشى مع مقتضيات النظام العام وضرورات المحافظة على الأمن والصحة والسكينة في المجتمع .

وتعرض فكرة التراخيص مرة أخرى عندها تمارس الحريات على ملك عام ، فعندئذ قد تستلزم جهة الإدارة ترخيصا معيناً لاستخدام الملك العام ، كما في رخص السيارات وشواطئ الاستحمام والمناجم والمحاجر غيرها .

وأبضا فيما يتعلق بممارسة بعض المهن والاحتياجات الخاصة يتطلب القانون ترخيصا معيناً من جهة الإدارة كي يتمكن من التحقق من استيفاء الفرد لشروط تنقيتها المصلحة العامة ، وعلى الأخص متطلبات السكينة والصحة والأمن العام ، كما في الأسواق العمومية ، والاستيراد والتصدير والصناعات والانتجار في المواد الكيماوية أو في مهنة القبانة والصيد أو احرار الأسلحة أو افتتاح الملاهى والقيانات والملاهى والمحال العامة والمطلة للراحة أو الضارة بالصحة والخطرة وأقالمة المبانى ، الى غير ذلك من مظاهر ممارسة الحريات العامة ، وعلى الأخص الحريات ذات المضمون الاقتصادي ، التى يشترط القوانين أن تعلن هذه الممارسة على استصدار ترخيص بذلك من جهة الإدارة المختصة .

تصويبات

كلمة الى القارئ

نأسف لهذه الأخطاء المطبعية

فالكمال لله سبحانه وتعالى

| الخطأ | الصفحة/السطر | المصواب | الخطأ | الصفحة/السطر | المصواب |
|------------------------|--------------|-------------------------------------|----------|--------------|---------|
| تورث | ١٢ / ٥ | تورث | ١٧١ / ٢١ | أقليبي | |
| أصاحبها | ٢٣ / ٣ | أصاحبها | ١٧١ / ٢٨ | اللجنة | |
| للتنقل | ٢٨ / ٢٢ | النقل | ١٧٢ / ٢٤ | اللجنة | |
| الاختصاص | ٤٤ / ١٥ | الاختصاص | ١٧٢ / ٢٧ | اللجنة | |
| فيصل | ٦٦ / ١٦ | في | ١٧٥ / ٢٣ | معمول | |
| لحكم | ٦٨ / ١٨ | الحكم | ١٨٧ / ٣ | الخسائر | |
| المشكلة | ٧٠ / ٢ | المشكلة | ٢٠٨ / ٦ | الاشتراك | |
| اشركات | ٨٤ / ١٧ | الشركات | ٢٢٤ / ٩ | مقروءة | |
| مملوكة | ٨٥ / ١ | مملوكة | ٢٣٣ / ٢٥ | عريضة | |
| ١ - لئلا | ٩٩ / ٩ | الوائح | ٢٣٤ / ٥ | اللوائح | |
| المكتب | ١٠٠ / ١٣ | اداعاؤها | ٢٣٩ / ٢ | اداعاؤها | |
| حقا | ١٠٦ / ٢٣ | القرا | ٢٤٨ / ١٧ | القرار | |
| ما | ١١٦ / ١٢ | المملوكة | ٢٤٩ / ١٧ | الموكولة | |
| أوال | ١١٩ / ٦ | لعاملين | ٢٥٣ / ٦ | العاملين | |
| الصفحة ١٢٣ السطر | | الشركات | ٢٥٨ / ٢٢ | اشتراكات | |
| الثاني قبل السطر الأول | | كم | ٢٦٢ / ٨ | كما | |
| الرجيدة | ١٢٥ / ١٦ | الادارة | ٢٨٠ / ٦ | الاعارة | |
| صنر | ١٣٥ / ١١ | خزعة | ٣٠٠ / ٨ | خزعة | |
| جزء | ١٣٦ / ٢٨ | القاهرة | ٣١١ / ٣ | القاهرة | |
| يسير | ١٤٣ / ٧ | السطر الرابع والخامس مكرر | | | |
| لازام | ١٤٦ / ١٣ | من (نظاما خلاصا حتى) هذا النظام) | | | |
| البنى | ١٤٦ / ١٤ | وبل | ٢١٧ / ١٣ | أوبل | |
| لقرار | ١٤٧ / ٧ | أذكور | ٢٣٤ / ٢ | المذكور | |
| تلتها | ١٥٦ / ٢٥ | مستحقات | ٣٥٦ / ٢ | على مستحقات | |
| المراجعة | ١٥٨ / ٢٠ | الدين اللبنة | ٣٥٦ / ٩ | لدين الهيئة | |
| بورصة | ١٥٩ / ١٠ | الأجوز | ٣٥٧ / ٩ | على الأجوز | |
| خصوصها | ١٦٠ / ٢١ | ذلك | ٣٥٩ / ١٣ | مشطوبة | |
| الطفنة | ١٦٩ / ٢٠ | العامة | ٣٦٣ / ١٢ | الصالة | |
| الجنة | ١٦٩ / ٢٩ | ١١٦ / ١٢ ، | ٣٦٣ / ١٢ | ١٩٦١ / ٢ | |

| الخطأ | الصفحة/السطر | الصواب | الخطأ | الصفحة/السطر | الصواب |
|-----------|--------------|-----------|--------------|--------------|--------------|
| الاصابة | ١١/٢٨٦ | الاصابة | ويوز | ١١/٧٣١ | ويوز |
| الملادة | ١٨/٢٦٩ | المدة | والموظبة | ٧/٧٤١ | والموظبة |
| الجنة | ٢١/٢٩١ | اللجنة | المقرة | ٢٣/٧٤٤ | المقرة |
| اصبة | ٢١/٤٤١ | اصابة | التأمين | ٧/٧٤٧ | التأمين |
| وينا | ١٨/٤٤٩ | ويناء | النظام | ٢/٧٤٩ | النظام |
| المحد | ٧/٤٥١ | الحد | (عدم وضع | ١/٧٥١ | تحكيم |
| عن | ٦/٤٥٢ | من تعويض | لكلمة اعلا) | | |
| ١٩٦٩ | ١٢/٤٥٢ | ١٩٥٩ | مع | ٩/٧٥٢ | مع |
| ١٩٦٩ | ٢٣/٤٥٦ | ١٩٥٩ | ١ ، لغرض | ١٠/٧٦٢ | الغرض |
| مبالغ | ١٨/٤٨٠ | مبالغ | قانونيا | ٢٦/٧٧٩ | قانونيا |
| السريوم | ٩/٤٨٥ | الرسوم | (الانترال) | ١٦/٧٩١ | (الانترال) |
| ٣٣٠٩ | ٢/٤٨٨ | ٣٣٠٩ | راكر | ١٥/٧٩٣ | مراكز |
| ٦٢ | ١٥/٤٩١ | ٦٣ | المقة | ٢٠/٨٠١ | اقامة |
| مستقلا | ١٠/٤٩٦ | مستقلا | والمضرة | ٨/٨١٨ | والمضرة |
| تجنيدين | ١٢/٥٠٧ | تجنيد | الفسار | ١٢/٨١٩ | المشار |
| لمجندين | ٢١/٥٦٧ | المجندين | ساسلفة | ٢٤/٨٢٤ | سالفة |
| ١ - لمادة | ١٧/٥٦٨ | المادة | المحادة | ١٣/٨٢٩ | المادة |
| استعاقلهم | ٢١/٦٠٦ | استدعولهم | فـ | ٢٩/٨٥٠ | يحفف |
| ١ ، لعمل | ٢٧/٦١٣ | العمل | الأوزاق | ٢٤/٨٦٥ | الأوراق |
| والطنية | ٣/٦٢٧ | والوطنية | القانون | ٢٩/٨٦٥ | القانون |
| المشر | ١٧/٦٣٩ | المشرع | بانشاء | ٢٨/٨٨٠ | بانشاء |
| ترتبه | ٤/٦٤٦ | مرتبه | الخصصوى | ١١/٨٨٩ | الخصوص |
| التهادة | ١٤/٦٥٢ | الشهادة | اختصاصه ل | ٦/٨٩٧ | اختصاصه |
| يثريب | ١١/٦٦٩ | تثريب | ١ - لمادة | ٢٣/٩٢٨ | المادة |
| رتكبت | ٤/٦٧٥ | ارتكبت | سوب | ٧/٩٣٥ | سوى |
| ليسا | ١٤/٧١٧ | ليس | | | |

٨٦/٤٦٨٢

مطبعة عقل

٣٠ شارع المطار - عمارة

٩٤٥٠٨١

فهرس تفصیلی

(الجزء المأثر)

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| منهج ترتيب محتويات الموسومة | ١ |
| تأميم : | ٦ |
| الفصل الأول — حلول التأميم ونطاقه | ٦ |
| الفصل الثاني — اجراءات التأميم | ٤١ |
| الفصل الثالث — التعميض عن التأميم | ٨١ |
| الفصل الرابع — آثار التأميم | ١١٧ |
| الفرع الأول — مدى التزام الدولة بالدين المستحقة | ١١٧ |
| على الملتزم السابق | ١١٧ |
| الفرع الثاني — اثر التأميم على الشخصية القانونية | ١٤١ |
| المنشأة وعلى مزاوئها للشاغلها | ١٤١ |
| تأميم اجتماعي : | ١٦٣ |
| الفصل الأول — القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق | ١٦٣ |
| للتأمين وآخر للائخار العمال الخاضعين لأحكام قانون مقد | ١٦٧ |
| العمل الفردي | ١٦٧ |
| الفصل الثاني — القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات | ١٩٥ |
| الاجتماعية | ١٩٥ |
| أولا — القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله | ١٩٥ |
| ثانيا — القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون | ٢٠٥ |
| رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ | ٢٠٥ |

- أولاً — ماهية الأجر الذي تؤدي عنه الاشتراكات الى هيئة التأمينات الاجتماعية (المادة ١) ٢٢١
- ثانياً — مدى الامانة بقانون التأمينات الاجتماعية (المادة ٢) ٢٤٥
- ثالثاً — الزامية قانون التأمينات الاجتماعية على من يسرى عليهم وبالكيفية التي نص على الزامهم بها (المادة ٤) ٢٥٧
- رابعاً — مدى تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية بعد سن الستين (المادة ٦) ٢٦٤
- خامساً — طريقة حساب الأجر الذي تؤدي عنه الاشتراكات (المادة ١٢) ٢٧٥
- سادساً — مدة الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة (المادة ١٥) ٢٨٤
- سابعاً — علاج المؤمن عليه (المادة ٥٤) ٢٨٧
- ثامناً — ربط معاش المؤمن عليه (المادة ٧٦) ٢٩٢
- تفصلاً — اثبات سن المؤمن عليه (المادة ٧٧) ٢٩٥
- مباشراً — تمويل الدفعة الواحدة (المادة ٨١) ٢٩٧
- حادى عشر — مدد خدمة سابقة للمؤمن عليه (المادة ٨٤) ٢٩٩
- ثانى عشر — معاملة المنتفع بقوانين المعاشات الحكومية اذا أعيد تعيينه في جهة ينطبق عليها قانون التأمينات الاجتماعية (المادة ٨٦) ٣٠٣
- ثالث عشر — الميزة الامتثل (المادة ٨٩) ٣٠٥
- رابع عشر — الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه (المادة ٩١) ٣٢٠
- خامس عشر — معاش الأرامل والمطلقات وغير المتزوجات من بنات المؤمن عليه ومن يعولهم من أخواته (المادة ٩٧) ٣٢٢
- الفصل الرابع — القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين ٣٢٧
- أولاً — منحة الوفاة (المادة ٤ من قانون الإصدار) ٣٢٧

الموضوع

الصفحة

- ثانياً — تأمين صحي (المادة ٣) ٣٣٠
- ثالثاً — الأجر الذي يستقطع منه اشتراك التأمين (المادة ٥) ٣٣٥
- رابعاً — الأجر الذي يحسب عليه التأمين (المادة ١٩) ٣٤٢
- خامساً — منع معاشات ومكافآت استثنائية دون تقييد
برد تعويض النفعة الواحدة (المادة ٢٦) ٣٤٨
- سادساً — الاجازة المرضية التي تمنح للعاملين بالقطاع العام تنتهى بثبوت المعجز الكلى (المادة ٧٨) ٣٥١
- سابعاً — عدم جواز الحجز على مستحقات صاحب المعاش
(المادة ١٤٤) ٣٥٦
- ثامناً — استصحاب العامل لنظام تأمينى افضل (المادة ١٦٢) ٣٦٠
- تاسعاً — سبق صرف العامل مكافأة نهاية الخدمة من مدة
خدمة سابقة (المادة ١٧٠) ٣٦٢
- عاشرًا — مدى اعادة تسوية المستحقات التأمينية (المادة
١٧٦ و ١٤٢) ٣٦٦
- الفصل الخامس — اصابة العمل ٣٧٣
- أولاً — استعراض احكام اصابة العمل في قوانين التأمينات
الاجتماعية بصفة عامة ٣٧٣
- ثانياً — اصابة العمل في ظل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ٢٨٧
- ١ — الواقعة المنشئة للحق في التعويض أو المعاش
هى الاصابة ٢٨٧
- ب — تحديد الأجر الذى يتخذ اساسا لحساب
التعويض (المادة ٢٠) ٢٨٩
- ج — تحديد اشتراك تأمين اصابة العمل (المادة ٢١) ٣٩٣
- د — تقادم الحق في التعويض عن اصابة العمل
(المادة ٢٧) ٣٩٦

- هـ - القانون الواجب التطبيق على اصابات العمل
(المادة ٢٩) ٢٩٩
- و - العجز الجزئى المستديم (المادة ٣١) ٤٠٢
- ثالثا - اصابة العمل في ظل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ٤٠٤
أ - جواز تعيين مستفيدين آخرين عن الورثة
(المادة ١١) ٤٠٤
- ب - تحديد مدلول اصابة العمل (المادة ٢٠) ٤٠٨
- رابعا - اصابة العمل في ظل القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ٤١٥
أ - المقصود باصابة العمل (المادة ١) ٤١٥
- ب - مدى اعتبار الانتحار اصابة عمل (المادة ٢٢) ٤٢٥
- ج - مدى تطبيق احكام اصابة العمل في ظل القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية (المواد ٣ و ٢٦ و ٢٧) ٤٢٧
- د - اللزم بعلاج العامل المصاب باصابة عمل ٤٣٢
- هـ - زيادة معاش اصابة العمل (المادتان ٢٧ و ٢٨ ٤٣٥
معدلتان بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١) ٤٣٥
- خامسا - اصابة العمل في ظل القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ٤٣٧
أ - حالات العجز الكلى وحالات العجز الجزئى
(المادة ٥ معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) ٤٣٧
- ب - نطاق اصابات العمل (المادة ٥) ٤٤٦
- ج - تحديد أجر الاشتراك الذى يحدد على اساسه المستحقات التأمينية للؤمن عليه في حالة اصابة العمل (المواد ٥ و ٤٩ و ٥١ و ٥٢) ٤٥٠
- د - مصاريف العلاج ٤٥٨

الموضوع

الصفحة

- هـ - إعادة تصوية المعاش على أساس أن الوفاة
نتيجة عن إصابة عمل (المادة ١٦٨ معجلة
بالمقتون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) ٤٦٢
- الفصل السادس - مسائل متنوعة ٤٧٣
- أولا - استئجار أموال الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ٤٧٣
- ثانيا - امتياز الديون المستحقة للهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية (المادتان ١٠٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة
١٩٥٩ و ١٢٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) ٤٧٦
- ثالثا - فوائد تأخرية على الاشتراكات المستحقة (المادة
١٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) ٤٧٩
- رابعا - عزم خضوع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
للضرائب والرسوم (المواد ٥ و ٩ فقرة ٢ و ١٢٠
و ١٢٢ و ١٣٣ و ٢١٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة
١٩٦٤) ٤٨٢
- خامسا - الاعفاء من الرسوم القضائية (المادة ١٣٧ من
القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥) ٤٨٥
- سادسا - مسئولية رب العمل المخلف (المادة ١٨ من
القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) ٤٨٦
- سابعا - الأجانب وأعضاء هيئة التدريس الأجانب
بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ٤٨٧
- ثامنا - مكافأة نهاية الخدمة للصحيين ٤٩٢
- تجديد وخففة عسكرية : ٤٩٤
- الفصل الأول - قانونا الترقية العسكرية ثم التجنيد الإجباري
السابقان على القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة
الخدمة العسكرية الوطنية ٤٩٧

- الفرع الأول — الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢
- ٤٩٧ : (قانون القرعة العسكرية)
- الفرع الثاني — القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص
- ٥٠٧ بالتجنيد الإلزامي
- ٥٢١ الفصل الثاني — حساب مدة التجنيد
- ٥٣٥ الفصل الثالث — أقدمية المجند في الوظيفة المدنية
- الفرع الأول — المشرع استهدف رفع الضرر الذي قد يلحق
- بين يعين بعد أداء الخدمة العسكرية في مجال يجمع
- ٥٣٥ بينه وبين زملائه من دفعة تخرجه
- الفرع الثاني — التعمين بناء على ترشيح اللجنة الوزارية
- ٥٥٤ للقوى العاملة في تاريخ محدد
- ٥٥٦ الفرع الثالث — التعمين بالاحتياطي مسابقة
- الفرع الرابع — شروط إفادة المجند من الميزة المقررة له
- في الاحتفاظ بأقدمية له في التعمين تساوى أقدمية
- ٥٦٢ زملائه في التخرج
- أولا — المقصود بالزميل في مفهوم قانون الخدمة العسكرية
- ٥٦٢ ثانياً — أن يكون الزميل قد عين في ذات الوزارة أو المصلحة
- أو الهيئة العامة التي يعين فيها المجند
- ٥٧٨ ثالثاً — عدم اشتراط فترة معينة لتقديم طلب مساواة العامل
- المجند بزميله
- ٥٨٢ الفصل الرابع — المستقبلي والمستدعي للاحتياط بخدمة القوات
- المنشقة
- ٥٩١

الموضوع الصفحة

الفرع الأول — النقل الى الاحتياط ٥٩١

الفرع الثاني — استحقاق العاقل المستبقى والمستدمى

لمرتبه المدني ٥٩٦

الفرع الثالث — استحقاق العاقل المتدرج المستدمى لاجره ٦٠٢

الفرع الرابع — استحقاق العاقل المستبقى والمستدمى

للبدلات المقررة لوظيفته المدنية ٦٠٦

الفرع الخامس — استحقاق المستدمى والمستبقى لحوائز

الانتاج ٦١٥

الفرع السادس — استحقاق المستبقى والمستدمى لمقابل

التعجير ٦١٩

الفصل الخامس — الاعفاء والاستثناء من التجنيد ٦٢٢

الفرع الأول — الاعفاء من التجنيد ٦٦٢

الفرع الثاني — الاستثناء من التجنيد ٦٦٧

الفصل السادس — تحديد وضع العاقل من التجنيد ٦٥١

الفرع الأول — الشهادات الدالة على موقف المواطن من

اداء الخدمة العسكرية ٦٥١

الفرع الثاني — طبيعة شهادة المعفاه من الخدمة العسكرية ٦٥٦

الفرع الثالث — الحيلولة بين العاقل وعمله الى حين تقديم

للهشادة الدالة على موقفه من التجنيد لا تعتبر

انقطاعا عن العمل دون مذر تستوجب اقامة قرينة

الاستقالة الضمنية في حقه ٦٥٩

- الفرع الرابع — تغفلس العايل عن تقديم الشهادة الدالة
على موقفه من التجنيد يجوز اعتباره ذنباً ادارياً ٦٦١
- الفرع الخامس — فترة الوقف عن العمل الى حين تقديم
العايل الشهادة الدالة على موقفه من التجنيد
لا يستحق عنها مرتباً ٦٦٢
- الفرع السادس — مدة الوقف الى حين التقدم بالشهادة
الدالة على موقف العايل من التجنيد لا تخسم من
رصيد الاجازة الاعتيادية ٦٦٧
- الفرع السابع — رفض تأجيل التجنيد ٦٦٩
- الفصل السابع — جرائم الخدمة العسكرية ٦٧٣
- الفرع الأول — قرار وزير الحرية بتعريف الجريمة المخلة
بالشرف في المحيط العسكري لا ينطبق على الملائق
الوظيفية للعاملين المجندين أو المستعدين من الاحتياط
أو المستفيين بالخدمة العسكرية في جهات عملهم المدنية ٦٧٣
- الفرع الثاني — جرائم الخدمة العسكرية بين جرائم القتلون
العام والجرائم الانضباطية ٦٧٦
- الفرع الثالث — غيب العايل المجند أو المستعدي أو
المستفي بالقوات المسلحة أكثر من عشرة أيام
دون إذن أو عذر مقبول لا يترتب عليه اعتباره
مستقبلاً من وظيفته المدنية أو منتهية خدمته فيها ٦٨٧
- الفرع الرابع — أثر الحكم على المستعدي أو المستفي
بعقوبة مقيدة للحرية على مرتبه ٦٩٠

- الفرع الخامس — قضاء المجنذ بعض مدة التجنيد في الحبس
لا يمنح من احتساب هذه المدة ضمن مدة خدمته في
الوظيفة المدنية ٦٩٨

- الفرع السادس — هروب العاقل من الخدمة العسكرية
يرتب بطلان قرار ترقيته وقرارات منحه العلاوات
خلال مدة هروبه ٧٠١

- الفصل الثامن — تجنيد خاطيء ٧١٠
الفصل التاسع — مسائل متنوعة ٧١٩

تحكيم :

- الفصل الأول — الطبيعة الانتقائية للتحكيم ٧٥٢
الفصل الثاني — التحكيم في منازعات العمل ٧٥٤
الفصل الثالث — هيئة التحكيم ٧٦١
الفرع الأول — هيئات التحكيم هيئات قضائية ٧٦١
الفرع الثاني — ولاية هيئات التحكيم ٧٦٣
الفرع الثالث — عدم جواز التحكيم في أمور تتعلق بالنظام
المعام ٧٦٥
الفرع الرابع — اختصاص هيئة التحكيم ٧٦٦
الفرع الخامس — الأحكام الصادرة من هيئة التحكيم ٧٧٣
الفرع السادس — تشكيل هيئة التحكيم ٧٧٨
قولا — المنازعة في صحة تشكيل هيئة التحكيم ٧٧٨

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٧٨١ | ثانياً - اختيار واستبدال المحكمين |
| ٧٨٢ | الفرع السابع - اتعاب المحكمين |
| | تراخيص : |
| ٧٩٥ | الفصل الأول - أحكام عامة |
| ٧٩٥ | الفرع الأول - طبيعة القرار الصادر بالتراخيص |
| | الفرع الثاني - اختلاف التصريح المؤقت عن عقد التزام |
| ٧٩٦ | المرفق العام |
| ٧٩٧ | الفرع الثالث - تراخيص الانتفاع بجزء من المال العام |
| ٨٠٠ | الفصل الثاني - تراخيص شواطئ الاستحمام |
| ٨٠٣ | الفصل الثالث - تراخيص اشغال الطريق |
| ٨٠٥ | الفصل الرابع - تراخيص المناجم والمحاجر |
| ٨٠٩ | الفصل الخامس - تراخيص استخراج ونقل رمال النيل |
| ٨١٥ | الفصل السادس - تراخيص الأسواق العمومية |
| ٨١٩ | الفصل السابع - تراخيص الاستيراد والتصدير |
| | الفصل الثامن - تراخيص المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة |
| ٨٢٥ | والخطرة |
| ٨٢٩ | الفصل التاسع - تراخيص المحال التجارية والصناعية |
| ٨٦١ | الفصل العاشر - تراخيص الصيدليات |
| ٨٨٩ | الفصل الحادي عشر - تراخيص مراكز نقل الدم |

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| الفصل الثاني عشر - تراخيص الاتجار في المواد الكيماوية | ٨٩٥ |
| الفصل الثالث عشر - تراخيص توزيع المواد التموينية | ٨٩٧ |
| الفصل الرابع عشر - تراخيص الملاهي واللياترات والاستفال
بالوساطة في الفن | ٩٠١ |
| الفصل الخامس عشر - تراخيص فنور الايواء | ٩١١ |
| الفصل السادس عشر - تراخيص المدارس الخاصة | ٩١٥ |
| الفصل السابع عشر - تراخيص مزاولة حرفة القبالة | ٩١٩ |
| الفصل الثامن عشر - تراخيص الصيد | ٩٢٣ |
| الفصل التاسع عشر - تراخيص المباني | ٩٢٥ |
| الفصل العشرون - تراخيص الاسلحة والفخائر | ٩٣٥ |
| الفصل الحادي والعشرون - مسائل خاصة بالاطليم السوري | ٩٤٥ |

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات.

(حسن الفكهاني — محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولا — المؤلفات :

- ١ — المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .
« الجزء الأول » .
- ٢ — المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .
« الجزء الثاني » .
- ٣ — المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .
« الجزء الثالث » .
- ٤ — المدونة العمالية في قوانين أصابات العمل .
- ٥ — مدونة التأمينات الاجتماعية .
- ٦ — الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٧ — ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .
- ٨ — ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٩ — التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا — الموسوعات :

- ١ — موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات — ١٢ ألف صفحة) ..
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ..
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات .
الاجتماعية .

٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا — ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا — ٤٨ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء — ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة إلى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء — ٣ آلاف صفحة) .
نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ .
وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين — ألفين صفحة) .
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .
نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧ .

٧ — الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء — ألفين صفحة) .
نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ .
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ — موسوعة القضاء والفقهاء للدول العربية : (٢٧٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة مروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا إيجيا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف

صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليها بأراء نتهاء
القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السحاء وأحكام المحاكم في مصر
والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

ويتضمن عرضا أبجديا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية بقرونة بأحكام
محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح
والقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (سبعة أجزاء - ٧ آلاف

صفحة) .

ويتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة
البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير
المالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظم الإدارة
بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٢٠

ألف صفحة) .

ويتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا
ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات
المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربية : (جزآن) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين
المصرية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة
النقض المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين
العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة
التقاضي المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي اقترنها محكمة
التقاضي المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا
ابجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لمدينة جدة :
باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة.
بمدينة جدة (بالكلمة والصورة) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ الشبكة الادارية
المليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية
بنفذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (حوالي ٢٠ جزء) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

